

فصل ١١ في تحريم الحدود في الطلاق الذي يكون من الكبرياء **باب ٤٦ في الخلع**

الخلع بلفظ البيع والشراء **فصل ٨٤ في الخلع بالفاضية** **باب ٩٠ في الظهار**

باب ٩٢ في الإيلاء في الفقرة بين الزوجين بسبب **فصل ٩٢ في اللعان**

باب ٩٤ في العدة **فصل ٩٩ في انتقال العدة** **فصل ١٠٠ في ما يحرم على المعتدة**

فصل ١٠٣ في المعتدة التي ترث **فصل ١٠٤ في النسب** **كتاب العقاق**

فيما يقع به العنق ومثله **فصل ١١٣ في التعليق والرضا** **في الاستيلاء** **د**

فصل ١٢٠ في المكاتب **في الاعساق** **في الغيرة** **في الاعساق بدعي النسب** **في الاعساق بدعي النسب**

فصل ١٢٣ في العنق المبرم **فصل ١٢٤ في اعساق الحربي** **كتاب الأيمان**

الفصل ١٢٩ في الأيمان بالفاضية **في الأيمان على فعل الغير** **فصل ١٣١ في عطف الشرط على الأيمان**

فيما ينزى له الفغير ما ينزى المستخلف **فصل ١٣٣ في الأيمان بيمين لصقة** **فصل ١٣٦ في الكفارة**

في الأيمان الفضولي **فصل ١٣٧ في الأيمان على الفور والابدية** **باب ١٣٨ من الأيمان**

فصل ١٣٩ في التبرؤم **المسائل التي لا يخفى فيها بالباشرة** **مسائل الأيمان على التبرؤم**

مسائل السيرة والأخذ والتوك **العقود التي تتعلق بحقوقها بالفاضية** **فصل ١٤١ في الأصل**

في اللبس والكسوة والحياطة **فصل ١٤٢ في تعيين المحل عليه** **فصل ١٤٩ في الدخول**

فصل ١٨٦ في الخروج **في المساكنة والسكنى والكون** **فصل ١٩٦ في التركيب**

فصل ١٩٧ في الكلام والقراءة **فصل ٢٠١ في القراءة والصلاة** **فصل ٢٠٣ في مسائل الصلوة**

فصل ٢٠٣ في معرفة والروية **في الأيمان على الشتم والقتل** **في الضرب والقتل ونحو ذلك**

كتاب ٢٠٨ البيوع **في ما يجوز فيه المسلم** **كتاب ٢١٦ البيوع**

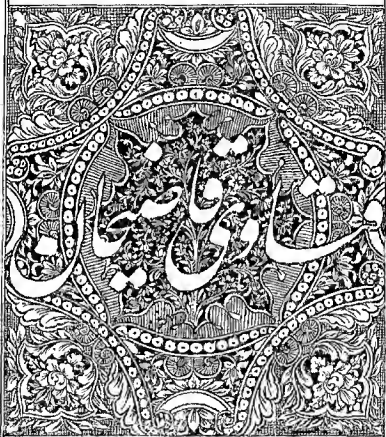
في البيع الباطل **باب ٢٢٣ البيع الفاسد** **في الشر وطه المفسدة**

فصل ٢٢٤ في أحكام البيع الفاسد **فصل ٢٢٥ في البيع الموقوف** **باب ٢٥٢ في الخيار**

فصل ٢٤٣ في خيار الزوجة **فصل ٢٤٤ في العيوب** **في ما ورد في ضمان العيب وما لا**

فصل في البراءة من العيب ^{٢٨٥} الباب العيين من له الخصومة ^{٢٨٦} في الاستحقاق ودعي الحريم
 فصل في مسائل الضرر ^{٢٨٩} باب يدخل في بيع بغير الذك ^{٢٩٩} ما يدخل في بيع الحمام ولا يثبت ^{٣٠٦}
 ما يدخل في بيع الكرم ولا يلحق ^{٣٠٤} ما يدخل في بيع المقول ^{٣١١} فصل في بيع الثمار والزرع ^{٣١٢}
 باب المصرف ^{٣١٥} باب في قبض المبيع ^{٣٢٠} فصل المشتري على يوم الشئ ^{٣٢١}
 فصل في قبض الثمن ^{٣٢٨} فصل في الاجل ^{٣٣١} مسائل المراجعة ^{٣٣٢}
 الاقاله والاستحقاق ^{٣٣٣} مسائل الاستحقاق ^{٣٣٥} بيع مال الربوا بعضها ببعض ^{٣٣٨}
 فصل فيما يكره فداؤه الزيد ^{٣٣١} ما يخرج من الثمن في بيع الفاسد ^{٣٣٢} فيما يقره ولا يحل ^{٣٣٣}
 باب في بيع غير المالك ^{٣٣٤} في بيع الزوجي وشركته ^{٣٣٩} فصل في تصدقات الوكيل ^{٣٤٢}
 باب الاستبراء ^{٣٤٦} **تم فهرس النصف الاول من قاي قاضي**
ويتلوه النصف الثاني

اِسْمُ الْكِتَابِ عِنْدَ اللَّهِ اَقْسَمُ



وَرَطَّبَ السُّلُومَ بِاِتِّهَامِ بَنَدِ خَوَاجَةِ نَسِيَا وَالدِّينِ طَبِيعِ شَدِّ سَعْنَةِ اَجْرِي

بن المبارك ياخذ قول ابن مسنيد رحمه الله في الجملة قال مضيق سئل من عشرة مسائل مثلاً في سبب النامية ونحوها
في البقية فهو محكم قال مضيق لا بد منها ومن حفظ المبسوط ومنه انما سبغ وانسجج والحكم والعدل والعلم عبادات الناس ومنهم
والنجان اسئلة في غير خفاها الزاوية الختات توافر اصول اصحابنا مثل هذا وان لم يجد لها رواية عن اصحابنا وانما في رواية
المتأخرين على شيء من السبل وانما نقلوا بحسب نفوسهم باهر صوابه. والكتاب المنقح مقلداً لغيره بحسبه ياخذ بقول من هو اقرب الى
عنده ونضيف الجواب ليدان كان اقرب الناس من في مصر اخر يرجع اليه بالكتاب وثبت في الجواب ولا يجازت خوفاً ان
الافضل على اصله قال جريم للكل وضده وادله الموقوف لمصوب

كتاب الطهارة

فصل في المياه

الماء الذي يرضى به ثلثة الماء الجاري. والماء الذي لا يركب وما لا يبرق واقوا الماء الجاري النجان قوى الجري نحو ذلك نقل
فيه والوضوء منه ولا ينجس بوقوع النجاسة فيه بالماء الطاهر شر النجاسة فيه لم يركب ما دله النهر والقناة اذا امتلأ عندرة
فاغترن انسان بقرب العذرة جازوا الماء طاهر بالماء الطاهر لو لم يركب ما دله النهر والقناة اذا امتلأ من اعلاه ولا يتغير
حكم جريه بافتقار الاعلى نحو الجري في غير النهر ان يخرج الماء من ارضها ويصل في الاخرى فتوضأ انسان فيها من غير ما جاز
والخبرة التي اجمع عليها المادسة الا اذا برق في النجاسة وفيها النجان لا كثير لا تستبين فيه النجاسة فالما بها من النجاسة
تستبين لعل الماء لا ينجس وعن ابن مسعود رحمه الله ما دله النجاسة صغيرة وقع فيها كلب فجرى الماء على ظهر الكلب فتوضأ انسان
من سفله لا بأس به بالماء طاهر ان الماء او روي عنه قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله ما دله النجاسة اذا جرى الماء على الكلب وغمر في النهر
فيكون الماء طاهراً عليه بحيث لا يمدى اما اذا كان يستبين الكلب تحت الماء الذي يجري عليه ولا يجري في جانبه ما دله قوة البركان
فتوضأ انسان من سفله فينبغي ان لا يجوز ذلك بخلاف ما سبغ عليه نجاسة جرى عليه المطر النجان اكثر الماء يجري على النجاسة فالما
نجس ما اصابه ثوب من قاعه فيه قال محمد رحمه الله النجاسة في جانب واحد من السطح او جانين فالما الذي
يجري على السطح طاهر والنجاسة في ثلثة ارباب فالما نجس به اذا كانت النجاسة على السطح فان كانت عند الميزاب
او فيه فالما نجس بانما النجاسة فيه فان زالت النجاسة جريان الماء عليها فما بعد ما من الماء طاهر. فخص صغير يدخل الماء
في جانب ويخرج من جانب فالما النجان اربعاً في اربع فادويه يجوز فيه الغرضي والكتاب فرق ذلك لا يجوز

ولو كان الحوض مسقفاً وكوتة أقل من عشرة أذرع فيظهر الحكان الماء منفصلاً عن السقف جائز فيه الرضوء وحض كبير النجاسة
 ونصب الحكان لا يثبت الجهر غير مطلق بالجهر جائز فيه الرضوء والحكان لم يترتباً بالجملة إلا أنه يتحرك بالتحريك فان تحرك
 الماء فداوخال كل مضورة جازان مخرج الماء من القبة وانحط على وجه الجهر فلهما الرضوء كبقية النجاسة لا يتحرك بالنجاسة
 من الجهر جائز فيه الرضوء والماء في القبة كالماء في الطست لا يجوز فيه الرضوء إلا ان يكون القبة عشر أذرع
 وحض كبير في مشقة وضاً انسان في المشقة او فتل الحكان الماء متعللاً بالارواح بمنزلة الماء لا يجوز فيه الرضوء
 واتصال الماء المشقة بالماء الخارج منها لا يمنع كوض كبير النجاسة من حض صغير فتوضا انسان في الحوض الصغير لا يجوز
 والحكان الماء الحوض الصغير متعللاً بالماء الحوض الكبير وكذلك لا يغير اتصال الماء المشقة بما تحتها من الماء إذا كانت الارواح مشددة
 وحض كبير وقت في نجاسة الحكان مشقة كالمنزلة ونحوها لا يجوز الرضوء في موضع القدرة ولا الاتصال في ذلك الموضع
 بل يتجوز الى ناحية اخرى بينه وبين النجاسة أكثر من الحوض الصغير والحكان النجاسة في مشقة كالجوهر في موضع النجاسة وانجموا على أنه
 الرائق فيهم الصريح والرئيس سواء وقال شاذيخا وشاذيخا لم يجمعهم انه جاز الرضوء في موضع النجاسة وانجموا على أنه
 لو توضأ انسان في الحوض الكبير او فتل كان فيه ان يغتسل في موضع الاتصال فغير عظيم ميسر في التصيف
 وراثت الماء بنية ثم دخل فيه الماء اذا متلاً فيظهر الحكان النجاسة في موضع دخول الماء فالحكم بحبس وان النجاسة في ذلك
 الماء كان نجساً لان كل ما دخل فيه صار نجساً لا يظهر ذلك وان لم يكن النجاسة في موضع دخول الماء فاحتسب الماء في الحكان
 طاهر وعشر في عشر ثم قدى الى موضع النجاسة كان الماء طاهر او الجهر المجهر منه ظاهر لم يظهر فيه اثر النجاسة وكذلك القدية
 اذا قل الماء ونصارا ربعا في اربع وفتت فيه نجاسة ثم دخل الماء ان صار الماء المجدي عشر في عشر مثل ان ينسل الى الحوض
 كان طاهراً وحض صغير نجس ماءه فدخل الماء من جانب وخرج من جانب قال الفقهاء ابو جعفر رحمه الله بصير طاهراً
 لان الماء الجاري غلب على النجس فكان بمنزلة الماء الجاري قال ابو بكر بن سعد رحمه الله لا يظهر حتى يخرج منه ثلث مرات
 مثل مكان في الحوض من الماء نجس خندق طوله المائة ذراع او أكثر في فرض ذراعين قال مائة الشاذيخ لا يجوز فيه
 الرضوء ولو بالية انسان تنجس من كل جانب عشرة اذرع وقال بعضهم يجوز فيه الرضوء اذا كان الماء المنفذ
 كثير بحيث لا يسطر يكون عشر في عشر ويجوز التوضي في الحوض الكبير المنقذ المالم يعلم نجاسة كان تزيه الراجعة تدرك
 بطول الثلث اذ اورد الرجل ماء فافتره مسلم بانه نجس لا يجوز له ان يتوضأ بذلك الماء قالوا انه اذا كان النجس

[illegible]

في الكتاب تحفة اذرع او سبقة وذلك غير جازم انما القبر عدم وصول النجاسة وتوكل تحلف بعلامة الارض وقفا
فصل فيما يقع في البئر اذ وقع فيه اذرع او سبقة او غيرها من اجزاء المأوى منها ما فيه البعض
اما الاول فانه دعي الظاهر اذ وقع في البئر لطلب الدلو او البئر وليس على اعضائه نجاسة وخرج حيافة لانه في ظاهر
ظاهر وطور لا يخرج منه شيء وكذا الوقت فيه شاة واخرجت حية الا ان بينا نيزع مشردون ولوا السكين القلب
لا يقطع حتى لم يمتزج وقضاة جاز وفكر في الكتاب الحسن ان نيزع منها دلو ولم يقدر وعن محمد بن في
موضع نيزع لا نيزع اقل من عشرين دلو الا ان تسرع لم يمتزج مادون العشرين وكذا النجار والنبل اذا
وقع في بئر فاخرج دلو لم يصيب الماء فم الواقع وان اصاب نيزع جميع الماء وكذا الوقت في البئر اذ وقع في البئر اذ وقع في البئر
والقبر والظهور والرجاء المحبوت والكائنات محلاة فوق في البئر فزبت حية لا يمتزج من ذلك البئر استحسانا واما
وقتة وان قضاة جاز كما لو شربت من الماء وكذا كلب كان البيت كالفارة والاهرة والحية اذ وقعت وفربت حية
عنه ايجنفه نيزع منها دلو عشرة او اكثر كراهية السور وان لم يمتزج وقضاة جاز وكذا البصير اذا اقبل به
في البئر او في الماء لا يمتزج استحسانا لم يمتزج وان لم يمتزج وقضاة جاز واما ما فيه مار البئر فهو على قولين
نيزع ككل الماء وان في نيزع من البعض اما الاول فاذا وقعت فيه قطرة من الخمر او غيرها من الاشربة التي لا يحل شربها
او الهم او البول او بول البصير والجارية فيه سواء وكذا بول الا يركل لحمه وكذا رومات فيها شاة او
او ما هو مثله في النجاسة الفضة والادوي امانة فيه ماله دم سائل كالفارة ونحوها اذا انقخت او فستحت او دس
وتب الفارة او قطعت من لحم الميتة اذ وقع فيها كلب خسر رومات او لم يمت اصاب الماء فم او لم يصيب الماء الخمر فم فلان
غيره يفسد كلب كلبه لا يفسد الكلب انقضى فاحيا في كبر من تد والدم فيه منه لولان ما داه في النجاسات وما بار
السباع فبزله الكلب كذلك كذا وقضاة ظاهر او يقتل لان الماء يستعمل في اقامة القرية او مسطاط الفرس يفسد
اظهر الروايات عن ايجنفه حرمانه وكذا الوقت المحمذ او النجيب في البئر لطلب الدلو وعلى اعضائه نجاسة فان لم يكن
او كان سنجبا بالجر فانه نيزع كل الماء ان لم يكن على اعضائه نجاسة فم ايجنفه حرمانه كذا روايات والظاهر ان البصير
نجسا يخرج الزبل النجاسة ثم يتنجس بالماء الخمر حتى لو كان تمضمض يستشترى حل لقرأة القرآن لو دقت الخافض
بعد انقطاع الدم وليس على اعضائها نجاسة فهي كالزبل النجيب لو وقعت قبل انقطاع الدم وليس على اعضائها نجاسة

نجاسة فهي كالرجل الظاهر اذا انفس البتة ولا ينالها تحرك عن الحيف بينه والوقوف فلا يصير الماء مستحلاً ولو دقت في ابر
خزقة او خشية نجسة ينزع كل الماء والروث واذا البقر فبقر البول وعن محمد بن عبد الله بن النبتة والنباتان عن عبد الله بن
الهرة والفارة وخزها بنحس في الظاهر الروايات في هذه الامور والنوب وبول الخناش وخزها لافيد الماء والنوب بقدر
الاحتراز عنه وخزها ما يוכלل لحمه من الطيور لافيد الماء والنوب في ظاهر الرواية عن ابن حنفية رحمه الله وبني يوسف بن رباح
تقيد بالانتفاء عنه ولو رجع ببول الابل والغنم في البر لافيد ما لم يغشش والقاش فيه ما يستكثره الانسان واليسير يستعمل
وقيل ان كان ليسم كل نوع بمقدار معين في هذا الشئ وعن محمد بن عبد الله بن ابي بصير ان اخذ ربع وجد الماء فهو قاش كثير يستوي فيه الرطب
والياض والصحيح المنكر كان ذلك في المصروف في الحارة وما يملو من حوت الدابة ثم يود حكمه حكم الروث والبعر فخر
ما يוכלل لحمه من الطيور لافيد الماء الا الدجاجة الحلاة وفي رواية البط والاديرة فبقره الرجاجة ورمى سباع الطير بقدر
النوب اذا غشش بقدره ما لاواني ولا فيه ما لا يبرئ من الطيور في الماء لافيد الماء وسوى فيه البري والبحري ومرت لادوم
له كالمسك السرطان الحية وكل ما يعيش في الماء لافيد ما لاواني وغيره ومرت لادوم له كالمسك وخزها لافيد الماء
لافيد غيره كالصير وخزها وكذا الضفدع بريه كانت او بحرية فان كانت الحية او الضفدع غطت لهما دم سائل تقيد الماء
وكذا الوزغة الكبيرة في رواية عن ابني يوسف رحمه الله لادوم او لحمه اذا وقع في الماء ان كان مقدار الظفر تقيد به
ان كان دونه لافيد به ولو وقع في الماء فخره لافيد الماء عشر الشبر اذا وقع في الماء لافيد لانه نجس العين وشعر
الادمي ظاهر في ظاهر الرواية اذا وقعت في الماء القليل لافيد وعلى قول من يقول بانه نجس لافيد ما لم يكن كثيرا اكثر من
مقدار الدرهم عرق الانسان ولبنها لافيد الماء ولا فيه النوب ما لم يغشش بمنزلة سواد الحمار فطم الحية وصوفها وشعرها
ودونها وظفها وحازها اذا لم يمسح عليها وسوءه لافيد الا اذا لم يمسح اذا غسل اطراف اصابعه ولم ينسل عضوا
اشار الحاكم رضي في التحصن الى انه يصير مستحلاً وعن ابني يوسف رحمه الله انه لا يصير مستحلاً ما لم ينسل عضواً وكذا اذا غسل
الظاهر شيئاً من غير اعضائه وضوءه كالخيل والفتة اذا وقع في الشربة او فارة او ثلث فارات ينزع منها عشرة ابر
دوا او ثلثون لان الفارة لا تكون فوق البرد ثم في البرد لا ينزع اكثر من عشرين او ثلثين ولو اذن وقع فيها اربع
فارات فغسل قول ابني يوسف رحمه الله الا بربع كالفنت وعلى قول محمد رحمه الله اربع كالفنت وفي الفنت
ينزع منها اربعون ولو اخرجوا من الفنت في الاربع واذا وجب نزع بعض الماء بعد من الماء لا

فالمعبر في ذلك ولو نذر البئر فان جاف به الوغيم مسح فيها عشرون دلو من دلوهم جاز لحصول المقصد اذا تخرج
الماء وحكم بطهارة البئر حكم بطهارة الدلو والرياء جواكر غسل يده من نجاسة بقصد وحكم بطهارة اليد حكم بطهارة
المرءة وكذلك جاز الخمر اذا صار فله وحكم بطهارة ما فيه حكم بطهارة الحب وفي كل موضع ينزع جميع الماء فالبئر الطين
في ذلك ان يجابو بقصد ويرسل فيها ويجعل على اس الماء علامة ثم ينزع منها دلو ثم ينظر كم نقص فنزع بجواب ذلك
ولا يجب نزع الطين المكان للخرج ولا ينزع من ماء البئر لا طين به المسجد احتياطاً بسترخص ماؤه فاراد منه نزع
الماء بعد زمان وقد ازداد الماء خافوا فيه منهم من قال بغير الماء عند وقوع النجاسة في حتى لو نزعوا ذلك
المقدار بقي مقدار ذراع او ذراعين بغير الماء طاهر او طهر او ذمرة ذلك تظهر في الرجل اذا اخذ في النزع
فيحيي نجاء من الغد ووجد الماء اكثر مما ترك فنهض من قال ينزع جميع الماء ومنهم من قال ينزع مقدار الماء الذي
بقي عند الترك هو الصحيح المرأة اذا وضعت ذواتها بغير غير انهم غسلت ذلك البئر لا يصير الماء مستملاً
وان غسل راس عليه شتر طويل يصير الماء مستملاً فبغير الشعر لان انبت من الراس تبع لراس ما دام مقللاً فيصير
الماء مستملاً فبغيره نجاست المسئلة الاولى عظم الغيل اذا لم يكن عليه دسوة وفسله لا يفيد الماء القليل ويبلغ الاطراف
بي في قول الخليفة رحمه الله ^{عليه} عظم الانسان اذا وقع في الماء لا يفيد لانه ظاهر يحجب اجزائه وانما لا يبلغ الافتتاح
بكراته لميت المسلم اذا غسل وورق في الماء القليل لا يفيد والكل زفيدة وان غسل غير مرة سقط اذا
استهل تحكه حكم الكبير ان وقع في الماء بعد ما غسل لا يفيد والكلان لم يستهل لا يفيد الماء وان غسل غير مرة ولو وقع
الشهيد في الماء القليل لا يفيد الا اذا سال عنه الدم الهرة اذا اكلت طعاما سقط من بينها شئ يكره اكله وكذا
لو حلت مضرة او يعلى قبل ان ينزل ذلك العفء ولو اكلت فارة فشربت من انا فنفوره لا يفيد وان شربت بعد ما ينزل
لا يفيد ولو دقت الهرة في جيب ماء فاخرجت حية من ساعته فتوضا الانسان من ذلك الماء جاز بشران
في كل واحدة منها مرة ومات فاخرجت من البئر ونزع من احد انما ولو صب في الاخرى ينزع من
ان النائم جميع الماء كما لو وقع فيها شاة ومات بغير رجب فيها نزع اربعين دلو او اقترحوها فشر من
دلو ما عشرين جاز ولا يشترط النزع المتبارك وكذا الثوب اذا تجسس وجب غسله ثلث مرات فخل وباركه
موتين جاز لحصول المعقب شر وجه فيه فارة ميتة الحيات تنفخ في حلوثة ثلثة ايام ولها ايها الحيات غير منقحة

غير متفق عليه فاصلة يوم وليد في قول أبي خنيفة رحمه الله وادخلوا في يومه ما كان من قبله من
مات بعد الوقوع كان مستحقاً فاصلة يوم وليد الياء والواو لم يكن متفقاً فاصلة يوم وليد فارة ماتت في حجب فوقت قطرة
من ذلك المار في برفانه ينزع منه عشرون دلواً وتكون دلواً كان الفارة وقتت في البروان وقتت الفارة في الحجب فوقيت
ثم سب قطرة من ذلك المار في برفانه ينزع جميع الاكوان الفارة وقتت في البر منسفة بخفة سقطت من ماله جابجة في حوزة او
مار لا قصد ذلك وكذا اخذت اذا سقطت من ايها وقتت سبلة لا قصد ذلك الا فتحة اذا خرجت من الشاة بعد موتها اذا ماتت الفرس
او القرد او الدابة في باني الينا لا يفيد وان وقتت فيها طلبة ماتت فيها ينزع منه دلاء ثم في رواية ينزع عشرون دلواً وتكون
وفي رواية ان ينزع اقل من عشرة جاز اذا وقع في البر سام ابرص وماتت فيها ينزع منها عشرون دلواً في ظاهر الرواية
السنوية والصحف من بركة الفارة لاسرورها في الجنة والحقامة والورشان بمنزلة اسود ينزع منها اربعون دلواً وخمسون
وان قلح شي من ذلك ينزع جميع الداء والابطال والادراك الحان من غير ان يكون له جابجة ينزع منها اربعون وخمسون دلواً الحان كبير الفرس
كل لجل العظيم ينزع جميع الداء صب ما والوضوء في برفانه في خنيفة رحمه الله ينزع كل المار وضد صاحبه الحان استجتي
به كسب المار كسب لك وان لم يكن استجتي به فعلى قول محمد رحمه الله لا يكون نجسا لكن ينزع منها عشرون دلواً يصير المار طهورا
فارة ماتت في دهن فليس المهرن فالحان الدهن جامداً او راحله ويقتطع بالياقي اكلها وكل شيء والحان ذابها لا يقطع به
في الابان الا ان قيل في قول ابي يوسف رحمه الله وطرق غلبه باني لب هذا الشاة المار في فارة وقتت في برفان مات
ينزع منها عشرون دلواً فان نزع منها ولو وجب برفان كان حكم الثانية ما كان حكم الاولى قبل نزع هذا الدلو الحان المعتبر
هو الدلو الاول ينزع في البر الثانية عشرون دلواً فان صب الدلو الثاني ينزع من الثانية عشرة عشرون صب الدلو الحاشر
ينزع الدلو الثانية عشرة دلواً هو الصحيح لان الاولى كانت تظهر قبل نزع هذا الدلو باعشر دلواً فكذلك الثانية لو نزع
الدلو الاخير من البر فادام الدلو الاخير في هذا هذه البر لا يحكم بغيره او البر صحيح لا يجزئ الرضى بمار البروان نزع الدلو الاخير من
راس البر لا يحكم بغيره البر فارة ماتت في حجب ما انصب ما والحجب برفان ينزع الاكثر مما صب فيه ومن عشرين دلواً وعشرون
ابن خنيفة يوجب رحمه الله ينزع المصوب عشرون دلواً الا ان كان البرفان في حكم البعرة والبعرة في حوزة عن ابن خنيفة رحمه الله وحل
نزع ما برفان في غير البر لا يضمن شيئاً ولو صب ما لا يضمن لان ما لا يضمن ملكوك وما البر غير ملكوك
فصل في ما الحكماء دخول الحمام مشروء للرجال والنساء جميعاً خلافاً لما قاله بعض الناس روى ان رسول الله

سلي عليه السلام دخل الحمام وتزود خالدين ولده رضي الله عنه دخل حمام بعض كثر انما يباع اذا لم يكن فيه انسان
مكتسوت العورة اذا خرج من الحمام ولم يتوضأ ولم يغسل خارج الحمام لباس به عند عامة العلماء رجها امر واختلف المشايخ
في الماء الذي يغسل به الحمام واضح ما قيل فيه وهو رواية عن ابي حنيفة والي يوسف رجها امران ذلك الماء طاهر الم
يعلم ان فيه نجاسة حتى يخرج انسان من الحمام وقد دخل رجله في ذلك الماء ولم ينسها بعد الخروج وعلى جاز ما عرض
الحمام طاهر عندهم بالماء لم يورع النجاسة فيه فكان ادخل رجل يده في الحوض وعليها نجاسة فان كان الماء ساكن لا يده خل
فيه شيء من نجاسته ولا تغيرت منه انسان بالقتلة تنجس بالحوض وان كان نغيرت الناس نجسها هم ولا يده خل من النجاسة
ما ادخل الحوض اغتسلوا فيه اكثرهم على انه تنجس بالحوض وان كان انسان في حوض فخرج من الحوض لم ينجس الا بالاناء الذي اغتسل فيه
واكثرهم على انه لا تنجس البردى اذا اقي في الماء النجس ابدا في قول محمد رحمه الله لا يظهر ابدا حتى لا يتحد وانه شراك
الغسل كان نجسا على قول ابي يوسف رحمه الله وعامة المشايخ يغسل ثلث مرات ويسر في كل مرة ويغتف في كل مرة فيغسل
واذا اغتسل الجهد اذا اصابه بالنجس فشرى على قول محمد رحمه الله لا يظهر ابدا وعلى قول ابي يوسف رحمه الله اذا دخل الماء الطاهر
ثلاث مرات يغتف في كل مرة يظهر ويغني لمن دخل الحمام ان يكتف كذا ستارنا وجيب الماء صبا ستارنا من غير اسراف
فخرج الحمام اذا تنجس ودخل فيه الماء لا يظهر المخرج من مثل مكان فيه ثلاث مرات وقال بعضهم اذا خرج من مثل مكان فيه مرة
واحدة يظهر عليه الماء الجاري عليه والاول احوط **فصل في الماء المستعمل** فقروا اصحابنا بهم امر في
الروايات الظاهرة على ان الماء المستعمل في البدن لا يقبى ظهورا واختلفوا في طهارته وفي اسبب الذي يغيره الماء
استعماله في الوقت الذي باخذ الماء حكم الاستعمال اما اسبب فانفقوا على انه لا يغير استعماله اذا استعمل للظاهرة واختلفوا
في انه لا يغير استعماله لغيره في الماء من ذلك وقصد التبرؤا واخرج الداريم والبرقيفة والبرقيفة رحمه الله
يعبر استعماله وقال محمد رحمه الله في الشهور عنه لا يغير استعماله والما وقت ثبوت حكم الاستعمال فانفقوا على انه ما دام على العضو
لا يغيى حكم الاستعمال وبعد الزوال عن العضو متلفون قال بعضهم لا يغير استعماله وان كان في العهد بعد بدليل ان النجاسة اذا
زويها من مكان بين تحت فخرج غسلها بذلك الماء لا يجوز روي ذلك عن اصحابنا بهم امر وكذا المحدث اذا غسل
عضوا فغسله بجميع ذلك المكان غسل به شوا آخر لا يجوز الا على قول ابي مطيع السجني رحمه الله وقال بعضهم لا يغير استعماله
في مكان يسكن من الشوك اما الاقنعة في نهابة الماء المستعمل ونجاسته فكل البرقيفة والبرقيفة رحمه الله في

في المشهور منها بوجوب غسل رجل من حجر من هرة من صاحب ذلك. وتوابعه ان ذلك لا يرد ما اذا استخفنا صاحب كثر
من قدر الدم لم يجوز فيه الصلوة عندنا وان لم يكن ذلك ما اذا استخفنا في قول ابن خزيمة والى يروى عنها المصنفين
ما لم يغسلوا الا انفسهم في حصة لا يستخفون ان تروا قبل ان يكون برت التوب فهو كثير وقال ابو يوسف رحمه الله ان كان غير في
فهو كثير وفي رواية محمد عن ابى يوسف رحمه الله ان رابع وقيل اراد به برت الكم وبرت الذيل لا يبرئ جميع التوب الحمد
او الحجب اذا دخل به في الماء فمسه ولم يمسح بغيره لا فيه الماء وكذلك لو كان في الكون في الحجب وادخل يده
في الحجب الى المرفق واخرج الكون لا يصير الماء مستحلاً وكذلك الحجب اذا دخل به ورجليه في البئر لطلب الماء لا يصير الماء
مستحلاً لكان الصلوة الحجب اذا دخل الماء فيه لم يبرئ به المستخف لا يصير مستحلاً في قول محمد رحمه الله ولا في
الماء فيه غسل اعضائه بذلك الماء او اخذ الماء فيه وطأ به الا ان كان طاهر وجهاً او قال ابو يوسف رحمه الله لا
طاهر باجماع الصحيح اما ان ماء الماء مستحلاً لسقوط الفرض او لا فانه خافه البزاق فلا يكون طاهر او قال ابو يوسف رحمه الله
في الماء لا يصير الا يستحلاً لان ماء الصلوة ولو دخل الحث راسه في الماء ويريد به المسح لا يصير الماء مستحلاً
في قول ابى يوسف رحمه الله قال رحمه الله انما تجلس الماء في كل شئ يغسل به يديه غسل الماء يمسح به لا يصير مستحلاً
واو به المسح وقال محمد رحمه الله ان كان على ذراعيه جاز فتمسها في الماء او تمس راسه في الماء لا يجوز ولا يصير الماء مستحلاً
الحجب اذا شرب الا بقل ان يمتنع من كل شئ عن المستخف قالوا ان كان في حقه لا يبرئ من المستخف لا يمتنع من غسل
الماء الى كل الفم وان كان جالساً لم يبرئ الا ما يغسل الماء الى كل الفم انما يغسل النساء في الماء والحجاب
لا فيه وحسب القليل ان لا يستين سوات القطر في الماء كمثل رجل كان يستين ذلك ويرى فهو كثير ولا بأس للمعوض
والمغتسل ان يجلس بالماء في رويان رجل من ماء عليه والاسم كان يغسل ذلك ومنهم من كره ذلك ومنهم من كره
للمعوض دون الغتسل واخرجنا قلنا ان لا ينبغي ان لا يبالغ ولا يستحق لمعوض انما الرضوخ على اعضائه فساله الميت من
الماء الاول والثاني والثالث فسد وما يصيب ثوباً من غسل من ذلك قدره لا يمكن الا مزارعة من غير ان يبرئ التوب والى
مسح بالميت طاهر اعتباراً بوجوب الحث اذا استخف فاصاب يديه او كره ان يصاب الماء الاول والثاني والثالث
استخف بخاتمة غلبه وان اصاب الماء الرابع تجلس بخاتمة الماء المستعمل ويكره شرب الماء المستعمل الحمد اذا دخل
في ارض المسجد لا يجوز في قول ابى خزيمة والى يروى رحمه الله ان غسل رجلان عند الماء لم يستعمل خمس وان قرأ في الماء في المسج

جازية هم ويكفي التجرؤ في المسجد ولا يصير الاستسقاء بانه لم يثد وانما جازية يصير مستحلاً لكل قبل الضام وبعده وكذا
 لو قبل للاستسقاء او الاستسقاء على الفرض وطلوعه والحكمة وصلوة العبد وليدة غرة وليدة الغد وكذا اذا قتل
 المرأة بالخنثى والنفس فقتل ميتاً فقتل قاتلاً لا يصير مستحلاً في هذه الوجوه لاقامة القرية ولو توطأ الظاهر لانه الطين
 او الدرن او المعين او قتل الظاهر ليس ولا يصير الاستسقاء في هذه الوجوه انما على اذ التوضي او غسل يديه
 لا يصير في ان يصير الاستسقاء لانه في رتبة مستبعدة **فصل فيما لا يجوز به التوضي** لا يجوز التوضي بما في الفؤاد
 وتفسيره ان يدق القلب او المستعمل واما ما غنم يصير مستخرج عنه الماء وقال بعضهم تفسيره ان يدق القلب او المستعمل
 ويطلع بالادغم فيفسر مستخرج عنه الماء وفي الوجهين لا يجوز به التوضي لانه ليس بما المطلق ولا يجوز التوضي بما لا يفيض الماء
 والقنفة ولا بالمال الذي يسيل من الكرم في الربيع كما ذكره شمس الأئمة المجلد في جرحه بعد ولا بما في الورد والزعفران ولا بما
 الصابون والخرق اذا ذهب رفته وصداء تخشياً فان كسبت رفته ولا فائدة جازية التوضي وكذا لو طبع بالمال ما يقصده بالمباينة
 في التظيفت كالسدر والخرق وان تغير لونه لكن لم يذهب رفته ويجوز به التوضي وان صار تخشياً مثل البسوق لا يجوز به التوضي
 ولو توطأ بالاسيل يجوز وان خالطه التراب اذا كان الاثماً بازيقاً فزائماً كان او اجاباً او اتكناً تخشياً كالطين لا يجوز
 به التوضي وكذا التوضي بما في الزعفران والازرود والبعض يجوز اتكناً رقيقاً او بالادغم ان غلبت الحرة وصداء متساكلاً لا يجوز به
 التوضي ثم عندنا في يرسف ح تفسير القلبة من حيث الازدحام حيث اللون هو الصحيح وعلى ذلك لا يصير التلوية بتفسير اللون والطعم
 والريح ويجوز التوضي بالمال الذي اتى فيه المحصر او الباقي للتلوية وتفسير طهره ولو لم يكن لم يذهب رفته ولو طبع فيه المحصر او الباقي
 ويرى الباقي وجد منه لا يجوز به التوضي وذكرنا انما طهره ح اذا لم يذهب رفته الماء ولم يلبس عنه اسم الماء جازية التوضي
 وكذا لو لبس الخبز بالادغم وقطع جازية التوضي وان صار تخشياً لا يجوز وكذا لو اتى في الزاوي في الارض اسود لكن لم يذهب رفته
 جازية التوضي ولو وقع الفلج في الماء وصداء تخشياً غليظاً لا يجوز به التوضي لانه في رتبة المجد وان لم يصير تخشياً جازية التوضي
 حوض انجد اوده الا انه رقيق نيكس تحريك الماء جازي وضوءه واتكناً المجد وج الماء تطعاً بقطا اتكناً كثير الا تحرك تحريك
 الماء لا يجوز والحكاية تحريك الماء لا يجوز فبذلك ما لو كان على وجه الماء عيون او خشب تحريك تحريك الماء لا يجوز به
 التوضي والاعلاء ولو توطأ بالفلج اتكناً في ريب وسيل الماء على اعضائه يجوز والاعلاء وان بالمال في الماء الجاري
 ورجل مغل فيه ان لم يتغير طعم الماء ولو لم يزد في حوضه والاعلاء واتكناً الاركا اتكناً غليظاً لا يجوز به التوضي اصله

اصلا والحق كغيره لا يجوز التوضي في موضع النجاسة وقد اوجب في موضع آخر من غير قصد وجعل من غير قصد
 جاز ان يظهر اثره في ذلك اذ كان على يد نجاسة وسماخه فمجرد ميله ثلث مرات على من الفقيه الى جعفر مع انه
 قال يظهر اذا كان الاضطرار اعمى به ولا يجوز التوضي بشي من الاستسربة ولا بغيره من المايات نحو الخل والمرق وال
 بيضاء القرفة لا يجوز التوضي عند عدم الماء المطلق في قول ابي حنيفة المداول وجوده يمنع التيمم في قوله وتفسير التيمم
 في الماء فاختار الماء ولا يصير نجسا ولا مسكوا ان صار مسكولا لخل غير فله يجوز التوضي وان طسج او في طسجة
 فاصحح انه لا يجوز التوضي به على قول ابي يوسف مع سيمم ولا يتوضا بيضاء القرفة وهو قول اخيه في قول محمد مع
 يصح منه وبين التيمم فالكان مع غيرة الطمار وبغيره التمر ترضا بسور الطمار وتيمم ولا يلفظ الى منه التمر لان سور الطمار
 كان طهورا في الاصل وانما صار نجسا كغيره لما فيه التمر كما هو ظاهر في رواية صحيح عن الكلبي ما نقله في الاصل بالافيد الا اذا قلنا بخلافه
 بالبرق جاز به التوضي ويكره **فصل في الاسار من الاسار** سور الطمار لا كراهية فيه وهو سور ما يدرك كل حجر من الاسار
 والظهور وسور الادمي على ابي حنيفة كان سور مكره وهو سور سور اكن البيوت كالقارة والحية والوزغة والهرة
 في قول اخيه في حجة ربح واما في الشايخ في قول الهرة والقارة فمنهم من جعله غوازا اصاب ثوبا لا فيه ومنهم من قد
 بالكثير الفاش ويصح انه مقفد وسور الرجاجة الحلاة مكره وكذا سور سبلع الظير وسور نجس وهو سور الحشرية و
 سور الكلب وسور اسبلع الخشن كالاسد والعهد ونحو ذلك وسور منكلوك وهو سور الحمار والبغل واختلفوا في
 الشك قال بعضهم الشك في طهارة شئ لم يمتنع في الماء القليل فيه وان اصاب الثوب والبدن لا فيه ويصح ان
 الشك في طهاريته وعرقها لا يبرئ ظاهر الرواية لا فيه الماء والثوب وذكر شمس الاثر الحلو ان عرقها نجس وانما
 يصلح غوا في الثوب والبدن لكان الضرورة وفي طهارة لبن الا تان روايان اما سور الفرس عن اخيه في رواية
 وانظرهما استا همر ظهور وهو قولهما في سور الطاهر بشرط الماء المطلق وان استعمل المكره مع القدرة على الماء المطلق
 صحت طهارته ويكره في الشك كيجب منه وبين التيمم ولا يكفي باحدهما وصلى لا يجوز صلوة **فصل في النجاسة**
 التي نصيب الثوب او الف او البدن او العرض والنجاسة نوعان غليظة وخفيفة فاختيف لا تمنع ما لم تقش والغليظة اذا زادت
 على قدر الدرهم تمنع جواز الصلوة واختلفوا في مقدار الدرهم انه غير زنا او بسط الصحيح ان في المسحاة كالقدره
 والدرث ولحم الميتة تسير قدر الدرهم وزنا في غير المسحاة كالخمر والدم والبول تسير قدر السطرا واختلفوا ايضا في الدرهم

التي يقدر به قال شمس الدائم السمرقاني في غير ذلك ولهم العيلة اذ كان في البلدة وراهم مخلفة ثم انجاست العليقة ما
لا شبيهة في نجاستها ثبتت نجاستها به بل منقطع بكلامه المنسوخ ولهم الميعة وبل ما لا يוכלل له واما الزوش و
اخبار العرفقة انجيفة رمد امير خنيس نجاسة غليظة وقد صاب رمد خفيفة لا رزق عندهم بين الاكول وغير الاكول وكل ما
فيه الفاسخ فهو رمد رابع في قول محمد بن مبرور وانه عن ابي جعفر رمد واما ابو يوسف رمد امير شبر في شبر في رمد
و راد في ذراع وبل الاكل لم يخنس في قول الخليفة واما ابو يوسف رمد امير نجاسة غليظة تعارض الالة وقال محمد بن مبرور
العدرة واما الكلي وجميع اسباب نجاسة غليظة فزوايا واكل لحم الطيور طاهر الا ما لم ياتح كرحبة كز واما الجاج
والبط والادنة فنجاسة غليظة وقد سلب الطير كالبازي والعدرة لا يفسد الثوب واختلفت المشايخ في بل الهرة
والفارة اذ اصاب الثوب بل بعضهم فيه اذ زاد على قدر الدم وهو الظاهر وقال بعضهم لا يفسد اصلا وقال بعضهم نجاستها
فيه اذ خش ونظير اثر الضرورة في التحنث لا في سلب نجاسته ومالك والشافعية في الما لا يفسد الثوب في قول الخليفة و
محمد بن مبرور وقال ابو يوسف فيه اذ خش دم الحنكة والزرقة فيه الثوب والادنة والبق والبوض والبرص لا يفسد
منه ما اطلع الكبر طاهر من قبل النسل حتى لو اطلق به وجه الخنف وصلى جازت صلوة واما بقي من الدم في عروق الذكوات بعد ذلك
لا يفسد الثوب وان خش وعين ابو يوسف رمد امير فيه الثوب اذ خش ولا يفسد القدر الدم الذي يظهر على راس الجرح
و اتفق ولم يسل الخنيس في قول ابو يوسف رمد واما محمد بن نجاشي او الثابت نجاشي استحسانا وصورته
اذا حترت العذرة في نجاستها والثابت ثوب انسان لا يفسد استحسانا لم يظهر اثر النجاسة فيه وكذا الاصطبل اذا كان
حار او على كونه طابق ديت البلاء اذ كان عليه طابق ففرق الثابت وقاطرت وكذا الحمام اذا احترق فيه النجاسة ففرق حمام
وكذا حمام وقاطرت وكذا الحمام في الاصطبل كذا معلن فيه ما مقرر في السفل الكوز في القياس يكون نجاسته لان العيلة في السفل
الكوز صار نجاسته الاصطبل وفي الاستحسان لا نجاسة لان الكوز طاهر والماء الذي فيه طاهر فما ترشح منه يكون
طاهر اذ اصاب رمد شمس الدائم ذكرنا انه لا يجوز صلواته ولو نزع من ان ساقه ثم اعادها الى مكانها صلى
او صلى وسنة او ادته في كبره يجوز صلواته بخلاف الرواية وكذا الاصل وفي غنقه ملكا ودينها من كلب اذ لم يجز صلواته
واما طهر حله وبالرباع يظهر منه الذكاة ذكره الشافعية الحوافي وقيل يجوز نشبهه لان يكون الذكاة من اهلها في محلها وم
بالمين البية ودينه من حيث لو كان كوله يحل اكله تلك الذكاة وذكرنا ان الذي رمد اذا صلى ومعه من لحم اسباب

السباع كالغالب نحو الكثرين قدر الله لهم لا يجوز صلوة وان كان قد بقاء الوضوء لم يجرى قذورة جازت صلوة
 لان مؤثر الغلبه ونحوه خمس وما كان مؤثره بخلافه لا يجرى الصلاة وانما يظهر ان ذلك من سورة بخلافه انما يظهر في جعفر
 انه اضل من غيره بسباع الرثس قد خرج لا يجوز صلوة ولو وقع في الماء منه ودكر ان لا يفي عن محرمه انه اذا اضل جاز
 او ذنب قد ذبح جازت صلوة الكلب اذا اذنب ثوب انسان وعصونه فيه ان اذنب في الغضب لا يفيد ان اذنب في
 المزاج والغضب فيه لان في الوجه الاول يافده بسنة وسنة خمس في الوجه الثاني يافده فيه ولما جرح خمس اذني كلب على
 الخ فوضع انسان رجله على ذلك الموضع المكان النجس وطنا بحيث لو وضع عليه شيء يثبيل يبرئ النجس بخلافه ما يفسد يكون
 بخلافه ان لم يكن رجله الا بخمس وقيل بانه لا تخمس النجس وهو محمول على الوجه الثاني وكذا الكلب اذا شق في طين ودروعه بخمس
 الطين والركوة اصله وهو حامل شهيد عليه وجازت صلوة وان اصاب دم الشهيد ثوب انسان افده لعاب
 الفيل بخمس كتاب الفقه والاسد اذا اصابه بخرطومه نجاسة الثوب بخمس اذا غسل ثوبه بماء وعصر من لا يظهر الا في رواية
 عن ابي يوسف ربح وان غسل ثوبه وعصر في كل مرة ثم تقاطرت منه قطرة فاصاب ثوبا ان عصره في المرة الثانية
 وبان نجس لعصره ولا يسيل منه الا اذا اكل كل ظاهره والا فاقطعته بخمس فاذا اصاب ثوبا افده اذا غسل الثوب
 ثلثا وعصره في كل مرة ودوته اكثر من ذلك لكن لم يان فيه صيانة للثوب لا يجوز اذا اكم الكلب على حصى المسجد المكان
 يابس لم تخمس المكان وطلبه لم يظهر اثره نجاسة فيه فذلك انما يذرى بذرة في نهر فانتفع الماء من وقوعها فاصاب ثوبا
 ان يظهر ان نجاسته فيه بغير نجسا والا فلا وكذا الرمال المحارة في ما وجار فاصاب الرثس ثوب انسان لا يفيد ما لم يثبث ان يزل
 والمكان المار راكبه او راو على قدر الله بهم افده والكلب اذا اخرج من الماء وانقض فاصاب ثوب انسان افده قتل
 المكان ذلك المظهر لا يفيد الا اذا اصاب المظهر به وفي ظاهر الرواية وطلق ولم يغسل الا اضل ومنه فارة راو مرة
 اوجبة بخمس صلوة وقد اساء وكذا اكل الجوز الوضوء في المكان في كعبه اوجر وكلب لا يجوز صلوة لان سورة بخمس
 لا يجوز الوضوء بعد الوضوء منه جليلة اكثر من قدر الله بهم لا يجوز صلوة وان كانت مذبوبة لان جلده لا ينجس البراء فلا ينجس
 الذكاة مقام البراءة وانما ينجس الحية ذكر شمس الله فلكوا في ربح الصحيح انه ظاهر اذا اضل وفي كعبه بذرة قد حال
 صحها وما جازت صلوة وكذا البقعة التي فيها قرن ميت البقية الرطبة او السخلة الرطبة اذا وقعت في ثوب لا يفده
 في قياس قول الحنفية ربح امرأة صلت معها صبي ميت ان لم يكن استهل فصلها فاسدة غسل ادم يسيل المكان

[illegible]

بالملح او بالسجدة ما يمتد من الفناء ويخرج من حد الكل فهو باطل فالحجب اذا اصابته الجنابة ثم اصابه المطر لم يضر ذلك كان ذلك
مبذرا غسل كالارض اذا اصابها الجنابة ثم اصابها المطر كان ذلك بمنزلة غسل وان لم يصب المطر فالارض بطهر بالجنابة اذا
لم يبق اثر الجنابة واختلفوا في الشجر والكلادوام قائما على الارض بطهر بالجنابة وبما قل لا يطهر الا بالغسل وذكر المحقق حكمها حكم الارض
اذ تخلف فحجب وذهب اشراها لاجرة الكفارة مغزولة فحكمها حكم الارض بطهر بالجنابة والكنات موضوعه شغل وتحويل مكان الى مكان
الكنات الجنابة على الجانب الذي على الارض جازت الصلوة عليها والكنات الجنابة على الجانب الذي قام عليه المصلى لا يجوز الوضوء
الذي يوصل اطرافه بخمس جاز الصلوة على الظاهر من مساو كان يحرك الطرف الاخر بخبره ولا يحرك لان المساواة بمنزلة الارض
فليس شرطها طهارة مكان المصلى سجدة ما اذا لم يمس في قرب طرف ظاهر وطرف من تخلف قلب الظاهر والى الطرف الخمس على الارض
الكنان باعلى الارض يحرك بخبره لا يجوز صلوة اذا اراد ان يصلي على ارض عليها جنابة فكسها بالتراب فيزول الكنان للتراب فليست كسها
سجدة راحته الجنابة لا يجوز والكنان للتراب لا يجوز انما يجوز انما اذا اصابته الجنابة الكنان محجرا لا يشرب الجنابة كسها كسها
يكون ميسر طهارته والكنان يشرب لا يطهر الا بالغسل لكن اذا اصابته جنابة وهو غير مغزول منس لا يطهر بالكنات لانه ليس بارض
الكنان مغزول وصلى عليه احد بعد الجنابة جازت صلوة لانه صار كوجه الارض فان قل بعد ذلك بل هو بخسائيته واما ان اذا
قام المصلى على مكان ظاهر ثم تحول الى مكان آخر خمسم غدا الى الاول ان لم يكن على الجنابة منه او لا يمكن فيه او اذ في ركن جازت
صلوة والا فلا اذ اصاب في موضع مسك الكنات ان فجة يابسة جازت صلوة لانها بمنزلة المدبونة والكنات رطبة فالكنات با
دابة مغزولة جازت صلوة لانها ظاهرة وان لم تكن مغزولة فمفسدة والمسك حلال على كل حال لو كان في الطعام لم يخل في
الادوية ولا يقال بان المسك ومن لانها والكنات وما قد تغيرت فصار طاهرا كالكحل والغذرة العسبي اذا بابل في التوراة وسمحت
المرأة التوراة بخبره مبلوثة نجسة ثم خبرت الكنات الجنابة قد ميت ولم يبق لها قبل العسلان الخبز بالتمتع لا تجزى الجزلان
النار لا اكلت البلاء صار كالارض اذ ربت بالشمس وان انصفت الخبز بالتوراة حال قيام البلد بالخبز خمس رطل الكنان الخبز
منظرة اشيع لا تجزى الكنان الخبز من الارض والابواب خمس لان ذلك يشك اذا اصاب في موضع خمس جابها الصريح انه
لا يمنع جواز الصلوة لان الكل درهم واحد وان صلى في ثوب ذي طلاق واحد كالقميص وخمسة وعشرين جابسة اقل من قدر الدرهم
قد نفقت الجنابة الى الجانب الاخر ولو خشي اكثر من قدر الدرهم لا يمنع الصلوة في قولهم وليس هذا الجنابة المغزولة في ثوب
واحد والكنات الجنابة على البساط او الارض تحت الثوبين صحيح كافي الثوب الواحد واصل في ثوبين على كل واحد منهما جنابة

انزل من قدر المهرهم لولمعا التبر من قدر المهرهم فادخلهم فيها ومنع جواز البتة ولا وصل في ثوب ذي طلاقين فاصابت النجاسة
احد الطائفتين انزل من قدر المهرهم ونفذت الى الآخر على قول ابي يوسف ربح بركن ثوب واحد لا يمنع جواز البتة وعلى قول
ابن يونس وقيل كان مضر ابيهم عندهم وقول ابو يوسف ربح او سب وقول محمد مراد هو وفيما اذا كانت النجاسة نجاسة دون
النجاسة وان كان نجاسة البتة قول ابو يوسف ربح الا ان الذي سئل من ان نام طاهر ثم اصابه الصبيح لانه لم يدر من العلم اذا جعل المرتين
في العينين وبين يميني فوضع عليه منديل سجد لا تجلس اسستين الحان او التراب نجس اذا سجدت به الريح فاصابت
قربا لا تجلس بالمريضة اثر النجاسة ولو امر الريح على النجاسات وقرب ثوب سجد على بعضه الريح قيل بانه نجس اذا اصابه
مصاديق من شاة ميتة صلى بها جازت صلته وكذا اذا صلى المائنة ذنوبا قبل فيها الطين او السمن فجازة كذا الكرش وكل
ما منه من السمن ويخرج من حله الاكل فهو بطلان كان ذلك بانه تراب او باسمن وخرق وان لا يورث ربح الكرش لا قيل البتة
لانه يبرء من الحرام اذا دخل للمائة في العبد فخرق كره ذلك في قول ابي حنيفة ربح لان غنة ولا يبرأ من السمن يكون ما وكل حكمه
الحق اذا اصابته النجاسة النجاسة النجاسة نجاسة كالمائة ذرة والذرة والنجاسة النجاسة اذا ربت في النجاسة النجاسة طينة
في النجاسة النجاسة لا يظهر الا بالنسل وعلى ابي يوسف ربح اذا سجد على وجه الباطنة نجس فاصابها اثر طهر وعليه الفتوى معلوم
البلوى وان لم يكن النجاسة نجاسة كالحرق والبول لا يظهر الا بالنسل وعلى ابي يوسف ربح اذا سجد على وجه الباطنة نجس فاصابها
تصير في منسني النجاسة يورثه واثوب لا يظهر الا بالنسل الا في النجاسة نجس فاصابها اثر طهر بالركوع وقيل سجد المرأة لا يظهر بالركوع لانه
لا يثبت بركوع البول قال محمد الا انه يصح انه لا فرق بين من سجد الرجل ومن سجد المرأة والبدن لا يظهر من نجس وذلك لان النسل
لا يورث من نجس النجاسة نجس فاصابها اثر طهر بالركوع وقيل سجد المرأة لا يظهر بالركوع لانه لا يظهر من نجس وذلك لان النسل
حكم طهراته ثم اصابته ما بعد ذلك الصحيح انه لا يورث نجسا والارض اذا اصابته النجاسة نجس فاصابها اثر طهر ثم اصابها النجاسة
بعد ذلك الصحيح انها لا يورث نجسا وكذا لو دفت الارض وذهب اثر النجاسة ثم رث عليها الا اذا وجس عليها الناس نجاسة التراب
الطاهر اذا جعل لسانه بالانجس وعلى الكسب الصحيح ان النجس نجس بما كان نجسا تحت بطنه شاة من الكباش قد دخل في خرقة
ما نجس فسل تحت ذلك ما بعد ذلك ونجاسة امرأة واهل بيوتها لا يغير طهره لانه انما يبرأ من الكسب الكسب الكسب
حتى ذهب اثره طهره كذا السيف اذا نجس نسوة تراه او غرقة وذهب اثره لم توب اصابت نجاسة طينة التي عليها ثوبا
وقيل كان ثوبا يمكن ان يحل من غرقة فربما كان لها في قول محمد ربح وان كان لا يمكن ان يحل من غرقة فربما كان لها

لا يجوز زواله التي عليها بعد اولى قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل مروح سجدة صلواته فيه وقال شمس الائمة والحلو اني مروح
 لا يجوز زواله ان يطبق على هذه السطوف الطوفان الاخر ليس بجزء من القومين والحكاية النجاسة باسبغت صلواته على كل حال لا يند
 لا تقتصر بالثوب الملقى عليها اذا نام الرجل على فراشه صاحب بيتي وليس فارق الرجل وبطل الفراش من عرقه فان لم يظهر اثره البطل
 في جسده لا يتجسس بدنه والحكاية العرق كثير حتى بطل الفراش ثم احباب بل الفراش جسده وظهر اثره في جسده يتجسس بدنه وكذا
 الرجل اذا غسل رجله رمشي على ارض خشبة فيركبها قبل الاوض من بل رجله وامره وبقية الاوض لكن يظهر اثره بل الاوض في حلقه
 مفضل جازت صلواته والحكاية بل الما في الرجل كثير حتى مشي على الاوض واستل وجدا لارض نصف وطنيا ثم احباب الطين رجله لا يتجسس
 صلواته قبل الحكاية النجاسة في الارض يات في عليها رجل صلواته لا يتجسس رجله والحكاية النجاسة في الارض يطلبه ورجله باس
 يتجسس الرجل رجل وضربا فاحساب رجله من الادوات شئ فصل في كماله لا باس به ما لم يتجسس لعمم البلوى ومن محمد بن احمد
 رخص في الادوات حين قدم الرى لا ارى فيه من البلوى وان احباب الحكة يمتنعون من رابعه والرايين من الرى ربع ما دون
 الكعبين ما فوقهما لان ما فوقهما زيادة على الحكة اذا استسحق الرجل جري ما ولا استسحقا تحت رجله وهو متخفف ان لم يدخل بالاشجار
 في جسده لا باس به ويظهر خفة تحتها لعلامة موضع الاستسحقا كالحكة في عروقه انقصه اذا اخذ باية تجسس ونيل يده مثلا اذا ظهرت
 يده يظهر العروة مما احصير من البرد اذا تجسس الحكاية النجاسة رجله لا يمشى بالاشجار ولا يقوم على الحصى حتى يخرج من الارض انفا به
 والحكاية النجاسة قد يمتنع في الحصى كالحكاية النجاسة وتزول بالامام ولو كان الحصى في القفا في هذا الفصل لا ينيل منها يظهر
 البساط الحصى اذا التقى في الما الجارى فخرى عليه الامام لا يظهر الامام اذا تجسس به من غير مفرودش الحكاية قد ياستعمل نيل في يظهر الحكاية
 جديده انيل نيلنا يخفف في كل مرة اذا تجسس اليده من تجسس فتهافت من غير عرض وبقية اثره من في يده على قياس قول ابى يوسف
 يظهر اذا انحط الرجل في ثوب ورأى فيه اثر الدم لا يجزى لان كل ما لا يكون جذا لا يكون نجسا اذا وجد اشيع في بر لابل والغنى
 منيل من ذلك الحكاية النجاسة انما يكون في الارض او في القفا في قدر جاز ولا فيه المروءة اللحم اذا كان عليه دم
 مسفوح كان نجسا وان لم يكن عليه من الدم المسفوح لا يكون نجسا والله اعلم او وقع في تدرجات فيه ان وقع حاله العليان
 فالحكاية باس به من ارجح ما كان فيه ان وقع عليه ما سكن عن العليان يصيب المروءة ونيل اللحم الذي كان فيه من كل اذا احبب الطيب
 في القدر مكان الخنجر فليظنا فالحكاية تجسس لا يظهر اذ ادوى عن ابى يوسف مروح انه يلقى تحت مرات لا يخذ به كذا انحط اذا
 طنحت في الخنجر لا يظهر اذ اقال رضى المروءة وعندي اذا احبب في الخنجر ترك حتى صار الكحل جلا لا باس به ولو صب الخنجر

[illegible]

النجاسة والى برست مع وكذا اذا ناء الرجل فسد على غير هذه الوجوه الارض اذا تحجبت بجلد او قناع الناس الى غسلها فالتكليف
برزوخ يعيب لار عليها ثلثي نظير والحائض صلبه لا يوجب الا عليها ويدلك ثم شئت بصوت او مخزوة فيصلي كذا كتبه
مرات فظهر ان صلب عليها ما كثر حتى تفرقت النجاسة ولم يبق ريحها ولا رطوبتها تركت حتى تحجبت نظير اذا كانت النجاسة
تحت القدم اكثر من قدر الدرهم تمنع جواز الصلوة وان كانت النجاسة تحت كل قدم اقل من قدر الدرهم لم تمنع تغير اكثر من
قدر الدرهم فانها تمنع ومنع جواز الصلوة وكذا لو كانت النجاسة في موضع السجود او في موضع الركبتين او اليدين فلا يحل كما
لم يضع القدم على النجاسة هذا كما وصلى رافعا إحدى قدميه جازت صلوة ولو وضع القدم على النجاسة لا يجوز ولا يحل كما
لم يضع ويكره الصلوة في سبع مواضع في فروع الطريق لانه يصير فاصبا حتى الفير وفي سائر المواضع الا بالي والمزلة والمخزوة
المفرج والمغسل والحمام لان هذه المواضع لا تخلو عن النجاسات فابا فان غسل في الحمام مضمنا ليس فيه عاقل وصل في بابا
به وكان واحد من الزم الفضل كذا وكذا بالباس بالصلوة في موضع جلوس الحمامي لانه لا نجاسة فيها ومنها الصلوة في المقبرة
لانها تشبه باليهود فان كان فيها موضع احد للصلوة فيه ليس فيه قس ولا نجاسة لالاس به ومنها الصلوة على سطح اية
دار او على الكعبة لانه من ترك التعظيم والباس بالصلوة والسجود على الخشب والحصى والبستاء والبراري ولو صلى على وجه
الارض وبطلت على الارض لحياته وجهه عن اقرب او لمنع من الارض او بره فجد على الحكم بالباس به ولو كانت الارض
نجسة فخلع عليه وقام على عليه جاز ما اذا كان النفل ظاهرة وباطنة ظاهرة فظاهر والنخلان بالي الارض من حسانه كذا وهو
منزلة قرب ذي طائفتين واسمعه بحس وقام على الظاهر وقد مر النخلان الرمل في تلك او في مكبة لا يجوز وكذا الواسطة على موضع النجاسة
وسجد على كذا لا يجوز ذاب المستراح اذا جلس على قرب لافيه الا ان يظلم ويكثر ويجوز الصلوة في النخل النخلان لانه يستقر فيه
الجبن لانه يفرقة الارض والنخلان غيب فيه الجبن ولا يستقر لا يجوز كما لو سجد على الهوا وكذا التبن والطين المحلوج وكل ما لا
فيه الجبهة كالارض والجناديس ويجوز على الخطة والشمير لانه يستقر فيه الجبن ويجوز على ظهر الميت النخلان على الميت
لانه لا يجزم الميت جازت صلوة لانه سجد على اللبد والنخلان يجزم الميت لا يجوز لانه سجد على الميت ولا يصلي في ظن رغبة
لان فيه يطبخ الوجع والثوب والحائض الارض نذرية تحت موضع جميعها لا تطبخ لالاس بالباس بالصلوة على العجالة كانت
موضوعة على الارض لانها مفرقة السبر والحائض على الارض لانه يفسد الارض في صلوة على الرتبة اذا صلى في غير
الغير فظهر على وجهه ان النجاسة لمسل او كان النجاسة لا يجوز لانه لا يرضى بصلوة المسلم في ارضه وان كانت لمسل فانها نجاسة

منه وادركه لا يصلح له لا يرضى به صاحب الارض وان لم يكن ضروري لا تقربا صلوة لباس به لان صاحب الارض يرى
ذلك وان تجلب من الصلوة في الطريق وبين ان يصل في ارض غير ضرورية كانت الصلوة في الطريق لمولى لان لصاحبه الطريق
والصلى له في ارض الغير الصلوة اذا تجلبت فاصابها المظهر ثلث مرات والشمس ثلث مرات يظهر اذا فتح الرجل خيشة توضع
فيها عارضة من ان لم يكن الخيشة توضع عليه كل صلوة صلاها من حين لبسها وان كان الخيشة توضع عليه صلوة ثلثة ايام ولما لبسها في قول
الشيخ في رزق وعندنا لا يملكه الا ان يسلم الوقت الذي مات فيها كما قلنا في السر والسر في الصلوة وفي كبره في حية فلا يرفع
من الصلوة نظرهما فاذا هي ميتة ان لم يلبس على غلظة انها ماتت في الصلوة لا يرفع الا عادة وان غلب على غلظة انها ماتت في
في الصلوة لزمه الا عادة اذا شرع الرجل في الصلوة فزاد في قربة نجاسة اقل من قدر الدبرهم الختان معتد يا وعلما انه
لو قطع الصلوة وقيل النجاسة يدرك المنة في الصلوة اولى ركع جماعة اخرى في موضع آخر فانه يقطع الصلوة وقيل النجاسة
تقطع لا كمال والختان في آخر الوقت اولى ركع جماعة اخرى مضى على صلوة وكرأى في قربة المنة نجاسة اقل من قدر
الدبرهم فاختار من ذهب المعتد في النجاسة القليلة لا تمنع جوار الصلوة وذهب الامام انها تمنع فعلى الامام وهو لا يعلم
جاءت صلوة المعتد ولا يجوز صلوة الامام والختان من جهتها على العكس حكمها على العكس اذا رأى الرجل في قربة غير نجاسة
اكثر من قدر الدبرهم الختان في طهارة لا يخبره بذلك من اجل نجاسته فانه يخبره ولا يملكه ان لا يخبره والختان في طهارة
لا يفتى الى كلامه وسيد ان لا يخبره والامر بالمعروف على نه اذا اكتشف باذن السيرة والامانة قدر المريح مع جوار الصلوة
لانه اكتشف ربح عند كمال والمزاد على جميع البدن من ذلك الموضع رجل على في قبة محلول الجيب جازت صلوة والختان
بغيره يقع على عورته في الركوع سواء كان عرض النجاسة او لم يكن وعورته لا يظهر في حدة انما يظهر في حدة النجاسة ولو فتح نظر المصل
على عورته الغير لافته صلوة في قول الشيخ في رزق وان نظر المصل الى فرج امرأة شهوة جرت عليه اما وانها ولو نظر
الى فرج ام امرته حرمت عليه امراته ولو نظر الى فرج امراته التي عليها طلاقا رجعا ليسر اجمالا ولا يفيد صلوة في الرجوع كلها
فما فعل الشيخ في ربح الدبر من النجاسة اذا اصاب ثوب انسان اقل من قدر الدبرهم ثم افسط وصاد اكثر من قدر الدبرهم بعضهم
اعتبروا فيه وقت الامانة وقالوا لا يمنع جوار الصلوة واذا اوسط الثوب الظاهر الياس على ارض نجاسة مثله ظهرت البلية
في الثوب لكن لم يصير طبلا ولا جبال لم يصير بل من شئ متعارف لكن موضع الذبوة يرف من سائر المراض الصالح انما يصير
نجسا وكذا لو لبس الثوب النجس في قربة طاهر والنجس على سبيل وطهرته بدو في الثوب الظاهر لكن لم يصير نجسا

بحال الاستنجاء من شئ يتقار لا يصحح به علم **باب الوضوء والتسل** في الباب بفضل سبعة
فضل في صفة الوضوء وفضل فيما تنقضة وفضل في الزم وفضل في صفة السمل وفضل فيما يوجب وفضل في المسح على
الخصفين وفضل في الخوض وضوض الوضوء غسل الاعضاء المفروضة والوقت المانع فخرص وهو وضوء المحدث عنه
القيام الى السجدة وواجب وهو الوضوء للطهارة وان طاف بالبيت بدونها جازئ فهو فيه ويكون ما يجزى لارب وضوءه
وذلك غير معدودة فمنها الوضوء للنوم اذا اراد النوم يستحب ان يتوضأ ومنها المحافظة على الوضوء وتفسيره ان يتوضأ
ما احدث ليكون على الوضوء في الاوقات كلها ومنها الوضوء بعد الغيبة بعد اذان الشراء ومنها غسل الميت ومنها الوضوء
على الوضوء ومنها الوضوء اذا احتك قهقهة وسكن الوضوء كثيرة فمنها الاستنجاء اذا اراد ان يتوضأ بعد ما احدث
فانه غسل موضع الخبثات فان ترك الاستنجاء بالمال او استنجى بالحجر او بالمدر جازئ ولا يغير فيه العدد عندنا واما المتبصرة
الا فتأد الاستنجاء بالمال بعد الاستنجاء بالحجر اوجب عنه ما دئيل يديه اختلفوا به فغسل يديه قبل الاستنجاء او بعده والاصح
ان يغسل يديه مرتين مرة قبل الاستنجاء ومرة بعده ويسمى واختلفوا ايضا في وقت التسمية والاصح انه يسمى مرتين مرة
قبل كشف العورة ومرة بعد الفراغ من الاستنجاء وستر العورة ولا يسكن الاستنجاء في حدث الريح والنوم وان جاوزت
النجاسة موضع الخرج النجاسة المجاوزة اكثر من قدر الدرهم فيغسل عليها بالمال والنجان ذمه فانما ذمته لا يفرض غسلها بالمال
في قول الحنفية واني يوسف رح فان لم يغسل النجاسة وصلى جازئ ومعنى ان يمشي خطوات ثم يستنجى وضوء الاستنجاء
بالمال وان يرش موضع الاستنجاء كل الارض حتى يتم التطيغ ويستنجى باصبع او اصبعين او ثلثة بطون الاصابع لا يبرئها
اكثر من ان الاستنجاء بالاصبع والمرأة في ذلك كالرجل الا انها تقف منفردة بين يديها وتغسل باطرافها ولا تغسل
اصبعها في فرجها لما لمكانة في الاستنجاء بالحجر يبرئ بالحجر الاقل وقيل بان في يد يبرئ ان ثلثة النجاسة في السيف وفي
قيل الرجل بالحجر الاول ويد يبرئ بان في وقيل بان ثلثة لان في اصيف خصياه منه ليمان فلو اقبل بالاول لم يطلخص خصياه
فلا يغسل ولا تملك في استاء والمرأة تغسل بغسل الرجل في استاء في الاوقات كلها فان كان صائما لا ينبغي ان يقوم
عن موضع الاستنجاء حتى ينشئ ذلك الموضع خروجه كيلا يصل الماء الى يالته فيفسد وضوءه ولا يغتسل في الاستنجاء لهذا
والاستنجاء بالمال افضل ان لمكانة ذلك من غير كشف العورة وان احتاج الى كشف العورة يستنجى بالحجر ولا يستنجى
بالمال قالوا كشف العورة للاستنجاء يصير فاسقا وما يقع في الاستنجاء في استاء نون ما يقع في البصيف فان استنجى

في استئصالها وتحت كنان منبرتها ما لو استنجى في النصف بالاماء الباردة الا ان نوابه لا يبلغ ذهاب المستنجى بالاماء الباردة
استنجى بالمسرى فان قلت يده المسرى ولا يجيد من نجيب الاما عليه لا يستنجى الا ان يقد على الاستنجاء بالاماء الباردة والمضى
بالكلن فان قلت نهر جار وان قلت يده وعجز عن الوضوء والتيمم مسح ذراعيه مسح الرقبتين على الارض وذو جبهه على الحائط
ولا يمسح النعلين وكذلك قالوا في المرض اذا لم يكن له امرأة وعجز عن الوضوء ولا ينزاع فانه يوقضه الا انه لا يمسح رقبته
الا من يحل له وطئها والمرأة المرضية اذا لم يكن لها زوج وعجزت عن الوضوء وطئها اقبلت فوضعت وسقط عنها الاستنجاء
واذا اراد المتوضي ان ينيل يديه ياخذ الاما بيده المسرى ويضعه على اليمنى ثلاثا ثم المسرى وان لم يكن معه ابنة صغيرة فانه
يغسرت من التور باصابع يده اليسرى مضمومة لا بالكف ثم يغسل وجهه يغسل الاما على جبهته حتى يجدها الى اسفل الذقن ولا يغسل
على جبهته ولا على انفه ولا يغرب على جبهته ضربا مقيتا ولا يغسل شرابا ولا يمسح بالاماء الباردة ولا يمسح بالاماء الباردة
لا يجيب اصيل الاما الى سائر الشرايين كونه الشعر طليانيد والمناقب ولا يجيب اصيل الاما الى داخل العينين ومن ان
من قال لا يغسل العينين كل الغسل ولا يغسل كل الفتح حتى يغسل الاما الى اشاره وجنبه مية فان كان الرجل لم يجز له الاستنجاء
الذقن وكذا الرجل شربه ذرايين رشتها على الارض او اسلمها وكذا الحرام اذا لم يجد ماء فغسل يده الى اصول شفره
كما كان في شر الحية ولا يسح تخليل الحية في قول المجنفه ومحمد بن سفيان ان يسح ثلث الطحاة او ريقها وفي بعض الروايات
يسح كلها وهو الاصح وغسل الموضع المكشوف من العذار والاذن في قول محمد بن سفيان وهو رواه عن المجنفه في قول محمد بن سفيان
على شر الذقن ثم حلقه لا يجزى عليه غسل الذقن وكذا الرجل غسل الخياط او الشارب او مسح راسه ثم حلق اذقلم حلقه لا يغسل
الاعادة ولو كان به رقة فارتفع جلده او اطراف الفروة مسطحة بالجلدة الا اطراف الذي كان يخرج منه القرح فغسل الجلدة و
لم يغسل الاما الى تحت الجلدة جاز وضوءه لان تحت الجلدة غير ظاهر فلا يفرض منه غسل اذا فسلت المرأة من الحوض
والنجاسة في اظفارها بمجنين او طليان او النجاسة او الصلابة او القصد في انقائه مجنن او طليان وما شابه ذلك احتقروا
فيه قال بعضهم ثم غسله وضوءه لان ذلك لا يمنع وصول الاما الى باطنه وهو على ان المردن لا يمنع تمام غسل الوضوء
لانه تبرل من ذلك الموضع وكذا الطعام اذا بقي في استئصاله ذكرنا ان طهي من ان الطعام منيع تمام غسل الا ان يخرج الطعام
ويخرج الاما على ذلك الموضع الا ان قلت اذا غسل من النجاسة لم يغسل الاما تحت الجلدة وغسل ما فضل من الجلدة من النجاسة
وما يخرج منه الاول عن راس النجاسة يخرج من النجاسة لان ذلك خلقه وعن بعضهم انه لا يخرج وكذا ما يكون من البذر

من البدن يقال بالندرسية فنبال لا يمنع تمام النسل لانه يتولد من بدن نيزكه الدرن ولو كان على يد غيره مفسوخ فلهذا
 وليس انفسل لا يخرج من الجناب حتى يدلك ذلك الموضع ويجري الماء منه لانه لا يخرج فيه ولو كان على النساء فلهذا
 شوارد وعلما بجلده فقيته فوضا واما المار على ظاهر الجلدة ثم نزع الجلدة وبعثها واصلها جازت معلومة ولو كان
 في اصبعه فقام النكاح واسعا لا يحتاج الى تحريكه والنكاح ضيقا ولم يحركه روى الحسن عن ابي حنيفة وابو سليمان عن ابي يوسف
 ومحمد بن النضر قال بعضهم في انفسل ليدن النحر يك ثم مسح برأسه فوضا منه باردة واحدة وقال ابن فضال
 مسح ليدن واحدة فقلت ما يدن من الارض ذلك لا يكره ولكن لا يكون سنة ولا اوبا ومقدار المفروض ربع المراس فقلت
 اصله فان مسح باصبع واحدة ظهر ابطا وضيا وقت ذلك في ثنية موضع جاز وان مسح باصبعين لا يجوز الا ان مسح
 بالانهاهم والاربعة من تحتها باصبعها من انبهاهم انكفت على انفسل يجوز وكذا انكفت على ثنية اصله وان مسح بثلث
 اصبع مضره فغير مضره روى هشام عن ابي حنيفة والريوسنة وابن رستم عن محمد بن النضر قال لا يستتاب في مسح
 المراس سنة بصورة ذلك ان يغتسل اصبع يد يد على مقدمه روى كنفية على روى ومحمد بن النضر فخرجوا في انفسل
 طريق اخر اخرنا عن استعمال الماء استعمال الا ان ذلك لا يمكن الا بثلثة وستة فخرجوا الاول ولا يصير الا استعمالا مضره فانا
 استسنة وان مسح بثلث اصبع مضره فغير مضره روى علي بن النضر ان مسح على شتر تحت راس جاز وان مسح على شتر تحت راس
 لا يجوز لان ما على المراس يكون من المراس وقته المرافة ان لا يفيض يد على راس فكلان فوض يد على شتر تحت راس تحت ولو تحت
 المرأة فون النحر ان وصل الماء الى الشتر جاز ولا خلاف وقال بعضهم النكاح النكاح جاز يد غير منسول لا يجوز لانه لا يصل الماء وقال
 بعضهم ان ضربت يد ما بملوث فون النكاح حتى يصل الماء الى شترها جاز ولا فضل لها ان مسح تحت الثمار ومسح الاذنين جازا
 وان لم مسح على المراس ومسح الاذنين لا يوجب ذلك عن مسح المراس ولم يقل عن اصحابنا من ادخل الاصبغ في صلب الاذن
 وعن يمينه مسح ان كان يغتسل ذلك واما مسح الرقبة فليس باوب ولا سنة وقال بعضهم بر سنة وعند اختلاف الاول
 كان فعله اول من تركه وكرهتم راسه في انما جاز عن المسح في قول ابي يوسف مسح راسه وقد مر انهم ليس عليه كما قال في الكتاب
 عنه غسل كل عضو فقول ان شهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا رسله واذا فرغ من الوضوء يقوم ويقول اشهد ان لا اله
 الا الله واشهد ان محمدا رسله وروى في شرب فضل وضوءه قائما وتسل عن الجابة والخصية والنفاس واحدة واحدة
 يرفقا وضوءه للصلوة ثم يفيض الا على راسه ويأخر جسده ويختلف لانه على مسح راسه في الوضوء قبل النسل قال بعضهم لا مسح

5

[illegible]

الاول نزل من الدرع والدراع لم يمتنع النجاسة وكذا السوء اذا اجاز من لاف بعد ايام لا تنقص ولا رحت المرأة
 في الفرج الخارج فاقبل بجانب الداخل صلت طهرتها لان الفرج الخارج بمنزلة الامين فيخرج من الفرج الداخل فاذا خرج البول
 من الفرج الداخل فاقبل ما كان في الخارج منقيض الضوء المدة اذا سقطت من الاذن وان لفت لا يخلط الضوء والغرب
 في العين بمنزلة الجرح فما سبل منه تنقيض الضوء وتخلط الدم مع جيل الدم من ان يخرج منه ماء والدم من ثم اجلس
 الدم وصال من المنخر الاخر فتنقيض الضوء ولو كان به جرح من عضها سبل وعضها ليس بصل فاصل التي لم يكن بها تنقيض
 الضوء ولا تها بمنزلة الفرج لا بمنزلة فرج واحد واذا خاف الرجل خروج البول فخشى اصيله لقطه ولولا القطعة يخرج منه
 البول فلما يابس به لا ينقيض الضوء حتى يظلم البول على القطعة وان اسبل الطرب الداخل من القطعة فذلك ما لم يسل العروق الطام
 منها المباشرة الفاحشة تنقيض الضوء استحسانا وتفسيره ان يباشرا بتجريد وان منشرت الالة ولا تقي ثم جرد بها ٧
 محذوح لا تنقيض الضوء لم يسل بالخرج والاعمال تنقيض الضوء في الاحوال كلها قل او كثر فخرج المني لا عن شهوة ان
 يستيقظ من مكان مرتفع او ما شئت بذلك لا يوجب الغسل وتنقيض الضوء والمزني تنقيض الضوء وهو ماء رقيق يخرج عند الشهوة
 وكذا الردى وهو ماء رقيق يخرج بعد البول اذا صحت القطعة وامتدت من الدم تنقيض الضوء لانها لو نشقت يخرج منها
 دم سائل والفرا اذا كان صغيرا فهو بمنزلة العوض والمزباب لا تنقيض الضوء والحنان كبير لا يخرج منها دم ساكن فهو بمنزلة
 الطقة ولو نزل الرجل عليه دم الحنك الدم غابا عن الضوء وان كان على السوء فذلك استحسانا وان غلب شيئا
 فرأى عليه دم من استنانه لا وضوء عليه وكذا الجنان لانه ليس بصل القهقهرة في صلوة لها ركوع وسجود وتنقيض الطهارة
 والصلوة رضا كانت دفعا ولا تنقيض الطهارة خارج الصلوة ولو تهاهت في سجدة التلاوة ادنى صلوة الجبارة تبطل ما كان
 فيها ولا تنقيض الطهارة وانضحك تبطل الصلوة ولا يبطل الطهارة والقيام لا يبطل الصلوة ولا الطهارة والركعة ضحكت
 صوت مسمر بدت استنانه ولم تدروا الحسن عن الحقيقة روح والضحك بايده واستنانه وليس له صوت والقهقهرة
 عاردا كان او ناصيا تنقيض الضوء ولا تنقيض طهارة غسل والحنان في الصلوة وتبطل التيمم كما تبطل الضوء ولو صلى الفريضة بالاعاء
 بعد ركعتيه فيها ينقيض الضوء لانها ذات ركوع وسجود وقام الاعاء مقام الركوع والسجود ولو صلى المكتوبة او المقتورة
 ركبا خارج المصير القهقهرة تنقيض فيها انقيض الضوء والحان في مصراوته لا تنقيض في قول الحقيقة روح لانه ليس في
 صلوة وكذا الوافق المقتورة ركبا خارج المصير ثم دخل المصير ثم قهقهرة لا وضوء عليه في قول الحقيقة روح ولو صلى في المصير

في غير ركعة نظر عا ربك انهم خرج من السريرة بالسفر فقهه لا وضوء عليه في قول جنيح راجع الى رتبة منبر من
 والداية واقفة او ساورة او قعدة وهو يرمى اليها الى القعدة او الى غير انهم فقهه كان عليه الجنب واذا خرج الامام من صلوة
 لا على وجه النقص بل على وجه الانساب وان فقهه او احداثه فقهه الامام لا ينقص وضوء الامام لان الخبر الذي
 لا قوة له في القعدة او الحدث العمد من صلوة الامام قد مضى وقضاؤه فذلك الخبر من صلوة الامام ولهذه الالزام
 مسبوقة فانه سبق فانه اشدت صلوة الموم لا تنقص طهارته بالفقهاء ولو تكلم الامام او سلم من قبله الشبهة
 ثم فقه الامام تنقص طهارته لان سلام الامام وكلامه لا يخرج المقتدى من العدة في الصحيح من الجواب فانه فقهه
 المقتدى في صلوة انقصت طهارته ولهذه الالزام او سلم ما بعد الفراغ من الشبهة كان على المقتدى ان يسلم
 في اخر الركعتين من جنيح راجع ولو فقه الامام احداثه من سلام على المقتدى ولو فقه الموم دون الامام تمت صلواتهم
 وانقص طهارتهم ولا نقصة صلوة الامام ولو فقه الموم بعد الشبهة ثم الامام تمت صلواتهم وانقص طهارتهم وكذا لو فقه
 الامام والموم مما تمت صلوة الكل وانقصت طهارته الكل ولو سلم المقتدى قبل سلام الامام ما قد قدرا الشبهة
 ثم فقه لا وضوء عليه في صح فخره عن الفسوة بل خروج الامام فلا تنقص طهارته ولو سلم في فقهه تمت صلواته
 فخره وبها سوى غير موصى لم يكن واقفا في الصلوة فلا ينقص طهارته بالفقهاء فيها ولو شرع في الطلوع عند طلوع الشمس
 او عند غروبها ثم فقهه كان عليه الوضوء من رجل ساقر صلى ركعة من الظهر غير قراءة او صلىها وقد قدرا الشبهة ثم ضحك فقهه
 كان عليه الوضوء في قول جنيح وابي سعيد راجع لان التحريم باقية وكذا المقيم ادا صلى ركعة من العج غير قراءة ثم فقهه وكذا
 الرجل ادا صلى ركعة من العج ثم طلعت الشمس ثم فقهه في تاسع قول جنيح راجع وكذا كل صلى المكتوبة اذا لم يذكر فاشتم
 ضحك فقهه وكذا الرجل اذا نوى اتمه انما اتمها في ركعة واحدة وانما في ركعة واحدة ثم فقهه الرجل كان عليه الوضوء
 قال تاسع الاثر المحل في راجع هذا اذا وقعت بحجب الامام وكبرت يده بكبره لان التحريم باقية فاما اذا كبرت راجع الامام لا ينقص
 تحريمه الامام فلا ينقص طهارته الامام ولو وقعت للرأه يجب الامام وبها فصحك فقهه فيه روايتان في رواية لا وضوء
 عليها لانها ليست في صلوة وفي رواية عليها الوضوء اذا سلم الامام ثم ثم ذكر ان عليه سجدة التلاوة ثم ضحك فقهه كان
 عليه الوضوء في رواية كذا في الصلوة اذا شرع في ركعتين تقوما فافسنى ركعة غير قراءة او صلىها ثم ضحك فقهه في
 رواية كان عليه الوضوء من رجل ساقر صلى الظهر ركعتين وسلم ثم فقهه في الاقامة ثم ضحك فقهه لا وضوء عليه ونية الاقامة

الاثبات بعد السلام كون صلوة الصلوة المتصلة في آخرى في الصلوة انه صلى الى غير جهة القبلة فمضى على صلوة بعد العلم بصدقه
 وان تمسك بوجهه لا يقوم عليه في رواية صاحب الحق اذا انقضت مدة سجد الصلوة ثم فسد وضوءه عليه ذلك في رواية اخرى في رواية اخرى
 الا وهو عليه صحيح الاحتجاج المكتوبة فاعدا في مصطلحي ثم تمسك كان عليه الضوء في رواية ذلك العارضي اذا اقتضى ان كان
 اذا لاخرس والشيخ اذا اقتضى بالموسى ثم تمسك كان عليه الضوء وكذا التوضي والاقتضى بالمستقيم والتوضي يري
 والا امام ابي ثم صحح التوضي كان عليه الضوء وكذا المقتضى اذا كان يعلم ان امامه يصلي الى غير القبلة والا امامه يعلم
 انضحاك المقتضى كان عليه الضوء وان كان الا امامه علم انه اقتضى الصلوة الى غير القبلة فصحح المقتضى وضوءه على
 المقتضى وكذا لو كان المقتضى يعلم ان امامه فاقه والا امامه لا يعلم فصحح المقتضى كان عليه الضوء ورجل
 يصلي يقوم فمعه اقدار الشهود ولم يشهدوا ثم صحح الا امامه ثم صحح القوم فان الا امامه لم يجد الضوء ولا بعيد
 القوم في قول صحيحه والى يوسف ربح الامام اذا علم سورة في الصلوة ثم تمسك روى عن ابي يوسف ربح
 عليه الضوء العارضي اذا صلى ركعة ثم وجدوا ثم تمسك في رواية لا وضوءه عليه لانه لم يسجد في الصلوة وفي رواية
 عليه الضوء وكذا اذا احدثت في ركعة ثم احققت وهي تعلم بالحق ثم صححت فمقتضى في رواية لا وضوءه
 عليها وفي رواية عليها الضوء ورجل اقتضى العصر خلف من يصلي الكبر والمقتضى لا يعلم كان شارعا في التطيم
 ولم يترك المضي وان تمسك كان عليه الضوء ورجل اقتضى المكتوبة عليه مكتوبة ومعه ذكر الكبر او كان في صلوة العبد فقلت
 التمسك ان كان في الجبهة ودخل تحت العصر او صلى وقامه طاهر بوضع سجدة ثم تمسك كان عليه الضوء اذا احدث
 الرجل في الصلوة فمضاه للامام ثم تمسك كان عليه الضوء فحصل في النجوم تكلم العلماء في تفصيل احوال النجوم وهو على
 حسن الاول ان يكون في الصلوة والثاني ان يكون خارج الصلوة اما الاول فظاهر ان النجوم في الصلوة لا يكون
 حداثا ثم فاما اذا كانا او ساجدا الا ان يكون مصطفيهما او ساجدا الا مصطفيهما على ركن ان غلبت حياة فامم ثم المصطفي
 في حال بوجهه بركته بالوسيلة التي يتوضا ويصلي وان تمسك النجوم في الصلوة فمضاه في الصلوة فمضاه في الصلوة فمضاه في الصلوة
 الصلوة فاما اذا فاعدا في مصطلحي فامم بانه يتوضا وضوءه ولو ساجدا في الصلوة ذكرنا ان لا يكون حداثا في طاهر الرواية
 ان بعد النجوم في سجدة يتوضا في قبلة صلوة النجوم في حياة ركعة لا يتوضا لها ركني قوله والاولى الثاني اذا فامم
 الصلوة على غير الركوع والمستوفى في شمس النجوم في ركن يكون حداثا في طاهر الرواية في قيل ان كان ساجدا

على وجهه البستان راغابا بن من تحته كانا جسد من حيث يرى من خلفه عمرة الى السلاطين عدا ان كان ما
على غيره من البستان الصن بطنة فخره وانقرش بذر اعيان كان هذا ما كان قاعدا استنوا الميتة على الارض مستوقفا
سكنة لم يستطروا الى شئ لا ضرر عليه وان نام قاعدا واضنا البيت على حقيقته كما يفعل الكلب لا ضرر عليه في قول
روح وقيل هو قول الخفيف روح وان نام قاعدا استنوا الميتة على الارض مستنوا الى حائط او الى اسطوانة من الخفيفة روح انه
لا ضرر عليه وهكذا حال الغنية والوليت روح وان نام ترابا قد استطروا الى شئ جان شمس الارض الكائن في روح لا يكون
جدا تارة قال الطحاوي رحمه الله ان كان في السقط فحدث وان نام في السقط فحدث وان نام في السقط فحدث وان نام في السقط فحدث
ان لم يكن في السقط فحدث وان نام في السقط فحدث وان نام في السقط فحدث وان نام في السقط فحدث وان نام في السقط فحدث
لا يتعفن وضوءه وان آتية بعد انزال مقعده عن الارض يتعفن وضوءه سقطا لم يسقط وان نام قاعدا استنوا كغيره
الزوام قاعدا هو مكان تامل ورايز في مقعده عن الارض حقيقة المعنى في ذلك ان المعبر استنوا والمفصل فاذا لم يسقط
على وجهه ولم يقرب الى السقوط حتى آتية قد اندم الاستنوا وان نام على راس التور وهو السنس قد اذلى رجليه كان هذا
لان ذلك سبب الاستنوا والمفصل وان نام على ظهر الدابة في ربح او كاف لا يتعفن وضوءه لعدم استنوا والمفصل
الساس لا ينقض الضوء وهو طيل فوم لا يشبه عليه الكثر افعال ويخرج من هذه السكبان اذا افاق ان كان سكرا
لا يربط الرجل من المرأة عليه الضوء لان المرأة لا تتعفن الضوء وهذا فصل فيما يجب
الفصل اسباب النسل ثلثة النجاسة والحيف والنفاسن النجاسة تثبت بسبعين راجعا
والفصل المعنى عن شهوة والثاني الايلاج في الادوى واختلف عبارات السلف في الايلاج
الذي يتعلق به النجاسة من محمد روح اذا تلقى النجاسان في الدورات الخفية يحجب النسل وعن ابى يوسف
روح اذا تورأت الخفية في قبل او برمين الادوى يحجب النسل على الفاعل والمفعول به وهو الصحيح
فان الايلاج في الدبر يوجب النسل على الفاعل والمفعول به وان لم يوجد فيه النقاء النجاسين والايلاج في
البها لم لا يوجب النسل ما لم ينزل لانه ناقص في قضاء الشهوة بمنزلة الاستمتاع بالكف
ان يوجب النسل بدون الانزال والايلاج في المني بمنزلة الاستمتاع باليلاج
من البها لم لا يوجب النسل لان النقصان في قضاء الشهوة وكذا الايلاج في الصغيرة التي لا ينجس

لا يوجب الغسل في قول محمد بن ميمون الا نزال ما اذا نزل الرجل امرأة وهي عذراء او جاسما نكاحا دون الفرج لا يغسل
عليها لم ينزل لان قيام العدة يمنع سواراة الحشفة وبهذا لا يجب الغسل بالمتميز ولا يغسل على المرأة البغير
بالمتميز لانها سبب في تحقها وهي سواراة الحشفة وكذا اذا كانت ثيبا لم توار الحشفة فان خرج منه
ودي او مذى كان عليه الوضوء او اوجبت المرأة قياما دون الفرج ودخل المنى الى رجاها وهي كبراء
ثيب لا يغسل عليها الفقدان سبب وهو ان نزال او سواراة الحشفة حتى لو جلت كان عليها الغسل لوجود
الانزال فلام ابن حشر سنين جامع امراته البالغة عليها الغسل لوجود سبب وهو سواراة الحشفة بعد
لوجه الخطاب ولا يغسل على الفلح لانه لا يور بالغسل اعتقادا وتحققا كما يور بالطهارة
والعسلوة ولو كان الرجل بالعداء المرأة صغيرة فالجواب على العكس وجامع الحضي وجب الغسل على الفاحل
والمفعول به السواراة الحشفة واذا اعتقلت المرأة بعد الجماع فخرج منها بقيت مني الزوج لا يلزمها
اعادة الغسل في قولهم لان الخارج اذا لم يكن مني المرأة كان منبرة الحث المرأة اذا اخلت ولم
يخرج منها مني حكمي عن الفقيه ابي جعفر اذ قال بالمخرج مني من الفرج الداخل لا يلزمها الغسل
في الاحوال كلها وبه أخذت من الائمة الحكماء في جرحه الله الله سائر الحكماء في الشهادة في المتخلفة قال والمرأة في الاصل
كالرجل وفي اقسام الرجل لا بد من خروج المنى فكذا اقسام المرأة الا ان الفرج الخارج منها بمنزلة الاليتين فمقتضى
من الفرج الداخل الى الفرج الخارج وقال بعضهم اذا وجدت المرأة لذة الانزال كان عليها الغسل ذكر في حديث
ابن عبد الله بن المبارك امرأة قالت سمعت محمدا بن يحيى ياتسني في النوم مرارا اوجد في نفسي ما اجد اذا جاسمتني
زوجتي قال لا يغسل عليها ليس للرجل ان يجامع امرأة اذا كان الحجاب الذي من القبل والبرق قد انقطع الا
ان يمكنه ان ياتسها في قبلها من غير تعدي اذا احتلم الرجل والفصل المنى عن موضع الا انه لم يطهر على رأس الا حليل
لا يلزم الغسل لان النجاسة تنحل بمخرج المنى وهو الاستحالة من موضع الى موضع لم يمتص حكم الطهارة وفي المرأة ذكر ان يجرى
الخروج من الفرج الداخل الى الفرج الخارج اذا استيقظ الرجل من سار ومعتق بالاحلام ولم يشأ ولا يترك الا نزال
عليه وان اتيه على امرته او فقه نيا كان عليه الغسل غلوا حلام ولم يذكر ان ياتي الذي يلزم الغسل في قول الشيخ ومحمد بن
الا حليل لم يتركه قال ابو يوسف ثم ان نكح الاحلام فز الغسل لا لا فلا وفي صلواته الاصل اذا استيقظ وعنده ان يتحلى وجب له عليه

[illegible]

[illegible]

فانصرف ثم وجد ما كان له ان يتوضأ ويقيم على صلاته فاستح الخف اذا كان مسافرا فاقام بعد ما استكمل مدة الإقامة
 فانه ينزع خفيه ونيل رجله وان اقام قبل استكمال مدة الإقامة تيمم مدة الإقامة والتيمم اذا سافر بعد ما استكمل
 مدة الإقامة فانه ينزع خفيه ونيل رجله لانه لا انقضت مدة الإقامة ثبت حكم الحدث السابق في الرجل فيلزم غسل
 رجله ولا يلزم غسل سائر الاعضاء وان سافر قبل استكمال مدة الإقامة ان سافر بعد الحدث قبل المسح كان له ان
 يمسه مدة السفر ثلثة ايام وليلاتها وان سافر بعد الحدث وبعد المسح وكذلك عند ما وشطه جواز المسح على الخف ان يكون من
 الخف على طهارة كاملة قبل الحدث سواء لبس خفيه بعد ما توضأ وغسل رجله وغسل رجله اولاً ثم لبس خفيه قبل الحدث او غسل
 احدى رجله لبس الخف عليها ثم غسل الرجل الاخرى ولبس الخف عليها ثم اكمل الطهارة قبل الحدث رجل له ثلثه
 السابق ان بقي من قدمه خارج السابق في الخف بقدر ثلثة اصابع سوى اصابع الرجل باجمعه وان بقي من قدمه خارج
 السابق بقدر ثلثة اصابع بعضها من القدم وبعضها من الاصابع لا يجوز المسح عليه حتى يكون مقداره ثلثة اصابع كلها من القدم
 لا اعتبار للاصابع ما مسح الخف اذا دخل الا اذ دخل جرح قد رثته اصابع او اقل لا يقبل مسح لان هذا القدر لا يجزى عن
 غسل الرجل فلا يقبل بحكم المسح وان ابتل جميع القدم وبلغ الاربعة بطل المسح بروى ذلك عن جعفر بن محمد انه سأل
 اذا انقضت مدة مسحة في الصلوة ولم يجد ما يدها بمضى على صلاته لانه لا فائدة في قطع الصلوة لان حاجته بعد انقضاء
 المدة الى غسل الرجلين ولان قطع الصلوة وهو ما يخرج من غسل الرجلين تيمم ولا خلاف للرجلين من التيمم فلهذا مضى على صلاته
 ومن الشائع من قال انفسه صلاته والاصل في صحة التيمم اذا تيمم عند عدمه لا وليس الخف ثم وجد ما يدها فانه ينزع خفيه
 ونيل رجله لان التيمم عند وجود الماء يصير محدثا بالحدث السابق ولا يجوز المسح على الخف يجوز المسح على الجبان
 اذا كان بغيره المسح على الجبان اذا كان لا يضره المسح على الجبان لا يجوز المسح على الجبان وكذا المنقصد قالوا انه اذا كان
 المنقصد والجراحة في موضع لرحل الرباط امكنه ان يشده ونفسه وان كان لا يمكن جازا المسح على الجبيرة والرباط والكان
 المسح على الجراحة اذا مسح على الجبيرة بل يشترط فيه الاستيعاب وذكر الشيخ الامام المعروف بخواجه زاد مع انه قد
 فيه الاستيعاب وان مسح الاكثر جاز وان مسح على الخف وما دونه لا يجوز بعضهم بشرط الاستيعاب وهو رواية
 الحسن بن جعفر بن المنقصد ان يوم غيره وقبل من قلبه الدم لا يوم غيره لانه يحتاج خروج الدم وقبل لا يوم على
 الفور ويوم بعد ذلك من صاحب المرح السائل اذا مضع خروج الدم معلق او رباط لا يكون صاحب جرح سائل

والمنقصة ليس بعصاة جرم سائل لانه يمكن من مسخ الدم مصابة او غير مصابة كان له ان يرم غير رجل باحد من رجله
 فترفع رجلها البحرية وتسل رجله العنقوي وليس الخنث عليها ثم احدث فانه لا يمسح على الخنث لانه لو مسح على الخنث يمسح على
 البحرية والمسح على البحرية كما غسل لاحتها فيسحق ما بين النسل والمسح ولو لمس الخنث عليها كان له ان يمسح لانه ليس الخنث
 عليها بل النسل رجل واحد يرجليه بشرة مفصل رجلية وليس الخنث عليها ثم احدث ومسح على الخنثين وصلوا صلوات فلما
 نزع الخنث وجد البثرة قد انشقت رسال منها الدم وتقبل سحر وهو لا يعلم انها فتى انشقت قال الشيخ الامام ابو بكر محمد
 بن الفضل بن خنث كان راس الخنث قد ليس وكان الرجل قد ليس الخنث عند طلوع الفجر ونزع الخنث بعد النساء الا غير فانه
 لا يديه الفجر ويديه ما بعد من الصلوة وان نزع الخنث ورأس الخنث لم يزل بالدم فانه لا يديه شيئا من الصلوة اذا مسح
 على الخنث ثم انشقت الجلبة الظاهرة من الخنث وبقيت الباطنة لا يذرا إعادة المسح بان الخنث يحكم التركيب صاكنين واحد
 فانه يذرا إعادة المسح صاحب البحرية اذا مسح على البحرية وليس الخنث عليها ثم احدث ومسح على الخنث ثم سقطت الخنث من بر
 غسل المسح على الخنث رجل باصبعه فترفع داخل المرادة في جسده وهي بخارج موضع الفرج فترفع ومسح عليها جاز المكان الفرج
 وكذا لو كان على يده او رجله جرد او فترفع فغسل عليها الجائر والجائر ثم يذرا على موضع الفرج والجائر كان له ان يمسح عليها
 وكذا كالمقصود قبل هذا اذا مسح جميع الموضع الذي اخذته العصابة حكى عن القاضي الامام ابو علي السفي رح انه كان لا يحجر
 المسح على عصابة المنقصة بياضين فترفع المنقصة وقال يا اخذه العصابة يغسل ويغسلهم جوزوا المسح على العصابة ايضا
 وعليه الاعتماد اذا مسح على العصابة ثم سقطت العصابة فبذلها بالآخرى الاولى ان يمسح على انية وان لم يديه
 اخراجه لان المسح على الاولى بمنزلة النسل بل انه لا يتوقف بوقت نصار كما لو مسح راسه ثم حلق خجلات بالوسح على الخنث
 وسقط وليس فخر لا يحجزه المسح على الثاني وان مسح على الجورين فهو على وجهه ان كانا فريقيين غير متلين لا يحجز المسح
 عليها في قولهم وان كانا متلين متلين جاز المسح عليها في قولهم ثم على رواية الحسن يعني ان يكون النسل الى الكعبين وفي ظاهر القول
 ان الملع النسل الى اسفل القدم جازوا الخنثين ان يقيم على اساق من غير شدة ولا يسقط ولا يغتسل وقال بعضهم لا يشترط
 قوله لا يشترط اي لا يجاوز الا الى القدم وقيل معنى قوله لا يشترط اي لا يشترط الجورب الماء الى نفسه كالاويم والعصرم
 وان كانا متلين غير متلين لا يحجز المسح عليها في قول الخنثية مع في قول صاحبهم يحجزون عن الخنثية مع انه يرجع الى قولها فقل
 مرة يحجز المسح على الخنث الذي يكون من البدن ان لم يكن متلا لانه يمكن قطع المسافة به وكذا على الخنث الذي يقال له الباقار

بالغاصية يمشي فيه وهو ان يكون مشقوقا مشدودا وقيل بالغاصية جابوق الختان ليس القدم ولا يرى من القصب
ولا يخرج ظهر القدم الا قدر اصبع او اصبعين جازا المسح عليه قولهم وان لم يكن كذلك فغاي قياسي ظاهر الردية وهو قول عامة ائمتنا
لا يجوز دفعهم جودا ذلك لان عوام الناس يافون ويخضعون في بلاد المشرق ويجوز المسح على البرموتين اما اذا لم يسها
من غير خف ظاهر لا ينفذ في قطع المسافة بنزلة الخف هذا اذا كان البرموق من الاديم او من الصرم فان كان من جلدي قال بالقدم
لمست فلكه كذا الختان من الكبراس لا يجوز المسح عليه وان لبسها على الخفين لا يخلو ان لبسها بعد ما لبس الخفين واحد
ومسح على الخفين او لبسها بعد ما احدث قبل ان يمسح على الخفين لا يجوز المسح على البرموتين بالاجماع وان لبس البرموتين بالاجماع
وان لبس البرموتين قبل ان يحدث ويمسح جازا المسح على البرموتين عند اختلافنا في مسح وان لبس الخفين فوق الخفين هو على هذه
التفاصيل ايضا وان لبس الخفين واحد البرموق جازا لان يمسح على الخف الذي البرموق عليه وعلى البرموق ولو لبس الخفين
ولبس عليها البرموتين ومسح على البرموتين ثم نزع البرموتين فانه يمسح على الخفين وان نزع احد البرموتين في ظاهر
الردية يمسح على الخف البادي وعلى البرموق الباقي وروي الحسن من الخفية روح انه يمسح على الخف البادي لا غير ومن
يوسف في ردائيه نزع البرموق الباقي ويمسح على الخفين **باب التيمم في الباب فصول**
فصل في صورة التيمم فصل في من يجوز له التيمم فصل فيما يقتضيه التيمم اما صورة التيمم
ما ذكر في الاصل قال يضع يديه على الصعيد وفي بعض الروايات يضرب يديه على الصعيد قال لفظ الاصل ان يكون
وجه اللين دافئا ان يكون الرضيع على وجه الشدة وهذا اولى ليدخل التراب في اثناء الاصل ثم قال ابو يوسف روح
يقبل بها ويدبره وغير لازم انثا افضل وانثا افضل ثم حقهها ويمسح بها وجهه ثم يضرب يديه مرة اخرى على الارض
ثم يمسح بها ثم يمسح بطنه كذا اليسرى على ظهر كذا اليمنى ويد من راس الاصل الى الرافق ويمسح الرافق ثم يديه بها الى البطن
اسجد ويد بها الى الكف ويمسح الكف كذا رافقه قال بعضهم لا يمسح لانه مسح مرة حين ضرب يديه على الارض
ثم يمسح بطن كذا اليمنى على ظهر كذا اليسرى يفعل ما فعل باليمنى ولم يذكر في الكف تحصيل الاصل ولابنه التيمم الاستسقاء
وان تيمم باصبع او اصبعين لا يجوز لانه في مسح الخف ومسح الراس وان مسح وجهه وذراعيه بغيره واحدة لا يجوز
ولو تمسك بالتراب فاصاب التراب وجهه وكفيه وذراعيه جازا ولو قام في جنب الريح او هدم حاله فاصاب
انفاره وجهه وذراعيه لم يجز حتى يمسح دينه في التيمم وكذا الرذير بل على وجهه ترابا لم يجز فان مسح يديه في التيمم

والجواز في قول المجتهد وجوبه استيجاب العتق في التيمم شرط في ناس الرواية حتى ولو لم يسجد بأكثر من التيمم
والعتق لم يحرك الخاتم ان كان فيهما وكذا المرأة المصرا لم تجز شرطه شيان التيمم والعجز عن استعمال الماء
اما التيمم اذا نوى به التيمم جاز ولا يشترط فيه التيمم بخاتبة والحدث وقال بعضهم لابد من ذلك وعن محمد بن الحنفية
اذا تيمم يريد به الوضوء اجزاء عن الخاتبة وان تيمم لطلب الصلوة او التخلع او البكورة جاز ولو لم يصل في ذلك التيمم
ايه صلوات كانت وكذا التيمم لصلوة الخاتبة او سجدة التلاوة وهو ساو جاز لا اداء الصلوة بذلك التيمم ولو لم يسجد
القرآن عن ظهر القلب وعن المصنف او زيادة القبر او لقرن الميت او لادان والاقامة او لدخول المسجد او لخروجه بان دخل
المسجد وهو مرضي ثم احدث او لمس المصحف وصلى بذلك التيمم اختلاف فيه قال عامة العلماء لا يجوز وقال ابو بكر بن سعيد
البلخي جاز ولو تيمم السلام اورد السلام لا يجوز اداء الصلوة بذلك التيمم ولو تيمم الكافر فلا سلام واسلم لا يجوز
اداء الصلوة بذلك التيمم في قول المجتهد ومحمد بن وكذا التيمم يريد به تسليم الغير لا يجوز اداء الصلوة بذلك التيمم
في ظاهر الرواية **فصل فيما يجوز له التيمم** ويجوز التيمم للحدث والخاتبة والحيف من عامة العلماء ولا يشترط
مجازه طلب الماء في العزات يشترط وفي الغزاة لا يشترط الا ان يملك على من المسافة لطلب الماء ويجوز ادا خبره في كل
نحو يفسر على الطلب على اعلی تدبره ولا يلزم ملاذ ولا يغير غلبه واصحابه ومن خرج من المصرا والسواد لا احتساب او
لا احتشاش او طلب الدابة فخره الصلوة فالحان الماء في سبانه لا يجوز له التيمم وان خاف خروج الوقت اختلفوا في حيد
القرب قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله جاز على انه يجوز للمساكن ان تيمم اذا كان بينه وبين الماديل والحان قل من ذلك لا يجوز
اذا كان مسلم به المسافر وان خاف خروج الوقت ولا يجوز للمقيم ان تيمم اذا كان بينه وبين الماديل ولا شئ الزيادة عن المجتهد باليوسر
وعن محمد بن ابي جبر اذا كان لا على قدميه وليس له وهو اختيار الفقيه ابي بكر بن الفضل بن محمد وعن الكرخي ج انه قال اذا خرج المقيم من
المصرا من السواد لا احتساب والاحتشاش فالحان في موضع يصح صوته اهل الماء فهو قريب والحان لا يصح فهو بعيد به اخذ
اكثر المتأخرين ج اذا كان في التيمم فالحان المسافر ومن ابي جعفر ج اذا كان خارج المصرا لا يصح اصداث ان اخرج
التيمم دليل السفر واكثره رواه في التيمم والصلوة على الدابة خارج المصرا فالفرق بين القليل والكثير في ثلثة في قصر الصلوة
الا فطرية المسح على الخفين ولو كان مع المسافر وهو يرحل على نفسه فحشر جاز له التيمم ولو كان راى حريقه ما لم يكن
في حاله ان يمشي لا يجوز له ان تيمم بل يمشي فان يمشي فغير موضع يسام منه ولا يمشي بالتيمم فان باع بمثل الثمن او بمن يسير

يسير فالتحان من مال زيادة على ما يحتاج اليه في الزاد لا يسيم وان باع ثمنه غال يجوز له التسيم واختلفوا في حد الغالي عن الحنفية
 مع التحان لا يبيع الاضيق القيمة فهو عال وقال بعضهم ما لا يدخل تحت تقويم المعولين فهو غال وبغير قيمة الا ان في اقرب المواضع
 من الموضع الذي ينزله المار ولو كان في رجله ما دونه من قد حصص راس القيمة بحكمة لهديه او ما شبه ذلك وهو لا يحتاج
 على نفسه العطف لا يجوز له التسيم فانما هو الحكمة في ذلك ان يبيعها من غير تسليم قال مولانا رضي الله عنه هذا ليس بصحيح عندي فانه
 لو راي من غيره ما لا يبيع مثل الثمن او يبيع بغيره بشرطه ولا يجوز له ان يتيمم فاذا تمكن من الرجوع في الهبة كعت بجوز له التسيم
 ولو راي من غيره ما يتيمم قبل ان يسأل وصلى بغيره وان ما له بعد ذلك فاعطاه الماء يلزمه الاعادة وان سأل فابى ثم
 يتيمم فصل في ثم اسط الماء بعد ذلك لا يلزمه الاعادة ولو كان معه سور حار فابى صحح منه وبين التسيم فان ترضى سور الحار وصلى
 ثم يتيمم وصلى كما لا يلزمه الاعادة وكذا الجدة بالتسليم فصل في ثم ترضى سور الحار وصلى لا يلزمه الاعادة ولو تسيم وصلى ثم
 اهرق سور الحار يلزمه اعاده التسيم والصلوة لاحتمال ان يسور الحار كان ظهور رجائه من التيممين اذ لو اهرق في صلواتهم
 قدر ما يكفي لاحد من التحان الماء باعادت صلواتهم والتحان ملوكا لرجل فقال لا لك ابحت لكل واحد منكم اقل
 من ثلثها انكم فليتوضأ فدت صلواتهم وان قال ابحت لكم جميعا لمفسد صلواتهم الساكن اذا شرب في الصلوة بالتسليم ثم جاز
 معه ما فانه يفيض في صلوة فاذا سلم فانه ان منع جازت صلوة وان اعطاه بطلت صلوة وعن محمد بن اذ راي في الصلوة مع
 غيره ما في غالب ذلك انه يعطيه بطلت صلوة التسليم اذ صلى يقوم تيممين ركعة فجا رجل معه كوز من ما يكفي لاحد من فقال
 هو لفلان لرجل من القوم فدت صلوة ذلك الرجل يفيض القوم على صلواتهم فاذا فرغوا سألوا المار ان اعطى الامام ترضى الامام
 ويستقبل الصلوة ويستقبل القوم معه وان شرب الامام والقوم فملوة لكل تامة فلو ان الذي جاز بالكون قال التيممين قبل
 في الصلوة من ثلثها فليتوضأ انقضت تيممهم وان قال هو لكم او هو بكم لا ينقض تيممهم قوم من التيممين شربوا في الصلوة
 فجا رجل معه ما يكفي لاحد من فقال من يريد بكم المار ينقض تيممهم قوم من التيممين منهم شربوا في الصلوة
 واما منهم شربوا فجا رجل بكوز من ما يكفي لاحد من فقال من الكوز من المار من ثلثها فليتوضأ في الصلوة التيممين عن الحديث
 ولم يفسد صلوة التيممين عن الحاجة لوجود القعدة على الماء لكل واحد من الفرقين الاول دون الثاني ولو كان الامام ستيما
 لمحدث فدت صلوة لكل لفساد صلوة الامام ولو كان الامام ستيما للحاجة والماء لا يكفي للحاجة فسلوة الامام وحلقه
 من الموحدين والتيممين للحاجة تامة لغيرهم عن الطهارة بالماء فدت صلوة التيممين للمحدث قدرتهم على الطهارة

بالا والى كان الماد كفى فاجابة فان كان الامام متوضعا فصلوته وعلوه المستوفين كماله وعلوه التبيين فاسد وان كان
الامام متيما عن اي شئ كان فدت صلوة الكل رجلان يصلان احدهما عربان والاخر ستم فجاز رجل وقال متى انقضت
به ايها التميم ومنى قرب فخذ ايها العربان فدت صلواتهم كذا قال شيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح تميم رح
الامام وهو انهم فلكو في بعض الرذائل ان على قول ابي حنيفة رح يتحقق تيممه ويحقق معنى ان لا يتحقق عنه الكل لانه لو تيمم
وقربه ما لا يعلم به يجوز تيممه عندنا انما الخلفاء بين ابي حنيفة والى يوسف رح فيما اذا تيمم وفي رحله ما ولا يعلم به فتشبه في السفر
جب وحائض وبيت ونتم ما قد تكفي لاحد هم فان كان الماد ملكا لاحد هم فهو اولى به وان كان الامام لهم جميعا لا بصرت الى
احد هم ويبلغ التيمم لكل وان كان الماد مباحا كان المحب اولى لان غنسه فزنيته فغسل الميت سنة والرجل يصلح اما
للزوجة فيسبب التيمم المرأة وتيمم الميت ولو كان الماد بين الاب والابن فالاب اولى به لان له حق ملك مال الابن
ولو وهب لهم رجل ما قد ركنوا لاحد هم قالوا الرجل اولى به لان الميت ليس من اهل قبول الهبة والمرأة لا تقبل الهبة
الرجل قال مولانا رضي الله تعالى عنه وهذا الجواب لا يتحقق على قول من يقول ان هبة المشرك فنية فتحتل التيمم لا يقيد
الملك وان القبل بها بقض السارفة اذ انشئ الى بر وليس مود ولو كان له ان تيمم فخره عن استعمال الامام وكذا اذا كان
معه ولو ليس معه رشا قالوا انما اذا لم يكن معه شيء يصلح له كلف فان كان معه منديل يصلح له كلف لا يتيمم ولو كان
مع رقيقة ولو مملوك رقيقة فقال له رقيقة انظر حتى يستقي المار ثم ادفع اليك فاستجب ان ينظر الى آخر الوقت فان
تيمم ولم ينظر جاز وكذا لو كان غرابا ومع رقيقة قريب فقال لا ينظر حتى اصلي ثم ادفع اليك استجب ان ينظر الى آخر الوقت
فان لم ينظر صلى برا اذ اجاز في قول ابي حنيفة رح ولو كان مع رقيقة ما يكفيهما فقال انظر حتى افرغ من الصلوة ثم ادفع اليك
له ان ينظر ان فان فرغ من الوقت وتيمم ولم ينظر لا يجوز فلا يصل عنه ابي حنيفة رح ان في المملوك هبة الله
بالبدل والاباة وفي الاما ثبت الله بالاباة المصلي بالتيمم فاذ ادفعه بعد الفراغ من الصلوة لا يلزمه الاعادة ولو وجد
في فضل الصلوة فدت صلوة وكذا لو وجد بعد الفراغ من الاركان قبل الشبهة وكذا لو وجد بعد الشبهة بكل السلام
عند ابي حنيفة رح وان وجد بعد ما يسلم تسليمه واحدة لم تقض صلوة وكذا لو وجد ما يسلم وعليه سهوان وجد بعد
بعد ما عاد الى سجود السهو فدت صلوة في قول ابي حنيفة رضي الله عنه وان وجد قبل ان يركع لا تقض عنه الكل المصلي بالتميم
اذا احدث في صلوة فانصرف التيمم الا انه لم يجد ترابا فتم تيمم حتى وجد ما ذكره بعض العلماء فباح من الفحاشي انه يشترضا

يتوضأ ويغني قال مولانا رضي الله تعالى عنه قد ذكرت المسئلة كذا في نسخة المخطوط وذكر الحاكم الشهيد رحمه الله في المحقر انه يتوضأ
 ويستقبل الصلوة وذكر شمس المائنة املوا في ربح في شرح كتاب الصلوة فقال كان الشيخ الامام احميل الزاهد رحمه
 يقول رجعت رواية عن ابني يوسف رحمه الله ان يتوضأ ويغني قال وهذا اقيس لذهب لان اوقت ارا المتوضي بالتيتم يجوز عنده
 فلهذا كتب بنا الوضوء على التيمم فحققت ان ما ذكره الحاكم الشهيد قول محمد بن مسافر اخيه في شرحه في الصلوة بالتيتم ثم سبقت
 الحديث فوجد ما ذكره راكفي للوضوء فانه يتوضأ به ويغني وذكره الباقى في فتاواه قال وهذا قول آخر لمحمد بن وهب روايته عن
 ابني خليفته ربح الصلوة بالوضوء واذا سبقت الحديث فذهب لتيتم فاعلم يجب بالتيتم ثم قبل انصرف الى مقامه وجه المار توضأ و
 بنى ذلك انفسرت الى مقامه ثم وجه المار توضأ واستقبل استحسانا لئلا يوجب اذا كان بجراحات في غايته جده وهو لا يستطيع غسل الجراحات
 ويستطيع غسل باقي فانه يتييم بالصلى لانه لو غسل غير موضع الجراحة بما يصلح المار الجراحة فيضره لاجرم لو كان ان يغسل غير موضع الجراحة
 ويمسح الجراحة بالماء ان كان لا يضره المسح او يعقبها بخروجه ويمسح على الخزقة فعل وان كان اكثر اعضائه صحيحا فان كانت الجراحة
 على راسه وسائر جبهه صحيح فانه يدع الرأس ويغسل سائر الاعضاء ويمسح موضع الجراحة لان لاكثر حكم الكل وكذا لو كان تحت
 جراحات فان كان اكثر اعضائه الوضوء بجري تيمم ولم يستعمل الماء وان كان اكثر اعضائه صحيحا غسل الصحيح ويمسح الجراحة ان كانت
 مسحة من غير مرضي لو كانت الجراحة على راسه وجبهه يديه وليس على رجله جراحة يباح له التيمم وعلى عكس لا يباح ويمسح
 بقية الكثرة في الاعضاء حتى لو كان على راسه وجبهه يديه جراحة وليس على رجله جراحة لا يباح له التيمم اذ المكن الاكثر من كل
 عضو جريحا وان استوى الجرح والصحيح كذا في نسخة قال بعضهم لا يستطع غسل الصحيح وهو الصحيح لانه احوط لا يباح التيمم منه
 فزت الهلاك او تلف عضو يباح له التيمم عنه فاذا اذات زيادة المرض واذ ازل المرض الميع للتيمم ينقض تيمم الجرح الصحيح
 في المجر اذا اذات الهلاك من الاغسال يباح له التيمم في قول اخيه فيجوز والمسافر اذا اذات الهلاك من الاغسال جاز له التيمم
 في قولهم واما الحديث في المجر اذا اذات الهلاك من التوضي اختلفوا فيه على اخيه فيجوز والصحيح انه لا يباح له التيمم قال مشايخنا ج
 في ديارنا لا يباح للتيمم ان يتيمم في غرت ودارنا ابراهيم عطي يحد الخوف فيمكنه ان يدخل الحمام وينقل فيقتل بالعدة عند الخوف
 ومن يحد رعي اوصية يجوز له التيمم لان الاغسال يضره ومن لا يضره على الوضوء الا يمسح لا يباح له التيمم المسافر اذا امرى الغلاء
 بما هو موضوع في حب او سخرة لا ينقض تيممه ليس له ان يتوضأ منه لانه وضع للشرب لا للوضوء واليه يباح في نوع لا يجوز استعمال
 في نوع آخر الا ان يكون الماء كثيرا ويستدل بكثرة على انه وضع للشرب والوضوء بجري تيمم يتوضأ ولا يتيمم وذكره القاضي

الامام ابو علي المنعمي عن الشيخ الامام ابي بكر محمد بن الفضل ان الامام الموصون للشرب تجوز في الوضوء والوضوء الموصون
لا يباع منه الشرب الا في السر وفي الحرب او اذا خشي من الضرر والصلوة يتيم بصليها لا ياء ثم يعيد اذا خرج وكذا الرجل اذا
قال لا غير وان وضعت حسبك او ملكك فانه يصلي بالتيميم ثم يعيد بقوله الحمد في الله اجمعين اذا لم يجد ماء او وجد ماء باطلا
يتيميم ثم يعيد ولو ان الجوسس اذا لم يجد ماء ولا ترابا فليقلع اذ يصلي في قول اخيه ومحمد بن واخوه على ان الاشياء لا يصلي بها
ولا الساج وهو راسخ ولا البساتين وهو ضرب بالسيف وان خاف خروج الوقت ولو حبس الرجل الظاهر في المكان الحبس
يصلي بالاياء ثم يعيد كان ذلك في الحضر وفي السفر قال محمد بن في السفر لا يعيد وفي الحضر يعيد المصلي بالتيميم اذا راي سرايا
وظن انه اذا فاضرت ثم علم انه كان سرايا فندت صلوة جازة مرضع صلوة او لم يجز ومن هذا الجنس مسائل اعداها
ومنها اذا راي امرأة على فرطش انها نجاسة فاضرت فليدافع علم انها لم تكن نجاسة وبها اذا ظن انه ترك مسح الرأس او لم يمسح
اصلا فاضرت ثم علم انه كان قد توضأ ومسح ومنها اذا ظن في الظاهر انه لم يصلي الفجر فاضرت ثم علم انه قد صلاها ومنها
ما سج الخيف اذا ظن انه انقصت صلاة مسح ثم علم انها لم تنقصت صلاة صلوة في هذه الوجوه بالاستسقاء جازة موضع
صلوة او لم يجز او يتعارف في الخمس سلطان الاول اذا ظن في صلوة انه رجع فاضرت ثم علم انه لم يرجع والثانية
قوم صلوا بالجماعة فزادوا سواد فلو عدوا فاضرت بعضهم ليقوم بآراء العدد ثم علم انه كان قارادوا وبان جازة
مرضع صلواتهم فندت صلواتهم الاول اذا لم يصلي بالتيميم اذا راي سرايا المكان الكبرياء انه ما يبلغ اليه ان خيف وان
استوى المكان لا يحل له قطع الصلوة واذا فرغ من الصلوة ان ظهر انه كان ما يلزمه الاعادة والا فلا الموقوف اذا
بالتيميم ثم راي القعدة الاول لم يرام فندت صلوة القعدة دون دون صلوة الامام التيميم او امر بالماء وهو قائم
تيميم في قول اخيه راجع وقيل لا ينقص عند الكل كما لو كان قعدا فخر بوضوء قربة باو لم يلم به مرض لا يفرضه الله الا انه لا يفرض
على استعمال الماء فنبه ان لم يكن احد هناك يمينه جازة بالتيميم بالاتفاق والمكان عند احد يصح على استعمال الماء كالمصليين
حر او امرأة جازة بالتيميم في قول اخيه روح والمكان عند كل واحد من المختلف المشايخ روح في قول اخيه راجع قال بعضهم لا يجوز
التيميم وقيل المكان للمصليين يمينه غير بدل لا يجوز له التيميم عند الكل ورجس هذه المسائل اعداها منها انه اذا كان لا يقدر
على التوجه الى القبلة بنفسه وشر من وجهه الى القبلة ومنها اذا كان على فراس نخس لا يمكن ان يتحول الى مكان ظاهر ثم وجد
يتحول واتجهوا على ان اذا غر عن القيام بنفسه وشره اعميرة فضلى فاعادوا على انها الحلات الا على ان اوجده فاعادوا الى احوال

الى الحقيقة عند تحقيقه لا يلزم من صحة الحجج المتقدمة اذا وجد من صحة الحجج المتقدمة اذا وجد من صحة الحجج المتقدمة
 ذكر الشيخ الامام الزكي رحمه الله بن الفضل رحمة الله عليه عتبت الحق وتبين ان لا يكون عليه الحج ولا حضور الجماعة بل انما
 وذكر القاضي الامام ابو علي السجستاني ان الحكم على الخلفاء المسافر اذا لم يكن طمس من المانة في ستم يوم يصلي لكن محزرا قواب
 الا اذا في اول الوقت وان كان على طمس من الاستحباب في نظر لكن لا يخلو في التأخير حتى لا يقع الصلوة في وقت مكره ولا يخلو
 العصر الى غير شمس من اجب ولم يجز ما تقدم صلى ثم حدث ثم وجد ما يكفي وضوءه ولا يكفي للجماعة فانه لا يتم سادس اجب
 فغسل راسه وجهه وذراعيه فلم يبق الا رانته فيتم للجماعة لانها باقية فان يتم وشروع في الصلوة ثم قهقه ثم وجد ما
 يكفي للانتقال فانه يغسل به اعضاء وضوءه وما بقي من جسده لم يكن غسلها في المرة الاولى ولا يغسل ذراعيه لانه لو احدث
 حده ما غير حكاك ثم وجد ما يغسل به اعضاء وضوءه وما بقي من جسده لم يكن غسلها في المرة الاولى لا تغتسل في اغتسل
 الرضوء بروية الماء وقد ذكرنا قبل هذا ان الضحك في الصلوة منقوض طهارة الرضوء ولا تنقض طهارة الغسل ومن انكر
 من اجري اللفظ على ظاهره انها لا تنقض طهارة الغسل والصحيح انها تنقض ويلزمه الرضوء عن ابي يوسف رحمة الله عليه
 ما غسل من اعضاء الرضوء الا في فصل فحاجب يجوز به التيمم بجوز التيمم بكل مكان من اجزاء الارض كالتراب
 والماء والحصى والنورة والمزقة والسجدة والزينة والرداء والشيء والثوب والحل والطين والحجر الذي عليه عتبت
 او لم يكن بالمكان منسولا او لم يسد ثوبا او غير ذلك في قول اخيه رحمه الله وقال رحمه الله ان كان الطين في جازية التيمم والاعانة
 والتيمم بارض مندرش عليها الماء وبقى فيها ندوة جازية يجوز التيمم بالاجرة والحصى والكثيران والجباب والحيطان من المذر
 ولا يجوز بالانفارة المكان وجهها مطليا بالانكشاف لم يكن مطليا او تيمم ظهر اجازة التيمم بالحدف المكان عليه غبار جاز
 ان لم يكن عليه غبارا فكان مكان اتخذ اس التراب الخالص لم يخل فيه شيء من الاذوية جاز ان يحمل فيه شيء من الاذوية
 ولم يكن عليه غبار ولا يجوز لو كان الرجل في طين ظاهر لا يتم به لكن مطبخ به بعض ثيابا به اوجده ويسرك حتى يحث ثم يتم
 وقال الشيخ الكوفي رحمة الله عليه جاز التيمم بالطين وذكر شمس الاثمة الحلو في حقه انه لا ينبغي ان يتمم بالطين لان فيه يطلع الرطوبة
 لو فعل جاز ولو نقص ثوبه او بده اوجسبه فتمم غبارا جاز ويجوز التيمم بالطين والزرير جدا من اجزاء الارض
 ولا يجوز بالطلاء لانها خلقت من الماء ولا يجوز التيمم بالذهب والفضة والحديد والرصاص والنفاس العفر وكل ما يذوب
 ويغسل ولا بالماء الا في وقت الحاجة والصلح هو الجواز ولا يجوز بالرماد ولا من اجزاء الشجر لامن اجزاء الارض ولو

تيمم بالتراب او بالعبه لا يجوز وان ضرب يده عليه وارتق به تراب فتييم به جاز وكذا ان ضرب يده على خطه او شعيره
فلحق التراب او الغبار به فتييم بذلك جاز واذا احرقت الارض بان ران اخلط بالرماد فتييم فيه الغبار الخايف
الغلبة للتراب جاز به التيمم والا فلا وكذا التراب اذا اخلط باليس من اخرا الارض فتييم فيه الغلبة الارض اذا اخلط
النجاسة فتييم وذوب اثرها جاز والصلوة عليها ولا يجوز بها التيمم سائر موهوم حماره ماء ظاهر ولا يبرئ احد هاتين
قال يخرج ترابا جادا لا تيمم الصلحى بالتيمم اذا راي مؤرا حمارا فانه يفتي على صلوة ولا يفتي بانك تيمم بيدك بالحمار
ولو راي فيه التمر فذلك عند محمد حرج وقال ابو حنيفة يقطع صلوة ويصلي ثانية التمر او قرض الردة على التيمم لا يقبل
لو اسلم وصلى بذلك التيمم يجوز عندنا بحجب تيمم الظاهر وصلى ثم احدث فحضره العصر ومدا وكفى للوضوء فانه ترضا
لان النجاسة قد زالت بالتيمم فاذا احدث بعد التيمم ومدا وكفى للوضوء فانه ترضا به فان قرضا للعصر وصلى ثم عجزا وعلم
ولم يغتسل حتى حضرته المغرب وحدث اول سجدة ومدا وكفى للوضوء فانه ترضا به لانه لا مبرار وكفى للغسل عا وجبا فتهذا حجب
مدا وكفى للغسل عا وجبا فتهذا حجب ومدا وكفى للغسل فتييم اذا تيمم ثم شك في تيمماته احدث اول سجدة فهو على
تيمم الاستيقين بالحدث كما اذا قرضا ثم شك في الحدث اذا تلا آية السجدة في المصروع ومدا ولا يجوز له التيمم لانه لا نجاسة
فوتها ترضا به ذلك ثم سجد اذا شبهه بالجماعة يوم العيد مع الامام وخاف الفوت لو اشتغل بالوضوء جاز له الشروع
بالتيمم فان حدث في صلوة جاز له التيمم اذا كان اشروع بالوضوء في قول ابي حنيفة حرج وقال صاحباه لا يجوز له البناء
بالتيمم ولو احدث في صلوة لا يجزى بالتيمم لان الحجة تنقض الى خلف وهو الظاهر ولا تيمم السلطان للصلوة العيد ولا الو
الصلوة والمجازة رجل راي التيمم الى الرسخ او الوتر كبره واحدة ودخل ذلك زمانا ثم راي الرثلة والتيمم المرفق لا يصح
ما صلي قبل لانه كان محجبه انما فعل ولو لم يكن من اهل الراي ففعل ذلك من غير ان يسئل اعلمتم سال فالتيمم الى المرفق او
ان الرثلة فانه بعيدا صلي لانه كان محجبه انية واذا تيمم الرجل عن موضع تيمم غيره جاز ما فرغ حدث ومعه ثوب خشن
فوجبه ان لا يكتفي للوضوء والنجاسة ولا يكتفي لها فانه يغسل التراب به ويصلي بالتيمم فان قرضا بالاء وصلى في التراب الخشن
جاز ولو كان سينا فاما فعل واذا تيمم للصلوة والمجازة وصلى جاز له ان يغسل بذلك التيمم على مجازة اخرى قبل ان يقرأ على
الركعة الثانية المكتوبة وصلى كان له ان يصلي مكتوبة اخرى رجل اتى ماء من المياه اى مياه وطلب ما يطمح به فغسل بالتيمم فهو على وجهين
ان راي توامس اليه فليست فصل بالتيمم ثم سألهم فاجابوه بالاء لم يجز وان سألهم فلم يجزوه او لم يرقوا من المجازة

جازت صلوة ساذنهي الاواني رحله
 اوتى وحده ما ولم يعلم به فتيقن على جازت الصلوة في قول الخليفة ومحمد
 وكذا الركوع على شطاهن وجنب يسر ولم يعلم به وعن ابى يوسف روى في نهدين الفضيلين روايان ولوصلي عريانا وسد ثوب
 لا يعلم به ذكر الشيخ الكرخي انه على ما خلفت المسافر اذا وجد ما قدر ما يغسل به كل عضو مرة واحدة لا يجوز التسليم
 الا اذا خاف على نفسه العطش او على ابنته ولو كان ستيما فوجد ما قدر ما يغسل كل عضو مرة واحدة فغسل بعض اعضائه ثم
 ثم فلم يبق الا ما فانه يديه التسليم اذا احدثت الامام في صلوة الجازة قال الفقيه ابو بكر محمد بن الفضل روى ان استخلف بنو ضيا
 ثم تسليم وصلى خلفه اجزاء في قولهم جميعا وان تسليم في الذي احدثت وام ان س و ان تسلم جازت صلوة الكل في قول الخليفة والى يروى
 روى على نحو ذلك من صلوة المتوضين فاسدة وصلوة السبعين جازة وهذه المسئلة دليل على ان صلوة الجازة بحج
 البناء والاستحلاف ويجوز فيها اداء المتوضي بالتسليم كما في غيرهما من الصلوة اذا اراد ان يتيمم بقربة واحدة ثم
 احدث فمسح بذلك التراب وجهه ثم ضربت اخرى لليدين الى المرفقين جازا للصلي بالتسليم اذا قال له نصراني هذا المار فانه
 بمضي على صلوة ولا يقطع لان كلامه قد يكون على وجه الاستهزاء فلا يقطع بانك فاذا فرغ من الصلوة سأل ان اعطاه
 اعادة الصلوة والافلا اذا تسلم الرجل ثم اصاب بعض جسده وسجدة اكثر من قدر الدرهم فانه يسمح بالخروج او تراب
 وفضلي لان المسح قليل النجاسة والحان لا يسأنا صلواته ان صلى ولم مسح جاز وهذا الاستحباب بالحج سوا اذا كانت
 المسافرة من مضىها وايضا اقل من فسة فتيقن ان صلت بذلك التسليم حل للخروج ان يطأها عند الكل وان لم تقبل
 لا ذكر لها في الاصل واختلف فيها البخاري روى قال بعضهم يحل للخروج وطأها قبل الصلوة عند محمد روى ولا يحل عند مالك لان
 عند مالك لا يقطع حتى ارجع قبل الصلوة وعلى قول محمد يقطع والاحوط ان لا يطأها المسافر اذا لم يجد المار ووجه النج
 الحان ذلك في مكان البرد وانه يجوز التسليم لان التوضي بالنج لا يجوز الا بشئ طيسل المار على اعضائه ويتقاطر
 وذلك لا يتصور في زمان اشتداد فاذا عجز عن التوضي يباح التسليم رجل لم يجد الا سوادا للكل فانه يتيمم لانه بخير من الماء
 وجوده كونه جنب من مسجد فيه عين ماء ولا يجبه ما غيره ولا يباح له ان يدخل المسجد عنه فان غير تسليم قال ابن القتيبي روى يباح
 له الاجتياز ولا يباح القدوم ولو كان الرجل في المسجد فغلب النوم واغلق فغلبه فيه قال بعضهم لا يباح له الخروج قبل
 التسليم وقال بعضهم يباح **فصل في المسجد كبره المصنعة والموضوء فيه الا ان يكون في موضع السجدة**
 لا يصلي فيه احد تعرضا في اناء وقد مر في نه اوله يترك في المسجد لا فوق البراري ولا تحت الحصى لانا امرنا بتسليم المسجدين

[illegible]

اذا كان الميت والامام ونقض القوم خارج المسجد وسائر الناس في المسجد قال بعضهم لا يكره لان سبب الكراهية ادخال
 الميت في المسجد او اقتلاات المبائين بين الامام والميت وبعضهم كرهوا على كل حال لان عادة المساجد جرت بفصله وتجاورة
 بانه اذا وضع على صفة فلم يكره ذلك لما عهدها من وضعها على صفة مسجد بني على سور المدينة قالوا لا يصلي فيه لان
 السور حق العامة ويتبع ان يكون الجواب على التفصيل الكائنات والبلدة فتحت غنوة ونحو مسجد وبان الامام جازت فيه
 الصلوة لان الامام ان يجعل الطريق فائدة الاولى وعن ابي يوسف روي ذكره وانما لظني روي في الروايات اذ اني في فرض
 الغضب مسجد او حمام او حانوت لباس بالصلوة في المسجد ولا يستاجر الحانوت والحمام ويدخل الحانوت تحت رايت المساجد
 اما الصلوة في ارض الغير الكائنات لم يكره لانه ياتي في ذلك وتصير ذلك وتصير ربه والكائنات لمسلم فان لم تكن
 ضرر وعنه ولا يكره به فلا بأس به لان صاحبها لا يتغير ربه والكائنات ضرر وقد يكونه وتبينان منها صفة او مودة او كان صاحبها
 ضمن يتغير ربه في ذلك لا بأس به اذا كان المنزل الرحيل مسجد ان يذهب الى ما كان اقامه فالحانوت سوا رايه يذهب الى ما كان
 اقرب من منزله وان استغنيا فمؤخرا في الكائنات قوم احد ما اكثر فالحانوت فيها يذهب الى الذي تومر اقل لكثرة الحجج بسببه
 ولما لم يكن فيها يذهب حيث يحب ويتبع الجواب على التفصيل الكائنات هو من يوم الناس فذلك وان كان ممن
 يقتدى بغيره يذهب الى ما كان اقامه اصلح وافقه وجعل يصلي في المسجد الجامع لكثرة الحجج لا يصلي في مسجد فيه فانه يصلي
 في مسجد منزله والكائنات تومر اقل ولم يكن في مسجد منزله مؤذن فانه يذهب الى مسجد منزله وليؤذن في يصلي والكائنات واحد الا ان
 المسجد منزله حقا عليه فيؤدى فانه مؤذن في مسجد لا يحضر سجده احد قالوا يؤذن هو وقسم روي وعنه فذلك انجب من ان
 يصلي في مسجد آخر رجل فاته في المسجد في مسجد فيه فان ذهب الى مسجد آخر وصلى فيه جماعة فهو حسن وان صلى في مسجد وحده
 فهو حسن وان دخل منزله وصلى فيه باله فهو حسن وان دخل سجده ثم اقيم المسجد اخر لا ينبغي ان يخرج منه حتى يصلي لما جاء
 في الانبار عن النبي المختار عليه الصلوة والسلام اوقات لاحد كم صلوة في سجده فصيلها في مسجد ولا يتبع المساجد
 وقبل ان يدخل المسجد في الخارج على الوجه الذي قلناه اذا كان الرجل من عرض الناس فاما اذا كان عالما او محروفا يذهب
 الى المسجد ويصلي فيه ويتبع ان يكون الجواب على التفصيل الكائنات الرجل من حين القراءة فذلك والكائنات ممن لم يجز في
 القراءة فلا يفضل ان يطلب غيره ولقيت به وان فاته الكبيرة الاولى في مسجد او ركعة او ركعتان فلا يفضل ان يصلي
 في مسجد ولا يذهب الى مسجد اخر لانه صار محرزا فضيلة الجماعة في مسجد فلا يترك حتى يسجد ولا ينتفع الصلوة

ثم اتيم في مسجد قالوا بانه قبيح الصلوة ويسكن بالمحارة فامام يصل الكبر الصلوة ولو افتتح الصلوة في منزله ثم سمع الاذان
 في مسجد وادى في مسجد آخر فاتيتم الصلوة اذ كان امام اثنى زائدا فاكل برودان تحول الى مسجد آخر فدخل في مسجد
 او جيل الله تعالى في هذا من الناس برسته ومارته وربطه الجوارى وادخله القناديل والاذان والاقامة والابانة الكفا
 والترك وان لم يكن بالدار في ذلك اية ويجوز ان يحصل في الحاجة لها حكم المسجد منه اداء الصلوة حتى يصح الاقامة
 وان لم يكن الصفوف متصلة ولا حكم المسجد من المردود حرمة الدخول لحجب وفتح المسجد وحكم المسجد حتى لو قام في فرا
 المسجد واتى بالامام مع الله اذ وان لم يكن الصفوف متصلة ولا المسجد طائفة اية انما هي في باب صلوة الجماعة
 صح الاقامة في طائعات المسجد ورسبة وان لم يكن الصفوف متصلة ولا يصح في دار الصلوة الا اذا كانت الصفوف
 متصلة لان الطائعات بالكرامة متصلة بالمسجد ليس منها وبين المسجد طريق فلا يشترط فيها اتصال الصفوف فاما دار الصلوة
 فمتصلة من المسجد بها وبين المسجد طريق فلا يشترط فيها اتصال الصفوف فحتى يصح الاقامة اذ لم يبق على المراكين التي تكون على
 باب المسجد لها من ثناء المسجد متصلة بالمسجد رجل فخر في دار المسجد او هم حائل المسجد فانه يومر بالسوية ولا يقضي بالانفصال
 وكذا التبر في دار قوم يومر بالسوية ولو هم حائل الدار رجل مكانه او فخر في دارهم انفسهم انفسهم انفسهم انفسهم انفسهم
 ووسط الصفوف مرفوعة مقدرة وحرف في دارتين لم يمت فيه احد جازت مغلقتها كانت الصفوف حوالى ذلك الموضع لان الصفوف
 اذا كانت متصلة واما ذلك الموضع يكون الكحل في حكم مسجد وانه دار فيها مسجد الكائنات الدار اذا انفلتت كان المسجد حائضا
 من كان في الدار فهو في حكم مسجد جماعة ثبت فيه حكم المسجد من حرمة المسجد وحرمة الدخول للحجب اذا كان في الدار من كان
 من الصلوة فيه والكائنات الدار اذا انفلتت لم يكن فيها جماعة واذ افتتح بابها كان لها جماعة فليس في مسجد جماعة والكائنات الدار
 الناس من الصلوة فيه ولا يابس بان يترك مسجد المسجد في المسجد الى كرت الفيل لان لهم ان يفرغ والصلوة الى كرت الدليل
 ولا يترك اكثر من ذلك الا اذا اشترط الاقامة ذلك او كان ذلك معاذ في ذلك الموضع ويجوز ان يدرسه الكتاب
 بغيره قبل الصلوة وبعد اتمام الناس يصلون فيه مسجد ليس له مؤذن واما ما لم يعلم في ذلك الناس فاجابوا بجماعة الا
 ان يصل في كل فريق باذان واقامة على جهة مسجد كبير من رجل بين يدي الصلوة في اى مقدار يكره المرونة ولا يكره على غيره
 عن ابى نصر محمد بن سلام انه قد روي عن الحسن ذراعا وفيها دون ذلك يكره وقال غيره في مقدار يكون من الصف الاول والآخر
 الذي عليه الحراب يكره وفيما وراء ذلك يكره وفيه مسائل المسئلة في كتاب الوقت بين الصلوة والصلوة

كتاب الصلوة باب الاذان **الاذان سنة** لاداء المكتوبة بالجماعة عرف ذلك السنة
 واجتمع الاثر من شارة الاسلام حتى لو امتنع اهل معر او قرية او محلة اجبرهم الامام فان لم يفعلوا قاتلهم واليه الاذان سنة
 مرفة القبلة والعلم بمرايت الصلوة لان السنة في الاذان استقبال القبلة ابتداء وانها فيحتاج الى مرفة القبلة والاذان
 مشروع لاحضار الناس الى المسجد لاداء الصلوة واعلامهم بخول وقت الصلوة وابطاء الاوقات وحرمة ولا يجوز قاطا
 لم يرتفع يكون اذنه سببا للفتنة قال رضي الله تعالى عنه فبكت الباب على فصلين فصل في مرفة القبلة فصل في مرفة
 سوايت الصلوة وذكر مسائل اشتباه القبلة ومسائل الاذان بعدها اما الاول **القبول على ان القبلة في حتى تمكث** ان
 بكية حيل لكيفية ويؤثر التوجه الى عينها ثم يلقن لكل قوم منها مقام فلام الشام الركن الشامي ولابل المدينة موضع الخطير والميزان
 ولابل اليمن الركن اليمني ولابل الهند بابين الركن اليمني الى الحجر ولابل خراسان والمشرق الباب ومقام ابراهيم وآلهم واما الثاني
 في قبل من هو خارج عن مكة قال اربعة امد الجرجاني عليه التوجه الى عين الكعبة وقال غيره من المشايخ عليه التوجه الى حجة الكعبة
 وجهته الكعبة فترت بالدليل والدليل في الاسرار والقرى المحاريب التي نعتبها السجادة والتابعون رضي الله تعالى عنهم
 فتحملوا قبلتها اليها بابين المشرق والمغرب لذلك قال ابو حنيفة في المكان بالعراق جعل المغرب عن مدينة والمشرق عن
 عن يمينه ومكة قال محمد ربح وانا قال ذلك لقول عمر رضي الله تعالى عنه اذ جعلت المغرب عن يمينك والمشرق عن
 يسارك فابنيها قبلته لابل العراق وعين مشيخ خراسان جعلوا قبلتها بابين غرب البصيف ومغرب شتاء فقلنا اتباعهم
 واتباعهم في استقبال المحاريب المصنوعة فان لم تكن فالسؤال عن الابل اما في البحار والمعاد فذليل القبلة النجوم لا روي من عمر
 رضي الله عنه انه قال فكلوا من النجوم ما تهتدون به القبلة وعن ابى يوسف ربح انه قال فلكية اهل الري اجعل المجدي على عنك
 الايمن واقلب المشايخ ربح فياسرى ذلك من الانصار وقال بعضهم اذ جعلت نبات قنص العنقري على اذنك اليمنى و
 واخرت قليلا الى شمالك فلك القبلة وقال بعضهم اذ جعلت المجدي خلف اذنك اليمنى فلك القبلة وعن جابر المبارك
 وابو مطيع وابو ساذوسلم بن سالم وعلى ابن ابي نسي ربح انهم لما اقبلنا المغرب وعن بعضهم اذ كانت الشمس بين
 البرزخين آخر وقت الظهر اذ استقبلت الشمس بيمينك فلك القبلة عن القتيبي ابى جعفر ربح انه قال اذ اقبلت سبيل النهار
 في وقت الشاء الاخرة يكون فوق راسك بخان خفيان هما موضع زوال الشمس من راسك وهما متقابلان فالذي
 عن يمينك يقال له الشمس الماتق والذي عن يسارك يقال له الشمس الطائر وهما سرهما متقابلان فاذا اسقط الذي عن يمينك

فيسقط يكون سجدة ومكبل الا لمن وادع سقط المكبل الساكن كان سقوط في وجوبك سجدة او مكبل المني فالبقرة ما فيها آيات
الفقيه ابو جعفر رجع قبله بخلافه على قلنا بآية القاضى الامام صدر الاسلام ما هو قريب من هذا فانه قال القبله ما بين
النسرين المسرور رجع وهو الذي سمي الناس في ديارنا سبابا وهو من فنيح العنب في ديارنا وقت الشتاء الا خيرة يكون
هذا رؤسا بين المسرور والراق والله الظاهر قريب من عشرين ذراعا في ارض العين فاذا امرنا راكبا يكون القبله سبابا
وعن الشيخ الامام ابو منصور المازني رجع قال اذا اردت معرفة القبلة فانظر الى مغرب الشمس الاول ايام السنة واجعل
لكم علامة ثم انظر الى مغرب الشمس انظر ايام السنة واجعل لكم علامة ثم ادع اثنين عن مكبل واحد عن مكبل
فاقبل عنه ذلك وهذه الاقاويل بعضها قريب من بعض واقرها الى المقصر قال الفقيه ابو جعفر القاضى الامام صدر الاسلام
رجع عن شبيهة عليه القبلة فاخبر رجلا من ان القبلة الى حنة الجاناب وهو يخرج الى باب آخر فان لم يكونا من اهل ذلك القبلة
لم نلت الى كلامهما لانها لقولان عن الاجتهاد فلا يترك اجتهاد واحد باجتهاد غيره وان كانا من اهل ذلك الموضع فليس ان ياخذ
بوجهها ولا يجوز ان يخالفها لان اهل الموضع يكون اعرف بقبلة من غيره فادع اثنين عن غيرهما عن علم رجل فضل في العلوة
بالتحري واجتهاد مكان خفا ولم يعلم ذلك ثم علم في العلوة فحول وجهه الى القبلة فجاء رجل قد علم سجادة الاول ودخل في
صلوة فسلوة الاول جائز وصلوة الثانية فاسدة ومن ابى لم يسترجع انه يجوز سجادة الداخل الفيز الا على ركنه
الى غير قبله فجاء رجل وحوله الى القبلة وانتهى به غير على وجهين المكان الامحى من ائمة السلوة وجد من سبأه عن القبلة فلم
يسأله فسلوة الامام والقاضي وان لم يجد الا على من سبأه فاجازت سلوة الامام وفسلوة المني لان المني
نعم انه بنى سلوة على سلوة كان ادناها الى غير القبلة رجع على الى غير القبلة سمعته اردى عن اجتهاده رجع ان يكون صاحب
القبلة به اخذ الفقيه ابو الليث رجع وكذا اذا صلى في الثوب الخشن او غير حماره وبعض الشايخ قالوا ان قل ذلك
بتاويل قوله تعالى فانما قولنا من وجه احد لا يكون كافر او قال مشايخ بخلافه القاضى الامام ابو علي السعدي وشمس المنة
احلوا الى رجع اذا صلى الى غير القبلة لا يكره ذلك اذا صلى في الثوب الخشن لان السلوة الى غير القبلة جائزة بحالة الاختيار
وهو الشرع على الرابة ومن العلماء من يكره السلوة في الثوب الخشن فلا يحكم بكفره اما اذا صلى في ثوب العباد ممتد
فانه يصير كافر او قال شمس الائمة الحلواني رجع يكون زنده بقاء لان احد الم يجوز السلوة في ثوب حماره فيكون استخفا فابا
تعالى رجع صلى في المسجد في ليلة مظلمة بالتحري ثم عتب انه صلى في غير القبلة جازت سلوة لانه ليس عليه ان يقرع ابواب الناس

اناس لسؤال عن القبلة ولا يعرف القبلة بمس الجدران والحيطان لان الحوائط لو كانت متقوسية لا يمكنه تمييز الحراب
 من غيره ومضى يكون ثم لما توفيه مجازله التحري المصلى اذا نوى مقام ابراهيم ولم يتركه تحككه فيه قال الفقيه ابراهيم
 البياضي ان لم يكن الرجل الى مكة اجزاء لان عند المقام والميت واحد والحيطان في مكة لا يخرج له لانه عرف ان المقام في مكة
 فلا يجوز صلوة الا ان يريه بالوجه فخرج بصلوة ولو نوى ان قبله حراب سمعه لا يجوز صلوة لان الحراب ليس بقبلة
 بل هو علامة وقوله وجهت وجهي للصلوة لا يوجب من نية القبلة بعض مسائل النية ياتي في باب انتاح الصلوة فتارة
 اسدنا الى داما سرة الادوات فاول وقت الفجر حين يطلع الفجر المستطير الفجر ان سمي العرب الاول كاذبا وهو البياض
 الذي يبه وكذب السحران وبعده ظلام لا يخرج به وقت الغسق ولا يثبت به شي من احكام النهار والثاني في هو البياض
 الذي يستطير ويترى في الاقن لا يزال يزداد حتى ينتهي سطر الزك فثبت به احكام النهار من حرمة الصيام والاشرب
 للصائم وجواز اكل الفجر وآخر وقت الفجر حين يطلع الشمس واما وقت الظهر فتقفوا على ان اول وقت الظهر حين نزول
 الشمس واختلفوا في آخر وقت الظهر قال ابو حنيفة في آخر وقت الظهر حين صار ظل كل شئ مثليه سوى ظل الزوال و
 قال صاحباه روح حين صار ظل كل شئ مثليه سوى ظل الزوال وطريق سرة الزوال ونبى الزوال ان ترض خشبة مستوية
 في ارض مستوية فادام الظل في الانخفاض فان شمس حاد الارتفاع فاذا اخذ الظل في الازدياد وعلم ان الشمس قد زالت
 فاجعل على رأس الظل علامة فمن موضع العلامة الى خشبة يكون نبى الزوال فاذا ازداد على ذلك وصارت الزيادة
 مثل ظل اصلي الود سوى نبى الزوال يخرج وقت الظهر في قول اخية رضى عنه بها اذا صارت الزيادة مثل الود سوى
 نبى الزوال يخرج وقت الظهر ومن محمد روح انه جعل لمرقة زوال الشمس طرفا آخر وهو ان تقوم الرجل مستقبل القبلة
 فادام الشمس على جانب الابر فافهم لم تزل واذا صارت الشمس على عابجه الايمن علم ان الشمس قد زالت واول
 وقت العصر حين يخرج وقت الظهر على الاقلات واخر وقتها حين تربع شمس وكبره الاخير الى تغير الشمس واختلفوا
 في ذلك التغير قال بعضهم هو التغير في صورة الشمس الذي على رأس الحيطان ورأس الجبال والاشجار وقال بعضهم هو التغير
 في قرصها وانما يعرف التغير في قرصها ان يغير الى قرصها ان يكون ظلها في قرصها ولم تحر عيناه علم ان الشمس قد تغير
 وان لم يمكنه انظر علم ان الشمس لم تتغير واول وقت المغرب حين تربع شمس واخرها حين يذهب الشفق وقال ابن ابي
 وقتها مقدار ما يحسن فيه من اوقات ركعات حتى لو تكلم بعد غروب الشمس من اوقات ركعات ولم يحصل فيه ثم فعل

[illegible]

والثلث الشمس قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن فضل ح دام الانسان بغيره الى سطر في حصص الشمس فهي في الظهور
 البيان فيه العلة واداءه من النظر براح فيه الصلوة وذكر في الكتاب اذ اطلعت الشمس لا يحل حتى ترتفع قدر
 او رجبين ويكره اداء النوازل في هذه الاوقات في سائر الاماكن وعند الشافعي مع لا يكره بلكه واداءه افتح المقلوب في
 الاوقات المذكورة فانقطع ثم يفتي في ظاهر الرواية ولا يجوز الجمع بين الصلوتين في وقت واحد بعد ما عذنا ^{الظهور}
 والعصر بركته والمغرب والعشاء وغيره فانه يرخى الظهر ويحل العصر ويصليهما في وقت الظهر ويخبر المغرب الى وقت ^{الغروب}
 ويصليهما في وقت العشاء ويجوز عند الشافعي مع الجمع بين الصلوتين بعد السفر والمرض والمطر ولا يطلوع قبل الغروب
 ولا قبل صلوة السيدين في الشهادة يطلوع بعد صلوة السيد مائة وعن بعض الصحابة انهم كانوا يطعمون قبل صلوة
 السيد ولا يصلي يوم الجمعة اذا خرج الامام للخطبة فان اتمعت الاربع قبل الخطبة ثم خرج الامام ذكر في النوادر ان كان
 يصلي ركعة يصلي اليها اخرى ويخفف القراءة لقراءة فاتحة الكتاب ويشتري من السجدة وبها اخذ المشايخ ولم يذكر في
 النوادر انه لو صلى ركعتين وقد على راس الركعتين قام ^{نظرا} لانه لم يقيد بالسجدة حتى خرج الامام واختلف
 فيه المشايخ قال بعضهم يعود الى السجدة ويسم وقال بعضهم يتيمها اربعا ويخفف القراءة وهكذا اذا شرب في الاربع
 قبل الظهر ثم اتيت الظهر وان كان في الركعة الاولى ولم يقيد بالسجدة فانه يتيمها ركعتين واذا سلم على راس الركعتين حكى
 عن الشيخ ^{الشيخ} الى يكره من الفضل به انه قال القاضي اربعا سائل استباه القبلة رجل صلى في الصحراء الى بيته من غير
 شك ولا تحران تبين انه اصاب القبلة او كان كبر رايه ذلك ولم يظهر من حاله شيء حتى ذهب من ذلك الموضع فصلوة جازية
 لان نزل اسم محمد على النسخة ولكن ان قام لاداء الصلوة يحل سقبها للقبلة حتى تبين خلافه وان تبين انه اخطأ فصالوة فاسدة
 وان شك في القبلة فعلى الى بيته من غير تحران تبين انه اخطأ القبلة او كبر رايه ذلك او لم تبين من حاله شيء فصلوة
 فاسدة وان تبين انه اصاب فصلوة جازية وان كان كبر رايه انه اصاب القبلة استأخذه قال الشيخ الامام شمس الاله الشافعي
 مع الصحيح انه لا يجوز فصلوة وان صلى الى جهة بالتحري ان لم يظهر من حاله شيء او ظهر انه اصاب او كان فيه كبر رايه ذلك
 فصلوة جازية بالاتفاق وان ظهر انه اخطأ فلكذلك عندنا وان اشتبهت عليه القبلة فتحرى ووقع تحريه على جهة فاعرض
 عن تلك الجهة وصلى الى بيته اخرى وتبين انه اصاب القبلة فصالوة فاسدة وعن ابي حنيفة مع انه تحري على الكفر بتبين الامر بعد الغروب
 من الصلوة وان ظهر الامر في خلال الصلوة فغنى الوجه الاول وهو ما اذا صلى الى جهة من غير شك ولا تحريه ان ظهر انه اخطأ

يلزم الاستقبال لانه لو ظهر ذلك بعد الفراغ من الصلوة يلزمه الاعادة فاذا ظهر في خلال الصلوة استقبل الصلوة
وان ظهر انه اصاب القبلة اختلفوا فيه الصحيح انه يتم صلوة ولا يستقبل لان صلوة كانت جائزة لم يظهر الخطا فاذا تبين
انه اصاب القبلة لا تغير حاله في المسئلة الثانية وهذا اذا شك في القبلة وصل الى جهة من غير ان يظهر في خلال الصلوة انه
اخطا يستقبل الصلوة لان صلوة كانت فاسدة وهذا المذهب في الفرض فيلزم الاستقبال ولو ظهر انه اصاب القبلة
فلكم يستقبل الصلوة لان افتصادها كان خيرا مما سعى لا يحكم بوجوب الاعادة الصلوة بالمسلم بالاصابة فاذا اقرى حاله لا يجوز
لانه انما يتخلل ما اذا علم بالاصابة بعد الفراغ حيث لم يعد لان ثم يحتاج الى البعد والى المسئلة الثالثة وهو اذا
وافقت الصلوة الى جهة بالتحرى ثم تبين في خلال الصلوة انه اخطا فانه يستقبل الجهة الثانية ويعني على صلوة وان ظهر انه
اصاب بمعنى على صلوة لان افتصادها كان خيرا مما سعى فاجاز له البناء في المسئلة الرابعة انه اذا شك وتحرى الى جهة ثم اعرض
عن تلك الجهة وصل الى جهة اخرى فظهر في خلال الصلوة انه اخطا او كان كبرايه ذلك فانه يستقبل الصلوة وان ظهر انه
اصاب القبلة فلكم لان افتصادها كان فاسدا وهذا المذهب في الفرض انه اصاب القبلة يلزمه الاعادة فيلزم الاستقبال
بالطريق الاول ولو اشبهت عليه القبلة ففضل ركعة بالتحرى فتحول رايه الى جهة اخرى وصل الى الثانية الى تلك الجهة فلكم على
اي ركعات الى اربع جهات روى عن محمد بن ابي حنيفة انه يجوز لو وصل ركعة بالتحرى ثم تحول رايه الى جهة اخرى ففضل الركعة الثانية
الى جهة الثانية ثم تحول رايه الى الجهة الاولى اختلف فيه المشايخ من بينهم من قال يتم صلوة الى جهة الاولى ومنهم من قال يستقبل
الصلوة رجل اشبهت عليه القبلة فلكم ولم يكن بخبر من رايه افضل بالتحرى ثم ظهر انه اخطا على ابن رستم عن محمد بن ابي
لاعادة عليه ذلك الركعة الاستتباب بالمسئلة وبطل دخول سجدة الاعواب له وقبله من شكك ففضل بالتحرى ثم ظهر انه اخطا
كان عليه الاعادة لانه كان قادرا على السؤال من الاله فلا يجوز له التحرى وان تبين انه اصاب القبلة جازت صلوة لم يحصل
المعقور وصارت نهمة المسئلة بمنزلة ما شك في القبلة وصل الى غير تحرر ثم اظهر انه اصاب القبلة فجزى صلوة
مسائل الاذان اذا اذن قبل الوقت كبره جوا وفي الوقت وقال ابو بصير سمعته لا يكره في العجز في النقص
الا غير من الصل ولا يعاد ويكره الاذان من الجنبه ولا يكره مع المحدث في رواية والاقامة كرهها جميعا فانه كرهه اذا اتم
واذا اذن اجماعا العصى الذي لا يعلل والركعة والنجون والسكران ووجوب دقته لا يعادوا فانهم اتممت في غابر الرواية
والله ما اذا اذن كبره ولا يعاد وكل الركبة في المصعد والساكن اذا اذن ركبا لا يكره وينزل ثلاثة ويجوز للمساكين

فيفتح الاذان على الدابة وان لم يكن وجوبه الى القبلة متمسكاً فصال له بعد في الاذان اذ في الاقامة واجب الاستقبال
 اذا غشي على الموزن في الاذان اذ في الاقامة يستقبل غيره وكذا اذا مات الموزن في الاذان اذ في الاقامة وكذا
 اذا سبقت المحدث في الاذان اذ في الاقامة فذهب اليه بوضوئه قبل غير اذ يستقبل هو اذا برح اذا حضر الموزن
 في خلال الاذان اذ في الاقامة وتخرج من الاتمام ولم يكن هناك من يلقينه بحبل استقبال وكذا اذا افرس في الاذان اذ في الاقامة
 وتخرج من الاتمام يستقبل غيره ومنه ان يكون على المنيعة او خارج المسجد ولا يكون في المسجد جماعة من اهل المسجد اذا نوا
 في المسجد على وجه المنيعة بحيث لم يسبح غيرهم ثم تخففهم من اهل المسجد ولم يعلموا ما صنع الفريق الاول فاذنوا على وجه الجهر
 والا علان ثم علموا ما صنع الفريق الاول فافهم ان يصلي بالجماعة على وجهها ولا عبرة بالجماعة الاولى لانها ما اقيمت على وجه
 السننة باظهار الاذان والاقامة فلا يبطل حتى يبايعوا ويكره اداء المكتوبة بالجماعة في المسجد فبميزان اقامته فلما وكذا
 في البيوت والكرام وضياح القرى لان اذان القرية والمصدر ان لهم فان تركوا الاذان والاقامة جاز وان اذنا
 كان اولى وان صلوا بجماعة في المزارعة ان تركوا الاذان لا يكره وان تركوا الاقامة يكره وقيل لا يشرك الاذان ويضمر
 ليس بغير المكتوبة نحو التروادة السيد وصلوة الجماعة والاقامة ولا لباس بالتقريب في الاذان
 وهو تحسين الصوت من غير ان يتغير فان تغير لحن ردا وما اشبه ذلك كره وكذلك قراءة القرآن وقيل تمسك الامة
 مع انما يكره ذلك فيما كان من الاذكار اذ في التروادة على الصلوة حتى على الطلح لا لباس فيه باوخال ردهم الموزن اذا
 لم يكن عالماً بوقائع الصلوة قال لا يستحق قرب الموزنين ولا يحل للموزن ولا للامام ان يأخذ على الاذان والاقامة
 جراً فان اذناهم على منى كلهم عزاداً صابرة نحو الذي كل وقت شيئاً من حسن طيب ذلك ولا يكون اجراً اذا اذن واحد
 على المزارعة يوم الجمعة قال من اذنا على كل واحد من الصبح الى العصر والجمعة واليومين والاقامة او يمشي لانه شبيه بالصلوة فان تكلم بكلام يسير لا يكره
 الاستقبال واذا انتهت الموزن في الاقامة الى قوله قامت الصلوة لا الخبار ان شاء الله تعالى في مكانه وان شاء
 منى الى مكان الصلوة اما كان الموزن ولم يكن الا فان خمسة عشر كلمة وآخر الاذان منذ ان لا الامر والاقامة سبعة
 عشر منها كلمات الاذان وكلمات منها قوله قامت الصلوة مرتين واذان الفجر في بلادنا سبعة عشر كلمة خمسة
 عشر منها كلمات الاذان والسرقة وكلمات في الصلوة غير من النوم مرتين وفي الجمع بين الصلوتين بالمزولة وعرفة في الاذان

للاذن في يومه مستأنة لا يؤذن ويكره ان يؤذن في مسجد من مساجد ويحلى في احدهما اذا قدم في اذنه واقامته شيئاً
 بان قال لا انا ان محمد رسول الله ثم قال تشهد ان لا اله الا الله عليه ان يقول بذكره الشهادتين تشهد ان لا اله الا الله
 رسول الله راحة لفظه والاذن مكنت سائتة ثم اخذ في الاقامة فظن انها اذان فنفس فيها بالنعني في الاذان
 فندبه اقامته فانه يستقبل الاقامة من اولها الا ان يستبته في الاقامة الحمد والاذن يصل فقد ترك سنة الاقامة
 وصار كانه اذن مرتين فانه لا بأس به يجوز اذان الاعرابي والعمي وولد الزنا والعبد وغيرهم اولى واباس
 بان يؤذن رجل بغيره وباذن الاول ويكره ان لم يرض به الاول ومن ادعى الاذان فليعلم ان يحجب قال رجل
 اصلى الصلوة وسلم من لم يحجب الاذان فلا صلوة له قال خمس الاثمة الحمد والي رح تحم الناس في الاجابة قال نعم
 هو الاجابة بالتم باللسان حتى لا اجانب باللسان وليس الى المسجد لا يكون حياً ولو كان حاضراً في المسجد حين
 الاذان فليس عليه الاجابة وقوله عليه الصلوة والسلام من قال مثل ما قبل الموزن فذلك الاجرة انهم تركه ترك قال
 قال التراب المبرور وان لم يقل لم ينل التراب المبرور فكلما ان باثم او كره له ذلك فله اذا اراد الجواب باللسان
 ليس التراب المبرور فكل ما هو شأه وشهادته يقول ان قال الموزن وعنه فله وحسب على الصلوة حتى على الفلاح يقول لا حول
 ولا قوة الا بالله العلي العظيم ما شاء الله كان في الميثاق لم يكن ولا بأس بالتشرب في سائر الصلوة الخمس ما شاءنا
 وتشرب كل طلبة ما قدره اهل تلك البلدة ويجوز تخصيص كل من كان مشغولاً بصل المسلمين بزيادة الاعلام والاشجار
 في الاذان عند ما صدره التبريح ان ياتي بالشهادتين مرتين كما هو المعتاد ثم ياتي بهما مرتين اذا سلم الرجل على الموزن
 في اذنه او غطس رجل بعد الصلوة على المصلى او على من يقرأ القرآن او على الامام الركن الخطبة فغرض الموزن
 عن الاذان والمصلى عن الصلوة والقارئ عن القراءة بل غيرهم والسلام فتمت الخاتمة ونحو ذلك روي عن
 اخيه في راجع ان السامع يرد السلام في نفسه فتمت في قلبه ولا يتردد شيئاً من ذلك اذا فرغ عما كان فيه ومن محرم
 انه لا يغسل به ذلك شيئاً في الاذان والصلوة وقراءة القرآن واذا فرغ عما كان فيه فانه يرد السلام ويشبه الخان
 حاضراً وعن ابي يوسف راجع انه لا يغسل شيئاً من ذلك الا قبل الغسل ولا بعده وبه الصحيح وهو جمهور على ان التسوط
 لا يتردد ورواهم في الحال ولا بعده لان المسلم حرام عليه ان يغسل المبرور ومن اجتنبه في المبرور اذا عظم الامام
 في الخطبة يجوز اصفى نفسه ولا يجزى وان غطس غيره بعد الصلوة في الميثاق ومن غطس الامام بعد الصلوة

في نفسه ولا يترك شخصيه واذا فرغ من الخطبة سجد لله تعالى بلسانه وان مجلس غيره وحده ومدة قافي فانه لا يمتد ولو
 سلم على القاضي او المدرس قال لا يجب عليه الرد ولا يؤذن بالعارسية ولا بلسان آخر غير العربية فان علم الناس انه
 اذ ان قيل بانه يجوز ويجوز اسلام على من كان في الحرام اذ كان متزوا وعن الجنيته روى اذا سلم على المصلي فان المصلي
 يرد السلام بعد الفراغ من الصلوة قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله ما دله اذا سلم على المصلي وهو لا يعلم انه في الصلوة بان
 رآه جالسا ونحو ذلك وسلم عليه نهى يرد السلام بعد الفراغ وعلى هذا اذا سلم على المتعوط **باب اقصاح**
الصلوة اقصاح الصلوة بعد ثبوت نية طهارة البدن والنزول والمكان وتسلية تعلق باسقبال القبلة و
 نية الصلوة والتحرية واما استراطينة استقبال القبلة اختلفوا فيه قال بعضهم المكان يصلي الى الحراب لا يشترط وان كان
 يصلي في الصحرا ويشترط فاذا نوى القبلة او الكعبة او اجبه جاز واما نية الصلوة امر لا بد منها والحكماء في ذلك في موضع
 الاول في اصل النية والثاني في وقتها والثالث في كيفية اداها اصلها ان يقصد قلبه فان قصد بقلبه وذكر بلسانه كان
 افضل وعند الشافعي روى لا بد من الذكر باللسان واما وقت النية اجمع علما فانما على ان افضل ان تكون مقارنته للشروع
 ولا يكون ثباتا عينية متاخرة ومن الشيخ الكرخي روى انه يجوز نية متاخرة عن التحريم واختلفوا على قوله انه لا يبيح
 قال بعضهم الى انقضاء الشاء وقال بعضهم الى التوضوء وقال بعضهم الى ان يركع وقال بعضهم الى ان يركع راس من الركوع
 فان نوى قبل الشروع روى عن محمد بن ابي نعيم انه نوى منه الوضوء انه يصلي الظهر والعصر الامام ولم تستعمل النية
 باليس من جنس الصلوة الا انه لا انتهى الى مكان الصلوة لم يحضره النية جازت صلوة بلك النية كذا روى عن الجنيته
 والى يوسف روى وعن محمد بن سلمة روى اذا كان عند الشروع بحيث كسئل اية صلوة يصلي يحكي عليه البدعيه من غير فكر
 في نية تامة جازت صلوة وان اجتمع الى ما لم يفكر لا يجوز واما كيفية النية لا تخيل ان يكون منفردا او مقترنا وكل ذلك
 على وجهين اما ان يكون منفردا او مقترنا او مقترنا فالتفضل بجوز صلوة نية الصلوة وكذا التراويح وسائر السنن
 عند مشائخنا وان كان مقترنا فان كان مقترنا لا يكفي نية الصلوة لان الغرض من الشروع كان الغرض من الشروع فالتعين
 الغرض من الصلوة لان الغرض من الشروع كان الغرض من الشروع فان نوى فرض الوقت بخير الا في الجملة لان العلماء
 اختلفوا في فرض الوقت في هذا اليوم فلا جرم لو كان فرض الوقت عنده الجمعة يجوز وان لم يفرض الوقت في غير الجمعة
 لكنه نوى الظهر لا يجوز لان هذا الوقت لا يقبل ظهر هذا اليوم فقبل ظهر يوم آخر وان نوى ظهر الوقت او عصر الوقت لم يرد

الركعات جازاته لا نوى الظهر فقد نوى انه اذا كان يصلي في الوقت وكان صلى فيه خرج من الوقت
 وهو لا يعلم بخرج الوقت فظهر لا يجوز الا نفا ولو نوى فرض الوقت لا يجوز ان يقا من بعده فرض وقت الظهر فرض
 الوقت يكون الصلوة اذا نوى فرض الوقت كان ما ويا العصر و صلوة الظهر لا يجوز منه العصر وان كان الغرض كثرة
 ما شتمثل بالنفا وتحويل الى اثنين الظهر والعصر فخرنا لان تبيد قضاء وقتا ثانيا لان تعيين البعض يقتضي ان يصح غيرهم
 كذا في غيرهم كذا ان هذا اجتماع الظاهر في الزمة لا تعيين احد ثمانية وقتا فان كان الوقت فبذلك اوقات السبب في اوقات
 الصلوة واذا ارادوا تسهيل الامر فزنى ما ظهر عليه واخر ظهر عليه فاذا فرضى الاولى فصل على ما عليه يسير اوله وكذا لو نوى
 آخر ظهر على فصل فاقبلها يصير آخر فرق بين الصلوة وبين الصوم لان الصوم لو كان عليه قضاء ويرى من يقتضي به ما لم يبين
 به جازا لان في الصوم اسبغ به وهو الشهر والارباب عليه اكل العدا ما في الصلوة اسبغ ثمانية وهو الزمان فلهذا
 اسبغ بثلث الاربعة فلا بد من التعيين لا جرم لو كان عليه قضاء ويرى من رمضان فيمكن الى التعيين وذكر في المتعين من
 اجتهاد روح رجل فانه عصر يوم ففرضى اربعا عليه وهو يرى ان عليه الظهر لا يجوز فبذلك انما فصل اربعا عليه وقدر
 جعل الصلوة التي عليه ثم يخرج حتى يبرأ من دينها فلهذا قال ابو حنيفة روح رجل فانه صلوة من يوم وليلة واشتبه عليه
 انما انه صلوته كانت فانه يصلي صلوته كل يوم فخرجنا ما عليه رجلا ففرض المكنونة وطن منها ففرض فصل على ثمانية الشهور
 حتى نفا فاصلوة هي المكنونة لان زمان التي بكل خبر من اجزاء الصلوة متدريته شهور ان النية بالخروج الاول وكذا لو
 شتم في الشهور ففرض انها مكنونة كانت صلوته فتدروا لا فانا وكبر ففرضه ثم كبر نوى به الفرض يصير شراعا
 في الفرضية وكذا السبوق اذا نام الى الفضا ما سبق ففرض في صلوته ففرض نوى به الاستقبال ليس خارجا عما كان فيها
 لان حكم صلوته السبوق بخالف حكم صلوته المنفردة لا يجوز الاقضاء بالمنفردة ولا يجوز السبوق كان فبذلك الفرض مع
 المنفردة واذا اراد الرجل ان يصلي ظهر يومه وعنه ان وقت الظهر لم يخرج وقد خرج الوقت ونوى ظهر اليوم جازا انه
 لا يخرج الوقت فظهر ظهر اليوم في ذمة فاذا نوى ظهر اليوم فقد نوى ما عليه لانه قضى ما عليه فنية الاول وقضاء ما عليه فنية
 والا ولم يجز ان لا ترى ان لا يسير اذا اشتبه عليه رمضان ففرض شهر ادهام ففرض صلوته به رمضان جاز فلهذا قضاء
 فنية الاول وان وقع صوم به قبل رمضان لا يجوز لان صوم به قبل رمضان لا يكون قضاء ولا يكون الا اذا كان
 منفردا فان كان اما فهو فبذلك المنفردة ولو كان معناه ما لا يقتضي نوى ما يتوهم المنفردة ونوى الاقضاء انما الاقضاء

[illegible]

يحيى بن عمار عنده الفقه قال استغفر الله وقال اللهم اغفر لي لا يصير شاة انا يصير شاة اربا يا محمد وشاة لوقال يحيى
او قال الاكبر او قال اكبرنا لا يصير شاة انا ولا يصير شاة اربا يا محمد وشاة لوقال يحيى
شاة اربا لا يظن الاكبر لوقال بالفارسية خدا بزرگ است او قال خداي بزرگ او قال بنام خداي بزرگ يصير شاة
في الصلوة في قول الجعفي رحمه وقال صاحبنا لا يصير شاة انا اذ كان يحسن العربية وعلى هذه الخلفات اذ ظهر القرآن في الصلوة
بالفارسية عند ابني خنيفة رحمه يجوز ان كان يحسن العربية وعندها اذ كان يحسن العربية لا يجوز وقت صلوة كذا ذكره
الائمة الخلو الى رحمه وعلى هذا الخلاف جميع اوكار الصلوة مما اشتهر والقوت والرعاد وشبهات الركوع والسجود فاق
بالفارسية يارب يا مزيه اذ كان يحسن العربية وقت صلوة وعنده لا تقصد وكذا اكل الخبز جبرية كالتربية والرواية
والجسدية والنبطية ينبغي على قراءة القرآن بالفارسية مسائل ثلثة احدها هذه والثانية اذ اكتب تفسير القرآن
عنده الجعفي رحمه كره مسح الخافض والجنب وعلى قول اهل المدينة لا يكره وقول صاحبني في هذا شبهة والصحيح ان قولها
لقولها لانها ياخذ ان بالاصطلاح والثالثة الامي اذا قلتم تفسير سورة من القرآن نحو الفاتحة وفيها بالفارسية
عنده الجعفي رحمه يخرج من ان يكون اميا لا يجوز صلوة الا بقرأة ما يعلم وهو قول ابو يوسف رحمه لان قولها فيمن
العربية لقول الجعفي رحمه وعلى نفس الامة الخلو الى نعم القاضي الامام ابي علي نسخي رحمه في صلوة الجنازة لودعا الامام
بلاها يستغفر ويصلي في قول الجعفي رحمه سوا كان يحسن العربية او لا يحسن وعندها اذ كان يحسن
لا يجوز ان يدعوا بالفارسية ولا يجوز صلوة ولا صلوة القوم والامكان لا يحسن العربية يجوز صلوة واقعة او من يحسن
العربية اهل ولا يصير مصليا وحده فعلى هذا في المكتوبة اذ كان الامام لا يحسن العربية واقعة يدعي يحسن العربية
يجوز في قول الجعفي رحمه وعندها لا يجوز زينة القاري اذا اقتضى بالامي ولو قرأ آية السجدة بالفارسية على قول
الجعفي رحمه يجب عليه وعلى من معها السجدة علم مع انها آية السجدة او لم يعلم وعلى الثاني ان يخرج السجدة انها آية
السجدة وعلى قولها ان كان الامام يحسن العربية لم يكن تلاوة املا ولا تلاوة الحجة تلاوة املا من علم انها آية السجدة فلهذا
علا وكبر المقتدى رحمه الامام فان قال المقتدى رحمه قوله كبر وقول المبرور رحمه قبل قول الامام ذلك قال المقتدى رحمه ابو جعفر رحمه
انه لا يكون شاة عندهم وكذلك لا يركع الامام في الركوع فقال امدا كبر الا ان قوله امدا كان في قيامه وقوله كبر
في ركوعه لا يكون شاة في الصلوة واجمعا على ان المقتدى لو فرغ من قوله امدا قبل فراغ الامام من ذلك لا يكون

شأن دعا في الصلوة في أشهر الروايات وإذا فرغ من كبيرة الاقتح باقى بأشأ وقبل سبحانه اللهم الخ اما ما كان
او مقتدا او مفرودا او كبر مقتدى قبل كبر الامام بن بصير شأن دعا في صلوة نفسه شأن في الاصل الى انه يصير شأن دعا
وفي رواية النوادر لا يصير شأن دعا في الوضوء فقهه لا ينقض طهارته قبل ما ذكر في الاصل قول ابى يوسف ررح
وما ذكر في النوادر قول محمد بن يحيى بن ابي عمير في الصلوة بتركه الاقتح بالخطا والخطا والخطا وانه لا يصير شأن دعا
وابو يوسف ررح يقول الخ لا يصح اما ما اصله خلات الرجل وكافره من الكبرية فقهه في دعائه على النبي
تحت السرة وكذلك في كبريات العبد من كبريات الجفازة والفتنة ويرسل في الفتنة بين الركوع والسجود والوقوف
وجهت وجهي لله الى آخره لا قبل الشاء ولا بعده وعن ابى يوسف ررح اذا فرغ من الكبرية يقول وجهت وجهي لله الى
غفر السموات والارض غفرا مانا من المشركين ان صلواتي وسليتي وبركاتي على سيد العالمين لا شريك له وفيه
امرنا وانا اول المسلمين وفي بعض الروايات وانا من المسلمين وهذا يخففه ومحمد ررح قال ذلك قبل الكبرية فقهه
فهو حسن والافضل في كبرية الاقتح في قول اخيه ررح ان يكون كبرية مقتدى مقارنا بكبرية الامام وعلى قول حنا
كبرية كبرية الامام فان كبر مقارنا بكبرية الامام لا يصير شأن دعا في الصلوة في احدى الروايتين عن ابى يوسف ررح
وعلى قول محمد ررح لا يصير شأن دعا واختلفوا في تسليم مقتدى عن محمد ررح تسليم بعد الامام وعن اخيه ررح
فيه روايتان في رواية تسليم بعد الامام وفي رواية تسليم مقارنا تسليم الامام قال الفقيه ويجهز ررح المختار ان ينظر
اذا سلم الامام عن النبي فسلم مقتدى عن النبي واذا فرغ الامام عن سياره سلم مقتدى عن سياره فان لم يكبر مقتدى
مع الامام وكبر قبل فراغ الامام من قراءة الفاتحة كان محذور ثواب كبيرة الاقتح ولا يقول في الشاء اجل شادك
ولو ادرك مقتدى الامام في الركوع فانه كبر مقتدى فانه ما يشرك الشاء وكبر ويركع وان ادرك الامام
في السجود فانه كبر مقتدى فانه ما يشرك الشاء ثم كبر ويسجد وكذا لو ادرك الامام في القعدة ولو ادرك الامام
بعد ما استتم بالقراءة قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل لا ياتي بالشاء بل يستحب وقال غيره ياتي بالشاء وقال مؤلفنا
رضي الله تعالى عنه ومنه ان يكون الجواب على الفضل الخان الامام يحبر القراءة لا ياتي بالشاء ولو كان يسير بالقراءة
يأتي بالشاء ولان السيوط لم يأت بالشاء في اول الصلوة فقام الى قضاء ما سبق ذكره في الكيسانيات انه ياتي بالشاء
محمد ررح ولم يكرهه خلافا لغيره من الشاء يتوذا اما ما كان في مسنود او لا يتوذا الخان مقتدى ياتي قول اخيه محمد

محمد بن الحسن بن علي بن فضال ما بين قالوا ان قوله **لا يصح** في التوضؤ هو اللفظ المنقول اعزذ باس من
 الشيطان الرجيم قال الفقيه ابو غنبر عن النضر بن محمد استعذ باحد من شيطان الرجيم يكون موافقا لكتاب الله تعالى وهو
 قوله تعالى فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم ثم يشترع في القراءة اما ما كان منفردا او الختان مقتضا
 لا يقرأ او الختان الامام اميا لا يصح اقتداء القاري به واما ما علم بالصواب **فصل فيمن يصح الاقتداء به**
لا يصح لا يصح الاقتداء بالمرأة ولا بالمجانفون المطبقين فان كان فيهم من يصح الاقتداء في زمان الاقتداء لا يصح بالمرأة
 ولا بالصبيان وعلى قول ائمة طائفة من يصح الاقتداء بالصبيان في التوضؤ واستحسن المطلق ولا يصح اقتداء القاري بالاموي
 ولا بالانحسار في وصل الى الاموي ووجهه بوجهه ما بينه وبينه من وصل الى تلك الصلوة لا يجوز صلوة الاموي وان لم يكن القاري
 في الصلوة جازت صلوة الاموي ولا يصح اقتداء الاموي بالانحسار في وصل الى الاموي ولا يصح اقتداء الاموي بالاموي اذا اقتدى بالفتا
 فتعلم سورة في وسط الصلوة قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل من لا يقتد صلوة لان صلوة براءة وقال في
 نفسه صلوة لانه يقول حاله ولا يصح اقتداء الكسبي بالقاري ولا اقتداء بالصاحب العذر ولا اقتداء بالسافر
 بعد خروج الوقت **لا يصح** اقتداء الاموي بالانحسار في وصل الى الاموي ولا يصح اقتداء الاموي بالانحسار في وصل الى الاموي
 والساجد بالمروي ووجه اقتداء العالم بالقاعد الذي يركع وسجدة ولا يصح اقتداء المفترض بالمستعمل وعلى العكس يجوز
 ولا يجوز اقتداء المفترض بالمفترض الا في هذه اختلافات الفرضين بان كان احدهما يصلي الظهر والاخر يصلي العصر وكذا صاحب
 اذا ام لا صاحب الحجة او الامام يصلي الجمعة والعصر يصلي الظهر وكذا انظر الانس وغيره لم يرد لاجازة ان تخلقان واختلاف
 الزمانين بمنزلة اختلاف الفرضين باق ذلك ما سجد به ان شاء الله تعالى وتكون الرجل ان يصلي ركعتين وتذكر الرجل
 الاخر ان يصلي ركعتين ثم اقتدى احدهما بالاخر لا يجوز وتكون ان يصلي ركعتين فقال رجل آخر على ان يصلي تلك الركعتين المبتدئين
 ثم اقتدى احدهما بالاخر جاز وتكون الرجل ان يصلي ركعتين ورجل آخر طلع وقال واما لا صلين ركعتين فاقته في الحائض
 بالانذار جاز ولو اقتدى انذار بالانذار لا يصح ولو كان طلع كل واحد منهما سبعا فاقته في احدهما بالاخر في ركعتي
 الطلوع لا يصح اقتداءه بمنزلة اقتداء انذار بالانذار ولو طلع رجلان كل واحد منهما ان يصلي ركعتين فاقته في احدهما
 بالاخر صح بمنزلة اقتداء المستطوع بالمستطوع ولو ان تحقق المذهب اقتدى في الوتر بمن يرى مذهب ابو يوسف ومحمد بن
 قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل لا يصح اقتداءه لان كل واحد منهما يخلق الى رتبة الوتر فخلق بينهما رجل يشترع

في ركنين نظرماعثم انه رجع في ركنين نظرماعثم انه فاقده احداهما بالآخر في القضاء لا يجوز وكذا
 اذا فاقده احداهما جاز في الصلاة مع الامام ثم انه اذا فاقده بالامام في قضاء ملك
 الصلوة او افاقه بعض القوم بالبعض صح انه يركع ويجوز ان يركع بالتيميم في قول الجنيته والى يوسف ربح
 ويجوز ان يركع بالركعتين مع الخف وكذا ان يركع بالركعتين مع صاحب الجرح مثله ولا يجوز ان يركع بالركعتين
 في قضاء ما سبق مثله ولا يركع الا مع مثله وامارة التقصير فيه وقد قيل انه اذا كان يامن من خروج الدم يجوز
 ويجوز امارته الاصل للعلم بمنزلة اقامة العالم بالقاعدة ولا يصح اقامة النازل بالراكب اما ان لا يركع الا في ركعتين
 الامام ابو بكر محمد بن الفضل انها تصح لان ما يقول صار ثمة وقال غيره لا تصح صلوة الامام في هذه المسائل جائزة
 الا اذا كان الامام ميا واقى به القاري فان صلوة الامام لا تجوز وكذا الاخرس اذا فاقده بالامام فانه لا يجوز صلوة
 الاخرس ايضا وفي كل موضع لا يجوز الا اقل من غير التقصير في ركعتين في رواية باب الحديث لا يصح شراعا
 وكذا في رواية الزيادة حتى لو حاك فتمت لا تنقض طهارة وفي رواية باب الاذان يصح شراعا في ذكر في باب
 الحديث قوله محمد ربح وما ذكر في باب الاذان قول الجنيته والى يوسف ربح بناء على ان فساد الحجته يوجب فساد الصلاة
 في قول محمد ربح وعلى قولها لا يوجب والقارى اذا فاقده بالامام في ركعتين في الصلاة ثم اذا اجاب
 او ان القراءه فقد صلوة وقال غيره لا يصح شراعا في الصلوة اصلا من شراعه في قضاء الفائتة فجازا مقيم
 عليه تلك الفائتة واقته بالسافر ثم بين الامام الحديث قد ذهب لغيره فاعقب المقيم من رواه قال الشيخ الامام ابو بكر محمد
 بن الفضل ربح فهدت صلوة التيميم لانه على مكان الامام من الامام ولا يصح ان يركع التيميم اما بالسافر لانه لا يصلح
 اما بالسافر في قضاء الفائتة اما صلوة السافر في ركعتين لا تختلف المقيم فهدت صلوة وان لم تختلف لا تقدر
 استخلافا بمنزلة استخلافا المرأة في ركعتين الرجل اذا ركع ركعتين فهدت فهدت بركعتين لم تختلف امرأة
 فهدت صلوة النساء لم تقدر صلوة الرجل ولان الرجل الذي اتم ركعتين لم يركع ركعتين واحدة منهن لكن
 فهدت واحدة منهن قبل خروج الامام من المسجد وذكر في القواعد ان صلوة الرجل لم تقدر لانه لم يركع ركعتين
 الحسن من الجنيته ربح انه قال فقد صلوة الرجل وذكر خمس الركعة المملوءة ربح ان الشيخ كان يميل الى ان الامام سبقه
 الحديث في الصلوة فاقته في رجل قبل ان يخرج من المسجد حكمه في التيميم ابو جعفر ربح انه يصح اقامته وانما ربح ربح

في الأصل إلى هنا ويصح الاقتداء بأهل الألباء والجمهورية والعبودية والرافضة العالي ومن يقول بخلق القرآن وفي بعض الروايات
 الاضطرابية وكذا المشبهة لا يجوز الصلوة خلفهم أما من سواهم يجوز الاقتداء بهم ويكره وكذا الاقتداء بمن كان معروفا
 بأكل الربا والنفس مروي ذلك عن الحقيقة وإلى يوسف راجح لا ينبغي للقوم أن يؤمهم صاحب جسدته في الدين فان صل
 رجل خلفه جاز قال الفقيه أبو جعفر يجوز أن يكون مرا دأبى يوسف راجح الذين ياتظرون في وقائع الكلام وعن أبي يوسف
 راجح من طلب الدين بالحضوات فقد غرق من طلب المال بالكماء فقد افسد من طلب غريب الحديث فقد كذب
 وأما الاقتداء مشغوفى المذهب قالوا لا بأس به إذا لم يكن متعبدا ولا ناشكا في إيمانه ولا متحرقا متحرقا فاشا عن القبلة ولا
 ولا شك أنه إذا جاز المناسبات كان فاشا وأن يكون متوضعا من الخارج الجنب من غير سبيلين ولا متوضعا بالمال
 القليل الذي وقعت فيه النجاسة الناسخ إذا كان يؤم وعجز القوم عن منه فلكم الناس فيه قال بعضهم في صلوة الحجة ينبغي
 ولا يشرك الحجة بامته لأن في الحجة لا يوجد غيره ومن شرط الاستسنة والمجاورة أن يرى الصلوة خلف كل بر وفاجر وأما في غير
 الحجة من المكتوبات فهو سبيل من أن يتحول إلى مسجد آخر ولا ياتم بذلك لأن بقعة الصلوة خلفت تقى وإذا صلى الرجل
 خلف فاسق أو مبتدع يكون محزرا ثواب الجماعة لا روي من الحديث لكن لا يزال ثواب من يصلي خلف عالم تقى قال عليه
 الصلوة والسلام من صلى خلف عالم تقى كان كأصلي خلف نبي من الأنبياء ورجلان بما في الفقه والصلوات سواء
 إلا أن أحدهما إذا تقدم أهل المسجد الآخر ولم يقموا أو قرأها فاقدها أو لا يأتون وكذا الرجل إذا قلده العترة وهم
 من أهل وغيره أفضل منه وكذا الروايات التي تحلقة فليس لهم أن يروا المحللة إلا أنفسهم وهذا في الخلفاء خاصة وعليه إجماع
 الأمة وأن اختار بعض القوم لهذا والبعض لهذا فالبيرة لاجتماع الأكثر رجل أم قوما وهم كذا رهون فالحائز
 الكراهة لفساد فيه أو لأنهم اجتمع بامته من كره له ذلك وأما كان هو الحق بالامته لا يكره لأن الجاهل والفاست كره
 العالم والصلح رجل أم قوما شهران ثم قال كنت نحو سيا فانه يحجر على الإسلام ولا يعقل قوله وصلواتهم جائزة وكذا الروايات
 صليت بهم المدة على غير وضوء وهو باين لا يعقل قوله وإن لم يكن كذلك واستعمل أنه قال ذلك على وجه التورع والاحتياط
 أعادوا صلواتهم التمس إذا قلده على ناحية فعلى بهم جازت صلواتهم ولو استعفى نقض لا يجوز تضاعفه بغيره المحدث
 في العترة أو أصلي بالناس جازت صلواتهم ولو عفى أو شهد لا يجوز ويحوز بامته الأعرابي والألمعي والعبدة وولد الزنا
 وغيرهم أبو لي وثدر في الأذان والباس للرجل أن يؤم الناس وعلى يديه يمسوا ويرلونها مستورة بالنياب وكذا

ارسلني في صفة خاتم في صورة صغيرة او صلي وبعده وراهم عليهم ما قيل لانها صغيرة السنه في اذاراي على ثوب الامام
نجاته اقل من قدر الدرهم ومنه وانها كانت جواز الصلوة وعنه الامام انها لا تنجز صلوة الامام ولا يجوز
صلوة المعتدي لانه معتد فسا وصلوة الامام وفساد الاعتداء به ولو كان رأي الامام ان النجاسة المهيضة تنسخ الاعتداء
لا يلزم النجاسة وفي رأي المعتدي انها لا تنسخ جازت صلوة المعتدي لانه معتد بجواز صلوة الامام وصحة الاعتداء به المستعمل
اذا اعتدى بالمعترض وادعت الامام وخرج من المسجد استغفل استغفل فذمت صلواتها ان لم استغفل جازت صلوة
الامام وذهبت صلوة المعتدي وهي ركنة استاء سوا ركنة فقيم اذاني بالسماز بعد خروج الوقت فانه اذا
ظهر على انه العجوة ويكره ان يكون الامام في مكان على من القوم وعلى العكس لا يكره ذكر في الزاد وعليه عامة المشايخ
مع والارفع المكره ومقدر بقاءة في وسط ذكره الكفر في المكان بين الامام والمعتدي طريق المكان فيضا لا يبر فيه
العجلة والاقبال لا ينسخ الاعتداء المكان واسما يبر فيه العجلة والا فادرسه فان قام المعتدي في عرض الطريق وادعت في الامام
جاءه ويكره اما الجواز لانه اذا قام في الطريق لم يجز بينه وبين الامام طريق يبر فيه العجلة فان قام رجل اخر خلف المعتدي
وراء الطريق وادعت به لا يصح اعتدائه لان صلوة من قام على الطريق يكره ونصار في حق من خلفه وجروه كمنه ولو كان
على الطريق فله جازت صلوة من خلفه لان انفسه صفت في بعض الروايات ومنه انتقال الصفات لا يقبض الطريق حائلا ولو كان
اذا كان خلفه اثنا عشر على قياس قول ابي يوسف وجاز صلوة من خلفه على قول محمد بن لا يجوز ولو قام الامام في الطريق
واصطفت الناس خلفه في الطريق على طول الطريق ان لم يكن بينه وبين الامام طريق يبر فيه العجلة جازت صلوة من
وذكره ابي ابي العصف الاول والثاني الى آخر الصفات ولو كان بين الامام وبين المعتدي نهج يجرى فيه الذوارق ينسخ الاعتداء
لنوعه الصلوة والسلام ليس مع الامام من كان بينه وبين الامام نهج وطريق او صفت من الفساد والنهر المطلق والطريق
المطلق لا يكون كبير او صفة الكبير انما والنجاسة فيها حافظ ذكر في الاصل انه لا ينسخ الاعتداء لما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم
كان يصلي في حجرة فانه رضي الله تعالى عنها والناس في السجدة يصليون بصلوة وروى الحسن عن اخيه ربح ان الحائض
ينسخ الاعتداء لما روى عمر رضي الله تعالى عنه انه قال من كان بينه وبين الامام نهج وحائط الطريق فليس منه قالوا ما ذكر في
الاصل يحرم على اذا كان الحائض تغير السنه من العربة بين العصفين وراى وذراخان كما يكون بين السجدة العصفين
استثنى وما ذكر في الزاد يحرم على اذا كان الحائض من الحجج والمدارسة يكون ادرج من العربة بين العصفين فاذا كان

كان الخط كبيراً وعليه باب مقدس لوقب لوراء الوصول الى الامام مكانه ولا يشبه حال الامام بسماع اورثية صح
 الاقتداء في قلوبهم وان كان عليه باب مسدود وعليه قبض غير مثل الخيرة لوراء الوصول الى الامام لا مكانه لكن لا يشبه عليه حال
 الامام استغفر فيه ذكر شمس الائمة الطهراني روح البيرة في حسنة الاشتباه حال الامام وعدم اشتباهه لا يمكن من
 الوصول الى الامام لان الاقتداء متابع ومع الاشتباه لا مكانه للاتباع والذي يصح به الاقتداء روادى ان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم كان يعلى في حجرة عائشة رضي الله تعالى عنها وانا من يصليون يصلونته ونحن نعلم انهم لما كانوا يمشون
 من الوصول اليه في حجرة عائشة رضي الله تعالى عنها ولتقام على سطح المسجد واقضى بامام في المسجد فسر على هذا التقصيل
 ايضا المكان للسطح باب في المسجد ولا يشبه عليه حال الامام صح الاقتداء في قلوبهم وان لم يكن له باب في المسجد ولكن يشبه
 عليه حال الامام صح الاقتداء فيهم وان اشبه عليه حال الامام لا يصح ذكره لوقام في المذبة مستند بابامام في المسجد وان
 قام على الجدار الذي يكون بين ارضه وبين المسجد ولم يشبه عليه حال الامام صح الاقتداء وان قام على سطح واه متقل
 بالمسجد لا يصح اقتداؤه والكان لا يشبه عليه حال الامام لان بين المسجد وبين سطح الدار تحتل بقضاء المكان مختلفا
 الا في البيت من المسجد تحتل الا على سطح مختلف المكان وعند اتحاد المكان يصح الاقتداء الا اذا اشبه عليه
 حال الامام ولوقام خارج المسجد على مكان متقل بالمسجد فقد قبل هذا لانه المكان في المسجد الجامع نهري تجري المكان
 صغيرا لا يمنع والكان كبيراً في التفسير الذي ذكرنا من وصل الى الناس في الجبانه صلوة العيد جازت صلواتهم
 والكان بين الصفوف فساد واسراع لان الجبانه عند اداء الصلوة لها حكم المسجد وان اقتدى برجل في الصف
 بينه وبين الامام مقدار ما يمكن الاصطفاة فيصح الاقتداء وقال بعضهم المكان بينه وبين الامام اقل ثلثة اذرع
 لا يمنع الاقتداء قوم صلوا على ظهر ظلة في المسجد وتجمع وقد اهتمت اراو طريق لا يجوز صلواتهم لان الفارق وصف البناء
 مانع من الاقتداء وان كان كما في ظاهر الرواية لا يجوز صلوة ثلثة من الرجال من كل صف الى آخر الصفوف ويجوز
 صلوة الباقيين وان كان صف واحد اقتصد صلوة الكل وفي بعض الروايات ان ثلثا فهو صف حتى لا يجوز صلوة كل
 والكان الذين فرقوا ثلثة خدائهم من تحتهم ساء جازت صلوة من كل على الظلة لانه ليس بينهم وبين الامام ساء
 ولا محاذاة ههنا المكان الجامع فلاقتصد صلواتهم كرجل راءة صلوا صلوة واحدة ومنهم حافظ جازت صلواتهم الصلوة
 على الزوف التي تكون في المسجد المكان يجيد مكانا في صحن المسجد كرهه والكان لا يجيد لا يكره اذا احتق المسجد على القوم بالباب

فإنما بان فيهم الإمام في الطاق كان العذر وإن قام من غير عذر. والمقتضى إذا تقدم على الإمام لم يجز صلوته
والنكاح المقتضى الطل من الإمام ورأسه عند السجود يقع قبل رأس الإمام جازت صلوته وكذا المرأة إذا وصلت
زوجه في البيت المكان قدما استجدا قدم الزوج لا يجوز صلوتهما بالجماعة والمكان قدما خلف قدم الزوج إلا أن
طويلة تقع رأس المرأة في السجود قبل رأس الزوج جازت صلوتهما إن العبرة بالتقدم لا ترى أن عبد الحرم إذا كان رجلا
خارج الحرم ورأسه في الحرم يحل أخذه. والمكان على العكس لا يحل. وكذا لو كان رأس الإمام وسجوده في الطاق وقدماه
خارج الطاق لا يكره. والمكان قدما وفي الطاق يكره. وإذا فرغ الإمام من التشهد فادان يسلم فلما قال السلام أتى
رجل قبل أن يقول عليك السلام لا يكون شرا في صلوته الإمام لأن قوله السلام كلام تام لا يرى أن المصلي إذا أراد أن
على غيره فقال السلام ثم تذكر أن في الصلوة نكس فانه يكون خارجا عن الصلوة. وإذا أتى الإمام لا يرى أنه مقيم
أو ساكن قال لا يصح اقتضاه لأن العلم بحال الإمام شرط أداء الصلوة بالجماعة. وكذا الذين الإمام من المقتضى إذا
أدرك الإمام في الركوع فكبر كما لم يكن شرا في الصلوة إلا أن يكون إلى القيام أقرب لأن محل تكبيرة الانفتاح
هو القيام إذا انتهى إلى الإمام في الركوع فكبر يريده بكبيرة الركوع لأن كبره هو قائم جازت صلوته ويكون تكبيرة
للافتتاح وأن كبره هو ركع لم يجز لاذكرنا أن محل تكبيرة الانفتاح هو القيام. وإذا صلى بالناس في المسجد المجامع في
غير يوم الجمعة فقام صف خلف الإمام عند العسورة وقام صف آخر في آخر المسجد فكلم الناس فيه ذكر الصدر الشهيد
سالم الدين رح في دافاته وقال أربب الأفاضل إلى العيوب أن يقيم المكان الإمام في العسورة والقوم يسراي
خاصة يجوز ذلك لو كان الإمام بمسجد إجماع والناس يسراي خاصة يجوز ولو كان الإمام في العسورة والقوم
بمسجد منارة لا يجوز ذلك في سجدة التلاوة إذا قرأوا مرتين مرة في هذا المكان مرة في ذلك فنفى كل موضع يصح
الاقامة لا يكره الوجوب وإذا صلوا على الدابة بجازت صلوته الإمام ومن كان معه على دابة ولا يجوز
صلوة غيره في ظاهر الرواية. وإذا قام الإمام إلى الثالثة قبل أن يفرغ المقتضى من التشهد فإن المقتضى يتم التشهد
ثم يقوم وكذا لو سلم الإمام قبل أن يفرغ المقتضى من التشهد فأنتم التشهد وأسلم الإمام قبل أن يفرغ
المقتضى من الدعاء الذي يكون بعد التشهد أو قبل أن يصلي على النبي عليه الصلوة والسلام فأنتم يسلم مع الإمام
تخلات التشهد لأن قراءة التشهد واجبة ولهذا يلزمه السهو تركه سيما تخلات الدعاء والصلوة على النبي عليه

عليه الصلوة والسلام وكوكلهم الامام قبل ان يفرغ المقتدى من التشهد فانه يتم التشهد لان الكلام بمنزلة السلام وان احدث
 الامام منه اقبل ان يفرغ المقتدى من التشهد فانه لا يتم التشهد ولورفع الامام راسه من الركوع او السجود وقبل ان يسبح
 المقتدى غمما تكلموا فيه والصحيح ان يترك الامام لان متابعه الامام فرض فلا يتركها باستثناء وقال بعضهم يتم التسبيح غمما
 لان من العلماء من لم يجوز الصلوة بالمسبح غمما ولو ترك الامام في الوتر قبل ان يفرغ المقتدى من الفقرة فانه يتابع لان الفقرة
 ليس بركعة ولا مقدار ولو ترك الامام في الوتر ولم يقرأ المقتدى من الفقرة شيئا ان خات فرت الركوع فانه يركع
 والتكائن لا يخاف فبنته ثم يركع وكذا يفرغ المقتدى من التشهد قبل فراع الامام وذوب او تكلم جازت صلوة لان تمام
 الصلوة تسقط بالعدة وقد تمت عدة الامام في حق المقتدى وجعل منى الفقرة ولم يتذكر حتى رفع راسه من الركوع
 فانه لا يفتى لان هذه الفقرة بين الركوع والسجود وليس لها حكم القيام وسجد المسبوق في آخر الصلوة رجل صلى وحده فجازا وتم
 واقته وابعد باصلي الرجل ركعة او ركعتين ثم سبق الامام الحدث فافترقا واستخلف واحدا من القوم ولا يدري الامام الثاني
 صلى الامام الاول ولم يبق عليه ولا يعرف القوم ايضا وقد خرج الامام من المسجد قالوا الحان الامام سببه الحدث وهو قائم
 فان انما يصلي ركعة ويقعد قدر التشهد ثم يقيم ويتم صلوة نفسه ولا يتابعه القوم في ذلك ولكن يمكن القول ان الامام يفرغ الامام
 الثاني من الصلوة فاذا فرغ قام القوم وتبرع صلواتهم وعدنا لان الامر يحتمل انه كان يبق على الامام الاول آخر الركعات فحين صلى
 الثاني في تلك الركعة يتم صلوة الامام فلا فائدة بانه بعد ذلك فيما بقي من صلوة القوم نفسه صلواتهم ولا يستعملون ايضا بالقتل
 وعدنا قبل ان يفرغ الثاني من صلوة الاحتمال انه كان على الامام الاول اكثر من ركعة واحدة فلو استعملوا بالقتل وقبل ان تمام صلوة
 الامام الاول نفسه صلواتهم فكان الاقرب الى الصواب ما قلنا رجل اذنى بالامام في الغزب ينوي الطلوع فعلى الامام اربع ركعات
 وقد على راس الفقرة وما به المقتدى في ذلك قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ررح نفسه صلوة المقتدى لان الرابطة
 وجبت على المقتدى بالشرع وعلى الامام بالقيام اليها فصار كمثل اوجب على نفسه اربع ركعات بانذروا في فحين يفرغ سجود
 صلوة المقتدى المقتدى اذا اتى بالركوع والسجود قبل الامام وهذه المسئلة على خمسة اوجه اما ان يركع والسجود قبل الامام
 او ان يركع قبل الامام وسجد مع الامام او ان يركع مع الامام وسجد قبل الامام او ان يركع والسجود قبل الامام ثم يركع
 الامام في آخرهما في الركعات كلها فان اتى بالركوع والسجود قبل الامام في الركعات كلها يجب عليه ان يصلي ركعة واحدة بغير ردة
 ويتم صلوة دون الركوع والسجود في الركعة الاولى قبل الامام لم تقع متبرعا فلما نزل ذلك في الركعة الثانية انقل الركوع والسجود الى الركعة

والا في غير ركعة ثالثة وكذا الركوع والسجود في الركعة الاولى فيقتل الى الثانية فيقتل ركعتان فيقتل الى الثالثة فيقتل
ثلاث ركعات بحيث لا يغير ركوع ويجوز في ركعة غير ركعة وثم صلوة اما اذا ركع من امام وسجد فلا يجب عليه قضاء ركعتين
لان لا ركع في الاولى من الامام اذ ركع فاداهما قبل الامام لم يغير سجود ثم لا ركع في الثانية من الامام وسجد قبل
انقلعت السجدة من الثانية الى الاولى انقارت ركعة وظل الركعة الثانية لانها بقيت قايما وركوعا بلا سجود ثم لا ركع في
الثالثة من الامام وسجد قبله لم يغيره السجدة فاذا اقل في الثانية كذلك انقلعت السجدة من الثانية الى الثالثة وظل الركوع
في الثانية فيغير في الحكم كمن في غير ركعة في غير ركعة وثم صلوة اما اذا ركع قبل الامام وسجد وسجد عليه قضاء ركعتين
ركعات في ركعة لان السجود من الامام لا يغيره الركوع في ركعة ركعات ولان اذكره الامام في الركوع والسجود فافترقا
يجوز لانه في باهر الواجب كمن ركع وان ركع بعد الامام وسجد به وجازت صلوة اذا صلى الامام اربع ركعات وقد على راس
الركعة وقام الى الخامسة ساجدا لا يابده المقتدى بل يكث جالسا فان طأه الامام الى القعدة ولم يغير الخامسة بالسجدة وسلم سلم معه
المقتدى وان سجد الخامسة بالسجدة سلم المقتدى ولا يغير الامام فان لم يكن الامام بعد ما قعد الخامسة بالسجدة لا يغيره شي
في قول النجاشي مع وعلى قول نزع بعض ركعتين اذا زاد الامام في صلوة سجدة لا يابده المقتدى لانه خطأ اجماعا ولا متابعة
في الخطأ بخلاف ما اذا ترك الامام القعدة الاولى في ذات الامر فان المقتدى يتأبده ولا يقيد وكذا الزوائد في تكبيرات العيد
يتأبده المقتدى في ذلك الا اذا جاوز الامام فادخل الصلاة وسبح المقتدى التكبير من الامام في لا يتأبده التكبير في صلوة الجماعة
فما ساجدا لا يابده المقتدى لان الامام لم يغيره على راس الركعة وقام الى الخامسة ساجدا... وشبه المقتدى وسلم على
ان يقبده الامام الخامسة بالسجدة ثم قعد بالسجدة فسدت صلواتهم جميعا وجعل المقتدى الى الامام بعد ما ركع الامام ورفع راسه من الركعة
فكبر المقتدى لا فتاح وركع وسجد سجدة من الامام لم يكن المقتدى درك تلك الركعة لا عرف ولا نفسه صلوة وكذا لو اركب في السجدة
الا في كبره وركع وسجد سجدة من لم نفسه صلوة بخلاف ما اذا ترك الامام بعد ما ركع وسجد سجدة واحدة ورفع راسه من السجدة
فالمقتدى به الركن وركع وسجد سجدة من حيث قد صلوة لان المقتدى اذا شرع في صلوة الامام بعد ما رفع الامام راسه
من الركوع قبل ان يسجد او يد السجدة لم يرفع راسه من السجدة كان عليه متابعة الامام في السجدة وان لم تكن السجدة محصورة من
صلوة لم يغيره الا في زيادة ركع فلم نفسه صلوة الا اذا شرع في صلوة الامام بعد ما رفع

الامام راسه من السجدة لم يكن عليه متابعة الامام في السجدة فكان انما زيادة ركوع وسجود وزيادة

وزيادة كونه تامة في الصلاة موجبة لفصل الصلاة وقبل ادرك الامام في قيام الركعة الاولى وركعت الامام ولم يقدر على ان يسجد
 مع الامام حتى قام الامام الى الثانية وركعت المقتدى معه ثانيا وسجد اربع سجود كركعتين جميعا كانت السجدة من هذه الركعة الاولى
 ويعيد الركعة الثانية كلها لانه لم يسجد للركعة الاولى حتى ركعت ثانيا فاذا سجد اربع سجود فالتسليم بانها السجدة باحد الركعتين
 فانقص الركعة الاخر فاذا سجد سجدة واحدة وسجد بدون الركوع لا يغير كان عليه قضاء الركعة الثانية المقتدى اذا ركعت مع
 الامام فذكر الامام انه ترك السجدة فها الى القيام والمقتدى كان في آخر الصف فتن ان الامام اخذ السجدة من المقتدى
 سجدة تين والامام في القيام لم يجز صلواته مع الامام ويكون سبوتا بركعة لان الامام لا عاود الى القيام ارتفع الركوع والركعة
 التي برح الامام وصار كأنه لم يدرك مع الامام من الركعة الاولى السجدة تين فكان عليه قضاء ركعة واحدة والمقتدى في ركوعه
 حتى قرأ الامام السجدة وادرك المقتدى في الركوع جازم لا يكون سبوتا بركعة لان الامام شاركه في الركعة وقبض المقتدى
 اذا فرغ راسه من السجدة قبل الامام واطال الامام السجدة وظن المقتدى ان الامام في السجدة الثانية منجد ثانيا وكان الامام
 في السجدة الاولى قالوا ان نرى متابعة الامام او نرى السجدة التي كان فيها الامام او نرى السجدة الاولى جازم وان نرى المقتدى
 السجدة الثانية وكان الامام في الاولى فرفع الامام راسه عن السجدة داخل السجدة الثانية فقبل ان يضع الامام يديه على الارض
 للسجدة الثانية رفع المقتدى راسه عن السجدة الثانية لم يجز سجدة المقتدى وعليه عادة ملك السجدة حتى لم يرفع يديه
 صلواته رجل ادرك الامام في الركوع فانه يركع ولا ياتي بالثاني في الركوع بل ياتي بالسجدة لان الشائسته والتسليم كركعة
 والسجدة في محلها فاتي بالتسليم ولو ادرك الامام في الركوع في صلاة السيد فاتي بمكبيرة السيد في الركوع لان التكبير
 واجب والتسليم سنة والاشتغال بالواجب ادلى الامام اذا فرغ من الصلوة يستحب ان يتحول الى بين القبلة وكذا لو اراد ان
 يتطوع بركعة لا يصلي في مكان المكتوبة كالمكتوبة على القوم ويستحب ان يتحول الى بين القبلة يصلي في بين القبلة لان المسلمين
 فضلا على السيار وبين القبلة ما يكون بخلاف المسبق ويسار القبلة ما يكون بخلاف المسبق ففصل في المسبق
 رجلان سبعا بعض الصلوة فقاما الى قضاء ما سبقا واقضى احدهما بالآخر فحدث صلوة المقتدى ترا ولم يفر رجل اخرى
 بالامام في ذوات الاربع فحدث الامام وقدم هذا الرجل والمقتدى لا يدري ان الامام كم صلى وكفى عليه فان المقتدى
 يصلي اربع ركعات وليقعد في كل ركعة احتياطا اذا ظن الامام ان عليه سهوا منجد للسهو وتاخر المسبق في ذلك ثم علم
 ان الامام لم يكن عليه روايتان واختلف المشايخ لاختلاف الروايتين واشهرها ان صلوة المسبق لنفسه وقال

الشيخ الامام ابو حفص الكبير رحمة الله عليه وان لم يعلم انه لم يكن يركع على الامام لم تقص صلوة المسبوق في قولهم الامام اذا سجد
الحديث في قواته الاربعة واستخلف سبعة ركعتين فان المسبوق يصلي ركعتين وتليد حتى تتم صلوة الامام ثم يقوم بقضاء ما كان
ولرأى ان المسبوق صلى ركعتين ولم يقصد منه صلواتهم كما لا يقتضي القيم بالسافر فاحداث المسافر واستخلف المقيم فعلى المقيم
ركعتين ولم يقصد منه صلواتهم لان الخليفة قائم مقام الاول بالمخرج من صلوة الاول والاول لم يركع به والعقد منه
صلوة ثانية اذا ترك الثاني المسبوق بركعة اذا سلمت الامام سابقا لا يترك سجودا ولا يقعد بعده وان سلم بعد الامام كان عليه
السجود لا يجزئ غير المسبوق اذا نكح في صلوة بعد ما قام الى قضاء ما سبق از سبق بركعة او ركعتين فكيف ينوي الاستقبال
بغير خارجا عن الصلوة وكذا المسبوق اذا سلمت الامام ناسيا فقل ان ذلك منه تكبير ونوى به الاستقبال بغير خارجا
عما كان فيه تجليات المنفرد واذا نكح فكيف ينوي الاستقبال فانه لا يكون خارجا لان صلوة المسبوق تخالف صلوة المنفرد
الا ترى انه يصح الاقتراب بالمنفرد ولا يصح بالمسبوق ومن كان في صلوة فكيف ينوي صلوة اخرى بالمكان في النقص فغير
ينوي النقص اذ على المكس فانه بغير خارجا عما كان فيه اما على يقوم نسبة الحديث واستخلف بعد ان ذكر الثاني انه
لم يصلي الفجر منه صلوة الاول والثاني والقوم ولرأى ان الامام الذي سجد الحديث في فخرج من المسجد تذكر فائبة
فقدت صلوة فاحتمل انه لا يخرج من المسجد صار كواحد من القوم وان تذكر الامام الاول فائبة قبل ان يخرج من
المسجد فقدت صلوة وصلوة الثاني وصلوة القوم لان الامام الاول باوام في المسجد فكانه قائم في المحراب فاذا
فقدت صلوة فقدت صلواتهم جميعا اذا تذكر الامام فائبة بعد السلام وحلف مسبوق قال الشيخ الامام ابو بكر محمد
بن الفضل رحمة الله عليه لاروايه لها في الكتب ومنه ان صلوة المسبوق لا تقصد كوارث الامام بعد السلام وحلف مسبوق بركل
صلى يقوم صلوة الفجر سلم واحد من القوم بعد الفزع من التشهد واطال الامام الدعاء واخر السلام الى ان طلعت الشمس
فقدت صلوة الامام ولا تقصد صلوة من سبقه بالسلام وكذا لو تذكر الامام سجدة تلاوة بعد سلام هذا الرجل منجد الامام
للتلاوة بعد سلام هذا الرجل او كانت الصلوة ظهرا او ادرك الامام السجدة لا تقصد صلوة من سلم اذا لم يدرك السجدة
وكذا المسبوق بركعة اذا قام الى قضاء ركعة بعد سلام الامام ثم تذكر الامام سجدة تلاوة وسجد بها لا تقصد صلوة المسبوق
اذا اذا ابدى في السجدة اذا صلى الامام الظهر اربع ركعات وقعد على الركبة وقام الى الخامسة ساجدا فاجاز ان
وانتهى في صلاة الظهر قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمة الله عليه موضع اقتداء الرجل لان الامام لم يقصد الخيصة

التي ستة بالسجدة تكون في تحريمة كل الصلوة اذا قام الامام الى الخواصة وما به المسبوق المحل الامام قد
 على الرابعة فقد صلت صلوة المسبوق وان لم يكن قد لا تعد صلوة المسبوق حتى يقيد الخواصة بالسجدة فاذا قعد
 بالسجدة فقد صلت صلوة الكل لان الامام اذا قعد على الرابعة تمت صلوة من المسبوق فلا يجوز للغير تأخيرها وان لم يكن قد قعد على
 الرابعة يكون في حكم الصلوة الاولى ولهذا قالوا لان الامام اذا لم يقعد على راس الرابعة وقام الى الخواصة لا يسلم المقدي
 بالم يقيد الامام الخامسة بالسجدة بخلاف ما اذا قعد الامام على راس الرابعة الامام اذا لم يقعد في المغرب على راس الثالث
 وقام الى الرابعة تشبه المقدي وسلم قبل ان يقيد الامام الرابعة بالسجدة فعدت صلوة لا قلنا رجلا صلي في الصحراء او اتم
 احدهما بالاخر وقام على يمين الامام فاجازات وجذب الموثم الى نفسه قبل ان يكبر لا قلنا حكى عن الشيخ الامام الى بكر
 بن الطرفان مع انه لا تعد صلوة الموثم جذب الثالث الى نفسه قبل التكبير وبعده لان الثالث لا توجه للصلوة وقام مقام
 الصلوة صار ذلك الموضع مسجدا لهم ويكون الثالث كالمداخل في صلواتهم وقال غيره من المشايخ اذا جازا الثالث لا يجزئ
 الموثم الى نفسه لكن يتقدم الامام ويقوم في موضع سجوده فيصير الثالث من كان على يمين الامام خلف الامام لان الامام
 بالمسجد او موضع سجوده لا تعد صلوة اذا اتم الى المتصل بالمفترض فحدث المفترض وخرج من المسجد فقد صلت الامام
 وحده صلوة المتصل رجل صلي المغرب في منزله فذهب واقعد برجل صلي المغرب فقام الامام الى الرابعة باسباب
 ولم يقعد على الثالثة وما به المقدي قال راقت صلوة الامام والمقدي ولا يقال صلوة الامام اقبلت قلنا في قول
 البيهقي الى ابي بصير فبين ان لا تعد صلوة المقدي والجراب عنه ان صلوة الامام وان صارت قلنا لا اجاز
 كانت فرضا فصار في الحكم منفلا من تحريمه الفرض تحريمه الفصل ويصير كانه صلي صليين يجزئان نصير المقدي صلي
 صلوة واحدة بايمان من غير عذر والحديث فلا يجوز وكذا الرقة الامام على الثالثة حتى تفت المغرب للامام لان تحريمه الامام
 في الرابعة كتحريمه عليه فاذا سلم يصير عليه ركعة واحدة المسبوق اذا سلم مع الامام على ظن ان عليه ان يسلم
 مع الامام ثم سلام عبد الله بن مسعود صلى الله عليه وسلم فحدث الامام واختلف المسبوق وذهب الامام
 لقوضه وقضى الامام الثاني في نوى الاقامة انهم جاء الامام الاول كيف يقول قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل
 مع اذا انصرف الامام الاول يقعد بالثاني فاذا صلى الامام الثاني في الركعة الثانية يقعد قدر الشاهد ويستحلف رجلا مسافرا من القوم
 ادرك اول الصلوة حتى يسلم بالقوم ثم يقوم الثاني فيصلي ركعات والامام الاول يصلي ركعتين بعد سلام الامام الثاني ولا يقعد

فرض القوم فيه اثني المسبوق اذا بدأ بالقبض، بما فاتته بالركعة، ولذلك لا خلاف استه ولا تشبه صلوة المسبوق
اذا تم مع الامام كيف يغفل اختلفوا فيه، والصحيح انه يسرسل في التشهد حتى يفرغ من التشهد عند سلام الامام، واذا خافت
انه لا ينصرف سلام الامام غير الناس بين يديه كان لان يقوم قتيلا، ما سبق ولا ينظر سلام الامام المنفرد الذي عليه سهو او الا
حياتي بالعارف، التشبه الذي يكون قبل سجود السهو المسبوق، وذلك الامام في القراءة التي يجزئها بالاتي باثنا، فاذا قام
الى قضاء ما سبق باثنا، وتجاوز القراءة وقتها في رعت مع تجوز عند الدخول في الصلوة، وعند القراءة ايضا المسبوق
بركعتين اذا ترك القراءة في احدتها فعدت صلوة رجلا، فبقا بالامام بعد ما روى الامام من الصلوة ثم ما انقضا
فمنى احد هما انكم سبق نظر الى صاحبه ونفى مقدرا ما قضى ضاحك، ولم يقدر بجزء صلوة مسافر، فتدعى بالمقيم بعد ما
حلى الامام ثلث ركعات، وعليه هو من سجدة السهو، وتابعد المقتدى ثم قام وقضى ما سبق به بجزء صلوة
في مسائل الشك والاختلاف بين الامام وبين القوم بمصل المغرب اذا شك انه في الركعة الاولى ام في
في الثانية وهو قائم فانه يتم تلك الركعة ويقعد ثم يقوم ويصلي ركعة ويقعد ثم يقوم ويصلي ركعة ويقعد ثم يكمل بعد السلام
ان صلى ثلثا ام اربعا يحكم بالجزا بناء على الظاهر ولو شك بعد ما فرغ من التشهد روى عن محمد بن ابي عبيد صلوة القيام ولا
عليه رجل صلى رعدة او امام صلى بقرم فلا سلم اخره رجل عدل انك صليت الظهر ثلث ركعات قالوا الخائن عند المصلي
ان صلى اربع ركعات لا يلتفت الى قول الخبر ولو شك المصلي في قول الخبر ان صادق الكذاب روى عن محمد بن ابي
بيد صلوة احتياطا وان شك في قول رجلين عدلين بيد صلوة وان لم يكن الخبر عدلا لا يقبل قوله ولو وقع الاختلاف
بين الامام والقوم فقال القوم صليت ثلثا وقال الامام صليت اربعا فان كان الامام على يقين لا يبيد الصلوة بقر لهم
وان لم يكن على يقين اتفقوا بقرهم فان اختلفت القوم فقال بعضهم صليت ثلثا وقال بعضهم صليت اربعا والامام مع احد الفريقين وقد
فعل الامام والكان مع واحد لكان الامام فان عاد الامام الصلوة واعاد القوم معه مقتديا به صح اقتبادهم لان
الامام الخائن هو الصادق كان هذا اقتداء المتفعل بالمتفعل وان لم يكن صادقا كان هذا اقتداء المقرض بالمقرض
والاستيقين واحد من القوم انه صلى ثلثا واستيقين باحد انه صلى اربعا والامام والقوم في شك ليس على الامام
والقوم شئ لان قول المستيقين بالانقضاء عارضة تولى المستيقين بالتمام والظاهر فيه الفرغ من التمام فلا يبادر على
المستيقين بالانقضاء الا عارضة لان يقينه لا يطل بمقرن غيره ولو كان الامام استيقن انه صلى ثلثا كان مستيقنا

يسيد بالقوم لا يتيقن بالنقصان ولا إعادة على الذي يتيقن بالتمام لما قلناه وقد استيقن واحد من القوم بالنقصان تركه
الامام والقوم فان كان ذلك في الوقت اعادة ولم احتياطا وان العيب وافلا شئ عليهم الا اذا استيقن عدلا بالنقصان
واخبرنا بذلك رجل صلى صلوة يوم وليلة ثم ذكر انه ترك القراءة في ركعة واحدة ولا يدري من اية صلوة تركها قال لو عجزه صلو
الفجر والوتر لا ينهما فيه ان يترك القراءة في ركعة واحدة ولو تذكر انه ترك القراءة في الركعتين بسبب صلو الفجر والمغرب والوتر
ولو تذكر ان ترك القراءة في الاربع بسبب صلو الفجر والعصر والعشاء ولا يميد الفجر والوتر والمغرب ولو اجتمع اهل قرية على
ترك الوتر اجمعهم الامام وجبهم فان لم يمتنعوا فاقمهم وان امتنعوا اداوا لسننهم قال متنازع بخارجياتهم كايها قلمهم
على ترك الفرائض ومن عبد الله بن المبارك ان قال لو انك اهل بلدة السواك فاقمهم كما يقام لك في المراتين امام صلى المغرب
فقال بعض القوم صليت ركعتين وكلا الفريقتين منتهى فقد يؤخذ بقول الفرق الذي كان الامام معهم
فان اعادة مرة اخرى مع الامام فالصلوة من يقول صلى الامام ركعتين فاسد لاحتمال ان الامام كان متحفظا في الثانية
وصلوة الفرق الاخر والامام جائز ولو كان خلفه مبدون فاقمته بنى الثانية لا يجوز بصلوة رجل صلى الوتر فتركه هو قائم
انه كم صلى فانه ياخذ بالاقبال احتياطا ان لم يقع تحريه على شئ ويقعد بكل ركعة احتياطا ليدرك في كل ركعة اما الفوت قال المتبرقي
ليقت في الركعة الاولى لا غير ومن الشيخ الامام ابي حفص الكبير روى انه لقيت في الركعة الثانية ايضا وبه اخذ القاضي الامام
ابو علي النسفي روى واحبوا على ان المسبوق ركعتين اذا قمت مع الامام في الركعة الثالثة لا لقيت مرة اخرى ومن الشيخ الامام
ابي بكر محمد بن الفضل روى انه لقيت مرة اخرى في مسئلة الشك وفرق القاضي الامام ابو علي النسفي روى بين الشك والمسبوق
لان ثمة المسبوق مع الامام وقع في موضعه لانه كان محمورا به فلا لقيت مرة اخرى لان تكرار الفوت ليس بشروع اما
في مسئلة الشك لم يمتنع بوقوع الاول في موضعه فليفت مرة اخرى ولو اوتر فقرأ في الثالثة الفوت ولم يقرأ القرآن وقرا
الفاتحة والسرور فذكر في الركوع فانه يعود الى القيام وتقرأ وليفت ويركع لانه لا عاذا في القيام كما هو في حكم الفريضة
فان انقض ركوعه ولو في الفوت فذكر في الركوع فيه روايتان والصحيح انه لا لقيت في الركوع ولا يعود الى القيام فان عاد
الى القيام وقمت ولم يبد الركوع لم نفسه مساواة لان ركوعه قائم لم يرتفع ومن لقيت الصلوة لقيت الا وارتفع بها لان قضاء
الوتر واجب ولا ترتب على الفوت ومن لا يحسن الفوت يقول ربما اتانا في حصة الى آخره قال الفقيه ابو الليث روى
يقول اللهم اغفر لي وكبر رثنا واخلفنا انه صلى على النبي عليه الصلوة والسلام في الفوت قال بعضهم لا يصلي واخلفوا

ما اختلفوا فيه بل يجبر بالقنوت ثم يخاف وجوب الامام عن القنوت او لا يحتمل لم يذكره في ظاهر الرواية وعن ابى يوسف
 ان الامام يجبر بالقنوت ويخبر المومنين ان شاء الله وان شاذ من وادوا ان شاء الله واثباته واثباته وقال الامام ابو بكر محمد
 بن الفضل رحمه الله ان يخفى الامام وكذا القنوت لانه لو كان لا يركع الا في ركعة واحدة والركعة واحدة والركعة واحدة والركعة واحدة
 جلا القنوت من ركعة القنوت ولا يركع الا في ركعة واحدة والركعة واحدة والركعة واحدة والركعة واحدة والركعة واحدة والركعة واحدة
 ثم شك في ان شاء الله ان في القنوت ثم شك في الركعة واحدة والركعة واحدة والركعة واحدة والركعة واحدة والركعة واحدة والركعة واحدة
 ثم شك ان يقيم او سافر فسلم في حارة ذلك ثم علم انه يقيم في ركعة واحدة والركعة واحدة والركعة واحدة والركعة واحدة والركعة واحدة والركعة واحدة
 انه ترك سجدة واحدة ولا يدري انه تركها من سجدة القنوت او من سجدة الركعة واحدة والركعة واحدة والركعة واحدة والركعة واحدة والركعة واحدة والركعة واحدة
 سئني تيم العسر وجدة واحدة لاحتمال انه تركها من العسر ثم قيد القنوت اضياعا ثم قيد العسر ان لم يبد فاشك في
 عليه ولو قرأه لم يكبر تكبيرة الاقتران ثم يركع في ركعة واحدة والركعة واحدة والركعة واحدة والركعة واحدة والركعة واحدة والركعة واحدة
 انتم فمما قالوا ان كان في السجدة الاولى ركعة واحدة والركعة واحدة والركعة واحدة والركعة واحدة والركعة واحدة والركعة واحدة
 فخرته ولو كانت ثالثة من وجوب القنوت عند محمد رحمه الله لانه في السجدة الاولى انقضت تلك السجدة وانقضت
 صارت مكانها لم تكن كما وسبق الحديث في السجدة الاولى من الركعة الخامسة وهي سائلة وادخلنا هذا الشك في السجدة
 الثانية فنت صلوة لاحتمال انه قد انشأ في السجدة الثانية وخطا المكتوبة بان عليه قبل اكمال المكتوبة معه المكتوبة ولو
 شك في صلوة الفجر في قيامها انها الاولى من صلوة ام ثالثة قال شيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله ان يركع في ركعة واحدة والركعة واحدة
 بان يركع ما هو من قيامه ويورد الى القعدة فالتكليف هذه الركعة ثالثة فقد رخصها بالعود الى القعدة وتمت صلوة ثم يقوم
 ويصلي ركعتين فيركع في كل ركعة ثمانية اركان وسورة ثم تشهد وسجدة تيمم السهو عن تلك الركعة ان كانت هي الادوية
 علمها بان يركع من صلوة سوى التكبير فياتي بجميع اركانها ولا يقيد فيها لانه في حال قيامه الركعتان وفي حال لا يركع من صلوة
 فاذ اشك ولم يدرك اصل ركعتين ام واحدة فان شك في حال القيام امكنه اصلاح العلة بان يركع هذه الركعة ويقعد مرة
 الشهد ثم يقوم ويصلي ركعة ويقعد وسجدة سهون اخرى فخلاص ما اذا اشك انها ثالثة ام الاولى فيها لم يكمل ركعة بل يركع
 ويقعد مرة الشهد لان ثمة يحتمل انها ثالثة فلو لم يركع فيها فبطلت صلوة فلو كان في الركعة الاولى اما الركعة الثانية فليكن ما كان لا يقعد
 شك انه ادى الركعة الثانية ولم يركع

لا تشهد صلوة باتمام هذه الركعة فاذا اتمتها تشهد قدر التشهد لا تقول انها ثالثة ثم تقوم بفعل ركعة اخرى وان شك بعد
ساجدة ان شك انها الركعة الاولى ام الثانية بمعنى فيها سجدتان سجدة الاولى ام في السجدة الثانية لانها كانت
الاولى لزمه المضي فيها والخاتمة ثالثة لزمه تكميلها واذا فرغ من السجدة الثانية تشهد ثم تقوم بفعل ركعة
والرسل على غنى في الصلوة انه احدث او لم يمسح تيقن بذلك لا شك فيه ثم تيقن انه لم يحدث او تيقن انه قد مسح قال
ابن شاذان الامام محمد بن الفضل بن نضر الخنكاني في ذلك حال ما كان يتقضا بالحدث وبعد المسح فانه يستقبل الصلوة
وان لم يرد ركعتين في صلوة ولو شك في صلوة انه لم يكبر لا فتاح ام لا وهل احدث ام لا وهل اصابته النجاسة
فذهب ام لا وهل مسح راسه ام لا الخان ذلك اول مرة يستقبل الصلوة والخان يقع له مثل ذلك كثير اجاز له المضي
ولا يلزمه الركون والركوع والاشوب الامام اذا قام في الركعة الثانية سجدتين على راس الركعة في ذوات الاربع ثم عاد الى
الي القعدة ولم يعد المقتضى وقيل النجاسة بالسجدة جازت صلوة الامام واختلفوا في صلوة المقتضى والاعادة احرط
سائل الربا الامام اذا غلبت على شخص الى الصلوة فاختار لا يرفع فظل الركوع ليدرك الرجل تلك الركعة لا بأس به
لانه اعانته على الطاعة لكن يطول تدبره على القوم بان يزيد تسبيحة او تسبيحتين على المعتاد لان الزيادة على ذلك يصير سببا
لتفريق الجماعة وكذا لو طلل القراءة في الركعة الاولى ليدرك القوم تلك الركعة لا بأس بان يطول مقدارا لا يكون سببا لتفريق
الجماعة وكذا لا بأس للمؤمن ان يؤخر الاقامة لادراك القوم مع الاحترار من البراءة انما اذا كان الامام لا يعرف الشخص الذي
يجبى الى الصلوة فاختار ان يرفد لا يطول الركوع كليا يشبه الليل والاشراك فيه امره تعالى في الصلوة وبعض مسائل الربا
يا في فصل القراءة انما امره تعالى رجل وفضل في صلوة الظهر ثم شك انه لم يصلي الفجر ام لا فلما فرغ من الصلوة تيقن انه
لم يصلي الفجر فانه يصلي الفجر ثم يديه الظهر لانه لا يستطيع بعد الفراغ من الصلوة ان لم يصلي الفجر صار كانه كان مستقفا
في ذلك الوقت كالصلي بالتيمم اذا ارى شيئا يظن انه سرب فلما فرغ من الصلوة طهرانه ماء فانه يتوضأ ويديه وكذا لو تذكر
يوم الجمعة انه لم يصلي الفجر فانه يقوم ويصلي الفجر ولا يستحب الخطبة لانه لو لم يصلي الفجر حتى يفرغ الامام من الخطبة لا يمكن
مضا الفجر الحجة وان شك في صلوة انه لم يداها ام لا فاختار ان في الوقت كان عليه ان يديه ويبدع خروج الوقت لا يستحب عليه
ولو شك في ركعة بعد الفراغ من الصلوة لا يستحب عليه وفي الصلوة يلزمه ادائها المسبوق اذا اقتضت الامام قدر التشهد وخاف
انه لا ينظر سلام الامام غير الناس من يديه كان وان يقوم لقضاء ما سبق ولا ينظر سلام الامام ومقار المرضع الذي

يكبر الحمد في السجدة وكل هذا في الصلوة اذا لم يكن مستردا لغيره الرداء او مرض السجدة ولو كان بين يديه
سترة يكن الرداء بين يديه يسترد رجل على الظهر ثم تذكر انه ترك من صلوة وضوءا واحدا قالوا بسجدة واحدة ثم
يعيد ثم يقوم ويصلي ركعة بسجدة واحدة ثم يعيد ثم يسجد في السجدة اذا علم انه ترك فلا من افعال الصلوة فان ترك
قراءة لنفسه صلوة لا تحال انه صلى ركعة بقراءة وثلاث ركعات في ركعة واحدة رجل صلى الركعتين ثم غاب عنه في الركعة فلم يزل
رأس الركعتين قدت صلوة وكذا الرجل في الظهر على رأس الركعتين على ان في الظهر **مفصل في الترتيب**
وقضاء المتركات الاصل في اداء الوقتية مع تذكر الغائبة ان ينظر الى الفوائت الحيات سبعا أو ثمانية
بجوز سابعة الوقتية وفي رواية ابن عباس مع الحيات الفوائت تسعة جزا وسبعة مع تذكر الفوائت وان كثرت الفوائت
وسقط الترتيب ثم يعنى بعض الفوائت حتى يساويها بسبعة الوقتية فان بقيت الفوائت سبعا جازت استاينة
الوقتية ولو كانت ركعة قد تسبها بعد ما أدى وقتية جازت الوقتية ولا ينظر الترتيب عند النسيان واذا كانت ركعة الترتيب
وان تذكر في شهر لا يجوز الوقتية مع تذكر الغائبة الا اذا كانت الفوائت سبعا او اكثر وكذا لو تذكر في الصلوة قدت
صلوة وكان لا ينظر الترتيب مع النسيان لا ينظر عند ضيق الوقت وتفسير الفقيهان ان يكون الباقي من الوقت مقداره ما لا يسقط
فيه الوقتية والمتركات جميعا فان كان يسقط في الترتيب والوقتية جميعا يمكن واسما والحيات الترتيبية اكثر من واحدة والوقت
لا يسقط جميع المتركات مع الوقتية لكن يسقط بعض الوقتية لا يجوز الوقتية المفيض ذلك البعض الذي يسقط الوقت
وتفسيره رجل لم يصلي الفوائت او تركه في وقت الظهر وبقى من الوقت مقداره ما لا يسقط فيه الا خمس ركعات على قول ابي حنيفة
فبعض الوقتية يصلي الظهر لان من الوقتية فرض فحين جاز الوقتية ثم يعنى الفوائت بعد طلوع الشمس وكذا الوقتية في الصلوة
الظهر قدت فجاء في قول ابي حنيفة مع الا اذا كان في الوقت ضيق بان لم يبق من الوقت مقدار ما يسقط فيه خمس ركعات على قول
الشمس وكذا الوقتية في وقت العصر لم يصلي الظهر ولم يبق من الوقت الا ما يسقط فيه ثمان ركعات فانه يعنى الظهر
ثم يصلي العصر والكان لا يسقط فيه الا ست ركعات فانه يصلي الظهر ثم يصلي العصر واذا بقي الغائبة ان تقضاها جميعا فاما كانت صلوة
يجب فيها بالقراءة بحجر فيها الامام بالقرءاءة وان تقضاها وحده خيبر بين الحجر والخطبة والحجر كمال الوقت في الخطبة فيما كانت
منها قضا وكذا الامام وكما كثرت الفوائت واراد ان يعقها بزيادة الترتيب في القضاء وتفسير ذلك انه اذا بقي ثمانية ثم
كانت فالتحجج بين الاولى والثانية فوائت ست يجوز قضاء الثانية والكان اقل من ست لا يجوز قضاء الثانية ثم لم يعز

عالم يقض ما قبلها بيان هذا الأصل رجل ترك الصلوة شهرا ثم اراد ان يقضي المتركة فتعفى ثلثين فجزاؤه واحد ثم ثلثين
 ظهر انهم ثلثين عصره اذ اقل في جميع الصلوة قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل مع الفجر الاول في جازة لانه ليس قبلها متركة
 يتعين والفجر من اليوم الثاني فاسدة لان قبلها اربع متركات ظهر اليوم الاول وعصره ومغرب وعشاء والفجر من اليوم الثالث
 لان قبلها اثنان صلوات اربع من اليوم الاول واربع من اليوم الثاني ثم بعدها من صلوات الفجر الى آخر الشهر جازة واما صلوات
 الظهر فان الظهر من اليوم الاول جازة لانه ليس قبلها متركة ظهر اليوم الثاني فاسدة لان قبلها ثلث صلوات من اليوم الاول
 وصلوة الظهر من اليوم الثالث جازة لان قبلها ست صلوات متركة ثلثة من اليوم الاول وثلثة من اليوم الثاني وما بعدها
 من صلوات الظهر الى آخر الشهر جازة واما صلوة العصر والعصر من اليوم الاول جازة لانه ليس قبل العصر متركة من ذلك
 اليوم وصلوة العصر من اليوم الثاني فاسدة لان عليه المغرب والعشاء من اليوم الاول وصلوة العصر من اليوم الثالث فاسدة
 لان قبلها المغرب والعشاء من اليوم الاول والمغرب والعشاء من اليوم الثاني وصلوة العصر من اليوم الرابع جازة لان عليه
 قبلها ست صلوات من ثلثة ايام وكذا اكل عصر الى آخر الشهر جازة واما صلوة المغرب فالتغرب من اليوم الاول جازة لانه ليس
 قبلها متركة وصلوة المغرب من اليوم الثاني فاسدة لان قبلها صلوة متركة وهي العشاء من اليوم الاول وصلوة المغرب من اليوم الثاني
 من اليوم الثالث فاسدة لان قبلها صلوات العشاء من اليوم الاول والعشاء من اليوم الثاني وصلوة المغرب من اليوم الرابع
 فاسدة لان قبلها ثلث صلوات عشاء واليوم الاول وعشاء اليوم الثاني وعشاء اليوم الثالث ومن اليوم الخامس كذلك
 لان قبلها اربع صلوات ومن اليوم السادس كذلك لان قبلها خمس صلوات وصلوة المغرب من اليوم السابع جازة ثم
 ما بعدها من صلوات المغرب الى آخر الشهر جازة واما صلوات العشاء كلها جازة لانه ليس قبلها صلوة متركة وعن محمد بن
 الترتيب اذا سقطت بكثرة الغوات بل يورد فيما يقى ولا يشي من الغوات فيه روايات كان الشيخ الامام ابو بكر محمد بن
 الفضل مع اختيار رواية الود وانما شمس الائمة اسحقى مع رواية عدم الود ورجل ترك صلوة ثم صلى بعدها خمس صلوات
 وهو ذكر المتركة قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل يقضى المتركة ويبيد الخمس فان لم يقض المتركة حتى صلى السادسة
 جازت السادسة في قولهم يقضى المتركة واختلفوا في الخمس التي بعدها قلل ابو حنيفة رحمه الله لا يبيد الخمس وقال ابو حنيفة
 وعمر بن محمد وكذا لو ترك خمس صلوات ثم صلى بعدها صلوة وهو ذاكر انه لم يعي الخمس فانه يصلي الخمس ويبيد السادسة
 في قولهم فان لم يقض المتركات ولم يبيد السادسة حتى صلى السابعة وهو ذاكر انما فعل جازت السابعة في قولهم وعليه

نفساء الجنس المترددة وتختلفوا في السادة قالوا بوجوب السادة وقالوا لا يبعد السادة بوجوبه
فمن قال قبل خروج وقت السادة ومن قال لا يبعد لان قبل خروج وقت السادة الغزوات خمس فلم يسقط
التربيع اما بغرض وقت السادة فوجب عليه إعادة السادة كانت الغزوات ستا فيسقط الترتيب فيسقط
رجل ترك الصلوة يوم وليلة فغلبت في كل صلوة من الغزوات فالتفت كلها جائزة فذهبوا ادخلوا اما الوقفات
ان بدأها لا يجوز وان بدأها الغزوات فالوقفات كلها فائدة لها لا يشترط وان كان عالما بالفساد فافسده وانظر
فيه المسئلة فافهم قول من يقول ان الترتيب اذا سقط كتبه الغزوات ثم قضى بعض الغزوات وبقيت الغزوات اقل
من ست بعد الترتيب وقال بعضهم لا يبعد هو المختار رجل ترك الظهر والعصر يومين مختلفين ولا يدري ايتهما كانت ولا يتحوى وقت
منه شيئا فانه يأتيا شاذان بالظهر فنعنا الظهر بمسألة بوجوبه في الغزوات قالوا لا يبعد منه السادة فيسقط الترتيب فيسقط
في الرجل اذا ترك صلوة فذكره شهر قال يلزمه الترتيب فلا يجوز له الوقت قبل قضاء المترددة الا اذا كانت المترددة
من جنس ودرجة الاسئلة لان وجوب الترتيب في الظهر والعصر يومين مختلفين وعصى يكون الصلوات من الظهر والعصر
من يومين مختلفين اكثر من ست صلوات وفي يومين المتجاورين لو كانت الاولى هي الظهر يكون الظهر مابعدا الى العصر من يوم
ان في ست صلوات لكن لا كانت المترددة لان من ست لم ينع الترتيب فلو كانت مترددة كصلوة فيها مثل شهر حجب مراعاة
وعلى قول اكثر المشايخ لا يجب ويجوز اذا الوقت قبل قضاء تلك المترددة وكذا يدري من ابى يرسد والظاهر هو وجوب وقا
الشافعي مع احوط وقول غيره اصح ولو لم تكن ثلث صلوات الظهر والعصر والغروب من ثلثة ايام على قول ابى يرسد
محمد مع قضى ثلث صلوات ولا يجب مراعاة الترتيب كما قال في الظهر والعصر في الغزوات ولا يبعد الاولى منها وان قلت
الشافعي على قول احتجته مع قال بعضهم قضى سبع صلوات والقوى على قولها رجل افترق العصر في آخر وقتها فلما صلى
ركعتين غرب الشمس ثم تذكر انه لم يصلي الظهر فانه يقيم العصر ثم قضى الظهر لانه لو افترق العصر في آخر وقتها مع تذكر الظهر يجوز
هذه الاولى ولا افترق العصر في اول الوقت وانما الغزاة فلما صلى ركعتين غرب الشمس ثم تذكر انه لم يصلي الظهر فلو كان
ولا افترق العصر في اول الوقت وهوذا ذكر انه لم يصلي الظهر فاحال حتى غرب الشمس لا يجوز عصره لان شره وعده في العصر في
اول الوقت وهوذا ذكر انه لم يصلي الظهر لم يصح ولا افترق العصر في اول وقتها وهوذا ذكر انه لم يصلي الظهر ثم افترق الشمس
فانه يقضى العصر مستقبلها مرة اخرى لان شره لم يصح ولو ذكر في وقت العصر لم يصلي الظهر وهو ممكن من ادائها

لأنها نقلت من رادق من كبر من السلف بحسبته فصل في الاستحالات من لا يصلح إماما له في الصلاة
لا يصلح خليفة له إمام سبعة الحديث تقدم الإمام رجلا والفرق رجلا ونوى كل واحد منهما أن يكون إماما فالإمام
هو الذي تقدمه الإمام لأنه ما دام في المسجد كان حتى لا خلاف له وإن تقدم رجل من غير تقدم أحد وقام مقام
الإمام قبل أن يخرج الإمام من المسجد جاز ولو خرج الإمام من المسجد قبل أن يعيّل هذا الرجل إلى الحرب ويقوم مقامه
فندت صلاة الرجل والقوم لا تفسد صلاة الإمام الأول رجل صلى برجل فاجتمع ما خرج من المسجد فما فسدت صلاة
المقدمي دون صلاة الإمام إمام أحدث تقدم رجلا من آخر الصفوف ثم خرج من المسجد فان نوى الثاني أن يكون
إماما من سائر نوى أن يؤمهم في ذلك المكان جازت صلاة الخليفة وصلاة الإمام الأول ومن كان على عين الخليفة
وعلى يارده في منفذ ومن كان خلفه ولا يجوز صلوة من كان قبله من الصفوف لأنهم صاروا إماما للإمام وإن نوى
الثاني أن يكون إماما إذا قام مقام الأول وخرج الإمام الأول من المسجد قبل أن يعيّل الثاني إلى مقام الأول فسدت
صلواتهم لأنه خرج الأول خلف المكان الإمام من الإمام فشرط جواز صلاة الخليفة والقوم أن يعيّل الخليفة إلى الحرب قبل أن
يخرج الإمام من المسجد وإن نوى الثاني أن يكون إماما من سائر فقبل أن يعيّل إلى الحرب خرج الأول من المسجد لا
صلواتهم لأنه ما فسد المسجد عن الإمام الإمام إذا حدث واستخلف رجلا من خارج المسجد والصفوف متصلة لصفتهم
لم يفسح استخلفه فيه صلاة القوم في قول الخليفة والى يورسنت روح والى فساد صلاة الإمام روايان حاله صح بوجوه
إمام سبعة الحديث واستخلف رجلا واستخلف الخليفة غيره قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل روح المكان الإمام لم يخرج
عن المسجد ولم يأخذ الخليفة مكانه حتى استخلف غيره جاز في غير مكان الثاني تقدم فيه إمامه الإمام الأول والمكان غير
أول لم يكن وقال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل روح المكان الخليفة أدى ركعتين من الصلوة لا يجوز للإمام أن يأخذ الإمامة
مرة ثانية لكنه يفتي بالخليفة لأن الخلاف ما كرت بأدراكه وإن لم يؤد ركعتين قام في الحرب قال البرقي وأبو يوسف
لأن يأخذ الإمامة مرة أخرى لأن المسجد المكان واحد فمحل كانه لم يتحول وجهه من القبلة قال محمد روح لا يجوز له أن يتحول
وجهه من القبلة بانك لا يمين الحديث فمقد صلاة الكل عند محمد روح وكقولنا أنه شرع على غير وضوء ثم علم قبل المزدح
أنه على الرضوخا روى الحسن من الخليفة روح أنه لم يقبل الصلوة وأن من أنه أحدث فاستخلف رجلا وخرج من
المسجد ثم علم أنه لم يكن أحدث فسدت صلاة الكل هو الصحيح فلو أن الإمام أنه أحدث أو على غير وضوء فافترقت وقدم

وقد تم القوم رجلا ثم استيقن بانتهاء صلاة فخرج الامام عن المسجد ولم يخرج الامام اذا صار مطا بالبول
 فذهب واستخلف غيره لا يصح الاستخلاف انما يجوز الاستخلاف بعد خروج البول وكذا اذا اصابه دبره البول او المنة
 او غير ذلك وكذا العجز عن القيام بذلك السبب فقد صلى قاعدا لا يجوز امامه سبقة لمحدث فاستخلف رجلا وتقدم خلفه
 ثم تكلم الامام قبل ان يخرج من المسجد او احدث متدا قائله غيره ولا يضر غيره ولو جاء رجل في هذه الحالة فانه يقضى
 بالخليفة ولو بدأ الاول ان يقعد في المسجد ولا يخرج كان الامام هو الثاني ولو توفى الاول في المسجد وخلفه قائم في المحراب
 ولم يودرك ياترا خلفه وتقدم الامام الاول وان خرج من المسجد فتوضا ثم رجع الى المسجد وخلفه لم يودرك كان الامام
 هو الثاني وان تولى الثاني بعد ما تقدم الى المحراب ان لا يخاف الا ان يصلي صلاة نفسه لم يفسد ذلك صلوته من ائتمى به
 رجل صلى في المسجد فحدث وليس به غيره فلم يخرج من المسجد حتى جاء رجل وكبر خروجه التول في صلوته ثم خرج الاول ان
 الثاني يكون خليفة الاول عند اصحابنا راجع وكذا لو توضا الاول في ناحية من المسجد ورجع يئتمى ان يقضى بالثاني لان الثاني
 صار امامه فيه اولم يحث اذا احدث الامام واستخلف رجلا وخرج من المسجد ثم احدث الثاني ثم جاء الاول بعده ما توضا
 قبل ان يقوم الثاني مقام الاول فقد مر الثاني لا يجوز لتدبيره ولو جاء الاول متوضيا بعده ما قام الثاني مقام الاول جائز
 الثاني ان يقدمه فلن الامام انه احدث فخرج من المسجد ثم علم انه لم يحدث يستقبل الصلوة وان علم قبل الخروج
 بنى على صلوة وقال محمد بن سيبويه فلن الامام انه احدث فاستخلف رجلا ثم احدث الاول متدا او تكلم قبل ان يخرج من المسجد
 فحدث صلوته الكل كالرسل ذلك قبل ان يستخلف احد او ان احدث غير متدا ولم يود الخليفة ركنه فبني ان يبيد الاول
 استخلفه حتى يجز رجل صلى يقوم في الصحراء فحدث وتقدم امامه خطرتين قبل ان يقدم احدا ان تقدم مقدار ما لو انا
 يخرج عن العفوت فحدث صلوته غير التقدم بانما خرج من هذا الحكم واقببت بمنزلة المسجد المقعدى اذا شك في اقام
 وضوء امامه يجوز صلوته ما لم يستيقن ان الامام ترك عضوا من اعضائه وضوءه لان الاحكام تنبى على الظاهر والظاهر
 هو الاتمام والسر اعلم بالحدث في الصلوة وما يكره فيها وما لا يكرهه في الباب فصول اربعة فضل ما يكره في الصلوة
 وفيما لا يكرهه وفضل فيما يري السهو فيها لا يوجب وفضل فيما يقطع الصلوة وفضل فيما يمنع المضى رما لا يمنع البناء
 اما الاول يكرهه عندنا الا في ما يبيح في الصلوة المكتوبة والمنظورة في قول الخليفة راجع وقال ابو يوسف
 راجع لا بأس في المكتوبة والمنظورة قالوا ان غير يروس الا صلح لا يكره واختلف المثلخ في كرامته عندنا الا في ما يبيح

خارج الصلوة ويكره ان يبعث ثوبه بجسده او بحبته وان مكث ثوبه ولا بأس بان يغتسل ثوبه كيلا يلطخ بحبته
في الركوع ولا بأس بان يمسح بجنبته من التراب والحشيش بعد الفلوح من الصلوة وقبل اذا كان يشره ذلك شغل
عن السجدة والحنان لا يضره ذلك يكره في وسط الصلوة ولا يكره قبل التشهد والسلام ولا بأس بان يمسح العرق
من بطنه في الصلوة ويكره ان يشبك اصابعه ويفرق ولان يمسح يده على خصره وان لم يمسح يده وسيرة بان يحول
بعض وجهه عن القبلة فاما من غير مرق عنه ولا يحول وجهه فلا بأس به ويكره ان يقي في التشهد او بين السجدة وتفسيره
ان يمسح اليه على الارض ويغيب مخذه ويقل تفسيره ان يمسح اليه على الارض ويغيب يده امامه فبها ويكره التبرج
لا من عذر بان يفعل على وجه الكبر وان تربح في الطوق لا على وجه الكبر جاز ولا يقتصر في راعيه ولا ينادي ولا يظن
فاه ولا انه اذا غلب الشاؤم يمسح يده على الفم ولا يغطي ولا يمسح عليه ولا يقبل الحشا اذا كان لا يمكن السجود
فيسوي موضع سجده مرة او مرتين ولا بأس بقلب العنبر والحبة الخبيثة وغير الخبيثة في الصلوة بعد الاغذاء وقبله وقبل هذا اذا لم
الي المشي والمماثلة فان اصاب الى المشي والمماثلة الكثيرة فسدته صلوة قال شمس الامنة اسعفه رحمه الله وان اصاب
الى المماثلة لم يفسد صلوة ويكره ان ياتى الفقة وتقبلها لكن به منها تحت الحصى في قول الجنيبة مع ورعي فنه انه لو اخذ قلته
او برغوثا فلقها او منها فانه اساء ولا يبرق في الصلوة ويكره ترك الظنانية في الركوع والسجود وهو ان لا يقيم صلبه ويكره
الاعتجار وهو ان يشد راسه بالمندبل ويترك وسط راسه وكذلك عقق الشعر وهو ان يحج شعره على وسط الراس ويشده
ويكره الفرة في غير حادثة القيام وكذلك سد الثوب في الصلوة وهو ان يحل الثوب على راسه او عاتقه ويرسل جانبيه امامه
على صدره ويكره الصلوة في ازار واحد من غير عذر ولا بأس بان يمسح في ثوب واحد متوشح به ويكره لبسة العمامة وهو
ان يحل الثوب تحت الابطال الايمن ويخرج جانبيه على عاتقه قالوا ومن صلى في ثوبين ان يمسح يده في كبره ويشده بالصلوة
مخافة السدل ويكره ان يصلي وبين يديه او فوق راسه او على يمينه او على يساره او في ثوبه تصادير وفي البساط واما ان
والصحيح انه لا يكره على البساط اذا لم يسجد على التصادير وبها اذا كانت الصلوة كسيرة به ولناظر من غير تكلف فافعل
مغيرة او محوط الراس لا بأس به ولا بأس بالصلوة على الفرش والسبط والبنود والصلوة على الارض او
على ما تشبه الارض افضل ويكره ان يثول الركبة الاولى على الثانية في الطلوع ويكره تقويل الثانية على الاولى في
جميع الصلوة ويكره تكرار السجدة في ركعة واحدة في الفرائض ولا بأس بذلك في الطلوع ويكره في القميص والعنقورة

والنفسوة وللبها ونزع الخف في الصلوة يحمل سيره ويكره ان يشتم عليها وان يروح بثوبه او يروح في الصلوة مرة
 ومرتين ولا يفسد الصلوة ويكره الدخول في الصلوة وهو مطالب ببول او غائط فان اقتضى ذلك شفعه عن الصلوة بقطعه
 وان مضى عليها اجزاه وقد اساء وكذا الواصية بعد الاغتسل ويكره ان يحرق اصابع رجليه اذ يديه عن القبلة في السجود
 وغيره وينبغي ان يكون منتهي بصره الى موضع سجوده ولا يرفع راسه الى السماء ويكون ان يصلي خلف الصفوف اذا وصه
 في الصفوف فركب ويكره بين يدي المصلي ويد المصلي للمار بين يديه ولا يقاتله ويكره ان يصلي بدين يديه ينام او قوم تجدون
 في رواية الحسن عن اخيه سرح وفي رواية جابر الصغير قال قال اباس بان يصلي الى ظهر رجل فانه يحدث قال لا تأويل لرواية
 الحسن اذ ارفوا اصواتهم بالحديث يصير ذلك سببا لقطع الصلوة ويكره ان يصلي بدين يديه تنورا وكان فيه نار موقدة
 لانه يشبه عبادة النار والكان بين يديه سراج او قنديل لا يكره لانه لا يشبه عبادة النار ولا باس بان يصلي
 وبين يديه او فوق راسه صححت او صحف ملحقا اما شبه ذلك ويكره ان يصلي هو متعدي على حافظه او استطائه من غير عذر
 ولا باس بذلك في الظهور ولا باس ان يصلي في فيه دراهم او دنانير لا يمنع عن القراءة وان منعه عن القراءة لا يجوز صلوة
 وكذا البوصلي في يديه مالن يسك ويكره ان يضع يديه على كتفيه في الركوع او على الارض في السجود من غير عذر وكذا ان يستحب
 رافعا يده قد سجد من الارض وان ربهما لا يجوز صلوة **فصل** فيما يجب السهو وما لا يجب السهو اذا صلى
 ولم يدرك ثلث صلوات اربعا قال النكاح ذلك ادل ما سبى يستقبل واختلفوا في تفسير ذلك قال بعضهم اول ما سبى في هذه الصلوة
 وقال بعضهم اول ما سبى في عمره وعليه اكثر المشايخ فان نفى ذلك غير مرة تجزى ويأخذ بآركن اليه قلبه فان وقع تحريه على
 ان يصلي ركعة يضيف اليها اخرى الكائنات الصلوة ذات ركعتين ثم يقعد ويسلم ويسجد سهو فان وقع تحريه على انه
 ركعتين يقعد ويسلم ويسجد سهو وان لم يقع تحريه على شيء يأخذ بالاثقل في صلوة الفجر يحمل كانه صلى ركعة فتقعد لاستكمال
 انه صلى ركعتين ثم يضيف اليها ركعة اخرى ثم يقعد ويسلم ويسجد سهو وسجود السهو ملحق باستقامتها اذا قام فيها قيام فيه
 او قام فيها جالس فيه وهو امام او منفرد او بالقيام او الاستقيم قائما او كان الى القيام اقرب فانه لا يعود الى القعدة وان
 لم يكن كذلك فله ولا سهو عليه وفي رواية اذا قام على ركعتيه لم ينقض يقعد وعليه السهو يسري فيه القعدة الاولى والثانية وعليه القيام
 وان وقع اليه من الارض وركبته على الارض مالم يرمها يقعد ولا سهو عليه وكذا روى عن النبي لم يركب من ركبها اذ هو يركبها
 فيما يخاف فيه ذلك او اكثر او خاف فيما يجهر فيه قل ذلك اكثر في ظاهر الرواية وفي الموكور لا سهو عليه مالم يخاف

مقدار ما يتعلق به من الصلاة على الاضلاع وهو آية قصيرة عند التحقيق وعند ماثلت آيات مقدار آية طويلة
وذكر شمس المنة المحل في ح في ظاهر الرواية الجهر والمخافة سواء في كل ذلك وهو ما كانت كلمة ولا سهو على المنفرد
في شئ من ذلك لانه مجزئ الجهر والمخافة وروي ابو سليمان عن ابن المنفرد اذا غلبت الامم فمجرى الجهر الامم
يجوز السهو فيها اذا ترك الغائبة في الاولين واجد لها الذكر السورة في الاولين واحد لها يلزم السهو فيها اذا قرأ
في الاولين اذ في احد منها الغائبة ثم الغائبة ثم السورة ولو قرأ الغائبة ثم السورة ثم الغائبة لا سهو عليه وقيل بان يلزم
السهو ولو ترك قراءة الشبهة ناسيا في القعدة الاولى او في الاخرة وذكر عبد السلام يلزم السهو من امير يفتي ح في
رواية لا سهو عليه وكذا لو ترك بعض التشديد ما يلزم السهو في ظاهر الرواية قالوا ان كان المصلي اماما ياذن بقول لا يفتي
وان لم يكن ياذن بقول لا يفتي ح ومن عليه السهو على النبي عليه الصلاة والسلام في القعدة الاولى في قول المجتهد
وامير يفتي ح في قول محمد ح في القعدة الثانية ولا حوط الى يصلي في القعتين ولا يلزمه السهو بترك التشهد في القعدة
الثانية ولو لم يأت بالسورة ما يلزمه بعض تذكر فانه يقرأ الغائبة ثم السورة ويسجد للسهو وان قرأ اكثر الغائبة
الباقى لا سهو عليه وان بقي اكثر عليه السهو اما ما كان منفردا وان لم يقرأ الغائبة في الشئ الا في لا سهو عليه في ظاهر الرواية
ولو قرأ الغائبة آيتين من القرآن في القعدة او في الركوع او في السجود او قرأ التشهد في الركوع او في السجود كان عليه
السهو ولو زاد في القعدة الاولى على التشهد وقال اللهم صل على محمد يلزم السهو ولو قعد في الثانية قدر التشهد ونسي قراءة آية
ثم تذكر وقراءة ايمان من امير يفتي ح في رواية لا سهو عليه اذا ترك القعدة الاولى من قذات الاربع او اثلث
يلزم السهو ولو ترك في السطوح لا تعد صلواته في قول المجتهد وامير يفتي ح ويلزم السهو ولو ترك القنوت تذكر في القعدة
او بعد ما قام من الركوع لا يفتي عليه السهو ولو سجد عن تكبيرات العيد يلزم السهو ولو زاد في صلواته ركوعا او سجودا لا تعد
صلواته ويلزم السهو ولو افتتح الصلوة ثم شك انتم كل كبر لا يفتي ح ثم تذكر انه كبر ان شك الفكر عن ادائه شئ من الصلوة
كان عليه السهو والا فلا ولو شك في تكبيرة الافتتاح فاعاد التكبير والناس ثم تذكر ان كان عليه السهو ولا يكون الثانية مستقبلا
وقطعا الاولى ولا افتتح الظهر ثم نسي فظن انه في العصر فبطل ركعة او اكثر ثم تذكر ان كان في الظهر لا سهو عليه لان تذكره لم يشك
او اذ كان ولو شك في ركعة او سجدة عطل تذكره كان عليه السهو ولو صلى وحده فبعد الحدة قد هب فترى فقام ثم شك
انه صلى ثانيا او اربعا وشك انك من ركعة سابقة ثم استيقن فقام وضوءه عليه السهو لانه في حدة الصلوة وكان الشك

الشك في نهذه الحالة بمنزلة الشك في حالة الاداء ولو شك في ذلك بمسلم سليمة واحدة ثم استيقن بان تمام الصلوة
 لا يبرمه السهو لانه شك بعد الخروج من الصلوة وان شك في ذلك بعد ما قد قدر الشك وشك الشك من السلام ثم يذكر
 مسلم كان عليه السهو وان افتتح الصلوة فقرأ الشاهد في قائم قبل ان يشترع في قراءة الفاتحة عاذا او ساءها
 عليه وان جهر بالتقوى او بالنسيئة او بالتأني لاسهو عليه وان قرأ في أوليين السورة ولم يقرأ فاتحة الكتاب لانه يقرأ الفاتحة
 في الشفع الثاني ان شاء وان رآها لا يكون قضا او ان ترك المصطفى الا وبعين قضا عليه السهو قرأ في الآخرين اوله يقرأ
 واذا قرأ با قال بختيخ يحجر قراءة السورة ولا يحجر قراءة الفاتحة ريل صلى يقوم فلما صلى ركعتين وسجد السجدة الثانية شك
 انه صلى ركعة او ركعتين او شك في ان شاء او الاربعة لم يخطئ الى من خلفه ليعلم انهم ان قاموا قام وان قد واقعه وقعه بذلك
 فالو لا بأس به ولا سهو عليه ولا يجب السهو ترك رفع اليدين في تكبيرة الافتتاح ولا ترك ثناء الافتتاح والتمنؤ وان من
 ولا ترك التسمية في الركعة الاولى ولا ترك سبح امد لمن بعده وربنا لك الحمد ولا ترك تكبيرات الركوع والسجود ولا
 ترك التسبيحات في الركوع والسجود ولا ترك رفع اليدين في تكبيرات اليدين وتكبيرات الافتتاح اذا قرأ الفاتحة الا
 او قرأ اكثر ثم اعادها ساءها نهذه بمنزلة ما قرأها مرتين ولو قرأ الفاتحة مرتين في ان شاء او الاربعة ساءها لاسهو عليه
 ولو لم يقرأ شيئا من القرآن في الشفع الثاني ولم يسبح عن بختيخ ان قال الخان متعمدا فقد اساء وان كان ساءها
 كان عليه سجود السهو ودوى ابو يوسف عن بختيخ روح انه لا يخرج علي في العمد ولا سجود في السهو وعليه الاعتماد من عليه سجود
 السهو في صلوة الفجر اذا لم يسجد حتى طلعت الشمس بعد ما قد قدر الشاهد سقط عنه سجود السهو وكذا الرهبي في فناء الفاتحة عظم
 حتى احرقت الشمس وكذا في الجمعة اذا خرج وقتها وكل ما يمنع البناء او اوجبه بعد السلام سقط السهو اذ يهايم عليه سجود
 السهو ان سجدة الامام للهرج الاقتداء والاداء وعند سجدة حمد الله على كل حال اذا لم يسجد الامام للسهو لا يسجد
 اذا سلم المصلي عن ياره بل السلام عن يمينه لاسهو عليه وسلم عن يمينه اذا قعد على الاربعة قدر الشاهد ثم تذكر بعد السلام انه
 لم يشهد قال ابو يوسف روح ليعود ويشهد وقال زفر الكسرح لا يشهد اذا ترك صلوة الليل تاسيا قضاها في النهار
 رام فيها وخاف ساءها كان عليه السهو ونجى ان يحجر يكون القضاء على وقت الاداء وان ليل في صلوة النهار يخاف ولا يحجر
 خان جهر ساءها كان عليه السهو ولام في الظهور في الليل فخاف متعمدا فقد اساء وان كان ساءها عليه السهو واذا لم يقرأ
 شيئا في الشفع الاول يقرأ في الشفع الثاني فاتحة الكتاب وسورة ويحجرها في قولهم جميعا وسجد للسهو اذا اخر السجدة

اصلية ايجبة التلاوة من وجوبها كان عليه السهو اذا سلم المسبوق سابقا لمر السهو قبله اذا سلم
 بعد الامام فان سلمت الامام لا سهو عليه القلي اذا ركع ولم يرفع يده من الركوع حتى خرسا جدها سابقا لمر السهو
 صلوة في قول ابي حنيفة ومحمد وعليه السهو اذا زاد على التشهد الاول حرفا ولم يتم الصلوة على النبي عليه الصلوة والسلام
 روى الحسن بن ابي حنيفة روح انه لم يركع السهو اذا صلى العصر خرسا وقد في اللابطة قد والتشهد فالاول لا ينفيت اليها اخرى
 لان التنفل بعد العصر مكره ولا سهو عليه لغزوات محله لانه اذا الصلوة وقد انقل من العصر الى التطوع ولم يتم التطوع
 ومن صحح انه ينفيت اليها اذ سلمه عليه الا محله لان التطوع بعد العصر انما يكره اذا كان من اختيار اما اذا كان
 من اختيار فلا يكره وكذا قالوا في من اراد ان يتطوع في آخر الليل فلا صلى ركعة طلع الفجر فلا تنفل ان تمها لما قلنا اذا بدأ
 بقراءة السورة في الركعة الاولى اذ انشأه فقرأ حرفا سابقا لكان عليه السهو اذا سلم بعد واحد قد والتشهد ولم تشهد فانه
 تشهد ويسلم ثم يجده في السهو ثم تشهد ثم يسلم اذا انشأه تشهد في آخر الصلوة فسلم ثم تذكر واشتغل بقراءة والتشهد فلما
 قرأ العنبر سلم قبل ان تمام التشهد فسد صلوة في قول ابي يوسف يورث ركع كان قد رده الاول بالقبض بالعود الى قراءة التشهد
 فاذا سلم قبل ان تمام التشهد فسد صلوة وقال محمد بن لا تقصد صلوة لان قد رده الاول بالقبض كذا بالعود الى قراءة التشهد وانما رده
 بقدر ان اراد لم يرتفعن اصلا لان محل قراءة التشهد القعدة فلا ضرورة الى رخصتها وعليه الفتوى ومن هذا اختلف المشايخ في
 مسئلة لا روايتها فيها اذا انشأ الغنمة والسورة حتى يركع فقد كفي ركوعه فانقلب قائما للركعة ثم ندم سجد ولم يعد الركوع قال
 فقد صلوة لانه لا انتقب قائما للركعة اذ رخص ركوعه فاذا لم يعد الركوع فقد صلوة وقال بعضهم لا يرتفعن كل الركوع او
 لم يرتفعن اصلا لان الرخص كان لا قبل القراءة فاذا لم يقرأ خيرا كان لم يكن اذا اراد ان يقرأ في صلوة فاختار سورة
 اخرى لا سهو عليه اذا انك في سجود السهو ان سجدة او سجدتين ودلال ففكره ثم ذكر لا سهو عليه المسبوق اذا لم يتابع الامام
 في سجود السهو به انما يقتضي كفا وسجدتان وتظيم الثانية الاولى وان لم يصب فيما يقتضي وخرج عن صلوة سجدة السهو الذي كان
 مع الامام استخفا ولاتباع الامام في سجود السهو ثم سجد فيما يقتضي فانه يسجد السهو امامه سجدته في صلوة ثم احث قد تم
 غيره منها ان في ان يصبر سجدتين في سجدة واحدة كذا ذلك اذا سلم وعليه هو تمام المسبوق الى قضاء ما سبق فقرأ ذكر
 فلم يسجد وسجد الامام لسهو تباد المسبوق في سجود السهو وقصد منه قد والتشهد لان الفرد لم يملكه لاجرم لم يسجد لا يتابع
 الامام لان الفرد قد تأكد ثم اذا عاد الى قضاء ما سبق قبل القعدة بالسجدة بعيد القيام والركوع لان قيامه وركوعه

وركوعه قبل سجود الامام السهو وارتفع بالثابت فلا بد من الاعادة ولا ينبغي للمسبوق ان يقوم الى قضا ما سبق قبل سلام
الامام فان قام قبل ان يغريخ الامام من التشهد فالتكليف على وجهه اما ان كان سبوقا بركعة او بركعتين او ثلثت فالحكم مسبقا
بركعة ان وقع من قراءته بعد فراغ الامام من التشهد مقدار ما يجوز به الصلوة طارئة صلوة لمضى على ذلك ان لم ينع
من قراءته مقدار ذلك بعد فراغ الامام من التشهد لمضى على ذلك فحدث صلوة لان قيامه وقراءته قبل فراغ الامام من
التشهد لم يغير فاذ مضى على ذلك فقد ترك ركعة صلوة ركعة فلا يجوز ركعة الا لو كان سبوقا بركعتين لانه ترك القراءة في احدهما
والوكان سبوقا بثلث ركعات كان عليه فرض القراءة في ركعتين وفرض القيام في ركعة فيظهر ان كان قام بعد فراغ الامام من التشهد
او في قراءته وقرأ في الاخرتين بايجوز به الصلوة جازت صلوة وان ركع في الاولى قبل فراغ الامام من التشهد لمضى على ذلك
فحدث صلوة وجعل صلى المغرب ركعتين وقد قدر التشهد وظن انه اتم الصلوة فسلم ثم قام وكبر ثم سجد استتم ثم ذكر انه لم يسمع الفجر
بعد ما سجده استتم اذ فعل ذلك فحدث المغرب لانه استقل الى استتم قبل اكمال التيمم ووصل الى المغرب ركعتين فسلم ثم ذكر ان صلوة
قد فسدت فقام وكبر المغرب ثانيا وصلى ثلث ان صلى ركعة وقد قدر التشهد جازا المغرب والا فلا لان نية المغرب ثانيا لم تصح فبقي
في الاولى فاذا صلى ركعة وقد تيمم الصلوة والا فلا وان فتح المغرب وصلى ركعة فظن انه كبير لا افتتاح فافتحا وصلى ثلث ركعات
جازت صلوة لانه في مرة اثنية فعد على اثنية وهي ثالثة حقيقة ووصل الى المغرب ركعتين فظن انه لم يفتح وصلى ثلث ركعات لا يجوز
صلوة لانه في الاولى فاذا لم يفتح على راس الاولى في المرة الثانية فقد ترك القعدة على راس الثانية فنفس صلوة اذا صلى الظاهر بها
وذكر كبره السلام انه ترك نهائجة فقام ويستقبل الصلوة فغسل ارجاء وسلم وذهب فحدث صلوة لان نية استقبال الظهر
لم تصح لانه كان في الاولى فصار خالفا للكتابة بان فاذ قبل اكمال الكتابة فنفس صلوة وجعل صلى الثانية وسلم على راس الركعتين
على ظن انها زوجة او سلم في الظهر على الركعتين على ظن انها جمعة او التيمم سلم على راس الركعتين على ظن انه سافر ويستقبل الصلوة
او سلم على راس الركعتين على ظن انها اربعة فانه لمضى على صلوة وسجد لسهوه لانه في المسائل الثلث سلم مع علمه انه صلى
ركعتين فكان عاده اني اسلام على راس الركعتين فيصل صلوة اما في الثالثة الرابعة سلم على راس الركعتين على ظن انه صلى
اربعا فكان سائيا فلم يكن عاده بالسلام على راس ركعتين فلا يبطل صلوة وعن محمد ربح انه لا يبني كما لو ظن انه احدث فأنقض
ثم علم انه لم يحدث وعندها كان له ان يغني عن صلوة ما لم يخرج عن المسجد وعند محمد ربح لا يبني فذلك في هذه المسئلة تبطل
الاربعة اذ ارفع راسه عن الركوع من الركعة الثالثة فذكر انه لم يجز في الثانية الا سجدة واحدة فانه سجدة تلك السجدة ثم تم

لثانية لم يسجد بها تسجدتين ثم سلمت لان غوده الى السجدة المستركه لا يرضى الركوع ولزمه السهو لانه اخر السجدة في
الركعة اثنى عشر عن عليهما وان تذكر وهو ركعتي في الثانية انه ترك من الركعة اثنى عشر سجدة فانه يسجد السجدة المستركه ويشهد ثم يقوم
فيصلي اثنى عشر والاربعه بركوعها ويحدها لانه لا يذكر في الركوع والركوع قبل رفع الاس بما يقبل الاربعه فافضل مكان ركوعه السجدة
المستركه فافضل الركوع فيركض فخلات ثابته التمام الصلي اذا سلم ناسيا عليه سجدة الله وسجد ما ثم خرج عن الصلوة
بقل ان يقيد قدر التشهد فسدت صلوة لان العود الى سجدة الله وقضى القعدة في رواية كما يعود الى السجدة الصلي فيرضى
القعدة بالتمام الرواية لا يوافقنا في سبب الشرح في العود الى سجود السهو لا يرضى القعدة باتفاق الروايات اذا سلم الامام
وعليه سجدة الله فذكر في مكانه بعد ما فرغ من القيام فانه يسجد لله وقيد قدر التشهد فان سجدة الله وقيد قدر التشهد فسدت صلوة
لارضا عن القعدة ولا تقيد صلوة التمام لا يفسد المأثرة اصل ركعتين وسبها فيها وسجد السهو ثم نوى الاقامة صححت
نية ويطلب رخصه اربعاً والصلى الرجل ركعتين فلو دعا وسبها فيها وسجد السهو فادان يني عليها ركعتين لا يني من عليه السهو اذا
سلم وهو يريد ان لا يسجد السهو كان عليه ان يسجد رنية باطله رجل ترك من صلوة سجدة صليته للعادة فسلم وهو ذاكر
احد منهما فسدت صلوة كالت المذكورة صليته او لعادة وعن امير المؤمنين ان كان ناسيا للعادة فذكر في صليته فسدت
ما كان على العكس لقصد صلوة وهو سلم وهو ذاكر ان قد قدر التشهد لم يقرأ التشهد ثم ذكر ان عليه سجدة للعادة لا يعود لانه
سلم عنه وصدلته ثمانية لانه لم يترك ركناً وكذا لو سلم وهو ذاكر ان عليه سجدة للعادة ثم ذكر انه لم يشهد فانه لا يعود
ولا يسجد للعادة وصدلته ثمانية الصلي اذا تسجد سجدة الله في موضعها ثم ذكر في الركوع او في السجود او في القعدة فانه يخرجها
ساجداً ثم يعود الى مكانه فيعيد سجدة سجدة ما دام لم يجد جازت صلوة ان اخرا الى اخر صلوة اجزاء لان الصلوة واحدة والركعة
اماماً وعلى ركعة وترك منها سجدة فصلى ركعة اخرى وسجد بها تذكر المستركه في السجود فانه يرضى راسه في السجود ويسجد المستركه
ثم يركب ما كان فيها الا انها انقضت فيعيدا استحساناً فاما ما قبل ذلك الى المستركه هل يتركض المكان لا يتخلل بين المستركه وبين
التي تذكر فيها ثمانية فترضى باتفاق الروايات فلا يلزم إعادة ذلك وان لم يكن ركعة ثمانية فذلك في ظاهر الرواية وروي
الحسن عن ابي خنيفة ربح انه يتركض اذا قرأ في الشفع الثاني من انظر او العصر او الفاتحة والسورة سبها لا يسجد عليه
فراعى صلوة الحجة سورة السجدة وسجد بها ثم قام وقرأ الفاتحة وقرأ تحاشي خبرهم لا يسجد عليه لانه لم يقرأ الفاتحة مرتين على الراء
فصل فيما يفيد الصلوة النفس للصلوة فزعان فعل وقول اما الاول اذا احدث في صلوة من بول او غائط او ريح

ايرجى ارجاء منتهى اذنت معلومة وان سببه الحدث ولم يتوان كان حداثته وجبة اهتلت فذلك والحان موجه الوضوء
 فالحان لنيل الاذنى لا يفسد الصلوة بل يوصف ويبنى اذا كان على يد من دخل او طرقت او شجرة فتمزج ابيد واما ان قال من الدم فسد
 صلوة لانه حدث وان لم ينزها كلها انفتت باسبابه اليد او الثوب في الركوع او السجود واما ان قال من الدم فسد صلوة
 في قول اخيفيه ومحمد بن وهب بن مسروق والوراء ان منبهته او الحجرة وفي خلاف على قول اخيفيه ومحمد بن وهب بن مسروق
 البناء وكذا الوضوء من السقف حجر او خشب على المعلى مشى انسان فاداه وكذا الوضوء في رجل المشى او رفس جوبه
 على الارض في السجود فقال من الدم من غير قصد فسد صلوة عنه ما قيل قصد عند الكل لان الاثر اربعة يمكن فاذا لم يتجزع
 منه فسد ذلك وكذا لو كان تحت شجرة فسقط منها غمرة فخرته وان لم يصبه الحدث كذا فعل فلا يفسد من افعال الصلوة الحان
 له منه بقصد صلوة الحان يسير لا تقصد صلوة وادخلوا في القعدة والكثرة قال بعضهم كل قيام بايديين فهو كثير والقيام
 واحدة فهو يسير لا يتكرر فعلى هذا القول المعلى اذا ضرب دابة مرة او مرتين لا تقصد صلوة لان الضرب يتم به واحدة وان
 ضربها ثلث مرات في ركعة واحدة فسد صلوة ولو كان في صلاة الظهر او المغرب اربع ركعات فضرها في كل ركعة مرة او مرتين
 لا تقصد صلوة وان ضربها ثلث مرات في ركعة واحدة فسد صلوة وكذا لو انقضت من غماسة كورضوا مرة او مرتين لا تقصد
 لان ذلك يحصل بيد واحدة وان تم فسد صلوة لانه لا يحصل بيد واحدة وكذا المرأة اذا انحدرت فسد صلواتها ولو اخطت
 لا تقصد صلوة لان ذلك يحصل بغير اليد او اخطت في المعلق ثم شد المعلق وان افتتح الباب المعلق فسد صلوة لانه يحتاج
 الى او اخطت اليد في المعلق ثم تحريك المعلق وقت الافتتاح ثم اخراج المعلق من موضع الشد ولو شد السراويل فسد صلوة لانه يحتاج
 الى استعمال اليدين وان حل الازار لا تقصد لانه يتم به واحدة من غير تكرار الفعل وكذا الزر القميص فسد ولو حل لا يفسد
 ولو رقع العمامة ووضعها على الارض او رقعها من الارض ووضعها على الراس لا يفسد لانه يتم به واحدة من غير تكرار ولو
 نزع القميص لا تقصد ولو لبس القميص فسد ولو تمسك بخلع فسد لانه لا يحتاج الى اليدين ولا الى المعالجة ولو لبس
 الخفين فسد صلوة لانه لا يتم به واحدة ولو اجم دابة او اسرجها او نزع اسرج فسد صلوة وان اسكها او فخل
 اللجام لا تقصد ولو لبس العنقوشة او بشفية او نزعها لا تقصد وان رمى طير الم فسد صلوة فيل هذا اذا كان الطير في يد
 اما اذا اخذ الطير من الارض رمى طير الفسد صلوة ولو تروح بمرقة او بكلام فسد صلوة وقد مر قبل هذا وان اكل او
 شرب غدا او ابا سياد فسد صلوة لانه ليس من افعال الصلوة وهو كثير لانه عمل اليد والغفم والاسنان وان ابلغ

بين اسنانه في الكتاب انه لا تقعد الصلوة ولم تفعل قبل هذا وكان قليلا ما كان كثير فيه الصلوة ثم اختلفوا في القعدة
والكثرة بعضهم قد رواه القليل بما دون المحبة وروي فيها بين الصوم وقال بعضهم ما دون طواف الغم لا فيه الصلوة وروى
بين الصلوة وبين الصوم وان ضرب السابير لم اوجد في صلوة وان قلعة سيفها او غيره لا تقعد صلوة وكذا اذا
تردى برء او اجل شئ ففعل ما عمل به واحدة او جعل صياها او ثوبا على عاتقه لم تقعد صلوة وان كان قليلا تحمل بالاجر
بما قبلت صلوة وان رفع المارئين به يد برء او غيره لا تقعد صلوة وان رمى بهم فعدت صلوة لانه كثير قالوا
اذا اخذ القوس ولم يمسهم وفتح اسهم على الموتى ورمى به فاما اذا كان القوس في يده ولم يمسهم على الموتى فعدت صلوة
واترك الاربعة صلوة لانه لا يتم الا باليد وان نزل من الاربعة لم تقعد لان النزل ممكن به وان استعمل اليد
بان يحمل عليه من جانب ويخرج نفسه على الارض فالا بالاشكال بما اذا حمله غيره ووضع على السرج فان صلوة تقعد
ويكون ان يجاب من هذا فقال ان فعله انتقل اليه فصار كأنه هو الذي اركب فيه وهذا على قول من يقدر الكثير على اليمين
وهو احتيا راي شيخ الامام ابي بكر محمد بن الفضل نفع وقال بعضهم النكاح بحال لو راه اثان يستيقن انه ليس في صلوة فهو
كثير وان كان نكاح ان في الصلوة او ليس في الصلوة فهو يسير وهذا اختيار الامامة وقال بعضهم نفوض ذلك الى راي المصلي
ان يستقنه واسكنه كثير والافلا قال شيخ الامام شمس الائمة الخواني رح نه القول اقرب الى منهى ايحقيه رح
لانه في جنس نه المسائل لا تقدر تقدير ابن نفوس ذلك الى راي المنهى به وتحويل المصلي وجهه عن القبلة من غير قصد سقطت
صلوة وكذا لو فسد على الامام من غير قصد ولو كان في وجهه او فاض عن موضع قبة صلوة قال الامام ابو علي الحسين
لا تقعد صلوة بالم تاخره راجح ومن خلفه وكذا عن يمينه او من يساره بقدر ما قلنا كافي رجب القبلة المرأة اذا غلبت لها
احد فاستدبرت القبلة قالوا ان نزلت عن محلها فعدت صلوة وليس البت لها كما تسجد للرجل وقال القاضي ابو
الحسين رح لا تقعد صلواتها والبيت لها كما تسجد للرجل ولو كان المقتدى على بين الامام فجاوزت واجتذب الموتى
الى نفسه به كبر انثاء وقبل لم تقعد صلوة الموتى وقال بعضهم اذا اجتذبه رجل الكثير تقعد سجادة المرأة الرجل
في صلوة مشتركة شركة الخزيمة والاولا تقعد صلوة الرجل قلت مجازات المرأة او كثرت بانته كانت المرأة او ضيق
عائته لان العائته من اهل الصلوة ثاب عليها اذ تقعدت بالتم نوى استهان في الرفقة او اقتربت منظره بالتم نرض فان
فانت تجذب الامام نوى امامتها وكبرت مع الامام لم تقعد تخريجه الامام هو الصحيح وان قدت على الامام وانتمت به

وأتمت به ثم قعد صلوته الإمام وحده المحاذاة وإن يجاذى عضدها من الرجل حتى لو كانت المرأة على
 الظلة ورجل يجذائها أسفل منها أو خلفها المكان يجاذى الرجل شيئاً منها بقعد صلوته ويصح اعتداله المرأة بالرجل
 في صلوته المحبذ وإن لم يزلها معها وكذا يصح اعتداله القاري بالامى من غير أن ينوي المارة حتى تقف صلوته الامى
 المراهقة إذا وصلت غير قلم جاز وكذا المرأة البانقة إذا وصلت غير قلم جاز فإن اعتقت البانقة في خلال الصلوة
 فستر من ساعدها جازت صلوتهما وأجرهما إذا وقع الصلوة طارئة وجعل الثوب في خلال الصلوة تقعد صلوته على معنى إذا
 سبقه الحدث في الصلوة كملت ساعة بعد الحدث ولم يضر فسدت صلوته وهذه جملة مسائل اختلف فيها من ردها إذا
 الثوب أو البند نجاسة أكثر من قدر الدرهم من غير حدثه ومنها إذا طرح المقتدى في الرحمة امام الامام أو في صف
 النساء أو في مكان يحبس أو حوله من القبلة أو طرأ الزاؤه أو سقط عن المصلي ثوبه أو كسفت عورته فيها أو اعتد ذلك
 فسدت صلوته قل ذلك أو أكثر وإن لم يتغير فإن سجد مع ذلك أو ركع فسدت صلوته علم بذلك أو لم يعلم وإن يؤدرك
 وكنت فالكفان غير لا تقعد في قولهم وإن وجد سبيلاً من التقبيل عنها كملت من غير عذر اختلف الروايات فيه
 وظاهر الرواية من محمد ربح أن صلوته تقعد وكل قول أخفقه مخرج في هذا القول محمد ربح وأن شخص ثوبه أو بدنه سجد ثم
 بان ردت فاصاب الرعاف ثوبه أو بدنه الكفان قليلاً فبطل فيها جاز والكفان كثيرة وليس من ثوب آخر فانه يضر
 ويترضا فبطل النجاسة ويبنى على صلوته لأن استمر جزم البقاء في الرعاف معه أنه يصيب ذلك جسده وثوبه
 فلا يمنع البناء المصلي إذا مات سبب الحدث فاضرت من بعد الحدث في الظن بن لا يجوز له البناء في قول أخفقه
 وفهمه ربح وروى بعدة الحديث في الصلوة فاضرت برفقائه أحدث ثم لا يجوز له البناء ولو تقعد في صلوته بكل الشاهد
 تقعد صلوته لا أحدث ثم لا تقعد بعد الشاهد أو بعد ما عاد إلى سجود السهو فيقف طارئة ولا تقعد صلوته ويؤدع
 إلى سجدة التلاوة فيقف طارئة وفسد صلوته لا مقل ثم لا أحدث الإمام تقدم محمداً أو عتبا أو امرأة أو صبياً
 أو عتبا أو كافراً وخرج من المسجد فسدت صلوته الكل وإن لم يخرج الإمام من المسجد حتى قدم هؤلاء رجلاً فبطل الامامة
 إن قدم الحدث أو الحجب مرفقاً صحيح فغيرها ولا يصح تقديم غيرهما إلا في العلم القرآن فسدت صلوته وكذا إذا
 قام القاري بحجب الامى يصلي صلوته الامى تقعد صلوته الامى وقال أبو يوسف ومحمد ربح أن تعلم الامى بعد التقعد
 قدر الشاهد لا تقعد صلوته وإن تعلم الامى بعد ما سلم وعليه هو لا تقعد صلوته عند الكل ولو تعلم بعد ما سلم كرسجدة

الصلاة فندت صلوة في قول الجنيحية مرجح ولركعات السجدة صليته فندت صلوة غذا الكل ولو كان الامي مقبلاً
 بالقاري فيعلم القرآن في وسط الصلاة قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل مرجح لانفسه صلوة القاري اذا وجبه
 انزوب في صلوة نفسه صلوة وكذلك صاحب الجرح السائل اذا قطع دمها وخرج الوقت في خلال الصلاة و
 التيمم اذا وجبه الماروم الخ اذا انقضت مدة سجود صاحب الجبيرة اذا سقطت الجبيرة في الصلاة يجب بر
 فندت صلوة رجل على اربع ركعات فتكونا ولم يقبل على انانية لم نفسه صلوة استحقاقا ولو صلى ست ركعات او
 ثمان ركعات ولم يقبل على آخر من اختلف المتأخر فيه قال بعضهم نفسه صلوة قياس واستحقاقا وقال بعضهم بغير
 والادل سواء صلى للجبيرة اذا خرج وقتها فندت صلوة وهو ما تقدم سواء المرأة اذا انقضت ولها في الصلوة
 نفسه صلواتها ولو جاء الصبي وارقت من نديها مري كارتبه فنزل بها فندت صلواتها وان نقصت او مضت
 لم ينزل بها لنفسه صلواتها وان مضت فندت صلواتها تنزل اللبن او لم ينزل اذا قرأ المصلي من المصحف
 فندت صلوة في قول الجنيحية مرجح ولو نظر في المصحف او الحراب فهم ولم يقرأ لا نفسه صلوة وهو الصحيح ولو قرأ
 من الانجيل والنور والزمور ودرجيس القرآن او لا يحسن فندت صلوة وكذلك الوان شرا فيه تسبيح او
 بهتل فندت صلوة ولو اتى على المصلي اربع فندت صلوة ولو كانت المرأة في الصلوة فجاءتها زوجها من الغيب
 فندت صلواتها وان لم ينزل منها لم يذكركم شبهة او غير شبهة او معها شبهة ولو نظر الى فرج المطلقة
 طلاقا فرجيا من شبهة بصيرة اجابا لا نفسه صلوة في روايته وكذلك لو نظر المصلي الى فرج المرأة بشهوة حرمت عليه
 اها وانبتها لا نفسه صلوة في روايته ولو صلى الرجل قميص محلول الحبيب فندت بصره في الركوع والسجود على فرجه وذكرنا
 انه لا نفسه صلوة في روايته نفسه وهو اختيار الشيخ الامام ابى بكر محمد بن الفضل مرجح ولو نظر ان تحت
 القميص رأى عورة المصلي لا نفسه صلوة ولو قبلت المصلي امرأة ولم يشبهها لم نفسه صلوة اذا نام المصلي
 مضطجعا استندت صلوة ولو قرئ صلوة ولم يمدح قال نفسه حتى اضطجع اختلفوا فيه قال بعضهم فيقتض هذا
 ولا نفسه صلوة وله ان يرضأ ويبنى وقال بعضهم لا نفسه صلوة ولا يفتق طهارته كما لو نام في السجود ولو نام في
 ركوعه او سجوده ان لم يمدح ذلك لا نفسه صلوة وان تمد فندت في السجود ولا نفسه في الركوع ولو كتب على يده
 او في اليد او في شئ لا يستبين لم نفسه صلوة وان كتب على الارض مستجيباً فندت صلوة اذا اكثر وتفرغ

ولو مضى فلما فسدت صلوته اذا اكثر وكذا اخذ من الخارج سمعة وابتلعها فسدت صلوته في رواية ولو كان في فيه بلغم
 فلا يفسد صلوته وان لم ياكلها فدخل في جوفه منها شي من سائر لم يفسد صلوته وكذا لو ابتلع وما خرج من بين اسنانه
 لم يفسد صلوته اذا لم يكن ملا الفم وكذا الوفا وقل من ملا الفم فداو الى جوفه وهو لا يملك اسكالا لفسد صلوته ولو
 اذ بين راسه ورجليه او احتل اجبل بار الورد على راسه فسدت صلوته قبل هذا اذا تبادل العارورة فغضب الرحمن على
 يده ولو كان في يده فمسخ براسه او بلغمه لم يفسد صلوته ولا سئل ان على المصلي فاشا لرد السلام براسه او بيده
 او رجبته لافسد صلوته ولو صاغ المصلي رجلا يريد به التسليم فسدت صلوته ولو نشف شرة او شترتين بمرة او مرتين
 لا يفسد وان نشف ثلاث مرات لفسد صلوته وكذا لو قتل القطة مرارا متدراكا فسدت صلوته ولو شفى في صلوته مقدرا
 صف واحد لم يفسد صلوته ولو كان مقدرا صفين ان مشى دفعة واحدة فسدت صلوته وان مشى الى صف ورجف
 ثم مشى الى صف لا يفسد صلوته ولو رنح المصلي من مقامه ثم وضع من غير ان يحول عن القبلة لا يفسد صلوته ولو طلب من
 المصلي ان يشيئا فادعى المصلي براسه نعم او اذ ان درجاء قال اجيد هو فارى براسه نعم لا يفسد صلوته
 ولو رنح المصلي الفتيلة في المسجربة لا يفسد صلوته ولو فكر في صلوته فذكر حديثا او شعرا او اثرا كلاما لم يفسد صلوته
 ذلك بلسانه لم يفسد صلوته ولو اكتشف برن شعرا المرأة وساقها في الصلوة فسدت صلوته والمعتبر في انذار
 الصلوة المكشوف ما فوق الاذنين لا ما تحتها وهو الصحيح وفي حرمة النظر قسوى منها هو الصحيح وقال ابو يوسف ربح
 ساقها ليس بمبورة وذراعها كبطنها في ظاهر الرواية وعن ابى يوسف وهو رواية عن اخيه ربح ذراعها ليس
 بمبورة حتى لوصلت الحرة وذراعها المكشوفان جاز صلواتهما في قدهما روايتان والصحيح ان المكشوف ربح القدم
 يمنع الصلوة والكف والوجه ليس بمبورة وركبة الرجل والمرأة عورة وهو عضو على حدة والمكشوف ربهما يمنع الصلوة
 وفي رواية الركبة مع الفخذ عضو واحد وكذا الذكر مع الخصيتين عضوان مختلفان في رواية وفي رواية عصورا
 المكشوف ربهما جميعا يمنع الصلوة والصحيح هو الاول المصلي اذا سبق له الحدث قد ذهب ليتوضا فاكشفت عورته
 في الوضوء او كشفها هو قال القاضي الامام الاحول ابو علي النخعي ربح ان لم يجد بد من ذلك لم يفسد صلوته وان ربح
 منه باوان يمكن من الاستنجاء غسل موضع النجاسة تحت الفحص فابدى عورته فسدت صلوته وكذا المرأة اذا
 سبق لها الحدث في الصلوة واحتاجت الى البناولها ان كشف عورتها وادخلها في الوضوء وقفل اذا لم يجد

به من ذلك وما لم يصبهم المصلي اذا كُتبت العورة في وضوءه لم يستقبل بصلوة ولا يجزيه وكذا المرأة كما لو كُتفت العورة
 في الصلاة فقد صلوة والصحيح هو الاول لان جواز البناء للمرأة مفروض عليها مع انها كُتفت عورتها في الوضوء
 ظاهر وليس هذا كما كُتفت العورة في الصلاة الا ترى ان من سبقه الحدث في الصلاة ينزع خفيه ويترضا ولو
 نزع خفيه في الصلاة فقد صلوة وكذلك ما صح الحديث اذا انقضت مدة مسحة في الصلاة فقد صلوة ولو سبقه
 الحدث في الصلاة فوجب للوضوء ثم انقضت به مسحة كان له ان ينزع خفيه ويترضا ويغني ولو صلى رجل بكثرة
 الراس وهو يحجب عاتقه كان على وجه التذلل والمقترع لا بأس به والكان على وجه التهاون بركه ولو صلى رافعا
 كبره الى المرافقين كره من سبقه الحدث في الصلاة له ان يستقي الماء من البئر ويترضا ويغني اذا لم يكن عنده ماء آخر
 وذكر الكوفي والغوري راجح ان الاستغفار يمنع البناء ولا انتهى الى نهيه ما عجزوا عنه الى نهيه آخر فانه يستقبل
 الصلاة ولو سبقه الحدث في الصلاة فذهب ليتوضا فوجد الماء فخرزه فانه يستقبل الصلاة ولو سبقه
 الحدث ويقر به بشرئذ يذهب الى الماء قالوا كان مؤنة النزع والاستغفار اقل من مؤنة الذهاب الى الماء فانه
 يستقي الماء يذهب الى الماء المصلي اذا قادمه الغيم ينقض طهارته ولا تصح صلاته وله ان يتوضا ويغني وانقضا
 اقل من الماء الغيم لا ينقض طهارته ولا تصح صلاته وان قادمه الغيم ثم ابتعد ولم يجد وهو يقدر على ان يحيط بصلوة
 صلاته وان لم يكن الماء الغيم لا تصح صلاته في قول ابي يوسف راجح ونسب في قول محمد راجح والاحوط قوله الامام اذا
 حصر من المرأة فاستحلف غيره قبل ان يقرأ مقدار ما يحجز به الصلاة جاز في اخيافته راجح ولا تصح صلاته واما ما قبله
 من حيث القول اذا الحكم في صلاته عاجدا او ناسيا او نائما يسير او كثيرا بل ان يعيد قدر البتة فسدت صلاته
 وكذا اذا سلم على نفسه ان اورد السلام ولو اورد ان يسلم على احد ايا فقال السلام ثم علم فسكت فقد
 صلوة ولو تكلم في صلاته فان سأل ومضى غير صورت لا تصح صلاته وان ارتفع صوته فحصل به حرور المكان
 من ذكر الجنّة وانما لم تصح صلاته والكان من وجع او مصيبة تصح صلاته وكذا الرق قال ابو اؤتف وان سأل
 صلاته فقال اه اوده فقد صلوة المكان من فرح او مصيبة والكان به مرض لا يمكنه الامتناع عنه من عجز
 انه قال لا تصح صلاته لان ما لا يمكنه الامتناع عنه يكون نحو الكا لرعش وحصل به حرور او عجز او ثاوية
 فان رفع صوته فحصل به حرور لم تصح صلاته ولو لم يفته عقرب او صاب به وجع فقال بسم الله قال الشيخ

قال الشيخ الامام الاجل ابو محمد بن الفضل رحمه الله صلى الله عليه وسلم في تفسيره الانبياء وروى عن اخيه جعفر بن محمد بن الفضل
لانه ليس من كلام الناس وان تتوهم الختان بعدد لا تقصد صلوة الختان بغير قصد صلوة ولو غطس رجل فقال
يرحمك الله فصدت صلوة لانه خاطبه ولو غطس المصلي فقال له رجل يرحمك الله فقال المصلي آيتم فصدت صلوة لانه
اجابه ولو كان يجب المصلي الغطس رجل آخر في صلوة فاما غطس المصلي فقال له رجل ليس في صلوة يرحمك الله وقال
المصليان آيتم فصدت صلوة الغاطس لانه اجابه ولا تقصد صلوة غير الغاطس لان آيتم ليس بجواب ولو غطس
المصلي فقال له رجل في صلوة الحمد يروى عن محمد بن ابي قال لا تقصد صلوة وان اراد به الجواب وان قال يرحمك
الله فصدت صلوة لان الله لا يحمد ليس بجواب ولو غطس المصلي فنبغى ان مكيت فان قال الحمد لا تقصد صلوة لان
هذا ليس بختاب من الغاطس فيه ولو قال يرحمك الله فصدت صلوة ونبغى ان لا تقصد كما لو دعا بعد عاء آخر المصلي
اذ فتح على من ليس في الصلوة ان اراد به قراءة القرآن لا تقصد صلوة عند الكل وان اراد به تسليم ذلك الرجل فصدت صلوة
لانه ليس من اعمال الصلوة ثم لم تقصد صلوة بالفتح مرة او شتر طرية الكثر فيه روايتان والاصح ان لا شتر طرية
ففتح على المصلي رجل ليس في الصلوة فاخذ المصلي ففقدت صلوة لانه تعلم وان فتح المصلي على امامه الختان ذلك
قبل ان يقرأ مقدار ما يجوز به الصلوة ولم ينقل الامام الى آية اخرى جاز ولا تقصد صلوة اخذ الامام ففتح اوله ياخذ
والختان ذلك يده ما قرأ مقدار ما يجوز به الصلوة فان انقل الامام الى آية اخرى لا ينبغي له ان يفتح فان فتح واداه
التعليم فصدت صلوة وان اخذ الامام ففتح نفسه صلوة الكل وان قرأ الامام مقدار ما يجوز به الصلوة الا انه توقف ولم
ينقل الى آية اخرى حتى يفتح الفتى اختلفوا فيه والصحيح انه لا تقصد صلوة الفاتح وان اخذ الامام ففتح لا تقصد صلواتهم ولا ينبغي
للمفتي ان يفتح قبل الاستقلال ولا الامام ان يلحجى المفتى الى المفتاح كنهير كل الختان فقرأ قدر ما يجوز به الصلوة
او ينقل الى آية اخرى المصلي اذا خبر بخبر يسير فقال الحمد لله او خبر بمرحوب فقال سبحان الله او خبر بهو فقال
لا اله الا الله او قال الله اكبر لم يرد به الجواب لم تقصد صلوة في قولهم جميعا وان اراد به الجواب فصدت صلوة في قول اخيه
ومحمد بن فضال وقال الامام ابو محمد بن الفضل صلى الله عليه وسلم في تفسيره الانبياء وروى عن اخيه جعفر بن محمد بن الفضل
خبر يسير فقال امامه راجعون ان اراد به قراءة القرآن دون الجواب لا تقصد صلوة في قولهم وان اراد به الجواب قال بعضهم
قصد صلوة عند الكل وهو ظاهر ولو كان بين يديه كتاب موضوع وعنده رجل اسمه يحيى فقال لا يحيى فخذ الكتاب

بقوة ارجل اسمه موسى فقال ربك يمسك يا موسى وكان في السفينة واتبه خارج منها فباين اربك منا ان قصه
 قرأه القرآن لم نفسه صلوة بالافتان وان قصد بالختاب نفسه في قولهم ولولا ان الله اعلم دارا وبه الاعتبار
 عن نفسه كما قال زهران عليه السلام تفسير كافرا ونبش صلوة ولولا ان الله اعلم دارا وبه الاعتبار
 منبذ ان اراد بالجواب نفسه صلوة ولا علة ولا تردد الباب على الصلوة او فردى من الخارج فقال ومن دخل كان امنا
 وادوبه الجواب والاذن بالمدخل نفسه صلوة وان صحح يريده اعلامه انه في الصلوة لا لنفسه صلوة ولولا ان الله اعلم
 بين يدي الصلوة ان الله اعلم ان اراد به الجواب نفسه صلوة ولولا ان الله اعلم ان الله اعلم ان الله اعلم ان الله اعلم
 اذ قال اللهم اغفر لوالدي ووالديك والوالدات والوالدات لا لنفسه صلوة ولولا ان الله اعلم ان الله اعلم ان الله اعلم
 المعلوم الى روح لا لنفسه صلوة وقال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل مع نفسه صلوة ولولا ان الله اعلم ان الله اعلم ان الله اعلم
 صلوة ولولا ان الله اعلم ان الله اعلم ان الله اعلم ان الله اعلم ان الله اعلم ان الله اعلم ان الله اعلم ان الله اعلم
 قال اللهم اغفر لوالدي ووالديك والوالدات والوالدات لا لنفسه صلوة ولولا ان الله اعلم ان الله اعلم ان الله اعلم
 في صلوة نفسه صلوة ولولا ان الله اعلم ان الله اعلم ان الله اعلم ان الله اعلم ان الله اعلم ان الله اعلم ان الله اعلم
 الاذان نزلت صلوة في قول ابن حنيفة روح وقال ابو يوسف روح لا لنفسه صلوة حتى يقول حي على الصلوة حي على الصلوة
 وكذا لا اذ اصبح الاذان في الصلوة فقال المصلي مثل يا قال المودون وادوبه جواب الاذان نفسه صلوة في قول ابن حنيفة روح
 وعلى قول ابى يوسف روح لا لنفسه صلوة حتى يقول حي على الصلوة حي على الصلوة ولولا ان الله اعلم ان الله اعلم ان الله اعلم
 المرأة لنفسه صلوة فالحاصل انه اذا دعى في الصلوة باجاء في الصلوة اذ في القرآن وفي المأثورة لا لنفسه صلوة وان لم يكن
 في القرآن وفي المأثورة ولا استحيل سوا الله من العباد لنفسه صلوة ولا استحيل سوا الله من العباد لا لنفسه صلوة ولولا ان الله اعلم
 الامام آية الترتيب او الترتيب فقال المصلي صدق الله ولجت رسالة الله وادوبه لنفسه صلوة ولولا ان الله اعلم ان الله اعلم ان الله اعلم
 وهو انهم لنفسه صلوة واذا جرى على ان المصلي انهم فان كان ذلك عادة لم يجري على ان في غير الصلوة عادة فدل
 صلوة لانه من كلامه وان لم يكن ذلك عادة لا لنفسه صلوة لانه قرآن ولولا ان الله اعلم ان الله اعلم ان الله اعلم
 ان كان ذلك عادة لا لنفسه صلوة ولا علة ولا كذا قرأ القرآن بالفارسية وهو يحسن العربي ولا يحسن جازني قول ابن حنيفة
 روح ورسبقة الحديث في الصلوة نذير للوضوء فقرأ القرآن في المذاب اب او في المروج نفسه صلوة وان صح

ان سجد لاقصد المصلي اذا وسوسه الشيطان فقال لاحمل ولا قوة الا بالله العلي العظيم في امر الاخرة لم يقصد
 صلواته وان كان في امر الدنيا لنفسه صلواته وما يقصد الصلوة لخطا في القراءة فيحصل في قراءة القرآن
 خطا في الاحكام المتعلقة بالقراءة اصلها اذا خطا في القراءة فذلك لا يخلو من وجوه اما ان يكون الخطا في الاعراب
 او تخفيف المشددة او تشديد الخفيف او ترك المد في المدود او بادخال المد في غيره لانه ذكر حرت بكان حرت او كسبه
 مكان كلمة او آية مكان آية او بالتقديم والتأخير او بوصول المقول او ضده او خطا في النسبة واما الخطا في الاعراب
 اذا لم يغير المعنى لاقصد الصلوة عند الكل كما هو قول المرئيين في المرات او قد لم يحل له عوجا بالانصب او قد اقرأ ما مقام
 ترا ما او قد اقرأ الحمد مدرب الدالين بنصب الدال ونصب ميم الرحيم وقرن الرحمن فونبذ فتح الباء او كسر الباء فان ذلك
 لا يقصد الصلوة لان الخطا في الاعراب مما لا يمكن الاحتراز عنه فيذكر ولله القول الرجل زينت بالخفض او قال لا زينت
 زينت بنصب الفاء سجدة لانه يفهم من الخطا ما يفهم من الصواب وان غير المعنى تغيرا فاشياء بان ترا وعصى آدم ربه فغوى
 بنصب ميم آدم وقرن باء ربه او قد اقرأ الباري المصور بنصب الواو او قد اقرأ انما تخشى الله من عباده العلماء برفع الله
 بنصب العلماء او قد اقرأ تخوفا بنصب الفاء وجعلنا نفتح اللام وانزلنا نفتح اللام ومن نفع الزنوب الا الله بنصب الله
 وما نعلم ما يولد الا الله بنصب الحاء ولا نعلمكم بالله بنصب الفتح القين وكسر الواو وان امر يري من المشرق
 ورسوله كسر اللام الرسول وانت خير المرسلين بنصب الفاء وما شئت ذلك مما لو تقسم به يكفر اذا قرأ خطا فقد تمت
 صلواته في قول المتقدمين واختلف المتأخرون في ذلك قال محمد بن مقاتل وابو نصر محمد بن سلام وابو بكر بن سعيد الطنجي
 والفقهاء الجعفر السند والشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل والشيخ الامام اسمعيل الزاهد وشمس المكنة الحلبي
 لاقصد صلواته وما قاله المتقدمون اخطا لانه لو لم يكن كرا او ما يكون كرا لا يكون من القرآن وما قاله المتأخرون اخطا
 لان الناس يسمون بالعينون بغير اعراب واعراب فلا يقصد الصلوة وتب على قول ابو يوسف رح ظاهر لانه لا يعتبر الاعراب
 عرف ذلك في مسائلها اذا قال الرجل لامرأة انت واحدة وفوى به الطلاق عند يقع الطلاق بنصب الواو او فوى
 او لم يبرها ومنها لو قال لغيره انا قاتل اياك في قول محمد رح لا يلزمه شيء ويحل على الواحد ولو قال انا قاتل اياك
 يكون اقرا في قول محمد رح على نفسه بالقتل وفي قول ابى يوسف رح لا يلزمه شيء في الوجهين ومنها لو قال لعبد
 راسك راس جراد راس جراد راس جراد في قول ابو يوسف رح في قول محمد رح لا يصدق وفي قول محمد رح لا يصدق

في الوجه الثالث ثم بعد هذا ذكرنا مسائل هذه الفصول على قول القاضى الامام ابي بكر المزخرى مع لانه كان يهتد
لعلم القراء المتصل اذا قرأ اياك كبر الحان اذ قرأ الفتح كبر القاء منه صلوة في: قول المتقدمين ولا نقصد
عند المتأخرين ولو قرأ ان احد لا يخلط اللين ويرق الدال او كبر الال لم نقصد صلوة عند الكل ولو قرأ ذلك كفاية
اي انكم كبر الالف ثم اذ قرأ ولم يفسد اياهم ينسب الالف لم نقصد صلوة واما اللوحه التي اذ خفت المشد وقال القاضى
الامام لا نقصد صلوة بتخفيف المشد والى قول رب العالمين اذ قرأ اياك فبعد غير مشد يد نقصد صلوة واما
المشروع على ان ترك المدد المشد ينسب الخطا في الاعراب لا يقصد الصلوة في قول المتأخرين ولو قرأ القم اذا
نقلها اذ قرأ انفسا بالمشد لا نقصد صلوة ولو قرأ اياك تسعين غير مشد لا نقصد الصلوة لانه لا يفسر المعنى وكذا
لو قرأ اياهما الصراط المستقيم والطبر لم يصر احد استقيم لا نقصد صلوة لانه لا يفسر المعنى وكذا الوتر امر الله بالالف
واللام لا نقصد صلوة ولو قرأ اياك فبدا وشيخ ضم الال حتى يصير واو لم نقصد صلوة وكذا لو قرأ آيتين بالمشد
لم نقصد صلوة وما اذا اخطأ بذكر حرف كان حرف في كلمة ولم يتغير المعنى بان قرأ ان المسلمون ان الظالمون ما أشبه
ذلك لم نقصد صلوة لانه لا يفسر المعنى لا يقيم بالحنا ما يفهم بالصواب وكذا الوتر اياها مكان اياها لم نقصد صلوة
ومن ابي يوسف مع نقصد صلوة لانه ليس في القرآن وان ذكر حرفا كان حرفا وغير المعنى فان لم يكن العفل بين الحرفين
بشيء كان التامع الصادق الطالحات كان الصالحات نقصد صلوة عند الكل وان كان لا يكون العفل بين الحرفين
الا مشقة كان التامع الصادق السمين والتامع التام اختلف الشائع فيه قال بشرهم لا نقصد صلوة
ومن ابي مقدر المراتي كل كلمة فيها ياء ادعاء او نداء او طاء او تاء او ياء سمين او صا ونقرأ السمين كان الصاد
او الصاد كان السمين جازا اذ قرأ الطيات مع البطا وقرأ الرقيات مع الدال قال قاضى الامام مع لا نقصد
صلوة ولو قرأ اذا جاء نصر الله والدين اذ قرأ لا يفرق ويروق ونقرأ بالصاد لا نقصد صلوة ولو قرأ الحمد بالسين
قال خمس الاله الشكر مع وجه الراءه تشبها بالالف نقصد صلوة ولو قرأ اصا طير بالصاد لا نقصد صلوة وكذا الوتر
اسير بان لا نقصد صلوة ولو قرأ الا ما غطى رتم بالفاء نقصد صلوة وكذا لو قرأ الا ما اظردتم بالدال كان
الصاد نقصد صلوة ولو قرأ انا ما افسر رتم لا نقصد صلوة ولو قرأ فاسما هم بصير بالصاد لا نقصد
صلوة وكذا لو قرأ عيسى بالعين مع السمين لا نقصد صلوة ولو قرأ عيسى بالعين مع الصاد نقصد صلوة وقرأ ارم نبلى

على السر باللام نفسه صلوة ولو قرأ في غير محلها لم يقبل بالظاهر نفسه صلوة ولو
 قرأ في انفسام لها بالسبب نفسه صلوة ولو قرأ في الفضل باللام لا نفسه صلوة ولو قرأ عند الوجه بالمال نفسه
 صلوة ولو قرأ في انفسام بالظاهر نفسه صلوة ولو قرأ في السخف لنفسه بانها نفسها صلوة ولو قرأ
 يوم ينشئ القبلة الكبرى بانها نفسها صلوة ولو قرأ في يوم ذي سبقت بالثبات نفسه صلوة ولو قرأ في ذوات
 سفر بالعين نفسه صلوة ولو قرأ في ذلكم بانها اذا دعي امر وعده بالعين لا نفسه صلوة ولو قرأ فيهم انظروا بانها
 لا نفسه صلوة ولو قرأ في النكاح والطلاق بانها ذات الثبات نفسه صلوة ولو قرأ في الحادي عشر بانها نفسها صلوة
 ولو قرأ في يوم ترفع الارض والجبار بالاراء نفسه صلوة وكذا الوتر والجمعة بالاراء نفسه صلوة ولو قرأ في حجبها اجابة
 بالذات لنفسه صلوة وكذا احادته متعلوكة نفسه صلوة ولو قرأ في حادته بالحي لا نفسه صلوة ولو قرأ في تعلقها اخر من
 مكان خابئين لا نفسه صلوة ولو قرأ في عديد دارين في البيت الذي قرأ التي ينهي فينزل بالقرآن اياك فبها ويا
 مشيئين ولو قرأ في انظروا فيكم من انظروا فيكم بالعين نفسه صلوة ولو قرأ في الساقه من عدمهم موعدهم بالذات انفسهم
 بالاضاء او قرأ فيهم بالظاهر نفسه صلوة في الوجه كلها ولو قرأ فيهم عصيتهم بالصاد لا نفسه صلوة وكذا الوتر فان
 عسوك بالسبب ولو قرأ في انفسهم الكفار بالصاد والغيث بالذات لا نفسه صلوة ولو قرأ فيكم تحلوا فيكم بالحي لا
 صلوة ولو قرأ في ركب يخلن يات او يخرجوا في ركب بالضب لا نفسه صلوة ولو قرأ فيهم ياتوا بالذات لا
 بالمال لا نفسه صلوة ولو قرأ في ان هؤلاء هم الذين كذبوا بالباطل لا نفسه صلوة ولو قرأ فيهم ياتوا بالذات لا
 لا نفسه صلوة ولو قرأ في استرق الصبيق را بالعين اسرعة نفسه صلوة ولو قرأ في هذا الذي عبيد بالنون لا نفسه صلوة
 وكذا الوتر اكل كفا عبيد عبيد بانها لا نفسه صلوة ولو قرأ فيهم ياتوا بالذات لا نفسه صلوة ولو قرأ فيهم
 انما لا اله الا الله نفسه صلوة ولو قرأ في انفسهم من كتب يد رسوما واما انفسهم لا نفسه صلوة ولو قرأ فيهم الذين كذبوا
 انما غلب لهم خير لانفسهم انما غلب لهم قرأ في انفسهم والاول بالكره لا نفسه صلوة فيهم الذين كذبوا انفسهم
 بلغت بالثبات لا نفسه صلوة ولو قرأ في انفسهم خبيثا بالسبب نفسه صلوة وكذا الوتر فيهم مكان خبيثا بالظاهر
 ولو قرأ فيهم على الغيب بفضائلهم بالذات لا نفسه صلوة ولو قرأ فيهم انفسهم بالصاد فانفسهم بالصاد لا نفسه صلوة
 ولو قرأ فيهم المعضوبين المعضوبين بالثبات لا نفسه صلوة وكذا الوتر فيهم المعضوبين بالظاهر لا نفسه صلوة

[illegible]

[illegible]

[illegible]

واما علم قل اعوذ برب الفلق قل اعوذ برب الناس ترك شيئا من ارب اختلافه قال بعضهم لا تقصد ومن
 تركها من اذوقه قرأها من نفسه صلوة وكذا الوراء وجب ومن شتره حاسبه اذ احس قرأ بالصا وحده لا تقصد صلوة
 من الحجة والناس قرأ بالصعب من الحجة نفسه صلوة كيدهم في التقليل قرأ بالظاهر قال بعضهم لا تقص الا اذا ذوقك
 ضعف الحجة وضعف الهات قرأ بالصا او بالظاهر لا تقصد صلوة كيدهم من الغافلين قرأ من الغافلين بالظاهر
 نفسه صلوة كيدهم من الغافلين قرأ من الشاكرين نفسه صلوة ومن كيدهم قرأ كيدهم بالظاهر لا تقصد صلوة الا انظر وان الفلق
 قرأ بالصا نفسه صلوة وكلم في الكرم والظهر قرأ واظهر لا تقصد صلوة وتو قرأ بالصا او بالظاهر لا تقصد صلوة قال فرعون
 وروني اقل فقرأ بالرفق لا تقصد صلوة اذا عزا قرأ بالصا لا تقصد صلوة امت طاعة قرأ بالظاهر وبطل لا تقصد صلوة
 ولز قرأ بالظاهر لا تقصد صلوة كيدهم ارادوا ان يخرجوا منها اعيادهم قرأ بالظاهر اميد واما نفسه صلوة حتى اذا فرغ
 عن تكبيرهم قرأ بالظاهر الفلق فرغ لا تقصد صلوة وهو قرأه فمن تكبير الكافرين من عذاب اليم قرأ من يزيد الكافرين لا تقصد
 صلوة انما يصحوا كيدهم قرأ باليسين ومنهم لا تقصد صلوة مفر من امره وفتح قريب قرأ غريب بالفتن لا تقصد صلوة
 كيدهم بالنامية نامة قرأها باليسين لا تقصد صلوة وكذا الوراء الصفا بالصا لا تقصد صلوة كادوبة حاملة قرأ كادوبة
 بالمال لا تقصد صلوة وكذا الوراء خافضة حاملة بالظاهر لا تقصد صلوة بل ترى من فتور قرأ طري بالظاهر وتور بالظاهر لا تقصد
 صلوة تنفسه اليسرى قرأ العطشى بالظاهر لا تقصد صلوة قاتل الزبينة بذهب جهاد قرأ قاتل الزبينة بذهب جهاد نفسه صلوة
 انكوك عليها قرأ انكوك عليها لا تقصد صلوة مسلمهم ايم بذك زعيم قرأ زعيم نفسه صلوة كيف مفر ذاك الا انك قرأ كيد
 الا انك لا تقصد صلوة بزملة حميد والناس قرأ باليسين والظاهر سطر الناس لا تقصد صلوة ولو قرأ باليسين وانما اختلافوا
 فيه قال بعضهم لا تقصد صلوة واذا امره ان يقرأ بالظاهر اياها لا تقصد صلوة لانه من حرق واحد ان هذفت الحرف
 لا يقصد صلوة وروى بالمشوثة قرأ ذوا اليب مشوثة قال حميد الصلوة منقاة الى بل ميت فانزله بالما قرأ فاحسب بالما
 اختلافه قال بعضهم لا تقصد صلوة اني اريد ان يحكم قرأ باني ان يحكم نفسه صلوة ما تنسج من آية ومنها
 قرأ من آية اذوتها او يوتها لا تقصد صلوة سيقولون ثم رايهم قرأ ثم رايهم قرأ ثم رايهم قرأ بالظاهر
 لا تقصد صلوة الحمد قرأ برفع اللام الاول لا تقصد صلوة ثمانية ايام صوما قرأ حصدا بالصا وقال ابو بصيرة سمع
 بن ساذن الروزي نفسه صلوة شتره من الغري قرأ منقرض لا تقصد صلوة والفتن والزيتون قرأ بالظاهر

البراءة من أبي يوسف مع وعليه العامة وقوله عيسى بن عمران نفسه صلوته ولو قرأ موسى بن لقمان قال الفقيه الجعفي
 والفاطمي الامام الزنجري مع لاقته صلوته بخلاف بالنسبة عيسى الى الاب لان عيسى لآب له ولا كذلك موسى بن
 لقمان لان موسى لآب الاله اختفى في اسم الاب وموسى ولقمان كلاهما في القرآن فلا تقص صلوته ولو قرأ عيسى بن سارة
 نفس صلوته وكذا لو قرأ مريم بنت عمران نفس صلوته لانهما ليس في القرآن واما علم وان اختفى في القراءة
 ولم يكن مسئلة فبما ذكرنا من المسائل بنظر المكان الخطأ في الاعراب فقد ذكرنا انه لم ينشئ لنفسه صلوته عند الكل كما لو قرأ
 ان السليمان والمسلمان منبج الساء وان ينشئ ان قرأ بالوتر بكيفية فذلك عند الآخرين والاعادة احوط وان
 احتياط به نذكر حرف مكان حرف لم يخلت المعنى التي قرأها تكون في القرآن جازت صلوته عند الكل كما لو قرأ
 ان المسلمون ان الظالمون وان لم يخلت المعنى لكن ما ذكرنا ليس في القرآن كما لو قرأ كزفيا عين بالقسط فلا يخلو على
 الارض من الكافرين وادور ابي القتيام نذت صلوته في قول أبي يوسف رحمه الله في قول الجعفي محمد مع نفسه
 وان اختلف المعنى ولم يكن التي قرأها في القرآن بخلاف انفسها لا صحاب شيعه لنفسه صلوته عند الكل ولا يميز بين حرف
 وحرف بخلاف ما قاله مسعود الماتى ولا يميز تندر الفضل بين الحرفين ولا قرب الخبايج كما قاله مجيز سلمه مع انما العبرة
 لا لقائ المعنى في قول الجعفي محمد مع وجود المثل عن أبي يوسف مع ولو قرأ اظن ان لن يحول باللام كان يحول قال
 ابو القاسم الصفار الطنجي مع لاقته صلوته لان التحويل والتحرير منها واحد ولو قرأ وترش مرتبة بالثاء اختلفوا
 فيه قال بعضهم نذت صلوته لان الرفع قرب خلق منزه ونياب الاله لا يكون كذلك وقال بعضهم لاقته صلوته لان
 الرفع عبارة عن نفس الشيء فرب خبير الرفع اذا كان اصله ولو قرأ اخذ برأس اخير فخره بالحاء والراء قال بعضهم
 نفس صلوته لان الحرف قطع والحرف ليس بقطع وقال بعضهم لاقته ان الحرف هو التمييز فليكون مقطعا فليكون فاذا قرأ فخره
 اليه كان معناه قصه بهذا اخذ حيث اخذ برأسه ولم يخذ برأس ساري وان قرأ فخرنا فكان فخرنا قال بعضهم
 نفس صلوته لاجل ان المعنى لان التمييز بانته التمييز كرامة وقال بعضهم لاقته صلوته لان في درر الحمد والاكثار باو
 الحمد كرامة قال ابو قتالي ثم لما اورد رسول الله وقوده والى زاد حرفا في كلمة فهو على وجهين ان لم
 يتغير المعنى وشك في وجه في القرآن لاقته صلوته في قولهم كما لو قرأ واما بالمعروف وانه عن المكروه اني عن المكروه زيادة
 اليها او قرأ انما رادوه اليك زيادة وال او قرأ فخرنا باحسن منها او رادوها او رادوها او رادوها

رسوله فجدنا فاعلنا فاعلهم فزيادة مهم قال عاتمة الشانخ لاقية صلوة في قياسي قول الجعيفة ومحمد بن وكذا في
قياس قول اميرت بن في رواية وان تغير المعنى بالزيادة بان قرأوا الليل اذ انشئوا والنهار اذ انجلى وما خلق الذكر
والانثى وان يحكم شي زيادة واو او را ليس بالقرآن الحكيم وانك لمن المرسلين زيادة واودفت صلوة لاجل
جواب القسم بما تقدم صلوة وان نقص حرفا كلتيه ان لم يتغير المعنى لاقية صلوة في قولهم كما لو قرأوا لقد
جاءهم رسد بالنيات ولقد جاءهم بحجث الا او قرأوا اما انت بن للحرث انت الالبسة مثلنا سجدت الواو
او قرأوا سبحان الذي بيده ملكوت كل شيء سبحان الذي سجدت الفاء وكذا اكل ما جاء في القرآن بالواو والفاء والياء
او قرأوا غيرهما لاقية صلوة وان خذت حرفا اصليا من كلمة تغير المعنى لاقية صلوة في قول الجعيفة ومحمد بن
كما لو قرأوا ما زناهم سجدت الزاو والراء او قرأوا يقولوا درست فيزيروا او قرأوا ما خلقنا انما نغيرها او قرأوا
وجعلنا بن برسم سجدت مهم او قرأوا الليل اذ انشئوا والنهار اذ انجلى وما خلق الذكر والانثى سجدت الهاء عن ما خلق لان الواو
فيه واو قسم فاذا خذت حرف القسم يصير حرفا بالقسم يصير فبايد ما كان انباءا لوقته كغيرها فاجري على سانه سواء
او خذنا فقه صلوة كالمبلى قياسي قول اميرت بن مع لاقية لان القدر موجود في القرآن ولو كانت الكلمة تلامها
فخذت حرفا من اولها او وسطها كما لو قرأوا انا عمر يا قرنا ربا سجدت العين او عيا سجدت ابا لاقية صلوة فالتغير المعنى
اولا لا يصير لغوا في الكلام وكذا لو خذت الحرف من الآخر نحو ان قيرا ضرب الله مثلا سجدت الياء فان خذت على وجه التخيير
لاقية صلوة وشروط ان يكون بعد النداء في اسما الا علام وان لم يكن الاسم كما في بل يكون ربا او اوما سبيا
فخذت الحرف الآخر كما لو قرأوا ما لك يا مال لان الترخيم فرع من العصابة فغيرها عاودت مكان يا عاودت ويا عاودت
مكان يا عاودت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول هاتته ربه يا عاودت وان قدم حرفا على حرف
في كلمة كلو قرأ كقص ما كول مكان كقصت او قرأت من خمسة مكان مشورة او قرأوا الصمران الا ان لم ي
سبح مكان لاقية صلوة لان بالتقديم والتأخير متغير المعنى وان اخطأ بذكر كلمة مكان كلمة فاما كان
بينها مما انفذ في المعنى والثانية لا يوجه مثلها في القرآن لاقية صلوة في قولهم كما لو قرأوا ان النجار لغى قيام او قرأوا ان الذين
أمرهم بملوا اعطى الحيات والكنان منها موافقة في المعنى لان الثانية ليست في القرآن بان رأاهم العاقر
مكان طعام الا نهم لاقية صلوة في قول الجعيفة ومحمد بن وكذا لو قرأوا ان ابراهيم لاياه حليم وعن ابى يوسف في رواية

ردایمان والکلمات الثانیة فی القرآن غیر علی وجوه الامکان متوافقة لا ولی فی المستثنی او مخالفة فان کلمات مستثناة
 لا نفس صلوة فی قرآنهم کما لو قرأ الخلیل مکان یسعی ادا ماشبه ذلک والکلمات مخالفة کما لو قرأ وعدا علیا انا کن غایب
 مکان یسعی او الشیطان علی العرش استوی ادا ماشبه ذلک ونجم آیه الرحمة بآیه القذاب ادا علی العکس قال فاعدا
 نزع نفس صلوة وهو قول اخفیه وحقیر روح ومن امیر صنفه فی ردایمان وایصح هو الفساد لانه اقبح خلافات ما خبر
 ابره قالی به ولو قرأ است برکم قالوا نعم مکان علی قالوا نعم صلوة وکذا لو قرأ واذا قال ابراهیم رب ارنی کیف تنحی
 الوقتی قال اولم تومن قالوا نعم او قرأ الم یاکم رسلکم یتلون علیکم آیات ربکم وینذروکم لقاء ربکم هذا قالوا نعم او قرأ
 ولو قرأ اذ وقفوا علی ربهم قال الیس هذا بالحق قالوا نعم او قرأ ویرحم الضالین کفره اعلی انما الیس هذا بالحق قالوا نعم
 نفس صلوة لان علی اذ ذکر عقیب النفی یرا به رد النفی تصدیق فی الاثبات ونعم یرکون تصدیق فی النفی تقول الریاض
 لیسوا هم وعلک کذا الم ابک کذا العبد بالث ان قال علی یرکون رد النفی وقصد فی الاثبات معناه لابل عیسی
 وابل عیسی فان قال نعم یرکون تصدیق فی النفی معناه ما عیسی ولا عیسی فاذا اختلف النفی اختلفا فانما نفس صلوة
 وان راوان تیر وکلمة فخری علی سانه شطر کلمة اخری فرب وقرأ الاولی اوسک وایم نیم انظر ان تراشطر من کلمة لو اتمها
 لا نفس صلوة لا نفس صلوة شطر راوان ذکر شطر من کلمة او اتمها نفس صلوة نفس صلوة شطر راواشطر حکم الحکل هو
 الصحیح وان ذکر آیه مکان آیه ان وقت علی الاولی وقتا ما وابتداء بانیة لا نفس صلوة کما لو قرأ ان الذين
 والنزیرون ووقف ثم ابتداء الله خلقا الانسان فی کبد لا نفس صلوة وکذا لو قرأ ان الذين آمنوا وعلوا الصالحات ووقف
 ثم قرأ اولک هم شر البریه وان لم یقف وقرأ منسلا ان لم یتیر الاولی بانیة کما لو قرأ ان الذين آمنوا وعلوا الصالحات
 فاعلم خبرا الحسنى او قرأ وجوه یومئذ علیها غفرة اولک هم الکافرون حقا لا نفس صلوة وان یتیر المستثنی بان قرأ ان لا یألف
 النفی جهم وان الفجار فی نهم او قرأ ان الذين آمنوا وعلوا الصالحات اولک هم شر البریه او قرأ وجوه یومئذ علیها غفرة
 اولک هم المؤمنون حقا نفس صلوة لانه خبر خلاف ما خبر صدر مقال به وقال بعضهم لا نفس صلوة لعموم البلوی
 والاولی اصح وان ترک کلمة من آیه ان لم یتیر المعنى کما لو قرأ اذ ما تدرى نفس ما ذکرتک غذا وقرأ
 ذالا نفس صلوة لانه یفهم بانهم به دون ترک وکذا لو قرأ ولئن اتبعت اهلهم بعد ما جاءک من العلم وترک من
 او قرأ وجرا رسیة مثلها ولم ینکر رسیة الثانیة لا نفس صلوة وان یتیر المعنى تبرک الکلمة بان قرأ فاعلم لایؤمنون

وترك لا اذ قرأوا قرأ عليهم القرآن لا يسجدون وان ترك لا تقصص صلوته عنه العامة لانه اخبر بخلاف ما اخبر
 تعالى لولا هذه ذلك كغيرنا فاذا اجتمعنا لقصص صلوته ومن لا تقصص لان فيه لوى وضروعة والصحيح هو الاول وان راو
 كلمته في آية فهذا امل وجهين اما الخاتمة الزيادة في القرآن او لم تكن الخاتمة في القرآن ولا يتغير المعنى بان قرأ لا بعد ذلك
 الا بعد بالاولين احسانا ويراو في القرني او قرأ في المسجد كان مقبولا راجعا الى ما لا يقصود به جسيم كريم او قرأ ايمان تقف لهم
 فانك انت العزيز الحكيم العليم لا تقصص صلوته في قرأهم والخاتمة الزيادة تفسير المعنى فهي موجودة في القرآن
 نحو ان تغير اوسن اوسن باسمه واليوم الاخر واصل حالها وكفر عليهم اجرهم عند ربهم تقصص صلوته او قرأ والذين آمنوا بآياته
 ورسله وكفروا اولئك سموت فموتهم جرحهم او قرأ فانما من اعطى والحق وكفر وصدق بالمعنى او قرأ وانما من اجل استغنى
 وامن وكذب بالمعنى او قرأ والذين كفروا او كذبوا بآياته وامنوا وكلف وصحاب ان لا تله لوقته ذلك كغيرنا فاذا اجتمعنا
 صلوته وان لم تكن الزيادة موجودة في القرآن وتغير بها المعنى بان قرأ انما هو فهدى بهم ومحبنا بهم فاستجابوا لله واليهم يفتقد
 صلوته لا تفسر تفسيره فانما هو لوقته ذلك كغيرنا فاذا اجتمعنا صلوته هو الاصل في نفس هذه المسائل والخاتمة الزيادة لا تغير
 المعنى بان قرأ كل اس غره اذا انعموا بسجدة او قرأ فيها فأكفرت وتخل ونفا وروان لا تقصص صلوته لانه ليس فيه تفسير المعنى
 بل هذه زيادة تشبه القرآن وما يشبه القرآن الفيد الصلوة مردى ذلك من الخفية روح وان ترك آية من سورة
 وقد قرأ مقادرا ما يحوز به الصلوة جازت صلوته وان حصل في غير موضع او فصل في غير موضع فقد ذكرنا نحوه وان لم يتغير المعنى
 تغيرا فاحشا بان رقت على البشر لا ابتداء بالجزء او قرأ ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات ووقف وقفا تاما ابتداء بالكل
 اتم خير البرية او قرأ من على الصالحين ذكرنا ان في ربه مومن ووقف عليه ثم ابتداء بقوله فليحسبه حيرة طيبة او فصل بين الوصف
 والموصوف بان قرأ ان كان صبي او وقت ثم ابتداء بقوله شكورا فمثل به الا بحسن ولا تقصص الصلوة وكذا الفصل
 بين قوله لا بد انكم تطعن القلوب لا تقصص الصلوة والخاتمة لا بحسن ثم الوقت لان مواضع الرصد والفصل لا تغير فيها
 الا العلماء وان تغير المعنى تغيرا فاحشا نحو ان قرأ لا الله ووقف ثم ابتداء بقوله لا اله الا هو او قرأ وقالت اليهود ووقف ثم ابتداء
 فبلا غير بيان اسمه ونحو ذلك قال عامة العلماء ربح لا تقصص صلوته لا تقصص المعنى وقال بعضهم تقصصه وانما حكم الخفية
 والتشديد فقد ذكرنا فيه قول القاضي الامام الاجل رحمه الله من العلماء من قال ترك التثنية اذا كان غير المعنى تغيرا
 فاحشا كالوقوف وظلوا عليهم النعام بالخفية او قرأ ان النفس الامارة بالسوء يرون التثنية اذا كانت اياك

ايك نبي وايك نبيتين فقد صلوة ويغني ان لا تقعد لانه لو زاد حرفا لا في غير المسمى لا تقعد الصلوة الا اذا ندد
وانما ترك المدا ان لم يغير المسمى كما في قوله انا انزلناه وانا اعطيناك لا تقعد صلوة وان غير المسمى كما في قوله دعاء
دنداء وجزاء وما شبه ذلك اختلف في المستأخ في حسب اختلافهم في ترك التشديد اذا غير المسمى والكان
الرجل من لا يحسن بعض الحروف ينبغي ان يحيد ولا يفد رتي ذلك فاما كان لا ينطق لسانه في بعض الحروف
ان لم يجده آية ليس فيها تلك الحروف يجوز صلوة ولا يؤم غيره كذا الرجل اذا كان لا يقف في مواضع الوقت او يتخلف
القرأة لا يوم غيره وان آية ليس فيها تلك الحروف فقرأ باجازت صلوة عند الكل وان قرأ الآية التي فيها تلك الحروف
قال بعضهم لا يجوز صلوة لانه ترك القرأة مع القدرة عليها بخلاف الاخرى في اصله وحده حيث يجوز صلوة والكان
يقعد زعلي ان يقعد في غيره لان ذلك قد يكون وقد لا يكون ولو قرأ في صلوة باليس في مصحف الامام نحو مصحف
عبد المدين سواد في كعب رضي ان لم يكن منه في مصحف الامام ولم يكن ذلك ذكرا ولا تليلا فقد صلوة لانه من كلام
الناس والكان منه ما كان في مصحف الامام يجوز صلوة في قياس قول الحنفية ومحمد ولا يجوز في قياس قول أبي يوسف
واما عند الحنفية مع فانه يجوز قراءة القرآن بأي لفظ كان ومحمد يجوز بلفظة العربية ولا يجوز بغيرها ولا يقال كيف لا يجوز الصلوة
بقراءة عبد المدين سواد رضي رسول الله عليه الصلوة والسلام رغبا في قراءة القرآن تقرأه لانا نقول انما لا يجوز الصلوة
بما كان في مصحف الاول لان ذلك قد انتسخ وعبد المدين سواد رضي رسول الله عليه الصلوة والسلام في آخر
عمره واهل الكوفة اخذوا بقراءة ابي حنيفة وهي قراءة عاصم وانا رضي رسول الله عليه الصلوة والسلام في تلك القراءة كذا
ذكره الضحاوي مع ولو قرأ القرآن في صلوة بالحنان ان غير الكلمة فقد صلوة لا عرفت فاما كان ذلك في حرف المد واللين
هي الياء والالف والواو لا في غير المسمى الا اذا خش وعنه انت في مع الخطا في غير الفاتحة لا في الصلوة لان عنده
فانقطع الصلوة اذا لم يكن سوادا لم يمس بعد لانه يريد قراءة القرآن واما عند الصلوة بالخطا في الفاتحة لان عنده يجوز الصلوة
بغير الفاتحة وان قرأ بالحنان في غير الصلوة اختلفوا جوازه وعامة المستأخ مع كرهه ذلك وكرهوا الاستماع ايضا
لانه تشبه بالنسفة لا فيلونه في نسفهم كذا اخرج في الاذان وفيه تركل نه من المسائل التي تعلق بقراءة
القرآن سجدة الكارة تجب على من يجب عليه الصلوة اذا قرأ آية السجدة او سمعها من تجب عليه الصلوة ولا تجب بحض او
نفاس او كبر او صغرا وضوء ولا تجب اذا سمعها من غير وان سمعها من نائم اختلفوا فيه والصحيح هو الوجوب ولو تلى بالارسية

سجد عليه وعلى من سمعها السجدة فممن السجدة او لم يسمعها الا في السجدة انه قرا آية السجدة ولو نسيها بالقرآن لا تجب السجدة
 ولو نسي في الصلوة لا يعطى الصلوة لانه قد انقضت التي في القرآن لكن لا يوجب من القراءة لا في القرآن ولا تجب
 السجدة بكتابة القرآن لانه لم يقرأ ولم يسمع ولا بد من السجدة بالشرط لا بد من السجدة بالشرط للصلوة من طهارة الثوب والبدن و
 المكان وسر الحرة واستقبال القبلة والتخوض بالتيقن مع القدرة على الماء ومبطلها ما يبطل الصلوة من الكلام والحركة
 والنقص لا يبطلها بخلاف المرأة وان نوى ان يركعها وان مضى فيها لا يبطل طهارته ولا يجوز ادائها في الاوقات
 المكروهة الا ان يقرأ في ذلك الوقت فان قرأ في وقت مكروه وسجد في وقت مكروه آخر بان قرا عند طلوع الشمس
 وسجد عند الغروب خلت الروايات فيه والظاهر انه لا يجوز له لا يجوز له ان يركع في موضع نجس والمكان يجوز على مرض
 ظاهر ولا يكره الوجوب بذكر الصلاة سجدة واحدة او لم يسجد الا اذا خلت المجلس والمجلس واحد وان طال او اكل قربة او
 شرب شرية او قام وشي خطوطه فخطه في مكان ما كان فترك او نماز لا تركب او انتقل من زاوية البيت او المسجد
 الى زاوية اخرى الا اذا كانت الدار كبيرة كدار السلطان وان انتقل في المسجد الجناح من زاوية الى زاوية لا يكره ولا يجوز
 وان انتقل فيه من دار الى دار في كل موضع يصح الاقامة ويجعل المكان واحدا لا يكره الوجوب ولو كانت آية السجدة ثم نام
 منضجها او اكل او شرب بالجماعة ثم اعادها يكره الوجوب ويسير السنية لا يعطى المجلس بخلاف سائر الرتبة اذا لم يكن
 في الصلوة فان قرأ على غصن ثم انتقل منه الى غصن آخر فاجادوا اختلاف فيه والصحيح انه يكره الوجوب وكذا لو قرأ
 مرارا في الدوس او سدية الثوب او يد ورجل اليمين والذى يسجد في حوض اعتقوا فيه قال محمد ربح الخان غرض
 الحوض وطلوه مثل طول المسجد وعرضه لا يكره الوجوب والصحيح انه يكره الركبان كل واحد منهما يصل صلوة نفسه فقرأ
 احدهما آية السجدة مرتين وسجد صاحب وصاحبه قرا آية السجدة اخرى مرة فسمعا الاول على الاول سجدتان سجدة قرا
 يوديهما في الصلوة لانه قرا آية السجدة في الصلوة مرتين فلا يركع سجدة وبعد الفراغ من الصلوة يسجد سجدة يقرأ
 صاحب لان ما وجبت بقراءة صاحب لا تكون صلوتية فلا يركعها في الصلوة وعلى الثاني سجدة واحدة بقراءة يوديهما
 في الصلوة وهل يكره الوجوب باسح من صاحب فذكر في التوارد انه يكره في مسجد سجدتين اذا فرغ من الصلوة لان ما وجبت
 بقراءة صاحب لا تكون صلوتية وانما يكره عليه الوجوب بقراءة صاحب لان مكان صاحب يختلف حقيقة وانما جعل سجدة
 ضرورية جواز الصلوة فلا يظهر الاحتاد في حق غيره وفي ظاهر الرواية لا يكره بقراءة صاحب السجدة وعليه الاعتماد

وعليه الاعتماد لانا ان نظرنا الى مكان السجدة فكانه واحد وان نظرنا الى مكان التالى فكانه رجل كان واحد في
حقه فيجوز لك في حق السجدة ايضا لان السجدة بناء على الكلافة واحسبوا على انه اذا اختلف مجلس السجدة في غير
واحدة مجلس التالى يكرر الوجوب على السجدة بكرر الكلافة اما اذا اختلف مجلس التالى دون السجدة اختلفوا فيه على ما
يكرر الوجوب على السجدة على آية السجدة مرارا في الصلوة في ركعة واحدة لا يكرر الوجوب وان قرأ مرتين في الركعة
في القياس لا يكرر والقياس نأخذ الموقوف اذا قرأ آية السجدة مستهبا الامام والقوم لا تجب السجدة لاني الصلوة
ولا اذا فرغوا منها وقال محمد بن سجاد واذا فرغوا من الصلوة فان سمعها رجل ليس منهم في الصلوة ذكر في النوادر ان عليه
سجدة قبل ما هو قول محمد بن سجاد وان سمعها من ليس منهم في الصلوة سجدة واحدة فرغوا من الصلوة فان سجدوا في الصلوة لم يخرجهم لم
صلواتهم رجل قرأ آية السجدة وسجد ثم قام وشعر في الصلوة فقرأ مرة اخرى فانه يسجد سجدة اخرى في الصلوة ولو قرأ
آية السجدة خارج الصلوة ولم يسجد حتى يشعر في الصلوة ثم قرأ مرة اخرى يسجد سجدة واحدة في الصلوة وتسقط عنه
الاولى في ظاهر الرواية ولا تسقط في رواية النوادر ولو قرأ آية السجدة في الصلوة وسجد ثم قرأ بعد السلام في مكانه
مرة اخرى يسجد سجدة اخرى في ظاهر الرواية قبل ان يركع اذا سلم وكلهم قرأ ولو قرأ آية السجدة في الصلوة ولم يسجد حتى سلم
فقرأ مرة اخرى يسجد سجدة واحدة وتسقط عنه الاولى رجل سمع آية السجدة من رجل مستهبا من رجل اخر في ذلك
المكان ثم قرأها او اجزأته سجدة واحدة ويكفي على رواية النوادر لا يجزئ الامم قرأته ولو قرأ آية السجدة في الصلوة
وسمعا اليه من رجل ليس في الصلوة قرأها سجدة واحدة وان سمعها من ذلك الرجل قبل زواله لا يسجد
سجدة اخرى اذا فرغ وعلى ظاهر الرواية لا يسجد وان سمع المصلي آية السجدة من رجل وقرأها هو يسجد ثم احدث وذوب
الى البناء ثم عاد مستهبا من ذلك الرجل مرة اخرى فالتسجد سجدة اخرى اذا فرغ لا خلاف المكان حقيقة وقيل هذا على رواية
النوادر وعلى هذا قالوا لو قرأ آية السجدة في الصلوة وسجد ثم احدث وذوب لا يركع ثم عاد فاعادها فانه يسجد سجدة اخرى
وكتبتوى سماعه وكلاهما مرتين في وجوب السجدة اذا قرأ الامام سجدة وسجد ثم اقتدى به رجل اخر يسجد ايضا
وعن ابى يوسف روى اذا سجد المسبوق مع الامام ثم قرأها فيما يقضى السجدة ولو لم يسجد مع الامام ثم قرأها فيما يقضى
سجدة المصلي اذا قرأ آية السجدة على الدابة مرارا وظفر رجل يسوق الدابة يسجد المصلي سجدة واحدة وان سجد لكل
مرة اذا قرأ المصلي على الدابة عشر مرات ورجل اخر على الدابة قرأ كذلك فسمع كل واحد منهما صلاة صاحبه كان على كل واحد

منها سجدة للآلة و عشرين سجدة للآلة صاحب و قد اُتِيَ الرواية الزائدة في ظاهر الرواية فكيف سجدة واحدة
 للآلة و رجل قرأ آية السجدة على الارض ثم ركع يسأل ان يومي بها و لو قرأها راكبا كان له ان يومي بها قال ثعلبي
 المحلاني روى في ركب خارج المصرا وكان في المصرا و اوى للآلة لا يخبره في قول البخاري في ركب خارج المصرا
 ثم نزل ثم ركع كان له يومي بها لانه اداها كما يجب رجل قرأ آية السجدة في الصلوة فالتفت السجدة في آخر الصلوة
 او قربا من آخرها بعد آية اوتيان الى آخر السجدة فهو الجواب و ان شاء الله بها يومي للآلة و ان شاء الله تعالى
 القيام بغير السجدة و ان وصل بها سورة اخرى كان الفصل و لكن لم يسجد للآلة على الفور حتى ختم السورة ثم ركع رجب
 للصلوة فيقف عن سجدة للآلة لان بينه القدر من القراءة لا يقطع الفور و لو تركه لصلوة على الفور و سجدة لغيره
 سجدة للآلة فري في السجدة السجدة للآلة و اول من تركه اذا قرأ بها آيتين اجما على ان سجدة للآلة تأتي
 لسجدة الصلوة و ان لم يوتر للآلة و اخفقوا في الركوع قال الشيخ الامام الغزواني بخلافه و روى لا يدرك ركوع
 من اليمين يوجب عن سجدة للآلة نفس عليه محمد روى و ان قرأ بها السجدة ثلث آية و ركع لسجدة للآلة و ذكر الشيخ
 الامام الغزواني بخلافه و روى ان قرأ بها السجدة ثلث آيات يقطع الفور و لا يوجب الركوع عن السجدة و قال ثعلبي
 الا انه المحلاني روى لا يقطع ما لم يقرأ اكثر من ثلث آيات و اذا سجد للآلة بكبر لا يحطاط و قال محمد روى كبر للركوع
 و يقول في سجده ما يقول في سجود الصلوة هو الصحيح و اذا ختم القرآن و سجدة ثم التفت في مكانه فقرأ آية السجدة
 لا يسجد مرة اخرى اذا قرأ الامام آية السجدة و يقطع القوم كان في الركعة فليكن الامام لسجدة و حسب من كان
 انه كبر للركوع و لو لم يقرأ الامام من السجدة و كبر فليكن القوم انه رفع راسه من الركوع و كبر و ادفعوا و ليس من ان لم يقرأ
 على ذلك لم يفتد صلواتهم لانهم لما زادوا الركوع فادبوا الركوع لم يفتد الصلوة الصلوة اذا قرأ آية السجدة
 في الصلوة فاراد ان يقرأ سجدة اخرى كما في ركوعه انه قوى السجدة فقرأ سجدة ثم رفع راسه و اتم الصلوة و انما
 الصلوة اذا سجد آية السجدة من غير و وجد مع التالي ان مقصده اتمام التالي فتد صلوة رجل سجد في سجدة
 فاستحب له ان يسجد مع التالي و لا يرفع راسه قبله رجل قرأ آية السجدة في غير الصلوة فاراد ان يركع للسجدة
 في رواية يجوز ذلك صلى الله عليه و آله السجدة و لو قرأ آية السجدة و سجدة لها ثم خدعت صلوة و وجبت عليه قضاء الصلاة
 كسجد السجدة و لو اسلم اذا قرأ آية السجدة ثم اراد الصلاة باسرها لم يجب عليه تلك السجدة و لو اراد

وكذا المرأة اذا قرأت آية السجدة في صلواتها فلم تسجد احدى حانت سقطت عنها السجدة رجل قرأ آية السجدة لا يسجد
 السجدة تجزئ كسنتين وانما تجب اذا صبح الوقت وحصل به صوت سمع هو او غيره اذا قرب اذنه الى فمه رجل سمع
 السجدة من قوم من كل واحد منهم فالسجد عليه ان يسجد لانه لم يسمعها من نال وكذا اذا قرأ رجل سجدة فسمعها رجل في
 الصلوة ليس عليه ان يسجد ومن قرأ آية السجدة عنه نائم او اصم فلا يسمع ولو لانه نائم . او اصم لم يسمع لم يكن على النائم
 والاصم سجدة ولا سلام في سجدة الكسادة ولو سجد للكسادة الى غير القبلة جازا قال في الكتاب بخبره واراويه اذا كان
 متحررا ويكره ان يقرأ السورة ويدع آية السجدة وان قرأ آية السجدة وحدها في غير الصلوة لا يكره والمستحب ان يقرأ
 معها آية التين ويكره للامام ان يقرأ آية السجدة في الصلوة التي نجات فيها الا ان يكون السجدة في آخر السورة
 مسائل كيفية القراءة وما يكره فيها استحباب . ولا بأس بقراءة القرآن في الصلوة على التاليف اعرف ذلك
 لفعل الصحابة رضي الله تعالى عنهم استحباب قراءة الفصل تيسر الامر عليه وتخفيفا على القوم واما القراءة في الفرائض
 بخواتيم السور روى عن محمد رحمه الله انه لا يروى عن عبد الصمد بن مسعود رضي الله تعالى عنه انه قرأ في الفجر في السفر
 قل ادعوا الصبر ادعوا الرحمن الآية رسول الله صلى الله عليه وسلم قرأ في الصلوة قل يا اهل الكتاب تناولوا الى كلمة سرا و
 بنينا وبكم وفي غريب الروايات عن ابن جنيته رحمه الله لا بأس بان يقرأ من اول السورة او من وسطها او من آخرها وان
 قرأ آخر السورة في ركعة يكره ان يقرأ آخر سورة اخرى في الركعة الثانية وقال بعضهم لا يكره وهذا الصحيح وان اراد ان يقرأ آخر سورة
 في الركعتين او سورة ثالثة فأكثرها آية الفصلها قراءة وان اراد ان يقرأ آية طرية مثل آية المدانته او ثلث آيات
 اختلفوا فيه والصحيح ان قراءة ثلث آيات اولى اذا بلغت الآيات مقدار قصير سورة من القرآن فالسجدة كسرة الآية
 لا كسرة الكلمات وعدد الحروف اذا اراد ان يقرأ القرآن في غير الصلوة فالمستحب ان يكون على الطهارة ج
 مستقبلا للقبلة لابس احسن ثياب يكون آتيا بالتعظيم على وجه الكمال ثم يتنزه كما ذكرنا وكيفية التؤدة واحدة ولاختلاف
 الى التؤدة عند افتتاح كل سورة ثم يقول بسم الله الرحمن الرحيم والتميم عند ما ليست من الفاتحة وما في سورة الفل
 من القرآن عند الكل ولا يجوز للحائض والتنفاس ولا يوجب قراءة بسم الله الرحمن الرحيم اذا قرأها ثم انما يشرع
 بين سها ولا بأس للمؤد لا بقراءة بسم الله الرحمن الرحيم على وجه البشرك لانه على وجه قراءة القرآن وكذا اذا اخبر بخبر
 يسره فقال الحمد لله رب العالمين لان هذا القدر يحرق في كلام الناس واختلفت العلماء في قراءة الفاتحة على وجه

انشأ ويكره قراءة القرآن في موضع الخجاسات **كسحل** والخرج والسخج وما أشبه ذلك **والمأذنة** قراءة القرآن في المصاحف
 ان لم يكن في أحد كمنزلة العورة وكان المصاحف ظاهر الألباس بان يرفع صوته بالقراءة وان لم يكن كذلك كان قرا في نفسه
 ولا يرفع صوته لا لباس به ولا لباس بالشيخ والتمثيل وان رفع صوته بذلك **والمأذنة** الماشي والخرجت المكان
 مبتدئاً شيلة المثل والتمشي جازوا ولا تكلوا **وتحكي** في قراءة القرآن عند القبور قال الحنفية يرفع يديه وقال محمد سح لا يكره
 ومشا تخارج اخذوا يقول محمد بن واقدوا والجلال القاسي في القابور وقراءة آية الكرسي وسورة الاخلاص والعاية
 وغير ذلك رجا ان يرضى المرقى وقراءة القرآن من المصحف **اولى** من القراءة من ظهر القلب لا اوى عبادة بن الصيارف
 رخصه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال انقل عبادة انسى قراءة القرآن نظردان فيه حجاب من العبادتين فهو البطر في المصحف
 وقراءة القرآن وتكلم في قراءة القرآن في البراش مشطها **والاولى** ان يقرأ على وجه يكون اقرب الى السمع ولا لباس
 بالشيخ والتمثيل مشطها **والا** بالصلوة على النبي عليه الصلوة والسلام رجل يقرأ القرآن ويخبره رجل يكتب الفقه لا يكتب
 ان يستمع كان الاثم على القاري لانه زاني موضع شغل الناس باعمالهم ولا ينبغي على الكاتب ويكره تفسير المصحف في
 ان يكتب بقلمه من غير ان يقرأ في التحقير او يخرج المصحف او اسود ذماره رجال لا يمكن ان يقرأ فيه يحمل في خرقته ظاهرة ويدفن
 في ارض محاذة ان يقبض الخجاسة ويكره كتابة القرآن على ما يفرش ويبسط وكاتبته على الجدران والمحاريب فمستحسن
 عند البعض ولا لباس بهذه المصحف وتفضيفه عند الخجاسة وعن ابن ابي عمير انه كره ذلك وتكلموا في الفقه **وتشترط**
 ومشا تخارج جوزه اذا كان ولا لباس برفع المصحف والتمس الى الصبيان من لا يجاز بمس المصحف لا يكتب القرآن
 والمكانات الصغيفة على الارض لا يسلم عليه وهو قول محمد بن واقد مشا تخارج ولا لباس للمحاضن والنجس المصحف
 اذا كان في خرقته او علقه مشرذ ويكره ان ياخذ به كمن في ظاهر الروايات ولا لباس بان ياخذ كتب الفقه كمن اذا كان
 لا يحمل من ربات لكر الحاجة ولا لباس للمحاضن والنجس ان يعلم القرآن حرثا ولا عليه آية نامة ولا ينبغي للمحاضن والنجس
 ان يقرأ التوراة والابجيل والزمير لان الكل كلام اسحق في **والمأذنة** في قراءة القرآن **والصحيح** انه لا يكره رجل قلم من
 القرآن بما يجوز به الصلوة كان تعلم ابائى وعلم الفقه والاحكام اولى لمن صلوة السجود رجل قرا القرآن في غير
 الصلوة فلا ينقض الى قوله يا ايها الذين آمنوا من راسه وقال ليك يا سيدي الاول ان لا يغفل رجل فصل ذلك
 في الصلوة فقد صلوة وهو الصحيح الحرجي والزمي اذا اطلب قلم القرآن لم يسلم وكذا اطلب الفقه وله حكم رجا وان كان

يهتدى الى الحق كنه من حسن الصحف اذا انشغل فلا يمنع بذلك وقلم المرأة القرآن من المرأة خير من غيرها
 من الاعمال لان نعمها عورة وعلى المولى ان يعلم سببه من القرآن ما يحل اليه لا دار الصلوة رجل قرأ القرآن ولحق فيه
 وثمة رجل يصيح ان علم السابح انه لقلعة الصواب لا يهتف الا بغيره كان عليه ان يعلم ان علم انه لا يعلم ويصير ذلك
 سببا لخصومة والمنفعة لا بأس بان ترك رجل قرأ القرآن كله في يوم واحد كان قراءة القرآن الاولى من سورة
 الاخلاص خمسة ايات لا جاز في ختم القرآن بالمحكي في غيره قالوا ينبغي لحامل القرآن ان يختم القرآن في كل اربعين يوما
 مرة رجل قرأ في صلوة في الركعة الاولى السورتين قال بعضهم يقرأ في الثانية الفاتحة وسبعمائة آية لا يكون خلاصه ولا
 قال بعضهم يقرأ في الركعة الثانية ولا يقرأ في الثانية الفاتحة وسبعمائة آية لا يكون خلاصه ولا
 عند ختم القرآن في شهر رمضان وعند ختم القرآن بالحجامة واستحسنة المسافر من ذلك وقراءة الاصل
 ثلث مرات عند ختم القرآن يستحسنه شيخ العراق الا ان الختم في المكتوبة فلا يكره سورة الاخلاص ولا بأس بالخطوة
 والحجامة في بيت فيه صحف لان بيت المسلمين لا يخلو من ذلك **باب صلوة المسافر اذا جازا**
عمران مصره فاصدا مسيرة ثلثة ايام ولياليها يسير الليل او شئ الاقدام بل يركع الصلوة ويخص ترك الصيام
 اما شرط مجاوزة العمران لان السفر فعل فلا يرد مجرد النية **فيشرط قرآن النية** باو في فصل
 سخافات ما اذا نوى الاقامة حيث يصير مقيدا بمجرد النية لان الاقامة ترك الفعل وترك الفعل لا يحتاج الى الفعل واما التمسك
 بمسيرة ثلثة ايام ولياليها في ظاهر الرواية فنقول عليه الصلوة والسلام مسح التيميم يوما وليدة المسافر ثلثة ايام ولياليها
 جزاء المسح لكل مسافر ثلثة ايام لا دخال الاثنا واللام في المسافر مكان ذلك تقدير الاول مرة السفر وانما القسرة شي
 الاقدام ويسير الليل لانه الوسط واما ذكر الايام والليالي لان المسافر لا يترحل في كل يوم وليدة المرأة يسير بالايام
 ويسير بالليالي وفي الجبل غير ثلثة ولياليها في الجبل كانت تلك للسانه في السهل تقطع ما دونها وفي البحر
 ثلثة ايام ولياليها في البحر وان يكون الرياح مستوية غير غالبة ولا ساكنة وتبعض قد راوا في مرة السفر ثلث مرحل
 او تبعض قد راها بالفراخ وبعضها قريب من بعض وتبعض مجاوزة عمران المصير من الجانب الذي خرج ولا يغير حذرا
 سجدة من الجانب الآخر فكانت في الجانب الذي خرج محلة تنفصله عن المصير في القديم كانت متصلة بالمصير لا يغير
 الصلوة حتى يجاوز تلك المحلة وهل يسير مجاوزة القفا وان كان بين المصير وقائه اقل من قدر غلوة ولم يكن بينهما مائة

تيسر مجازة القار ايضا، النكان فيها مفرقة اوقات المساقبة بين المغير وقائه قد رطلوه تيسر مجازة عمران
المصر ولا تيسر مجازة الفار وكذلك اذا كان في الافصال بين قريتين او بين قرية ومصر وان كان القرى
مستقلة برض المغير فالمجازة القرية هو الفصح والكنات القرية مستقلة ايضا والمصر لا يرض المغير تيسر مجازة
الفار ولا تيسر مجازة القرية الرجل اذا قصد بلدة والى مقصده طريقان احدهما سيرة ثلثة ايام وياها بالآخر
ودونها فلك الابد كان سارا غنما المساراة اباد عمران ومصر وقاما برض الطريق تيسر مجازة القرية
الرجوع الى الوطن لاجل ذلك النكان ذلك دفنا اصليا بالنكان مولده وسكن فيه او لم يكن مولده ولكن تأهل به
وجعل دارا يدير فيها يرد الزعم الى الوطن لانه رفض سفره قبل الاستحكام حيث لم يسير ثلثة ايام وياها فيكون مقبلا يتم
صلوته الى الوطن واذا افرج من ثما الى السفر فذلك يقصر الخطوة فاذا انتهى الى مقصده النكان ذلك دفنا اصليا
وتفسيره انما يتم الصلوة لانه صار مقبلا بحد الدخول على القصر الذي دفن اهل كمين دفنا اصليا لانه يقصر الصلوة
بالمسير الا فانه بها خمسة عشر يوما ثم تامة الاقامة لا تضع الا في موضع الاقامة فمن لم يكن من الاقامة وموضع الاقامة
العمران والسيرت المتحدة من الجرد والمعد والخبث والنجاس والافنية والوبر والقرية اذا دخلوا دار الحرب لمحاربة ذنوبا
لا تامة قطع بينهم وكذا اذا دخلوا في بعض بيوت الكفرة في ظاهرها رواية وكذا الرعاة اذا كانوا يطوفون في الغنم والذئب
خام واخية ومن الى يستفتح ان نزول امرضا كثيرة الماء والكلاء ونفسه الحار ويزول الامة خمسة عشر يوما لا
والكلاء كنعيم تلك المدة صار متعين وكذا القراكة والاعراب ومن دخل دار الحرب بايمان وبنى الاقامة في دار
الامة صحته فيه الكرازة اسلم في دار الحرب ولم يغير خروجه فبر على امانته وان علم اهل الحرب باسلامه فبر منهم
بغير ثلثة ايام وياها لم يسير ثلثة ايام في دار الحرب اذا غلبت منهم ووطن على الاقامة خمسة عشر يوما
فأرادوا نحو لم يغير مقبلا الكوفي اذا فرج الاقامة بكهنة وخمسة عشر يوما لم يكن مقبلا وان لم يسير سيرة سفر لانه لم يفر
الامة في احد هانئة عشر يوما وان تأهل بها كان كل واحد من المصنفين دفنا اصليا لانه كان موقفا عليه فالتة
في السفر الا تامة ثلثة من على كالأمر من وجهه والعهد سواه واقعه في س الايسر الذي يجري عليه والامير
س الخليفة والامير س من استأجره والامير اذا اطلق به صاحب دية في السفر فله ان يوجه النكان الزعم فاذا
على مقبلا عليه ومن ثلثة ان قضى دية قبل ان يفتي ثلثة عشر يوما فالتة في السفر الا تامة ثلثة الكوفيين ومن

وان لم يكن قادرًا على التبرئة بالحبس وكلمه الايسر في دار الحرب حكم العبد لا يتبرئ منه والرجل الذي يجتنب اليه الكفر
او الخيانة ليعتق به اليه فهو تبرئة الاسير ولو كان العبد بين المسلمين في السفر فزنى اهدأ المولى ان لا قامه دون الاخر قالوا
بينهما مهادنة في الخدمة فان العبد يصلي صلوة الاقامة اذا خدم المولى الذي نوى الاقامة واذا خدم المولى الذي لم ينو
الاقامة يصلي صلوة السفر واذا نوى المولى الاقامة ولم يعلم العبد ذلك حتى صلى اياها ركعتين ثم اخبره المولى كان عليه اعادة
تلك الصلوة وكذا المرأة اذا اخبرها زوجها بانيتها الاقامة من ايام يلزمها اعادة الصلوة في ظاهر الرواية عن ابى يوسف رحمه
الله العبد اذا ام مولا في السفر ونوى المولى الاقامة صحته حتى لو سلم العبد على ناس الركعتين كان عليها اعادة تلك الصلوة
وكذا العبد اذا كان مع المولى في السفر فاعاد ركعتين والعبد كان في الصلوة ينقلب فرضه اربعاً حتى لو سلم على رأس الركعتين كان
عليه الاعادة لانه مسلم معد وقد صار اتيه بما يتبعه المشتري اذا ام العبد مولا ومعهما جماعة من المسافرين فهاضلي ركعتان
نوى المولى الاقامة صححت نيته في حقه وفي حق عبده ولا يظهر في حق القوم في قول محمد من ينصلي العبد ركعتين وقدم واحداً
من المسافرين يسلم بالقوم ثم يقوم المولى والعبد ويقيم كل واحد منهما صلوة اربعاً وهو تغير الوضوء سائر جماعة متقين ومسافرين
قلما يصلي ركعة احده الامام وقدم متيقاً فاذا لا يتقلب فرض القوم اربعاً وكذلك جهنم بما اذا اعلم العبد ان المولى نوى الاقامة
قال بعضهم يقوم المولى بازاء العبد فيصلي اصبية اولاً ويشير باصبية ثم ينصب اربعة اصلح به ويشير باصبية الاربع
الكل في المسافر اذا اسلم ومبينين مقصده اقل من ثلثة ايام كان حكمه المقيم وكذا العبد اذا كان في السفر مع ابيه ثم بلغ ابا
ومبينين وطنة اقل من ثلثة ايام كان متيقاً وكذلك اقل الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل راج وقال غيره من المشايخ
اذا بلغ العبد ابيه يصلي اربعاً واذا اسلم يصلي ركعتين وقال بعضهم يصليان ركعتين فاما اسلم المسافر اذا اراد العيادة بامر ثم
اسلم من ساعته ومبينين وطنة اقل من ثلثة ايام متيقاً مسافراً كسلم تيمم ثم اراد العيادة بامر ثم اسلم لا يبطل تيممه
فكذلك لا يبطل سفره وكذا المرأة اذا طلقت زوجها في السفر تطليقة بائنة او ثلث او رجعية وانقضت عدتها وبشها وبين وطنها
اقل من ثلثة ايام فاما قبل انقضائها في الطلاق الرجعي كان حكمها حكم الزوجة اذا كان الرجل متيقاً في اول الوقت
فلم يصلي حتى سافر واخر الوقت كان عليه صلوة السفر وان لم يتبين من الوقت الا قدر ما يس فيه بعض الصلوة لا يرى انه
لومات اذا نفي عليه اغا الطويلة او خرجت جنة فاما مطبقة او حاصت المرأة ادهارت لغيرها في آخر الوقت فيسقط
كل الصلوة فاذا سافر فيسقط بعض الصلوة ولو كان مسافراً في اول الوقت ان ضل صلوة السفر ثم اقام في الوقت لا يشر

فرضه وان لم يصل حتى انكسر في آخر الوقت فيقلب منه اربعا ولم يحن من الوقت الا قدر ما يس فيه بعض الصلوة كالربط
 البصري في آخر الوقت او اسلم الكاهن لم يهرت الحائض او الفاسد ولم يحن من الوقت الا قدر ما يس فيه التيمم او اذا غاب المني
 او المتقي عليه لئلا يتردى في ما ذكرنا في آخر الوقت تجب الصلوة فلكل الاقامة وان قام بعد الوقت يعرض صلوة
 السفر المسافر في الزمان الاقامة بعد ما سلم وعليه سهو لم يصح نيته في هذه الصلوة لانه نوى الاقامة بعد الخروج فيسقط
 عنه سجود السهو في قول الخليفة والى يوسترج لانه لو عاد الى سجود السهو تصح نيته الاقامة فيه فيقلب فرضه اربعا ويعيد سجدة
 في خلال الصلوة فيقبل وقال محمد بن يعقوب نيته الاقامة لان عنده سلام من عليه السهو لا يخرج من حرمة الصلوة
 نصار كالنوى الاقامة قبل السلام واداهت نيته ثم الصلوة اربعا وسجد لسهو بعد الفراغ وان سجد لسهو
 ثم نوى الاقامة يصح نيته وتغير صلوة اربعا سجدتين او سجدة واحدة او نوى الاقامة في السجدة لانه
 لا سجد لسهو عادة حرمت صلوة نصار كالنوى الاقامة في الصلوة سافر صلى ركعة بمسافر فبها وسافر او نوى
 ثم احدث الامام واستخلف في الركعتين وخرج الامام ليتوضا ونوى الاقامة والامام ان في نوى الاقامة ايضاً ثم
 عاد الامام الاول الى الصلوة فاذا قيل الامام الاول الثاني قال لا يقضى الامام الاول بالاول الثاني في الركعة الثانية فاذا
 الامام الثاني في قدر الشاهد يقوم يستخلف رجلا او ركعتين الصلوة يسلم بالقوم ثم يقوم الامام الثاني ويصل في ركعتين
 والامام الاول ركعتين لانه لا صل ركعتين خرج من الاقامة سافر صلى الظهر ركعتين فقام الى الثانية فبها سجد
 قدر الشاهد ثم ذكر ذلك في قيام الثانية او في ركوعها فانه يرد ويقعد وان تذكر بعد ما ياتي الثانية بالسجدة ثم صلوة
 اربعا وكانت الثانية والارابعة لسته الظهر وان لم يخط على الركعتين ان تذكر في قيام الثانية يرد وان لم يخط في قيام
 بالسجدة قدمت صلوة ولو كان هذا المسافر ترك القراءة في الركعتين الاولين او في احداهما ثم عاد الى الثانية وقراها
 في الخامس قول الخليفة والى يوسترج اذا نوى الاقامة في الثانية سجود صلوة ولو قرأ في الثانية ثم ركع ثم نوى الاقامة
 في الركوع قالوا يجوز ايضا ساقط في آخر وقت العصر غاص على ركعة فرب اشمس ثم جاز وصل وابتدى به صح
 اعتداه فان سبق الامام الحدث واستخلف في الركعتين التي اتمى به فذكر الخليفة انه لم يصل الظهر فقدمت صلوة
 لان الوقت ليس بغيره من شروعه وركعة كونه الغائبة بعد الزوال قبل الشروع لا يصح شروعه فاذا ذكر في خلال
 الصلوة يقعد صلوة وان تذكر الامام الاول انه لم يصل الظهر لم يقعد صلوة بسبب الحدث او لم يسبقه لان الوقت

لان الوقت كان ضيقا وقت خروجه ولولا ذلك لكانت في ذلك الوقت لا يمينه عن الشروع فلكذا اذا ذكر في صلوة
 الصلوة رجل صلى الظهر في منزله وهو يتقيد ثم خرج الى السفر في منزله وهو يتقيد ثم خرج الى السفر وصلى العصر في سفره في ذلك
 اليوم ثم تذكر انه ترك شيئا في منزله فرجع الى منزله لاجل ذلك ثم تذكر انه صلى في السفر فغير طهارة قال ويجب عليه
 ان يصلي الظهر ركعتين والعصر اربعا لان صلوة الظهر صارت كانهما لم تكن وصارت دينا في الزمة في آخر وقتها وهو كان سافرا
 في آخر وقت الظهر فصارت في ذمة صلوة السفر اما صلوة العصر خرج وقتها وهو يتقيد ثم يجب عليه ان يصلي شهر الحجب الصلوة
 ركعتين قال ابو حنيفة سرح يهود ثلثين منزلا ولا يبعد غيرا وقال ابو يوسف ومحمد سرح يهود ثلثين منزلا ولا يبعد صلوة الشتاء والعصر
 والظهر والعصر اربعة المغرب الاول ساروا ثم قوما مسافرين فاصدت فاستخلف سافرا ونوى ان في الاقامة لا يتغير فرض
 من خلفه من المسافرين ولو نوى الامام الاول الاقامة بعد ما حدث قبل ان يخرج من المسجد صار فرضه وفرض القوم اربعا لان
 استخلف الامام واحد من القوم ثم اختلفت صلوة الاقامة مسافر صلى الظهر ركعتين تمام الى ان انقضى ناسيا او متعمدا فصار
 مسافرا وادعى به في تلك الحالة فصلوة الداخل موقوفة ان عاد الامام الى القعدة فلم يمسك صلوة الداخل تامة لان الامام
 في حرمة الصلوة حين اقتدى به وان لم يبعد ونوى الاقامة في قيام ان انقضى فقلب فرضه وفرض الداخل اربعا لانه نوى الاقامة
 وهو في حرمة الصلوة يتابعه الداخل في الركعتين ثم يقضى ما فات وذلك ركعتان لان صلوة المقتدى صارت اربعا ايضا مسافرا
 ام قوما يقفون فلما صلى ركعتين نوى الاقامة لا يتحقق الاقامة بل يقيم صلوة المقيمين لا يصير قريبا ولا يتقلب فرضه اربعا بما جاز
 صلى المقيمين صلوا خلف مسافر لا زاة عليهم فيما يقضون كذا ذكر الكرخي سرح وكذلك السهم ولا يقضى احد منهم بالآخر ايسر
 خرج مع جيشه في طلب العدو ولا يعلم اين يركبهم فانهم يصلون صلوة الاقامة في الذهاب ان طالت المدة وكذا في الكثرة
 في ذلك الموضع اما في الرجوع المكان مرة السفر فيصرون الصلوة والافعال العبادة اذا خرج مع مولا ولا يعلم مسيرة
 المولى فانه يبال ان خبره ايسر مرة السفر صلى صلوة المسافرين والمكان دون ذلك صلى صلوة الاقامة وان لم يخبره
 بذلك المكان فقام قبل ذلك صلى صلوة الاقامة والمكان مسافرا قبل ذلك صلى صلوة الاقامة والمكان مسافرا قبل
 ذلك صلى صلوة السفر لعدم الغير في جهة وكذا الايسر من اسره وقيل للمولى اذا نوى الاقامة فانما يظهر غيبته في حق العبادة
 اذا لم يخطبه اما اذا نوى الاقامة في نفسه ولم يخطبه ثم اجبره بذلك بعد زمان لا يظهر في حق العبادة رجل خرج من بخارا
 الى اسرية اختلفوا فيه قال بعضهم يكون سفر ادم الظاهر لان الابل لا يسير في اقل من ثلثة ايام ومن كرمية الى بخارا

ليس ان يكون ذلك كذا في ذلك فانه من خراسان حاقية عن ابي يوسف مع انها تقصر الصلوة الا ان تظن
بذلك وكذا في حجة النفل الا ان يكون بحسبها زجها والسا فر من شريك الحسن عند البعض وقال الشيخ الامام ابو بكر
محمود النفل مع لا يرضى في ترك السن ولا في قصرها ولا في المرأة غير محرم ثلثة ايام وما فوقها واختلف الروايات فيما
ذلك قال ابو يوسف مع انه لو ان تضاف ما ذكره في حجة النفل مع قال الفقيه ابو جعفر النفلت الروايات على ان
ما ما دون الثلث قال ابو جعفر مع انه لو ان تضاف ما ذكره في حجة النفل مع قال الفقيه ابو جعفر النفلت الروايات على ان
لا بأس للمرأة ان تضاف من صالحين غير محرم وانصبى الذي لم يركب ليس بمحرم وكذا المنة والشيخ الكبير
الذي يعلق محرم والجارية التي لم تحض اذا كانت شبهة لا تضاف غير محرم ويجوز القطر على الدابة خارج المصطفى في الحرم
ولا يجوز المكتوبة الا من مذهب من الا مزار ان يحث من نزل الدابة على نفسه او على دابته من سبغ او لصل او كان
في طين وروفته لا يجز على الارض مضافا ايا او كانت الدابة مبرجوا لنزل لا يكتف الركوب الا بيمين او كان شيخا
كبير او نزل لا يكتف ان يركب ولا يجز من يمينه بجوز الصلوة على الدابة في هذه الاحوال لقوله تعالى فان خفتهم فربا لا اؤ
ركبا ما ولا يركب الا عادة اذا قدر ركبته المريض اذا صلى بالايام ثم قدر فان صلى على الدابة لم يركب لم يقدر على
ايضا على الدابة لا يجز الا على الدابة والكانت الدابة قيسر وان قدر على ايضا الدابة لا يجز الا على الدابة لا يركب
وقيسر ولا تستقل الا وكان من الركاب يستقل عن الاخرى الى القبلة الرجل اذا حمل امراته من القرية الى المصركان
لها ان تصل على الدابة في الطريق اذا كانت لا تقدر على الركوب والنزول وكذا الرجل لرفات ان يصلي قائما يراه
سبح او عدد ولا يصلي قاعدا الا يركب كان ان يصلي قاعدا وكذا الرفات انه لو صلى قاعدا يراه سبح او عدد
بجاز لان يصلي مستلقا او صلى على الدابة في محل وهو يقدر على النزول لا يجز لان يصلي على الدابة اذا كانت الدابة
واقفة الا ان يكون المحمل على عياد ان على الارض واما الصلوة على العجلة فكان طرقت العجلة على الدابة وهي قيسر في
صلوة على الدابة تجوز حاله العذر ولا تجوز في غيرها وان لم تكن طرقت العجلة على الدابة جاز وهي منزلة الصلوة على الير
باب صلوة المريض صلوة المريض يستطيع لقوله صلى الله عليه وآله وسلم لعمران بن حصين اقم صلواتك
فان لم تستطع قاعدا فان لم تستطع فاعلى الخب قوم اياها فيظن ان قدر على القيام والركوع والسجود يصلي قائما يركع
وسجود لا يجز به الا ذلك وان عجز عن القيام وقدر على الركوع والسجود يصلي قاعدا يركع وسجود لا يجز به الا ذلك

ذلك وان عجز عن الركوع والسجود وقد غلبت القوة على الصلابة فاعدا بالاياء وسجل السجود وانخفض من الركوع مكانا وعجز
عن الركوع والسجود وقد غلبت على القيام الصلابة فاعدا بالاياء لان القيام وسبيله الى السجود فاذا سقط المقسم سقط الركوع
وان عجز على قائما بالاياء جازعته فاعدا بالاياء وقال في موضع لا يجوز له ترك القيام ان قدر عليه ثم
انما يسقط عنه القيام اذا كان نزل او مرضه او وجب بالقيام فان لم يكن كذلك كان عليه تركه فانه لا يجوز له ترك
القيام وان قدر على بعض القيام دون تمامه قال الفقهاء ايجزله من يقوم قدر ما يقدر فاذا عجز بقية حتى لو قدر على ان
قائما ولا يقدر اكثر من ذلك كبر قائما ثم يقعد فان لم تقم فثبت ان لا يجزئه صلوة وان كان لا يقدر على القيام الا مكثا
قال في القيام مكثا لا يجزئه الا ذلك وبكس المرع في صلوة كيف شاء في رواية محمد بن يحيى عن الحسن بن عبيد الله
انه يترك عند الافتتاح وعند الركوع فيترش رجلا اليسرى وعن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
يشير برأسه للركوع لانه عاجز عما هو قوته اذا عجز المرع عن الايام بالراس في ظاهر الرواية يسقط عنه فرض الصلوة
ولا يفسر الايام بالعينين والحاجبين ثم اذا خفت مرضه هل يتركه الاعادة اختلفوا فيه قال بعضهم ان زاد عجزه على يوم
وليلة لا يلزمه الغضاء والكنان دون ذلك يلزمه كافي الاغواء وقال بعضهم ان كان يعجز لا يسقط عنه الفرض والاول
اصح لان مجرد العقل لا يكفي لترجى الخطاب فذكر محمد بن روح في النوادر من قطعت يده من الرنقين وتدهاه من السابقين
لا صلوة عليه ثبتت ان مجرد العقل لا يكفي لترجى الخطاب كل من لا يقدر على اداء ركعتين الا سجدة مستقطعة عن ذلك الركعتين
ومن اقبل بين ان يودي بعض الاركان مع الحديث او بدون القراءة وبين ان يصلي بالاياء اثنين عليه الصلوة بالاياء
لا يجزئه الا ذلك لان الصلوة بالاياء اهل من الصلوة مع الحديث او بدون القراءة لان الاول يجوز فلهذا الاختيار وهو
المنقطع على المداينة والصلوة مع الحديث او بدون القراءة لا يجوز الا بغيره والمتبلى بين الشرحين معنيين عليه اهلها وكما كان
صلي قائما فاعدا سال جرحه وان استلقى على قفاه لا يسيل فانه يقوم ويركع ويسجد لان الصلوة مع الحديث كالايجز
من غير مرفوع الاستلقاء واليقول لا يجوز من غير عذر فاستويا وترجع الادوار مع الحديث فانه من احرار الاركان وان
محمد بن روح في النوادر انه قال يصلي مضطجحا يومى اياما مرضى حتى يات بغيره لان لا يسط شينا الا تخمس من ساعة
يصلي على حاله وكذا اذا لم يتخس ان في كنهه يمتد زيادة مشتقة بالتحويل مرضى صلي جالس فلما رجع راسه من السجدة الاخيرة
في الركعة الرابعة نزل عنها فقرأ او ركع وسجد بالاياء فانه صلواته لانه انتقل الى ان فلهذا قبل تمام المكتوبة ولو لم يكن في الرابعة

لكن في ان ثلثة فطر بها ثمانية فاحذف في القراءة ثم علم انها ثلثة لا يعود الى التشبه بل المضي في قرأته وسجدة مسبوقة
 في آخر الصلوة رجل لم يجد مريض لا يعذر على الرضوخ من محمد مسح يجب على المولى ان يرضيه لانه ما دام في ملكه كان عليه
 قفاهه ميت عليه صلوة فانه تعضاها الوارث عنه بامر لا يجوز فرق بين هذا وبين الحج اذا حج الوارث من الميت بامر
 حازه والفرق ان الصلوة عبادة بدنية لا تعلق بها بالمال ويجب بدونه فلا تجزى فيها النيابة اما الحج والعمرة عبادة بدنية
 فيها تعلق بالمال لا يجب بدونه فالحج التسبب فيها بالمباشرة كما في الركوة قال دينام المريض في الصلوة على قضاء وظل
 نحو القبلة وعند الشافعي روح نيام على ضيق الامن كما يوضع في المحمد وعندنا موفى ذلك يجوز الاول او الثاني لصلى الصلوة
 والله وسلم يعلى المريض فاما فان لم يستطع فقام فان لم يستطع فجلس فقام فجلس فقام فجلس فقام فجلس فقام فجلس فقام
 منه وعند الشافعي نيام على قضاء لا يسير لزوم الرضوخ رجل صلى ركعة قيام وركوع وسجود ثم مرض وصار الى حاله
 الايام فسدت صلواته في قول الجنيته روح ذكره في الزاود لانه تخريفه انقذت موجبة للركوع والسجود فلا يجوز بدونها
 رجل صلى اربع ركعات فلما قعد في الركعة الرابعة منها قرأ أو ركع قبل ان يشهد قال هو بمنزلة القيام ومضى لو كان بين ركعتي
 راس من السجدة الثانية في الركعة الثانية نوى القيام ولم يقرأ ثم علم قال هو بمنزلة القيام ومضى لان سجود الثانية لا يفسد فاما المريض
 اذا تجزى من الايام فركع راس من الجنيته روح قال انه يجوز صلواته وقال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل روح لا يجوز لانه
 لم يوجد منزل باب صلوة الجمعة والحج فريضة على الرجال الاحرار القائلين بالمعنيين في الامتناع ولا يكون
 مسحوق في ظاهر الرواية الا ان يكون فيه عتق وقاض تقسيم المحرم ووثيقة الاحكام وثلثت في عتقه وما لا يجوز اذا كانت
 في المصروع جزاء او باق في قضاء المصروع والمصروع المصلح المصروع المصلح به ومن كان مقيما في عمران المصروع والمصروع
 وليس بين ذلك المرضوع وبين المصروع فريضة الجمعة ولو كان بين ذلك المرضوع وبين عمران المصروع فريضة المزارع والمزارع
 نحو القليخ بخار الجمعة على اهل ذلك المرضوع والحق ان الزاد مبلغه والعترة والميل والامبال ليس شئ من ذلك اريد في العترة
 ابو جعفر بن الجنيته والى يوسف روح وهو اقتداء شمس الائمة الحلواني روح العترة اذا قلده على نية فحلى لهم الجمعة جاز
 ولا يجوز الا نية بتزويجه ولا تضايها لان اهل القضاء ومن يكون اهل الشهادة والبدليس باهل الشهادة فلا يكون مقتضا
 والمطلب الذي لا عهده له اي لا يشترط له من الخليفة المكان سيرة فجا من الرعية سيرة الامراء ويحكم فيما بينهم يحكم الولاية يجوز
 من اقامه الجمعة وليس للقاضي ان يعلى الجمعة بان س اذا لم يؤمر به ويجوز لعصايب الشتر وان لم يؤمر به وبها في غيرهم

في عرفهم والى المصر اذا مات نجا يوم الحجة ان صلى بهم الحجة خلقته الميت او صاحب الشربة او القاضي جازلانه فرض
 عليهم امر العامة ولو اجتمع العامة على تقديم رجل لم يأمروا القاضي ولا خليفة الميت لم يجز ولم يكن حجة وان لم يكن ثم فرض
 ولا خليفة الميت فاجتمع العامة على تقديم رجل بياز لمكان الضرورة ولو مات الخليفة ولا امر ولا ولاية على الاستيلاء من بعده
 المسلمين كان لهم اقامة الحجة لانهم اقيموا الامور المسلمين فكانوا على حالهم ما لم تغيروا او الجماعة شرط للعلو الحجة الا انها
 شرط لا انعقاد ولا لادوار ثم عندنا في ضيقه لا يتم الاتفاقد قبل التقييد بالسجدة وعندنا يسوغ متى لم يقع الاتفاقد
 بمجرد الشروع وفائده الخلفاء انما تظهر فيما اذا نفر الناس عنه وبقى الامام واول الخلف فيها ثلثة سوى الامام عندنا في ضيقه
 سرح كما لا يشترط اقامته واخرته في الامام ولا في المقتدى عنه ما يشترط المذكورة والبلوغ والنصر في اداء امر على مصر
 ثم اسلم ليس له ان يصلي الحجة باناس حتى يؤمر به الاسلام وكذا العصى اذا امر ثم ادرك وكذا لو استغنى صلى والنصر
 ثم اسلم النصراني وادرك العصى لم يجز فكلها ولو قيل للنصراني اذا اسلمت تصل باناس او اتقى او قيل للعصى اذا ادركت
 فصل باناس او اتقى جازلان في الفصل الاول حين امر لم يكن الا فلا عليك الا بتقليد في المستقبل اما في الفصل الثاني
 اضاف التقليد الى حاله الالهية والتقليد يحتمل الاضافة فيصح تقيده وعن بعض المشايخ اذا امر العصى بالزنى قبل يوم
 الحجة وفرض اليه امر الحجة فاسلم الزنى وادرك العصى كان له ان يصلي الحجة باناس وعلى ما ذكرنا لا يجوز ذلك لان
 التقيض باطل الامام اذا احدث بمدا صلى ركعة من الحجة تقدم والصدس القوم لا يتقدم احد لا يجوز صلواتهم خلفه وان تقدم
 واحد من اصحاب السلطان ممن فرض اليه امر العامة يجوز وكذا اذا قدم القوم واحد قبل ان يخرج الامام عن المسجد جاز
 لا صلح صلواتهم فان تكلم الذي قدمه بالحق او ضحك بهتة فامر غيره ان يحج باناس لا يجوز لان الامام لم يفرض التقييد
 الى القوم وانما جاز تقديمهم لاصلاح صلواتهم فاذا اخرج عن صلوة الامام لم يبق اماما فلا يصح امره وليس على المسند الحجة
 ولا خصوص الجماعات عند اصحابنا سرح وان وجد حاله وكذا لا يحل في قول الحقيقة سرح وان وجد قاعدا وقال محمد سرح
 الاعلى اذا وجد قاعدا لم يزمه والفرق لمحمد سرح الاعلى قاعدا على السعي الا انه لا يمتد في قاعدا وجد قاعدا لم يزمه كما لا يصح
 اذا فضل الطريق اما انعقاد عاجز عن السعي فلا يزمه والشيخ الكبير الذي صفت وعجز عن الاجتهاد لم يزمه الحجة كما لم يزمه
 ان يمين عبده عن الحجة واجتماعات والعبد ين وعلى المكاتب الحجة وكذلك محقق البعض اذا كان مسيحا والعبد الذي
 حضر مولاه باب المسجد لحفظ الداية وليس على العبد الا ذوق ولا على العبد الذي يؤد الضريبة حجة وقال الشيخ

الامام ابو جعفر عليه السلام ان يمشي الجائر عن حضور الجمعة وقال ابو علي الرضا قال ليس له ان يمشي الجائر في الجمعة
 عن حضور الجمعة لكن يسقط عنه الاير بقدر اشتغاله بذلك المكان بعيدا او المكان قريباً لا يحيط عنه شيء من الاجر
 والافان لم يبدى الا اشتغل قدر ربع النهار حط عنه ربع الاير فاقال الجائر حط عنه ربع المقدار اشتغالي بالصلوة
 لم يكن لذلك وقال ابو جعفر عليه السلام الى المصرا اذا امكن ابر رجلان يصلي الجمعة بالناس وعلى هذا الظاهر في منزلة ثم صرح
 ختمه فخرج وخطب فيه صلى الله عليه وسلم الجمعة اخراجه واخراهم التحفة اذا سافر وهو في القرى ليس له ان يحج بالناس ولو
 من بمصر من حصار ولا يتبع بهادوسا فريحا لان صلوة قمره تجوز بانه فصولته اولى الامام اذا منع اهل مصر
 ان يحجوا لم يحجوا لان له ان يصير موصفا كان له ان يبايعهم قال القاضي ابو جعفر عليه السلام لا اذا بانهاهم محبة لسيب من الاسا
 او اذا بان يخرج ذلك الموضع من ان يكون مصرا فاما اذا كان منى متنته او اضرا بايهم فلم ينه ان يحتموا على رجل
 بهم الجمعة لو ان الامام مصر مصر ثم نفر الناس عنه نجوت عدوا واشبه ذلك ثم عاد واليه فانهم لا يحجون الا باذن
 ستائف من الامام اذا اراد الرجل ان يسافر يوم الجمعة لا بالناس به او اخر من عمران المصرا قبل فخرج وقت الظهر
 لان الجمعة انما تجب في آخر الوقت وهو مسافر في آخر الوقت القوي اذا دخل المصرا يوم الجمعة ان نوى ان يكسب فيه يوم
 الجمعة يلزم الجمعة وان نوى ان يخرج من المصرا في يومه ذلك قبل دخول وقت الصلوة او بعد الدخول لاجتماعه عليه لان
 في الفصل الاول صار كواحد من اهل المصرا في ذلك اليوم وفي الوجه ان في لم يصير فلو صلى مع ذلك مكانا جريما
 اذا قدم المسافر المصرا يوم الجمعة على غرض ان لا يخرج يوم الجمعة لا يلزم الجمعة ما لم ينزل الاوقات خمسة عشر يوما ويجوز
 الجمعة في موضعين في مصرا احد في قول الحقيقة والى يوسف ربح ولا يجوز في ثلث مواضع وكذا ادوى عن الجمعة ربح
 ادوى اصحابا لا ما الى عن ابي يوسف ربح انه لا يجوز في المسجد من مصرا واحد الا ان يكون بيتا هيكلا كان حكمه
 حكم مصرين فان لم يكن بيتا هيكلا لم يسبق منها فان صلوا معا فسدت صلواتهم جميعا وعن محمد ربح جواز الجمعة في
 ثلث مواضع ومن لا يجب عليه الجمعة من اهل القرى والبادى لهم ان يصلوا الظهر بجواز يوم الجمعة باذان واقامة و
 المسافر وان اذا حضر ايام الجمعة في مصر صلوا زوادي وكذا تلك اهل المصرا فانما عليهم الجمعة واهل السجون والمرضى وذكره
 لهم الجماعة القننى اذا نام في صلوة الجمعة فلم يتيه حتى خرج الوقت فسدت صلوة لانه لو انها كان قضاء او يقضا
 لا يجوز والوقت بعد فرائض الامام والوقت فانما هي الجمعة لانه ادوى الجمعة في الوقت وان خرج وقت الظهر قبل الفرائض

الفرائض عن المحبة فثبت المحبة عليهم استقبال القهر وكذا اذا خرج الوقت بعد ما قد قد رآه تشهد قبل السلام
 في قول ابى حنيفة عن وعن ابي يوسف عن الامام اذا نزل كان له ان يصلي المحبة بالناس الى ان ياتيه الكتاب فيزول
 او يقدم عليه الامير او في فاذا اجاب الكتاب او علم بقدم الامير فصلوة باطلة وان صلى صاحب شربة جاز لان حاله
 على حاله متى يزول او يصل تذكر يوم المحبة والامام في الخطبة انه لم يصل العجزة انه يقوم ويصلي العجزة ولا يستمع الخطبة لانه
 لم يستمع الخطبة ونفى العجزة بعد ما تقوته المحبة او تذكر في صلوة المحبة ان عليه فجر يوم او فاته اخرى فهو على وجهه
 المكان الوقت بحال لو اشتغل بالفائتة يخرج الوقت يمضي في المحبة عند الكل لان الترتيب يسقط عند ضيق الوقت
 وان كان في الوقت سنة بحيث يعلم انه لو اشتغل بالفائتة لا يفوته المحبة فانه يقطع المحبة في تولم ويقضي الفائتة وان علم
 انه لو اشتغل بالفائتة يفوته المحبة فانه يقطع المحبة لكن يمكنه اداء النظر في آخر الوقت استغفاره قال ابو حنيفة واليوسف
 روح يقطع المحبة ويقضي الفائتة ويصلي النظر في آخر الوقت وقال محمد بن يعقوب في المحبة ولا يقطع اذا حضر الرجل يوم المحبة
 والمسح طأن ان يتخطى يردى الناس لا يتخطى والمكان لا يردى احد على بان لا يخطا ثوبا ولا جسد الاباس بان يتخطى
 ويدنو من الامام وذكر الفقيه ابو جعفر روح عن اصحابنا ع انه لا بأس بالتخطى بالم ياخذ الامام في الخطبة ويكره اذا اخذ
 لان المسلم ان يقدم ويدنو من الحراب اذا لم يكن الامام في الخطبة ليس المكان على من يحكي بعده ودينار فضل القريب من
 الامام فاذا لم يفعل الاول فقد ضيع ذلك المكان من غير عذر فكان للذي جاء بعده ان ياخذ ذلك المكان فاما من
 جاء والامام يخطب عليه ان يستقر في موضعه من المسجد لان شية وقد مره عمل في حاله الخطبة وروى هشام عن ابي يوسف
 روح انه لا بأس بالتخطى بالم يخرج الامام او لا يردى احد او اختلف المشايخ روح في فضل وهو ان الدنو من الامام
 افضل ام التباعد عنه قال خمس الائمة الجدل في روح الدنو افضل وقال بعضهم التباعد افضل كيلا يستمع ما يقول الخطيب
 في الخطبة من مدح الظلمة وغير ذلك رجل لم يستطع يوم المحبة ان يسجد على الارض من الزحام فانه ينظر حتى يقوم ان كان
 فاذا راى فرج يسجد وان سجد على ظهر الرجل اخراة وان وجد فرجة يسجد على ظهر رجل لم يجز وهذا قول ابى يوسف
 قال الحسن رحمه الله لا يسجد على ظهر الرجل على كل حال رجل ركع ركوعين مع الامام ولم يسجد حتى صلى الامام ثم راى
 فرجة قال ابو حنيفة مع يسجد بينتين فركعة الاولى لم يصلي الركعة الثانية فيسجد ركعة وان نوى حين يسجد ركعة الثانية طلبت
 نيته وكانت السجدة الاولى وقال الفقيه ابو جعفر روح هذا على احد الروايتين عن علمائنا روح فاما على الرواية الاخرى

البخاري السجدة ثمان لثانية وقابل الحنفية مع ان ركعتي الام في الادلى ولم يسجد وركعتي الثانية وسجد عند
 فائدية ثمانية ونصف الأولى ركوع وسجود امام الفتح والجمعة ثم حضروا الى اخر غارة ميموني في مسجدهم لان افتتاحه قد فتح كان
 بمنزلة رجل امره الامام بان يصلي الجمعة باناس ثم يخرج عليه من حجر عليه قبل القول على حجره والا فلا رجل اقتدى بالامام
 يوم الجمعة بنزى صلوة الامام من ان الامام يصلي الجمعة فانما كان الامام يصلي الظهر على ظهره مع الامام وان نوى صلاة
 ان يصلي الجمعة مع الامام فاذا كان الامام يصلي الظهر لم يخرج ظهره مع الامام لان في الفصل الاول نوى صلوة الامام حسب
 انها سجدت نية رجل جاهد في الفصل الثاني نوى ان يصلي الجمعة مع الامام فاذا ايقن ان الامام كان يصلي الظهر انه
 لم يصح افتتاحه لكان الثائرة امام الفتح الجمعة فتران من من وزر فوا من السجدة ثم جازوا قبل ان يرتع راسه من الركوع
 جاز وخطب الامام وكبر القوم ثم دعيه فتران ثم جاء اخر من لم يخرج كان خطب وصدده حتى كبر الاولون قبل ان يركع
 راسه من الركوع ومن اتبعه مع اذا كبر القوم ثم دعيه لم يخرج وخطب ان كبر وابتل ان ثلث آيات واقتر
 في الاصل ان كبر القوم قبل ان يرتع راسه من الركوع واذا كبر الامام وصددهم من موضع فلم يكبر وصدده حتى اهدوا
 ثم جاء الاخرون وذهب الاولون جازوا راسه ما ولو كان يؤذونهم لم يخرجوا جازا اخر من استقبل الكبر والنسل يوم
 الجمعة سنة لاروي عن ابن مسعود رضي الله عنه انه قال من السنة ان يركع يوم الجمعة واختلفوا ان الغسل للصلوة ام اليوم قال
 ابو يوسف مع اليوم واجمع بهذا الحديث فانه قال من السنة ان يركع يوم الجمعة وقال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن فضل مع
 لبس الاسر كما قال ابو يوسف مع ولا يتبالم للصلوة لا اليوم لاجتماعهم على انه لو اغتسل بعد الصلوة لا يغير ولو كان
 الاغتسال اليوم وجب ان يستبرأ واذا اغتسل بعد طلوع الفجر ثم احدث وتوضأ وصلى لم تكن صلوة يغسل وان لم يجزئ
 حتى صلى كان صلوة يغسل وقال الحسن مع ان اغتسل قبل طلوع الفجر وصلى برك الغسل كان صلوة يغسل وان احدث وتوضأ
 وصلى لا يكون صلوة يغسل وعن ابو يوسف مع في الزوايا واذا اغتسل يوم الجمعة بعد طلوع الفجر ثم احدث وتوضأ وشهد الجمعة
 قال ابو يوسف مع لا يكون هذا كالحديث شهد الجمعة على غسل وقال لكان الغسل اليوم فهو غسل تام له والمكان للصلوة
 خانه لم يشهد الصلوة على وجهه فانما شهد الصلوة على وضوءه وكذا لو اغتسل لاحرام فبال وتوضأ ثم احرم كان احرام
 على وضوء امام خطب يوم الجمعة وصدده عن حجر لا يجوز الا بحضرة الرجال وذكر ابو حنيفة مع في الحجر انه يجوز وقال
 ابو يوسف مع لو كان هناك رجال فخطب ولا يخرج النبر الى الجبانة يوم العيد لانه لم يخرج على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم

صلى الله عليه وسلم ولا على غيره من خلفه، إلا أن يكون الإمام امره بذلك إذا خطب الإمام يوم الجمعة وبوجه آخر
 ثم فصل وصلى بالناس جاز ولو رجع إلى منزله وجلس أو قعد في غير محل الخطبة لم يصح بالناس لا يجوز إلا أن يخطب
 إذا خطب الإمام يوم الجمعة فادته واستخلف من لم يشهد الخطبة لا يصح حتى ولو غاب الرقيب بطلان شبهة الخطبة
 الجمعة بالناس لا يجوز لأن التفويض إلى الأول لم يصح فلا يملك التفويض إلى غيره كما لو أمر صلياً أو معتمداً أو كافراً
 أو امرأة فامر هؤلاء رجلاً بذلك لا يجوز لأن التفويض الأول لم يصح فلا يصح الثاني وإن أحدث الإمام به
 الخطبة فاستخلف من شهد الخطبة إلا أنه محدث أو جب فامر الخليفة رجلاً طاهر العقل بالناس جاز لأن التفويض
 إلى الأول كان جائزاً ولله الوراثة كالنهي في التكليف التفويض إلى غيره تجليات ما إذا استخلف رجلاً لم يشهد
 الخطبة لأن التفويض إليه لم يصح ولو أحدث الإمام في الصلوة فاستخلف رجلاً لم يشهد الخطبة جاز لأن الناس
 في صلوة على تحريمه بالشرع استحب شرط الصلوة كحال في قائم مقام الأول ولله الوراثة التي في الذي لم
 يخطب في صلوة كان استخلف كذا الوراثة أنه الثاني كان له أن يستخلف آخر إن الثاني قائم مقام الأول فيملك
 ما يملك الإمام الأول إذا دون الإمام رجلاً باقاة الجمعة كان ذلك إذا ناله بالخطبة وكذا إذا دون له أن يخطب كان
 إذا باقاة الصلوة ولو قال خطب بهم ولا فصل بهم أجراً وإن صلى بهم إذا خطب الإمام يوم الجمعة فامر من منها
 قدم عليه أميراً آخر تقدم وصلى بهم الجمعة لا يجوز لأنه لم يخطب ولم يصح الخطبة فإن كان الأمير الثاني صلى خلف الأول لم يجر
 جازت الجمعة ولو غاب الأول انتقض حكم الخطبة الأولى لا يحضر الثاني في صلاة الأولى الجمعة مع علمه بقعود الثاني في جازت الجمعة
 بالمجلس الثاني في مجلس الحكم أو بوجه منه ما يستدل به على غل الأول إذا خطب الإمام يوم الجمعة فامر من منها فخطب
 ليست بصلوة ولله الميراث فيها الطهارة واستقبال القبلة إذا خطب الإمام يوم الجمعة فامر من منها فذهب ذلك
 القوم وجاء قوم آخرون ولم يربح الأولون صلى بهم أربعاً أن صلياً بالخطبة وسحب القوم أن يترجموا إلى الإمام
 عند الخطبة لما روى عن الزهري وعطاء رضي الله عنهما قال قلت بن كسرة وعمر بن عبد العزيز قال استقبال الخطبة عند
 الخطبة وحكم الناس في التيسير والتسهيل عند الخطبة قال بعضهم من كان مريضاً عن الإمام ولا يصح الخطبة يجوز له التيسير
 والتسهيل أجمعوا على أن لا يصح الخطبة لا يتكلم بكلام الناس المأذونة القرآن والتيسير والدكر والتفقه قال بعضهم

الاستغفار بقراءة القرآن وذكر اسم الله تعالى افضل الاعمال وقال بعضهم الامانات افضل اما دراسته الفقه
 والنظر في كتب الفقه وكذا تبيين اصحابنا من كره ذلك ومنهم من قال لا بأس به اذا كان لا يسمع صوت الخشب
 وهكذا روى عن الميرزا محمد باقر كان قريبا الى الامام يسمع صوته اختلفوا فيه روى عن ابراهيم الخنسي وابراهيم بن
 سنان كانا يخطبان وقت الخطبة فيقول لا يرسم الخنسي في ذلك فقال اني صليت الظهر في دارى ثم رحت الى الجمعة
 فميت ولله كتاب وبلان احمد جان اناس في ذلك الزمان كانوا يفرقون بين من لا يصلي الجمعة لانهم كانوا لا يرون
 الجنازة سلطانا ورسلا منهم يومئذ كانا نكاحا نكاحا لا يصليون الجمعة لاجل ذلك وكان فريق منهم يترك الجمعة لان
 كان يفر من الجمعة من وقتها في ذلك الزمان فكانوا يصليون الظهر في دارهم ثم يصليون مع الامام ويحلبون بها سحابة وقال
 بعضهم ما دام الخشب في حجره امر قالى وابنا عليه والوعظ عن اناس عليهم الاستماع والانصات فاذا اخذ في صرح الظلمة
 وانشا عليهم غدا بالسلام قال خمس الامنة الخلو الى صرح صحيح عندنا ان من كان قريبا من الامام يسمع ويكتم اهل
 الخطبة الى آخره استماع الخطبة افضل من مودة السلام فثبت العاطس والصلوة على النبي عليه الصلوة والسلام وعن
 ابي يوسف روى عنه انه اذا قال الخطبة روى اذا قال الخطيب في الخطبة يا ايها الذين امنوا صلوا عليه الآية
 يصلى على النبي عليه الصلوة والسلام نفسه ثم يخاف ما لا يصلى على النبي عليه الصلوة والسلام بل يسمع
 ويكتم لان الاستماع فرض والصلوة على النبي عليه الصلوة والسلام مكنته به هذه الحالة ذكر في النوادر عن
 ابي يوسف روى عنه انه اذا خطب الامام يوم الجمعة ثم نزل وانفتح الطرقات ركعتين خفيفتين وطوليتين قال امره باعادة الخطبة
 وان لم يدها اجزاء وكذا وانفتح الصلوة فانه بايان لم يقعد على راس الركعتين وصلوا اربعا فانه يديه الخطبة وان لم يدها اجزاء
 وكذا وانفتح الجمعة ثم ذكر ان عليه يوم الجمعة يعني الغنمة ويديه الخطبة وان لم يدها اجزاء ويقعد الامام في الجمعة في كل ركعة
 فاحسن الكتاب واهل صفة شاذ وجهم بها واختلفوا في اذاعة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في صلوة الجمعة وروى انه كان يقرأ
 في صلوة الجمعة سورة الجمعة والنا فبين وروى انه كان يقرأ بسم ربك الاعلى اهل الكوفة حديث الغنم
باب صلوة العيدين وكبيرات ايام التشریق لا يجب الخروج الى صلوة العيد الا على من يجب
 عليه الجمعة ويشترط لعيد ما يشترط للجمعة من المعسر والسلطان والاذن العام الا في شيئين احدهما ان الخطبة
 والخطبة في صلوة العيد تختلف عن الخطبة في الجمعة من وجهين احدهما ان الجمعة لا تجوز بدون الخطبة وصلوة العيد تجوز بدونها

برودنا والآتي ان في الحجة تم الحظية على الصلوة وفي العيد فخرج من الصلوة فان قدم الحظية في صلوة العيد جازيا
ولا يبار الحظية بعد الصلوة وبخطبة صلوة العيد خطبتين كما هو المتعارف ويكسب منها حلبة فضيحة ويكسب في الحظية في العيد
وليس لذلك عدد في ظاهر الرواية لكن ينبغي ان لا يكون اكثر الحظية الكسيرة ويكسب في عيد الاضحى اكثر مما يكسب في خطبة عيد الفطر
فان لم يسمعهم جاز ولا يصرف بايدهم رجل خطب يوم الحجة فيروز الامام والامام حاضر لا يجوز ذلك باختلاف
فيه المشايخ في بناء النسب في الجبانة قال بعضهم لا يكره كذا يحتاج الى اذواج وقال بعضهم كرهه ويخطب قائما او على راس
الفضل رسول الله صلى الله عليه واله وسلم ويكسبون في ذهاب الى العيد يوم الاضحى ويحسب بذلك ولا يكسبون يوم الفطر في قول بعضهم
رح وملك كسبون في ايام المشرق في الاسواق قال القتيبي ابو حفص سمعت ان شالحا يرون ذلك بدعة واسنة ان يخرج
الامام الى الجبانة فيه تختلف غير يصل في المصرا الضعفاء والمرضى والافراد ويصل في الجبانة بالاقوياء ولا صحوا
وان لم يستخلف احد كان له ذلك ولا يخرج الثواب من النساء في جميع الصلوات واما العجائز قال ابو حنيفة ربح
تخرج العجوز في العيدين والشار والفجر ولا يخرج في الحجة والفطر والعصر والمزب وقال ابو يوسف ومحمد ربح
للجوز ان يخرج الى الجماعات في جميع الصلوات وجمهور على ان العجوز لا تشارك في غير محرم ولا تخلف برجل ثوبا كان
او شيئا دها ان يقام في بيوت ولا يخرج العبد الى العيدين والحجة فيروز المولى فاذا اذن لصلوة او غفلوا
في قال بعضهم لا يخرج ولا يخرج وقال بعضهم عليه ان يخرج اذا اذن المولى وان لم ياذن له المولى لكن يعلم العبد انه
لو استاذ به ياذن له لا ينبغي له ان يتخلف عن الحجة والعيدين وان علم انه لو استاذ به يكره ويأبى فانه لا يشهد
الحجة والعيدين وكذا المرأة اذا ارادت ان تقصم نظرها فيروز زوجها ان علمت انها لو استاذت زوجها
ياذن لها كان لها ان تقصم وقت صلوة العيد بعد ما رقت استمسرة ررح او يحين الى ان تنزل والا فضل
ان يجعل الاضحى ويخرج الفطر وليس لصلوة العيد اذان واقامة تجلات الحجة ولا يتطوع في الجبانة قبل صلوة العيد ولو
ان تطوع بعد ما والا فضل ان يصلي اربع ركعات فان تطوع في بيته قبل الخروج الى المصلى فقلنا انه قال بعضهم كره
ومن خرج الى الجبانة ولم يدرك الامام في شي من الصلوة ان شاء انصرفت الى بيته وان شاء صلى في المصلى وانصرفت ولا فطر
ان يصلي اربعا تكون لصلوة الاضحى لا روى عن ابن مسعود انه قال من فاتته صلوة العيد يصلي اربع ركعات لقرا
في الامام يسبح اسم ربك الاعلى وفي الثانية يسبح اسم ربك الاعلى وفي الثالثة يسبح اسم ربك الاعلى وفي الرابعة يسبح اسم ربك الاعلى

في ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وعده جملة وقوله يا خويلد رجل احدث في المجازة قبل الصلوة ابن فان
 زلت الصلوة لم تستحل بالزنى وكان لان يصلي بالتيمم بلا خلاف وان احدث بعد ان شروع كان لا ذلك في
 قول الجعفي رحمه الله في صلاته انه صلى ركعة لا قضاء عليه في قول الجعفي رحمه الله قال القاضي ابو جعفر رحمه الله
 في المسئلة حمله نابين الجعفي وصاحبه على قول صاحبه بمرور القضاء بنا وعلى المسئلة اخرى اذا احدث في صلوة العبد
 ولم يجد ما يمسح به الجعفي رحمه الله لان منه اذ لم يحجب عليه القضاء ولم يتم تقوية الصلوة اصلا وعندنا انما كانت الصلوة
 يمكنه القضاء فلا يتم وانما كيفية صلوة العبد ما لا بد من سوء وضع كبر في العبد من تسب كبريات خمس في الاول في زاد بجاني
 انما تسبيرة الاقلح وكبريات الركوع منها يكون الزوائد تسب كبريات في كل ركعة تسب كبريات زوائد في كل
 من الركعتين يده بالاكبر في الركعة الاولى وبالقرائة في الركعة الثانية وهو قول اكثر الصحابة رضي الله عنهم اجمعين لان
 الجهر بالاكبر في الركعة الاولى بالانطق عليه الصحابة رضي الله عنهم اجمعين بن عباس رضي الله عنهما في الشهور روايتان في رواية كبر ثني عشرة
 بكبرية الاقلح وكبريات الركوع منها يكون الزوائد تسب كبريات خمس في الاول واربعة في الثانية وفي رواية كبر
 ثلث عشرة ثلث اصليات وخمس اربع في الاول وخمس اثنان في الثانية وفي رواية كبر في كل ركعة وعن ابن ابي عمير
 في رواية كما قال ابن عباس رضي الله عنهما في رواية كبر في كل ركعة وعن ابن ابي عمير في رواية كبر في كل ركعة وعن ابن ابي عمير
 واخذوا بالرواية الاولى في عهد النخعي وبالثانية في عهد القطرنا بخصفة مع سوى من كبريات العبد ومن كبريات
 ايام التشرية فقال في كبريات ايام التشرية يده اربعه صلوة الفجر من يوم عرفة وقطع بعد صلوة العصر من يوم النحر
 واخذوا بالاول منها ما اخذوا بالاكبر في كبريات ايام التشرية فقالوا يده اربعه صلوة الفجر من يوم عرفة وقطع بعد صلوة
 العصر من ايام التشرية قوله تعالى واذكروا الله في ايام معدودات واذكروا به ايام التشرية وتسب في يست كل كبر
 في قول الجعفي رحمه الله انه صلى ركعة الا في كبرية الركوع وان صلى خلف امام لا يرى رفع اليدين في الكبريات يرفع المني
 ويقرأ في اليدين في كل ركعة بقائمة الكتاب وادى سورة شاد وادى ركعة من ثلث الاقلح وان ادرك الامام
 في الشبهة اربعة اسلام في سجود السهو فانه يصلي ركعتين وكبر يراي نفسه فان كانت صلوة الفطر في اليوم الاول
 فبده يصلي في اليوم الثاني وان فات غير عذر لا يصلي في اليوم الثاني فان فات في اليوم الثاني فبده يصلي في اليوم
 لا يصلي بعد ذلك واما عية النخعي ان فات في اليوم الاول فبده يصلي في اليوم الثاني فان فات في اليوم

في اليوم الثاني بعد رادغير فذر يصلي في اليوم الثالث فان قامت في اليوم الثالث بعد رادغير عذر لا يصلي في ذلك
 ايام يصلي باناس صلوة العيدين يوم الفطر على غير وضوء وعلم بذلك قبل الزوال اعادة الصلوة وان علم بعد الزوال
 خرج من البلد وصلى فان لم يصلي حتى زالت الشمس لم يخرج وان كان ذلك في عيد الاضحية فليصلي بعد الزوال وقد
 اخرج الناس جاز فخرج من فوج ويخرج من الغد ويصلي في ذلك ان علم في اليوم الثاني يصلي باناس فليصلي باناس في ذلك
 زالت الشمس يخرج من الغد ويصلي فليصلي باناس فان علم بعد ما زالت الشمس في اليوم الثالث لا يصلي بعد ذلك
 وان علم يوم الفطر قبل الزوال نادى باناس بالصلاة وجاهد فخرج من فوج قبل العلم ومن فوج بعد العلم لا يجوز ذبحه
 تنزل الشمس ولا تصلي صلاة العيد راكبا ولا تصلي الجمعة والمكتوبة بخلاف صلوة الجحازة لانها ليست بصلوة من كل
 وجه كذا قال بعض المشايخ في الروايات الظاهرة اذا صلوا على الجحازة ركبانا في القياس يجوز في الاحتياط
 لا يجوز والسهر في صلوة العيد وصلوة المكتوبة وصلوة التطوع سواء ومتساخنا في قالوا لا يسجد المشايخين
 والمكتوبة كذا يقع الناس في الفتنة **باب في غسل الميت وما يتعلق به من الصلوة على الجحازة**
والكففين وغير ذلك كل مسلم مكلف قبل ظلمه ولم يجب من دمه بل هو مال ولم يرث لم يغسل فله ان
 السبي او قتل الطريق او اهل الحرب مبلوغ او غيره المسلم اذا قتل نفسه في قول ابي حنيفة ومحمد رحمهم الله لا يغسل عليه
 اذا مات الانسان لاباس بان يؤذن قرأته واخوانه يبركونه والله اني الاسواق وكيفية الغسل ان يحرق الميت
 عند ما يوضع على عورته فترقده راحة سيتر من سرته الى ركبته ثم يتر ركبته في رواية الحسن عن ابي حنيفة رحمهم الله ان
 الفطر الى عورته الميت برام القول النبي صلى الله عليه واله وسلم على رقبته لا تقبل الى فخذه ولا يديه في ظاهر الرواية يوضع
 فترقده سيتر السرة وحدها ثم يغسل تحت الفخذة لكل الغسل السنة ولا يسها به وبه بل يحل في يده فترقده يغسل سرة تلك
 الفخذة كذا ليس عورته فترقده كذا لو مات المرتبة ابواب مسها اجنبى فترقده الفخذة ثم يغسل ومنه للصلوة
 الا اذا كان صغيرا لا يصلي فلا يؤخر فيه ابالياس باعتبار ما لو غسل في حيوته ولا ينعض ولا يستشعر ومن العلماء
 من قال يحل الغسل فترقده في حسب مسح بها استنائه ولهاية وثمة ويدخل في مخرجه ايضا وعليه الناس اليوم ثم
 يغسل كاهل العود السطح الذي لم يتم اغسله لا يصلي عليه بافتان الروايات واختلفوا في غسله والخبر ان الغسل
 ويدفن ملفوفا في فترقه وان سقط الغلام من بطن امه ميتا يغسل ويكفن ولا يصلي عليه وفي تسمية كلام اذا جرى الماء على

وإذا ما به المهر من أبي يوسف مع الزوج لانا امرنا بالنسب والنفقة والمهر وريان المهر ليس بمنزلة الزوج
فليس ثانياً في قول أبي يوسف مع الزوج مع زوج في رواية ابن قتيبة النسب عند الزوج من المهر فليس بمنزلة الزوج
فليس ثانياً في رواية فليس مرة واحدة أو النسب الميت ثم خرج منه نجاسة لا يدا النسب الصغير والصغير
إذا لم يكن له الشهوة لغيرها الرجال والنساء لا ينسب لغيرها كما لم يورثه وفي الأصل قال بل إن يكلمه وعن أبي يوسف
مع أكثر من نسبه لا ينسب لأخيه وأخيه الجرب كالغسل ويتم الحنث ويقتل فليس في ثيابه إذا كان امرأة محرم تيممها باليد والقدم
فخرجت على يده فليس بصبر من ذرايعها وكذا الرجل في امرأته إلا في نفس الصبر ولا فرق بين الميت وبدن الزوج رجلات
لم يجدها باليتموه وصلوا عليه ثم وجدها والنسب لا ينسب عليه ثانياً في قول أبي يوسف مع زوج في رواية فليس لا يدا
بغيره فليس تيمم وصل على ثم وجده ما لا يند ذلك وعن محمد بن زياد في الميت دفن قبل النسب والبال عليه الزنا قال يصل على الزوج
ولا ينسب وعن محمد بن زياد في النواذر إذا كان الكفن الميت وقبى من حفرة فليس فليس ذلك النفس وإن لم يجس أو تحرق
لا ينسب ميت غسل باليد من غيرية العسل أو زأهم ذلك إذا مات الرجل وليس له رجل تيمم له أو ابنته فليس
بغير ثوب إلا من يتوق بموته ولا ينسب إلا من مولاه وكذا أم الولد ومن أبي يوسف مع زوج في المحرمات والنسب
زوجها إذا مات الرجل عن امرأة فقلت إن الميت وادنت واليها يدا ودنت المحرمية بينها بسبب من سباب
لم يجز لها أن تنسل إذا طهر الرجل من امرأته ثم مات عنها كان لها أن تنسل مسكوبة الرجل إذا تزوجت بزوجه
دخل بها حتى وجبت عليها العدة ثم فرق بينها وورثت إلى الزوج الأول مات عنها وهي في العدة عن الخارج
فأسد لم يكن لها أن تنسل وإن انقضت عدتها في حيوة أو بعد وفاتها كان أن تنسل رجل له امرأتان فقال أسد
حاطق ثانياً ثم مات قبل أن يبين لم يكن لواحدة منهما أن تنسل ولها الميراث وعليها ما عدت الوفاة والطلاق إذا مات
الرجل عن المرأة المحرمية لا تنسل فإن أسلمت كان لها أن تنسل إذا مات الرجل عن امرأته وانقضت عدتها لم تنسل
وإن انقضت عدة اختها كان لها أن تنسل إذا مات الرجل فقامت امرأتان فاختان كل واحدة منهما ميتة تزوجا
دخل بها ولا يعلم أيهما الأولى لم تنسل واحدة منهما أو تزوجت امرأة واحدة بينهما ويخفى أن يكون فاسل الميت
على الشهادة ويكره أن يكون خافضاً أو يناد بالأس يحلوس الخافض وإن لم يخطب منه وقت الموت أمراً فقامت
والولاء فيه عطف في منسبها قال محمد بن زياد في منسبها ويخرج الولد لا يسأل إذا عاش في المهر في المهر

في المركة يزعمه من ان فاش اقل من يوم لم يفسل في قول محمد بن وهب بن ابي الحسن عن اخيه عن ابي الحسن
 الرجل فحمله قليلا ثم مات غسل الا ان يسط في الموضع الذي جرح فيه فميت فلا يفسل ومن اوصى بوضعه غسل قال الغيبة
 ابو جعفر عن انا تبطل الشهادة بالريسة اذا زادت الاربعة على طيتين اما المكة والمكان لان لا تبطل الشهادة ومن قبل
 في حاله ان يرب غسل نفسه باليابس بغيره او بغيره غسل في قول محمد بن ابي ابي ابي عن ابي ابي عن ابي ابي عن ابي ابي
 بالحجر وحده ذلك غير المختار به في قول اخيه عن ابي ابي عن ابي ابي عن ابي ابي عن ابي ابي عن ابي ابي عن ابي ابي
 بانار او نروي من قبل او مات تحت يدهم او قتل العصاص او جرح او قتل الانسان واذا غاب نفسه او ماله غسل ومن
 قتل ابدا او قتل المرأة زوجها او ماله من قبل لان قتل زوج مولا العصاص وانما جبت الريبة لقدر استيفاء
 العصاص وليس في غسل الميت استتمال القطع في الروايات الظاهرة عن اخيه عن ابي ابي عن ابي ابي عن ابي ابي
 في تخريبه وقدر بعضهم ناله او يحبل في صلبه اذنيه ايضا وتلك بعضهم يحبل في بطنه ايضا وهو يريح ويكفي الميت كفن
 مثله وتفسيره ان يغير الى ثياب في جود الحزن والحجة والعديد فذلك كفن مثله اكثر ما كفن فيه الرجل ثلثة ازار
 ليس فيها عانة عندنا او استحسبها المذخور وهو مروي عن محمد بن وهب بن ابي الحسن عن ابي ابي عن ابي ابي عن ابي ابي
 والعامة وكفن السنة للمرأة غسلة خمار وازار وقميص وقفازة وخزقة تربط فوق ثيابها ولبطها وكفن الكفائية لها ثلثة
 قميص وازار وقفازة فاما مكان بالمال كثره وبالورثة فله كفن السنة اولى والمكن على المكس كفن الكفائية اولى
 والمرأه في الكفن فبشره البالغ والطفل الذي لم يبلغ حد الشهرة فالاحسن ان يكفن فيها كفن البالغ وان كفن في ثوب
 واحد جاز وقيم الكفن من الشركة على ما ذكرنا الحق فان لم تترك مالها كفن على من يجب عليه النفقة الا الزوج
 في قول محمد بن وهب بن ابي ابي عن ابي ابي عن ابي ابي عن ابي ابي عن ابي ابي عن ابي ابي عن ابي ابي عن ابي ابي
 وهو طري كفن ثيابا من جميع المال فاما مكان قد قسم ماله فالكفن يكون على الوارث دون الثمن او اصحاب الوصايا
 وان لم يفسل الشركة من الذين فان لم يكن الثمن فبشره او منهم بدى بالكفن والكنان فواجبوا ديوهم لاسير
 منهم شيئا لزال مالها الميت سمعت الرجل اذا مات ولم يترك شيئا ولا خالة موشرة ومولا الذي اعتقه قال
 سمعت كنه على خاله وعن ابي ابي عن ابي ابي عن ابي ابي عن ابي ابي عن ابي ابي عن ابي ابي عن ابي ابي
 وان لم يترك ماله ولم يكن هناك احد يجب عليه نفقة في يورثه كان كفن على الناس فان لم يقدره اساءوا

وآخر من الحي اذا لم يجد ثوبا يغسل فيه ليس على الناس ان يبالوا له فربا كان الحي لقد رعى السوا الى نفسه فخلات الميت
رجل مات في نجد قرم مقام اجدهم جميع الدراهم فكفسته ففضل من ذلك شي ان علم صاحب الفضل رده
وان لم يثر كفن به مما جازر وان لم يثر على حرها الى الكفن تصدق بها على الفقراء وجعل كفن ميتا من مال
ثم وجده الكفن في يد رجل كان له ان يافته ومنه لانه ما زال عن ملكه الى الميت والحنان ورثه للورثة وكفنه
الارثه فالورثة اتوا به وذكروا الكفن ميتا فافترسه فليس كان الكفن لانه بقى على ملكه حتى عريان ورثت وسمها
ثوب واحد امكن انبوب ملكا حتى تله ان يلبه ولا يكتف به الميت لانه محتاج اليه والحنان بملك الميت والحي وارث
يكتف فيه الميت ولا يلبه لان الكفن مقدم على الميت فلا يجوز على الميت في حياضه كادلا ولا حمام والعمات والاقبال
والخانات لا يجوز على الكفن قرب الخبازة او اخرون ولم ينصحا بالانخذ للميت للميت ان يقيم به بل يسيبه
ويعتد منه في ثمن قرب آخر يجوز الاستيجار على حل الخبازة ومنع الصبور ولا يجوز على غسل الميت ومنع من
مع جزر او ذلك انما في حل الخبازة عندنا ان يحلها اربعة نفر من جواربها الا يروح يلبث كل واحد منهم
على جواربها الا يروح يفضع مقدها على يمينه ثم مرفها على يمينه ثم مقدها على يساره ثم مرفها على يساره روي
عن ابن حنيفة راجح انه فعل كذلك ويكره ان يضعها على اصل الصنق ويقوم بين العمودين ويسرع بالخبازة ويشي
بها لا على عجلة نظره كيلا يتحرك الميت والتمشي خلف الخبازة ويجوز المشي امامها ما لم يتبادر عن القوم ولا يمشي
ان يتقدم القوم كلهم ولا بأس بالركوب في الخبازة والمشى بفضل ويكره ان يتقدم الخبازة راكبا ويكره التو
الصياح وشن الجيوب ولا بأس باليكاربان معال الدم فالتحات مع الخبازة نأحة او صأحة زهر
فان لم تنزح فلا بأس بالمشى منها ويكره رفع الصوت بالركبان اراد ان يذكر امره يذكره في نفسه ومن
ابراهم مع كانه اكرهون ان يقول الرجل وهو مشى منها استغفر الله عفا الله عن الخبازة
قبل القرن غير ان اهلها اذا كان القوم في الفضل نجى بالخبازة قال بعضهم يقولون اذا راها قبل
ان يوضع الخبازة عن الاغواق وتدل فضعهم لا يقولون وهو الصحيح فهذا المشى كان في الابتداء ثم نسخ
اخلف الروايات فمن هو الحق بالصلاة على الميت ذكر في شرح الصلوة للشمس الائمة المحلوا الى راجح
لأنهم الحي اولي من الميت ان يقيم ثوبا يغسل به غير ثوب احد وفي رواية الحسن من ابن حنيفة راجح اللاب

الاب اولى ولا يتقدم امام الحى الاباؤن الاب وعند عدم امام الحى اب الميت الى من سائر العصبات وذكر الشيخ
 الامام ابو بكر محمد بن الفضل بن السلطان احق بالصلوة على الميت اذا حضر ثم امام الحى ثم الوالى ولا يتقدم احد غير
 السلطان غير امام الحى الاباؤن الى وقال الفقيه ابو جعفر رخ اذا حضر السلطان تقدم الاولياء فيعمل على عليها وان
 حضر والى المصر والقاضى فالوالى اولى ان يقدم عليها وان لم يحضر القاضى ولا الوالى وحضر صاحب الشرطة وامام
 صاحب الشرطة اولى ان يتقدم والكنان للوالى خليفة فلم يحضر خليفة اولى بالتقديم من القاضى ومن صاحب
 الشرطة وان لم يحضر الوالى ولا خليفة ولا القاضى ولا صاحب الشرطة وحضر الاولياء وامام الحى فينبى الاولياء ان
 يتقدم امام الحى وان لم يحضر امام الحى وحضر المزدون فليس على الاولياء تقديمه وان حضر الوالى خليفة والقاضى وصاحب
 وامام الحى والاولياء فابى الاولياء ان يتقدموا احد من هؤلاء وارادوا ان يتقدموا فلهم ان يقوموا من شاؤوا
 ولا يتقدم احد من هؤلاء الاباؤنهم منها كقوله قاس قول ابى خنيفة والى يوسف وزر جرح وبه اخذ الحسن بن مائة الرطل
 ولا اخوان الاب وام فالكبير اولى فان ارادوا الاكبر ان يقدم غيرهما فلهما صغر ان يئمه فان قدم كل واحد منهما رجلا آخر فالذى
 قدمه الاكبر اولى وكذا الابن الاكبر مع الاصغر ان يئمه فان قدم كل واحد منهما رجلا آخر فالذى قدمه الاكبر اولى وكذا الابن
 الاكبر مع الاصغر وكذا لك ابنا المم عند عدم غيرهما والكنان الا ان الاصغر لاب وام بالاخ الاكبر لاب فالاصغر اولى
 والكنان الاصغر قدم فغيره ليس للاب الاكبر ان يئمه لانه لاحق بالاب من الاخ لاب وام فالكنان الاخ لاب وام
 فابا فكتب ان يتقدم فلان ان مات فلان فلهذا لاب ان يئمه لان الغائب ينزله المعدم وحده القسبة فيه ان لا يقدم
 على ان يقدم فيه ترك الصلوة ولا يتغير الناس قدومه وعن محمد بن حمران امرأة ماتت ولها اب وابن تزوج فالاب احق
 بالصلوة عليها ثم الابن والكنان من غير الزوج فالكنان الابن من الزوج فالاب احق ثم الزوج وعن ابى يوسف
 ماتت وحضر بناتها الزوج وابن المولى والمولى حاضر في المصر لم يحضر بناتها فابن المولى احق من الزوج عبادات
 فانقسم في الصلوة عليه المولى والابن وابنه وهاجران فالمولى احق بالصلوة عليه وكذا المكاتب اذا مات من غير
 وان ترك دفنا وان اوتى كتابته لو كان المال حاضر اليه يخاف عليه القامت فلا يلزم من الصلوة عليه تركه وان
 تقدم جده وهو اب المكاتب والكنان المال فابا فالمولى احق بالصلوة عليه ولا يرفع الايدي في تكبيرات الجنازة الا
 في تكبيرة الافتتاح عند مشايخنا وبعض من شيخ بلخ يرفع الايدي رجل اول التكبير من الصلوة الجنازة

ولم يكبر حين يكبر الإمام كبره ولا ينظر الكبيرة الثانية لان محلها قائم فان يكبر حتى يكبر الإمام الثانية كبراً
 مع الإمام ولم يكبر الا في سبيل الإمام لانه لو كبر الا في كان قضاء والمقتضى لا يستعمل اعتباراً ما سبق قبل فزاد
 وان لم يكبر مع الإمام حتى يكبر الإمام ارباً كبره لا يقتضيه قبل ان يسلم الإمام ثم يكبر قبل ان يرفع الجنازة مثلاً
 لا دعا فيها فلهذا اذغت الجنازة من الارض لقطع الكبيرة وعن احتجته من اذالم يكبر حتى يكبر الإمام ارباً فانه صلوة
 الجنازة وان كبر مع الإمام الكبيرة الاولى ولم يكبر الثانية وان كبر كبراً ثم يكبر مع الإمام واذا كبر الإمام على
 الجنازة بكبيرة او بكبيرة ثم جاز رجل لا يكبره الرجل حتى يكبر الإمام ثم يكبره فلا قتل ويكون مسبوقاً بكبر الإمام قبل
 سجدة من سجراتها فاني العتف ولم يكبر لا قتل مع الإمام قائلاً او كان في الثانية فانه يكبر ولا ينظر بكبيرة الإمام
 واذا كبر الإمام في صلوة الجنازة خمساً من احتجته من غير رواية ان لا يأتى بعد في الكبيرة الثانية من ينظر
 فاذا سلم سلم رجل كبر على جنازة امرأة فخرت جنازة رجل بكبره فيه ونرى ان لا يكبر على المرأة فقد خرج من صلوة
 المرأة الى صلوة الرجل وان كبر الثانية نرى بها عليها لم يكن خارجاً من صلوة المرأة الى صلوة الرجل الا ان يترى
 بالصلوة عليه وحده بمنزلة ما شرع في رقبته فاصلى بعضها كبر نوى الغرضية والتطوع لا يكون خارجاً عن الغرضية
 الى التطوع ولكنه لو كبر على جنازة فأتى بجنازة اخرى فأنقض في الاولى يستقبل الصلوة على الثانية فان كبره فوطئ
 به الوجه ان نوى الا في ادائها لم يترسباً كان في الاولى الا اذا كبر نوى الثانية لا فيمنه فانه يصير خارجاً
 عن الاولى ومن ايسر مع من اذ كبر نوى التطوع وصلوة الجنازة جاز عن التطوع او اصلى الرض على جنازة فاعدا
 وهو دلها بالقرن فلهذا قيام جاز وقال محمد لا يجوز ويكفي صلوة الجنازة بالادعية المعروفة ولا يقر بانها كتاب
 فان تراثية النساء لا بأس به وان قرأ رتبة المرأة كره ذلك قال شمس المائتة الحلواني مع من اصحابنا قال قراءة
 الفاتحة في الشفع الثاني من ذوات الارب يكون على وجه الدعاء والنساء لا على وجه القراءة فمن تجرد اذا استبرأ
 الرقبت الصغار في دار الحرب فمات احد منهم في دار الحرب لا يصلى عليه اذا ارادته الزوجان في دار الحرب فمات
 احد منهم في دار الحرب لا يصلى عليه اذا ارادته الزوجان والمرأة حامل فوضت الولد ثم مات الولد لا يصلى عليه وحكم
 الصلوة عليه بخلاف حكم اليراث رجل مات في غير بلد فصلى عليه ثم جاءه اهل وحملة الى منزله المكنة الصلوة باوان
 السلطان والقاضي اتمها واذا اصلى على جنازة فخرت غروب الشمس او غرقت طلوعها او عند الزوال لا يعاد بعد ذلك الا

اهل البني اذا قتلوا في الحرب لا يصلى عليهم وان قتلوا بعد ما وضع الحرب او زاروا يصلى عليهم وكذلك قطع الطريق
 اذا قتلوا في الحرب لا يصلى عليهم وان اخذهم الامام ثم قتلهم يصلى عليهم وحكم المقتولين لمصيبة حكم قطع الطريق
 والمكابر ونحو المصير بالليل بنزلة قطع الطريق والذي صلىه الامام عن اخيه من ربه روايتان روى ابوسليمان
 عنه انه لا يصلى عليه ومن قتل مظلوما يصلى عليه ولم يغسل ومن قتل ظاهرا غسل ولا يصلى عليه رجل يصلي عليه جنازة ومن
 الرأى خلفه لم ياره بذلك ان تابوه يصلى عليه لا بعد الموت وان لم يتابوا فالحال المصلي سلطانا او الامام الاعظم
 او القاضي او والي الجسر او الامام حية ليس الاولى ان يميد في ظاهرها روايتان والحكم فيهم فلا الاعادة منبذة فتأخر
 فيها قوم فقام رجل ليس بولي وصلي وتاب بعض القوم في الصلوة عليها فصلواتهم تامة وان احب الاوليا اعادة
 الصلوة ولا ينوي الامام الميت في تسليمه الجنازة بل ينوي من ان يميد بالتسليم الاولى ومن عن يساره بالتسليم
 الثانية ويسلم بيد الكيسر الراية ولا يقول ربنا آتاني الدنيا حسنة واذا انتهت الجنازة الى القبر كره المجلس للقوم
 قبل ان يوضع عن اعناق الرجال فاذا وضعت عن الاعناق طلبوا ويكره القيام واستند في القبر عند الله فالحال
 الارض روضة فلا لباس بالنسبة وحكي عن الشيخ الامام ابي بكر محمد بن الفضل راج انه جونا تحتها تابوت في بلادنا لرحمة
 الارض ولا تحتها تابوت من حديد لا لباس به لكن يغني عن غير شئ فيه القربا وظنين الطبقة العليا مما يلي الميت
 ويجعل اللين الخفيف على بين الميت ويساره لمصير بنزلة الله ويكره الا جرتي الله اذا كان على الميت امانا ولو زود
 لا لباس به يستحب اللين والقصب ان يكون مناصر فقام من الارض قد شرب وشرش عليه الا وكلا ينشتر بالريح
 وان كت عليه شيئا او وضع الاحجار لا لباس بذلك عند البعض ولا يخصص القبر لاروى عن النبي صلى الله عليه وسلم
 انه نهى عن التخصيص والتقصيف وعن البناء فوق القبر قالوا اراو يا ابانا السفط الذي يجعل على القبر في ديارنا لاراد
 عن ابي حنيفة قال يخصص ولا يطين ولا يرفع عليه بناء وسفط ويدخل الميت القبر من قبل القبلة ويوضع في القبر على
 جنبه الايمن مستقبل القبلة ومرائس كل من ميل سلا وقصير وان يوضع الجنازة عند القبر حتى يكون راسه ياراء
 موضع قد يسر القبر ثم يسر الى القبر وعندنا يوضع الجنازة على راس القبر من قبل القبلة ثم يوضع في القبر وبالله التوفيق
 اخذ من قبل القبلة يكون وجهه الاخذين الى القبلة واذا وضعت في القبر قالوا بسم الله على من رسول الله صلى الله عليه وسلم
 بسم الله وبالله صلى الله عليه وسلم على من رسول الله صلى الله عليه وسلم اخذ من قبل القبلة من القبر ما دفن الا اذا كانت الارض مخصوبة

واخذت بالشفقة وان وقع في القبر متراحم فلم يترك به ما ايا عليه الراب ميثس وسحب في القبر والميت
 وند في المكان الذي مات في مقابر ادراك القوم وان نقل قبل الدفن الى تدريس اوميلين فلا بأس بذكر الوفاة
 غير بله وسحب تركه فان نقل الى مصر آخر لا بأس به لا مدى عن مقبور صلوات الله عليه مات بمصر ونقل الى الشام
 وموسى عليه السلام نقل باجوت يعرف عليه السلام من حبس الى ارام بعد زمان وسعد بن ابي وقاس رضي
 مات في ضيقه على اربعة فراسخ من المدينة ونقل على اعناق الرجال الى المدينة وبعده ما دفن لايس اذ جاء به مد
 طويلا وقصيرة لا بعدد العذر ما قلنا قال الشمس لانه سرى روحه وقول محمد روح في الكتاب لا بأس بان نقل
 الميت تدريس اوميلين بيان ان النقل من بلد الى بلد كرهه امرأة مات وله في غير بلده اودفن فادوات ميثس
 القبر وحمل الميت الى بلده ليس لها ذلك لاقطع ما مات وقد اتى على حملها سنة اشهر وكان الولد يخرج في نبطها
 فدفنت ولم يبق بطنها ثم رايت في المنام انها تقول ولدت لا ميثس القبر لان الشاهرا انها ولدت لكان الولد ميت
 ولا كسر عظام اليهود اذ اوجبه في قبرهم لان حرمة عظامهم كحرمة عظام المسلم لانه لا يرمي اياه في حيوة تجب صيانة
 من الكبر يدومته وكبره العتود على القبر ولو وجد طريفا في القبرة وهو يظن انه طريق احد ذوالاشي في ذلك وان لم
 ذلك في لا بأس بان يمشي فيه ويكره وقع الحبس واخشى من القبرة فاحتج ان لا بأس به لانه با دام طلبا
 فيونس الميت ومن هذا قال الاستحباب قطع الخشيش الرطب من غير حاجة اذا قل المرارة بخير قصيرة ملقى فيها لا كالكلب
 لا يدفن الى ان ينقل الى دينهم ليدفنه بحلوات اليهود والنصارى مات رجل في اسقية فانه قيل وكيف يدفن عليه
 ويلقى في البحر لا بأس بان يقرن انسان او ثمة اخرته في قبر واحد عند الضرورة ويحبل بين كل اثنين حاجز من الراب
 هذه الامور رسول الله عليه السلام في بعض النذرات **كتاب الصوم** قال مولانا رحمته
 في هذا الكتاب بين عبادتين تختص بهما شهر رمضان حياض النهار وقيام الليل وبدأت بالصوم لانه اهم الامور
 فهو مشتمل على فصول الفصل الاول في روية الهلال ومن يجب عليه الصوم ومن لا يجب شهادة الواحد
 على هلال رمضان مقبولة اذا كان عدلا مسلما بالغا عاقل حرا كان او عبدا ذكرا كان او انثى وكذا شهادة الواحد
 على شهادة الواحد وشهادة المحدث وفي الفتوى به التولية في ظاهر الرواية وقال الطحاوي رحمه الله طائفة
 العدة في هذه الشهادة ومن المتأخر من قال لو ادعى المستور كذا ادعى الحسن عن ابي جعفر زعم الله

ولا يشترط الدعي ولا لفظة الشهادة في بده الشهادة كما لا يشترط في سائر الاخبار ان يدا اذ كان بالاسماء على ما في نسخة
 مصححة فشهد وأعلى بروية الهلال في العصر لا يقبل الا الشهادة من قديم العلم بشهادتهم واختلفوا في قدر ذلك عن ابي يوسف ر
 انه قد روي بخمس كان في اقصاه ومن يجره من غير ان يجر من كل جانب وكذلك اروي عن ابي يوسف روي انه لا يقبل
 الشهادة اهل محل وان جاز الواحد من خارج العصر وشهد بروية الهلال ثم انما يقبل شهادته واليه استبنى الاصل وكذلك
 شهد بروية الهلال في العصر على شرفه وانما هلال شوال فالحال بالاسماء على لا يقبل الا الشهادة من رجلين او رجل واحد من
 وشتر طرية الحرية ولا يشترط فيه الحرية والعذر ينبغي ان يشترط فيه الشهادة وانما الدعوى يلغى ان لا يشترط فيها الا
 يجرى الا انه يطلق الحرية عند الكل ومنع البعد في قول ابي يوسف ومحمد روي وانما قياس قول اخيه مع غيبه ان يشترط الا
 في هلال القطر وهلال رمضان كان في وقت البعد وفي الوقت على قول الفقيه ابي جعفر روي ولا يجوز فيه شهادة المحدث وفي
 القدر وان تاب وهو قول اخيه في ذلك كانت اسما مصححة لا يقبل فيه الا قول الجماعة كان في هلال رمضان وانما
 ذي الحجة ذكر المحاكم روي ان هلال الاضحية كهلال القطر ومن اخيه روي في النوازل الشهادة على هلال الاضحية كما في الشهادة على
 رمضان لا يتحقق بهما من امر ديني وهو مبرور وقت الحج وفي كتاب الرواية هو كهلال القطر لان ميراثه ان من وهو القوس لم يجر
 الاضحية اذا رأى الامام هلال شوال وحده لا ينبغي له ان يخرج وبما روي ان من يخرج من مكان الاشتباه رجل رأى هلال
 شوال وحده وهو من يقبل شهادته او لا يقبل فانه يجرى العدم ولا يقبل في الشكر لكان الاشتباه رجل رأى هلال القطر
 فشهد ولم يقبل شهادته كان عليه ان يصوم فان اضطر في ذلك اليوم كان عليه القضاء دون الكفارة وان رأى هلال رمضان
 وحده فشهد ولم يقبل شهادته كان عليه ان يصوم فان اضطر في ذلك اليوم كان عليه القضاء دون الكفارة وان اضطر قبل
 ان يرد القاضي شهادته فله ان يصوم او لا يجب عليه الكفارة ومن رأى هلال رمضان في الرستاق وليس هناك
 وال ولا قاض فالحال ان الرجل فقه يصوم الناس يقولون في القطر ان يجره لان بروية الهلال لا بأس بان يغيروا
 واذا اصاموا اثنين يومًا بشهادة واحد ولم يروا هلال شوال في القطر والحق يصوموا بما اخرجني قول اخيه وابي يوسف روي
 انهم لو اضطرروا لافطروا بشهادة واحد وشهادة الواحد لا تصح في القطر وانما اذا اصاموا بشهادة رجلين فافطر واذا اصاموا
 اثنين يومًا من القاضي الامام على السند انهم لا يغيرون وان اصاموا بشهادة رجلين وقال ابي يوسف روي انما يقبل شهادة
 رجلين على هلال شوال اذا خبرهما رأياه في غير البلد كانت شهادتهما انما رأياه في البلد والبلد كثر الامل لا يقبل منها قول

الرحمة والالتفات لا تقبل قول حادثة لا تقبلوا استعجالهم على الكذب من جهة روح في الوادع اذا اصام اهل مصر
رضوان على خير دونه ثمانية وعشرين ثم راء على شوال قالوا ان كان هذا وشبان لم يوتيه ثلثين يوما وهم عليهم طلال رمضان
نظروا واحد اذ ان من همار السدة وعشرين يوما ثم راء على شوال فاستقام عليهم لانهم قد اكلوا الشهر ولما اصام اهل بلدة
نيس بر المروية اهل بلدة اخرى سدة وعشرين والاربعين فسلم من همار سدة وعشرين يوما عليهم فضا اليوم ولا مبرور فحالت
فوق المروية وكذا في كل بلدة من بلاد الشام والاربعين فسلم من همار سدة وعشرين يوما عليهم فضا اليوم ولا مبرور فحالت
فقدية كذا بانكم يوم فضا مرانها اليوم يوم الاثنين من رمضان فلم يردوا الهلال في تلك الليلة وبما سمعوا في بيان بعض
قد ولا لشرك الراوي في هذه الليلة لان هذه الجماعة لم تشبه وبالمدينة والامم شيئا وبغيرهم وانما كجوا وروى غيرهم انما شهدوا
عند فاض لم يردوا الهلال بل على ان فاض ليلة كذا انبغذت شيئا من بروتية الهلال في ليلة كذا رضى القاضي شيئا وبما جاء
لقد القاضي ان بعض شيئا وبما جاء رضى القاضي شيئا وبما جاء رضى القاضي شيئا وبما جاء رضى القاضي شيئا وبما جاء رضى القاضي شيئا
ولم يردوا الهلال وبما سمعوا في بيان بعض
واذا شهد الشهر على طلال رمضان في اليوم الثاني والعشرين منهم والاهل رمضان قبل سبعة عشر يوم ان كانوا في هذا العصر
يؤمنون ان لا يقبل شيئا منهم لانهم تركوا السنة وكانوا على ما هم وكان بين جازت شيئا منهم لانهم لم يوافقوا السنة اذا راء الهلال
شهادا قبل الزوال لبقية لا يصحهم بده فبعضهم على السنة المستقيمة وقالوا بروسن روح ان راء الهلال بعد الزوال فذلك لان
را قبل الزوال فبعضهم على السنة المستقيمة وقالوا بروسن روح ان راء الهلال بعد الزوال فذلك لان
عطف الشمس في الليلة المستقيمة وقالوا بروسن روح ان راء الهلال بعد الزوال فذلك لان
نهر الليلة الالية وعند راء الهلال يكره الاستسائة اليه كالغلبة اهل الجالية شهر رمضان اذا جازهم الحس ويوم غرة
ما يوزم الحس العام كان ذلك اليوم يوم غرة فبعضهم على السنة المستقيمة وقالوا بروسن روح ان راء الهلال بعد الزوال فذلك لان
مكرم يوم مكرم كان ذلك يوم مكرم وقالوا بروسن روح ان راء الهلال بعد الزوال فذلك لان
شهر رمضان ثم علم بده ذلك لم يكن عليه قضاء ما مضى ويكره الصيام في المستقبل فاما جعل العلم العام في جليلين
ادرسيل الامر اتين ولما الى يوسد روح اذ لا يشترط في هذه الا ما يجرى في دار الاسلام
فبعضهم على السنة المستقيمة وقالوا بروسن روح ان راء الهلال بعد الزوال فذلك لان

وصا من ان صور شهر رمضان جاز وان كان هذا الشهر كل رمضان لا يجوز لان الاداء ليس بالواجب وان
صام شهر رمضان جاز وقيل ينبغي ان لا يجوز لان عليه القضاء وهو لم يرض القضا ومنه يخرج قالوا ان اذا
نوى ان يصوم ما عليه من شهر رمضان حتى يجز ذلك تخم هذا انما يجوز اذا صام شهر او ان شهر رمضان في العدة وصلة
الايام للقضاء اما اذا تمت الصوم في شوال وشوال كان القصر من رمضان يوم القصر يومين ايضا ولا تمام العدة
ويوم كان يوم العيد وان وافق يومه شهر ذي الحجة وهو نقص من رمضان يوم القصر يومين ايضا ولا تمام العدة
وارقية ايام يوم النحر وايام التشرع رجل من في رمضان ثم افاق بعد سنين في رمضان في اليوم الاخر كان عليه قضاء الشهر
الذي جاز فيه وقضاء الشهر الذي افاق فيه وليس عليه قضاء ما بين ذلك من سنين الاضية قالوا ان اذا افاق قبل الزوال اما
اذا افاق بعد الزوال يحل كانه لم يفت في هذا الشهر انما ابلغ عاقله ثم جاز انما افاق في رمضان في بعض الشهر
عن ابى يوسف راج ان هذا الفصل الاول سواريل من القضاء ويسوي بين المجنون والطارى والمجان وعنه محمد راج ان هذا
قضاء ما كان مجنوناً في كالبصى اذا بلغ في نصف الشهر والكافر اذا اسلم رجل من في رمضان كله فليس عليه قضاء وان
افاق شيئاً من فدية القضاء وان اعفى عليه في رمضان كله فدية قضاءه وقال الشافعي البصري راج ان قضاء عليه في الاغواء
في المجنون استوجب وان اعفى عليه في اول ليلة من رمضان عليه القضاء غير يوم تلك الليلة قالوا ان اذا نوى الصوم في
تلك الليلة قبل الاغواء ولم يكر ذلك في الكتاب وجعلنا ما يفتي راج انما يحل انما يفتي راج انما كان اهل الصبح منه انية اما ان لم يكن
اهل في تلك الليلة بان اعفى عليه في آخر يوم من شعبان وادام الاغواء عليه قضاء وذلك قضاء ذلك اليوم ايضا اعلام بلغ في الغفلة
من رمضان في نصف النهار او اضل في اسلم فانه لا ياكل لتبته يوم ويلزم صوم ما بقي من الشهر ولا يلزم قضاء ما مضى وان اكل
في يوم لم يكن عليه قضاء وان كان ذلك قبل الزوال ولم يكن الاكل شيئاً من الصوم قبل الزوال لا يجوز صومها عن الغرض غير
ان يصي يكون صائعا عن الطلوع لانه كان اهل الطلوع في اول اليوم بخلاف الكافر وعنه ابى يوسف راج ان يجوز صوم
البصى عن الغرض وقيل جاز في الكافر ذلك واليه اشار في المستقى وقيل في الكافر لا يجوز لان الكافر في اول اليوم ياتي في اصل
الصوم اما الصبا في اول اليوم لا ياتي في وجده اصل الصوم وكما يحل وجده والنية في اكثر اليوم بمنزلة الوجود في كل اليوم فكذلك
البلوغ في اكثر اليوم يحل بمنزلة البلوغ في كل يوم ثم في ظاهر الردا تفرقت بين هذا وبين المجنون اذا افاق في يوم من
رمضان قبل الزوال ولم يكن اكل شيئاً من الصوم جاز عن الغرض لان المجنون اذا لم يستوجب يكون بمنزلة المرض لا يمتنع

والجواب بان زبدة النية في الايام كجوابها في الكل ولو سلم انظر في غير رمضان قبل الزوال ونوى الصوم القطوع
كان صائما منه الى يومه حتى لو انظر في رمضان فمضت خلاف الزجر لان ما قبل الزوال يحل بمنزلة اول النهار في حكم
النية فكذلك في حكم الالبية الفصل الثاني في النية لا يصح التحويل في الصوم الالبية عندنا وعند زفرح اذا كان
صحيا متينا في نهار رمضان يصح منه الصوم بدون النية ثم عندنا لا بد من النية لكل يوم وعندنا ما لم يصح فيه نية واحدة بحسب
الشهر ويجوز الصوم بمطلق النية قبل الزوال وفيه صوم آخر عندنا وعند زفرح في نهار رمضان لا يصح الالبية الفرض نية من الليل
وصوم القطوع لا يجوز فيه بعد الزوال عندنا والظاهر ان يصح بمطلق النية نية القطوع واذا نوى القضاء او الكفارة
في اليوم الذي نذر ان يصوم فيه كان صومه عافى وكل صوم ليس له وقت ميسر كالقضاء والنذر المطلق والكفارة لا يجوز
نية مطلقة المترفعين والمساورة ان نوى في رمضان عن واجب آخر كان صومه عافى عندنا في ضيقه روحا ونحوها جسيمة يكون
من رمضان ولان نوى القطوع في رمضان فمن استيقظ روح فيه روي ان في رواية يقع عن القطوع وفي رواية عن رمضان ولا
نوى قضاء رمضان والقطوع كان من القضاء في قول ابو يوسف روح لانه انوى وعنه محمد روح يقع من القطوع لان النيتين
قد تداومت في مطلق النية يقع من القطوع والابن يوسف روح ما قلنا لان نية التطوع للقطوع غير محتج اليها فقلت
بنيت نية القضاء تقع من القضاء ولو نوى قضاء رمضان وكفارة الطهارة من القضاء استحسانا في القياس يكون
قطوعا وهو قول محمد روح لان النيتين قد تداومتا فصارا كانه صام مطلقا وجب الاستحسان ان القضاء انوى لانه حق الصوم
تعالى وكفارة الظهار حتى لا يترجم القضاء ومن محمد روح فيمن نذر صوم يوم فيه نوى النذر وكفارة الطهارة يقع من النذر
كل صوم لا يماضي الالبية من الليل كالقضاء والنذر ان نوى مع طهر الفجر جاز لان الواجب تران النية بالصوم
لاقتة ميانة العطر في النهار لا يغير عنه مطلقا عندنا في روح اذا وجب على ابن نفا يومين من رمضان واحد فادوا
ان يقضيها يوم اول يوم وجب عليه قضاءه من هذا الزمان وان لم ينز ذلك اجزاء او كان من رمضان في نوى رمضان
الاول ان لم ينز ذلك اختلف الاشخاص فيه والصحيح انه يجزئه اذا انظر في رمضان ستدا وهو فقير فقام احدى وستين يوما
لقضاء والكفارة ولم يصل اليوم للقضاء جاز ذلك كما ذكره الفقيه ابراهيم روح فصار كما نوى القضاء في اليوم الاول
وستين يوما من الكفارة اذا نوى في رمضان قبل ان تغيب الشمس ان يصوم غدا فقام او اغنى عليه او قتل عن الصوم
حتى زالت الشمس من ذلك لم يكن صائما في الله الا ان نوى بعد غروب الشمس ان يصوم غدا او لا تدره وجب على الاسلام

عن الاسلام والحياء باسد في اول اليوم من رمضان ثم يرجع الى الاسلام فنزى الصوم قبل الزوال فهو صائم قال انظر عليه
العقضاء دون الكفارة مريض اذ سافر لم يبرأ الصوم من الليل في شهر رمضان ثم نذرا بعد طلوع الفجر قال ابو يوسف ربح
يخرجهما بوجه اخذ الحسن ربح الصائم الموقوف اذ لم تدمن الاسلام ثم يرجع الى الاسلام قبل الزوال ونزى الصوم قال زفر
لا يكون صائما ولا نقضا عليه ان افتر وقال ابو يوسف ربح يكون صائما وعليه العقضاء اذا افتر رجل في شهر رمضان
سنة تسعين ومائة فقام شهر انبوى القضاء عن شهر الذي عليه وهو يرى انه من رمضان سنة احدى وتسعين ومائة
قال ابو يوسف ربح يخرجه وان صام شهر انبوى القضاء عن رمضان سنة احدى وتسعين ومائة وهو يرى انه افتر ذلك
قال الخيرة الفصل الثاني في العذر الذي يبيح الانقطاع في الاحكام المتعلقة به رجل يخاف ان لم يفطر
يزداد عليه وجبا او حياه شدة كان له ان يفطر وكذا الجنا على او المرض اذا خاف على نفسه او ولده او كذا لامة اذا وضعت
عن الطبع او انجز غسل الثياب ونحو ذلك ان صارت بحال خاف على نفسه فانظرت عليها القضاء دون الكفارة وكذا
اذا لم يجد حية فانظر شرب الدواء قالوا لا يكون ذلك له ولا يفطر فلا بأس به وكذا الرجل اذا كان بارا العدو وهو مجتهد
الضعف على نفسه فله ان يفطر متى ما كان دسافر او رجل صوم في شهر رمضان لا يمكن ان يصلي فانما وان لم يصوم يمكن ان يصلي
قالا فانما يصوم ويصلي قاعدا جباين العبادتين رجل ارحم غلب فانظر على ظن ان يومه يوم المرض وما حقه فيه كان عليه
الكفارة وكذا اذا انظرت المرأة على ظن ان يومها يوم حيض فلم تخص في ذلك اليوم كان عليه الكفارة لوجوبه وانظرت
في يوم ليس فيه شبهة الاباحة قالوا لا نرضاه اذا نوى الصوم ثم انظر بعد طلوع الفجر فان لم يبرأ الصوم في ذلك اليوم
كان عليه القضاء دون الكفارة لتسافرا اذا نكح شيئا قد نسيه في منزله فدخل منزله فانظر ثم خرج قال عليه الكفارة
قياسا لانه مقيم عند الاكل حيث دفع سفره بالعود الى منزله وبالقياص فانه الصائم الموقوف اذا دخل على مضطوا انه
ضال ان ياكل للباس بان تحبب بالمكان صائما عن قضاء رمضان كره لان ياكل رجل مطلقا امرأته ان لم يفطر
فلانها بالمكان فلان يتكلم ما يفطر حتى اذ بالخالف والكان صائما عن القضاء لا يفطر رجل انظر في رمضان لمريض كان عليه
ولا يخرجه الغدرة فان مات قبل ان يسير الا شئى عليه لانه لم يدرك عدة من ايام آخر وعليه ان يوصى بالغدرة ويعتبر
بذلك من ثقت ماله عند وان لم يوصى وبسر الوتره عنه جاز ولا يلزمهم من غير ابياء عندنا خلافا لاشافى ربح اذا
افطر المريض ايا ما تم مع ايا ما تم مات لزوم القضاء بقدر ما صح فانه لم يقدر على القضاء لا بقدر ما ادرك اذا وجب على المريض

القضاء بان لا يغفر له ولا يغفر عنه ولا يقضى حتى يخرج من الدنيا شيئا فاما بحيث لا يخرج من الدنيا شيئا فاما بحيث لا يخرج من الدنيا شيئا
من عدمه من اصل نفسه وهو صوم رمضان عند وقوع الياس من القضاء على كل يوم نصف صاع من الفضة ويجزئها ان يخرج
في صدقة الفطر الا ان في الفدية يجوز طعام الابوة اكلتان مستعملان ولا يجوز ذلك في صدقة الفطر ومن وجب عليه كفاية
اليعين والعقل او لم يجد الكفاية وهو شيخ كبير او لم يصم حتى صار شيئا فاما لا يجوز الفدية لان الصوم يبادل عن غيره
ولهذا لا يجوز الصيام في الصوم الا عند العجز عن التكفير بالمال والفدية لا تجوز الا من صوم هو اصل وجب فطره على ما لم
ياكل ناسيا فقال راسعنا ثم وذا شهر رمضان فقال الرجل لست بصائم واكل ثم ثمة كراة كان صائفا فصوره في قوله
ان لا يرضع له لانه لم يكن ناسيا من اكل حيث اجبره الرجل به كك ولا فيه في قوله زفره لانه ناس ومن راضى فاما
ياكل ناسيا على ان يجزئ به كك قالوا ان كان ناسيا فله ان ياتى على تمام الصوم بخبره وان كان ناسيا فله ان يجزئ به كك
لا بد على التام فتركه حتى ياكل ثم اجبره بك ولا تصوم المرأة تطوعا الا بان زوجها ان ياكل ويصومها فله ان يفطرها وكذا
للزوجة الا اذا كانا فاجبا ولا ضرر في ذلك وان امرت المرأة فغيره من زوجها قالوا ان يحلها وكذا لا يجزئ ان يفطره
في الخدعة وكذا كك في الصلاة الفصل الرابع فيما يكره للصائم وما لا يكره يكره مفتع المكك تصام لانه
تريض الصوم للفساد في غير ضرورة ولا فيه صوم مقل به اذا كان بعض صومه فله ان ياكل ان لم يفتنه غيره او اذا كان
صومه من الام لا سود فله ان يبدل بفعل الى الجوع وما اذا كان بعض يوم الصوم غيره فله ان يفتنه والاكل من الجوع في
الكتاب دليل على ان الشغل واحد ويكره للمرأة ان تفتن لغيرها طعاما اذا كان لها منه بد وكذا اذا ذنت شيئا بطلبها
لان فيه تريض الصوم للفساد وقال بعضهم ان كان الزوج سيئ الخلق لا بأس للمرأة ان تذوق الرقة بسانها ويكره
للعصائم ان يذوق العسل والهم من الحزن الجيد من الردى عند اشتداد استحباب الصائم فعمل الانتظار على الطول النجوم و
في خيرة السحر لورود الامار في ذلك وفي يوم الغيم لا يستحب تعجيل الافطار ولا ياكل حتى يغلب على طرفة
غزو الشمس وان اذن للزوج ان يغرب ولا بأس بالمرء ان يطعم في الدابة والعشي غدا عند انقضاء
يكره في العشي قال ابو يوسف مريح يكون المبلول لا لانه بدو حال الماء في الغيم في غير ضرورة وفي ظاهر الرواية لا بأس
به كك لان المقصد هو مقهوره كان بمنزلة المصغرة والمازط الاخير فلا بأس به منه اكل الطعام اذا سافر بها بالاحتياط
لان الفطر لان الزوج كان فاجبا فلا مضطرب لغيره فاشترى ما يتقاه اذا اصبح المسافر فاما من دخل مفردة او مع اخر فزوي

يُزَوِّدُ الْإِنْسَانَ كَرَاهَةً أَنْ يَفْطُرَ لَدَيْهِ جَمْعُ حَلْمٍ الْإِقَامَةِ وَالْمَقَامَةِ وَلَا بَأْسَ لِلنَّاسِ أَنْ يَفْطُرُوا بِمَا شَاءُوا
أَزَادَ مِنْ عَلَى نَفْسِهِ مَأْسَى ذَلِكَ وَلَا نَفْسُهُ صَوْمٌ وَنَحْوُ صَوْمِهِ بِنِجَابِ رِضَا أَنْ يَفْطُرَ صَوْمَهُ وَلَا مَأْرُورِي عَنْ عَائِشَةَ وَهَذَا
عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ يُفْطِرُ وَهُوَ مُسْلِمٌ وَكَرِهَ الْقَبُولَ وَالْبَاشِرَةَ أَنْ لَمْ يَأْسَ عَلَى نَفْسِهِ مَأْسَى ذَلِكَ وَمِنْ خِجْنِهِ أَنْ يَكْرَهُ
الْبَاشِرَةَ وَالْعَائِشَةَ أَنْ يَسْزِفَ زَوْجًا بِخُرْدٍ وَدَنَفِي دَوَائِيهِ أَنْ يَكْرَهُ الْمَعَانَةَ وَالْمَعَانَةَ أَيْضًا عَنْ خِجْنِهِ رَجَحَ أَنْ يَكْرَهُ أَنْ
يَأْخُذَ الْمَاءَ لِنَفْسِهِ ثُمَّ يَجْعَلُ الْأَمْلَى وَالْمَاءَ أَوْ يَنْتِزِعُ الثَّوْبَ وَيَلْفَفُ بِهِ لَانْفِذَ الظَّهَارَ الْفُجْرِي الْعِبَادَةَ مِنْ أَيْلَى يَوْمِ
أَنْ لَا يَكْرَهُ أَنْ يَلْبَسَ الْمَاءَ عَلَى رَأْسِهِ أَوْ يَنْتِزِعُ الثَّوْبَ وَيَلْفَفُ بِهِ وَهُوَ لَا يَسْتَظِلُّ سِوَا ذَلِكَ بَأْسَ بِالْحُلِّ لِلنَّاسِ وَأَنْ
رَجَعَتْ طَعْمُ فِي حَلَقَةٍ وَكَذَا إِذَا دَخَلَ خُبَارَهُ وَكَذَا الْحِجَابَةَ لِمَارُورِي عَنْ رَسُولٍ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَنْ أَتَتْهُمُ دُجُورًا وَكَرِهَ
أَنْ يَصُومَ بِرَمِيْنٍ لَا يَفْطُرُ عَلَيْهِمَا وَكَذَا الصَّوْمَ الرَّصَالِ وَهَذَا يَصُومُ أَسَنَةً وَلَا يَفْطُرُ فِي الْإِيَّامِ الْمَهْتَبَةِ الْأَفْضَلُ أَنْ يَصُومَ
يَوْمًا وَلَا يَفْطُرُ يَوْمًا يَكْرَهُ صَوْمَ لَحْمٍ وَلَا يَكْرَهُ لَحْمَ الْفُجْرِي وَلَا يَأْسَ بِصَوْمِ يَوْمٍ الْجَمْعَةِ عَنِ الْخِجْنِ وَنَحْوِ رَجَحَ
لِمَارُورِي عَنْ ابْنِ جَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَ يَصُومُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَلَا يَفْطُرُ يَكْرَهُ صَوْمَ الْفِرْدَوْسِ وَالْمُهْرَجَانِ لِأَنَّ فِيهِ تَقْطِيعَ الْإِيَّامِ نَهْيًا عَنْ
وَأَنْ دَانِقَ يَوْمًا كَانَ يَصُومُ وَيَنْتِزِعُ ذَلِكَ لِبَأْسَ بِوَسْطِ صَوْمِ الْإِيَّامِ الْبَيْضِ ثَلَاثَ عَشَرَ الرَّابِعَ عَشَرَ وَالْخَامِسَ عَشَرَ لِمَارُورِي
عَنْ ابْنِ جَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ صَوْمُ يَوْمِ الْإِيَّامِ صَوْمُ الْبَنِي الْقُرَشِيِّ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ يَصُومُ يَوْمَ الْإِيَّامِ مِنْ
وَيَقُولُ يَوْمَ صِيَامِ اللَّهِ هُوَ مِنْ النَّاسِ مَنْ كَرِهَ ذَلِكَ مَخَافَةَ تَرْفِيقِ الْأَحْقَابِ وَالْحَاجِبِ وَلَا يَأْسَ بِصَوْمِ يَوْمٍ غُرْفَةٍ كَانَ
فِي الْفُجْرِي السَّعْدِ أَنْ يَصُومَ يَوْمًا يَكْرَهُ صَوْمَ يَوْمٍ تَرْفِيقِ وَأَكْرَهُ صَوْمَ يَوْمٍ تَرْفِيقِ وَلَا يَفْطُرُ عَنْ الْفُجْرِي وَالْحَاجِبِ الْأَجْمَعِ إِذَا جَعَلَ الصَّوْمَ فِي الْإِيَّامِ
الْفُجْرِي مَنْ كَرِهَ أَنْ يَصُومَ الْأَفْضَلُ أَنْ يَصُومَ يَوْمًا يَكْرَهُ صَوْمَ يَوْمٍ تَرْفِيقِ وَأَكْرَهُ صَوْمَ يَوْمٍ تَرْفِيقِ وَلَا يَفْطُرُ عَنْ الْفُجْرِي وَالْحَاجِبِ الْأَجْمَعِ إِذَا جَعَلَ الصَّوْمَ فِي الْإِيَّامِ
وَالْحَاجِبِ مَنْ كَرِهَ أَنْ يَصُومَ يَوْمًا يَكْرَهُ صَوْمَ يَوْمٍ تَرْفِيقِ وَأَكْرَهُ صَوْمَ يَوْمٍ تَرْفِيقِ وَلَا يَفْطُرُ عَنْ الْفُجْرِي وَالْحَاجِبِ الْأَجْمَعِ إِذَا جَعَلَ الصَّوْمَ فِي الْإِيَّامِ
يَوْمَ الْأَضْحَى فِيهِ رَوَايَاتُ الْأَخْبَارِ أَنَّ لِكْرَهُ وَسَيَجِبُ الْأَسَاكُ وَكَرِهَ صَوْمَ الْعَبِيدِ وَالْإِيَّامِ الْأَشْرَاقِ أَنْ يَصَامَ فِيهَا
كَانَ صَامًا عِنْدَنَا خَلَا فَالْمُتَأَمِّنُ مَنْ وَسَيَجِبُ أَنْ يَصُومَ يَوْمَ عَاشُورَاءَ يَصُومُ يَوْمًا يَكْرَهُ صَوْمَ يَوْمٍ تَرْفِيقِ وَأَكْرَهُ صَوْمَ يَوْمٍ تَرْفِيقِ وَلَا يَفْطُرُ عَنْ الْفُجْرِي وَالْحَاجِبِ الْأَجْمَعِ إِذَا جَعَلَ الصَّوْمَ فِي الْإِيَّامِ
شَبَّانَ وَصَلَّى بِرَمَضَانَ فِيهِ حَسَنٌ وَأَمَّا صَوْمُ يَوْمِ الشُّكْرِ وَهُوَ الْيَوْمُ الَّذِي يُشَاكُ فِيهِ أَنْ مِنْ رَمَضَانَ وَمِنْ مِثْلِ ذَلِكَ
شَبَّانَ فَإِنَّ زَمَنَ الصَّوْمِ فِي يَوْمِ الْيَوْمِ مِنْ رَمَضَانَ كَرِهَ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ مَنْ صَامَ يَوْمَ الشُّكْرِ فَقَدْ غَضَى
أَبَا نَعَسَمَ وَلِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وَلَا تَقْعُدُوا رَمَضَانَ صَوْمَ يَوْمٍ وَلَا يَوْمَيْنِ وَلَا فِي تَشَبُّهِ بِالرَّوَانِقِ نَاهِي

يصومون برأبقل رمضان وفيظنون برأبقل يوم العطر فان صام ثم ظهر انه من رمضان اجزاء وان ظهر انه من شعبان
 كان فطره وان فطره قضاء عليه لانه في معنى المنظرون وان نوى واجبا آخر كرهه لاريد بان ظهر انه من رمضان جاز
 عن رمضان كما لصاح رمضان نيته واجب آخر اذا كان مسافرا ففتح صومه عما نوى في قول المجتهد في وان ظهر انه من
 شعبان اختلفوا في قال بعضهم يكون فطره لان الصوم في هذا الميم منتهى فلا ينادى به الواجب وقال بعضهم يجوز صومه عما
 نوى لانه ولو اوجب في يوم يجوز فيه التطوع بخلاف يوم العيد واصل ذلك انه لا يفتح الجوز كما للصلاة في الاصل والمنسوبة
 وان لم يستثن لان سبب الواجب من ذمة الاحتمال لانه كان من رمضان وان نوى التطوع يوم الشك اختلفوا في
 كراهته والصحيح انه لا بأس به لانه لا يروى عن علي وعائشة رضي الله عنهما كان يصومان يوم الشك وقوله عليه الصلاة
 والسلام من صام يوم الشك فقد عصى ابا القاسم يحمل على الفرض فان ظهر انه من رمضان كان صائما عنه وان ظهر انه
 من شعبان كان مطوعا وان فطره كان عليه القضا لانه شرع فطره بخلاف مسند المنظرون ان نوى ان يصوم
 من رمضان فكان غدا من رمضان وان كان قد صام شعبان فهو صائم عن القضا ومن واجب آخر فهو مكروه لان كل واحد
 من المستثنى مكروه فان ظهر انه من رمضان كان صائما عنه لانه نوى الصوم على كل حال ونية الصوم كفي لجواز الفرض
 وان ظهر انه من شعبان لا سقط الواجب من ذمته ويكون صائما عن نوى ان فطره قضاء عليه لانه مشرع في التطوع
 مسقطا لا مبيحا وان نوى ان يصوم من رمضان فكان غدا من رمضان وان كان غدا من شعبان فهو صائم
 عن التطوع كره ايضا لانه نوى الفرض وجب الشك فان ظهر انه من رمضان جاز عن رمضان وقيل على قول محمد
 لا يكون صائما لانه شرع في الصلاة نوى التطوع لا يصير شرعا في الصلاة في قول محمد راجع وان ظهر انه
 من شعبان فافطره بخلاف ان لا يبرم القضا وان نوى ان يصوم من رمضان فكان غدا من رمضان وان كان غدا من شعبان
 فهو صائم لم يكن صائما لانه لم يبرم الصوم على كل حال ولا يفتقر في هذا اليوم ان وافق يوم كان يصوم
 قبل ذلك بان كان يصوم يوم الخميس او يوم الجمعة فالصوم افضل وان لم يفتقر فيه قال محمد بن مسلمة راجع
 الفطر افضل لقوله عليه الصلاة والسلام من صام يوم الشك فقد عصى ابا القاسم والا فطره عن التشبه بالروايات
 وقال يصير يوم الخميس افضل لحدith علي وعائشة رضي الله عنهما وروى عن محمد راجع انه يصوم يوم الشك
 فلو ما غير فطره ولا عازم قال بولانا من هذا القول ان كان مكيئا او مكيئا فان كان غدا من رمضان فالفضل ان يصوم من التطوع

لمن المتطوع بنفسه وخافته وفتحت العاتية بالتكلم والاستظهار الى وقت الزوال مزي ذلك عن ابى جعفر
 لان المفتي يمكن ان يسوم على وجبة يخل فيه الكراهة ولا كذلك غيره **الفصل الخامس** فيما لا يفيد الصوم
 اذا اكل او شرب او جامع ناسيا لا يفيد صومه استحسانا ولو كان مكرها او غافلا فانه صومه قايما واستحسانا
 ان يتبع براءة الذي في فيه او الخط الذي نزل من راسه الى ان يسهل لا يفيد صومه وكذا اذا دخل الدخان او
 الغبار او دوح العطر او الذباب حلقه لا يفيد صومه وكذا اذا ترطبت ثيابه بمرارة عند الكلام او نحو ما يتبع لا يفيد
 صومه وكذا اذا خرج الدم من بين اسنانه او الفراق غالب فاستبقه ولم يجد طعمه لا يفيد صومه. **الخاتمة** الغيبة للمساكين
 ضد صومه وان استويا فانه احتياط وان داوى جائفته او آتته ان دواها بما به او باليس لا يفيد صومه عنه
 الكل وان داواها بما به او برطب فيه في قول يخيفه روح ولا يفيد في قول جاحيه روح قيل لا فرق بين الرطب
 واليا بس اذا وصل الحبوب ضد صومه وان لم يصل لا يفيد وذكر في الاصل انه يفيد الصوم مطلقا بما روي على القالب
 والغالب هو الوصول الى الخوف وذكر الشافعي في تفسير المجرد اذا اجتمع لا يفيد صومه عندنا خلافا للمالك روح الغيبة
 لا يفيد صومه وكذا الاضحام وكذا اذا انظر الى امرأة فانزل او فكر فامنى لا يفيد صومه لان فساد الصوم في الجماع
 عرف نفا والجماع قضاء الشهوة بماتة العضو العضو ولم يوجد وكذا اذا جامع بهيمة ولم ينزل او ميتة ولم ينزل
 او نكح مبيدة ولم ينزل او جامع فيا دون الفرج ولم ينزل وان انزل في هذه الوجوه كان عليه العقاد دون الكفارة
 لوجوه وقضاء الشهوة نصفه النقصان ومن الناس من لا يفيد صومه في الاستماع بالكلف وهل يباح له ان
 يفعل ذلك في غير رمضان ان اراد الشهوة لا يباح وان اراد استكين الشهوة قالوا ان رجلا لا يكون اذا دوا يتبع
 سلكه وطرفها مبيدة وخشبة وطرفها مبيدة او اذا دخل اصبعه في دبره او خرج براءته من الفم الى الذقن ولم ينقطع فانيها
 لا يفيد صومه ولو كان بين اسنانه شئ فدخل حلقه وهو كاره او ستمه لا يفيد صومه اذا كان دون الحصة لانه
 قليل فيحبل تباليق والكلان قدر الحصة فكله ستمه عن ابى يوسف روح انه يفيد صومه ويكره القضاء دون الكفارة
 وقال الزفر روح يكره القضاء والكفارة في فؤاد وشام اذا ابتلع سمكة كانت بين اسنانه لا يفيد صومه
 وان تادها من الخارج او ابتلعها ضد صومه وتكره في وجوب الكفارة والنجار هو الرجوع نه اذا ابتلعها فان مضغها
 لا يفيد صومه لانهما يتفرق باسنانها فلا يصل الى جوفه شئ ولو خاض الماء فدخل الماء اذ نه لا يفيد صومه وان حبس

المار في اذنه اختلفوا فيه والصحيح هو الفساده وصل الى المحرم فبعد ذلك يفسد صلاح البدن وان طعن برجع
 لا فيه صومه وان بقي الزرع في جوفه لانه لم يبرئ من الفعل وصلاح البدن ولو دخل السهم جوفه وخرج الى الجوف
 الاخر لم يفسد صومه والاعني جوفه في الجوفه ودخل جوفه لم يفسد صومه **الفصل السادس فيما يفسد الصوم**
 وهو على فروعين احدهما ما يوجب القضاء دون الكفارة والثاني في وجب القضاء والكفارة ويدخل فيه مسائل الطلوع
 والنزول اما وجب القضاء دون الكفارة اذا اجاس كمره في نهار رمضان عليه القضاء دون الكفارة وكان آخره
 مرجع اجعل اوله عليه القضاء والكفارة لان المجموع لا يكون الا باختيار الاله ولكل مارة الاختيار ثم مرجع وقال الكفا
 عليه وهو قولهما لان فساده الصوم يكون بالاطلاع وهو كان كمره في الاطلاع وليس كل من يتشركه بجاس وكذا
 اذا قيل امرأة شهيرة فاعني عليه القضاء دون الكفارة لوجوه القضاء والشبهة نصبة الفقهاء والحنيف والفقاس
 فيه ان الصوم يوجب القضاء دون الكفارة ولا اكل كمره او خطا بان يخفض فربما لا يجوز فده صومه وعليه القضاء
 دون الكفارة وقال بعضهم يخفض حتى يصل الا بخلافه ان زاد في المصنعة على الثلث وصل الا يجوز فده صومه وقال
 ابن ابي ليلى راج ان رضا اصوله المكسرة لم يفسد صومه وان رضا للطلوع فده صومه وقال بعضهم لا يفسد فيها وعن
 الحسن وهو قول اصحابنا من الحنن ذكر اكره صومه فده صومه والحنن ناسيا لا يشي عليه وقال الشارح ان صب
 المار في حلقه ففسد صومه وان اكره حتى اكل خبثه فده صومه والحنن ناسيا لا يشي عليه وفي حلقه فده صومه عندنا ما
 للزود في ذلك اني ذكر ان الله والخبز اذا اجاسها زوجها عليها القضاء دون الكفارة وقال نزيح لا يفسد صومها
 لانها في معنى الشبان وانا نقول بانه حصل قضاء الشهوة على وجه لا يغلب وجوده ويؤمن بقرع فسد في القضاء فيه
 الصوم ولان في النسيان جاز من قبل من لا الحق ربهنا جاز من قبل العبد الا اولوج رجل رجلا عليها القضاء والفعل
 انزل اول من نزل ولا كفارة فيه لانه بمنزلة الجماع فيما دون الفرج وان عملت المرأة عمل الرجال من الجماع في رمضان
 ان انزل عليها القضاء والنسل وان لم تنزل لا غسل عليها ولا القضاء اذا اوجج قبل طلع الفجر فلما اثنى الصبح اخر
 ومنى بعد الصبح لا قضاء عليه كما في الاصل وان بدأ بالجماع ناسيا او اوجج قبل طلوع الفجر ثم طلع الفجر وان كان
 في اليوم ثم كان نزع نفسه في فوره لا فيه صومه في الصحيح من الرواية وان وام عليها حتى نزل ماؤه اختلف
 المشايخ فيه قال بعضهم عليه القضاء لان الدوام على الفعل لعلم الابداء والكفارة عليه لان ادخل الفرج اوله لم يكن

شيء وجه التمدد وقال بعضهم ان كنت ولم تتعد بحركتك لكانت ردة عليه وان حركت نفسك بعد انك لم تبد بطور الفجر عليه
 القضاء والكفارة وهو نظير ما اورد المصنف لانه قد قال لها ان جاسمتك فانت طالتي نزع نفسك لا تحث وان لم تنزع
 ولم تحرك حتى تنزل ماؤه فانت نزع لا تحث وان حركت نفسك يقع الطلاق ويصير ما اجابا بحركته الثانية وكذا لو قال لانه
 بعد ما اوجها ان جاسمتك فانت مرة ان نزع نفسك على الفور لا تقع وان لم تنزع وحركت نفسك عقدت بالجماعة وجب
 لها العقر ولا بد عليها وان لم تحرك لا تحث ولا يمتنع كذا استدلوا بحقيقة توجب القضاء والحكمان لئلا لا ينبت الرضعة وكذا
 السوط والوجور والعقور في الاول بالاحتنة والوجور فلا نه وصل الى الجوف ما فيه صلاح البدن وفي العقور والسوط
 لانه وصل الى الراس ما فيه صلاح البدن وعن ابي يوسف روح في السوط والوجور والاحتنة الكفارة لانه وصل الى الجوف ما فيه
 صلاح البدن مكان بمنزلة الاكل والصحيح هو الاول لان الكفارة ترجب الاضطرار بصورة ومضى ولم يوجد وان اقل
 فيها حيلة لا فيه صوم في قول الخليفة ومحمد روح وقال ابي يوسف مع عليه القضاء وروى الحسن بن زياد عن اخيه روح
 ابو حنيفة بن من نزل الى الثانية كان عليه القضاء واقترب قول محمد روح قال الفقيه ابو بكر البخاري روح الخلفات فيما
 اذا وصل الى الثانية اما دام في ثقبه المذكور لا فيه صوم بالاتفاق لا يخفيه روح ان الثانية ليس لها منفذ وانما يخرج
 البول منها بطريق الترشيع وهذا الكلام يرجع الى الطلب ولو دخل دمه او عرق جبهته او دم رءوفه فله صوم ومن
 الناس من قال لو شح فاه فمقطعت نتيجة او سطر في فيه فاتباعه كان عليه القضاء والعصائم اذا عاد لا فيه صوم لقوله
 عليه الصلوة والسلام من عاد فاقضا عليه فان عاد الى ثوبه على وجهين الحكمان لما الغم واعادته منه صوم في ربه
 لان لما الغم لحكم الخارج فاعادته بمنزلة ابتداء الاكل وان عاد بنفسه منه صوم في قول ابي يوسف روح لانه عاد الى
 جوفه ماله حكم الغم روح ولا فيه صوم في قول محمد روح وهو الصحيح لانه كما لا يمكن الاقتران عن فوجده لا يمكن الاقتران عن عوده
 فحصل عفرا وان لم يكن لما الغم فاعاد لا فيه صوم في قولهم عند محمد روح عدم الفعل وعند ابي يوسف روح لانه ليس له حكم الخارج
 وان اعاده منه صوم في قول محمد روح لوجوه الفعل ولا فيه في قول ابي يوسف لان العقل ليس بخارج فلا يقدر او فاعاد لا يصح في
 انه قول ابي يوسف روح وان ثقباً الحكمان لما الغم منه صوم لقوله عليه الصلوة والسلام من عاد فاقضا عليه القضاء ولا كفارة
 لان فساد الصوم عرف فساد خلات القياس فلا يظهر في حق الكفارة واذا افسد صومه لا ياتي في العود والا عادة وان
 لم يكن لما الغم منه صوم عند محمد روح لظاهر النص وعند ابي يوسف لا فيه صوم لان ما دون لما الغم لا يسمى ثقباً مطلقاً

فان اعاد الى جوده لانيه صدره لان ما دون ذلك انعم ليس شجاعا حكا وان اعاده عن اي يوسف روح فيه روايتان
في رواية لانيه لانه لا يوصف بالخروج ولا يوصف بالرجل وفي رواية فعيده صدره لان فلت في الاخراج والاعادة
قد كثر نفا روي كذا انعم وان نفي انعم لانيه صدره خلفا لاني يوسف روح زهوبيا على الاختلاف في انفاض
الطهارة صانم كل البرسيم فادخل البرسيم في فيه فخرت خفيرة البصيص او صفرة او حمرة واخبط بالبرسيم نفاض
البرسيم انفاضا واصفرا واصفرا فاعقبه وهو ذكر صومر فصدور اذ اكل العنابم بالايوكل كالحفاة والراة وكالقطن و
الحشيش والقراب والكافور والبراق الذي جعل في كفه ثم اتبعه والسفرجل الذي لم يكن من ذلك وهو غير مطبوخ والجزرة
الرقبة والطين الذي يغسل به الرأس من صدره فالتكافؤ بينا واكمل هذا الطين عليه الغشاء والكفاة انما اذا شرب
فصد صدره ليس هو كذا في لان انما اذ اذهب العقل اذا فرح لم يوكل دجاجة ويوكل دجاجة من نسي التسمية وان اكل
سميت تودوت فصد صدره ولا كفارة عليه وان لم تكن عليه الغشاء والكفاة ^{جديدة} فاما يوجب الغشاء والكفاة

اذا اصبحت صائما في رمضان نجاس امرأته مستورا عليه الغشاء والكفاة اذا دارت الحشفة انزل او لم ينزل على المرأة
مثل ما على الرجل ان كانت مطهرة فمذا وشافني روح في وجوب الكفاة على المرأة قولان في قول لا تجب اني قول
تجب ثم قال ان فيه تحيل منه الزنى كمن باه الانفسال والنجاس فغيره تجب عليها ولا تحيل عنها الزنى لانها اذا كانت
فقيرة كان عليها الصوم والصوم لا يحرم فيها النجاسة والنجاس المرأة كمرسبة عليه الغشاء دون الكفاة وكذا اذا كانت
مكرهة في الاجابة ثم طارعت بعد ذلك لانها طارعت بعد فساد الصوم وان جاسها في دبرها او جاس است في دبرها
مستورا عليه الغشاء والكفاة انزل او لم ينزل في قول بي يوسف ومحمد وكذا ايجل على قوم لو طارعت من اجف
روح فيه روايتان في رواية كذا قالوا به اخذ المشايخ وفي رواية لا تفرم الكفاة انما اذا اكل سمه اما يتعدى به
او يدوي به كالجوز والتمرة والاشربة والادمان والابان عليه الكفاة عندنا وكذا اذا اكل الخبيث او السكا
او الكافور او الغاية او غيرها وان الله المصلحة بغيره وجعل معها ولا يدخل فيها في جوده لا يفرم الغشاء وان حصل في
بالغاية او بالسكر بفرم الغشاء والكفاة وكذا اذا كان شبيها من اوراق الشجر ما ياكله الناس وكرهه كحل والمرى
وما والعصف وما الزعفران وما الباطخ وما الشاة والقند وما الزرجون والطرد والخبز والبرادة التمه ذلك وكذا اذا
اكل طينا يوكل للعدا كالطين الارمني يجب الغشاء والكفاة وفي الطين الشبيري عن ابي جعفر الهندي وان روح اذا قال

قال حبيب النفساء والكفارة وقال محمد بن الحسن بن روح في الروايات الصالحة اذا كان الطين حبيباً عليه النفساء دون الكفارة
الا ان يكون من الطين الارضى فان فيه النفساء والكفارة لان جوهر كل الدوا والآدميين الذي في كل واحد من عند روح الله
قال لا ادرى ولا ادرى عن ابي بصير عن رجل عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
الكفارة لان جوهر كل الدوا والآدميين الذي في كل واحد من عند روح الله
الروايات الصالحة على عكس هذا ولا تجب الكفارة باكل البعوض في وقت الذرة اذ الله ليس بحبيب النفساء والكفارة
وكذا اذا اكل الحنظل كما في قول ابي بصير عن رجل عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
حب الحنظل لان فيه صور لانها تلتصق بالفتحة كما في السبب وان اكل حبة غلب ان مضغها عليه النفساء والكفارة
وان استعملها ان لم يكن سبباً فخرها فليس عليه النفساء والكفارة بالاتفاق في النجاسة فيها فخرها فليس عليه النفساء والكفارة
وفي الفتحة الرطبة والخوخة الرطبة كفاية لانها لو اكل كفاية في النجاسة فيها فخرها فليس عليه النفساء والكفارة
لانها لو اكل وان مضغها فالتحريم فيها البلب عليه النفساء والكفارة لان اكل ابركس زيادة وان لم يكن فيها لب عليه النفساء
دون الكفارة الرطبة واليابس فيه سواد الفتحة الباردة فخرها فليس عليه النفساء والكفارة لانها لو اكل كفاية في النجاسة فيها فخرها فليس عليه النفساء والكفارة
والنجاسة يابسة ان مضغها كان عليه الكفارة اذ كان فيه البلب لانها في الجوز وان استعملها ان لم يكن مشقوقه الراس فيه
صورها كفاية فيه عند الكل وان كانت مشقوقه فكذلك عند عامة العلماء وقال بعضهم ان كانت مشقوقه فيها الكفارة وان لم يكن
مشقوقه الكفارة فيه وان استعملها فخرها فليس عليه النفساء والكفارة لانها لو اكل كفاية في النجاسة فيها فخرها فليس عليه النفساء والكفارة
الروايات الصالحة ابتداء الروايات الصالحة والنفساء والكفارة لانها لو اكل كفاية في النجاسة فيها فخرها فليس عليه النفساء والكفارة
رطب الجوز في شام عن محمد بن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
اكله واداني ظاهر الرواية عليها النفساء دون الكفارة لانها لو اكل كفاية في النجاسة فيها فخرها فليس عليه النفساء والكفارة
لانها لو اكل كفاية في النجاسة فيها فخرها فليس عليه النفساء والكفارة لانها لو اكل كفاية في النجاسة فيها فخرها فليس عليه النفساء والكفارة
ثم استعملها او اخذ كسرة من الجوز ياكلها بها وجوزها في مضغها فخرها فليس عليه النفساء والكفارة لانها لو اكل كفاية في النجاسة فيها فخرها فليس عليه النفساء والكفارة
اربعه فاقول قال بعضهم الكفارة عليه وقال بعضهم الكفارة وقال بعضهم ان استعملها الكفارة عليه وان خرجها من فيه
ثم اعادها استعملها عليه الكفارة وقال بعضهم ان استعملها قبل ان يخرجها من فيه الكفارة وان خرجها ثم اعادها الكفارة عليه

[illegible]

[illegible]

وادخل شبته في وبره ولم يتعاس به اودخل اصبته في وبره ثم اكل بعد ذلك ستمه الكنان جاعلا عليه العشاء
 دون الكفارة والكنان جاعلا عليه العشاء والكفارة ولو نظر الى محاسن المرأة فانزل او لم يفرغ منظره ان ذلك كفره
 فاكل ستمه فهو بمنزلة الحق وقال بعضهم الكنان جاعلا عليه العشاء والكفارة عند الخلل والكنان جاعلا عليه العشاء دون الكفارة
 فصل فمن يجب عليه التشبه ومن لا يجب عليه ستمه بل في رمضان في نصف النهار او انصراني اسلم فانه
 لا ياكل قبله يومه وكذا المرأة اذا ظهرت من الحيض والنفس بعد طلوع الفجر او بعد المغرب اذا افانق والمسافر اذا
 قدم مصر بعد الاكل والتميم اذا سحر بعد طلوع الفجر بعد الاكل والذي اكل وهو يرى ان الشمس قد غابت فظهر
 انها لم تغرب كل من صام على نصفه في آخر النهار ولو كان عليه في اول النهار بذر الصوم كان عليه الاسكاف في بقية اليوم
 عنه ما خلا ثلاثا في رجب او اكل من ثمنه في رمضان او اكل من ثمنه في رمضان او اكل من ثمنه في رمضان او اكل من ثمنه في رمضان
 ثم ظهر انه من رمضان يذره التشبه راجعوا الى انه لا يجب التشبه على الحائض والنساء في الحيض والنفس وعلى المرأة في
 والمسافر فصل في الشدرب بالصوم رجل قال صد على صومهم سنة فانه بغير يوم الفطر ويوم النحر واليوم
 التشريق يعني تلك الاليام وعليه كفارة العيمين ان يرى العيمين في قول الجحفة ومحمد ربح ولو قال صد على صومهم سنة
 ولم يبين صومهم سنة بالانه يعني شراطينين او اثنين يوما رمضان وخمسة ايام بقية اليوم الفطر ويوم النحر واليوم
 التشريق ولو قال صد على صومهم سنة متتابعة فهو قول صد على صومهم سنة استتبعها لا يذره قضاء شهر رمضان
 لان السنة المتتابعة لا تتعدى شهر رمضان ولو قال صد على ان الصوم الشهر فله صوم بقية الشهر الذي هو فيه ولو قال
 صد على صومهم سنة يذره صومهم من حين جئت الى ان يمضي سنة وليس عليه قضاء ما مضى قبل العيمين ولو قال صد على
 صومهم شهر فله صوم شهر كامل ولو قال صد على صومهم شوال ذوى القعدة وذو الحجة فصامهم بالاله وكان ذوا القعدة ذوا
 وذوا الحجة فليس في شوال تسعة عشر من صومهم خمسة ايام يوم الفطر والاضحى والايام التشريق لانه الشرم صوم ثلثة اشهر
 متباعدة وقد صام بامسوى هذه الايام خمسة ولو قال صد على صومهم ثلثة اشهر فليس للصوم شوال وذوا القعدة وذوا الحجة وكان
 ذوا القعدة وذوا الحجة ثلثين ثلثين يوما وشوال تسعة عشر من صومهم ثلثة اشهر فليس للصوم شوال وذوا القعدة وذوا الحجة وكان
 الذي يقيم فيه فلان شكر الله تعالى واداروا به العيمين فقدم فلان في يوم من رمضان كان عليه كفارة العيمين ولا قضاء عليه
 لانه لم يوجبه شرط البر ولا الصوم فبما اشكره ولو قدم فلان قبل ان يمضي شوي بالشكر ولا يمضي يعني رمضان

من رمضان برنی بمینه لرجو در شرط البر و تبر الصوم بنیت شک و اجزاد من رمضان که الوصام رمضان بنیت الطهر و طهر
 علی قضاء و من ابی جعفری قول الله علی من عمل شهر رمضان ان الله یغفر له ذنوبه و ان الله یشاق و ان الله یشاق و ان الله یشاق
 فافطر فیله القضاء و الکفارة و قال ابو یوسف ریح علیه القضاء دون الکفارة ان فوی الذر و البیض جمیعاً و ان فوی الذر
 یجب الکفارة و ان فوی الذر و ان یقول الله علی صوم یوم فخری علی سائر صوم شهر رمضان صوم یوم کان علیه صوم شهر
 و کذا اذا اراد شیاً فخری علی سائر الطلاق او المصاق او الذر یرمز به الطلاق و المصاق و الذر ان یصوم ابد انقضت
 عن الصوم لا یشتماله بالعبث قال لم ان یفطر و یطعم کل یوم نصف صاع من الخنطة لانه استیقن ان لا یذکر علی قضاءه
 فان لم یقدر علی ذلك لم یستغفر الله قال و ان لم یقدر رشتة الصیغ و حر و کون له ان یفطر و یتقیر زمان اشتار
 حتی یدرک فیتقصر مکان کل یوم یوماً اذا لم ینک نذر و بالایه و لا یرجب علی نفسه حجاً و علم انه لا یکنه ان یحج ذلك القدر
 بل مرته لیس علیه ان یامر غیره بان یحج عنه و ان علق الصوم شبطاً فقامت بیده لا یجوز و ان اصابته الی وقت فقام قبله
 جازنی قول التحقیق و ابی یوسف خلافاً للحمد و زفریج اذا وجب المرأة علی نفسها صوم سنة بعینها انقضت ایام مضیها
 لان تلك السنة قد تحلوا من ایام الحقیص فصح الایجاب و لو فاتت منه علی ان صوم یوم حیضی او یوماً اکل فیها لا یصح
 الذر لانها اضافت الذر الی وقت لا یصور فی الصوم فلا یصح کما لو اضافت الی السیل و لو فاتت منه علی ان صوم الیوم
 الذی یقدم فیها فلا یقدم فلا یبداً اکل او بدها حاضت لا یجب شیء فی قول محمد ریح و علی قول ابو یوسف لا
 یجب القضاء و ان قدم بعد الزوال لا یندر شیء فی قول محمد ریح و لا رایه فی غیره و لو نذرت بان تصوم یوم
 کذا او نذرت ان یوم مضیها علیها القضاء عنه ابو یوسف ریح خلافاً لفریج و کذا اذا نذرت صوم الذم می حاکم فی
 اذا اوجب علی نفسه صوم شهر فوات بل ان مضی الشهر قال الشیخ الامام ابو بکر محمد بن الفضل ریح یرمز صوم الشهر
 یرمز ان یوصی بکذا فظیم منه کل یوم نصف صاع من الخنطة و یتوی فی ذلك النکان الشهر بنیت او غیره قال و قد
 مض علی نهانی باب الاعکات اذا اوجب علی نفسه حکماً ففوات قبل ان یحکمت یرمز ان یوصی بکذا فظیم منه بمرته
 عن نفسه کل یوم نصف صاع من الخنطة و اذا ثبت نهانی الاعکات فکذا کتب باب الصوم و ذکر بعض اصحابنا عن ابی جعفر
 الشیخ ریح قال یشام عن محمد بن رجل اوجب علی نفسه صوم شهر فوات من سامة ریحی عن ابی یوسف ریح انه یرمز
 و یرمز ان یوصی به قال یشام قلت ل محمد ریح فان کان شهر بمینه قال فکذا کتب عن ابی یوسف ریح قال یشام

[illegible]

المسجد الحرام ومسجد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ومسجد بيت المقدس ولا تنكف المرأة الا في مسجدها
يعني موضع صلواتها فيها وقال الشافعي لا تنكف الا في مسجدها وعند ما انكفت في مسجدها جاز وكره
ولا يخرج من المسجد الا حاجة لازمة شرعية كالحاجة الى الحاجة طيبة كالبول والغائط وآذا خرج لبول او غائط مكث
في منزله بعد الفراغ من الطهور وبأني الحجة بين نزول الشمس فصلى عليها اربعاً وبعد اربعاً اوساً ولا يكث الا من ذلك
اما بعد اربعاً اوساً لان الآثار قد اختلفت بالنسبة بعد الحجة فكان هذا مبلغ سننها وقال ابو الحسن الكرخي رح ياتي بالحجة
في مقدار ما يصلح عليها اربعاً اوساً وبعد اربعاً اوساً اربعاً اوساً اربعاً اوساً الحجة وكره ان تنكف في مسجدها وعن محمد رح
اذا كان منزله بعيداً من الجامع خرج حين يرى انه يبلغ الجامع عند الزوال والنكاح خروج قبل الزوال وهو الصحيح وان
قام سجد الجامع يوماً وليلة لا يفيد اعتكافاً وبكره لذلك ولا يعود المكث مرضاً ولا يثبت جازة ولو خرج من المسجد
عن المسجد فغيره ساعة بطل اعتكافه في قول اخيه وعنه ما لا يبطل حتى يكون اكثر من نصف يوم وعلى هذه الخلافات اذا
ساعة فبدر المرض لان الخروج بعد العرض لم يصح من الايجاب لانه لا يخلع قعوداً فكأنه خرج فغيره الا انه
لا يتم في الخروج فبدر المرض وكذا اذا خرج فغيره ساعة بطل اعتكافه والنكاح ساعة في قول اخيه رح وكذا اذا
انهدم المسجد فانتقل الى مسجد آخر اخرج بسبب ان كره او اخرج الغريم واخرج هر بول او غائط فبدر الغريم ساعة
فبدر اعتكافه في قول اخيه رح واذا اجتمع المكث امرأته ليلاً او نهاراً عابداً او ناسياً فبدر اعتكافه والنكاح في الجماع
ناسياً لا يفيد الصوم ويباح للمكث الاكل والشرب في مكثه وان اكل وشرب في النهار ناسياً لا يفيد الصوم
وان ياشرفه دون الفرج فافترق فبدر اعتكافه وان لم ينزل لا يفيد ولو نظر فافترق لا يفيد الصوم وبكره للمكث المباشرة
الفاخته وان آمن على نفسه ماسوى ذلك ويكفي الصائم اذا آمن على نفسه ماسوى ذلك لان الاعتكاف مما يمتد ليلاً
نهياً فاباحة الواحى بقدر سبب الوقوع فمما هو محظور الاعتكاف وهو الجماع والامام الصوم لا يمتد ليلاً فاباحة الاداء
لا يصح سبب الوقوع في الجماع الذي ينفق الصوم ولا لباس المكث ان يبيع ويشترى اراوية الطعام وما لا يدركه اياها
اذا اراد ان ياتخذ شجره وبكره كذلك ولا صحت في الاعتكاف ولا يفيد الاعتكاف سباب ولا جلال ولا لباس للمكث
ان ينام في المسجد او يخرج منه من المسجد الى بعض الدار فبدر اعتكافه وان غسل في المسجد في انا ولا لباس به لانه ليس فيه تلوين المسجد
وعود المذنبه والنكاح بابها في المسجد لا يفيد الاعتكاف والنكاح الباب خارج المسجد لكنه في ظاهر الرواية قال بعضهم

انه في المردون ان فزوج للاذان كبر سنه في ذوقه من الجواب والى في المردون فبعد الامكان لان المردون
 من المسجد والكان ساقه فبعد الامكان في قول الخليفة ربح والصحح ان هذا قول الكل في حق الكل ويجوز ان كان المطلوب
 اقل من يوم ولا يبطل بالخروج لزيادة المرض وفي رواية لا يجوز اقل من يوم ويبطل لزيادة المرض وله باس لم يملك
 بان يملك باذني سيدده المرأة باذن زوجها لان الاصل في حق المولى والزواج فان اذن في المردون بالامكان
 لم يكن لان من غير ما به ذلك ولكن منها لا يصح منه والتمس اذا مضى اليه كبر بعد الاذن صح منه ويكون سببا في ذلك
 والكتاب ان يملك في مردون المولى وليس للمولى ان ينسب او لا يصح صانعا عن القطوع ثم قال في بعض النسخ فسر على
 ان يملك هذا اليوم نذره في قباس قول الخليفة ربح وقال ابو يوسف ربح الخان ذلك قبل الزوال فله ان يملك
 وكذا اذا أصبح سقطت استي غيرنا ولصعب ثم قال قبل الزوال مبر على ان يملك هذا اليوم لزمه ان يملك نصبر منه
 وان لم يغفل عليه القضاة في قول ابو يوسف وكذا اذا أصبح المقيم غيرنا ولصعب ثم في ربحان ثم نوى الغنم اقل لا كفاة
 عليه في قول الخليفة ربح اذا حرم الرجل في العتكة بجملة الزم الا حرام لانه لا تباين فيها صحح بينهما لان احتج
 فرت الحج فبعد الامكان لان الحج اهم لان الحج لا يمكن فضاؤه في كل وقت فحلات الامكان والجمعة ثم يستقبل
 الامكان فترك الساب بالخروج اذا نوى على المكث ما ما اذا صاحبه لم يملك ان يستقبل الامكان اذا برز الفلوات القاب
 وان صار ستر ثم افان بعد سنين يجب عليه القضاء لمن حرم عليه فرائض ثم افان بعد سنين واذا وجب على نفسه
 الامكان ثم اراد ان يذبحه ثم وسلم سقط عنه الامكان لان النذر بالقرية قرية يبطل بالردة كسائر القرب او اذا
 قال مبر على ان يملك شهر الزم الامكان شهر الايام والى بالى متباين في ظاهر الرواية فحلات ما اذا نذر ان يذبح شهر فانه
 لا يذبح الساب فان نوى بالشهر الايام دون الياي لا يصح منه وان قال مبر على العتكة شهر بالهناج ذبح الياي لزمه كما
 لو قال مبر على العتكة ثنتين يوما الزم الامكان ثنتين يوما الزم الامكان ثنتين يوما فان قال نذرت به الايام دون
 الياي صحته وان قال نذرت الياي غير مبر الياي واليه امر رجل قال مبر على ان يملك ليلة ذوى اليرم يذبح الامكان
 وان لم يذبحه شئ عليه وكذا لو نذر العتكة يوم فذاكل فيه لا يصح نذره ولا يذبحه شئ ومن نذر الامكان لم يذبحه
 لزمه الامكان يومه في قول الخليفة ربح وصحح ربح ومنه الى فرت ربح لا يصح نذره ولو قال مبر على ان يملك ثلث ايام صح
 نذره ويذبحه الامكان ثلثة ايام بالياي ولو قال مبر على ان يملك يوما صح نذره يذبحه الامكان ثلث ايام ولا يخرج

وخرج حتى قرب الشمس ولو قال لعلي ان امكنك يومين لمره الا علكات فليطعمها يدخل المسجد قبل غروب الشمس فيكف تلك
الليلة ويومها واليلة اخرى ويومها ويخرج بعد غروب الشمس وكذا انه في الايام الكثيرة يدخل قبل غروب الشمس لان
ليلة كل يوم تقدم عليه وفيها يقال تسرايح في الليلة التي يليها الهلال من رمضان وعن ابي بصير رح انه يلزم العلكات
برمين لا غير ولا يدخل فيه الليل اصلا عنه في رواية يدخل فيه الليلة المتوسطة ضرورة التقبل وفي روايته اذا نذر ان
سهر الزممة الابد او بالليل يدخل المسجد قبل غروب الشمس اذا قال ايا ما يدب بالنها فدخل المسجد قبل طلوع الفجر ومن
نذر ان يكف رمضان صح نذره فان مكف فيه اجزاء فان صام رمضان ولم يكف عليه ان يكف شهر اخر ليعبر عنه
اجتنبه وحمد رح وهو احدى الروايتين عن ابي بصير رح وفي رواية اخرى عندنا يلزمه القضا وهو قول زرارة فان مكف
في رمضان كفر قضاء لا يجزئ عنه ما خلا لرفع نذر اذا صام رمضان ولم يكف فان لم يصم رمضان لند رقت الصوم في شهر اخر
وامكنك فيه جاز واذا وجب على نفسه العلكات لم يكف حتى مات يطعم عنه لكل يوم نصف صاع من الخطة و قد ذكرنا ان كان
مرضا رقت الا سحاب ولم يبرأ حتى مات فلا شيء عليه واذا نذر بالعلكات و ايام العيد نقضه في رقت اخر لان العلكات لا يكون
الا بالصوم و يصوم في هذه الايام حرام وان نوى الصيام كمن من مية نفقات البر ما ان مكف فيه اجزاء وقد اساءوا لند
ان يكف وجبا فخل شهر اقبل لا يجزئ في قول ابي بصير خلافا لحمد رح وعلى هذا الخلاف اذا نذر ان يحج سنة بقلها او نذر
بصل ركعتين يوم الجمعة فصلها بزم الحنيس واجموا ان لو قال من فقهه بزمين يوم الجمعة فنقضت بها يوم الخميس اجزاء
لو قال لعل ان الصل ركعتين في مسجد المدينة فصلها في مسجد اخر جاز وقال زرارة ان كان هذا المكان دون ذلك
كان لم يجز واجموا على ان انذر ولو كان مسلما بان قال اذا قدم غائبتي فاشقني الله مرضي فلا فائدة على ان مكف شهر
في شهر فخل ذلك لم يجز اذا سكر المكف لئلا لم يفيد امكانه لانه تناول خطور الدين لا يحظره العلكات فلا فائدة على
راكل بال غير اذا مكف الرمل من غير ان يوجب على نفسه ثم خرج من المسجد فاشق عليه روى الحسن بن الزناد عن ابي بصير
عليه ان يكف اذا نذرت المرأة العلكات شهر ثم صاغت فانها تسفل تلك الايام بالشهر ولا يلزمها الاستقبال
قال احمد على ان مكف ريب و قد مضى ريب وهو لا يلزم انه قد مضى فلا شيء عليه بربيه اذا اوجب على نفسه العلكات
بسته التي هو فيها والاولى للرجل ان يكف في رمضان عشرة الا روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه كان
في رمضان عشرة افلا كانت له ستة التي تقبض فيها مكف مشرين روى انه عليه الصلوة والسلام مكف العشر

الرسل على ما فرغ من الحكمة آناه ببرئ صلوات الله عليه وقال ان ما تطلبه اراك سني ليلة القدر اجبره ان
 ما طلبت في الشهر الآخر يستدل بعض الناس بهذه الخبر ان ليلة القدر ليلة احدى وعشرين او احدى وعشرين من جملة رجب ان قال
 ليلة القدر في رمضان فلا يدري اية الليلة هي ذر يا ختم وربما فرغ في الشهر من ليلة القدر وروى في السنة قد تكون في
 رمضان وقد تكون في غير رمضان وروى عن ابى بصير رحمه الله ما لا لا تقدم ولا تأخر ولكن لا بد من اية ليلة هي واما
 غير ذلك الخلاف في رجل قلت وقال لا امرأة في نصف من رمضان انت عن ليلة القدر من اجتهاد راجع ليقع الطلاق
 في بعض رمضان من السنة المستقبلة لا احتمال ان ليلة القدر قد مضت في النصف الاول من الشهر الذي قلت فيه وبن
 السنة الثانية قد تكون في النصف الاول فيقع الطلاق بانك المضي رمضان من السنة الثانية وعلى قولها اذا مضى النصف
 من شهر رمضان الثاني فيقع الطلاق لانها لو كانت في النصف الاخر من السنة الاولى قد وقع الطلاق ولو كانت في النصف الثاني
 فقد وقع الطلاق الفتي في السنة الثانية بمعنى النصف الاول وقال بعض الناس ليلة القدر اول ليلة من رمضان قال الحسن بن
 علي سبعة عشر دقيق هي ليلة تسعة عشر وقال زيد بن ثابت روي في ليلة اربع وعشرين وقال عكرمة بن خالد في شهرين
 واكثر الا قال على منها ليلة تسع وعشرين كل من ابى بكرة او لورق روى ان قال ان الله تعالى قسم كلمات هذه اليلة
 على راي شهر رمضان فلما انتهى الى السابع والعشرين انشأ اليها فقال هي حتى مطلع الفجر وقل ليلة القدر تجزئ سبعة
 لاحاد ولا قارة تطلع الشمس صبيحتها ليس لها شمس كأنها طمت وانما مضى امدقالي هذه اليلة وزرع عليها من
 هذه الامة ليجتهدوا في اجراء الايام وكثير الطاعة في طلبها رجاء ان يدركوها كما تحق الله تعالى الساقه ليكونوا على
 خوف من قيامها بنسبة **فصل في صدقة الفطر صدقة الفطر لا تجب الا على الحر المسلم الفتي وقال**
ابن ابي عمير تجب على العبد ويخمس عنه المولى والنفق الذي هو شرط لوجوب صدقة الفطر ان يملك
 نقابا او امانة قيمة نقاب نافلا من مسكة وشاب بدنه واساسه وزسه وسلاحه ولا يغير فيه ضعف
 انها وما زاد على الدار الواحدة والدرستجات الثلاثة من اثياب قيم في الثياب وكذا الزاوة على فرسين
 على زبي والزاوة على الواحدة من الدواب غير الفاني من فرس او حمار ولاه هفان وغيره وكذا الخنوم وكتب
 الفقهاء بما زاد على نسخة من رواية واحدة وفي التفسير والاحاديث ما زاد على الاثنين ومن المصاحف التي حسن
 الزاوة ما زاد على الواحدة وقبل كل من ذلك معتبر وكتب العلب والادب والخود ونحوها كلها مستمرة في النفاة

في النكاح ولا تزاد على التورين والادراكين وغيرهما من المصنفات عند أبي يوسف واما ما في
 قوت سنة يصادى نقابا فنفية كلامه وانما ههنا لا يمد ذلك من النكاح وعن أبي يوسف في قوت وجوب صدقة
 الفطر ان مكنتها ما وادى النصاب المنفق ونفقة عياله سنة واذا كان له دار لا يسكنها ويؤجرها او لا يؤجرها
 في النكاح وكذا اذا سكنها ونزل عن سكنها شيئا فغيره فقيمة الفاضل في النصاب ويسكن به النصاب الحكم وجوب
 صدقة الفطر والاضحية وحرمه وضع الزكوة فيه وجوب نفقة الاقارب وهذه التي هي من لا يشترط النكاح الوجوب
 صدقة الفطر نفقة وجب على الفقير الذي له قوت يوم وجب الصدقة على البصري والمجنون اذا كان له مال عند اخيصة
 والى يوسف وجب على والدهما اذا كان ثنيا وعن محمد في الكبير اذا بلغ نحو ما صدقة فطره على ابيه وان لم يبلغ
 ثم جن لا يجب على ابيه لان ولاية الاب زالت بلوغه لا تروى بالمجنون ولو كان له مال الصغير مال ابيه عنه الاب من مال الصغير
 قول اخيصة وابي يوسف وجب وكذا الوصي وقال محمد ربح يودي بالنفقة وان ادى من مال الصغير ضمن وهو قول زفر
 واما الاضحية ان لم يكن الصغير مال لا يجب على الاب لان الضحية عنه والكان له مال يجب على الاب ان يضحي عنه من ماله في ظاهر
 الرواية وروى الحسن من اخيصة ربح انه لا يجب وكذا الوصي فان مضى من مال الصغير عند سيرة مروى عن اخيصة والى يوسف
 ربح انه لا يضمن وقال محمد ربح ان يضمن امتبارا لصدقة الفطر وليس على الاب ان يودي الصدقة من ماله كماله ابنه الصغير
 من مال نفسه ويودي من مال الصغير اذا كان له مال وكذا المعنوة في قول اخيصة والى يوسف ربح وقال محمد ربح لا يودي الامن
 ماله ولا من مال الصغير وليس على الجدة ان يودي الصدقة عن اولادها ابنه الممسر اذا كان الاب حيا باقيا فان اولادها وكذا
 لو كان الاب ميتا في ظاهر الرواية لان ولاية الجد تثبت بوسطه الاب لمخات ما قصه بعد وفات الاب عدم حال حيا
 وعلى الرجل ان يودي صدقة الفطر عن نفسه واولاده الصغار ولا يجب عليه ان يودي صدقة الفطر عن نفسه واولاده الصغار
 ولا يجب عليه ان يودي عن اولاده الكبار واخوانه الصغار ولا عن قرابته وان كان في عياله ولا عن والده والكان في
 عياله وقال شيخنا في ربح اذا كان الاب زنا مسررا يجب على الابن ولا يخرج الرجل الصدقة عن زوجته وعن أبي يوسف ربح
 اذا ادى عن زوجته وعن اولاده الكبار جاز وان لم يؤمر بذلك لانه بمنزلة المأذون عنهم عادة وعليه الفتوى ويؤدى عن مملوك
 لغيره مسلمانا كان اذا قال ان شيئا يجب عن مالك الكفار وان قوله عليه الصلوة والسلام ادا عن كل
 حر وعبد صغير وكبير يهودي او نصراني او مجوسي نصف صلح من بر او صاعا من شعير او تمر ولا يجب صدقة الفطر عن عبيد

لتجارة عندنا خلافا لما في ربح وتجب عن اليهودية واهبات اولاده عندنا خلافا لما في ربح عن مكانته
 ولا يردى الكتاب عن نفسه لعدم الملك لعميقه فاذا غلب الكتاب وروى في الرق لا يجب على المولى زكاة المسلمين الماضية
 ولا صدقة الفطر اذا كان المحدث لان الكتاب اذا غلب وقد كان قبل ذلك فجاء ولم يبد الى حاله التجار حتى لا يجب صدقة
 فطره في المستقبل ولا زكاة التجار ولان الكتاب اطلق هذا التجارة مع بقاء الملك فيه وصار كما جعله المحدث ثم ترك المحدث
 ولا يردى عن التيق ولا عن المنسوب المحجور الى البينة لا دخلت الناصب فان عاد الابن من الابان او رزق المنسوب عليه
 ما مضى يوم الفطر كان عليه صدقة ما مضى وعن امير المؤمنين انه لا يجب عليه صدقة ما مضى ذكر في التيق ولا يردى من عبده
 الماسور ويؤدى على المهرج اذا كان فيه ذنبا وعن امير المؤمنين في الاما الى ليس على الابن ان يردى صدقة الفطر حتى يفيكه نادا
 انك اعطى ما مضى لان الرق قبل الكفاك مرسوم من ان يقي المولى بالملكك وبعين ان يصير المهرج مسنونا فيا تديه وما ليه
 بالملك فصار كالبيع بشرا لا تجار وتجب عليه صدقة فطر عبده المستاجر وعبه الاذن والخنان على العبد ومن سترق
 ولا يجب صدقة الفطر على عبيده الاذن لانه الخن ان كان على العبد الاذن ومن لا يملك المولى عبيده وان لم يكن عليه
 ومن كان له عبيد تجارة ولا يجب صدقة الفطر من العبيد تجارة ومن سترقهم الاذن لانه تجارة يجب ان لم يكن على الماذا
 دين والخنان عليه ومن قبل الاختلاف ولو كان العبد موصى بجذته كان صدقة الفطر على الملك الرقبة وكذا العبد الحارثية والودعة
 والعبد المجاني عند الوفا لان الملك انما يردى بالرقبة الى الممنوع عليه مقصودا على الحال لا قبله والعبد لو كان سبياسا فانه فرقا
 قبل قبض المشتري ثم قبضه المشتري واقعة ما صدقة على البائع لان الملك يباع كاشا با قبل القبض وانما يثبت
 المشتري عند القبض مقصودا وكذا اذا مر يوم الفطر وهو مقبوض المشتري ثم استرده البائع لان حق البائع ما انقطع بالقبض
 بقا ولا ية الاستردا لكان بمنزلة بيع فيه خياره ان لم يسترده البائع واقعة المشتري صدقة الفطر على المشتري
 لان ملك المشتري ثم بالاعتاق كما يتم باختيار في بيع فيه خياره القبض في بيع فيه خياره اذا اشتري عبدا قبل يوم الفطر
 وفي البيع فيه خياره ما مضى يوم الفطر ثم تم البيع او انقص صدقة الفطر على من يصير العبد وكذلك زكاة التجارة اذا كان
 اشتراها للتجارة وعند زرع صدقة الفطر تجب على من كان العبد كملك يوم الفطر لوجوده بسبب صدقة يوم الفطر وهو ملك
 الرقبة ولان الملك مرسوم من ان يكون يباع اذا اشتري لان الرقبة خياره بشرط من كل وجه وقال الشافعي صدقة
 الفطر على من كان له الخيار لكان الخيار لهما فلي البائع وان لم يكن في البيع خياره ولم يقبضه المشتري حتى مضى يوم الفطر

العطر ثم قبضه بعد ذلك فالصدقة على المشتري لان المشتري تم بالقبض وان مات قبل ان يقبضه المشتري
 فالصدقة على واحد منهما وان لم يت ورد قبل القبض لم يوجب اوجار روية فصدقة العطر على البايع وان رده بعد القبض لم يوجب
 اوجار روية فالصدقة على المشتري لان سبب قدهم وهو الملك حيث الصدقة فلا تسقط بانقضاء سبب بده ذلك
 ولا تجب عن الحمل ولو قال لبده اذ ابار يوم العطر فانت حر فجا يوم العطر فمن المبيد ويجب عليه صدقة العطر قبل التسليم ^{بالمثل}
 ولو كان العبد للتجارة بحسب على المولى زكوة التجارة اذ اتم الحول بالفتح الصبح من يوم العطر اذ اكان المالك بين رجلين ليس
 عليها صدقة العطر لانه لا يملك كل واحد منهما عبدا كانه وذكر في بعض الروايات خلافه من اخيصة وصاحبه روح على قول اخيصة روح
 لا تجب على قولها لا تجب بنا على ان قسمه الرقين مبادله عند اخيصة روح لا قسم قسمه واحدة الا برضاها فلا يكون الملك
 ثباتا لكل واحد منها بل القسمه وعندهما اذ اذ القسم القاضى جبر قسمه واحدة فكان الملك قبل القسم ولو كان العبد بين
 لا يجب الصدقة عليها في قولهم حيا وقال الشافعي روح يجب الصدقة عليها فاذا اكان الابن لرجلين بان بانه الجارية بين
 رجلين بولد فادياه او ادعيا لقسما قال ابو يوسف روح يجب على كل واحد منهما صدقة كانه وقال محمد روح يجب عليها صدقة
 واحدة ولا تجب صدقة العطر على الكافر من عبده المسلم وولده المسلم ويجب القسمة على مسقط عنه الصوم لمرض او كبر او يوسق
 صدقة العطر عن نفس حيث هو من عبده حيث هم وفي زكوة المال كان المال ويجوز ان يعطى الواجب عن واحد جماعة او على
 العكس ثم منه ما الواجب نصف صاع من براصع من ثراو شيعر في قول اخيصة روح وذكر في الجاهل الصغير نصف صاع
 من برادتين او مويين او زبيب او صاع من ثراو شيعر في قول اخيصة روح وقال ابو يوسف ومحمد روح الزبيب فبذلك الشيعر
 وقال الشافعي لا يجوز الرقين والسين والوادي من وزن من الخبز لم يذكر في الكتاب وانكف اشترى فيه مضهم جوزوا ذلك
 ومضهم لا يجوز الا على اعتبار القيمة وهو الصحيح لان الصحيح مزون والحظ فكل فلان يجوز الا باعتبار القيمة واما الاقط فلا يجوز
 عندنا الا باعتبار القيمة ولو ادى اقل من نصف صاع من الحنطة ادى صاعا من شيعر كان صاع من الشيعر لا يجوز والصداع
 ثمانية ارطال مما يستوى كليل ووزنه نحو العكس والاشترى ثمانية ارطال من الكس المشاش فهو الصاع الذي
 يكال الحنطة والشيعر والتمر اذا اعطى صدقة العطر بالصاع فان اعطى بالوزن من وزن من الخنطة يجوز في قول اخيصة وبالي يوزن ^{خفيف}
 وقال محمد روح لا يجوز لان النقص ورد بالفضل وهو كمال يختلف وزن ما يدخل فيه فاكان الحنطة بريئة كان وزنها
 اكثر وكان العكس هو الكليل ولما ان الثقلين في الصاع قد راد الصاع بالوزن لمضهم ثمانية ارطال ومضهم ثمانية ارطال

دعت رطل فالحقان تقدير العاص بالوزن يجوز ولا عفا بالوزن ويجوز من طي فقر اهل الزنة دكرة ولا يجوز صرنا الى
 اب من ويجوز الى زرقبة الغني ومن ابوسترح اذا قضى لها بالفتنة لا يجوز ومن ابى وصحت مع الرقيق اوجب الى من
 الحظفة لانه اقرب الى العفة والذراهم حب الى من الحبل وقال بعضهم الحظفة اوجب من الدراهم وبغني ان يكون الحظفة
 اولى اذا كان في موضع يشترى الاشياء بالحظفة كما يشترى بالدراهم ويجوز تحجيلها بيوم او يومين ومن اخيفه روح
 في رواية بنسبة اوسنين وقال بعضهم اذا مضى العفو من رمضان وقال الحسن بن علي لا يجوز تحجيلها وقال خلط
 بن ايوب العامري لا يجوز اذا دخل رمضان وكذا ذكر الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل روح والصحح لبيتا تحجيل الزكاة
 فيه ملك العقب ووقت وجوبها حال طلوع الفجر من يوم الفطر حتى ان من مات قبله لاصدق عليه ومن سلم قبله كان عليه
 صدقة الفطر وقدة الشافعي روح يجب عند غروب الشمس لاخر يوم من رمضان او انما قبل صلوة العيد افضل ولا تسقط
 بتغير الاواد وان اضره بنا سلفه بالزكاة دون الاصل بخلاف الزكاة واما علم باب التراويح والسراديج
 سنة مؤكدة لا اجبال والنساء توارثها بخلاف من علف من لادن تاريخ رسول الله صلى الله عليه واله وسلم الى يومنا
 كما ذكره ادي الحسن من اخيفه روح انها سنة لا ينبغي تركها وقال قوم من الروا انفس سنة لا رجال دون النساء وقال
 قوم منهم انه ليس بنسبة اصلا لان النبي صلى الله عليه واله وسلم اقامها في بعض الليالي ولم يراغب عليها ثم انه نهاهم عن
 ولا بل سنة ولا يجازها جاد من رسول الله صلى الله عليه واله وسلم انه قال في ثمان رمضان فرض الله تعالى عليكم صلاة
 وسنة فكم تيامه وقال صلى الله عليه واله وسلم في حديث سلمان فرض الله عليكم وسنة فكم تيامه واوجب عليها
 الحنفية والرشد دونهم وقال ميم الصلوة والسلام عليكم سبني سنة الحنفية ومن يعزى واقامها اذ راح النبي صلى الله
 عليه واله وسلم نحو عائشة ام سلمة ومن خلفه ذكوان وام سلمة فرض يحاذا الفداء انها مولاها ام الحسن البصري ومن
 وكانته في صفهم واتى على عمره واما ما لا يخفى فقال فروا منه من عرقه امرته كما فر رساجدا واما ما لم يروا
 النبي صلى الله عليه واله وسلم فثبت ان مكثها الاشارة الى حديثه رواه عمر بن الخطاب عن النبي صلى الله عليه واله وسلم فثبت انها سنة
 وسحبوا اياها بالجماعة وقال مالك وابو ثعلبي روح في القديم الا نفراد افضل كسر السن لانه اقرب لاختصاص واحد
 من الراي وعن ابى بصير انه قال من فذر اربع صلوات في مية كما يصلي مع الامام في مسجده فالا فضل له ان يصلي في
 البيت والصحيح ان الجماعة افضل لان عمره اقامها بالجماعة في المحضر من كبار الصحابة وخيارهم ومنه وانما ينههم انما

اختيار الافضل فقال بعض اهل العلم اذا صلحنا في البيت وجدناه ترك الجماعة مكان سينا تاركاً للسنّة والحاصل ان
 الجماعة سنّة على وجه الكفاية ان ترك اهل المسجد كلهم فقد اساءوا وتركوا السنّة وان اقيمت التراويح في المسجد بالجماعة
 وتخلت رجل من اهل الناس وصلى في ثيبه تكون تاركاً للفضيلة ولا يكون سينا ولا تاركاً للسنّة وان كان الرجل ممن
 يقتدى به ويكثر الجماعة بحضرة نيل فبسنّة لا ينبغي ان يترك الجماعة لان في تركه تقيل الجماعة وان صلى بجماعة في البيت خلقت
 فيه المشايخ والصالحين الجماعة في البيت فضيلة والجماعة في المسجد فضيلة اخرى فاذا صلى في البيت. فجماعة فقد عاراً لفضيلة
 او انها بالجماعة وترك الفضيلة الاخرى كذا قال القاضي الامام ابو علي السفينري والصحيح ان ادائها بالجماعة في المسجد افضل
 لان فيه كثرة الجماعة وكذلك في المكتبات ولو كان الفقيه تارياً لافضل والاحسن ان يصلي بجماعة لنفسه ولا يقتدى به
 ويكره لرجل ان يستأجر رجلاً يؤمر في بيته لان الاستيجار لامانة فاسد ولو اتوا التراويح بايامين فضلي كل امام تسليم
 بعضهم خبره واذ لك والصحيح انه لا يستحب وانما يستحب ان يصلي كل امام تردّد يكون موافقاً لاهل الحرمين علما جاز
 التراويح بايامين على هذا الوجه يجوز ان يصلي الفريضة اهداء لاهل التراويح ولو صلى امام واحد التراويح في مسجد في كل مسجد
 على وجه الكمال اختلف المشايخ فيه حكى عن كبار الاسكان رج انه لا يجوز ان يركبوا في مسجد واحد انما يجوز لاهل المسجد
 جميعاً كما لو اذن المؤمنون وانما وصلّى ثم اتى مسجد آخر فاذا قدام وصلّى معهم فانه لا يكره وانما يكره اذا اذن وقام ولا يصلي
 معهم كذلك في كل صلاة التراويح مرتين في مسجد واحد يكره كما لو اذن وقام مرتين في مسجد واحد وانتار الفقيه ابو القاسم
 في قول ابي بكر بن عبد الله بن الحسن بن مزين فان لم يكن اماماً وصلّى التراويح في مسجد بجماعة ثم ادرك جماعة اخرى في مسجد آخر
 ندخل معهم وصلّى لائس به كما وصلّى المكتبة ثم ادرك الجماعة جاز ان يصلي معهم الا قالوا لغيره العصر ثم سأل التراويح بجميعها
 فضول ثم كرر ان شاء الله تعالى فحصل في مقدار التراويح مقدار التراويح عند الصحابة وانت فمضى ما روي
 الحسن بن عبيد الله قال في شهر رمضان سنة لا ينبغي تركها لصلى اهل كل مسجد في مسجد ثم كل ليلة سوى التي تشرع في
 ركعة خمس تردّدات بغير تسليم في كل ركعتين وقال مالك بن نضر ان يصلي ستاً ثم يركع ركعة سوى الوتر فلا روى
 عن عمر بن الخطاب انها كانا يصليان ستاً ثم يركع ركعتين واما ما روى عن ابو عباس بن ابي قال كان رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم يصلي ثنتين ركعة في شهر رمضان ثم كان يوتر ثلث بعد اخذ الرضوان بالذكر فالظاهر انه اراد به
 التراويح وهو المشهور من الصحابة والتابعين رضوان الله عليهم اجمعين وما روى مالك بن نضر وغيره وهو يعمل على انها

[illegible]

نصف الليل بعضهم قالوا المأبوس به وهو الصحيح ولو صلى النساء في منزله ثم أتى المسجد فوجد الناس يصلون بنظر
 انهم في التراويح فصلي معهم ثم ظهر انه كان عشا جازعه بعض الناس لا تقبل اقله بالمعترض اذا فاتت التراويح لا تقبل
 جماعة من بعض غير جماعة قال بعضهم تقضي في الغد ما لم يدخل وقت تراويح اخرى وقال بعضهم تقضي ما لم يمتنع من رمضان
 وقال بعضهم لا تقضي وهو الصحيح لانها دون سنة المغرب والعشا وتلك لا تقضي اذا فاتت بغير رخصة كذا التراويح
 ولها لا تقضي جماعة ولو جازت قضاء ما بعد الوقت لتقضي كافات فان قضاها وحده كان نقلا مستحبا ولا يكون تراويحا
 سنة المغرب والعشا وان تكر في الليل انه قد علمهم شفع من اللذة لاضية فاراد العشا بغيره التراويح لم يكره لانه زيادة على
 التراويح بنيت التراويح بخلاف المطوع بين التراويح فانه لا يكره لانه لا يصل في سنة التراويح اما سائر السنن اذا تركها بعد
 فهو معذور وان تركها بغير عذر استحقاقا وها وها يكون سببا **فصل في نية التراويح ان نوى التراويح او**
سنة الوقت او قيام الليل في رمضان جاز كما لو نوى الظهر او فرض الوقت عند او الظهر وان نوى الصلوة او صلوة
المطوع اختلف المشايخ في حسب اختلافهم في سنن المكتوبات قال بعضهم يجوز ادراك السنن بنية الصلوة او بنية لمطوع
وقال بعضهم لا يجوز وهو الصحيح لانها صلوة مخصوصة فيجب مراعاة اختصاصها للخروج من العادة وذلك بان ينوي سنة
او ينوي سائر النية صلى الله عليه وسلم كما في المكتوبة ورد في الحسن من التخييع في سنة التخييعية انظر في الاماكن
اذا نوى سنة او نوى الصلوة سائر النية عليه الصلوة فليانها اذا صلى التراويح مستند بالسنن يصل المكتوبة او بمن يصل في الغلة
اخرى في التراويح اختلفوا فيه وهو الصحيح انه لا يجوز وكذا لو كان الامام يصل التراويح فاقته به رجل ولم ينو التراويح ولا صلوة
الامام لا يجوز كما لو اتيه رجل يصل المكتوبة فنوى الاقامة به ولم ينو المكتوبة ولا صلوة الامام فانه لا يجوز ولو اتيه
بالامام يصل التسليمة الثانية او الثالثة او الرابعة او الخامسة او السادسة او السابعة او الثامنة او التاسعة او العاشرة او الحادية عشر
ان ينوي التسليمة الاولى او الثانية الا يرى انه لو نوى به التسليمة الاولى ان لا يجازي كانت ثمانية وكذا لو اتيه
في المكتوبين بعد الظهر من يودي الا يبرح قبل الظهر اقد او فانه الاولى ولو اتيه بالامام في التراويح والمقضى
نوى سنة العشا بان لم يكن صلى استنجد النساء حتى قام الامام الى التراويح جاز لان التراويح في هذه الوقت سنة النساء
فلم يختلف جلوسها ولو صلى النساء والتراويح والوتر في منزله ثم قام فأتى في التراويح ونوى الامامة كره ولا يكره للمعتم
ولو لم ينو الامامة او لا يشترع في المظن فاقته بالناس في التراويح لم يكره ولو اهد منها ولو صلى من التراويح

سبلات وشرع في الوتر فاستوى به رجل في الوتر ثم علم الامام انه صلى تسعة سبلات لم يجز
ما نوى لانه نوى التراويح والامام نوى الوتر واوصى التراويح بنية القنوت من صلوة العجر لم يكن محسوبة عن التراويح
وهذا بناء على ان التراويح لا تساوي الابنية التراويح او بنية السنة في هذا الوقت وهل يحتاج لكل شخص من التراويح
ان نوى التراويح قال بعضهم يحتاج لان كل شئ منها صلوة على حدة والاصح انه لا يحتاج لان الكل ينتره صلوة
واحدة **فصل في مقدار القراءة في التراويح** اختلفت النسخة قال بعضهم قنوت في كل شئ
مقدار ما يقع في صلوة المغرب لان المقطوع اختلف بين المكثرة فيعتبر باخت المكتوبات وهو المغرب وانه ليس يصح لان
بنية الله ولا يحصل النعم في التراويح وانعم في التراويح فربما حقه قال بعضهم قنوت بقراءة القنوت لا يهاجج للشك او قال
بعضهم قنوت في كل ركعة من مشرين آية اليقين وقال بعضهم وهو رواية الحسن عن اخيه عن قنوت في كل ركعة عشر آيات
وهو الصحيح لان فيه تخفيف على الناس وبه تفصل السنة وبه النعم مرة واحدة لان عدد ركعات التراويح في ثلثين ليلة
وايات القرآن ستة الا ان دعي فاذا قرأ في كل ركعة عشر آيات يحصل النعم في التراويح والفضيلة في النعم مرتين في كل
وفيرة ابو ابي التراويح وما دنا الى منزله وهو قنوت القرآن ان يصلي مشرين ركعة في كل ركعة عشر آيات احرار الفضيلة وبه
النعم مرتين في التراويح والاعتبار ان يكون في كل مشري ليل وعن اخيه عن انه كان يختم في شهر رمضان بحدي
وسنتين ختم ثلثين في الايام وثلثين في الليالي وواحدة في التراويح وختم من انه صلى ثلثين سنة الفجر ووضوء
الشك وواحدة الفجر من التراويح وقد ذكرنا فيه من قبله ما رواه قال بعضهم لا يحصل النعم في الصلوات الجائزة وقال
بعضهم فيه تلك القراءة لان المقسم هو القراءة ولا فساد في القراءة ولا يحصل النعم ان يعش من اول القرآن في بقية الشهر وان
ختم في الناحية عشر من اجل هذا على الصلوات غير تراويح لا يكره ولا ذكر ان المقسم هو النعم ويكره ان يحصل ختم القرآن
في ليلة احدى مشريين وقبلها اذا كان القوم يملكون وكما روى الحسن وذكره القرآن الا انهم في ركعة واحدة كره
اذا كان يمل القوم ولو قرأ بعض القرآن في سائر المثلوات بان كان القوم يملكون من القراءة في التراويح فلا بأس
لكن يكون لهم ثواب الصلوة لا ثواب النعم وقد ذكرنا ان السنة هي النعم في التراويح وعن ابى بكر اللاحقان
انه سأل رسول الامام عن فضيلة قراءة على حدة او يخط قنوت البعض في الفريضة والبعض في التراويح قال
يسئل الى ما رواه عن علي القوم وسئل ايضا عن الامام اذ اخرج عن التمشيد في التراويح انه يريده عليه ام يقتصر

قال ان علم انه لا ينقل على القوم يبرهن بالصلوة والاستسقاء وان علم انه ينقل على القوم لا يبرهن بغير
 المشايخ من لم يكن عارفاً بابل زمانه فربما جامل وياقني باننا وفي كل شئ واذا غفلنا في القراءة في السراويج فنترك
 سورة او آية وقراءته باننا مستحب ان يقرأ المتركة ثم المقررة ليكون على الترتيب قالوا ولا ينبغي لتعليم ان يقرأ
 في السراويج الخرخوخان ولكن يقدرون الاستخوان فان الامام اذا كان يقرأ بصوت حسن يخل من الخرخوخان والتمت
 والمفكر وكذا الركوع الامام بحال لا بأس بان يترك سجدة وكذا الركوع غيره اخذ قراءة وآسنه ولا افضل قد بل
 القراءة بين التسليمات فان خالف لا بأس به اما في التسليمات الواحدة لا يستحب تقبل القراءة في الركعة الثانية كما
 لا يستحب في سائر الصلوة وللول الاول على الثانية في القراءة لا بأس به بل المختار ذلك عند محرم وعند تخفيفه
 وبالي يروى من التسوية بين الركعتين كافي الظاهر والعصر عند ما وكل على المشايخ مع انهم جلد القرآن على خمسائة واربعين
 ركوعاً واد علموا ذلك المصاحف حتى يحصل الختم في ليلة الابع والشرين لكثرة الاخبار التي تدل على انها ليلة القدر
 وفي غير هذه الليلة كانت المصاحف مملئة بمشتر من الايات وجملوا ذلك ركوعاً ليقرا في كل ركعة من السراويج القدر المثلون
فصل في الشك في السراويج اذا سلم الامام في ترويجه فقال بعض القوم صلى ثلث ركعات
 وقال بعضهم صلى ركعتين ياخذ الامام بما كان عنه وفي قول ابي يوسف روح ولا يدرى عليه يقول الغير وان لم يكن الامام
 على يقين ياخذ بقول من كان صادقا عنه وكذا الرواية الاختلاف من الامام بين جميع القوم الختان الامام على يقين
 يعمل بما كان عنه وان وقع الشك انه صلى تسع تسليمات او عشر تسليمات اختلف المشايخ فيه قال بعضهم
 يصلون تسليمة اخرى لان الزيادة على السراويج بالجواز انما يكره اذا امتنعوا بالزيادة ورأوا الزيادة تراوحت بها
 التسليمة الاخرى فبني اتمام السراويج فلا يكره كما ينظر بعد العصر انما يكره اذا شرع فيه مع العلم به اما اذا شرع
 في التطوع بنيت البصر غم علم انه كان تداوى العصر فانه يتم صلواته ولا يكره كذا انه اذا قال بعضهم يوترون ولا يصلون
 تسليمة اخرى احترضوا الزيادة على السراويج والصحيح انهم يصلون تسليمة اخرى فزادوا ايضاً **فصل**
في المسحود اذا صلى الامام اربع ركعات بتسليمة واحدة ولم يقعد في الثانية في القياس نفسه صلواته وهو قول
 محمد وزفر روح ويلزم قضاء هذه التسليمة وهو رواية عن اخيه روح وفي الاستحسان وهو اظهر الروايتين عن اخيه
 وبالي يروى روح لا تقعد واذا لم لا تقعد اختلفوا في قول اخيه وبالي يروى روح انها توجب تسليمة او تسليمتين قال

الفقيه ابراهيم بن محمد بن سليمان لان الاربع نماز واجب من ثوب من سليمان من اوجب على
 نفسه ان يصلي اربع ركعات تسليمة فصل اربع تسليمة واحدة وذكر في الامالي عن ابي يوسف وعنه ان يجوز ركعة اثنان
 وركعة الرضلى الاربعة قبل الظهر ولم ينفذ على راس الركعتين جازا استحسانا وقال الفقيه ابو جعفر الشيخ الامام ابو جعفر
 بن الفضل يرسل في الترابيع جنوب الاربعة من تسليمة واحدة وهو الصحيح لان القعدة على راس الثانية فرض
 في التطوع فاذا تركها كان ينبغي ان يفسد صلوته اصلا كما هو وجه القياس وانما جاز استحسانا فاخذنا بالقياس
 وقتضا واشفع الاول واخذنا بالاستحسان في حق قضاء التحريم واداء الغيبة التحريم صح شرعا في ما شفعنا
 وقد اتينا بالقعدة بخارج من تسليمة واحدة وعن ابي بكر الاسكاف رحمه الله من رجل قام الى ان نشأ في الترابيع
 ولم يقعد في الثانية قال ان تذكر في القيام ينبغي ان يعود ويقعد ويسلم ثم يقعد الثالثة بالسجدة وان تذكر بعد اربع ركعات
 وسجدة فان ضاعت اليها ركعة اخرى فانها والاربعة من تروية واحدة ميسرة عن الركعتين وبها الذي ذكرنا اذا
 صلى اربع ركعات ولم يقعد في الثانية وان قد على الثانية قد رتبته فاقفوا فيه قال بعضهم لا يجوز الا من تسليمة واحدة
 وعلى قول العامة يجوز من تسليمة واحدة وهو الصحيح لانه يجمع المرفوع ولم يخل شيئا من غير ما اوجب على نفسه ان يصلي اربع ركعات
 تسليمة فصل اربع تسليمة واحدة وقد في الثانية فانه يجوز كما اتينا وان صلى ثلث ركعات تسليمة واحدة فهو
 على وجهين اما ان يقعد في الثانية او لم يقعد فان تعد جاز من تسليمة واحدة وحسب عليه فتضا وكيفتين لا يشترط في
 اشفعنا في بدا كمال اشفع الاول فاذا فسد اشفع الثاني في شرك الاربعة كان عليه قضاء ركعتين وان لم يقعد في الثانية
 ساهيا او عدا لانك ان في القياس وهو قول محمد وزفر رحمه الله واحد الركعتين عن اخيصة مع فقد صلوته وبها
 نقضنا ركعتين لا غير وانما في الاستحسان على نفسه ملزمة في قول اخيصة والى يوسف رحمه الله فاقفوا فيه قال بعضهم يقعد
 ولا يجوز من شيئا وقال بعضهم تجزى من تسليمة واحدة وعلى هذا الخلفات اذا مثل ثلث ركعات ولم يقعد في الثانية على
 قول الفرز الاول لا يجوز وجب قول الفرز الثاني ان التطوع متبر بالكتابة ولو صلى المغرب ثلث ركعات ولم يقعد في الثانية
 يجوز فكذا التطوع يجوز ان تسليمة لانه لم يقم الاربعة الى الثالثة وبه من قال لا يجوز من شيئا وهو الصحيح انه ترك
 القعدة المشروعة وهي القعدة على راس الثانية والقعدة على راس الثانية غير مشروعة في التطوع بقاها كان
 لم يقعد اصلا فلا يجوز تخلفات ما اذا صلى اربعا ولم يقعد على راس الثانية لان القعدة على راس الاربعة مشروعة بخارج

فجاءت وادركت الثلث عن شيء على هذا القول لا يرد قضاء الركعتين الا لمن دخل في الصلاة ثم شئ ان كان ساهيا لا شئ عليه
 لانه مظهر وان كان عامدا لم يرد كتمان في قول ابي يوسف رح لان هذه التهمة لم تقبل في نفسه شرعا في الشك الثاني وقد اختلف
 رح لا يرد شئ لانه شئ في الثالثة تجري بمسألة قياسا واما اصل الشروع في الشك الثاني عنده فاقول لا شئ في الشك الثاني في موضع
 واما على قول الفريق الاول لما جاز الثلث من تسليمة واحدة على يجب على شئ لاجل الثالثة ان كان ساهيا لا يجب عليه ان كان عامدا
 يجب عليه كتمان في قول الخليفة ابي يوسف رح لان شروعه في الشك الثاني قد مضى وهذا الشك الثاني يترك الراجح في كتمان
 فعلى هذا اذا صلى الاربعة عشر تسليمة كل تسليمة ثلث ركعات ولم يقعد في كل ثلث على الثانية في القياس من قول محمد بن
 واحد من الروايتين عن الخليفة رح عليه قضاء الاربعة لا غير واما في استحسان في قول الخليفة رح على قول من قال لا يجوز ذلك
 عن الاربعة عليه قضاء الاربعة وعل لا يرد لانه شئ على قول الخليفة رح لا يرد ساهيا كان او عامدا وعلى قول ابي يوسف
 رح ان كان ساهيا فلا لك وان كان عامدا عليه من الاربعة عشر ركعة اخرى لكل ثلثة قضاء ركعتين وعلى قول
 من قال يجوز عن الاربعة في قولنا على لانه قضاء شئ اخر ان كان ساهيا لا يرد وان كان عامدا فاحق قضاء ركعتين
 ولو صلى ست ركعات او ثمان ركعات او عشرة ركعات بتسليمة واحدة وقعد في كل ركعتين فالجواب فيه ما مر في الاربعة او
 اقعد على رأس الركعتين من قال يجوز من تسليمة واحدة فيقول ههنا يجوز عن تسليمة واحدة وعلى قول العامة فيه يجوز عن
 تسليمة واحدة واما على كل ركعتين من تسليمة واحدة واما على كل ركعتين من تسليمة واحدة وعلى الاربعة ركعات
 خلاف بين الخليفة وصاحبه اذ صلى ست ركعات بتسليمة واحدة ساهيا وقعد على كل ركعتين على قول صاحبه
 يجوز عن تسليمة لان هذه الزيادة على الاربعة مكرهه على نوب الزيادة عن الاربعة وعلى قول ابي حنيفة
 رح يخبر عن ثلث تسليمة وذلك مست ركعات لان هذه الى الست بتسليمة واحدة لا يكرهه بالعلق الروايات
 وان صلى ثمان ركعات بتسليمة واحدة وقعد في كل ركعتين على قول صاحبه رح يجوز عن تسليمة
 لان ما زاد على الاربعة مكرهه عندنا وعند ابي حنيفة رح في رواية الجراح الصغير يجوز عن ثلث
 تسليمة لان الزيادة على الست مكرهه وفي رواية الاصل يجوز عن اربع تسليمة
 لان على رواية الاصل الى الثمان غير مكرهه واما زاد على الثمان مكرهه وان صلى عشرة ركعات بتسليمة واحدة وقعد في كل
 ركعتين عندنا يجوز عن اربع ركعات وعند الخليفة رح في رواية السادسة يجوز عن خمس تسليمة وفي روايات الظاهرة يجوز عن اربع

تسليمات في العموم هو قول العاقل كل كسب يجوز من تسليمة واحدة ولا يصح التسليم على كل ما تسليمة واحدة عبدان قد ذكرنا
كسبتين يجوز من الكل عند العادة وهذا البعض يجوز من تسليمة واحدة كما في الاربعة وان لم يقيد في كل كسبتين وقد ذكرنا
آخرها في القياس وهو قول محمد في خروج نفسه صلوته ولا يجوز من شيء في الاستحسان على القول الصحيح بخبر تسليمة
واحدة كما لا يصح انما تسليمة واحدة ولم يقيد في الاثني في الصحيح انه غريب عن تسليمة واحدة كذا اخذنا من شرح
في التور على طين انما التسليم على خلاص على كسبتين تذكر ان ترك تسليمة فسلم على رأس كسبتين لم يجر ذلك من
التراخي لانه اصلي فيه التراخي فصل في امامة الصبيان في التراخي اختلفوا فيه فان من يوجبها
بعض من شايخ لم يجره ولا يجوز وقال بعضهم يجوز عن نصير بن يحيى راجع انه سئل عنها فان يجوز اذا كان ابن عشرين فقال
شمس الامنة السرخسي راجع الصحيح انه لا يجوز لانه غير بالغ بل لا يسبب لصلوته على الحقيقة فلا يجوز امامته كما به
الجمهور ان امام الصبيان يجوز لان صلوته امام مثل صلوته المقتضى فصل في اداء التراخي قاعدا
المقتضى ان لا يستحب فيه عذر او ان يترك في الجواز قال بعضهم لا يجوز فيه عذر او استدلالا بما روي الحسن عن اخيه راجع انه اصلي سنة
في غير قاعدا لا يغيره لا يجوز فكذا التراخي اذ كل واحد منهما مشتمل على واحد وقال بعضهم يجوز اذا ادا التراخي قاعدا لا يغيره وعرفوا
التراخي دين سنة الفجر هو الصحيح الا ان رابك كون على النصف من صلوته القائل وجه الفرق ان سنة الفجر مشتملة على
بناء التراخي في التاكيد وانه لا يجوز التسوية بينهما فان صلى امام التراخي قاعدا لا يغيره ولا يغيره في قوم بناء
اختلف المشايخ فيه قال بعضهم لا يصح اقتداء القائل بالاعادة في التراخي في قول محمد راجع ويصح في قول ابي حنيفة في
راجع كما في المكنية وقال بعضهم يصح اقتداء القائل بالاعادة في التراخي هذا الكل هو الصحيح لانهم لم يقدروا على اقتداء القائل
قاعدا كان اولى بالجواز واذا وقع اقتداء القائل بالاعادة اختلفوا فيما يستحب القوم حال بعضهم ان يستحب القوم ان يقعدوا
احترار من صلوته المخالفة وقال القاضي الامام ابو علي السرخسي راجع القائل ان الامام اذا كان قاعدا يستحب
في قول ابي حنيفة والي يوسف راجع الامن عذر وقال محمد راجع يستحب له القعود وذكر ابو سليمان عن محمد راجع انه سئل
عن رجل اذا اقام قاعدا في شهر رمضان القوم القوم قال نعم في قول الشافعي والي يوسف راجع ذكره في لجانته
قال بعض المشايخ راجع انما ذكر قولهما لان عذر لا يصح اقتداء القائل بالاعادة وقال بعضهم
ذكر قولهما لان عذر يستحب للقوم ان يقعدوا وذكره للمقصد ان يقعد في التراخي

اراد ان يركع يقوم لان فيه اظهار الكمال في الصلوة والتشبه بالناقين قال الله تعالى واذا قاء
الى الصلوة قاموا كسالى وكذا اذا غلب النوم كبره له ان يصلي مع النوم بل يصبر حتى يستيقظ لان في الصلوة
مع النوم .
تهاد ما دغطة وترك التدر وكذا الوصل

[illegible]

لقيت لاحتال ان لم تقب ودع على خلف من تقب في صلوة العجرا لقيت لان التقب في صلوة العجرا مستوفى وقال ابو يوسف
 مع تقب كتاب الزكوة الزكوة فرض على النخاطب اذا ملك فعسا ما ياحول كما لا والال النامي نوعان السائمة
 وان التجارة السائمة في الرابعة التي كسفي بالمرعي يطالب منها العنين وهو النسل والبعين فان اعطى في مصر او
 غير مصر في غلوة وليست بسائمة وان كان يعطى في بعض السنة ويسمى في بعض السنة فالعبرة في ذلك لا كز السائمة
 فان كانت رعية في نصف السنة لم تكن سائمة وان كانت للتجارة فمما حاشته اشهرها لا كز لم تكن سائمة الا ان يري
 ان يحولها سائمة فمما رعب التجارة اذا اراد ان يستخره سنين فيستخره فمما للتجارة على حاله ان يري ان يخرج
 من التجارة ويحمله للخدمة وما يطالب منها المنفعة دون العنين كالحول والحوامل فليست سائمة فان اراد صاحب
 السائمة ان يستعملها او يطالبها فليست سائمة حتى حال الحول كان فيها زكوة السائمة لانها كانت سائمة فلا يخرج من
 ان تكون سائمة بخير العنين غير فصل ذلك في مورد سائمة محال عليها الحول كان عليه زكوة لانها كانت سائمة فتبقى على
 ما كانت وان لم يرد لها سائمة للتجارة كان فيها زكوة التجارة لا يطلب منها من البديل لان العنين ذو كور السائمة
 وانما ياد ذكرها مع انها في حكم الزكوة سواء فصل في صدقة الامل ليس فيما دون خمس من الابل السائمة
 زكوة وفي خمس شاة وفي اشتر ثمان وفي خمسة عشر شاة وفي عشرين اربع شاة وفي خمس وعشرين بنت فخاص وهي
 التي طلعت في السنة الثانية وفي ستة عشر بنت لبون وهي التي طلعت في السنة الثالثة وفي ست واربعين بنت
 التي طلعت في السنة الرابعة وفي احدى وستين بنت لبون وهي التي طلعت في السنة الخامسة وفي ست وبعين بنت لبون وفي
 احدى وتسعين حسان الى مائة وعشرين فان رادت على مائة وعشرين فتساقف الفرضية فيجب في كل خمس من الزيادة
 شاة مع الواجب المتقدم ففي مائة وخمس وعشرين حسان شاة وفي مائة وخمس حسان شاة وفي مائة وخمس
 بنت لبون في مائة وخمس وعشرين حسان بنت فخاص وفي مائة وخمس بنت حسان وفي مائة وخمس بنت حسان
 فاذا رادت على مائة وخمس تساقف الفرضية فيجب في كل خمس من الزيادة شاة وما كان قبل ذلك الى ان
 تبلغ الزيادة خمسة وعشرين فيجب فيها بنت فخاص مع الحاق الثلث التي كانت وفي ستة وخمسين من الزيادة
 بنت لبون وفي ست واربعين بنت فخاص وفي مائة وست وتسعين اربع حسان وفي مائة وست وخمسين حسان
 وفي مائة وست وخمسين بنت حسان وفي مائة وست وخمسين بنت حسان وفي مائة وست وخمسين بنت حسان

واحدة من اجنيفة ومحرر يرفع ذلك السنة لا غير وكذا الحال الجول على سبيل من اللجاء جيل منها جيب واحد عند
 اجنيفة روح يرفع ذلك البقيع لا غير وكذا الحال الجول على سبيل وسبعين فصلا منها بنت لمون بوضه تلك لا غير وتحتجب
 على الرجل في اساتبة العبيد والنجباء والصغيرة ولا يرفع منها شي وعمن ابني يوسف روح ليس في الابل والبقرة وال
 الحمى شئ في انما ليست بائنة وكذا لك مختصر التروايم ولا يرفع الرابي والاكيلة والماض في نخل الغنم لانها من الكرام ثم وقدر
 بها عن اخذ الكرام ولا يرفع الهرم والافات مرار من الا ان يشاء المصدق وعلون فيها فان من الغنم كل شاة منها روي
 هشام من محمد بن يحيى روح انه قال عليها ثمانون ولو كان ثمانون بين اثنين رجلا لرجل منهم من كل شاة نصفها و
 النصف الباقي من بين اثنين رجلا ليس على صاحب الاربعين صدقة وهو قول محمد روح وكذا روي عن ابني يوسف روح وكذا
 في الكتاب ولا يفرق بين محبته ولا يجمع بين متفرق تفسير اللفظ الاول وجعل له مائة وثمانون من الغنم ليس لساعي ان يحبل
 على اربعين في مكان ولا يرفع من كل اربعين شاة وتفسير اللفظ الثاني ان يكون بين رجلين رجلين رجلين شاة لكل واحد منها عشرة
 وليس للمصدق ان يحبل بين الكل ولا يرفع منها شاة قال وما كان بين خيلتين فانها تير احيان بالسوية قالوا لا يرفع ذلك
 اذا كان بين رجلين واحد يستر من الابل لاجل هاست وتكون ولا يرفع من شاة من غنم المصدق منها بنت
 مخاض وبنت لمون فان كل واحد منها يرفع على شريكه بحصة ما اخذ الاسمي من مكة زكاة شريكه فضل سيفه
 الخيل الخيل البقرة اذا كانت ذكرا وانما يجب فيها الزكاة في قول اجنيفة روح ان شاء واعطى من كل فرس
 دينار وان شاء قومه واعطى ربع عشر قيمتها فانها في افراس العرب لا تبالا تفاوت فاختارنا في افراسنا فاشترينا
 ويؤدى عن كل مائة درهم خمسة دراهم والكل انما نأخذ اجنيفة روح فيه روايات والكل ذكورا في ظاهر الرواية
 عنه لا يجب الصدقة في النواذر تحت دعوى قول الجوزيف ومحمد واثنا عشر روح لا زكاة في الخيل قالوا والغنم على قولها
 ورواها على ان الامام لا يرفع من صدقة الخيل جبر الفضل في مال التجارة مال التجارة زكاة واحدة بها
 ما خلق منها هو الذهب والفضة وزكاة الذهب والفضة ونصفها ما قال في الكتاب في كل مائة درهم خمسة دراهم
 وفي كل مائة دينار نصف مثقال مقرر بان كان ولم يكن مصروفه ان غير مصروفه عليها كان للرجال او النساء
 منه ما تير كان او سبيكة تير في الذهب وزن المناقيل وفي افراسهم وزن سبعة وتفسيره ان يوزن كل عشرة منها سبعة
 مثاقيل ويقل في كل بلد غير وزن ذلك البلد ومن شئخ الامام ابي بكر محمد بن الفضل روح انه كان يوجب في كل مائة

ما تسمى درهم تجارية وهي الغنارفة فتمت منها ويقول أهلها من القود في بلاد ما تقوم بها الاستياد ويقيم بها الناس ويشتري
 بها الخسيس والغليس بمنزلة الدرهم في ذلك الزمان وبه أخذ شمس الأئمة اخلوا في روح شمس الأئمة الشريفة روح دنيا سوادنا
 من الدرهم لا يجب الزكوة عند الكل الا ان يكون النصف من كل درهم فتمت او يبلغ قيمتها ما تسمى درهم او عشرين مثقالا فان
 كان النصف غابا فهي بمنزلة الفلوس والفلوس بمنزلة الصغرون فوالله التجارة وبلغت قيمتها ما تسمى درهم يجب فيها الزكوة
 والا فلا وفي غير الذهب والفضة من الاموال لا يكون للتجارة الا بالائتمنة ولو باع عرضا كان للتجارة بغير ضمان ان الشئ يكون
 للتجارة وان لم يزل ان حكم البديل حكم الاصل وكذلك لو كان العبد للتجارة ففعله عتقا ودفع به فان الذئبة يكون للتجارة
 ولو كان القتل عند انصوح من القصاص على القاتل لم يكن القاتل للتجارة لانه بدل عن القصاص لا عن المقتول ولو ورث مالا
 وزاده للتجارة لا يكون للتجارة وان ملك مالا بهيمة او دحية ونوى التجارة عند قبول الهبة او الوصية لم يكن للتجارة
 في قول محمد روح وعلى قول ابي يوسف روح يكون للتجارة وعلى هذا الخلافات المهر وبديل الخلع وبديل الصلح عن دم المهر
 ان نوى التجارة يكون للتجارة في قول ابي يوسف روح لانه لا يملك الا بالقبول والعقد فكان كسبا وليس في الزيادة على
 ما تسمى درهم وعشرين مثقالا ذهب زكوة في قول اخيخية روح ما لم يبلغ الزيادة اربعين درهما او اربع مثاقيل فح
 يجب في الزيادة بربع عشرة او يكمل نصاب الفضة بنصاب الذهب ونصاب الذهب بالفضة وبعرض التجارة وهذا
 الا ان عند اخيخية روح يكمل نصاب الفضة بنصاب الذهب باعتبار القيمة وعند صاحبه روح باعتبار الاجزاء وتفسير ذلك
 اذا ملك ما تسمى درهم وخمسة مثاقيل ذهب قيمتها ما تسمى درهم عند اخيخية روح يجب الزكوة وعند ما لا يجب ما لم يكن الذهب
 عشرة مثاقيل اشتري فادما لمحمدته وهو ينوي انه لو اصاب رجلا يسوع فحال عليه الحول لا زكوة فيه وذلك ان المشتري
 جوالا يشترى آلات درهم ليراجع من انفس نحال عليه الحول لا زكوة فيها لانه اشتراها بفضة وغرمه انه لو وجد رجلا
 يسوعا لا يغير ذلك الحال اذا اشتري ابا الكرا او ادا الكراى اذا اشتري حمر الكرى ولو اشتري اصباغ عصفر او زعفران
 ليصنع ثياب الناس بالاجرة وحال عليها الحول كان عليها الزكوة او بلغ نصابا لان ما اخذ من الاجر ليعاقل بالعين وكذا
 كل من ابتاع عينا ليعمل به ويقبض انفة في الممول كالصغير واليهن ليرى الحبله فحال عليه الحول كان عليه الزكوة
 وان لم يمت لذلك العين ان في الممول كالصاوبون والخوض لا زكوة فيه لانه لا يقبض عينا ليعمل فحان الا حرمقا بلا با
 فلا يعد من مال التجارة وكذا النحاس اذا اشتري ودوا بالبيع واشتري بها اجلا لا ومقاد فان كان لا يبيع ذلك

من العادة الى المشتري لا زكاة فيها وان كان فيه ضرائب المدارية كان فيها الزكاة اذا حال عليه الحول وكذا العطاء
لذا اشترى قواير ولوا اشترى الرجل دارا وعبد للتجارة ثم لجره يخرج من ان يكون للتجارة لانه لما اجره فقد
مقتضى المنفعة ولو اشترى قد ورع من سكر مسكها او دبرها لا تجب فيها الزكاة كما لا تجب في سورت الفلذ ولو حلق
من ارضه حنطه يبيع قيمتها فيه ضابط نرى ان مسكها ومبيها فاسكها حولا لا تجب فيها الزكاة كما في الميراث
وتشترى الزكاة كان الغصاب في طرفي الحول وعدم الانقطاع فيها بين ذلك ونقصان الغصاب في خلال الحول عندنا
لا يمنع ذلك كل الغصاب في خلال الحول بطل حكم الحول رجل وغنم للتجارة تادى بالتي درهم فمات قبل الحول
فشلها ورجع جلد احسن يبيع جلد انصافا فتم الحول كان عليه الزكاة ولو كان عصفور للتجارة فتم قبل الحول ثم صار
يسادى انصافا فتم الحول لا زكاة فيه فاقول ان في الفصل الاول الصوت الذي بقي على ظهر الشاة متقوم نفقي الحول
بقائه وفي الفصل الثاني في ذلك كل المال بطل حكم الحول الا ان هذا يخالف ما روى ابن ساعد عن محمد بن رجبل
اشترى عصفورا باني درهم فمهر بعد ما مضت اربعة اشهر فلما مضت سبعة اشهر او ثمانية اشهر الا ان ما صارت حلايا كاد
ما تقي درهم فتمت السنة كان عليه الزكاة لانه ما للتجارة على ما كان ولو تم الحول وهي خمر لا زكاة عليه رجبل اجر
داره بعيد وزاه للتجارة كان للتجارة رجبل له عبد للتجارة ان قوم بالدرهم كانت قيمته اقل من ما تقي درهم وانما
بالدرهم كانت قيمة اكثر من عشرين درهما قال ابو يوسف روح النكان فتمت بالدرهم فقيم بالدرهم وانما كان
بشتره بالدرهم فقيم بالدرهم وانما كان بشتره بالمال غير الذهب والعقصة فقيم بالنفقة الغائب والمصر الذي هو
فيه والنكان المولى ببش عبده الى مصر آخر الحاجة بغير قيمة العبد في المصر الذي فيه العبد فان كان العبد في المعازاة بغير
قيمة في اقرب الامصار الى ذلك الموضع وقال ابو حنيفة روح اذا وجب عليه الزكاة في احد الوجهين ولم تجب في الوجه
الاخر كان عليه الزكاة وما ذكرنا من قول ابي يوسف روح فذاك قول الاول ولو اشترى رضى عشر او خرج للتجارة
لا يجب فيها الزكاة وكذا لو اشترى بذ للتجارة وزادها في رضى عشره استاجر بها كان فيه لشراء غيره وعن محمد بن
اذا اشترى للتجارة ارض عشر حجب الزكاة مع اشتران ذرع او اشترى عبد للتجارة بقرقة فقتة وزنها
مانما درهم وحال عليها الحول وهو لا يادى ما تقي درهم مضروبة قال محمد رحمه الله لا زكاة عليه حتى يادى ما تقي
درهم مضروبة وكذا لو اشترى به بانه وتسعين درهم فاذ ذلك قيمة ثم سارت يادى ما تقي درهم مضروبة قال محمد بن

قال محمد رحم عتير الحول من حين صار يادى مائتي درهم مضروبة فالحال فالحال ان في عين الذهب والفضة يقتر
الوزن وفي غير الذهب والفضة لا تجب الزكاة ما لم تبلغ قيمة مائتي درهم مضروبة بهذا اذا كان الحال عيناً فالحال
وينا قال ابو حنيفة رحم في رواية لاصل الديون ثلثة دين قوى وهو بدل مال التجارة والقرض ودين وسط وهو
بدل مال كمين للتجارة كثر ثياب البذلة وعبد الخدمه ودار اسكنى ودين ضعيف وهو بدل ماليس بمال كالمهر
والوصية وبدل الخلع والصلح عن مومنة والمدينة ففى الدين القوى تجب الزكاة اذا حال الحول وسراخى لا دار
الى ان يقبض اربعين وربا كلهما يقبض اربعين درهم بالزمنه درهم وفي الدين الاوسط لا يجب الا ولو لم يقبض مائتي
درهم ولا يقبض الحول بعد القبض بعتد باستنبي الحول قبل القبض في الصحيح من الرواية وفي الدين الضعيف لا تجب

الزكاة ما لم يقبض مائتي درهم بحال بعد القبض ومن السائمة بمنزلة من عبد الخدمه ولو ورث سائمة
درهم وينا على رجل حال عليه الحول لانه عليه حتى يقبض مائتي درهم وبعده بما مضى من الحول قبل القبض ومن اخففة
رحم في رواية اخرى لا تجب الزكاة حتى يحول الحول بعد القبض ولو ورث سائمة كان عليه الزكاة اذا حال الحول
نوى او لم ينو وعلى قول ابى يوسف ومحمد رحم الدين كلها سواء تجب الزكاة قبل القبض وكلما قبض شيئاً لم يرد
اذا زكاة ذلك القدر قتل المقبوض وكثر الدين الكتابة فان في بدل الكتابة لا تجب الزكاة لاميض من الحول
قبل القبض وكذا لو كان بين رجلين عبد للتجارة وقيمة الف درهم فاعتقه احداهما فهو ميسر واحار الاخر استسماً
العبد يقبض السائمة بعد سنين لانه زكاة عليه ما لم يحل الحول عليه بعد القبض ولو تزوج امرأة على ابل فغير ميسرها
فقبضت خمساً من الابل لانه زكاة فيها في قولهم ما لم يحل الحول بعد القبض في قولهم ولو تزوجها على ابل ميسرها فكذا الحرة
في قول اخففة رحم عتير الحول بعد القبض وقال ابو يوسف ومحمد رحم تجب الزكاة بحكم الحول الماضي ولو تزوج
امرأة على اربعين سائمة فقبضت فحال عليها الحول ثم طلقها قبل الدخول بها كان عليها زكاة النصف الباقية
ولو كان المهر عبد انطلقها الزوجه بعد يوم الفطر قبل الدخول بها كان عليها خمس الصدقة ولو تزوجها على مائتي درهم
ودفع اليها ثم طلقها بعد الحول قبل الدخول بها كان عليها زكاة المائتين وفي رواية المقتول ان قضى القاضي بالدية
من الدراهم اذ المانير قبل ورثه المقتول بعد الحول على قول اخففة رحم لا تجب الزكاة ما لم يحل الحول بعد القبض

لا تزوج امرأة على ابل نسيها وقبضت بغير الحول بعد القبض اذا اجرد ارميه بما سئى درهم لا تجب
الزكاة ما لم يحل الحول بعد القبض في قولنا بخيطة روح فالتكاثرات الدار والعبء للتجارة وقبض اربعين درهما بعد
الحول كان عليه درهم بحكم الحول الماض قبل القبض لان اجرة الدار للتجارة وعبء التجارة بمنزلة ثمن مال التجارة
في الصحيح من الرواية دلى الاجارة المرسومة بخار اذا عجل الاجرة وبقى المال في يد الاجر سنين على من اشترى
الامام ابي بكر محمد بن الفضل روح انه قال اذا كانت الاجرة من الداهم او من الدنيا من كان زكاتها على الآخر لانه
ملكها بالقبض وعبء الفسخ الاجارة لا يلزمه روعين القبرض انما يلزمه رد قيمتها فكان بمنزلة دين فحقه بعد الحول
وقال الشيخ الامام الزاهد على بن محمد البرزدي رحمه الله استرخى روح ان زكاتها تجب على المستاجر ايضا
لان الناس يمدون مال الاجارة ويأخذون على الآخر في بيع الوفاء والمهود بمبرقة تجب زكاة الفضة على البائع وعلى
قول الشيخ الامام الزاهد على بن محمد البرزدي رحمه الله استرخى روح تجب على المشتري ايضا وفيه قول
وهو انه لو اقتبر دينا عند الناس فبقي ان لا تجب الزكاة على الآخر والبائع

لانه مشمول بالدين ولا تجب على المشتري والمستاجر ايضا لانه وان اقتبر دينا للمساكين فليس يفتى في حقه
لانه لا يملكه المطالب قبل منسح الاجارة ولا يملكه حقيقة فكان بمنزلة الدين على الجاهد او فدية وثلثه لا تجب الزكاة
ما لم يحل الحول بعد القبض والتكاثرات الاجرة عينا وبقى العين في يد الآخر الى وقت الفسخ والاجارة مسقط الزكاة
عن الاجر لانه استخفى عليه عين مال الزكاة رجل ما سئى درهم في يده ومانه درهم اخرى دين له على غيره فحال عليه الحول
وذكر مصامح روح ان عليه الزكاة وهو محمول على ما اذا كان الدين به مال التجارة ويكون المدين ملطافا بالدين رجل
له على رجل مائة درهم فحال له الشهران فاستفاد القاتم الحول على المائتين لا يجب عليه زكاة الفضة لانه لم يأخذ من الدين
اربعين درهما فعاد في قولنا بخيطة روح لانه لا يجب عليه زكاة الفضة المائتين ما لم يقبض اربعين درهما فاذا لم يجب عليه
الا وادع عن الاصل لا يجب عن الفضة رجل له دين على رجل درهم من ثلثه وكله قبضه وحال الحول ثم قبضه المدين
لانه كانت الزكاة على الواهب لان الموهوب له وكل القبض الدين بمنع الزكاة اذا كان له مطالب من حقه العباد والفقراء
وغيرهم وضمان المائتات والارشس الجرافة دهر المرأة كان الدين من المستفاد ومن المكيل او الموزون او انشاب او الجحول
وجب بخله او خلع اصله عن دم عمره وهو حال او قبل فان كان المال فاضلا عن الدين كان زكاة الفضة او خلع الفضة

القضاء وان كانت دين بعد وجوب الزكاة لا مقيط الزكاة ووجوب الزكاة في القضاء ودين الزكاة بان يستهلك
 القضاء بعد التحول يمنع الزكاة مستوى فيه الحال الظاهر والباطل وقال ابو يوسف روح نفس الزكاة في القضاء يمنع
 الزكاة ودين الزكاة لا يمنع ان ملك الرجل مائتي درهم ختمه درهم فضي عليه جملان قال ابو حنيفة روح عليه عشرة
 دراهم لان بعضي التحول الاول وجب عليه خمسة للمائتين ولا يجب عليه للخمسة الزيادة لان عنده لا يجب الزكاة فيها
 دون الاربعين فضي التحول الثاني دال ما كان مائتي درهم في الزكاة الاولى فيجب عليه خمسة اخرى وقال ابو يوسف وصحبه
 روح عليه السنة الاولى خمسة دراهم وثمان دراهم لان عندهما يجب الزكاة في الكسور بقى مائة في السنة الثانية مائة
 الاثنان دراهم فلا يجب عليه في السنة الثانية شي ولو ملك الرجل الف درهم ومضى عليها ثلثة احوال كان عليه التحول الاول
 خمسة وعشرون التحول الثاني في قول الجعفي روح عليه زكاة تسعائة وستين لان عنده لا تجب الزكاة فيما دون الاربعين
 والتحول الثالث زكاة تسعائة وعشرين وذلك ثلث وعشرون وعندهما تجب الزكاة في الكسور ايضا فان صار
 منها ثمان مائة وبقى مائتان كان عليه خمسة دراهم لا غير كانه لم يملك الا مائتي درهم كان عليه زكاة المائتين وان
 ملك الرجل على رجل ثلثة دراهم ومضى عليها ثلثة احوال ثم مضى منها مائتي درهم قال ابو حنيفة روح يركب السنة
 الاولى خمسة دراهم وللسنة اربعة دراهم عن مائة وستين ولا شيء عليه في الفضل لانه دون الاربعين فملك
 القضاء بعد وجوب الزكاة لا مقيط الزكاة بملك بعد ما طلب الامام اداها على اذنيه عند من استخرج وملك
 مائة في الزكاة بعد التمكن ذكر الكرخي روح انه ياشم وكذا ذكر الحكم المشبه روح في التمسك وعن محمد روح ان من اخر
 الزكاة من غير غدر لا يقبل شهادته فوق محمد روح بن الحج ودين الزكاة فقال لا ياشم بتاخير الحج وياشم
 بتاخير الزكاة لان في الزكاة حق الفقراء فياثم بتاخير حقهم وما الحج خالص حق الله تعالى وروى هشام عن ابى يوسف
 روح انه لا ياشم بتاخير الزكاة وياشم بتاخير الحج لان الزكاة غير مرتبة اما الحج فمرتبة تتعلق اداؤها بالوقت فخرته
 الصلوة وعسى لا يدرك الوقت في المستقبل رجل ملك مائتي درهم فضي عليه جملان ليس عليه زكاة سنة
 الثانية لان زكاة السنة الاولى صارت مائة لوجوب الزكاة في السنة الثانية لو حال التحول على المائتين فاما
 القضاء قبل اداء الزكاة ثم استفاد مائتي درهم وحال التحول على الاستفاد لا يجب عليه زكاة استفاد لان
 زكاة القضاء الاول دين في ذمته فيمنع زكاة الاستفاد ولو ملك نساء وتزوج امرأة على وحال التحول على القضاء

لا تجب عليه الزكاة لان وجوب الحجية متعلق بوجوب الزكاة ولو جبت عليه كفارة يمين او غيرها او قتل لا ينسب الزكاة
ولا يمتنع الدين بوجوب العشرة والحراج ويمنع صدقة الفطر ما تنسب عليه الزكاة تسقط الزكاة ولا تفسد ديني الشركة لان
لواضي باء الزكاة يجب بغيره الوضوء من ثلث ماله والروضة بمكة الموت ولو اخر زكاة المال حتى عرض يودي سر الرقبة
وان لم يكن عنه ماله مارا وان يستقرض لاداء الزكاة فان في مكبر رايه انه اذا استقرض وادى الزكاة واجتهد بقضاء
دينه بقدر ما في ذلك كان الافضل لان يستقرض من استقرض وادى ولم يقدر على قضاء الدين حتى مات يبرح من ان
يعفى الله تعالى دينه في الآخرة وان كان اكبر رايه انه اذا استقرض لا يقدر على قضاء الدين كان الافضل له ان يستقرض
لان حضوره صاحب الدين واستدراج رجل له عبدة لتجارة وعلى العبد دين لا يجب عليه زكاة العبد بقدر الدين ولو كان العبد
لخدمته كان على المولى صدقة فطره رجل له الف درهم فخصم من رجل الفاء وانخصب منه رجل آخره به الف الف والفقير
الثاني ايضا الف درهم فاستهلك الثاني انخصب وعمال المولى على مال الناصبين ثم ابرأهما المفضوب منه كان على
الناصر الاول زكاة الفداء ولا زكاة على الناصر الثاني لان الاول ان ضمن النصب للمفضوب منه كان له ان يرضخ على
الناصر الثاني فلم يكن ملا مشغولا بالدين الثاني في ضمن النصب فليس له ان يرضخ به فكنت على غيره مضار ماله مشغولا بالدين
قبل الاداء فلا يكون سببا للزكاة وجعل عليه الف درهم لرجل وكسب بيا رجل فببراه منه ولا يصل ولا الكفيل لكل واحد منهما
الف درهم فحال المولى على ما هما ثم ابرأهما من صاحب الدين لا زكاة على واحد منهما لان كل واحد منهما كان مطالب
بالدين فلا يرضخ احد هما بالدين على صاحب رجل القطع الفاء وعرضها منه ثم تعقد بها الف درهم فحال المولى على الف
كان عليه زكاة الفداء استحقا لان الدين ليس واجب لا ضمان ان صاحب القطع يخر الصدقة ولا لا ليس بها احد مطالب
من حيث الظاهر واستهلاك النصاب بعد وجوب الزكاة يوجب الضمان واستبدال مال التجارة بمال التجارة ليس
باستهلاك وبغير مال التجارة استهلاك واستبدال السائمة بالسائمة استهلاك واقرض النصاب بعد الحول ليس
باستهلاك وان نوى المال على المستقرض وكذا الواعا والنوب لتجارة بعد الحول ولا يجب الزكاة على المحزون وان كان
مطبقا وجب على المعنى عليه وان استوعب الاغنام والواحد لكا طاء ولو جن في اول الحول ثم افاق قبل ان يتم الحول كان عليه
الزكاة لان المحزون اذا لم يستوعب اشهر لا يفسد ثم اذا لم يستوعب اشهر لا ينسب الزكاة وعمن ابى حنيفة راع
اذا لم يلح الصبي محزوناً ثم افاق بعد سنين غير الحول من يوم افاق ولا يفتد بما مضى من الحول قبل الاغاثة وفي الذي

الذي جاز في اول الحول ثم افانق في السنة بعد ما مضى من الحول والذي يحرق نفقته من قبل الحول رجل اودع
 ماله رجلا لا ينفذ ثم وجده بعد سنين واخذ ماله لا زكاة عليه ولا راع رجلا ينفذ ثم نفق سنين ثم نذر بعد ذلك
 كان عليه زكاة ما مضى وان سقط ماله في البحر ثم وصل اليه بعد سنين لا زكاة عليه لما مضى وكذا ان خصم بزوج
 اذا رده الفاضل بعد سنين وكذا الذي ذهب به العدو الى دار الحرب ثم وصل اليه بعد سنين العبد اذا ابت من
 مولاه ثم عاد اليه بعد سنين والمدفون في القلعة اذا نفق مكانه وان دفن في داره او دار غيره ونفي مكانه ثم وجده
 بعد سنين كان عليه زكاة ما مضى واختلف المشايخ في المدفون في الكرم والارض اذا نفق مكانه والمدين المحرور ونفقه
 اسقط في البحر فان كان الفاضل عليم بالدين روى هشام عن محمد روح انه مضى وان لم يكن الفاضل عليم بالدين لم
 ينفق عاقله فلم يعصها حتى مضت بسنن روى هشام عن محمد روح انه لا يكون مضيا باكثر من تسليخ روح على خلافه وفي
 الاصل لم يحبل الدين المحرور مضيا بالدين لم ينفق الا ثمة السنة روح الصحيح جواب الكتاب ان ليس كل فاضل
 ولا كل نفقة وفي الخصم من يدي الفاضل وكل واحد لا يختار ذلك وان كان المدين يقر في السر ويجهل في العلانية
 لم يكن مضيا وان كان المدين مقر الا انه معسر فمضى وان كان على غفلة فمضى وهو مقر يكون مضيا في قول بعضهم
 واما يوصف روح الاول وان كان مقر انما كان قد مر الى الفاضل محمد فقامت عليه البينة مضى زمان في تعديل الشهود ثم
 عد له سقطت الزكاة من يوم محمد عند الفاضل الى ان عدل الشهود ولا نه كان جاحدا وتكرمه الزكاة فيما كان مقر قبل
 الخصومة ولو كان الدين على غيره وهرب المدين الى مصر من الامصار فعليه الزكاة بما يقضي منه لانه قادر على ان
 يطلب او يبعث بذلك وكذا وان لم يقدر على طلبه وعلى الوكيل فلا زكاة عليه وعلى ابن اسبيل زكاة ماله لانه قادر
 على التصرف بجانبه رجل تزوج امرأة على الف ودفن اليها ولم يعلم انها نفق الحول عند ما نفق علم انها كانت امته
 زوجت نفسها بغير إذن المولى وردت الالف على الزوج روى عن ابى يوسف روح انه لا زكاة على واحد منهما وكذلك
 رجل حلق لحية انسان نفق عليه بالدية ودفن الدية اليه فحال الحول ثم تمت لحية وردت الدية اليه لا زكاة على
 كل واحد منهما وكذلك رجل اذ رجل بدين الف درهم ثم دفع الالف اليه ثم نقبا دافعا للحول انه لم يكن عليه دين و
 لا زكاة على كل واحد منهما وكذلك رجل اوبى رجل الفاد دفع الالف ثم رجع في الهبة بعد الحول بقضاء او بغير قضاء واستمر
 الالف لا زكاة على كل واحد منهما رجل اشترى عبدا بجمعة فباعه في يوم الجمعة ثم رجع في الهبة بغير قضاء او بغير قضاء

العبد حتى حال الحول فانت العبد عنه البائع كان على اليك زكاة المائتين وكل على المشتري ما على البائع فانه
ليك النصف وحال الحول عليه عده وما على المشتري لان العبد كان للتجارة وبموت عده البائع انفس البيع والمشتري
اخذ عوض العبد ما بقي درهم فان كانت قيمة العبد ما جحدت على البائع زكاة المائتين انه ملك الثمن ومضى عليه الحول
عنه وبانفس البيع فحده دين بعد الحول فلا يسقط عنه زكاة المائتين ولا زكاة على المشتري لان الثمن زال
عن ملكه الى بائع فلم يملك المائتين وذلك كما لا بد وانفس البيع استغنى المائتين بعد الحول فلا تجب عليه الزكاة قبل له
على رجل العت درهمين وكفيل ببارجل بامر المديون او غيره مره وللصير والكنيل لكل واحد منهما العت درهم
فحال الحول على مالهما لا زكاة على كل واحد منهما لان كل واحد منهما كان مطالباً بالالف ولو انقص رجل الناصر رجل
فجار اخر وانقص الف من الناصب واستهلكها لكل واحد من الناصبين العت فحال الحول على مال الناصبين
كان على الناصب الاول زكاة الف ولا زكاة على الناصب الثاني لان الاول يرضى بربع على الثاني اما الناصر لا يرجع
على الاول وانما فارق الناصب الكفاية وان في الكفاية بامر اداى الكفيل يرجع على الاصيل لان
في الناصب ليس بظالمها جميعاً بل اذا اتوا بعتين احد هما يبرأ الاخر امانى الكفاية لان مطالبها جميعاً فالحال كل واحد
منهما مطالباً بالالف رجل على رجل العت درهم فحال الحول عليه ثم ابرأ المديون من الدين سقطت عنه وكذلك رجل
له العت فحال عليه الحول فاستهلكها رجل ثم ان صاحب الف ابرأ استهلك سقطت عنه الزكاة وكذلك رجل
اقرض الف رجل بعد احوال الحول ثم ابرأ استقرض عن القرض سقطت عنه الزكاة وكذلك رجل عت متاع للتجارة وحال
عليه الحول فباعه من رجل ثم ابرأ المشتري عن الثمن سقطت عنه الزكاة لان من عليه الزكاة له ان يبيع ما له بالزكاة
ويقرضه بعد الحول فاذا صار مال الزكاة ديناً سبب ملكه صار كانه كان ديناً من الاصل وسقط الدين ما لم يقضه لا يلزم
الا باذا سقط الدين بالابراء سقطت عنه الزكاة رجل ارغم سائمة اشترى رجل من القيصها حتى حال الحول ثم قبضها
لا زكاة على المشتري فيما مضى يستقبل ولا بعد القبض لانها كانت مضمونة على بائعها بالثمن وكذلك السائمة اذا قبضها
رجل والناصب مقر بالناصب لانه منهما من الاك لا ثم ردها على الاك بعد الحول لا زكاة على صاحب الثمن فيما مضى وكذلك
لو كانت السائمة ربنا عند رجل بالعت وللراهن مائة الف فحال الحول على الراهن في يد المرتهن كان على الراهن زكاة
ما كان عنه ومن المال الا الف التي هي دين ولا زكاة عليه في غنم الراهن كانها كانت مضمونة بالدين فرق بين

بين المدايم والايام انما كانت غيبا عنه رجل والناس متروا بالنسب كما كان على صاحبها الزكوة
انما انقضت وفي غيبه ليس على صاحبها الزكوة وانما كانت الغيب متروا رجل لانك درهم مضى عليها شهر ثم ان
صاحب المال ائتمن الرجل من عاقبة الت ثم ابرأ صاحب المال عن ضمانه قال زفر بن سبقتل حولا به الا براء
وقال ابو يوسف ربح اذا ائتمن عليه بالحل من ذلك كان عليه زكوة **فصل في اداء الزكوة** اداء الزكوة
على نوعين او اربعة الوجوب وتحويل الزكوة قبل الوجوب اذا اراد الرجل اداء الزكوة الواجبة قالوا لا يفضل من الاصل
والانظار في المتعلقات لا يفضل هذا الاحتاد والاسرار قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ربح الا فضل لصاحب
المال الظاهر ان يردى الزكوة الى الفقراء بنفسه لان هؤلاء لا يفتنون الزكوة مواضعها فاما الخراج فانهم يفتنون في
لان موضع الخراج المتأمله وبه لا يفتنون لانهم يحبون بغيته الاسلام قال كبره الخراج الصدقة الى الفقراء بلدة اخرى الا
ان يخرجها الى اقربائه كذا روى ابي سليمان عن عبد الله بن المبارك عن اخيه ربح وروى الحسن عن اخيه ربح
رجل يبتش زكوة ماله الى فقراء بلدة اخرى غير البلدة الذي هو فيه قبل تمام الخرج ثم تم الخرج على المال في البلدة الذي يبتش
اليه فانه يجوز ذلك رجل قال في يد بشركي في غير المصر الذي هو فيه فانه يصيرت الزكوة الى فقراء المصر الذي فيه المال
دون المصر الذي هو فيه ولو كان مكان الزكوة وصيته للفقراء فانه يفتقر الى فقراء البلدة الذي فيه الميت رجل لان مقتضى
القاضي عليه ببقته فكساده وادعوى يردى به الزكوة قال ابو يوسف ربح يجوز وقال محمد ربح يجوز في الكسوة ولا يجوز في الاطعام
وقول ابي يوسف ربح في الاطعام خلاف ظاهر الرواية رجل اعطى رجلا دراهم لتصدق بها على الفقراء فظنوا فلم تصدق
الامر حتى نوى الاخر زكوة ماله من غير ان يتلفظ به ثم تصدق الامر جازت عن الزكوة وكذا الامر بان تصدق بها
عن كفارة اليمين ثم نوى الزكوة ثم تصدق الامر جازت عن الزكوة وكذا قال ان دخلت به الدار فصد على الفقراء
بهذه المائة فدخل الدار وهو يني عن الدخول بان تصدق بها عن الزكوة ثم تصدق بها لم يخرج عن الزكوة لان سنة
الفصل الاول في الكيل كية الكيل ودفعه كنع الكيل فاذا نوى الزكوة كان عماري اما في سلة الدخول وجب عليه
المصدق عند الدخول باليمين سابقا فلا يصح رجوعه بجلان وفي كل واحد منها زكوة ماله الى رجل يردى عنه فخطب
ما له ما تم تصدق ضمن الكيل مال الدافين وكانت الصدقة عنه وكذا لو كان في يد رجل اوقات مختلفة فخطب اموال الدافين
ونقلت الوقت كان ضمانا وكذا البلاء والمارا اذا اخطأ اموال الناس او اخطأ ان اذا اخطأ خطبه ان لا يفتني

ليكون النجاس ما دونها بالخط غفران عليه الزكوة اذا شك في بل اوى الزكوة ام لا قال ابن مبارك روي
الزكوة كذا شك في اداء الصلوة في وقتها بخلافات الوشك في اداء الصلوة بعد خروج الوقت فانه لا يلزم الاداء
من عليه الزكوة اذا كان يؤخر لنفسه ان يطالب به ان ياتى ما غير طاعة اخذ كان لصاحب المال ان يسترده النجاس
فانما في يده ونفسه النجاس ان كان لم يكن في يده من عليه الزكوة او في قبضه اخرج من به الرجل نكته كالمسكين ان
ما دوان اخذ كان فسادا في الحكم انما يجازيه من امره ان يري ان يحل له ان ياتى رجل دفع زكوة ماله الى رجل وامره
بالاداء فاعطى الرجل ولحقه الكيسر او الصير او امره به منهم ما يخرج جاز ولا يسكنه شيئا رجل امر رجلا بان يودي
هذه الزكوة من مال نفسه فادى الامر فانه لا يرجع الى الامر ثم يشترط الرجوع وكذا لو قال لغيره هب ففعلت فادى
المعجب له رجل عرض اليا ب عن مبتدئ مالكة ففعل الامر فذلك لا يرجع على الامر ولو قال لغيره انفق على عيالي فانفق
في بناء وادى وليس فيها ففعل ولم يذكر الرجوع فانفق الامر قال الشيخ يرجع على الامر وقال الشيخ
الامام المصنف بخلافه لا يرجع غير شرط والمعدون اذا امر رجلا بفداء دينه ففعل الامر يرجع على الامر غير شرط
وفي النجاسات والموتون الماتية اذا امره فادى الامر قال الشيخ الامام الزاهد فخر الاسلام عليه السلام
محمد البرودي روي الامر على الامر غير شرط وكذا في كل ما كان مطالبا من جهة العباد حسا قال محمد بن
تسليم انجاسات والموتون بين الناس السرية يكون ما جرد الرجل اذا اخذه اسطوان ليصا دره فقال الرجل
فعلني اذ اتاني به الكافر اذا امره فادى له ذلك ففعل الامر لا يخلص الامر ففعل فانه قال بعضهم لا يرجع الامر في
المستلئين بالشرط الرجوع وقال بعضهم في الاستلئ يرجع وفي الذي اخذه اسطوان لا يرجع ولا عند شرط الرجوع
وقال شمس الامنة الشيخ يرجع في المستلئين وان لم يشترط الرجوع عامل الخراج اذا اخذه الخراج من الكا كور وب
الارض غائب في ظاهر الرواية لا يرجع وذكر في الغادى لابي الليث روي انه يرجع ولو اخذه العامل الخراج من الخراج
لا يرجع وعامل الجباية اذا اخذ الجباية من المستاجر اجارة طلبة او من سكن الدار والحازن بالقلعة قالوا انه لو اقام
الخراج من الكا كور او رجل دفع زكوة ماله الى رجل وامره بالاداء ثم اداه امره فادى الامر ففعل ثم الكوكيل قال ابو حنيفة روي في الرجل
علم باذنه او لم يعلم ومن اخذ حقيقته روي انه ان علم من وان لم يعلم لا يضمن رجل ركب زكوة الا يضمن فخر زخمة من
ما ثم ضاقت منه تلك الحقة لا تسقط عنه الزكوة ولو مات صاحب المال بعد ان افترس الحقة كانت الحقة مبرا منه

من هشام ربح قال سألت محمد ربح عن رجل قال ما تصدقت به الى آخر سنة ففوتت عن الزكاة ثم جعل يتصدق
 ولا تحضره الفتيه قال لا يخرج من ثلث فان اخرج الدرهم وصير اثنى عشر وقال نه من الزكاة ففوتت عن الفتيه ولا تحضره الفتيه
 قال ارجوان يخرج به اذا بكت الوديعه من المردوع فذبح الفتيه الى صاحبها وهو يتصدق به عن الفتيه يريد به الزكاة
 لا يخرج به ويكره الاحتياط لمنه الزكاة والبطال الشقة في قول محمد ربح خلافا لابي يوسف ربح رجل ادى خمسة من المائتين
 بعد الحول الى الفتيه لاجل الزكاة ثم ظهر فيها درهم ستره لم يكن تلك الخمسة زكاة لفحصان المضاب وان اراد ان يسترد
 الخمسة من الفتيه ليس له ذلك لانه ظاهر ان الزكاة لم تكن واجبة لظهور ان الصدقة وقت نظر عا فان رد الفتيه باختياره كان
 ذلك هبة من الفتيه حتى لو كان الفتيه صغيرا لا يصح رده وان دفع خمسة من المائتين بعد الحول الى رجل وامره بان يتصدق بها
 عن الزكاة فلم يتصدق حتى رجع في ماله ورجعها ستره فاك ان يسترده من الوكيل ربح لمن ان ماله خمسة مائة فادى زكاة
 خمسة مائة ثم ظهر ان ماله كان اربع مائة كان له ان يحجل الزيادة من استة اثنائة لان الزيادة ان لم تقع زكاة امكن جعلها
 بجعل الفتيه تحجلا وكذا التاجر اذا مر على عامل الصدقة بمال فاخته العامل منه اكثر من زكاة ماله على من ان ماله اكثر فظهر انه كان
 اقل من الزيادة لسنة اثنائة وان علم العامل مقدار ماله واخذ من الزيادة حرجا ولا تحجب الزيادة من الزكاة لانه ما
 اخذه الزيادة على وجه الزكاة وانما اخذ اجارا وظلما **فصل في هبة الدين من المديون بنية**
 الزكاة اذا هب الدين من المديون بعد الحول بنوى به الزكاة النجاء المديون غنيا لا يجوز وفيه الواهب
 فانه الزكاة استحسانا وان كان المديون فقيرا فهو هبة الدين بنوى به زكاة مال عين عنه الواهب لا يسقط عنه
 زكاة ذلك المال وكذا لو بنوى به زكاة دين اخر على غيره ولو هب جميع الدين من المديون بنية الزكاة عن الدين
 في الاستحسان يكون موديا يسقط عنه الزكاة وكذا لو هب كل الدين من المديون ولم ينويه الزكاة كان موديا
 زكاة به الدين استحسانا لو كان المضاب مدينا فهو هبة المضاب من الفقير بعد الحول ولم ينوشيا كان موديا
 استحسانا لو كان المضاب مدينا فصدق بالمضاب على الفقير ولم ينوشيا كان موديا قاسدا استحسانا وان رد
 من المديون خمسة من الدين بنوى به زكاة المائتين لا يجوز عن المائتين قاسدا وانما هل يسقط عنه زكاة الخمسة
 رده من درهم في القياس لا يسقط وفي الاستحسان تسقط ولو هب خمسة من المائتين ولم ينوشيا قال ابو يوسف
 ربح لا تسقط عنه زكاة الخمسة وكذا لو هب من المديون مائة وخمسة وستين وبنى عليه خمسة لا يسقط شيء من الزكاة

في قول ابي يوسف سأل رجل عن درهمين من الزكاة درهم يدوي اربعة
على قول محمد سأل رجل عن درهمين من الزكاة درهم يدوي اربعة
زكاة المائتين وان درهمين من الزكاة درهم يدوي اربعة
بجوز تجليل الزكاة بعد ملك الغناب ولا يجوز قبله ولا يجوز في التجليل بعد ملك الغناب واحد عن الغناب واحد يجوز
عن مضى كسر رجل له مائة درهم ففعل منها خمسة وعشرين عنها وعما شق في حال الحول درهم الف درهم لا يجوز
ما تجل ولو ملك ما في درهم ففعل منها خمسة وعشرين ثم ملك ما في يد الا درهمين استغنى تمام الف درهم
بجوز تجليل ولو كان خمسة من الابل الواجب تجليل اثنين عنها وعما في بطونها ثم تحت حساب الحول اخراها عما
عجل وان عجل عما تجل في السنة الثانية لا يجوز رجل له الف بيض والف سود ففعل خمسة وعشرين عن البيض فملك
البيض قبل الحول اخراها ما تجل عن السود وكذا العجل عن السود ففعلت كان عن البيض ولو حال الحول درهم مائة درهم
احد المائتين كان مضى ما تجل عما بقي وعليه تمام زكاة ما بقي وكذا لو ادعى الزكاة من احد المائتين بعد الحول كان الاداء
عنها وفي الزاد اذا تجل عن احد المائتين مائة ثم ملك ذلك المال بعد الحول لا يجوز شئ من العجل عن الباقي وعليه
زكاة الباقي ولو كان عنه الف درهم ومائة دينار ففعل عن الدنانير قبل الحول دينارين ونصفا ثم ضاعت الدنانير
قبل الحول وحال الحول على الدرهم بآثار العجل عن الدرهم اذا كان يادى خمسة وعشرين درهمها ولو عجل خمسة
وعشرين درهمها عن الدرهم قبل الحول ثم ملك الدرهم جاز العجل على الدنانير فمضى وان لم يملك احدهما
حال الحول ثم ملك المال الذي عجل عنه كان المعجل عن المائتين لو حال الحول على الف درهم ومائة دينار فادى زكاة
احد المائتين كان المودي عن المائتين ولو كان الخمس من الباقي ائمة واربعون من الخمس ففعل زكاة احد المائتين
وحال الحول على السنف الاخر يمكن المعجل زكاة عن الباقي ولا يشبهه الدرهم والدنانير لان في الدرهم والدنانير كل
غناب احداهما بالاضمة البعض الى البعض فكانت حباته واحدا وان كانت الدرهم ولو كان الف سود والف مائة
عن احد المائتين ثم استحق المال الذي عجل عنه قبل الحول لم يكن المعجل عن الباقي وكذا لو استحق بعد الحول لان الاستحقاق
عجل عام لم يملك ففعل تجليله ولو زكى من الف درهم بعد الحول فضاقت الف درهم على رجل لم يكن المودي زكاة عن
دينه ولو كان الاداء والهلاك قبل الحول اخراها عن زكاة دينه ففعل فمضى بوضع فيه المائة مائة

مسرفت الزكوة ما ذكر الله تعالى في قوله انما الصدقات للفقراء والمساكين والفقير عندنا خفيف روح لمن يسا في نصاب
 وعنده ما يكفي ولا يسأل الناس والمساكين الذي يسأل الناس ولا يجزئ قنار ولا يحل السؤال لمن كان عنده قوت
 يوم عند البعض وقال بعضهم لا يحل السؤال لمن كان كسوبا او يملك خمسين درهما ويجزئ صرف الزكوة الى من لا يحل له
 السؤال اذ لم يملك نصابا والحالت ذلك تيسر في ما تاتي درهم الا انه يستحل اليها للتحفظ والله ليس بالصحيح
 ويجزئ صرف الزكوة اليه وكذا لو كان عنده من المصاحف وهو يحتاج اليه والحال لا يحتاج اليه وهو يسا
 ما تاتي درهم لا يجزئ صرف الزكوة اليه ولا اخذ الزكوة والحال عنده طعام شهر وهو يسا في ما تاتي درهم يجزئ صرف
 الزكوة اليه وان كان اكثر من شهر لا يجزئ وقال بعضهم يجزئ والحال عنده طعام سنة وكذا لو كان له كسوة اشتهر
 ما تاتي درهم وهو لا يحتاج اليها في الصنف يجزئ اخذ الزكوة وكذا لو كان له حوائث او دار غلة ما تاتي
 ثلثة الاف درهم وغلتها لا تكفي لقوته وقوت عياله يجزئ صرف الزكوة اليه في قول محمد روح ولو كان له ضيعة ما تاتي
 ثلثة الاف ولا يخرج منها ما يكفي له ولبيته اختلاف فيه قال محمد بن مقاتل روح يجزئ اخذ الزكوة ولو كان دار فيها
 بساط السبستان يسا في درهم قالوا ان لم يكن في السبستان فيه رائق الدار من المطنخ والمفتل وغير ذلك لا يجزئ صرف الزكوة
 اليه وهو بمنزلة من لم يسا البيت وجواهر الذي له دين موجب على ان اذا احتاج الى النفقة جاز له ان ياخذ من الزكوة
 قدر كفايته الى حلول الاجل وكذا المسافر الذي له مال وطنه يجزئ له ان ياخذ من الزكوة مقدار البلاغ الى وطنه والحال ان
 الدين غير موجب للحال من عليه الدين يسا في اخذ الزكوة في اصح الاقاويل لانه بمنزلة ابن سبيل والحال المدين يسا
 مسرفا لا يحل له اخذ الزكوة وكذا اذا كان جاحدا له على الدين بنية عادية وان لم يكن بنية عاولة لا يحل له اخذ الزكوة ما لم ينفق
 الا امر الى القاضي فيحلفه فاذا حلف وحلف به ذلك يحل له اخذ الزكوة وعلى هذا قالوا ان الدين المجزئ انما لا يكون نصابا
 اذا حلف القاضي وحلف ما قبل ذلك يكون نصابا حتى لو قبض من اربعين درهما لم يزدد او الزكوة ويجزئ دفع الزكوة
 الى فقير زوجهما سسر في قول البخاري محمد روح فرض لها النفقة او لم تفرض ولا يجزئ الى صغير والده وغنى فان كان
 الابن كبير جاز له دفع الزكوة الى ابنته فمضى يجزئ في رواية عن ابني يوسف وهو قول البخاري محمد وكذا لو دفع الى فقير
 له ابن سسر وقال ابو يوسف روح الحان في عيال الغنى لا يجزئ وان لم يكن جاز ولا يجزئ لمن عليه الزكوة ان يدفع زكوة
 ماله الى عبده ولا الى مبرره ولا الى ارم ولده ولا الى مكاتبه علم بذلك او لم يعلم وسحق البعض عند البخاري روح بمنزلة

ثم جاز فقير بقصد ما فيه لا يجوز ولو قبض الصبي وهو راى من جاز ذلك الوكيلان قبض بالحق لا يرعى به لا يحسن
عنه ولو دفع الى معتوه فقير جاز ولو وقع قوم زكوة اموالهم الى من ياخذ الزكوة لنفسه فقير فاجتمع عنه الزكوة اكثر من
ما تاتي درهم فلو كل من اعطى زكوة قبل ان يبلغ ما في يده حل الآخذ ما تاتي درهم جازت زكوة من اعطى بعد ما
عنه الآخذ ما تاتي درهم لا يجوز الا ان يكون الفقير يدونه ان كان الآخذ آخذ الاموال بامر الفقير فان آخذ فقير
امر جازت زكوة الكل لان الآخذ اذ لم يكن بامر الفقير كان الآخذ وكذا عن الدافين فما اجتمع عنه الآخذ يكون
مال الدافين فجازت زكوة الكل كالوضع رجل ما تاتي درهم او اكثر زكوة ماله الى فقير واحد ويكره ان يعطى الفقير
اكثر من ما تاتي درهم وان اعطاه جاز عنه ما اذا لم يكن الفقير يدونه فان كان يدونه فخرج اليد مقدار ما كثر
به دينه لا يتبع لشيء اذ يتبع دون المائتين لا بأس به وكذا الرمكين يدونهما لكن كان ميلا جاز ليعطى لمقدار ما لو ذرعا
على عياله يصيب كل واحد منهم دون المائتين والرفع الى فقير ما فيه عن السؤال في ذلك اليوم فضل من التفرق
على الفقراء اذ وضع الزكوة كغيرها فلهما فقرا جاز ولو سقط ما من يده فزعه فقير فضا به جاز ان كان يعرفه المال قائم
وعن ابي حنيفة اذا نوى الرجل ان يعطى فقيرا او واحد ليس عليه دين الف درهم زكوة ماله بخلاف المعطى بالثمن فزهرها
ما تاتي مائة كلها وزن مائة دفعها اليه تالي تجزئ الالف من زكوة اذا دفع الالف في مجلس واحد والالف كان
حاضرا في المجلس كان الالف غائبا ونوى ان يعطى الفقراء في ما تاتي درهم فزهرها ثم يصيب ثمان مائة فزهرها
له جاز المائتان من الزكوة والباقي يلقوا واما سلطان الجائر اذا اخذ صدقة الاموال الظاهرة اختلفوا
فيه والصحيح ما قاله الفقيه ابو جعفر انه سقط الزكوة عن اربابها ولا يؤمر بالادائها لان له ولاية الآخذ
فصح اخذه وان لم يضح الصدقة في موضعها وان اخذ المجانيات او مالا بطريق المصادرة ونوى صاحب المال
عند الدفع الزكوة اختلفوا فيه قال بعضهم لا يصح وقال ثلث اشهر من الامه اشهر صح الصحيح انه يجوز وسقط عنه الزكوة
ويجوز دفع القيمة في الزكوة والله رخصنا ففضل في السد ز رجل قال ان نخوت من ثم الغنم فسد
على التصديق بهذه الدراهم فخرنا ثم اراد ان يصدق بالقيمة لا بالخبر جاز رجل اتى يده دراهم فقال على ان تصدق
بهذه الدراهم فلم يصدق حتى هلكت سقطت الدراهم وان لم تملك تصدق بمثلها جاز ايضا ولو قال كل منفعه فقص
الى من ملك فسد على التصديق بها فذهب له فلان شيئا كان عليه تصدق به كما لو ارسل البذر

وان لم يستبأ لكن اذن لان ياكل من ماله فليس عليه ان يتصدق بشئ لان في الفصل الاول ملكه اذ اؤتمنت
 اليه فليزله الوفا وما في الفصل الثاني لم يملك الطعام فلا يلزم ان يتصدق بشئ ولو قال ان قلت كنه انما هي صدقة في
 يد ديون على الناس لا يدخل الديون في المنة ولو قال مالي صدقة على فقرا كنه قد صدق على فقرا بلية اخرى جاز لان الصدقة
 الى الفقير صحت الى الصمد تعالى فلم تخلف المستحق فيخرج كانه يصوم او صلوة بكرة فقام وصلى بكرة اخرى جاز فندنا
 وقال ان زرتني ائتمت مالي ما تقي درهم فند على زكوتها عشرة فملك ما تقي درهم كان عليه زكوة المائتين خرجت رجل
 التزام الزيادة لانه خلقت المشرع ولو قال ان قلت كنه انك درهم من مالي صدقة ففضل ذلك هو ولا يملك الا
 ما تقي درهم الصحيح انه يلزم ان يتصدق الا باي ملك لان فيما لم يملك لم يكن المنة مضاعفا الى الملك ولا سبب الملك
 فلا يصح كما لو قال مالي في المسكين صدقة وليس له ان لا يلزم شئ رجل قال كما اكلت اللحم فند على ان اتصدق بغير
 فليخرج بغير درهم لان كل الفقة اكله ولو قال كذا شربت الا فلي درهم كان عليه بغير درهم ولا يلزم منه درهم على
 سقط منه شئ قال ان وجدة فند على ان ائت ارضي هذا على ابناء السبيل فوجده وكان عليه الوفا بالمنة وقال ان
 علي من حجة لم صرت الزكوة اليدين الا قارب او لا جازب جاز بفضل في العشر والخراج الارض فوعا
 عشرية وخراجية فارض الزكوة كلها عشرية وهي ارض نهامة وبها زكوة واليمن وظلالت واليمن واليمن قال محمد بن
 ارض الرب من مذهب الي كنه مدون بين الي انصى مجرا اليمن بميرة وسواد العراق وما سقى من ابها والا عايم خراجية وند
 السواد طولا من نجوم الموصل الى ارض عبادان وندوه عرضا من مغلط الجبل من ارض طلائع الى انصى الفارسية لم يتقبل
 بعذيب من ارض الرب وما سوى ذلك كل بلدة تحت منزة ولم يسلم اليها ومن عليها فهي خراجية ان كان يسلم اليها
 ما الخراج وما الخراج اذ الامار التي غزتها الا عايم واشيخون واليمن واليمن واليمن خراجية في قول
 في وكل بلدة تحت صلحا وقبل الخراجية فهي ارض خراج وكل بلدة تحت منزة وتسما الامام بين الفانين فهي عشرية وكل بلدة
 تحت منزة واسلم اليها قبل ان يحكم الامام منهم شئ كان الامام بالخيار فيها ان شاء تسما بين الفانين وتكون عشرية
 وان شاء ومن عليها وبعد المرس كان الامام بالخيار ان شاء وضع العشرة وان شاء وضع الخراج كانت تسقى باء
 الخراج وارض الجبال التي لا تصل اليها الا عشرية وما احصى من المرات ان احصى براء الخراج فهي خراجية وما لا يسلمها
 ما الخراج وارض بئر اوداة منظر الى اهلها من الاراضي ان كان حوله ارض خراج فهي خراجية وان كان حوله ارض

ارض عشرة نجي عشرة وخران الارض بزمان خران معاشته وهو ان يكون الواجب شيئا من الخارج نحو خمس السمس
وما اشبه ذلك وخران نظيفة وهو ان يكون الواجب شيئا من الزينة يتعلق بالتمكن من الانتفاع بالارض في كل حرج
يصلح للزراعة في كل سنة تفسير من المنة واشبهه ورسم الفقير ثمانية اذلال والدرهم عشرة بوزن سبعة وقد ذكرنا
تفسيره والخراب يتون ذراعا في ستين ذراعا في رمان الملك وذراع الملك يزيد على ذراع العامة بقية
من قبضات الرجل الوسط وفي كل حرج يصلح للزراعة خمسة دراهم وفي حرج الكرم عشرة دراهم عرفت ذلك بتفسير
عمال عمرضه واجازته ما فعل عماله وفي ارض الزعفران وابستان بقدر ما يطبق الى النصف الخارج مقدرا بالطاقة والسياسة
ان كل ارض محروطينها اشجار متفرقة يمكن زراعتها بوسط الاشجار وليس الاشجار التي على المساحة تنسب فالحجرات الاشجار
ما تقي لا يمكن زراعتها ارضها هي كرم فان كانت الارض لا تليق ان يكون الخراج خمسة دراهم بان كان الخارج لا يبلغ
عشرة دراهم يجوز النقصان عن ذلك حتى يصير الخراج مثل نصف الخارج وان كانت الارض تليق الزيادة
ففي كل بلدة فيها قوطيت من الامام لا يجوز تفسيره ولا يزداد في قوتهم وان لم يكن قوطيت من الامام على قول ابى يوسف
وهو رواية عن اخيه في حجة ليس للامام ان يحبل الخراج اكثر من خمسة دراهم وعلى قول محمد ربح له ذلك ارض فراجها
وظيفة ان يقبضها غاصب فالحجرات الغاصب جازة ولا يثبت للمالك ان لم يزرعها الغاصب فلا يخرج على احد
وان زرعها الغاصب ولم يقبضها الزراعة فالخراج على الغاصب وان كان الغاصب متقربا بالغصب او كان للمالك
بنية ولم يقبضها الزراعة فالخراج على رب الارض وان يقبضها الزراعة عند ابى يوسف ربح الخراج على رب الارض
فل النقصان او اكثر كانه اجر من الغاصب بضمان النقصان وعند محمد ربح ينظر الى الخراج والنقصان فايها كان اكثر
ان ذلك على الغاصب ان كان النقصان اكثر من الخراج فمقدار الخراج يردى الغاصب الى السلطان ويدين
نفسه الى صاحب الارض والحجرات اكثر من ربح الكل الى السلطان وفي بيع الوفاء اذا قبض المشتري فاشترى
زراعة الغاصب وان اجازته الخراج او اعار كان الخراج على رب الارض كما لو دفعها زراعة الا اذا كان كراما
ربا او شجر المتفان اجازته وعارته باطلا لان هذه اجارة وقت على استهلاك العين ولو اجره عشرة
الشعر على رب الارض في قول اخيه في حجة وقال صاحبها على المساجد وان اعاره عشرة فزرعها
المستعير من اخيه في حجة فبها واما ان استأجر او استأجرها فاقطع للزراعة فرب المساجد المستعير

فيها كمالا اجعل فيها ارضا باكان الخراج على المستبردا المستغنى في قولنا بحقيقة ومحمدا لانها سارت كمالا
 لخارج الخراج الكرم على من جابها كرادان عصب ارضا مشرية وورومها ان لم ينفقها الزراعة فلا عشر على الارض
 لانها اجبر بالانقضاء بلع ارض فيها خراجية اخلافا فيقال لبعضهم ان بقي من السنة تسعون يوما فالخراج على المشتري
 والافعل البائع وقال بعضهم ان بقي من السنة ثمة رايتم المشتري من الزراعة اي زرع كان ويبلغ الزرع
 مبلغا يبلغ فيه منصف الخراج الواجب كان الخراج على المشتري والافعل البائع وقال بعضهم ان بقي من السنة ما يمكن
 المشتري ان يزرع فيها المذخرة ويديره او يبلغ مبلغا يبلغ فيه منصف الخراج الواجب كان الخراج على المشتري
 واما رد المقتضى القول الاول ولو اشترى ارض خراج ولم يكن في يد المشتري مقدار ما يمكن الزراعة فيها فاما
 سلطان الخراج من المشتري لم يكن المشتري ان يرجع الى البائع لانه ظلم ومن ظلم ليس ان يظلم غيره ورجل باع
 ارضا خراجية بامها المشتري من غيره بدو شهر ثم بامها الثاني في غيره كذلك حتى منعت السنة ولم يكن في ملكه
 احد ثم نكته شهر لاخران على احد فلو اصحح في هذا ان ينظر الى المشتري الاخران بقي في يد ثلثة اشهر كان الخراج
 عليه رجل باع ارضا فيها زرع لم يبلغ ثمانية اصباع الزرع كان خراجها على المشتري على كل حال وان باعها بعد الانقضاء
 الحجب بطل الزرع وذكر الفقيه ابو اليسر ان من اشترى ارضا فاراد باع منها حنطة محصورة هذا الذي
 ذكرنا اذا كان زراعتا دون الخراج في آخر السنة فان كان زراعتا دون في اول السنة على سبيل التجيل فذلك ظلم
 لا يجب على البائع ولا على المشتري رجل اشترى في ارض خراج في فيها بورت وما زال يستعملها او لا يستعملها لا يجب
 فيها شئ وكذلك الرجل اذا كان له ارض في مصر من اصباع المسلمين جابها بستانا او غرس فيها نخلا او اخرها
 من نخل ليس فيها شئ لان الباقي من الارض يتبع الادارة وان جمل كل الاداربساتها كان في ارض المشتري
 فيها وان كان في ارض الخراج فيها الخراج من عليه الخراج اذا اشترى الخراج سنين لا يؤخذ لما مضى في قولنا بحقيقة
 رحمه الله اسلكان اذا جمل الخراج لصاحب الارض وترك له جاز في قول ابي يوسف خلافا لمحمد رحمه الله والمفتي
 على قول ابي يوسف رحمه الله اذا كان صاحب الارض من اهل الخراج وعلى هذا التوسيع للقضاة والفقهاء وادخل
 المشتري لصاحب الارض لا يجوز في قولهم اسلكان اذا لم يطلب الخراج ممن هو عليه كان لصاحب الارض ان
 يتصدق به وان قصد بعد الطلب لا يخرج من العهدة المشتري ارض خراج مجملها وادخل في فيها بان كان

كان عليه خراج الارض كما لو عطلها وكتب سلطان ان يحبس قلة ارض الخراج حتى ياتخذ الخراج ودفن خراج الوظيفه اذا
 هلك الخراج فان هلك الاكثر قبل الحصاد باثنتي عشرة سنة لا يمكن دفعها كالحرق والفرق والبرد يسقط الخراج وان هلك
 بما يمكن الاحتراز عنه كالحق والرب ونحو ذلك لا يسقط لان ملك بقصر ودفن ارض الحشره اذا هلك الخراج
 قبل الحصاد يسقط وان هلك بعد الحصاد ما كان من نصيب رب الارض يسقط وما كان من نصيب الاكارم يبقى في
 ذمه رب الارض لان في نصيب الاكارم الارض بمنزلة المستاجر كان الحشره على صاحب الارض وخراج
 المقاسمه بمنزلة الحشره لان الواجب شي من الخراج وانما يفرق الحشره في الحشره هذا اذا هلك كل الخراج
 فان هلك الاكثر بقي البعض ينظر الى ما بقي ان بقي مقدار ما يبلغ قفيزين ودرهمين يجب قفيز ودرهم ولا يسقط الخراج
 وان بقي اقل من ذلك يجب نصف الخراج وانما يسقط الخراج بهلاك الخراج اذا لم يبق من السنة مقدار ما يمكن
 فيه من الزراعة وان بقي لا يسقط الخراج ويجعل كان الاول لم يكن وكذا الكرم اذا ذهب ثماره باثنتي عشرة سنة
 وبقي البعض اذا بقي ما يبلغ عشرين درهما او اكثر يجب عليه عشرة دراهم وان كان لا يبلغ عشرين درهما يجب
 مقدار نصف الباقي وكذا لك الرطاب السلطان اذا ذهب ارجل خراج ارضه ذكرني اسيرانه لا ينبغي له ان يقل
 لانه حق الجماعة فان كان مهنه كان له ان يقل ومصر خراج الارض والجزيرة وما يوقد من بضاري بني تغلب المقامه
 وذرايرهم وكل ما يوقد منقته الى عامه المسلمين نحو الكراع والسلاح والعهدة وعادة الحرس والتقايط وضوايرها والعهدة
 وبنائها المساجد والنفقة عليها والقضاة والعقباة ورجل غرس في ارض الخراج كوما فالم ثمر الكرم كان عليه خراج
 ارض الزرع وكذا الوغرس الاشجار المثمرة كان عليه خراج الزرع الى ان يثمر الاشجار ومن كان له ارض الزعفران
 زرع فيها الجرب كان عليه خراج الزعفران وكذا اذا قلع الكرم وفورع فيها الجرب كان عليه خراج الكرم واذا
 بلغ الكرم واثمران كان قيمه الثمرة تسبع عشرين درهما او اكثر كان عليه عشرة دراهم وان كان اقل من عشرين درهما
 كان عليه مقدار نصف الخراج فان كان نصف الخراج لا يبلغ قفيز او درهم لا ينقص عن قفيز ودرهم لانه كان مملكتا
 من زراعه الارض فلا ينقص عما كان وان كان في ارضه اجرة فيها حصه كثير ليس عليه الخراج وان كان في ارضه نصب
 الطرقات او صنوبر او ضلالت او شجر لا يثمر ينظر ان مكنته ان يقطع ذلك ويجعلها مزرعة فلم يفعل كان عليه الخراج وان كان
 لا يقدر على صلاح ذلك لا يجب عليه الخراج وان كان في ارض الخراج ارض يخرج منها ملح كثير او قليل فلكه

ولو كان ملك من قدر ان يحلها مزرعة ويصل اليها ماء المخرج كان عليه المخرج وان كان لا يصل اليها ماء المخرج لم يكن
 في الجبل ولم يصل اليها الماء لا يجب المخرج وان كان في ارض المخرج قطعة ارض سجنه لا يصلح للزراعة او لا
 اليها الماء ان امكن اصلاحها فلم يصلح كان عليه فراجه وان كان لا يمكن فلا مخرج عليه والدين لا يمن وجوب المخرج
 لانهن العباد فلا يمن بالدين اذا اشترى ارضا ولم يعينها او قبضها ومنه ان من الزراعة لا يجب عليه
 فراجه لان المخرج لا يجب بدون الملك اذا عجز صاحب الارض عن الزراعة ولم يجد ما ينفع في عمارتها يدونها المالك
 الى غيره مزرعة بالصف او الثلث او الربع ويكون الفلح لصاحب الارض يودي عنه المخرج ويسكن باقى
 وان لم يجد الامام من يأخذ المزرعة بواجب الامام يكون الاجر لصاحب الارض يودي عنه المخرج وان لم يجد من يستأجر
 معها فيكون الثمن لصاحب الارض يودي عنه المخرج ويسكن الفضل وان لم يجد من يشتري به نفع اليه من بيت الام
 مقدار ما ينفع في عمارة الارض فرضا لان الامام هو رئيس البيت المال باى وجهه ياتيها قاله ابي اسحق وسيف رحمه
 الله تعالى قوله الخليفة روح لا يسع ولا يواجر لان ذلك حجر وعنه الحجر على الحجر العاقل الباطل وكذا كقرية فيها ماء
 مات اربابها او غاب عنها وعجز اهل القرية من فراجه فارادوا تسليم الى سلطان فان السلطان يقبل ما قلنا فان
 اراد السلطان ان يأخذ لنفسه سعيها من غير ثمن يشتري من ثمن يشتري قوم اشتروا ضيقه فيها كروم وارض
 فاشترى احد كروم والاخر اراضى فان ارادوا تسليم المخرج قالوا ان كان خراج الكروم معلوما وخراج الاراضى
 كذلك كان الحكم على ما كان قبل الشراء وان لم يكن خراج الكروم معلوما كان خراج الضيقة حجة فان علم ان
 الكروم كانت كروما في الما قبل لا يبرأ الا كروما والا راضى كذلك في نظر الى خراج الكروم والا راضى فاذا عرفت
 تقسيم حجة خراج الضيقة عليها على قدر حصصها قرية خراج راضىها على التقادرات فطلب من كان خراج ارضه
 اكثر التسوية بينه وبين غيره قالوا ان كان لا يعلم ان المخرج في الابد اكان على التاوى ام على التقادرات
 يترك على ما كان قبل ذلك ومن عليه المخرج او يشترا مات يرضه ذلك من تركه ومن الخليفة روح في رواية
 سقط ذلك بالمرءة ويرتفع المخرج عند بلوغ الفلح على اختلاف البلدان ولا يحل لصاحب الارض ان يأكل
 الفلح متى يودي المخرج **فصل في العشر** في كل ما يخرج من الارض من الحنطة والشعير والذرة والارز واصلها
 المحبوب والبقول والراعيين والا دادوا والطاب وصحب السكر والزرير والبطيخ والفاكهة والحب والباذنجان

الباء ونجان والعصفور وشبابة ذلك لها ثمة باقية غير ما توجب فيه العشر في قول ابن خزيمة قال ابو يوسف
 رحمه الله لا تجب العشر فيما لا يتغير من الثمار وفيما لا يتغير لا يجيب بالميل فتمت اوسق والوسق ستم صاعا والكان شمس
 لا يوسق كالقطن والزعفران واشتباة ذلك قال محمد رحمه الله في خمسة من اقصى القفار وسرخو الاحمال في القطن كل حمل ثمانية
 من الرقاق والامبار في السكر والزعفران والافزاق في العسل وقال ابو يوسف من يثريه القيمة الكفاية قيمة الخارج
 مثل قيمته اوسق من اولى الموسقات يجب فيه العشر والافزاق لا يجيب العشر في القطن ولا في الحطب والخشيش والقب
 والصنوبر والقصبة الفارسي لاني سمعت النخل ولا في العزفاء ولا في الكراث وسرخو القطن والباء ونجان ويجب في بذر القنب
 وبذر الصنوبر وكحل ارضه شجرة او مقبسة لقطيعها ويبيعها في كل سنة كان فيه العشر وكذا الرجل فيه الفت الدواب لا يجيب
 العشر فيما كان من الادوية كالنور والهيلج ولا في الكندر والصنم ويجب العشر في العسل اذا كان في ارض العشر وكذا لمن
 اذا سقط على الشوك الاخر في ارضه ويقل لا يجب فيه العشر لان الارض لانه لذلك ولله الوسط على الاشجار لا يجب
 ويجب العشر في الاراضي المروثة وارض الصبيان والنجارين الكفاية عشرة داهيات فبها الخراج ولا يجتمع من ثمار
 الاشجار التي ليست بمملوك كالاشجار الجبل يجب فيه العشر ولا يستخرج من الجبال النجان مما يشبه كالدب والفقة والعصفور
 والتماس الحديد يجب فيه الخمس والنجار لا يقطع كالزيت والكل والازان والياقوت واليبرون والزربرج لا تثنى فيه
 ولا تثنى فيما يستخرج من الحجر كالنفس والنور والوداسمك رجل في دابة شجرة مثمرة لا عشر فيه وان كانت البلدة عشيرة
 سخبات ما اذا كانت في الارض ويعتبر العشر الى من يصير اليه الزكوة اذا وجد في دار معدن ذهب او نفقة له
 فيه في قول ابن خزيمة رحمه الله صاحباه رحمه الله الخمس وان وجد في داره ركاز فهو لصاحب الحظ في قول ابن خزيمة رحمه الله وقال
 ابو يوسف رحمه الله هو لمن وجده وان وجد في ارض معدن ذهب او نفقة كان فيه الخمس في قول ابن خزيمة رحمه الله وذكرني الاصل انه
 لا شيء اسلم اذا عار ارضه العشرية في ظاهر الداية من اخيصة رحمه الله العشر على الستير
 مسكما والنجار كافر اعلى رب الارض وان وقع ارضه العشرية فزارعه ان كان النبد من قبل العامل على قايه قول
 ابن خزيمة رحمه الله يكون العشر على صاحب الارض كوني الاجارة وعنده ما يكون من الزراع كاني الاجارة والكان البذر من قبل
 صاحب الارض كان العشر على صاحب الارض في قومهم وان مضى ارضه عشرة داهيات فبها ان لغصها الا ان كان العشر
 على صاحب الغرض في قول ابن خزيمة رحمه الله وان لم تقمها الزراوة فبها الناصب زرعه فصل في خراج الراسل

الجزية فخذ من الفقير **الغنى** في كل سنة اثني عشر مائة من وسط الحال نصف ذلك أربعة عشر مائة من وسط الحال
 في الغنى ثمانية واربعون وثلثون في الفقير ووسط الحال والغنى قال بعضهم من لا يملك ما يدرهم فهو فقير ومن يملك ما
 درهم الى عشرة آلاف فهو وسط الحال ومن يملك اكثر من عشرة آلاف الى مالا يتاهاى فهو غني فخذ من الغنى ما يكمل ماله
 بقدر على العمل والتمكن لا يحسن الجزية ومن لا يقدر على العمل ولا يملك مالا فهو من اهل المروءة لا يوزع منه شيء ويجب الجزية
 على الرولى القوي عندنا الذي اذا كان غنيا في بعض سنة فقيرا في البعض قالوا الحان غنيا في اكثر سنة يوزع منه جزية
 الا غنيا اذا كان على كس يوزع منه جزية افتراء ولو كان غنيا في السنة فقيرا في السنة يوزع منه جزية ووسط الحال ولو
 اتسع اهل الذمة من اهل الجزية فاتهم الامام الزمى واذا جعل الجزية تسعين ثم لم يدر عليه جزية سنة واحدة وان اوى الجزية
 في اول سنة ثم علم في سنة لا يدر عليه شيء هذا على قول من يقول بوجوب الجزية في اول سنة وهو الصحيح **فصل**
في احياء الموات ذكر في شرب الماء اصل ارض الموات لا يورث لها مالك وهو الصحيح ومن ابي بصير في
 ارض الموات من يفتح الامام بله مائة دلم القيس الاراضى بين الغنمين ودرهما مائة او قسم بعض دلم القيس بعض فاعز كل مائة
 يكون مواتا وعندنا رواية اخرى يقوم الرجل في اخر العمران ويصيح صيحة وسطا فالى ان يبلغ صوته يكون من العمران وما وراء
 ذلك يكون مواتا اذا لم يكن مقبرة ولا دارا ولا اهل القرية ومن محمد ربح في قبر لصوت من ودر القرية لامن الاراضى العامة
 وقال ابو عبد الله الجرجاني ربح في قبر لصوت على قدر اذان الناس في العادة من غير ان يحيط نفسه بها اذا لم يعرف انها كانت ملكا
 لاحد فان عرفت انها كانت ملكا لغيره لكن لا يعرف المالك في الحال ذكر القاضي الامام ابو علي الحنفى عن استاذة الحاكم الانكا
 ربح ان يجرز الامام ان يبرئها الى رجل ويأذن له بالاجابة فيسأل احياء او في توارده شام محمد ربح الاراضى اذا كان لها اذان
 عمارة من سنة ودرهما ارباب لكن لا يعرفون ان لا يسع لاحد ان يحيطها ويملكها او يخذ منها ترابا او يرساها بسيف
 الى ارض من سحى من احياء او ليس للامام ان يجرزها من يدر عليه فيها احياء او روى هشام عن محمد ربح في
 القصور الجزية والواويس الجزية اذا ربح الرجل منها القرب والحقا في ارضه قال الحنكثي قصور او فواويس خرب
 قبل الاسلام فهي بشر الموات لباس يملك والحنكثي خربت بعد الاسلام وكان لها ارباب لكن لا يعرفون لا يسع
 لاحد ان يخذ منها شيئا لانها نزلت ودرهم فيسأل احياء عن محمد ربح احياء الارض لا يكون بالمسقى والكلاب وانما يكون
 بالقاء النبد الزاغة وفي ظاهر الرواية اذا خرب نيزاكر بها وسعها يكون احياء وان كرها ولم يسق او تسقى ولم يكرز

[illegible]

[illegible]

ولا كذا لك احرام الجسد لان من اهل الاثر اتم فلا يعتبر بحد يده والنفذ اذا حج ماشيا ثم امسرا لوجه عليه ومن انشركا سلامته
 البدن عن الامراض والعقل في قتل الجنيته حرمة امه فلا يجب على المعتد والمعتد به والزمى وان ملك الزاد والراحلة
 وقال صاحبها مع سلامة البدن ليس بشرط فخذ بها يجب الاجحاج على مولاه وان عجزوا بانفسهم وعنده لا يجب الاجحاج
 والاعلى اذا ملك الزاد والراحلة وان لم يجد قاعدا لا يلزم الحج بنفسه في قولهم وهل يجب الاجحاج بالمال عند الجنيته مع لا يجب
 وعندهما يجب وان وجد قاعدا عند الجنيته لا يجب الحج بنفسه كما لو لم يدره المحبته وعن صاحبين فيه روايتان هما فاعلى احدى
 الروايتين من الحج والحيوة فاعلى وجود القاعدا الى الجنيته ليس بناور بل من غلب فليزله المحبته ولا كذا لك القاعدا الى الحج كذا
 والمريض الذي الحج اذا اراد ان يحج هو من ان مات قبل ان يسير اجاز ذلك في قولهم وان برأ كان عليه اعادة الحج عندنا
 وقال الشافعي مع لا يجب وعن اشهر الظاهر الاستطاعة هي ان ملك بالافاضلا عن سكره ودرشه ونياب به نه
 وزنه وسلامته ونفقته عياله واولاده انصاره ذهابه وايابه وان كفي ذلك القاضل للزاد والراحلة محله او زانه او شق
 محله كان عليه الحج ولا يثبت الاستطاعة بعبقة الاخر وهو ان يكثرى رجلان معبر او احدى ايتابان في الركوب يركب احدهما
 راحلة او فرسخا ثم يركب الاخر كذا لو وجد ما يكثرى راحلة ويشي راحلة لم يكن مرسدا قال بعض العلماء ان كان الرجل تاجرا
 يعيش بالتجارة فملك الاستطاعة لو روى من الزاد والراحلة له اياه وايابه ونفقته عياله واولاده من وقت خروجه الى وقت
 رجوعه يعني لم يدر رجوعه من الى التجارة المستطاعة كان يجرى بها كان عليه الحج والا ملك وان كان يجرى بها شيئا لم يجب الحج ان ملك الزاد
 والراحلة ذهابا وايابا ونفقته اولاده واولاده من وقت خروجه الى رجوعه وبعثي له الا من خرجته كان عليه الحج ولا وان كان صاحب
 ضيعة كان من الضياع ما يبيع مقدار ما يلقى الزاد وراحلة ذهابا وايابا ونفقته عياله واولاده يعني من الضيعة قدر ما يبيع
 فاعلى الباقي يقرض عليه الحج والا فلا وان كان جارا كان فملك ما يلقى الزاد والراحلة ذهابا وايابا ونفقته عياله واولاده
 من خروجه الى رجوعه يعني لآلات الخرافين من البقر وغير ذلك كان عليه الحج والا فلا هذا اذا كان آفانيا فان كان كيا اركان
 كان فرب كذا كان عليه الحج وان كان فقير الى ملك الزاد والراحلة وان كان آفانيا فقير او شرب له بالزاد والراحلة
 لا يثبت به الاستطاعة عندنا فاعلى الشافعي مع وان كان التبرع اجابا فيه قولان وقيل في الاضحية عنده لا يثبت الاستطاعة
 قول واحد اوله في الولد قولان ومن اشهر الظاهر الطير حتى قال ابو القاسم انصاره لا ارى الحج فخرانه عشرين سنة
 من ترجع قلة احمته وكذا قال ابو بكر الاسكيات من في سنة ست وعشرين ثم لما قيل انما كان ذلك لان الحج لا يترجم

الى الحج بالارشاد فلو انما يكون التماس سببا للمعصية والطاقه اذا صارت سببا للمعصية ترتفع الطاقه
وقال الفقهاء انما انما في الطريق مسلمات يفرض الحج والتمكان انما في الخوف والقطع لا يفرض ان كان
بينه وبين مكة نحو نحو الطريق والسيحون والحيون والوعده والفرات انهار وليست بجار ولا ثبت الاستطاعة لولا
اذا كان فيها وبين كمسيرة سفر متباعدة كانت او مجزئة لا بحجم وهو الزرع او من لا يجوز مكانها على التام ليدلهم
او رضى او صهرته ويكون امرنا عاكفا بالانحراف ان اوعدها كذا كانا مسلما وعندنا في حج يجوز لها المسافرة
فيسمح في رتقها فيها سادات ويجب عليه النفقة والراحة في مالها المحرم ليجب بها ومنه وجوب المحرم كان عليها ان يخرج
لحجة الاسلام وان لم ياذن زوجها في النافذة لا يخرج في غير اذن الزوج وان لم يكن لها محرم لا يجب عليها ان تفرق
للحج كما لا يجب على الفقير ان يترك المال لاجل الحج ولا يخرج المرأة الى الحج في عدة الطلاق او الموت وكذا الزوج
العدة في الطريق في مصر من الامصار وبينها وبين كمسيرة سفر لا يخرج ذلك المصرا لم تنقض عدتها ومن
لا يسكنها او ثياب لا يلبيها كان عليه ان يبيع ويشتريها وفادى بالحج لانه فاضل عن حاجته ولو كان لا يملك لغيره
لا يلزمه بيع الفاضل لاجل الحج وتكلم في ان سلامة البدن في قول الخجعة روح وامر الطريق ووجوب المحرم للمرأة من
شروط الزوج او من شروط الاداء على قول من يجعلها من شروط الزوج اذ مات قبل الحج لا يلزمه الا حيا
بالمال وعلى قول من يجعلها من شروط الاداء يلزمه الاجتماع بالمال اذ مات قبل الحج واذا استجمعت شروطها يجب
الحج واختلفوا انه يجب مضيقا او مرسعا في قول ابو بصير وداصح الرازيين عن الخجعة يجب على الفور في الاجماع
لانها خير من الامكان الى العام الثاني وان اخر كان ثلثا على قول محمد بن موسى وانه ذكرنا هذا المجلد في التركة
والنذر والمطلقة وعن محمد بن علي الحج اذا شرط ولم يحج حتى تمت مال ربه ان يستقرض اسامة فيج والتمكان
لا فيه على قضاء الدين وان مات قبل ان يقضى دينه قال الربيع لا يرافقه بذلك ولا يكون انما اذا كان من نية قضاء
الدين اذا قدر الافاق ومن كان خارج الميعات اذ انقضت كمن حج او عمره او حاجته اخرى لا يجاوز الميعات الا محرما
والمرأة ميتة لاهل بيته ذوالخليفة ولا لاهل الشام حجة ولا لاهل البصرة ولا لاهل اليمن ليلهم ولا لاهل العراق ذوات عرق
وميتات الكلى ومن كان دخل الميعات للحج المحرم وللعمره المحل يخرج الى الحل فيجزم العمرة عنه التمس بمقرب مسجد عائشة
رضي والافضل للآفاق ان يحرم من دويرة الهدى كره ان يحرم بالحج قبل شهر الحج واشهر الحج قبل شهر الحج وذو القعدة

وروى القصة وشرى من ذى الحجة لان الاحرام يطول فربما يقع في الحرم وهذا ما لم يذكره ان يحرم من دوريرة اليه
 اذ كان بين من لم يدخل من مكة سنة مكية وان احرم قبل شهر الحج صح احرامه عندنا فالتفتى من واذا اراد
 ان يحرم ترخصا او يقتل بالفسل الفضل ونيزع الحنيفة والحنف وليس ثمة من ان ارادوا بهديدين او عشرين والجد بدائل
 ويقض شاربه ويقلم الفخذ وديهن باي دهن من اوطىب كان وغير طيب. اجمعوا على انه يجوز اوطىب قبل الاحرام
 بما لا يمتنع عليه بعد الاحرام وان بقيت رائحة وكذا اوطىب ما يقتضيه بعد الاحرام كالسك والذاتية عندنا لا يكره
 في الروايات الظاهرة ثم لم يمتلي ركعتين ويقول بعد السلام اللهم اني اريد الخ. روى واقبله مني ثم لم يمتلي في اية
 الصلوة او بعد استوت راحته واليكية في وجر الصلوة عند الفضل. جسررة القبة ان يقول برك لا شريك
 لك برك ان الحمد والمنة لك والملك لا شريك لك وان شاذ قال ان الحمد لك بانفسه وان شاذ بالكره عند محمد
 الكسرة الفضل في جهرا اختيارا كسائي راج لان فيه الشاذ وكما يجوز القبة بالمرية يجوز بالفارسية والعربية الفضل دونها
 اللهم ولم يرد عليه قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل راج على الاختلاف الذي ذكرنا في الشروع في الصلاة
 من قال يصير شاذ في الصلاة يقول يصير سجرا على قول من قال يصير شاذ في الصلاة لا يصير سجرا ولا يصير سجرا
 عندنا بوجود النية لم يقسم اليها القبة او لم يركب الهدي. والي: لم يركب يصير شاذ في الروايات الظاهرة في كثير من الحرم
 القبة في ادبار الصلوات ولا يصح اركبها وكما لقي ركبانا او كما حشبه او مبهما او دباير في سورة بالقبة. يعني يحظر
 احرامه في الرزق والنسوق والمجد الى الجمار وتعرض الصيد ماخذ لو انشاة او دلالة او اعانة ولا يلبس خطا. بارخصا
 او سراويل او عمامة او ملبسة او خضالا ان يقطع الحنيفة اسفل من الكعبين ولا يلبس صغورا مصغرا او عفران الا ان يكون خضلا
 لا يقض اي لا يجز منها رائحة الصغور او عفران ولا يغطي وجهه ولا راسه عندنا ولا يخذ شرا ولا يظفر والاحرام من ليس بالحنيفة
 اللبس المتعارفين لواتر القميص او السراويل او يضع القبا على كتفه او دخل مكيه ولا يدخل يديه لا بأس به ولا يلبس عمامة
 بالزاد بالخلال لا يشبه الحنيفة ولا بأس بان يستقل بالفسطاة ولا يحكم راسه ولا يركب القف عرقه ولا يقبل القفل ولا
 راسه يحكم فرق روى الحسن عن اخيه ان يحكم سطلون الاصابع كذا روى شيبان بن جهم راسه ولا يمشي شرا وان سقط
 في الوضوء لم يمس شرا من تحت يده لانه قد كسبه من طعام ولا يقبل راسه ولا يحكم بالحنيفة لانه لا يقبل الهوام ولا يقبل القف فاذن الفضل
 عليه من قول اخيه راج وعن امير المؤمنين اوطىب وكذا القسط ولا يقبل الحرم امرأته ولا ميسرا شبهوة فان قيل كان

عليها الدم وقال شيخنا الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى لما سئل عن المرأة يتقيل الزرع اذا وجدت ما يجد منه
من اللذة وقتها الشهوة ولا بأس للمرأة ان تكس الخطن من حريم كان من غير ذكس الحلي والخف وكشف وجهها
ولا ترفع صورتها بالثياب ولا تزل ذلك خست شيئا على وجهها تجافي وجهها بالباس به دولت السلي على انها لا تكشف وجهها
على الجانب من غير ضرورة ولا حمل الحرم على راسه شيئا يلبس الناس يكون لابساً والكنان لا يلبس الناس كلاباته وسخاها كذا
لا بأس ولا يس طيباً به والكنان لا يقصد به ويكره الحرم شتم الزعفران والتماء الطيبة ولا تشي عليه في ذلك ولا بأس
بان كحل كحل ليس فيه طيب وان كحل كحل فيه طيب مرة يترقى عليه الدم في قول الخليفة رحمه الله ولا بأس بان يشد الهيا
والمنطقة على نفسه واليس الجورلين ولا يكره لبس الخمر والقبب اذا لم يكن بخيلاً ومن ابى يصبغ به لا ينبغي الحرم ان يرسل
ثوباً مصبوغاً بالزعفران ولا ينام عليه ولا ينام لبساً لا يشحم لا شيء عليه ولا يلبس زيت غير مطبوخ ولا يشكر كان عليه
في قول الخليفة رحمه الله وقال صاحباه مع صدقة ولو دوى بالزيت يمتشق رجلاً او رجلاً لا شيء عليه ولا يجعل اللع الذي فيه
طيب في طعامه ولا يطبخ ولا يشي عليه وان لم يطبخه في حقه فذكره ذلك لا شيء فيه ولا يجعل الزعفران في الملح
فالكنان الزعفران غاباً عليه الكفارة والكنان الملح غاباً الكفارة عليه ولو دخل بيته استخف به وانقل ثوباً يشي من ذلك
لا شيء عليه ولو شتم رجلاً طيب به قبل الا حرام لابس به ولا يطيب المريض للثمة ادى فليده اى كفارة استنار ولا بأس
للحرم ان يحجم او يقصد او يحجم الكسر او تحت ان ذلك ليس من محظورات الاحرام او جعل الحمام وان خضب به بالوسمة
عن الخليفة رحمه الله ان عليه الدم والوسمة ليس طيب **فصل فيما يوجب كفارة والصدقة على الحاج**
منها مجاوزة اليقات بغير احرام الا فاقى اذا جاوز اليقات بغير احرام حتى يرجع الى اليقات ولبي جازجه ويسقط عنه
الدم الذي كان واجباً عليه مجاوزة اليقات بغير احرام عنه ما وان لم يرجع الى اليقات حتى احرم بحجة او بعمرة ثم رجع
الى اليقات ولبي الختان ذلك مشبى ان يطوف بالبيت جازجه ويسقط عنه دم المجاوزة وان رجع الى اليقات ولم يلب
عنه اليقات وحج بذلك الاحرام جازجه ولا يسقط عنه دم المجاوزة في قول الخليفة رحمه الله ما جازجه جازجه ويسقط
عنه دم المجاوزة اذا رجع الى اليقات محرم الى عند اليقات او لم يلب ولو جاوز الا فاقى اليقات بغير احرام ثم احرم وعاش
بالبيت شرطاً او شرطين لا يسقط عنه الدم الذي كان واجباً بالمجاوزة بوجه اليقات او لم يرجع ولو جاوز الا فاقى اليقات
بغير احرام لم يقصد بوجه او فاقى بغير احرام كان عليه حجة او عمرة والكل من كان منزله داخل اليقات لا يزمه بدخول

بدخول مكة بغير اعرام شني وكدخل الافاق في مكة بغير اعرام ثم يرجع الى الميقات في ذلك السنة واهرم بحجة الاسلام سقط عنه
اذا لم يكن واجبا بالجازرة ودخول مكة بغير اعرام عند ما لم يخرج من مكة حتى مضت السنة ثم يخرج الى الميقات في السنة
التالية واهرم بحجة الاسلام وج بخرية بحجة الاسلام ولا يتقبل عن الدم الذي كان واجبا عليه في العام الاول **فصل**
فيما يجب على المحرم بار كتاب المخطوط وذلك اذا لم يفسد الحج ويجب الدم ومنها ما لا يفسد ويؤخر
الدم ومنها ما يجب الصدقة ومنها ما يكره ولا يجب شيئا اما الاول اذا جلت المحرم قبل الوقت بفترة فسد حج ويلزمه الدم بخبر
فيها اشارة بجامها ناسيا او عامرا عند ما وقال الشافعي رح ان جامها ناسيا لا يفسد: كذا المعتبر اذا جلت قبل
الطواف قد احرامه واذا فسد حج بالجماع عيسى في الحجة الفاسدة يفعل فيها ما يفضل في الجازرة ويحجب عما يجب في
الجازرة فان جامها مرة اخرى في غير ذلك الحلبس قبل الوقت بفترة ولم يقصد به رفض الحجة الفاسدة يلزمه دم آخر بالجام
لثاني في قول الحنفية والى يوسف رح ولو نوى بالجماع الثاني في رفض الحجة الفاسدة لا يلزم بالجماع الثاني شيئا ولو جاز امرته
بعد الوقت بفترة لا يفسد حج وعليه خبر رجاء ناسيا او عامرا والوطي في البر بغير الزاوي في القبل في قول ابي يوسف
وحجته واحد الروايتين عن الحنفية رح وفي رواية في الوطى في البر لا يفسد الحج واذا طوى اليه ثم انزل كان عليه الدم ولا يفسد
حج وان لم ينزل شي عليه وان جاز بالجماع او المستغنى دون الفرج وانزل ولم ينزل لا يفسد اعرامه ولا حج وعليه اشارة
المراة في الجماع بمنزلة الرجل وكذا اذا جومت نامة او كثرته او جامها صبي او خنثى **فصل** فيما يجب لبس الخيط
وازاراته **المستق** اذ لبس المحرم ثوبا مخطئا او كان عليه الدم والخنثى اقل من يوم كان عليه الصدقة نصف صاع
من بر وعين ابي يوسف رح انه اذا لبس اكثر من يوم كان عليه دم وعن محمد رح اذا لبس يوما بالاساس كان عليه من
الدم مقدار البس وان باشر بانيه الدم بعد ربان اضطر الى تعففيه الراس نحو العلك من البراءة والمرض او لبس السلاح لاجل
الحاجة كان عليه انفس السراويل عليه في كتابه فدية من صيام موصدة او نكاح او ابداء الشكشة وبالصيام صيام ثلثة
ايام وبالاطعام اطعام ستة مساكين لكل مسكين نصف صاع ولوطيب المحرم بمسك ثياب او بضع اللحية كان عليه صدقة
ولوطيب عضو كما ملأ كراسا من الساق والخذ عليه دم وفي الزواجر اذا طيب مقدار ربع الراس كان عليه الدم وفي اقل
من ذلك عليه الصدقة ولو قص كل الاظفار **المراة** او رجل واحدة او رجل واحدة عليه الدم ولو قص اقل من يد عليه الصدقة من لكل
ظفر نصف صاع في قول الحنفية الاخر وهو قول صاحب رح ولو قص خمسة اظفار من يد او من يمينين عليه الصدقة وقال

وقال محمد بن علي بن ابي اسحاق في المحرم وصار بحال لا يثبت فاحذره لا شيء عليه ولو قلتم فاختير به واحدة في مجلس واحد
من غير ان يفرق في مجلس آخر كان عليه كفارة ثمان في قول أبي حنيفة وابن ابي يوسف وقال محمد بن علي كفارة واحدة عالم كبير
الاول لكنه اذا جاء بهما في مجلسين ولو قلتم فاختير اليدين واليمين في مجلس واحد كان عليه كفارة واحدة ولا يحل للمحرم
رأسه فان حلق كان عليه الدم حلق في المحرم لو فرغ في قول أبي حنيفة ومحمد بن علي وقال ابو يوسف في غير المحرم لا شيء عليه ولو
حلق موضع الحجامة كان عليه الدم في قول أبي حنيفة في كافى حلق الرقبة وقال في حلق موضع الحجامة عليه الصدقة ولو اخذ المحرم
محرم آخر كان عليه الصدقة ولو حلق الحلال رأس محرم بامر او غير امره كانت الكفارة على المحرم ولا يرجع بذلك على
الحائض واذا لم ينسج قبل الا حرام ثم حرم وبني يصرح فهو بمنزلة ما لبس به الاحرام ويكره للمحرم ان يدخل تحت ستر الكتبة ولو
غطى المحرم رأسه كان عليه الصدقة ولا بأس لمن غطى ذنبيه او من تحته ما دون الذنن ولا يسك على الفخرب ولا بائنا
يضع يده على الفخذ ولا ينظي ناه ولا ذننه ولا عرقه وفي حلق النحية وتقطيعها دم حلقها هو او غيره كافى حلق الرأس وفي حلق
العانة دم الحان الشتر كثير وفي الابط الحان كثير الشتر فيه الربع لو جرب الدم والافا لاكثر وان نعت من رأسه ومن الفخذ
او الحية شعرات بكل شرة كعت من طعام ولو غطى رجل بطنه المحرم وهو نائم كان عليه الدم وان اخذ المحرم من ثيابه يغطي
ولو غسل المحرم بستان في طيب فالحان من ناه سماء اشنا ما كان عليه الصدقة والحان سماء طيبا كان عليه الدم والصدقة
في كل موضع يضمن جلاء الا في الجواد والفعل على ما يذكر في المحرم اذا قلتم فاختير غير يضمن كما قلنا في رأسه وعن محمد بن ابي
في قلتم الا فاختير ففضل فيما يجب قبل الصيد والمواعم يحرم على المحرم صيد البر وهو الممنوع من الصيد في كل
الغلبة اما الابل والبقر اذانه وتحت فليس بصيد وصيد البر ان كان شراؤه وتوكله في البر بصيد البر ما كان على المحرم الضفدع
ليس من حيوان البر ولا شيء من قتل الكلب العقور والذئب والقرب والبهيمة والفراب قالوا لا يستثنى هو الغراب الا بقية ديار
الزعر فهو صيد ولا شيء في الحية والقارعة والزمرد والمخل والسرطان والذباب والبق والجراد والبرغوث والقراد
وعن ابو يوسف في الاسد بمنزلة الكلب العقور والذئب وفي ظاهر الرواية اسباع كلها صيد الا الكلب والذئب ولا فرق بين
الكلب بين العقور وغيره وفي العقور ديمان وانما هرا من الصيد ولان القواسم في استناده والحوشى من الحية يربح ردا
ولا شيء في الدجاج والبط الذي يكون في المنازل وما يطير في الهواء صيد والحمام المسرور صيد وفي الحية رواية في استناده
والعقور ابا نزي صيد لما كان اوله كمن قتل الصيد لا فرق في وجوب الجزاء بين المباح والمكروه ولا شيء في الهوام

في برام الارض كالنقطة وانخفضا ويجب الجزاء في الضرب واليربوع وابن عرس وكذا اني اغفل والقر
 وانحرير: يقال نزرع في القرد وانحرير لا يحجب الجزاء وفي الجزاء عمرة وفي القلعة الواحدة صدقة عظيم ماشاء
 في القلتين ذلكت كفت من الخطه وفي العشر نصف صاع ولا لا يقتل القتل لا يدفعها الى غيره لتقتل فان فعل
 ذلك ضمن ذلك الوتار الى القتل والقتل توبه في الشمس يهلك او غل ثوبه يهلك ولو القى توبه في الشمس
 لا يهلك القتل لا تشي عليه وان ابتدأ سبع فقتله المحرم لا تشي عليه اذا كسر المحرم مضيه او شوى كان
 عليه قيمته ان لم يكن السيف نذرة وان خرج منها فرغ ميتة كان عليه قيمته حيا وكذا لو كان غريب بطن خطي فطرحه
 حينما سادات اطبسي كان عليه ضمانه ولو قتل طبيا حيا اضيق قيمته حاملا ولو عطب الطبي بفساد الحوم او فطر الحوم خسرته
 اما ان وقع فيها صيدا او ذرع الصيد من الحوم فاشتت فهلك لا تشي على الحوم ولو قتل الحرمان صيدا كان على كل واحد منهما
 جزاء كامل ويحل الحوم اكل لحم صيد قتل حلال والحان فيها منع الحوم لا يحل الا تستري الحوم من حرم صيد فهلك عندنا في
 نصيبه البالغ وان تستري كل واحد منهما ميتة ولو اوحى وفي نفسه صيد لا يجب عليه ارساله ولو قتل الحوم من صيد او وقف ريشه
 فعاد لا تشي عليه في قول الخبيث مع الحوم اذا ذبح صيدا لا ياكل ولو اضطر ان في اكل تبه وصيد ذبح بحوم يتبادل
 ابها ماشاء وما نصيب الحوم سحرة باركتاب مخطوكر كان على القاتل ضنفة لا تشي على الاخر من جزاء الصيد عند الخبيثه
 الى يوصف مع قيمته الصيد فيورث الحكمان في الموضع الذي قتل الحان يباع في ذلك الحان والحان لا يباع في ذلك الحان
 فيسرقه في ارب الموضع الذي يباع فيه الى الموضع الذي قتل ثم القاتل في تلك القيمة بالجزاء ان شاء انشري بها ياديد
 بكت وان انشري تلك القيمة ما تصدق به على الساكنين على كل ساكن نصف صاع من ذلك الطعام وان شاة نظر الى صيد
 ان لم يوجد بها من الطعام ثم يصوم لكل نصف صاع من بريء ما و تاكل تحمدا ان تشي مع الحان الصيد مما لا شاة من النعم
 بالخيار فيه الى الحكمين اذا حكم على القاتل بشي من هذه الاشياء تباع عليه ذلك وفيما مثل من النعم بالخيار فيه الحكمين ويجب
 على القاتل مثل المقتول في الهامة بدنه وفي حمار الشمس بقرة وفي البضيع والطبي شاة وفي الارنب غنق وفي اليربوع
 غنفره ولا يجوز في جزاء الصيد صغار النعم الا على وجه الاطعام فان لم يمت قيمته المقتول جملا او عانا لا يجوز الحمل والعناق في الهامة
 وانما يجوز اذا لم يمت قيمته المقتول قيمته الجذع العظيم من النعم او التي من غير واذ قتل الحوم سبعان سباع الو
 والطير كان عليه قيمته لا يجاوز به دما وقال زفر رحمه الله يجب عليه قيمته بانته باغت كما لو كان المقتول مائة وكل لحم

وانا نقول ان الغنائم ما وجب سبب الائمة لاسبب انفسهم فلهذا لم يرد الاكل لان فرائض اللحم
 نجس على قيمة ائمة المجتهد وفي بعض الملوك يجب قيمة ائمة المجتهد لان ذلك ضمان الملك نجس قيمة ائمة المجتهد
 سبب الجوار فصل في كيفية ادراك الحجج التحريم بالحج اذا تعلق بظواهر الاحرام وندم مكة فلهذا لا بد منها
 لا يضره المستحب ان يذبحها منها او قال بعض الناس كبره وخورها لا بد اذا دخل المسجد الحرام وندم بها البست كبره
 ويحمد الله تعالى ثم يديه بالحجر يستقبله ويكبر راقعا يديه كما يكبر للصلاة ثم يسلمها ويسلم ثم يخرج وفيه ترك ان يفتح
 كففيه على الحجر ويقلع الحجر ان استطاع من غير ان يذبح احد الا ان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم فعل ذلك وانما حكمته
 في قبيل الحجر راوي عن علي رضي الله عنه قال لما فاضت الميثاق على بني ادم من ذرية كعب بن لؤي كذا ما فاضت في جوف الحجر
 يوم القيمة ويشهد لمن استلمه ان لم يستطع السلام بالحجر من غير ان يذبح احد الا يستلمه لكن يستقبل الحجر ويشير كففيه نحو الحجر
 ويكبر به بطل ويحمد الله تعالى ويصلي على النبي صلى الله عليه واله وسلم ثم يقبل كففيه ثم يافتة عن بين الحجر ويظن بايت طواف
 التحية يظن بسبب اشراط وادراك التحريم من الحجر الى الحجر شرطه بل في الثالثة الاول يستني بغير كففيه ويرى من نفسه القوة
 والجملة مدحشي على ائمة في الرابع وكذا في كل طواف بعده سني فانه يرمل فيه وكما امر بالحجر في الطواف ويسلمه ان استطاع
 من غير ان يذبح احد وان لم يستطع يستقبل الحجر ويكبر به بطل واستلام الركعة الثانية في سجدة في قول التحفيظ وليس بوجوب
 ثم يصلي في الطواف ركعتين عنه المقام اذ حيث ما يفسر من السجدة وان سئل في غير السجدة جاز وركعتا الطواف عنه ما وجبت
 واذا فرغ من الصلاة يعود الى الحجر يستلمه ان استطاع وان لم يكن يستطع يستقبل الحجر ويكبر به بطل وندم الاستسلام لانها
 السعي بين الصفا والمروة فانما كان لا يريه بعده الطواف السعي بين الصفا والمروة لا يعود الى الحجر بعد ركعتي الطواف ثم يخرج
 الى الجحفا سعي بائنه ويسعى بين الصفا والمروة والسعي بين الصفا والمروة فندما واجب لو تركه لم يرد الدم وعند ائمة
 مع ركعتي الصفا السعي ان يبدأ الصفا فيصعد الصفا ويستقبل الكعبة ثم يكبر ثم يقول لا اله الا الله وحده لا شريك له الى
 يرتفع بها صوتته ويصلي على النبي صلى الله عليه واله وسلم ويدعو الله تعالى سبحانه ثم ينزل من الصفا ويشي الى المروة على ائمة ثم
 ينزل من الصفا ويشي الى المروة على ائمة حتى يصلي الى بطن الراوي ثم يسير في بطن الراوي سيرا فاذ خرج من بطن الراوي
 يشي على ائمة حتى يصعد المروة فاذا صعد يستقبل الكعبة ويكبر به بطل فيصلي بالمروة لا يفعل شيئا كذا في سبعة اشراط من الصفا
 الى المروة شرط من المروة الى الصفا شرط منه مائة معلوم ورجحنا قلنا لا لبعض فاذا اذن من السعي يدخل المسجد ويصلي

واصل في ركعتين ثم تقسم بركة حرمانا الى يوم التروية ولا يحل في شئ من المحظورات فداوم بركة فيظنون بالميت ما به اذ كل طواف
 سبعة اشواط ثم يردح مع الناس الى منام يوم التروية بوجوه طلع الشمس ويصلي بماء يصلي فيه صلوته النحر
 يوم عرفة بفلس ثم يتوجه الى عرفات فاذا انتهى اليه ينزل في اى موضع شاء وان خرج منها قبل طلوع الشمس فهو جاهل بركته
 صلى الظهر يوم التروية بركته ثم يخرج منها ويات بماء ليا سبه وركبات بركته فخرج منها يوم عرفة الى عرفات كان مخافا
 ولا يلزمه الدم فاذا زالت الشمس من يوم عرفة يتوضأ او يتسل او ينسل انضل ثم يصلي الظهر والعصر الامام في وقت الظهر
 باذان واحد وانما يتن يوفى الظهر وتقسيم ثم يقسم العصر بعد الظهر وان فاتته الجماعة صلى كل صلوته في وقتها في قول الجعفي رحمه
 ولا يحج من الصلواتين في وقت الظهر خلا فالحصاية وقصلي الظهر وهو غير محرم بالحج ثم الحزم بالحج فيه روايتان عن الجعفي رحمه
 في روايته لا يجوز اداء العصر في وقت الظهر الا ان يكون محرما عند الظهر والعصر جميعا وفي روايته يجوز اداء العصر في وقت الظهر
 اذ كان محرما عند اداء العصر وهو قولها وعلى هذا قالوا في شئ ان يكون محرما بالحج عند اداء الصلوتين حتى لو كان محرما بالعمرة عند
 اداء العصر لا يجوز له ان يحج لان احرام العمرة لا اثر له في جواز الحج بين الصلوتين فكان وجوده كعدمه ولو صلى الظهر وحده لا يصلي العصر
 مع الامام في وقت الظهر عند الجعفي رحمه خلا لا لزوم ويكره بين الصلوتين لمن يحج فيها اما ما كان او ما مر فان طلع اعاد
 الاذان لا يحل العصر في قول الجعفي رحمه يوسف رحمه فقال محمد رحمه لا يديه واذا قرع الامام من الصلوة راع الى الموقف
 والناس معه فان تخطت واحدة حاجته لا بأس به ودفعت في اى موضع شاء والا فضل الظهر الامام ان يقف عند الامام والا فضل
 الامام ان يقف ركبانا فان وقف فاما اوجالسا جاز وكبر ويكمل ميموه عند تعالي حاجته ووقت الركوت من حين تزول الشمس
 من يوم عرفة الى طلوع الفجر من يوم النحر فلو صلى ايمه عليه السلام من ادرك عرته قبل فقد ادرك الحج ومن فاتته عرفة بلبيل
 فقد فاتته الحج بين ان الوقت يفتى الى طلوع الفجر من يوم النحر فان وقف في شئ منه فقد ادرك الحج وان وقف في غير ذلك
 الوقت لا يكون له ركا الا اذا اشتبه على الناس ان قال في الحج والحمل اذ القعدة ثلثين يوما فثبت ان اليوم الذي وقف فيه
 كان يوم النحر جاز استحسانا والقياس ان لا يجوز كما ثبت ان يومهم كان يوم التروية وعرفات كلها موقف الا بطن
 عرفة واذا وقف محمد السد عن رجل وكبر وهل يصلي على النبي صلى الله عليه واله وسلم ويذبحه حاجته لا يرى ان رسول الله
 صلى الله عليه واله وسلم كان يفعل كذلك وانفا يذبحه كاستطعم المسكين المذكور الذي جاء فيه عن رسول الله صلى الله عليه واله وسلم
 لا يرى على رضي الله عنها ما لا رسول الله صلى الله عليه واله وسلم عن الوعاء في هذا الوقت فقال صلى الله عليه واله وسلم

انكرا لادعوتى هذا اليوم ودعا الانبياء قبل عليهم السلام لانه لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك ذو الجلال العظيم وليست له
 سوى الاميرة وواله الجلال والكرام بيد الخيرة وهو على كل شئ قدير وعن علي رضي عن رسول الله صلى الله عليه واله وسلم
 انه كان يقول بعد قوله انك على كل شئ قدير اللهم جعل في قلبي نوراً وفي بصري نوراً وفي سمعي نوراً اللهم شمسك في
 صدرى وريحك في اذني اللهم في اعدائك من دواسر الصدور ودرستات الامور وشد القبر فاذ غرت الشمس من
 يوم عرفة انما ضل الامام والناس من علي حبيبتهم خوارق الله وقال لا تشعروا طرام ولا تفرقوا من القرب فاذ انوار انوار من بهار
 والنزول قرب الجبل الذي يقال له الزوج الفضل ثم يصلى الامام بالناس القرب والشارف في وقت الغداة فان
 وفي اعدائهم الشامي من باذان واقاسين ولا يتطوع بل من الغرضين كما لا يتطوع بين الغنم والمصرع فذات الغنم الصبح
 ثم يصلى الغنم فانه من ثلث بعد الصلاة في ربي وربي يصلى على النبي صلى الله عليه واله وسلم ويدعو الله تعالى بحاجته المرونة
 واجبة عند الحاجة ولو ترك يلزمه الدم الا اذا كان يذبحه وقال انك روح هو كرك كالنور في يده والنور في كفاها سوحت
 الا بصلح محمداً مستحب من الرزق من قبل الله ووقت من الرزق ما بعد طلوع الفجر لا قبله لان قبله الفجر وما بعد وقت
 الرزق بعزته على ما ذكرنا وليس في هذه الرزق دعا وموت وعن ابي بصير عن ابي جعفر اسالك ان
 ترزقني من رزق الخيرة فانه لا يطيق ذلك غيرك اللهم رب السموات والارض رب الارباب رب العالمين رب الخيرات
 والنظام ان تطلعني روح محمد افضل السلام اللهم انت خير من كل من سألوك في كل وقت جائزة اسالك ان تجعل
 جانبي في هذا اليوم وان تقبل توبتي وتجاوز عن خطيئة وان تحب علي الهدي الهدي والحق القوي من الرباني ثم عني على منية قبل
 طلوع الشمس الى ما شاء الله الى ما شاء الله من اجرة العتبة فيرهبان من بين الارادى بسبب حسنة مثل حسنة لا يكون المولى من
 الزكاة يستقبل في الرمي جرة العتبة يحمل الامان من يمينه ويكعبه من يمينه ويدعوهم حيث يري من حسنة ويجوز ان يري
 بكل ما كان من اجرة الارض عند كالحجر الله ويكتفيه الرمي ان يضيء اياه على وسط سبابة ويضع الحصة على راس اياه
 فيرهبان ذلك ويكبر من كل حسنة لا مدعي من رسول الله صلى الله عليه واله وسلم انه قال عنه الرمي بسهم واحد والكرام رغا
 مشيطان وزوجاً ويطلق التلبية عند اول حسنة يرمى بها في الصبح من الرماية ولا يرمى في ذلك اليوم غير اربعة اجاب من رسول
 الله صلى الله عليه واله وسلم وعن ابي بصير عن الفضل ان يكون في الرمي ركبا داسا داسا قال ابو جعفر محمد بن الرمي
 كل ركبا الفضل ولا يفتت بعد في الرمي حتى ياتي منزلة ركبة ادى من رسول الله صلى الله عليه واله وسلم انه لم يفتت بعد الرمي

بعد الرمي ولم يذكر النهي بعده الرمي قبل الخلق لانه مفرد ولا يلزمه النهي ولا اضحية عليه لانه مسافر فاما القارون والتمتع
 فيه سبحان بعد الرمي قبل الخلق ثم يحل ان يقصر لانه جاء وان الخرج من الاصرع والخرج ان يكون بالخلق او بالنفس والخلق
 افضل لانه مقدم على التقصير في كتاب الله تعالى والتقصير الطيب من رؤس اشعر قد راعاه ولا خلق على انسان واذا قصر حال
 كل شئ الا الانسان لم يطغف بالبيت وروى ذلك من عائشة رضي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ومن ابى ورسف
 رجع امره محل له الطيب والحكم لا يحل له النساء ولا يصح ما قلنا لان الطيب داخل في ذواتنا عرفنا حال الطيب بعد الخلق قبل
 الطوات الزيادة بالاشترى الطوات بالبيت في يومه ذلك طوات الزيادة ان استطاع ومن الغدا بعد الغدا ولا يفرغ عن ذلك
 لان طوات الزيادة عنه ما رقت بيوم الفرج ويومين بعده والطوات في اول الوقت افضل اعتبارا بالاضحية فاذا اخر من وقته
 قصناه وكان عليه الهرم في قول الجعفي رحمه وقال صاحباه روح لا يلزمه الهرم والبيت سبب انوارا والاعظم صلى
 الله عليه وسلم بعد الطوات ركعتين فحلى له انسان وهذا الطوات يسمى طوات الزيادة وطوات الركعتين يوم الفرج ولا يرمل في هذا
 الطوات ولا يسمى بعده بين الصفا والمروة لان السعي بين الصفا والمروة لا يجب الا مرة وقد سمي قبل طوات الزيادة فان لم يكن
 رمل وسعي في الطوات الاول رخص يسمى في هذا الطوات ويسعى بعده بين الصفا والمروة ثم يرجع الى منا ولا يبيت بكه لا يرد
 عن جابر رضي الله عنه النبي صلى الله عليه وآله وسلم طات بالبيت وعاد الى سعي فقيم بيني فان اذات الشمس من اليوم الثاني فمن
 يوم النحر يرمي الجمار الثلاثة بيد اليماني الى مسجد الخيف فيرمي سبع حصيات مثل حصي الفخذ وتقف حيث يقف الانسان ويكبر
 مع كل حصاة ويحمد الله تعالى ويثنى عليه ويهلل ويكبر ويصلي على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ويقرأ الحمد تعالى بحاجته فيحبل في
 ذلك بطن كفيه الى السماء ثم ياتي بحجرة الوسطى فيرمي بها سبع حصيات كذلك تقف حيث يقف الناس ويفعل ما فعل في الاول
 ولم يرد انما يذبح عوا بعد الرمي الاول والوسطى في هذا اليوم وذكر ابن شجاع رحمه الله يقول اللهم اجعل لي حجابا وراذنا
 مغفورا وعن امير المؤمنين رضي الله عنه يقول اللهم ايك انصت ومن قد ايك انصفت وايك رقت ومنك رقت فقبل فكي
 وارحم تغضبي واقبل تغضبي وعزوتي وعظم اجري واعطني سوالى ثم اتي بحجرة العقبة فيرمي من بطن الرادى سبعا ويكبر
 مع كل حصاة ولا يقوم بعده اني المشهور فاذا كان من الغد وهو اليوم الثالث من النحر يرمي الجمار الثلاثة كذلك حتى تزول الشمس
 ثم يفران حسب ابى يمين ذلك ويستقطر الرمي في اليوم الرابع لقوله تعالى فمن قبل في يمين فلا ثم عليه وان احب ان
 يكسب هناك تلك الليلة فكانت حيلة النحر لا يمكن ان يفتر في هذا اليوم حتى يرمي بعد الزوال لذلك فيكون حيلة تسبب حيلة

سبقة في اليوم الاضحي ثم بعد ذلك في كل يوم احد وعشرين في ثلثة ايام وان من قبل طلوع الشمس من اليوم
الرابع يلزمه الدم في رواية وان اقام حتى طلعت الشمس من اليوم الرابع ويلزمه الرمي فيرى قبل الزوال باثني ثلث خفيفة
من ولا يجوز في قول ابني يوسف ومحمد وانما هي روح دميت هذه العالي منى ولا يمين بكنة ابا عبد رسول الله صلى الله
عليه واله وسلم ويكره ان يقدم الانسان نفسه الى كتحتي ربي الجوار لان ذلك يشغل قلبه فلا يرى الجوار على مصعبا ثم يأتي الى
فيسرك بساكنة كذا افضل رسول الله صلى الله عليه واله وسلم يعني هذه المراضع الطبع ومصعبا خفيفا ثم يطوف بالبيت سبعة
اشواط الطواف العشرة لا يرمل فيها ويسمي بها الطلوات الطواف الصدر وطواف الوداع وطواف الافاقه وطواف آخر
بالبيت فاذا انما يصلي ركعتين وهذه الطلوات واجب ولا على اهل مكة ويستط بد زفاذا طواف وصلي ركعتين ثم حج
وروي الحسن عن اخيه روح انه اذا صلى بعد الطواف العشرة ركعتين ياتي زفرم فيشرب من ما زفرم ويصيب على راسه
ثم ياتي الملتزم ويكبر ويهلل ويحمده تعالى ويصلي على النبي صلى الله عليه واله وسلم ويدبر بعد قال فيحاجه ويغيب عنه على ما
الكتبه ويشبث باسنة الكتب كذا روي صحابنا عن رسول الله صلى الله عليه واله وسلم رضى عنهم اجمعين كما في فضيلته
وروقت الرمي بعد طلوع الفجر من يوم النحر الى غروب الشمس في قول اخيه روح فان اخرا الى الليل رماه في الليل ولا شيء عليه
وان اخره الى الغد رماه وعليه الدم في قول اخيه روح ثم يدخل وقت الرمي في اليوم الاول والثاني من ايام التشريق حتى تزال
في المشبه من الرواية في اليوم الثالث من ايام التشريق يجوز الرمي قبل الزوال في قول اخيه روح وقال صاحباه روح لا يجوز
وان لم يرمي الجمار كان عليه الدم لكل الواجب الواجبات التي يجب بها الدم على الحاج خمسة اقسام الصفا والمروة والوقوف
بزدلفة ورمي الجمار واخلاق اذ انقصير طواف الصدر على الاقافي واول وقت طواف الزيادة عندنا بعد طلوع الفجر من يوم
النحر واخر وقت في رواية لم يسطر اخر ايام النحر فان اخرها لا شيء عليه عند ابني يوسف ومحمد وقال اخيه روح عليه الدم والطواف
بالبيت ماشيا افضل ولطواف طواف الزيادة محبة ثم اذا مضى فخرج من احرامه يحل له النساء حتى ارجاعه بعد ذلك لا يفحج
الا انه لو طاف محبة ثم كان عليه شاة وان طاف جنباً كان عليه بدنة ومن طاف اكثر الطواف بان طاف اربعة اشواط لم يكن فيه
كما لو طاف كل الطواف فان عاد الطواف بعد ايام النحر لم يسطر من الدم في قول اخيه روح وقال صاحباه وسقط وان طاف بالبيت
فشره على غير طارة عن محمد روح انه يلزمه الصدقة وقال بعض مشايخ النراق روح يلزمه الدم وان طاف للصدقة على غير وضوء
وذكر في النوادر من اخيه روح انه عليه الصدقة وذكر في بعض الروايات ان عليه وما على قوله عليه الصدقة ولو طاف لافزاية

ولطواف الزيادة مكشورة الموزنة بقدر ما يمنع الصلوة جاز عليه دم ولطواف وعلى قربة سحابة كثر من قدر الله هم لا ينبغي
 عليه ركن اجابة لغات وهو قائم ادغمي عليه اجزاء وعن الوقت وان حدث به ذلك قبل الا حرام نابل عنه اصحابه بخلاف
 ابخيتة ح وقال صاحبها مع لا يجوز ولا امر اضحى قبل الزوم او بالاحتمال ان يحرم عنه اذا نام ادغمي عليه فاحرم عنه جاز
 في قولهم حتى اذا نطق او استغنى عن سائر فاق بالفعال بالجمع جاز ولو احرم بالجمع ثم ادغمي عليه ولطواف بدو البيت على بعضه فمؤ
 بمرات ودر لفته وضوء الاحبار في بدو ورواها بسوا بين الشفا والمروة جاز ومن حرم في الحرم اذا ادغمي عليه تبسم او كفى
 يشبها بالمتوسمين وعند الصفا للرعي عن الاحبار لم يحل الى موضع الرعي جاز ولا افضل ان يرعى بالخمار مبدوء ولا يجوز
 ان يطواف منه حتى يحل الى الطواف والطف بركته الوقت بركه اذا كان الرجل بالمدولة احسنه قالوا يحرم من الصغرين
 كان اقرب اليه حتى لا يصنع والمدة ان يحرم منه المدة دون اللع اذا لم يطف الرجل لطواف الزيادة بطواف الصدر ثم اذا
 على وجوه ان طواف احداهما جنباً اربعاً فانه على وجوه اربعة ان طواف طواف الزيادة وطواف الصدر كلهما على غير وضوء
 فان طواف كلاهما جنباً اربعاً الى الله كان عليه بدو طواف الزيادة وشاة الطواف الصدر وطواف كلاهما على غير وضوء
 فعليه طواف الزيادة دم وطواف الصدر صدقة في حادثة الرديات وفي بعض الرديات دم والا دل اصح وان طواف
 الزيادة جنباً طواف الصدر على غير وضوء طواف الصدر طواف الزيادة وعليه دم ترك طواف الصدر دم لتأخير في
 قول ابخيتة ح وان طواف الزيادة على غير وضوء وطواف الصدر جنباً عليه ح فان في قولهم دم طواف الزيادة دو م
 الطواف الصدر وان ترك احد الطوافين فهدى على ثمانية اوجان ترك كلا الطوافين فهدى على الف او ابدى عليه ان يرجع
 ولطواف طواف الزيادة وطواف الصدر عليه تأخير طواف الزيادة دم في قول ابخيتة ح ولا ينبغي عليه تأخير طواف الصدر
 لا في غير موقت وانما في اذا ترك طواف الزيادة خاصة وطواف طواف الصدر وطواف الصدر يكون الزيادة وعليه ترك طواف
 الصدر دم وان ترك طواف الصدر خاصة فعليه ترك دم وان ترك من طواف الزيادة اكثر ان طواف ثلثة اشواط طواف
 الصدر كانت الاربعة الاشواط من طواف الصدر طواف الزيادة وعليه دم لتأخير في قول ابخيتة ح دو م ترك اربعة اشواط
 من طواف الصدر في قولهم وان ترك من طواف الزيادة ثلثة اشواط فعليه صدقة لتأخير صدقة ترك الثلثة من طواف الصدر
 وان ترك من طواف الصدر اربعة اشواط كان عليه دم لان تركه ترك الكل وان ترك الاقل كان عليه صدقة وان ترك
 من كل واحد منها اربعة اشواط كان لكل الزيادة وهو ستة اشواط وعليه ترك الباقي من طواف الزيادة دم وترك طواف

وان كانت لكل واحد منها اربعة اشواط فان نقصان طلوات الزيادة يسحب طلوات الصدر وعليه تأخير صدقة وتقصا
 طلوات الصدر وان كانت الزيادة اربعة اشواط ولم ينقص الصدر يحوز حجة عندنا وعليه شأن شاء النقصان كمن في طلوات
 الزيادة وثلاثة نكس طلوات الصدر بينهما في الحان في العام الثاني يبنى وكل طلوات يرجع في وقت يكون له وان زاد
 نقصا ما دون غير مستأد الحزم يحوز اذا قدم كذا طلوات بها نظر ما كان للقدم وان كان محرابا يعرفه نظر في العمرة والكفان
 عارفا نعترا اذا لم يكون للعمرة ثم الحج وكذا الطلوات في وقت طلوات الزيادة كان للزيادة وان لم ينزل لك ولا بد من التوبة
 ولا يبرأ من التوبة حتى اتمات بالبيت طالب الغفران اذ ابرأ من العدد ولا يبرأ من طرقة نجلات الوقت بغيره فانه يكون وانما ان لم
 ولطلوات ثلث مرات فخرس وقت اذ سبغ مرات كل مرة سبغة اشواط واصل بعد ذلك لكل اسبوع ركعتين جاز
 ولطلوات في الاوقات يكره فيها الصلوة نحو وقت طلوع الشمس وعند الاستواء وعند الغروب يحوز الطلوات ولا يصلي
 الا في وقت الذي يحل فيه الصلوة الزاوية اذا حاضرت في الحج ان حاضرت قبل ان تحرم وانتهت الى الميقات فانها تنفسل
 وتحرم واذا قدمت مكة وهي حاضرة فتنفس ما يصنع الحاج في غير انهارها تطول بالبيت ولا تسمى بين الصفا والمروة وتشهد
 بجميع النكس ولا تحلق كنهها تقصر وان حاضرت يوم النحر قبل ان تطول بالبيت تليس لها ان تقصر في ظهر وطول بالبيت
 وان حاضرت بعد اتمات البيت وطلوات جاز لها ان تقصر وليس عليه طلوات الصدر ففضل في العمرة العبرة بتمامها
 وليست بواجبة وقتها جميع السنة الا خمسة ايام يكره فيها العمرة لغير الفار من يوم فرفة ويوم النحر واليوم الاثني عشر من
 ابي رستم اذ احرمت للعمرة يوم فرفة قبل الزوال لا يكره ويجوز تكرارها في السنة الواحدة عند ما يحجب الحرم بالعمرة
 ما يحجب الحرم بالحج فيفعل في احرامه بطلوات وسعيه بين الصفا والمروة ما يفعل الحاج واذا طلوات وسمى وعلن بخروج من
 احرام العمرة وقطع التلبية كما استلم الحجر في اصح الروايات وركن العمرة شيئا من الاحرام والطلوات بالبيت واداءها
 يسمى بين الصفا وبين المروة والحلق وليس عليه ما سوى ذلك من رمي الجمار والوقت بغيره وطلوات التوبة والصدر
 واليتوبه يبنى والمزولة الحرم بالعمرة اذ احرمت بالحج ان احرمت قبل ان يطول للعمرة يكون قارنا وكذا الاحرام بعد ما طلوات لها شوطا
 او شوطين او ثلثا وان احرمت بعد ما طلوات لها اربعة اشواط كان متمسكا رجل لبي تحبب فزوى فكلية العمرة اولى بمرة وفزوى فكلية
 الحج اولى بها جميعا وفزوى اولى بها اولى اربعة ايام وذي كلاً هاروي أحسن عن احتجته رجح ان العمرة لا فزوى
 ففضل في القرآن الحرامون اربعة المفرد بالحج والمفرد بالعمرة والقارن والمتمتع بالالفرد بالحج والعمرة

والعمره فذكرنا داما القارون قالوا ان الحج والعمره في الاحرام يقولون ليك عمره وحجته اذا اراد
الرجل القرآن يات به الاحرام كما يات به الفريضة ويصل ركعتين ويقول بعد السلام اللهم اني اريد العمره
والحج ثم لي يقول ليك عمره وحجته مائة من الحج في العرة في الذكركه على الحج لها مائة من الحج في كتاب الله تعالى قال الله عز وجل
من تمت بالعمره ثم مبدأ بالحج بانفاله العرة اذا دخل مكة بطول بالبيت لم تدر سبب اشراط كما يطوف المفرد ويسعى بين
الصفا والمروة ولا يحل له ان يمشي بل يخرج الى عرفات ولقيت ثم يطوف بالبيت للحج ويسعى بين الصفا والمروة عندنا
يطوف القارون ان يكون بين يديه سبعين احدى العرة واثاني للحج ثم ياتي بشارا فيفعل المفرد بالحج فاذا روى حجه اتم
يوم الفريضة يوم القرآن واما الم نكس من الناس في وقت باليوم المفرد بل ان يتبادل منه عندنا ويجوز فيه
والاشترى في العرة افضل من الشاة والمفرد افضل من العرة كما في الامية وكان القارون ساق الهدي مع نفسه كان
افضل ثم يحل او يعسر فتحل وان لم يطيف القارون ان عمرته حتى وقت بمناته بعد الزوال عندنا يصير رافضا لعمرته ولا تراه ليل
مكة ومن كان من قبله من البيات وكذا ذكرنا من حجته من البيات او عنه غير رافضا جميعا في قولنا حقيقه والى يومه
وكذا ذكرنا من حجته من البيات وكذا ذكرنا من حجته من البيات وكذا ذكرنا من حجته من البيات وكذا ذكرنا من حجته من البيات
اخرى منه ما لم يدر ما تاتي به غير ذلك من الحج ولا لزمه ان ياتي به اذا احسار محرما لما كانت فعل قال ابو حنيفة روى اذا شغل رجل
احد بهما يفيض الثانية فاذا فرغ من الاولى في فصل الحج يفيض الثانية اسما ان في في فصل العرة يفيض الثانية في ذلك العام
لان ذكرنا العرة في سنة واحدة جازع خلجات ذكرنا الحج وقال ابو حنيفة روى كان قال ليك حجته ان قال ليك بميزتين يصير
حجرا بهما جميعا ويرفع احد هاتين مكانه قبل ان يستكمل بهما ان قال من علي ان الحج في به الامام ثنتين حجه لزمه الكل في قولنا حقيقه
الحج المكي اذا خرج الى ابيات واحرم حجه وعمره معافا انه يفيض العرة في فوائدهم ولطائف العرة شرطوا وشروطين ثم احرم حجه
فانه يفيض الحج ثم يفيض به العرة في قولنا حقيقه روى وقالوا فانه يفيض العرة ولو كان طواف العرة اربعة اشواط ثم احرم
لحجته فانه يفيض الحج بالاتفاق ومضى في عمرته ثم يفيض الحج في عامه ذلك ان بقي وقت الحج عن محمد روى ان اخرج الرجل الى
المفرد يري الحج فاحرم ولم يحضره الله قال من حج قبل فان خرج ولا يدرى ما قال له ان يحمله ان شاء الله
البيت فاذا طاف بالبيت فهو عمره ومن حج روى رجل قال مد على المشي الى بيت الله فليس سنة قال عليه السلام حجه او
المشرون عمره ولما قال على المشي الى بيت الله فليس شهر او قال وعده شهر او كان قال عشرة اشهر قال عليه السلام روى

وانما استخف ذلك في سنين لكان الوقت جعل قال وجوز ان كان على انشي الى بيت امير انكس نكنا بالكونة
 بخلم نكنا بالكونة قال غايه انشي الى بيت امير من اسان رجل قال انحرم الحجة ابن فلت كذا ففعل كان عليه حجة وكان له ذكر
 العمرة وبقال انما هي الى بيت امير ان فلت كذا ففعل لا يلزم شئ اذا احرم الرجل شيئا وسيد يلزم حجة وعمرة وان
 اوم شيئين وسيد ما في الاستحسان يلزم حجة وعمرة ويحل امره على القرون جلا وبه على نفسه الحج ماشيا قال ابن شاذلي
 وان نادر كركب واهراق وما قال في الجراح الضعيف عليه الحج ماشيا وروي الحسن من اجتهاد مع ان الحج راكبا افضل من
 الحج ماشيا وروى في ظاهر الرواية الحج ماشيا افضل على رواية الحسن وروى ان حج ماشيا فالحج راكبا فالحج ماشيا
 وفي ظاهر الرواية يلزم الحج ماشيا فالحج ماشيا افضل على رواية الحسن وروى ان حج ماشيا فالحج راكبا فالحج ماشيا
 ذلك بجرك بعد طواف البعده وقال ابن عباس رضي الله عنهما بجرك بعد طواف ثم اقلنا انه من اي موضع يلزم المشي قال
 بعضهم من البسات والصحاح انه المشي من ثبته فان ركب في الجبل اراق وما وان ركب في الاقل فليقل بعد ذلك من ثبته انما
 معه قد جعل قال على المشي الى بيت امير الى الكعبة او الى مكة او قال على زيادة بيت امير يلزم حجة او عمرة ماشيا او راكبا
 على الباب الى بيت امير على الطريق الى بيت امير او الخروج الى الكعبة او الى بيت المقدس او الى الية يثبته لا يلزم شئ وروى
 على المشي الى الحرم او الى البغداد العمرة لا يلزم شئ في قول اجتهاد مع وقال ابو يوسف ومحمد مع هذا ما قال على المشي الى
 بيت امير سواء كان على المشي الى المسجد الحرام او في ذلك الاصل انه على هذا الاختلاف ايضا جعل قال من على حبان في نه البسات
 كان عليه حبان وكذا الرمال مثل مشي حج في نه البسات كان عليه عشر حج في عشر سنين وكذا الرجل على نفسه ماشيا حجة او عمرة
 قال على الرازي مع بعد ما عيش من سنين وكذا روي عن محمد بن ابي نعيم مع وكذا قال مع على نصف حجة قال محمد مع
 يلزم حجة كاملة وكذا قال لميك يحج لا طرقت فيها طرقات الربا ولا اتمعت بعزته يلزم حجة كاملة او اعلق مع على الحج
 بشرطه عاتق بشرطه او فوجد بشرطه كفي حجة واحدة او قال في الرمن الثانية على ذلك الحج **فصل**
 التمتع افضل من الازداد والقرون افضل من الكل بمن نجت مع في رواية الازداد افضل من التمتع وقال يثبتي
 مع الازداد افضل من الكل التمتع عنه ما من ايتي باعمال العمرة او بطرقت اكثر من ايتها في شهر الحج ثم يخرج بالحج منه حج من طرقت
 ذلك قبل ان يلم بالحج فيها الا ما صححوا وان احرم بالعمرة قبل شهر الحج وطاف بها في شهر الحج وحج في عامه ذلك عندنا كون
 شتما لان اذا اقبل العمرة في شهر الحج بمنزلة ابداء الا بمرام في شهر الحج ولما اتمعت في شهر الحج ثم انشد اياه على

على الفاسد ورجح من عامه ذلك ان نقضنا قبل ان يربح الى الميعات لا يمكن من امتناع في قولهم لانه لم يتم العمرة ولو قضى الفاسد
بعد بائع الى الميعات يكون متمتدا لقضى العمرة الفاسدة ورجح عامه ذلك لا يكون متمتدا ولو لم يقض الفاسدة حتى يربح الى الميعات
لاهل المنفعة والقران ثم عاود قضى العمرة الفاسدة ورجح من عامه ذلك قال ابو حنيفة لا يكون متمتدا الا ان يربح الى الميعات
يؤخرها بالعمرة ولو خرج الى الميعات قبل شهر الحج ثم يربح يكون محوما في قولهم ذلك لان اهل مكة ومن كان في مناهم لم يمتنع
لهم ويحببهم على القارن وانتم تشاركونهم بعد تعالي عليه تيسر الحج بين العبادتين اذ الاحرم بالعمرة وطالت بها بعض الطلوات
في رمضان وبعضه في شوال ثم حج من عامه ذلك فان كان اكثر الطلوات العمرة في شوال كان متمتدا عليه دم المتمتد والخان
اكثر طرأها في رمضان لا يكون متمتدا ولو طالت لها ثلثة اشواط في شوال ثم يربح الى الميعات عاد الى مكة وطالت بائع ورجح عامه
ذلك فان كان اكثر الطلوات في السفر الاول لا يكون متمتدا لانه قد يقع في سكان في سفرين والخان اكثر الطلوات في السفر الثاني
يكون متمتدا ولو طالت للعمرة ما في غير رمضان ثم عاد الطلوات في شوال ورجح من عامه ذلك لا يكون متمتدا لانه اذا
لم يسبق اليه من نفسه فلما فرغ من افعال العمرة تحلل وان ساق به الى التمتع بقي محراما لم يفرغ من افعال الحج فمقتضى
في فائت الحج من ثلثة اوقات برفقة في وقت الربوة فانه حج وفات الحج تحلل من ايام الحج محل العمرة
وعليه الحج من قابل ولادام عليه عندنا لانه لم يركب الخيالة وقد اتى باجابه مرجعي الاحرام فان كان طارئا بطور مسرة ويسمى ثم يلبس
طوارفا آخر فلو ان الحج ويسمى ويحلق ويغتسل منه دم القران وليس على فائت الحج طلوات العمرة فمقتضى في الاحصار
التحصير بالحرم بالعمرة اذ الحج اذا مشى عن الرسول الى البيت فرض ادمه وكان اذا سلك وقال الشامي رجع الاحصار الى ابد
وحكمه ان يثبت بهي واحد شاة او بقرة او بدنة او في شرك في بهيمة او بقرة او بهيمة او بغل او يجزئها ما يجوز في الاضحية فان كان
فانما يثبت بحجين او اربعة او ايامهم ان يغروا في الاحرام يوم التخرق فاذا خر حل لكل شئ وفيه الدم موت بالحرم عنه وادعاه
رجح يجوز في الرضخ الذي احصر وليس على التحصر على ولا تعبير ثم ان كان محراما بالعمرة عليه قضاء العمرة اذ ان كان محراما بحج فله
حج وعمر او ما نقض الحج فان كان ذلك حجة الاسلام عليه او اذ ان كان محراما بحج انظر عليه قضاء العمرة لانه خرج منها به
صحة الشروع فيها فانما نقض العمرة فلان لا يخرج من الحج بعد الشروع صارت فائت الحج وفات الحج يلزمه العمرة فان كان
عليه قضاء العمرة اذا ثبت التحصر بالهدي ان شاء واقام في مكانه وان شاء ورجح ويجوز رجع بهي الاحصار قبل يوم النحر
في العمرة والحج جميعا في قول ابو حنيفة رجع وقال صاحب رجع لا يجوز في الحج التحصر اذ لم يجد الهدي فهو محرم الى ان يجد اذ

ويسمي من الصفا والمروة ويطلق أبي يوسف مع اذا لم يجد الهدي فيقوم الهدي بالطعام ويتصدق به فان لم يجد ذلك
 تمام لكل نصف صاع وما لا يكون الخناج بعد الوقت بعينه محصر ولا يكون محصر في الحرم اذا مكث الطواف بالبيت وقال أبو
 يوسف اذا كان عليه عدة فالبغية من الطواف فهو محصر ولا يحصر بعد الوقت حتى مضت ايام التشريق كان عليه دم ترك الوقت
 بمنزلة دم ترك الرمي ويظهر طواف الزيادة عليه دم فافسر ودم فافسر الخلق في قول الجعفي مع قال ابو حنيفة
 ليس على كل حكم الاحصار اليوم لها دار الاسلام ثلاث نزل النبي صلى الله عليه واله وسلم وذا البيت بالهدي ثم نزل
 الاحصار ان كان يدرك الهدي والجمع جيبا ومنه المعنى في الحج والقرن جيبا ولو تدرك على ان يدرك الهدي ودون الحج لا يركب
 المعنى في الحج وان قد ركب ادراك الحج ودون الهدي لا يلزمه المعنى استحسانا وهذا يقتضي بقاء على قول الجعفي لان
 عنه ويجوز في دم الاحصار قبل يوم النحر فاعلى قول صاحب مع لا يجوز الزجر فلا يأتى في التقسيم في الحج وانما يأتى في الزجر
 ولو كان الاحصار بالمرض خال المرض فهو الاول سواء ولو سرت نفقة الخناج من محرمات قال ان تدرك على المشي لا يكون
 محصرا وان لم يقدر يكون محصرا فيجوز ان يلزم الحج ماشيا وان كان لا يلزمه ابتداء كما لا يفسر المحصر في الحج فتقوا فاعلى
 الاتمام وقال أبو يوسف مع ان تدرك على المشي المحلل كقصة يمان لان محصر يكون محصر القارن اذا حضر فثبت بهدي وانه التحليل
 عن الاحرامين المصحح والتحليل به لان آذان الحرم من الاحرامين في عقد واحد وباللهي الواحد لا تحليل فجاوان بمشبههم
 لا يحلن الى ان يكون هذا العمرة وهذا الحج المرأة ١٥ اذا حرمت بالحج فتقوا فاعلى وانها في محضرة الحرم ان يحللها او يحرمن
 مخطوبات الاحرام ولا ثبت التحلل بها بقول الزوج طلاقا ولو احرمت بحجة الاسلام وليس بها عزم فهي محصورة ولا تحلل
 بها الا بالهدي اذا احرمت العدة او لا تفسر ان المولى يظلم الى التحليل بها فافسر في رجب القضاء بعد التمس ولو احرمت باذن الحرم
 ثم احصر لا يجب دم الاحصار على المولى ويجب على العدة الا اذا كان الفصل في الحج عن الميت اذ وجع على البيت
 بامر من الميت الحج من الحجون عنه اختلفوا في قال بعضهم لا يصح الحج عن الحجون عنه ويكون له قواب النفقة لا غير وقال بعضهم
 يصح من الحجون عنه وهو الصحيح لان الامارة عليه وانه يشترط الميتة عن الحجون عنه وفي ذكر الخناج في البيت فيقول اللهم
 اني اريد الحج فيسره لي فيقبله مني ومن ثلثه ان يسئل شيخ الامام ابو بكر بن الفضل عن هذا فقال ذلك يتعلق بمشقة من
 كماله قال محمد بن قيس بن ابي بكر الخناج من الخناج مرة ففصل في شيخ من الى رجل بالهجرة مع الهدي بالاسلام واما وان
 بفصل عن الحج من النفقة في اتياب وغير ذلك يجوز للمدقود اليه قال ابن شجاع مع الحيلة في ذلك ان يقول ذلك

المال للمعدوم اليه وكلكت ان يرب الفضل من نفسك ونفسه فكيف يرب من نفسه وقال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل
رح اذا امر غيرك بان يحج عنه يعني ان يقوم الامر الى الامر فيقول حج غني بهذا المال كفت شئت ان شئت حجته وان شئت
حجته وعمره وان شئت ذاك المال مني لك وصية كذا نص في الامور على المحاج والواجب عليه رد الفضل الى الورثة قبل
خروج الحج واما في الطريق وادعى بان يحج عنه انفسه شيئا فالامر على ما سرد ان لم يفسد في الحج فله ان يحج عنه من بلده
اذا كان له مال في ذلك وان كان له وطن في موضعين يحج عنه من اقرها الى مكة وقال ابو يوسف ومحمد رحمهم الله يحج
عنه من حيث مات وان جازر الامر به وهو الوصي المكان الذي مات فيه ثم امر رجلا ليحج عنه ومنع اليه المال لا يحج عنه في ذلك ثم لم
قال الميت للوصي انفع المال الى من يحج عنه لم يكن الوصي ان يحج بنفسه ولو ادعى الميت ان يحج عنه ولم يزد كان الوصي ان يحج
فان كان الوصي رابيه الميت او منع المال الى وارث الميت لم يحج عنه الميت فان جازت الورثة ذم كذا قال ابن ابي عمير والجمهور
لان ذم الميت لا يبرع بالمال الا ما ربح بالمال اذ اخرج بكل يوم الحج كان لان يفتي من مال الميت الى بغداد والى الكوفة والى مصر
والى مكة واذا اقام ببلده يفتي من مال نفسه حتى يحج او ان لم يحج ثم رتحل يفتي من مال الميت ليكون الامور متفقا من مال الامر
في الطريق ويكره ان يفتي من مال الميت في اقامته اذ اقام ببلده خمسة عشر يوما لانه يتيمم وروي ابن سنان عن محمد
رح اذا اقام الامر في بلده ثلثة ايام او اقل يفتي من مال الميت لا يفتي من اقام اكثر من ذلك يفتي من مال نفسه قالوا
في زماننا ان اقام اكثر من خمسة عشر يوما يكون نفقة في مال الميت لانه لا يمكن من الخروج بدون العاطلة وان اقام مديرا
العاطلة لا يكون نفقة في مال الميت ولو اقام ببلده او ارحل فان اقام ثمانية كانت نفقة في مال الميت وان لم يستأجر
لم يكن في مال الميت ولو غرم الاقامة زياده على المتأجر غرم على الخرج عادت نفقة في مال الميت لان يكون متخذة وانما تقوم
اذا امر الرجل غيره بالحج الصحيح امره الا اذا كان عاجزا عن الحج بنفسه لم يزد له الا ان حجت حتى لو قال الرجل صدق على ثمن
حجته مع اثنين ففان في سنة واحدة ان مات قبل ان يحج يفتي بالحج جازا لكل لانه لم يمت قدرته بنفسه حتى يفتي بالحج فجاز
ان يهاجر وقت الحج ويهدر حطفت حجته واحدة لانه قد غلب فاعدهم شرا وصحة الاجماع في نه واسته وعلى ذلك سنة
بني الهذيل اذ لم تجز الاخراج الحج الى ان يسلح الوقت الذي يخرجون الحج فحج تمت من حج عنها اما قبل ذلك لا يجوز
الحج لوهم وجو الحرم فان ثبت وجب ان دام عدم الحرم الى ان مات فذلك جائز كالمريض اذا صح وجلا ودام المرض الى
ان مات فذا كان الامر عاجزا اخرج من زاد كالمريض والحجس ونحو ذلك وان كان لا يرحل في زاد كالمريضة والى جاز

ان يامر غيره بالبحر الامور بالبحر اذا دخل كبحر قبل ايام ثم شرع من بابي يري من ان قال نفقة في مال له ان ينفق
ايام النشر الامور بالبحر اذا استاجر خادما ينفقه ما لو نظر ان كان الامر من غير نفقة نفقة الخادم لا تكون في مال
الامر والخادم لا ينفق نفقة نفقة الخادم كمن في مال الامر له ما دون ذلك ولا في الامور بالبحر ان ينفق الخادم بقدر
المسارعة فيطلي ابر الخادم من مال الامر ان ذلك من الزواجب وان ينفق من مال الامر فنفقته وان ينفق الخادم
النفقة من الزينة والله ان يوسع المال يستحق ان لا ينفق مال النفقة بل لا يقرب منها ولو لم يكن مال النفقة فانفق الامر
من مال نفسه كان ان يبيع في مال الميت وان نفق ذلك فينفق الله لا امره بالبحر فنفق امره بان ينفق عنه الامر بالبحر
اذا حج ماشيا او سلك منتهى الكرام كان فاسدا مال الميت ويكون الحج نفقة لان الامر بالحج ينفق الى المسارعة والمسارعة
هو الحج بالزاد والراحلة الامور بالبحر اذا ترك الطريق الاقرب واقارب الابد بان ترك البعد ادى طريق الكوفة وذهب عن طريق
البصرة فكان الحاج يسلك ذلك الطريق لا يضمن لان الطريق البعيد عسى يكون اسير ذبا من اقرب اذا وجع العوسى
المال الى رجل الحج من الميت في هذه السنة فافقه ما خرج الحج من قابل ياب من الميت ولا يكون فاسدا مال الميت لان ذكر
السنة يكون الاستحباب دون التيقيد كما لو وكل بعبادة من عبادة فافقه اذ باع بعد عبادة اذا قطع
الطريق على الامر بالبحر وقد انفق بعض المال في الطريق فمضى على وجهه ورجع ان مضى وانفق من مال نفسه يكون تسبعا ولا يقطع
الحج عن الميت لان سقوط الحج عن الميت انما يكون بطريقه بسبب افساق المال في كل الطريق فان قطع عليه الطريق وقضى عليه شيئا
من مال الميت فرجع فانفق ذلك على نفسه لا يكون مائنا او يكون الحج عن الميت وان قطع عليه الطريق وقضى شيئا في بده من مال
الميت فرجع وانفق ما نفق الرجوع ولم يصح ان يكون فاسدا اذا لم يذهب العقائد الامور بالبحر اذا وجع وقال منعت وقد انفق
من مال الميت في الرجوع وكذا العوسى او الراهب في السنة لا يصدق ويكره فاسدا نفقة الا ان يكون امر ظاهر يشهد على صدق
الحاج من الميت اذا انما حجبت وكذا البذر اذا الرضى كان القول قول الحاج لانه لا يدعى الرجوع من المال الذي كان
امانة في يده ولا تقبل فيه الراهب اذا الرضى كان يرمي الخبر الكوفة الا اذا فاسدا البينة على اقراره انه لم يحج ولو كان الحاج عريضا
لميت امر بان يحج عن الميت بما عليه من الدين فقال حجبت لا يصدق الا بالبينة لانه يدعى قضاء الدين عن الميت اذا مات
بعد الزموت برز جاز من الميت لانه ادى ركن الحج ولو لم يميت فرجع قبل طواف الزيارة فهو حرام على النساء وغيره ونفقة
نفسه ونفقته ما بقي عليه لا زجرا جانيا في هذه العسرة الامور بالبحر من الميت اذا حج واقترن بمقتضى الحج في شهر الحج

من كنه عن الميت يكون بخلافه في قولهم ولا يجوز ذلك من حجة الاسلام عن نفسه وكذا الرجح ثم اعلم ان كان بخلافه عند العامة
الحاج عن الميت اذا كان مأمورا بالقرآن كان دم القرآن على الطلح لاني مال الميت والاصل خبر ان كل دم يجب على المأمور
بكونه على الحاج لاني مال الميت الا ان الامور الاختصاص في قولنا بخصيصة وقال صاحبنا يكون للحاج ولان من يملكه من رجلان احدهما
العرة والاخر باج والآخر باج والآخر باج فالحج فالحج كان بخلافه ولا يجرى فيه ضمان ولا امر بالعرة فاستمر في حج ما في نفسه
لا يكون بخلافه ولا امر ورجلان كل واحد منهما بالحج فاحرم جهاد الحج كان ضمانا ما لهما ليس ان يحل الحج عن احدهما ولو احرم
بالحج عن ابويه كان له ان يحل عن ابهات ولو امر ورجلان كل واحد منهما ان يحج عنه فاحرم حجة عن احدهما غير عين كان له
ان يصير الى ابهات في قولنا بخصيصة من اذا عين قبل الاستئصال بالعمل فاما الذين بعد ذلك بان عين بعد الطواف
لا يصح فيه الحاج عن الغير ان شاء قال ليك من غلات وان شاء الكعبة باللبية الصحيح اذا امر رجلا بان يحج عنه ثم خرج
حجة المأمور الميت اذا اوصى بان يحج عنه بما يقتضيه من الوارث او الاجنبى لا يجوز المأمور بالحج اذا انفسه الحج بالجمع لبعض
ما كان الفقه من مال الميت اذا اوصى الرجل بان يحج عنه فالحج الوارث رجلا من مال نفسه ليرجع في مال الميت جاز له ان يرجع
في مال الميت وكذا الركعة والكفارة ولو فعل ذلك اجنبى لا يرجع ولو اوصى بان يحج عنه فالحج الوارث من مال نفسه لا يرجع
عليه جاز لميت عن حجة الاسلام الحاج عن الميت اذا مرض في الطريق ليس له ان يرفعه الى الالف غير الحج عن الميت الا اذا
له وقت الرخصة واشتد فح كان له ان يرفعه الى الالف غير مرض او لم يمرض اذا استأجر المحبوس رجلا للحج حجة
الاسلام جازت الحجة عن المحبوس اذا مات في الحبس لا يجزى برشته في ظاهر الرواية المأمور بالحج عن الميت اذا اختلف
بعض النفقة مع حجة جازة بعض ما خلف اذا اخطأ المأمور بالحج النفقة بماله نفسه قال في الكتاب يضمن فان حج وافق جاز
وبرى عن الضمان المأمور بالحج اذا لم يكن مال الميت فافق من ماله مال الميت قال فان كان اكثر النفقة من مال الميت
وكان مال الميت يكفي الكراهة وعامة النفقة فهو جاز لا يمكن الا تراض عن القليل والاهم رضامن ^{في مخطوئته} فصل في مخطوئته
الحرم جده الحرم لا يحل قتله ولا تفرقه الا ما يملك من اللحم وقد ذكرنا ان قتله ان كان عليه قيمة يضل الاطعام في مزار
ولا يضل الصبرم وفي الهدي روايتان التحريم اذا قتل صيد الحرم في القياس يزرع فيمان وفي الاستحسان لا يزرع الا ما يملك
في قتل صيد الحرم ولا يجب عليه لاجل الحرم شئ حلالا ولا حلالا في الحرم بغيره كان على كل واحد منهما نصف قيمة وكذا
لو قتل جماعة لقيم الحرم على عدد الرؤس كافي ضمان الملك وان ضربه احد ما ثم ضربه الآخر كان على كل واحد منهما انفسه

خبره ثم خرم كل واحد منهما نصف قيمته مفروضا بغير تبين ولو كان شريك الحلال محرما كان على المحرم جميع القيمة كما لو قتل
محرمان وعلى الحلال نصف قيمة كل واحد من شركه حلالا ولو كان شريك المحرم حلالا كان على المحرم جميع القيمة لا يستثنى على الشبي والكل في
النها لا يجانحان بغير تبين وعلى المحرم جزا كامل حلالا احتياطية في المحرم فقتله به وحلال كان على كل واحد
منهما جزا كامل لا اختلاف اسبب ويرجع الاقعة على القاتل بما فرم لا يملك عليه اكلان على شئت سقوط بالارسال فيخرج عليه
كل في غاصب الغاصب حلالا ولو حرما وحلالا على صيد المحرم لا يشي على الدال عندا يصنع شجرة المحرم بالقش كما يصنع صيده
لا شجرة المحرم في الحرة فبصرفه المحرم الحرام من الشجر ما ينبت في المحرم فغيبه بالانتيه اناس عادة كالشوك وشوخه واما ما
الناس عادة فلا ضمان على قتلته وان نبت بغيره ولو نبت انسان في المحرم شجرة الانتيه اناس عادة كالاراك وام فيلان
لا يحرم قطعه ولا زمان فيه لاجل المحرم ولو نبت ثم فيلان في ارض رجل يقطع انسان كان على القاتل قيمتان قيمته لصاحب الارض
لان الشجر ملكه وقيمة اخرى للمحرم كما لو قتل صيد امملا في المحرم او اذنت على شجرة المحرم وادى قيمته بكماله لا يتقلد بها
فان اقتنع بها لا يشي عليه لانه ملك المقطوع بالضيان فلا يبرم بالقتل كما لو قتل صيد المحرم وادى الجزاء ثم اكل وان حرم
المقطوع فبنت فله ان يقطع ويضع به ما شاء ولو لم يقتل شمس المحرم كان عليه قيمة مقتدق به ولا يشي عليه في ذوق المحرم
لا شمس والبي صلى الله عليه واله وسلم ولا باس بائدة كاهة المحرم لانها ليست من الشجرة ولا من الحشيش والكل لا يملك
في قطع جفت من شجرة المحرم شجرة المحرم ما كان احد في المحرم ولا عبرة للخص فاكلان مريض اكل في الحقل فبقتله في المحرم لا يجوز
اخذ تربيخا للموتة ولو رمى غير على فغن شجر بغيره مكان الطير اكلان الصيد لو وقع في المحرم فهو من صيد
المحرم والا فلا ولو كان راس الصيد في المحرم ثم اكله في الحقل فهو صيد الحقل ولو كان على الكس فهو صيد المحرم والكلان الصيد لما
وقرأه في الحقل لا ياتي في المحرم لا يحل اكله لان قراره في الترم لا يكون على الترم وكذا لا يحل حشيش المحرم لا يرمى في قتل
اجنيفة ويحرم روح وقال ابو يوسف روح لا باس بالرمي حلالا اخذ صيد من الحقل واخذ في المحرم كان عليه ارباعه
ولا يجوز بيعه ولو ذبحه كان عليه الجزاء ولو لم يرسل كلبا في الحقل على صيد فدخل الصيد في المحرم فقتله الكلب واخذ ولا يحل اكله
كما لو ذبح آدمي في المحرم ولا يشي على الرسل ولو رمى صيد في الحقل فقتل الصيد وقع اسببهم في المحرم قال محمد روح عليه الجزاء
في قول اجنيفة فيما اعلم ولا يرسل في المحرم كلبا على ذئب واصاب صيد او فنب شبك لاذنب فوقع فيه صيد لا يشي عليه
ولو اخرج طيما من المحرم وادى جزاءه لم يزلت اولاد او ادمت الاولاد وليس عليه ضمان الاولاد ولو ذبحه هذا الصيد قبل الكفبر

قبل الكيفية وبعد ذكره الكيفية بما دلوا استتمت في الجزاء كان لذلك ويجوز به الانقراض المستشري ولا بأس بقرآن
 حجارة الحرم وترا إلى الخلل - فحصل في المقطعات ودخل البيت حرم ولا بأس بالمرقة غدا عذرة اسل
 نصف النهار لا يفضل ان يبدأ الحاج بمكة فافانص كسب غير بالمدينة وان بدأ بالمدينة جاز الحرم اذا اضطر إلى ميتة وصيد
 كانت الميتة أولى في قول الجنيبة ومحمد بن وقال البربري في النسخ من يذبح الصيد ولو كان الصيد بوطافا لصيد أولى
 من الكسب ولو وجد صيدا وكلها فالكسب أولى لان في الصيد ارتكاب الخطورين ولو وجد صيدا او مال انسان يذبح الصيد
 ولا يأخذ مال الغير ولو وجد صيدا او لحم آدمي كان يذبح الصيد أولى استحسانا وعن محمد بن - إلى من لحم الخنزير وعن بعض
 اصحابنا من وجبه الطعام الغير لا يبل لالميتة وهكذا روى عن ابن سنانة وبشريح ان النسب أولى من الميتة
 وبه اخذ الطحاوي من قال الكفر في سحر هو بالخيار وعن الجنيبة من الحج قطرها اعظم اجرام الصدقة ثم الصدقة ثم التمس
 اذا اراد ان يحج حال فيه شبهة فانه يستدبر الحج ببعضه وينه من باله وان يحج وعليه دين لا وفاء للحاج في مال
 ونا بالدين يقضي الدين ولا يحج ويكره الخروج الى الغزو والحج لمن عليه الدين وان لم يكن عنه مال بالمقتضى ومنه الاباؤن
 الغزاة والحاجان بالدين كغير الحجاج الكفيل باذن الغريم لا يخرج الاباؤن انما كسبوا بغير اذن الغريم لا يخرج الاباؤن من طالب
 ولان يذبح بغير اذن الكفيل ويكره الجواز بمكة في قول الجنيبة من ولا يستوفى في الحرم تقاص في النفس يستوفى فيها دون النفس
 وعن الجنيبة من لا يقطع السارق في الحرم خلافا لها ولو دخل الحرم لا يتوضأ ولا يمسح عن الطعام والشرب في قول الجنيبة
 من ويكره الحج على الحمار والجمال افضل ولا بأس للحوم ان تبرز ويكره الخروج الى الحج اذ ذكره احد ابيي الحان الواحد
 شتا جال الى خدته الولد والحاج يستغني عن خدمته فلا بأس والاجداد والجدات عنه عدم الابوين بمنزلة الابوين رجل
 اوصى لرجل بالف درهم وبالف المساكين واوصى ان يحج عنه بالف حجة الاسلام فثلث بالمبلغ الف درهمهم قسم
 الثلث بين الكل الثلث ثمة اصحاب المساكين بضم الهمزة الى حجة الاسلام حتى يتم الحج وان فضل من الحج يكون للمساكين لان الحج
 فريضة والصدقة تطوع وكلها ما حق احد على اقيم الفريضة والحاجان عليه حج وذكره اوصى لانا قسم الثلث بين
 الكل ثم ينظر الى الحج والركوة فيه اياها الميتة ذكر او الكفيل عليه فريضة وتذرع على نفسه يداها فريضة على كل حال
 وان استعطر وطهر ورجب على نفسه يداها بالواجب ثم ذكره باخره والحاجان الكل تطوعا وكان الكل فريضة او كان
 الكل واجبا وجب على نفسه يداها يداها الميتة وهي من سائل الاصل رجل مات وترك ابنين واوصى بان يحج عنه

بَلِّغْنَا مائة مائة فارقا لابينين بالريسة وحجده الآخرة فكل واحد منهما اربع مائة وخمسين نصف مائة وربع المقر
الى رجل مائة وخمسين حج من الميت بذلك ثم اقر الابن الاخر بالريسة فان حج من الميت بمائة وخمسين بامر القاضي
ياخذ المقر من الجاهل خمسة وسبعين لان الحج اذا كان بامر القاضي يجوز من الميت فما فضل عن الريسة يكون للموت
وقد انقضا على ان فضل عن الحج مائة وخمسون وذلك الفضل في يد الجاهل فيرجع المقر عليه فيثبت ذلك وان كان الحج
عن الميت بمائة وخمسين غير بامر القاضي خرج من الميت بعد ازواجه الجاهل مرة اخرى بثلثمائة لان الاول لم يخرج من الميت لان
الميت اوصى بان حج عنه بثلثمائة فهاضرت الى الحج الاصل يحل كالثاني فيخرج مرة اخرى بثلثمائة فصل في الادوية
والادوية اذا اراد الرجل الخروج الى الحج فالتفتني ان يقضي دينه ويرضى خصومه ويتوب من ذنوبه ويخرج
الى الحج خروجه الفلاح من الدنيا ويصل ركعتين قبل ان يخرج من بيته وكذا بعد الرجوع الى بيته ويقول في دبر الصلوة
حين يخرج اللهم بك انتشرت واليك توجهت وبك اقصت وعليك تركت اللهم انت تقضي دانت رجائي فاكفني
ما اهنى وما اهتم به وما انت اعلم به من جارك والادوية اللهم زدني التقوى واغفر لي ذنوبي ووجهي للخير
ايضا توجهت اللهم اني اعوذ بك من دعاء السوء وكأني المقلب والحجر عليه الكور وسور العنقر في الابل والال فاذا فرغ
يقول بسم الله الرحمن الرحيم لا اله الا الله العلي العظيم فركعت على امر اللهم تقضي لاحتج برضى واغفني عن الشيطان الرجيم
وليقر آية الكرسي وسورة الاخلاص والمؤمنين مرة واحدة واذا ركب الدابة يقول بسم الله الرحمن الرحيم الذي
وعلمنا القرآن ومن علمنا به محمد عليه السلام الحمد الذي جعلني في خيراته افترحت لئلا أسس جان الذي خرفنا يا ذا
المقرن اننا الى ربنا نقبلون والحمد لله رب العالمين ولبي عند امرائه فاذا دخل الحرم يقول اللهم البيت بيتك والحرم حرمك
وامساك والامساك والعب عبدك وهذا مقام العائذ المستجير بك من انار نفسي من فداك يوم تبعث عبادك وقضي
لا تحب وترضى ورحم محي ودوي وشري وبشرى على النار وانوار اى العبد يقول الحمد اكبر اللهم انت اسلام وملك السلام
حيار بنا اسلام اللهم زدنيك هذا انشيدا وشريفا وكريما ومهابية وزود من حج واعتمر عظميا وشريفا ومهابية وكريما واذا
دخل المسجد الحرام يقول بسم الله السلام على رسول الله اللهم اغفر لي ذنوبي وادخلني ابواب رحمتك اسلام على ملائكة الله
اشهد ان لا اله الا الله وان محمدا عبده ورسوله بسم الله دخلت وعلى امر تركت اللهم ابد قلبي بحمدك ولساني وقلبي بقربي
وتسبني بالقول الثابت في الحياة الدنيا وفي الآخرة اللهم اني اسألك في مقامى هذا ان ترعنى وتقبل عترتى وتفض على ذنوبى

[illegible]

[illegible]

[illegible]

فقد يلحق نفاذ الوقت هناك فقد دقت عند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم يقول السلام عليك يا نبي الله محمد
والسلام وبركاته أشهد أنك رسول الله بلغيت الرسالة وأتيت الأمانة وفضحت الأمانة وجاءت في أمر الله حتى تفكك
الله تعالى حميداً مجيداً وأمر من منير ناد كبير خاف الخوار وصلى الله عليك الفضل الصلوة وأزكاهم اللهم جل نبينا
يوم القيامة أقرب النبيين وأعطى البرية والرسالة والفضيلة وأوردنا جوفه واستجاب بكاهه وأزادنا شفاعة
وأجعلن من رفقا يوم القيامة اللهم لا تجعل في آخر العهد من قبر نبينا صلى الله عليه وآله وسلم وأزادنا العود إليه يا
أول الجلال والإكرام ويؤخر لصاحبه إلى كبر وعرضه فيقول بسلام عليك كما ويأمل عاقبة ويكثر الصلوة بالمدينة ما دام فيها
لأجابه في الأثر أن الصلوة الواحدة في مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قد ألت صلوة فيها مسواه من المساجد قالوا
ليس في هذه المرافقة وما تروى قباي وما تجازوا وذكرنا من الأدعية بعضها مروية عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
وبعضها عن الصحابة والتابعين رضي الله عنهم جميعاً قال شريك بها يكون أقرب من القبول وعليه قراءة كتاب الله تعالى
ما دام راكباً أو ساجداً ما دام عالماً بالعدا ما كان جاسداً الحمد لله رب العالمين **كتاب النكاح**
قال في أبواب النكاح ثمانية الأبواب الأول فيما يتعلق به انعقاد النكاح وأنه يشتمل على فصل ثلثة **الفصل**
الأول في الألفاظ التي يتعقد بها النكاح النكاح نعتة لفظ النكاح والنزوح كان على وجه
التجوز في الماضي نحو أن تقول المرأة زوجت نفسي منك كذا يحذف من الشهود فيقول الرجل قلت أو يكون على وجه الاستقبال
بان تقول الرجل للمرأة أتزوجك على كذا فتقول المرأة بقلت أو يكون لفظ الأمر بان تقول الرجل للمرأة زوجني نفسك مني
كذا فتقول المرأة زوجت ولا يتعقد النكاح بلفظ النكاح والنزوح نعتة بكون النكاح في الأيمان عندنا مروى عن أبي حنيفة
قال كل ما فيه ملك الزينة في الأمانة فيه ملك النكاح في الحرة إذا قالت المرأة لرجل عند الشهود قد صدمت نفسي عليك أو صدمت
نفسي منك على وجه النكاح فيقول الرجل قلت كان نكاحاً وكذا لو قالت ملك نفسي منك أو قال له الرجل ملكي نفسك مني فقلت
ملكك يكون نكاحاً ولو قالت بعت نفسي منك كذا أفعالاً بشرية أو قلت يكون النكاح في الصحيح من الجواب وكذا لو باع
الاب ابنته بنسبها أو الشهود ويكون نكاحاً وكذا لو قالت المرأة عرستك نفسي فقال قلت ولو قالت أبتك نفسي أو أعتك
أو جعلت لك أو أقرضتك أو أودعك أو زويتك فقال قلت لا يكون نكاحاً وشئت به أشبهته ولو قالت أبردك نفسي
كذا أفعالاً قلت أو نسأجرت لا يكون نكاحاً وقال الكرخي مع يكون نكاحاً ولو قالت دبت نفسي منك فقال الرجل أفند

ائدت قالوا لا يكون كذا ما دونت المرأة للرجل تزوجك على انك فقال الرجل اجزيت فقلت المرأة بليت قال
 الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل سيج يكون كذا ما ومنه ايضا وقال الرجل للبت العنت فزوجني ابنيك فقال البتة
 زوجت او قال نعم لا يكون كذا ما الا ان يقول الرجل بعد ذلك بليت فزوجني بنديا ومنه ايضا قال فزوجني ابنيك فقال اب
 البتة زوجت او فقلت فانه يكون كذا ما قال لان قوله زوجني يستلزم ليس بعدة فقلت قوله زوجني لانه لو قيل ادا
 طلب الرجل من امرأة زنا فقلت زوجت نفسي منك فقال الرجل بليت لا يكون كذا ما وهو بمنزلة ما قال اب البتة وبنها
 منك اتخذك فقال بليت لا يكون كذا ما وكذا الوقات المرأة فذيت نفسي منك لم يكن كذا ما وهو لا يصح رجل قال بغيره
 بالفساد سية فخر فزيتش را مراد اي فقال دروم لا يكون كذا ما وكذا الوقات لا امرأة مرابا بن او را با شيدى فقلت يا سيم
 لا يكون كذا ما حتى يقبل بغير قسم ولو قال را با شيدى بنو فقلت يا سيم لم يكون كذا ما رجل حال من زن فنت
 بحضر من الشهود فقلت المرأة اين شوى فنت لم يكن منها كذا ما اخلف الشيخ فيه ذكر البتة سيج في كتابه رجل وامرأة
 ليس بينهما كذا ما فقال بليت فاذ لم يزوجها قال لان الاقرار بغيرها من امر متهم ولم يتهم وكذلك في البيع اذ
 از بيع لم يكن ثم اجار لم يخر ذكرا في صلح الاصل رجل ادعى على امرأة كذا ما فنجيت فسا لها على ما تدرهم على ان تقوله بالكتاب
 فاقربت له بالكتاب جاز الاقرار قال لانها تزعم انها زوجت نفسها ابتداء بانه درهم وبنها فقلت ماذا ادعت المرأة فقلت
 على زوجها فخرجتم فصالها الزم على ما تدرهم على ان تبرأ من الدرهم فانه لا يجوز ذكرا في الزوال رجل وامرأة اذ ادين
 يدى الشهود بالفساد سية فزيتش را مراد اي فقال بليت فاذ لم يزوجها قال لان الاقرار بغيرها من امر متهم ولم يتهم وكذلك في البيع اذ
 وان قال لها الشهود فزيتش را مراد اي فقال بليت فاذ لم يزوجها قال لان الاقرار بغيرها من امر متهم ولم يتهم وكذلك في البيع اذ
 الشهود وحبسها بانه كذا ما فقال نعم كان كذا ما لان المحل عبارة عن الاشياء وقال بليت فاذ لم يزوجها من سيج ان يكون الجواب على
 التفصيل ان اقرار البتة باض ولم يكن منها مائة لا يكون كذا ما وان اقرت المرأة انه زوجها او اقر الرجل انها امرأته يكون ذلك
 كذا ما يتغير ان اقرها بانه ذلك الشا او كذا ما فقلت ماذا اقرار البتة لم يكن لان ذلك كذب بحض وهو كاذب او بغيره
 سيج اذ قال الرجل لامرأته ائتيت لي بامرأة فزيتش را مراد اي فقال بليت فاذ لم يزوجها قال لان الاقرار بغيرها من امر متهم ولم يتهم وكذلك في البيع اذ
 لم يكن امرؤا فزيتش را مراد اي فقال بليت فاذ لم يزوجها قال لان الاقرار بغيرها من امر متهم ولم يتهم وكذلك في البيع اذ
 من الشهود يكون كذا ما وان لم يذكر ما لا فاكول لم يكن كذا ما وكذا ما فزيتش را مراد اي فقال بليت فاذ لم يزوجها قال لان الاقرار بغيرها من امر متهم ولم يتهم وكذلك في البيع اذ

نفسه ليك وهر شجرة العتبة وقال فيهم اذا قال لبيان المحقة راكتب بحضرة من الشهود فقلت كيون فلما واد
قال ذلك لاجنية لم يكن فيها الخج بحضرة من الشهود فقلت انما رضى فيمكن فلما كان قبل قال قد تزوج اليك نفسي لست
وربهم فقال اب انت بحضرة من الشهود وادفها وادفب بها حيث نلت قال شيخنا امام ابو بكر محمد بن الفضل بن كيون ذلك فلما
اب الصغير اذا قال بين يدي الشهود واشهد والى زوجت فلما ثبت محمد بن عبد الله الصغير بن ابي نفلان بمكة اذا قال لبيان
اليس بمكة اذا قال ابوا بكم اولم يريه اهل ذلك قال الاول ان يجردوا الخج وان لم يجردوا ما باه امرأة وكلت رجلان ورجلا
من نفس فبب الكيل الى جاد من الشهود وقال اشهد والى قد تزوجت فلما والشهود ولم يوروا فلما لم يجزها الخج الا ان يرك
اسمها واسم امها واسم جد باهوا كما قال تزوجت امرأة كلشي ولو كانت المرأة حاضرة متقبعة فقال تزوجت به ووراثت
المرأة تزوجت نفسي جاز لاها مسكوتة بالاشارة اما العائنة لا ترف الا بالاسم وانسب واليها الشهود ميراث المرأة
ذوكر الزوج اسمها لا غير جاز الخج اذا علم الشهود انه واد ذلك المرأة ذكرا الخج من في الخجل رجل اللب من امرأة ان تحبل
امرأته في الخج في يده وليس زوجها من نفسه على حد ان كذا انفصلت فقال الكيل بحضرة من الشهود وزوجت من نفسي امرأة حملت امرأها
في الخجل بيدي على كذا من العداق واد كذا المرأة فانه يجوز بها الخج وقال خمس الاثمة الخج الى من يبا قول الخج انما
على قول شائخنا مثل من ينجح من مسكوتة يجوز الما يكر اسمها وانسبها ثم قال خمس الاثمة بسنن في ربح وان خجها فلان
كبير في العلم يجوز الاثمة اربعة ذكرا ايضا الحاكم المشهور في المنقح كما قال الخج من جارية سميت في صغرها باسم فلما كبرت
سميت باسم آخر قال ان تزوج باسمها الاول اذا صارت سرقة بالاسم الاخر امرأة وكلت رجلان يزوجها فربها غلط في
ابها لا ينقد الخج اذا كانت غائبة رجل لثابت واحدة واسمها عائشة فقال الاب دق العقد زوجت ملك ابنتي فاعط
لا ينقد الخج فيها ولو كانت المرأة حاضرة فقال الاب زوجت ابنتي فاعطته به وادنا الى عائشة وغلط في اسمها وقال
قبلت جازا الخج رجل لثابت واحدة فزوجها من رجل وقال زوجت ابنتي فلم يكر اسمها فقال الزوج قبلت جاز رجل
ابنتان اسم الكبرى منها عائشة واسم الصغرى فاعط فقال الاب في الخج الكبرى زوجت ابنتي فاعط سببا الخج على العدم
ولو قال زوجت ابنتي الكبرى فاعط فقال الزوج قبلت قال لا يجوز الخج واحدة منها وقال شيخنا امام ابو بكر محمد بن الفضل
اذا ذكر وان الخج اسم رجل غائب اذ كنهه لم يكر واسم امه الخج الزوج حاضرة وادنا الى جاز الخج فابها
ان يجوز الما يكر اسم امه واسم امه به قال ولا يصح ان يزوج الى الخج الا ان يزوج الى الخج ان يزوج الى الخج

كك يا بني قد مررت لم يكن لك ما قال او ميت يا بني كك ولم يزد فقال الرجل قلبت لا يكون لك ما قال ولفظ الامر
 في النكاح لا يجاب وقد ذكرنا ذلك كك في الاطلاق واذنات المرأة طلقني على الف فقال طلقت كان ما وكذا في
 وكذا الوفاة لغيره اكل في نفيس حنة اذ قال اكل في ياعليه فقال كك قلت الكفاة وكذا الوفاة سب لي في العبد
 فقال له سب واما قال الارب ابنة اوزيت منك في العجز والمقل قلبت وكذا الوفاة البائع للمشتري اقلني البس فقال
 اقلت لا يجوز بالمقل البائع قلبت قال ابو يوسف نزع تيم الا فاقه وان لم يقل قلبت وكذا الوفاة الرجل تصدقت بهت عليك
 على قول ابى يوسف نزع تيم غير قبول واما قال المديون لرب دينه ابرأ في فقال ابرأت تيم الا يبرأ واما قال صاحب
 الدين لم يبرأه ابرأ لك من الدين الذي لي عليك صحح من غير قبول لكن لو رد المدينون ميطل ابرأه واما قال الكفيل لا يبرأ
 بالرد وكذا الوفاة لا يحتاج الى القبول وميطل بالرد والارادة لا يحتاج وميطل بالرد ولو رقت ارضا على رجل وميطل فقال
 الموقوف عليه لا قبل خفاقه قال ابو يوسف ميطل الرقبة وقال لا تغاري صحح الوقت ولا ميطل بالرد وقول النكاح
 يكون في المحبس فميرت قبول البس رجل قال بحضرة ابى دين تزوجت فلانة فبلغها بحضرة ابى دين فقبلت لم يجز في قول
 ابى حنيفة ومحمد بن رواه اصل الرجل رسول الله اكتب اليها كك ابى تزوجك على كذا فقبلت بحضرة ابى دين ان سما
 كلام الرسول واما الكتاب عليها فقبلت جاز وان لم يسما كلام ادم لم يبرأ الا كك ب عليها فقبلت لا يجوز وقال ابو يوسف ر
 يجوز ذلك ولا ينفق النكاح فقبضت المنة وهي بائنة فمنا لا ينفق المحل فمنا فابى بن عباس ومالك رحمهم الله ان يقول
 الرجل لامرأة اتبع بك يكن آمن المال كذا في تزوجت فمنا لا ينفق المحل عليها فمنا فابى بن عباس ومالك رحمهم الله ان يقول
 من صاحب وكذا الوفاة تزوجك تحت ومن اخذ في الهار وبنات ينفق به النكاح ولا يجوز له منه واما قال تزوجك شهر
 زفيت عندنا يكون منه ولا يكون لك ما قال زفوج صحح النكاح وميطل الشهر ط كذا لو تزوجها بشهر ط ان اطلقها ينفق
 يجوز النكاح وميطل الشهر ط كذا قال بك في الكفاة لا يجزى جاز البس وميطل الشهر ط وقال الحسن بن زياد ر
 ان ذكرا دفن لا يميت ان اكثر من ذلك يجوز النكاح لا تايه معنى وان ذكر اذ دفن ميت ان اكثر من ذلك لا يصح لانه
 زفيت ومنه اكل سواد رجل تزوج امرأة فقبضت المنة لا يبرأ منها واذ زفيت المرأة نفسها بك ان سما
 ان هذا اللفظ ينفق به النكاح عند الكل وان لم ير ما سمي اللفظ ولم يملأ ان هذا اللفظ ينفق به النكاح فانه يملأ على الإطلاق
 والفاق والتبشير والنكاح الخ والابرار عن المحقوق في البس والتبشير والطلاق والساق والتبشير واقع في الحكم ذكره

ذكره في عناق الاصل في باب التبسر واذا عرفت الجواب في الطلاق والعاقبة فبني ان يكون النكاح كذلك لان العلم بغيره
 اللفظ انما يقبل اجل القعدة فلا يشترط فيما سيأتي فيه الجدة والنهر بل محلات البصير ونحو ذلك واما في الخلع او الفتن المرحل
 امراته اختلفت نفسى مكان بهرى ونفقة عندى فقال ذلك اختلفت ابنايخ فيه قال بعضهم اذ لم تترت معنى اللفظ او لم
 ان هذا اللفظ الخلع فيجاء به الناس لا يصح الخلع وهو الصحيح قال مولانا رضي عنى ان يقع الطلاق ولا يسر الزوج عن المهر ونفقة
 العدة كما لو خلع امراته الصغيرة فقبلت فانه يقع الطلاق ولا يسقط المهر ونفقة وكذا اذا اقعها تبسرا زوجها عن المهر المهرية
 وكذا المديون اذ الفتن رب الدين لفظه البراء لا يسر رجل قال لامرأة تزوجك على كذا امن الداهم بغيره الشهود ونفقات
 قبلت النكاح ولا قبل المهر او قال رجل رجل تزوجك بنتى على كذا افعال الزوج قبلت النكاح ولا قبل المهر قال لا يصح
 النكاح وهو باطل ولو كانت قبلت النكاح وسكت عن المهر يجوز النكاح بما سمي من المهر وذكر في المستقى بعد تزوج امرأة على
 على رقبته بغير ان المولى يملك المولى فقال اخير النكاح ولا اخير على رقبته قال يجوز النكاح ولها الاقل من مهر المثل ومن يمتته
 وذكر في الجامع مثل ذلك فقال ان تزوجت بغير ان المولى على ما سمي وسمي بغير المولى فقال اخير النكاح على حسين ودينا را
 ورضى به الزوج جاز قال لان كلام المولى ليس برأ النكاح بل هو رد التسمية واد التسمية لا يكون رد النكاح لان
 النكاح ينفذ بدون التسمية بخلاف ان يمتي بدون التسمية رجل قال لامرأة بخره انما يدين تزوجك على كذا ان اجاز
 ابى او رضى فقال قبلت لا يصح لان التعلق والنكاح لا يتحقق التعلق ولو قال تزوجك على ابى بالخيار يجوز النكاح ولا يصح
 الخيار لانه ما علق النكاح بالتشديد بل بالشرط النكاح بشرط الخيار فيلزم شرط الخيار رجل تزوج امرأة على ان ينفذ في فاذا اهدى
 يجوز النكاح النكاح كغيره ولا خيار لها رجل طلب من امرأة نكاحا بغيره الشهود فقال المراهبة في الزوج فقال الرجل ليس لك
 زوج فقال المرأة ان لم يكن لي زوج فقد زوجت نفسى منك قبل الزوج ولم يكن لها زوج فاجوز به النكاح لان التعلق
 بشروط كان تخيير جنيا صغيرا قال اب احمد هالاب الاخر بغيره الشهود زوجت بنتى بده من ابك هذا قبل الاخر
 ثم ظهر ان ابجارية كانت غلاما والاعلام كان جارية قال النكاح جائز وهو نظير ما ذكرنا اذ اجعل الرجل في عقد النكاح نفسه محلا
 للنكاح ولا ينفذ النكاح لمصلحة الاقاربه ولا لمصلحة الخلع والعلم ولا لمصلحة البراءة ولا مضافات النكاح الى نصف المرأة فيه
 روايتان والصحيح انه لا يصح الاجتماع بايجاب الحمل والحركة في ذات واحدة فيسرح الحركة وينفذ النكاح بغيره واحد
 اذ كان العاتد ربا النصيرين النكاح جدها او عاتقها فقال زوجت فلانة من فلان وكذا لو قال الرجل زوجت بنتى

ثلاثة بن أخى فلان وكذا العاقبة إذا قال زوجت هذه الصغيرة من هذه الصغيرة والمولى إذا تزوج أمته من عبده الصغير
 والبشر إذا تزوج متنفذ من متنفذ الصغيرة وكذا الركان الواحد وكيلان الجابنين أو ديامن جانب وكيلان جانب أو ديامن جانب
 وأصيلان جانب فيقول زوجت أمته سمى فلان من نفسى وقيل تمت الصغيرة زوجت هذه الصغيرة من نفسى أو كان وكيلان
 قبل المرأة تزوج مولا من نفسه أو كانت المرأة وكيلان لم يعل تعقلى زوجت فلان فاني هذا المسمى فيعتقد الكلف لم يفظوا
 ويكون اللفظ الواحد ويجا بدقولا وقال الشيخ الإمام المروى نحو هذا زاده من هذا إذا ذكر لفظا هو أصل في ذلك أو
 إذا ذكر لفظا هو نائب فيه لا كقوله لفظ واحد وصورة ذلك إذا تزوج امرأة من نفسه أن قال زوجت فلانة من نفسى لانه
 لم يفظ واحد بل في التزويج نائب فإن قال تزوجت فلانة باذلة في التزويج أصيل عن أبي يوسف زوج رجل قال للمرأة
 زوجيني نفسك على نقات لا اقلع إلا باليقين فقال الرجل نعم وأخشي نقات قد فلتت كان جائزا وعن محمد بن
 مثل ذلك ومنه الكنف لفظ أصي مرفوعا على إجازة المولى أن كان مقبلا عليه المولى كما لو تزوج أصي أمته متنفذ
 فيكون مسمى إجازة المولى إذا قال الرجل للمرأة تزوجك بالف أن رضى فلان قال أبو يوسف زوج في المال كان
 حاصرا في المجلس رضى جازا استحسانا وكان نائباً لم يجز أن رضى بعد ذلك فصل في النكاح على
 الشبر طر رجل تزوج امرأة على أنها طالق أو على أن امرأته في الطلاق بيد ما ذكر محمد بن في الجابج والطلاق باطل
 ولا يكون الأمر بيد ما ذكر في الفتاوى عن الحسن بن زياد أنه تزوج امرأة على أنها طالق إلى عشرة أيام أو على أن يكون
 الأمر بيد ما ذكره عشرة أيام أن النكاح جائز والطلاق باطل ولا تلحق امرأته قال الكفيع أبو الليث روى هذا إذا جاز
 الزوج فقال تزوجك على أنك طالق وإن آتته المرأة نقات زوجت نفسى منك على أن طالق أو على أن يكون إلا من
 يدي أطلق نفسى كما شئت فقال الزوج طلقته جازا في النكاح ويقع الطلاق ويكون الأمر بيد ما لان اليد أية إذا كانت من الزوج
 كان الطلاق والتفويض قبل النكاح فلا يصح أما إذا كانت بعد أيتها من قبل المرأة فيسير التفويض بعد النكاح لأن الزوج طالق
 به كلام المرأة قبلت والجواب فيمن أناده في السؤال فصار كأنه قال قبلت على أنك طالق أو على أن يكون الأمر بيدك
 فيصير مرفوضا بعد النكاح وكذا المولى إذا تزوج أمته من عبده أن به العبد فقال زوجت أمته هذه على الف على أن مولا بيد
 طلقها كما شئت فزوجها منه يجوز النكاح ولا يكون اليد للأمير المولى ولو أبت المولى فقال أمي نكح على أن امرأتي بيدى
 أطلقها كما أريد فقال أريد طلق أمي طلقه ولا يكون الأمر بيد المولى لأن هذا ما لم يطقه فقلت إذا أردت أن تزوج

[illegible]

ان انقضائه الزرع الثاني على الدل بنيد لا على دنان لم فضباطه لادل رجل تزوج امرأة على ان ينفق عليها في شهر
ويار قال برئفة روح النكاح جائزه لها نفقة مثلها بالمعروف رجل تزوج امرأة على الف درهم على ان لا تزوجه ولا يرثها
جاء النكاح وتوارثان ليس لها الالف درهم كان مهرها اقل من ذلك او اكثر **فصل في شرائط النكاح**
منها ان يشهدها عندنا وقال مالك في اشهر طهر الاطلاق دون الشهادة حتى لا تزوجهما بحفزة الشهود بشرط
الكنهان لا يجوز ولو تزوجهما غير شهود بشرط الاطلاق جائز وانما شرطه كل من يكسب قبول النكاح بنفسه فيصح
بشهادة الفاسقين والاشقيين والحدودين ورجل وامرأين ولا ينفق بشهادة المرأة من غير رجل ولا بشهادة البدين
والمجنونين والعصبيين والخشيين اذ لم يكن بهما رجل ولا بشهادة الاثنين اذ لم يسعيا كلام العاتدين ولا يصح نكاح المسلمين
بشهادة الكافرين ويجوز نكاح المسلم الذي يشهده الفاسقين في قول الحنفية والى يروى عن رجل يرضع ويصح نكاح اهل
الذرية بشهادتهم ولا يصح النكاح اذ لم يسع كل واحد من العاتدين كلام صاحب ربيع ان هذا ان كلاهما صانحان مع ابيه
انما هين كلاهما ولا يسع الشاهد الاخر لا يجوز فان اعادة الفظة النكاح نسي الذي لم يسع العقد الاول ولم يسع العقد الثاني
لا يجوز اذ كان النكاح بحضرة رجلين احدهما اصم فليس يصح دون الاصم فصل في اذن الاصم اصلاح رجل
لا يجوز حتى يوجه بها مسامحة اذ كان القاضي الامام ابو علي السدي روح في شتمه اسير النكاح يصح بحضرة الاصمين
وان لم يسع الاكبر من حضره الشهود ودون السلطان وعامة المشايخ فالاول لا يجوز بشرط السماع وذكر ايضا القدركا
روح شرط سماع الشاهدين فان سماعا كلام العاتدين ولم يقرأ تفسيره قبل بانه يصح والظاهر خلافه ومن سمع روح اذا تزوج
امرأة بحفزة تركين وبندين لم يقرأ كلام العاتدين قال ان امكنها ان يسبر ما سمعها جائز الا فلا في التفتي اذا تزوج امرأة
بشهادة الشاهدين فليس احد الشاهدين ولم يسع الاخر ثم اعاد على الذي لم يسع قال النكاح جائز استحسانا اذ كان المجلس
واحد وان اختلف المجلس لا يجوز قال الحكماء اذ افضل روح على من ابى يرضع روح انه لا يجوز حتى يسع مسامحة ولا يفس عن اصحابنا
روح في النكاح بشهادة الاخرين اما على قول القاضي الامام علي السدي روح لانك انما ينفق لان عندك من حضره
الشاهدين دون السلطان وعلى قول غيره اذ كان مسع كلام العاتدين ينبغي ان يصح وان لم يكن اياه لا واد بشهادة اذ
تزوج الرجل امرأة بشهادة ابيه من غير ابيه او بشهادة ابيه من غير ابيه يجوز وان تزوج بشهادة ابيه منها في ظاهر الرواية
يجوز وفي الكنتقي انه لا يجوز وان تزوجهما بشهادة ابيه من غير ابيه ثم تجاها بشهادة الابن ان وجه الاب والمراة تدعى

تدعى جازت شهادة الابنين وان ادعى الاب
داية تحت لاقبل شهادة ابنه وان كان تحت شهادة ابنه
من غيره ثم تجادل ان ادعت الام لاقبل شهادة ابنها وان تجحد الزوج يدعى جازت شهادة الابنين وان كان
شهادة ابنه منها فابها محمد لاقبل شهادة الابنين وادعى الزوج الرجل شهادة ابنه جاز الشك فان تجادل فذلك
وشهد الابنان عند محمد الزوج ودعى الاب الكائن صغيرة لاقبل شهادة ابها وان كان كبره ان ادعى الزوج محمد
الاب قبلت شهادتهما بالجملة وان ادعى الاب ومحمد الزوج لاقبل شهادتهما في قول بحقيقة ابني ورسول قال محمد روح
نقل وروى ابنه البصرة بشهادة ابنه محمد تدعى الاب لاقبل شهادة الابنين على الرضا فالحاصل
ان الشهادة لا تختصا وعلى اخيهما يجوز وشهادتهما على ابهما فيما يجحد الاب مقبولة وان شهد الابهما فيما يدعى الاب فان كان
الاب فيه نفعه بخوان يشهد بعد ليعلم حقوقه بالاب لاقبل وان لم يكن للاب فيه نفعه الا ان الاب يدعى لاقبل شهادة
ابنيه في قول ابني ورسول في قول ابو بكر قول بحقيقة روح واصل المسئلة رجل قال لبيده ان كلامك فلان فانت من شهد ابنا
فلان ان اباهما حكم البعد فان كان الاب يجحد جازت شهادتهما وان كان الاب يدعى لاقبل في قول ابني ورسول في قول
وقال في قول محمد روح نقل لانه تبين نفعه والاب ليس قبل شهادة الولد وشهادة الاب ان فيما باشره مردودة بالاجماع سواء
باشره نفسه او غيره ومن خصم في ذلك او لم يكن فلا يجوز شهادة الوكيل بالشك والوكيل بالشك اذا زوج الموكلة بحضرة
ابيهما وشاهد اخر جاز الشك وكذا لو تزوجت المرأة نفسها بشهادة ابها وشاهد اخر وكذا لو وكل الرجل رجلا
بان يزوجه ابنته الصغيرة فزوجها الوكيل بحضرة الاب وشاهد اخر جاز ولو ادعت المرأة الشكاح
على رجل وهو يجحد فاقامت شهادتين واختلفا في المحنة فشهد احد هما انه تزوجها بالفت وشهد
الآخر انه تزوجها بالفت وخسماته والمرأة تدعى الشكاح بالفت وخسماته جازت شهادتهما وتقتضي لها
بالفت ولو كان الزوج هو الذي يدعى والمرأة تحت الشكاح وشهدت شهادتين على هاتين الوجه لاقبل
شهادتهما ولا يقتضي بالشكاح وان اختلفت شهادتان في المكان او في الزمان لاقبل وان ادعت المرأة
على رجل الشكاح فاقامت شهادتين يقتضي بالشكاح ويجوز له لا يكون شاهدا ولو اختلف الزوجان فقال
احدهما كان الشكاح بشهود وقال الآخر لم يكن بشهود فالقول من يدعى الشكاح بشهود وكذا لو اختلفت
الصحة والفساد على غيرهما الوجه ولو ادعت المرأة ان اباهما زوجها زعيم بالفت

لم ترض وادعى الزوج ان ! يا زوجي اني السركان القبول قول المرأة فان اقامت المرأة اليه انها كانت بنت فترى
سنة رقت الفلح و اقام الزوج اليه انها كانت بنت فترى سنين كانت اليه بنت المرأة اذا تزوج الرجل فترى
شهادة السكاري وسموا كلهم العاتدين و عرفوا اجازة الفلح و ان كان فولد له كونه بوزن مال سكر رجل تزدن
امرأة شهادة امره و سره كان باطلا لقوله صلى الله عليه و آله وسلم لا تخربوا شهود و كل فلح يكون شهادة امره
و تحبهم عليه ذلك كقولنا لا يتعدان رسول صلى الله عليه و آله وسلم و ابيهم و هو كقول رجل قال من يري الشهادة و تزدن
بنته المرأة التي في هذا البيت فعاتت المرأة بقت نسح الشهادة و كل ما بها ولم يرد شخصها فان لم يكن في البيت الا امرأة واحدة
جاءت والا فلا و كذا لو كانت المرأة نسح الشهادة و كل ما بها و لم يرد شخصها فترى على هذا الوجه و اذا اختلف الزوجان فقال الرجل
تزدنك و انما صغير فترى في ذلك و عاتت المرأة فترى في هذا البلوغ كان القول قوله و لقوله القاضي بتحيزه العتد
فان اجازة جاز و ان دبطل و ان دخل ما بعد البلوغ كان ذلك اجازة الركيل بالفلح اذا ادعى انه اشهد عند
العتد و انما الركيل كان القول قول الركيل بالفلح بقت الحرة باقرار الركيل بالفلح الركيل فير شهده و اذا شهد الرجل
على امرأته انها امه فلان المرعى فان كان ادناها بالمرحاض شهادة و الا فلا و من شراطة الفلح الولي و هو شرط
لصحة التعضي اصنافه و الجاهل و المالك و موقوف في العاقلة ابانته اذا زوجت نفسها و روى ابو سليمان عن محمد
رح ان كل ما باطل و روى و رخص من ربه ان لم يكن لها ولي يجوز ان كان لها ولي مترقب على اجازة الولي ان
ان اجازة جاز و ان دبطل سواء كان الزوج انما لم يكن الا انه اذا كان له فان القاضي ان يجدد الكساح و لا يحل له
فترى به و قال مالك و الشافعي رح لا يثبت الفلح بعبارة السادة و ثبت لهما و ادمنها او تروى من غير ادنى ظاهر
الرواية من تحييفه ان يجوز الفلح بمرأته او بنته زوجت نفسها كقولنا او غير كقولنا الا انه اذا لم يكن كقولنا ان
لها و لا يرضى الا من رضى و حسن من تحييفه رح انه يجوز الفلح ان كان كقولنا و ان لم يكن كقولنا لا يجوز اصلا و ان
الروايات عن ابي بصير رح و انما في زماننا مفتوى رواية الحسن رح قال الشيخ الامام خمس الامهات و خمس
رح رواية الحسن رح اب الى الاحتياط و ليس كل الى تحسين المرافعة الى القاضي و لكل قاصر بعدل كان ولا يظ
اب باب التزويج عليها من غير كقولنا و قال ابو بصير رح لا يوطأ ان يحبل العتد موقوف على اجازة الولي الا ان الزوج
او لم يكن كقولنا لا يصح فسخه فان كان الزوجان طلعا قبل المرافعة الى القاضي و من كقولنا مع طلاقه عليها و كذا الا لا يوطأ

والفعل وان مات احدكما ترثان وعلى قول محمد ربح ان تلقيا زوجا قبل الرافعة الى القاضي يكون مباركة
لو اجاز الرولى بعد ذلك النكاح لا يصح اباذنه كمن لا تحرم المرأة منه الطلاق وان طلقها الرجل ثلثا كره ان يفرد بها
قبل التزويج بزوجه آخره اجمعوا على انها لو اترت بالنكاح صح اقرارها بوجوب بشرط النكاح رضا المرأة اذا كانت با
بكره كانت او ثيبه فلا يملك الرولى اجبارها على النكاح عندنا فان استأمرها الاب قبل النكاح فقال ازوجك لم يكره
المهر ولا الزوج فكنت لا يكون سكوتها رضا لها ان ترد بعد ذلك وكذا لو قال ازوجك جبراني اوجبي معي وجمعت
لان الرضا بالمجهول لا يتحقق وان ذكر الزوج والمهر في الاستيما فكنت كان سكوتها رضا وان ذكر الزوج
ولم يذكر المهر فكنت قال لان مهرها من رجل فقد تحاكم لانها فضيت بنكاح لا تسمية فيه والظاهر هو النكاح به
المثل والنكاح بلفظة الهبة يجب مهر المثل وان زوجها مهر مسمى لا ينفذ نكاح الرولى لانها ما وضعت بسمية الرولى
فلا ينفذ نكاح الرولى الا باجازه مستقبلة وان زوجها الرولى بغير سمية تبارك ثم اخبرها بعد النكاح فكنت ان اخبرها
بالنكاح ولم يذكر الزوج والمهر اختلفوا فيه وبعيد ان يكون رضا كما لو استأمرها قبل النكاح ولم يذكر الزوج
والمهر وان ذكر الزوج والمهر جميعا فكنت كان رضى وان ذكر الزوج ولم يذكر المهر فخر على القفيل الذي تقدم
في الاستيما قبل النكاح وان ذكر المهر ولم يذكر الزوج فكنت لم يكن السكوت رضى استأمرها قبل النكاح او اخبرها
بعد النكاح لان الزوج اصل جهتها تمت الرضا ومن جملته لا يستأمر قبل النكاح فالت غير واجب الى لم يكن ذلك اذا
والنكاح ذلك بعد النكاح لم يكن قولها غيره واجب الى رد النكاح لان هذا الكلام تحت فلا يطل به النكاح والمنفقة
وبقي النكاح وقع الشك في انعقاده فلا ينفذ الشك بكون زوجها وليها بلانها الخيرة ففكك كان ذلك رضا لان النكاح
امارة اسرور وان بكت اختلفوا فيه وراي الصحيح ان البكاء اذا كان بخروج الدم من غير صوت يكون رضا والنكاح من
الصوت والصياح لا يكون رضا وان اخذها بالسعال او العطاس حين اخبرت فلا يذهب السعال او العطاس
فالت لا رضى صح ردها بعد الاخذ منها ثم ترك فالت لا رضى صح الرد لان السكوت كان عن اضطرار ولو قال
مها قبل النكاح ان فلانا يخطبك فالت لا تزويجى من فلان لا ريد فزوجها فبلغها الخيرة فكنت جاز النكاح
لان الرد قبل النكاح لا يدل على الرد بعد الاحتمال تبدل الحال ولو كانت بعد النكاح قد كنت قلت ان لا ريد
فلانا ولم تزود على ذلك لا يجوز النكاح لانها اخبرت بعد انعقادها على الحالة الاولى لم تبدل حالها بالانكاح زوجها

لا بد من جنتها الخ فقلت لا اريد الزوجه اوقات لا اريد قلنا ما يكون روادقنا لضعفهم ان قالت لا اريد الزوجه
 لا يكون روادقنا صحيح بل الاول لان قولها لا اريد الزوجه روي جميع الا زواج فيكون روادقنا وغيره ولو زوجهها الى
 فزوت ثم قال لها في مجلس آخر اني اقول اني اخطيك بك فقلت انما راقية بالقفل فزوجهها الولي من الاول فاجابته
 بخبره كان لها ذلك لان قولها انما راقية بغيرت الى غير الاول لان تقدير كلامها كان قال لها اذا اميت فلما بقيت
 فخطبك ثم اخرون فقلت انما راقية بالقفل سوى الاول وانه اكرجل طلق امرأته فقال رجل اني اكرمت صحبة فلما
 فطقتها فزوجهني امرأة فقلت اني فزوجه المطلقة لا يجوز ويكون الامر على غير ما ذكره الوبا عبيد ثم امرت انما
 ان يشترى له عبيدا فاشترى ذلك العبد لا يجوز فلما ابنا الولي اذ تزوج البكر البانمة ثم اخلفت الزوجه والمرأة
 فقال الزوج لبلاب الخلع وسكت فقلت لابل ردوت كان القول قولها عندنا كما استبرأ اذا ادعى رد الزوجه
 وانكر الميسر كان القول قول المستبرأ لا يكره وجوب انقضاء على نفسه كذا انها لان الزوج يدعى لزوم العقد والمرأة
 تنكر فكان القول قولها وان اقامت البينة كانت البينة بينة المرأة على الرد لانها قامت على الاثبات بصورة وبينة
 الزوج قامت على النفي وان اقام الزوج بينة انها اجازت العقد واقامت المرأة بينة على الرد وكانت البينة بينة
 الزوج لانها استبرأت في الاثبات بصورة وبينة الزوج ترجحت بلزوم العقد ولا يمين عليها في قول الخليفة راجح وان كان
 الزوج دخل بها فاعلم القصد في دعوى الرد وان كان دخل بها كراصة في دعوى الرد اسكت جعل رضا في
 سائل معدودة منها كزوجهها ولها فقلت بلك فسكت كان سكوتها رضا ومنها اذا اوضح رجلان السرنا فظهر
 باليسر غلاية وهو نيا تحية ثم قال احد هما صاحبه ان قلنا في السر كذا او قد بد الى ان اقبل بها صحيا فسكت الاخر ثم
 ثابا كما كان اليسر صحيا ومنها اذا اسير المشترون عبيد الرجل ثم وقع في القنينة بعد ذلك قسم ومولاه الاول فامر
 فسكت ولم يطلب عبيد بطل فقه في اخذ العبد ومنها المشتري اذا قبض الميسر قبل فدا ثمن والمبايع يراه ولم ينفه
 من القبض كان اذنا ومنها المولى اذا ارى عبيده ميسر ويشترى ولم ينفه فسكت يكون ذلك اذنا ومنها رجل
 اشترى عبيدا على انه ينجي رفته ايام فزوى المشتري العبد ميسر ويشترى فسكت لزوم البيع وبطل خياره وذلك
 لان الجاني لا يطل خياره ومنها اشفع اذ اعلم بالبيع فسكت بطلت شفعة ومنها اذ باع الفيد وهو فخر
 فسكت وفي بعض الروايات فاعاد البيع وتسلم ثم قال انا حر لا يقبل فزوجه منها رجل قال وامر له انزل فلما

علما في دارى وغلان نازل فيها فبكت الحائض تحت في امينة لوقال له الحائض اخرج فقلت الحائض بن
 ذلك لا تحت في امينة ومنها امرأة ولدت ولدا فبكت الحائض في امينة لوقال له الحائض اخرج فقلت الحائض بن
 ومنها المومنين له اذا قبض اليه في مجلس اليه فبكت الحائض لوقال له الحائض اخرج فقلت الحائض بن
 في البيع الفاسد على الرأية التي تفسر لقبض باذن البائع لا فائدة الملك اذا قبض بخبرة البائع والبايع مكنت صح
 قبضه ونفيه الملك ومنها ام ولد جارت برزك التي حتى يموت او يوان لمز الولد ولا يصح نفيه عنه ذلك
 لو تزوجت المرأة نفسها من غير كفوف فبكت الحائض التي لم يكن رضا فان قبض مهرها وجنبا كان رضا وان لم
 الزوج في المهر والنفقة في القياس لا يكون رضا في الاستحسان يكون رضا رجل زوج ابنته لكانت من غير كفوف
 فبكت بذلك فبكت قال بعضهم كوتها لا يكون رضا وقال بعضهم في قول اخيفه يكون رضا لان على قول اخيفه الاب
 ولي في الاكل من غير كفوف ولو كانت صغيرة يلزم العقد فاذا كانت كبيرة توفت على الرضا كما لو زوجها من كفوف والجد عنه
 عدم الاب في ذلك فبكت الاب اما غير الاب والجد ليس بولي في الاكل من غير كفوف ان لم يكن كوتها رضا كما لو زوجها
 الاب من كفوف فبكت لا يكون كوتها رضا ولا بد من النطق رجل قال لا حنيفة اني اريد ان ازوجك من غلان فقلت
 بالشارسية قوله واني قال النفقة ابو الليث لا يكون ذلك اذا نكح قال بعضهم قولها تو بداني وتولها وتوداني عوت
 بلادنا يكون اذا نكح فقلت ذلك اليك يكون تو كذا في قولهم وذكر ان طغى عن ابى يوسف عن عبد الله بن مسعود
 في النزع فقال المولى انك اعلم يكون اذا نكح قال ذلك اليك كان اذا نكح فبكت الحائض لوقال له الحائض اخرج فقلت الحائض بن
 اخيفه فبكت فقلت قال بعضهم يكون اجازة والا فليكون اجازة رجل تزوج ابنته لكانت من غير كفوف فبكت الحائض
 في اليوم الثاني فقال لا ارضى بما فعل ابى وتزوجت باخر قال ابو القاسم الصفار روى ان لم تعلم الزوج اولم تعلم الاصل
 فلما علمت بذلك فزوت بطل نكح الاب بكر زوجها وليها فقلت بعد سنة حين بلغني النكاح قلت لا ارضى بكون المولى
 قولها ولما فقلت بلغني النكاح قبل سنة فزوت لا تقبل قولها ولما بلغني النكاح فقلت بعد سنة فزوت النكاح حين
 الا انهم لم يسموا ذلك منى لا تقبل قولها الا ان القوم اذ لم يسموا ذلك كان الثابت عنهم كوتها فبكت الرضى صغيرة
 زوجها وليها غير الاب والجد فقلت بعد ما ذكرت اني قد اخترت فبكت حين اذكرت لا تقبل قولها فقلت الفصل
 الاول لان غيا المولى فخرج النكاح ان قد نكحت مدية باعقال الملك الثابت رجل زوج ابنته لكانت من غير كفوف

والرضا والرجعي مات زوجهما فقات ورثة الزوج انهما زوجت فغير امرها ولم تعلم بالكنح ولم ترض فطهرت
 لها وقالت هي زوجه ابني باغري كان القول قولها ولها اليراث وعليها المهر وان قات زوجتي ابني فغير امرى
 الخ فزنت لا يهرها ولا يرث لانها اقرت ان العقد وقع فبرائة فاذا دعت العقد بعد ذلك لا يقبل قولها لان
 التهمة كبر زوجه ابني فغير امرى بانته فليتها الخ فزنت ثم قات لا يرضي كان لها ذلك لان ابن العم كان
 اصليا في نفسه فقتل ابني فزنت المرأة فلم تيم العقدي قول الخبيثة وخبر محمد بن اسير فاعل الرضا ولو استأمر في الزرع
 من نفسه فزنت ثم زوجه ابني نفسه جازها ما رجل زوج رجلا امرأة فغير امرأة فليتها الخ فقال نعم ما صنعت ابارك
 الله لنا فيها اذ قال حسنت لو صحت كان اجازة الا اذا علم انه اراد به الاستبراء بوق الكلام على وجه الاستبراء
 فليكون اجازة فكذا ذكر الشيخ الامام السموت بنو ابراهيم زاده في شرح الكراة عن ابني فغير امرى بسلام عن محمد
 بن سلمة في قول القائل لا بأس فانه لا يكون اجازة وروي هشام عن محمد بن قولبة نعم ما صنعت اوجست اوجست
 يكون اجازة وبما صنعت لا يكون اجازة ولو قال سأقتل ان اجازة ولو شاء القوم قبل التهمة كان اجازة
 حتى تزوج بانته فاب فليتها فزنت المرأة بزمن آخر وقد كان الصبي اجازة بل قوله والكنح الذي يشره في الصغر
 فالكائنات المرأة تزوجت بزمن آخر قبل اجازة الصبي جاز والكنح الثاني لانها تملك الفسخ قبل اجازة الصغير
 والكنح الثاني بعد اجازة الصغير نظر الكائن والكنح في الصغير مبرم المثل او بما يتجان الباس فيه لا يجوز والكنح الثاني لانه
 كان موقوف فافسخه باجازه الصبي في البلوغ والكنح مبرم كبر لا يتجان الناس فيه ولا الصغير اب او جد فذلك لانها تملك
 والكنح عليه مبرم كبر فزنت فقد الصغير على اجازة فافسخه بالبلوغ وان لم يكن الصغير اب او جد جاز الثاني
 من المرأة لان فقد الصغير على اب او جد لم يترفع فلا يلحقه الاجازة رجل تزوج ابنته الصغيرة من ابن كبير لرجل وقيل ان
 الابن فغير امر الابن ثم مات اب الصغيرة قبل ان يخرج الابن الكبير فطل الكناح لان اب الصغيرة كان يملك فسخ هذا الكناح
 الموقوف وكان موقوف قبل الفسخ كالمراة اذا تزوجت نفسها من رجل فمات رجل قبل من ثاب فغير
 كان للمرأة ان فسخ ذلك الكناح وموقوف قبل الفسخ يكون فسخا فذلك جهنا ولو ان رجلا تزوج ابنته الباتة من
 رجل فمات وقيل من الزوج فقتل في مات اب المرأة قبل اجازة الفسخ لا يطل الكناح الاب بموته لان الاب
 لو اراد فسخ الكناح لا يملك في قول ابني لم يفسخ لان فسخه في مطلق الكناح بموته رجل تزوج ابنته الباتة

البائع امرأة غير اذنه مخبر الابن قبل الاجازة قالوا ينبغي للاب ان يقول اجرت الكفاح على ابني لان الاب يملك
 ثل الكفاح عليه بعد الموت فملك الاجازة بعد تزوج امرأة غير اذن المولى ثم امرأة دخل المولى فاجازوا
 كل من لم يكن دخل من جاز الكفاح ان اذنه لان الاقدم على الكفاح ان اذنه كان فسخا للكفاح الاول وان اذنه فسخ
 فيه باجازه المولى والكفاح دخل به لم يصح الكفاحين لان الاقدم على الكفاح ان اذنه في عدة الاولى وان اذنه لم يصح فلم يكن
 لها قبلها نصيب اجازة المولى كما تزوجهن في عقد واحد وكذا تزوج عشرين في عقد متفرقة فيلزمها فخرن
 جميعا جاز خوار السائمة والعاشرة لانه لا تزوج الثانية كان ذلك فسخا للكفاح الاولين قسما فاذا تزوج الثانية كان
 ذلك فسخا للكفاح الاولين قبلها ففسخ الكفاح الثاني سوا العاشرة على جازتها امه تزوجت بغير اذن المولى ثم باعها
 المولى فاجاز الثانية فكافها الكفاح الزوج فدخل بها فصح اجازته المشتري وان لم يكن دخل بها الزوج اجازة المشتري
 لانه اذا لم يكن دخل بها حلت للمشتري بملكه اليقين والحل ابيات اذا طرأ على الحل الموت فمطلبه واما اذا دخل
 بها الزوج يجب عليهها البتة بها الدخول فلا يحل زواجها للمشتري فيصح اجازة المشتري وكذا الامه اذا تزوجت
 بغير اذن المولى فمات المولى قبل الاجازة فاجاز الوارث كفاحها الكفاح المورث او الزوج دخل بها صحت اجازة
 الوارث لانها لا تحل للوارث وان كان لم يَدْخُل بها المورث ولا الزوج لا يصح اجازة الوارث لان الوارث
 يموت المورث وحلت له فطل الكفاح الموقوف ام ولد تزوجت بغير اذن المولى ثم اعتقها فان لم يَدْخُل بها الزوج قبل
 العتق لم يجز الكفاح يموت المولى لانه يجب عليها عدة العتق والعدة تمنع ففاد الكفاح والكفاح الزوج دخل بها قبل العتق
 جاز الكفاح يموت المولى لان قيام عدة الزوج يمنع وجوب عدة العتق وكذا المكاتبه اذا تزوجت بغير اذن المولى
 فمات المولى فاجاز الوارث كفاحها صحت اجازته لانها لا تورث فينفذ الكفاح باجازه الوارث وفي الصغير والصغيرة
 اذا قل زوجت الصغير او الصغيرة اس لا يصدق الاب اليثية او بتقدير الصغير بعد البلوغ في قول الجعفيين وكذلك
 مولا العبد اذا قرب الكفاح ووكيل المرأة ووكيل الرجل وقال صاحباه صح يصدق ومولى الامه يصدق بالاجماع واختلفوا
 في وضع الخلات قبل الخلات فيما اذ بلغ الصغير فذكر الكفاح فاذا اذ لم يذ المولى بالكنان في الصغير صح تزوجه وانصح
 ان الخلات فيما اذا اقر في صغيرها فلزمها انكر المصح التزوجه ولو انكر العبد قبل العتق او بعده لم يصح عليه اقرار المولى في قول
 الجعفيين وجعلت وسكوت الكبر جعل في سبيل المولى قبل الكفاح وكذا اذا تزوجها ثم اخبرها وكذا اذا ارسل اليها رسولا في سبيلها

[illegible]

المولى ايجاب العبد ولا يجوز تزويج المولى على المكاتب والمكاتبه انما تزويجها ولا يجوز تزويج المولى على المكاتبه ولا يفسر
غير انما نفقت لا يسلط لخلق المولى لكره لا يجوز الا باجازه المولى وان حشرت بصل نسبه^١ لا يجوز ان تزويج مكاتبه انفس
امراة غير ان نفقت او غير لا يسلط لخلق المولى لكن يجوز الا باجازه المولى وما يجب لانه والمدة برة وام^٢ المولى المهر نكاح او غير
من شبهه يكون للمولى دهر المكاتبه ومقتضى البعض يكون له المولى اذا اوجب المهر على العبد نكاح باذن المولى بغيره وما يجب
على المكاتب والمدة بريسعيان في ذلك وما يجب على العبد غير ان المولى من ذلك يواظف به بعد القس وليس للرجل ان يزوج
عبد ابنه الصغير وان يزوج امه والجد غير الاب وكله الوصي والقاضي والمناض في مال الفاقصة واما ترك النكاح والمناض
لا يمكن تزويج الامه في قول اخيه ومحمد بن وكذا العبد الماذون والمكاتب لا يمكن تزويج الامه واسد اعلم بالصواب^٣

فصل في فتح عقد الفضولي رجل يزوج رجلا امراة غير ان نفقت لم يكن له العاقدة ان يفسخ هذا العقد في قول محمد
وابن يوسف^٤ في الاول وفي قول الآخر ان يفسخ العقد العاقدة من يفسخ امر بة عاقدة لا يمكن يفسخ لا بالقول ولا بالفعل وهو الفضولي
اذا زوج رجلا امراة غير ان نفقت لم يفسخ وكذا الزوج اخذت تلك المرأة تنقذت الثاني ولا يكون فسخا الاول وعاقدة
يفسخ بالقول ولا يفسخ بالفعل وهو الوكيل رجل وكل رجل يزوج امراة غيرها فزوجه تلك المرأة وفاعطى عنها فضولي فان
الوكيل يملك الفسخ بالقول ولزوجه انت تلك المرأة لا يفسخ العقد الاول وعاقدة يملك الفسخ بالفعل ولا يملك بالقول وهو
رجل يزوج رجلا امراة غير امه ثم ان الزوجه وكله ان يزوج امراة غير عنها فزوجه انت تلك المرأة يفسخ لخلق الاول في قول
ذلك العقد بالقول لا يصح فسخه وعاقدة يملك الفسخ بالقول والفعل مجيبا وروته رجل وكل رجل يزوج امراة غير عنها فزوجه
امراة وفاعطى عنها فضولي فان يفسخ الوكيل هذا العقد فسخه ولزوجه انت تلك المرأة يفسخ العقد الاول **فصل في الوكا**
رجل له ابن ولابنة فأكده الاب ابنه على ان يركب في تزويج ابنته فقال الابن من انك تزوجه فزوجه امه هريرة فواي كن قدس
الاب ووزي ابنته الابن قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل لا يصح هذا النكاح لمان احداهما ان لا يملك هريرة فواي كن
في تزويجها فكان الكلام محتملا محتملا انه اراد به تلك المروءة وان كرهه الاب ولانه لا يراو به في حاله الفسخ والوكيل لان فسخه
الكلام لا يراو به التحقيق قال ابنه قال ابنه في شياطين ومن شياطين فليكن نعم قال لابنته اخيه الشيب انه اراد ان يزوجها من فلان
فكانت يصلي فلان فهاهنا العلم قال لا ارضى ولم يعلم العلم بذلك فزوجهها باجازه في قول اخيه في قول اخيه في قول اخيه فلان
بكل العلم بالة وكلت رجلا بتزويجها من فلان بالة ودمهم فزوجهها الوكيل تخمسها فلما اخبرت بذلك قالت لا يجزيه

[illegible]

الفاقد لا يكون كذا البتة والنسخ معلق كان الفاسد او لم يكن وهو مقتضى شيخ الامام ابى بكر محمد بن الفضل رحمه الله
الحق في ظاهر الرواية عن ابي جعفر لا يغير الحرة ويكون اليثا وكذا العطار في قول محمد بن ابي يوسف رحمه الله والرواية عن
عن ابي جعفر رحمه الله صاحب الحرة الزنية كما يثبتها النجاشي والحاكم
والصحيح وهو الصحيح لان الناس يستفهمون منهم وقيل بدأ انقلاط عصر زمان في زمن ابي جعفر رحمه الله كما ذكره بعدون المداة في الحرة
منقطة وتبدل ذلك في زمانها وانما لا يبدل الكفاة واختلفوا في القتل قال بعضهم لا يغير وقال شيخ الامام الزاهد علي
بن محمد البرودي رحمه الله كذا العلوي لان بشرت الحب قوت شررت الحب الزنية اذا زوجت نفسها رجلا لم يكن
لها بها من النسخ الا ان يكون مظاهرا ان زوجت انية كلهم فخيرهم نفسها كن ساودا باناسهم وانقصت من مهرها فغناها
فاحت كان الاوليا بها يثا لم يرد باليثة الى تمام مهر النكاح وبالنسخ اذا زوجت المرأة نفسها غير كذا كان الاوليا ومن الغنيمة
والنسخ ولا يكون النسخ لعدم الكفاة الا عند القاضي لا يجهت فيه وكل واحد من الخصمين تملك بزوج دليله وقبول العالم على قطع النسخ
الا لفصل من له ولاية عليها كما في النسخ بخلاف العارية والعرو بالعيب بعد النسخ فلا يكون هذا النسخ طلاقا فان كان ذلك قبل
الدخول والمخلو تسقط كل المهر لعدة عليها وان كان بعد المخلو فصحح كان عليه كل المهر رفقة العدة والى ان النسخ الثاني في
الحق فيها كان النكاح فانما في جميع الاحكام من ملك الطلاق والظهار والايلاء والزوارث اذا زوجت المرأة نفسها من غير كذا
كان الاوليا ومن النسخ ما لم تملكه ولا يسلط حق الوالي فيكون بعد ما علم وان طلق الزمان وان قضى مهرها فغيرها بطل حق وان لم يقض
ولكن تخاصم زوجها في بقية المهر والنفقة بطلت بعد استحسانا اذا زوجت المرأة نفسها غير كذا ورضى به اجد الاوليا لم يكن لهذا
الولى والى من مهره او دونه في الاوليا من النسخ ويكون ذلك لمن فوته وان زوجهها الوالي بوقل بها ثم بانت من زوجها بالطلاق
ثم زوجت نفسها بالزواج فغيره والى كان الولي ان النسخ والى كان الطلاق رجعا لم يكن لان النسخ ولو زوجت نفسها غير كذا وقيل
بها ثم فسح القاضي القاضي فيها فبطلت المهر الذي ثم زوجهها بالزواج في العدة فغيره والى ثم فرق القاضي بينها قبل الدخول كان على الزوج
كل المهر الثاني وعليها عدة مستقبله في قول ابي جعفر والى يوسف رحمه الله وقال محمد بن زفر رحمه الله على الزوج وعليها بقية العدة الاولى
عند محمد رحمه الله وقال زفر رحمه الله عدة عليها اربعة مائة مائة على هذا الخلاف منها بقية مائة مائة ومنها اذا طلق الرجل امرأته
المدة تطليقة بانته ثم زوجهها في العدة ثم طلقها قبل الدخول في النكاح الثاني عشر ما عليه كل المهر وعلى قول زفر رحمه الله نصف
المهر النكاح الثاني ومنها اذا طلق امرأته بانته بعد الدخول ثم تزوجهها في العدة ثم ابرئت والى اياها مائة ثم سلمت على قول ابي جعفر

اجتنقه والى يوسف روح عليه كل المهر وعلى قول محمد وزفر روح لا يجب عليه المهر الثاني في دسها المكروه اذا كانت انما مطلقها
 بعد الدخول فليقله بانته ثم تزوجها في العدة ثم انقضت فاختارت نفسها قبل الدخول ومنها اذا طلق امرأة بعد الدخول فليقله
 بانته ثم تزوجها في العدة وقت الفقرة بينهما باللعان ونحوها بالبلوغ عند ايجيقه والى يوسف روح الدخول في النكاح الا ان
 يجعل دخولا في النكاح الثاني في حق نكاح المهر وجوب العدة وعلى قول محمد وزفر روح الدخول في النكاح الاول لا يكون
 دخولا في النكاح الثاني ولاني العدة الا ان عند زفر روح يسقط عنها بقية تلك العدة وعلى قول محمد روح لا يسقط ذلك كله
 لو كان النكاح الاصل فاسد او دخل بها او كان عليها بشبهة ووجب عليها العدة ثم تزوجها في العدة نكاحا جائزا ثم فارقها
 قبل الدخول ولو كان النكاح الاول جائزا ودخل بها وقت الفقرة بينهما ثم تزوجها في العدة نكاحا فاسدا ثم فارقها قبل الدخول
 لا يجب المهر الثاني في قول الثاني ولو كان النكاح الثاني في بد النكاح العدة ثم وقت الفقرة بينهما قبل الدخول كان الجواب فيه عند الحكم
 كما قال محمد وزفر روح في العتصم المتعدت بصل تزوج امرأة وانتب الى بقية ثم ظهر من غير سم فالتحان ما ذكره شرعا ما ظهر
 هو كونه لها ما ظهر بان تزوج عربية على انه عربي فظهر من قرشي او ذكر انه عجمي فاذا اهو عربي كان العقد لازما ولو كان ما ظهر خيرا
 مما ذكر وليس كبقولها بان تزوج ترشيدية على انه عجمي فاذا اهو عربي كان النكاح لازما في حقها ويكون للاولاد حق الا بقرض او كان
 ما ظهر شرعا مما ذكر وليس كبقولها بان ظهر بان تزوج عربية على انه عربي فاذا اهو عجمي كان لها حق الفسخ وان حوت كان للاولاد
 حق الفسخ والتحان ما ظهر شرعا مما ذكر وهو كونه لها بان تزوج عربية على انه قرشي فاذا اهو عربي كان لها حق الفسخ عند صحابنا
 انقضت من خلافه لفرس وذكره ابو زرع امرأة على انه فلان بن فلان فاذا اهو اخره لايه او عمة لايه كان لها حق الفسخ وان
 كفوا لها رجل تزوج ابنة الصغيرة من رجل ذكر انه لا يشرب السكر فوجده شربا من مائيلت الصغيرة وقت لا ارضى قال القاضي
 ابو جعفر روح ان لم يكن لب البت شرب السكر وكان غالب اهل بيته الصلاح فالنكاح باطل لان ذلك الصغير لم يرض له
 الكفاة وانما تزوجها منه على ظن انه كفؤ وذكر في الاصل امرأة تزوجت نفسها رجلا ولم تعلم انه اعرابيه ثم ظهر انه عبيد اذن لم ينف
 النكاح لا خيار لها ويكون الخيّر للاولاد وان تزوجها الاولاد برضاها ولم يعلموا انه اعرابيه ثم علموا انه كان عبيد الا خيار للاحد هم و
 عند ذكر الزوج انه تزوجها بانته ثم ظهر انه عبيد كان لهم الخيار ودلت المسئلة على ان المرأة اذا تزوجت نفسها رجلا ولم يشترط
 لها الكفاة وقلم المرأة انه كفؤ وليس كبقولهم ثم ظهر انه غير كفؤ لا خيار لها وكذا الاولاد اذا تزوجوا برضاها ولم يعلموا عدم الكفاة ثم
 علموا وان شترط الكفاة او خسر لهم الكفاة تزوجها ثم ظهر انه غير كفؤ كان لهم الخيار والسكران اذا تزوج ابنة الصغيرة ونص

في مهرتها قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل بن الحسن النعماني في قول الجعفي رحمه الله في قول صاحب
 مع الاسكان فليس من اهل الرأي والمشيروة فلا ينفذ عقده على الصغيرة باقل من مهرتها وان زوجها العاصي
 من غير كفارة لا يجوز في قول صاحبنا واختلافنا في قول الجعفي والظاهر ان الزوجان من غير كفارة لا يجوز منه الحكم
 واختلف الروايات منها في الاب والجد او زوجها الصغيرة باقل من مهرها في رواية عنها العقد فاسد وفي رواية منها
 العقد موقوف على اجازة الصغيرة بعد البلوغ وعن ابى يوسف رحمه الله قال في الصغيرة ويجوز العقد مهرها على امرأة زوجت
 عنها غير كفارة كان المولى ان يرضى الاموال في العاقبة حتى يرضى وان لم يكن له في ذلك ما يحرم منها كان العلم ونحوه وقيل ان لا يكون
 عموما لا يكون له حتى لا يعرض له الصبي هو الا في الميراث والجد او الزوج الصغيرة من رجل كان حده ومهره قوم او لم يكن سلا
 في الاصل وانها صار سلا والصغيرة اباء امراس لم يورثت الصغيرة فاباوت الكحل لم يجز ان هذا الكحل لم يكن له
 بجبر حال وقوله فلم يورثت فلا ينفذ الا اجازة ذلك الا انه من الكفاة يسب آخر لا ينفذ كحل غير الاب والجد امرأة زوجت
 عنها غير كفارة قالوا لها ان يرضى نفسها ولا يملك من الوصي حتى يرضى المولى بينه والعقد ان الفهر من مال المولى ان لا يرضى في مهرها
 الزنى غير محقق فينفذ الفسخ ويضعهم معا فيسب من لا يملك منهم وامر اعلم **فصل في الاولياء** الاصل في ابنا
 المولى قوله صلى الله عليه وآله وسلم لا نكاح الا باولي وبه شبه ورواها في النكاح في ابنا بر المالك والجارين والولاءية ثبتت
 بسباب ان ابا مالك بن النضر لا يصح كحل المالك الا باذن المولى في ملك ابنا وبه على النكاح واجبا لا بد منه الحكم
 والمالك ان كان بين رجلين لا يزوج ابدا ثم بعد ذلك ملك المولى العتقة لقوله عليه السلام النكاح في ابنا وبه على النكاح
 الى الصغيرة والصغيرة الاب ثم الجد الاب ابن ملاء الابن من العتقة فزوج الام المحبوبة عنه ما قال ابن ابي شيبة رحمه الله
 الا ان يكون الابن من خبيثتها واختلف اصحابنا في الاب والابن اذا اجتمعا المحبوبة قال ابو يوسف رحمه الله في جعفي رحمه الله
 بنزوحها وتقل حرم الاب ابن ملاء يملك العترة في المال والنفس والابن لا يملك العترة في مالها ولا يملك ابنا الابن وان سفل ثم
 الاب لاب وام ثم الاب لاب ثم جدها على هذا الترتيب وان سفلوا ثم الام لاب وام ثم الام لاب ثم جدها على هذا الترتيب
 ثم ثم الاب لاب وام ثم الام لاب ثم جدها على هذا الترتيب وان سفلوا ثم الام لاب وام ثم الام لاب ثم جدها على هذا الترتيب
 غير الاب والجد تنزوح الصغيرة والصغيرة للمولى تنزوح الابن تنزوح العتقة العترة عنها فلها ما لها من كفاة العترة من الابن
 منه المولى العترة لا رعتة ثم عترة ثم الى العترة ومنه عدم العترة على قريب برث الصغيرة والصغيرة من ذوي الارحام يملك تنزوح

تزوج الصغير والصغيرة في ظاهر الرواية عن أبي حنيفة ^{رحمهما} مع الاولاد ^{لانه} في الامام وقول ابى يوسف مع مضطرب الاقرب
عند أبي حنيفة مع الامام ثم البنت ثم بنت الابن ثم بنت الابن ثم بنت بنت البنت ثم بنت بنت بنت
ثم الاخت لاب ثم الاخ والاخت لام ثم اولادهم ثم العمة والخال والعم والاولاد عليهم على هذا الترتيب فاذا تمت
الجد الفاسد والاخت فبنت ابى حنيفة مع الولاية للجد وبعد بولادهم في المولات عند أبي حنيفة مع خلافا لصاحبه وما دام
له قريب فالقاضي ليس يولي في قول أبي حنيفة مع وعند صاحبه ما دام له عصبه فالقاضي ليس يولي ثم القاضي ما يليك القاضي
من يحتاج الى الولاية اذ كان ذلك في عهده ونسبه وان لم يكن ذلك في عهده ونسبه لم يكن ديانا فان زوجها القاضي
ولم ياذن له السلطان بذلك ثم اذن له بذلك فاجاز القاضي ذلك الكناح جاز وسحنا ناكاجا اذا تزوج صغيرا اذن
المولى ثم اذن له المولى بالكناح فاجاز ذلك الكناح جاز وسحنا ناكاجا الوصي لا يليك الكناح الصغير والصغيرة او وصي اليه
الاب في ذلك او لم يوص دورى هشام عن أبي حنيفة مع وهو قول مالك ان اوصى اليه الاب جاز له تزوج الصغير والصغيرة
وقال ابن ابي بلي وهو في النرجين ولو كان صغيرا او صغيرا في حجر رجل مولى كالمقطر ونحوه فانه لا يليك تزويجها ولا ولاية
للقاضي والمجربون ولا المملوك ولا الكافر على المسلم والنفس لا ينع الولاية واذا اجمعت للصغيرة والصغيرة ديانا كالاخرين وليس
فايهما تزوج جاز عندنا وان زوجها على التقايب جاز الاول دون الثاني وان زوجها كل واحد منهما من رجل آخر فقاما
ايهما اول البطل الوعدان وقال مالك مع زوج لا ينفرد احد اليمين بالكناح كما لا ينفرد واحد من المؤمنين في العبد والامة
المسقة وان زوجها الاعدد والاقراب حاضر تروك على اجازة الاقرب والكناح الاقرب فانما غيبة منقطعة جاز كناح الاب
عندنا وقال الشافعي مع اذا غاب الاقرب ينقل الولاية الى السلطان والقاضي وقال زفر مع لا يزوجه احد حتى يخضر
الاقراب او يزوجه وكيل الاقرب فان زوجها الاقرب بحيث هو فكلوا في جواز كناه والظاهر الجواز وكلموا في الغيبة المنقطعة
بعضهم قدرا بانقطع الخ والقرافل وبعضهم قدرا بمسيرة سنة وبعضهم قدرا بمسيرة شهر وقال اكثرهم الكناح في موضع
لا ينظر الكفو بمجي الخ من غير منقطعة واستأرني الكتاب الى ان مدة السفر كفي لا انقطع وهو قول محمد بن مقاتل الرازي
مع وسفيان الثوري وابي عتبة ومسيه بن معاذ المزوزي مع وعليه فتوى جماعة من المتأخرين منهم القاضي الامام ابو علي النسفي
قال من ينفرد من نصف غيبة منقطعة فالكناح الاقرب هو جاز لا يردف على انهما كانا مفقودا لا يردف كناه او
مختصا في البلدة لا يردف عليه قال القاضي الامام ابو الحسن علي السدي يجوز ان يكون الزوج غيبا غيبة منقطعة لانه لا يردف

الوصول اليه والالتصاح به لانه بمنزلة الميت فان كان زوجها الالبسة ثم غيرت كان مخفيًا في المحرم من كل حال الا بعد
 واذا تزوج الرجل ابنة امرأة اكثر من مهر شغلها او تزوج ابنة الصغيرة باقل من مهر شغلها او ضمنها في غير كفارة ورجع ابنة
 الصغيرة او امرأة ليست بكفوة وجانب في قول الخليفة روح وقال صاحبنا روح لا يجوز له ان لا يجوز ذلك من غير كفارة
 والجدة ولان القاضي واذا بلغ الصغير او الصغيرة وقد زوجها الاب والمجد لا خيار لها ولا خيار للبلوغ في كتاب غير الاب
 والمجد من الخليفة ومحمد روح وقال ابو يوسف روح لا خيار لها واذا بلغت وهي بكر فكت سائمة بطل خيارها فان انفارت
 نفسها لم يكت واشهدت على ذلك مع ثمانية اطلاق والمجارية التي هي ثيب لا يبطل خيار البلوغ لمكوتها ولا يقتصر على
 المجلس وهي على خيار الماتفس على الرضا او تفصل ما يل على الرضا نحو المكين من الرطل وطلب النفقة وان اكلت من مزارع
 او حذرته كما كانت فهي على خيارها بخيار البلوغ خيار خيار التمس من وجهه احد ان خيار التمس يبطل بالقيام من المجلس
 وخيار البلوغ في الطلاق والنيابة لا يبطل القيام من المجلس والآن في ان الجهل بخيار البلوغ لا يفسد راسيته ان
 الصغيرة اذا اقامت لم يعلم بخيار البلوغ فانما سكنت لاجل ذلك لا تقدر ويبطل خيارها بالاعتق اذا مات ذلك فذرت
 ولا يبطل خيارها بالانكاح ذلك بعد زمان ومنها ان خيار التمس ثبت له دون الطلاق وخيار البلوغ ثبت لها جميعا ومنها
 ان في خيار التمس لا يبطل بالسكوت والكنات بكون خيار البلوغ يبطل بسكوت البكر ومنها ان نسيه خيار التمس لا يترفع
 الفوتة على التعادل ثبت نفس الاختيار وفي خيار البلوغ يقع الفوتة ولا يبطل النكاح بالمفصيح القاضي القاضى القاضى فان كان ذلك
 قبل المذلول سقط كل المهر سواء كان ذلك من قبل الرجل او من قبل المرأة وبعد المذلول سقطت شئ من المهر الصغيرة والصغيرة
 خيار البلوغ في النكاح القاضي في ان مهر الراديتين من الخفية وهو قول محمد روح واذا تزوج ابنة الصغيرة ضمن لها المهر من
 زوجها مع الزمان فاذا بلغت واخذت الاب بالضممان لم يرجع الاب على الزوج النكاح الضمان غير لمره ويرجع النكاح بامره
 فان كان ضمان الاب في مرض موته لم يصح وان زوج الاب ابنة الصغيرة امرأة ضمن من المهر النكاح في صحة الاب جاز وان اخذت
 المرأة المهر من الاب في القياس يرجع الاب على الصغير في مال وفي الاستحسان لا يرجع ولو مات الاب واخذت المرأة المهر
 من تركته فلا اثر للتركة ان يرجعوا في نصيب الصغير بل كسرت فاعلانا للزوج ولو كان الابن كبير او ضمن من الاب بغير امره
 في صحة فتم مات واخذ الضمان من تركته لم يرجع ورثته بالامانة ولو كان الاب ضمن المهر من والده الصغيرة في مرض موته لا يصح
 الضمان والنجارين كالعبيان في ذلك وان ضمن من ابنة الصغير وادى كان متطوعا الا اذا شهد من الاولاد

عند الاداء انه يردى ليربح لا يكون متعلقا ولا يردى الكبر الباقية اوجها على كره منها خلا فالتساوي مع وفي التثنية يردى
 بالاجماع وان زوج الكبر الباقية اوجها وهو كما في اوجبه فرضيت بالسان جازي في قول الجنيحة والى يردى ربح وقال محمد
 لا يجوز ان يكتسب لا يجوز بالاجماع واذا بلغ الابن سنهما او جاوزا حتى ولاية الاب عليه في مال نفسه واذا بلغ عاقلان ثم جازيا
 مستورا بل تعود ولاية الاب في المال والنفس فتقذف في مال ابيهما المخرج لا تعود في قول أبي يوسف مع ويكون ولاية السلطان على
 محمد ربح تعود ولاية الاب في المال والنفس استحسانا وقال محمد بن ابراهيم المديني مع عندنا فولاية الاب وعلى قول من ربح ثبوت
 الولاية بالسلطان واما ما ذكر من الاب اوصار مستورا بل يكون لابن ولاية المقر في مال نفسه فهو على اختلاف الذي ذكرنا في الابن
 اذ ابن امرأة جازت الى القاضي وقال في اريد ان تزوج وليس لي ولي ولا غير فني اصد قلنا في ان ياذن لها بالخلع ويعدل
 لها او ثبت لك ان لم تكن في حرة شدة ولا عتية ولا ملكة ولا ذات تبرع ولا في عدة الغير وكذلك لو كان لها ولي فاني ان يزوجها بكان
 القاضي ان ياذن لها بالتزوج ان لم يكن لها ولي واروت الاحتياط برهن الامر الى القاضي حتى يزوجها القاضي باذنها او ياذن لها
 بالخلع وان كرهت ان تبرع الامر الى القاضي فطالبت بابا بالتزويج فزعم الاب ان كان زوجها جازيا صغيرة من رجل والرسل غائب
 فاقام الاب بنية على ذلك قال القاضي في غيبة عنها فانت على غائب ليس من خصم حاضر ولا اب ان يزوجها فان ابى الاب تزوج
 الامر الى القاضي حتى يزوجها او تنقذ نفسها قال في ذلك اولى لها من ترك الخلع لان محمد ربح الى قول الجنيحة ربح في الخلع
 فيرولى في الاب والجدة اذا زوج الصغيرة قالوا لا فوطان يزوجها من مرة بهر مسي
 ودره بغير تسمية لرجل بعد ما
 انه لو كان في التسمية نقصان فاقش ولم يصح الخلع الاول يصح الخلع الثاني في غير الشئ والثاني ان الزوج لم يملك بطلاق امرأة
 يزوجها بلفظ ان تزوجت امرأة او بلفظ كل امرأة تزوجها حتى طلق فاذن زوجها حتى يصح بالخلع الاول ينع عليه الطلاق فخل
 بالخلع الثاني والخلع المزدوج هو الاب او الجدي فيني ايضا ان يباشر الخلع على هذا الوجه من عند ابى يوسف ومحمد ربح لا ذكرنا
 من الوجهين لان عندهما نائب والجد لا يمكن الخلع باطل من بهر الشئ نقصا فاختار كما لا يملك غير الاب والجد عند الكل واما عند
 الجنيحة ربح يمكن الخلع باطل من بهر الشئ فباشر الخلع مرتين على هذا الوجه احتياطا للرجوع الثاني واما يباشر الخلع الثاني في غير
 تسمية لانه لا يسمي بهر الشئ الخلع الثاني وعند البعض ان الرجل اذا جدد الخلع في المكوذ يزوجها بهر ان ربا تزوج ذلك القاضي
 يرى ذلك فغضى بالهرين الذي اذ ابن جوا مطلقا تعود ولاية الخلع بمن وليت لا ينفذ تصرفه في نفسه وماله في حاله جواز
 ويقتد ذلك في حاله فاذا طهر اني الجوز المطلق قال ابو يوسف مع مقدر بكنهه سنة وقال محمد ربح هو مقدر بالاشهر

بأشهر في المصنوع وفي الأربعة مقدر بالسنه ومن أبي يوسف في ذلك الموضع **باب في المحرمات**
 حرمة النكاح على أربعين مؤبدة ونحوه مؤبدة فالمرأة تثبت بالنسب والرضاع واليهيمة أما المحرمات بالنسب فافضل
 فقال في قوله عز وجل ما يحرم الله لكم آياته الام بآصرة والذين هم منكم ذرية فاحرموا منكم واليهيمة واليهيمة من قبل الاب والام
 وكذا البنت والام والبنت وان سقطت بنات الابن كذلك المحلقة من امه الزنا حرام من امه الزنا حرام من امه الزنا حرام من امه الزنا حرام من امه الزنا حرام
 الاقوات وان سقطت وكذا بنات الابن وان سقطت وكذلك الاموات وان سقطت من الوجود فالثقة وعمات الاصول محال
 ام اليهيمة حرام ويهية اليهيمه لاب وام اولاد كذلك والامعة البعز دلام لا تحرم وانما المحرمات بالرضاع فما حرم من النسب
 يحرم بالرضاع وانما يعرف الرضاع بالنسب في مسائل منها يحرم على الرجل اخيه وله من النسب ولا تحرم اخيه وله من الرضاع
 ومنها انه لا يحل للرجل ان يتزوج حبة وله من النسب ويحل حبة وله من الرضاع ومنها لا يحل للرجل ان يتزوج بام
 اخيه ارام اخيه من النسب ويحل من الرضاع وسند مسائل الرضاع بعد هذا في باب على حدة والام المحرمات بالنسب
 بالهبة والنجاشة والبطي حلالا كان او ممن شبهته او زنا اما المحرمات بالهبة مكرمة الاب والجد من قبل الاب ارام وان ملا
 ومكرمة الابن وان الابن والبنت وان سقطت وام المرأة حبة بها القربى واليهيمة من قبل المرأة ارام من قبل المرأة
 وبنات اولادها وان سقطت النكاح دخل المرأة والام المحرمات بالوطي الحلال الموطوءة الاب والجد وان ملا باليك الميدين
 وموطوءة الابن وان سقطت وام الموطوءة حبة بها وان سقطت الموطوءة وبنات اولادها كذلك والام الموطوءة
 من شبهة هي النجاشة المستكرهين وغيره اذا طهرها اصبها يحرم عليه اصبها وزوجها يحرم الموطوءة على اصول النكاح
 وزوجها الزنا في القبل فخره الوطي الحلال في ذلك مسند نافع ووطي الصغيرة التي لا تشبهه لا يوجب حرمة المضاهرة في قول
 أبي حنيفة ومحمد وعليها بلك اليهيمه وبغير ملك وقال ابو يوسف في يوجب حرمة المضاهرة وتحكم في المرأة التي تبيع خذ
 الشهوة قال بعضهم فانما بلغت تسع سنين فقد بلغت بعد الشهوة وابنة خمس سنين لم تبلغ اما ابنة ست او سبع او
 ثمان ان كانت بعد تسعة فقد بلغت بعد الشهوة وان لم تكن قال في ثلث عشرة ومن ابو يوسف في ان كانت ابنة خمس سنين
 ونشأ في مثلها فهي مشبهة ولا تزويج فيه رواه عن أبي حنيفة في رواية عن أبي حنيفة روى ان عليها ولم ينفذها ثبت حرمة لها
 وان انضأ لا تثبت ومن أبي يوسف في النواذر اذا وطئ جاريتها في ثلث سنين في البرزومات ولا يدرى انها في
 نشأ في مثلها فهي مشبهة ولا تزويج فيه رواه عن أبي حنيفة في رواية عن أبي حنيفة روى ان عليها ولم ينفذها ثبت حرمة لها

اذا وطئ المرأة فافتح اللزج الاول واما المحرم به واعي الرطبي اذا سبها او قبلها بشهوة فثبت حرمة المصاهرة وان انكر
 الشهوة كان القول نورا لان يكون مع انتشار الاثارة والمباشرة عن شهوة فبترك الفلذة وان سبها وعليها ثوب صفيص لا يصلي فيه
 المسوسة ولينها الى يده لا يثبت الحرمة والكلان الثوب رقيقا يصلي فيه حرمة المسوسة ولينها يثبت الحرمة كما لو سجدوا
 وكذا لو سجدوا خلف الخنث الا اذا كان مغلا لا يبيح اليه القدم ومن المرأة الرجل في الحرمة كمن الرجل المرأة ولو قبل الرجل ام امرأته
 يثبت الحرمة ما لم ينظر اليها بشهوة وفي المسألة يعلم ان كان من الشهوة لا يثبت الحرمة لان قبيل النساء غابا يكون من
 شهوة والمعاينة بمنزلة القبيل كذا ذكره في الجان الكبير وكل الشهوة على قول في الحسن القوي روح انتشار الاثارة وذلك ان كانت
 منتشرة قبل ذلك وان كانت منتشرة قبل ذلك فثلاثة شهوة زيادة الانتشار اشد وفي الشيخ والعين علامة الشهوة ان
 يخرج قلبه بالاشتغال ان لم يكن يتحرك قبل ذلك فثلاثة شهوة ان يزداد التحرك الا ان كانت باهية ودال عامة العلماء اشد شهوة
 ان يميل قلبه اليها ويشتهي رايها وانظر الى الفرج من شهوة يثبت حرمة المصاهرة عنه وانما تكلموا في النظر الى الفرج الذي
 يثبت الحرمة قال بعضهم هو النظر الى سبب العامة وهو رايه عن محمد روح وقال بعضهم هو النظر الى الشئ وقال بعضهم هو النظر الى
 الفرج وهو راي ابن رستم من ابو حنيفة وعلى الفتوى حتى قالوا لو نظر الى فرجها وهي قائدة لا يثبت حرمة المصاهرة وانما يثبت
 النظر في الداخل اذا كانت قاعدة مكنته ولو نظر الى دبرها لا يثبت الحرمة ولو جالس الرجل جلة لا يحرم على الفاعل ام المفعول به
 ولينته وذلك لان المرأة لا يحرم اليها ما لا يحرم لغيرها من شهوة فافنى النظر الى فرجها فافنى يثبت حرمة المصاهرة
 ولو سجدت امرأة عن شهوة قالوا لا يثبت حرمة المصاهرة وذكر في الكيسانيات انها ثبتت اذا تجسس الرجل بالمرأة ثم تاب كان
 محررا لانها لا يحرم عليه كحلها انبها على القبيح وهذا دليل على ان الحرمة تثبت بالوطئ الحرام فثبتت به حرمة المصاهرة ولو نظر
 الى فرج امرأة عن شهوة وراى سرورتين او زينا يستبين فرجها يثبت حرمة المصاهرة ولو نظر في امرأة وراى فيها فرج امرأة
 ففتقر عن شهوة لا يحرم عليه اهما وانتهى لانه يزداد بها وانما راي كلهما ولو كانت المرأة على فطرة ففطر الرجل
 في الاثر راي الرجل ففطر عن شهوة لا يثبت الحرمة لو كانت المرأة في الاثر راي الرجل ففطر عن فرجها في الخارج ففطر عن
 شهوة يثبت الحرمة اذا تزوج الرجل امرأة وضل بها بوجاهة صوم رمضان او سقم ثم طلقها روى انهم من محمد بن
 النضر لانه يزوجها بانها لو نظر الى غير الفرج من الاعضاء عن شهوة او نظر الى فرجها عن شهوة لا يثبت الحرمة ولو اكره امرأة
 او تزوجها وبنها ثوب صفيص لا يثبت الحرمة وكذا لو اقبل على امرأة لا يثبت الحرمة وكذا لو جالس مرتبة لا يثبت الحرمة واذا كانت

مع انبثاق شهوة لها في زناشئ فيه الرجل يده الى امرأة ويجزأ الى زناشئ ليجامعها فحاصت به الرجل انبثاق شهوة فخرصها باصبعه
على فلق انبثاق شهوة ان وقت يده على الانبثاق ويخشيها فحاصرت عليه امرأته وان كان فلق انبثاق شهوة
ان اشتغاف في الشهوة فالدول قول الزوم لانه يكره الحرة واذ انظر الرجل الى زوج انبثاق شهوة فمخشي ان يكون له جارية عندها
فوقت من شهوة مع وقوع بصرة فالزناشئ الشهوة وقت الى انبثاق حرمت عليه امرأته وان كانت الشهوة وقت على انبثاق
فما بالاحتم لان نظري فيه الصبر رة الى زوج لانه لم يكن من شهوة امرأة لها زوج جده يكون محرما لها ان كان دخل بالجمعة
كانت الجمعة من قبل الاب ورجل الام واما زوج فبها زوج ولد لها يكون محرما لها دخل بها اذ لم يدخل لان البنت لا تحرم بنفس
الجمعة الام فلا تحرم بنفس الجمعة الام الامم محرم بنفس الجمعة البنت ونبت الابن ولا بأس بالمرأة
ان تزاوج ابن زوجها لانه محرم ولكن لا يرزقها ولا يضيها فانه في ضيق فليس في شهوة زوج في المن فمهرت الى زناشئ له
واشترى لها ابوها من ابنته فان سنة قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل مع اخشي ان تحرم والدتها على ابوها واطن العصى الزم
كاحس تلو بفرقة واطن البان في ذلك فلو لم يفسد الذي يجامع ان يجامع ويخشي ويخشي النساء من مثله واما المحرمات على سبيل ان
سببه منها الزيادة على العدد المشهور والعدد المشهور لا حرام هو الا ربع من الزناشئ والامام واما المحرمات لان تزوج
امرأتين لا يقره نادا واذ تزوج الموصى على العاقب جاز كخلع الاربعة الاول ولا يجوز كخلع النخاسة وان تزوج غصا في غدة
فسد الكل فكذا العبد اذ تزوج ثلث نسوة واذ تزوج الموصى غصا ثم اسلموا ان تزوجهم على العاقب جاز كخلع الاربعة الاول فلو
بينه وبين النخاسة عند الكل وان تزوجهم بمكة فزنى نسوة وبين الكل في قول اخيصة والى يرسف مع فان تزوج واحدة ثم ارجعها جاز
كخلع الواحدة لا غير وقال محمد وزرقات ففى مع لان نكاح منهن اربعاً كالتزويج والحد اذ تزوج عشر نسوة على العاقب جاز
كخلع الاربعة والناشرة لانه لا تزوج على نسوة كان ذلك دليلا على فساد كخلع الاربعة قبلها فلما تزوج النخاسة دل على فساد
النكاح الاربعة قبلها فجز كخلع الاربعة والناشرة ومنها المحرم من الاثنين كخلع الحرة من كانا او اثنين ان تزوجها بمكة بطل وان
تزوجها على العاقب مع الاول وبطل الثاني ومنها المحرم من الاثنين وجها واذ اطلق الرجل اخت امرأته بشبهة بنجب النسوة على المحرمات
واما منقص عدتها لا يحل له ان يضا المكورة ولو شترى اثنين لم يفسد لان بطلانها بان وطئ واحدة منها لا يحل له وطئ الاخرى
حتى يحرم زوجه للمكورة على نفسه مبيع او بية او صدقة او كتابه او عرق او تزويج وان وطئها فليس له ان يضا واحدة منها حتى يحرم زوجه
كأنها وان باع واحدة منها او تزوج او ذهب ثم ردت اليه لم يفسد او رجع في البية او طعن المكورة زوجها وانفقت عدتها

حلتها لم يشأ واحدة منها حتى يحرم الاخرى على نفسه باقن ومنهنا يلحق فيها وليا حكما اذا ملك است منكوته لم يشأ المكونة
 ولو ملك جارية ووطئها ثم تزوج اختها جاز للكلح عندنا ولا يشأ واحدة منها حتى يحرم المكونة على نفسه باقن ولو تزوجت اخت
 سادف نكحها ثم فارتها لم ان تزوج واحدة منها لالحال وان تزوج بها في عقدة وقد حشد نكحها ووطئها كان عليها العدة
 وما دام في العدة لا يجوز نكح احد منها فاذا انقضت عدة احدتها جاز ان تزوج الاخرى ولو تزوج امرأة ثم نكح اختها جاز
 نكح المادني وبطل نكح الثانية فان وطئ الثانية لم يشأ الا الاولى حتى تنقضي عدة الثانية ومنهنا اذ لم يصح بين الاثنين في نكح عدة
 نكح اذ تزوج امرأة واختها في عدتها من مطلق بان في نكح صحيح او في العدة من نكح فاسد لا يصح عندنا ولو قال زوجت
 المعدة اختي ان عدتها قد انقضت وذلك عدة تنقضي في نفسها المدة كان له ان يتزوج بها وابع سواها عندنا خلافا
 لمزفر خلافا لثاني من الكنفان المطلق جاز ومنهنا يلحق من الاثنين نكحا واحدة عاقب عدتها اذا اقسم ام ولد و كان عليها
 الا عدة وبطلت حيفن ولا يحل له ان يتزوج باختها ولا يابن سواها في عدتها من تزوج وقال ابو يوسف ومحمد ربح يجوز نكاحها
 وقال ابو حنيفة ربح لا يجوز نكح الاث ويحوز نكح الابن ومنهنا يلحق بين ذواتي رحم محرم لا يجوز له ان يتزوج امرأة على ايتها
 ولا على نالتها ولا على ابنتها اختها ولا ابنة اختها ولو تزوجها صلا يصح نكاحها قالوا كل امرأتين لو كانت احداهما ذكرا والاخرى
 انى حرم النكاح فيها لا يجوز ان ينجح بينهما في النكاح الا في مسئلة اذ لم يصح بين امرأة وبين ابنة زوج كان لها قبل ذلك فانه
 يجوز ذلك ومنهنا يلحق بين الحررة والامة في النكاح من نكحها عدلة صحيح نكاح الحررة وبطل نكح الامة وان نكح الامة ثم الحررة
 صح نكاحها ولو نكح الحررة ثم الامة لا يصح نكاح الامة ولو تزوج الامة حررة في عدوتها لا يجوز في قول اخنيفة ربح خلافا لاصحابه ربح
 ولو يصح بين خمس جرائد وابع لما في عقدة صح نكاح الاما ولو تزوج حررة وامة معا الحررة في نكاح الغير او في عدة الغير صح نكاح
 الامة ولو تزوج امه بغير اذن مولها ثم تزوج حررة بطل نكاح الامة لا يعمل فيه اجماعة المولى بذلك ولا يجوز للعبد ان يتزوج
 امه على حررة عندنا خلافا لثاني من وطئ الحررة عندنا لا يفسد نكاح الامة ومن الحرامات الكافرة كغير مخصوص لا تحل الوثنية للمسلم
 وتحل لكل كافر الا مرتدة ولا يجوز نكاح المرتدة لاصد والجوسية لا تحل للمسلم وتحل لكل كافر الا مرتدة ويجوز نكاح الصابئة للمسلم
 عند اخنيفة ربح ويجوز للمسلم نكاح اليهودية والنصرانية واذا تزوج المسلم كاتبة تربية في دار الحرب جاز وكره فان خرج
 بها الى دار الاسلام بقيا على النكاح والبعوض اذا تزوج مبغضة شهوة ودولى ثم اسلامت حيا اتركها كما كانا فبقية انه من النكاح في
 باطلتها وكان الزوج حلالا بها او لم يحل بها ثم ان المرأة تزوجت بزوج آخر فبطل اسلامها قبل ان يصح الفرقة بينها وبين زوجها الاول

قال شيخنا امام ابو بكر محمد بن الفضل بن الخطاب في تفسيره ان الاسلام وبقائه ان الكفر كان كذا هما جائزا فلا يجوز لكناح المرأة
مع الزنى الثاني وان كانا يظهران الكفر او اصد بها كانا بمنزلة المرتدين لم يصح كذا هما وصدق كناح المرأة مع الثاني ويجوز لكناح
الزنى مع الثالث فاشيى به ولا يجوز لكناح مسكوة الغير ومدة النفقة الكل ولو تزوج بمسكوة الغير وهو لا يعلم
انها مسكوة الغير فوطئها نجب العدة وان كان يعلم انها مسكوة فوطئها لا يجنب العدة حتى لا يحرم على الزنى وطئها والمهاجرة كذا
عليها ولها ان تنزل في حال في قول اخيه في ذلك صوابه مع طهر العدة ولا يجوز لكناحها قبل انقضاء العدة ولو باجر الزنى
كان له ان ينزل مع بائنها وارب سواها وان كانت المهاجرة حالها لا تنزل في رواية محمد بن عيسى بن عبيدة مع دودي ابو يوسف من
ابن عبيدة مع ابنه ان تنزل لكن لا يطأها زوجها حتى تقضى الطل ويجوز لكناح الحامل من الزنا ولا يغربها زوجها حتى تنكح في قول اخيه
محمد مع وقال ابو يوسف مع لا يجوز لكناحها وادار ابي الرجل امرأة زنى فنزلها باجر الكناح وللزنى ان يطأها من غير ستر
وقال محمد مع لا يجب له ان يطأها من غير سترها وادار تزنى الذي كاذبة مسدة من كاذبها في قول اخيه في ذلك اسلامها
بقا على الكناح وان تراضا الامر الى القاضي لا بطل القاضي الكناح منها خلا فالا يبرئ محمد مع وكذا كانت الكناحية في مدة
سما لا يجوز المسلم ولا للنسي وان تنزلها حتى تقضى عدتها والزمي اذا بان امراته الزنية فنزلها مسلم او ذرية من مائة
وذكر بعض المشايخ مع انه يجوز لكناحها ولا يبلد له وطئها حتى يستبرأ منها بحقيقة في قول اخيه في قول صانعه كذا ما بطل
حتى تقضى ثلثه بعض دودي اصحاب الامالي عن اخيه مع انه لا مدة عليها وقال كس اللذة يستبرأ منه اقلعت المشايخ في وجوب
العدة على الزنية في قول اخيه في قول بعضهم لعدة عليها وقال بعضهم يجب العدة الا انها ضعيفة لا يمنع الكناح كذا يستبرأ
من المسلمين تجلات اذا كانت الزنية مسدة من مسلم لان تلك العدة زينة فمنع الكناح وجعل يطأ امرأته بغير حرمت
على ذرية وكان على الاب كل المهران دخل بها فان قال الابن علت انها على علم او قدرت انسا والكناح كان عليه المهر ولا يبرئ الاب
على باع من المهران وجوب المحر عليه من وجوب الضمان وان لم يعلم الابن بذلك وطئها عن شبهة لعدة عليه وتحرم على ابنة
ويجب المهر على الاب ان دخل بها ولا يبرئ على الابن لانه لم يمتد الفساد وان قبل امرأة ابنة من شبهة حرمت على امه ويجب المهر على
الاب ان كان دخل بها فان قال الابن قدرت او الكناح ويحب الاب عليه باع من المهران لم يمتد الفساد ولا يبرئ ولا يحل
للرجل ان ينزل حره مطلقا فاشيى به في اصابه الزنى الثاني ودر مطلقه فاشيى به وكذا لا يجوز لكناحها لا يحل له وطئها بملك اليمن
فصل في اقرار احد الزوجين بالحرمه وفناء الكناح بسبب وبطلان الكناح بملك اليمن

العيين المطلقة الثلث اذا انت الزوج الاول ومات تزوجت بزوج آخر وقيل في ذلك وفي المطلقة عدل في الخفاف قد
 روي عن هذا الاول انها صاغة وكان ذلك بعد مدة متقضى فيها العدتان وذلك اربعة اشهر فصاعدا حل للزوج الاول ان يتزوجها
 والتمكان بعد مدة لا تقضى فيها العدتان لا يحل ولا الرقعة للمرأة بذلك والتمكان للزوج الثاني حل لهما الاول ولو اقر الزوج
 الثاني بذلك وانكرت المرأة ودخل الثاني لا يحل الاول والتمكان الاول تزوجها بعد مدة ولم يقل المرأة شيئا ثم ماتت تزوجت
 في عدة الثانية وماتت كانت تزوجت بالزوج الثاني ولم يدخل في تلك الا ان كانت مائة بشرط الحلل الاول لا يقبل قولها ولا الاول
 ان يسكنها والتمكان عاين قبل قولها وكذا الرجل اذا تزوج امرأة كانت سكوتها غير مطلقا فان كانت المرأة الثانية تزوجت واما عدة
 عن الاول قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل راجع التمكين من كل في الثاني وطلاق زوجها الاول ثم ان لا يقبل قولها في قول الخليفة
 وبالي برست سبب ويكون قد اتمها على النكاح او اقامتها بالقبض والعدة والتمكان بين طلاق الاول والنكاح الثاني اقل من شهر
 كان القول قولها ويفرق بينهما بين الثاني في هذا الخلاف ما اذا طلق الرجل امرأته ثم تزوجها بعد عدة فان تزوجت قبل ان تزوج
 بزوج آخر كان القول قولها ولا يكون قد اتمها على النكاح الاول او اقامتها على انها تزوجت بزوج آخر لان القضاء والعدة لا يعرف الا
 بحل اتمها على النكاح بمزلة اقرارها بالقبض والعدة وكذلك النكاح لان الوقت على النكاح الثاني يمكن بحل اتمها اقرارها
 بوجود النكاح فالتمكان الزوج الاول تزوجها بعد مدة ثم قال في تزوجت قبل اصابته الزوج الثاني او تزوجت قبل النكاح الثاني وماتت
 المرأة لابل كان بعد ذلك كان القول قول المرأة وفيه الخلاف باقرار الزوج ولها على نكاحها ان كان لم يدخل بها والحل
 والتمكان دخل بها او تزوج الرجل امرأة قد كان بها زوج مطلقا فقال الزوج الثاني تزوجت قبل القضاء والعدة وماتت المرأة قد
 سقطت بعد الطلاق سقطا سببا فله كان القول قول الزوج ويفرق بينهما ولو ماتت المرأة بعد النكاح قد كانت سقطت
 قبل النكاح بعد طلاق الاول سقطا سببا فله وقال الزوج تزوجت قبل القضاء والعدة كان القول قولها ويفرق بينهما ولها
 عليه المهر النكاح ودخل بها ونقض المهر ان لم يدخل بها وفي الوجه الاول يفرق بينهما ولا مهر على الزوج ان لم يكن دخل بها امرأته
 تزوجت بزوج ودخل بها ثم مات لم يكن مضى بها الاب وقد روت النكاح الاب جيل علمت واما ما رويته على ذلك قال
 الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل راجع قبض بينهما على روي النكاح وقال القاضي الامام ابو علي المشي راجع لا يقبل بينهما لان النكاح
 بمنزلة الاقرار على جواز النكاح فكانت مكية فلا بأس بدخول الزوج امرأة ثم قرآن فلا تزوجها وطلعتها وانقضت عدتها ثم تزوجها
 وماتت المرأة مهر زوجي على ما لم يطلعن في لم يفرق بينهما فان حضر الغائب وانكر الطلاق قضى بالمرة ويفرق بينهما وبين الآخر

[illegible]

الكتاب اية المولى برضا المولى جاز فان مات للمولى لا يحل النكاح بعد ذلك ان فتن الكتاب تغير الكتاب وان غرد ودنى
 الرق يحل نكاح النسب ومنه يترك كل المهر فكان قبل النكاح وان كان بعد النكاح بقدر حصتها من رتبة الزوجه فيسقط المهر
 ويبقى حصته غير ما من الورثة وكذا تزوج الكتاب اية المولى بعد موت المولى لا ينفقه وان تزوج الرجل بجارية وله جارية
 فان ولدت منه اولاد واعتقوا على المولى لان الولد يبع لأم في الرق فاذا ملك المولى اغا يمتق ولا يصير الجارية ام الولد
 عندنا خلا فالزوجه وكذا الولد من اولاد النكاح فاسدا وبالوطى من شبهة ولو ولدت من فجور تصير الجارية ام ولد
 ولو تزوج الابن بجارية ابيه باذن الاب جاز النكاح فان ولدت منه ولد كان الولد حر لان المولى ملك ابن ابنة ولا يتصر
 الجارية ام الولد لابن لعدم الملك ولو كان الابن وطئها فغير نكاح او شبهة نكاح لا يثبت النسب منه وان ادعى الولد
 فان صدقه الاب في انه وطئها وان الولد من عتق على الاب باذنه لانه لو ملك ابنه من الزنا يمتق عليه فكذا اذا ملك ابن ابنة
 من الزنا فان قال الابن علمت انها لا تحل لي كان عليه الحد ان قال ملئت انها تحل لا يحل تصير صغيرة بينهما شبهة الزنا
 لا يملك ذلك حقيقة قالوا لا بأس بالنكاح بينهما اذ لم يخبر بذلك ان كان فان خبره ذلك عند نقضه لقبوله فلا يجوز النكاح
 بينهما وان كان بالخبر بعد النكاح وبها كبر ان قالوا لو ان افادتها روى عن رسول صلى الله عليه وسلم انه يامر بالمفارقة صبيها
 قوم كثير من بلقرية اقلهم واكثرهم ولا يدري من اضعفها ارادوا احد من تلك القرية ان يتزوجها قال ابو القاسم الصفار
 اذ لم يظهر علاقه ولم يشبهه بذلك كان في سنة من نكاحها **فصل في مسائل النسب** رجل تزوج امرأة
 نكاحا قاب اذ دخل بها فنجست بولده ستة اشهر ثبت النسب منه واختلفوا في اعتبار ربه الوقت انه يعتبر ستة
 اشهر من وقت النكاح او من وقت الدخول قال ابو حنيفة وابو يوسف مع يعقوب وقت النكاح وقال محمد روح
 يعتبر ستة اشهر من وقت الدخول وعليه الغنوي وفي النكاح انصح جمعوا على انه يعتبر المدة من وقت النكاح
 وقال بعضهم لا يشترط الدخول في النكاح انصح لكن لابد من الخلوة رجل زنى بامرأة فخلت من فلان سببا حملها
 الزاني ولم يطأها حتى ولد قال ان لم يكن في عدة الفرج جاز النكاح وعليها التوبة وقال الفقيه ابو الليث روح ان جاءت
 بولدة ستة اشهر فمدا من وقت النكاح جاز النكاح وثبت النسب وان جاءت بولدة لاقبل من ستة اشهر من
 وقت النكاح لا يثبت النسب ولا يرث منه الا ان يقول الرجل هذا الولد مني ولا يقول من الزنا رجل اتهم بامرأ
 فظهر بها حمل فزوجها ابو بانه الزوجه فيكون الحمل منه جاز النكاح في قول اخنوخة ومحمد روح لان منه ما يجوز

كتاب الحاي من الزنا لکن لا یجوز الزوج ولها ما حتی یقضی حملها برجل تزوج امرأة مسقط استبان خلقه او بعض خلقه قالوا
 ان جارت لا ربه اشهر جاز الخلع وان جارت لا ربه اشهر لا یجوز لان الخلق لا یستبان فی اقل من ثلثه وحشیرین
 یوما فانه سقطت سقطا استبان خلقه کان المسقط من زوج کان قبله لا یجوز الخلع وان دلنا ان دلته ستة
 اشهر من وقت الخلع ثبت انجب زکاة وان دلته اقل من ذلك لا یجوز نکاحه فی العام یثیر الشهور بالاشهر
 ولو کان الخلع فی عشرة من الشهر لهما عشرة دنیرا من ثمنه اشهر فثمنه اشهر بالاشهر وعشرة ایام من شهر الساس
 وكذلك فی عدة الاثثة رجل غاب عن امراته وهو برکاد فبقرضت بزوج آخر ودلته کل ستة ولما قال ابو حنیفة مع
 الاول لا یجوز الاول دفع الزکوة اليهم یجوز شهادههم له ولا یجوز للزانی دفع الزکوة الی ولده من الزنا ومن یخفیة روحه
 یرتجح هذا قال لا یكون الاول ولا اول انما هم لثانی وعليه الفرض ولا یجوز الزوج دفع الزکوة الی ولده الملاءمة ولا یقبل شهاده
 ولو کثرتم من فی الزنا وسجود شهاده ولد الملاءمة للزوج رجل تزوج امرأة فولدت ولدا لخصه اشهر فقال الزوج الولد ولدی
 بسبب اوجب ان یرد الی اقل من الزنا فی رواية القبول قول الربیع فی رواية القبول قولها وان جارت
 بالولد اکثر من سنتین من وقت الخلع والمسئلة بها لکان القول قول الزوج والی رواية الحسن رفع القول قول المرأة
 ایضه تزوج امرأة باذن مولاهم اشهر جاز رجل فاشتری ابنا ولداه وشهاده یولد غلظه فمادله وبعیه الخلع
 بنهما وان انکر ذلك ومن محمد مع رجل اشتری لته فولدت من ثم جاز رجل وقام ثبته انها امراته زوجها مولاه قال ابوعلمه انما
 راجع الولد للزوج لانه صاحب فرائض وینقض الرضا علی المولى لمرأه انه ولده رجل تزوج امرأة فجارت بولد تام اقل من ستة
 اشهر قال محمد مع الخلع فاسدی قولی فی قول ابی یوسف مع مجرب تزوج امرأة فکنت منه زمانا ثم جازت بولد قال
 ابو یوسف مع الولد ولده وحیها ذلك للزوج کان خلقه فجاز رجل تزوج امرأة ثم طلقها قبل الدخول وتزوج بانیته فجارت
 الام بولد لاقبل من ستة اشهر من وقت الطلاق ففاه قال ابو یوسف مع بانیته امراته ولان یزود الام به وذلك لانیة
 عن ذلك زعمه ان الخلع التبت کان جائزا امرأة لغيرها فاعدهت فترضت بزوج ولدت ولدا ثم جاز الزوج
 الاول جاز کان ابو حنیفة رحمه الله یقول اوله الاول ثم رجوع وقال الولد عني فی رجل طلق امراته بانا اذ رجعا فترضت فی
 العدة ثم ولدت لسنتين من طلاق الاول وستة اشهر او اکثر من الخلع الثانی قال ابو یوسف مع الولد الاول بخلاف
 ما تقدم لانا لو یصل الثانی لم یکن باعقدا للعدة به عن الزوج الاول فلا حکم بمنزلة ام ولد وعقبتها مولاه اومات ولزمها العدة

العدة ثم تزوجت في العدة فجاءت بولد سنتين من حين مات المولى او اتمت برستة اشهر منه تزوجت فادعاه جميعا فان المولى
 للمولى في قولهم كان العدة التي كانت بخلاف ام بولد تزوجت بغير اذن المولى فولدت سبعة اشهر فضا من وقت الحفر
 فادعاه المولى والزوجه فان الولد يكون للزوجه في قولهم جسا فلو طلقها طلاقا رجيا فنزوت رجلا في العدة ثم طلقها المولى
 التي في فجاءت بولد سنتين في شهر من طلاق الاول برستة اشهر فضا من طلاق الثاني فان الولد يكون للثاني لاننا لو كان
 الاول حكما بالرجعة امرأة طلقها ودعاها ثلثي السنة فاجرت بغيره وادعى عتقه انقضت بالاشهر ثم جاءت بولد لثلاث
 من سنتين قال ابو يوسف سرح يفضي عدتها بالولادة ولا يكون الولد للزوجه الا ان يدعى رجل تزوج امرأة وطلقها من
 فجاءت بولد على تمام ستة اشهر من وقت الحفر كان الولد له عننا خلافا للزفر من وان جاءت بالولد لثلاثين سنة
 ونهض لا قل من ذلك لا يكون للزوجه امرأة قالت في عدة الوفاة لم يستحل من ثمن فوات من انما حاصل كان القول قولها فان
 قالت بعد اربعة اشهر عشرة ايام لم يستحل من ثمن فوات فاما حاصل لا يقبل قولها الا ان تأتي بولد لثلاثين سنة اشهر من حوت
 زوجها يقبل قولها ويطلق امرأته بالانقضاء العدة رجل طلق امرأته بغير اذنه عدتها وكل حق لها عليه فافترت المرأة وقت الحفر
 وقالت فاما نصف غير حاصل من زوجي ثم اقرت في الشهرين قبل ان تقر بانقضاء العدة وقالت فاما حاصل من زوجي واكثر الزوج لكل
 الاصح دعوا رجل لبارية غير محضته خرج منه خل وميزل منه المولى فجاءت بولد واكثر من المولى ان الولد ليس منه كان سنة
 سنة من نفيه وان كان محضته لا يسهل فيه لانه ربما ميزل فيقع الا ان في الزوجه انما هو ثم يدخل فلا يسمي على الزول ببارية هربت عن مولاه
 بوما ثم رجعا معا ويطلقها ويطلقها بغير اذن ودلت بجمعة اشهر منه هربت رات الولد فالحث بالبارية هربت الى متهما بها
 كان المولى في سنة من يدين بالبارية وان كانت البارية غيبه فليظن منها فخر لا يثبت له ان جميعا بل ينبغي ان يقر وشهدها انها ام ولده له
 حتى لا يملكها بغير موته لان الغالب ان الولد يكون من نطفة ذلك وانه لا يسمي على الزول رجل زوجه امه من زوج ثم جاءت بولد
 فادعاه المولى انه منه فثبت النسب لانه اقرب نسب من ملكه وليس النسب معلوم ولو كان الزوج مجبور بالمثبت النسب من المولى لانه
 ثابت النسب من الزوجه وعلى الزوج كل المهر كان المهر حقا رجلا طلق امرأته طلاقا رجيا فولدت لثلاثين سنة من نفيه
 ثم ولدت ولدا آخر بعد سنتين يوم انما ابناه ويثبت الرجعة لانهما قوامان خلفا من ماء واخذ الولد الثاني من معلق بغير طلاق
 الحث الاول كذلك المولى بعد الطلاق بغير رجعة رجل طلق امرأته طلاقا بائنا مية المهر فخرج منها راس الولد قبل سنتين ثم خرجت
 ابنا في سنتين فان الولد لا يكون من الزوج حتى يخرج اكثر الولد قبل سنتين رجل تزوج صغيرة بجارية ثلثها ولم يتزوج

زوجه المولى

فدخل بيانها طليقة رجعية فقات به شهر فاعمل نظران جارت في ذلك اقل من سنتين من وقت الطلاق والاولا كثر من

سنتين من وقت الطلاق اقل من ستة اشهر من حين فقات فاعمل كان للزوجة **باب**

في ذكر مسائل المهر المهر لا يكون الا من مال متقوم فان سعى بالانحجار لم يجز بان تزوج امرأة على دابة او ثوب

كان مهر الفلانة على ما بين فان التسمية لم تنفع وكذا التزويج على دار ولم يمين موضع الدار ولو تزوج امرأة على عبد او ثوب

برضى صحت التسمية ولها الوسط من ذلك ولا يجب مهر مثل ولا تزوج بالخي ران شاء اعطاها الوسط من ذلك وان شاء

اعطاها قيمة الوسط ولو تزوجها على كرسية لم يصح كان له الخيار ان شاء اعطاها الوسط وان شاء اعطاها قيمة الوسط ولو

اخس من اخففة رجع ان عليه الوسط بعينه ولو وصفت الكرسية او وسطا او دارا كان عليه تسليم الكرسية ولو تزوج على ثوب موصوف

خير الزرع في ظاهر الدار ان شاء اعطاها ثوبها من ذلك النوع وان شاء اعطاها قيمته ولو تزوج امرأة على خمسة دراهم كمل لها

عشرة دراهم لا يرد عليها وان كان مهر شيئا اكثر ولو تزوجت على نصيب من ثوب الدار قال ابو حنيفة ربع لها الخيار ان شاء

اخذت النصيب وان شاءت مهر شيئا لا يرد على قيمة الدار ان كان مهر شيئا اكثر وعلى قول صاحب ربع لها النصيب من الدار

ان كان النصيب اوى عشرة دراهم ولو تزوج امرأة على ثوب قيمته ثمانية فلها الثوب ودرهمان فان لم يقبض الثوب حتى بلغت

قيمة عشرة دراهم فلها الثوب ودرهمان ثم قيمة الثوب يوم العقد ولو تزوج امرأة بغير فدية عشرة دراهم فله عشرة دراهم

كان لها ذلك ولا يجب الزيادة في مهر شيئا لا يقطع المهر بل قيمتها عشرة مفرقة في مهر الزرع والقيمة مجتمعة اعيان الله

وقال ابو يوسف من قطع في الداهم الزينة والغير حرة او تزوج بنجاشي ان شئ في الزكوة تجب في الداهم درهم زبون

خمس منها ولو تزوج امرأة على الف من درهم البله فكل قبل القبض فضا والقيمة غيرا فان كانت تلك الداهم تزوج

او جدت فلها تلك الداهم لا غير وان قلت قيمتها من الثوب ولو اعتقلت تلك الداهم فلا توجد او صارت لا ترد

بنجاشي ان شئ كان على الزرع قيمة تلك الداهم قبل الكد ولو كانت ثمانية فكل قبل القبض فليس في قول اخففة ربع

ومن هذا انما رد الى زمانا تسمية الداهم والداهم في المهر رجل تزوج امرأة على قيمة هذا العبد او على قيمة هذا الدار او على

مهر شيئا لا يجزى للمهر رجل تزوج امرأة على الف فان جاز الخيار ولها الخيار ان شاءت اخذت الزرع

بالحث وان شاءت اجتمعت الدرهم وثمانية الزرع حتى يوكلمها قبض الدين من المديون والرد تزوجها على ان يرد فلها

ماله عليه من الدين براء فكان لها مهر شيئا على الزرع ولو تزوجها على الف التي راعى فلان الى سنة فخرت به كذا

[illegible]

[illegible]

الحان مهرشده اصل نموده اند و اكثر النكاح مهر متعديا اصل من تحت النكاح و من لها مهر مثل ان ان سيم الزوج الخادم
 اليها باختياره غير خدشه و لا تزوج امرأة على نعم نفسها على ان اصدوا عنها كى كان له صوت يستحقه و لا تزوج امرأة
 على ان يريتها و لا تزوجها بالخطح بالمت كان مهرشدها اقل او اكثر لو قال لامرأة تزوجك على ان اب كذا الف درهم
 او على ان اب كذا عبيد ي هذا تزوجها على ذلك قال ابو يوسف ربح ان دفع اليها مسمى فهو مهرها و ان ابى ان يرفع لا يجبر
 و كان عليه مهرشدها و لا يزاد على الف و لا على قيمة العبد و هو قول ابي حنيفة ربح و لا تزوج امرأة على عبد فاداه و هو براد كذا و اوام
 و له و المرأة تعلم بحال العبد او لم تعلم كان بواجبة اليه و جعل له على امرأة الف درهم من فخر بيع فزوجها على ان اخذ ذلك منها
 كان لها مهر مثل و الا خير اصل رجل طلق امرأته طلاقا جريضا ثم راجعها او قال لها زودي في مهرك ثم يصح لانها جازت و لو قال ارجع
 مهر الف درهم ان قبلت جاز و الا فلا لان هذه امرأة في امر تزوجت على قبولها و لا تزوج امرأة بالف ثم جدد النكاح بالف في
 درهم اخلافه و قال الشيخ الامام المعروف بنحو مهر زوجه في كتاب النكاح ان على قول ابي حنيفة دفعه ربح لا يلزمه الا الف الثانية
 و مهر الف درهم و على قول ابى يوسف ربح يلزمه الا الف الثانية و يعصم ذكر النكاحات على كس نه ان على قولها يلزمه الا الف
 الثانية و على قول ابى يوسف ربح لا يلزمه و ذكر عصام الدين ربح ان عليها الفين و لم يكن فيه خلافا و ذكر شمس الفقه المجلد الثاني
 ربح في شتره المجلد اذ اصد و النكاح في المكوته روى عن ابي حنيفة ربح انه يلزمه المهر الثاني و يكون زيادة في المهر و الا في شتره
 و الا في شتره ربح في شتره النكاح قال ملازمه و ينبغي ان لا يلزمه الا الف الثانية لانها ليست بزيادة لفظا فليزمت الزيادة
 انما قبلت في ضمن النكاح فاذ لم يصح النكاح الثاني لم يثبت ما في ضمنه و لهذا الارباع شيئا الف ثم جاء بالف و بمسما و كان الشيخ
 ان في شتره ليس الاول و الزيادة في الشتر و الزيادة في المهر سواء و لو لم يكن ان يحل العقد الثاني في زيادة يحل ليس الثاني في زيادة و لا يحل
 شتره و لهذا لو كان النكاح الاول بالف و الثاني بالف لا يحل المال الثاني في زيادة في المهر امرأة و ثبت مهرها من زوجها ثم ان الزيد
 اربعين يدي اشهر و ان لها عليه كذا و كذا من مهر فلو اني ذلك قال الفقيه ابو الفتح ربح يصح امرأته ان قبلت و يحل على
 زوجه في مهرها و الزيادة في المهر بعد المهر جائزة لكن لا يدين المهر لان الزيادة في المهر لا يصح من غير قبول المرأة و رجل قال لامرأة
 ان اقرت بمهرك فانت طالق ثم زادوا في مهره و ربح فان المرأة يبيع شيئا من اهلها بمقدار ما يريه ان يقر لها من المهر بعد المهر
 فيقر على نفسه لها ثم يبيع فلا يثبت في عيده و النكاح الزوج من هذا لا يحد له في ذلك رجل قال لامرأة ابرئيني من مهرك حتى
 اهب لك خابرة و ابى الزوج ان يهب لها شيئا قال نصير ربح لا يبرئ الزوج من المهر رجل تزوج امرأة بالف على ان

تدليل وثبت لم يكن لا يصح وانما لم يصح الا بجل يوم الزنت فيجعل تدريسا زنا اهل
البلدة فيؤخذ منه الباقي بعد السطوق او بعد المثل ولا يحجره الا نكاحا على تسليم الباقي ولا يحبس ولو كان غافرا فزنا واراد ان يبعث
فنزعت الالة امرأة ميتة من تلك الارث ثمانية الالة ولم ترض الا في ذلك فاعلم ان تسليم الزانية في ذلك الالة والالة
فان وقع ذلك الميت في نصيب الالة كان الميت طمرا وان وقع في نصيب الالة فاعلم ان القيمة الميتة في تركه الزنت
كما لو تزوج امرأة ميتة فاستحق العبد من يه امرأة كان لها ان تخرج قيمته العبد على الزنت والكنان الالة تزوج امرأة على
ثم اعطاهما بذلك المال يما بين من تلك الدار والمستحقا لها بطل البيع ويحب على الزنت المهر الذي تزوجها عليه جماعة قالوا
لرجل زوجه انك غلام بالغ ودمهم على ان ما بينهما لك ورضيت المرأة جازا لكن قيمتها وكونه في الزنت الاستثناء رجل
تزوج امرأة كذا فاعطاهما على ثمنها فاعقبا قبل ان يدخل بها فالتقوا باطل وان عتقها بعد ما دخل بها جازا لغير رجل تزوج
امرأة على ثمنها مملوكة موصولة الطفل والرضع والذنت الى اجل مملوم فاعطاهما قيمة الثياب كان لها ان تقبل القيمة ولو لم يكن
لها اجل لم يكن لها ان تمنع من اخذ القيمة قال محمد ربح واصل هذا ان كل جازا تسليم فيه ثمنها ان لا تأخذ الا اسمى ولو تم خيرة تسليم
كان للزنت ان يعطيها القيمة واكسليم في الثياب جازا اذا كانت موصولة ولا يجوز به دن الاجل فله ان يعطيها القيمة الا في المكمل
والمزود لها ان لا تأخذ القيمة وان لم تكن موصولة لان المكمل والمزود يصلح مهر او ثمن غير ذلك الاجل اما الثوب الموصوف
وان يصلح مهر الا ان الثوب يمين بالتفسير لكان ينزله العبد من تزوج امرأة على عبد غير مملوك كان له ان يعطي القيمة رجل كان
ان لا تزوج امرأة باربعة واربعم فزوج امرأة باربعة واربعم فاعطاهما عشرة قال محمد ربح لا تحت في عتقها ولا زنا
الزنت بعد ذلك على مهر رجل قال لامرأة تزوجك على الف درهم ففارقك فزوجك ففسي ثم فارقك بعد ذلك فزوجك ففسي
جازا لغيرك الزنت وان فارقك ففارقك ففسي على الف كان جازا لرجل قال تزوجت به وهي امه
له مائة قال محمد ربح لا يكون ذلك انما اراد العتق والكنان باطل رجل قال تزوجت به وهي امه له مائة قال محمد ربح لا يكون
انما اراد العتق والكنان باطل رجل قال لامرأة تزوجك على الف درهم الى ففارقك فزوجك ففسي على الف درهم
يعطيها ثمنه من ابدانها رجل تزوج امرأة على الف درهم ففارقك ففسي على الف درهم كان الالة كل الالة ان قيم المرأة
التيه انه يفسر له بها شيئا او كل فاعطاه رجل تزوج امرأة على الف درهم ففارقك ففسي على الف درهم كان الالة كل الالة ان قيم المرأة
دار لعموم قيمة الميتة وقال ابو يوسف وجرح ربح لا يقدر بالاربعين

اذا تزوج امرأه دعى لها شيئا واسما الى شيء وانما رايه ليس بحسن المسكن

قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى

فإنما مثل الذي سمي والحقنا حامين وكان المشاء إليه من المكان لها مهر مثل المشاء وكان مشكلا وقت العقد لا يدرى كالتزويج امرأة على
هذا المثل من الخلل فاذنوا بطلانها مثل المثل والخلل والخلل في غير غيرها مهر مثل المشاء كان المشاء إلى المثل حلال اختلقت الروايات
فيه عن أبي حنيفة ومع الصحاح ما روى أبو يوسف من أنه إذا نكحوا في حلال كان لها المشاء إليه ولو قال تزوجك على الشاة التي في هذا
البيت فاذنوا في البيت فغيره لا يدرى فيه شيء كان لها شاة وسط وطلال الشاة وجعل من البيت فقال أشهدوا في تزوجت فلا تنة
من فلان بالفتى درهم على أن على من مالى الف درهم وعلى فلان يريد به الزوج الف درهم فقال الزوج قبلت ذلك كان لها المهر
على الزوج وهذا ضمان من الأب بالفتى درهم فاذنوا قبل الزوج ذلك ما كان له امرأه بالضمان عنه فاذنوا أخذت المرأة من أبيها أو
ميراثه كان الف للأب ولو نكحها ان يرجوها لكان على الزوج ولو قال أشهدوا في تزوجت انتى فلا تنة من فلان بالفتى درهم من مالى
فقال الزوج قبلت جازا للخلع والضمان على الأب وجعل تزويج امرأة على عشرة دراهم وقرب ولم يصنع الثوب كان لها عشرة
دراهم ولو طلعت قبل الدخول بها كان لها خمسة دراهم وإن يكون متبعا أكثر فليكون لها ذلك أم أمه قالت تزوجك نفسي على أيسر
درهم الف منها مكرت صدق لم فقال الزوج قبلت فالحلف درهم وجعل تزويج امرأة من رجل على أن أبرأ الزوج الأب من دينه
الذي عليه أو تزوجت الابنة نفسها على أن أبرأ الزوج أبابا من دينه وهو كذا إذا أبرأة جازة ولها مهر مثلها وكذا لو قالت على أن
تسرا ذلك مهرى رجل تزويج امرأة على عبد أو كذا في العتاد وإن لها مهر مثلها وليس هذا بمنزلة ما تزويج امرأة على عبد الغير لأن
لها جازا لصاحب العبد وهو منها عبد المرأة لا يصير مهرها لها أو تزويج الرجل امرأة بالفتى على أن تزويج المرأة عليه الف جازا للخلع ولها مهر مثلها
كما لو تزوجها على أن لا مهر لها ولو تزويج امرأة على أن يهب الزوج لأمها الف درهم كان لها مهر مثل الف درهم يهب فلان
وهب كان له أن يرجع في الهبة ولو تزويج امرأة على أن يهب لأمها الف درهم فالحلف مهرها فان طلعت قبل الدخول بها أو قد دفن
الحلف إلى الأب بوجع عليها نصف الحلف دوى الزانية رجل تزويج عبده أم أو قال درهم ثم باع منها تسعة مائة درهم بعد ما دخل البهية بها
فإنها تأخذ استعانة بمهر أو بطلان الخلع ولا ترجع المرأة بالفاقة اباقية على العبد وإن عسر ولو كان على العبد لرجل آخر دين الف درهم
فجازا للغير مبيع العبد من المرأة كان استعانة بغير الزمير دين المرأة يصير فيها الزمير بالفتى والمرأة بالحلف ولا تبع المرأة بعد ذلك وتبع
الزمير بالفتى من دينه إذا عتق رجل تزويج امرأة على كذا جازا للخلع ولها ما حلفت بمقدار مهر المثل أو أقل وإن حلفت بأكثر من مهر
مثلها لم يصح حكمها على الزوج ما لم يرض به ولو كان الحكم للزوج حكم بمقدار مهر المثل أو أكثر جازا وإن حكم بالقل من مهر مثلها يصح حكمه

الارضا والمرأة وكان لها مهر منها وكذا الشتر في الشفاح حكم رجل اخرجني منكم بعد ان مهر النخل جازحك وان حكم اكثر من ذلك يصح
 حكم على الزوج وان حكم باق من مهر النخل لا يهرها مكره وكان فيها مهر النخل رجل قال له امرأة تزوجتك على درهم ولم يذكر المهر
 كان لها مهر منها ولا شبهة في المخرج اذا تزوجت امرأة على النخل في المهر منها القان كان لها القان درهم لان النقصان عن القان
 لم يصح لكان الجواز فصار كانه تزوجها على القان والكان مهرها الا من عشرة قال محمد بن احمد لها عشرة دراهم رجل تزوجت امرأة
 بالعت على ان لا ينق عليها مهر منها ما كان لها القان والقن اذا تزوجت بذات رحم محرم منه غرامة ومالهفت ولافت ولافت
 واني لا تزوج بامرأة امية وابنة ودخل بها الصرع على قول ابي حنيفة ثم وعده مهرها بافا بالغ وقال ابو يوسف ومحمد بن
 مع ان علمها اذ ات رحم محرم منه عليه المهر ولا حكم على المهر ولا عليه اذا تزوج امرأة على القان الى سنة كان لها
 القان بعد سنة ولان يدخل بها قبل سنة وقبل ان يطل شيئا في قول ابي حنيفة ومحمد بن احمد وقال ابو يوسف مع اولاهما قال ابي حنيفة
 ومحمد بن احمد مع رجل وقال لهما ان تنق نفسها حتى يورثها عشرة دراهم ثم يرجع وقال لهما ان تنق نفسها حتى يورثها كل مهرها المهر
 البضع ثبت على ذلك اذا تزوج امرأة سمي لها شئ من مهرها مال ولا تزوجت بالمال لكن لها فيه نفقة كطلاق البقرة ولان تزوجها
 من قبله ولا تزوجت ولا بنت بالشرط كان لها مهر النخل ومهر النخل سبعة دراهم من قبل الاب كالاوقات لاب والعمات
 وعات الاب من كانت مهرها في المال والمال الحسن والحسب والعنف في البلد وقال ابن ابي ليلى مع مهر النخل
 يقوم الا في حالات وتزوج من اذ اوجب مهر النخل حكم الشفاح ثم طلقها قبل النكاح كان لها المهر **فصل في**
المسقة المسقة انما هي امرأة ذواتها مخرجة على قدر مال الرجل فان كانت مسقة اكثر من نصف مهرها كان لها المسقة
 لا يزاد على نصف مهر النخل عندنا وكذا تزوجت امرأة ولم يهرها مهر فمهرها النكاح او القاضى مهر فمهرها قبل النكاح
 كان لها المسقة في قول ابي حنيفة ومحمد بن احمد واني درست الاخر وقال ابو يوسف اولاهما فمهرها نصف النكاح ولا تزوجت
 امرأة ولم يهرها مهر وكفى رجل مهر النخل جازت الكفارة كما يجوز الكفارة بالسمي فان دخل بها الزوج فوجده الكفيل بمهر النخل
 وان طلقها قبل النكاح بها وتجب المسقة لا يوجده الكفيل بالمسقة وكذا أخذت المرأة بالسمي ومهر النخل رهن جاز فان أخذت رهن
 بالسمي ولك الرهن ثم طلقها قبل النكاح ان ملك الرهن قبل الطلاق لم يهرها نصف مهرها بالسمي وان لم يهرها
 اذا كان بالرهن ونافا بالمهر وان ملك الرهن بعد ما طلقها قبل النكاح عندنا نصف مهرها بالسمي والباقى بالماهر
 كما لو رهن الرهن من الرهن ثم ملك الرهن عندنا يملك المأنة وعندنا نصف مهرها بالدين هذا اذا كان رهنها

رهنبا بالمسمى والكان رهنبا بهر المثل ذلك ثم طلعا قبل الزحل بها كان على المرأة قيمة الرهن يسقط عنها قدر المسقة وان مكك
 بعد الطلاق ان مكك قبل ان تحدث المرأة عبدا بالمسقة قال ابو يوسف ربح آخر مكك امانة ولها المسقة على الزوجين وقال
 ابو يوسف ربح اولاد هو قول محمد ربح بهلك بالمسقة ولا يربح احد بها على رضا شي شيء وان احدث عبدا بالمسقة بعد الطلاق
 ثم مكك الرهن قال ابو يوسف ربح آخر المكك بهر المثل فليزها ودمر المثل فقيض عنه المسقة وقال محمد وهو قول ابو يوسف ربح
 الاول بهلك بالمسقة ولا يربح احد بها على رضا شي شيء اذا وقتت الفرقة بين الزوجين قبل الزحل بها بفعل من قبل المرأة كالمزور
 وتقبل الزوجين وخيار البلوغ من قبل النكاح اذ المرأة ربحا النسق اذا كانت المرأة امه او كحابة زوجها مولا بايا ذنبا وهي صغيرة
 او كبيرة ثم غفقت فاحضرت نفسها يسقط كل المهر ولا يجب شي وكذا لو كانت امه فمقتها مولاها قبل الزحل بها بعد اذ خطا يسقط
 كل المهر في قول اخيه ربح وقال صاحبنا لا يسقط شي ولها كل المهر ولو قتلت الامه نفسها من اخيه ربح فيه رديان والاصح
 لا يسقط ولو اقبلت في فاس قول اخيه ربح وهو قول ابو يوسف ربح لاصدق لها المهر ثم غفقت ولو قتلت الحرة نفسها لا يسقط شي
 من المهر غنمنا فالت فني ربح والمهر سببه اذا كان في مكان محرم فاسلم الزوج وابت المرأة الاسلام لفرق بينهما و
يسقط كل المهر في حبس المرأة نفسها بالمهر اذا تزوجت للمرأة المهر معلوم كان لها ان تحبس نفسها
 لا سبب فاد المهر فالت كان في مرض يحل البعض ويشرك الباقي في الزمة الى وقت الطلاق او المهر كما هو عرفت وباركانا كان لها
 ان تحبس نفسها لا يسقط المهر الذي يقال بالفارسية دست بيمان وليس لها ان تقابل به بكل المهر فان بنوا انه لا يحل
 المهر ذلك وان لم يبنوا شيئا ينظر الى المرأة المهر المذكور في العقد ان لم يكون المهر قبل هذه المرأة من مثل هذا المهر فمحل ذلك
 من حلال ولا يقدره كتاب بالربح ولا بالحبس ولا ينظر الى التوارث لان ما ثبت عرفا كان ثابت شرطا وان شتر طواني العقد فمحل
 كل المهر محل الكل مجالا وبكر العرف وان كان البعض مجالا واداه كان له ان يدخل بها لان الزحل ابداد الزحل مشروطا وعرفا فمحله
 بالمكان مشروطا ونفسا والكان
 كل المهر مشروطا وشتر الزحل قبل ادائه شي كان له ان يدخل بها قال ابو حنيفة
 ومحمد ربح فان لم يدخل بها حتى حل الاجل وكان له ان يدخل بها قبل اتمام المهر ولو تزوج امرأة بهر محل كان لها ان تخرج
 في ثوبها فيفسر ان الزوجين لم ينفصس بهرا وكذا لو كان البعض مجالا كان لها ان تخرج قبل اداء المهر وبعد اداء المهر ليس لها
 ان تخرج الا باذن الزوج صغيرة تزوجت فذهبت الى زوجها قبل قبض الصداق كان لمن لم يلق امساكها قبل النكاح ان يردا
 الى منزله ويصحبها من الزوج حتى يرفع الزوج مبرا الى من لم يلق قبض لان من النفس الصداق حتى المرأة فلا يدخل ذلك

بإبطال الصغيرة وكذا الرجل إذا تزوج ابنته التي هي صغيرة وسلمها إلى الزوجه قبل قبض الصداق كان له ان ينفقها من الزوجه
لان العلم لا يملك تسليمها إلى الزوجه قبل قبض الصداق فلم يصح تسليمه فادارة الرجل ان ينفق المرأة من بلده إلى بلد غير اوطانها
ذلك قبل ان ينفق المهر لا يملك ذلك بعد ان ينفق المهر في ظاهر الرواية وقال ابو القاسم الصفار روح لا يملك فعلها من
بلده إلى بلد وان اقام مهرها وادفع الصداق بالابن لان الزمان قد قدس نجات عليها من الصغر في الغربة ما يحتاج عليها في
عشرتها ولان يخرجها من مهرها إلى الغربة من الغربة إلى المهر من الغربة إلى الغربة لان العقل إلى ما دون استمر لا يبعد غربة ويكره ذلك
بغير دفع النفل من محله إلى محله رجل زوجه ابنته الصغيرة كان له ان يطالب الزوج بالمهر وليس له ان يطالبه بالنفقة اذا كانت
لا تطيق الرجال ولا تعمل في الحقل لان النفقة جزء الاحساس بحسب الزوج والصغيرة التي ينفقها حالها كمحسوبة بحسب الزوج اما
المهر بدل البضع وقد ملك نصيبها فطالب به امرأة زوجت ابنتها الصغيرة وقضت مهرها ثم ادركت الصغيرة وطلبت المهر
من الزوج فان كانت الام وصية لم يكن لها ان المهر من الزوجه لانه برى بفرع المهر إلى الام وان لم تكن وصية كان لها ان تأخذ
المهر من زوجها ثم الزوجه يرضى بذلك على الام لان الام اذا لم تكن وصية لم يكن لها حق القبض ولا التصرف في مالها فكان المهر
اليها كما لو كانت في اجنبي وكذا الجواب فيما سوى الاب والمجد اب والاب والقاضي لان غير هؤلاء لا يملك التصرف في مال الصغيرة
ولا يملك قبل صداقتها وان كان بائنا يحكم الولاية والوكالة رجل زوجه ابنته هي كبر صغيرة وطلب مهرها من الزوجه كان له
ذلك اذا كان الزوج سقيا بالخلع والمهر مقربا بانه لم يدخل بها وكان الاب ان يحصم الزوجه في المهر والنفقة ولا يشترط
احصاء المرأة من قبله ولو حبس الزوج لها بغير ادب اليها بغيره لم يكن قبض الاب بقضاها وكان للزوج ان ياتيه ذلك من الاب
والنكاحات المرأة بالفتنة بغيره او سكت بغيره او كان الزوج جازا لم يكن له ان يحصم الزوجه الا بوجوبها فان قال الزوج وطلبت
بها فليس لك ان تأخذ الا صداق الاجرة لها وانكروا لوكالة وقال الاب لا يملك في كبر في منزلي ولا ينفق للزوج وطلب من القاضي
تحليف الاب على العلم بذلك عن أبي يوسف روي عنه انه يحلف لان الاب لو اقرته لك مع اقراره على نفسه ويطلب خضوعه فحلف وذكر
المصنف في ادب القاضي انه لا يحلف لانه لا يملك على الاب شيئا مما يحلف الاب كالوكيل بقبض الدين اذا قال له الزعيم ان اوكيل
فدعاني عن الدين اذ قد اوفيته وادعوا وان يحلف الوكيل ليس له ذلك فان قال الزوج انه ياتيه الصداق ولا يسلم البنت فان
ان البنت صغيرة ولا تتحمل الجباة ام الزوج يدفع الصداق إلى الاب ولا ينفق إلى كلام الزوج وان قال الاب هي كبرية لا
مكنتها ولا اقدر على تسليمها روى ذلك يروى انه الصداق من الزوج ليس له ذلك وان قال الاب هي كبرية في منزلي انا

أنا اخذ صداقها وخرجها به والزواج بطالب تسليم المرأة فان القاضي بامر الزوجه بدفع الصداق الى الاب لان العاود بمرتب تحمل
 الصداق وتنفير تسليم المرأة وان ثبت عرفا كان ثبت شرعا لانه يافت من الاب كخلاف بالمهر حتى لو سلم البنت الى برى الكفيل وان تزوج
 من تسليم البنت بمرتب الزوجه الى آخره باخذ المال من الكفيل لان الاب اذا كان عاجزا عن تسليم البنت لا يكون له حق قبض الصداق
 اذا كانت كبيرة والتكاثرت المحضرين من الاب والزوجه في مصر والزوجه في مصر او كان عقد النكاح ثم او كان عقد النكاح في
 مصر الذي اخصها ثم انتقلت المرأة الى مصر او كانت المحضرة بينها بالكون والمراة بالبصرة فقال الاب أنا اخذ الصداق منها
 واسلمها اليه بالبصرة فان القاضي بامر الزوجه حتى يدفع الصداق الى الختم يذهب الى البصرة فياخذها ثم لا يجب على الاب حمل
 المرأة الى زوجها رجل زوج كبرياؤه برضا المهر يسمى ثم اخذها بالمسمى صنفه فانجرت بذلك فزوت اخذ الضيقه قالوا ان كان
 في مرفوعه قماروا اخذ الضيقه بالمهر لا يصح رد لان لا مكان متعارفا كان ذلك قبض المهر والاب يملك قبض صداق المبرور وان
 لم يكن متعارفا لا يجوز اخذ الضيقه عليها لانه شرعى الضيقه بالمهر والاب لا يملك الشرع اطلاقا لانه لا يملك اخذ الضيقه متعارف من
 الرياسات في المحضر واخذ السوء وكان السخرى وعلى المكس بمنزلة اخذ الضيقه لا يملك اذا لم يكن متعارفا في الاتراك اخذ المهر والاب
 بالمسمى متعارف كاخذ الضيقه في الرياسات هذا اذا كانت بالثمة فان كانت صغيرة فاقض الاب بالمسمى صنفه باضعاف قيمتها ان
 ذلك متعارفا في ذلك المرفوع لا يجوز فعل الاب عليها لانه لا يملك شرعا عليها باضعاف القيمة وان كان ذلك متعارفا جاز
 ويكون ذلك بمنزلة قبض المسمى رجل قبض صداق ابنته ثم ادعى انه رد على الزوجه وصدة الزوجه وكذا بته لانه قالوا ان كانت كبرا
 لا يصدر الاب الابنية لانه لا يملك قبض صداق الميكه فاذا برى الزوجه بقبضه لا يملك الرد عليه وان كانت ثيبا كان القول
 قول الاب لانه لا يملك قبض صداق الثيب فانها اقرب الى مكان الماتة في يده والمودع اذا ادعى رد المودعة كان القول قوله
 رجل تزوج ابنته الصغيرة فاذا ركت وقد دخل بها الزوجه وطلبت مهرها من زوجها فقال الزوجه دفعت الى ابيك مال صررك بضعة
 الاب لا يصح اقرار الاب عليها لانه لا يملك قبض الصداق في هذه الحالة فلا يملك الاقضية وانها ان اخذ المهر من زوجها
 فلا يرجع الزوجه بذلك على الاب لان الزوجه اقرب قبض الاب في وقت كان للاب ولاية القبض فلا يرجع عليه كما لو قيل قبض
 المهرين اذا اقرب قبض المهرين وصدة المهرين وكذا في الطالب ولو كان الاب بين قبض المهرين زوجها قال اخذ منك على ان
 ابراك من ابنتي ومشتبه بحالها كان للمرأة ان تأخذ المهر من الزوجه ويرجع الزوجه بذلك على الاب كما لو قيل قبض المهرين
 اذا قال المهرين اخذ منك على ان ابراك من فلان حاجتي ثم انكر الطالب المهر كما لو اخذ المال من المهرين ان لم يرجع

فيك على الرجل امرأة سلت نفسها الى زوجها قبل سلتها، والمهر غنم نفسها لا سلتها، والمهر ان لها ذلك في قول الجعفي
 وقال ابو يوسف سلت ليس لها ان تخرج من الطلح وحشيت الروايات معها في الاصل من المسافة على قول ابي القاسم الصغار
 مع لها ان تمنع عن المسافة وان سلت مهرها وقد ذكرنا امرأة ماتت فقال الزوج ذهب مهرها مني في صحبتها وفات المهر في قول
 ذهب في مهرها الذي مات فيه قال بعض منحنج القول قول الزوج وذكرني دصايا الجاحس البصري ما يدل على ان يكون القول
 قول المهر لانه لم يذكر سقوط الدين وكان الوجه حدوثه في الحال الى اقرب الادوات امرأة طالت زوجه بها مهرها فقال الزوج مرة
 او فيها مرة قال اويت الى ابيها لا الا يكون متافعا لان الاداء الى الاب وهو قبض للبت بنزله الاداء اليها امرأة اقرت اباها
 مدركه وذهب مهرها من زوجها فانظر الى هذا فان كان قد باه المهر ركات صح اتوار حتى لو كانت بعد ذلك ما كنت مدركه
 لم يقبل قولها وان لم يكن قد باه المهر ركات لا يصح اتوار في حال مولانا رضه ونجني القاضي ان يحاط في ذلك واما انها عن سنها
 ويقول لها ما عرفت ذلك كما قال في كلام اتوار بلوغ ان القاضي يدرك وجهه ويحاط في ذلك رجل يشتري لهما
 ما عاود من ابيها انهم دراهم حتى اشتروا ما عاودت من ابيها فقال الزوج من مهرها في ذلك في الكتاب ان القول قول
 الزوج الا في الطعام الذي يركل وفسر ذلك وقالوا نحن نكره ادويةا واما او شيئا يعني كان القول فيه قول الزوج في ذلك
 مثل اللحم والخمير وشيئا الذي لا يقبل فيه قول الزوج وقال ابو القاسم الصغار سلت كل منعه لا يجب على الزوج شراءه
 لها كان القول فيه قول الزوج انه من مهرها كان واجب على الزوج مثل الدرر والنفار ومما البيت لا يقبل فيه قول الزوج فقال
 الخلف والملاءة قال ليس على الزوج ان ينيادها امر الخوف وقال القعقبي ابو الليث سلت قول ابي القاسم الصغار سلت حسن وبه
 فقول رجل بعث الى امرأته ما عاودت اب المرأة الى الزوج ما عاودت فقال الزوج الذي يشترط كان حداثا كان القول
 فيه قول الزوج مع ميسرة فان حلفت الختان المتد فاما كان امرأة ان ترد المتد لانه لم ترض بحجره مهرها يربح على الزوج بالاقبي
 من المهر الختان المتد بالكلية شيئا مستورا على الزوج غل ذلك وان لم يكن شيئا لا تربح على الزوج بما بقي من المهر
 واما الذي بعث اب المرأة ان كان الحكم لا يربح على الزوج شيئا وان كان فاما كان الا يبعث فلذلك من مال نفسه سيترده
 من الزوج لانه يتردد في زوجي حم محرم فحان له ان يربح وان بعث الا بذلك من مال الانية الباقية ترضا فاما جوع فيه لانه
 يتردد من المرأة واحد الزوجين اذا ربح من الآخر لا يربح رجل تخرج امرأة وبث ابيها بها يادعوضت المرأة لذلك عوضا
 اية ثم عاودها فقال الزوج كسبت بعث ذلك عاودا وادوا من سيترده وادوات المرأة سيتردها والوضعيه قال القول لا

التزويج في مائة لانه انكز التملك والمرأة ان ستر دامت لانها ترغم انها تفت عوضا لبعثه فاذا لم يكن ذلك تبت لم يكن ذلك
 عوضا فكان كل واحد منهما ان ستر دامت وقال ابو بكر ان لا يكف ان حررت حين لبثت انها عوض فذلك وان لم نصرف
 لكنها حبت ودفعت ان يكون عوضا كان ذلك بتمهنا وبطلت بينهما رجل خطب ابنة رجل فقال اب البنت بلى ان كنت تتقدم
 اني ستة اشهر والى سنة ازوجهها منك ثم الرجل بعد ذلك فبث بها الى بيت الاب ولم يقدر على ان يتقدم المهر فلم يزوج
 منه بل لان ستر دامت قال اب البنت للمهر وهو قائم او لا كسيتوركونه اكل البنت به به وهو قائم فاما انك واثمك فذلك
 لان في ذلك امرأة لها ما يكسب قالت تزوجهما انفق عليهم من مهرى ففعل ففعلت لا حسب من مهرى لانك اسخدتهم قال ابو القاسم
 السعفي روح ما انفق عليهم بالمعروف يكون من المهر رجل تزوج ابنة وسلمها الى زوجها فجاءته قال كانت الجها زعارة استغفروني
 قال بعضهم القول قول الاب لان التملك يتقدم بهت فاذا انكز التملك كان القول قول وقال بعضهم لا يقبل قوله الابنة لان
 الجها زعارة لا يكون ذلك المرأة فاذا انكز ذلك كان كذا فانها قال مردنا رضه ونفسي ان يكون الجواب على التفضل فكان الاب ان ستر
 والكرام لا يقبل قوله لانه عارية وان كان الاب من جملتها فيجوز ان يات بثل ذلك فبث قوله فان اراد الاب ان يكون له ولاته فلا ستر واشهد
 عند بفت الجها زعارة عارية ولا يجوز الجها رضه وكسب في ذلك اذ ابنت انها عارية في يدا واشهد على ذلك قالوا تمام الاصل ط
 في ذلك ان سترى الاب جيسا في خفيته من البنت ثمن معلوم ثم انها تترى الاب عن الثمن والخلف بالثمن لا احتمال ان الاب كان سترى
 لها بعض ذلك في صغرها فكانت الابوطه قد جعلت بطلب امرأة وهي تسكن في بيت افنها وزوج افنها لا يرضى بختها هذا الرجل الا
 ان يرضى اليه واهم ففعلت الخاطبة اليه واهم تزوجهما كان له ان ستر دامت اليه لانه رثوة امرأة في عدة الغير جازاها رجل
 فقال اما انفق عليك اومت في عدة وشبهه ان تزوجني نفسك مني اذ انقضت عدتك فرضيت وانفق عليها في عدة
 فانه يزوج عليها انفق لانه انفق عليها شبهه واما انفق عليها من غير شرط لكن علم انه انفق عليها لستر زوجها اختار في ذلك
 قال بعضهم يرجع عليها بما انفق لانه اذا علم بذلك كان بمنزلة اشترط وقال بعضهم لا يرجع لانه انفق على قصد التزويج لا على
 شبهه ولا التزويج قال مردنا رضه ونفسي ان يرجع لانه اذا علم انه لم يستر زوجها لانفق عليها كان ذلك بمنزلة اشترط كما لم يستر
 اذ اهدى الى المهر فخر شيئا لم يكن اهدى اليه قبل الا تراض كان حراما بذكره لا لغرضه لا يحجب العدة الخاصة ولا يقبل الهدية من رجل
 لم يكن قاضيا لا يهدى اليه ويكره في ذلك بمنزلة اشترط وان لم يكن مشروطا لفظا امرأة ادعت بعد وفاة زوجها ان
 لها عليه الف درهم من المهر قبل قولها اني تمام فمهرتها في قول خفيته روح لان عنده يحكم مهر التملك امرأة ماتت فاستخذت

لها ما دبت لزمت الى ام المرأة بقرة قد حجت البقرة وانفقها في ايام الماتم ثم اراد الزوج ان يرجع فبقيت البقرة قالوا لئن
 انقضا انما دبت البقرة بوجدهم من ايتى منه في ايتى ثم ولم يترك البقرة لا يرجع لها ما استهلكه فاقضت باؤنه من غير شرط
 وان انقضا انما دبت البقرة بوجدهم من ايتى البقرة انما شرط عليها الرجوع لان القيمة لا يترك في البقرة اياها فانه كذا يرجع
 فكان ذكر القيمة بمنزلة شرط الرجوع فان اختلف في ذكر القيمة كان القول قول ام المرأة من حيثها لان حاصل الاصل انما يرجع
 الى شرط الضمان لان ذكر القيمة بمنزلة شرط الرجوع قال جبريل رضي الله عنه ان يكون القول قول الزوج لان ام المرأة
 تبيع الاذن بالاستهلاك بغير عرض وهو كذلك فيكون القول قوله كمن وثق الى غيره وراهم فانفقها ما يجب الدوام
 اقرضكم قال القاضي لابل وهو يثنى كان القول قول صاحب الدوام **فصل في تكرار المهر** المهر تكرار المهر
 مرة وبالأولى اخرى ومرة يتكرر بها اثلاث رجل منى بامرأة فشرعها وهو على طهرها كان عليه مهران مهر اول بائن لان اول
 الفل كان حراما لان الفل في حق قضاء الشهرة كالفل واحدة فاذا صار حلالا في آخره لم يجب الحد باءه فصار آخر الفل شبهة
 في اوله الفل الحرام لا يرجع من فرائده او عقوبة فاذا انقضت العقوبة بقيت الزمانة فوجب مهر المثل ويجب المسمى بالنفقة لان
 يسلكه بالحدوة في تمام الاولى والى انما في رجل قال لامرأة كذا تزوجك فانت طالق فشرعها في يوم واحد فماتت امرأة ودخل
 بها في كل مرة فانه يقع عليها طلاقان فيلزم مهران ونصف مهر في قياس قول الجنيته والى يرسد مع لانه لا تزوجها الا بالحد
 عليها طلاق واحد ولزم نصف مهر بالطلاق بكل الدخول فاذا دخل بها مرة او دخل بها مرة اخرى فماتت فماتت فماتت فماتت
 الطلاق المطلق بالزمن فوجب عليها المدة فاذا تزوجها ثانيا وهي في المدة يقع عليها طلاق آخر وهذا الطلاق يوجب الرجعة في قول
 الجنيته والى يرسد مع لان عندهما اذا تزوجت المدة ثم طلعتها قبل الدخول كان ذلك طلاقا بعد الدخول حكما والحدوات
 المدة بالدخول من شبهة والطلاق بعده الدخول يوجب الرجعة ويوجب كمال المهر فوجب عليه المسمى في الكفر الثاني فوجب عليه
 مهران ونصف ولم يصح الكفر الثالث لانها في عدة عن خلاق برجي
 فلا يعتبر الكفر الثالث فلا يجب المهر الثالث قالوا لانا رضدناه المستطير رواية فيما قلنا اذ اجدوا الكفر في المكورة لا يز
 مهران في ولا يجب عليه المهر بالدخول بعد الكفر الثالث لانه دخل في المكورة ولو قال كذا تزوجك فانت طلاق بان فشرعها
 مرة ودخل في كل مرة فانت مذبذبة وعليه خمس مهر ونصف في قياس قول الجنيته والى يرسد مع نصف مهر
 بالكفر الاول ومهر مثل بالدخول الاول ومهر بالكفر الثاني ومهر مثل بالدخول الثاني لانه وطهرها من شبهة ومهر بالكفر

ومهر بالكنح الثالث لان الكناح الثالث مساوونها وهي جارية فاقترع الكناح الثالث ومهر مثل بالدخول الثالث لانه دخول عن شبهة
 فصنع عليه خمس مهر ودفعته وعلى قول محمد بن حبيب عليه السلام مهر ودفعته مهر الكناح الثالث قبل الدخول فقلت مهر بالوطي
 لما عن شبهة وعلى هذا الخلاف اذا تزوج امرأة ودخل بها ثم طلقها بالاسم ثم تزوجها في العدة ثم طلقها قبل الدخول في الكناح كان
 عليه مهر الكناح الاول ومهر كامل بالكناح الثاني لان الكناح الثاني اتصل بها بالدخول في قول حنيفة والى يوسف روى وعليه يقال
 العدة عنها وعلى هذا الخلاف لم يطبق في الكناح الثاني في جسي بابت من زوجها قبل الدخول فقبل من قبلها كالردة ومطاعة ابن الزوج
 عند ما يجب عليه مهر كامل وعلى هذا الخلاف اذا كانت امه فاقترعت به الكناح الثاني واقترعت نفسها قبل الدخول عنه ما يجب عليه
 مهر كامل بالكناح الثاني وعلى هذا الخلاف اذا تزوجت المرأة غير كفوء ودخل بها فزوجه في الاصل الى الله عنى ووزن فيها فزوجه
 المهر العدة ثم تزوجها بالرجل فيزدول في وزن العاضى بينها قبل الدخول في الكناح الثاني يجب لها مهر كامل ويزعم امة مستقلة
 في قول ابي حنيفة والى يوسف روى وعلى ايضا رجل تزوج صغيرة زوجهها اليها ودخل بها فاقترعت واقترعت نفسها ووزن فيها
 ثم تزوجها في العدة ثم طلقها قبل الدخول بها عنه ما عليه مهر كامل عليها عدة مستقلة وعلى هذا ايضا رجل تزوجت صغيرة ودخل
 بها ثم طلقها فطلقته باسم ثم تزوجها في العدة فقلت واقترعت نفسها ووزن فيها كان عليه مهر كامل عليها عدة مستقلة وعلى هذا ايضا
 رجل تزوج امرأة ودخل بها ثم ارادت والى اذ باع ثم طلقها في العدة ثم ارادت قبل الدخول بها وعلى هذا ايضا رجل تزوج
 امه ودخل بها ثم طلقها واقترعت نفسها ثم تزوجها في العدة ثم طلقها قبل الدخول بها وعلى هذا ايضا رجل تزوج امرأة كفا فاسد او دخل
 فزوجه فيها ثم تزوجها في العدة كفا فاسد او تزوجها قبل الدخول بها كان عليه مهر كامل عليها عدة مستقلة في قول حنيفة والى يوسف روى
 وقال يكره بالوطي رجل تزوج امرأة كفا فاسد او دخلها مرارا ثم فزوجه فيها قال محمد روى عليه مهر واحد وانما قال ذلك لان الوطيات
 حصلت بشبهة واحدة وهي شبهة الكناح الفاسد ومنها اذا اشترى جارية وطلها مرارا ثم استجنت كان عليه مهر واحد لان الوطيات
 كانت باطل بسبب واحد وهو الملك من حيث الظاهر وان استحق نصفها كان عليه نصف مهر المستحق والى الجارية من رجلين اذا
 وطئ احداهما مرارا كان عليه بكل وطئ نصف مهر قال شتام روى لا زحين وطئ كان يعلم ان نصفها ليس له رجل وطئ جارية فزوجه مرارا
 كان عليه مهر واحد لان الكل كانت بشبهة واحدة وهي شبهة قتلها ولو وطئ الاين جارية امه مرارا او دعوى شبهة كان عليه بكل
 مهر لان المهر بسبب دعوى شبهة لانه لم يدع شبهة كان عليه الفدا كذا كرر دعوى شبهة فكرر المهر بخلاف الاب لان الاب
 لا يحسن الى دعوى شبهة واذا وطئ الرجل جارية امه مرارا او دعوى شبهة فكرر المهر بخلاف الاب لان الاب
 لكل وطئ مهر لانه يحسن الى دعوى شبهة ولو وطئ الرجل مكاتبه مرارا كان عليه مهر واحد لان سبب الكل واحد وهو قيام ملك المهر ولو وطئ
 مكاتبته جارية ومن آخر فوا كان عليه في نصف الذي بالوطيات نصف مهر واحد وفي النصف الآخر كل وطئ نصف مهر وذلك كله

الحكمية رجل بطنى امرأة برادتم شهر ايك كان حلفت قبلها ووقع الطلاق كالعليه مهر واحد كالمرأة اخرى جارية ووطها
ثم استخف مكان عليه مهر واحد فقام بين ابن خنجره جالس امرأة هي ثالثة لا تدرى الحثات ثالثة عليه مهر واحد
والحثات كبراد انصبا لمز مهرتها وكنهات انه الحثات ثالثة عليه جارية وكنهات كبراد انصبا عليه مهر واحد وكنهات كبراد
رجل وقع على امرأة من طاجانها طلقها وهو على تلك الحال ثم اتم جامع بعد الطلاق وقضى حاجته ثم شخى قال محمد بن وهب
الروائين عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
ثم دخل بعد الطلاق اما المفعول ذلك وكنت عالج به الطلاق حتى انزل طهر عليه وعن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
وان لم يخرج ثم دخل بعد الطلاق وعلى ذلك الحثات كبراد انصبا لمز مهرتها وكنهات انه الحثات ثالثة عليه جارية وكنهات كبراد
وفى رواية اخرى وهو قول من ذكره ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
قول محمد بن وهب عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
قال ابو بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
تزوجت امرأة بعد ذلك لان امرأته طلقها طلاقا صحيحا ولا يزوجها الا بعد الطلاق ولا يزوجها الا بعد الطلاق ولا يزوجها
ليس لزوم التمسك ان تزوجت الام وتماحرت عليه بخله وكنهات انه الحثات ثالثة عليه جارية وكنهات كبراد
كل واحد منها على زوجه صاحبها وطها كان على كل واحد منها مهر واحد وطها كان على كل واحد منها مهر واحد وطها كان
لانها كانت قبل الدخول بغير من قبلها ورجل تزوج امرأة وكنهات انه الحثات ثالثة عليه جارية وكنهات كبراد
فوطها كان على الرجل الاول بغير من قبلها ورجل تزوج امرأة وكنهات انه الحثات ثالثة عليه جارية وكنهات كبراد
على الرجل الاول بغير من قبلها ورجل تزوج امرأة وكنهات انه الحثات ثالثة عليه جارية وكنهات كبراد
لان امرأته طلقها طلاقا صحيحا ولا يزوجها الا بعد الطلاق ولا يزوجها الا بعد الطلاق ولا يزوجها
بالخوة لان المهر ثمانية اضعافها من قبلها ولم يزوجها الا بعد الطلاق ولا يزوجها الا بعد الطلاق ولا يزوجها
في الخلوقة المهر ثمانية اضعافها من قبلها ولم يزوجها الا بعد الطلاق ولا يزوجها الا بعد الطلاق ولا يزوجها
ليس هناك ما في نسخة من الرجلين من المهر ثمانية اضعافها من قبلها ولم يزوجها الا بعد الطلاق ولا يزوجها الا بعد الطلاق ولا يزوجها
ان في نسخة من الرجلين من المهر ثمانية اضعافها من قبلها ولم يزوجها الا بعد الطلاق ولا يزوجها الا بعد الطلاق ولا يزوجها

وان تروى المرأة انه لم يجاسها في ذلك الزمان بل كان قد فسد بامرأة من بني النضير فاستلم الحمار وامرته فمشت به
فقد بها الحمار فأتى قنينة فبعت الحمار من القنينة على اشباع فبعتهم ففعلها كان عليها المدة استحقاقا وان كان فاعز
عن الشراء ففعلت بغير المدة او ان كان تروى من قبله ففعلت بها من طين ففعلها ووجد بها ان بها نصف المهر فذكرها
والمرء لم يصبها **فصل في اختلاف الزوجين في المهر ومتاع البيت** اذا
الزوجان في قدر المهر حال قيام المهر منه اختلفت منه اختلفت ومهر من يحكم به المثل فان شهد بها كان القول قوله وان لم يشهد
وعلى الآخر فان قال الزوج المهر العتق وقابلت بنى القان ومهر شها البت او ما قل كما القول قوله وان لم يشهد بها كان المهر
العتق ومهر فان كان كل ثبت الزيادة وان كانت لا ثبت واياها اقام البينة قضى له وان قال جميعا قضى منها وان كان
مهر شها العتق او اكثر كان القول قوله وان لم يشهد بها كان المهر العتق وان كانت لا ثبت الا ان قال كل ثبت الا ان قال
القان البت بالقيمة لا خيار للزوج فيها والع حكمهم المثل والخيار فيها ان شاء اوى من الدرهم وان شاء اوى من المثل
واياها اقام البينة تنصيف مئة وان قال جميعا قضى بمئة الزوت وان كان مهر شها البت وخمسائة بخلافه فان كل الزوج
لزمته القان بغير التسمية وان كانت هي قضى البت وان قال جميعا قضى البت بغير التسمية وخمسائة بحكم مهر المثل وكثير
الزوج في الخمسائة واياها اقام البينة قبلت بمئة قضى البت وخمسائة البت بغير التسمية وخمسائة بغير المثل وان قال
في المهر بعد الطلاق قبل الزوت لم يحد منه اختلفت ومهر من يحكم به المثل فان شهد بها فاعز شهادتها لكان القول قوله وان لم يشهد
وعلى الآخر وان كانت البينة منها اختلفت في جواب الجاح الكبير وفي جواب الجاح الصغير القول قوله الزوت من بينة
وقال ابو يوسف مع القول قوله الزوج في الوجه كلها الا ان ياتي بشي يستكره ويختلف في استكره قال الحسن بن
زياد مع استكره ان يكون مهر شها عشرة الاف درهم والرجل يدعى الجاح عشرة وقال سديد بن معاوية المزني يستكره ان يكون
مهر شها اثنى عشر وقال بعضهم يستكره يدعى الزوج المثل بالاندية شها به عادة وعليه الاعمال وان اختلفت في اصل
التسمية ان ياتي بشي يستكره المهر والآخر يكره كان القول قوله المكره قضى لها مهر المثل وانه ان اختلف الزوجان قبل الطلاق
في الوجه وسواء ان مات احداهما اختلفت على ودية المهر ودية الميت فمهر او ما لا اختلفت في مهرهما سواء وان ماتا جميعا اختلفت بينهما
في تسمية قال ابو يوسف مع المهر القول قوله ودية الزوج على او اكثر وقال ابو يوسف مع القول قوله بدية الزوجان
بشيء يستكره وقال محمد بن حاتم يحكم به المثل وان روى الاصل بين وبينهما في اصل التسمية كان القول قوله المهر

ولا يقضى لها بشئ في قول الخليفة روح وقا لا يرد يقضى به المثل وقا لا يرد القوي على قولها وتزوجها على عب
 بينه وملك العبد قبل التسليم اليها واختلفا في قيمة كان القول للزوج وكذا التزوج بها على ثوب بينه نهك الشرب
 قبل التسليم واختلفا في قيمة الثوب كان القول قول الزوج وكذا التزوج بها على ثوب بينه نهك الشرب قبل
 التسليم واختلفا في رزقه كان القول قول الزوج في هذه المسائل وان تزوجها على ثوب بينه وقيمتها عشرة مغير
 السعر الثانية كان لها ثوب لا غير ولو كانت قيمة الثوب يوم العقد ثمانية وازداد اسعر وصارت قيمة عشرة
 فلها ثوب ودورها ان ولو كانت قيمة الثوب مائة فانقصت قيمة قبل التسليم وصارت خمسة خبرت المرأة ان شاء
 اخذت الثوب باقتضا وان شاركت اخذت قيمة يوم العقد ولو قالت المرأة تزوجني على عبدك هذا قال الرجل تزوجني
 على امي هذه امي ام المرأة واقام البينة فالبينة بينة المرأة لان بنتها قامت على حق نفسها وبينة الزوج على حق الغير
 وتعلق الامر على الزوج باقراره ولو اقام الزوج البينة انه تزوجها بالثوب درهم واقامت المرأة بينة انه تزوجها بمائة
 دينار واقام اب المرأة وهو عبد الزوج بينة انه تزوجها على رتبة فالبينة بينة الاب فان قامت ابها وهي ابنة الزوج مع
 ذلك بينة انه تزوج ابنتها على ربتها فالبينة بينة الاب والام ونفسهما جميعا مهر وادعى الا انه ان للزوج في نصف
 قيمتها ولو لم يكن كذلك ولكن قامت المرأة البينة انه تزوجها بمائة دينار واقام الزوج البينة انه تزوجها بالثوب درهم
 يقضي القاضي بينة المرأة بالكتاب بمائة دينار ثم ان اب المرأة وهو عبد الزوج اقام البينة انه تزوج المرأة
 وعلى رتبة فان القاضي يبطل القضاء الاول ويقضي بان الاب هو المهر ولو كان الزوج يدعي انه تزوجها على ثوب
 ومصدق الاب في ذلك واقام البينة وادعت المرأة انه تزوجها على مائة دينار ولم تقم البينة فقضي القاضي بيمين
 الاب والزوج وبطل الاب صدقا واعتقه من المهر وجعل لاردها ثم اقام المرأة البينة انه كان تزوجها بمائة دينار
 كانت البينة بينة المرأة ويقضي القاضي لها على الزوج بمائة دينار ويجعل لها باحرام مال الزوج وبطل المهر الذي
 كان قضاه للمرأة لان الاب كان حراما تارة للزوج قبل التسليم فاما قضى القاضي بالولاد دون المتع ولذا يصح
 الولاء لبينة المرأة بعد ذلك المهر اعلم بالصواب **فصل في اجلا بة الزوجين في متاع**
البيت اخلف الشايخ في هذه المسئلة على تسعة احوال قال ابو حنيفة ومحمد اذا اختلف الزوجان في متاع من بيت
 في البيت الذي كان يسكن فيه حال القيام الكساح او بعد ما رقت الفروة فبعض الزوج او من المرأة فالحكم للامراء

حادثة كالدخول والخروج والنزول والارتفاع وقربها واستبعادها فمن المرأة الا ان قسم الزوج البتة على ذلك ولا يكون
 للرجل كالمساحة والبقاء والاعتناء والاعتساف والاشتغال والفرس ونحو ذلك فهو للرجل الا ان قسم المرأة البتة على ذلك
 وما يكون للرجل والنساء كالعبادة والخدمة والفرش والبيتة وما يستور فهو للرجل الا ان قسم المرأة البتة
 ذلك وقال ابو يوسف ربح المرأة جهازا زنتها والباقي للرجل ولو كانت الرجل رقيقته المرأة ورتب الاختلاف بين
 المرأة ودارت الرافقون للرجل ما كان القول فيه قول الراوي الباقي للمرأة وان كانت المرأة وبقى الرجل
 فليكون للنساء فالقول في ذلك قول دارت المرأة والباقي وهو المشكل للمحامي منها وهو الرجل قال ابو يوسف ربح
 الحكم بغيره احد ما يحكم في غيرهما وكان احد ما حرره ولا يملكه كغيره كان او مملوكا او مملوكا كان المباح كله لغيرها
 كان وقال صاحباه مع اكان المملوك محورا كذا كذا وكان ما فداه المملوكا بما في جوابه في الجواب في الجواب وكان
 احد ما سلكه ولا يملكه كذا كذا وكان احد ما سلكه كذا كذا وكان احد ما سلكه كذا كذا وكان احد ما سلكه كذا كذا
 الروايات انها سواه وذكرني بعض فقال لو كان الزوج بالمال والمرأة غير بالمال لما بنت مبلغ المباح فهو ما
 لو كان ما كسبه سواه ولا فرق في هذه الوجوه فيها اذ كان البتة الذي يسكن فيه ملك الزوج او ملك المرأة ولو كان
 غير الزوجه في مال احد بان كان الابن في مال الاب لولا ان في مال الاب لولا ان في مال الاب لولا ان في مال الاب
 الذي يولد في قولهم كذا ذكرني الكيسانيات وذا وراين رسمه ولو كان الرجل اربح منبوة فربح الاختلاف في المباح
 وبينهم فان كن في بيت واحد فاصح للنساء يكون بينهما والملكات كذا كذا في بيت على جدة فاكنت في بيت
 كل واحدة منهم يكون بينها وبين زوجها على الويل الذي ذكرنا في الزوجين لا يثبت ركب بعضهم بعضا في ذلك لانه لا يملك
 احد منهم على ما في بيت الاخرى فلا تسحق شيان ذلك البتة ولما دعت المرأة بنساع انها اشترته من زوجها
 كان المباح للزوج وعليها البتة ولو كانت الزوج فقال وارثه المرأة بعد كان والري طاعتك ثلثا في العتمة وباراد
 ان ياخذ الثلث من المرأة لا يقبل قول الاب البتة ويكون المباح لهما في قول الحنفية ربح لان هذه المشكل للمحامي منها
 القول لهما في بيتها ما سلكه كذا كذا فان حكمت او اقرت كان المشكل لوارث كما لو دعت الخصومة بين الزوجين
 بعد الطلاق وان طلقها في المرض مات الزوج بعد انقضاء العدة كان المشكل لوارث الزوج لانها عارية البتة
 ولم يبق فيها يدان مات قبل انقضاء العدة كان المشكل للمرأة في قول الحنفية ربح لانها نزلت فملكها البتة وكان

وكان ينزله لمرات الزوج قبل الطلاق وان اختلف الزوجان في البتة التي سيكتان فيه كل واحد منهما ان ذلك ان الغزل
 في ذلك قول الزوج وان اقامت المرأة البتة او اقام جميعا يقتضي بنية المرأة لانها خارجة عن معنى ان تكون الارض في رجل وانما
 وانما سئل ان البتة ان الدار لها وان الرجل عيب اذ اقام الرجل البتة ان الدار له المرأة تزوجا بالث درهم ودفع اليها ولم يقم بنية
 انه خرجت يقتضي بالدار والرجل للمرأة ولا يكتفح فيها لان المرأة اقامت البتة على رفق الرجل والرجل لم يقم البتة على رفق الرجل
 بالرق واذ اقتضى بالرق بطلت بنية الرجل في الدار والكنح ضرورة وان كان الرجل اقام البتة انه عز الاصل لم يمسك بها
 يقتضي بنية الرجل ويكنح المرأة ويقتضي بالدار للمرأة ولا يكتفح بها الا يقتضي بالدار صاحب يد والمرأة خارجة
 يقتضي بالدار لها كما لو اختلف الزوجان في دار في ايديها كانت الدار للزوج في قول الجنيته والى يوسف رح وان اقام البتة يقتضي
 بنية المرأة ولو اختلف في سماع من سماع النساء وانما البتة يقتضي به للزوج ولو اختلفا في هذه المسألة وفي الكنح فانما كانت
 المرأة البتة ان المسألة لها وان الرجل عيب اذ اقام الرجل البتة ان المسألة له وانما تزوج المرأة بالث درهم ودفع اليها ولم يقم بنية
 انه عيب المرأة يقتضي لها بالكنح الا يقتضي بالدار وان اقام الرجل البتة انه عز الاصل يقتضي له بالحرية وبالمرأة والمسألة
 ايضا لانه في سماع النساء يحتاج الى البتة وان كان المسألة مستحكمة يكون للرجل والنساء يقتضي بنية يقتضي له بالمرأة الا يقتضي
 ويقتضي بالنساء للمرأة لان بنية المرأة في المسألة اولي لانها خارجة واذ اقرت المرأة قطن زوجها ثم اختلفا في الغزل قبل
 الفقرة اوبعد اذ لم يمسك على وجهه اما ان اذن لها بالغزل او نهى عن الغزل ولم ياذن لها ولم ينهاه فان اذن لها بالغزل قال
 انغزله لي كان الغزل للزوج ولا اجر لها عليه لانه لما امر بالغزل ولم يذكر لها اجر كان ذلك سحابة منها وان ذكر لها اجر
 ان سعى لها اجر معلوم كان لها ذلك لانه استباح العمل غير سحر عليها بجر معلوم وان ذكر اجر مجهول او شرط ان يكون
 الغزل اذ الكراس لها كان الغزل للزوج ولها اجر مثلها لانه استباحها ببعض ما يخرج من العمل فيكون في معنى تفسير الطحان
 وهو كما لو دفع غزلا الى حائك منسجبة بالنصف وان اختلفا في الاجرة فالت المرأة غزلت بجر وقال الزوج بغير اجر كان الغزل
 قول للزوج من بنية لانه انما الاجارة والاجرة ولو قال انغزله لنفسك كان الغزل لها ولا شيء عليها لانه تبرع عليها بالعطش وان
 اختلف فقال الزوج انما اذنت لك لتغزلي في دارك لا بقل انغزله لنفسك كان القول قول الزوج لان الاذن
 يستند من جهة يكون القول قدوس العين ولو قال لها انغزلي لي يكون الغزل لها كان الغزل للزوج ولها اجر مثل مائة ذكرنا
 ولو كان لها انغزلي ولم يرد عليه كان الغزل للزوج لان الظاهر من حاله انه يرضى بالغزل له وان منها ما عن الغزل فغزل كان الغزل

بما وعليها مثل ذلك العطن لزوجه لانها غرة فعبا ففطن مثل ذلك العطن كمن عصب حنطه ففطن كان الرقيق لها
 وعليه مثل تلك الحنطه وان اختلفا فقال صاحب العطن غرات باذني وقالت غرة فغير ذلك كان النول قول صاحب العطن من
 المرأة في مثل تلك العطن وهو مكر وان حمل انشا الى ربه ولم يكن شيئا فغرة الخان الزوج بين العطن كان القول بما وعليها مثل ذلك
 العطن لان الظاهر من قوله ان كان يشتري العطن لا قبل البيع وان لم يكن بين العطن الخان الزوج يدعى الاذن كان القول قول
 لان الظاهر من قوله ان يحمل العطن الى ربه فغرة الخان الزوج فغرة الخان الزوج فغرة الخان الزوج فغرة الخان الزوج فغرة الخان الزوج
 يكون الزوج وان الزوج اذا كان بيع الاذن والمراة في مثل تلك العطن وهو مكر وكذا الواضح في الكراسي فقال الزوج
 للمرأة وقت الى الحائك باذني النسبة وقالت وقت فغير ذلك كان القول قول الزوج اذا غرت المرأة عطن زوجها باذنه
 وكانا يريان ذلك الكراسي يشتريان بانفسهما فغرة الخان الزوج فغرة الخان الزوج فغرة الخان الزوج فغرة الخان الزوج فغرة الخان الزوج
 وما يشتري من ثمنه للرجل لان المرأة تمل للرجل يكون ذلك لا رجل الا شيئا واشتري لها دوسى عند اشتراها او علم
 عادة انه يشتري لها دوسى اليها يكون لها رجل كان يدعى الى امرأته ما يحسن اليه وكان يدعى اليها اعيان من العدايم
 وقول يشتري بها نظار اغزى فكانت تشتري وتقول ثم يبيع تشتري بها استة البيت كانت الاستة للمرأة لانها اشترا
 من غير ذلك الزوج اياها بالاشترائك كانت مشتري لنفسها وادامه فصل في دعوى الكناح امرأه او وقت
 على رجل ان تزوجه بخود فانه يستخلف بايدي زوجة في دان تي زوجة في بني حان بان الكناح استخلف فلا على
 قول ابى يوسف ومحمد بن سفيان على الكناح والقسري على قولهما انما استخلف على الكناح في الطلاق البائن والمرت
 لا على الال وانما استخلف على الزوج لانها لو كانت صاوة فلا يطل الكناح بخوجه فذا اجبت فبقي معلقة وقال بعضهم استخلف
 على الكناح فاذا طلعت قبل القاضي غرت بكما رجل تزوج امرأة فبها دوسى فغرة الخان الزوج فغرة الخان الزوج فغرة الخان الزوج فغرة الخان الزوج
 ليس الزوج ان يستخلف المرأة في توهم لان الاستخلاف شرع لرجاء النكاح ولو اقرت المرأة بكناح الاول لا يصح اقرارا على الثاني
 فلا يستخلف لكن يحلف الزوج الثاني فان حلفت بعقلها لم يضره وان لم يحلف الزوج الثاني فبها دوسى ككناح فغرة الخان الزوج فغرة الخان الزوج
 المرأة فان حلفت لا يثبت كناح اه اول وان حلفت بعقلها لم يضره وان لم يحلف الزوج الثاني فبها دوسى ككناح فغرة الخان الزوج فغرة الخان الزوج
 فان اباها البتة وليست في راحة عما يطل انسان لان الكناح حاد الجحود لا يحتمل ان يتركه وليس احد بما ادلى بنى لا عرفه وان اقام
 على واحد منها البتة اجماله وكانت المرأة في راحة بما قضى بها العصاب اليه وذا الذي ما البتة وابعى احد بان الرجل ربه غرة

شهود بالكنح والدفن ليقضي له وان اقام احد منها البينة على الكناح والدفن لا يقضي له احد هادان صدقها الكناح
 وقت شهده شهود على الكناح فهو اولى وان وقت احد هادان لم يوقت الاخر لان المرأة في بيده الذي لم يوقت يقضي له كذا وكذا
 وقت احد هادان لم يوقت الاخر لان الذي لم يوقت اقام البينة على الكناح والدفن كان هادان وان وقتا واحد هادان
 اولى على كل حال وان اقاما البينة على الكناح ولم يوقفا فمرت هي لاحدهما يقضي للمرت وان اقاما البينة على الكناح والمرأة لا تملك
 اخلاصا فبعضهم لا يقضي للمرت لان الاوراق قبل البينة مبطل بنية الاخر فلا يقضي الا بالاثار بعد البينة وقال بعضهم يقضي
 للمرت لان قرار المرأة لاحدهما غير لازم الا اقاما البينة وهي في بيده احد هادان يقضي لصاحب اليد ولو كانت المرأة في بيدهما
 فشهد بهوده انها امرأته او شهدوا انها مكسوة وحلا له فشهدوا الاخر شهدها وانتهت بها اخلاصا فبعضهم لا يقضي بنية
 ذي اليد لان بنية ذي اليد انما ترجع على بنية الحاضر اذا شهدوا على السبب الماذا شهدوا على هذا الوجه كان به غير لازم الشهادة
 على مطلق الملك فلا يقضي بنية ذي اليد وقال بعضهم يقبل لان شهادة وشهود وانها امرأته او مكسوة وحلا له فشهدوا الشهادة
 بسبب لان المرأة لا تغير مكسوة وحلا الا بسبب نكاح وهر الكناح والحكم اذا اقبلت بسبب ميلن كان ذكر الحكم وذكر السبب
 مواد بخلاف الملك لان الملك ثبت باسباب كثيرة وليس بعضها اولى من البعض فلابتئين بسبب رجل ادعى كناح
 امرأته وهي تحجب شهدها الشهود انها امرأته وتضي القاضي بها ثم جازا آخره اقام البينة على ذلك لا يفتى الى الثاني لان القضا
 صح ظاهرا فلا يبطل ما لم يظهر خطأه بيقين وذلك بان يوقت الثاني وما يكون قبل الاول ولان رجلين ادعى الكناح امرأته
 رخصه كان دخل بها احد هادان في بيت الاخر قاله الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل مع صاحب البيت اولى ولو ادعى زيد وعمر الكناح
 امرأته فقاتل تزوجت زيدا بعد ما تزوجت عمرا قال ابو يوسف مع يقضي لزيد وعليه الفتوى ثم قال ابو يوسف مع فان باهما
 القاضي وقال من زوجك فقاتل تزوجت زيدا بعد ما تزوجت عمرا فان القاضي يقضي بها العمود وقال استحس ذلك في
 جواب المنطق وكذا في البيع وكذا الوفا قال رجل لا تخن فاطمة وضم تحت تزوجت فاطمة بعد تحت قال ابو يوسف مع يقضي بكل فاطمة
 ولو قالت امرأة تزوجت هذا الرجل فمات تزوجت هذا الرجل الاخر متدسسته هي الذي اقرت بكناح اسس ولو شهد
 الشهود على اتراها الهاجس ما هي تحت قال ابو يوسف مع اسأل الشهود باها يدات القاضي به ولو قالت تزوجتها جميعا هذا
 اسس نهان متدسسته كانت امرأة صاحب الاسس ولان رجلين اقاما جميعا البينة على الكناح امرأته بعد بهما يقضي لهما
 بعيراث ربح واحد لان حكم الكناح بيد الميراث وهو يحتمل الشك ولو كانت احد الميراثين فامرت المرأة ان الكناح

كانت اذ صحت فبها رجل ادعى على امرأته انها امرأته ولما قام البينة على ذلك دأبت المرأة انها امرأته بالرجس الآخر
وذلك الرجل يحججه واقامت البينة على ذلك كمال محمد روح فقبلت في الزمن المدعى لان الشهود لا تشهد واعلموا بالخارج
فقد شهدوا على اقرارها انها امرأته واقرارها على نفسها اصدق من غيرها الا ترى ان رجله لو اقام البينة على رجل انه يشترى
منه فربما اقام صاحب الثوب البينة على رجل اخر انه باع منه وهو يحججه فان البينة منه المدعى على صاحب الثوب لا قدس ولو كانت
المرأة حين اقامت البينة على الرجل انها امرأته ادعاها ذلك الرجل كانت البينة المرأة وذلك كما مر اذ اقام البينة عليها
رجلان بالخارج ولم يوافقا بها بعدت المرأة فهو زوجها امرأته قالت رجل انما امرأتك فقال محبا لهما انت طالق كان اقرار
بالخارج هي طالق ولو قالت رجل انما امرأتك فقال انت لي بزوجة وانت طالق فليس بنا يا فرادخنا بحقيقة امرأته قالت
رجل زوجك فنتي فقال لها فانت طالق بغير الطلاق وان قال انت طالق فانت طالق بشي ولا يكون اقرار بالخارج ولو ادعى على امرأته
الخارج اقام البينة واقامت اخت المرأة البينة انها امرأته وان اياها بها منه كانت البينة ميتة الزوف صدقت المرأة المدعى عليها
ام كذبت ولو ادعى على امرأته كذا حاد اقام البينة واقامت المرأة البينة ان اختها امرأته المدعى والرجل المدعى بكسر ذلك ويقول
ياي بزوجة فاني القاضي يقضي بخارج الشاهدة انها امرأته المدعى ولا يقضي بخارج البينة قول بحقيقة رم وكذا لو قامت البينة
البينة على اقرار المدعى بخارج الغائبة وقال ابو يوسف مع يزوجت القاضي ولا يقضي بخارج الشاهدة فان حضرت الغائبة واقامت
البينة على ما دعت انها يقضي بخارجها اذا قامت هي البينة ولا يقضي بخارجها تلك البينة التي اقامت الشاهدة ويفرق بين الزوف
والشاهدة فان تكررت الغائبة لكما يقضي بخارج الشاهدة ولو اقر الرجل بخارج الغائبة بيا لا القاضي بل كان منك وبين الغائبة
فرق فان قال لا يجادل بخارج المخاضة ولو قال كنت طلفت الغائبة وانسرتني باقتضائه منها كذا تارة في طلاق الغائبة
بخارج الشاهدة فان حضرت الغائبة وضدت في الخراج وكذا تبني الطلاق بغير الطلاق عليها من خارج اقرار الزوج بطلاقها ولو ادعى
خارج امرأته واقام البينة ودأبت المرأة انه تزوج بهاها او اختها فبذلك دأبت الخراج الا انه سواد في قول بحقيقة روح ولو
اقامت الشاهدة البينة انه تزوج بهاها ودخل بها او ابتاعها او سها عن شهوة او نظر الى زوجها من شهوة فرق القاضي بين الشاهدة
وبين المدعى ولا يقضي بخارج الغائبة رجل تزوج امرأته ثم اقر ان كانا كان زوجها طلقها واقضت عنها ثم تزوجها فعادت المرأة
على حال لا يعزل قول المرأة ولا يفرق بينها وبين الزوج فان حضر الغائب وانكر الطلاق تلقى بالمرأة ويفرق بين المرأة وزوجها الذي
هو وان اقراره بالخارج والطلاق واقضائه العدة كما قال في الزوف الثاني وكذا تبني المرأة في الطلاق وفتح الطلاق عليها من الزوف

من الزرع لادخل حين انزل الزرع الاول بالطلاق وعليه العدة من تلك الوقت وتفرق بينهما وبين الثاني وان صدقني جيس ما قال
كانت امرأة الثاني ولو قال الزرع كان لها زرع قبل طهرها وانقضت عدتها ثم تزوجها وقالت المرأة لم يطفئ ذلك الزرع كان
القول قبل الزرع ولا يقبل قول المرأة قال جعفر بن محمد روى عن الزرع الذي اقرب الزرع الثاني في وقتها المرأة في ذلك كذا الزرع
ان في كان القول قول الزوج الثاني لانها اقر بالكنح العلوم بينها والعلوم فصل في الشهادة على النكاح
يجوز الاثبات على الشهرة والسامع تحمل الشهادة في خمس احوال اربع منها مربعة النسب والنكاح والموت والقضاء واحدة
منها ذكرها المضافات روى هذا القول عن الزرع وذكر الشيخ الامام ثمس الا من لم يسمع ان الشهادة على اصل الوقت تجوز بالشهرة و
السامع ولا تجوز على شرط الوقت وكذا تجوز الشهادة على النكاح بالسامع تجوز بالمهر ايضا بالشهرة والسامع وذكر الحكم المشهد
في في المتقاضي والاشهاد على الزوجين عرفي وهو ان يسمع من قوم لا يثقون راجعهم على الكذب ويستخرجون من ان يشهد عنه رجلان عدلان
او رجل امرأتان ان يخطا لشهادة من غير استنهاض ووقع في قلبه ان الامر كذلك ولا يفتي بشهادة الواحد عند الحقيقة ومن ابي
رج اذا شهد واحد عدل بموت رجل وقال ما غابت مائة حل ان يشهد على مائة والصحيح ان الموت بمنزلة النكاح وغيره ولا يكتفي
في شهادة الواحد ولو راى رجلا وامرأة يسكنان في منزل ويشهد كل واحد منهما على صاحبه كما يكون بين الازواج حل لان الشهادة
على النكاح اقدم عليه رجل عليه من ليلة وانسب له واقام عنده وهو الميسر ان يشهد على غيره حتى يلقى من اهل تلك البلدة رجلين عدلين
من غير ان يشهد على النسب واذا تحمل الشهادة بالشهرة والسامع فشهد عند القاضي وابهر جازت شهادته وان فسر وقال اشهد
على النكاح او على النسب لاني سمعت ذلك من قوم لا يثقون راجعهم على الكذب لا يقبل شهادته كمن راى دارا او عينا في يد رجل فصرخ
فيه نضرت الملك ووقع في قلبه انه كذا حل ان يشهد على انه كذا فان شهد به فسر فقال اشهد انه لاني رايت في يده مئزر فصرخ
الملك لا يقبل شهادته كذا ذكر ثمس الا انه المحل في ذلك الفصل بين الموت وغيره وفي بعض الروايات في الموت يقبل شهادته وان
اذا اصح الرجل كذا او مواتا او نسبا او وضع قلبه ان يصرخ ثم شهد عنه عدلان بخلاف ما وقع في قلبه او لم يسمع ان يشهد بما وقع في قلبه
او لا الا ان يستيقن بكونه بها وان شهد عنه عدل بخلاف ما وقع في قلبه او لم يسمع ان يشهد بما وقع في قلبه او لا الا ان يستيقن بكونه بها
الراصد صادق فيما شهد وان عاين رجل نكاح امرأة او بيع جارية او قتل عدوا او زرع رجل على نفسه بما لم يشهد عنه روى هذا رجلان عدلان
ان قلنا ما طلق امرأته فليحضرها اداك شترى الجارية او عرق الجارية او اربع الجارية بثلث البس ان عاقبتها او ان امة واحدة
رضعت الزوجين في صغرهما في احوالين ثم ان المرأة اكرت النكاح وكوت الجارية ملك الشترى لا يسع لاشهاد ان يشهد على النكاح

المرأة ولا على بيع الجارية لان الشاهد من شبهة الزوة بالصلقات القسمة عند الجارية متبعا لا يجوز للمرأة ولا جارية ان تعد
 بجبايتها كذا لا يحل فتاها من ان يشهد على النكاح وليس وان شهد عند ذلك هو الذي يان النكاح وبيع الجارية بدل
 واحد بالصلقات انكثرت عن الجارية لا يحل فتاها من ان يشهد عن الشهادة على البيع والنكاح **فصل في العنين** النكاح
 العنين جارية فان طلت المرأة وقت النكاح ان عنين لا يصل الى النساء لا يكون لها من الخصومة كما لو لم تشتري بالبيع وقت
 ان لم تعد وقت النكاح بعد ذلك كان لها من الخصومة ولا يطل معها بكون الخصومة وان حال الزمان لم يرض بملك وكذا النكاح
 الرجل يصل الى غير ارض النساء والجارية ولا يصل اليها كان لها من الخصومة واذا اضاغت الى القاضي فان قال قد وصلت اليها
 في هذه النكاح واخرت المرأة النكاح نيكاحا من القول قد رد وان قالت انما يكون قال قضى ببيع المرأة الواحدة كغيره
 اخطأ فان قلن نفي بملك القول قبل الزود وان قلن هي كبر كان القول قد رد في عدم الوصول اليها لان شبهة البعض بالجارية
 والبعض بالنيابة يربها غير من فاذا ثبت عدم الوصول اليها اجله القاضي سنة طلب الرجل التاجيل او لم يطلب شيئا على
 التاجيل ويكتب لك تاريخي اذ كنت لك الزود ان لم يصل اليها اجله سنة وبكفر الله به سنة ثمانية او ثمانية عشر
 الايام المودعة بخواجه زاد وسع لم يذكر عمره في كتابه في الكتاب وهو ابن مائة من محمد ربع في الزود ان لم يجله سنة ثمانية
 بالايام وبكفره ان قال شيخ الامام خمس السنة استفسر وانما معنى ربع ربا ان يوافقه اللان في الايام التي يقع القادوت فيها من
 والقرية ولا يكون هذا التاجيل الا بعدة قاضي مصر او مدينة لكن اجلة المرأة او جارية القاضي لا يعتبر ذلك التاجيل ولا يحجب شهر رمضان
 وايام حجبها وان فرض احد همار خاشية يد الاستيلاء منه لمجلد من ابني يرفع ربع فيه روايتان من رواية حجب عليه
 ما دون السنة والنكاح يراعى في رواية لا يراعى على نصف الشهر لا يحجب ويومض لذلك عوضا ما دون ذلك يحجب ومن محمد
 لا يحجب الشهر ما دونه يحجب وهو اصح الاقوال ولزهرت المرأة من تزوجها لا يحجب تلك الايام على الزود وان غاب الزوج
 حج او حرة يحجب عليه واجلس الزود فلم تات المرأة لا يحجب على الزود وكذا الوصية المرأة تمهر اذ لم تات وان اتمت الى السجن
 او تمه مكان يكون المخلة والجماع يحجب عليه وكذا الوصية المرأة حتى وكان الزود يصل اليها وليكنه المخلة واليت منها يحجب
 تلك المدة والائلاء والكنانة المرأة محرمة تحجب الاسلام لا يحجب على الرجل حتى تغرب وان احررت بعد التاجيل لا يحجب على الرجل
 عوضا من تلك الايام وان كان الزود تمهر اليها ان قاد على الاعتاق اجله القاضي سنة والنكاح عاقر من الاعتاق اجله
 القاضي شهرين كغيره ثم يرجل وان غاب بعد التاجيل لا يلف اليد يحجب ذلك عليه واذا اصبقت سنة فمات القاضي او حل

او عزل قبل ان تحيض المرأة ودلى غيره فسدته الى القاضى الثاني واقامت اليه من فلان القاضى كان اجده في امرها سنة واحدة
قد مضت فان القاضى الثاني يبنى على الاول وان مضت سنة من وقت قبيل ولم تحض منه زمانا لا يمتثل بعدها وان طلاقته في
المناسبتة في ملك الايام فان خاصته الى القاضى الثالث شيئا كان القول قوله وان اقر الزوج انه لم يصل اليها او قال انما كبر فطرهما
النساء وطلن انهما كبرهما القاضى فان مضت زوجهما فوات عن مجلسها قبل الاختيار او اقامها اعوان القاضى او قام القاضى
من مجلسه يمتثل بعدها في خيار الحيرة فان مضت الفرقة في مجلسها بما امره القاضى بالفرق ولا يلق الفرقة باختيارها فان ابى الزوج
ان يفرق يقول القاضى وقت شيئا فيلزمه المهر وعليها العدة وان طلب من القاضى ان يؤجله سنة اخرى فاجبه القاضى فان اعلم
المرأة سنة اخرى كان لها ان ترضع من الاجل وكذا يؤجل العنين بزوجها حتى سنة وكذا الشيخ الكبير وان قال لا رجوان اصل
اليها والظام الذي هو ابن اربع عشرة سنة او الم يصل الى امراته وله امرأة اخرى يجامها او يجام الجارية كان للمرأة ان تحضنه
ويؤجل سنة وكذا الخنثى اذا كان يبول من بهال الرجل يؤجل سنة ولو وجدت المرأة زوجهما مرهيا لا يقدر على الجماع لا يؤجل
بالم يصح وان طال المرض والعجزه اذا تزوج وله امرأة فلم يصل اليها بعد القاضى سنة بحضرة الخصم من قبيل العنين لا يكون الا عند
قاضى مختصا ومدة فلا يعتبر بجلد المرأة ولا تأجل غير رجل تزوج امرأة ولم يصل اليها وفرق القاضى بينهما بعد بض الاجل ثم تزوجها
مرة اخرى لا خيار لها ولو تزوج ووصل اليها ثم عجز عن الوطى بعد ذلك وصار عينا لم يكن لها حق الخصومة ولو تزوج امرأة ووصل
اليها ثم فرق الفرقة بينهما ثم تزوجها ثم عجز عن الوطى بعد ذلك لها حق الخصومة ويؤجل كل رجل العنين ولو تزوج امرأة ولم يصل اليها
وفرق القاضى بينهما بسبب العنة ثم تزوج هذا الرجل امرأة اخرى فتم جلد المرأة الاولى اختلفت المردبات فيه ولا يصح ان يفتا
حق الخصومة لان الزوجان قد عجز عن المرأة ولا يخرج عن غيرها ولو وجدت المرأة زوجهما مجبريا فخيرها القاضى في الحال ولا يؤجل لان
المعقولة لا تقبض فلا يقيد التأجيل فان كان على ما عليها كل المهر في قول الجعفي سرح وعليها العدة اذا فارقتها وان كان ذلك
قبل الحلوة لها نصف المهر ولا عدة عليها وان فرق القاضى بينهما بعد الحلوة ثم جارت بالولد الى سنتين ثبت النسب منه
ولا يمتثل بفرق القاضى حتى تفصل العنين اذا فرق وهو يدعى الوصول اليها فجازت برله لاقل من سنتين ثبت النسب ويمنع
بفرق القاضى وكذا الشاهد ان بعد تفرق القاضى على اقرار المرأة قبل التفرق انه وصل اليها يمتثل بفرق القاضى ولو اقر
بعد التفرق ان كان وصل اليها لم تصدق على ابطال بفرق القاضى ولو وجدت المرأة زوجهما مجبريا فخيرها القاضى في الحال ولا يؤجل لان
ولو وجدت زوجهما مجبريا فاقامت منه زمانا ثم ينفصها كانت على خيارها ولو قال للمرأة هو مجبري والزواج يكره فان كان

برزت نفيته عاد باليمن غير فخر يس واد الثوب ولا كشف عورتها فكان لا يعرف الا بالنظر امر القاضي امينا ليخبر الى عورتها
 فيخبره بحال لان النظر الى النورة بلع من الضرورة وبكل نزوع امرأة وكان ياتها فيما دون الفرج حتى تنزل وتنزل
 المرأة ولا يصل اليها فخرجها واقامت مدة كذا زمانا هم يكرهون ثم خصصتها الى القاضي اجله القاضي سبته وعيّل
 ما قلنا من لامه اذا كان محبوبا او عينا كان الخيار الى المولى في ذلك في قول المجتهد وزد من فان رضى المولى لا تخرج
 لامه وان لم يرض كانت الخصومة اليه كافي النزل وقال ابو يوسف من الخيار الى الامه لا الى المولى كما قال في النزل او خالف
 في قول محمد بن ذكوان فمهم قوله الى يوسف كافي النزل عنده ومضيه ذكره ابو لهبه من حيث لا يحتسب ربح واذا فرق القاضي
 في الجب والتمس كان طلاقا تاما فصل في الخيارات التي تتعلق بالسكاح الخيارات التي تعلق بها
 في حبس المقرقات وبه خيار الاجارة عقد الفسخ في ردها انما رضى ربح خيار عقد الاجارة لا مقصور لان عنده عقد الفسخ في
 لا يتوقف فذا مقصور الاجارة ومنها ان ثبت في المقرقات التي تحتل الفسخ ولا ثبت فيها لا يحتل الفسخ كما في السكاح والطلاق
 والعنان وهو خيار الشطر اذا اشترط الخيار في السكاح فبما يصح السكاح ويطل الشطر وعنده انما رضى ربحه او بشرط
 الخيار ويطل السكاح ومنها خيار الردية لا ثبت في السكاح لان المرأة ولا في المهر ومنها خيار العيب وهو من الفسخ بسبب العيب
 عنده لا يثبت " فلابد للمرأة حبس ما قاله الشافعي انه ان يرد المرأة فيجوز غمته بالخبرون والنجباء والبرص
 والفرق والفرق له ان يفسخ السكاح ويرد المرأة ان رد قبل الرقول سقط كل المهر وان كان بيد الرجل كان لها مهر المثل كما
 هو حكم الفسخ وان وجدت المرأة تزوجها بغيرنا اوجه ما ابو بصير قال في حقيقته وابو يوسف رضى ليس لها من الفقة وقال
 محمد بن لهام في الفقة وان وجدت المرأة في مهرها عيبا لا ترد في اليسر وترد في الفحش الا ان يكون المهر كيلة او موزونا
 فترد في اليسر والفحش ان وجدت زوجها جبريا او عينا لم يكن لها من الفسخ وكان لها من المطالبة بالاسكاح بالمعروف
 والفوز بناء عليه وهذه كانت الفقة بسبب الحب والتمس طلاقا واما الخيارات التي تتعلق بالسكاح اربعة خيار الخيرة وشا
 الفسخ وخيار الفسخ لعدم الكفاة وخيار البلوغ واما الاول اذا اقال لامرأته اختارى او اختارى ففسك بنوى به الطلاق ففان
 اشترت نفسها فينقضي عقد بانه ذهاب الخيار فخص بجانب المرأة ولا يطل سكرتها كما كانت او شيئا بل يدا الى آخر المجلس الا
 او اهدت او فاسدت او اضرمت والفقة بهذه الخيارات لا يحتاج الى قضاء والقاضي واما خيار الرضى لسكوة اذا كانت امه
 او ابنة او ام ولد فنفقت قبل الرقول او بعد كان لها من الفسخ حر كان الزوج او عبد افند او كبة الكفاة والصغيرة

الصغيرة اذا البصرة اذا زوجها المولى برضا انقضت بالاداء ونقضها المولى كان لها خيار العتق عند نكاحها بخير من خيار العتق
 عند ثمان ميث ان يختص بالمرأة ووقوع الفقرة فيها لا يترتب على النكاح ولا يبطل بالسكوت بل مئة الى آخر المجلس الا اذا
 اطلعت الخیار لبسها او دلالة وانما يفارق هذا الخيار خيار الفقرة من وجه واحد وهو ان الفقرة في خيار العتق لا تكون طلاقا في
 خيار الفقرة يكون طلاقا وانما الخيار لعدم الكفاءة اذا تزوجت المرأة نفسها غير كفوء كان للاداء من العتق حتى انقضت
 وهذا الفرق لا يتم بقبضه والقاضي وقبل العتق بالملك قائم بجميع أحكامه من الطلاق والنفقة والوراثه وخيار المولى لا يبطل
 بسكوت ولا بالاستئصال عن المطالبة بالفرق وان طلق الزمان لم تملكه ويكون فسخا لا طلاقا حتى لو كان قبل الخلوة لا يصح حتى يستيط
 كل المهر بعد الخلوة لا يستيط وعليه نفقة العدة وان جاز المولى طلقه وكذا اذا اخر مهرها وان زوجها المولى غير كفوء ثم تزوجت
 الفقرة فيها ثم تزوجت نفسها من هذا الزوج فيبرئ المولى ان يفرق بينهما ولو تزوجها المولى غير كفوء فخطبها الزوج طلاقا
 رجعا ثم رجعا لم يكن لهذا المولى ان يفرق بينهما ولو طلقها بائنا ثم تزوجها فيبرئ من ذلك وان كان المولى ان يفرق بينهما ورضا المولى
 بالعقد الاول لا يكون رضا بالعقد الثاني ولو تزوجها احد الاداء غير كفوء لم يكن لهذا المولى دلائل من دون حق الفرق وانما خيار المهر
 غير الابل والمجد اذا تزوج الصغيرة الصغيرة كان لها خيار البلوغ وان ردها القاضي من اجتهاده من غير ادائين قال الشيخ
 الامام خمس الاثنية استخسر من الظاهر ثبوت الخيار في النكاح القاضي وكذا اذا تزوج الصغيرة منها من اجتهاده من غير ادائين
 البلوغ رواه ثمان والظاهر بثبوته استكرهه اذا تزوجها اجزا او دفعها ثم عطلت كان لها الخيار كما نص في الفقرة اذا بلغت وان
 زوجها الابل او المجد لا خيار لها ان تزوجها ابنتها لا رواية غير عن اجتهاده من قال لو بنيت ان يكون لها خيارا لم تزوجها الابل
 وعن محمد بن ان لها الخيار المولى اذا تزوج ابنته الصغيرة فقبضت ثم طلقها كان لها خيار العتق حتى لو لم يكن لها خيارا بالبلوغ فخطبها
 فيه وتصحيح انه لا يكون لها خيارا بالبلوغ لان المولى ملك المرقبة والكسب جميعا فخطب ولما تفرق لاداء الابل والجد ثم خيارا بالبلوغ
 يفرق خيار العتق من وجهه منها ان خيار العتق مثبت للأنثى فاحتمل خيارا بالبلوغ مثبت للذكور والآخرى ومنها ان خيار العتق
 اذا ثبت للكبير لا يبطل بسكوتها بل مئة الى آخر المجلس وخيارا بالبلوغ يبطل بسكوت الكبير وخيارا بالبلوغ للبشيب والخلام لا يبطل
 الا بالابطال فضا فان قال الغلام نفقت النكاح حرى به الطلاق عن اجتهاده من ان يكون طلاقا وان تولى ثمانا فان
 ردها ان الفرقه خيار العتق مثبت بقولها اخترت نفسي وفي خيارا بالبلوغ لا يقع الفقرة بالمفرق القاضي فيها وعنه
 الفرق القاضي سقط كل المهر فخطب الفرقه قبل الدخول والحائض بعد الدخول كان لها المهر المسمى وخيارا بالبلوغ اذا ثبت للبشيب

فامتلأ بالبال بطل فسادا لم يكن من الزرع او طلبه او طلب الشقة فخلات قيار النسق والخير فان ذلك مطلقا
 من المحبس وسبها ان في قيار النسق اذا علمت بالكلية والنسق ولم تعلم بالخيار كان له الخيار اذا علمت وقتها بالكلية
 خيار البلوغ اذا علمت بالزرع والمهر وتعلم بالخيار لا تقدر بالكلية والفرقة بخيار البلوغ لا يكون خلافا كما فرقة بخيار النسق
 وخيار عدم الكفاة فان بلغ النسيب بوجوه العيل ولم تقدر على الاستهاد قال محمد بن كادرات الدم تقول انضرت نفسي ونفقت
 الكلخ فاذا اجبت شهيد وتقول رايته الدم بقاءه وانضرت نفسي فليل ليس لها ذلك قال نعم لانها لو انضرت
 نهايات الدم في الليل وانضرت نفسها لا تقبل قولها ومطلقا بما دروي عنه انها لو قالت عند الشهادة او عند القاضي
 نفقت الكلخ حين بلغت فليل قولها فان وقت نفقات بلغت امر وانضرت نفسي لا تقبل قولها ولو كانت لم اعلم بالكلية
 الا الان وانضرت نفسي قبل قولها ولو بلغت نفقات الطهر منضرت نفسي كانت على خيارها ولو بلغت في مكان منقطع من
 الناس منعت الجارية ثلثي شهر وشهيدهم مطلقا بما الا ان يكون على الفرقة ينبغي ان تقول في قول البلوغ انضرت
 نفسي ونفقت الكلخ فانها قالت ذلك لا يجزئ قولها بان خير مني ويرد المكنين وانما اذا ثبت لها خيار البلوغ والشقة
 طلبت الجنتين ثم تفسر ربه في التفسير ان خياره وقيل خطاب الشقة وتبكي صراخا فيكون الجكاج بهن الصفة رد الكلخ مع
 طالب الشقة على قول من يجعل الجكاج بهن الصفة رد الكلخ **باب الرضاع** الرضاع في اثبات حرمة
 المناكحة بمنزلة النسب والعصمة كما ان الحرمة بالنسب اذ ثبت في الامهات والبنات تبدي الى الجدات والنوازل فكذا
 اذ ثبت بالرضاع يندى الى اصول الرضعة وزروعها واخوتها وابنائها وحرمة كما ثبت في جانب الام ثبت في جانب
 الاب وهو الفحل الذي ينزل منها بوطيه وقال الشافعي رحمه الله في الحرمة لا ثبت في جانب الاب والعقبة لا يسمون به المسئلة
 لكن الفعل فندى الى الفعل اب الرضيع وام الفحل جهة واخوته عاتق اولاد والفحل اقرته لا يحل للرضيع ان يتزوج واحدة منهم
 ولا فحلح موطاة الفحل ومكوثه ولا فحلح فحلح موطاة الرضيع ولا مكوثه وذكر ان الفحل امرأتان جلت من فاضت كل واحدة
 منها فحما كان الرضيان اخوين لاب وان كانا أمهاتهما فكانا اخوة الكلخ بينهما ولو كانا بنتين لا يجوز الجمع بينهما في الكلخ
 ليجل كل لا يجوز الجمع بين الاثنين من النسب قليل الرضاع وكثيره سواء عتقنا وقال الشافعي رحمه الله ثبت الرضاع بما دون خمس
 رضعات في خمس سنوات كقضي الحنفية لكل واحدة شهر قال اصحابنا فلو ارضع من ثلث رضعات وكما يحصل الرضا بالمض من لبنه
 يحصل بالعصم السوط والجور ولا يحصل بالاعتبار في الاذن والاعليل والمجانفة والامارة ولا بالاحتج في ظاهر الرواية ومن غم

وعن محمد بن يحيى بالاحتقان ودرت الرضاع في قول الخليفة رحمه الله تعالى في شهره اذا ارضع في هذه المرة ثبت الحرمة
 فطم على راس الحملين او لم يطم ولو ارضع بعد حملين ونسبت لثبث الحرمة فطم او لم يطم وقال ابو يوسف ومحمد وانما نفي
 روح وقد مضى بحولين ان الرضاع في الحملين ثبت الحرمة فطم او لم يطم وبعد الحملين لا ثبت فطم او لم يطم وقال نضر بن وهب
 ثبت سنين راجعوا على ان مدة الرضاع في استحقاق الجزاء الرضاع على الاب منه رجع بحولين ان المطلق اذا طالت به بعد الحملين
 اجزء الرضاع فاني الاب انما يطم لا يحرم ويحرم في الحملين وروى الحسن بن علي عن ابي حنيفة رجع اذا فطم الصبي في الحملين فنحوه والصبي و
 الكف في الطعام فاضع لاثبت حرمة الرضاع وفي ظاهر الرواية اذا ارضع في مدة الرضاع ثبت به الحرمة على كل حال اذا حصل الحمل
 منه في امرأة وشرب لبنها لم يحرم عليه امرأته لا قلنا انه لا رضاع بعد الفصال كبر لم تزوج قط نزل بها لبن فاضعت صبياً
 صار له ما للصبي ثبت جميع الحكم الرضاع فيها حتى لو تزوجت اليك رجلاً ثم طلقها الزوج قبل الدخول بما كان هذه الزوجة
 ان تيزوج الصبي وان طلقها بعد الدخول لا يكون وان تزوجها لا نها صارت من الربايب التي دخل بها وبقيت الرضاع بلبن
 الميت سواء حلب اللبن قبل الموت او بعده وقال الشافعي رجع لاثبت الرضاع بلبن يجلب بعد الموت كاثبت حرمة المصاهرة
 برطبي الميتة واذا انزل لرجل لبن فاضع برصيا لاثبت به حرمة الرضاع لا بأس للرجل ان تيزوج بمرضعة ولده وانقت ولده
 من الرضاع لان كل واحد اقت ولده من النسب جائز اذا لم تكن ولده موطوءة فان الحامية اذا كانت بين طيلن فجارت بولد واو عيا
 وكل واحد واحد من الشريكين انتم من امرأة اخرى كان لكل واحد من الرضيع ان يزوج ميتة كما كانت احب ولده من النسب ونظائرهما
 كثيرة اذا ارضع الصبيان من لبن ميتة لاثبت به حرمة الرضاع بينها واذا جعل لبن المرأة في طعام فاطعم بصبيان ان لم ينجس الطعام بان
 يلمس بينها او لا ثبت الحرمة بينها في قولهم جميعا كان اللبن غاليا او مخلوفا وان لم يطمع الطعام باللبن كان الطعام غاليا لاثبت الحرمة
 في قولهم قبل هذا اذا كان لا يمتزج اللبن عند رفع القدر وكان يمتزج فثبت الحرمة والاصح انه لا ثبت وان كان الطعام مخلوفا
 باللبن لاثبت الحرمة عنه ابي حنيفة رجع وقال صاحباه ثبت الحرمة لا يخلط لبن الادمي بلبن الشاة ولبن الادمي غالب ثبت الحرمة
 وكذا القروية ثبت في لبنها ان شرب الخنزير اللبن اذ كانت موقفاً لبنها كان يوجد طعم اللبن ثبت الحرمة بها اذا اكل الطعام لقمة
 فان جسي حصوا ثبت الحرمة في قولهم وان خلط لبن المرأة بالادوية جسي صبيان كان اللبن غاليا ثبت الحرمة في قولهم وان كان اللبن مخلوفاً
 لاثبت وكذا الرجل المدا في لبن المرأة كان له واذا غلبا لاثبت الحرمة عنه ما وان كان مخلوفاً باللبن ثبت الحرمة ثم مضى رجع فقال ان
 لم يبر للدهاء اللبن ثبت الحرمة وان لم يبر لاثبت وقال ابو يوسف رجع ان غير طعم اللبن دلالة لا يكون رضاعاً وان غير واحد دون الاخر كان

[illegible]

نصف المهر لانها بابت لغير ثم يرج الزوج نصف مهر الصغيرة على الكبيرة ان تعدت الفساوان لم تعد ليرج ذلك
 ان تزوج الصغيرة بعد ذلك بها صارت ابنة امرأته فلم يخل ما ليس لسان تزوج الكبيرة على كل حال لانها ام امرأته وان كان
 دخل بالكبيرة لا يخل ايضا كحلح الصغيرة ولو تزوجت بكبيرة وثلاث ضيعات فاختصن الكبيرة واحدة بعد واحدة او اوصفت
 واحدة ثم شتين ما يرج جميعا الكبيرة والصغيرة الاولى لانها صارتان بنات واما الباتان فانهما صارتا اختين في
 كحلح واحد وان اوصفت شتين مناهم لثالثه تمت الكبيرة والا ديوان ولا تحرم الثالثه لانها صارت ابنة امرأته بابت
 امرأته قبل الدخول وان تزوج صغيرتين وكبيرتين فوصفت الكبيرة صغرة ثم صغيرة بابت الكبيرة كان والصغرة الاولى بالكبيرة
 الاولى فلانها با رضاع الاولى صارت ام امرأته فقبل كحلحها والصغرة الاولى لانها اجتمعت في كحلح واحد واما الكبيرة
 الثانية فلانها با رضاع الصغيرة الاولى صارت ام امرأته كانت لم قبل كحلحها والصغرة الثانية امرأته لانها صارت ابنة
 امرأته التي بابت قبل الدخول وليس في كحلحها غير ما لا تحرم رجل زوج ام ولد من غير صغيره فاضعت من لبن السيد حرمت
 المرضعة على مولها وعلى زوجها الصغيرة اما على المولى فلانها صارت مكوبة ابنة فحرم على المولى وتحرم على الزوج الصغيرة لانها صارت
 مومرا بالاب ولانها ام رجل دخل امرأته بكحلح فاصد ثم تزوج صبيته فابرضعها ام الموطنة بابت الصبية لانها صارت اخت
 الموطنة والموطنة في عديته فيقبل كحلح الصبية برجل تزوج صبيته ثم عمدت بالايصح كحلح العمة فان اوصفت ام العمة الصبية فاختار
 الصبية على زوجها لان كحلح الامة الاصح فلا يصير جامعا بين الاثنين رجل تزوج صبيتين فجات امرأتان ابنا لهن من بهر
 واحد فاضت احدي المراتين وصبيته واضت المرأة الاخرى الرضعة الثانية بابت الرضعتان عن زوجها لانها صارتا اختين
 تحت رجل واحد فاضت كحلحها ولا ضمان على الرضعتين وان تعدتا الفساوان للعنف لكحلح الثانية والاخرى فصلت لغيرها اجمعت
 فلم يكن الفساوا جاصلا فقبل احداهما خاصة فلا يجب الضمان كرجل قال لا مرتين في مرض مومرا وان دخلها فاما طائفتان
 ثلثة فخطا بابتا ولا تحران على الميراث لان وقوع الطلاق حصل بضعها جملة لا فقبل احداهما ولو كانت الكبيرة ابنتها لزوج
 الرضعتين والسئلة بجاهلها ذكر في بعض المواضع انه لا يجب الضمان على كبيرتين لان فساد كحلح لا يضاف الى احداهما خاصة وكان
 في الخوايب وقع مهر الازواج سبب فساد كحلح الصغيرتين بهما صيرورتهما ابنتين لزوجها لا لانيته كحلح كبيرة تفوت بافاد
 صغيرة التي ارضعها برجل تزوج امرأة فشهدت امرأته ارضعها لا يثبت الحرمة بقبولها وان كانت عدته وان تزوج كان افضل
 وقال مالك يرجع حرمة شبهة امرأة واحدة لانها من باب الرضاة فثبت بقول الرواية كذا ان شري بها فاحذر عدل انه

في حق الجرحى يحرم عليه وأما في قول غيره لا يشهد به فقامت على قول مكمل الكفر فثبت الحرمة كالوقاات على الطلاق وان
 شهد بذلك امرؤان او رجل على مثل ذلك وكذا لو شهد اربع نسوة وقال بشت فمضى ربح يفرق بينها بشهادة الاربعة كما
 لا يفرق بينها بشهادة الكفار ولا ثبت الحرمة بشهادتهم فكذلك قبل الكفر وان اراد الرجل ان يجلب امرأة فشهدت امرأة
 قبل الكفر انها ارضنها كان في سنة من كثر فيها كالشهادة بعد الكفر ولو شهد رجلان مدلان او رجل وامرأتان
 بعد الكفر فشهدا لا يساهما المقام مع الزوج لان هذه شهادة لقائمة فلهذا القاضي ثبت الرضا فكذا اذا قامت عند
 اذ اذ الرجل بالمرأة انها اخته من الرضا ولم يصير على اقراره كان لان تزوجها وان اصر لا يحل له ان يتزوج ولو اقر بعد
 الكفر بذلك ولم يصير على اقراره لا يفرق بينها وان اصر فزنى بينها وكذا اذا اقرت المرأة قبل الكفر ولم تصير على اقرارها
 كان بها ان تزعم نفسها فان اقرت بذلك ولم تصير على كذب نفسها حتى تزوجت نفسها منه جاز لها جهل لان الكفر
 قبل الاقرار يقبل الرجوع من الاقرار بمنزلة الرجوع من اقراره بدمه مرت هذه الحجة في فصل المحرمات فان كانت المرأة
 بعد الكفر كثر اذرت قبل الكفر انها اخت من الرضا وقد ثبت ان ما اذرت برحق حين اذرت بذلك فلم يصح الكفر
 لا يفرق فيها ويثبت لواء الزوج بعد الكفر وقال كثر اذرت قبل الكفر انها اخت من الرضا قلت انه حق فان القاضي
 يفرق فيها لان المرأة لو اذرت بعد الكفر ان الزوج اقوام من الرضا فثبت على ذلك لا يقبل قولها على الزوج ولا يفرق
 فيها فكذا كذا اذا استندت ذلك الى ما قبل الكفر اما الزوج بعد الكفر واصر على اقراره فزنى فيها فكذا اذا استندت لواءه
 الى قبل الكفر

فصل في الحضانة

حق الناس بحضانة الصغير حال قيام الكفر او بعد الفقرة الام
 فان مات الام او تزوجت الام فان ماتت او تزوجت فالاخت لابل وام فان
 ماتت او تزوجت فالاخت لام فان ماتت او تزوجت فابنة الاخت لابل وام فان ماتت او تزوجت فابنة الاخت لام
 لم تختلف الرواية في ترتيب هذه الحجة انما اختلفت الرواية بعد هذا في الحالة والاخت لابل في رواية كتاب الكفر
 الاخت لابل اولى من الحالة وفي رواية كتاب الطلاق الحالة اولى وبنات الاخوات اولى من بنات الاخوات وبنات الاخوات
 لابل وام او الام اولى من الحالات في قولهم واختلفت الرواية في بنت الاخت لابل مع الحالة والصحيح ان الحالة اولى
 واولى الحالات الحالة وام ثم الحالة لام ثم الحالة لابل وبنات الاخوة اولى من العمات والسرقي في العمات على نحو
 ماتن في الحالات ولا حق للام والولد في الحضانة واولى البنت في الحضانة بمنزلة اهل الاسلام ولا حق للمرأة

المرأة واما يطل حتى الحضانة فهو لا والعشرة بالزوج اذ تزوجت باجنبي فان تزوجت بندي رحم محرم من الصغيرة كالجدة
 اذ كان زوجها جده الصغيرة او الام تزوجت بام صغير لا يطل جهها والناس اثنى بالحضانة مع لم يستغن الصغير فان استغنى
 بان كان باكل رصده وليس رصده وليس رصده وفي رواية كيتي رصده فالاب بالغلام اذ في والام بالجارية
 حتى ينقض وعن محمد روي حتى يتسجد الشهوة ومن لا ولادها من النساء لا ينبغي لها حق الحضانة بعد الاستغناء في الغلام
 والجارية وبعد ما استغنى الغلام وبلغت الجارية فالعصبة او في اقدم الاقرب فالأقرب ولا حق لابن البسم في
 حضانة الجارية فما اذا اختلف الزوجان فادعى الزوج ان الام تزوجت بزوجه آخر واكرمت المرأة كان القول
 قولها وان افوت انها تزوجت بزوجه آخر لكل دعوى ان ذلك الزوج طلقها وعادتها في الحضانة فان لم يبين
 الزوج كان القول قولها وان ثبت الزوج لا يقبل قولها في دعوى الطلاق ولو اختلف الزوجان في سن الولد فحلف
 الام بوابن بست سنين انا اثنى باسك وقال الولد ابن سبع سنين وانا اثنى به فان القاضي لا يحلف احد
 لكن ينظر الى العبي ان رآه يستغنى عن الرأية بالكتاب ياكل رصده وليس رصده فيدفع الى الاب والام لان
 القاضي لم يخرج عن القوت على ما يطل حتى الام وهو الاستغناء او اذ اطلق الرجل امرأته وله منها ابنة احدى عشر
 سنة فمضت الام الى نفسها وادانها بخروج من بيتها في كل وقت وشرك البنت فحلف ان كان للاب ان ياقده البنت
 لان للاب ولاية اخذ الجارية اذ اطلقت حده الشهوة والا عينا وعلى يده الرأية لفد الزمان واذا اطلقت احدى
 عشر سنة فقد طيفت حده الشهوة في قوتهم صغيرة لها اب مسرعة موسرة ارادته العمة ان تربى الولد بالام
 بما لا تمنع الولد عن الام والام تالي ذلك وتطالب الاب بالاداء ونفقة الولد اختلفوا فيه والتجريح
 ان يقيم الام امانا من مسك الولد فيجره واما ان تدفع الى العمة واذا استغنت الام عن مسك الولد وليس لها
 زوج اختلفوا فيه قال الفقيه ابو جعفر والفقيه ابو الليث جرح الام على مسك الولد وقال من تخلف لا يجزى امرأة
 حلفت بالفارسية فحلفت ان ابن بچه را دام فحلفت امرأة اخرى وحلفت في المهر وامسكت
 الا ان الحافه ارضته فالواخت في ممينها لان مسك الرضيع يكون بالارضاع فماذا الصغيرة اذا ابت ان
 ترك الصغيرة وتعاهد قال الفقيه ابو جعفر وقال الفقيه ابو الليث جرح جرح الصغير بها لا تجزى لان الام لا تجزى في الصحيح
 فانها تولى امرأة فزجت من منزله اذ تركت صبيها في المهر فقط المهر ومات العبي لا شي على لاهام لم تضع

قلنا تضمن كل زوج من منزلهما فخرها وطرارها وطراني البيت لاضمان عليها اذ التبت الحار يمتلئ النساء الكائنات بكليان
 الكتاب ان يتبعها الى نفسه والكائنات شيئا ليس كذلك الا اذا لم يكن امرته على نفسها والاعلام اذ العقل والاحتج رايه
 ويستثنى من الاب ليس الكتاب ان يفيقه الى نفسه الا اذا لم يكن امرته على نفسه فكان له ان يفيقه وليس عليه نفقة الا ان يفيقه
باب النفقة النفقة تتلاقى بانها الزوجية والاعتقالية فتجب على الرجل نفقة امرأته المطلقة
 والزانية والفقيرة وانفسه دخل بها او لم يدخل كسيرة كانت المرأة الصغيرة خجاجة مثلهما فان كانت لا تتجسس لانفسه
 والمكسورة اذ كانت امته ان يراها المولى بينا بينهما النفقة والا فلا وكذا المدبرة وام الولد والتبوية ان يغلب فيها وبين
 زوجها ولا يستحبها المولى وان يراها ياتى غمها له ان يستحبها كان كذلك فان يراها ياتى وكانت تصير الى المولى في
 اوقات وتخدم من غير استجد امره لا يسطر نفقتها والكتابة اذ تزوجت بان المولى يفيقه كالحرة ولا يحتج على التبوية
 اذ تزوج بان يرون له او كان عليه نفقة المرأة ببيع في النفقة مرة بعد اخرى ولا نفقة للزانية اذ لم تنزل الى بيت زوجها
 فان زفت قالوها النفقة ومن ايسر من روح النفقة لها الكائنات لا تطبق الجماع واذا زفت المرأة الى زوجها وهي
 صحيحة فزفت في بيت الزوج مرضا لا يحتمل الجماع ان كان يفيقه بها كان لها النفقة لان المرأة لا تسلم عن المرض في امرها
 وان كان لم يدخل بها فزفت مرضا لا يحتمل الجماع لا نفقة لها وان اغنى عليها اغار كثير فهو بمنزلة المرض وان يفيقه بها
 في منزلهما مرض مرضا لا يحتمل الجماع وزفت الى منزل الزوج وهي مرضية على حالها كان له الخيار ان يشاء ان يفيقه
 وعليه النفقة وان سار ردها الى منزلها ولا نفقة عليه وكذا الصغيرة فاعادها انما تجب النفقة على الزوج للمرأة المرضية
 في بيته والصغيرة التي لا تحجم اذا كان يمكن الزوج من الاستماع بهما فذلك المرض وجبا فان كان لا يمكن لا نفقة لها
 ولو مرضت المرأة في بيت زوجها بعد الرقلا فاحتلت الى دارها ياتى قالوا الكائنات بحال مكنتها النقل الى منزل الزوج
 بنحو او نحو ما علم فتقبل لا نفقة لها وان كان لا يمكن فعلها فيها النفقة ويجب على الصغير نفقة امرأته الكبيرة فان كانا صغيرين
 لا يفيقان الجماع لا نفقة لها والكائنات كبيرة وليس للصغير مال لا يجب على الاب نفقة امرأة ولده وتسعين الاب عليه
 ثم يرجع بذلك على الابن اذا ايسر والنفقة الواجبة الاكل والملبس والكنى اما الاكل فالزوج والامراة والمطبخ
 واللبس والرهن فان غالت لا يطبخ ولا اقتر قال في الكتاب لا يجزى على الطبخ والخبز وعلى الزوج ان ياتيه بطعام يعني امر
 ياتيهما من كفيهما يحمل الطبخ والخبز وفقر من المرأة وحادها وقادهم المرأة اذا استنبت عن الطبخ والخبز لا تجب لها النفقة

النفقة على زوج المرأة لان نفقة المتخادم مقابل بالخدمته فاذالم يتخدم لا يجب وانما نفقة المرأة مقابل بالاجتناس
 وقد اصبحت بحق الزوج فكان لها النفقة على الزوج وقال النفية ابو الليث راج اذا انتقت المرأة عن الطبخ و
 الخبز فاما يجب على الزوج ان ياتيهما بطعام ههنا اذا كانت المرأة من بنات الاشراف لا يتخدم بنفسها في اكلها او لم
 من بنات الاشراف ولكن بها علة لا تقدر على الطبخ والخبز اما اذا لم تكن كذلك لا يجب على الزوج ان ياتيهما بطعام
 ههنا ولا تقدر في النفقة عندنا وانما يجب عليه كفايتها بالمعروف وذلك يختلف باختلاف الاوقات والاماكن و
 كما يجب لها قدر الكفاية من الخبز فذلك كعب الادام لان الخبز لا يوصل عادة الا مادام وقا لوني تاويل قوله تعالى من اوسط
 ما نظموا اليكم ان على ما يطعم الرجل اهله الخبز واللحم واوسط ما يطعم الرجل اهله الخبز والزيت وادنى ما يطعم اهله الخبز
 واللبن واما الدهن فلا بد منه خصوصا في ديار الخبز وانه اكله في عرفهم اما في عرفنا نفقة المرأة تختلف باختلاف الناس
 والاوقات ولا تقيده النفقة بالدرهم وقال ابن ابي عمير النفقة مقدار على الموسر مدان وعلى وسط الحال مد
 ونصف وعلى المسر مد واحد وهذا غير صحيح لان الواجب الكفاية والكمالية تختلف باختلاف الاشخاص والاوقات
 واما الملبوس ذكر محمد بن في الكتاب رقد الكسوة بدرعين وخمارين ولمنفقة في كل سنة واختلفوا في تفسير المنفقة
 قال بعضهم هي اللثة التي تلبسها المرأة عند الخروج وقال بعضهم هي نظارة الليل ليس في الليل وذكر ورعين و
 خمارين اراد به صفيان وشترتيان فالصفيان ما يكون رقيقا يصلح في زمان الحر والشتري ما يكون خشنا يصلح
 لمنع البرد ولم يذكر سراويل في الصفيان ولا بد منه في الشتاء وهذا في عرفهم اما في ديارنا يجب سراويل وثياب
 آخر كما تجب الفرائش الذي ينام عليه واللحاف وما يدنع به اذى الحر والبرد في الشتاء والصيف ربيع خروجه
 خروجه رابسم ولم يذكر الخف والكتب في النفقة لان ذلك انما يحتاج اليه للخروج وليس على الزوج نفقة ههنا
 خرج المرأة ثم النفقة انما تجب على قدر ريب الرجل وعسرته وقال بعض الناس بغير حال المرأة وقال اخر
 راج بغير حالها ففسر ذلك ان الرجل اذا كان من الاشراف ان ياكل الخوارى واليطير المشوى والاباجات
 والمرأة فقيرة تاكل اهلها خبز اشعر طيبها الزوج خير البر وباجة اوباجين ولو كانا موسرين كان عليه نفقة
 الموسرين لا اسراف فيه ولو كان موسرين كان عليه نفقة من لا تقدر فيه والكمات المرأة موسرة والزوج مسر
 يعلمها بنز البر وباجة فيكلف لذلك وان شئت لافقة لها وهي التي خرجت عن منزل الزوج بغير اذنه فخرجت فاما كانت

فان كانت لم تسلم نفسها ردت نفقتها مستقبلاً والمهران كان المهر من قبله او ردت مهرها ثم نفقت نفسها كانت
ناشئة وان كانت مملكت نفسها ثم نفقت لاستيفاء المهر لم يكن ناشئة في قول المجتهد ردت وقال صاحبها
تكون ناشئة ولو كان الزوج ساكن معها في منزلها نفقت وزوجها عن الدخول عليها كانت ناشئة الا اذا نفقت
ليخرجها الى منزله ويكره لها ان لا تكون ناشئة ولو كانت مقيمة في منزلها ولم تكن من الخطأ لا تكون ناشئة
وان نفقتها فاصب وهرابها كرايم عادت اليه لا يجب عليه نفقتها لاسيما وكذا اذا اجبت ظمناً او بغيره ذكره
الاصل والنجاس الكبيرة لا يجب لها النفقة من غير تفصيل عن المجتهد برب وعن امير معت برين لا تقدر على اداء
نحو نفقتها وان كانت تقدر على الاداء ولم ترد لا نفقة لها وهذا اذا كان الزوج لا يقدر الوصول اليها الى اهل
وان رجعت مكانا يصل اليها فالرجب لها النفقة وان خرجت الى الحج مع حرم لا نفقة لها في قول محمد بن رباح وقال
ابو يوسف رجع لها نفقة الا فاته لا نفقة السفر وان حجت مع الزوج حجة الاسلام او فعلا كان لها نفقة بخلاف
لا نفقة السفر وتفسير ذلك ان غير لو كانت في المحضر كيفها النفقة بدمهم وفي السفر لا يكفي الا بدم دينار او اكثر
ينفق عليها في السفر بدمهم ولا يلزم الزيادة وان جلس الزوج بين فان لم تمنع المرأة من اتيانها كان لها النفقة
وان حبسها عن السلطان ظمناً او خلافه والصحيح انها تستحق النفقة والنفقة تسحق النفقة رجل تزوج بامرأة
او غلامها الا ان الزوج يسكن في ارض النصب وفي دار النصب فانتمت المرأة منه وخرجت من منزل
كان لها النفقة لانهما تحتها وليست ناشئة رجل غاب عن امرأته وتزوجت امرأته بزوجه آخر ودخل بها الثاني
فما الزوج الاول وقرن القاضي بينهما بين الزوج الثاني ان كان عليها العدة ولا نفقة لها في عدتها لا على الاول
ولا على الثاني اما الثاني فلان كانا كالحاكم فابدا وان كانا كالحاكم فابدا لا يوجب النفقة لاقبل الفقرة ولا يبرأ في العدة
واما الزوج الاول فلانها صارت ناشئة رجل طلق امرأته ثم اقبل الدخول فزوجت بزوج آخر قبل ان ينفق عليها
ودخل بها الثاني في ثم قرن القاضي بينهما كان لها النفقة واسكن على الزوج الاول في قول المجتهد ردت معكوبة
الرجل اذا تزوجت بزوج ودخل بها الثاني فلم القاضي بتركه وقرن بينهما ثم علم الزوج الاول بطلانها ثم
رجعت عليها العدة معها ولا نفقة لها على الاصل الثاني لان مكانها كان فاسدا واما على الاول فلانها صارت
ناشئة على الزوج الاول في الحكم فنفقت نفقتها وادامت فمعت من الثاني فاذا سقطت من النفقة

النفقة في النكاح لا تجب على من العدة وكذا المرأة اذا ارادت بعد الفرج والنياحة باصره وانبت من زوجها وجبت عليها العدة
لا يكون لها النفقة وكذا اذا طاعت ابن الزوج او بنته او بنت ذلك في العدة على المطلق رجعي سقطت النفقة ولو كانت
العدة من مطلق بائن او ثلث لا تسقط ذكرنا بالاكل والكسوة اما السكنى فمقتضى ما في بيت على عدة تأسر على نفسها ولا تستحي من
غيره من معاشرته الزوج فان كان الرجل رجلا او امرأة او بنت او ولد من غيرها في منزلها فعالت جبري في منزل على عدة كان لها ذلك
لا ينهاها تأسر على نفسها ولا تستحي من معاشرته اذا كان البيت واحدا فالتكاثرت دار فيها بيوت واغلى لها بيتا قلبي ونسحق لم يكن لها
ان تغلب بيتا آخر اذا لم يكن ثم احسن احواء الزوج يزوجها فان لم يكن هناك احد فثقلت الى القاضي ان الزوج يزوجها ويهرجها
رباات مسكنين قوم صالحين يعرفون احسانه واداءته ان علم القاضي ان الامر كما قالت نزع القاضي عن ذلك منه من القدي
وان لم يعلم القاضي ذلك نظر القاضي النكاح جبر ان المداوم صالحين ارضا القاضي هناك وسأل عن جبرها فان افسر وان الامر
كما قالت المرأة نزع القاضي عن ذلك ومنه من القدي وان ذكر الجبر ان لا يزوجها شيئا القاضي في تلك الدار وان لم يكن
في جبره من يشبه امره القاضي ان يسكنها بين قوم صالحين واذا اراد الزوج ان ينسب بابا او امها او احدها من ابها على الرجل
عليها في منزله فاختار فيه قال بعضهم لان ينسب من الرجل ولا يمنعهم عن الظهور والشك والقيام على باب الدار والمرأة في المرافل ويمنع
من الظفر من لا يكون محرماتهم الزوج وقال بعضهم لا ينسب الابوين من الرجل عليها الزيادة في كل حمية وانما يمنعهم عن الكسوة عند ما
يؤبه اخذت تحتاج وعليه الفتوى وهل ينسب غير الابوين من الزيادة قال بعضهم لان ينسب وقال بعضهم لا ينسب المحرم من الزيادة في
كل شهر وقال شيخنا شيخنا في كل سنة وعليه الفتوى وكذا الارادات المرأة تتزوج لزيارة المحرم كما في الحائض والحمة والامه
فهر على هذه الاقارب والنجاسات انما غام ففرض عليه نفقة خادما ولا نفرض اكثر من خادم واحد في قول ابي حنيفة ومحمد رحم وقال
ابو يوسف نفرض نفقة الخادمين قالوا انما نفرض لها نفقة الخادوم اذا كانت المرأة من بنات الاشراف ولها بها الزوج
اطعام مهين وان قال الزوج انا اضركم ان تحبوا كجارية من جاري الصحيح ان الزوج لا يملك ان يزوج خادم المرأة عن بيته
ونفقة الخادم اولى الكفاية لا تباع نفقة المرأة ونفرض لها نفقة الخادوم انما يرضى انما يرضى ما يكون دفع لها تحتاج
الى الخدم لمصالحها الخارجه من الراس الى الابوين ونحو ذلك ولا نفرض لها نفقة الخادوم انما يرضى انما يرضى ما يكون دفع لها تحتاج
بحار ونظايتها النفقة فان القاضي يقضي لها بالنفقة في قول ابي حنيفة رحم وقال صاحباه لا يقضي ويوجب على المحرم نفقة خادم المرأة
ولا تستحق المرأة نفقة الخادم على زوجها اذا لم يكن لها خادم في ظاهر الرواية مرسر كان الزوج اذ مرسر امرأة طالت من القاضي

ان يفرض لها على زوجها النفقة اكان الزوج صاحب مائة وثمانين نفقة وان لم يكن كذلك نفرض
لها النفقة بالمعروف شهر اشهر قال تعالى ونحو ذلك بخلاف حال الزوج اكان محترفا نفرض عليه النفقة بما يربو
لازمي لا يقدر على التحيل نفقة الشهر وقدر واحدة والاكان من التجار نفرض عليه شهر اشهر والاكان من المزارعين نفرض ستة
فنية فينظر الى ما كان يسير ونفرض الكسوة في السنة مرتين في كل سنة اشهر كسوة واذا فرض القاضي على الزوج لا تطالب
بنفقة ما مضى من الزمان قبل الفرض لان عمت نال نفقة النفقة دينها بالاعتقاد ولو بالتراضي فان كانت امرأة استأنت
قبل الفرض وانفقت على نفسها لا تخرج بذلك على الزوج وان فرض لها القاضي او صاحت زوجها من النفقة على شئ
سلم كل شهر فلم ينفق عليها حتى انفقت من مال نفسها لو استأنت بحيث بذلك على الزوج امر القاضي بالاستدانة
اولم يأمر ولو صاحت زوجها من النفقة على ما فيها كان لها ان تخرج عن ذلك الصلح وتطلب الكفاية وان فرض لها القاضي
الكسوة ستة اشهر واعطاها مضاف الكسوة او سرت لا يقضي لها كسوة اخرى بالمعنى ستة اشهر وكذا لو لبست
الكسوة لبسا غير متواضعت قبل مضي المدة ولو لبست لبس فخرف قبل الوقت تقضى القاضي لها كسوة اخرى وان مضت المدة
والكسوة فأنته ان لم تبسها في تلك المدة يقضى لها كسوة اخرى وكذا لو لبست تلك الكسوة ومهاثرت آخر تقضى القاضي
كسوة اخرى وان لم يمس مهاثرتا آخر فقصت المدة والكسوة فأنته لا يقضى بكسوة اخرى بالمعنى تحرق تلك الكسوة وكذا النفقة
على هذه التفاصيل ان لبست او سرت او اكلت واسرت ولم تنق قبل مضي المدة لا يقضى بنفقة اخرى وان لم تستبرز فلم تنق
تقضى بنفقة اخرى لا يقضى القاضي بالكسوة والنفقة على قدر ما بال الرجل وقدرته فان قال الرجل انما معسر وعلى نفقة امرئ
كان القول قول الامام في المرأة البينة حتى تمن المسب والقرض اذا ادعى المدعيون انه معسر لا يقبل قوله قالوا وكذا في المهر
الكفارة وقال بعض الناس يحكم الزنى فان اقامت المرأة البينة انه موسر اقضى عليه نفقة المورس وان اقاما البينة كانت البينة
بينة المرأة وان لم تكن لها بينة وظلت من القاضي ان يسأل عن حال الرجل لا يجب عليه السؤال وان سأل كان حسبا وان اضره
عدل انه معسر لا يقبل القاضي ذلك وان اضره عدلان انه موسر تقضى القاضي نفقة المورس وان لم يلفظ الشهادة ونشرط
العهدة والعهدة التي بها لا يشترط فيه نفقة الشهادة وان قالوا سمعنا من مورس او بينة ذلك لا يقبل القاضي ذلك ولا يقضى
القاضي على الزوج نفقة المورس ثم ايسر فاجبته الى القاضي فرض القاضي عليه نفقة المورس لان النفقة تجب ساعدا فاجب
واما نفقة المورس في صوم الكفارة ثم ايسر كان عليه الكثير بالمال وكذا الزوج القاضي عليه النفقة بالدرهم وهي لا تكفيها

المكفديا فان القاضي يزيل النفقة ولو قضى القاضي بالنفقة فلا الطعام او رخص فان القاضي يغير ذلك الحكم ولو قال المرأة
انه يريد السفر فحذف الى كنفها بالنفقة قال ابو حنيفة مع لا يجبره القاضي على اعطاء الكفيل ولا يجبر القاضي على اعطاء الكفيل بالدين
المؤجل اذا خاف الطالب ان ييب المدفون قبل حلول الاجل وعن ابى يوسف مع انه ياخذ من الزوج كنفها بالنفقة وكذلك عن
محمد مع في بعض الروايات ثم عنه ابى يوسف ومحمد مع ياخذ من كنفها نفقة شهر واحد عن ابى يوسف مع في رواية ان القاضي
يسأل الزوج كم تغيب فان قال شهر ياخذ من كنفها نفقة شهر واحد وان قال اعيى شهرين ياخذ كنفها نفقة شهرين وكذلك
ابن سنان واما في الدين المؤجل قالوا على قياس ما روي عن ابى يوسف مع في النفقة لو اذ كنفها كالجسماء وذكر في المشقة
ان ياخذ كنفها بالدين المؤجل اذا اراد المطلب ان يسأل قبل حلول الاجل وذكر شمس الائمة المحل في مع اذا بقي من الاجل شئ
فليس فإذا زاد الغريم ان يسأل الطالب من القاضي ان ياخذ من كنفها نفقة شهر واحد وان قال اعيى شهرين ياخذ كنفها نفقة شهرين
ولا ياخذ من كنفها قال وهدا في قولهم جميعا ولم يستحسن ابو يوسف مع في الدين المؤجل مكان هذا القضا عليه وان كفل المرأة
رجل نفقة كل شهر لم يكن كنفها الا بنفقة شهر واحد وهو بمنزلة ما لو أجزءه كل شهر كانت الاجارة في شهر واحد حتى كان صاحب
الدار ان يخرج من الدار اذا اجار راس الشهر الثاني وفي هذا ابى يوسف مع اذا كفل نفقة كل شهر كان على الابد استحسانا
وكذا الوقال جل لامرأة تزوج فلانا على اني ضامن بنفقت كل شهر كان على الابد ولو قال الكفيل كفلت لك عن زوجك
بنفقة سنة كان كنفها بنفقة سنة وكذا الوقال كفلت لك بالنفقة ابد او ما عشت كان كنفها بالنفقة مادامت في مكانه
واذا كفلت ان بنفقة شهر او سنة وطلبها زوجها بانها ادريها بنفقة الكفيل بنفقة العدة رجل خاصمة المرأة الى القاضي في
فقال اب الزوج انما عليك النفقة فاعطها ما تاتى به ثم طلعتها بالزوج لم يكن للاب ان يسترد منها ما اعطاه من النفقة
لان اعطاء الاب بمنزلة اعطاء الابن ولو جعل الاب النفقة ثم طلعتها لم يكن له ان يسترد منها ما حل اذا طلب المرأة من القاضي
ان يغير لها النفقة فرفض وهو مبسر فان القاضي يأمرها بالاسنة انتم ثم يريح على الزوج اذا ايسر ولا يحبس في النفقة اذا
علم انه مبسر وان لم يعلم القاضي انه مبسر وسالت المرأة حبيبها بالنفقة لا يحبس القاضي في اول مرة لكن يامر بالانفاق ويخبره
انه يحبس ان لم ينفق فان هادت المرأة بعد ذلك مرتين او ثلثة نحبسه القاضي وكذا في دين آخر غير النفقة حبسه القاضي شهرين
او ثلثة شهور عنه في بعض المرافع ذكر امره شهر واستصح ان ليس بمقدور بل هو مفوض الى راي القاضي المكان في الكبرياء
انه لو كان له مال يضره يؤدى الدين بخلي سبيلا ولا يمنع الطالب من ملازمة بل لطالب ان يدرمه انما دار ولا يقيد

[illegible]

الشهيد وقد اتوا بى يوسف الكافر هو قول محمد بن وهب قال خمس الائمة في حقها لا يقبل نية المرأة عند ما بالافاق
 وانما يقبل عند زفر سر وقال وخرج ابو يوسف عن بين ما لو كان الغائب مال حاضر وبين ما اذا لم يكن الحثان له
 مال حاضر يقبل القاضي نية ما وان لم يكن لا يقبل وقال خمس الائمة على ما في سر قال مشا نخارج كذا نقول ان نية المرأة
 على الزوج لا يقبل عند السحابة اذا لم يكن له مال حاضر ويقبل عند زفر سر وانما عرفنا قول بى يوسف عن نية ما
 كما هو قول زفر سر من الخصامة فقال يقبل نية المرأة على قول بى يوسف من زفر سر في رفض النفقة على الغائب لا يقبل
 في الكفاح وليس على قول النية على نية الزوج بى الغائب فان الغائب اذا حضر لاربا الكفاح كان لها ان تافقه النفقة
 المفروضة وان اكر الكفاح كان اقول قوله وعليها اعادة النية على الكفاح ويجوز ان يقبل النية في حكم دون حكم
 كما لو وكل رجلا يقبل عليه ارضه الى بلدنا قامت المرأة النية على الطلاق واليه على التسق يقبل نية النية في
 قصر يد الركيل ولا يقبل في الطلاق والعناق وعن بى يوسف في رواية اذا لم يعلم القاضي بالكفاح وليس للغائب
 مال حاضر قامت المرأة النية على الكفاح يقول لها القاضي ان كنت صادقة فقد رفضت لك النفقة على الغائب
 وان كنت كاذبة لم ارفض فالكفاح صادقة تستحق النفقة والا فلا والقضاة في زماننا يقبلون النية على الكفاح على فرض
 النفقة لانه يجتهد فيه ولا بأس بما جده على قول من يقبل هذه النية لانها قامت المرأة الى اقامة النية ان الغائب لم يخلت
 لها النفقة وكذا لا يرفض القاضي على الغائب اذا لم يعلم بالكفاح في ظاهر الرواية لا يامر القاضي بالاستدانة و
 كان بى يوسف يقول لا يامر بها بالاستدانة ثم رجع وعلى هذا لو كان للغائب دويته في يد رجل من جنس النفقة
 او دين على رجل فطلبت المرأة نفقتها من الدويته والدين الحثان المودع والمديون مقر بالودعيه والكفاح والدين
 يامر بها باء النفقة نظر المرأة كما لو كان المال مودعاً فانيته بعد ما يحلفها بامرها استوفيت النفقة وياخذ منها كفايتها
 فزاهم وان شاعرضها بمعنى هذا الضمان ان يقول لها لا اصدك ولكي اتركك فان كنت صادقة لاشي عليك
 وان كنت كاذبة استر منك المال والردية ادلى من الدين في البداية بالانفاق عليها وبعد ما امر القاضي المودع والمد
 اذا قال المودع دفع المال اليها لاجل النفقة قبل قوله ولا يقبل قول المديون الابنية ولو كان على الغائب دين آخر غير النفقة
 فاحضر صاحب الدين غرضاً آخر للغائب او مودعاً للغائب لا يامر القاضي المودع والمديون بقضاء الدين والحثان
 مقر بالمال والدين ولودع المودع الروية الى امرأة صاحب الروية لاجل النفقة ادلى دلالة الدين والدين ان حرم

بأنه القاضي لا ضمان عليه وأن دفعه لغيره القاضي كان جاسبا كما لو قضى الموضع بالزوجة وبما لصاحب الموضع فانه
لو كان الموضع أو المديون جاسبا للمال والملك فقامت المرأة البتة على ما ادعت لم تقبل منها ما في الحال فلا بها
ثبت ما لا الغائب وانها ليست بحجج من واما اذا قامت البتة على الملك فلا نهائيت الملك على الغائب وليس من
الغائب خصم فاحضر فلا تقبل البتة في قول المجتهد الآخر وهو قول صاحب ربح وكان المرأة استدان على زوجها الغائب
حينئذ اشترت طعاما بالثب لم يقضى لثمن من مال الغائب ان استدان في غير عمر القاضي لا يلزم زوجهما في قول المجتهد
الآخر وهو قول صاحب حتى لو حضر الغائب لا يكون بهما ان ربح على الغائب وان استدان بغير القاضي حيث يملك
على زوجهما او لم يقض حتى يحبس فاذا كان من زواج آخر ولا يباع عروضة في النفقة واذا ثبت الرجل الى امرأته بشرط ان
هو مهر او قال هو من الكسوة وقامت المرأة هي فملكه كان القول قول الزوج وكذا اذا عطاها دراهم فقال هي نفقة وما
المرأة هي هي كانه كان القول قول الزوج وكذا لو كان على الرجل ديون مختلفة فادى شيئا وقال هو من دين كذا كان
قوله لانه هو المالك وكذا في الزوج الا ان تقيم المرأة البتة انه اليها بجهة وانما ما يجيبها البتة فالبتة بنية الزوج وكذا
لو اقام كل واحد منهما البتة على ان الآخر كان البتة بنية الملك وكذا لو اختلف الزوجان في فرض النفقة في عقد المهر
او فيما مضى من الزمان بعد فرض القاضي كان القول قول الزوج لانه يكر الزيادة والبتة بنية المرأة لانها ثبت الزيادة
رجل لعمامة واحدة لا يجبر على غيرها في النفقة لانه لا يجبر على بيع ثياب البدن في سائر المديون فكذا في النفقة ولو باس
على الزوج الحاضر عروضة في البدن والنفقة في قول المجتهد ربح ولكن حجر وهو لا يرى الحجر قال صاحب ربح يباع عروضة
في البدن والنفقة واذا استقبلت المرأة نفقة من غنم مات قبل مضي تلك المدة ليس للزوج ان يسترد شيئا من ذلك في
قول المجتهد والى يوسف ربح وقال محمد ربح سبيل لورثتها حصتها مضي من المدة وترد الباقي على الزوج الكائن قائما زوجا
ان لم يكن قائما لانه محل النفقة لا سقاط الزوج وقد ثبتت النفقة بالموت فيسرد العجلى لغوات الفرض كما لو عطي لامرأة
نفقة ليشترها فماتت كان له ان يسترد ذلك ولو عطي النفقة لغيرها فماتت لثاني مدة الحمل ليشترها بذات النفس المدة
فلم تزوج نفسها من قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ربح ان عطاها دراهم كان له ان يرجع الا ان يكون على زوجه الفصل
وقال غيره من المشايخ ربح ان عطي النفقة وشترها فماتت الفتن عليك على ان تزوج حتى تزوجت نفسها من او لم تزوج كان لان
عليها وان لم يذكر ذلك الا انه عرفت دلالة انه منفق لا جلي ذلك قال بعضهم لا يرجع وقال الشيخ الامام ابو جلي لا يشترط

الاستاذ طهیر الدین یحییٰ بن محمد علی کل حال لانه رشوة الامان یصل علی الصلوة امرأة لها زوی مسروبان مسروق
للان امرأة یحییٰ بن علی خان ابی یحییٰ علیہ النقة امرأة قالت لزوجها ان یری من نفقته اید اماک امرأک ان لم یکن
فرض القاضی علی النقة کانت البراة باطله لا یرأه قبل الزوج والکمال القاضی فرض علیہ النقة کل شهر کذا انکالت
انته یری من نفقته اید اماک امرأک صحت البراة من نفقة شهر واحد لا یرأه ولو ابراة به مضی شهر صحت البراة غیما مضی
دون باضی کما لو ابراه کل شهر کذا کل سنة کذا مضی نصف السنة وبعض شهر صحت الاجارة من الشهر الاول ومن
السنة الاولی وذاک فی کتاب الصلح رجل طلق امرأته ثم صالحت من نفقة العدة علی شیء النکاح العدة بالشیء ورجع الصلح
والنکاح بالخص لا یصح ولو صالحت المنة من کسنا علی دراهم مکتوبة لا یصح فی الزوجین لان الکسبی حق امرأته فی غلبه
استقامت البراة رجل اتهم بامرأة فظهر بها میل فزوجها ابوانه وابی الزوج ان یفرض علیها قال الشیخ الامام ابوبکر محمد بن الفضل
رح ان امرأ الزوج ان یحل منه جاز النکاح فی نفقته وبعی علی النقة وان لم یقر النکاح من یحوز النکاح فی قول یحقیقه یحرم
ولا یحرم فی قول ابی یوسف رح ولا یحرم علی نفقتها فی قولهم اما علی ابی یوسف فلفظ النکاح واما علی قولها لانه یحل له ولها
الامان ففی حلقها اهل یجب علی الزوج فمن مار الاغتسال ربنا والسنن قال شیخ یحییٰ بن محمد وقد ذکرنا ذاک فی کتاب الصلوة امرأة
ما یتربک ما لا قال ابی یوسف رح کتبنا علی الزوج وعلیه الفتوی قال یصل غده ان کل من یجب علیہ نفقة فی حیوة یجب
علیه کفنه بدو فاته وقال محمد رح استثنی الزوج من ذمہ المکات من لا یجب علیہ نفقة فی حیوة لا یجب علیہ کفنه بدو فاته فی قولهم
رجل قال لغيره استثن من علی امرأتی واتفق علیها کل شهر کذا انکالت الامور انقعت وصدقة المرأة لا یرجع للامور بل یجب
علی الزوج الان یرکون القاضی فرض لهما کل شهر عشرة دراهم فاذا اقرت المرأة ان الامور انقعت علیها قبل قولها لانهما انتم
تقتضوا القاضی انما فی الوجه الاول انما اخذت لزوج علی زوجها دینا لا یقبل قولها وکذا کل ذاک فی الرأب الصغیر رجل قال لغيره
انف من علی امرأتی او علی عیالی فانقض المامور بالمهرت قال الشیخ الامام ابی یحییٰ بن محمد رح لا یستثن من الامور ان یرجع علی الکسب
بما انقض العجز عن الاتفاق لا یرجع عن الفراق وقال ابن تيمیة رح لهما ان یطلب من القاضی ان یقر بينهما ویکون ذاک نفقا
وعلى ذمہ الخلفات اذ یقر عن اشیاء المهر المجل قبل الدخول فان فرق القاضی بينهما فتشوی المذهب نفقة تضاد لانه مضی فی فصل
تجهده فیہ لیس فیہ نقص ولا اجماع فینه تضاد وکذا کل ما کان القاضی حقیقا لا یشیع من بعضی بخلاف من سب الا اذا
اذا کان مجتهدا ووقع جهاده علی ذلک وان مضی مخالفا لرایة من غیر اجتهاد من یستخفیه فی فاقه تضاده وایمان

فكله اكل فضل مجتهد فيه ولم يقض القاضى وكذا ان رغبوا في القضي خيرا الى غيره المجتهد ان لم يكن القاضى ما ذوما بالاشكالات
او كان ما ذوما الا ان القاضى لو اخذ في ذلك شيئا لا ينفذ قضاءه عند الكل لان قضاء القاضى فيما اراد باطل
عند الكل وان لم يأخذ شيئا ففرق الامر بخلاف تفرقه وان كان الزنت فاما ما ذهبت المرأة الامر الى القاضى واقامت
المرأة الزنت على ان زوجها الغائب عاجز عن النفقة وطلبت من القاضى ان يفرق بينهما فان كان القاضى حقيقا فقد ذكرنا
وان كان مغفرا فافرق بينهما قال شيخنا سمعنا من جاز تفرقه لانه قضى في فصلين للفرق بسبب العجز عن النفقة والقضاء
على الغائب وكل احدى منهما مجتهد فيه وعندنا ان الغائب لا يجوز ان يرضى بغيره قضاءه في الشهر الزاويين في حق
الفرق وقال الشيخ الامام الاجل الاستاذ عظيم الدين رحمه الله لا يصح هذا الفرق لان القضاء على الغائب مما يجوز فيه
الاشاقى روع وتنفذ في آتدى الروايتين فمن حقيقته منع اذ اثبت الشهادة وانهما اثبتت الشهادة في هذا القاضى وهو العجز
لان المال مادي وزال في غير الغائب فبما لم يعلم به لم يثبت له لا يثبت له المالك في الساقه وكان الاشاقى مجازا في هذه الشهادة
فاذا علم القاضى بذلك يجوز قضاءه رجل يكن في ارض الملك يريه بارض السلطان وبإقامة المال من السلطان فقات
الماله لا اقله مكن في ارض الملك ولا اكل من ملك قالوا ليس بهذا ذلك وانتم ذلك يكون على زوجها اذا اثبتت المرأة عن كفى
منه بغير شارة وقد ذكرنا قبل ان الزنت اذا كان يكن في ارض النصب فانصب منه لا يصير شارة ويكون لها النفقة على
زوجها لان النصب حرام لا يشبهه غيره بخلاف ارض سلطان وما لا فصل القسم وما يجب على الاول للشارع
العدل والستوية بين من يملك وهو الميراثية ومنه المصححة والمراثة بما لا يملك وهو الميراث والجمع لان الحب على الحب
والجمع منى على الشاة وكل ذلك لا يتعلق باختياره فيه انما زرع من فعله عليه نعم فقال فيه منى بما ملك
ولا تواضع في فيما الملك حرا وفي تحت امران كان عليه منى يتولى منها يكون من كل واحدة منها يوما وليلة او ثلثة ايام
ويالها انم الراى في البداية الى القرب واليك والمراثة بالانفة والعاقلة والمجنونة والسنة والكتانية في القسم سواء ذكرنا
الزنت بصح والميراث والجوب والخصى والعين والبالغ والمرأى والمسلم والتميم والجدية والنفقة في القسم سواء ذكرنا
كانت الجدية بكرة او ثيبا اذا اتهم منه الجد به ثلثة ايام او سبعة ايام بغيره الا ان كان له ولد او كان له ولد في القسم سواء ذكرنا
ان كانت الجدية بكرة او ثيبا اذا اتهم منه الجد به ثلثة ايام او سبعة ايام بغيره الا ان كان له ولد او كان له ولد في القسم سواء ذكرنا
فيسم عنه ثلثة ايام ويالها انم يسرى منها ولو كانت تحت الرجل امة او مرساة او مكنة او ام ولد فزنت على حرة

حرة فلهذا يريان دلالته يوم وان اقام عند الامه يوم ثم اعتقت لم يقيم عند الحرة الا اخرى الا يوما ولو اقام عند الحرة يوم ثم اعتقت
 الامه يتحول الى العتقة ولو اقام عند احدى امرأتين زيادة باذن الاخرى جاز ذلك ان تخرج عن ذلك ولا يكون الاذن
 لانها لو جعلت المرأة زوجها حلالا على ان يزيه لكان في القسم يوما فمصلح لا يجب ولها ان تسترد المال وكذا الرحلت عنه شيئا
 من مهرها او زادها الزيج في المهر او جعل لها حلالا على ان يتحلل يومها فلهذا فهو باطل ولو امره القاضي بالقسم والتسوية فجاز
 الى القاضي وجوبه القاضي عقوبة لا ركاية المحذور وبأمره بالعدل ولو اقام عند احدى امرأتين شهر قبل المحضرة او بعد يوم فخاصته
 الاخرى في ذلك امره القاضي بالتسوية فيها في المستقبل وما مضى كان هرا ليس لهما ان يطلب ان يقيم عندها مثل ذلك
 ولو كان عنده امرأة بلغت في السن فاراد ان يستبدل بها شابة فطلبت القدية ان يحبسها او يزوج اخرى ويقسم عند
 الجديدة اياما وعند الاولى يوما فنزوج على هذا الشرط جاز فيه نزل قوله تعالى وان امرأة خافت من بعلها نشووزا او اعراضا
 الآية واذا سافرست اخذت امرأته بغير اذن جاز عتقها ولو اذاع الزوج افضل وقال انت فني لا يجوز الا بالاقراع فلو انه سافرست
 اخذت امرأته فلهذا لم تطلب التي لم يزوجها ان يقيم عندها مثل تلك المدة لم يكن لها ذلك وقال انت فني روح ان بها فغير
 اذاع يكون ذلك محسوبا عليه في حق الاخرى فقيم عند الاخرى مثل تلك المدة ولو كان للرجل امرأة واحدة وهو يقيم بالليل
 ويصوم بالنهار او يستعمل نسجته الا بالانفصال الى القاضي امره القاضي ان يبيت معها اياما ويقتطع لها احيانا وكان يوفيه
 زوج اولها يحلن لها يوما وليدة ولزنت ثلثة ايام وبها لهما ثم يرضع فقال يوم الزرع ان يراعيا فيومنها بالصحة اياما واجناسا من غير
 يكون في ذلك شيء موت وفي المسقى اذا تزوج امرأة ولد امهات اولاد ودرارى فقال يكون عندهن واتيها ابدا
 لم يكن لذلك يرضع عندها في كل اربع ايام وليدة وكن في الثلث البواقي عندهن ثلث ولو كان عنده امرأتان ولد امهات
 اولاد ودرارى اقام عند كل واحدة منها يوما وليدة وقيم في يومين ويطلق عندهن ثلث ايام السراى ولو كان عند اربع نسوة
 اقام عند كل واحدة منهن يوما وليدة ولم يكن عند السراى الا وقت شبه المار ويكره للرجل طلبا امرأة وعند صاحبها فيقول اوعى
 او ضربها او امته او امته رجل لمرأة وابنه قالت المرأة لا يمكن مع امك وطلبت بيتا على احد ليس بها ذلك واعد علم
فصل في نفقة العدة المدة من الطلاق تسحق النفقة ولو سكنى كان الطلاق رجعا او بائنا او ثلثا
 حالما كانت اولم تكن وقال انت فني روح المستوتة لتسحق النفقة وتسحق البكني الا اذا كانت حالما فكون لها النفقة
 وعند تسحق النفقة على كل حال والمبائة بالتحلل والايلاء واللعان وردة الزرع ومجاورة امهاني النفقة مواء

والأصل فيه ان البعثة اذا تمت من قبل الزوج بميل أو تحوطه شح أو نفقة أو سكنى وذكر النوازل الزوجية ان كان
 أم لا كان فاسدا وكذا بغير المرأة أو تزوج القاتني منها بعد التحول كان لها النفقة أو سكنى وأما إذا تمت البعثة من
 قبل المرأة ان وقت نفعل مباح كتحريم البلوغ وقيل انتمى وندم الكفاية كان لها النفقة أو سكنى وان وقت نفعل
 محظور كالردة ومطالبة ابن الزوج ليس لها النفقة ولها السكنى وان اخلت بال و لم يذكر نفقة العدة كان بها
 النفقة وان اخلت على نفقة العدة سقطت النفقة وان اخلت على نفقة العدة أو سكنى سقطت نفقة العدة وكان لها
 السكنى وان اخلت بشرط البراءة عن مؤنة السكنى بان قلت أكثر من مائة واقعة في مكان عليها ان أكثر من مائة
 واقعة في وان طلقت المرأة وهي في بيت كراهة كان الكراهة على زوجها ما دام في العدة وان أبرأته من نفقة العدة بعد
 الخلع لا ينصح الا ببراءة المكروه اذا كانت نفقة قد برأها المولى مينا فطلقت ثم اخلت واخارت نفسها كان لها النفقة
 فان اخرجها المولى من مية سقطت نفقتها فان عادها الى مية بعد ذلك عادت النفقة ومن لم يكن المولى بواحدة
 خال قيام الكل بمبدأ العدة الطلاق لا نفقة لها واذا طلق الرجل امرأته ورجعت النفقة عادت و العدة لا تسقط
 نفقتها فان اخلت عادت ونفقة وان اخلت عادت النفقة ان لم يخلعها الطلاق لا يسقط النفقة فان خالت العدة وان
 اذا اخلت ثم اخلت لا يكون لها النفقة وان طارعت العدة ابن زوجها بعد الطلاق لا يسقط النفقة فان خالت العدة وان
 كان لها النفقة الى ان تفسد أو يمضي منها الا شهر وان كثر المرأة انقضت العدة بالحيض كان القول في لها
 الحيض ولو اقام الزوج البتة على اقرارها بانقضت العدة سقطت نفقتها ولو رجعت العدة على المرأة عادت انها
 حامل كان لها النفقة من وقت الطلاق الى تسعين فان ثبت شيان ولم يولد فالتسعين اقل الى حامل ولم يولد
 الى ثبوت العدة وطلبت النفقة من كان لها النفقة وقت زني ذلك لان هذا مما يشبه كان لها النفقة الى ان يمضي
 عدتها بالحيض او قصير انة يمضي عدتها بالاشهر ام الزوال او اخلت ورجعت لها العدة ليس لها النفقة واذا اخرج
 احد الزوجين سلا الى دار الاسلام ثم خرج الآخر لا نفقة للمرأة رجل دخل لامرأة عن زوجها نفقة كل شهر ايام
 طهرها زوجها كان للمرأة ان تطالب الكفيل بالنفقة لان نفقة العدة بمنزلة نفقة الكلح المدة او المخاصم في نفقة
 العدة حتى انقضت عدتها لا نفقة لها وكذا لو كان القاضي فرض لها نفقة العدة فلم يأخذ حتى مات احداهما سقطت
 النفقة وان لم يمت احدهما انقضت العدة اخلقا فانه قال شمس المدة المولى الى زوج سقطت النفقة ولو كان

الرجل في ما ينافست المدة ثم قدم الغائب بعد العدة لم يكن ذلك على الرجل في قولنا تحصيل الآخر
وقد ذكرنا هذا في نفقة الكفاح فكذا في نفقة العدة وإذا اجبت المدة بحق عليها سقطت النفقة كما لو كانت المكروهة
وكما تسحق المدة نفقة العدة تسحق الكسوة وإذا اطلق الرجل امرأته بعد الزول وهي صغيرة تتجسس عليها كان عليها
بنته أشهر ويكون لها النفقة وقال الشيخ الأبي حامد أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله ان لم يكن مراحمته كان عدتها بنته أشهر وكانت
مراسمة لا تنفقه عدتها بالاشهر لا قال لها بيت بالبيت فيقيم عليها بالظهر عليها فخرج زوجها فان حاضت استقلت العدة
بالحيض ويقيم عليها بعد ذلك حتى تنفقه عدتها بالحيض المدة إذا لم تكتم بيت العدة بل تسكن زمانا وتخرج زمانا لا تسحق
النفقة لأنها ناشئة المدة إذا ثبت ان الطبع فمجيها لمكروه الحائض من نبات الاشراف او بها علة لا تستطيع الطبخ
والخبز كان على الزوج ان ياتي بطعام مهيأ اذ ياتي من الطبخ ويخبره ان لم يكن من نبات الاشراف وليس بها علة فعلى
الزوج ان ياتي بالدمشق ويخرج ذلك المدة عن دفعه يكون نفقتها في ما نهى المكروه كما خافا سدا اذا فرق القاضي بينهما
بعد الزول ووجبت العدة ليس لها النفقة رجل تزوج مكروهة الغير دخل بها نكاحا لا يعلم انها مكروهة الغير كان عليها
العدة ولا نفقة لها وان كان يعلم انها مكروهة الغير لا عدة عليها ولا نكاحا لا يعلم انها مكروهة الغير كان عليها العدة على
كل حال وإذا دخل على مكرهة لا قبل الاطلاق بل يباح له ذلك فيه اذ اتيان ذلك الزوج زكوة ما لا ينفقه او شهرا
لها بشيئ لم يجز رجل يطلق امرأته فماتت قبل ان تطلق نفقة ما كانت تحصيلها ثم اقر بالطلاق كان عليها النفقة ما لم تضع
حلمها وادركها علم **فصل في حقوق الزوجية** الزوج ان يملك المرأة من الزول ان يضرها على اربعة
شها ترك الزينة اذ اراد الزوج الزينة والثانية ترك الاجازة اذ اراد الجماع وهي ظاهرة والثالثة ترك الصلوة
في بعض الروايات عن محمد بن ابي بكر ليس له ان يضرها على ترك الصلوة وترك الغسل عن الجنابة والحيض بغير ترك الصلوة
والراية الخروج عن تركه بغير اذنه بعد ابقاء المهر رجل له امرأة لا تسلي كان لسان يطعمها وان لم يكن له مال يوفيهما مهرها
وحكى عن أبي جعفر الخزاز انه قال ان لقي الله ومهرها في نفقة حب اليها امرأه لا تسلي رجل يريد ان يطلق امرأته
بغير ذنب ان اوفى بالمهر ونفقة العدة وسع له ذلك لانه قبيح باحسان واذا رادت المرأة ان تخرج الى مجلس
العلم بغير اذن الزوج لم يكن لها ذلك فان دعت لها باذنه فمات زوجها ومهرها ومهرها ما غلبت له ليس لها ان تخرج
بغير اذنه وان كان الزوج جاهلا وسال فالما عن ذلك فذلك وان امتنع الزوج عن السؤال كان لها

ان خرجت بغير اذنه لان حجب العلم فيما يختص به امره من على كل سبيل ومصلحة فقدم على حق الزوجه وان لم يقع لها نازر
 وارادت ان تخرج الى المجلس العلم لتعلم مسائل الصلوة والوضوء فاختار الزوجه يحفظ تلك المسائل ويذكر لها ذلك ليس على
 ان تخرج بغير اذنه فاختار الزوجه لا يحفظ المسائل فالاولى لان ياذن لها بالخروج فان لم ياذن فلا شيء عليه ولا شيء
 لها ان تخرج بغير اذنه بان يقع لها نازر امرأة لها اب زنى ليس له من نعيم عليه ذرورها منها من الخروج اليه وقها بغير
 كان لها ان تضي روجه او تضي الولد بمراسا كان الولد كافر الا ان القيام بتعاهد الزوجه عليها مقدم على حق الزوجه والامر
 ليس للزوجه ان تخرج بغير اذن الزوجه الا باسباب مبرورة منها اذا كانت في منزل يختص بغير طيبها ومنها الخروج
 الى مجلس العلم اذا دعت لها نازر ولم يكن الزوجه تقيدها بالخروج الى الحج الغرض اذا وجدت محرما يخرج الزوجه ان
 ياذن لها بالخروج لا يصير عاصيا بالاذن ومنها الخروج لزيارة الوالد بن وتفرجها وعلما انها ذرية الجاهل المبرأة اذا
 كانت فائدة فاستبانه من الزوجه لرفع الولد وكذا اذا كانت تفصل المولى والى مجلس العلم وان كان عليها حق او لها حق
 على غيرها وليس لها ان تضي شيئا من بنية بغير اذنه ولا يصوم بغير اذن وليس عليها ان تضي شيئا من زوجها انضاما
 من الخمر والطبخ وكسب البيت وبيع ذلك رجل لم يشأ به تخرج الى الرمي والبيعة ليس لها بغير علم من لان كان لها
 ما لم يثبت عنده انها تخرج لغير ما في بيع الامر الى القاضي فاذا امره القاضي بالبيع كان له ان يمتنع لانه مقام
 القاضي ويسئل بعض العلماء عن امرأة لها زوج لا يصلي ولا يؤتي الزكاة فابى ان يكون معه قال ليس لها ذلك كرجل عليه دين
 لرجل وعلى رب الدين حقوق ايجز على من الزكاة والمخرج والمشرع وهو لا يهودى حقوقه المستخرج ليس للمدعي ان
 ان يمتنع عن قضاء الدين ويقول انه لا يهودى حقوقه المستخرج فلا اودى حقه رجل فليس يتخذ الضيافة للفساق
 كان للمرأة ان تخرج وتطبخ لانهما يتولى الطبخ والخبر انهم ما داموا مشركين الاكل يستوفون من الشرب لكن جلس عند
 الفساق يتولى اكلهم مشركون عن الفساق في تلك الحالة كان له ذلك ويوجب عليه وامد اعلم **فصل في امرأة**
المتى لا تدري انها منكوبة او مطلقة يشهد ان شهد على رجل انه طلق امرأته ثلاثا ولا يدري
 المطلقة او منكوبة قالت لا ادرى بقلت بغير الشهادة لانها قامت على حق الله تعالى فلا يشترط فيها الزكوة
 فان مر منها القاضي بالبدل الفرق بينهما وبين زوجها وتعتق لها بغيره العدة ويسكنى لان المتبوءة تسحق نفقة العدة
 وان لم ير منها القاضي بالبدل لم ينسأ من حالها ومنع الزوج عن التحول جازا لرجل عليها بعد لان الزوجه باو

الزوج او فاسقا ولا يخرجها من منزلها لانها مكنته بوجده لكن يحل معها امرأة عدله تنقض الزوج عن المدخل عليها فان
 طلبت النفقة في مدة المسئلة التي شرطت له وهو فرض لها القاضي فنفقة المدة اوتت للطلاق او لم تدع لانها لو لم تطلق تصير منعزلة عن
 الزوج فيسقط النفقة ولو كانت مطلقه كان لها النفقة فلا يسقط النفقة بالملك فان طالت المسئلة عن الشهود وجب معها ما
 به المدة عليها النفقة بعد ذلك لانها لو كانت مكنته فهي منعزلة عن الزوج ولو كانت مطلقه فقد انقضت عدتها وتبطل اسبقوط
 النفقة فان عدلت البينة بعد ذلك انقضت بالطلاق ويسلم لها ما اخذت وان ردت البينة على القاضي فيها وبين زوجها وروى على
 الزوج ما اخذت من النفقة لانه ظهر انها اخذت النفقة هي مباشرة وكذا الرضعي القاضي بالطلاق ثم طهران الشهود كان عبيد اربعة
 على الزوج ما اخذت من النفقة وكذا الزوج امرأة طالت نفقة نفقة شهر ثم شهد الشهود وانها اخذت
 من الرضعة وزوج القاضي فيها بوج الزوج عليها ما اخذت من النفقة لانه ظهر انها اخذت نفقة بغير حق فلهذا اخذت بعد فرض القاضي فان
 اعطاه الزوج صحا لم يرجع الزوج عليها بشيء بل شهد الشهود على امرته في يد رجل بها حرة فبطلت البينة لانها في الطلاق فان لم يرجعهم
 القاضي بالمدعى انهم لم يرضوا النفقة في مدة المسئلة عن الشهود ويجوز على اعطاء النفقة فبطلت البينة على امرأة عدله التي تنقض
 الطلاق ذكرنا انه لا يخرجها من منزلها مكنته او مدة فلا يخرجها من منزلها المكنت حرة جاز ان اجتمع في منزلها بغيرها بغيرها
 على يد امرأة عدله ويكون اجر الانسية في بيت الال لانها عالة لعدته تعالى ويامر المدعى عليه بالنفقة وان طالت المسئلة عن الشهود وبطلت
 فصل الطلاق فان ثمة اذا وجد ما ينقض به المدة تسقط النفقة وبها المالم القيس القاضي بالحرية لا تسقط وانما يجزى القاضي على النفقة
 لان الاولى من اهل المحنة يخرج من الخبر في حقته تجلج غير الاولى من الحرمان فان نفقة الحرمان يجب على الكف وبانته ولا يجزى فيها الخبر
 لانها ليست من اهل المحنة فان اعطى المدعى عليه النفقة ثم عدلت البينة ونقض حجرتها بوج المدعى عليها ما اخذت من النفقة سواء اوتت
 انها حرة الاصل اذا عدلت الاقناع على المولى المتوجع الحرية لانه ظهر انها اخذت النفقة بغير حق وكذا المالكات شيئا من المانعة ان ردت وان
 ردت البينة ردت الجارية على المولى ولا يرجع المولى عليها بشيء لانه انقضت على حلكه ولا يرجع ايضا بان اخذ من المانعة ان ردت لان
 المولى لا يسترجع على ملكه ضمان المال وكذا رجل في يده امرته تنكح عند القاضي انه لا ينفق عليها امره القاضي بان ينفق عليها او يبيع
 وان جبره القاضي على النفقة فاعطاه النفقة ثم قامت البينة انها حرة الاصل ونقض القاضي بالحرية بوج المولى عليها بملك النفقة
 وجا اخذت من المانعة ان ردت ولا يرجع بالملك باذنه رجل اعطى امرته في يد رجل انها لا تنكح المدعى عليه فانما المدعى بنية على ما روى في
 القاضي على يد عدل حتى يسأل عن الشهود ويامر المدعى عليه بالانفاق عليها فانما الكف من حيث الظاهر فان القاضي عليها ثم ردت

فيسببها به بعد من قبله ولا يثبت عليها الا في شراة الفتح على طوك نفسه فان سدت البيت ونقض القاضي للمدعى لم يربط الله عليه بما
انفق له في غيرها كانت منصرفه كملت من اجل انما سبب رويته المصنوع على الغائب في ان في قول المجتهد في قول المجتهد في قول المجتهد
ان يكون ذلك دينا في رتبة الاثر متبع فيه او ينفذها المولى فان ثبت ان المولى يبيع المولى على الدماء عليه باه قتل من قبلها
ومن النفقة التي تحتملها وان كان المدعى عبد الكنانة صغيرا او مريضا لا يقدر على الكسب فهو نفقة الاثر يوم المدعى عليه بالاتفاق كافي الاثر
لاكن لا يوزن العبد من المدعى عليه بل ترك في بيده وروى عنه كنفه بالمدة الى ان يكون المدعى عليه مخوفا من ان يفسد في رتبة منه
وان كان العبد كسيرا لا يقدر على الكسب ترك العبد في يد المدعى عليه لا يوجب النفقة بل يوم العبد بالكتابة و النفقة على نفسه
من كسبه و الاثر اذا كانت نفقة على الكسب كالجبر والخيالة ونحوها في غير ذلك العبد والرجل اذا اخذ عهدها بعد رتبة الامر في القاضي فان
القاضي يأمر الذي في بيده ان ينفق عليه ويرجع على المولى بذلك ولا يوزن العبد بالكتابة كليا يوجب و اسما علم **فصل في**
نفقة الاولاد و نفقة الاولاد و الصغار و الائمة المهرات على الاب لا يشترط كفي ذلك احد ولا تسقط نفقة و لا يوجب عليه
نفقة الا كونه الكبار الا ان يكون الولد عاجزا عن الكسب لزمانه او مرضا يكون نفقة على والده و من نفقة على اهل كمن لا يحسن العمل فهو نفقة
عاجزا لان من لا يحسن العمل لا يستاجر و الناس قال شيخ الامام ثم سئل الائمة المحل في بيع و قد لا يقدر الرجل ان يصح على الكسب فخره او
من اهل البيوت فاذا كان كذا كانت نفقة على والده و الحثان له نفقة اهل حال و كذا قال في مطالب العلم اذا كان لا يهتدي الى الكسب
لا يسقط نفقة عن والده و لكن كالزمن و الاثني و الولد الصغير اذا كان حيا فان كانت الام في كسبه الاب و الصغير ينفق عليه
غيره لا يجبر الام على الا رضاع وان لم يرضع الولد لمن غيره قال في المسئلة بعد ان في ظاهر الرواية لا يجبر غيره و من اجتهاد في رتبة
يجبر قال في المسئلة من شخص يجبر ولم يكره فلا ينافي عليه الغرض فان لم يكن الاب الولد الصغير لا يجبر الام على الا رضاع عند الكل
وان استاجر الام على ارضاع الولد في حق كسبه لا تستحق الاب في قولهم وان استاجر الام لا رضاع و لم يس منها كان لها الاجر و ان كان
طلق الام و انقضت عدتها فاستاجر الام لا رضاع الولد صحيح الاستجارة و هي ادلى من الاجبية و الحثان الام في العدة من طلاق
بأن اثبت فاستاجر الام لا رضاع الولد في يد ايمان في رواية الاصل تستحق الاب و في رواية الاجارات لا تستحق و ان ثبت لام ان
ترضعه نفقا الله كان على الاب ان يستاجر امه ترضعه عن الام ولا يشترط الولد من الام فان ثابثا ابا و شدة جابر في النظر
فهي ادلى وان طلبت الزيادة ليس بها ذلك و نفقة العظام غير فرض القاضي نفقة الصغار على قدر حاجته الاب و يرضع الى الام حتى تغفر
على الاولاد و لا تنقض الطلاق لكل الولد فان لم تكن الام نفقة يرضع الى غير النفقة على الولد امارة طاعة و زوجها و لها اولاد

[illegible]

[illegible]

والفقهاء على القول الأول امرأة لها زوج فقير وان سوس قال ابو يوسف مع حجة لا لا على ان تنفق عليها ثم يرجع على الزوج
معهرة لها سكن سكنة ولها ان سوس قال ابو الجبر اللخ على نفسها وقال الخصان مع حجة لا لا نفس الاثمة المحار
مع الصحيح قول الخصان والقول الاول قول تركي كانه قال اذا كان الابن دارس كنهها او خادم فخير ما هو عليه
بركها لا يجب نفقة على ذي الرحم المحرم وقرن بين ذوي الارحام وبين الاولاد قال الاولاد في الولد من نفسه لا يجب نفقة
وعندنا كل سواد ذلك لا يمنع النفقة الا ان يكون فيها فضل بان كفيه ان يسكن في ناحية ويبيع الناحية الاخرى
وكذا الخ دم والداية اذا كانت نفقة يمكن ان يعاير ويشترى ثمنها ضمنية وينفق الفضل على نفسه لا يجب نفقة
ابنة معسرة لها سكن لها اب مؤثر بحجر الاب على نفسها الا ان يكون في المنزل فضل ولا يباع على الغائب مال لاجل النفقة
الا لابوين فانها يباعان عروضا لابن الغائب في نفقتها في قول حنيفة مع وعندنا مع لا يجوز لابوين مع العروضا للغائب
لاجل النفقة لا يجوز بيع العقار في قولهم والمرأة اذا باعت مال زوجها الغائب لاجل النفقة لا يجوز في قولهم الاب اذا
انفق مال ولده الغائب على نفسه فخص الابن وادعى ان الاب كان سرراوت الاثان وانكر الاب تفسير حاله وقت الضرورة
فالحكم الاب سرراوت المخصومة كان القول قوله لا فلا وان ما عاينته على دعواها كانت اليه بينة الابن لانها
امر اعاضا جريان خلا دار الاسلام بان ولها ولد مسلم لا يجب نفقتها على ولدها وتجب على المسلم نفقة الزوجة المسلمين
وكذا كف نفقة الولد المسلم على الاب الكافر صغيرا ما انفقه ولا ام وجد اب كان نفقة عليها اثلاثا الثلث على
الام والثلثان على الجدة صغيرا لخال سوس راجع سوس كانت نفقة على الخال لا تحرم ونفقة المحارم تجب على ذي الرحم المحرم
لا على كل من يرث منه له ابن صغير سوس ادا بن كبير من محبر وللرجل ثلث اخوة متفرقة بل ياب كانت نفقة الرجل
على اخيه لاب وام واخيه لام سوسا اعتبارا باليرث واما نفقة ولده يكون على العم لاب وام خاصة اعتبارا باليرث
والاصل فيه ان يجعل كل من كان محاربا في حكم النفقة كما لم يكن النفقة بعدة على من كان وارثا بعدة باليرث ولو كان الولد
انثى كانت نفقة الاب والبيت على اللخ لاب وام خاصة واما نفقة البنت لابلان ان يجعل الاب كالمدموم كالمعلم في الابن سفي
المسئلة الاولى واما نفقة الاب لان وارث الاب سفي الاب لان وارث الاب سفي الاب لان وارث الاب سفي الاب لان وارث الاب سفي
الانثى كالمعلم ومثل بل غير الوارث مع وجود البنت والاب لا يرث من البنت تحلات الابن لان انثى من الاخوة لا يرث

[illegible]

باب في لانه لم يكن لها عليه حكم في الظل ان اذ لم يكن
 الاول رجل وقد عتبه ابا القاضية ليرد على مولاه فالتفت عليه ان التفت فغيره القاضي كان مطرعا لا يرجع عليه التفت ان رجلا
 الى القاضي وسأل من القاضي ان يامر بالنفقة فيظر القاضي في ذلك فان رأى الاتفاق اطلع امره بالاتفاق وان كان ان
 النفقة يامر القاضي بالنيق وامسك الثمن وكذا اذا وجدوا به حقا في البصر او في غير البصر وان رجلا غصب عنه كانت نفقة عليه
 الى ان يرد على الولي فان طلب من القاضي ان يامر بالنفقة او بالنيق لا يجيبه لان الغصبة مضمونة على الغاصب الا ان يكون
 الغاصب مخوفاً بآفات من على العبد فاحذر القاضي في بيعه في ذلك الثمن ولو اذن رجل حبيباً فغاب فجار المودع الى القاضي
 وطلب منه ان يامر بالنفقة او بالنيق فان القاضي يامر بان يامر بالسبب ودين عليه من اجرة دين راي ان يبيعه فكل رجل ار
 يبيعه لان ان يتجدد له الحكم كانت نفقة على صاحب الخدمة فان مرض في يد صاحب الخدمة ان كان مرضاً عنه عن الزوجه كانت
 نفقة على صاحب الرتبة وان تطل الى المرض وراى القاضي ان يبيعه بامره يشترى ثمنه عبدان فيمهم مقام الاول في الخدمة
 وعبد الرهن اذا ثبت كونه لها فعيل بذا فاعيل بالزوجه فيسبب من فاعيل غاب اصعبها وتركه عند الشريك فزعم الشريك
 الامر الى القاضي وادعاهم اليه على ذلك كان القاضي بالخير ان ثبت قبل هذه البتة وان ثبت ولم يعقل وان ثبت
 بامر بالنفقة فيكون الحكم فيه بامر الحكم في الزوجه قد حنفيز او من اذنته وافتق مولاه لا يجب
 لعل الشتره نفقة بحال ما وادعاهم وهو الحكم الحاكين

وَمَرْيَمَ إِذْ حَدَّثَ اللَّهُ
فَقَدْ ظَلَمَ
نَفْسَهُ

جلد ثانی فی فوائد و فیاضات

۱۲۷۲
سنة هجری

[illegible]

طلق كل غلط يكون من الزنى حلا فاذا اجابت المرأة بذلك يقع الطلاق ^{بجعل} قال لامرأة عمره بنت صبيح طلق
 وامرأة عمره بنت حفص والنية له لا تطلق امرأته فالتحان صبيح زوج امرأته وكانت تنسب اليه وهي في حجره فقال ذلك وهو
 يعلم نسب امرأته او لا يعلم طلق امرأته ولا يصدق قضاء ولو فنيابيه وبين امرأته في الطلاق التحان ميرت نسبها والتحان
 لا ميرت يقع ايضا فنيابيه وبين امرأته في الطلاق والتحان ميرت نسبها والتحان لا ميرت يقع ايضا فنيابيه وبين امرأته في الطلاق والتحان ميرت نسبها والتحان
 امرأته الحشيتة طلق امرأته ليست بحشيتة لا يقع الطلاق ولو كان له امرأة بصيرة فقال امرأته هذه العيا والطلاق وانما الى
 البصيرة تطلق البصيرة ولا تعتبر التسمية والصفه من الاشارة وجعل لامرأة عمره ذنوب فقال يا زيب فاجابة عمره فقال
 انت طالق فكذا وقع الطلاق على التي اجابت التحان امرأته وان لم يكن امرأته بطل لانه افرج الطلاق جوابا للحكام التي اجابت
 وان قال نويت زيب طلق زيب ولو قال يا زيب انت طالق فتم تحية احد طلق زيب ولو قال لامرأة فخير اليها ريشير اليها
 يا زيب انت طالق فاذا هي امرأته لا اخرى اسمها عمره يقع الطلاق على عمره فخير الاشارة ومطل التسمية جعل قال لامرأة وقد دخل بها
 اذا طلقك فانت طالق ثم طلقها يقع عليها الطلاقان وكذا لو قال ان طلقك او حتى طلقك او تم طلقك وكذا لو قال كلما طلقك
 فانت طالق ثم طلقها واحدة يقع عليها طلاقان ولو قال كما يقع عليك طلاقا فانت طالق ثم طلقها واحدة طلقك ثلثا فانت
 قال لامرأة المدة قوله بها انت طالق انت طالق يقع عليها طلاقان ولا يصدق قضاء وان قال نويت بانني اتخير وكذا لو قال قد
 طلقك قد طلقك او قال انت طالق قد طلقك يقع طلاقان ولو قال انت طالق فقال لامرأة ما اؤت فقال
 قد طلقها او قلت هي طالق يقع واحدة في القضاء وفيما بين وبين امرأته في الطلاق والتحان ميرت نسبها والتحان
 يقع طلاقان ولو قال انت طالق كل الطلاق يقع اثنتان ولو قال انت اكثر الطلاق ذكر في الاصل انه يقع ثلث ولو قال اقل الطلاق
 يقع واحدة ولو قال انت طالق لا قبيل ولا كثير اخافت في الاقاييل والخرافات الروايات قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله طلاقا فقال
 الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل بن يعقوب واحدة وقال الفقيه ابو الفرج محمد بن محمد بن سلام بن يعقوب والظاهر ما قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله
 ولو قال انت طالق عددا او كراين جماعة رحمه الله يقع ثنتان ولو قال انت طالق حتى يسكن ثلث طلاقا وذكر بشير بن الوليد
 انه يقع ثلث وان نوى غيره لا يدين في القضاء ولو قال انت طالق كل الطلاق طلق واحدة ولو قال انت طالق كل طلاق طلق ثلثا
 دخل بها او لم يدخل وكذا لو قال انت طالق بعد كل طلاق او كل طلاق او قال انت من كل طلاق طلق ثلثا ولو قال لامرأة
 انت طالق من كل امرأة في ولد اربع نسوة طلق من جميعا فان نوى في هذه بعض النساء وبعض الطلاق لا يصدق قضاء

[illegible]

التعاقب رجل قال لامرأة يا مطلقه ان لم يكن لها زوج قبله او كان لها زوج فكنى مات ذلك الزوج ولم يطلق بين الطلاق عليها
والنكاح ابان زوج قبله وقد كان مطلقا ذلك الزوج ان لم يتزوجها الا خبر بالثقة وان قال غيبته - الاجابة ودين بنماينه
وبين امره تعالى رجل يدين في العتق والطلاق في المراتب فيه واصلح انه يدين ولو قال يدين به ثم يدين فيها يدين به ودين امره تعالى
لا في العتق ولو قال لها انت مطلقه بالتحقيق او قال المطلقك ان نوي به الطلاق يقع والا فلا اذا قال لامرأة اعركك طلاقك
عن ابى يوسف رحمه الله تعالى قال لو قال تزفك طلاقك وعن محمد بن احمد لا يقع وعن جعفر بن محمد امره ان يقول يا مطلقه
المشايخ رحمه الله في قوله تزفك طلاقك لا يقع ولا يقع ولو قال غلبت طلاقك او قال غلبت سبيل طلاقك او قال تركت
طلاقك ان نوي وقوع الطلاق يقع والا فلا ولو قال برئت من طلاقك ان غلب فيه المشايخ لا يقع ولو قال اعرضت عن
طلاقك لا يقع الطلاق ولو جمع بين نكوتة ورجل وقال امره ان يطلق لا يقع الطلاق على امرأة في قول الجعفي رحمه الله وعن ابى يوسف
رحمه الله لا يقع ولو جمع بين امرأة ورجل فقال امرأته ان يطلقك امراً لا يقع الطلاق ولو قال لغيري ان يطلقك لا يقع الطلاق
و محمد بن احمد لا يقع ولو جمع بين امرأة ورجل فقال لغيري ان يطلقك امراً لا يقع الطلاق ولو قال لغيري ان يطلقك لا يقع الطلاق
رضي الله عنه وقال محمد لا يقع ولو جمع بين امرأة ورجل فقال لغيري ان يطلقك امراً لا يقع الطلاق ولو قال لغيري ان يطلقك لا يقع الطلاق
سواء لامرأة او لغيري طلاقاً لما ذكره الوفاي فلا يقع طلاق ثلثي ثم قال تركت فلانة معها طلاق كل واحد ثلثا ولو قال لثلاثة الاربع
يكنن لثلاثة طلاق كل واحد فثلاثة وذكر الوفاي يمكن تطلقات او قال ثلث اربع الا ان يروي عنه كل واحد فثلاثة فثلاثة طلاق كل واحد
ثلاثة ولو قال ثلثي تطلقات يقع على كل واحد طلاقاً فكذا الى ثلثي تطلقات فان زاد على الثمان طلاق كل واحد ثلثا
وذكر الوفاي ثلثه فثلاثة في تطلقته فثلاثة ولو قال يكنن لثلاثة طلاقاً سواء رجل قال كنت طلاقاً امرأتي او كنت طلاقاً امرأتي
او قال كنت طلاقاً امرأتي لئلا لها زبيب او كنت طلاقاً زبيب وزبيب للحال امرأته لثقة الطلاق على امرأته للحال ولا يصح
في حصر الطلاق الى غير اول في الاستدراك ولو قال طلاق اول امرأته تزوجها او قال طلاق امرأته كانت لي او قال كانت
لي امرأته فاشهدوا انها طلاق طلاقاً امرأته للحال في غيره المسائل الا ان يترى بطلاق امس في كبح ماض بخوان يقول
كنت طلاقاً امرأته كانت لي او قال كانت لي امرأته مطلقها او قال كنت طلاقاً اول امرأته تزوجها او قال كنت طلاقاً
امرأته كانت لي يقال لها زبيب او قال كنت طلاقاً امرأته تزوجها لا يقع الطلاق على التي تكون في كبح في غيره المسائل
اذا قال غيبته غير ما رسل قال لامرأة انت طلاق كل سنة ثلثي بضع الثلث من ساعة وذكر الوفاي لامرأة يوم انتميت من

[illegible]

شترک طلاق او صد رک او فسخ او صد رک او صد رک او صد رک و ما شرب ذکاب فیقع الطلاق ولو قال نه الراس طلاق
و انما الراس امراته الصحيح انه يقع كما لو قال راسک بذه الطلاق و لهذا لو قال غیره بعت نکاح نه الراس بالعت و درهم و انما
الی راس عبده فقال اشتري ثوبت جائز بائع قال غیره اخبرهم انی طلقها او شربها ابتلاها او امل الیه طلقها او اخبرها
انها طلاق او قل لها انها طلق طلق الحال و لا یؤتی علی و رسول الخیر الیه و لا علی قول الامور ذکاب - لو قال قل لها انت طلاق
لا یقع الطلاق بالم یقول لها الامور ذکاب و لو قال کتب لها طلقها فینبی ان فیقع الطلاق لحال کما قال احمد الیه طلقها یا و کما
لو قال کتب الی امرأتی انها طلاق رجل قال الامر انه انت طلقک فینبی فیقع واحدة و لو قال مثل سخره و انی فیقع واحدة و لو قال مثل سخره و انی فیقع واحدة
و کذا لو قال مثل و سحر فیقع واحدة و لو قال مثل نکحت و درهم فیقع طلاقان فاما حاصل انه انما شرب الطلاق یا یوزن سخره واحدة
فیقع واحدة و ان شرب یوزن سخرین فیقع طلاقان و ان شرب یوزن ثوبت سخرات او کثرت الثوبت فالان فیوزن سخره
واحدة و کذا کتب البرهان و دانی و نصف و انی یوزن سخرین و کذا ثوبت و درهم فیقع نه اخبر نه الحسن بن السائل او یوزن
امرأتین احدیهما صحیحه الکفاح و الاخری فاسده الکفاح فقال احدیکما طلق لا یطلق صحیحه الکفاح کما لو جمع بین مکوثه و اجنبیه قال
احدیکما طلق و لو کان لامر امان اسم کل واحدة منها زینب واحدیهما صحیحه الکفاح و الاخری فاسده الکفاح فقال زینب
طالق طلقت صحیحه الکفاح فان ملیت به الاخری لا یصدق مضامها کما لو قال زینب طالق و امراته زینب طلقت امراته فاقال
علیت زینب اجنبیه لا یصدق مضامها کذا لو قال احدی امرأتی طالق طلقت صحیحه الکفاح و لو جمع بین صحیحه الکفاح و فاسده
الکفاح فقال طلقت احدیکما طلقت صحیحه الکفاح کما لو جمع بین مکوثه و اجنبیه فقال طلقت احدیکما طلقت مکوثه انما اذا اطلق امراته
فاخبره ذکاب بعد الانتباه فقال اخرت ذکاب الطلاق لا یقع و کذا العیسی اذا اطلق امراته او طلقها اجنبیه فاجاز بعد البلوغ و لو قال
انما بعد الانتباه او وقت ذکاب الطلاق او قال ملیت ذکاب الطلاق فلا یقع الطلاق و کذا العیسی اذا قال ذکاب بعد البلوغ
رجل له امر امان فقال لاحدیهما انت طالق اریا فقال الثوبت کفی فی فقال الزوج او وقت الزنا و علی فانه لا یقع علی فانه شی
و کذا لو قال الزینب الثوبت کف ابائی لصاحبک لا یطلق الاخری رجل قال لامراته انت طالق واحدة او اثنتین فیقع واحدة و کذا
رجل قال لامراته قد طلقک امره و قال بعده فاحک احدی و کفی فی الروايات ان یقع فوی اولم یخرد و ذکر فی العیون و الباقی ان فوی
فیقع و الا فلا الا اذا سأل غیره فقال طلقت امراتک فقال طلقها فینبی و کذا الحسن بن رجل قال لامراته فی غضبه و ضره ای هزار
طلقة بری و طلقت فانه کذا لو قال ای طلاق واحدة و طلقت و لو قال ای سکره طلاق و طلقت فینبی و لو قال لها بالعزبه او سحری الموجه

نوى "الطلاق" ثلث رجل طلق امرأته بعد الدخول واحدة ثم قال بعد ذلك جئت تلك الطليقة بأنته ارجعها ثلثا انفلت
الروايات فيه والصحيح ان على قول الجعفي حرمه امرأته ثلثا وعلى قول محمد بن لا يصير ثلثا ولا ثلثا وعلى قول أبي هريرة بن مسعود
سواء بالثلاث لا يصح عليها ثلثا وعلى قول امرأة بعد الدخول بها واحدة ثم قال في العدة امرأتى ثلث طليقات تلك الطليقة
او قال الزنها طليقتين تلك الطليقة فهو على ما قال دون الزنها ثلثا فهو ثلث وان قال الزنها طليقتين فهو ثلثان ولو
طلقها واحدة ثم راجعها ثم قال جئت تلك الطليقة بأنته لا يصير بأنته لانه لا عليك ابطال الرجعة ولو قال لها بعد الدخول اذهابك
واحدة فهي بائن وهي ثلث طليقات واحدة فانه عليك الرجعة لا يكون ثلثا ولا ثلث لانه قد تم القول بمثل نكاح الطلاق ولو قال لها
اذهابك والاركان طالق ثم قال جئت به والطليقة بأنته او قال جئت بها ثلثا قال به العاقل قبل دخول الزنا لا يضره لان الطليقة
لم تقع عليها او قال لا امرأته بعد الدخول ترايك طلاق ترايك طلاق يقع الثلث كما لو قال لها يا امرأته
طالق انت طالق انت طالق فانه يقع الثلث ولو قال لا امرأته ترا طلاق او قال وادمت طلاق ونوى الثلث صحبت فيه رجلان
قال لا امرأته ترا طلاق فبذلك خمسة الفاظ واحدة وانما ترا طلاق وانما ترا طلاق والاركان طلاق وانما ترا
ترا طلاق فثلث من الشيخ الامام بكر محمد بن الفضل بن عبد العزيز بن العالم الجليل فقال اذا كان عالما لا يقع والركن جابلا
تميرح وقال يقع الطلاق في هذه المسائل كلها ولا يفرق بين العالم والجاهل بل لان الروايات غير متحدة الكل طلاق ولا يصير دون ذلك
من لا يحسن الكلام وقد عرفت الطلاق ويجزى على سائر ذلك في النفس الشخصية قبل الدخول بها قال والركن جابلا
فذلك لان من العرب من يذكر الحائض مكان العات فان قال فميت بذلك كذا يقع الطلاق لا يصدر قضاء او يصدر في ثلث
او من ادعى ان لا ان شيئا قبل اللفظ فيقبل المشهور وان راى في طلب سبي الطلاق وانما لا يرد فانما اللفظ بهذا اللفظ نحو غيرها
ثم قلنا بذلك وجميع المشهور وذلك ان شيئا وانما عند القاضي في القاضي القاضي بالطلاق وجميع الشيخ الامام تراى
استغنى عن تركي قال لا امرأته ترا طلاق وفي التركة يقال الطلاق طلاق وقال الزمخشرى ادوت اطلاق وادوت به الطلاق
يقع الطلاق ولا يصح في انقضائها ان هذا مما يجزى على سائر الناس خصوص ما في انقضائها فيكون الطلاق واقعا ظاهرا
ولا يصدر قضاء رجل طلاق امرأته او ادعى عبده او ذمير العربية وهو لا يعلم النكاح فيعلم ان هذا ايقاع الطلاق واليقاع ولكن
لا يعرف من اللفظ يقع الطلاق والعاقبة يصح التبرير والنكاح لا يعرف معنى اللفظ والنكاح لا يعلم ان هذا اطلاق او عاقبة الا ان
الرجل لعن ان تراى طليقت او راى امرأته طالق قال ذلك كذا في الباب يقع الطلاق واليقاع وانما العربية وهو لا يعرف

وهو لا يعرف حسن الفظ لا يصح البيع والشرع وان قلت المرأة ان تقول ابرأت زوجي عن طهر فقلت ذلك ليس بالبراء الزوجه
من الطهر وسياق جفس في ان فصل المخلع ان شاء بعد قالوا لا. ورايت طلاق انت امر وهو لا يعرف حتى قوله في
لا يقع الطلاق لان الطلاق استثناء باطل وعالم المروءة لا يعرفها قالوا هذه كسوت الكبير لا يحمل رضا شرعا ولا يعرف
من العلم والحمل ولا يجوز اظهارها اذا علم ان الاستثناء اذا اقترن بالطلاق بطل الطلاق وان لم يعلم ذلك فذلك
الجواب والكتاب يعرف ذلك قصد المصنف الطلاق تجري الاستثناء على ما من غير قصد لا يقع الطلاق ان يعرف
عن شدة دأب حكيم انه قال اختلفت انا واختلف بن ابيوب في غير هذا فقلت الاستثناء صحيح والطلاق باطل وقال قلت
الاستثناء باطل والطلاق راقع قال قلت رحمه الله في ابرأت زوجي عن طهر فقلت لا يقع الطلاق انما وشاء في
فقال لي ابرأت زوجي عن طهر فقلت الاستثناء فقلت لا يقع الطلاق فقلت لا يقع الطلاق فقلت لا يقع الطلاق فقلت لا يقع الطلاق
اكان يقع الطلاق في ذلك لا قال في هذا وكذلك وروي هشام عن محمد بن رجل راد ان يقول مدعي يوم فمري على ما
مدعي شهر قال محمد رحمه الله عليه صوم شهر ولما راد ان يقول شيئا فمري على ما انما راد الطلاق او العاق في حال التقية ابو جعفر
في المذخر من المنة ورويه باخلاص في الطلاق والحق في الطلاق في قول محمد بن رجل راد ان يقول مدعي يوم فمري على ما
في حديث ابي عبد الله في بيع النكاح عن ابي جعفر في علي بن ابي طالب في الطلاق ولا يقع النكاح في الظاهر من قول ابي جعفر في وقوع الطلاق
والنكاح كما قال محمد بن رجل راد ان يقول شيئا فمري على ما انما راد الطلاق او العاق في حال التقية ابو جعفر
ان طلاق فقلت لا قال لا راد ان يقول شيئا فمري على ما انما راد الطلاق او العاق في حال التقية ابو جعفر
اقال محمد بن رجل راد ان يقول شيئا فمري على ما انما راد الطلاق او العاق في حال التقية ابو جعفر
عليها امر آة قالت لزوجها طلقني فابي فقلت وادى فقال وادم النكاح في قوله وادم انما في طلاق رجل قال لا راد ان يقول
المنع من نكاح الطلاق فقلت نعم ولما راد ان يقول شيئا فمري على ما انما راد الطلاق او العاق في حال التقية ابو جعفر
لانها راد ان يقول ذلك لغير المدخل بها يقع واحدة ولما راد ان يقول شيئا فمري على ما انما راد الطلاق او العاق في حال التقية ابو جعفر
لا راد ان يقول ذلك لغير المدخل بها يقع واحدة ولما راد ان يقول شيئا فمري على ما انما راد الطلاق او العاق في حال التقية ابو جعفر
قال ودو طلاق ردت طلاق فقلت نعم النكاح ذلك بعد المدخل ولما راد ان يقول شيئا فمري على ما انما راد الطلاق او العاق في حال التقية ابو جعفر
فقلت ودو طلاق ردت طلاق فقلت نعم النكاح ذلك بعد المدخل ولما راد ان يقول شيئا فمري على ما انما راد الطلاق او العاق في حال التقية ابو جعفر

[illegible]

قال چيست برید کرکه الطلاق والامراض من فنجی امرأته رجل قال لامرأته انت طالق وانما بائنی ثلثة ایام یعنی الطلاق و
رجل یخیر رجل سبی امرأته مسئلة فقال سمیک مسئلة لایقع الطلاق علیها فبایبینه وین امرأته قال فی القضاء رجل
قال لامرأته انت طالق عدد النجوم اعدد والقرب الوجود البحار طلقت ثلثا وكذا الرجل انت طالق مثل الثلث وكذا قال انت
طالقی واحدة مثل الثلث یعنی واحدة بانه فی قول البخیفة وزر زرع قال ابو یوسف روح یعنی واحدة برقیه وید الخس بایته
فی فصل النسبیه انت احدی الرجال رجل قال لامرأته بكل الرجل بها انت طالق احدی عشرین طلقت ثلثا عندنا وقال زفر
یعنی واحدة وکذا قال واحدة وعشرین او واحدة والثلث یعنی واحدة فی قولهم الا فی رواية عن ابی یوسف روح وکذا قال احد
طلقت ثلثا وکذا قال واحدة وعشرین طلقت واحدة رجل قال لامرأته المرفوعة انت طالق فقلت لا اکفی برأهة فقال
وکیمران فوی انباته الطلاق طلقت ثلثا رجل قال لامرأته ان کنی امرأتی فانت طالق قالوا ان لم یطلقها فطلقة بانه
عند زفر من الخیرین طلقت ثلثا رجل قال لامرأته انت طالق مع کل غریبه لم یطلق حتی یشرب وکذا قال انت طالق مع کل
نظیفه وکان ذلک بعد الدخول طلقت لیحالی ثلثا رجل لبسات ذوات ازواج فقال زوج واحد منهن وضر ترابک
طلاق وادم یعنی الطلاق علی امرأته رجل قال لامرأته ترابکی او قال ترابی قال احدی شهید رحمه الله طلقت ثلثا وکذا قال فوی
او قال توسه قال ابو القاسم رحمه الله لایقع الطلاق قال مولانا فی مدعیه منبئی ان یموت الجواب علی التفصیل الخان ذلک فی
حال مذکوره الطلاق اولی حاله انقض بیع الطلاق وان لم یکن لایقع الا بالنیة کما لو قال بالبرقیه انت واحدة وکذا قال
ابن زین که مرست بره قال ابو نصر المروسی رحمه الله لایقع وقال ابوبکر الباقی روح ان نومی الصلح یموت طلاقا وکذا قال
لامرأته انت بثلث قال الشیخ الامام ابوبکر محرم فی فصل رحمه الله ان فوی یعنی رجل قال لامرأته دست بازداشت
بیک طلاق فقلت المرأة بازگوئی تاگو ایان شینند فقال الزوج دست بازداشت بیک طلاق فلما اقرت قالت لم
زن را دست بازداشتی فقال دست بازداشتی بیک طلاق قالوا الرجل فی المرأة ان نیه وان نیه دست بازداشت
بیکون نشاء فقلت ثلث الا اذا قال غنیته بانه نیه وان نیه الا جاز وکذا قال دست بازداشتی ام یموت ایما رجلا قال لامرأته
توبه طلاق باشر ان نومی ایضاً الطلاق یموت طلاقا والا فلا لان هذا الکلام یحمل تحمیل انه اراد بیک توبه طلاق
ملک منی فلا بد من النیه وکذا لو قال انت بثلث بطلقات تحمیل ذلک ایضاً الا ان غلب استحالة فی ایضاً الطلاق حتی یظهر
ما بدل علی انه اراد بملک لایقع رجل قال لامرأته انت طالق کذا کذا طلقت ثلثا لان کذا استعمل فی العدد واول العدد

[illegible]

بهذا الطلاق يكون جواباً حتى لو لم يكن هذا الشخص فعل ذلك الأمر لابقى الطلاق رجل قال لغيره هل لك امرأة الاطلاق
 فقال لا طلقت امرأة ولو قال نعم لا تطلق لان المسئلة الاولى لا يكون قال لمست امرأة اتي الاطلاق فلو قال ذلك طلقت
 امرأة واماني المسئلة ان يصار قالاً امرأتى غير طالق ولو قال كذلك لا تطلق رجل حتى يبين رجل ان دخلت
 الدار فامرأتى طالق فلا انتهى المحكي الى ذكر الطلاق خطرياً لا امرأة قالوا ان نوى ذكر الطلاق ترك المحكي
 واستيناف الطلاق وكان كلامه يصح ايضاً والطلاق على امرأة وان لم ينو الاستيناف لا يقع ويكون كلامه
 محموراً على المحكية رجل قال لامرأة انت طالق وسكت ثم قال ثلث ان كان سكوت لا يقطع النفس تطلق ثلث
 وان لم يكن لا يقطع النفس تقع واحدة لان السكوت لا يقطع النفس لا يفصل رجل قال لامرأة انت طالق
 وسكت فبطل لم يقل ثلث قال ابو يوسف رج تطلق ثلثاً قالوا لا يجوز ان هذا قول ابى يوسف رج خاصة فان عتده
 اذا قال الرجل لامرأة انت طالق ونوى الثلث صحته ونية وتحتل ان هذا قول اخيه فانه فان عتده اذا طلق الرجل
 امرأته ثم قال جملتها ثلثاً يصير ثلثاً رجل قال لامرأة انت طالق واحدة فقلت له نهر فقال نهر بنوى الايقاع فهو
 على ما نوى رجل قال لامرأة انت طالق لا يقع عليك وما يجوز عليك طلقت واحدة وكذا لو قال انت طالق ثلثاً
 لا يقع عليك او لا يجوز طلقت ثلثاً رجل قال لامرأة انت طالق في كونهما في غير مكان طلقت للحال وكذا لو قال
 انت طالق في ثوب كذا دهي في ثوب آخر يقع للحال ولو قال انت طالق في الليل والنهار طلقت واحدة ولو قال انت
 طالق في الليل وفي النهار يقع ثمان ولو قال لامرأة في الليل انت طالق في ليالك ونهارك طلقت للحال ولو قال
 لامرأة في الليل انت طالق في نهارك وليك طلقت غداً ولو قال انت طالق غداً اليوم طلقت غداً ويصل ذكر اليوم
 ولو قال انت طالق اليوم غداً طلقت في الحال والاصل فيه انه اذا ذكر دقيقتين ليس بينهما حوت لم يقطع يقع الطلاق
 في الوقت المذكور او لا يقطع فذكرنا في ذلك ما لم يأتنا طالق اليوم غداً ويقع للحال واحدة فاذا جاز غداً
 في العدة يقع اخرى رجل قال في شعبان انت طالق في رمضان تطلق حين قرب شهر من آخر يوم من شعبان ولو قال
 انت طالق في غداً تطلق حين تطلع الفجر من الغد ولو قال انت طالق في اصبغ امني اشتاء امني الربيع امني الخريف يقع
 الطلاق في الوقت المذكور نحو اني منتهت هذه الاوقات قال فيهم ليعسف بالاحتجاج فيه الى الحشر والوقود والاشتاء
 بالاحتجاج فيه الى الحشر والوقود والربيع والخريف بالاحتجاج فيه الى الحشر والوقود الا ان الربيع يكون في اربعة اشهر

[illegible]

اوله سلطان لی حکیمک اودر حاکمک اودر یک نشک اوزک حاکمک اوقیت سبیل حاکمک اوسبیلک اوانت سائیه
 اوانت حرة اوانت اعلم بئانک نکات اخرت نفسی یقع الطلاق برهن قال لم یؤثر الطلاق لا یصدق نقضاً او لوقال دها
 لا نکاح بئنی ربیکم اوقال لم یمنی ربیکم نکاح اوقال نکحت لک حکمک یقع الطلاق اذ انوی ولوقال امرأه
 لزوجه است لی بزوجه فقال الزوج صدقت ونوی به الطلاق یقع فی قول المجتهد و لوقال دها تو را چیزی میانی دیگر
 ذکاب لا یکن طلاقاً و لوقال لم یمنی ربیکم عمل یقع الطلاق اذ انوی و لوقال انما یری من
 نکاح یقع الطلاق اذ انوی و لوقال لاحاق فی یک ونوی الطلاق لا یقع و لوقال مرا بکافیستی و لوقال امار یک
 و لوقال دها بعدی غنی ونوی الطلاق یقع و لوقال لبا اذ منی غنی
 الطلاق یقول ان منی و لوقال لک یقع الطلاق و لوقال لبا اربع حزن ملک منصرفه نوی الطلاق لا یقع الا ان یقول اربع حزن ملک
 منصرفه نخی فی ای طرف ثلث یقع الطلاق اذ انوی و لوقال چهار راه بر لک اوم لا یقع الطلاق عالم یمنی و لوقال
 تو سه بار اید و ن دقال لم انزل الطلاق کان الغزل قوله ولوقال المرأة لزوجه طلقنی فقال لا یقع نکات ان لم یطلق اذ من
 و ابرون فقال اربع حزمی شوی کن و خوی درست لا یقع الطلاق لان هذا اظهار طلقه المبالاة طلق الرجل ان نکاح امرأته
 وقع فاسد فقال ترکته نه انکاح الذی منی برهن و نانی غنی من کما کما صحیحاً لا یطلق امرأته و لوقال لامرأته انما یری من طلاق
 لا یکن طلاقاً و لوقال برهن ملک من طلاقک یقع الطلاق نوی او لم یمنی و لوقال انما یری من ثلث طلقک قال بعضهم الطلاق
 اذ انوی و قال بعضهم لا یکن طلاقاً و ان نوی و هو الظاهر فاکت امرأته کون تخریه و سبب بازده فقال باز و دم قالوا لا یقع
 الطلاق و لوقال اب المرأة لزوجه کون تخریه ان من من بازده فقال تو باز و دم یقع الطلاق اذ انوی کانه لوقال لبا اجمعی یا
 و لوقال لبا انت السراخ فهو کالوقال لبا انت خلیه قات المرأة لزوجه طلقنی فقال الزوج ان ثلث انت مرة لا یقع شئی
 و لوقال یز ارم الزن و انما سته ان نوی طلاقاً یکن طلاقاً و الا فلا و الا ربع بالکلیات بائن غنایه الا الواقع ثلثه اعدی
 استبرائی حکم انت واحدة فان یقع بها واحدة و حیثه و ان نوی الثلث بالکلیات یصح غنیه الا فی اربعة اعدی استبرائی حکم
 انت واحدة اختاری نکات اخرت نفسی فانه لا یصح ثلثه الا فی اربعة اعدی استبرائی نکات فی الکلیات و لوقال الطلاق
 یا فاسیه فقال دست باز و نخت ونوی الطلاق قال بعضهم یفسر قوله بک سبیلک لا یقع الطلاق عالم یمنی و اذ انوی
 یقع واحدة و قال بعضهم یفسر قوله طلقک یقع الطلاق بلائیه و یکنون حیثه و قال الفقهاء بالو لیت و الشیخ الامام ابو بکر

محمد بن الفضل بن یحیی بنی بانه و لا یصدق انه لم یزول الطلاق و علی القری و لو قال باکی است و مستیقع واحدة رجیة
فی فراهم و یحتاج علی التبع لانه تفسیر قول طلاقک و لو قال بیک طلاق دست بازداشتیم بکون رجیة و لا یصدق انه لم یزول الطلاق
و لو قال حلیک بازداشتیم از تو و قوی الطلاق قال الفقیه ابو حنیفہ یحیی بنی واحدة یا نه و قال غیره یحیی بنی واحدة رجیة و لا یصدق انه لم یزول الطلاق
و فی وقت ادی الشقی لو قال ترا لیک و ما در هر که دم او دست بازداشتیم او قال ترا دستم لایق الطلاق ما لم یزول و کثیر یقول
دست بازداشتیم او را اگر دست و لو قوی الطلاق فی قوله اگر دست او را اگر دست یحیی بنی واحدة یا نه و فی قوله دست بازداشتیم
یحیی بنی واحدة رجیة و ان قوی الطلاق ینبیهه الا حافظ بخوان یقول دست بازداشتیم بیک طلاق یحیی بنی واحدة رجیة و کثیر یقول
الصل الطلاق کما قال امرک بیک فی تعلیق او اختاری فکسک فی تطلیقه لو اختاری فکسک تطلیقه فاختاره فکسک یحیی بنی
واحدة رجیة و لو قال شیم او شیم از تو فی لایق الطلاق فی قول یحیی بنی و ان کان ذلک فی ذکر الطلاق و رجیة و انما قوی
الطلاق یحیی بنی واحدة رجیة و عن یحیی بنی یحیی بنی من غیره و لا یجوز فی الاصح فقال یحیی بنی الطلاق و ان لم یزول فی ای حال
کان و لا یدین نفاذ لانه منی به الزکک الخ و ان قوی یا نه او قوی فی لایق و کسک فی انهم رجل قال لکسک لایق
است بیان و قوی الشقی صحیح یحیی بنی و لو قال ذلک محرمه طلقها واحدة و قوی الشقی یحیی بنی واحدة رجیة و لو قال لایق
ایحیی بنی و قال قریب لایق یحیی بنی و لو قال قریب لایق یحیی بنی و لو قال قریب لایق یحیی بنی و لو قال قریب لایق یحیی بنی
الطلاق و لم یزول یا باین شیا طلقها و لو قال لم یزول یا نه و لو قال لایق یحیی بنی و لو قال لایق یحیی بنی و لو قال لایق یحیی بنی
رجیمان و لو قال لم یزول یا نه و لو قال لایق یحیی بنی و لو قال لایق یحیی بنی و لو قال لایق یحیی بنی و لو قال لایق یحیی بنی
شیا و قریب یا نه الطلاق خلف شقی و لو قال قریب یا نه و لو قال لایق یحیی بنی و لو قال لایق یحیی بنی و لو قال لایق یحیی بنی
و انما یحیی بنی الطلاق و انما یحیی بنی الطلاق و انما یحیی بنی الطلاق و انما یحیی بنی الطلاق و انما یحیی بنی الطلاق
و لو قال ان طلقها فایحیی بنی و لو قال قریب یا نه و لو قال لایق یحیی بنی و لو قال لایق یحیی بنی و لو قال لایق یحیی بنی
و کذا کف لو قال و ایحیی بنی و ایحیی بنی و ایحیی بنی و ایحیی بنی و ایحیی بنی و ایحیی بنی و ایحیی بنی و ایحیی بنی
واحدة و لو قال و ایحیی بنی و ایحیی بنی و ایحیی بنی و ایحیی بنی و ایحیی بنی و ایحیی بنی و ایحیی بنی و ایحیی بنی
و آخره فی واحدة و لو قال آخره الیوم و لو قال طلقها فی اول الیوم و لو قال طلقها فی اول الیوم و لو قال طلقها فی اول الیوم
الا واحدة و انما یدای آخر الیوم و الطلاق فی آخر الیوم و انما یدای اول الیوم و الطلاق فی اول الیوم و انما یدای اول الیوم

قد اريد به قبح طلاقه وان قال اليوم رعد الا يقع الاطلاق واحده ولو قال انت طالق اليوم وامس يقع طلاقان ولو قال
امس واليوم قبح واحدة ولو قال انت طالق اليوم وبعد ذلك طقت تمتين في قول الخبيفة وبني يونس رجع رجل قال لامرأته انت
طالق كالت ان نوى ثلث فقلت وان لم ينو شيئا فهي واحدة بانتهى في قول الخبيفة وبني يونس الا يخرج وقال محمد رجع في
الاعتقاد ثلث ولو قال انت طالق واحدة كالت ونوى الثلث او لم ينو فهي واحدة بانتهى في قولهم ولو قال انت طالق كعدو الاله
او كعدو الثلث فهي ثلث في القصار ولو قال انت طالق ثلث فهي ثلث ولو قال انت طالق حتى يتم ثلث فهي ثلث ولو قال حتى
ايكل كبت ثلث او حتى رمى عليك ثلث فهي واحدة ولو قال انت طالق على الميت ولم ينو شيئا فهي واحدة بانتهى ولو قال انت
طالق مثل الجبل او مثل جبل قنبر او لم ينو واحدة بانتهى في قول الخبيفة وفي قول ابني يونس رجع واحدة رجيت ولو قال مثل عظم الجبل
او كعظم الجبل او شبه بصغير او كبير فهي واحدة بانتهى وان نوى ثلث فقلت ولو قال انت طالق كعدو الله او كعدو باصبع واحدة فهي واحدة
وان اشار باصبعين فهي ثلث وان اشار بثلث فهي ثلث والتفسير في الاصابع بالمشيرة دون المشمة فان قال غيب الكف
او لم يفتحهم لا يصدق فقلت ولو قال انت طالق مثل يداي او اشار الى يديه اصابع ونوى ثلث فقلت وان نوى واحدة فواحدة فحصل
في طلاق من لا يعقل طلاق المكره واقع عنها خلافا لما في رجع وكذا اطلاق السكران من الخمر والبيضة وقال الكرخي
الطحاوي وهو واحد قولي انت نفي رجع طلاق السكران غير واقع ولو اكره على شرب الخمر او شرب الخمر فصره ومكره طلق
اقتضوا فيه ويصح ان لا يلزم له الجدة لانه لا يقع طلاقه ولا ينفذ تصرفه ومن محمد اذا شرب البيضة ولم يوافقه فارتفع بخاره وصحت
ذوال عقل بالصلوة لا بالشراب وظلن امرأته لا يقع ولو زال عقله بالشراب او ضرب به على راسه حتى زال عقله وظلن لا يقع
طلاقه وان شرب من الشربة المتخذة من الخمر والفراكة والعسل فو اطلاق او اتمقت اقتضوا فيه قال النخعي ابو بصير رجع الصحيح
انه كما لا يلزم له الجدة تصرفه وطلاق الاعسب الهافل واقع ومن زال عقله بالبنج او لبن الرمال لا ينفذ طلاقه وفاقه في
فصل في الطلاق بالكناية الكناية على تعيين حرمة وغير حرمة ونفي بالحرمة ان يكون مصدرها من مائة ما يكتب
الى غائب وغير حرمة ان لا يكون مصدرها من مائة ما هو على وجه مستبينة وقدر مستبينة فاستبينة ما يكتب على الصحيحه والحاشية والاشارة
على وجه يمكن فهمه وقراءة وقدر مستبينة ما يكتب على الهمز او اللام او شيئا لا يمكن فهمه وقراءة نفي غير مستبينة ليقع الطلاق وان
نوى وان كانت مستبينة لكنها حرمة ان نوى الطلاق يقع والافلا فاما كانت حرمة يقع الطلاق نوى او لم ينو ثم الحرمة مستبينة لا تخلو
ان ارسل الطلاق بان كتب ابدا فان طالق فلما كتب هذا وقع الطلاق ويلزمها العدة من زنت الكناية وان علم طلاقها

[illegible]

[illegible]

[illegible]

الأصل من قوله لان في الميراث ان الضرب لان الضرب على قدره على عدة النكاح
 انما في الوجه الثاني لم يتكرر الضرب لان الأصل في الضرب هو الكف والاصل في تابع لها فلم يتعد الضرب رجل قال لامرأته
 طلقك فانت طالق تطلقها واحدة يقع طلاقان طلاق بالتطليق وطلاق بقوله طلقك فانت طالق وتوفاك كلاما
 عليك طلاق فانت طالق تطلقها واحدة طلاقا وتوفاك او طلقك واحدة فهي بائن وقال فهي ثلث تطلقها واحدة بعد
 الذخول طلقت واحدة رجعية في قوله فهي وكذا في قوله فهي ثلث وتوفاك او طلقك فانت طالق واذا لم يطلقك فانت طالق
 فلم يطلق حتى مات طلقت ثنتين في آخره ومن اجزاء جود لانه لا لم يطلق صارا حاشا في الميراث الثانية يقع عليها طلاق واحد او اذا
 حشش في الميراث الثانية صارا حاشا في الميراث الاولى فيقع عليها تطلقه اخرى وتوفاك او اذا لم يطلقك فانت طالق ثم قال اذا
 طلقك فانت طالق فلم يطلق حتى مات وقت تطلقه واحدة بالميراث الاولى ويواقع بالميراث الاولى وهو سابق على الميراث الثانية لا يصلح
 شتر حاله في الميراث الثانية لان بشرط تراعى في المستقبل لان في الماضي فلا يقع الاطلاق واحد رجل قال لامرأته انك
 ايرسم ثلث فانت طالق ثم اراد ان لا تطلق امرأته ولا يصير حاشا قالوا لا يحل له في هذا ما روي عن ابن جنيته رضا وعليه الفتوى ان يقول
 لامرأته في الميراث طالق ثلثا على الف درهم فاذا قال لها ذلك تقول المرأة لا اقبل فاذا قالت المرأة ذلك رضى الميراث
 كان الزوج بائنا في ميسره لا يقع الطلاق لانه تطلقها في الميراث ثلثا وانما يقع الطلاق عليها برود المرأة بهذه الاخراج كلام الزوج
 من ان يكون تطلقه الاخرى ان محمدا قال في الكتاب قال رجل لامرأته طلقك ثلثا على الف درهم فلم تقبل فقالت للمرأة
 فبكت كما تقول الزوج ولا يقع عليه الطلاق سوى كلام الزوج تطلقه من غير وقوع الطلاق وهذا لان التطليق نوعان تطليق
 بال دفعين فيبرال وقد تم كان من جهة الزوج وهو ايجاب الطلاق بخلافه فيقول لان المعلن بان شرط عدم قبل وجود شرط
 فكان الاجاب عدم قبل وجود بشرط اما قولان طالق على الف تطلق في الحال لان كلمة على تعضي صم المذكور اولا بل تعضي
 وجوده فتقول رجل اكرمتك على ان تكرمني فتعضي ذلك وجوده اكرام منه اولا وتوفاك اكرمتك بان تكرمني لا تعضي ذلك وجود
 اكرام منه وانما تعضي ذلك وجوده اكرام منه بعد اكرام الخطب ويصير كانه قال ان تكرمني اكرمتك وتوفاك لامرأته ان سألني
 العيلة فلا تك فلم يطلقك فانت طالق ثلثا وقالت المرأة ان لم اسألك العيلة الطلاق فجميع الملك صدقة على المساكين فبالت
 المرأة حلالها في العيلة فقال لها الزوج انت ان شئت فقالت طلاقا لا اشد وضعت العيلة لا تطلق ويكون الزوج بارا ولو
 سألته طلاقا في العيلة فقال الزوج انت طالق ان دخلت الارض فبكت العيلة ولم قبل طلاق لان العيلة ليست بها فتعضي الطلاق لها

[illegible]

وكره ابن زبادة ما دام تأخير الزرع فزده است فبعد من طلقها حنت في يمينه رجل طلق امرأته
 فحلفها فصولي فليكن الخبر ان اجاز فليكن الفصولي بالسان حنت في يمينه وان اجاز بالفصل بان لم يقل شيئاً بسنة
 الا انه اخذ بدل الخلع قالوا لا يحنث في يمينه عليه الا عتاد وذهبوا اجازة فحلف الفصولي سوار رجل طلق بايمان
 فحلفه ان لا يطلق امرأته ثم اراد الخلاص منها من غير ان يكون حانت فاحلف في ذلك ان يزوج رضىة ويامر
 اخ امرأته او ام امرأته ان ترضعها حتى يصير الرضىة بقا لا ت امرأته او تصير بنتا لام امرأته فليصير جاسا بين
 الاثنين او جاسا بين المرأة وقائلها فليصير كجها جميعا رجل قال لامرأته انت طالق ان دخلت هذه الدار وان
 دخلت هذه الدار الاخرى فان دخلت احدى الدارين طلقت وان دخلت الدار الثانية وهى في العدة لا يقع طلاق
 آخر وكذا لو قال بان دخلت الدار فانت طالق وان دخلت هذه الدار الاخرى ولو قال انت طالق واحدة ان
 دخلت الدار ثنتين يقع ثمان سبعة اذا دخلت الدار وان لم يقل واحدة ولكن قال انت طالق ان دخلت
 الدار ثنتين يقع ثمان اذا دخلت الدار مرة واحدة ولو قال لامرأته انت طالق واحدة ان شئت ثنتين فان شئت
 ثنتين فهي واحدة ولو قال انت طالق ان دخلت الدار طالق يقع واحدة للحال والاولى اذا دخلت الدار ولو قال
 انت طالق ان دخلت الدار ثلثا نصرت الثلث الى الطلاق الا ان تجزى الدخول ولو قال انت طالق ان دخلت
 عشرة فخذ على الدخول عشر مرات الا الى الطلاق ولو قال انت طالق ان دخلت الدار طالق طالق وكان ذلك
 قبل ان يدخل بها طلقت للحال واحدة بالرسطى واذا تزوجها فدخلت الدار طلقت بالاولى رجل قال لامرأته طالق
 ثمانا ودخل الدار اليوم فشهد شاهدان انه دخل فقال للحال عدي حركتها ثمانا فاني ودخلت الدار لم يفتق عبده فقولها
 رايتها ودخل الدار حتى يشهد شاهدان غير الاولين ان الاولين راياه ودخل الدار وكذا لو قال للحال وللولين عبده
 ان يكونا شهدا على نكاحه فليفتق عبده رجل قال لامرأته اخبرني باسم كذا فحلفت لا فقال الزوج ان لم تجزى بني فانت
 طالق ثمانا قال محمد بن زيد ان يكون على الابد الا ان تجزى القوم رجل قال لامرأته انت طالق ان كلنا كسنة اذ هي
 باعدة اخر قال قد كلمهم وحنت في يمينه رجل قال لامرأته اذ اكلت كسبا يازانية فانت طالق ثم قال لا ينهايا
 ابن الزانية طلقت امرأته فان نوى ان يواحيها دين فيها بينه وبين امرئها في ولايته في الغصا رجل قال لامرأته
 بل الدخول فحلفت فانت طالق فحلفت وتزوجت من سبعة ثم ماتت قال محمد بن زيد فلو تزوج الاول

وكون ان في افعال لانه رى اكان ذلك خبيثا ام لا لرجل له امرأة بنت اربع عشرة وقلام ابن اربعة عشر فقال المرأة
 اذ احضت فان طالق وقال للسلام انا اطلقت فان خرقا قلت الجارية قد حضنت وقال السلام قد احضت قال
 يعيدون الجارية ولا يعيدون السلام قال لان في السلام كمين ان في تركيبت خرج منه المعنى اما خروج الدم من الفرج
 لا يعلم انه حيض ولا يعنف عليها غيرها بتغير زهرها امرأة فان لزومها طلقني طلقني فقال الزوج طلقني ان نوى
 واحدة فواحدة وان نوى ثلثا ثلثا وكرهات بطلني طلقني طلقني فقال الزوج طلقني فبني ثلثا وكرهات
 خيرني خيرني خيرني فقال انه فلت فطلقت نفسها فبني واحدة وكرهات خيرني خيرني خيرني فقال انه فلت فطلقت
 نفسها فبني ثلثا رجلا قال لامرأته ان طلقك ادمت مني فان طالق ثلثا فمما ارادوا ان يحلوا قال رجل
 يحلها طلقني فبني ثلثا فمما ارادوا ان يحلوا قال رجل قال لامرأته انت طالق وان فلت فطلقت
 للحال وكرهات ان دخلت المرات طالق او قال فان دخلت المرات طالق طلقك للحال في غيره المباح ان كان
 انت طالق ان لم يرد عليه فقل للحال في قول محمد رجع ولا تطلق في قول ابى يوسف رجع مرة واحدة او قال انت طالق
 ثلثا او لا او قال والا او قال اكان ان لم يكن لا تطلق في قول ابى يوسف رجع مرة واحدة او قال رجع رجع
 فانما او قل في سائر لا يكتفوا بتمام الكلام الا بعدة مخلف بالطلاق وذكر الشرح لا اذا الاستثناء فبني ثلثا
 وكرهات اكان مكره فابعدت جازا استثناءه فليقل رجل قال بالفارسية امرأة طالق ان رجع قطع الكلام قال
 ابو القاسم رجع بالبيع الطلاق كما قال ابو يوسف رجع رجل قال لامرأته انت طالق ابداما فقلت طلقك للحال
 كانه قال انت طالق طلقك لا يبيع عليك الزم رجل قال كل امرأة في طالق الا انه وليس له امرأة سواء لا تطلق
 امرأة امرأة فان لزومها طلقني ثلثا فقال الزوج انت طالق فبني واحدة الا ان نوى ثلثا وكرهات فقلت طلقك
 ثلثا وكرهات فقال له طلقك وكرهات المرأة طلقني فقال الزوج طلقك فبني ثلثا فبني واحدة وكرهات لامرأته
 طلقني فقلت فقلت والزوج نوى ثلثا فبني ثلثا ادمت على رجل انها امرأة فقلت الرجل طلاق امرأة
 له اخرى ما هي بامرأة له فانما كانت المدعية البينة انها امرأة فقال الزوج قد كانت امرأة اني طلقها قال لا يحث في بينة
 رجل ادعى قبل رجل الا فقلت المدعى عليه بطلاق امرأة بالمدعى عليه شئ وشهادة شاهد ان على المدعى عليه الف
 درهم ونفي القاضي عليه بالعتد درهم والمدعى عليه يقول انه على شئ وشهادة شاهد ان على المدعى عليه الف
 درهم ونفي القاضي عليه بالعتد درهم والمدعى عليه يقول انه على شئ وشهادة شاهد ان على المدعى عليه الف

ولا تحت في قول محمد زوج ولا يدرى ان المدعى ان المدعى اقترعه الفاضل رضى الله تعالى عنه عليه بالعت لا تحت في قولها
رجل طلق رضى في يمينه ولا يدرى ان كان طلق واحدة او بكت قال ابو بصير رضى في قولها
فعل ما يقع عليه التحريم وان استوى فخره باخذ بالكثر اطلاقا رجلا قال لامرأته ان دخلت الدار فانت طالق ثم قال
لامرأته لا اخرى وانت طالق انما تيه للحال وتعلق طلاق الاول بالمدخل ولو قال لاجنية ان تزوجك فانت
طالق ثم قال لامرأته لا اخرى وانت طالق طلقت امرأته للحال ولو قال لاجنية ان تزوجك فانت طالق ثم قال لامرأته
وتنه كان على النكاح كله رجلا قال لامرأته المدخل بها انت طالق وانت اوقال انت طالق انت طالق
فانت طلقت المرأة واحدة الا ان ينوى بالكلام انما في طلاقا آخر فيأمره ذلك ولو قال انت طالق وانت لامرأة
اخرى اذ انت فانت طلقت جميعا فان قال لم اؤذي بكلاما في طلاقا لا يدرى في العشاء ولو قال انت طالق وانما
بضم اليها امرأة لا اخرى طلقت الاولى شتان والآخرى واحدة اذا ضم اليها من يلزمها الطلاق لزم الاول في الطلاق
مثل يلزم صناجتها في الكلام انما في ذلك ولو قال ثم انما اوقال فانما ولو قال لها انت طالق لا بل انت هي طالق واحدة
بالكلام الاول ولا يلزمها بالكلام الثاني طلاقا آخر الا ان ينوى ولو قال انت طالق لا بل انما لزم الاول في طلاقين والآخرى
واحدة رجلا لم تحت لمرأة فقال لواحدة اذا طلقتك لا اخرى ان طلقا ثم قال لا اخرى مثل ذلك ثم قال فثانته مثل ذلك
ثم طلق الاول في واحدة فاني يقع على الآخرين واحدة واحدة ولو لم يطلق الاول ولكنه طلق الوسطى واحدة فاني يقع على الثالث
والاولى واحدة ثم يعود على الثالث وعلى الوسطى وعلى كل واحدة طليقة اخرى ولا يقع على الاول شي سوى الطلاق الاول
ولو لم يكن يطلق الاول في الوسطى ولكنه طلق الثالث فاني يقع على الثالث ثم طليقات وعلى الوسطى والاولى على كل واحدة
ثلاث رجلا لامرأتان زيب وعمره فقال مرة طالق لهما مرة اخرى طالق اذ دخلت الدار لم يقع الطلاق على احد منهما حتى
يصل الدار فاذا دخل خير في البقاء على ايهما شاء ورجل قال لامرأته انت طالق اولت برجل اذ انا غير رجل فبقي طالق لانه
رجل وهو كاذب في كلامه ولو قال انت طالق اذ انا رجل كان صادقا ولم يعلق امرأته رجلا قال لامرأته انما عمره ان دخلت
يا عمره فانت طالق يا زيب فدخلت عمره المار طلقت وميال من مية في زيب فان قال زيب طلاقها ايضا طلقت ايضا
ولو قال ذلك غير واحد قال زيب طلاقها عمره طلقا جميعا ولم يقدم الطلاق فقال يا عمره انت طالق ان دخلت الدار و
يا زيب فدخلت عمره المار طلقا جميعا ولو قال لم اؤذي طلاق زيب لا فصل قوله ولو قال انت يا عمره طالق يا زيب لم يطلق

زبيب الا ان جوابها قال لا يرى انه لو قال كذا يا فلان على العت درهم ويا فلان كان المال لفلان ولو لم يتم المال
فقال لك العت درهم على يازيد ويا سالم كان المال لهما جميعا ولو قال يا عمر انت طالق يا زبيب فمرة طالق ودرهم فمرة
الا ان جوابها ولو قال انت طالق يا عمر فمرة يا زبيب لم تطلق زبيب الا ان جوابها ولو لم يتم اسمها فقال يا عمر فمرة يا زبيب انت
طالق لم تطلق الا ان جوابها رجل قال لامرأته ان دخلت الدار ان دخلت الدار فانت طالق فماتت طالق فماتت طالق فماتت طالق
ولو قال ان دخلت الدار فانت طالق ان دخلت فماتت طالق فماتت طالق فماتت طالق فماتت طالق فماتت طالق فماتت طالق فماتت طالق
ثم قال قد طلقتك تطلق ثنتين واحدة بالطلاق وواحدة باليمين رجل قال ان تزوجت امرأة فهي طالق وان تزوجت
امرأتين فهما طالقان فتزوج امرأتين معا فماتت طالقان واحدة واحدة واحدة فماتت طالق فماتت طالق فماتت طالق فماتت طالق
انت طالق انت طالق انت طالق انت طالق زينة فقال زينة فماتت طالق واحدة قال ابو بكر الطنجي رحمه الله لا يقع شئ من ذلك
شئت اربا كذلك في قول الاحتججه رحمه الله على قول ابو بصير رحمه الله فماتت طالق اربا فماتت طالق اربا فماتت طالق اربا
انقضت بالسرقة فماتت زوجه حتى يحلقت بطلاقها وانها لم تسرق فماتت طالق فماتت طالق فماتت طالق فماتت طالق فماتت طالق
فيما حلفت كان الزوج ان اصبدها لانها منقضة رجل حلف بالطلاق على ان تزوجت فبأنقضه فماتت طالق فماتت طالق فماتت طالق
فوجه انما قال ان صدقة المرأة انها كانت فبأنقضه فماتت طالق فماتت طالق فماتت طالق فماتت طالق فماتت طالق فماتت طالق
بحكم اليمين ليس بها نفقة الية واسكني لانها صدقة بالوطى محرم شبهة وان كذبت المرأة فماتت طالق فماتت طالق فماتت طالق فماتت طالق
وعليه النفقة واسكني رجل حلف بطلاق امرأته من سرقة امرأته من داهم الى سبعة ثم رفع الزوج اليها واداهم فماتت طالق
فانقضت ثم ردت الى زوجها فماتت طالق فماتت طالق فماتت طالق فماتت طالق فماتت طالق فماتت طالق فماتت طالق فماتت طالق
وردت الطقة قال الفقيه ابو بكر الطنجي رحمه الله فماتت طالق فماتت طالق فماتت طالق فماتت طالق فماتت طالق فماتت طالق فماتت طالق
فبني ان لا تطلق رجل حلف ان لم يكن بجراح امرأة الية مرة فماتت طالق فماتت طالق فماتت طالق فماتت طالق فماتت طالق فماتت طالق
في ذلك والسجون كثير حلف الرجل ان يعاونه الية كالدخول فماتت طالق فماتت طالق فماتت طالق فماتت طالق فماتت طالق فماتت طالق
رحم الله على المبالغة في الجحاح رجل حلف ان لا يعطي امرأة من دية واحدة او فري بنه لك ايها خاصة قال ابو بكر
رحم الله ان قال الكسبي رادى صدق الزوج ويا نية فماتت طالق فماتت طالق فماتت طالق فماتت طالق فماتت طالق فماتت طالق
ان حلفت امرأة ثيابا فهي طالق فماتت طالق فماتت طالق فماتت طالق فماتت طالق فماتت طالق فماتت طالق فماتت طالق فماتت طالق

الامانة في الرضعية رجل حلفت ان لا ياكل من مال تحب شيئا فخرت المرأة لابنها وحلفت في ذلك لعين من مومن
زوجها قال لا يكون حاشا حلفت الرجل ان يقر القوان فقرر النسبة لا يقر قال ابو القاسم سمع ان فدا القتيبي سيرة
المنلى حش وال قال رجل حلفت ان لا يكون ابنة في منزله وان يفارقه بعد المهرم فلما اصبح الابن تحول بنفسه وثيا به وعياله
قال ابو القاسم سمع الحنان لابن في داره بيت مسكوم ففزع البتة عن جميع ماله لا يثبت في يمينه رجل حلفت ان لا يدخل
دار امرأته قد باعت المرأة الدار من رجل ثم استأجرها والحلفت وذهبا قال ابو القاسم سمع الحنان يمينه ملك المرأة
لا يثبت وان حلفت لاجل الدار حش رجل على امرأته الى الفركش فابت وقالت انك تذبني فحلفت ان لا يذبه بها قد
في فراشه فجا معها ان جامعها كرا غير مرادها حش وان جامعها برضاها لا يثبت رجل ادعى دابة في يد رجل انها له وحلفت
على ذلك بالطلاق ونورا ليد يقول الله ابنة لي مقين قال الفقيه ابو جعفر رج لا يثبت الحلف في الحكم وعلى المرأة ان تحفظ
وتحلف على ذلك فان حلفت بانته منه وان ابني ان يحلف من الامر الى القاضي حتى يحلفه باسمه ما يبطا فان لكل
فرق بينها رجل حلفت ان لا يشرب المسكر الى سنة فشرب في غير محل المشرب دراهم مكران وهو حش شرب المسكر
فشهد داهنه القاضي فلم يقض القاضي قال ابو القاسم سمع القاضي ان يحاط ولا يقبل شهادة من لا يعان المشرب وعلى
المرأة ان تحاط لنفسها في الفارقة بالثقة ارجل قال لامرأته اكر تار لروءه تويسو وزيان من در آيد فانت كذا فحلفت
في البيت من خيرا او طبع لا يثبت في يمينه رجل رضى ورا همه في يد امرأته ثم قال لها اكر ائين درم بردا حش فانت طالق
ثم بنين انها رقت فقال الزوج انها حلفت ذلك بطريق الاستهتام والتخوف قال الفقيه ابو جعفر رج ان لم يثبت شيئا
يثبت في يمينه وان نوى الاستهتام كان القول قوله بيمينه قال عروضا رضى ونسبي ان لا يصعد في قضا ولا يذبه بين ظاهرا رجل قال لامرأته
اكر تزدان من باشي فانت كذا فاجابوا الله قالت من زن تو نجي باشم فظنهما في صيغة الله قال بعض من اخرج ان لم يكن
له فيه فظنهما قبل غروب الشمس من الله كان بارا فان تزوجا بعد فدا كانت امرأته بظانقين وان ترى بقوله ان كنت امرأتى
عدا في شئ من الله واخر الخلق الى ايمه طلوع الفجر من الله كان حاشا وكذا قال لامرأته ان تكونى امرأتى فانت طالق ثلثا فان
عطيتها واحدة بائنه مصلية يمينه طلق ثلثا وكذا قال لامرأته ان انت امرأسته فانت طالق ثلثا طلقت ثلثا وكذا قال ذلك
للمنعة عن الطلاق الرجعي فذلك ان قال ذلك للمبائنة في العدة فان اردو به الكسح المطلق اذ لم يكن له فيه لا يقع بهما
طلاق آخر وان نوى بالزوجة التي تكون بعد البائنة في العدة طلقت اخرى رجل قال لامرأته ان تكونى امرأتى غير غدا فانت

نما تم حلقها واحدة یا ثلثة قبل الله ورضی الله بصل المبین ولبان تبرعها بمدة ذکب امرأة تخاضع منها فقال لها زوجها انکر
تبرعها وادری کنی غیب یا بیه فانت کذا فمات المرأة فحسبها الامان متعلقها واما ان تسکها وتفق معها قال ابو القاسم
ان لم یکن خضها استنار فی ذلک الامر علی اجابات المرأة بهذا الکلام فان لا یختص الحال بصل قال ابن کرم ان مش
دیر سرای باشم فامره انکر او تبرع من ساعد الخوف ففی رصا ورجا ما یکنه ان یخرج حتی یصبح قال ابو القاسم من خست فی
تقبل لو عیس کر افکرتم قال منی ان لا یخت فی قول الخیفة وخرع وخرع منی وین علی فقال فی الحکی یکنه ان سبنا بر من یحک
وخرع او سبنا بر منی فی ذلک قال لانا رض منی ان لا یخت فی الخی فی قول الخیفة منی لان عند الله رة بالفر
لا تبرک فی الصلوة والجم والتیم غیر ذلک برجل قال لمرأة انکر ووزن من بودی یا باشی فانت طالق ثلاث طلاق فان تزوجها
بمد ذلک لا یخت مرة اخرى لان المبین انما یخت باحد طرفین فلا یخت مرة اخرى کما قال لا یخت فی انکر و حکم ان یکتب
فانت طالق فخطبها ثم تزوجها لا یخت بالتزوج رجل رای امرأة عاتقها وتقبلها فقال لک خضها کثر ما یخت فی فانت نعم
فقال الزوج اگر چنین هست فانت طالق طلقت امرأته لان الخیة لا فرق الا بقولها برجل قال لمرأة انکر فی ش بیرون خرو من فی
فانت طالق قال ابو یوسف الکات مع ان نری الا ذن فی کل مرة صحت فیه وان نری الا ذن مرة واحدة فکذک وان یکن
لنیة فیه اعلی مرة واحدة ثم قال فی الخاف ان یکن مراد الناس فکانت بد ارجل قال لمرأة شتر تو کیل من باشن بری فمات
فانت لک وکیل تو ام خود را دست باز داشتیم بر طلاق فقال الزوج ما اودت التوکیل بذکب قال ابو القاسم مع ان کان ذلک
حال طلب الطلاق لا یقبل قول الزوج بینه واحدة رجیة وان لم یکن ذلک حال طلب الطلاق کان التوکیل قول الزنم قال لمرأة
رض وینعی ان یصل الطلاق معمرم للفظ رجل بموجبه او فقال امرأتی طالق ما لم اخرج الی الکوزة فکانت ساعد الله ان یاکس ی
لک ساعد الکما ری فی الکوزة قالوا لا یخت فی مینه وعلی الفری بالاذاکت ولم یستقبل بالمر الخوف فحسبها محش فی مینه و
استقبل بالمر والصلوة المکتوبة بخم فمات غدر وصلوة الطلوع والاکل الشرب لیس بعد فیکون جائزا امرأة فانت
لزوجه الطلاق لی بالکثرة من حک جائزه فقال الزوج ان کنت جائزه فی قبی فانت طالق قالوا ان لم یکن جائزه فی غیر الصوم لا کنت طالق
امرأة ضربت الی ضیاضة فقال الزوج ان کنت هناک اکثر من ثلثة ایام فانت طالق فمات طالق فمات فی الیوم الثالث الی قریة تزوجها ثم
ذهبت الی ملک الضیاضة وکنت هناك ابان قال الفقیه ابو الیث مع ان وفات عمر ان قریة تزوجها صین رجعت ثم ذهبت بید ذکب
لا یخت وان لم یخل من قریة تزوجها صینی ان یخت برجل قال لمرأة انکر سبنا بر منی تو کما بر منی یا کما رأید مرا فانت طالق

[illegible]

وآية ولوردب من الاخر لا يشترط الوضوء لموض الوضوء لا لا يحث ولا باعد حث قال لا نارض ويلي ان لا يحث
اذا فرغ لانه لا يرد اليه من ذلك قال رض لان الوضوء اذا لم يكن مشترطا في الله لم يكن اشغالا بالمصنوع بخلافه
لانه لا يكون فانما سانه رجل قال لا امرأة ان خرجت من هذه الدار فانت طالق قد قلت كذا يا ب في داره ليس له باب فخرج
اختلفوا في مال بعضهم حث في مية وقال بعضهم الكمان الكرم صغيرا يمد من الدار ويقيم بذكر الدار لا يحث في مية والا يكون حثا
رجل قال لا امرأة ان دخلت دارا في فانت طالق فحسب ان الحالت دارا اخرى ودخلت المرأة تلك الدار المحترمة
قال بعضهم الكمان مية فية تحته من تلك الدار الاولى لا يحث في مية والتكاثرت مية لاجل اللزج حث في مية وان لم يكن له
في مية حث في قول الخليفة ومحمد وجهان وقلت المرأة الدار كانت مية وقت اليه الكمان الدار في ملك ابيه
والا لانه لا يسكن فيها حث في مية وان خرجت تلك الدار من ملك اللزج بعد اليه سبع ادمية او غير ذلك لا يحث وان
ما لا لا لا وصارت داره ميراثا لورثة فان شئ به ما صارت ملكا لورثة بالقسمة وان دخلت قبل القسمة اختلفوا في
الاصح ان لا يكون حثا وان مات صاحب الدار وعليه دين سترق فدخلها حث في مية رجل قال لا امرأة ان ذهبت الى زينة
كذلك فانت طالق ذهبت الى زينة اخرى الا انها امنت في فضاء تلك القرية قالوا ان لم تدخل في عمرها لا يحث في مية رجل
قال لا امرأة ان لم يشكك رجل على الجماع فانت طالق على مكي والفقهاء في خص البخاري في انه قال باسها حتى انزلت فعدت سبعها
رجل قال لا امرأة ان طالت النكحة بالحرام مدة كملت امرأتها فانت طالق فانت اخذت رجل وجاسني كذا قال لا النكحة بحال
لا تعد على النكح لا يحث وان قدرت حث اذا صدقها الزوج في ذلك رجل قال لا امرأة ان لم اقل نكحة مع انك
بكل قبض في الدنيا فانت طالق قالوا النكاح مع اجتهادها بما هو من اتفاق العيام والعصم والمخا وعلين والعائلين يصبر
بارا في مية ويأثم بذلك ومية نه تقع على الكشير من ذلك النكحة اقرع من القبح وقال الفقهاء ابو الليث في مية
الحال لان يقول مع اللزج به ما قل من القبح فانت طالق رجل لم يمين مية برية عن ذلك فيكون بها كلام فية مية ما قل
فيها ويكون بارا رجل قال ان اغتسلت من الحرام فامرأة طالق فانت اجنبية فاسني واغتسل قالوا لم يمين لان يكون حثا
في مية بكون على الجماع رجل قال ان دخلت تلك المية فامرأة طالق لا يحث في مية ما لم يدخل طالق بامر الحالف
ولو قال ان فلان يتي فدخل فلان باذن الحالف او غير اوته عليه او غير عليه كان الحالف حثا في مية ولو قال ان فلان
فلانا يتي فدخل فلان علم الحالف فلم يمتعه حث في مية ولا على رجل قال امرأة ان طالت مية فانت طالق

طالق فذهبت امرأة الخائف الى اوس فبذرت المرأة التي طلق الزوج عليها مشقة وقالت لامرأة الخائف انك
 ففعلت امرأة الخائف شاة ولم تزد على ذلك رفعت المتقبة فظلمها قالوا ان قصدت جوابها ففعلت كما فعلت رجل
 قال لامرأة ان اكلت من لبن ابنتك اومن صلبها فانت طالق فبذرت المرأة بقبرتها من زوجها ثم علبت واكل الخائف
 لا يخبث في يمينه قال مولانا رضى الله عنه وانه اذا كانت اليمين للابن للمرأة رجل قال لان ابن يقول شيئا يقول هذا
 من السكر فقال امرأتى طالق انقلت هذا من السكر دست يكون قالوا الخائف كلامه مغلط ويدكر ان عند الناس يكون انما
 في يمينه سكران على امرأة على فراشه فانت طالق فقال لها ان امثلك امرى وساعدنى والافانت طالق فساعدته بعد اداها
 الى المستقبل بعد اليمين لا يخبث في يمينه فان دعاها الى المستقبل ولم تساعده حنت قال مولانا رضى الله عنه ونسبى ان يخبث
 اذا لم تساعده وان لم يجبه الدعاء لان الناس يريدون بهذه الاشكال كلاما سابقا سكران اعطى امرأته درهما ففعلت
 المرأة انك اذا سمحت تاخذ منى فقال ان اخذت فانت طالق ثم اخذه وهو سكران لا يخبث في يمينه لان الخبث لا اخذ
 ابتدا الصوم من السراجه من يمينه على يمينه القرض فغضب زوج واحدة وقال لها ان نزلت لاحدا فغزلت احد
 لك فانت طالق فبذرت امرأة الى بيت بنده المرأة فظن ان نزلت لها فغزلت ام بنده المرأة قالوا الخائفات المرأة فغزلت نفسها
 فغزلت غيرها لا يقع الطلاق عليها فبذل غيرا سكران قال لامرأة وبنت دارى بنده لك فم قال ان لم اقل هذا من يمينى
 فانت طالق ثم انا ان ولانيه كرهت شيئا من ذلك قالوا لا تعلق امرأته لان الظاهر ان يقول فى تلك الحالة يقول ان
 قلبه سكران قالت لامرأة سسر برزوين فقال الكرم سسر برزوين نهم تر الطلاق تنفخ فقال كرم برادرش قالوا
 ان كان سكرته لا تعلق النفس يصح الاستناده ويخرج من الراس على الارض بمراده من ان يكون شرب طالحا
 والخائف سكرته لا تعلق النفس لا يصح الاستناده فان قال سكران مست اذكر من ذلك شيئا كانت يمينه يمين
 فورا لا يربيه الفخر ظاهر ارجل قال لامرأة اذا دخلت اسم فاذا لم افارقك فانت طالق فبذرت على الابه دوله
 وان لم افارقك يكون على حين يرضى رجل دفع الى امرأته درهما ثم قال لها ما فعلت بالدرهم فانت اشترت اللحم ففعلت
 فقال الكرم ان لم تدرى على ذلك الدرهم فانت طالق وقد ضاع الدرهم من يد القصاب قالوا لم يعلم انه اذيت
 الدرهم او سقط في البحر لا يخبث رجل قال لامرأة ان غسلت ثيابى فانت طالق فغسلت كذا وذا فغسلت ثيابى فغسلت ثيابى
 وابرسله نزع لا يخبث في يمينه رجل ايان امرأة ففعل لك ما تراجها بعد شهر فقال الزوج ان راجعتها افي طالق ففعل

فخر دهباني العدة او بعد الفساق والعدة حش في مينة واما كان الطلاق رجيا فنزوجه لا يثبت في مينة رجل قال لامرأته
ان انفصلت عن غيابة ادمت امرأتى فانت طالق ثلثا وذكره الغول غير من وثقتا وكانت المرأة حامل فم نجاسها حتى
وضعت حملها ان وضعت حملها بعد ما مضت اربعة اشهر من وقت الطلاق بان بواحدة يحكم الاطلاق وتنفق عدها بوضع
الحمل وان ولدها بعد ذلك كان اطلاقا لا جنيته وعليه التوبة والاستغفار ولها عليه مهر منقها ان لم يعلم الزنت ان كلامه
كان ايلاد وانها حرمت عليه ومطل المهرين فان نزوجه بعد ذلك كانت امرأة بتلقين وتاخذ بوطئها بعد ذلك
امرأة قد فها رجل بالزنا فاحل له زوجه ان لم يمت زنا لم يرم مني طالق ثلثا فهو كمال ان ثبت زنا باليوم تطلق ثلثا
واثبت ذلك بكون باؤا الزوجة او بارتبة من الشهر ورجل قال لامرأته في غضب ان فقلت كذا الى حسين ستة قسري
مطلقة فقلت قالوا ان كان الرجل طلقها فليس الطلاق وان لم يكن طلقها فليس الطلاق وقال ذلك على وجه التحريف
لم يمت ويكون الغول قول الزعم اني فقلت ذلك على وجه التحريف رجل قال لامرأته ان بت عليه الا في حجري فانت
طالق ثلثا فثبثت في ذراشه تلك الليلة الا ان الزنت لم يكن دخلها في حجره لا يثبت في مينة ولو قال بالناسية اكر
يكر من انه يراني قالوا مني ان يكون حاشا لان نه الكلام لا يثبث الا حقيقة الحجر رجل قال لامرأته ان لم بات مكك عليه
مع قيسك نه فانت طالق ثلثا فثبثت المرأة ان بت مكك مع قيسك نه الجارية حتى حره فليس الرجل يفسد بها وبان يثبث
لان شرط البت في جانب المرأة ان بت مع مومي لا بت مع غيرها وشرط البر في جانب الرجل ان يبت بها او يبت مع غيرها
وقد وجه رجل قال لامرأته ان لم طلاك مع نه والمفقة فانت طالق ثلثا ثم قال ان ذلك من نه والمفقة فانت
طالق ثلثا فاحل في ذلك ان بقاء غير مفقة فلا يثبت ما دونه المفقة فاقته وباحيان فان بات احد ما او بلك المفقة حش
في مينة رجل طلق لا يجامع امرأة فيا دون الغزير فاجامع حش ذكره احدى مخته بها او دخل ذكره باعني احدى ركنيها
وانزل لا يكون حاشا في مينة يكون مينة على المياضة رجل طلق ان لا يحل كنه بجلال ادرهم في الغزير نجاس امرأة نه من غير طلق
المنك ان لم يحل سر اوله او لم يكن لسراويل او لم يمسح حتى بل كنه فالحل كنه فمينة حل المنك لا يثبت ويكون مينة فاني ذلك لقنا
ودان ان نه فمينة واذا كان فون فوك اجماع حش في مينة طلق من اذيت سر اوله على امرأة حاراديه بالجلع يكون مولا
وان لم يزوج بالجماع لا يكون مولا وان سرح سر اوله لا يحل المولى ثم جاسها لا يثبت لان سرح السر اوله عليها ان طلق بها
فان سرح السر اوله بها فلم يجاس قالوا مني ان يكون مائة او دوشه ولا يثبت وهر سرح السر اوله بها حش ان

املت ان فیفسل عن امراته نه من جنایة فباح نه ثم باح ان فی العکس حیث فی مینه لان مینه منع علی الزنا ولو توی
 حقیقه الاغتسال فکذا کک لانه فیفسل منها ومن غیرها فیفسل کما لو طلق ان لا یترخص من رفات فتوخص من رفات وغیره
 حیث فی مینه وکذا کک لو طلق امراته مینه بالیمین ثم احصاها زوجه او حانت ولو قال لامراته ان اغسلت ملک
 عن جنایة فانت طالق فباحها رتق الطلاق وان لم یفسل ورجل قال لامراته ان اغسلت ملک انی ثم رفات طالق
 فباحها فی الفحشاء وینقض حیث فی مینه لان مینه وقت علی الجماع ولو طلق امراته ان لا یفسل راسها عن جنایة زوجه او طلق
 زوجها فی الجماع حیث فی مینه لان مینه یقت علی کتین عن اختیار وان باسها کمرته حیث لا یکن وفسل لا یخفی فی مینه
 رجل قال لامراته ان لم اجامک علی راس نه المرح فانت طالق فیا وایمین والرحم فانت لا یخفی رجل قال لامراته
 ان لم اجامک نه رافی وسطا المرح فانت طالق فنی طلب الحلیة فی ذلک فیلحق الحلیة ان یحلیها علی الحماری ویه علیها المرح
 فنی ارجل قال لامراته اگر حرام کرده ترا سه طلاق و نه کانت قبل رجلا غیر حرام او باسها انجبی فیا دون الفرج لا یخفی
 فی مینه لان مینه یقت علی الجماع عرفا ولو قال لامراته بالفارسیه اگر کسی زجرام کنی فانت طالق کنی فتنقضها باثنته ثم
 باسها فی العده تا کونی فی الفرج حیث رجوع حیث وطلاق فنی ارجل یوسف رج لا یطلق لانها اعتبار ان عموم اللفظ
 ابو یوسف رج یعتبر الفرج امراته وطلعت باحد کمره کمره وعت انها لم تحرم الزنا وانما حرمة امره وانی و نه کانت
 زنت لا یخفی فی مینه وکذا لو طلق الرجل مینه الیمین وعتی به ذلک لانه نوى ما یحتمل لفظه والکلیان یخالف بالطلاق
 والطلاق لا یصدق قضاء ورجل قال لامراته ان یخلف برامانت طالق ثم انها نکلت بالکفر ولم یعلل بالحره وانما علی
 ذلک ایاما لا یخفی فی مینه لان مینه وقت علی الزنا وانه وعلها عن شیء نه نکاح حیث کما لو طلق ابن لا یفعل حراما مشرو
 امراته کما حاکم او باسها لا یخفی لان مینه یقت علی الحرام المطلق ولو طلق بطلاق امراته ان لا یفعل الحرام فنی ارجل
 وجه اجنبیه لا یخفی ولو نظر فی زوجها من راهب سترتین او رجل او فی ما حلت فی مینه لانه نظر فی زوجه او لا یخفی امراته
 لا یخفی لانه نظر فی عکس زوجها امراته انتهت زوجه باسلام خلفه ان لا یاتی من الرجل قبل علما او مینه بشهوة لا یخفی
 فان باح الفلانی فی الفرج او فی غیر الفرج حیث وان لم یسر لانه هو المراد عرفا ورجل قال ان امره جرم او امراته طالق فانی
 سیمه لا یطلق امراته لانه لا یزاد بالیمین الا اذا کان الخالف برسا قیام الیمین یخلف الدواب رجل تم حبسی فقال الجاریه
 اگر باوی ناسخا علی کرده ام فامراته طالق و نه کان نظر فی نه بصی وعلک حیث فی مینه لان نه ایسی ناسخا ورجل طلق

لا يقبل ذلك ما قبل به وادرجا في المصنفية قال بعضهم لا يقبل في المصنفية في المصنفية وقال بعضهم ان مقتضى المصنفية بانها رتبة
 لا يقبل ما قبل وجب فيها كان ادعوا في المصنفية فرق بين المصنفية والمصنفية وجب فيها وجب فيها وجب فيها وجب فيها وجب فيها
 ان المصنفية شيئا ما اتجه به ولم يتكرر في ذلك فقال والمصنفية ان هذا المصنفية ان هذا المصنفية ان هذا المصنفية ان هذا المصنفية
 ان رتبة المصنفية ان رتبة المصنفية ان رتبة المصنفية ان رتبة المصنفية ان رتبة المصنفية ان رتبة المصنفية ان رتبة المصنفية
 لا يقبل في المصنفية ان رتبة المصنفية ان رتبة المصنفية ان رتبة المصنفية ان رتبة المصنفية ان رتبة المصنفية ان رتبة المصنفية
 بدون ذلك كما اتجهت المرأة بجماعة فقال الرجل ان رتبة المصنفية ان رتبة المصنفية ان رتبة المصنفية ان رتبة المصنفية
 الى المصنفية ان رتبة المصنفية ان رتبة المصنفية ان رتبة المصنفية ان رتبة المصنفية ان رتبة المصنفية ان رتبة المصنفية
 لا يقبل في المصنفية ان رتبة المصنفية ان رتبة المصنفية ان رتبة المصنفية ان رتبة المصنفية ان رتبة المصنفية ان رتبة المصنفية
 وادرجا في المصنفية ان رتبة المصنفية ان رتبة المصنفية ان رتبة المصنفية ان رتبة المصنفية ان رتبة المصنفية ان رتبة المصنفية
 من المصنفية ان رتبة المصنفية ان رتبة المصنفية ان رتبة المصنفية ان رتبة المصنفية ان رتبة المصنفية ان رتبة المصنفية
 من المصنفية ان رتبة المصنفية ان رتبة المصنفية ان رتبة المصنفية ان رتبة المصنفية ان رتبة المصنفية ان رتبة المصنفية
 فقال الزوج ان رتبة المصنفية ان رتبة المصنفية ان رتبة المصنفية ان رتبة المصنفية ان رتبة المصنفية ان رتبة المصنفية
 فان كان الزوج لم يمسس سر المصنفية لا يقبل في المصنفية ان رتبة المصنفية ان رتبة المصنفية ان رتبة المصنفية
 تحت المرأة على المصنفية ان رتبة المصنفية ان رتبة المصنفية ان رتبة المصنفية ان رتبة المصنفية ان رتبة المصنفية
 كذا انما رتبة المصنفية ان رتبة المصنفية ان رتبة المصنفية ان رتبة المصنفية ان رتبة المصنفية ان رتبة المصنفية
 امرأة الحائض فمما دللنا في المصنفية ان رتبة المصنفية ان رتبة المصنفية ان رتبة المصنفية ان رتبة المصنفية
 وكذا ذلك رجل على رجل بالانكشاف فمما دللنا في المصنفية ان رتبة المصنفية ان رتبة المصنفية ان رتبة المصنفية
 من لا يقبل في المصنفية ان رتبة المصنفية ان رتبة المصنفية ان رتبة المصنفية ان رتبة المصنفية ان رتبة المصنفية
 يحجب قال المصنفية ان رتبة المصنفية ان رتبة المصنفية ان رتبة المصنفية ان رتبة المصنفية ان رتبة المصنفية
 قال امرأة ان دخلت دارا فدخلت دارا فدخلت دارا فدخلت دارا فدخلت دارا فدخلت دارا فدخلت دارا فدخلت دارا
 في المصنفية ان رتبة المصنفية ان رتبة المصنفية ان رتبة المصنفية ان رتبة المصنفية ان رتبة المصنفية ان رتبة المصنفية

ان لم تكوني غيبها فانت طالق ثلاث وكلمات المرأة امرت خادمها بغيرك وحمل خادمها فلول الحائض المرأة لا تقتل
 نفسها عادة وانما امر خادمها لا يحث الزوج والحائض المرأة تحل نفسها عادة وعنى الزوج ذلك وقع الطلاق
 رجل قال لامرأته ان كنت علي فربك فانت طالق فاعلم على وسادة من دسائه او اذ يطبخ على فراشها او وضع راسه على
 منفرها قالوا ان يفتن او اكثر منه على فربها حث وان الحكم على وسادة او جلس عليها لا يحث رجل قال لامرأته ان كنت علي فربك
 كرم كرمه توخروم فانت طالق فحث قد راها غيرها واكل الحالف لا يحث لان امره لا يهد الطبع رجل قال لامرأته ان
 اكلت من القدر التي تطبخين فانت طالق فوضعت المرأة قدر في ثوبه فباردة او دقت المرأة فاكل الحالف من ذلك طلقت
 والحائض قد اودع غيرها في القدر او اكلها فالحالف لا يحث لان التور لم يوجب في سكره فانه امرأة وتضع كل واحدة فيه قدرها
 من ذلك طبخا من كل واحدة وان لم يكن في التور نار فوضعت قدرها في التور فم اودعت هي النار طلقت اذ كان اكل الحالف
 من ذلك

ان يتعلق لان وضع القدر في التور الذي ليس فيه نار ليس بطلاق وكذا الحالفون على هذا الوجه امرأة قالت لزوجه ان تضيئ فحلفت ان
 لا تضئ الا ان تضيئ فذات في غير من لم قال يطبخ البيض في قدره فيغير من ثم تضئ ولا يحث رجل قال لامرأته ان كنت تضئ
 كل طعام فان اذلت عليك طعاما الى شهر فانت طالق فادخل الحالف الحبالا لاجل الحمل عليهم لا يحث في البينة لان البينة دعت على الاثبات
 لنفسه البينة دلالة رجل قال لامرأته ان امسحيني بماء كذا فانت طالق فبنت المرأة بذلك التمس على ان قال الحالف ان
 نوى وصول التمس اليه عند الاغبر لا يحث لانه نوى حمل لفظه وان لم يمسح شيئا او نوى حملها نفسها حث ولا يكون الميم على الوصول
 الا بالنية امرأة كانت ترغ من مال زوجها وترغ الى غيرها لتزول بها فحلفت ان دقت من بالي شيئا فانت طالق فحلفت
 من بالي شيئا وشرت بذلك شيئا من الغامض الحائض البت او كانت جارية لها فحلفت في نفسها فحلفت الى شي من المرقع فحلفت
 او ارضعتها فحلفت الحائض الزوج لا يكره ذلك منها لا يحث في القرض واعطاء المرقع واماني شرا وما يحتاج اليه في الميت والحائض
 هي تتولى بشرا من الغامض لا يحث لان الزوج لا يكره ذلك ولا يبريه باليمين وان لم يزوجك هي تتولى الاشتر فحلفت
 اذا اشترت بذلك شيئا من الغامض رجل قال لامرأته اذا دقت من شيري تعشين به الى الغامض فانت طالق

وكانت في منزله دابة تربى بالشعر دين يدها شعره افضل من كلها مائة اكرت فحلفت المرأة بذلك الشعر مع شعر لها
 الى الغامض فالحائض الزوج لا يكره ذلك لا يحث في بنية لان ذلك القدر لم يدخل في اليمين عادة والحائض الزوج يضمن ذلك

ويعبر في مية رجل قال لانه ان سرت من اشيئا فاعلم ان سرت من دار الالب امرة روى عن ابى بصير
رج انه سئل عن نه فقال سمع النخس الاب خجل به كك من الدين طلعت امراته ونزل محمد روى عن نه فلم يحسن
لان ابى بصير رج اجاب كك فقال من يحسن مثل نه الاما ابو بصير رج جمل قال لامراته ان اعطيك درهم
بشيئا فانت طالق فذبح اليها وديها وادار ان يعطى فلما اشتري بشيئا المرأة ثم تذكر الرجل مية فاسترد الدرهم
منها فان كانت المرأة تشتري الاشياء بنفسها لا تحت ولا تحت لا تشتري بنفسها تحت لان شتر لوان نامر
بشئ ما لم تكن تشتري بنفسها ثم قيل اذكرنا اذا قال لامراته ان غرت لاحد فانت طالق فامرت غير ما ذكر
كان على نه ان يفصل رجل قال لامراته ان يغيب من نه الدار الى تلك الدار شيئا فانت طالق ثم ان الحالت امر جارية
ان يعطى اهل تلك الدار كما طلبوا فجا رافسان من تلك الدار فطلب شيئا فانت الجارية فعلم المولى بذلك فغضب ففعلت
امرة فالحالت الجارية اذ هي واطلى من دار المولى باو جرد من ذلك الى تلك الدار ففعلت الجارية قال ان علم بالمولى انها فعلت
ذلك لم يعمل المولى الا طاعة مولاهما تحت الحالت وان علم انها فعلت ذلك طاعة لمولاهما تحت الحالت ولان لم يكن حيا
ولم يسأل الجارية وفيه قولها انها فعلت ذلك طاعة لمولاهما اولها جمل المولى كك اذكرني الكتاب فقال مولاهما
ويحتمل ان يكون صورة المسئلة اذ سئل اهل تلك الدار من الجارية شيئا فانت ولم تقط فاخبر المولى بذلك ففعلت الجارية
الحالت الجارية اذ هي من دار المولى باو جرد من ذلك واطلى الى تلك الدار ثم المسئلة الى آخرها رجل قال لامراته ان اكلت
والركب من اشيئا فانت طالق فلما فعلت المرأة قد جارية وحملت بها شيئا من مال زوجها من التواضع فاكلت والار
من ذلك القدر ان فعلت المرأة ذلك جوارها صاحب القدر ورضا زوجه لا تحت لانه جارية لى صاحب القدر رجل
قال لامراته ان اعطيت رج خطبة واحدة فانت طالق وقال فزيت به كك امرها صدق وبانة لا تقض الا انه نوى تخصيص العام
بالحق بانها زانية وبن بعد فالى وعلى اهل الحفات رج صحت فزيت في مثل نه اعطاك قال نه اذا قال بالحرية فان قال
بالفارسية لا يصح فزيت لان تخصيص العام من كلام العرب ولا يصح انه لا فرق بين العربية والعربية ويصح فزيت فبان به وبن
نه اذا لم يكن الحالت مظلوما فان حاز فاعلم ان لان ياقه فبعض الحفات رج زوى بخصوص رجل قال لامراته ان
من كسبي دراهم فانت طالق ففعلت المرأة راس الكيس ومرت اجتها بالرفع فزعت قالوا ايجات عليها وقربع الطلاق
لان رفع الاثنين اليهم قد يكون بهن الاخرين وبنه الودع جاعة دار ان للسرقة واخذوا ما وصل اليه

المتع احدثهم واخرجهم كان لكل سراقا امرته رفعت من كسب زوجها ومنها ما خسرته به ثم اخذوا الحوام اليهم بدرانهم
 وقال لها الزنوج ان لم تردى على ذلك الدرهم الدرهم فانت طالق فمضى اليوم وقع الطلاق لرجوعه بشرط وان اراد ارجلته
 للزوج عن العين فاقده المرأة كسب الحوام قسما على الزنوج رجل قال لامرأته ان لم تردى على الدرهم الذي اخذته من كسبي
 فانت طالق فاذا لم يردى في كسبه لا تطلق امراته فقلت لو كسبوا لا كان لا يسرق فاقده العيب والفرار فاكل رجل لاكل
 لا يخبث لانه لا يدسرقة وان حمل لا ياكل لصاحب الكرم غضب في ذلك ولم يخر لصاحب الكرم بذلك ولم يكن من رايه
 ان يخبره بذلك فمضت لانه يدسرقة وبقا كان من الجرب وقله جاز زاراة اخذ شيئا من ذلك لعل له وجه الا يخطب بل لم يرد
 خست في بيته وغير الكسبي والاكراهة الا حصل شيئا من جيبه ذلك على وجه الخفية فمضت في بيته لانه سرقة رجل اثم سرقة شئ
 فمضت ان يسرق ذلك الشئ ولم يرد وكد كان راءه قبل ذلك الا انه لم يسرقه قال لبيبة تعقيد بالروية عند السرقة ولا تدرى لا تخش
 في بيته رجل له ثوب سرق منه او غضب فغضب فمضت صاحب الثوب وقال الخن في ثوب كذا اوسى ذلك الثوب فامرته
 طالق قالوا ان عرفت ان ذلك الثوب كان اياها وقت بيته لا يخبث وان عرفت انه كان فانما اولى من ان يخبث به فمضت
 اصل هذا كما جعل اذ اباع ثوب الثوب فغيره امر الاك وطل الى المشتري فاذا راجع الثوب بيده ان علم ان الثوب كان
 فانما وقت الاجازة ولا يدري انه قائم بها كصحت الاجازة وان علم انه كان اياها وقت الاجازة لا تصح رجل دفع
 ماله في منزلة فطلب ولم يجد فمضت بالطلاق انه ذهب ماله الا ان لم يخذله ان كان يجان عليه الخش لانه لم يذهب الا اذا وحي
 الزنا من طلبه تصار ذهب عن حاقه ثوب الثوب فاتهم التصار جبره وعلف الاجبر بالعارسية وقال الكرم ترايان
 كرده ام فامرته طالق وقد كان رفع الثوب فمضت في بيته لان مقتضد الخالعة من العين الخجاجة عليه فمضت في بيته لا رارة
 ملكه رجل دخل بمنزل رجل وسرق منه ثوبا فقام يطالب حتى دفع السارق الى المسروق ثم داهم فمضت المسروق منه داهم فمضت
 قال ابو العباس ان الثوب ذهب من يد السارق لا يخبث المسروق منه لا يضاووق والكنان فانما هذا القول ان
 المسروق منه يخبث لان على قول بعض الناس المسروق منه والمضرب منه ان يحبس عن الغائب والاسارق ماله حتى ياقده فمضت
 قال رحمه الله من النظر في هذه الجواب فمضت ان يخبث لان الثوب اذا كان قائما فمضت المسروق منه في ثوبه لاني تحية ولا يذهب
 لظفر صاحب الكرم يدين من ايمان المديون ليس لان ياقده وبا علق الروايات امان له الدرهم على ان
 اذا غفره ناسر بيرة كان لان ياقده الناسر في رواية كتاب العين والدين لان الدرهم من الزنا بغيره جبا واحد

في بعض الاحكام لا اتحاد المقسم منها وهو الغنمية اما الايمان لم يتحمل حبسا الاثمان لاختلاف الصورة والمقصود وذكر في
الكتاب رجل من بني يمين بن ثعلبة الراعي واراد ان ياقه عيسى بن المرقن ومحمد بن المرقن واراد ان يحلف المرقن الى
بنو العيين في يده كان المرقن ان يحلف باسمه العدي بنو العيين الذي يدعى ديمري بذلك بالعدى بنو العيين الذي
يجب على تسليمه الى ولا يحلف من غير ذلك اليه ثم اذا كان الثوب تاما فان كان الثوب لم يكن عند السارق نفى بنو الجواب
ايضا فشران على قول الجعفي يروح عن السرقة منه في الثوب بعد ما كان قائم ولهذا الصالح من الثوب على اضعاف قيمة جاز
الصالح عنده وانما ينقل حق من الثوب الى القيمة بالعضاء ولعل القاضي يقتضي بالقيمة من الكنايس لاسيما المراهيم رجل علف
الصمصم بالطلاق الثالث ان ليس بعد دراهم غير ما اخذت منه فحلف بالطلاق على ذلك قالوا ان كان موافق من ثمن
دراهم لا يبحث لانه ذكر في اليمين الكراهيم واسم المراهيم لا يتناول بدون الثلث وان كان منه ثمن او اكثر فان كانت
اليمين بالطلاق منة بالطلاق لم يملك ما كان منه او لم يعلم بالثمن باليمين باسمه تعالى فان كان الحالف قال
ما كان عنده من الدراهم لا كفارة عليه لان يمينه كانت فمساو ان لم يعلم بذلك لا كفارة عليه ايضا لان يمينه كانت لغوا
وان حلف بالفارسية وقال اكر با من درمي است وكان معه دراهم او اكثر فنفي اليمين بالطلاق يقع الطلاق في اليمين
باسمها كان الحكم قلنا ولو قال اكر با من سيم است ان كان معه العلم السراق بذلك اخذت منه مئة والافلان ان يمينه
يقع على ما يطيلون منه جملة فقلوا الطريق على رجل اخذ منه ماله وعلقه بالطلاق ان لا يخبر احد بخبرهم فاستقبل
القائد فقال للقائد على الطريق فاب فقه القاتلة وان صرحت قالوا ان اراد بالذباب للصمصم طاعت امراته لانه
خبر باهرم وان اراد حقيقة الذباب لم يجرى البحث لانه لم يخبر بخبرهم جملة فقلوا في الليل على رجل وذهب بكل شئ في
خلفه بان لا يخبر باسمائهم مهم في السكة يراهم فاحمله فيه ما قل من يخبره ان يكتب اسمي جيرانه ولا يخبرني خبر من يدينه
هل كان سارقا ثم انقول لاجني خفي اليهم فليست او يقول لا ادري غير السارق ولا يبحث الحالف رجل قال لامرأته بعد
اصبح ان لم اجامك الليلة فانت طالق ولم يترشدا المكان مبسطة اصبحت كانت يمينه على الليلة القابلة ان نوى العيلة
الماضية لا يمينه يمينه في قول الجعفي ومحمد بن رجل قال لامرأته ان وضعت خنكك الليلة حتى اضربك فانت طالق فلم
يملك يمينه على ضربها تلك الليلة ولم يفسخ جنبها ونامت فامدة لا يبحث في يمينه رجل قال لامرأته ان مضيت احد فانت طالق
فانت امرأته اخرى قد سرحت راسها فقدت شعرها قالوا انطلق المرأة قال مولانا رحمه وفي هذا الجواب نظر لان ذلك

لان ذلك لا يثبت على رجل قال لامرأته ان كان طلاق دخل فيه المدة اليوم فانت طالق ثم قال ان لم يكن طلاق دخل فيه
 المدة اليوم فبعضه حر طلقت امرأته وحسن عبده لان كل من تزوج بالبحث في العين فبأنية امرأة طلق تزوجا من ثبات نكاحها
 قال لها الزنى ان لم تردى التوبة اليوم فانت طالق فذهب لزوجها وطلبها ورجعها وبنى فافذه من العينة تسروا على الزنى فافذه
 الزنى من العينة او منها قبل ان تدهن في اليد لا يثبت استحسانا وبافذه الفقيه ابو العيث بن رجل ادعى على غيره طلاقهم
 فقال المدعى عليه لم اتي طلاق النكاح كنت طالق على الف درهم وقال المدعى ان لم يكن لي عليك الف درهم فامر اتي طلاق
 فاقام المدعى بينة على نفسه ونفى القاضي بفرق بين المدعى عليه وبين امرأته وانه اقوالهم لم يثبت وح وادعى الردياتين عن محمد
 وعليه الفتوى فان اقام المدعى عليه البينة بعد ذلك ان كان وانه الف درهم قبل رجوعه فقبل بفرق القاضي بين المدعى عليه وبين
 وطلاق امرأته المدعى النكاح المدعى نيزم ان لم يكن له على المدعى عليه الف درهم وان اقام المدعى البينة على اقرار المدعى عليه
 بالغ درهم قالوا لم يفرق القاضي بين المدعى عليه وبين امرأته قالوا لا نارضو وانه يشكل لان الثابت بالنية كالثابت بحا
 ولو ما يثبت اقرار المدعى عليه على نفسه بالغ درهم للمدعى وفرق القاضي بينه وبين امرأته امرأة طلق زوجها طلقها فاحسن
 يحكم ولا تقدر المرأة على منع نفسها وسمها ان تطلقه لانها عجزت عن دفع الشرع نفسها فثبت لها الفصل ولكن في نفي الفصل
 بالدوام لا بآداء الفصل لانها لو لم تبادر بآداء فصلتها ما قبل قال لامرأته ان فلت كذا ففصلت فصلت رتبة
 الطلاق عليها وعلى غيرها لان المعلق بالشرط عنه وجود الشرط كالمسلم فصار كانه قال بعد ان شرطت فبأنية طلاق النكاح
 قال لامرأته ان لم يكن زوجي احسن من زوجك فانت طالق وقال المرأة ان لم يكن زوجي احسن من زوجك فبأنية طلاق النكاح
 الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل بن النخعي فاقام عليه عند المعادة برخصة المرأة وحسن الزوج ولو كانا قاعدين برزوا
 وحسن المرأة لان زوجها حاله القيام احسن من فزح الزوج والامر على العكس في حالة الفسوخ وان كان الرجل قاعدا والمرأة
 قاعدا قال الفقيه ابو بصير لا اعلم هذا من جنس النكاح كل واحد منهما لان شرط المير في كل من ان يكون فزح احدهما
 احسن وانه المتعارض لا يكون احدهما احسن فثبت لكل واحد منهما سكران قال لامرأته ان لم يكن فان اوتيت وبراسك فانت
 طالق قال ابو بكر بن الاسكاف ربح هذا شي غير علم ولا مقدور فلا يثبت رجوعان قال لكل واحد منهما صاحبه ان لم يكن
 راضي انقل من راسك فامرأته طالق قالوا طلاق موقوف ذلك انها اذا انا ما عينا فاما كان امرها جازا فامرنا لا يكون
 انقل من رجل طلق ان طلاقا قيل ووجهه الخامس غير مقبول ووجهه الخامس لا يثبت في سيرة

الا ان نبوی ماعذ الناس لان یسید یقع علی ماعذ ورجل یخوده رجل سلطان فقال المهدي ووان كنت اخاف من سلطان
فامرا في طاعت قالوا ان لم يكن بربا حلف خوف من السلطان ولا كان له جهة الخوف من خباية نجات على نفسه سببها
من السلطان يرجي ان لا تعلق امراته رجل تشاير مع ابيه وافته فقال لها يا فارسية اكر من شمارا يكون خزانة زكمت فامرت
طالق كفتوراني ذلك قال مضيم فاجت ما دونه
الاجا و وقال مضيم نحت للحال لانه عاجز عن ذلك ظاهر الا
ان نبوی بذلك القهر والقيس عليها فلا نحت ما دونه في الاعمال فان مات الخائف او احد الاخرين قبل تعين ذلك
نحت وعليه الاعتماد امرأة لزوجهما باسفة ووفات يترطبان او يا كشتان او يا نغال او شيئا من ائمتهم فقال الزوز
ان كنت كما قلت فان طالق فمخا اختلافوا في ذلك قال الفقيه ابو معمر وابو بكر الاسكاف مع قتل المرأة كما قال كان
الزوج كما قال اولم يكن وعليه الفتوى لان كما تمحور على المجازاة ظاهر خبره الا انهما ندجا فافعال الزوج في وقت
التمليك قال ابو بكر الاسكاف مع دين فيما بينه وبين امه تعالى ولا يدين في القضا
ظاهره وقال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل مع ان كان ذلك حاله انفسه فهو على المجازاة ولا يصديق في تيمنه
تضا فان لم يكن في حاله انفسه نبوی في ذلك فان قال نيت به التعلق ان كان الزوج كما قال نيت الطلاق والابا
واختلفوا في معنى نه الا ان طارا اسفلة عن خفيقة مع المسلم لا يكون مفدة وانما يكون المفدة هو الكافر فزينة انه المتسلخ مع
دعوى الى يوسف مع السفلة هو الذي لا يبالى باي حال من وجوه الذم او يستم من محمد مع السفلة هو الذي لم يوجب بالحكم و
بشره قال غان بن ايرب مع السفلة هو الذي اذى الى الطعام يحل شيئا من المائدة وقيل هو الطفيلي وقيل هو الجاحك
والجهم والدبلغ وقيل هو الذي يخلف الى العضاة واما قرطبان قال ابو بكر الاسكاف مع القرطبان هو الذي اذا اذى
اجتبا مع امراته او اباه او حارمه يعدم ولا تعرض وقال ابو القاسم الصغار مع هو اسبب للصحيق اجنبى واجنبى لا ضرر
وقيل هو من يبيت امراته مع خلاصه البالغ او مضاعفة الى افسه او يا ذن لها في الذخول على امراته عند غيبته واما قال فهو
القرطبان سواء واما كشتان فهو كل امرأة جادت الى ابى عصه المروزي وقال ان زوجه في اثر كل يوم بالطلع قلت
ليوما كشتان الى متى طبع فقال لي ان كنت كشتان فان طالق قال ابو حفصه مع ان كان زوجه في اثر ان طالع
يبريه وايك مبوز ولا يبالى به كشتان وان لم يرض بذلك وضرر طالع وذاك فهو من كشتان واما الامن قال فمسل لانه
الحال الى مع وهو الذي يابى البيع ورجال الفارسية يبيع غيب امرأة وفات لزوجهما انك ترطبان فقال الزوز ان طالت

ان علت انی قربان فانت طالق ثلثا فانها لا تطلق بالمطلق طالت لانه علق الطلاق بعلمها وعلمها لا یفت علیه غیر ما یطلق
 بالافعال عنها ولوقالت لزوجها یا کویج فقال الزوج ان كنت کویجا فانت طالق ثلثا ونوی به التعلیق عن الخفیة من الزوج
 بعد اسنانه الخات سمانی وعشرین طالت لانه کویج والخات سمانه ثلثین واداکثر فلیس کویج وانی عرفنا الکویج
 من کانت شورحیه علی الذنن وول الخدیج وکانت علی الزنن وول الخدیج الا انها طاقات متفرقة غیر متصلة والخات
 شور الخدیج متصلة بشور الذنن فهو خفیة الحیة ولیس کویج امرأه قالت لولها یا الفارسیة امی بلایه زاده فقال الزوج
 الخان هو بلایه زاده فانت طالق ثلثا فان نوی المجازاة طلقت ولان نوی التعلیق ان علمت المرأة ان من الزنا تطلق ثلثا
 لوجود شرط الطلاق والاسباب المقام به وان علت لانه لیس من الفجور لا تطلق رجل قال لامرأته ان شئت امی واذکر بها
 بسوء فانت طالق ثم قال لامرأته کانت امسک سلام علیک فحالت المرأة لایلک قال لول الخان ذلک فی بلد بعدون هذا ذکر
 بسوء کلیغ وغیر طلقت امرأته لان فی حرفهم هذا عبارة عن المکذبة اما فی عرفنا هر عبارة عن افتار السلام فلیکون هذا ذکر بسوء
 فلا تطلق رجل قال ان شئت احدنا فامرأته طالت فثبتم بها طلقت امرأته اذا قال لامرأته ان شئت فانت طالق
 فان التثنی فانت طالق فلهذا تقع واحدة ولوقال لها ان شئت فانت طالق طلقت امرأته رجل قال لولامرأته یا فارسیة
 اگر تو مرا بگری امروز فامرأته طالت فخرج من المنزل فحالت والدته مد تو باش ودر وزن تو باش فحالت ذلک طلقت امرأته
 رجل قال لامرأته ان غفبتک فانت طالق فغضب صبا لها فغضبت قالوا ان ضربت لشی غفبتی ان یرووب الولد علی ذلک
 لا تطلق لان هذا لیس موضع الغضب فلا یتغیر غضبها وان ضرب فی موضع لا یغنی ان یرووب الولد تطلق امرأته اذا قال لامرأته
 ان سریتک فانت طالق فغضب بها فحالت سر فی قال لا تطلق امرأته لا یتحقق کذبها قال لولامرأته ان شئت فانت طالق
 انک کانت تجبین ان یغیبک سر علی ما یجزم فانت طالق فحالت احببیت الطلاق علیها ولولامرأته ان شئت فانت طالق فحالت
 بکان القول توام ولای تقع الطلاق لاحتمال انها طلبت الالفین فلا یسرهما والالف ولوقال لها ان فزمتک فانت طالق فانت
 جاریة ودر سرهما الخان کلامه بآیه علی مقدرة یحرم معنی الا ذی الیهام سوی ما فعل لا تطلق لان الالف انصرفت الی ملک
 الفنة وان لم یکن تطلق لان هذا معنی بعد ذی رجل ادا ان شئت جاریة فقال لامرأته ان شئت جاریة فانت خلع
 علیک من ذلک غیرة فانت طالق ثلثا فانت جاریة ودر سرهما الفیرة قالوا ان دخلت الفیرة عقب الشراء

يتصلق وان قلت الغيرة الباردة برمان لا تطلق لانه على الإطلاق به قول النجاشي عقيب السرار لا تفصل
وانما يعلم ذلك بكلام من الجاحل والكلية التبع الآفاق قلت الغيرة ما يحكم بها لا تطلق لان فاني بطلبها لا يمكن الاستمرار
منه فلا فيبر كمن علمت لا يادى فلما افاداه فليبه حفظ سانه وجوارحه لا يبحث في مینه رجل قال امرأته لست تحبيني
فقات لان لم احبك فانت طالق فقال لها الزنى بالعدسية فودتني فقات لا احبك ان تاملت لا احبك فقل
الا فراق عن المجلس طقت ثلثا وان فارت قبل ان تقول شيئا لا تطلق لان قوله فودتني غيرت الى كلامها من رصف
الزنى بالطلاق الطلق نصا والزنى قاطلا بل انت طالق ثلثي الى تحبيني رجل صلى امرأته الى الفراش فقات المرأة
ما فقت بي وكيفيك فلانة لامرأة اجنبت فقال الزوج ان كنت اجبا فانت طالق تحكم في ذلك الصحيح انها لا تطلق
لالم يقل الزوج اجبا رجل قال لامرأة ان لم تكوفي على اهدن من التراب فانت طالق الخاف يستنهبها استهانة
فاقت يقول الناس انها اهدن عليه من التراب لا تطلق رجل قال لامرأة ان قد نكحت فانت طالق لما ابدت الزنا
تطلق لان في الوقت هذا بعد فاعلم المرأة والخاف في الحقيقة قد فاما لامها رجل قال لامرأة ان نكحت فانت طالق
ثم قال لها لا بارك الله فيك لا تطلق لانه لم يلق من عبده وشبهه ثم قال لا بارك الله فيك لا تطلق عبدة فكذا الطلاق
رجل اتخذه ضيافة قوم فدخل رجل من غيرة اخرى فقال ان لم افرج على وجه القادوم بقرة من بقوري فامرأته
طالق فخرج بقرة مثل ان يربح القادوم من بقوره بقرتي مينة ولا يبحث وان بقرة امرأته تبحث لان شبه ط
البرق بقرة من بقوره الا اذا كان مينة وبين امرأته من الايضاط لا يميز كقوله لا يميزها ماله من مال صاحب و
لوتنا دل احدنا من مال صاحب لا يجري الجادة بينها ولو فرج بقرة من بقوره ولكن باضافة لجمها فحقى بوجه القادوم ولو
الكانت القرية التي اتفق اليه القادوم فربما لا يبحث في مينة والكانت لبيدة بحيث يحد سرايها فانت طالق لان في
مدة السفر يتخذون المضادة لا يلبس بالزنى فيصيرت اليقين امرأة قالت لزوجها انك تغيب ولا تتخلف لي فقت نفق
الزوج فقات المرأة لم يكن نه اكل ما عطيها حتى اكل الى الغضب فتغضب فقال الزوج ان لم يكن عطيها فانت طالق
ثم دارا به اطلق دون الجازاة فلهذا الخاف الرجل عزرا اذا ذكر يكون غش به الشكاية المنة لا تطلق لان شكايته
بالزنا بلا نفقة لئلا يكون عطيها وان لم يكن محبها فادع طلقه رجل قال ان يلني ولدي الخاف ان ظلم فقت فامرأته
طالق قال الفقيه ابو الليث رة اذا افرأ الخاف عن شمس سمين فبقي ان يبحث لان عشر سنين نهاية وقت الخاف

الخان فان الصبي اذا بلغ عشرين يضرب على ترك الصلوة فيؤمر بالختان حتى يكون بلغ في التطهير وغيره من الشئ
 قال بحيث بالمخير الخان عن بنتي عشرة سنة وعليه الفتوى لان هذا ادنى مرة تصوم فيها بلوغ النكاح فان الصبي
 اذا بلغ هذا المبلغ وقال اتممت يقبل قوله ويحكم بلوغه وقيل ذلك لو قال اتممت لا يقبل قوله ولا يحكم بلوغه رجل قال
 لعبدان اتممت فان حر فقال النكاح اتممت فزوج قبل قوله لان احكامه لا يقف عليه غير يقبل قوله في ذلك كما لو قال
 لامة وهي شحكة الحال اذ احضت فان حره او قال لامة اذ احضت فان طالق فان احضت يقبل قولها وعن محمد
 انه لا يقبل قول النكاح ويقبل قول البارية والمراة لان الاحكام امر يقف عليه غيره في الجملة ولها اجازت الشهادة على
 الاحكام بخلاف الحيض رجل قال لامة وهي حاض اذ احضت فان طالق فهو على مذهب في المستقبل ولو قال لها اذا
 احضت عدا فان طالق وهو يعلم انها حاض فهو على دوام ذلك الحيض الى العذر ان دام الى ان يطالب بفجر من المدة طلق
 لان الحيضة الثانية لا تصير حرة ونها في الفسخ على الدوام اذ اعلم وكذا لو قال لامة المرفضة اذ امرت فان طالق
 فهو على مرض في المستقبل ولو قال ان مرضت عدا فهو على دوام ذلك المرض ظاهر ولو قال لصحيحة اذ اصبحت فان طالق
 يقع الطلاق كما سكت عن العيين لان الصحة امر مبدى وفي مثله لامة وحكم الامة وان خشت للحال كما قال لقائم اذ اتممت ولها عهد
 اذ اتممت وللبصير اذ ابصرت وللمملوك اذ الملك فان حره فانه يثبت كما سكت عن العيين لان لامة وحكم الامة
 والحيض والمرض والكان ما يمتد ايضا لان المشرع لا يعلق بالجملة احكاما لا يتحقق ذلك بكل خبر من خبراته فنبه
 على الكل شيئا واحدا ومن قال لامة اگر من تراز کار کرده خویش در تمام فان طالق فذفت المرأة غزلها الى زوجها
 لها باجزة مبلوثة ودعت اليه الابتنج الزن وبست المرأة لا يثبت لان الكبر باس كب المرأة لا كب الزوج ولان
 الشبهة طهره الا باس ولم يلبسها والى البست هي باس وفلا يثبت وان كان القطع من الزرع فكذا الك لا يثبت ايضا
 للمعنى الثاني اذ قال لامة اتمت طالق في صومك فتوت الصوم طلق حين تطلع الفجر ولو قال انت طالق في صومك
 لم تطلق حتى تركه وتجد لانه جعل الصوم والصلوة شرطاً لخصارك كما لو ذكر حرف الشبهة ولو قال انت طالق له خذك المارة
 وقال خذك تطلق في الحال ولو قال انت طالق به خذك المارة وخذك تطلق حتى ترضى وتخلص امرأة فثبت الى منزل والى في ترة اخرى فثبتها زوجها وسأها العود الى
 منزل فثبت فخلط بطلانها ان لم يذهب الى منزل تلك الليلة فخرجت معه وذهب بها الى منزله قبل الفجر الصبح قالوا الخان

الشرعية في تلك التعريفات عليه البحث وان ذهب جل ان بعض الترسلية يرجح ان لا يكون جاعداً ولا مستصحباً
انه لا بحث اذ اذبت مذهب من معنى الية امراته كانت مع زوجها في منزل والاراء افعالها اذ اذبت مذهب من معنى ثابته حال الزنا
ان لم تمسح من ثابته فان في نكاح الزوج فخرت به على امرته وطلعت المنزل قبله قال لان فخرت به بحيث لا يرد
خروجها من حيث رجل قال لا امراته ان لم تقوى الساق وتجيئ الى دار والد في ثابته طلاق ففادت من ساقها قبل خروج
الزوج ولست الثياب وفخرت فم جرت وعلت حتى تزوج الزوج ففخرت به في ثابته ودار والدته بعد ما يابا
الزوج لا بحث لان المرأة لا تات متبها للزوج لا يقطع الطوق فاتها الرأفة بالبول فبات ثم لبت الثياب فخرج لا بحث
الاخرى انه لو قال لها ان لم تجيئ الى فراشي اساعد فانت طالق في حق التاجر في حال الكلام فيها لا يقطع الطوق في الزنا
الى الفراش لا بحث وان فانت نزلت الصلوة فقلت قال في غير من يجي مع من الزنا ان الصلوة على آخر صلوات ما اذا كانا
وقال بعضهم لا بحث رجل اراد ان يجاس امراته فلم تقارعه فقال لها ان لم تدخلي مني لبت فانت طالق فلم تدخل في القدر
ودخلت بعده قال ان دخلت بعد ما كنت شهوة فطلعت رجل وعا جارية الى ثابته فقال ان لم تجيئ الية فانت طالق
فجاءت من ساقها فلم يجاسها ففدت وكنهه قال ذلك فانه وكذا لو قال لبيده ان لم تاتي الية حتى انبرك فانت طالق
ولم يغير بحث في قول الميرسون وقال محمود لا بحث وعليه الفتوى ولو قال لامراته ان لم تاتي لي باصمك فانت طالق
فجاءت ولم يجاسها لا بحث رجل قال لجماعة بالعراقية ان رجلاً من مهران زويدة فامرته طالق فذهبوا الى بيتها ولم يكلموها
لا بحث في بيت رجل قال لامرته فخرج زوجها ان جرت الى منزلي فانت طالق فخرجت ولم تخرج زاناً فخرجت ثم خرجت
الزوج كنت نزلت القدر قال بعضهم لا يصدق فصاروا قال بعضهم يصدق وهو صحيح لان يمينه نصرت الى الخوف التي كانت اليها
من غير نية الزنا فاذا نوى القدر كان ادلى ان يكون مصداق رجل قال لامرته ان صعدت هذا السلم فانت طالق فافترقت
بعض السلم لا بحث في يمينه بها صحيح ولو قال لها ارقيت هذا السلم او وضعت رجلك عليه فانت طالق فوضعت احدى
قدميها على السلم ثم تكررت فخرجت فقلت لان البحث فقلت بوضع القدم على السلم ولو قال ان وضعت قدمي في دار فقلت
فامرته طالق فوضعت احدى قدمي في الدار لا بحث في يمينه لان وضع القدم في الدار اصدار كتابه من المنزل عرفاً لا بحث الا
بالمنزل فاما في هذه المسئلة لا ذكر الارقاء ووضع القدم على السلم فقلت بوضع القدم في الدار لا بحث الا
من هذه الدار ووضعت رجلك في السكة فانت طالق فوضعت قدمي في السكة فخرجت ولم يذكر مذهب القدم

فلان واما مات امرأة الجاهل البينة ان الغائب يطلق امرأته بعد حين ندمها قال ابو نصر الرواسي لا يصح فيه البينة و
لا يصح لها ما مات على شرطتها فيما تغرب به الغائب وانهما خلاف ما لم يطلق امرأته بدخل فلان اليه واما مات
امرأة الجاهل البينة ان فلان دخل المرافاة فاعتقل ويصفي بطلان الحاضرة لان فيه بينة مات على شرطتها بما قال
لغائب رجل قال لامرأته اذ هي الى فلان واستردى منه كذا او اعملية الى ما بعد فان لم تحمله فان طلق فبينة ميت
لم تعد على الاسترداد ثم استردت منه في الهم الثاني وجلبت اليه فالتحقت في بيته لان قوله اعملية الى الساقه تخصص على
الغور رجل قال لامرأته ان طلقت امي فان طلق فقلت الاله الله وطلى وكذا بها المولى كان القول قول المولى فان
طلعت المرأة بذلك لم يسعها المقام معه ولان تدعى ان يحاسبها وان قال المولى انكر كرده ام خوشش اوده ام كان
ذلك اقرارا منه ويحتمل في بيته سكن ان تغرب امرأته فخرت من دارة فقال ان تغردى الى فان طلق وكان ذلك
عنه العصر فادت اليه عند الغداة قال لا تحتمل في بيته لان يسبق على الغور وان قال لم اود الغور لا يصح نقض اوجه في المرأة
اذا ماتت فخرت فقال الزمن ان تغرب فان طلق فقلت ثم تغرب بعد ذلك بعد لا تحتمل في بيته رجل قال ان كنت
فلت كذا اين زن كمر اجمانه است طلاق وقد كان دخل الا ان امرأته لم تكن في بيته وقت المين حتمت في بيته لان الراجح
من هذا الكلام هو المكوبة وكذا قال اين زن كمر اودين خانه است كذا اوميت امرأته في البيت الذي عليه لا يقطن
امرأته لان تعيين البيت لا يراى به المكوبة حتى ان تغرب فكل امرأة انزوجهما ففى طلق فغرب وهم جسي فتزوج وهو با
وكن ضهره ان الطلاق واقع فقال هذا البان اى حرامت قالوا انزوجهما فغرب فغرب امرأته ابتداء وهو حال مضى
لا يحرم امرأته وهو صحيح لانه ما قربا محرمة ابتداء انا اقربا بسبب الذي تصادق عليه وذلك بسبب باطل رجل قال
لامرأته ان تغرب بالخبر فادت فان طلق فقلت ساء ما عمل من الماوى يطلق امرأته وان دعت فخرت الى البقاء
فان اصل الماوى انما به ان تغرب قال بعضهم لا تحتمل في بيته لان هذا استيجار وليس شبرا او امرأة كانت تكي في بيته
فقال فجاها بصهرته ان لم تغرب ابنتك من هذا البيت وبكى هناك ففى طلق فغرب المرأة ثم دخلت وبكى قال الفقيه
ابو الليث شرح النكاح كذا ما في البيت احد طلقت اذ بكيت لانه ما شتها من البكاء فقلت ذلك وان كذا كذا فغرب
فقال ان تكي بعد المين بطل فلا تحتمل بجاها بعد ذلك امرأة ماتت لزوجه ان فخرت حتى تاكل فجاها حتى حرة فخرت فجاها
فاكل منها الزمن لا تحتمل ان منسى كلامها ان فخرت فاجلك فاذا لم تغرب لاجله لا تحتمل رجل قال لامرأته ان دخلت

ان دخلت دار فلان غير مادی و هو فی خانه طالق فارادت ان تنسب الی دار فلان فقال لها قوی رو بر
 من چیزی آید تهر او عید لیس باذن فان دخلت تحت رجل قال لاحدی امرأته حين سالت منه طلاق فخرها
 انی لو طاعتها فانک تطلقین فقالت ضیعت فطلق خسرته ثم قال لهنده استبرکی ثم انکر الطلاق قال لیس لهنده
 المرأة المقام مع فان ارادته ان تبرج الیه ولم یکن طلقها فستین قبل ذلک یحلف باسمه ان ارادت بکما انک الی
 نکلت اکثر من واحدة فان ابی ان یحلف لم تبرج الیه وان علف رجعت الیه یخرج جدید امرأه کانت مع زوجها
 فی بیت نزیب لها فقال فی السیل ان بیت العلیل فی هذا البیت فقال امرأه علی حرام فخرجت من ساعدها و باتت
 فی موضع اما زوجها قال ان اراد الزوج تخیرها بنفسها لا یخیر و القول فی ذلک قوله و ذکر فی الجامع الصغیر
 رجل قال لامرأته بالفارسیة اگر تو امشب در خانه باشی فانت کذا فخرجت من زوجها من ساعدها و باتت معه
 فی منزله قال ان ارادته لک ان تشعل بها عمارتها یا یخیر ان ترک تماشها فنه و ان اراد ان یخیر نفسها لا یخیر
 لا یخیر و ان یخیر علی المرأة حلفه فان حلفت فحایه علی امره قال و نهذا فخرها فادومت فقال اگر دین روز
 اینجا باشی و ان وقت سبت کان ذلک علی الانتقال بنفسها و ساعدها و ان لم یوقت و لم یکن له نیه وقت الیمن
 یحلف علی الانتقال بنفسها رجل اراد السفر فحلف صهره و قال ان غبت بعد هذا عن امرأتک فلم تبرج الیها عند راس
 الشهر فامر کما طلق فقال الخن بالفارسیة است و لم یز و علی ذلک ثم غاب اکثر من شهر طلق امرأته لانه انما
 کلام الصهر و الجواب یضمن اعاده ما فی السؤال فطلق رجل حکمی یمن رجل فلما بلغ الی ذکر الطلاق خطر به ان یتطلق
 امرأته ان قری عند ذکر الطلاق استیجاب الطلاق و کان کلامه موصولا یصلح للایضا علی امرأته یقع الطلاق
 علی امرأته و ان لم یو طلاق امرأته لا یطلق امرأته و کان یصلح للایضا علی امرأته لانه اذا کان موصولا کان
 علی الکافیة رجل له امرأه نسوة دخل یمن فقال لک امرأة لم اجامعها بشکر اللیلة قال لا فزات سرانی فجامع واحدة
 فطلق فخرجت التي جامعها فانت لانه ترک جماع الواحدة شرط لوقوع الطلاق علی البواقی بکلیه تو جب تقیم
 النساء و فی التي جامعها و بعد شرط طلاقها فانت ترک جماع الثلث فطلق یمن قال اما فی غیرا و جدید
 حق کل واحدة شرط الطلاق من ترک جماع غیرا فطلق من ترک رجل قبل لک امرأة غیره فقال کل امرأة
 لی فی طالق لا یطلق امرأته و نهذا یخبر ما اذا قالت المرأة لزوجها انک تريد ان تنسب علی فقال ان نزلت

امراة فهي حائض فاباها ثم تزوجها بطلن مرة اخرى وكذا الزفات وامرأة التي تزوجت على امرأة فقال كل امرأة
في طائفتين طائفة الخاطبة التي في رواية من ابى تزوجت مع والفرق ان كلام الزوج في ابى التسلين باو على كلام
المرأة فدخل في كلامه ما دخل في كلام المرأة والمثله كذا في كلام المرأة في التسلين امرأة وهذه الاسم يتناول
ايه امرأة كانت فدخل الخاطبة في كلام الزوج اما في التسلين لا في قول ابى كل ابى امرأة فغيره ولا يتناول
المرأة بجمال فاما في جواب الزوج رجل قال لامرأة انت طالق اذا دخلت الدار فذكر الفدية وتعلق الطلاق
بدخل الدار حتى لو دخلت في اى وقت كان طلق ولو قدم امسسه طلاق ان دخلت الدار فانت طالق هذا معنى الطلاق
في الفدية بدخول الدار لانه جعل طلاق الفدية بدخول الدار فانت طالق ودخلت الدار فانت طالق ودخلت طالق ان كلت
فاما في الطلاق الاول والثاني فيتم بالرجل والطلاق الثالث يعلق بالشرط الثاني لو دخلت الدار فانت طالق فكلت
فاما في طلاق واحدة ولو قال ان دخلت الدار فانت طالق ان كلت فاما في الطلاق المعلق بكلام غيره بدخول
مبنى وكلت قبل الدخول في الدار ثم دخلت الدار لا يقع شيء بدخول قال لامرأة انت فممن دخلت الدار من بني
طائفتين طائفة الخاطبة طالق فان دخلت الدار وهي في الفدية جلت اخرى لان الدخول في الخضايب الخاضع لا يقع
في الخضايب والامام وكذا الزفال كل امرأة من نسائي بدخول الدار فهي طالق وبما جلت فاما في طلاق
فان دخلت الدار وهي في الفدية جلت اخرى وكذا الزفال كل امرأة تزوجها حتى طالق فاما في امرأة اخرى
طلقت فاما في طلاق وبما ينظر الزوج فان تزوجها بعد ذلك جلت اخرى ولو قال لامرأة انت طالق فاما في تزوجها
لا تطلق امرأة حتى تزوج فاما في طلاق وان تزوجها لم يقع الطلاق على واحدة حتى تزوج فاما في طلاق
انت فاما في طلاق وان دخلت فاما في طلاق فاما في طلاق كل امرأة الى طلاق وانت طالق فاما في طلاق
ولما في النساء واحدة واحدة ولو قال انت ومن دخلت الدار من بني طائفتين طالق فاما في طلاق وان دخلت الدار
وهي في الفدية لزمها اخرى ولو قال له انت حرة ومن دخل الدار من بني طائفتين طالق فاما في طلاق فاما في طلاق
عقبة بالرجل لا يصح قضاء رجل قال لامرأة كل امرأة تزوجها ادامت حتى هي طالق لانه في الخاطبة في المين وكذا
لو قال كل امرأة تزوجها ادامت فاما في طلاق فاما في طلاق فاما في طلاق فاما في طلاق فاما في طلاق
فطلق فاما في طلاق فاما في طلاق فاما في طلاق فاما في طلاق فاما في طلاق فاما في طلاق فاما في طلاق

في اليمين وان زواجه رجل قال لا مرة من تزوجت منك اعنت فخلال بعد طلق مرام ثم قال ان تزوجت عليك فاطلاق
 على الواجب فتزوج عاينها يقع على كل واحدة طلاق وفيه تطلقه انما تصدقها الى ان تنكحها لان قوله فخلال المدة على
 حرام رجل عينا بطلاق كل من كانت في النكاح وكلام الثاني في عين بطلاق واحدة من كل ما يغير عنها فاذ تزوج امرأة
 اخلت اليمينان فيقع على كل واحدة منها طلاقه باليمين الاولى وكلام الثاني على قول من يصح به اليمينان في وقت
 آخر على واحدة يغير عنها يصير على انكاحها قال مولانا رضي الله عنه في هذا الجواب نظر لان الكلام الثاني من بطلاق واحدة
 يغير عنها وكما تزوج امرأة وقت على كل واحدة منها طلاقه فبانت المحنة الى عدة كلفت بك حرف الطلاق
 الثاني اليها رجل لا مرة منة قال كل امرأة الى طلاق اذا دخلت به الدار ثم طلق واحدة بعينها فطلاقه بانته ثم دخل
 الدار دى في عدة طلق جميعا رجل قال كل امرأة الى طلاق ويؤى بذلك من كانت في النكاح ومن يستفيد بعد ذلك
 لا يقع على من يستفيد رجل قال كل امرأة تزوجها ففى طلاق ان كلفت فلا تحكم ثم تزوج لا يقع الطلاق عليها ولو حكم
 ثم تزوج ثم طلق المشرقة بعد الكلام الاول ذكرها القدرى مع ذلك قال كل امرأة تزوجها ففى طلاق ان كلفت
 فلا تحكم ثم طلق ثم تزوج ثم طلق المشرقة الثانية وذلك قال كل امرأة تزوجها ففى طلاق ان كلفت فلا تحكم ثم تزوج
 امرأة الحكم طلق فان تزوج امرأة اخرى ثم طلق المشرقة الاولى فطلاقه اخرى بهذا الكلام المحنة في عدة
 لا تطلق المشرقة الثانية رجل قال لا مرة ان لم يكن في حالها فانت طالق فتنفخا ربه بول لا قل من سنتين بجمع
 من وقت اليمين لا تطلق في الحكم فان جارت اكثر من سنتين بجمع طلق وان جازت بعد اليمين لا يقر بها الا احتمال لان
 حالها ذلك اذا لم تحسن لا ينعى له ان يغير بها حتى يضع رجل قال لا مرة ان قلت لك انت طالق فانت طالق فقال طلقك
 تطلق اخرى في القضاء فان طلاقا به لك القول دين مينا يديه وبين امره قال رجل قال لا حصة ان طلقك ففسد
 من يصح ذلك ويصير كانه قال ان تزوجك وطلقك فبدي حروك قال ان طلقك فانت طالق فتنكح لا يصح هذه
 اليمين او قال المشرقة كذا فانما ان طلقك فاليمين على الطلاق باللسان رجل طلق بطلاقه فانه اليوم ثلث وطلاق
 اجنبية او امرأة طلقها بولتها فبنته على ان يطلقها باللسان وهو كالموطئ ليزوج ثلثه اليوم مري مكره الغير مدونة
 كانت اليمين على النكاح انما رجل قال لا مرة ان دخلت الدار وان دخلت الدار فانت طالق قال ذلكت دار
 واحدة قد دخلت الدار مرة واحدة طلق سحنا فاذ ذلك الزوال ان تزوجك ان تزوجك فانت طالق فتنزجها مرة واحدة

[illegible]

[illegible]

المشترط متعلق بالمشيئة وعدم المشيئة كما لو قال ان اكلت وان شربت فان طلق يعلق بها فليصح القول
وكذا لو قال ان شئت وان ابيت فان طلق اذ ذكر الكراهية مكان الالباء وان قدم الطلاق على المشيئة فقال
منه طلق ان شئت وان لم تشأني فقال في مجلسها شئت طلقت لوجود المشيئة وكذا لو قامت عن مجلسها قبل
ان تقول شيئا طلقت لان عند قدم الطلاق يعلق الطلاق باحد ما كما لو قال ان طلق وان شربت فان طلق
شئت طلقت لوجود المشيئة وكذا لو قامت عن مجلسها قبل ان تقول شيئا طلقت لعدم المشيئة وان وسط الطلاق فقال
ان شئت فان طلق وان لم تشأني خبر فبقره ما قدمت الطلاق على المشيئة لعرف في النجاس الكبر وان لا يار وقد
الطلاق فقال ان شئت وان ابيت فقال شئت وفات ابيت يقع الطلاق لان بشرط ابعدها وان قامت عن
مجلسها قبل ان تقول شيئا يقع لان بشرط ابعدها ولم يوجد والما شئت ففارة لعرف وكذا الالباء وان لا يار قبل ان يدخل
بمرتجعه فمطلقات عدم المشيئة وكل ذلك كبري كبري بانه لا يقبل الكراهية بقره الالباء وان وسط الطلاق فقال ان شئت
فان طلق وان ابيت فبقره لا يتم الطلاق قال محمد سرح هذا اذا لم ينو شيئا فان نوى وقوع الطلاق دون التعليق
يقع الطلاق في الوجود كعدمه ان الطلاق على بشرط او امر فلو شرط لانه اذا نوى الايصال يصير كانه قال ان طلق شئت او
لم تشأني وقال ان طلق شئت او ابيت وكذا لو قال ان طلق متى شئت وابت فهو على المجلس وغيره ولا يعلق حتى تقول شئت
وابت فمطلقات فلو ان طلق ان شئت وابت لان ذلك يقتصر على المجلس فاذا تكلمت باحد ما يخرج الامر من يد اياها كقوله
متى الموت فلا يخرج الامر من يد اياها فكذلك باحد ما لا يرى انه لو قال ان طلق متى شئت فقال في المجلس او بعده او خارجا
لا يخرج الامر من يد اياها ان شاء الله ذلك وكذا لو قال متى ابيت ولو طلق الطلاق بمشيئة امر تعالى فقال ان طلق متى شئت
تعالى او قال ان ايب او مضى او اراد او تد راي يقع الطلاق وكذا لو قال ان طلق ما شاء امره او قال ان شاء امره او قال ان شاء
امر وكذا لو قال ان طلق متى شاء امره يقع الطلاق واحدة بيته وكذا لو قال ان طلق وان شاء امره او قال ان شاء امره فان
طالق لا يعلق في قولهم ولو قال ان طلق لا يعلق في قول ابي يوسف سرح وطلق في قول محمد رحمه الله والعنفى على قول
ابي يوسف سرح وكذا لو قال ان شاء امره ان طلق واقفقت ابو يوسف ومحمد سرح ان الطلاق اقرون بالاستشارة في موضعين
الاستشارة ايضا قال ابو يوسف سرح كبري كبري حتى لو قال لا امره ان طلق بطلان فكيف يفتى حرث قال ان طلق ان شاء امره
حتى يصح الاستشارة عندهما بحث في قول ابي يوسف سرح وقال محمد سرح لا يكون مينا ولا بحث وعلى هذا القول امره ان طلق

طالق ان دخلت الدار ومجدي حران كنت طائفاً من شأني، والصريح قول محمد بن صرف الاستثناء الى الطلاق والحق جميعاً
 وعلى قول أبي يوسف ربح نصيرت الاستثناء الى الميراث كما لو ذكر مكان الاستثناء وشروطه ولو قال انت طالق بارادة امر
 تعالى او بحجة او بشبهة او برضا او بطلاق، وذكر لو ذكر مكان حرف الباء كلفت في فقال انت طالق في شئ من امر او في ارادة او في حكم
 امر او في امره او في فضائه او في قدرته او في تقديره لا تطلق، ولو قال انت طالق في علم امر او في مملوكة تطلق، وذكر حرف اللام
 فقال انت طالق لشئ من امر او بحجة او بفضائه او غيرهما من المعنى لا تطلق، ولو قال انت طالق بمروءة امر او بحكم امر او بعقبائه او
 بعلقه او بغيره لا تطلق، ومن شرط صحة الاستثناء ذكره من خارج لان يكون الاستثناء مسموماً بحيث لو قرب انسان اذنه الى شئ
 يصح ويصح استثناء الاصم من شرطه وصحة الاستثناء ايضاً بان يكون موصولاً ولا ينفصل بالنفس ولا بالعلم من الجنب او
 ولا يتخلل فيه امر غير الاستثناء، وبين ما يجب حتى لو قال انت طالق باخرة فاشأني الصريح الاستثناء، وكذا لو قال انت طالق يا زانية
 انت الصريح الاستثناء، وكذا لو قال انت طالق في نياطة او لاداة يصح استثناء الواحدة ويقع ثمان، ولو قال انت
 طالق حتى يطيب قلبك ان شاء امرى يكون نافلاً يقع الطلاق ولا يصح الاستثناء رجل قال لامرأة انت طالق انت ادب
 انت طالق عند ما نصيرت الاستثناء الى الاول ويقع واحدة، بالكلية الثاني وعلى قول من يصرح الاستثناء اليها ولا يقع
 شيئاً ولو قال انت طالق ثانياً ان شأني امرى انت طالق طلفت لعمال واحدة، ولو قال انت طالق واحدة انت امرى انت
 طالق ثنتين ان لم يشأ امرى لا يقع شيئاً، وقد اجاب على قول محمد بن عمار ان منه الاستثناء باطل تقدم او تأخر وقوله انت امرى
 وقوله ان لم يشأ امرى كل واحدة منهما استثناء فيبطل الكل، وعلى قول أبي يوسف ربح الاستثناء فيعلق بالطلاق الاول فليكن شئ من
 امرى وان في فلق مبدع شئ من امرى من شئ من امرى غائباً لا نفوت وجوبه ما لم يظهر فلا يحكم بوقوع الطلاق ولان الكلام الثاني
 يتعلق بالطلاق مبدع شئ من امرى لا بوقوع الطلاق فظهر شئ من امرى فيبطل ربح شئ يصح فلا يصح، ولو قال لامرأة انت طالق
 اليوم واحدة انت امرى ان لم يشأ ثنتين ففسخ اليوم ولم تطلق قال أبو يوسف ربح يقع ثمان لان امرى في لونها ووقوع
 الواحدة لا يجري على سائر الطلاق في اليوم فافسخ اليوم ولم تطلق، فعدت لشيئ من امرى وان قلتها في اليوم واحدة لا تكثر
 من ذلك، ولو قال انت طالق ثلث وثلاثا انت امرى على قول اخيه في طلق ثلثاً، وكذا لو قال لبعده انت حرة انت امرى
 بغير العبد، اخيه في لان الاجاب الثاني وقع لقوا فيصير نافلاً بل ان الاستثناء وبين ما قبله وقال صاحب الاستثناء
 صحيح ولا يقع الطلاق والحق، وعلى ما لا خلاف لو قال انت طالق ثلثاً واحدة انت امرى عند اخيه في يقع الثلث ولو قال

انت طالق واحدة وثلاث اشياء المستند في قولهم رجل ^{للمرأة} انت طالق ^{ثلاث} اشياء عند عبد الله بن مسعود
موصوله وهو لا يكره ذلك قالوا الخوف الرجل في الغضب فيصير حاله بحري على سائر الابرير ولا يحفظ ما يحري جازا لان
على قولهم والافا اذ اذعت المرأة الطلاق فقال الزوج كنت قلت لها انت طالق ثم انت طالق في الاستثناء
ذكر في الروايات الظاهرة ان الخوف قول الزوج وعند بعض المتأخرين لا يقبل قوله الابنية ذلك قال الزوج طالعك
اسم وكنت الشا امة في ظاهر الرواية يكون القول قول الزوج وذكر في الروايات خلافا بين ابو يوسف ومحمد في
على قول ابو يوسف يقبل قول الزوج ولا يقبل الطلاق وعلى قول محمد يقبل الطلاق ولا يقبل قوله عليه الاعمال والاعمال
احيا طار لمر القرح في زمان فليس هو الناس ولو كان في امرائه ثم ادعى الاستثناء به في الخلع في ظاهر الرواية نه او الطلاق
سواء ان ذكر البديل في الخلع فقال خالفتك على كذا فقلت ثم ادعى الاستثناء في ذكر عصام وغيره انه لا يقبل بخصا اذا
اخذ على الخلع جلا واراد باخذ الخلع ذكر البديل الخلع لا حقيقة الاخذ ولا يقبله القاضي فيما ذكرنا لا يقبله المرأة وان
شهدته الشهود بخلع او بطلاق فيسرى استثناء وقال في السير الكبير اذا خلت الزوجان فقال الرجل كنت ايسح ابن امة في
قول النصارى وفات المرأة لم تقل قول النصارى كان القول قول الزوج مع ميتة فان بجات المرأة بشهود فقالهم منها
يقول ايسح ابن امة ولم يقل شيئا آخر وقال الزوج قلت قول النصارى الا انهم لم يسموا فان القاضي يحير شهادتهم ويرون
بينه وبين المرأة وان قال الشهود لانه روى قال ذلك ام لا لا يسمع من شيئا غير قوله ايسح ابن امة لا يقبل القاضي
شهادتهم حتى تشهدوا انه لم يقل بها غير ما جعلوا دعوى الاستثناء في الطلاق كذلك قال محمد بن الحسن في
التي يقبل فيها الشهادة على النفي وكبرى الاستثناء على ما نهى عن غير قصده او استثنى ولا يعرف معنى الاستثناء وقد روى
نه الرجل قال لامرأة انت طالق وطالق انت طالق ثم ادعى الاستثناء ولا يقبل شيئا ذلك قال انت طالق وطالق
وطالق انت امة قالوا في قباس قول الخليفة مع ينة الف لا تخلل من اقلت وبين الاستثناء ما لا حكم له فيلزم فلا شيء
الاستثناء كما لو كنت برة اقلت قبل الاستثناء وعلى قول ابو يوسف ومحمد لا يقبل شيئا قال رضه ولو قال لامرأة انت طالق
ثنتين وثنتين الاولى طالعك ثانيا واما قال انت طالق ثنتين وثنتين الاثنتين يقع ثمان ولو قال انت طالق ثنتين الاثنتين
طالعك ثمانا لانه لا وجه ان يحمل نه الاستثناء اقلت من اثنتين الاولى من اثنتين والاولى من الآخرين ولا وجه ان يحمل
نه الاستثناء اقلت منها جميعا فيكون شششي من كل ثنتين واحدة ونصفها فينظر الاستثناء ضرورة اذا قال

اذ قال لامرأته انت اربع الالف يقع واحدة وكذا الرقاع انت طالق عشرة الاستحاثات لفظية واحدة وتعالى انت طالق ثمان
 ثمان الاربعا قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى لان الثلث ان في وقوعه انقضاء فاصلين الاستثناء وبين الاول وقال محمد بن يعقوب
 ثمان لان جميع بين الثلث الاول والثاني في جرحه الجميع فصار كانه قال انت طالق ستم الاربعا يقع ثمان ولو قال انت
 طالق ثمان الاربعة واثنتين من اخفية رحمه الله تعالى يقع الثلث كانه قال انت طالق ثمان وقال ابو يوسف رحمه الله تعالى يقع
 ثمان فيصح استثناء الواحدة ويطلق الباقي ولو قال انت طالق واحدة وواحدة واحدة والثلث طالق ثمان كانه قال انت
 طالق ثمان الالف وكذا الرقاع انت طالق واحدة وواحدة ^{واحدة} والواحدة واحدة طالق ثمان ولو قال انت طالق الاربعة
 واحدة واحدة طالق ثمان لا يجمع في الاستثناء جرح الجميع فصار كانه قال انت طالق ثمان وقال ابو يوسف رحمه الله تعالى يقع واحد
 ويصح استثناء الواحدة والثانية لانه استثناء البعض ولا يصح استثناء الباقي كيلا يودي الى استثناء الكل ولو قال انت
 طالق ثمان الاربعة او اثنتين مات قبل البيان ذكر في بعض الروايات عن ابي يوسف رحمه الله تعالى يقع واحدة ويصح ثمان في قول
 محمد بن علي قول ابي يوسف رحمه الله تعالى كغير الاستثناء ويطلق الواقع وعلى قول محمد بن علي الاستثناء فيقول ثمان وذكر في الرعايا
 انه اذا وقع النكاح في الاستثناء قبل الاستثناء في قول ابي يوسف رحمه الله تعالى لان على قول الاستثناء ان يخرج فاذ وقع النكاح
 في الاستثناء لا يخرج الا الله والميتون على قول محمد بن علي الاستثناء يحكم بالباقي به انما فانكح الاستثناء يكون نكاحا
 في الايجاب فلا يثبت الا الله والميتون وذكر في الاقراد اذ قال الرجل لغيره لك على الالف الائمة افسسون ذكر في نوازل ابي
 رحمه الله تعالى في قوله ثمان وخمسون وذكر في روايته ابي حنيفة رحمه الله تعالى في قوله ثمان وخمسون رجل قال لامرأته انت طالق ثمان
 الاستثناء طلق ثمان فبعضها اذا قال لامرأته انت طالق ثمان الاربعة فذا او قال الاربعة ان طلق ثمان الاربعة فبعضها
 صحيح الله والكلام وعنه الكلام ويصح الفذ يقع ثمان لان الاصل ان يكون المستثنى منه خمس مستثنى فاذ كان المستثنى
 مطلقا او مضافا الى الله كان المستثنى منه مطلقا او مضافا الى الله اذ قال لامرأته انت طالق يا زانية ثمان قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى
 ثمان ولا عليه ولا لهما وقال ابو يوسف رحمه الله تعالى واحدة وعليه الحد لان حكم القذف انما من حكم الطلاق فيصير فاصلا
 بين الثلث والطلاق فيقع واحدة ولو قال لغير الله خول بها انت طالق طالق ثمان لا يقع الاربعة رجل قال لامرأته انت طالق
 ثمان فاعلم ان ثمانا صح الاستثناء ولو قال انت طالق ثمان اعلم ان ثمانا صح الاستثناء وقال ابو حنيفة رحمه الله تعالى لا يقع ثمان
 الاستثناء ويصح ثمانا بالطلاق واما وان يقول في آخره ان ثمانا صح فاذ انت ان ثمانا فذكر الاستثناء به اربع

يده عن مرصه لا يصح الاستثناء كما لو شغل بين الإطلاق وبين الاستثناء عطاس وجشاد رجل أراد ان يحلف
فما ان يستثنى الحال فانه يتركه ان يامر الخالف حتى يقول مقبيل العين مرصه لا سبحانه المراد استثنى المرصه وكذا ما
لا يصح الاستثناء بده رجل قال دامد لا اكلم فلما استثنى المرصه استثنى العين بالطلاق يكون استثنى بانه
رجل قال لامرأة انت طالق ثلث اوله وفارسية يانه لا يقع شئ وكذا الوقال انت طالق والافارسية ذكره وكذا الوقال انت
طالق ثلث الختان وفارسية اكر بود وكذا الوقال انت طالق ثلثي ان وفارسية ذكره وكذا الوقال انت طالق ثلثي ان لم وفارسية
اكر نه وكذا الوقال انت طالق ثلثي ان لم يكن وفارسية اكر نبوه لان فيه الالفاظ الفاظ انت شرطه واشترطه اذا اتصل بالجاره
مخرج من ان يكون قيارا برص خلف مطلق امرأة ان لا يكلم فلانا الانامسيا انكلمه ناسيا ثم كلمه ذكر اكر كان حائضا لا يستثنى
الكلام ناسيا من مطلق الكلام فبقي ما رواه في قوله لامرأة انت طالق انكلمت فلانا الانامسيا وكلمه ناسيا ثم كلمه ذكر اكر
لا يكون حائضا لان كلمة الانامسيا هي التي قاله تعالى رستم بأخذه الا ان يفتنوا فيه واراد به الفانية فاذا كلمه ناسيا انتهت اليه
فلا يحجب بعد ذلك رجل قال لغيره لا احبك الى عشرة ايام الا ان سموت وقرى قلبه ان لم يمت ابد فالحجاب بينه وبينه
لا يحجب والختان بطلاق او طلاق لا يصدق فصار رجل قال لامرأة انت طالق ثنتين وواحدة الا واحدة يقع ثمان لان الجمع
بين الواحدة والنتين مجزوف الجمع كالمع لفظا الجمع فصار كأنه قال انت طالق ثلثي الا واحدة يقع ثمان ولو قال لامرأة انت
طالق ثلثي غير ثنتين في موضع يقع ثمان ولو قال انت طالق ثلثي الا واحدة يقع ثمان والاصل في مخرج
انه والمسائل ان ياقه العدد الاولان بمئة ثم ان في مياره ثم الثلث بمئة ثم يطرح ما في مياره عما في مية فما بقي في مية بعد الطرح
فهو الرابع ولو قال انت ثلثي الا واحدة او نصف واحدة يقع الثلث لانه وقع الثلث في المئتين مكان المئتين هو الذي كان
قال انت طالق ثلثي الا نصف واحدة وكذا الوقال انت طالق ثلثي الا واحدة او لا شئ يقع الثلث لانه لم يستثن الا قال
لامرأة انت طالق ثنتين وثلثين الا اربا خلقت ثنتين ولو قال انت طالق انت طالق انت طالق الا واحدة يقع الثلث
وكذا الوقال انت طالق ثلثي الا واحدة وواحدة وواحدة طلقت ثلثي رجل قال لامرأة انت بائن وتوحي بذلك ثلثي
الا واحدة خلقت ثنتين بائنتين وقال محمد مسح طلقت واحدة وكذا الوقال انت طالق ثلثي بائن الا واحدة خلقت ثنتين
بائنتين ولو قال انت طالق ثلثي البائنة الا واحدة او قال ثلثي البائنة الا واحدة يقع رجعيان وكذا الوقال انت طالق ثلثي الا واحدة
بائنة ام واحدة بئنه يقع طلاقان رجعيان ولو قال انت ثلثي حراما الا واحدة طلقت ثنتين عليك الرجعة رجل قال لامرأة

[illegible]

بمنزلة المشبهة والرضا وكما يرخد ما لم يحكم به رجل قال انكر طلاقه برأيه من بني يده منه اورا طلاق قال لا يصح قال لا يصح
انه اليمن حتى لا تزوجها لا تطلق وقال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل بن يحيى بن الحسين وطلق ذلك الزوجان لولا
ان زوجتاني امرأة فني طلاق فزوجها امرأة امرأة قال لا يصح نه اليمن ولا تطلق وقال الشيخ الامام ابو بكر محمد
بن الفضل بن يحيى وطلق دهر الصحيح لان الزوج لا ياتي الا بالتمتع ولو قال انكر طلاقه برأيه من بني يده منه اورا طلاق
فزوجها لا تطلق ولو قال انكر طلاقه برأيه من بني يده منه اورا طلاق فزوجها لا يصح قال مروان بن رافع
وبنهي ان يصح على قول الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل بن يحيى ولو قال انكر طلاقه برأيه من بني يده منه اورا طلاق فزوجها لا تطلق ولو
قال انكر طلاقه برأيه من بني يده منه اورا طلاق فزوجها لا يصح ذلك العقد ولو قال انكر طلاقه برأيه من بني يده منه اورا طلاق فزوجها لا يصح
ولو قال انكر طلاقه برأيه من بني يده منه اورا طلاق فزوجها لا يصح ذلك العقد ولو قال انكر طلاقه برأيه من بني يده منه اورا طلاق فزوجها لا يصح
ايه وعنه الطلاق فيصير الى العقد فتمت في زوج ربه امرأة ثم طلق الرجل ان لا يزوج امرأة ثم اجاز الخائف فاجازها
العضو في قبل العين لا يثبت الا في يمينه لان الاجازة ليست بعقد ولو كان حلف قبل نكاح العضو في ان لا يزوج امرأة
ثم زوج العضو في امرأة اجاز الخائف فاجازها بالقول حث في يمينه وان اجاز بالعضو من سوق مهر او نحوه اختلفوا فيه
ما كثر المشايخ على انه لا يثبت ولو وكل يداها امرأة ثم حلف ان لا يزوج فزوج الوكيل امرأة حث في يمينه لان عقد
الوكيل انقل الى الوكيل فزوجت كما لو اجاز الخائف العضو في القول ولو ان كبر الخائف ان لا يزوج فزوجها فزوجها
فكنت روى عن محمد بن انه قال حث في يمينها جعل الاجازة بالعضو حثا جعل حث ان لا يزوج امرأة فزوجت كما
فاسد او كوفي الكتاب انه لا يثبت قالوا في قول ابى يوسف ومحمد واما على قول الجعفيين في حث والصحيح جواب الكتاب
رجل قال كل امرأة تزوجها فني طلاق فزوجي من يمينه او دوى امرأة حبشية او غيرها لا يكون مصداق في ظاهر الرواية فضا
ولو قال كل امرأة تزوجها اية او قال في يميني فني طلاق ان كلت فلكا فزوجت امرأة قبل الكلام وزوج امرأة
بعد وطلقت كل امرأة تزوجها في تلك المدة فان لم يزل يمين موقته بان قال كل امرأة تزوجها فني طلاق ان كلت فلكا
فزوجت امرأة قبل الكلام واما بعد وطلقت التي تزوجها قبل الكلام ولا تطلق التي تزوجها بعد الكلام ودمرت المسلمة
قبل هذا ولو قال ان كلت فلكا فزوجت امرأة تزوجها فني طلاق لا يقع الطلاق على التي تزوجها قبل الكلام كانت اليمن مطلقا
او موقته فان نوى وقعه بالطلاق على التي تزوجت قبل الكلام صحت فيه لان الكلام يحتمل التقديم والتأخير فقع الطلاق

الطلاق على التزوج قبل الكلام منه وعلى التي تزوجها بعد الكلام بظاهر اللفظ فيقع الطلاق عليها جميعا رجلا
اياه امرأة تزوجها فهي طالق كانت العيدين على امرأة واحدة الا ان ينوي جميع النكاح ولو قال بالفارسية
هر کدام زن که بزنی کنم وطلاق فهذا على كل امرأة تزوج وقال بعضهم لا يقع الطلاق الا على امرأة واحدة
وجعلوا هذه الكلام فارسية قوله اياه امرأة تزوجها والصحيح هو الاول ولو قال بالفارسية هر کدام زن که بزنی
يضيغ ان يكون هذا على كل امرأة تزوج في قولهم جميعا لانهم جعل النكاح صفة للمرأة فمعموم اللفظ ولو قال هر چه
زن کنم يقع على كل امرأة مرة واحدة الا ان ينوي به التكرار ولو قال هر بار که زن بزنی کنم يتناول كل امرأة ويكرر
الطلاق على كل امرأة بكثر التزوج ولو قال هر چه که زن کنم بطلاق يقع على امرأة واحدة لا غير ولو قال اگر
فلانه را بخواهم او قال هر زنی را بخواهم المكان ذلك في موضع يريدون بهذه اللفظ التزوج يقع الطلاق
اكان ذلك في موضع يريدون به النكاح لا يصح الجمع ولا يقع الطلاق عند التزوج وفي عرفنا به هذه اللفظ
التزوج دون النكاح رجلا قال بالفارسية اگر جزا تو زن کنم او قال اگر جزا تو مرا زن باشد فهي طالق او قال هزار
طلاق داده فزوج امرأة غير انتم تزوج اخرى طلقت الاولى دون الثانية لان قوله زن لا يتناول المرأة واحدة
ولو قال اگر جزا بدین جهان زن بود بطلاق فزوج امرأة طلقت فان تزوج اخرى لا تطلق لا ذكر ان اللفظ
لا يتناول الا امرأة واحدة امرأة طالت لاجنبی زوجت نفسی منک فعلى الرجل فان طالق طلقت ولو قال انت
طالق لا تطلق يكون هذا الكلام مقبولا للكل لان هذا الكلام اخبارا بما في المسئلة الاولى جعل طلاقها خبرا عن نكاحها وطلاقها
لا يكون خبرا عن نكاحها الا بالقبول فيكون كلامه مقبولا للنكاح ثم يقع الطلاق بعده رجلا قال كل امرأة تزوجها ابد
في قرية كذا فهي طالق ثم اخبر امرأة من تلك القرية فتزوجها لا تطلق لانهم تزوجها في قرية كذا او كذا ولم يخبرها من
تلك القرية وتزوجها في غير تلك القرية لا يثبت لان شرط النكاح في تلك القرية ولو قال كل امرأة تزوجها
من قرية كذا فزوج امرأة من تلك القرية يثبت حينما تزوجها رجلا قال كل امرأة تكون لي بخيار اني طالق فتزوجت
امرأة بخيار طلقت وان تزوجها في غير خيارا ثم فعلها الى خيارا فخلت المشايخ زوج فيه قال بعضهم تطلق وقال بعضهم
لا تطلق وهو الصحيح لان في العرف يراد بهذه التزوج بخيارا رجلا قال ان تزوجت امرأة من بنات فلان فهي
طالق وليس لفلان رقت العيدين بنت ثم جاءت له بنت فتزوجها اهلالت قالوا لا يثبت في مبنية وبنية متروكة قيام

[illegible]

لو حلفت ان لا يطلق امرأة وظنهما رجل كان لهما ان يطلقا ولو اماره رجل حلفت لا تزوج من اقرب من امرأة بينهما و
شاهدتين يكون سراً لان النكاح لا ينفقه به وان الشاهدتين فلا يبعد عنهما بهما لا يزوج من اقرب من امرأة بينهما و
حاشا رجل قال لا امرأتين ان خطبكما او تزوجكهما فانما طلقا فان خطبكما ثم تزوجها لا يباحث لاذكرنا في المرأة الواحدة
وذلك في امرأتين رجل يعلم انه كان يطلق كل امرأة تزوجها ولا يدري انه كان بالواحدة او
لم يكن فترزوج امرأة لا يباحث في يمينه لانه شك في صحته اليقين فلا يباحث بالثبوت رجل قال ان تزوجت امرأة
الى خمس سنين طالق فترزوج امرأة في السنة الخامسة طلقت لان اليقين لا ينقض قبل مضي السنة الخامسة الا يدري
الا يدري انه لو اترجده الى خمس سنين كانت السنة الخامسة فاحلف في الاجابة رجل قال انك من خبر والدي
يا لم تنزوي فاطمة فكل امرأة تزوجها فهي طالق فاكل ثم تزوج فاطمة طلقت لانه لا اكل قبل نكاح فاطمة صار قائماً
عنده الاكل كل امرأة تزوجها فهي طالق فاذا تزوج فاطمة بعد الاكل طلقت ولو قال كل امرأة تزوجها يا لم تنزوي
فاطمة فهي طالق فامتن فاطمة او غابت فترزوج غيرها طلقت في الغيبة ولا تطلق في الموت اما في الغيبة لانه تزوج غيرها فاطمة
حال بقا اليقين فحيث في يمينه وفي الموت لا يباحث في قول المجتهد ومحمد لان عندهما يمينه بتطلق في الموت فلا يباحث بعد ذلك
رجل قال ان تزوجت فلانة فهي طالق فزوجهما مضى في خبر ذنبا ثم اجاز المرأة بعد ذلك طلقت وقبل مني ان لا تطلق
لانه حثت بعد الفضولي والمرأة ليست في النكاح قبل الاجازة فحلف اليقين لا الى خبر او فلا تطلق والصحيح انها تطلق لان
النكاح الفضولي لا يتم قبل الاجازة فلا يباحث قبل الاجازة ولهذا لو حلفت ان لا تزوج فترزوج امرأة تزوجهما مضى
لا يباحث قبل الاجازة رجل حلف ان لا تزوج فلانة او حلفت ان لا تزوج امرأة فترزوج امرأة فكاحا فاسداً
ثم فارتها ثم تزوجهما فكاحا جائزاً كان حاشا لان بالنكاح الفاسد لم يباحث فحيث بالنكاح الصحيح رجل حلف ان لا تزوج
امرأة ثم من فزوجه ابوه امرأة لا يباحث الحالف بخلافه ولو كان رجلاً بالنكاح ثم حلفت ان لا تزوج ثم تزوجت
امرأة كان حاشا لرجل قال اگر من دختر خویش را کسی دهم برنی یار و او ارم تا وی را کسی دهند فلان انا حلفت في ذلك
ان يوكل البنت رجلاً بالنكاح الحاشا بالتزويج زوجها ولو كمل ويقول الاب لا اخبر بالصبيون بخير بالنكاح فلا يباحث الاب
رجل حلف ان لا يزوج ابنة الصغيرة فزوجهما مضى فاجاز الاب بالقول لا يباحث كما لو حلف ان لا يبيع فباعه بغير امره
غيره وقبض الحالف الثمن لا يباحث في يمينه رجل قال لا امرأة كل امرأة تزوجهما فعدت طلاقاً سكت به بهم ثم

تزوج امرأة فقال ان كانت حينئذ غير طاهرة فقلت اوقات طهرتها اوقات اشترت طهرتها فقلت ان تزوجها
قلت بكنح غير انك اوقات اشترت طهرتها فقلت ان تزوجها وان مات التي كانت عنده قبل ان تزوجها انما
قلت ليصح تزوجها لان ذلك قول قبل الاجاب رجل قال هرزني كه در اين روزها مناسي سال هر روز وي مطلق و دري
ماستفيدة به اليمين اولم يترشياً لا تطلق التي كانت عنده وقت اليمين لان المراد من هذا في الفتوى ما يستفيدة به
اليمين قال الفقيه ابو الليث مع قوله كل امرأة تكون لي وقوله كل امرأة اتزوجها سرا وان توفى من كانت في كنفه
ومن تزوجها بعد اليمين في تلك المدة سمحت فيه لانه نوى من يكون في كنفه وقت اشترط اليمين منطلقه
ونوى الحلية فغير ما يستفيدة به اليمين دخل الحلية في ميرة يحكم اليه ومن تزوجها بعد ذلك يحكم ظاهر اللفظ لان هذا الكلام
يتناول ما يستفيدة به ظاهره على تلك صورت اليمين ما يستفيدة وكذا لو قال هرزني كه او را بنودم ولم يوقت ولو قال هرزني
كه او را بنودم باشد قال شيخنا في نسخة بخطه مع بناء الاول في الوجه مراراً لان قوله وياشده لا فائدة اللفظ الاول
فانما يغير به حكم الاول وقال شيخنا مع قوله لا ينفق به اليمين لان اللفظ الثاني لا فيه الا ما فاده الاول فغيره
يصير فاصلا بين اللفظ الاول والجزء او ينبغي ان لا يصح اليمين في قول بخفيته رض كما لو قال ليده انت حر ورايتنا الله
او قال لامرأته انت حرة قال شيخنا انما يصير الكفر فاصلا بين الاستثناء وبين اللفظ الاول ولا يصح الاستثناء
ونزيل الطلاق والطلاق والصحيح ما قال شيخنا في الخارج لان التصحيح الكلام واجب ما يمكن وان كان تصحيحه بان يحيل
انما في ما كره الا ما فاده الاول ولو كان لغوا فليس كل نحو يكون فاصلا لا يري ان الرجل اذا قال لامرأته اني حرة
انت طالق بافانته ان دخلت الدار يصح اليمين ولو بغير الدار فاصلا ولو قال هرزني كه بنواهد وياشده لطلاق
كه فذلك كما ذكرته قالوا منهمنا احد الاثنان والثلاثة يكون لغوا ويصير فاصلا عند الكل لكن هذا اذا لم يتوابعه اللفظ
الاخرين بخلافه فان نوى ذلك ينبغي ان يصح فيه ويصح اليمين وفي موضع الذي يصح تعلق الطلاق بالتزويج
لو ادان تدخل في كنفه امرأة ولا تطلق فله طريقتان احدهما بكنح الفصولي والاجازة بالفعل والثاني في نسخ
اليمين والاول في زمانا اولي وهذا ظاهر وان اراد الحالت ان يزوج ففتوى في زمانا اولي عالم وقال من سوكه
خودده ام برين بدو بوجره وبكنح ففتوى حاجت است مرا فوجه العالم امرأة فاجاز الحالت بالفعل لا يثبت
لو قال الحالت بجماعة مرا بكنح ففتوى حاجت است فوجه واحد من الجماعة امرأة واجاز الحالت

واجاز الحالت بالفصل وكذا اوقال بحالته کسی میاید که مر از فی خواہد بجز زولا يكون ذلك تركيلا لان التوكيل لا يعمل وان اطلق
ولو قال لرجل انبرأي من عقد فضع لي قالو يكون ذلك فوكيلا فان زوجة المأمور بخت وان اراد الحالف ان يحبس عقد الفسخ
بالفعل بخيره يسوق مهر لا تقبل ولا تيسر كيلا يكون ابتداء الفصل قبل فساد النكاح وان ثبت اليها ببطية او هدية لم يكن
اجازة حتى لو اجاز بالقول بعد ذلك تطلق وان ثبت اليها بالمهر ثم اجاز بالقول بعد ذلك لا تطلق لان ثبت الهدية
والبطية ليس من خصائص النكاح والحكامه فلم يكن اجازة بخلاف سوق المهر ولو قال لمؤنثه او لاجنبية او كسرى ترابني كنت
ومن خجسته تر اطلاق كان باطلا لانه ما اضاف الطلاق الى سبب الملك فلم يصح ولو قال كل امرأة تدخل في نكاحي
فهي طالق فزوجة فضع لي فاجاز الحالف بالفعل قالوا نه او قوله كل امرأة تزوجهما سواء لان لدخول المرأة في النكاح سببا
واحدا وهو النكاح فكان ذكر الحكم كذا السبب وهو نظير ما لو ادعى ولد حرة او ازواج ولد حرة كان ذلك اقرا بالجماع
الام اما طريق فسخ العيدين لو ان خفي المذهب قال اذا تزوجت امرأة فمهي طالق ثم انتم جارا الى القاضي فطلب منه فسخ العيدين
فامكان القاضي حيفا لا ينبغي له ان يفسخ بيته لانه قضاء بخلاف رايه لكن القاضي الحنفى كان ما ذونا في الاستحلاف ان يثبت
الحالف الى شفعوى المذهب ولا يامر بالموت اليه يفسخ العيدين لانه كما لا يجوز للقاضي ان يقضي بخلاف رايه لا ينبغي له ان يامر
غير بذلك لكن يامر بالموت اليه ان يسمع خصومتها ويقضي بينها بعد ذلك الحنفى الحالف الاول او الثاني في اخذ ذلك
بالايض فسخ هذه الحكم ولا ينفذ مضاره وان اخذ القاضي بمرأته ان اخذ زيادة على اجر المثل فذلك وان اخذ
مقتدا بمرأته المثل فذلك لا يفسخ صحته الفسخ والاو الى ان لا ياخذ واذا جاز الحالف الى القاضي الثاني في كتمان القاضي الاول
لا يسمع الثاني كلامه ولا يفسخ الا بحضر من المضم خصم فخر المرأة التي تزوجهما فمهي المرأة على الحالف انها امرأته وان
تزوجها بانه دينار عليه ادا مهرها والقيام بمواجب النكاح من السكنى والنفقة وغير ذلك فيقول الرجل نعم تزوجهما
بانه دينار الا اني كنت حلفت قبل نكاحها ان تزوجت امرأة فمهي طالق فترجسها بوقع عليها الطلاق قبل الدخول
بالعيدين السابقة فاذا سمع كلامها وطلبت المرأة من القاضي الحكم ببقائها الحنفى يقول القاضي حكمت بطلاق العيدين
التي ذكرتها وبقائها الحنفى بينكما فنفذ مضاره وتخلل المرأة للحالف ولا يحنث فسخه الى اصفاء القاضي وان ابقى
كان احوط وان كان الحالف عده على نه المرأة ايمانا بان قال لها مرارا ان تزوجك فانت طالق او قال كلاما تزوجك
فانت طالق او قال اذا تزوجت امرأة فمهي طالق قال ذلك مرارا فاذا حكم بقيام نكاح نه المرأة يفسخ الايمان

كما جاء في قولهم ولو كان قال لامرأة اذا تزوجتك فانت طالق قال لامرأة اخرى اذا تزوجتك فانت طالق فترجى
 واحدة منها فسخ القاضي ليس في واحدة وحكم بقيام الحاحها لم يكن ذلك سخا في حق غيرها حتى لو تزوج اخرى
 تطلق في قولهم وكذا لو كان ذلك في سنة وان عقد مبنا واحدة على كل النساء بان قال كل امرأة تزوجها
 فهي طالق ففسخ في امرأة واحدة جلد المسئلة على الاطلاق ما على المسئلة ذكر ما في استحقاق رجل قال كل عبد ملك
 فهو حر فملك عبدا فاقام العبد بنية على يمينه وحكم القاضي بيمينه وبعث العبد ثم ملك عبدا آخر هل يحتاج العبد الى
 الى اقامة البينة على اليمين قال على قول محمد لا يحتاج وعلى ابي يوسف رج وهو رواية عن يحيى بن يحيى لا يحتاج
 واكثر المشايخ في مسألة الطلاق على قول محمد في هذا كالأودى رجل على رجل انه وكيل فلان الغائب في جميع عقود
 وضومات مع الناس والغائب على المدعى عليه كذا واقام البينة على ذلك ونفى القاضي بالوكالة العادة فان
 لا يحتاج الى اثبات الوكالة على غيرهم آخر رجل قال لامرأة اذا تزوجتك فانت طالق فترجىها وطلقها ثانيا
 ثم انهارت الامر الى القاضي ليس في اليمين فان القاضي لا يفسخ لانه لو فسخ تطلق ثانيا بالتخيير بعد الكتاب
 ملكا ينفذ ولو ان خفيا على الطلاق بالترجى فترجى امرأة فلم يرفع الامر الى القاضي لكن سال شعوى المذهب
 فانطلق وقصر الطلاق لا ينفى للحالف ان يات بقبولها وشركه فيه لان عليه الاخذ بقول علماء المشايخ لا القول
 اصحاب الشافعي رج وقواهم لا يكون حجة في حقه ولو ان امرأة مع الرجل حكما رجلا لحكم بيمينها في هذه الحادثة
 الحان الحكم حكما لا ينفذ حكمه والحان شعوى ما اختلفوا فيه قال بعضهم لا ينفذ حكمه لان حكمه بمنزلة القوي والصحيح
 انه ينفذ حكمه عليها كذا ذكره خمس الأئمة المحلو الى رج ان حكم الحكم في المجتهدين نحو الكنايات والطلاق المضاف
 وغير ذلك فانه ليس لاحدهما ان يرجح حكمه بعد ذلك قال رج وهذا ما لم يرتد ولا نفى كذا تجا سريه اليامة
 ولاجل ذلك امتنع المشايخ من الفتوى في جواز حكم الحكم وان حكم رجلا ولم يعلمها انها حكاه في هذه الحادثة
 الا انها اختلفوا اليه فحكم الحكم منها على قول من يحوز حكم الحكم يحوز ذلك لان الحكم قيمته في العلم ولو ان المحالف
 تزوج امرأة فلم يرفع الامر الى القاضي حتى تزوجت المرأة بزوجه آخر من غير علم الزوجه الاول ثم رفع الامر الى القاضي
 واختصا اليه نفى القاضي بطلان اليمين بعدم وقوع الطلاق لا ينفذ حكمه لان تلك الزوج الثاني يفسخ القضاء
 للاول وليس نسخ بين الخالف الذي من ابطال الحكم الثاني واصل علم فصل في تحريم الحلال رجل قال

قال كل حل على حرام او قال كل حلال او قال كل حلال بعد او قال كل حل للمسلمين وامرأة ولم يشهد بها اختلفوا فيه قال الشيخ
المامون ابو بكر محمد بن الفضل والنفية ابو جعفر والبولكرين ابنا السكاك والبولكرين سعد بن جبير بن سعد بن امرأته

بتطليقة واحدة وان نوى ثلثا فثلث وان قال لم نؤبد بالطلاق لا يصدق قضاء لانه صار طلاقا عرفا ولهذا لا يخلف به
الا الرجال فان كانت له امرأة واحدة تبين بتطليقة واحدة وان كن ثلثا تبين بتطليقة واحدة واحدة بائنة وان حلفت
بهذه اللفظ النكاح فحل كذا وقد كان فصل وامرأة واحدة او نوسة بين جميعا وان لم يكن له امرأة لا يلزم شي لانه
جعل بينا بالطلاق ولو جعلنا بينا بعد نفى غموس وان حلفت بهذا على امرئ لم يستقبل بفعل ذلك الفضل وليست له امرأة
كانت عليه كفارة اليمين لان تحريم الحلال يمين وفهد الوقال غيره حرام استمر با تو سخن گفتن ثم كلفه كانت عليه كفارة
اليمين كما لو قال واحد لا احكم قلنا واكتفى بنت لامرأة وقت اليمين فمات قبل الشتر اديانته لا الى عدة ثم باشر
الشتر لا يلزمه الكفارة لان بينة انصرفت الى الطلاق وقت وجوده وان لم يكن له امرأة وقت اليمين فشرع امرأته
ثم باشر الشتر اختلفوا فيه قال النفية ابو جعفر بن تميم المزدجبة وقال غيره لا تطلق وعليه الفتوى لان بينة حلفت بينا باسم
تعالى وقت وجوده فلا يصح طلاقا بعد ذلك ولو قال هر چه بدست راست گيرم نهو يمين بالطلاق وان لم ينفرد ولو
قال هر چه بدست چپ گيرم لا يكون طلاقا الا بالبائنة لانه لا عز فيه وفي الخلاصة لا يكون طلاقا وان نوى لانه لا عز
فيه ولو قال هر چه بدست راست گيرم نه ام بر من حرام قالوا ان هذا كقول هر چه بدست راست گيرم ولو قال هر چه بدست
گيرم اختلفوا فيه قال بعضهم لا يكون طلاقا الا بالبائنة وقال بعضهم هو في العز كقول هر چه بدست راست گيرم رجل قال
لامرأته انت على حرام وعدا الحرام طلاق الا انه لم يزوج الطلاق طلفت امرأته لانه لا كان طلاقا عنده كان ناديا به
الطلاق ولو قال لامرأته انت معي في الحرام فهو كقول انت على حرام يحرم عليه امرأته ولو قال لامرأته ان فلت كذا فانت
امى ونوى به التحريم فهو باطل لا يلزمه شي رجل قال زن من حرام است و اگر نه حرام است دي كذا فرست ولم يشهد بها
قالوا يكون مرييا وانما قالوا ذلك بناء على جواب الكتاب فان في جواب الكتاب اذا قال لامرأته انت على حرام يكون مرييا
وفي العز نه الطلاق فلا يكون مرييا رجل قال لامرأته مرتين انت على حرام ونوى بالاول الطلاق وبان نية اليمين فهو على
مانوى لان عند تعدد اللفظين يكون التصحيح الثانية ولو قال لامرأته لا اتم على حرام ونوى الثلث في احدتها والواحدة في
احدهما والواحدة في الاخرى فيها طلاقان كما نأ في قول ابى يوسف رجع وقال ابو حنيفة رجع هو على مانوى وعليه الفتوى

قال ملائكة رضى ودينى ان يكون قول عمر رضى الله عنه اذ انزى بالنداء اليه والى رضى رضى رضى
فى اصدىها وفى الاخرى العبد ابى يوسف رضى الله عنه اذ انزى بالنداء اليه والى رضى رضى رضى
على حرام وفى الثالث فى الرأفة وفى الثانية العبد رضى الله عنه اذ انزى بالنداء اليه والى رضى رضى رضى
على قول ابى يوسف رضى الله عنه اذ انزى بالنداء اليه والى رضى رضى رضى
بها شيا من رضى الله عنه اذ انزى بالنداء اليه والى رضى رضى رضى
بالمرامى غالباً وهو مشهور ولى قول هذا المخبر على حرام ثم شربها اقلقت فيه ارضيته والى يوسف رضى الله عنه اذ انزى بالنداء اليه والى رضى رضى رضى
الكفارة وقال الاخر لا يلزمه لانه اخبر عما هو صادق فيه والغنى على انه ينهى فى ذلك ان يابو به الخبر لا يلزم الكفارة
وان اراد به العبد طهره وعنه عدم الزية لا يلزم الكفارة رجل قال طلال امر على حرام ثم قال وهو حرام بدست راست
كسر برى حرام ان كان كركمده ام وقد كان فعل ذلك البان من براصة لان العبد ينهى فى الماضى بخير فاذ بان
بالادلى لا يلزمها الثانية والى العبد ينهى فى المستقبل ثم بان شربها طهره عليها طلاقان رجل قال لامرأة فى حالها
او الرضا انت على حرام فاحتمى منى يقع عليها واحدة بانتهى الطلاق او لم ينزى ولو قال لامرأة مشبهة مشبهة حرام
حرامى وقال ما اردت به الطلاق لا يصدق فتشأن ان قوله مشبهة وحرامى طلاق فلا يصدق قالوا اطلقنى لان الرأفة قبل
مشبهة بحجة فاذا كركم ذلك يقع جيتان يقع الثالث بقوله حرامى حرامى فصل فى الطلاق الذى
يكون من الوكيل او من المرأة رجل قيل امر امرأته بيدا فى الطلاق فقاتل زوجها طلاقك كان باطلا
كما لو اضاف الزوج الطلاق الى نفسه ولو قاتل فى المجلس انت على حرام اوقات انت منى بان اوقات ابائك حرام
اوقات ابائك ملك بانتهى بطلان كمال اوصاف الزوج المحرم الى نفسه ولو قاتل انت بان ولم فصل منى اوقات
انت حرام ولم فصل على كان باطلا لان بزونة المرأة والمحرمه عليها غالباً لا يكون لا يردى ملك الكفاح فيقع به الطلاق
مخلافات البزونة المطلقة والمحرمه المطلقة ولو قاتل دست بانه دكستم ولم فصل فوشتن رضى الله عنه اذ انزى بالنداء اليه والى رضى رضى رضى
وفى الطلاق فقاتل اخرت لا يقع به الطلاق ولو قال لها احتارى فقاتل اخرت ثم قاتل غيت نفسى الخان ذلك سيفه
المجلس طلاق صدقت وان كانت بعد القيام من المجلس لا تطلق ولا يقبل قولها لانها تلك الاثنا وادانت فى المجلس
فيقبل قولها بخلاف ما بعد القيام من المجلس رجل قيل امر امرأته بيدا لا يصير الامر بيدا ما لم تطلق نفسها قبل

قبل العلم لا يتبع رجل قال لامرأته امرنى ببك او قال لها طلقى اميتى فقلت فقلت نفسها لا يتبع وقد ذكرنا رجل
قال لامرأته امرنى بطلاقك ببك ان ابرائى عن مهرى وقالت وكفى على ان اطلق نفسى فقال لها انت وكيلى لطلعتى نفسك
فماست عن مجلسها خرجت الامر من يدى حتى اطلقت نفسها لا يتبع لان كوكيل المرأة بطلاقها تفريقين فبقت على المجلس وانطلقت
فقد بانى المجلس ان ابراء عن المهر ولا طلعت وان لم تهره لا تطلق لان الكوكيل كان مطلقا بشرة البراءة رجل قال لامرأته
امرك ببك الى عشرة ايام يكون الامر بيدى من ردت الحكم الى عشرة ايام بالساعات لان الامر بيدى ما يحتمل الزويت وكانت
كلمة الى الغاية تخلت بالرجال انت طالق الى عشرة ايام فانها تطلق بعد عشرة ايام لان الطلاق مما لا يحتمل الزويت فحلت كلمة
بمعنى بعد ولو قال امرك ببك الى عشرة ايام ونزى ان يصير الامر بيدى بعد عشرة ايام صحته فيما بينه وبين امرئها لانى لا نهزى
ما يحتمل لفظ الا انه خلعت الظاهر فلا يصدق قضاء ولو كذلك لو قال لغيره امرى بيته ببك الى سنة كان الامر بيدى الى سنة
ولا يتبع بعد معنى السنة علم بذلك او لم يعلم ولو جعل امرى بيته بشهر او سنة فزوت الامر اذا خارت زوجه ارقا قال لا فذا
الطلاق بطل الامر بيدى او قال ابو يوسف ربح يكون الامر بيدى فاني مجلس آخر ولو قال لها امرك ببك اذا شئت او متى شئت
كان الامر بيدى هامة واحدة فى ذلك المجلس غيره ولو خارت زوجه اخرج الامر من يدى ولا يبطل بالقيام عن المجلس ولو
قال لها امرك ببك كلما شئت كان الامر بيدى كلما شئت حتى تيمم الف فان تزوجت بعد الفك تزوج آخر ثم عادت الى
الاول لا يكون الامر بيدى ولو شئت مرة واحدة وطلعت ثم تزوجا بعد العدة كان لها شئ فبما بقى من الفك ولو شئت
مرة واحدة وطلعت ثم تزوجت بزوجه آخر بعد انقضاء العدة ثم عادت الى الزوج الاول كان لها الشئ فى ثلث طلاقات
مستقبلا فى قول الجعفي وبابى يوسف ربح هى مسئلة الهدم ولو قال لها امرك ببك فى هذه السنة فطلقت نفسها
تزوجها لم يكن لها الخيار فى قول ابى يوسف ربح
وفى قياس قول الجعفي ربح لها الخيار ولو قال لها امرك
ببك فى هذه السنة ثم طلقها واحدة قبل الدخول بها ثم تزوجها فى تلك السنة كان لها الخيار فى قول الجعفي ربح رجل قال لامرأته
امرك ببك اليوم وغدا بعد غد فزوت فى اليوم بطل كل واحد ليس لها ان تتخار نفسها بعد ذلك وذكرنا فى الرافعات لها ان
فى اللغو والصحيح هو الاول ولو قال لها امرك ببك اليوم وبعد غد فزوت فى اليوم كان لها الخيار بعد غد فى قول الجعفي
ربح وكذا الرافعات فى اليوم بطلت كل ذلك ولو قال امرك ببك اليوم وغدا فزوت فى اليوم بطل الامر لان
هو الوقت الذى نفوه به اولا فيبطل بالرد كما لو قال انت طالق اليوم غدا كان ليعاغا ليعال رجل قال لامرأته امرك

بيدك فانه امر اتي فانه بيدك فقات طلقت فقاته ثم طلقت نفسها فصاح لان الكل قرض واحد فاعتبها بدلت بيدك
الاخر رجل بل امر امرته بيد اقات اعطى كذا للشيء فقال الزوج لا اؤذي به اقات المرأة ان جعلت امرى بيدى
فقد طلقت نفسى لا تطلق لانها لا اشتعلت بطل المال بطل الامر رجل قال لامرته امرتك تطلقا فكيف بيديك فقات
المرأة لا تطلقى بل انك لم يكن لك رد او كان لها ان تطلق نفسها رجل قال لامرته ان دخلت دارك فانك بيدك
فدخلت وطلعت نفسها ان طلعت نفسها حين وصلت الى مكان قصير داخله في الدار ولم تر اقل ذلك المكان طلعت بان
مشى من ذلك المكان فخطوطين ثم طلعت نفسها لا تطلق رجل رجل امر امرته بيده او غيرها ورمى راسه ففترت الركات
فازدركت بطل فبارها وكره الركات بباله فاصطفت للزوم والكلمات فالت فعدت او كانت تسلكه فاستمرت فاعة
لا يبطل جارية او الركات فاعة فالكلمات لا يبطل جارية في قول زفر بن زهر احدى الروايتين عن ابى ربيع بن ابي القيس
والا لك ان يكون لمحى الراى لا للعراض ولو ردت شيئا قليلا لا يبطل خيارها ولو ردت بكلمة او امسكت او امسكت
او امسكت او جاسها روجها او فاست من جلسها بطل الخيار وكذا لو فحش الفسوة والكلمات في فسوة الفرض
لا يتم الا مخرجي منها والكلمات في فسوة لا يبطل الا ان تقوم الى اقصى الباني ولو اجبت او بار المرأة وظلموا اطلاقها
فقال كلامهم فقال الزوج لا لب المرأة ما تريد منى اقبل تريد وخرجت الزوج تطلق الاب اية في المجلس لا تطلق لان
كلام الزوج محتمل تحتمل تفويض الطلاق اية وتحتمل غيره فلا يكون تفويضا بالشك امرأة فالت لزومها في الخصومة
المكان انى يدك في يدي استغذت نفسى فقال الزوج الذى في يدي في يدك فقات المرأة طلعت نفسى في
فقال لها الزوج عمل مرة اخرى فقات طلعت نفسى فقال الزوج لم اؤذ الطلاق يقول الذى في يدي في يدك
فانها تطلق فاما بطل المرأة في المرة الثانية طلعت نفسى فقات لم يقل لها الزوج قولى مرة اخرى كان القول قول
نصا او ديانا ولا تطلق امرته رجل قال لامرته قولى انا طالق لا يقع الطلاق ما لم يقل المرأة ذلك بخلاف ما لو قال
الرجل كل امرأتى انا طالق فاما تطلق لخال وقد ذكرنا رجل جرى بيده وبين امرته كلام فقات المرأة اللهم عني منه
فقال الزوج تريد ان تنجاة منى فامر بك بيدك وقوى به الطلاق ولم يوالده وقات طلعت نفسى فقال الزوج
نجرت لا يقع علي شئ في قول الخليفة راجح لانه اذا لم يوالده لم يثبت ما ركانه قال بها طلعت نفسك ولم يوالده وقات
طلعت نفسى فقات لا يقع شي في قول الخليفة راجح وقوى واحدة في قول صاحب راجح ولا يقال قول الزوج بعد زوجها

طلعت نفسي تلك نجوت لم لا يكون اجازة فعل المرأة لانا نقول قول الرجل نجوت بحتم الاستهزاء فلا يحل اجازة
بالنكاح امرأة قالت لزوجه من كل يوم تسبهم فقال سبى فعات طلعت نفسي ثلث قال الزوج بالفسادية فوبرن
حرام كسبى ما راجد ابدا يشفقنا ثم اراد الزوج ان يراجها قال يسأل عن نية ان قال عنت به التوكيل بالطلاق و
لم انواله وتبين لواحدة فبعد الجواب انما يصح على قول ابى يوسف ومحمد راجح واما على قول اخيه فيخرج قال لا يقع شئ
وعليه الفتوى امرأة قالت لزوجهما اتريد ان اطلق نفسي فقال نعم فقال طلعت نفسي الكنان الزوج نوى تفويض الطلاق
اليها طلق واحدة وان عني به تلك طلعت نفسك ان استطعت لا تطلق رجل قال غيره اتريد ان اطلق امرأتك ثلثا
فقال الزوج نعم فقال الرجل طلعت امرأتك قالوا تطلق ثلثا والصحيح ان يردوا مقدم سواء انما يقع الطلاق اذا اراد
الرجل تفويض الطلاق اليه رجل وكل غيره بالطلاق فطلعت بالوكيل ثلثا الكنان الزوج نوى بالوكيل التوكيل بالثلث طلعت
ثلاثا وان لم يرد الثلث لا يقع شئ في قول اخيه في رجل قال غيره طلق امرأتى رجعية فقال لها الوكيل طلقك بان يقع
واحدة رجعية ولو قال الوكيل انبتها لا يقع شئ ذلك الوقت لو قيل لوكيلها طلقها بثلثة فقال لها الوكيل ان طلق بثلثة
رجعية يقع واحدة بانته رجل قال غيره طلق امرأتى من يدي اخطى فلان طلقها بغير محض من اللع لا يقع الطلاق لان قوله
من يدي اخطى خرج على رجة للمغمورة فلا يتعلق به الطلاق كما لو قال طلقها من يدي الشهود فطلعت بغير محض من الشهود
يقع وهو كما لو وكل غيره من عبده وقال يبيع شهودي بثلثة فليس له ان يبيعهم ولا يبيعهم ولا يبيعهم ولا يبيعهم
شهود رجل قال غيره لا انكاحك عن طلاق امرأتى لم يكن ذلك توكيلا ولو قال كذا انكاحك عن التجارة يكون اذنا في التجارة
لان قوله لغير ذلك لا يكون بدون ما راجع بيع وشترى ولم يرد بغير اذنا في التجارة فبها ادلى ولو رآى ان
يطلق امرأته فلم يرد لا يصير المطلق وكذا لا يقع الطلاق فذلك ههنا رجل قال لامرأته امرك بيدك فعات اخرت
نفسى كطهر اية قال تصبهم يقع الطلاق لان نه الكلام فوق تفويض الطلاق اليها هذا الجواب انما يصح اذا نوى تفويض
الطلاق اليها فان جعل امرأته بالطلاق لا يكون تفويضا للطلاق الابالنية اذا جعل امرأته بيد محضون وجبى فصل صح وليس راجح
ان يرجع عنه رجل جعل امرأته بيد رجلين لا يفرق واحدة بالطلاق ورجل قال لامرأته امرك بيدك في هذه السنة
ثم طلقها لزوجهما واحدة قبل المذلول ههنا ثم تزوجهما في تلك السنة ذكر الكرخي راجح ان الامر يكون بيد ما في تلك السنة
في قول اخيه في رجل وكل رجلا بطلاق امرأته فطلعت الوكيل في سكره اختلفوا فيه قال بعضهم لا يقع الطلاق كما

لو كان رجلا بالطلاق نحن الركن الثاني والاصح منه في الطلاق رجل قال لا خير والى من مطلق الركن
امرأة متعلمة انه لا يثبت وفي المتأخرى النسخة الى جعفر بن رجل قال فيه وكلت في جميع اموري وانك
تأم نفسي ثم لم يكن الوكالة ما كان امر الرجل مختلفا ليست بمسافة مسودة فالوكالة باغلبة والكان للموكل بما اضرحت
التوكيل الى التجارة قال روح وقال وكلت في جميع اموري التي تجوز به التوكيل كانت الوكالة عامة في ابياعات و
الاجارات والامانة وكل شئ وعن محمد بن روح قال هو كسلي في كل شئ عاثره فسخه كان وكيلاني ابياعات وديارات
والاجارات وعن ابي حنيفة بن اسير بن كيسان في المداينات ودون الهبة والعتاق وقال مولانا ضره انه لم يكن في حال
تذكرة الطلاق فاما كان في حال تذكرة الطلاق يكون وكيل بالطلاق رجل كره السلطان ليركضه بطلاق امرأته فقال
الرجل مخافة الضرب ولجس انت وكلي ولم يزد على ذلك فظن التوكيل امرأته ثم قال الموكل لم اوكله بطلاق امرأتي قالوا
من ذلك ويثبت الطلاق لانه اخرج الكلام جوابا في خطاب الامر والجواب فيمن اعاده في السوال رجل قال فيه بطلق
امرأتي فزادوا حتى يمدى هذا في حقه فقبل الموكل وغاب الموكل لا يحير الموكل على الطلاق والعتاق وغيرها الا في فصل
رجل قال فيه ارفع يدي عن الثوب الا فلان فانه يحير لما هو على رفع الثوب لان في الثوب والثمن العن سحران يكون الثوب
الامانة فله الامر فيجب عليه الامانة اما في الطلاق والعتاق وغير ذلك اما امره باليقوت في ملك الامر وليس على الامر
الاعتد الطلاق والعتاق فلا يقع على الموكل رجل اراد السفر فوكّل رجلا بطلاق امرأته ثم غر له غير محض من المرأة ان لم يكن التوكيل
بطلب المرأة مع غرله وان كان بطلب المرأة قال بعضهم لا يملك غرله الا بخبر منها كما لو وكل رجلا بالخصومة بطلب الخصم فانه
لا يملك النزول غير محض من الخصم وقال الشيخ الامام شمس الدائم السرخسي روح الصحيح انه يملك غرل الموكل بالطلاق وان كان
بطلب المرأة لان الطلاق لا يجب على الزوج بطلب المرأة فملك الزوج اخراجه الموكل من الوكالة ولو وكل رجلا بالطلاق
وقال كلما غرتك فانت وكلي قال بعضهم لا يصح به التوكيل لان فيه تمييز حكم الشرع وهو الزام باليسر لا بزم وقال بعضهم
يصح التوكيل ولا يملك غرله لانه كلما غرتك فانت وكلاجه الوكالة وقال الشيخ الامام شمس الدائم السرخسي روح الصحيح انه لا يملك
النزول ثم اختلف في طريق النزول قال الشيخ الامام شمس الدائم فارجح ان قال غرتك عن جميع الوكالات ينزل ويصير ذلك الى
المطلق والمخير وقال بعضهم يقول غرتك كما وكلت وقال بعضهم يقول رجعت من الوكالات الطلقة وغرتك من الوكالات
المطلقة مبسوطة وكلت زوجها المطلق ليرضاها بطلاقه عليه فقال الموكل محض من الشهود فلا يباذله او ذواته وبنار

وبنار قال ابو القاسم الصفار سمع يصح المكيح قال وقوله بازاد ودم سواء رجل وكل رجلا مطلق
 امرأته مطلق احد هما طلق لانه اني سمعت امرأه رجل وكل رجلا مطلق امرأته لانه مطلق في غير وقت
 الحال ولا اذا جاء وقت سنة ولا يخرج عن الكاكة حتى لو طلقها بعد ذلك في وقت سنة يقع الطلاق رجل وكل رجلا
 مطلق امرأته ثم طلقها المكيح بانها او رجلا ثم طلقها المكيح فطلق المكيح ووقع ما دامت في العدة ولا يغزل ثبابة المكيح
 اذا لم يكن طلاق المكيح بال فان لم يطلها المكيح حتى تزوجها المكيح قبل انقضاء العدة ثم طلقها المكيح يقع طلاقها
 فان كان المكيح تزوجها بعد انقضاء العدة ثم طلقها المكيح لا يقع طلاق المكيح وكذا لو ارادت الزوجة او المرأة والى
 باحد ثم طلقها المكيح فطلق المكيح ووقع ما دامت في العدة وان لم يكن المكيح باحد لم يطلها المكيح
 حتى لو عاودا وتزوجا ثم طلقها المكيح لا يقع طلاق المكيح ولو ارادت الزوجة والى باحد كان على الكاكة وان لم يكن
 بداد الحرب الا ان يقضي القاضي بخلافه لان قضاء القاضي بالحاق بنزلة الموت رجل قال لغيره اذا تزوجت فلانة مطلقها
 وتزوجها كان المكيح ان يطلقها لان تليق الكاكة بانشر طبعها ولو وكل غائبا مطلق امرأته مطلقا المكيح قبل ان
 يعلم بالوكالة مطلقا باطن لان الكاكة لا تثبت قبل العلم رجل وكل رجلا مطلق امرأته فزاد المكيح ثم طلقها لا يقع
 طلاقه وان سكت المكيح ولم يعقل ولم ير حتى طلق المكيح يقع طلاقه سحيا فان رجل قال لغيره انت وكيلي في طلاق
 امرأتى ان شئت او هربت او ارادت لم يكن ديكا حتى تشاء المرأة في مجلسها لانه على المكيح مشيئة ان يقصر على مجلس
 كما امر على الطلاق مشيئتها واذا شئت في المجلس صير ديكا وان قام المكيح عن المجلس قبل ان يطلق مطلقا الكاكة و
 قال بعض العلماء لا يطل لان المعلق بالشروط عده وجودا بشرطه كما لم يغيره كان قال بدشيتها انت ديكي في طلاقها
 فلا يقصر على المجلس قال الصحيح جواب الكتاب لان ثبوت الكاكة بالطلاق بناء على ما فوض اليها من المشيئة وشيئها
 يقصر على المجلس فذلك الكاكة ولو قال لغيره انت ديكي في طلاق امرأتى ان شئت فشا في المجلس فهو جائز وان
 المكيح عن المجلس قبل ان يشاء بطل المكيح لان تليق الكاكة بالمشيئة يكون ملكا بتليق الطلاق بالمشيئة رجل قال
 لغيره انت ديكي في طلاق امرأتى على اني بالخيار فكتبت ايام جازت الكاكة وبطل الخيار وكذا لو بشرطه بخياره في الكاكة
 جازت الكاكة وبطل الخيار وكذا لو وكل بالامس والطلاق وبشرطه الخيار في الكاكة صححت الكاكة وبطل الخيار رجل
 له ابن سموة فقال لغيره طلق امرأتى فطلق المكيح احدى نسائه بغير علمها او قال طلق امرأتى جاز يكون البان

[illegible]

المرسلات حالان اذا اذقلت الدار فقلت لا يقع شئ ولو قال غيره فقلت امرأتى ثلثة لست فقال لها المكيل في صهر
لم يجابها فيه انت حالان ثلثة لست يقع لئال واحدة ومجمل الباقي ومثل على قياس قول جنيته من جني ان لا يقع شئ
لانه امر برباط واحدة في كل مهر وعنه الامر بالواحدة اذا وقع الثلثة لا يقع شئ والاصح ان يقع واحدة في كل مهر
بالخلات لان عند جنيته مع غيره المرافقة من حيث اللفظ فان الرجل اذا قال لغيره طلق امرأتى ثلثة فطلقها بالخل لا يصح
وكذا لو قال لغيره طلق امرأتى نصف فطلقته فطلقها المكيل فليقتضيه لا يقع شئ ومنها وجدت المرافقة من حيث اللفظ
يقع واحدة رجل قال لغيره طلق امرأتى ثلثة لست بالثالث فقال لها المكيل في ذمت لست انت طالق ثلثة لست بالثالث
فقبلت بغير واحدة بثلث الالف فان طلقها المكيل في الظاهر ان في طليقتها بثلث الالف فقبلت بغير اخرى بغير شئ وكذا
لو طلقها الثالثة في الظاهر ان لث ولو طلقها المكيل ولا يخلط بثلث الالف ثم تزوجها الزوجه ثم طلقها المكيل فليقتضيه اخرى
بثلث الالف يقع الثانية بثلث الالف وكذا ان ثلث على نه الوجه اذا مكيل رجلين بالطلاق كان لكل واحد منهما ان يطلق
اذا لم يكن الطلاق بال ولو وكلها بالطلاق وقال لا يطلقال احد كالبون صاحب مطلقها احد ما ثم طلق الآخر اطلق احدهما و
اجاز الآخر لا يقع شئ ولو وكلها بالطلاق بال لا يفرجه احد ما وكذلك في العتق سواء كانا مكيلين من قبل الزوجه
او من قبل المرأة ولو قال لرجلين طلقاها جميعا ثلثة فطلقها احد ما واحدة ثم طلقها الآخر فليقتضيه لا يقع شئ حتى يحتجوا على الثلث
المكيل بالطلاق اذا لم يكن بال لا يفرز بطلاق المكيل فطلقها المكيل باثنا او ربعا ويكون للمكيل ان يطلقها بعد ذلك باحدى
في العدة واذا انقضت عدها فغير حتى لو تزوجها المكيل بعد انقضاء العدة ثم طلقها المكيل لا يقع شئ ولو تزوجها المكيل
قبل انقضاء العدة ثم طلقها المكيل يقع رجل قال لغيره طلق امرأتى فليقتضيه ان درهم ثم طلقها الزوجه بالث درهم فقبلت
طلعت واحدة بالث درهم وكان ذلك غير المكيل علم المكيل بطلاق المكيل او لم يعلم حتى لو تزوجها المكيل بعد طلاقه ثم طلقها
المكيل فليقتضيه بالث فقبلت لا يقع شئ لانه انزل بطلاق المكيل رجل طلق امرأته فليقتضيه بالث ثم قال لغيره طلقها بالث
فلم يطلقها المكيل حتى تزوجها الزوجه في العدة ثم طلقها المكيل بالث فقبلت طلعت بالث وان لم تزوجها الزوجه قبل طلاق
المكيل فطلقها المكيل في العدة واحدة بالالف فقبلت يقع عليها فليقتضيه غير شئ بخلاف ما اذا مكيل بطلاقها بالث ثم طلقها
الزوجه بالث ثم طلقها المكيل بالث لا يقع شئ من طلاق المكيل لان المكيل اذا كان قبل طلاق الزوجه يكون تركها
بطلاق يوجب المال فاذا طلقها المكيل بالث بعد المكيل لا يتصور طلاق يوجب المال فغير المكيل ضرورة اما اذا وكل

رجله ليطلق المباشرة بالثابت فاما وكذا بطلاق نكاحه في النكاح بالطلاق ليرحب الزوج لان الزوج لا يملك ذلك
 وقت النكاح فاذا اتى الزوج بالمرأة ايتم كالموكل رجله مع عبده فخرج الموكل من حيث لا يعقل فيه البيع والشرع انما يبيع
 الموكل لا يقدر عليه وروى كل رجله من حيث لا يقدر عليه ثم يبيع الموكل فقدره لانه اذا لم يكن محجورا وقت النكاح كان
 بيعه كمن الهبة فيه على الموكل ويبيع من الموكل لا يقدر عليه كانت الهبة فيه على الموكل فلا ينفذ اما اذا كان الموكل محجورا وقت
 النكاح فلا يملك بيعه كمن الهبة فيه على الموكل فاذا اتى به كمن يقدر عليه على الموكل يملك وكل غيره بالطلاق او بالعتاق
 فوكل الموكل رجله اخر مطلق الثاني والادل على ما خبره ادعائهم لا يجوز ذلك بالطلاق او بالعتاق مطلقا او بصحبة
 فاجاز الموكل ذلك لا يجوز وقتي وانما ذلك المصلحة اذا وكل الموكل غير فضل اش في محض الاول او قبل ان يضي فاجاز الموكل
 جازا وعن محمد بن سفيان في رجلين كل واحد منهما عبده فوكل كل واحد من الرجلين رجله ليعتق عبده فقال الموكل امتعت اياهما
 بثمان مائة الموكل قبل البيان قال في القياس ان لا يفتى واحد منهما وكفى استحسان ان يفتى جميعا ليس على كل واحد منهما مائة
 نصف قيمة الموكل بالعتاق اذا اتى بالعتاق اس وكذا به الموكل لا يقبل قول الموكل لانه اقربا لا عتاق بعد خروجها من
 الكفالة وكذا الموكل بالطلاق باب الخلع بخلع والطلاق بالغير الزين في جانب الزوج وكذا التمسح بالان
 في جانب المولى وهو ما مضى في جانب المرأة والعبه فيرعى احكام العيين في جانب الزوج حتى لو قال خالعتك على كذا ثم رجع
 قبل قبول المرأة لا يصح رجوعه وكذا الوفاق الزوج قبل قبول المرأة صح قبلها ويصح كلامه والكتاب المرأة فاجابة واذا
 انبها الخبر كان لها خيار القبول في مجلسها وكذا الوفاق الزوج اذا جازعه فقد خالعتها على التمسح او قال اذا قدم فلان
 فقد خالعتها على التمسح ويكون القبول الى المرأة بعد نكاح القدر والقدم في مجلسها ولا شرط الخيال في الخلع لا يصح شرط
 اختيار من جانب الزوج كما لا يفتى في العيين من كل وجه ويراعى احكام المداومات في جانب المرأة والعبد حتى
 لامة ان المرأة بالخلع ثم رجعت قبل قبول الزوج صح رجوعها علم الزوج برجوعها او لم يعلم ويخل كلامها بقيام احد هما
 ايضا قام ولا يصح كلام المرأة عند فسخ الزوج اذا لم يقبل احد وكلام المرأة والعبد لا يقبل التمسح والافادة وادعيت
 وشرطت النكاح نفسها بغير شرطها في قول ابي حنيفة نس وقال صاحبنا لا يصح ثم الخلع قد يكون لفظ الخلع وقد يكون
 لفظ البيع والشرع لا يقدح في كونها رتبة فان كان الخلع لفظ الخلع فان خالعتها على مال معلوم ولم يذكر المهر قبلت المرأة
 لمزنها البذل والما حكم المهر فان كانت المرأة مدخولة وقد قبضت المهر لمزنها البذل ولا يبرح احدهما على صاحبه بشئ في المهر

في قولهم وان لم تكن المرأة قد خولت وقد قبضت مهرها عند ايجته من ربح الزرع عليها بائد لا غير وعند صاحبيه
 ربح الزرع عليها بائد ونفت المهر وان لم يكن المهر مقبوضا عند ايجته من لا ترجى المرأة عليه شيء من المهر
 وعند صاحبيه من المرأة عليه نصف المهر وان خالفها على مهرها فان كانت مدخولة وقد قبضت مهرها ربح الزرع عليها
 بها وان لم يكن المهر مقبوضا سقط عن الزرع جميع المهر ولا يتبع احدهما صاحب شيء وان لم تكن المرأة مدخولة فان كانت
 قبضت مهرها وهو الالف ربح الزرع عليها في الاستحسان بالالف وفي القياس يربح عليها بالالف وخمسائة
 الف تحكيم البذل وخمسائة بالطلاق قبل الدخول وان لم تكن قبضت مهرها في القياس يربح الزرع عليها بخمسائة وفي
 الاستحسان يسقط المهر عن الزرع ولا يربح عليها شيء وان خالفها على بعض مهرها بان خالفها على عشر مهرها ومهرها
 الف فان كانت المرأة مدخولة والمهر مقبوض يربح الزرع عليها بائد درهم ويسلم لها الباقي في قولهم وان لم يكن المهر مقبوضا
 سقط عن الزرع كل المهر في قول ابي حنيفة ربح وفي قول صاحبيه يسقط عنه ما درهم وتربح المرأة عليه بقية ما وان
 لم تكن المرأة مدخولة فان كان المهر مقبوضا ربح الزرع عليها بمشتر نصف المهر وذلك لخسوس لان مهرها عند الطلاق قبل الدخول
 بنصف المهر فيربح عليها بمشتر نصف المهر ويسلم لها الباقي وعند صاحبيه يربح عليها بخمسين لاقدا ويربح ايضا بخمسة
 سبب الطلاق قبل الدخول وان لم يكن المهر مقبوضا ربح الزرع عن جميع مهرها في قول ابي حنيفة وعند صاحبيه يسقط
 عن الزرع خمسائة بسبب الطلاق قبل الدخول وخسوس حكم البذل وتربح عليه باربع مائة وخمسين والتمكان الخلع لفظ البارة
 فالجواب عند ابي حنيفة ما ذكرنا في الخلع عنه وقد فخره الجواب فيه ايضا ما ذكرنا في الخلع عنه وعند ابي يوسف ربح
 الجواب في البارة ما ذكرنا في الخلع عنه اجماعا فان خلعها بال ابي يوسف ومحمد ربح الجواب فيه كما للجواب في الخلع
 عنه ما ذكرنا اجماعا وفي رواية الجواب فيه ما ذكرنا في الخلع عنه وفي رواية الجواب فيه ما قلنا لابي يوسف ومحمد
 ومهرها صحيح حتى لو طلق امرأته قبل الدخول بها على الف درهم ومهرها على الزرع ثلثة آلاف درهم سقط الف وخمسائة
 بالطلاق قبل الدخول وتبقى الف وخمسائة للزوجة عليها بحكم الالف درهم قصير الف قد اصحاب بالالف ويبقى لها عليه
 خمسائة ولا يسقط ذلك وكذا الزوجة امرأة على الف درهم ولم يدخل بها ولم يقض المرأة شيئا حتى خالفها على الف
 درهم قال ابو حنيفة ربح لزمها الف ولا شيء لها وقال ابو يوسف ومحمد ربح فليخمسائة وقصر خمسائة من البذل فصار
 بخمسة مائة من المهر والتمكان الخلع لفظ البيع في الشرع او قال ابو يوسف ومحمد ربح الجواب فيه كما للجواب في الخلع

والتفت المشايخ رحمهم الله في قول الجعفي رحمه الله قال بطلان الحجاب فيه عند كالجواب في الخلع وقال بعضهم الخلع مطلقا لا ينعى
واشترطوا عند الجعفي لا يوجب البراءة عن المهر الا بذكر المهر كما هو في الصحيح وفيما اذا كان الخلع مطلقا فخلع
بطلت البراءة عن دين آخر غير المهر عند الجعفي رحمه الله بقاء البراءة في ظاهر الرواية وهو الصحيح ولا ينعى البراءة عن نفقة المدة
في الخلع والمبارات والطلاق بالابتناء في قولهم وكذا لا ينعى البراءة عن نفقة الولد من الرضاعة من غير شرط
وان شرط البراءة عن ذلك فان وقت لذلك وقت جاز ولا واذا جازت البراءة عن بيان الوقت واشترط
فان مات الولد قبل تمام المدة كان للزوج ان يرخص عليها بحسبه الاجر الى تمام المدة فان ارادة المرأة ان لا يكون عليها
حتى الرجوع قالوا الخلع في ذلك ان يقول الزوج فالتك على اني برحمتي نفقة الولد الى سنتين فان مات الولد
قبل تمام المدة فلا رجوع اليك وحسب منه لم يستل ياقي في فصل على حدة ان شاء الله تعالى راجع قال لا امرأت
ان خلعت الدار فخلعتك على الف فخلعت الدار يقع الطلاق بالثبوت يريه اذا قبلت عند المخل لان الخلع من قبل
الزوج عين فيصح بطلان شرط امرأة قال لزوجهما خلعت منك كغيره من شيخ كبريا فخلع شيخ وهو بخاصهما ثم
قال خلعت قالوا لم يخل فهو جواب فان الحابس لا يتبدل قليل محل كان فيه وان اطلق ذلك يتوقف الحابس فلا يكون
جوابا راجع قال لا امرأة خلعتك فخلعت يقع طلاق بان ذلك اذا لم يقتل المرأة لان الطلاق يقع بقول الرجل خلعتك
فان قل الزوج بكذا لم انزبه الطلاق كان القول قوله وان لم يكن ذلك في حال ذكره الطلاق راجع قال خلعتك على
كذا وهي الا ملوكا لا يقع الطلاق بالمقتل كما لو قال لها اطلقك على الف درهم ثم لم يقع الطلاق بالمقتل فان قال الزوج
بعد قبول المرأة لم انزبه الطلاق لا يصح نقضه لان ذكره التوضيح دليل على نيته الطلاق ظاهرا وكذا قال لها اطلقك نفسك راجع
اخلى فاستل على وجوه ثلثة احد ان يقول اطلق نفسك يال ولم يرد فخلعت نفسي بالثبوت فنفسي بالثبوت فنفسي بالثبوت فنفسي بالثبوت
الم يخل الزوج اجرت لان جهالة البهائم صحة التوكيل والثاني ان يقول لها اطلق نفسك بالثبوت فنفسي بالثبوت فنفسي بالثبوت
في رواية لا يتم الخلع بالمقتل الزوج اجرت كافي الوجه الاول وفي رواية ثيم الخلع بالثبوت فنفسي بالثبوت فنفسي بالثبوت فنفسي بالثبوت
وهو الصحيح والوجه الثالث ان يقول لها اطلق نفسك لم يرد فخلعت نفسي بالثبوت فنفسي بالثبوت فنفسي بالثبوت فنفسي بالثبوت
انه لا يكون حلقا وقال غيره اطلق امرأتك لئلا يخلعها الا بال لان الخلع قابلا يكون بغيره وروي ابن سنان عن محمد
رحمهما اذا قال لها اطلق نفسك فخلعت نفسي بالثبوت فنفسي بالثبوت فنفسي بالثبوت فنفسي بالثبوت فنفسي بالثبوت فنفسي بالثبوت

أكثر المتأخر من قبل المدة فقلت أعلقني أو بارئني فقال الزوج قلت فخذوا مالوكان الخطاب
 من قبل الزوت في الرجوع سواء رجل طلع امرأة بالها عليه من المهر ثم ظهر أنه لم يكن بها عليه شيء كان عليها رد المهر كما لو بارئ
 شيئا بدين له عليه ثم تسادق أن لا دين له كان البيع مثل ذلك الدين في ذمتها لمشتري كما لو قال طلقك
 علي عبدك الذي في يدي أو علي متاعك الذي في يدي ثم ظهر أنه لم يكن بها في يده شيء كان يملك مهرها كان المهر
 على الزوج سقطت والحكمات فقلت نهرا من الزوج ردت على الزوج ما قبضت ولو طلقها على مهرها أو طلقها
 بطلاق مهرها الذي عليه قبضت وأزوت يعلم أنه لا مهر بها عليه يقع تعلقه بانه في غير شيء في الخلع وفي الطلاق مهرها
 يقع تعلقه بجهة لان الزوت إذا كان يعلم أنه لا مهر بها عليه كان قصد الإيقاع الطلاق فيقع الطلاق فيرد كما لو طلقها
 على خمر أو خمر أو شيء لا يقبله أو كما لو طلق امرأة على ما لها في نهر البيت من الماء والزوت يعلم أنه ليس لها ملك في البيت
 فأنه يقع الخلع في غير شيء وكذا لو بارئ شيئا بدين له عليه وهو يعلم أنه لا دين له عليه ذكر الشيخ الإمام المرويت بخلافه إذا
 أنه لا يصح هذا ليس رجل تزوج امرأة على مهر سمي ثم طلقها بانه بعد الدخول ثم تزوجها بما يابها مهر آخر ثم خلفت منه على
 مهرها برئ الزوج عن المهر الذي يكون في الخلع الثاني دون الأول وكذا لو طلقها بالعارضة تزوجت فريم أزوت
 بكتابين وبمهرتها كما لو برئت من الزوج لا يراد من المهر الأول إذا ورث من زوجها نصف العداق أو أقل أو أكثر
 ثم خلفت منه بمال معلوم قبل الدخول بها كان للزوج بدل الخلع ولا يرجع أحدهما على صاحبه شيئا في قول الجنيته ر
 وعلى قول صاحب السبع الخلع في حكم المهر فبذلك الطلاق ولو ردت نصف العداق قبل القبض ثم طلقها قبل الدخول بها
 لا يرجع أحدهما على صاحبه شيئا فكذا في الخلع والحكمات المراجعة قبضت مهرها ثم ردت النصف من الزوج ودفعت
 إليه ثم طلقها قبل الدخول بها يرجع الزوج عليها بنصف المهر فكذا في الخلع يرجع إليها بنصف المهر ولو تزوج امرأة
 على الف درهم ثم ردت نصف المهر باق أو أكثر قبضت الباقي ثم خلفت منه بمال مجهول كما لو انكفت ثوب أو حيوان
 في الدرة جاز الخلع ويرجع الزوج عليها بما قبضت من قبضة مهرها ولا يرجع بما ردت لان بدل الخلع إذا كان مجهولا كان
 الواجب عليها بحكم الخلع رد المهر فواصل إلى الزوج سبب البتة من مهرها بحمل الأصل بجهة الخلع فيرجع عليها بما قبضت
 ولا تبرأ المرأة بالخلع عما قبضت في قول الجنيته ر لان بدل الخلع لم يسلم للزوج بحكم البها له فكان عليها رد من قبضة البضع
 وقد عجزت عن ذلك بحكم الطلاق فكان عليها رد قبضتها وهو المهر رجل طلق امرأة على أن تزوج على الزوج جميع ما قبضت

من ذوات المراتبة يا من انقضت من ادويت من منان ودخلت الي منى فتد طليها من ذوات الزوا
كان عليها تيقن البصر الحان من ذوات التيم والحنان من ذوات الامثال كان عليها شئ لك رجل قوت
امرأته على من انما ستمن العبد كان عليها تيقن العبد وكذا الوصل امرأته على عيه الفير لم يحجر صاحب العبد
على ما في منها من الناحية فافان لها فيه مدد فلكل ذوات كان لم يكن كان عليها ودانقت من النهر وان فاعلمها
ما في منها من شئ فان لم يكن في البت شئ كان الخلق واقفا عتد ما في شئ بل ذكر شئ بالاعت واللام ادبها
وكذا الوفا لها على ما في منها وليس البت شئ ولو اخلت على ما في تخليها من الثمر جاز الخلق ويكون له ما على الخلق
من الثمر على ذلك وكثر فان لم يكن على الخلق كان عليها ودالمهر ودعها على ما في تخليها العام جاز الخلق وكان له
مع لا يتولى ان ثمرت على ذلك وان لم تثر جاز الخلق في شئ كانا لو خالوها على ما في بطن جليها او منها وثمر الحان
في البطن ولم ينع الخلق عليه وان لم يكن ينع في شئ ثم ينع عن حبسه وقال عليها وداسان من الصفاق وقال
له على الثمر فان الاشارة كنت له من الشا ريدضا ركا لو خالوها على ما في فليزها ودالمهر في فصل الولد في الاشارة
ايضا لعم الولد وبعثت تسعة ما في البطن يتبادل المال وغير المال ودانقلت على في يد ما من المرامم حيز فثم
يفطر الحان في يد ما من المرامم او اكثر كان له ذلك وان لم يكن في يد ما من المرامم كان عليها ثمة وياهم كما لو خالوها
على المرامم والحان في يد ما من المرامم او منها ان كل ثمة وياهم ودانقلت ما لو تزوج امرأة على وياهم فانه قد عيب
لها مهر النسل وان خالوها على عتد او قرب فافان منسبا جاز يكون للزوج ذلك وان لم يكن العبد منسبا فافان
وسطا في الثرب والجوان ينع الطلاق فليزها ودالمهر رجل حال لامرأته اثبت طلاق ثمة اذا اعطيتي النهر او متى
اعطيتي النهر فلينع الطلاق قبل الاعطاء وان اعطت في ذلك المجلس او غيره فلينع الطلاق ولو قال انت طالق
ان اعطيتي النهر فلينع الطلاق بالاعتبار في المجلس امرأته قالت لزوجها وقد كان طلقها ثمة فلينع طلاق ثمة على ان
لكة الحان وياهم نظامها وامرأته كان عليه كل الالف امرأة قالت لزوجها طلقني واحدة فافان وياهم وقال لها
الزوج انت طالق واحدة فواحدة وواحدة ينع الثالث واحدة بالالف وثم ان في غير شئ من الكل ولو
قالت طلقني واحدة فافان فقال انت طالق ثمة فلينع طلاق ثمة في قول الجعفي مع وقال صاحبها مع ينع
واحدة بالالف وثم ان في غير شئ وكذا قال طلقني واحدة فافان وقال لها الزوج انت طالق ثمة فلينع طلاق ثمة

تزوجت ذلك ذلك على قول المرأة ان قبلت يقع الثالث بالت وان لم تنفس لا يقع شئ رجل قال لا امرأته
اخلي او اخلي نفسك مني بالمهر ونفقة الله ثم نفقها بالعربية حتى قالت اخلت منك بالمهر ونفقة العدة وابرا
عن المهر ونفقة العدة وهي لا تسلم معنى الكلام اختلفوا فيه قال بعضهم ان قال الزوج بعد ما قال اخلت بالمهر ونفقة
العدة وابرا أنك عن المهر ونفقة العدة اخرجت ذلك او قبلت صح الخلق فان لم يقل الزوج ذلك لا يصح لكن
يسر الزوج عن المهر ونفقة ما مضى لان قول الزوج للمرأة اخلي بالمهر ونفقة تفويض او توكل فلا يثبت بدون
علم المرأة فاذا قالت خلعت نفسي منك بالمهر ونفقة كان ذلك ابتداء الكلام من المرأة والجماعة لا تنع ذلك لان
الجماعة لا تمنع صحة الابراء كما لا تمنع وقوع الطلاق والعتاق والتبسر بالعربية وان كان لا يعلم مناه فاذا قبل الزوج
بعد ذلك صح وان قيل لا يقع شئ وقال بعضهم لا يصح الخلع ولا يسر الزوج عن المهر ونفقة وان قبل الزوج
اذا لم تسلم المرأة معنى الخلع لان الخلع بمنزلة المعاوضة في جانب المرأة فلا يصح بدون العلم كما يصح ونحو ذلك والمبرأة
عن المهر ونفقة تتحل النسخ وتطل بالرد فلا يكون بمنزلة الطلاق والعتاق ورجل قال لا امرأته خلعت نفسك مني بكذا
فما خلعت اوقات خلعت اختلفوا فيه قال بعضهم صح ذلك وقال بعضهم لا يصح اذا لم يقبل الزوج والاختار
انه ان نوى الزوج التحيق لا السوم يصح والا فلا لان هذا الكلام يحتمل السوم ويحتمل التحيق والظاهر انه نوى
التحيق لا السوم لان اذا نوى التحيق يصير كأنه قال خلعت نفسك مني بكذا فاني خلعتك فاذا خلعت تم الخلع امرأة
فان لزومها اخلني على الف درهم فقال الزوج انت طالق اختلفوا فيه قال بعضهم كلام الزوج يكون جواب او يتم الخلع
وقال بعضهم يقع الطلاق ولا يكون غلما والختار ان يحل جوابا لا نه جواب ظاهر فان قال الزوج بعد ذلك لم امن به
الجواب كان القول قوله ويقع الطلاق بغير شئ وكذا اذا قالت المرأة لزوجها اخلت منك فقال اطلقك قال بعضهم
هو جواب ويتم الخلع بينهما وقال بعضهم يقع واحدة رجسية وقال بعضهم يال الزوج عن النية قال نويت به الجواب كان
جوابا وفي المسئلة الاولى ينبغي ان يسأل الزوج عن النية مدخله سالت طلائها فقال الزوج ابرأني من كل حق
كس على حتى اطلقك فمات قد ابرأك عن كل حق يكون للنساء على الرجال فقال الزوج في نور ذلك طلاقك
واحدة قالوا يقع واحدة بانته لانه طلقها عوضا عن الابراء ظاهر امرأة اخلت على مال بعد الدخول ثم نازوت
في البذل بعد الخلع لا يصح امرأة اخلت من زوجها بكل حق لها عليه كانت لها النفقة ما دامت في العدة لان

لان لفظة المدة لم يأتها عن الخلق قروما الى رجل وزعموا ان امرأته وكلتهم بالاختلاف فاحلها منهم على العت
وهم ثم انها اكرت التوكيل فالحال القوم فستد المال الزوج يقع الطلاق ولزمهم البديل لانها لا اكرت التوكيل فلي
نبراطع الحنفى والقصولى اذا غلب الزوج في المصلحة ومن البديل يكون اصيلنا فليتم بغيره والحال القوم لم يضمنوا
بديل المصلحة كما ان المصلحة موقوفة على ابادة المرأة وقبولها ولم يوجد فالحال الزوج ادى انها وكلتهم كان الطلاق واقعا باقرا
ولا يجب المال بناء اذا خالوا وان باع الزوج منهم فليقتطع بالعمى وهم مختلفون قال ابو القاسم الصنفى يقع الطلاق
ولزمهم المال وان لم يضمنوا لان لفظة اشتدوا لفظة ضمان لانه مباداة وقال ابو بكر الخبيز في هذا المصلحة سواء فيهم
رجل قال طلق امرأتى فاحلها الماسور او طلعتها بهر او دفعت عدها قال الفقيه جعفر بن محمد كانت المرأة حرة لا بها او لم تكن قال
ابو بكر الاسكافى في المصلحة ولا يقع الطلاق ولم الفصل بين المخرقة وبين غير المخرقة وهذا قال الخاتم موقوفة لا بها المخرقة
وان لم تكن مخرقة لا بها جاز وكذا قال ابو القاسم الصنفى وهو المختار لان طلاق غير المفضل بها يكون بائنا فادعى الزوج
بالابانة فيبطل كان راضيا بها بائنا بطريق الاولى اما في المخرقة الطلاق فيبطل عتق لا يكون بائنا فلا قاطع في هذا
فلا يكون راضيا بالابانة فلا ينفذ على الامر رجل قال لغيره طلق امرأتى في شطر لا يخرج عن المنزل شيئا مطلقا الماسور
ثم اختلفوا فقال الزوج انها قد اخرجت شيئا من المنزل وقال المرأة لم اخرج ذكر في النوادر وان القول قول الزوج
ولم يقع الطلاق قال في الجواب صحيح الحان الزوج قال الماسور قل لها انت طالق ان لم تجزى من المنزل شيئا فقال لها الامر
ذلك ثم ادعى الزوج انها قد اخرجت من المنزل شيئا فيكون القول قوله لانه يكره طلاق ما اذا كان الزوج قال الماسور
قل لامرأتى انت طالق على ان تجزى من المنزل شيئا فقال لها الماسور ذلك فبطلت ثم قال الزوج انها قد اخرجت من المنزل
شيئا لا يقبل قوله لان في هذا الوجه الطلاق يتلوه بغير المرأة فادعى ان يقع الطلاق للحال اخرجت من المنزل شيئا
ادعى ان يخرج كما قال لامرأته انت طالق على ان تقطينى العت وهم ففان بطلت تطلق في الحال وان لم تقط العت وكذا اذا
لامرأته انت طالق على ذلك المدا فبطلت تطلق للحال وان لم تدخل لان كل على تعلق اليجاب بالقبول والتعلق بوجوب
المقبول رجل قال لامرأته انت طالق بعد عت على العت وهم وعد على العت وهم واليوم على العت وهم ففان بطلت
تطلق للحال واحدة بالعت يقع الثانية والثالثة في وقتها فيرجل رجل قال لامرأة لا يملكها انت طالق على ما تدين وهم
ان تزوجك يرد من المهر ففان المرأة بطلت لا يقع الطلاق في قول اخيه ولا يلزمها المال وقال ابو يوسف

هي طالق والام لا واجب ولو انها قالت حين تزوجها بقلت الطلاق الذي جعلت الى بائنه درهم ثلثه الطلاق وميزها
الام في قول المجتهد في الكوئيل بالخلع لا يخطب بالبدل ويكون البذل على المرأة رسول المرأة اذا قال للزوج طلقها او
اسكها فقال الزوج لا اسكها واطلقها فقال الرسول ابرأك عن جميع ما لها عليك ^{مطلقها} الطلاق الزوج ثم قالت المرأة
ما كنت ركلته بالابراء وادعى الزوج انها قد امرت بالابراء يقع الطلاق ويكون حق المرأة على زوجها وان لم يسمع الزوج
توكيل المرأة فهو على وجهين النكاح الرسول قال للزوج ابرأك عما لها عليك على ان يطلقها مطلقها على ذلك لم يكن
الطلاق واقعا ويكون لها عليه لان الطلاق بالابراء عن المهر منقوت على اجازة المرأة فاذا لم تجز لا يقع الطلاق و
النكاح الرسول قال للزوج طلقها اوقد ابرأك عن مهرها يقع الطلاق ويكون حقها على الزوج وتكيل المرأة بالخلع
اذا قبل الخلع يتم الخلع مل يطالب الكوئيل ببدل الخلع فالمسئلة على وجهين النكاح الكوئيل ارسل البذل ارسل ابان قال
للزوج اطلق امرأتك بائنه درهم او على هذه الالف واشار الى الالف للمرأة كان البذل على المرأة ولا يطالب به
الكوئيل وان اضايف الكوئيل البذل الى نفسه اضايفه ملك او ضمان بان قال اطلق امرأتك على الف هذه الالف
واشار الى الف نفسه او على الف او قال على الف على الف ضمان كان البذل على الكوئيل لا يطالب به المرأة و
لكوئيل ان يرجع على المرأة قبل الاداء ويبدد وان لم تكن المرأة امرت بالضمان بخلاف الكوئيل بالخلع من قبل
الزوج اذا ضمن المهر للمرأة ولم يكن الضمان بامر الموكل فانه لا يرجع على الموكل اذا اطلق الرجل امرأته على حمل
في العدة بعد الخلع يقع الطلاق ولا يجب الامل وكذا الرجل الزوج ثم تكت مطلقها بقليل ثلث مهرها وثانها
ثلثا كذلك يقع ثلث ومقطعت المهر وترجع المرأة على زوجها بثمن مهرها رجل قال لامرأته طلقك فقلت
يقع الطلاق ويبرأ الزوج عن المهر الذي لها عليه وان لم يكن لها عليه مهر كان عليها رد ما ساق اليها من الصداق
كذا ذكر الحاكم الشهيد في الاقرار من المختصر وروى الشيخ الامام المعروف بخير الزاوية وبه اخذ الشيخ الامام
ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله وروى ما ذكرنا من ابى يوسف رحمه الله ان الخلع لا يكون الا في بوض رجل بنية
من زوجها النكاح المبت كبره وضمن الاب بدل الخلع ثم الخلع لان الاجنبى لو فعل ذلك يتم الخلع فالاب
اولى فان خلع الاب على صداقتها وضمن ثم الخلع ايضمن ثم يبرأ ان اجازت المرأة تصح اجازتها وسقط المهر وان
لم تجز كان صداقتها على الزوج ويرجع الزوج على الاب بذلك يحكم الضمان النكاح الاب قال لخلع على صداقتها

ان اجازت وان لم يتجر فلي مقدار ذلك والكلمات التي صغيرة فان ضمن الاب تم الخلع فقبولها ويكون صدقتها
على الزوجه ثم يرجع الزوجه على الاب فان لم يضمن الاب لا يجب المال على الاب ولا على الصغيرة كما لو كانت
كبيرة وهل يقع الطلاق ان قبلت الصغيرة يقع كما لو كان الخلع مع الصغيرة فان قبل الاب عقد الخلع انحلقت المشايخ
مع في وقوع الطلاق باختلاف الرواية ولا يصح انه يقع لان من الاب كل ما فيها والتمسكان الخلع من الزوجه وام
الصغيرة ان اضاها لام البدل الى مال نفسها او ضمنته تم الخلع كما لو كان الخلع مع الاجنبي وان لم تنصف ولم تفرز
بل يقع الطلاق كما يقع في ماله الاب لاروايته فيه ولا يصح ولا يقع والتمسكان العاقد اجنبيا ولم يضمن البدل بل يفرق
الخلع قال بعضهم الكلمات الصغيرة تغفل العقد وقبر متوفت الخلع على قبولها وقال بعضهم لا يتوقف ولو اختلفت الصغيرة
التي تغفل وقبر من زوجها على صدقتها يقع طلاق بائن ولا يصدق الصداق ولو دكت الصغيرة وكذا بالخلع فغفل
الوكيل فيه روايتان في روايته يصح التوكيل ويتم الخلع بقبول الوكيل كما يتم بقبول الصغيرة وفي روايته اذا لم يضمن
الوكيل البدل لا يقع الطلاق كما لو كان الخلع مع الاجنبي وذكر المحققات مرجح في الجدل ان الاب اذا خلع ابنته الصغيرة
على صدقتها ان علم الاب ان الخلع خير لها بالكلمات لا تحسن عشرة من الزوجه فخلعها على صدقتها على قول مالك
يصدق الصداق عن الزوجه فان قضى القاضي بذلك فخذ قضاءه لانه قضى في موضع الاجتهاد ويجوز
الرجوع والكفاة ببدل الخلع وكذا ان اجل فان اجل الى موت فلان او الى قته وم فلان يجب البدل للمال ويطلق
الاجل فان اجل المصداق والدياس صح الاجل اذا خلع الاب على ابنته الصغيرة لا يصح لانه تعليق الطلاق بالغير
فلا يصح كما لا يصح من الصغيرة ولا يتوقف خلع الصغيرة على اجازة الاب وخلع السكران بائنا وكذا انك سائر تقرقاته
الا الردة والقرار بالحدود والشهاده على شهاده نفسه وقال داود والاصحها في مرجح لا ينفذ منه تصرف وبه
قال الحسن بن زياد وابو الحسن الكرخي وابو القاسم الصغار وهو اجماع قول الشافعي مرجح وقال ابو بصير محمد بن
سلام مرجح الختان العذرة في الشرب بالختان مضطرا او كرها لا يقع الطلاق ولا ينفذ تقرقاته وان لم يكن عذورا
يقع علاقه ونفيه تقرقاته وفي رواية قياس استحسان في الاستحسان لا يصح وفي القياس يصح ومن اعرف
مع انه كلين باعده بالقياس فان قضى القاضي بقبول واحد منهم فخذ قضاءه رجل خلع امرأته وبنيها وله صغيرة
على ان يكون الولد عند الابنين مسلمة صح الخلع ويطلق الشتر لان كون الولد الصغيرة عند الامام حتى الولد

الولد فلا يبطل باظهارها ثمرة اخلفت من زوجها على مهرها ونفقة محدتها وعلى ان تمسك الولد بنفسها سنتين
 معلومة فامسكت الولد سنة او سنتين ثم ردت الولد على الزوج فانها تجبر على ان تمسك الولد بنفسها ما بقيت المدة
 ولو انهما اهرتا ودارتا نفسها حتى تمت المدة ثم ظهرت بصر الزوج عليها بغير نفقة الولد في المدة التي
 لم تمسك الولد وكذا لو طلق الرجل امرأته على ان تمسك المرأة الولد بنفسها الى بلوغ الولد وعلى ان تمسك المرأة مهرها
 عليه فقبلت ثم انها ابت ان تمسك الولد فانها تجبر على ذلك فان لم تفعل كان عليه اجرامساك الولد الى بلوغ المرأة
 اخلفت على انها برئت من النفقة واسكنى ثم اطلق ونشأ الزوج النفقة ولا يقبل السكنى وان اطلقت على ان يموت اسكنى عليها
 كان عليها ان تستري بتمام من زوجها او من غيره وقد فدية المرأة اخلفت من زوجها على نفقة ولدا منها ما عاش قال
 ابو حنيفة يرح عليها ان ترد المهر الذي قبضت فمراة اخلفت من زوجها على ان ترضع ما في بطنها سنتين حتى يقطعه
 نفقة الولد بعد الرضاعة عشر سنين على انها ان ولدت ثانيا فلا تستني للزوج عليها وان ولدت ثانيا فاصف سنة
 ثم مات فلا تستني عليها قال ابو يوسف يرح المهر وكلها جائزة وهي برئته عاقلتي من الرضاعة والنفقة ان مات
 البصبي او ولد ميتا وقال زفر بن اشعر وكلها فاسدة وعليها ان ترد المهر على زوجها امرأه اخلفت من زوجها
 على ان جعلت صداقها لولدها وعلى ان يجعل صداقها لفلان اجنبي قال محمد يرح المهر موزون ولا تستني للولد
 ولا اجنبي امرأه اخلفت من زوجها على الرضاعة ولها ولها لم يسم وقتا قال محمد يرح يجوز ذلك على سنتين وان طلقها
 على الرضاعة والولد سنتين وعلى نفقة هذا الولد عشر سنين قال محمد يرح يجوز ويقتل مثل هذه الجاهلة في الطلاق امرأه
 وكلت رجلا بالخلع ثم ردت لا يعمل بزوجها اذا لم يعلم الوكيل بذلك وان ارسلت بالخلع رسول الى زوجها ثم رجعت
 قبل تبليغ الرسالة صح رجوعها وان لم يعلم الرسول بزوجها رجعت قال رجلين احسا امرأتى على غير صلح فخلعها احداهما
 لم يرفع الطلاق ولو امر رجلين ان يخلعا امرأته يالف فقال احدهما خلعتها بالث وقال الاخر قد افرقت ذلك قال
 ابو يوسف يرح لا يجوز ولو قال احدهما خلعتها بالث وقال الاخر خلعتها بالث فهو جائز امرأه وكلت رجلا بان يخلعها
 من زوجها بالث درهم وكله الزوج ايضا بان يخلعها منه بالث فخلع الوكيل بالث ذكر في موضع انه لا يتم الخلع ما لم يقبل
 المرأة بخلع الوكيل او يقبل الزوج او يجيز قال ولا يكون وكلاهما جميعا قال الحاكم اشبهه يرح وهذا رواه في رواية
 الاصل فصل في الخلع بلفظ البيع والشراء اذا قال الرجل لامرأته اتعت مني او استترت

منى ثلث تطبيقات بهرک وقفه عندک فقات اشتریت الصحيح لا يقع الطلاق ما لم يقبل الزوج بعد
كلامها بعث لان هذا الكلام يحيل السوم ويحيل التحقيق فلا يتم اطلاق بقولها اشتریت وقد مر مثل هذا في قولها انطلقت
وقال لها اشتری ثلث تطبيقات بهرک وقفه عندک فقات اشتریت يتم الحمل فيها لان لفظه الاثر فقبولها اليها
والواحد يصلح عادة من الطرفين في الحمل لو كان البذل مائة في الصحيح من الرواية والبذل هنا معلوم اما اللفظ الاول
ليس بغير قبض فلا يصير الواحد عادة من الطرفين فيحتاج الى قول الزوج بعد ذلك بعث رجل قال لامرأته كل امرأة تزوجها بعد
بعث ثلاثها منك بدرهم ثم تزوج المرأة كان لامرأته القبول بعد التزويج في مجلس عليها فان قالت بعد التزويج بعثت او
قات اشتریت او قال لثلاثها يقع الطلاق باسما من البذل وان بعثت قبل التزويج لا يقع شيء لان كلام الزوج خصان الى
بعد التزويج فيغير القبول بعد التزويج رجل قال لامرأته بعثت منك ثلث تطبيقات بهرک او وقفته عندک فقات للمرأة
بعثت لم يقبل اشتریت قال ابو بكر الاسكاف في شرحه ثلث تطبيقات باسما كانها قالت بعثت مهري ووقفته عندی بتطبيقه وقال القاضي
ابو الیاس في لا يقع شيء وهو المحار لان كلام المرأة بعثت او ليس بحجاب امرأة قالت لزوجها بعثت منك مهري ووقفته عندی
اشتریت فقال الزوج اشتریت خیر ووقفت ودعيت قالوا اطلاق ظاهر لان الزوج لم يربح منها نفسها ولا طلاقها وانما اشتری
مهرها وشراء المهر لا يكون طلاقا لا اذا اوطع بحدية الشكل ان لم يربح منها شيئاً قبل ذلك رجل قال لامرأته بعثت منك ثلث
بهرک ووقفته عندک فقات بجان فخریم يقع الطلاق لان هذا الكلام يترك على وجه الباطن وهو كما كانت باذنه وخبره
وقال لها بعثت منك ثلاثا بهرک الذي لك على فقات طلقت نفسي فانها بنين واحدة فمهرها لان هذا يصلح قبل كلام
الزوج مخجل قبولا وقيل يقع واحدة وجبة وهو غير اوراقات المرأة اطلق على الف درهم فقال الزوج انت طالق واخبرني
والصحيح انه يجعل جوابا لكلام المرأة كذا بك ههنا ولو قال لامرأته بعثت منك بتطبيقه ولم يذكر البذل فقات اشتریت يقع
واحدة وجبة ولو قال بعثت منك فقات اشتریت يقع طلاق بان لان بيع الطلاق يملك الطلاق فاذا لم يذكر البذل
يعبر به فان كانك الطلاق فيكون جوا واما بيع نفسها فملك النفس من المرأة وملك النفس لا يحصل الا بالابان فيكون باسما
قال لامرأته بعثت منك بتطبيقه ثلثة الان درهم قال ذلك ثلث مرات وقالت للمرأة بعد كل كلام اشتریت ثم قال الزوج
ادعوت الزكراء والناجيات من الاول بان ثمة وانك لا تصدقني فاقول يقع ثلث تطبيقات ولا يملكها ثلثة الان درهم لان
لا قال اولاً بعثت منك بتطبيقه ثلثة الان درهم بعثت ووقفته عندی بتطبيقه ثلثة الان درهم فاجاب قال بان ثمة وانك

وانما تبقى التي في انك انت صريح الطلاق لجن البائن رجل قال لامرأة بعت منك امرأك بالعت درهم
 ففالت في امرت نفسي بعت الطلاق بالعت درهم ووقال لها بعت منك هذا الثوب بهرك ونفقة عدتك ففالت
 انشريت ثم طلعتها بعت بطلقة جميعه وبيع الثوب بالنفقة باطل فجاءه النفقة رجل باع من امرأته بطلقة جميعه مهر
 وجميع ما لها في البيت غير ما عليها من القميص ففالت انشريت وعليها حلي وثياب كثيرة بعت بطلاق بائن بما يكون في ايج
 وجميع ما يكون عليها من الثياب الخلى يكون للمرأة لان لفظة ما في البيت لا يتناول ما عليها من الثياب والحلي فلا يستحقها الزوج
 رجل باع من امرأته بطلقة بما لا عليها من المهر والزوج يعلم انه لا مهر لها فباع واحدة رحيمة ففالت لزوجها
 انشريت نفسي منك با اعطيت اوقات انشريت نفسي منك با اعطيت دارا بعت الايجالك العدة ففالت الزوج
 اعطيت بعت الطلاق لان المطلوب المرأة من الزوج الطلاق لجن ففالت بركلاهما ففالت انشريت نفسي فاعطيت
 الطلاق فاذا قال اعطيت كان ذلك جوا بكلام المرأة قوم قالوا لامرأة انشريت نفسك بطلقة بكل حق يكون للنساء
 على الرجال من المهر ونفقة العدة ففالت نعم انشريت فقال الزوج بعت انت فقال نعم قال الزوج اعطيت ربي الزوج
 من المهر وان لم يقولوا انشريت نفسك من لانها لا تشري نفسها الا من زوجها امرأه اراد ان يخلع فامتنع قوم وقالوا
 لامرأة انشريت نفسك بجميع الحقوق التي ففالت انشريت وقال الزوج بعت فقال بعت وفي ضميره بيع منك البيت فانها
 تطلق نفسها لانه قال بعت جوا بكلامهم والى باب تفسر عادة ما في السؤال واسد اعلم **فصل في الخلع**
بالفارسية رجل قال لامرأة كل شئ سالتى اعدتالى من اكل سيب المهر وغيره تراو ففتم بان طلاقى كآن
 تراوت ففالت المرأة انشريت قالوا لا يقع الطلاق لانه بلاء منها ما هو حقها فلا يصح كالوقال لغيره بعت منك
 خادوك هذا الجبدى هذا المرأة سالت الطلاق فقال الزوج مرافد ففتم بان زوجه سالى بان طلاق كتراسوى منست
 ففالت زوجه ففتم فقال الزوج خريم طلقتك لان الطلاق الذي لها عند الزوج نكحت فيقع جميع ما عده من الطلاق
 كالوقال لها خوليتن خريدى بالاك عندى من الوديقه يدخل فيه كل وديقه كانت لها عنه رجل قال لامرأة خوليتن
 ازين شوى بهركا بين كتراست زوى ويهر زهرته عده كدوابب خود تراو بردى سيب طلاق اخفى ففالت اختم
 ثم قيل للزوج ان يجيدى فقال انجيدىم الخلع فيها لانها صرحا بما هو فارسية الخلع رجل طلق امرأته رجيا ثم اراد ان يخلع
 فقال لامرأة خوليتن ازين مردكيا بين زهرته عده بلك طلاق انجيدى ففالت انجيدىم ففتم فقال للزوج ترك طلاق

وادی فقال وادوم قال بعضهم یقع فلیقله رجیة وقال بعضهم یقع واحدة بانه وهو الصحيح لان قول الزوج خرج
بوجوب الكلام للمرأة قوله قالوا للمرأة ودخل بها زوجها بهر حتى كزنان وابر مردان بود بیک مطلق خوشتن خریدی
فقات خریدیم فقال الزوج یک مطلق منف وادوم یقع واحدة رجیة لان البائن لا ینکح سنیاً فیکون سببه عا
ونه الجواب علی ردایة الاصل انما ردایة الزیادات البائن سنی فبقی ان لا ینکح سببه عا رجل قال لامرأة
بهر حتى كزنان وابر مردان بود تو خوشتن را از من خریدی فقات خریدیم فقال الزوج رو اکون لا یقع
الطلاق لان هذا الكلام قد ذکره لرد فلیحتمل انما عا بک رجل قال لامرأة تو خوشتن را من خریدی فقات خریدیم
فقال الزوج فخرستم یقع واحدة بانه دخل بها الزوج عن البهر فاتی بعضهم انکان علی بهر برون ان لم ینکح علی
لا شیء علیها وقال بعضهم لا یسر الزوج علیها وقد ذکرناه فیما اذا اتصلوا بلفظة البیوع والشراب بالعربیة فکذا اذا کان الخلع
لفظة البیوع والشراب بالفارسیة رجل قال لامرأة خالک دوزی بیه الطلاق یقع به الطلاق ولا یسر عن البهر
لان قوله خالک من الکلمات دوزی غیر من الکلمات یقع واحدة بانه ولا یسر عن البهر فکذا کک مهن
ولو قال بها خوشتن را من تو خوشتن خریدیم ولم یقل الزوج فخرستم لا یقع الطلاق رکنه المرقال بالعربیة اشتري
ففسک منی ولو قال لها اخلی فقات اخلت یقع الطلاق علیها عن اکثر المتأخرین مع والفرق ان قوله اخلی
امر بایقع الطلاق فلیحتمل انما ذکره لرد صا کانه قال لها ابني ففسک ولو قال لها ابني ففسک فقات
وبت یقع الطلاق واما قوله اشتري ففسک منی فقرر بالفارسیة خوشتن بخرا من انما المعادنة فاذالم ذکر البذل
لم یصح الامر بالمعادنة بقی كلام المرأة فلا یقع الطلاق ولو قدر البذل فقال خوشتن بخرا کما بین ونفقة عدة احوال
لها بالعربیة اشتري ففسک منی بک ونفقة عدة فقات بالعربیة اشتريت اوقالت بالفارسیة خریدیم تم اخلی امرأة
قات زوجها بالفارسیة خوشتن خرمی باعطیت فقال الزوج باعطیت یقع الطلاق ولا تنوی المرأة ولو قات
خوشتن خرم باعطیت فقال الزوج باعطیت لا یصح الخلع ولا تنوی المرأة لان قولها بالفارسیة خوشتن خرمی
ایجاب لا یحتمل عدة وقولها خوشتن خرم عدة لا یحتمل الا یجاب انما ذکر فی الا یجاب خوشتن می خرم کانه ذکر فی
شهادته کما می بینم ولا یمکن کما می بینم انما قولها بالعربیة اشتري ففسک منی لا یحتمل الا یجاب والعدة ونوی فی ذلک
ولو قات زوجها خوشتن را تو خرمی بهر ونفقة عدتی وادی فقال الزوج آری یقع المهر فیهما لان قولها

قوله اخبرني فرجى ايجاب بنسبة قولها خريم ثم قال الزوج ارسى جواب كانه قال اودم وتكرار الزوج ارسى
بينهم لا يقع الطلاق لان هذا ليس بقبول رجل خلع امرأته ثم قال بالفا رسية ويكرهه فقال الزوج اودم
يقع طلاقه ارسى لانها قولها ويكرهه طلب للطلاق وقول النجاشي صلح بوابه قال بعضهم يقع الثالث كانهما قال
او وقع الباقي والاصح هو الاول جعل بلع من امرأته طلاقا بغيرها ونفقة عدتها فاشترت ثم قال الزوج من ساعدت
برسه هر سه قالوا يخاف ان يقع الثالث لان قوله هر سه ينصرف الى الطلاق كانه قال او قت الثالث وجعل فاع
امرأته بطلاقه فقال له نفاهوه لمقلت هذا قال بالفا رسية روب باو لا يقع بهذا الكلام حتى آخر قد مره انى قوله
طلاق اوده باو رجل تو بلع امرأته قيل لا كم نويت فقال باقتا ان لم ينزله الزوج شيئا طلقت اوده لان الزوج
لم يوت الطلاق وانما فرض ليها امسية فلا يقع به طلاق آخر امرأه قالت له زوجها انفقى وقالت بالفا رسية هذا
فقال الزوج سب او تم مغنيتها بطلاقه يقع واحدة لان قول الزوج اوله سب بالليس بايلاء امرأه قالت له زوجها فاشترى
بكاين ' سهرتبه سده خريم فقال الزوج دست كونه كودم قال بعضهم لا يقع حتى وقالت فخرتقن از تو بهمه صها
خريم فقال الزوج دست بازو انتم على من اسخ الامام ابى جبر محمد بن الفضل ح انه قال يتم الخلع لان الناس يريدون
بهذا او مثلا الجواب امرأه قالت له زوجها دست كونه صفي كيك از من بازو دار فقال كيك از تو بازو انتم قال ذلك
ثالث مراد قال بعضهم يخاف انها تطلق ثمن وقال الفقيه ابو الليث ح يقع واحدة لان هذا اللفظ تفسير قوله
سبلك والواقع به بائن والباين لا يلحق البائن امرأه قالت له زوجها دست طلاقى او دست اوقات ملكك فقال
الزوج قبلت ونوى به الطلاق لا يقع مشيورا لانها لا تملك الطلاق فلا تملك بيع الطلاق ويسته رجل قال فخرى كيك
طلاق من بين فخرى يدان كيكين كيك او ابرو تو ست فقال الزوج فخرتم ولم يقل الاب قبلت لا يقع شئى امرأه قالت له زوجها
كاين ترا خنيدم مر كيك بازو دار قالوا ان طلقها سقط المهر وان لم يطلق لا يسقط رجل قال لامرأته بعثت منك طلاقه
بمهرك ونفقة عدتك بمثل ما جابر بن عبد السلام الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت قبلت قالوا يخاف ان لا يهره
ولم يجامعها في ذلك الطهر طلقت امرأه ابرأت زوجها عما عليها عليه ان يطلقها طلاقا جائزا لمرأة وان
فك ولو ابرأت عما عليها على ان لا تزوج عليها امرأه فالمرأة جائزة وان شرب باطل قال لحكم ابو الغضنبر
كل شئى يجوز فيه التحلل فالمرأة جائزة على الوفاة بذلك الشرب وكل شئى لا يجوز فيه التحلل فالمرأة جائزة ونسبة

باجل واليه والصدقة مثل البراة رجل قال لا امرأة طلاق تراودم فريد بن الحسن انما قال فريد بن غوث بن
 رابطة انتم في شتم فقال الزم بن رستي ان لا اود البنون فريد بن رستي اجازة لما قال المرأة قلت انك ان لم يرد
 الاجازة لا ينفك الا واحدة رجعية واما اعظم بالصواب باب الطهرار انما يشبه السكوة بالحركة على سبيل
 القابض بنب اورضاع او صهرية وحكم حرمة الوطى والدماعى الى غاية الكفاية رجل لا امرأة انت على كنهى امى ولم ينز
 شينا او نوى به الطلاق او التحريم او انكها لم يكن ظهرا او قال ابو يوسف ومحمد ان نوى التحريم بالطلاق يكون طلاقا
 وان قال غيبته به والكذب لا يفسد ان قصدت ومكنته ونسبها فيما بينه وبين امرأته على وجهه فله سائل احد بها
 نداء والناية ان يقول لها انت مثل امى ولم ينز شينا لا يفسد شئ في قولهم ولو قال انت على كنهى امى او مثل
 ونوى به البراءة لا يفسد شئ وان نوى الظهار كان ظهرا وان لم ينز شينا لا يفسد شئ في قول اخيه ببع وقال محمد
 بع هو الظهار وعن ابى يوسف بع في رواية لا يفسد شئ كما قال ابو حنيفة بع وفي رواية يكون مينا ان تركها اربعة اشهر
 ولم تغير بها بانت بخلافه وان نوى الطلاق لم يفسد شئ على ما نوى وان لم ينز شينا لا يفسد شئ في قول اخيه ببع وقال محمد
 بع وهو رواية عن ابى يوسف بع انه يكون ظهرا وفي رواية اخرى عن ابى يوسف بع انه يكون ايلاما وان نوى به التحريم
 اختلفت الروايات فيه والصحيح انه يكون ظهرا راعنه الكل والمسئلة اثبات اذا قال انت مرام كنهى ونوى به الطلاق
 او الظهار او الايلام فهو على ما نوى وان لم ينز شينا يكون ظهرا في قول محمد بع وهو رواية عن اخيه ببع في قول ابى يوسف
 عن اخيه ببع يكون ايلاما وذكر المختص بع الصحيح من ذهب بخلافه في ما قال محمد بع والراوية اذا قال لها انت
 حرام كنهى امى فانه يكون ظهرا او قال ابو يوسف ومحمد بع ان نوى الطلاق او الايلام فهو على ما نوى الا ان قصدت بع
 اذا نوى الطلاق يكون طلاقا لا غير وعنه ابى يوسف بع يكون طلاقا وظهرا وهو كما لو خلق فم ظهرا او ظهرا ثم طهر فانه يكون
 طلاقا وظهرا ولو قال لا امرأة انت على كنهى امى ولم ينز شينا اختلفت الروايات فيه والصحيح انه اذا لم ينز شينا يكون
 ايلاما وان نوى الطلاق يكون طلاقا وان نوى الظهار لا يكون ظهرا ولو قال لها انت على كنهى امى او ظهرا او ظهرا يكون ظهرا
 والاصل فيه انه اذا نسبها بما لا يحل انظر فيه من بعض الامم يكون ظهرا ان نسبها بما يحل النظر اليه كالشهر والوجه
 والراس واليه والرجل لا يكون ظهرا ولو قال انت على كنهى امى في القياس يكون ظهرا ولو قال لها فخذك على
 كنهى امى او راسك على كنهى امى لا يكون ظهرا ولو قال لها انت على كنهى امى يكون ظهرا ولو قال كنهى امى فخذك

الحان دخل بها يكون ظهرا والا فلا وان شئت بها بامرأة الاب او الابن يكون ظهرا كما لو شبعها بالام
 ولو شبعها بغيره الاب او الابن قال محمد ر لا يكون ظهرا وقال ابو حنيفة ر لا يكون ظهرا ولو شبعها بغيره الاب او الابن
 ولو شبعها بامرأة أو ابنة امرأة قد زنى بها يكون ظهرا ولو قبل اجنبية شهوة او غشرا الى فرجها شهوة ثم شبع
 امرأته بام تلك المرأة ر ابنتها لا يكون في قول اخنيفة ر قال ولا يشبه هذا الوطى ولو شبعها بغيره امرأة لا تحلل
 في الحائض كالحجوبة والمرأة ومكثت الغيرة لا يكون ظهرا وكذا لا يشبه بالرجل اي رجل كان ولو قال انت على كظهر امي
 انت امرء لا يكون ظهرا كما لا يكون طلاقا ولو قال انت على كظهر امي ان شئت
 فهو على المشية في المجلس ولو ظاهرس امرأته او ام ولد يكون باطلا لا يحرم عليه وطئها والمرأة اذا ظهرت من زوجها
 كان باطلا لا يزرعها الكفارة كما لو اضافت الطلاق الى زوجها قال ابو حنيفة ر يزرعها الكفارة اذا ذكرها الظهار
 على امرأة يزرعها كل ظهرا كفارة وكذا لو ظاهرس ابنه نسوة يزرعها كل امرأة كفارة وظهرا الاخرس بالكذب والاشارة
 المفروقة لازم ولو ظاهرس مرقبا قال انت على كظهر امي المرم او ان شئت يصر مظهر في الحال فاذا مضى ذلك
 الموت بطل ولو قال الاجنبية اذا تزوجت فانت على كظهر امي فزوجها يكون مظاهرا ولو قال اذا تزوجت فانت
 طالق ثم قال اذا تزوجت فانت على كظهر امي فزوجها يزرع الطلاق والظهار جميعا لانها يقعان في حالة واحدة وكذا
 لو قال اذا تزوجت فانت على كظهر امي وانت طالق فزوجها الزنا جسيما ولو قال اذا تزوجت فانت طالق وانت على
 كظهر امي فزوجها يقع الطلاق ولا يزرع الظهار في قول اخنيفة ر وقال صاحب ر الزنا جسيما وهذا بناء على ان
 الترتيب في التعلق بوجوب الترتيب في الفروع عند اخنيفة ر وقال صاحب ر لا يوجب فاذا وقع الطلاق او لا
 عند اخنيفة ر والمباينة لا تكون محلا للظهار فلا يزرع الظهار اما اذا انزل الظهار او لا وسبق الظهار لا يخرجهما من ان يكون
 محلا للطلاق يقع الطلاق ايضا اذا ظاهرس امرأة ثم طلقها ثم تزوجها بعد رجع آخر كان مظاهرا لا يحل وطئها قبل
 التكفير لان وقوع الفروع لا يحل للظهار وكذا الوارثت والعياد بائنا ثم اسلمت فزوجها وان ارثت ساءا والياد
 بائنا ثم اسلمت بائنا على الظهار في قول اخنيفة ر وكذا الوطاهرس امرأة وهي امه ثم اشتراها لا يحل له وطئها قبل
 التكفير وكذا الوارثتها ثم تزوجها ولو قال لامرأة ان دخلت الدار فانت على كظهر امي ثم طلقها بائنا منه
 ثم دخلت الدار في العدة لا يزرع الظهار لانه لا يخرج الظهار في هذه الحالة لا يصح فكاؤه او ادماره لما بين من غير

وكتارة الشهادة كورة في كتاب الله تعالى المظن هو ذلك المغير ورنج الاموال في القاضي بحسبه القاضي حتى كثر او يطلق
والله اعلم **باب الايلاء** هو الايلاء من النفس عن قربان المكوث منها موكدا باليمين بالله تعالى او غيره
من مطلق او مضاف في سوم اوج ونحو ذلك مطلقا او موقفا بارتبة اشهر في المحارير وشهرين في الاما من غير ان يتخللها
وقت يمكن قربانها فيه من غير حش فان تخلف لا يكون موقفا وصورة ذلك ان يعبرل المحرة والله اعلم فيك ارتبة اشهر او بوط
او قال سنة الا لو مانا انه لا يكون موقفا ما لم يوجد اليرم المستثنى وكذا الوقال لا اتركك حتى يتم فلان لا يكون موقفا
نجوم قد ومنه في المدة وكذا الوقال والله لا اتركك حتى تموت في الوميوت فلان لا يكون موقفا لاحتمال ان يموت فلان
في المدة ولو حلف لا يغيرها حتى يخرج الدجال او حتى تطلع الشمس من مغربها يكون موقفا استحسانا كقولنا والله
لا اتركك حتى اتمتع عبيدي هذا او حتى اطلق فلان لا يكون موقفا في قول المجتعية ومعه ربح ولو قال والله لا اتركك حتى
تموت او حتى اموت او حتى تقتل او حتى اقتل يكون موقفا ولا يكون موقفا الا بالحلف على الجماع في الفرج فان كان بحيث
الجماع في الفرج لا يكون موقفا رجل قال لامرأته والله لايس جلدك اهلكك لا يكون موقفا لانه بحيث في يمينه بالمس
الجماع في الفرج ولو قال لايس زوجي فربك يكون موقفا لانه يراو به في الكلام الجماع ولو قال اكر باؤخسبم فانت
عائق ولم يبرئ شيئا يكون موقفا لان مراد الناس من هذا الجماع فان نوى المصاحبة لا يكون موقفا فان مضاهها ولم يجامها
كان حاشا ولو قال اگر من دست بزن زار كنم تا يكس ال غلى كذا ولم يغيرها بارتبة اشهر بنين مطلقه لانه يراو به في الفرج
الجماع وبنية الزواجها في السنة فاما دون الفرج لا بحيث في يمينه ولو قال لامرأته ان فربك او دعوتك الى فراشي فانت
عائق لا يكون موقفا لانه يمكن قربانها من غير حش ودفع الطلاق بان يدعوها الى الفراش فحيث ثم يغيرها بعد ذلك من غير
ان يحنث بالقران ولو قال لامرأته ان انتقلت من جنابتي ماوت امرأتى فانت طالق ثلثا واعادها القول وكانت المرأة
عاطلة ولم يغيرها بعد هذا المعاد لم يحنث وحش حملها بعد اربعة اشهر فصارها فانها تبين بواحدة عند انقضاء اربعة اشهر لانه
كان موقفا ونقضه بعد اربعة اشهر الحمل فان تزوجها بعد ذلك لا يكون موقفا لو قربها لا يحنث لان اليمين كانت مرفقة الى الجوار
الكناح وبعده وقت تطايقه بالايلاء لا يقع عليها طلاق آخر وان مضت مدة الايلاء اخرى قبل وضع الحمل لان المباشرة بالايلاء
لا يقع عليها الطلاق بحكم ذلك الايلاء والحكمت في المدة ما لم يزوج منها وان تكرر الكلام الا ان مدة الحمل واحدة
وفي المدة الواحدة لا يقع الاطلاق واحدة ولو قال لها ان فربك الى سنة فانت طالق ثلثا وادامه ان لا يقع

ان لا يقع الثلث فاحتمل ان يدعى اربعة اشهر حتى تبين بطلقة ثم يكت اثنتا عشرة شهرا ثم انزوجهما كما حاسم قبل
 فاذا قربها لا تطلق عليه الثلث لانها لا تطلق قبل السنة لعدم القربان وبعد تمام السنة لا يبقى اليقين ولو كان بها اقرب
 اية امانت طالق فاحتمل في هذا ان لا قربها تطلق في وان تزوجها يقع عليها بعض اربعة اشهر بطلقة فاذا تزوجها بعد ذلك
 يكون موريا رجل قال لامرأته واعد لا اقربك سنة فضت اربعة اشهر وبان بطلقة ثم تزوجها فضت اربعة اشهر اخرى من وقت
 اقترع يقع عليها بطلقة اخرى لان اليقين باقية فان تزوجها مرة اخرى وضت اربعة اشهر اخرى لا يقع عليها طلاق لان
 اليقين كانت موقفة الى سنة ولم ين بعد هذا اقترع الى عام اسنة اربعة اشهر لا يقع عليها طلاق آخر رجل قال لامرأته
 ان اقربك فبعدى بها فضت اربعة اشهر وخصصته الى القاضي ففرق بينهما ثم هم لم يجد البينة انه حلالا اصل فان القاضي
 قضى بغيره وبطل الايلاء وديد المرأة الى تزوجها لا تبين انه لم يكن موريا رجل قال لامرأته واعد لا اقربك في هذا المصنف
 لا يكون موريا رجل قال لامرأته ان اقربك فبعدى بها فضت اربعة اشهر وبان بطلقة ثم تزوجها فضت اربعة اشهر اخرى من وقت
 الجماع وانما اية انه لا حاجة الى الجماع لا يكون موريا وكذا لو لم ينشئ لا يكون موريا رجل الى من امرأته ثم قال اشركت
 في الايلاء تده امرأته لا اخرى لا يكون موريا من الثانية ولو اشركها في الظهار صرح واشركه لان الكلام الاول قدم فلا يملك
 غيره وفي الظهار باشر اشرك الثانية لا يغير حكم الاول وفي الايلاء يغير لانه لو صح الاشراك في الايلاء وجب الاحتت بقرباها جميعا
 فلا يصح اشراكها رجل قال لامرأته واعد لا اقربك لا يكون موريا منها حتى لو وضت اربعة اشهر ولم يقرب يقع على كل واحدة
 بطلقة ولو قال واعد لا اقرب واحدة مطلقا كان موريا من واحدة حتى لو وضت اربعة اشهر يقع الطلاق على واحدة منها رجل
 الى من امرأته ثم طلعتا ثم تزوجها بعد نزوح اخر لا يكون موريا وليس الايلاء كالاظهار وان الايلاء تيسر الطلاق بعد
 القربان فيقتيد بالملك القائم بطلقات الثلث بطل ذلك الملك بخلاف الظهار لانه تحريم الى غاية وليس بطلاق
 وعلى قول من تزوج لا يبطل الايلاء بطلقات الثلث رجل الى امرأته ثم طلعتا بطلقة بانته ان وضت اربعة اشهر من وقت
 الايلاء ورجى في العدة طلقت اخرى بالايلاء وان افضت حدها ثم تمت مدة الايلاء لا يقع الطلاق بالايلاء بعده
 الطلاق ومدة الايلاء كغيري بان ايتها سجين كان الحكم له رجل الى من امرأته ثم طلعتا ثم تزوجها ان تزوجها قبل انقضاء
 العدة كان الايلاء على حال حتى لو تمت اربعة اشهر من وقت الايلاء يقع عليها بطلقة اخرى بحكم الايلاء وان تزوجها
 بعد انقضاء العدة كان موريا لكن بغير مدة الايلاء ومن وقت اقترع رجل الى من امرأته بعد ما انقضاء

يطلقه بانه لا يكون محررا رجل الى من امراته ومنه وفيها سيرة اربعة اشهر او اكثر وهو مرض لا يقدر على الجماع
 بان يذبح اثمانا عند قبول فتي البها فان غار لم يسهل ثم يرافى اربعة اشهر يطل ذلك الفتي ولا يكون فيه اطلاق
 وان كان الرقي محررا من لا يتبر الفتي باللسان وان كان مخبرنا ظاهرا غير حق فجاز ان يكون فيه باللسان ويكون بمنزلة المأثمة
 والمريض ولو غار المرض يطله لا يسهل لا يتبر الرقي اذ اصاب امراته فجادون الفرج لم يكن ذلك شيئا واما بعد مسلم
فصل في الفقرة بين الزوجين ملكا احدهما صاحبها بالكتاب والآخر رجل اشترى امراته
 منها بطل النكاح فان طلعا قبل ان يمضي مدة تنقضي فيها العدة لا يقع الطلاق لان الطلاق لا يقع الا في النكاح الذي مدة
 النكاح والمملوك كمنحل لا يملك العيين فليكن عليها العدة لا لحسن الرقي ولا لحسن شجره ولا لاعتقها بعد ما اشترىها
 ثم طلعا قبل ان يمضي مدة تنقضي فيها العدة يقع طلاقه عليها في قول محمد بن ابي يوسف الاول من ثم يرضع ابو يوسف من
 هنا وقال لا يقع وهو قول زفر بن علي الفسوي رجل قال لامرأته ولدت بنت طالق سنة ثم اشترىها فجاءت السنة
 لا يقع الطلاق وكذا الرأى منها ثم اشترىها فافقت مدة الايلاد وكذا الرأى طلقها بشرط ثم وجد اشترط بعد ما حكمها
 لا يقع الطلاق وان اعتقها بعد ما اشترىها ثم جازت سنة او افقت مدة الايلاد او وجد اشترط يقع الطلاق في قول
 محمد بن جرج وفي قياس قول ابى يوسف لا يقع عليه الفسوي حرة اشترى زوجه او شيئا منه بطل النكاح فان افقت زوجهما
 ثم طلعا وهي في العدة لا تطلق في قول ابى يوسف من الآخر وتطلق في قوله الاول وهو قول محمد بن جرج ولو قال العبد لامرأته
 الحرة انت طالق سنة ثم ملكت زوجهما فجاءت سنة تنقضي عليها الطلاق لان الحرة لا تحل لعبد الا بغير وجوب العدة
 ويكون محلا لطلاق بخلات الفصل الاول في كونه امة والى اية ما يمدح عن ابى نصر والى القاسم الصغار من انها لا
 لا يقع الفقرة حتى لا تنصل الى مقصودها ان كان مقصودها الفقرة وفي الروايات الظاهرة يقع الفقرة وتحبس المرأة حتى تسلم ويحد
 النكاح سدا لهذا الباب عليها رجل طلق امرأته بدقول الدار ثم ارادت والى اية ما يمدح عن ابى الحرب قد طلق الدار
 لا يقع الطلاق عليها في قول الجعفيين وكذا الرأى منها لم يمدح عن ابى الحرب ثم افقت مدة الايلاد لا يقع الطلاق ولو طلعا بعد
 الحاق بد الحرب لا يقع الطلاق فان عاد الى دار الاسلام سدا هي في العدة وطلعا بعد ما خرجت من دار الحرب لا يقع
 الطلاق في قول ابى يوسف من الآخر ويقع في قوله الاول وهو قول محمد بن جرج والمرأة اذا ارادت والى اية ما يمدح تحت
 بد الحرب فطلعا زوجهما عادت الى دار الاسلام مسلمة لا يقع الطلاق في قول الجعفيين لسقوط العدة منها بالحق

بالصحيح بدار الحرب وفي قول صاحبيه يقع الطلاق لبقاء العدة وانما يقع من العود الى دار الاسلام لان حالات الدارين الصغيرة
 المسلمة اذا كانت تحت زوج ارتد ابراهما عن الاسلام والبقاء بامد لم يقن من زوجها فان تحتها بدار الحرب بانت وان ائنه
 والبقاء بامد ولحق بدار الحرب واسما ماتت في دار الاسلام مسلمة او مرتدة لم يقن الصغيرة من زوجها فضرية صغيرة تحت
 مسلم تحبس ابراهما فضرية قد ماتت اذ هي حية لم يقن الصغيرة من زوجها ولو تحبس الابوان بانت من زوجها وان لم تحبسها
 بدار الحرب مسلمة يانته تحت مسلم صارت مسرقة فارتد الابوان ولحقها بدار الحرب لم يقن من زوجها مسلم تزوج فضرية
 صغيرة لما ابوان فضرية ان تلقت وهي لا تقتل الفضرية ولا ويمن من الابوان ولا تعقب بانت من زوجها وكذا الصغيرة
 المسلمة بالاسلام الابوين اذا بلغت هي لا تقرب الاسلام ولا تعقب تبين من زوجها كانها ارتدت ولها اقرار الانقياد
 والصالحات استيفات المرأة وهو حسن لكن ينبغي ان يكون الاستيفات على وجه الاستفهام ليسير الوصف عليها فان كانت
 انا عقل الاسلام واقدر على الوصف ولا اصف قالوا تبين من زوجها لانها تركت الاسلام وهو الاقرار باللسان عند الحاجة
 غير عند تمكن مرتدة فان كانت انا عقل الاسلام ولا ادر على الوصف اخلفت انية قال بعضهم تبين من زوجها لان الجبل ليس
 بقدر وقال بعضهم لا تبين لان ردة السكران لا تصح استحسانا ان سبها مصيبة باشرها عن اختياره بلان لا تنسب ردة
 هذه كان اولى بالصبي الذي يقبل ارتداده يصح ويرحب الفقرة في قول الجففة ومحمد وكذا ارتد او اصبته التي تقتل اذا
 بلغ الصبي عاقل وهو لا يصف الاسلام يكون مرتدا الا اية القتل كما ذكره على الاسلام اذا اسلم ثم ارتد يصح ردة ولا يقبل
 صبي نصراني زوج ابوه فضرية فاسلمت المرأة لا يفرق الفاضل بينها حتى يقبل الصبي الاسلام فاذا عقل يمرض عليه الاسلام
 فان ابى فرق الفاضل بينها كما لو كان بان يمرض الاسلام عليه فان ابى فرق بينها وتوجان سلمان ارتد اعلم لم يقع الفقرة
 بينها استحسانا متى لو اسلم كان الكحل قائما بينها الذي اذا انتقل من دين الى دين لا يمرض له وقال الشافعي ردت
 برنسان يسلم او يعود الى دينه الاول فان لم يفعل حتى مضت ثلث حيض تبين امرأته حرة خربت الفرسا مسلمة وترك زوجها
 البركي في دار الحرب وقت الفقرة فيها وكذا لو خرج البركي الى الفرسا مسلمانا وترك امرأته كاذرة في دار الحرب يجب عليها
 العدة الا انها ان خربت مسلمة مرافقة فلادة عليها انكول بحقيقة مع قال صاحباه مع يجب عليها العدة وكذا لو خرجت
 احداهما وميا لقت الفقرة وان خرجت احدهما مستامنا لا يقع الفقرة وان خرجا با مان فاسلمت المرأة في رواية هي امرأة
 حتى تحيض ثلث حيض وفي رواية يمرض الاسلام على الزوج فانه ابى فرق بينهما وان لم يمرض الامام الاسلام علم

لا يشترط الفروج حتى يتحقق ثلث حيض اذا اسلم احد الزوجين في ذلك الوقت يتحقق الفروج فيها على خبر ثلث حيض
 ذميمة اسلمت في دار الاسلام يرض الاسلام على زوجها فان اسلم والا فرق القاضي بينهما ويكرن طلاقا في قول
 ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف لا يكون طلاقا وان اسلم الزوج وتمرأته حرة او مجوسية يرض الاسلام
 عليها فان اسلمت والا فرق بينهما ولا يكون طلاقا وان كانت كنية متبعية المتكلم فيها على حال ضرورة احد الزوجين
 لا يكون طلاقا وقال محمد بن ردة الزوج طلاق ينافى على ابقاء الزوج وانه علم فحصل في اللعان
 اللعان لا يجري الا بين زوجين حريين مسلمين فالتكليف باللعان غير محدود في قدره لان اللعان عند الشهادة
 تركا بالامان فلا يجري اذا لم يكن من اهل الشهادة او لم يكن احد من اهل الشهادة
 منعت الملية الشهادة مراعى الفقه والاحسان في جانب المرأة ويجوز اللعان بين الغاصقين والاعمى من اهل الشهادة
 فيقتل الكفار بحجتها وبسبب اللعان تذهب الزوجية فغير واجب الحد في الايجاب فاذا انحصر بسبب وامتنع اللعان
 لم يسن من قبل المرأة بالكان الزوج حرا مطلقا مسلما بافنا غير محدودي في القذف والمرأة امه او كافرة او صغيرة او مجنونة
 او مسرودة او غيبقة او مسرودة شبيهة لا يجري اللعان ولا يجنب حد القذف على الرجل وان اشيع اللعان لم يسن من قبل الرجل
 امکان الزنا اهل الزوج الحد كان عليه حد القذف لان اللعان في جانبه قائم مقام حد القذف وهو قائم مقام حد الزنا
 بابت المرأة والكان محدود في قدره كان عليه حد القذف وان لم يكن الرجل اهل الحد عليه كالايجاب اللعان
 لا يجب الحد ولا اجتناب شرط اللعان فيها ثم طلقها بائنا او فسخها باللعان ولا يجب الحد وكذا الزوج بها بعد ذلك وان طلقها
 رجيا لا يبطئ اللعان وصورة اللعان ما نص الله تعالى في كتابه رجل تقدم امرأته من اهل اللعان ولم تر منه الا امر
 الى القاضي فهي امرأته وان رقت الامر الى القاضي يده القاضي بالرجل فخلعه كما ذكر الله تعالى في كتابه وزوي الحسن
 عن ابي حنيفة عن ابي ربيعة يقول فيا ربك من الزنا وذكر الكوفي عن ابي ذر قال لعن الله المتاعبة واما كوفي ثم
 يخلع المرأة ايها تخلص من اللعان بحسبه القاضي حتى تفسر كما افسر صاحب ردة قال الشافعي رة اذا اشنت المرأة بعد الزنا
 ينام عليها حد الزنا وان اومت المرأة على زوجها القذف وكذا الزوج فاقام البينة على القذف لا عن القاضي فيها
 عند لان المناب بالنية كانت عيانا ولو اذنتا وقر فامتنع اللعان فرق القاضي بينهما ويكرن طلاقا وانها انقضت
 ما دامت في العدة وما لم يفرق القاضي بينهما فهي امرأته عندنا واذا نفى الرجل جل امرأته وقال هو من الزنا عندنا لا يجزى

لا يجب عليه حد وللعان في الحال فان جارت بولسته اشهر فذلك لا احتمال ان الولد حدث بعد النفث وان جارت
 بلاقل من ستة اشهر فذلك لا في قول الجعفيين وفي قول صاحبيه لان القاضي فيها يلزم الولد امرأة ولدت
 ولدين في بطن واحد فآثر الزوج بالاول ونفى الثاني يلزم الولد وان يلاعنها وان نفى الاول وارتبنا في لزومه
 مر عليه حد القذف وان نفاهما ثم مات احداهما قبل اللعان لا نفى الحجي وبها ولدها وكذا لو ولدت ولدين احداهما ميت
 نفاهما لزمه ولا نفى الحجي منها وان ولدت ولدا نفاه ولا عن القاضي فيها ثم ولدت من القدر ولد آخر لزمه الولد ان جمعا
 واللعان ماض فان قال بعد ذلك بهما ايمانى كان صادقا ولا حد عليه وما دام المسلمان على اللعان ليس له ان ينزح
 فان اكد به المسلما من نفسه بعد اللعان كان له ان ينزح بها في قول الجعفيين ومحمد بن وكذا لو وصارت بعد اللعان عصبية
 لو كانت عليها لايجزى اللعان بينها بان زنت او بالاشبه ذلك كان لان تنزحها ولو صدقت المرأة زنا باقبل اللعان
 سقط اللعان ولا يجب الحد اذا اتعن الزمن ثلث مرات والمرأة كذلك ففرق القاضي بينها جاز تقرقه وبقا
 الاكثر مقام الكل بل يكون تاركها لسنة وان فرق اكثر اللعان بينها كانت الفرق باطله وانه اعلم بالصواب بما
 المدة المتعدات ثلث المطلقة والموطوءة عن شبيهة والمتوفى عنها زوجها الا عندا قد يكون بالحض وقد يكون
 بالاشهر وقد يكون بوضع الولد او باسقاط مستطابا فخلق او بعض خلقه اما المطلقة رجل تزوج امرأة اخرى واجازا
 وطلقها بعد الدخول او بعد الخلوة يصحح كان عليها المدة وتفسير الخلوة الصحيح من كتاب الكنف والنفقات الخلوة فاسدة
 فان كان الفساد لا يشرع من النكاح من الوطى حقيقة كصوم الفرض وصلوة الفرض والاحرام كان عليها المدة وان كان
 الفساد لعجزه عن الوطى حقيقة لا يجب عليها وكذا لو طلقها قبل الخلوة وعدة الطلاق تارة تكون بالحض وتارة تكون بالشهر
 وتارة تكون بوضع الحمل فان طلقها في حضنها كان عليها الاعدة او ثلث حيض كراول ولا تحتب هذه الحيضة من العدة كما لا
 من الاستبراء ولو كان النكاح فاسدا ففرق القاضي بينها ان كان فرق قبل الدخول لا يجب العدة وكذا لو فرق بعد
 الخلوة وان فرق بعد الدخول كان عليها الاعدة او من وقت الفقرة لاس وقت الوطى وكذا لو كانت الفقرة بغير فساد
 ولو كانت المطلقة صغيرة او ايسة وهو حرة فدها ثلثة اشهر واعتقدوا في حد اليا س قال بعضهم النكاح ثبت خمس
 ستة ولا يحض نهي ائسته روميه كانت او غير روميه وعليه الفتوى والتمى لم يخص قط نهي بنزله الصغيرة فتعد بالاشهر
 فان طلقها زوجها فرة الشهر تعد ثلثة اشهر بالامة وان طلقها في خلال الشهر قال ابو حنيفة رجة تعد ثلثة اشهر بالايام كل شهر

يكون يوما وقال صاحبها من بعد ما مضت بقية الشهر الذي خلقها فيه شهرين بالآلة وعلى الشهر الاول اثنين
 يوما بالشهر الآخر وليس هذه السائل كثيرة والكانت العدة عن الطلاق والوطي من شبهة او الموت حامل بعد ما
 بوضع الحمل سواء كانت حامل وقت وجوب العدة او قبلت بعد الوجوب فان خرج منها اكثر الولد قالوا كان الطلاق
 رجوعا ينقض حق الرجعة ولا يحل لها ان تنزع احصا طلاقا ولو كانت ولدين في بطن واحد ليس منها ستة اشهر غرض
 عدتها بالولد الثاني لا بالاول والكانت العدة مملوكة امه او ابنة او ام ولد وهي من ذوات الحيض فعدتها في
 الطلاق والوطي حيضتان والكانت من ذوات الاشهر فعدتها شهر ونصف شهر والكانت حامل فعدتها بوضع الحمل
 وام الولد اذا اعتقها من لاها او مات منها قبلت حيض وان حرمت على مولاهما سبب لا يجب عليها العدة حتى تموت
 لكن يزدل فرأى المولى منها بالحرمة حتى لو كانت ولدت امه ستة اشهر من ذوات الحرمة لا ثبت انسب من المولى بالمبيع
 الكتاب اشترى كونه لا يفيد الكتاب فان حو الكتاب قيا على الكتاب لا انها صار ملكا للمولى وان ادعى الكتاب
 فثبت فيه الكتاب ولا عدة عليها لانها تحمل لزوجها بملك اليقين وان مات الكتاب بعد انشائها مات ما نزل
 بطل الكتاب ويصير ان ملكه يملو فعدا رجل مات عن امه الالة فعدتها اشهرين او حرة ايام وقيل بها
 او لم يدخل وان مات الكتاب من دفا فعدتها الكتاب لا نه يتحقق في آخره من اجزاء حرة ويملك رقبته امرأته فان لم يكن
 دخل بها فلا عدة عليها والكان دخل بها والكانت ولدت منه قبلت حيض لاها ام ولد وعقت ميراثه وان
 لم تكن ولدت من كان عليه الا عدة وتحققين لان الكتاب فديتها قبل الموت وعدة الوفاة على الحرة اربعة اشهر وعشر
 وعلى عن اشهر الامام الاجل ابى بكر محمد بن الفضل ر ع انه قال فعدت اربعة اشهر وعشر ايام لان بعد تعالى ذكر العشر
 مكررا وجمع الليالي يذكركم لفظ الله كبر جمع الايام يذكركم لفظ التام فعدت اربعة اشهر وعشر ايام لان بعد تعالى ذكر العشر
 الا حيا طاقا فكانت الالة امه فعدتها اشهرين ونسب ايام والكانت حامل فعدتها بوضع الحمل حرة كانت او امه مسمى
 مات وامه حيا لم يخلها كانت عدتها بوضع الحمل بحسبنا وقال الشافعي ر ع فعدتها اشهرين ومهرها وانما يكره
 من ولو قبلت بعد موت فعدتها اشهرين في قولهم المسمى منها زوجها وقد طلقتها زوجها والكانت تربت زوجها المطلقة
 باعد الاجلين وتفسير ذلك انها فعدتها اشهر وعشر ايام كانت حيض حتى لو اعدت اربعة اشهر وعشر ايام لم تحض
 كانت في العدة ما لم تحض ثلث حيض ولو باضت ثلث حيض قبل تمام اربعة اشهر وعشر ايام فعدتها حتى تمام العدة وقال

وقال البريقي مع نفقضي عدة امرأة الفاء وثبت حيض وسند كرسائل الفراء بعد هذا في فضل على عدة وكذا
 الرجل اذا طلق إحدى امرأته بمنى بعد ما دخل بها وهما من فوات الحيض ثم مات ولا يبرأ المطلقة يجب على كل واحدة
 منها عدة الوفاة يستكمل فيها ثلث حيض وكذا الرجل اذا طلق إحدى امرأته ثلث غير منى في صحة ثم مات قبل البيان يجب على
 كل واحدة منها عدة الوفاة يستكمل فيها ثلث حيض وكذا الرجل اذا طلق لامرأتين له احداهما طالق ثلث ثم طلق المطلقة في احدتهما
 في مرضه ومات قبل انقضائه كان عليها الامة او باربعة اشهر وعشرون سبعا في ثلث حيض الامة وان نفقضا بغيره
 واحدة عند ما كانت من جنس واحد او من جنسين صورة الاول المطلقة اذا حاضت خمسة ثم تزوجت بزوجة اخرى وطلقها
 ان في نفقة بينهما فحاضت بغير نفقة بعد التفرق كان لهذا الزوج الثاني ان تزوجها لانقضائه عدة الاول وليس له
 ان تزوجها حتى تحيض ثلث حيض من وقت التفرق لقيام عدة الثاني في حق غيره وان كان طلاق الاول رجعا كان للاول
 ان قبل ان تحيض بغير نفقة بعد التفرق الثاني لانها في عدة الاول ولا يلزمها حتى تنقضي عدة الثاني وان حاضت ثلث
 حيض من وقت تفرق الثاني تنقضي العدتان جميعا وصورة الثانية المتزوجة عنها اذا اولست بشبهة تنقضي العدتان
 الاولى باربعة اشهر وعشرون والثانية ثلث حيض ترا في الاشهر فتمثل في انتقال العدة المطلقة الصغيرة
 اذا حاضت ولقيت في خلال العدة فانها تستقبل العدة بثلث حيض متوثر كانت او جارية وكذا الامة اذا حاضت
 ببعض اشهر ثم حاضت او قبلت تستقبل العدة في الحيض بثلث حيض وفي الحمل بوضع الحمل ولو اتممت المطلقة
 بحضنة او بغيرها ثم ارتفع حضنها لا يخرج من العدة ما لم يتأس فاذا ايسر استقبلت العدة بالاشهر ولو اتممت
 الامة بالاشهر فخرجت من العدة وتزوجت بزوجة اخرى ثم حاضت اقبلت فلي القول الذي لا بأس به مدته وما ترى
 من الذم لا يكون حيفا لا فيفسد كحاجات الثاني وعلى القول الذي ليس للامس حصة مدته وما ترى الامة من الدم
 يكون حيفا فيفسد كحاجات الثاني رجل طلق مكرهه الامة ثم عقت في العدة فان كان الطلاق رجعا استكمل عدة
 الحرة عند ما لانه ازداد حالها حال بقائه الخارج فانزاد العدة وفي الطلاق البائن لا يزاد عدةها بالثمن وعقد النكاح
 به لا يبرأ عدتها في الوجهين وان مات زوج الامة وعقت في عدة الوفاة فعدتها شهران ونسبة ايام لا يتغير كما لا يخبر
 لقس في الطلاق البائن والحرة المطلقة اذا مات زوجها في العدة ان كان الطلاق رجعا فليعد عدة الوفاة
 وان كانت مبرورة فاما كانت لا تترث زوجها لا يعلب عدتها عدة الوفاة وان كانت تترث فليعد عدة الوفاة

الموت في منها زوجها الذي لم يمت من سنتين من وقت الموت يحل بالعدة عند ما قبل الولد وسببها
وزيادة فيحصل كذا بزوجت بزوجت آخر بعد انعقاد العدة وعلت من الثاني ام ولد ماتت في يومها في كتاب
رجل لا زوجها عدة موت المولى فان طلعتها زوجها بعد موت المولى كان عليها عدة في المهر وان اعتقها ربي في العدة
من طلاق حي غير صهرها والكتاب الطلاق بان لا تفسر فان انقضت عدة طلاقها ثم مات المولى كان عليها عدة
موت المولى لم يمت حيض وقال في غير ذلك في عدة واحدة وان كانت له حيض فليست أشهر وان كانت طلاقا لم يرضع حمل
وقيل ابن سويل لا يملكه كذا اذ مات المولى وان ماتت ام ولد مولاه من قبلها اكل من شهرين ومستهزأ
ولا يعلم فيها ما اولاً اعدت اربعة اشهر وعشرون اذ كان بين موتها شهران وخمسة ايام او اكثر اعدت اربعة
اشهر وعشرون اذ لم يمت باين موتها جميع بين عدة الوفاة ولت حيض في قول ابو يوسف ومحمد
وقال ابو حنيفة عدة اربعة اشهر وعشرون اذ تيسر وفيها الحيض والكتاب الطلاق رجعا ثم مات المولى فكذا لا نزلت به
المرأة من زوجها وقد يجب على المرأة برن عدة صورها الا ان الصغيرة طلعتها زوجها رجعا فانتهت شهر ونقضت
فان لم يمت في العدة رجعت بغير عدة بها الى حلفتين فان اعتقها المولى في العدة قصر عدتها لم يمت حيض فان مات
زوجها المطلق في العدة بغير عدة بها اربعة اشهر وعشرون الكيفية ان كانت تحت نسلم عدتها عدة المسلمة في الطلاق
والوفاة الحرة كالخوة والامة كالامة وان كانت تحت ذمي فلا عدة عليها في الموت والفراق في قول ابو حنيفة
الا ان يكون عاملاً من بين الزوج حتى يفسخ حكمها وقال ابو يوسف ومحمد مع عليها العدة اليها حرة لا عدة عليها قبل
اقراره طلق امرأته من خمس سنين ان كذبته في الاسباء او فاك لا ادري كان عليها العدة من وقت الاقرار ولها
النفقة والسكنى وان صدقت في الاسباء ذكر في الاصل ان عليها العدة من وقت الطلاق وفي الصوى عليها العدة
من وقت الاقرار ولا يظهر ان قصد بغيرها الا في البطل النفقة الحرة المطلقة اذا اقرت باعقاد العدة بالحصول فليست
في اقل من شهرين هو التي اراد المرأة اذ طلقها طلاق زوجها الغائب او موته يبرء منها من وقت الموت والطلاق
لا من وقت الخبر رجل قال لامرأة المدخول كلما اجتمعت وطهرت فانت طالق فاجتمعت لم يمت حيض كانت العدة عليها
من وقت الطلاق الاول امرأه الغائب اذا خبرها رجل بموته واخبرها رجلان بحبواته فان كان الذي اخبرها بموته
شهادة عان بموته او جنازته وكان مدلاً وسها ان قتله وتزوج به الا ان لم يورثها فان ارثها وتزوج بها

الحجة بانفسها واما الى رجل تزوج امرأة ودخل بها ثم قال كنت طلقته ان تزوجت نيا طلقته طلق ثلاث
 ولم اعلم انها غيب يقع الطلاق باقراره ثم ان صدقة المرأة طلق بها نصف مهر الطلاق قبل الدخول ومهر المثل بالدخول
 وعليها العدة بهذا الرطل ولا نفقة لها لانها قد صدقت في وقوع الطلاق قبل الدخول وان كذبته المرأة في اليمين عليها مهر
 واحد ولها النفقة والسكنى لانها تزعم ان الطلاق وقع عليها باقراره بعد الدخول رجل طلق امرأته ثلث فلما اعذت حقيقتين
 جاسها كرهت ان يجاسها ومهر نكحها ثلثها بعدة مستقبلة وان كان مقررا بالطلاق وجاسها على وجه الزنا لا تستقبل
 العدة وكذا الرجل اذا طلق امرأته بانما اثنى ثم اقام معها زمانا ان اقام وهو نكح الطلاق لا ينقض عدتها وان اقام
 وهو مقر بالطلاق ينقض عدتها رجل طلق امرأته ثلثا وكتم عن النكاح فلما حاضت حقيقتين وعليها ثلث ثم اقر بطلانها كانت
 لها النفقة حتى تضع حملها رجل طلق امرأته ثلث تزوجت من سائر رجلا ودخل بها ابنا في ثم فزنت بينهما كان عليها الاعدة
 ثلث حبس منها ونفقتها ولكن باعلى الاول سخاوت المكوثه اذا تزوجت رجلا ودخل بها الثاني ثم فرق فيها لا يجب
 على الزوج الاول نفقتها ما دامت في العدة لانه حين زوجت نفسها وجب عليها العدة من ان في صارت ناشرة
 فلما سحى النفقة اما المبتوتة لم تنفس نفسها بالتزويج في العدة لانها كانت منقصة قبل التزويج رجل تزوج امرأة
 نكاحا فاسدا ودخل بها ودفق منها كان عليها العدة ثلث حبس من وقت الفقرة صغيرة لم تجز فوات يوم او ما
 ثم انقطع عنه منعت بسنة ثم طلقها زوجها كان عليها الاعدة وثلاثة اشهر لان الدم اذا لم يستمر ثلثة ايام لا يكون
 حيا فبقية من ذوات الاشهر رجل طلق امرأته ثم صارت من نفقة العدة على شئ الكائن عدتها بالاشهر
 جاز اصلح لان زمان العدة معلوم والكائن عدتها بالحيف لا يجوز لان المدة غير معلومة ولا يمكن التحمل اصلح
 البراءة من النفقة بعد الطلاق لا يصح كالاصلح حال قيام النكاح ولو صارت من اجرة رضا
 الولد بعد الميونة على شئ جاز اصلح وان صارت من السكنى على دراهم لا يجوز واعد اعلم فصل في ما يحرم
 على المعلقة المرأة المسلمة في عدة طلاق او فرقة سهوى الموت لا يخرج لئلا ولا يهاجر الا الضرورة
 من خوف الهلاك او حرق او ضياع مال او الموتى عنها زوجها تخرج بالدينار رجاها الى النفقة ولا يبيت الا
 في بيت زوجها وعن محمد بن ان لها ان تبيت في غير بيت زوجها اقل من نصف الليل والمعتري في ذلك المكان
 الذي سكن فيه قبل الفرقة اما المتوفى عنها زوجها ان كان كغيرها بنصفها من بيت الزوجين بالميراث تسكن

في جميعها فان كان في الورثة من لا يكون محررا ان كان المستر او اخاه فبين الورثة محبا اسكن في ذلك المكان
لا يكتفي بان كان بها ان تخرج لهذه الضرورة وكذا اذا كانت على ما عاها في ذلك البيت ثم لا تخرج منه ذلك من
المكان الذي انقلته اية ولو قلنا امرته وهي في الخيمة والزوجة تنقل من موضع الى موضع للمكان والاموال المكان
لا ينقل عليه فربما في نفسه اولى ما لا يتركها في ذلك الموضع وليس ان ينقل بها ولا بان ينقل من ذلك الموضع
بما كان من ينقل عليه فربما في نفسه اولى ما لا يتركها في ذلك الموضع كان له ان ينقل بها بحكم الضرورة المقتضية ان كان
في منزل ليس معها اجد وهي لا تخرج من الموضع ولا من الجيران ولكنها تخرج من امر البيت ان لم يكن الخوف منه يدا
ليس بها ان تنقل من ذلك الموضع لان قليل الخوف يكون بمنزلة الورثة والكان الخوف منه يدا كان بها ان تنقل بها
لو لم ينقل بخلاف عليها من ذهاب النسل ونحوه امرته اختلفت من رزقها على نفقة مدتها واحتاجت الى الخروج لابل
مكثرة اية قال بعضهم بانها ان تخرج بمنزلة المورثي منها زوجها وقال بعضهم ليس بها ذلك من هو المختار لانها اطلقت نفسها
عن نفقة فحكم في ذلك لها قدر المدة لا تسأل في ذلك لا يضره ولا يضرها زوجها عندنا وقال زفر في الطلاق الركن
لان يسأل عنها وان يسأل عنها فلهذا لا يضره ولا يضرها زوجها وان يسأل عنها فلهذا لا يضره ولا يضرها زوجها وان
سأل عن الطلاق ثم ابانها اديات منها الكان الى منزلها اكل من عدة السفر ما ذلت اليه والكان الى منزلها عدة سفره الى
مقصدها اكل من مسيرة سفره في سفرها والكان الى كل واحد منهما عدة سفره كان ذلك في المعارة سارت الى اولى
البلع الاثمة اليها وكانت في ما من ترصبت فيه من الحقيقة مع وقال صاحبها مع اذا وجدت محرما فترصبت معه الى ايام
شأوت والكان الطلاق جريا لم تغادر رزقها على كل حال والمدة الخروج الى صحن الدار فان كانت الدار مشتملة
على بيت وفي كل بيت اهل لا يخرج الى صحن الدار فان كانت في بيت بالكل او كان الكرا على الزرع فالكان الزرع فانما
وطيب صاحب الدار الاجرة اذت ركنت فان لم يجد الاجرة كان لها ان تنقل وكذا لو اخرجها اهل الدار فان كانت
المدة صغيرة كان بها ان تخرج الا اذا كان الطلاق جريا فلا تخرج الا باذن الزرع والكتابة بمنزلة الصغيرة في ذلك
والفحاشات المدة مملوكة منه او كتابته او ادم ولم كان بها ان تخرج اذا لم يزوجها المولى بيتا فان برأها المولى بيتا لا تخرج
الا اذا اخرجها المولى وتجب المدة لكل رتبة نحو الحمل والعمارة والخصاب والمهرن والتحلى والطيب وليس للطيب
والصبرون بالزهران والمصنر الا اذا كان مسئلا لا يقبض وليس الخبز والعقب وعن ابي يوسف مع انه باس ليس الخبز

الخمر واعتصب فان كانت المعتدة عن طلاق برى لاحاد عليها فذلك انكسرت للزنية فان انكسرت للزنية كان لها ذلك
 وكذا اذا ابست الحرير وادمنت لاجل الربح لا للزنية وان انكسرت قالوا ان انكسرت بالظن الذي استسناه من زنية
 لباس به وانما كره الاستساق بالظن الاخر لان ذلك يكون للزنية وكذا لو لم يكن لها الا ثوب واحد كان لها ان تكسب
 والكان بمصبر غا ولو تزوج امرته ثم ملكها بعد الرخول وقد ولدت منفسد الكفاح فيها ولا احد عليها وان اراد ان يزوجها
 نيسره لا يجوز حتى تحيض حقيقتين وان اعتقها كان عليها امرتان عدة فساد الكفاح وفيها الحد وعدة الفسوس ولا حد وفيها
 رخصة في حقيقتين دون الباقية ولا اعتقها بعد ما حاضت حقيقتين بعد فساد الكفاح كان عليها ان تعتد بثلث حيض ولا
 حدا فيها والمعتدة من الكفاح النافذ تحرم ولا حد وعليها كما لا يجب عليها عدة الوفاة ولا حد وعلى الكسبية والمعتدة علم
فصل في المعتدة التي حُرِّفَ رجل طلق امراته رجائاً ثم مات هي في العدة ثم كان الطلاق سنة
 اعتق او في المرض وكذا لو مات المرأة في العدة ورثها الزوج وان ابانها في ابنتها ثم مرضت وماتت هي في العدة لم ترث
 وان ابانها في المرض ان ابانها بسوءها لا ترث ايضا وان ابانها بغير سوءها ثم ماتت هي في العدة ورثته عندنا وان مات
 بعد انقضاء العدة لم ترث وقال مالك وابن ابي ليلى مع لها الميراث والاصل فيه ان احد الزوجين اذا باشر الفرفة
 بعد ما تعلق حتى الاخر بالورث الاخر وانما يتعلق الحق اذا صار بحال كان الغالب من حاله الهلاك بمرض او غيره لا باصل
 المرض لان الادعى لا يسلم من المرض وليس كل مرض يفسد الى الهلاك ولا بد من حد ضابط قالوا ان كان المرض حيا
 اختصه المرض حتى صار صاحب فراش وعجز عن القيام بالمصالح الخارجة ويزداد كل يوم مرضه يتعلق حتى الاخر بالورث
 لان الغالب من حاله الهلاك فاذا طلق امراته في هذه الحالة يكون فاراد ان كانت المرأة مرفقة قال بعضهم ان كانت
 لا تقدر ان تقضي قائمة ولا تنسب الى الخرج من غير معين كانت صاحبة فراش يعتبر في جانبها العجز عن المصالح الداخلة
 وفي جانب الرجل العجز عن المصالح الخارجة اما الذي يذهب ويحجب في حوائجه ويحجم كل يوم فهو كما يصحح والمعتدة فلهذا
 الذي لا يزداد مرضه كل يوم فهو كما يصحح وكذا صاحب المخرج والوجع الذي لم يحمله صاحب فراش فهو كما يصحح
 وان طلق صاحب الفراش امراته ثم قتل او مات بسبب آخر في ذلك المرض فهو فاراد الذي يكون موازيا للعدة في صف
 القتال اذا طلق امراته لا يكون فاراد وان خرج للبراء وطلق يكون فاراد من اخفيعه في الزواجر انه لا يكون فاراد للحرج
 نقصاص اوجع اذا طلق لا يكون فاراد وان اخرج ليقول فطلق يكون فاراد اركب البحر اذا انكسرت السفينة وبقى

على وجهه بطلان كون غارادان مطلق بعد استنزاله قبل الاستبراء فيكون غارادان صائباً في شئ من مطلق
منع ثم مرض مات في العدة لا يكون غاراداً ولو قال المريض لم يأتها كنت طلقاً كنت في صفة طهارة المرأة ثم مات وهي
في العدة ورثت المرأة ولو طلق المريض امرأته بعد الدخول طلاقاً ما بانها ثم قال لها اذ تزوجتك فانت طالق ثم تزوجها
في العدة طلقاً ثلث مات وهي في العدة وبنات موت في عدة مستقبل في قول أبي حنيفة وإلى يرحمت من مطلق حكم ذلك
الفرار بالزواج والابن في الطلاق بعد ذلك الا ان الزوج حصل فبطلانها فيكون غاراداً على قول محمد بن علي بن ابي طالب
الا ان في النكاح الطلاق الاول في المرض ورثت وان كان الطلاق الاول في العدة لم ترث اذ اوردته الرجل وانما اذا لم يرث
او حتى يدار الحرب او مات في دار الاسلام على الردة ورثته امرأته فان ارثت المرأة ثم ماتت او نكحت يدار الحرب كانت
الرد في العدة ليرثها زوجها وان كانت في المرض ورثها زوجها استحساناً وان ارثته امها ثم اسلمت اضعها ثم ماتت ابيها
ان ماتت اسلمت منها الارث الميراث وان ماتت الميراث كان الذي مات ميراثها الزوج ورثته المسلمة والنجاشات القرينة
قد ماتت بالنجاشات يرثها في المرض ورثها الزوج اسلمت والنجاشات في العدة لم يرث اذ اطلقها في العدة والابن
وهي زينة ثم ماتت في العدة ورثها الزوج استحساناً امرأته طلقها زوجها ثم ماتت فانت طالق في المرض فانت
الرد في النكاح الطلاق في العدة كان القول قول المرأة ولو كانت المرأة ابنة قد اتفقت ومات زوجها فماتت المرأة
في حيوة الزوج وادعت الورثة انه كان بعد موته كان القول قول الورثة فان قال لم يأتها كنت ابنتها في حيوة
زوجها لا ينص قول الذي ذكره النكاحات المرأة كناية تحت مسلم فاسلمت ومات زوجها فماتت ابنتها في حيوة الزوج
وماتت الورثة قول بعد موت الزوج كان القول قول الورثة ثم طلق خلق امرأته ثم طلق زوجها لم ترث ولو قال المريض
لم يأتها امرأته اذا اتفقت فانت طالق ثلث فاصفها مولاها ثم مات الزوج وهي في العدة كان لها الميراث ولو قال لامرأته
لا اله الا انت طالق ثلث فماتت طالق لها مولاها ابنت حرة فماتت المولى ثم الزوج فماتت طالق والعاقب ولا ترث
المرأة ولو قال المولى لا اله الا انت حرة فماتت طالق زوجها ابنت طالق ثلث بعد فدان فلم الزوج بكلام المولى يكون غاراداً
والا فلا يرث ابنته في تحت زوج ثم طلقها الزوج ثلث في مرضه وهو لم يعقبها او لا يعلم كون غاراداً قال المولى
المريض لامرأته الكناية اذا اطلقت فانت طالق ثلث فاسلمت ثم مات الزوج كان غاراداً امرأته ادعت على زوجها الميراث
انه طلقها ثلث في حرة فماتت طالق ثلث ثم صدقته المرأة وماتت ابنت حرة الى عصبه قبل الميراث كان لها الميراث وان حلت

وان رجعت الى قصد يقدر بعد مائة لا يصح قصد يقدر مائة من ان دخلت المارحانها على ان كان ثلثي ذلك
المارحان مائة واما في العدة ورسا وان دخلت احداهما قبل الاخرى وورثت الاولى دون الثانية رجعت
قال لامرأته في صحته اذا نزلت انما وعلان كانت طالق ثلثي ففرض ثلث المدة والاجنبى الطلاق ما اوشاء
الزواج ثم الاجنبى ثم بات الزوج لارت ثلثا والاجنبى اولان ثم الزوج ورثت واذا وقعت الفقرة بين الزوجين
في مرض المرأة بطلها ثم ماتت في العدة فكانت الفقرة طلاقا فالفترة الواقعة باختيارها سبب الحب والعدة والى ان
في قول الخليفة رجعت لبرئها الزوج وان لم تكن طلاقا فالعدة الواقعة بخيار الزوج من الصغيرة وخيار الزوج ورثة المرأة
ورثها الزوج رجعت قال لامرأة اذا مرضت كانت طالق ثلثي ففرض مائة في ذلك المرض هي في العدة ورثة المرأة
وقال ابو القاسم الصفار رجعت لثلاث واصلح هو الاول امرأة قالت لزوجها المريض طلقني فطلقها ثم ماتت هي
في العدة كان لها الميراث لا يصاب ربه واما بطل صلحها من الميراث كالموت طلقني طلاقا جدي فاباها السلوك اذا طلق
وقد طلق ذلك لم يفسد كان غيره لا يصح واما العدة فمخلو قال في الكتاب ان لم يكن ذلك قدما فهو بمنزلة المرض
فيكون فاداء كان قدما فهو بمنزلة لا يصح لان هذه عدة زينة وليست بقائمة بالحكم المشايخ فيه قال محمد بن مسلمة رجعت
الكان يبرج بزوجها بالثاوي فهو بمنزلة المريض والكان لا يبرج فهو بمنزلة لا يصح وقال ابو جعفر الهندواني الكنان يرداد
كل يوم فهو مريض والكان يرداد مرة ونصف اخرى ينظر ان مات منه ذلك سنة فهو بمنزلة لا يصح وان مات قبل سنة
فهو بمنزلة المريض ردوي ابو نصر العراقي مع من اصحابنا ان ينظر الكنان يصلح في قاعة فهو بمنزلة المريض والكان يصلح في
فهو بمنزلة لا يصح وكلموا ايضا في الرجل اذا خرج عن القيام بمصالح البيت فهو بمنزلة لا يصح على القيام بمصالح داخل البيت قال شيخنا
الشيخ اذا قدر على القيام بحاجته سواء كان في البيت او خارج البيت فهو بمنزلة لا يصح وقال شيخنا اذا خرج عن مصالح
خارج البيت يمتنع من فعلها وقد ذكرنا مريض طلق امرأته ثم مات بعد زمان هي تقول لم تنقض عدتي كان القول قوله مات
التيين فان طلق لا ترض وان طلق ورثت ولو اتهما لم تنقض شيئا حتى تزوجت قبل موت المريض بعد زمان تنقض فيها
العدة ثم ماتت لم تنقض عدتي لا قبل قوله ولو اتهما لم تنقض شيئا فان طلق بعد الطلاق است ثم مات زوجها بعد ما مضت
لكنه انهم رقت قوارب الميراث لها وان تزوجت بزواج آخر وولدت من الزوج الثاني كان لها الميراث من الزوج
الاول وذهب الشيخ الثاني في ذلك انها لم تعد بعد التزوج ولكنها ماتت لان الزوج الثاني ان يصيدتها

... لعدة ثم خرجت ثم اكرت انقضاء العدة لا يصح
 والله اعلم **فصل في النسب** امرأة ولدت بعد موت زوجها باثني عشر شهرا ان صدقتها الورثة
 في اولادها ثبت نسب الولد من الميت في حق من تصدقها من قبل ميت النسب في حق غيرهم ان كان يتم نصاب الشهادة
 بهم ثبت ومن يشترط لفظ الشهادة في اثبات النسب في حق غيرهم اختلافوا فيه قال بعضهم لا يشترط وقال بعضهم
 يشترط كما يشترط لنصاب الشهادة وان عجزت الورثة الولادة لا ثبت الولادة ولا النسب الا بشهادة رجلين
 او رجل وامرأتين في قول الخبيفي وقيل انما جاء به ثبت بشهادة القابلة وكذا الميمنية والمطلة فارجح اذا
 ادعت الولادة عند الخبيفي ثبت الولادة بشهادة القابلة الا اذا كان الحمل ظاهر الكون الزوج او الحمل
 وجسمه اعلى ان المكورة اذا ماتت ولدت منكم وانكر الزوج ثبت الولادة بشهادة القابلة ولما عن شيئا فاذا
 اتفق اللعان لعن من قبل الزوج كان عليه جدا القذف هذا اذا لم تقر المرأة بانقضاء العدة فان اقرت بانقضاء
 العدة بعد زمان قضى فيها العدة ثم ولدت ستة اشهر من وقت الادوار لا ثبت نسب من الزوج وان ولدت لائل
 من ذلك ثبت النسب ويقتل ادوارها والاكسة التي تمتد بالاشهر اذا ولدت ثبت نسب ولها في الطلاق الى استئتن
 اقرت بانقضاء العدة او لم تقر الصغيرة اذا اطلعها الزوج بعد الحمل ثم ولدت ان اقرت بانقضاء عدتها ثبت
 ثمة اشهر ثم ولدت لائل من ستة اشهر ثبت نسب ولها منه وان ولدت لكثر من ستة اشهر ثبت النسب والطلاق
 الرجعي والباقي فيه سواء وان لم تقر بانقضاء العدة وادعت انها حامل فالحال الطلاق بانثابت النسب الى استئتن
 من وقت الطلاق والكارجيا ثبت النسب الى سبع وعشرين شهرا ان لم تدع الحمل ولم تقر بانقضاء العدة قال
 ابو حنيفة يخرج هذا ما لو اقرت بانقضاء العدة ثمة اشهر سواء وقال ابو يوسف رجح بناءا ما لو اقرت الحمل سواء اشهر
 من مطلق بان ان اقرت بزوج آخر في العدة ولدت بعد ذلك ان ولدت لائل من ستين من وقت مطلق
 الاول والاقل من ستة اشهر من وقت الحمل الثاني فالاول لائل وان ولدت لكثر من ستين من وقت مطلق الاول
 لا يلزم الاول ثم ينظر ان ولدت ستة اشهر من وقت الحمل الثاني فالاول لائل الثاني والا فلا رجل تزوجت امرأة فبارت
 بولده فقال الزوج تزوجتك منذ اربعين شهرا وقالت منذ ستة اشهر كان القول قولها من ان الزوج رجل تزوجها
 خلفها ثم تزوجها ببارت بولده لائل من ستة اشهر من وقت الحمل والجزء وان طارت بركة اشهر من وقت مطلق الاول
 فالحال

لقائمة من قبيل الحب الى سنيق من وقت الطلاق واما انهم انصوب كتاب العتاق
 اسباب التسكين منها الاعناق ومنها دعوى الحب ومنها الاستيلاء ومنها ملك القريب ومنها العبد اسم
 اذا زالت يداها عن ذمته وصورة الحربى او اذ دخل دارا بالمان وان شري عيدا مسلما فخل به في دار الحرب فيقول
 اخيقت به وقال صاحبها لا يفتن ولا اسلام العبد الحربى في دار الحرب لا يفتن في قولهم ومنها اذا اذبح جريحه حب
 انسان ثم ملكه والاعناق على درجه مرسل وملكه وعضات الى بائنه الموت وكل ذلك يفتن الى فرعين بيد وغير
 بل والاعناق التسخير بان حريج يميل بدون النية وكناية لا يعمل الا بالنية من الفارسية والعربية **فصل في**
صرح العزيمة رجل قال لبده اعطتك حررتك انت حررت عتق مولاي او ناداه فقال يا حر
 يا عتق يا مولاي او قال يا عتق ونداه مولاي فان قال مولاي وقال عتقت به في الدين لا يصح نقضه ولو كان
 لو قال انت حر وقال عتقت من العمل لا يصح نقضه ولو قال انت حر لوجه امره قال عتق ولو قال انت حر من عمل كذا او
 قال انت حر اليوم من هذا العمل فتق في القضاء ولو قال دبت لك نفسك او دبت منك نفسك او قد عتقت عليك
 نفسك عتق نوى العتق او لم ينو جعل العبد او لم يقبل ورد ولو قال دبت لك عتقت وقال عتقت به الا عراض عن
 العتق في احدى الروايتين عن اخيقت به لا يفتن ولو قال لبده الذي حل له منه نقضه من عتقت ثم قال عتقت به
 من القتل عتق في القضاء ويستقط عند المم باقاره ولو قال انت مولاي فخلان انت عتقت فخلان عتق نقضه ولو قال
 اعطتك فخلان عن ابى يوصى به انه لا يفتن ولو قال راسك حر او دبتك حر او عتقتك الى ما يبر به عن اليد يفتن
 كما في الطلاق ولو اضاف التسكين الى جرحه مثله بان قال نصفك حر او ملكك حر يكون اعتنا فالتك القدر خاصة في قول
 اخيقت به بخلاف الطلاق ولو قال سهمك حر فهو على سدس ولو قال جرحك حر او شئ منك حر فتق منه
 ما شاء المولى في قول اخيقت به ولو قال فزجك حر قال العبد او لامة عتق بخلاف الذكر في ظاهر الرواية
 ولو قال لامة فزجك حر من الجراح عن ابى يوصى به انها تفتن في القضاء ولو قال راسك راس حر بالنصب او راسك
 راس حر بالنصب او راسك راس حر بالتسكين ولم ينو شيئا عن ابى يوصى به انه لا يفتن ومن محمد به انه يفتن في الوجه
 الثالث يستحسن ذلك ابو يوسف ولو قال لرأس مملوكه هذا راس حر عن ابى يوصى به انه لا يفتن
 ولو قال هذا الراس حر قال بعضهم لا يفتن وانما يفتن عند الاضافة وقال القاضي الامام ابو حنيفة السعدي

الطلاق والامانة في سائر الحكمين
هذا الموضع ولو قال العبد انت حره او قال انتم حرين في الوهبين كما روي عن ابى نضير وابى بصير روى
رجل واحد عن عبد فقال غيرة ما ليكي الا واحد احرار عتقوا جميعا ولو قال ما ليكي اربعة احرار الا واحد احرار
ولو قال انتم احرار فاعفوا جميعا وبطل الاستثناء وذكر في الطلاق لو قال لا احرار انت طالق في
الا واحد وواحدة وواحدة وقع الثلث وبطل الاستثناء وقال ابو يوسف مع صحاح استثناء الاول والآخر
ويصح ان لا يبطل استثناء ما في ملك الرواية عن ابى يوسف مع وجوب ان لا ينعق الاول والثاني ثم ينعق الثالث
او قال العبد يا سيدي او قال يا اباي او قال لاني يا سيدي لا ينعق وليس حصة ابني بل هو لطف ومكلى من
ابى القاسم الصغار مع انه سئل عن رجل عاتق جارية بمرح فوثقت بين يديه فقال اصنع باسراي وجعل
احد من اسراي باسراي فبطلت هذه كلمة لطف لا ينعق بها الا اذ لم ينعق وان نوى من محرم فيه روي ان
رجل اشهد الى ان رسم عبده حر ثم دعاه يا حر لا ينعق ولو جئت غلامه الى بلدة وقال له اذا استقبلك احد فقل يا
حرنا فاستقبل رجل فقال العبد انا حر الخان المولى قال درهمين فبنيته فبطلت حرانا والاستقبال احد فقل انا حر فقال العبد
لمن استقبل انا حر لا ينعق وان لم يكن المولى قال لا ينعق حرانا قال لا اذا استقبلك احد فقل انا حر
العبد لمن استقبل انا حر ينعق قضاء وما لم يقل العبد انا حر لا ينعق كما لو قال العبد قل انا حر لا ينعق بالتم يقل انا حر ولو قال العبد
قل لفلان انا حر او قال انا حر من الخال ولو قال للماورق لفلان انا حر لا ينعق بالتم يقل انا حر ولو قال رجل قال لم
ولده يا حره او قال يا ابني يا حره او قال لم احره انا حر لا ينعق بين يديه وبين يدي انا حر لا ينعق في القضاء ورجل قال العبد يا
او قال لاني يا حره او قال قد قلت ذلك كذا في القضاء
الغيب ينعق قضاء وزيادة عبد دخل على عمه فقال المولى اى حر دخل علينا لا ينعق العبد ولو قال المولى لزيد غاطم مملوك
فهو غاطم حر لا ينعق مملوكه رجل قال حر فقل له من غيبك فقال عبدى من غيبك عليه عبده رجل قال عبده اهل بلخ اهل بلخ
او قال عبده اهل بلخ اهل بلخ عبده وهرم بن عبد او قال كل عبده اهل بلخ حر او قال كل عبده اهل بلخ عبده او قال كل عبده
فى المراض او قال كل عبدي اهل بلخ قال ابو يوسف مع وجوب ان لا ينعق عبده وقال محمد بن يوسف مع وجوب ان لا ينعق العبد
الى ابو يوسف مع انه غصام بن يوسف روى ويقول محمد بن احمد بن محمد روى والغنى على قول ابى يوسف مع وجوب ان لا ينعق

ولو قال كل عبد في هذه السنة حر وعبد فيها اذ قال كل عبد في المسجد الجامع حر فهو على هذا الخلاف ولو قال كل
 عبد في هذه الدار حر وعبيده فيها عتق عبد في قولهم ولو قال دلد آدم كلهم احرار لا يعتق عبيده في قولهم رجل
 قال لبيد اذ لامته قد اعتقتك امر عتق ولم يمتصه المختار ولو قال لبيد ه التامك عليك يمتن ولو قال عتقتك على
 واجب لا يمتن رجل لبيد في يده فعتق له اعتقت به العبد فاذا يبرأ من عتق لبيد لانه قادر على العبارة
 فلا يقوم الاشارة مقام العبارة ولو كان في يده صبي فعتق له هذا ابدا فادى برأيه من عتق
 ثبت نسبة منه لان اثبات النسب لا يمتن بالعبارة بخلاف ان ثبت بالاستارة رجل قال لامته انت مثل هذه
 الامراة حره لا يمتن امه الا ان ينوي التمسك وكذا لو قال لحره انت مثل هذه الامه لا يمتن امه الا ان ينوي ولو قال لحره
 انت حره مثل هذه واشار الى امه فعتقت امه ولو قال لحره فاما انت حره مثل هذه الامه لا يمتن امه رجل تزوج
 بامه المعروفة وادركها بها لا يجوز ولا يمتن الجارية رجل قال لبيد ه ما انت الا حر عتق العبد رجل امر عبيده بشي
 فامتنع فقال فانت اذا حر اذ قال ما انت اذا الاحر لا يمتن لبحال وهو يمتن رجل قال لبيد ه شئت عتقتك عتق ولو قال
 اردت عتقتك لا يمتن ولو قال انت حر اس وانما ملك اليوم من غلات الطلاق رجل قال لبيد ه انت حر على
 ان بدالي ردوك عتق العبد ويطلق الشرط ولو جمع بين عبيده وبهيمته وقال احدكم احر اذ قال به احر اذ به لهيمته
 عتق العبد في قول الخليفة رج انه قال يمين يدي مؤلفا لها رجل امه انت ام حره فاراد المولى ان يقول ما سؤل
 عنها امه ام حره فخل في القول وقال ه حره امه فعتقت الامه في القضاء ولا يما يمينه وبين امره قال رجل قال لبيد
 انت اعن من فلان عبد اخر من عبيده وقال عتيت به القدم ودين فيما بينه وبين امره قال يمتن في القضاء
 ولو قال لبيد ه انت اعن من هذا في ملكي اذ قال في الحسن لا يمتن في القضاء ويدين ولو قال انت حر يعني في الحسن
 لا يدين في القضاء ولو قال انت عتيت وقال عتيت به في الملك لا يدين في القضاء ولو قال انت عتيت في الحسن
 لا يمتن ولو قال انت حر انفس في الاطلاق عتق في القضاء ورجل قال لبيد ه ان ملكك فانت حر في الحال
 وما بعد اليمن فهو ملك حادث رجل قال لبيد ه انت عبد امر لا يمتن وكذا لو قال انت عبد لا يمتن في قول
 ابني خنيقة رج وان نوي وقال محرم رج ان اراد العتق فهو حر وان اراد الصدة فهو صدقة وان اراد به كلانا
 مد لا يلزم شي رجل قال لغيره اليس هذا احر واشار الى عبد نفسه عتق في القضاء ورجل قال لبيد ه احر احر

[illegible]

تأويل

فقال بالفارسية اي دون كيرك ازاو كوم ولم يزل يفتق لافتنق كما لو قال لانه قد فرشتن را بنجر فقات خريده كير
او قال غيره بعت منك هذا العبد بكذا فقال خريده كير فان ذلك لا يكون جوابا لعبد انما هو لادني موضع حال فقال له
ان انت اعطني والافتنك فاقعة مخافة النقل فانه يعين رئيسي في نيتي لمولاه لان المولى كان بمنزلة المكروه من عبده
والمكروه يرجع على المكروه رجل قال العبد يا ازاو مرو او قال يا ازاو مرو من او قال لانه يا ازاو مرو او قال يا ازاو
زمن من او قال يا كير بانو او قال يا كير بانوي من او قال يا سيدي في اقل من هذا قال بعضهم ان افاضت الي
يعني والافتنك والخيار افاضه الفقيه ابو الليث في انه ان نوى الاتحاق بغيره والافتنك لان هذه كلمات لطفت ظاهرها في
بها القنق ان لم يزل يفتق العبد يا ازاو مرو لافتنق وان نوى رجل شبهه ان اسم عبده حرثم وعاه يا ازاو يعنى لانه دعاه
غير اسمه وكذا الرسوخ بالفارسية ازاو ثم وعاه يا حريقون رجل قال لعبد يا بار خداي او قال يا بار خداي من ولم يزل يفتق
كما لو قال يا زيرك من رجل قال لعبد يا زيرك يا سلام انت حر يا مبارك فهو على الاول او قال يا سلام انت حر يا مبارك على الثاني
وهم كان على الاخير وادام الكلام قبل ان يدعوا الاخر فهو على الاول رجل جارية حامل فقال لها المولى بعد ما خرج منها بعض
الولد انت حرة الكان خرجت اكثر الولد البصحت مع الراس والواسس لا يعنى الولد والكان الخارج اقل من الولد لان
اعناق الامة لا يكون اعناقا للولد المفضل ولا كشر حكم الكل فلا يعنى الولد باعناق الام رجل اعنى جارية فان فاجاز المولى
اعناق بعد ما ولدت لا يعنى الولد رجل قال ان اشريت ملكين منها حوان فاشترى حاملا لا يعنى ان ولو قال لانه كل ملك
الى غيرك حر لا يعنى حملها رجل قال لامة الحامل في صحته انت حرة او اني بطنك فوكت من الحرة غلاما ميتا استبان خلقه
عصفت الجارية في فباسس قول اخبرني في ذلك ولم تكد حتى ضرب انسان بطنها فالتقت من الغد جنينا ميتا استبان خلقه
فهم بالجارية ان اعنى الام يعنى بطنها فبقيا وان لم تكن حاملا عصفت الجارية رجل قال لاخر انا مولى ابيك اعنى ابيك ابني
وامي لم يكن الفاعل عبده المفقود وكذا الوقال انا مولى ابيك ولم يقل اعني ابيك فانه يكون جزا ولو قال انا مولى ابيك
اعني فهو مملوك اذا جمعه الوارث اعناق الاب لان ياتي المقر بغيره رجل اعنى عبده وله مال فمال لمولاه الا ثوبا ودار
العبد اي ثوب يشاء المولى رجل قال العبد انت جارية فمات العبد قبل ان يقول البتة فانه يموت عبدا رجل قال لام ولده
انت حرة من العمل ارسن وخرول البيت وقال ابو القنق لا يدين في القضاء ولا يسيده ان يفر بها او قال ابو يوسف مع يد من
ضاميه ومن اشد على رجل قال لعبد ورايك رأس الحواو بكن بدن الحواو يعنى لانه تشبيه وكذا الوقال انت منسل من الحر

[illegible]

[illegible]

انت حرا الى سنة فبقيت بعد سنة وفي الصورة الثانية ذكر استنبه بعد استراحتك استراحتك
 رجل قال بعد ان استاني بالي سنة فانت حرا قال ابو يوسف ربح يوم بزيعة وقال الحسن بن زياد ربح
 هو خذ برصا لان على قول اصحابنا ان اذا ذكر وقطر على العيش الى تلك المدة او لا يغير الوقت ولا يكون ذكر
 في الوقت بمنزلة الثانية وعلى قول الحسن ربح اذا ذكر وقطر على العيش الى يكون ذكر الوقت لتأخير العلم اصله ما عرفت
 في كتاب النكاح اذا تزوج امرأة الى وقت يكون منه فاعطت المدة او قصرت وعلى قول الحسن ربح اذا ذكر وقطر
 او يثنان اليه لا يكون منه صحيح قال بعده انت حرا على مرقى شهر فمات بعد شهر قال بعضهم مرقى من ثلث بال
 وقال بعضهم مرقى من ميسر المال وهو الصحيح لان على قول اخيه ربح سنة الحق الى اول شهر قبل الموت وهو كان
 صحيحا في ذلك الوقت رجل اوصى بزمها ما كتب في وصيته ان مده فلما مر به موته ولم يسع ذلك منه احد ثم
 مات وجحد وورثته تدبره سيحلف الورثة على علمهم ان اول الوارث ما كان في كتاب الوصية حق العبد اذا كان حرا
 من ثلث ماله ويزيد السعاية فيما زاد على الثلث اذا كان لا يخرج وكذا لو كان على الميت دين يخطبه بالدين في ميسر
 في جميع قيمته ثم اختلفوا في قيمة قال بعضهم قيمة المبرقية لو كان قاتلا وقال بعضهم قيمة المبرقية لو كان قاتلا وقال بعضهم
 في كل يوم يستخدم مدة عمره من حيث الحوز والنسب فخل قيمة ذلك وقال الفقهاء ان الميت ربح قيمة المدة بضعف قيمة لو كان
 قاتلا وكذا ذكر الشيخ الامام السميرت بنحو زيادة ولان للفقهاء متفقين بضعف البيع وما شاكاه من التملك بالدين الدوام
 وغير ذلك والسالك في منقصة الاجارة والاستخدام وبالمدة بغير قوت الادنى ومتفق ان الثانية كانت قيمة نصف قيمة
 لو كان قاتلا ولو كان التبرير مقيما يقوم فلما رجل قال في مرضه اتفقوا على ما بعد مرقى انت اسير . او قال رجل
 بعد مرقى انت اسير في القياس صحيح الاستثناء فيها وفي الاستحسان صحيح الاستثناء في قوله هو حرا ان شاء الله
 ولا يصح في الاما عاقا تعرض قال لقوم صلوا بين ابنه كان مريضا ومات في مرقى هو لادان فهوهم رجل قال بعد
 لا سبيل لاحد عليك بعد مرقى قال صيرت مبرا على رجل قال لملك اخدم وورثني بعد مرقى سنة ثم انت حرا فمات بعض
 الورثة قال بعضهم اذا مضت سنة من وقت الموت فمات رجل مات وترك جارية وعليه دين يخطبه بالدين قال فقهاء
 لا يحل للوارث وعلى الجارية قيل لادن لم يكن الدين يخطه بالدين والحنان الدين قبله فله ذلك ولو ترك الميت عتقا
 وجارية وعليه دين فقال الوارث اجعل الدين في العتق وهو ليس الجارية روى عن محمد بن انه قال له ذلك

ملك له لو كان دين الميت قد قضا الجارية ولما لم يجرى الجارية فاعتق الوارث ثم باع تلك الاموال قال الجارية
 حرة فحينئذ الوارث فيسقطها لغيرها ر رجل قال العبد مات فانت حر اذ قال في ميت اذ قال اذا حدثت في الموت فانت
 حر فمؤيد بر مطلق لا يجوز بيعه فان باه بعتى القاضى بجواز بيعه فقتضاه ويكون ذلك نسخا للبدن سترى له عاود اليه يربا
 من المهر ورجوعه الى الوجود ثم مات لا يمتنع ولو قال ان ميت من مرضى هذا اذ في بلد كذا اذ قال ان حدثت في حديث من
 نه ا اذ سئى نه فانت حر جاز يبيد ان مات المولى قبل البيع تنق من الثلث رجل قال لامة عند الوصية اذا حدثت
 ابى وابتغى نه وصى استغنيا فانت حرة قالوا النكاح الابن والبنت كغير من تخدما حتى تزوج الجارية وتغيب
 الابن ثم الجارية والكنى ناصيرين تخدما حتى يدركا لان استغنيا والكبير والصغير يكون عند ما قلنا
 كبير من فقر وجبت الابنة بلقى الابن تخدما جميعا لان شرط العتق خدتها حتى يستغنيا فلا يمتنع عند استغنيا احدهما
 وكذا لو كان صغيرين فادرك احدهما تخدما جميعا حتى يدرك الآخر وان مات احدهما قبل ذلك بطلت الوصية
 لانها كانت متعلقة بتخديمها وقد وقع الياس عن ذلك رجل قال العبد له احد كما حر بعد موته وله وصية مائة
 درهم ثم ماتت فماتت عتقا ولها وصية مائة درهم فيها لانه لامت شاع العتق فيها جميعا فاشيع الوصية ولو قال
 ولكل واحد منهما مائة درهم بطلت احدى المائتين لان احدهما عبده فلا يصح له الوصية رجل قال في وصية اعتقوا
 عبدي الذي هو قدم بعتية تكلوا في قديم الصحبة قال اكثرهم قديم الصحبة من صحبته واخذوا ذلك من قوله
 تعالى حتى عاودكما لرحون القديم والرحون بنت على التخذ وقطع في كل سنة فاذ في بقية سنة يكون قدما رجل قال
 له على ان اعتر هذا العبد بقتل العبد بعتية واخذ المولى قيمته لا يلزمه الصدقة بالقيمة ولو قال له على ان اعتق
 بهذا العبد بقتل العبد بعتية واخذ المولى قيمته كان عليه ان يصدق بعتية لان في الوجه الاول التزم الاعتاق
 فيقتضى تحمل الاعاق وهو العبد واما في الوجه الثاني التزم الصدقة والقيمة فتساوى العبد في قبول الصدقة
 رجل قال العبد انت مبر على العت قال ابو حنيفة ربح لا يعتبر قبول العبد قبل الموت ولو قبل كان للمولى
 ان يبيعه فان باه سببه حتى مات المولى وهو في ملكه بقتل الالف عتق وقال ابو حنيفة ربح ان يقبل حين قال
 قال المولى ذلك ليس له ان يقبل بعد الموت وان قبل حين قال المولى كان مبر او عليه الالف اذا مات المولى
 ولو قال الرجل لبيد انت حر بعد موته على العت درهم يعتبر قبول العبد بعد الموت في ظاهر الرواية واذا قبل

واذا قبل بعد الموت قالوا لا يتقن الا باعناق الموت ولو قال انت حر على الموت ودمهم بعد موتى غير القبول
في الحال واذا قبل بصير مبراد لا يضر المال لان الله يربان على ملك المولى والمولى لا يستوجب على مبر
مالا ولو قال لم بعد فقلت فانت حر بعد موتى قال محمد بن كنان المشيئة بعد الموت وكذا لو قال اذا جاء غدا
فانت حر ان شئت كانت المشيئة اليه بعد طلوع الفجر من الغد وكذا لو قال انت حر غدا ان شئت كانت المشيئة
اليه في الغد ولو قال ان شئت فانت حر غدا كانت المشيئة اليه للحال في قول ابي يوسف ومحمد بن وهاب
عن ابي حنيفة وعن ابي يوسف روح وفي رواية الامالي ان قدم المشيئة قبيل المشيئة للحال وان اخر غير المشيئة في الغد
ومن ابي حنيفة روح في رواية المشيئة اليه في الغد في النفسين وكذا لك في التبرير عنه في غير القبول بعد الموت
على كل حال برجل قال لم بعد انت حر يوم اموت وروي باليوم بياض النهار ودون الليل لا يكون مبراد بصير
كانه قال انت حر بعد موتى في النهار فلم يكن العرق سائغا مطلق الموت وكان لان يبعده ولو قال انت حر بعد موتى يوم
لا يكون مبراد لان يبعده ولو مات المولى دهر في ملكه فليس من انكثت اذ افضى يوم بعد موته ولا يتقن الا باعناق الموت
ورجل قال كل ملك لي بعد موتى حر فاك ان في ملكه يوم المقاتلة يكون مبراد ما يملك بعد المقاتلة لا يكون مبراد ولو قال
اذا اكلت فلانا فهو حر بعد موتى فملكه كان مبراد لا نه على الحرية بموته مطلقا الا انه ملق بملك الحمله شبه مطلقا
لا يخرج من ان يكون مبراد كما لو قال لم بعد اذ اكلت فلانا فانت حر بعد موتى بكلمة بصير مبراد راجع قال كل ملك
الملك فهو حر اذا جاء غدا يدخل في ذلك المدة بزمان الولد وولدها ولا يدخل فيه المكاتب ويدخل فيه من كان في
وقت المقاتلة ثم بصير محابا قبل محبى الغد ولا يدخل في ذلك من يملكه بعد اليقين ولو قال كل ملك الملك اليوم
حر يدخل فيه من كان في ملكه وقت المقاتلة وما استفاد في يومه كذا لو قال نه الا شهادته السنة
ولو قال كل ملك الملك ابعد فهو على ما كان في ملكه ولا يتقن ما استفاد من ساقه فان عني به ابعد
الزمانه التي يذكره الجهمون بصدق في اذ قال يستفيد به الكلام ولا يصح في صرف اليقين عما كان في ملكه
ولو قال كل ملك الملك غدا فهو حر ولم يثبت شيئا قال محمد بن يعقوب من كان بملكه للحال من يملكه الى الغد
وقد اذ قال ابو يوسف روح يقين بالاستيفاء في الغد لا غير ولو قال كل ملك الملك اليوم المجتهد فهو يقين من يملكه
يوم المجتهد في قول ابي يوسف روح ولو قال كل ملك لي فهو حر يوم المجتهد يدخل فيه من كان في ملكه للحال ويقين

وبتق يوم الحجة ولو قال كل ملك الملك فهو اذ اجاز غده فهو على ما كان في ملكه لئلا في قولهم ولو قال كل ملك الملك
 الى ثلثين سنة فهو خير من قبل فيه بالاستيفاء في الثلثين من حين حلف ولا يدخل فيه من كان في ملكه وقت المقاتلة وعلى ما اوردوا
 قال الى سنة او سنة او ابد او الى ان يموت يدخل فيه بالاستيفاء في ملك المدة دون ما كان في ملكه ولو قال اردت بقول
 سنة من بقي في ملكي سنة لا بد من في القضاء ويدرر فيجانبه وبين احد قال ولو قال كل ملك لي حرام وقلت المدا
 او قدم اشترط فقال ان دخلت المدا وكل ملك الملك فهو على ما كان في ملكه وقت المقاتلة وتبين منه وجوده واشترطه ولو قال
 ان فعلت كذا لكل ملك الملك بوجه فهو خير على ما كان في ملكه عند وجوده واشترطه ولو قال كل سيرة فهو حرام كلت فلا نام على
 اشترطه قبل الكلام ولو قال ان كلت فلا نام لكل ملك اشترطه فهو خير فلا نام على ما يشترطه بعد الكلام ولو قال كل ملك اشترطه
 اذ اكلت فلا نام فهو على ما يشترطه بعد الكلام ولو قال كل جارية اشترطه بها في حرة الى سنة فاشترطه جارية قال محمد بن لا يفتق
 حتى يتم السنة رجل قال لبيد اذا اذيت الى الفاضل او متى اذيت الى الفاضل او متى اذيت الى الفاضل او متى اذيت الى الفاضل
 ولا يكون منتقرا على المجلس ولو قال ان اذيت لا يفتق قبل الاداء ويقصر على المجلس ولان مبيد قبل الاداء وان جاز العبد
 بالعت او بغير العت فيقول فان ضمنها في موضع يقدّر المولى على قبضها كان ذلك قبضا يفتق العبد ولو طلق المولى انه
 لم يرد اليه الا ان خشت في يمينه ولو قال لا يجزي اذا اذيت الى الفاضل يفتق في اذيت الفاضل بالعت وضمنها يمين به لا يجزى للمولى
 على القول ولا يفتق العبد ولو خشت المولى انه لم يقبض من فلان لانه لا يفتق فان كان المالك لمخالفة فقال صاحب المال ان
 ادى الى فلان المالك الحق الى عليه غنم في اذيت الفاضل الى مخالفة ولم يقبض من فلان به ولو كان من المالك ملكت
 من مال المخالف ولو قال لبيد ان اذيت الى الفاضل فاشترطه قبل العبد ثم قال لا يفتق من فلان لانه لا يفتق فان كان المالك لمخالفة فقال صاحب المال ان
 العت درهم فخطه عنه مائة درهم وادى اليه ثمانية فانه لا يفتق ولو ادى اليه الفاضل مال الكسبة قبل هذه المقاتلة يفتق ويبرج
 المولى عليه ثمانية ولو ادى اليه الفاضل مال الكسبة بعد هذه المقاتلة لا يرجع المولى عليه ثمانية ولو كانت العبد قبل اداء الا لعت وركم
 الا فلان لانه لا يكون برغم من الكتاب ولو باعته ثم اشتراه فادى اليه الفاضل ويحجر المولى على القول في قول ابي يوسف
 ج ولا يجزى قول محمد بن ولو قال العبد في فريضة اذا اذيت الى الفاضل فاشترطه فدية العت فادى اليه الفاضل مال الكسبة بعده
 المقاتلة يفتق من مائة اسخا تا ولو قال انت عت على العت درهم فادى اليه الفاضل مال الكسبة يكون كتابه رجل قال لا يفتق
 وبرا مبيد فلا نام بده احد باجاز المدا بر اذ اجاز جارية بوجه لئلا كان عقل جارية على المولى فبين العقل من قيمة العت

الجارية في الامانة ولا يكون على عاتق وان جنى على الولي او على والد كان بدرا الا ان يقتل مولاه عاقل في قيمته المدبرة اذا
 ولدت من جنسها ولد تصير ام ولد **فصل في الاستيلاء** وكل ما ذكره ثبت نسب ولد ام من عليها او يملك
 بعضها كانت ام ولد لم يثبت نسب ولد له منه وكذا الجارية اذا ولدت ولدا من غير المولى بخلع او وطئ شبيههم ثم مكها من
 قربة نسب ولد له منه تصير ام ولد كزفنا وان ملك ولد لها منها عن طلق وان ملك ولد لها من غير كون ملكا لم يكن يورث
 ولو قال رجل جارية ثم مضى او قال في طهرها من ولد فهو مني فاستطعت سقطا اسبها نطفة او مضى فطهره تصير ام ولد له
 وان لم يستب لاصير عذرا ولو قال رجل في الجارية مني او قال في طهرها من ولد فهو مني ثم قال له ذلك كان رجلا
 ولم يكن ولد له صدقة الامة في ذلك او كذا كانت ام ولد له ولو قال في طهرها من ولد فهو مني ثم قال له ذلك كان رجلا
 صدقة الامة لم تكن ام ولد له بل قال بجارية قد ولدت بده ام ولد له النكاح القول في اخيه تصير ام ولد له سواء كان نكاحا
 ولدا لم يكن النكاح القول في مرض الموت فان كان سها ولد تصير ام ولد وتعتق من جميع ماله وان لم يكن سها ولد تعتق من
 الثلث وام الولد من ثلث الميراث جميع ماله ولا ساية عليها على كل حال ولا يجوز ان يهاج من ماله في ميراثه او يبيع او يهبه او صدقة
 او اصيل او رمية نكاحا باعها ونفسه ان مضى بجزاير جميعها لا ينفذ فنانا في اخيه الرديات ولا تفنن ام الولد بالعتيق البيع النكاح
 والامانة في قول المجتهد وانما تفنن بالعتيق من الجارية اشتركة اذا ولدت ولدا فاداه واداه ما تصير ام ولد لها فان
 سها او مات عن مكها في ثلثهم ولا ساية عليها ولا ضمان على الممن في قول المجتهد روح وقال صاحب روح اذا مات احد ما
 منى في نصيب الاخر وان اعطى احد ما نصيب العتق فبعض قيمتها ان كان مورا او منى للجارية فبعض قيمتها النكاح مورا
 جارية ولدت من رجل بخلع ثم اشترى ام ولد تصير ام ولد له بعتق قيمتها اشتركة مورا وان لم يشتر الجارية
 ولكن ملك الولد يورثها واذا خذوا ملك عرق الولد يورثه من نصيبه ولا ضمان على منى في قول المجتهد روح وقال صاحب روح
 بعتق النكاح مورا او منى اليه النكاح مورا او بعتق ام الولد قال بعضهم قيمتها ثلث قيمتها لو كانت ثمة ام ولد له
 على ان تزوج نفسها قبله بعتق فان ابى ان تزوج نفسها لا ساية عليها ولا ضمان عليه على ان تزوج نفسها
 كان عليها الساية في قيمتها رجل قال بجارية النكاح في ذلك مدام فهو مني والكنات جارية بعتق منى قربة الولد بعتقها
 كان اجارية ولو قال النكاح في ذلك ولد فهو مني الى سبطين فولدت لاق من سبطين اشتركت نسب الولد ومن ولد
 الاخر من سبطين اشتركت النسب والنسب باطل ام ولد الذي اذا اطلقت خرجت الى الحيوة بالساية واذا مضى القاضى عليها

عليها بالاسماية كان حالها كحال الحجاب المبرود والاسماية حرجي خرجت اليها بام ولد له ولد يكون وان يسيها رجل زوج امه من صبي
فولدت وادعاه المولى لاثبت النسب من المولى ولا يكون من الزوج ومثقت الولد على المولى باقراره رجل استمر له جارية
ولدت له ولدا لم يولد له غيره فادعاه المولى لاثبت النسب من المولى ولا يكون من الزوج ومثقت الولد على المولى باقراره رجل استمر له جارية
ام ولد له ولدت فادعاه المولى لاثبت النسب من المولى ولا يكون من الزوج ومثقت الولد على المولى باقراره رجل استمر له جارية
ولو وطئ جارية امرأته او جارية ولد له او جده فولدت وادعاه لاثبت النسب ويد راعته احد النسبته فان قال اعظمها
المولى لى لاثبت النسب الا ان يصيد المولى في الاصل او في ان الولد من فان صدق في الامر من جميعا ثبت النسب والا فلا
وان كذب المولى ثم ملك الجارية يومئذ المهر ثبت النسب رجل في يديه غلام صغير لا يعرف فقال هو عبدى كان القول قوله
فان ادرك الغلام وقال بالمر لا قبل قوله وان اقام اليه قبلت بيته وان كان الغلام كبيرا فقال الذى فى يديه هو عبدى
وقال الغلام انا عبد فلان كان القول قول الذى فى يديه ولو لم يقل انا عبد فلان ولكن قال انا عبد الاصل كان القول قوله
رجل فى يديه صبي يقول هو عبدى فاعقته ثم جاء آخر واقام اليه انه عبد قبلت بيته ونقض له بالعبد ومطل اطلاق الاول
رجل باع غلاما ثم ادعى انه كان اعقته او دبره لا قبل قوله ولو ادعى انه ابنه علق من بانه ثبتت نسب ومطل البيع رجل غر
بانه فولدت ثم اشترى بالانقصام ولد له استحسانا وان اشترى المولى عليه رجل اشترى امه لها ثلثة اولاد ولد لهن من رجل
مختلف فادعى واحد منهم انه ولد له ثبتت نسبته والباقيون ارقاد له جارية بين رجلين ولدت ولد فادعاه احد الشريكين
واعقده الآخر وخرج الكلام منهما ساكتا الدعة اولى من الاعاق لان الدعة تسخذ الى حالة الطوق والاعاق ينقص
على الحال فيكون المقتن متفاد ام ولد الغير اذا اراد الرجل ان يزوج ام ولد له ينبغي له ان يستبرأ بها بحجة ثم يزوجها فان
زوجها قبل ان يستبرأ بها جاز النكاح ولو اعقها ثم زوجها لا يجوز النكاح حتى ينقضى عدتها ثبت يمين فان زوجها قبل
الاعاق فولدت ولد من الزوج فالولد يكون بمنزلة الام ليمين يموت المولى من بيع المال عمن ام الولد يكره تكرار الملك
عمن المحارم يكره تكرار الملك وقصيره ام الولد اذا اعقها محلا لها وارثت ولحقته بدار الحرب ثم بيعت واشترى
المولى فانها تعود ام ولد له كذا الملك ذات رحم محرم وعققت عليه ثم ارثت ولحقته بدار الحرب ثم بيعت فاشترى
عققت عليه وكذا كذا يان واثان وكذا كذا ام الولد ولو اشترى جارية تد ولدت منه مع ابنة لها من غيره فقير الجارية
ام ولد ليس له ان يسيها وله ان يبيع الابنة فان زوج الجارية رجلا فولدت فبأن الزوج ليس له ان يبيع ابنة ولا ابنة

لأنها تولدت لآلئيه بعد ما صارت أم ولد له بعد ولادته وادخلت في أمه من قبل
بحرم عليه بيع الام وولدت اثنتي عشر ولداً يحرم بيع البنت المملوكة وقال محمد بن يحيى يحرم بيع الام ولا يحرم بيع البنتين أم الولد
اذا ولدت ولد وكان الولد من المولى الا ان ينفى واذ حررت أم الولد على مولاه بمصاهرة او نحوها جازت بولده ستة اشهر من
المولى المملوك يدعى ولو اقرن أم الولد ثم جازت بولده ثلث اشهر الى سنتين ولا يجوز نفقة رجل له جارية كان معها
ويغزل معها فغابت زماناً ثم عادت وولدت لستة اشهر ثم غابت قالوا ان ذهابت الى من كان معها بها وكان كبراً به
انها فحرت فهدى ستمائة من نفق ولداً وان لم يظهر منها فحرم وكبراً به انها غفيرة لا ينفى له ان ينفى هذا الولد ويشفي ان يشهد انها
أم ولد لكيلا يسترق ولده بعد مائة أم ولد اعقبتها مولاه ووجب عليها العدة لم يكن لها نفقة على المولى أم الولد اذا
جاءت مخرجها الحال كان موجب جنايتها على المولى في ماله حالاً بحجته المدة برام الولد لافضل مولاه بعد الموت ولا تكسب
بالاسر وجب صدقة نظراً على المولى ويجوز لها ان تفسد غير محرم ويصلي فبرقاع وان قلت سيده احتياطاً لا يجب عليها
السياية وان قلت عده المولى وبيان نفقاً احد ما يفتل فسيب الاخر ماله وتسرى في ذلك وكذا لو كان لها ولدين المولى
سقط القصاص وتسرى في جميع ممتلكاتها جارية ادعت على مولاه انها ولده فاكذبا لا يستحق المولى في نفق الحقيقة روح وللمولى ان يبيع
أم ولد له على المكلف ويملك تزويج الامه عليها ولو تزوجت أم الولد فغير من المولى ثم اعقبت المولى فاكفان الزرع وفل
سواء قبل التسق جاز ذلك المكلف لانه لا يجب عليها عده اتفاق وان لم يه خل بها يجب عليها عده التسق وانما كذا فزمن المولى لا يجوز
ذلك المكلف رجل قال بجارية كل ولد له فيه فهو له ولد في ملكه فزمن ولا يفسد ما في بطنها ماله فان ات المولى فزمن على
من غير المولى ثم ولدت لا ينفى الولد لانه زلات من ملكه بالموت وكذا لو باعها ثم ولدت ولو ضربت ان بطنها فالت
حيثما كان على الضارب ما في جنين لانه ولو قال كل ولد تخليص به فهو له والمسته عاها كان على الضارب ما في جنين الحرة
وان باعها فولدت بعد البيع لاقول من ستة اشهر من وقت البيع فهو له البيع باطل ولو ولدت بعد البيع ستة اشهر لم
اول اكثر من سنتين من وقت البيع لا يقل فاليه جائز وكذا لو قال لانه ما في المكلف فزمن من ستة اشهر من
وان ولدت لاكثر من ستة اشهر لا ينفى فصل في المكاتب والكاتب مستحق لمن علم فيه خير اى علم بالعلم
في التجارة وقد رت على المكاتب كان البذل حالاً او مكرهلاً متجماً او غيرهم عند اكمل ما يقطع مهر في المكاتب يصلح به كمال
رجل كاتب عبه على الف درهم ولم يعط اذ ادب الى الف فانيه خرناوى اليه الف درهم ولو كان البذل متجماً فخل غم

بنجم ردفى الرق فى قول الجنيحة ومحمد ربح يصح رده برضا العبد ولا ينفك على القضاء وقال ابو يوسف ربح لا يرد
 ما لم يخل تخمين للمكاتب ان يمان غير اذن المولى ولو كانت على قية كانت الكتابة فاسدة وان كانت على عين الميرور من
 كميل او مورو او عروض فيه روايات والافقه هو الفساد والتمولى ان يفسخ الكتابة الفاسدة فان كانت على
 قية ولم يفسخ حتى ادى القيمة فقبل المولى عتق ولو كانت اتمته على الف درهم على انه يطاها ما دامت مكتوبة فندت
 الكتابة واذا ادت البذل قبل الفسخ عتقت ولو كانت على ثوب فى الزمة لا يصح الكتابة فان ادى عليه ثوبا وقبل
 لا يمتنع ويصح فى بدل الكتابة جهالة الوصف ولا يخل فيه جهالة الجنس والقدر المكاتب اذا كاتب عبده جازا سحنا
 فان ادى الثاني قبل الاول عتق واولاه يكون للمولى وان ادى الثاني بعد اداء الاول فالاول للمكاتب الاول
 واذا كاتب اثنى عشر مائة على ان كل واحد منها كميل عن صاحبه جازا سحنا المكاتب اذا مات من غير
 وفاء ولم يدع نورا طيلت الكتابة وتكلموا انها تبطل بموته او بعد ما قضى القاضي بخبره قال بعضهم تبطل بموته حتى لو تبرع
 انسان با وابدل الكتابة لا يقبل من ولا يمتنع وقال الفقيه ابو الليث ربح لا تبطل ما لم يقضى القاضي بخبره حتى لو تبرع انسان
 ببدل الكتابة بخبره يمتنع وان مات المكاتب عن وفاء ادى كتابة وميت قبل الموت بلا فضل وان مات ترك المكاتب وله اهل
 او له اهل كان مكاتبه كتابة واحدة او ترك وله اشتراه فى كتابته وقد ترك المكاتب وفاء لكان ميراثه لولاه المكاتب
 اذا اوصى برصية فهو على وجه ثلثة اوصى برصية ثم مات عن وفاء لا يصح وصية لانه يمتنع قبل الموت فى ساعته لا يصح فيه
 كلمته الا بصداء والوجه الثاني ان يقول المكاتب اذا عتقت فهدا وصيت مالى فخلان ثم ادى بدل الكتابة وعتق ثم مات بعد
 كانت وصية صحيحة فى قولهم وان مات اذا اوصى برصية ثم ادى فقتن ثم مات وصية فى قول ابى يوسف ومحمد ربح
 وقال ابو حنيفة لا يصح الوصية الا ان يجدها بعد الموت المولى لا يملك اكتاب المكاتب ولا سحنه ولا يجب على المولى
 صدقة نظره ومجوز شره لا ينفك فى الكتابة المكاتبه اذا تزوجت باذن المولى فتم عتقت كان مهرها يرد الحق والحكام المكاتبه فى
 النكاح والعدة والحكام الفسدة المكاتب لا يملك وطى امته فان وطئها ثم رخصت الامه يرافقه المكاتب بعقرها فى الحال
 ذوات المكاتب وفاء فهدا فان انسان لا يجد فادته المكاتب اذا تزوج ابنته مولاه ثم مات المولى لا ينفك النكاح فان
 مات المكاتب بعده فذلك عن ترك وفاء لا يبطل النكاح وان لم يترك يبطل فالحال ان ذلك قبل الدخول لا يجب العدة

وله الهرو كان بعد النول يجب عليه الا ان يخلت جفنه ويحب الهرو ان يخلت جفنه ويحب الهرو ان يخلت جفنه
اشكوه لافيه الخراج ويجب على الكاتب نفقة زوجته ولا يجب عليه نفقة ولده كما عدا الا ان يكون له ولد من امرته
ونفقة ولده المكاتبه تكون على الكاتبه تستحق النفقة على زوجها وان لم يهرها المولى يتناخلفان المبررة دأما الولد
المكاتبه اذا ولدت من المولى ثبت لها النحر ان ثلثت اوت المكاتبه نفقت بالمكاتبه وان ثلثت لم تود نحر نفسها
اذا مات المولى المكاتب اذا تبرأ الخط او البراد يصح الاعراب المكاتب بكل خمس فضال لياؤديه وشيئرى
بالنفقة والنسبة ويدفع المال مضاربة وشراركم ويكاتب عبده ولا يملك خمس فضال لا ينفق عبده ولا ينفق على ولده
الا باذن المولى ولا يبيع ولا يصدق ولا يجالي محايده ما فشت كما لعده الا دون المكاتب اذا اشترى اياه وابنه يتكاتب
عليه وان اشترى اخاه لا يكاتب عليه في قول الجعفيه وادوات المكاتب وترك ولدا ولدا في مكاتبه سعى في نحره فاما المكاتب
يفضل له ما كان قودى المكاتبه حاله والامر في الرق وان ترك المكاتب اذا تم نحره عند ابى يوسف ومحمد مع يقوم
بمقار في نحره المكاتب اذا جنى جناية موجبه على كونه مكاتبه عليه الاقل من قيمته ومن الارش وان جنى المكاتب على
سواه او رقيق المولى كانت جنايته مبسرة وكذلك جناية المولى على المكاتب او رقيقه المكاتب اذا اشترى جارية وابسرها
بجنيته فتمعت من حل له وطها وان عجز المكاتب ورد في الرق مع الجارية يجب الاستبراء على المولى وان اشترى المكاتب ابنته
او لم يتم نحره لا يجب الاستبراء على المولى ويجتزى بما حاصت عند المكاتب قبل النحر وان اشترى اخته فتم نحر المكاتب يجب
الاستبراء على المولى في قول الجعفيه يجر لها ما لا يقصر مكاتبه تخلف الام والابنة المكاتبه اذا عجزت لا يجب الاستبراء
على المولى المولى اذا وحب المكاتبه من المكاتب يمتن في الحال لان المكاتب ملك فاني ذمته قبل القول لان بيت الدين
من عليه الدين تسبق قبل القول فان قال المكاتب لا قبل يور المكاتبه ويكون المكاتب حر لان بيت الدين ذمته بالوجه اذا
ان التمس عبده وقوله لا يحل له ونيود المكاتبه وتبقى الرق كالمطالب اذا وحب الدين من المديون ولا يكفل فرد الاصيل
الدين في ذمة الاصيل وتبقى برادة الكفيل مكاتبه بن بطنين قبض احدهما نصف المكاتبه لا يضمن المكاتب فان ابرأ
اشترى مكاتبه الآخر عن نصيبه او وحب له نصيبه عن المكاتب وبسبب الاول ما قبض ولو كانت المكاتبه ان تقبض احداهما
ستمانه وابراه الاخر من اربعمائة قال محمد مع حق المكاتب وما قبض الاول يكون من الاول والمبرئ على ستة وعشرون
وذهب نفسه بده من وجهه عن العبد وان لم يقبل لان تلك نفس العبد من العبد اقران في بيع من غير نول رجل قال الهرو

لعبد و اشتريه فملك بالثمن فمات العبد قبلت مائة لان بين فضل العبد من العبد اعناق ولو قال لعبد امته بر علي العتق
 درهم فقال العبد قبلت غنم كذا ملك بهما عبدا فاذن قال المولى اشتريته جارية فقال المولى هي لك ورضيت بها فاشترى
 فاعتقها الماذون لا يفتق لانه لا يرد بهن الا مراعات عبده من المولى الى رجل بالاقوال فاشترى من مولاى بهن المهر اعتقني
 فاعلموا فيه والصحيح انه ينفذ البيع والاعناق وعلى المشتري الثمن مرة اخرى وانما المولى لا يسلم لمولى اذا قال لعبد
 ادخل الدار وانت بر تعلق العتق بالرجل وكذا المطلق **فصل في الاعناق عن الغير** رجل قال لغيره جارية
 به كذا على ان تفتق غنمك فاعلموا فيه كذا فاعلموا فيه كذا فاعلموا فيه كذا فاعلموا فيه كذا فاعلموا فيه كذا فاعلموا فيه كذا
 العبد منه في فضل الاعناق وانما ملك اذ كان في فضل الفعل لا يتم الا بتحويل ذلك الفعل والم بدع فذلك العبد لا يتم تلك الجارية
 رجل اشترى عبده من ابيه البت جاز وكون الاول لانه هو المقتن ولاب فواب الاعناق ان شاء الله تعالى **فصل**
في العتق بدعوى النسب وملك ذى الرحم المحرم رجل قال لعبد به ابنتي او قال بجارية
 به ابنتي الخ كان المالك يعلم ولد له وهو مجهول النسب فبث النسب وتبين العبد سر او كان العبد محسبا جليلا او مولدا لثقة
 العبد يصلح ولد له لكنه معروف نسب فثبت النسب والعبد لا يصلح ولد له لا ثبت النسب
 وتبين العبد في قول الحقيقة مع وثاقها جاز به لا يفتق ولو قال لعبد به ابنتي او قال بجارية به ابنتي ذكر في الاصل انه
 لا يفتق فاعلموا فيه كذا فاعلموا فيه كذا فاعلموا فيه كذا فاعلموا فيه كذا فاعلموا فيه كذا فاعلموا فيه كذا
 او قال على وجه التذكار ابنتي لا يفتق وردي الحسن عن الحقيقة مع انه لا يفتق والصحيح هو الاول ولو قال لعبد به ابنتي او قال
 لاسم ابنتي لا يفتق وان لم يسمي كذا قال بالابن او قال بالابنة ولم يصف الى نفسه فانه لا يفتق وان لم يسمي ولو قال لعبد به ابنتي او قال
 بجارية به ابنتي او قال بجارية به ابنتي او قال بجارية به ابنتي او قال بجارية به ابنتي او قال بجارية به ابنتي او قال بجارية به ابنتي
 في دعوى النسب لا يفتق لان النسب لا يثبت الا بتبين العلم والصحيح انه لا يثبت النسب ولا يفتق ولو قال لعبد به ابنتي او قال بجارية به ابنتي
 وردي الحسن عن الحقيقة مع انه يفتق ولو قال به ابنتي او قال بجارية به ابنتي او قال بجارية به ابنتي او قال بجارية به ابنتي او قال بجارية به ابنتي
 فيه والصحيح انه لا يفتق ولو قال به ابنتي او قال بجارية به ابنتي او قال بجارية به ابنتي او قال بجارية به ابنتي او قال بجارية به ابنتي
 على انما يسبب التوبة كالان والافت والعلم والجمال فثبت عليه خسران المالك او كبره عاقل كان او مجنونا وقال في
 مع لا يفتق الا من له ولد اذا اشترى امته ذرى بلى من يابى بملكه او طوى عن شبهة تفتق فاني يطها لانه اخره ولا ان يبيع الا

وادعت ان انما لم تقسم له بلية رجل آخر في مرضه لانه بالحق وبعدهم وليس له دارت سواء ولم يبع باه الا لاسلامه
 برونه الابان لانه وقتية الملوك مثل الدين ثم قال محمّد بن يعقوب الملوك ان الاقرار في المرض للوارث وصية فاذا لم يكن له وارث
 فمن عليه ولو كان الاقرار في الصحة لا يثبت له ان ملك الملوك بالدين رجل وكل رجل بالدين يشترى به ملكا فيقتنه عن ظهره
 وسمى له الثمن فاشترى به المبوكل قال ابو يوسف ربح عن كذا عشرة اوكيل لانه صار ملكا للموكل ولو وكل رجل بالدين يشترى
 ربا او فتيقة به شهر عن ظهره فاشترى به اوكيل فربح كذا عشرة او غيره عن ظهره ربا او فتيقة او غيره فربح
 العتق المبيهم رجل قال لاني امة اعد كذا حرة ففعلت لي بل عتيت هذه لاني امة في الايمان منها فقال لا يثبت الاخر في العتق
 له بعد ذلك بل عتيت هذه الاخرى فقال لا يثبت لاني امة لان قول المولى في العتق انما هو في العتق على
 الاشياء وقوله الاخرى بعد ذلك لم امن به وادارته بوقوع العتق في العتق عتيا جسيما كذا كذا في المطلق ولو قال العبد من له
 امة كذا حرة ففعلت لي عتيت هذه او اشار الى امة بها عتق الاخر فان قال بعد ذلك لم امن الاخر في العتق الاول ايضا
 وانه او الاول سواء ولو قال لاني امة من الرعين على العتق ففعلت له هو بقاء فقال لا لا يحجب المال لآخر لان الاقرار بالمال
 للمجهول باطل فلا يستحق عليه البيان قضى امة ما لا يكون قبل الاقرار واما ايقاع الطلاق والعتاق في المبيهم صحيح لان الكلام
 المبيهم بمنزلة المطلق البيان في المطلق انما هو ما ذكرنا من ايقاع الطلاق في المبيهم صحيح لان الكلام
 رجل قال امة وبعده من قبلي امة ثم مات قبل البيان فانا كان له بعد ان راقته ففعلت لاني امة ومن العبد من كذا امة منها ففعلت
 ولو كان له امة وثلاثة امة عتقت لاني امة ومن العبد من كذا امة وثلاثة امة عتقت لاني امة ومن العبد من كذا امة وثلاثة امة عتقت
 واحدة ففعلت لاني امة ولو كان له امة وبعده امة من عتقت كل امة بثلث كل امة بثلث كل امة بثلث في العتاق
 الجبري حر في الاسلام عب الجبري وخرج الى دار الاسلام مراعا لما لا يرضى عنه ولا ان يوالي من اريب لانه من اهل العرض لو لم يرض
 عليه ولا وادان اسلام عب الجبري ولم يخرج اليه لا يفتن لان الاسلام لا يفتن بقاء الرق فان اسلام مولاه ثم ظهر
 المسلمون على دارهم فبده يكون عبدا ولو اسلام عب الجبري بقاء مولاه من اسلام في دار الحرب ففعلت لاني امة
 المشترى في قول الخليفة ربح وقال صاحباه ربح لا يفتن وكذا الربا ربح من ذمي حر في امة كذا فاسلم العبد ثم فقه مولاه
 كان الحرة امانا للمولى ولو اقرن الجبري في دار الحرب لا يفتن اعداؤه في قول الخليفة ربح خلافا لصاحباه ربح وقيل يفتن الاقارب
 عند الحل واما الخلفاء في ثبوت ذلك والمتن عند الخليفة ربح لا يثبت ربحه ما ثبت ولو اقرن عبدا واسلم في دار الحرب صحيح

صحة اعتقاده في قولهم دكر في الرواية الحزبي وعن يحيى بن زكريا انه لا ولا وحزبي دخل دارنا بامان وسمه مدبره او مكنه بكتابة
 في دار الحرب فباعها الحزبي جازية وكونها من ماله لا يجوز بيعها ولو كان الحزبي تريبه ووصل اليها بامان عن علي
 ولو عاد الحزبي الى دار الحرب وخلف ام ولد له او ماله او غيره في دار الاسلام حكم بقتلها اذ امانات الحزبي لا تقتل او اسروا من بيتها
 ويكون بدل الكنية لو شئت اذ امانات المولى عبد مسلم اخذه الكفار واخذوه في دار الحرب فابق منهم من كان استولى على ملكه
 الحزبي فلكل نفسه فقتل كما لو اسلم عبد الحزبي في دار الحرب فابق الى دار الاسلام فانه يمتن رجل دخل دار الهنود ثم خرج
 الى دار الاسلام وسمه هندي يقول الناجية ثم اسلم الهندي قالوا ان خرج الهندي من دار الحرب مع المسلم فمكره يكون
 وقول الهندي الناجية يكون بالعلم لانه انما هو على نفسه بالرق وان اخرج مكره كان عليه الدماء اعلم بالصواب

كتاب الايمان **البين على زمين بين** بامد تعالى وبين غيره اما البين بامد تعالى فهو ذكر اسم
 الله تعالى بحرف القسم مفردا بالخير واليمن بغيره كونه شرط صالح وخير صالح يحلف به حكم البين بامد تعالى هذا الحلف
 وجوب الكفارة حكم البين بغيره عند الحث لزوم المحلوت به كمالها تامة يكون بالعزيمة وقد يكون بالفسخ وغيره من
 الاستسنة اما الاول رجل قال والله الرحمن والرحيم لا افضل كذا افضل في الروايات الظاهرة فانه ثلث كلمات
 يتعدد اليمن بتعدد الاسم اذ الم يحيل الاسم الثاني في الاول روي الحسن عن يحيى بن زكريا ان عليه كفارة واحدة وبه اضافة
 مشايخ سخرته لان الواو بين الاسم الاول والثاني مبرين الثاني والثالث واد القسم لا واد العطف فلم يتصل الثاني بالاول
 ولا الثالث بالثاني فاذا ذكر كذا بغير عقيب الثالث انقص الخبر على الثالث فكان مينا واحدة واكثر ثلث في ظاهر الرواية
 ولو قال والله الرحمن لا افضل كذا افضل لا بغير كفارة ان في قولهم ولو قال والله الرحمن لا افضل كذا خمدوا يمين في ظاهر الرواية
 ابن سنان عن محمد بن روح ان في الاسم الواحد لا يتعدوا يمين ويكمل الثاني على ان كيدوا وكفارة ولو قال والله لا افضل ثم قال والله
 ثم قال والله لا افضل ثم قال والله لا افضل مرة لم يترك كفارة ان وكذا لو قال لا والله لا افضل ثم قال في مجلسه والله لا افضل
 فخرها مرة لا يترك كفارة ان وكذا لو قال لا والله لا افضل ثم قال في مجلسه والله لا افضل ثم قال في مجلسه والله لا افضل
 مرة اخرى والله لا افضل فلا يترك كفارة ان وكذا لو قال لا والله لا افضل ثم قال في مجلسه والله لا افضل ثم قال في مجلسه والله لا افضل
 لم يترك كفارة ان وكذا لو قال والله لا افضل ثم قال في مجلسه والله لا افضل ثم قال في مجلسه والله لا افضل ثم قال في مجلسه والله لا افضل
 واحدة كذا لو قال والله لا افضل ثم قال والله لا افضل ثم قال والله لا افضل ثم قال والله لا افضل ثم قال والله لا افضل ثم قال والله لا افضل

[illegible]

[illegible]

[illegible]

لا اكلم فلانا اليوم ولا بعد غد كان لان كليلة في الياالي لانها ايمان تلتك ولتقال واسد لا اكلم فلانا اليوم خدا
ولبعد غد لا يكلمه في الليل لانها بين واحدة منيرة قوله لا اكلم فلانا في الياالي في الياالي وتقال واسد لا اكلمه كل يوم
من ايام نه المحبوة وكلمه في المحبوة مرة منث ولتقال واسد لا اكلمك في كل يوم من ايام نه المحبوة وكلمه في كل يوم وكلمه
كلامه في يوم من ايام المحبوة لا يجت وان كلمه في كل يوم لا يلزم الا كفارة واحدة **فصل في الفاظ اليمين**
بالفارسية رجل قال سوكنه خورم كه اين كار كنم قال بعضهم لا يكون مينا وقال بعضهم يكون مينا وتقال
سوكنه خورم كه اين كار كنم يكون مينا لان هذا الكلام يذكر للخصم دون الوعد كقول الرجل كراي ميهم وتقال سوكنه
خوره ام نهو اخبار الكنان صاوتا دخل يلزم الكفارة والا فلا وتقال سوكنه خورم بطلاق كه اين كار كنم لا يكون مينا
لانه وعد وتحويل تتجالات اليمين باسد قال عند البعض فانه يكون تخفيفا وتقال سوكنه خوري يكون منيرة قوله سوكنه خورم
وتقال برين سوكنه است كه اين كار كنم نهو اخبار ان فقه على نه نهو اتر اربا اليمين باسد قال وان زاد على هذا قال
برين سوكنه است بطلاق يلزم ذلك فان قال قلت ذلك كذا با دنا تعرض الحيا عن ذلك لا يصدق نقض
وتقال مرا سوكنه خا است كه اين كار كنم نهو اتر اربا اليمين بالطلاق وتقال باسد العظيم كه بر كنم از باسد العظيم نسبت
كه اين كار كنم يكون مينا كوتقال باسد العظيم الاعظم ونه الزيادة تكون لنا كيه فلا تقصر فاصلا وتقال مصحح خدا
بدست دي موخته اگريان كار كنند لا يكون مينا وتقال باسد الاضد باسد نير اوست واذا الله العبر نير اوست واذا الله الامد
نير اوست اگريان كار كنند مينا ايمان فته وتقال هر ميهيك سخداي وادم زميد اگريان كار كنم يكون مينا الناس من اسد كز
وتقليق الكفر بالشروط مينا وتقال سلماني نكرده ام خداير اگريان كار كنم ففعل قال الفقيه ابو الليث راجع ان اراد
بذلك ان الذي فعل من العبادات لم يكن حقا مينا والا فلا وتقال هر چه سخداي كرده ام بكافران وادم اگريان كار
كنم ففعل لا يصير كافرا ولا يلزم الكفارة وتقال هر چه سخداي كفته دروغ است اگر اين كار كنم قتل نهو يكون مينا
وهو الصحيح وقد ذكرنا هذا بالمرية فكذا كذا بالفارسية رجل قال واسد كه با فلان سخن گويم يك روز دو روز نهني
ايمن بعضي نته ايام وتقال واسد كه با فلان سخن گويم في يك روزي دو روز نهني مينا واحدة نهني بعضي اليوم
رجل قال نهو زخم خداي را كه فلان كار كنم يكون مينا كوتقال ندرت ان لا اقل كذا وتقال خداير اينا ميهيك را نهو زخم
كه فلان كار كنم لا يكون مينا كان تو زخم را ميهيك را نهو زخم لا يكون مينا فاذا شغل عين تو را ميهيك را نهو زخم لا يكون مينا

يصح أن يكون بيننا **فصل في حقيقة اليمين على فعل الغير** رجل قال لا خير أصبر لفعل كذا أو كذا ولم ينو
 استحلال الخياط ولا مباشرة اليمين على نفسه فلا شيء على أحد منها أو أدام لفعل الخياط وذلك بأن يرضى العقل
 بالتحلف بذلك يكون حاله كذا أو قال بأداء لفعل كذا أو كذا قال وأصبر لفعل كذا أو كذا ولم ينو شيئا فهو كالحالف وإن
 أراد الاستحلال فهو استحلال ولا شيء على واحد منها ولو قال وأصبر لفعل كذا أو كذا اعتد بفعل كذا غير أنه لم ينو
 أو جازاه باليمين المبتدئ بالحلف على نفسه والمحجب بقوله نعم يريد الحالف على دقته ^{نفسه} أنه الرتبة لكل واحد منهما يكون حاله
 أو أدام لفعل الخياط ذلك فواجب ^{نفسه} أما المبتدئ فظاهر وأما الآخر فقوله نعم تضمن عادة ما قبله يصبر كانه قال بأداء لفعل
 كذا إذا كان العيا متاجيا أو الرتبة الثاني أن يريد المبتدئ استحلال الحجب والمحجب بقوله نعم يريد اليمين على نفسه وفي هذا الرتبة
 يكون الحالف هو المحجب لا غير حتى إذا كانت اليمين على حجب لا غير ذلك أو إذا كانت أن يريد المبتدئ استحلال
 المحجب والمحجب بقوله نعم يريد الوعد في ذلك ودون اليمين وفي هذا الرتبة الوجه لا يكون أحدهما حاله ولو لم يرض أن يكون
 لأحد هاتيه اليمين وفي هذا الوجه يكون المبتدئ هو الحالف إن لم يفعل الخياط وذلك بحسب المبتدئ لا غير وأخرجه الخامس
 إن يريد المبتدئ استحلال الحجب والمحجب بقوله نعم يريد الحالف وفي هذا الوجه يكون المحجب حاله لا غير ^{رجل}
 بأداء لفعل كذا أو قال أصبر لفعل كذا ^{رجل} فقال الآخر نعم رئيس أحد هاتيه اليمين كان الحالف هو المحجب وقوله ما مر من
 قوله وأصبر في جميع ذلك وقوله بأداء فعل كذا أو قال الرجل خير أو قسم لفعل كذا أو قال أقسم بأداء أو قال أقسم
 بأداء أو قال أعلفت أو أعلفت بأداء لفعل كذا أو قال في جميع ذلك أقسم عليك وأشهد عليك ولم يقل عليك
 فالحالف في هذا الفصل المبتدئ هو المبتدئ ولا يمين على المحجب وإن فرجا جميعا أن يكون المحجب هو الحالف إلا أن يكون
 المبتدئ أراد الاستعظام بقوله أعلفت وتو ذلك فإن أراد ذلك فلا يمين على المبتدئ أيضا رجل قال لا خير عليك
 عهد أصبر إن فعلت كذا أو قال الآخر نعم فلا شيء على العاقل وإن نوى يمين ويكون هذا على استحسان المحجب رجل قال
 لا خير إن فعلت كذا أو كذا أفعالت لم أفعل فقال إن كنت فعلت فانت حلفت فانت ففعلت المرأة أن كنت فعلت فانت حلفت
 قالوا إن أراد يمين المرأة لا تعلق المرأة جملة من الفسق اجتوا وكان يصنع بعضهم بعضا فعاد واحد منهم من صنع به هذا
 صابره فأمره بطلان ففعل واحد منهم بالفارسية بعد ذلك بأن يصفه رجل بعد قوله لم أفعل ففعل صابره قالوا
 المرأة العاقل لما أن هذا كلام غاصد ليس من رجل أصبر وسلطان واراد أن يحلفه فقال له رجل بأداء أو قال الرجل

الرجل بايزد ثم قال السلطان كبر وذرأه ياتي الي فقال الرجل ليردوا فيه ما علم بان الرجل يوم الجمعة قالوا كذا
عليه لانه لما قال الرجل بايزد وركت فلا يصير سببا بعد ذلك رجل قال علي الشئ الى بيت اسعد وكل ملوك في حرد كل
امراة الى طالق ان دخلت هذه الدار فقال رجل آخر علي مثل ما جئت على فرك ان دخلت هذه الدار فدخلت ان في
الدار لم يبق من الشئ الى بيت اسعد ولا في الطلاق والعتاق لان الحجاب المشي على نفسه الى بيت اسعد صحيح ولا ذلك
الحجاب الطلاق والعتاق وقد ذكرنا ذلك في كتاب الطلاق **فصل في خطبة اشهر شرط**
المسلم رجل قال لجاهد ان امرأتى كانت عندك ابارة فقال لجاهد انك امرأتك عندى ابارة فامرأتى
طالق وركت ساعة ثم قال ذلك ولا تغير انتم فظن ان كان عند الخائف امراة اخرى قال ليس من يحجى مع طلاق امرأتى
الخائف وقال محمد بن مسلمة لا تطلق وانما خلفت لا خلاف الى يومك ومحمد بن علي الحاق اشهر شرط باليمين الموقودة
بالبكرت وقال ابو يوسف بن يعقوب وفيه اخذ فغير بن يحيى وفيه القول قريب الى قول اخيه رت لان عند الحقيقة رت
يصح الحاق اشهر شرط بالناسد باليه التام وقال محمد بن يعقوب الحاق اشهر شرط باليمين بعد البكرت وفيه اخذ محمد بن مسلمة
رجل الشرى لان البكرت بمن تلقى الخراب اشهر شرط فيمنع الحاق اشهر شرط به اذا كان اشهر شرط على الحاقه وان كان
اشهر شرط للحاقه بان كان فيه تخفيفا على نفسه لا يصح الحاق اشهر شرط باليمين بعد البكرت في قولهم جميعا رجل قال لامرأتى
ان افعلت نياي فغدي حر فامرأتى امراة اخرى ان قتل فقال الرجل وان فعلت هى ايضا ثم غفلت الامرأة لا تخش
الزوج لانه لم يصح العطف والحاق اشهر شرط والكنان فيه شبهه عليه رجل قال لامرأتى ان دخلت هذه الدار فماتت
طالق وركت ساعة ثم قال هذه لامرأة اخرى ميني وان دخلت انما فماتت طالق قال ابو يوسف بن يعقوب اشهر شرط
وانما دخلت فماتت طالق على الاول لا بد من ذلك والى الاول ان طالق ان دخلت هذه الدار وركت ثم قال
وان دخلت هذه الدار لدار اخرى فدخلت المرأة الدار الاولى او الثانية طلقت وكذا القول ان طالق ان دخلت هذه الدار
وركت ثم قال وهذه لامرأة اخرى فدخلت الاولى طلقت الاولى وفيه ذكره القس في قول ان طالق ان دخلت هذه الدار
وركت ثم قال وهذه لدار اخرى فدخلت الدار الاولى طلقت فلا يصح عطف الثانية على الاولى لانه تخفيف **فصل في**
تحليل الظلمة وفيما ينوي الخائف خيبر بنوى المستحلف رجل حلف رجلا فحلف
بنوى غير ما يريد المستحلف الكائن باليمين بالطلاق والعتاق ونحو ذلك بنسبة الخائف اذا امر بالخالف **الظلمة**

[illegible]

وعلى قول المشهور من جهة الخصم من صحيح مجلس هذه المسائل يأتي بعد هذا ان شاء الله تعالى السلطان او قال لرجل
 مال فلان امير من زوجه كيت هبت فاكر فخلت بالطلاق ليس منك مال فلان فخلت وكان هذا الحالف اسرا لثبته امرأة
 فلان امير عليه والذبح بالمال نعم ان المال كان مال المرأة فلان ويجوز ان يكون منك مال فلان تلك المرأة ثم زعمت امرأة
 الامير ان المال كان ان زوجها لا تطلق امرأة الحالف حتى يقر الحالف بذلك او يقضي القاضي بذلك بالنية بعد دعوى
 صحيحة فبغير الحالف حاشا رجل عليه شيرين شاة من بلد الى بلد وادخل حبله في بطنه غير انه اظهر عشرة في حانوته فخلت امير
 الحليسة انه ناجا والا بسرة ومارك خارج البلد شيئا فخلت وقوى باجاء الا بسرة او في السوق ومارك شيئا في الخارج اي
 خارج السوق فالمراد لا يثبت في عينة لانه نرى ما يحمله الغلط لكل لا يصدق قضاء رجل اراد ان يحلف غيره وليس له ان يحلف بالطلاق و
 المناق وادى الى ان الحلف من المشايخ من جعفر بن كوك ورافعي بن شاذي سمعت صيانة لاسرا لثبته امرأته ثم زعمت انها
 لم يجوز وادان الماستغنى فبني ان الغرض الاسرا لثبته امرأته على التمسك بها من زوجه ثم اكرت الهبة
 واداد الزوجه ان يحلفها قال بعضهم ان الحلف لان الزوجه يدعي عليها بته بائنة وهي تكفر ذلك فخلت وانما هو غرضي
 ما قال الفقيه ابو الليث من ان المرأة تقول للحاكم سدي يدي على الهبة عن كراهه او اختيارا فان ادعى الزوجه الهبة عن اختيارا فخلت المرأة
 بالمرءة ونبهت بغير كراهه ويكون صادقة في عينيها والى هذا اشار في الجمل ومن هذا الجواب يعرف الجواب في مجلس هذه المسائل اذا ادعى
 على ان لا ادعى من عند صاحب المال فاداد صاحب المال ان يخذ المال من غير مرجع لادعى المطلوب الرهن ويقر بالمال
 واما لا يكت اثبات الرهن فيؤخذ بالمال فيقول المطلوب للقاضي سدي يدي على ما لا يبرهن وليس يبرهن فان قال ليس يبرهن فخلت
 فخلت السلطان ان كان يطلب رجلا ليأخذه فتهب فاختار رجلا آخر وادان فخلت بامد العلم الصرا من غرامة ولا من الزبالة
 ليأخذه منهم شيئا ورجلهم لا يسه ان يحلف لان العيين الكاذبة لا تباح عند الضرورة لكن في غير ذلك ان يحلف وبذلك اسم ذلك الرجل
 الذي يطلب السلطان من غير رجلا كات وعبيد وادارته يعلم بذلك فتهب عدلان عند الوارث ان الباكي قد قضى
 دينه لا ينبغي لهذا الابن ان يحلف عند القاضي ان لا يعلم بان لادينا على ابيه لان شهادتهما عنده لا تثبت قضاء الدين رجل
 مات وخلت دارنا وديننا على رجل فخاصم الوارث الزعيم في الدين فخلت الزعيم ان ليس للعدى عليه شيئا قالوا ان كان لا يعلم الزعيم
 بموت المورث نرجوا ان يكون حاشا وان علم بموت المورث الصحيح انه يحلف في عينة لانه اذا علم بمرده ان يحلف ليس شيئا لا بطريق
 الاصل ولا بطريق الوارث وهو كاذب في ذلك رجل قال فبغيره كم اكلت من قمرى فقال اكلت خمسة وخلصت وقد كان اكل

من تهره عشرة لا يكون حاشا وكذا ذبا ركبات بينه بطلاق او عتاق لا يقع شئ ولا الوكيل لرجل كم ان شربته ثم انما
 بانه وقد كان انشراه جائنين لا يكون فاذا باء وتكون على ذلك بطلاق او عتاق لا يقع شئ ومهر تشر ما مال في الجماع اذا
 ان لا يشترى به الزوج بمهره فان شراه بائني فشرحت في يده لانه انشراه بمهره وزيادة رجل اهرت في دار رجل
 فخلعت صاحب الدار بانه لا يدري ان هو واراد بانه لا يدري في اى مكان هو من داره لا تحت في يمينه لانه صادق بما
 قال رجل كان على سطح مع جماعة فاراد ان يهرب فتورض رجل على يمينه من السطح وقال ان بت اليك اكلت منها فامرت
 طالق واراد موضع رجله فقام واكمل في غير ذلك المرضع من السطح لا تطلق امرأته ويا تطلق قضاء واستبان اذا خلعت
 رجلا انه لا يعلم بما كره ان خلعت ثم ذكر انه قال بذلك الا انه نسي وقت اليمين قالوا فزوجان يكون حاشا لانه ما كان على وقت
 اليمين رجل خلعت بطلاق امرأته انه ليس في منزله الليلة مرة وقد كان في منزله مرة قالوا لا كانت المرأة تملك بحيث لا يعلم
 لا يقول عنه فامرت لا تحت في يمينه وان كانت كثيرة الا انها فاسدة بحيث لا يتناولها احد لا تحت في يمينه ايضا لانه لا يراى
 باليمين هذه المرأة وان كانت بحال ياكلها البعض تحت في يمينه رجل قال لانه ان مرت من وارى شيئا فاكلها فامرت
 من داره آجرة ادبته او نحو ذلك قال ابو يوسف روى ان كان الاب يخل به لك المقدار عن ابنة تحت في يمينه والا
 واجاب محمد روى ان لا انه تحت في يمينه فلما بلغه جواب ابى يوسف روى استحس قوله رجل قال كان في بيته ثوبان
 فامرأته طالت فاذا في يمينه روى قالوا فيشر الخن خلعت لاجل ان بعض خبرته بطلبوا منه الثوبان لا اصطلاحا او بالخرق
 في يمينه لان يمينه عند ذلك لا يقع على سرج وان كان خلعت لاجل انهم طلبوا منه الثوبان لست بده تحت في يمينه
 ان لم يكن ليمينه سبب لم يوشى الا تحت لان سرج لا يسمى ثوبا اصطلاحا رجل زرع ارضا لامرأته فقامت
 حلال بزوجي ترام اكر اخله ابن زرعته بختانه دى ورايد ثم ان امرأته رقت من ذلك القطن على راسها فذهب الى الخان
 ودخلت البيت والقطن على راسها ثم خرجت تحت الخان فحصل لها اليمين بالصوم والصدقة و
 نحو ذلك رجل قال ان خلعت كذا فخلعت درهم من الى صدقة ثم قل ليس له الا انه درهم فكلوا فيه قال
 الخصية ابو البركات روى لا يدرى الصدقة الا بما كان منه وركبته اوردى عن محمد روى وان كان عند عروض او فادام سبب
 مائة ثمانية ميسر ويقصد وان كان سبب عشرة ويقصد بمهره وان لم يكن عند شئ فلا شئ عليه كمن اوجب على نفسه
 الف حجة بزوجته بقدر عاشر في كل سنة حجة رجل قال فزاد درهم من مال من بلاد ديشان واداه وهريريدان يقول ان خلعت

ان فقلت كذا فامسك انسان ثم قالوا تصدق احتياطا وان كان ذلك مطلقا او عقدا قال لا تشك في رجل قال ان كنت
 كذا قال وتصدق على ان تصدق في كل حال قال لا تشك في رجل قال لا تشك في رجل قال لا تشك في رجل قال لا تشك في رجل
 ان فقلت فصدق على ان تصدق في كل حال قال لا تشك في رجل قال لا تشك في رجل قال لا تشك في رجل قال لا تشك في رجل
 رجل قال لا تشك في رجل قال لا تشك في رجل قال لا تشك في رجل قال لا تشك في رجل قال لا تشك في رجل قال لا تشك في رجل
 صوم او صلوة بكيفية فقلت لا تشك في رجل قال لا تشك في رجل قال لا تشك في رجل قال لا تشك في رجل قال لا تشك في رجل
 غير الخبز او ثمن الخبز بغيره رجل قال ان زوجت ابنتي فقلت لا تشك في رجل قال لا تشك في رجل قال لا تشك في رجل
 حلة الى سكين واحد جاز رجل قال ان برأت من برئتي فقلت لا تشك في رجل قال لا تشك في رجل قال لا تشك في رجل
 على ان اخرج ثمانية رجل قال ان برأت من برئتي فقلت لا تشك في رجل قال لا تشك في رجل قال لا تشك في رجل
 كغيره شئ قال لا تشك في رجل قال لا تشك في رجل قال لا تشك في رجل قال لا تشك في رجل قال لا تشك في رجل
 متابع رجلا مضطربا لغيره الساب رجل قال ان فقلت كذا فقلت على ان تصدق جماعة قري في فقلت لا تشك في رجل
 ان اطعم كذا او كذا لغيره ذلك رجل قال لا تشك في رجل قال لا تشك في رجل قال لا تشك في رجل قال لا تشك في رجل
 على حج او قال على صوم سنة فقلت لا تشك في رجل قال لا تشك في رجل قال لا تشك في رجل قال لا تشك في رجل
 فانه ياخذ بقول من يراه الله اسس حنوده واستجبه له الوفاء بالذمة حتى يخرج من المدة في قولهم رجل قال ان فقلت
 كذا فقلت على صوم سنة الا الايام التي امرض فيها وكان يرضع وقال غيت به يده فقلت صدق في ذلك وليس عليه قضاء الايام
 التي امرض فيها رجل قال لا تشك في رجل قال لا تشك في رجل قال لا تشك في رجل قال لا تشك في رجل قال لا تشك في رجل
 وفي الاستحسان بغير حجة او عمرة او غيرها في رواية الاصل ان شاورك رب راعوق فدا وان شاورك رب راعوق فدا
 الى بيت النبي صلى الله عليه واله وسلم الى المسجد الاقصى لا يزرع شئ ولا قال على شئ الى الحرم او الى المسجد الحرام لا يزرع
 شئ في قول لا يزرع شئ وقال صاحباه مع بغير حجة او عمرة او غيرها في رواية الاصل ان شاورك رب راعوق فدا وان شاورك رب راعوق فدا
 ولو قال على المشي الى بيت الله تعالى في يوم بيته المقدس او في يوم بيته المقدس او في يوم بيته المقدس او في يوم بيته المقدس
 على ايام ان فقلت كذا فقلت بغير حجة او عمرة في قولهم ولو قال لما احرم او ما احرم فدا او ما احرم فدا او ما احرم فدا
 كذا فهو على درجة ثلثة ان ترى الايجاب او لم يزرع شئ لغيره ذكر وان ترى المدة لا يزرع شئ ولو قال على الطواف بالبيت

أما السعي بين الصلوة والصلوة أو على أن أذا التجران أن قلت كذا لا يجوز حتى ولو قال على المشي إلى الغزوان قلت
كذا الزيادة ذلك في قول محمد بن وهب قال على مشي في هذا المسبقة قال محمد بن وهب في عشر سنين والله أعلم بالصواب
فصل في الكفارة إذا نذر اليمين أن يصوم كذا أو أن يعطي ثوبا فخلع من كفاة
اليمين قالوا لا يجزئ من القيمة لكن فيطر الحان بحال يمكن الانتفاع به في منفعة أو الجدة لا يجوز وأن علم أنه يتفقد الجدة يست
أشهر به في الغيوب أو بغيره أشهر الكفارة الجدة لا يجوز ولا تعتبر القيمة لأنه منصوص عليه كذا ذكره الفقيه أبو جعفر رحمه الله إذا نذر
عبدا أو عبدا يبرجى أو نذر عليه جازوا الحان لا يبرجى لا يجوز لأنه ميت حكاهما رجل مات وعليه صلوة شهر أو نحو ذلك ولم يشركه في
فاسد ففرض ورثته ومعه ثوبان السكين ثم السكين بصدق ذلك على مريض ورثته ثم دفع الوارث إلى السكين عن صلوة أو
علم نيل بفعل ذلك حتى تم كل يوم فغير حطه جاز ولا يعتبر عدل كمين في هذا ولا يعتبر ذلك في كفاة اليمين لا غير ثم
ومعه ثوبان السكين ورجل مات وعليه صلوات فانه يعطى لكل صلوة نصفه صاع من الخنط وفي الصوم يعطى لكل يوم نصف صاع
لأن صوم اليوم عبادة واحدة ونذر صلوة واحدة ولو أدى عن ست صلوات أو عشرة مثالي السكين ومثالي السكين أو نحو ذلك
أشاعته مثالي اليمين عشرة من سكين أو خنط أو ثوبان فانه يعطى لكل صلوة أو ثوبان إلى السكين مثالي اليمين
سكين يجوز بعضهم زقوبين الصلوة ومعه ثوبان الخنط أو ثوبان الصلوة إذا أعطى إلى السكين أقل من نصف صاع لا يجوز
بالم يؤدى إلى كل سكين نصف صاع ثم كفاة اليمين في كفاة الصلوة إذا أدى الكل إلى سكين واحدة يجوز لا يجوز
في صدقة الفطر ولا يعتبر عدل السكين وفي كفاة اليمين ثوبان أو ثوبان في كفاة الصلوة يعتبر القدر حتى لو أدى إلى سكين
واحدة أقل من نصف صاع لا يجوز بخلاف صدقة الفطر وبعضهم يجوز التفرق في الصلوة أيضا كما في صدقة الفطر
والصحيح هو الأول لا يعطى كفاة اليمين أباه وإن ملاه ولده وإن سفل ذلك الصدقة المستورة ولو أعطى في
كفاة اليمين لكل سكين فتمه أو ربع من الكرابس لم يجوز وإذا كان مالم يكن مقداره السراويل ولا يجوز السراويل
بعد البعض ومن محمد بن أنه يجوز السراويل لأنه يجوز فيه الصلوة وعند أبي يوسف رحمه الله في الكسرة ما يستر
أكثر بعدن فان أعطى السراويل للمرأة لا يجوز عنه ما روى ابن سماعه عن محمد بن أنه يجوز للأزواج كفاة اليمين
في قول ربي قول الخبيثة ولو علفت لليس قربا من غزل فلا تفسد من غزلها سراويل بحيث في مبيد إذا أعطى في كفاة
اليمين عشرة مثاليين كل سكين مالم يدرهم استخراهم انفقوا ثم اعاد عليهم ما راعى من أبي يوسف رحمه الله لا يجوز ذلك

ذلك لانهم استغنوا اصاروا بحال لا يجوز صرف الكفاية اليهم بطل الادى كما لو ادى الى كتاب ما ثم روى في الرق ثم كرت ما
 لم يسطوا به لا يجوز ذلك رجل اعطى كفاية يمينه امرأته هي او غيرها ولا يقبل لا يجوز ذلك لان الصدقة تتم بقبولها لا بقبول المولى
 هي ليست بحال لا وكذا كفاية تطلبه يجوز كما لو اعطى اباه او ولده بها علم كان فقير لا يجوز ذلك كل من لا يجوز صرف الزكاة اليه لا يجوز
 صرف الكفاية اليه من له دار وفادوم يجوز صرف الكفاية اليه كما يجوز صرف الزكاة اليه اذا خشت الرجل وهو مسرور ليس لا يجوز
 الصوم وان خشت وهو مسرور ثم اعسر اخذ الصوم يعتبر في الكفاية حاله عند ادائه اذا صام المسكين يوم ثم ليس لا يجوز له الصوم
 الحائض اذا اختار التكفير باعقاق يجوز فيها من الرقاب لا يجوز في كفاية الطهارة وان اختار الكسوة فقبضها وان اختار الاطعام فهو على
 نوعين طعام تملك وطعام لا يملك ان يعطى عشرة مساكين كل مسكين نصف صاع من خنطة او دينار او سويق او
 صاعا من شعير كما في صدقة العطر فان اعطى عشرة مساكين كل مسكين درهم او ان اعطاه عليهم درهم او جاز وان لم يسبق قبل الطعام
 لانه لا بد من اربعة اعداء المسكين وقدر الوظيفه ونظيفه كل مسكين نصف صاع وكذا الرجل اذا اوصى ان يعطى عشرة
 مساكين كفاية ليعينه فبذنى الرضى عشرة مساكين على ان يشيهم بغيره لا استقبال ولا يضمن الرضى رجل على
 يمينه سكين او احد اخرته بصرة لم لا يخل به المسكين الا اذا اعطى سكين او احد في عشرة ايام فيقوم عدد والا ياتي
 مقام عدد المسكين فان اعطى سكيناً حنطة وسكيناً شعيراً جاز في ظاهر الرواية ولو اقيم خمسة مساكين في خمسة
 خمسة مساكين فان كان الطعام طعام تملك جاز ويكون الاغلى منها بدلا من الارخص ايها كان اغلى وعن ابى يوسف
 لا يجوز ذلك الا ان يرضى ان يكون الاغلى بدلا من الارخص وان كان الطعام طعام اباة ان كان الطعام ارخص
 جاز وان كان اغلى لا يجوز لان في الكسوة تملكها وليس في اباة تملكها فاذا كان الطعام ارخص جاز ان يجعل الكسوة بدلا
 من الطعام مخلات ما اذا كان على الكسوة وان اختار التكفير لطعام اباة يجوز عندنا وطعام اباة الكسوة مستحبان
 وعشرا وعشرا وان ادعت او سحر واستحب ان يكون عندنا عشرا وشيخنا وادام وان اعطاهم عدا او عشرا
 فقبر انبىز ادم جاز عندنا بغيره الاشياء ومن مقدار الطعام ولو قدم ثمة ارغف من يدي عشرة مساكين فاكلوا
 وشبعوا جاز روى ذلك عن ابى حنيفة فان كان واحد من عشرة غير شبعان اختلفوا فيه قال بعضهم ان اكل من ذلك
 مقدار اكل غيره جاز وقال بعضهم لا يجوز لان الواجب اشباع عشرة وان عداهم وعشاهم فهم صبي بنظم لم يجز
 وعليه ان يعطى سكيناً اخر مكانه ولا يجوز التكفير بالصوم الا لمن عجز عما سوى الصوم فلا يجوز لمن يملك ما هو مفسر عن عليه

في عدة اولى بلفظ الكفاية والكفاية منزلة بكتة ونياب لمية وبسيرة عورت رقت يومه ومن ان من قال
توت شهر ومن يجوز من اركان لا تقتل من الكين والفسخ لا يجوز في الكيفير الصوم ولكن يشترط ان يكون
الفضل قد ايسره غيا وان لا يبعد وهو يحل في الخدمه لا يجوز في الكيفير الصوم لانه قال في الامتياز من ملك لا
عليه ومن في ذلك وجب عليه الكفاية فقصي في ذلك لانه لا يجوز في الكيفير الصوم لان ما بين من مقدار الدين اختلف فيه
قال بعضهم يجوز له الصوم وقال بعضهم لا يجوز في الكتاب اشارة الى القولين والكتاب له ما غاب ابو دين على رجل
رئيس يده ما يغير عن يمينه جاز له الصوم قالوا انما اذ لم يكن المال الغائب عدا فكان عبد المجز في الكفاية لا يجوز في الكيفير
بالصوم لانه قال في الامتياز رجل مات وعليه كفارة يمين او قتل سقط عنه ما كفارة الظهار قال بعضهم سقطت الشا
وقال بعضهم لا سقط لانها حق المرأة رجل طلق ان لا يفعل كذا فني انه كين طلق بالدراب الطلاق ابو الصوم قالوا لا يفي
عليه الا ان ينكره احد العلم فصل في يمين القضي الى يمين مما يتوقفت كالطلاق والعتاق
وغير ذلك رجل قال لامرأة الغير ان دخلت الارض طلق ما جاز الزرع ثم دخلت الارض طلق لان اليمين
عليك للزوم مباشرة فتوقفت من القضي على ايجازته ولو دخلت بل لا جاز له لا تطلق منه الا جازة فان غادرت فقلت
بعدم الا جازة طلق كذا ذكر في الجامع روي المتفق اذا دخلت قبل الا جازة فخل الزرع اخرجت الطلاق على من جاز ولو قبل
اخرجت به اليمين على امرأة يمين لا يقع الطلاق حتى تدخل به الا جازة امرأة قالت جئت امرى بيدي واخرت نفسي
والزوم حاضر فاجاز ما كان غائبا قبله فاجاز صرا لا مريد في مجلس عليها بالاجازة ولا يصح اختيارا فان اخرجت
نفسها بعد الا جازة يقع الطلاق به لا اختيارا لا اختيارا سابق لان اختيارا نفسها اما لا تروق فلا ينفذ الا جازة
ولو قالت جئت امرى بيدي وطلقت نفسي فخل الزرع اخرجت يقع الطلاق واحدة رجمية وبغير الامر به حتى وطلعت
نفسها في مجلس عليها بغير طلاق اخرى هي اشارة بحكم القومين ولو ان فخلوا قال لامرأة الغير طلق امرك بيدك
فاخرجت نفسها بخل الزرع فاجاز الزرع ميسر ذلك لا يقع الطلاق وبغير الامر به او في المتفق لوقال لامرأة الغير
اختاري ميسر الطلاق فانها في نفسها او قال لها امرك بيدك فانها في نفسها او قال لها امرك بيدك فانها في نفسها
فقتل الزرع قد اخرجت ذلك في طلق لان فرد اخرجت اجازة لا امر من جبارا ووقال الزرع اخرجت قول القضي امرك
بيدك ووقال اختاري لا مريد الطلاق الا ان غار نفسها بعد الا جازة رجل قال ان دخلت من مبد صعدت والدار امرأة

فامرأة محرم عبد الله الذي يدخل الزنا فقلت فقال محرم عبد الله فقلت على نكاحك ثم دخل الدار فزعمه الطلاق رجلا
 مملوك بالطلاق وضمن كل مملوك ملكا إلى كذا وصعدته كل مال ملكا إلى كذا استسنة ابن جهماد البيع او نكاحا وكتب
 ذلك في كتاب والمملوك حاضر صريح وفيهم ما قيل المولى على نكاح المولى عن ذلك قال المملوك لمن حضر استسنة واطلى
 نكاحك ثم سأله البيع او نكاحي حنت وبلبر كذا ملك رجل مملوك رجلا على طلاق وعناق وهدى وصعدته وضمني إلى بيت
 الله وقال الثالث لرجل آخر عليك نكاح الا بان فقال نعم غير المشي والصدقة ولا غير من الطلاق والطلاق لا نه
 في الطلاق والعناق فزعم من قال الله على ان اعترى عبدي او حق امرأتي فلا يجبر على الطلاق ولكن لا ينبغي له
 ان يعترف وان قال الثالث لرجل آخر نكاح الا بان لازم لك فقال نعم فزعم الطلاق والعناق ايضا رجل قال
 لا خير لي دخلت دار فلان لمس فقال نعم ولم يكن دخل فقال له سأل بامر لقه دخلتها فقال نعم قال فهذا حاله
 ولو قال له دخلت دار فلان لمس فقال لا رقه دخلتها فقال بامر ما دخلتها فقال لا قال فهو ايضا حاله ونه اجواب
 الكلام سأل وكذا قال له فبذلك حررت كنت دخلتها فقال الا فان عبده حر اذا لم يكن له نية من قبل ان يدا جواب
 لا سال عنه ربه هلته والفقان نوى بقوله لا ابي عيسى بن مري لا يعق عبده من ابني يورث رجلا قال غيره عليك
 عبد الله التفضل كذا فقال نعم لا نفي على القائل ان نوى بهامينا وكذا قال قسم او قسم بامر الله او طلق طلق بامر
 التفضل كذا فقال نعم قال ثم على القائل الاول ولا يكون على فاعلم ثم شي وان نوى بهامينا رجل قال امرأة زيد طلاق
 وعليه المشي إلى بيت الله ان دخل نكاحه المدا رقه قال زيد نعم فقلت بحسب ذلك لانه تصديق وكذا قال زيد اجرت
 لا يكون حاله ولو قال اجرت ذلك مع او امرت نفسي ذلك ان دخلت الدار كان لازما ولو قال امرأة زيد
 فقلت فقال زيد اجرت او وضيت ليق الطلاق رجل قال ان جئت به لا لعبد من زيد فهو مخر فقال زيد اجرت او وضيت
 ثم اشتراه لا نفي لانه اجاز بين البائع ومعين البائع لا يتحقق العبد عبد البيع ولو قال ان يشتري زيد مني هذا العبد
 فهو مخر فقال لا بد نعم ثم اشتراه ممن لانه لا قال نعم صا كانه قال ان يشتريه فهو مخر فقلت اذا اشتراه رجل قال
 ان نوي امره ان لا يفتقر حتى فقال الغير نعم نعم ولم يرد جوابه فقال الطالب قل نعم فقال نعم دار به جوابه قال محرم
 المزمع خالف لان الكلام مالم ياذن في كلام آخر ايطول ذلك لا ينقطع ويكون موصول فصل في الميسر
 الموقوتة الموقوتة مرة تكون بالفاصل الموقوت ومرة تكون بالتقييد بالوقت والفاصل الموقوت مادام

و ما دام اليه و ما بقي من رجل قال ان فعلت كذا و ما دم جبارا فان قلت فخرج من جبارا
ثم عاد ففعل ذلك لا يثبت في ميزان يمينه فاستوفى الى غاية فلا يبقى فيه العاقبة و كذا القول ان تزوجت امرأة امة
بما كلفت في المثل فان راق الطرفة ثم عاد اليها و تزوج لا يثبت لانه تزوج بعد انتهاء اليمين و لو قلت لا يثبت
اليمين ما دام جبارا فخرج جبارا ثم عاد و شرب قال لا يثبت الا ما لم يجر محرم الفصل ج بن قاتق جبارا
فبقية لا غير ثم شرب لا يثبت الا ان يجر لا يثبت ما دام جبارا و لو قال فان لم يجر ذلك ثم فارق جبارا
ثم عاد و شرب حلت لثاء و لم يجر بها رجل قال لا يثبت لان تزوجت امرأة ما دام محرمين فبن قاتق فزوج امرأة في
حيوتها طلفت فان تزوج اخرى في حيوتها لا يثبت لان كذا ان لا يوجب الكفر و لو قال كل امرأة تزوج ما دام
محرمين او قال بالفارسية هرزني كزجرام تايشان زنده انه يثبت كل امرأة تزوج في حيوتها لان كذا
كل تزوجت بمسا و ان مات احد ابويه فنزوح امرأة مكلمة فيه و من محمد روح انها لا تطلق و سقط اليمين برب
انه ما دام اخذ الفقيه ابو الليث ج لان شرط الحنفى النزوح في حيوتها و لم يوجد و لو قال لامرأة واحدة لا يثبت
ما دام ابوك حين يخطبها بامات احد ج لا يثبت لا قلنا و لو قال كل امرأة تزوجها حتى يموتها فنزوح امرأة بعد امات
احدها طلفت لان شرط الحنفى هم ما تزوج قبل موتها رجل طلفت لان الصياد ما دام فلان في تده البلدة
و فلان امير به البلدة فخرج الايراني بلدة اخرى لا مر ثم صعد و طالت قبل عود الامير الى تلك البلدة او بعد عود
لا يثبت اليمين بخروج الامير رجل قال لا يثبت لان ذلك ما دامت في تده الحجرة فان حره فحولا من تلك الحجرة
و وطئها في حجرة اخرى لم تحل من تلك الحجرة و لم يثبتا حتى عاد الى تلك الحجرة و وطئها فيها لا يثبت لان اليمين انتهت
بالتحول عن تلك الحجرة رجل طلفت ان لا يثبت بلده الدار و ما دام فلان في تلك الدار فخرج فلان بالهم ثم عاد و دخل الدار
لا يثبت و كذا القول لامرأة ان دخلت و لم تطلق ما دام فلان فان طلق فخرج فلان من تلك الدار زمانا ثم عاد و دخلت
تلك الدار لا يثبت و في الزنا رجل قال لا يثبت و اما الاكل ما دامت في تده الدار فاجلعت على الكلام ما دام سكتا
فيها و لا يبطل اليمين الا بانفصال مثل يمسك بيدي من سكتي فترد ما دم في تده الدار اسكنت في تده الدار و ما بقي
في الدار من عقب و قد سكتا في قول بخير في و على قول مما يجزى لا يكون سكتا في تلك و الغشوى و ما سكتا
اما في بعد نداء في مرضه انت امد تعالى به اذا كان فلان من نيب الى الدار اسكتي و ان لم يكن با مكان فلان

في عيال غيره او كان ابنا كبيرا يسكن مع ابيه او كانت امرأة تسكن في بيت زوجها فزفت بنفسها وبقية اشتهائها تلك
 الدار لما بقي ساكنة وهذا اذا كان اليمين بالحرية والنكاح بالفارسية فيخرج نفسه على غرم ان لا يوجد ولا يبقى ساكنة بقية
 السنة على كل حال رجل حلفت ان لا ياكل هذا الطعام ما دام في ملك فلان فلا بد من كل الحيات ما بقي لا يحسن لان
 يشترط ان لا ياكل على كل حال بقية الكل في ملك فلان ولم يوجد رجل حلفت ان لا ينام على الفراش ما دام في الغربة بشرط
 امرأة في بلد زنا على العشر قال الفقهاء بوجوب النكاح في خروج على غرم ان يطلقها ويذهب بها فهو في الغربة وان لم يكن مخرج
 ذلك فليس فريب رجل حلفت ان لا يعمل عملا المباحات فلان فاليمن على العمل الذي كان يعمل في سائر الايام الاعلى مطلق
 العمل من صلوة او طهارة او اكل او نحو ذلك رجل قال ان اكلت من خبز والدي ما لم تزوج فاطمة فكل امرأة تزوجه انهي
 طالق فاكل من خبز ذلك شيئا قبل ان تزوج فاطمة ثم تزوج فاطمة طلفت لانه علق بالاكل قبل الخروج فاطمة طلاق
 كل امرأة تزوج فاذا اكل بصيرة فاكل امرأة تزوجه انهي طالق يدخل في اليمن فاطمة وغيرها ولو قال كل جارية
 اشترت يا اباي اشترت فلانة سمي جارية فهي حرة ثم غابت الطلقة او ماتت فاشترى جارية اخرى في الغيبة فتسقط
 لوجوب اشترى لاحتلالها باليمين وفي الموت لا تسقط في قول الجففة ومحمد بن لان عند ما نزلت الحكمية يبطل اليمين بغير
 قال لصاحب دينه واما لا تقضين دينك اليوم الخميس فمطلق حتى يطلع الفجر من يوم الخميس حلفت في عينة لانه جعل
 يوم الخميس غاية والغاية لانه دخل تحت المضرب لانها لم تكن غاية اخراج ولو قال لا تقضين دينك الى غرة
 ايام لا تحث ما لم تغرب شمس من اليوم الخامس لانه وقت اليقين بختمه ايام و بدون اليوم الخامس لا تكون غيبة
 ايام فصار كانه قال لا تقضين دينك قبل مضي غيبة ايام وكذا لو حلفت ان لا ياكل فلانا الى عشرة ايام كان اليوم العاشر
 ودخل في اليمن وكذا لو قال لغيره لا تشك الى عشرة ايام يدخل فيه اليوم العاشر وكذا لو قال ان تزوجت امرأة الى خمس
 سنين يعني طالق فتزوج امرأة في السنة الخامسة طلفت لان السنة الخامسة داخله في اليمن وكذا لو ارجع واره
 الى خمس سنين يدخل السنة الخامسة في الاجارة ولو قال اكرمن اسأل زن خواتم كانت اليمن على بقية السنة الى
 ان يطلع ذي الحجة كما لو قال لا صوم من هذه السنة كان عليه صوم بقية السنة التي هو فيها رجل قال كل عبد
 اشترته فهو حر الى سنة فاشترى عبد قبل السنة لا يعتق حتى يمضي عليه سنة بعد اشترائه لانه ذكر السنة
 بعد التمسق فلا يعتق قبل السنة كما لو قال لامرأة انت طالق الى سنة عند ما يقع الطلاق بعد اسنته رجل قال كل عبد

اشتد له الى سنة فخرج من شري عيشه كل سنة من سبب ما قد ذكره سنة قبل السن وكان السنة عايت بعين
 رجل قال ان زرقني منه على امرأة موافقة من وقوع فخرج على ان قدوم كل سنة ان ابوبه وقت وقوع الفلج انفس
 الوقوع فخرج على وقت وقوع الفلج وكمه اذا لم يكن له سنة وقت وقوع الفلج هو اول شهر الذي فيه الفارسية او زمان
 به تصببه الوقوع فهو على الوقوع وذلك ان فيه على ما من الفلج باجتماع الشمس في كسبه وان صار في الهجره لم
 يسبق على الارض او سببان على الشمس او على راس الحجر ان ذلك لا يتغير والاول موافقة هي العيشة العربية
 يتفق عليها زربها باذنه نفسها اذ الاو الزود المتبته بها فان تزودت قبل وقوع الفلج او قبل وقت الوقوع لم يزد الزود
 بها التزم ولو قال بالفارسية باطلان نحن نكويهم بآرث بزمن ثيابه وقوى الوقوع حقيقة لا رت الوقوع فخرج الفلج في بلد آخر
 فتكلم الخالفة بحيث كان من هذا نوع الفلج في البلد الذي فيه طالع حتى لو كان في بلد لا يقع فيه الفلج تابه اليمن ولو طلع
 لا يحكم طالعنا الى الصيف لو ان اشتداد البرد هو البرد في النصف من بلدهم حساب مير فون الصيف اشتداد الحساب
 فيصير اليمن الى ذلك وان لم يكن لهم حساب اخلف الناس في معرفة هذه الاوقات قال محمد بن الصيف ان السنة في كل
 على الدوام وانشده ان السنة في البرد على الدوام والربيع في البرد على الدوام والحر في البرد على الدوام
 وقال بعضهم الصيف يكون على الاستسجاء برقا وادراق وانشده ما يكون على الاستسجاء برقا وادراق والحر في
 لا يبقى فيه الثمار وبعث الادراق والربيع ما يخرج فيه الادراق ولا يخرج الثمار وبعث الاقرب الاقارب الى الغبطة والادراق
 وقدما تختلف اختلاف البلد ان الاثمة تقدم في بعض وياخر في بعض ولا دخل لنا الى التبريد في غير
 المسلمين لا على الجورس ولو طلع لا فصل كذا الى قدره وبلغ الى الموعد والرياس ولم يبرش شيئا من على اول الحصاد
 والرياس وعلى اول حلق نديم او اوجه نيتي به اليمن لان اليمن نيتي ابل خرو من الغاية ولو طلع يقضين دين فحاز
 اذ اصلى الاول ولم يبرش شيئا وقت الظهر الى آخره لان مملوكة الاول الى صلوة الظهر فحاز كذا قال اصلى الظهر ولو قال
 ذلك كان ردت الظهر الى آخره لا قال الى ليلة القدر فان كان الحالف عاميا لم يبرش اختلاف العلماء فيه فيصير الى
 ليلة السابع والعشرين من شهر رمضان يكون عيد اليمن لان ليلة القدر غيبة الهامة هي ليلة السابع والعشرين
 من رمضان والحالف الخالف فيها فخذ اخيفه مع الحالف يمينه في الصيف من رمضان
 لا فصل في الحالف لم يفسد كل رمضان من السنة الاثمة لان منه

عنده ليلة القدر تقدم رتبه خرنسي يوم ليلة القدر في السنة الاولى سبعة الف مئة الاول من رمضان وسنة
 الثانية تكون في نصف الآخر من رمضان فلو شقي العين يتبين حتى يكمل رمضان من السنة الثانية وهو المحرم والفري حتى
 رجل قال غيره لا اخرج من البر حتى اركب فليس فاره ففرد في مكان بعيد فان برز فدان لا يحث الحالت وكذا الامارة
 من فوق حائط وقال انما فدان لا يحث والحال لا يصل اليه فدان سنة وانه رجل قال لامرأته ان وضعت جنبك
 الصلي حتى اضرب فانت طالق ثم بعد على ضربها في تلك الليلة وماتت جائلة ولم تفسح جنبها الا تحية بها كانت لانها لم تفسح جنبها
 رجل حلف لا ينام حتى تيرا كذا وكذا فنام جاسا من غير قصد لا يحث لان هذا مما لا يمكن الاخر فانه فيكون شقي عن العين رجل
 قال لاخر ان ست فلم اضرب فكل مملوك نهب من فارت الحالت ولم يضرب لم يفتن مما لا يكره لانه ضمت يده الموت رجل حلف
 لا يدخل بابه الدار حتى يرحلها فدان فدخل اما لم يحث الحالت وكذا الحالت لا يشتري منه حتى يشتري عبدنا فاشترى
 عبد الرات في عقد وان لا يحث وكذا لو قال لا اكلمك حتى تكلمني فمعه كذا مما لا يحث وكذا لو حلف لا يصلح حتى يصلح فدان
 فانتج الصلوة مع معاود كذا وسجد ام يحث في قول ابي يوسف ربح وكذا كالمبيع الافعال وقال محمد ربح يحث
 في جميع ذلك ولو قال ان كذا لك لان تكلمني فكذا لك ولو قال ان ابتدأتك بكلام فبدي من فالتقياس وكل
 منها على ما سابه مما لا يحث عندنا وكذا لو قال ان كذا تبذل من تكلمني فمعه كذا مما لا يحث في قولها رجل قال ان
 من هذه الدار حتى اكلم الذي هو فيها فامرأته طالق بيشع الدار رجل خرج لا يحث في قول ابي حنيفة رجل قال لا تزودني
 لا اكل لك بالحق تقضي على قاص فكل وكذا فخاصمه الى القاضي فتقضي على وكيل الحالف فهو قضا وعلى الحالف
 ولا يحث بعد ذلك رجل قال لزمي العسل لا فاركت حتى يستوفي منك حتى فم انه اشترى من مديونة عبه
 به كذا الدين قبل ان يفارقه ولم يقض منه حتى يفارقه قال محمد ربح على قول من لا يحل جاشا اذا دأب الدين منه قبل الفارقه
 وقبل المديون ثم يفارقه لا يحث وهو قول ابي حنيفة لانه فاره وليس عليه شيء فبما ينبغي ان لا يحث لان المديون
 بالحق السب منه يدينه ملك فاني فخره فلا يحث الحالف وعلى قول من يحمله حاشا في سببه وهو قول ابي يوسف ربح
 يكون حاشا اذا فارق قبل ان يقض السب ان يفارقه حتى لا يبره عند دين ثم يفارقه حاشا ولو باع المديون غير الفدية كذا الدين ثم يفارقه
 بعد اقبول العبد ثم ان لم يملكه لم يجر السب لا يحث الدار لانه لان المديون ملك في ذمته بسببه سب لانه ممن اسحق مملوك كذا فانه لا يحث
 الحالف ولو باع المديون على انه بالثانية فبضه خالف ثم فاره حاشا ولو كان الدين على امرأة فخلعت لا يقر فيها

حتى يستوفي حقه منها فنزولها الخالف على ما كان لمن المدين عليها فهو مستيف لما عليه من الدين ولو باع المدين بيا
عليه مبداه فانه يبرر او يكتب او ادم ولا اذ كان المدين بيا او المدين المدين ثم فانه الطالب عليه وانفسه لا يثبت
الحالف ولو ربه الطالب اللات من التزم فقبله امه او احوال الطالب رجلا له عليه ما باله على مدينه او احوال المطلوب
والطالب على رجل رابا الطالب المطلوب الا ان لا يثبت الحالف في هذا كله مدين قال رب المدين وادعه لا يفسد ملك
البرم فاعاد لم يقبل ان يوجه بحث لراو ان اخذه ياله يده لا يثبت ولا يقصوب منه اذا حلفت ان لا يغير
المقصوب من الغائب في ربه مناصب وقال سلمة اليك فقال المقصوب من لا قبل لا يثبت ويبرر الغائب من ضمان البر
كما حلفت الرجل ان لا يودي زكوة ماله فخر على ما شتر فانه العاشر زكوة ماله لا يثبت الحالف ومسطط الزكوة مدين قال
رب المدين ان لم انفك ملك فدا فغدي حر فاب رب المدين قال لو ربه المدين الى القاضي فادعني لا يثبت دبراً
عن الدين ان القاضي يغيب فانظر المسلمين فقبله القاضي فخر الحالف وذكر ان اطلق من ان القاضي يغيب ويكلم من الغائب
او يدين ماله الى الوكيل وقال بعضهم اذا غاب الطالب لا يثبت الحالف وان لم يدين الى القاضي ولا الى الوكيل ففي بعض الروايات
يثبت الحالف والرفع الى القاضي ليس في ربه وانما هو الاصل فان كان في ربه لم يكن هناك فاض حنت الحالف رجل حلفت
ان لا ياتخذ ماله من غريم البرم وقد كان وكل وكذا يقبضه فقبض الوكيل بعد اليقين ذكر في التقي انه لا يثبت في يمينه قال العصف
وع وبنفي ان يثبت في يمينه كما لو وكل وكذا بالتحقق ثم حلفت ان لا يترفع فترفع الوكيل حنت الحالف ولو لم يقبضه وكلمه
لكن احوال رب المدين عليه رجلا له على الخليل من قبل اليقين فانه الحالف لمن التزم ثم لا يثبت الحالف ولو اذ الحالف من غيب
رهبان المدين فذلك المدين في يده لا يثبت رجل حلفت ان يبرخر من فلان ماله عليه شهر فكت عن القاضي حتى مضى شهر لا
دور كما لو حلفت ان لا يسم الشفعة فلم يخاصم حتى طلبت شفعة لا يثبت وكذا الروايات وادع كل شهر ثم حلفت
لا يبرخر به الدار فتر كما عند المستاجر شهرا لا يثبت والحال يتقاضى اجر كل شهر باجرة ما قضى وان ساله اجر شهر
لم يسكنه المستاجر فاعطاه المستاجر حنت لانه اذا اطلب الاجر واعطاه بعير آجر او كذا الواقعة الرجل فوب امراته
مذهب به الى الصباغ وامره ان يصيغ فاقعة امراته في ذلك فقال الرجل ان صبغت فان طالق ثم صبغت الصباغ
لا يثبت لانه لم يامر الصباغ بعد اليقين بان يصيغه رجل حلفت ان لا يقبض دينه من غريم البرم فقبض من ركبت
وان قبض من تبرع لا يثبت وكذا الزوج من كفيلا حنت اذا كانت الكفاية بامره وكذا اذا حال التزم على رجل

على رجل فاختار الطالب من المحال عليه حيث وكله الى احوال الطالب بعد اليقين رجل ليس له على الخيل دين فقبض المحال
 له حيث الخائف لان المحال له وكيل ولو اشترى الطالب من الغريم شيئا في يومه وقبض اليه اليوم حيث وان قبض
 اليه بعد لا يثبت ولو اخطأ الطالب بعض ماله وقبض البعض اليوم لا يثبت لانه لم يقبض جميع ما عليه في اليوم ولو اشترى
 شيئا ما منه بعد اليقين في يومه شرا ما فاسد او قبضه فان كانت قيمة مثل الدين او اكثر حيث وان كان قيمة اقل من الدين
 لا يثبت لانه لم يقبض جميع حقه وكله لا يقيم وان استهلك شيئا من ماله اليوم فان كان المستهلك شيئا مثليا لا يثبت لان
 لانه يجب عليه ان لا يقيمة فلا يصير قصاصا بدنه وان لم يكن مثليا فان كانت قيمة مثل الدين او اكثر حيث لانه صار قاصدا
 بطريق المقاصد ان يشترط ان مضى وان لم يستهلكه فان استهلكه ولم يقبضه ان حرقه او ما يشبه ذلك لا يثبت
 الخائف لان شتر لا يثبت القبض فاذا انقلب او لا وجه القبض الموجب لضمان فيصير قابضا ودينه بذلك اما اذا
 استهلكه من غير غصب لم يوجد القبض حقيقة فلا يصير قابضا ودينه كحليل لها على رجل دين مشترك فغصب احدهما
 من المدينين ثوبا واستهلكه كان شريكه ان يرجع عليه بحصة من الدين وان احرقه من غير غصب لا يرجع عليه شريكه
 بشئ رجل على رجل ثمن البع فقال ان اخذت ثمن ذلك شئ فانه طالق فاختار مكان ذلك حفظه وقع الطلاق
 لانه اخذ عوض الثمن واخذ العوض كانه الركنان في شريك في ذلك كان شريكه ان يرجع عليه بحصة
 من ثمن ثلث الجاهدين في فضاء ما عليه لفلان فانه بيع من مائة ما كان القاضي يبيع عليه اذا رفع الامر الى القاضي قبل
 حلف ان لا يفارق شريكه فارتد شريكه لا يثبت رجل حلف ان لا يفارق غريمه حتى يسكن في ماله عليه نقد حيث
 يراه ويحفظه فهو غير مفارق وكذا الوال فيها ستر او سطرانة من ساطعين المسجد لا يكون مفارقا وكذا الرخد
 احدهما داخل المسجد والاخر خارج المسجد والباب بينهما مفتوح بحيث يراه وان توارى عنه بجائز المسجد والآخر
 خارج المسجد نقد فارتد وكذا لو كان بينهما باب سلق الا ان يكون المفتاح بيد الخائف اذا دخل بيتا واعلق عليه
 ونفذ على الباب فانه لم يفارق وان كان المحبس من حوائط والحلوة عليه هو الذي اعلق الباب واخذ المفتاح فقد ثبت
 الخائف اذ كان الخائف هو الذي فارقه حبرون قال الرب الدين ان لم اوفع اليك قبل المحبة فبهى حرمان ادى
 له الدين قبل المحبة لا يثبت الخائف في قول الحقيقة مع وقال ابو يوسف رجع ان وقع الى ورثة او وصيه برودان
 لم ينفع حتى تمضي يوم المحبة حيث رجل ازم مدرسته فخلت الملامم لياينة غدا فاقاه في الموضع الذي ازم فيه لاسير حتى

[illegible]

من قد رسل اذا كثر قال محمد ربح لا يثبت لانه لم يره رجل قال غيره ان الشك فلم يسم عليك ينبغي ان يكون السلام ساعته
يلقاه فان لم يفعل حنت وكذا الوقال ان استمررت وابك فلم تعرفي فيغي ان يكون مع الفعل فان نوى غير ذلك لا بد
في العقباء وكذا الوقال ان دخلت هذه الدار فلم افعل كذا ينبغي ان يفعل مع الدخول ومن ابى يرسف روح اذا قال بجارية
ان لم تجنني الليلة حتى اجامك جرت فانت حرة فبأدته من ساعة مجامعها مرتين في موضعين لانفس وقال محمد روح
اذا قال بجارية ان لم تابعني الليلة حتى انتكاح فانت حرة فانت في تلك الليلة فلم ينشأ لا يثبت وكذا اني الفريز غيره
وهو نظير ما ذكرني الزيارات اذا ذكر مصلين احد هاتمه والاخر من غيره ومنها كالتحدي وانحرها لا يصلح غاية للادول يصلي
خبر الله لا يستطير لبرجوه والاني رجل قال لغيره ان يفتي المكاتب فلم يفتي فبعت اليه فاما ثم بعت اليه ثياب
فلم يات حنت ولا يبطل المين بالبرجوه حنت مرة فم يبطل المين وكذا الوقال ان يفتي المكاتب ولو قال انتي فلم يثبت ان قال
ان زرتي فلم يثبت انك فبرجوه لا بد رجل قال لمراته ان لم اطلق نفسي فبعتي حرة قال ابو يوسف روح هو المجلس وهو اذن لها
في المطلات اذا اطلقت نفسها في المجلس طلقت وكذا الوقال لغيره ان لم يبع عبدي هذا فبعتي الاخر هذا فبرجوه اذن له في البيع وهو
على الابد ولو قال لغيره ان دخلت وارك فلم يجلس فبرجوه ولو قال ان دخلت الكوفة ولم اترجوع فبعتي حرة فبرجوه على ان
يترجوع قبل الدخول وان قال فلم اترجوع فبعتي حرة على ان يترجوع حين يدخل ولو قال فلم اترجوع فبرجوه على العبد بعد الدخول
رجل قيل له تترجوع فبعتي حرة فقال ان تترجعت ابرأ فبعتي حرة فترجوع غير فبعتي حرة رجل قال ان تترجعت ان لم ابرأ فبعتي حرة
لا يثبت ابرأ رجل قال عبدي حرة ان لم ابرأ فبعتي حرة من ساعة ولو قال ان لم ابرأ فبعتي حرة فبعتي حرة فبعتي حرة
في قيايس قول الجنبه روح وقال ابو يوسف روح تطلق بساعة رجل ففهم ما ثم قال واصل لا صرح به اليوم لا يثبت
في قول الجنبه وذكروا روح يثبت في قول ابى يوسف روح رجل حلفت يا قين فلان في اول شهر رمضان فاما بعد فالحام خمسة عشر
يوما لا يثبت فاما ثمان اشهر تسع وعشرين يوما قال محمد ان اماه قبل الزوال من اليوم الخامس عشر فيغي ان لا يثبت
وان اماه بعد الزوال من اليوم حنت رجل حلف ليسرون فلانا هذا او ليسرون فلاني بانه فلم ياذن له فبرجوه ولم يصلي
اليه لا يثبت لان اباه ولم يستاذن حنت في مية حتى يصنع في ذلك اليوم ما يصنع الراثر والعائد من الاستيدان
رجل حلف لا يذهب الى فلان فذبح يريده ثم تركه فبرجوه فبرجوه حنت والذباب والخرجوع معوا ورجل حلف
لا ياتي فلانا منها على ان ياتي منزله او طاعة لغيره او لم يقبضه ولو حلف لا يلقيه فاتي منزله لا يثبت حتى يلقيه رجل قال لآخر

ان رايك فلا تعلم الملك فسيدي حرز اول ابداء الى جنب الرجل الذي قال له لا تحت في ذل الجيفة ومحمد
ولا تبيع عبده لانه ليس به امرض الا علم وقال ابو يوسف في تحت ولو قال لن رايك فلا تعلم انك بدعي
والمسئلة بما لا يمت الى الذنوب في خبر قيل ان يراود من محرور في بعض الروايات انه تحت رجل قال ان لم اذلل
المدينة ولم اقل فلا فامرته طاق قد فعل المدينة ولم يهاوت فلا في منزله ولم يلقه الى ان صبح قال لا كان فلما دنت
اليمن انه غائب عن منزله تحت والملك بهر كاد قال ان كم اكل به الغنم فأكبر فمروا بقل غريب اشبهس لا تحت
في قول الجيفة باب من الايمان اكثر مساكن الايمان في نه الايمان والسائل على نوبين احدها يكون مشروط
من العقود والى ان يكون من الاعمال والعقود والى ان تفتتها ما يتصل بمقرب من وقع له العقد بالهاتك في الحاشية
والحق والكتابة وحلج والصدقة ومنها ما يتصل بمقرب بالهاتك اذا كان الهاتك متعلق بالمقرب به كالبيع والشراء
والاجارة والقسمة وغيرها والفاصل بينها ان كل مجاز ان تفتتها الحكم معاقدة تم يتصل من الهاتك لا غير فهو من
الملك ولا يكون له ثبوت الحكم فلهذا في خبرهم الاول من العقود والى ان تفتتها ما يتصل بمقرب بالهاتك اذا كان الهاتك متعلق بالمقرب به كالبيع والشراء
انما امره في الفصل في الشروع في عمل من لم يمتدح من غير وجه لانه لا تحت ولو لم يكن
محل وكلا بالملك ففعل الركن تحت الحالت لان الملك قد يتصل بمقرب من وقع له العقد كان الهاتك صغيرا
لا يستغنى عن اضافة العقد الى ملكه ففعل الحالت اذا كان الهاتك من اهل البيعة مشروطة بالجنون ليس من
اهل البيعة فلا يكون فعل الركن تحت الحالت بخلاف الركن وكذا لو كان الركن من اهل البيعة فربما الركن بعد العتق
تحت الحالت لان الركن لا غير لزمه فكان له ان يملك الهاتك ولو كان من اهل البيعة ففعل الحالت بخلاف الركن وكذا لو كان الركن من اهل البيعة فربما الركن بعد العتق
قبل البيعة فاجاز الحالت بعد البيعة بالقول اذا فعل لا تحت الحالت لان من الاجارة مشروطة بالقاء الى عاتق العقد
فيغير الحالت من وجاب قبل البيعة فلا تحت والملك من عقد العتق في بعد البيعة لا تحت مالم يترافق اجازة القول تحت
هو الحار وعقد البعض لا تحت في خبره رواية عن محمد بن وعنه انه لا تحت لكونه ايضا وان اجازة الفعل كقول
هنا ما اشبهه ذلك روي ابن جماعة عن محمد بن انه لا تحت وعليه اكثر من شايخ منهم الشيخ الامام الاجل محمد
الامام الشيخ في الشيخ الامام اسماعيل الرازي في اجازة القول ففعل تحت والعقود على قول اكثر ولا يرد
العتق في ملكا فامره به البيعة فاجاز الحالت بالقول اجازة الفعل لا تحت والى عمل البيعة في الركن من بعد ذلك

بعد ذلك لكنها جازت الخش في يمينه لان الحال في تزويج امرأة كلنا حافس لا تحت فلا تحت بالاجازة
 هريق الاولى وكذا لو وكل الحال رجلا بالكلح فزوج الوكيل امرأة كلنا حافس لا تحت للوكيل رجل قال
 لا امرأة لا يكل لكانا هما ان تزويجت فبدي حرق تزويجها تحت في يمينه لان يمينه تنصرف الى ما يتصور فيها وهو الضمان
 الفاسد وكذا لو حلف على امرأة الغير مدخلته لغيره من هذه المرأة اليوم فتزويجها ذلك برني يمينه لان يمينه تنصرف
 الى صورته العقد عليه حلفت ان لا يتزوج من غيره مولاه امرأة وهو كاره لذلك لا تحت لان لفظة الكلح وجه
 من المولى لاسن العبد والعبد لم يرض بحكمه فلا تحت في يمينه ولو حلف للرجل ان لا يتزوج امرأة فأكراه على الكلح
 فتزوج حش لا يالحال اتى باللفظة الكلح الا انه لم يرض بحكمه والرضا ليس بشيء والعقد الكلح فحش في
 يمينه ولو حلف الابل ان لا يتزوج عبده فزوج غيره فاجاز المولى بالقول حش ولو حلف ان لا يتزوج ابنته
 او امته عن محمد بن ابي ابي الروايتين لا تحت بالوكيل ولا بالاجازة وعلى قول امير ميثم رج تحت جهاد
 الحسن عن ابن جنيبة منع ان لا تحت بالوكيل في الصغيرة خاصة ولو حلف ان لا يتزوج ابنته الكبيرة او ابنته
 الكبيرة لا تحت الاب الا ان يباشر العقد بنفسه ولو حلف ان لا يتزوج ابنته اذ ابنته مملوكة فحلفت المرأة وكذا
 بالكلح فزوجها الوكيل ثم قبض المولى بالحال هربا او ظالما الزوج به كصح الكلح ولا تحت بالحال وان
 حلفت امرأة ان لا يتزوج فحلفت وكذا بالكلح ففعل الوكيل حش والمرأة بمنزلة الرجل في جميع ما ذكرنا رجل حلف
 ان لا يتزوج من اهل بيته الدار وليس الدار اهل ثم سكتها قوم فتزوج منهم او قال لا يتزوج من بنات فلان وليس
 لفلان بنت ثم ولدت له بنت فتزوجها الحال لا تحت في يمينه اذا حلفت ان لا يتزوج من اهل الكوفة فتزوج امرأة
 من اهل الكوفة لم تكن ولدت قبل البين حش الحال في يمينه اذا حلفت ان لا يتزوج بالكونية ثم اراد ان يتزوج ذكر
 الخصاص رج في الكل وقال يكل الرجل وكذا والمرأة وكذا ثم يخرج الوكيلان من الكوفة ولقصد ان الكلح خارج
 الكوفة فلا تحت الحال لان المتبر كان العقد وكان العقد كان العائد رجل حلفت ان لا يتزوج امرأة على اربعة ايام
 فتزوج امرأة على اربعة ايام والكل القاضى عشرة لا تحت الحال وكذا الزوا والزوج بعد العقد على هربا لا تحت
 رجل حلف ان لا يتزوج من نسائه اهل البصرة فتزوج امرأة كانت ولدت بالبصرة ونشأت بالكوفة حش الحال
 في قول ابن جنيبة رج وان وطئت بالكوفة لان عند المتبر في هذه الولادة وقال ابو يوسف رج لا تحت وهو المولى

[illegible]

[illegible]

لا يحل ان ياتى و لا يرفع و اية وقال مسكها حتى اصلي بحيث في الميمن لانه ائتمنه برجل قال لافيه و هو يشركه ان
شاركك فحل ان يمس على حرام من المال و المرأة ثم ياتى بها ان يشركها قال لان كان له الخائف ان يمس من غير ان يرفع المال
الى اية مضاربة و يحل لانه يشركه في الميسر من الربح فياذن لكان ان يمس فيه بركعة ثم ان الاية ان يشركه في الميسر من الربح
انتم كان لكان لا يشترط له الاب من الربح و بالفضل على ذلك الى يقتضيه يكون للاب و لا يحل للاب للاب ان يشركه
الحلوف عليه فان كان المضارب حلف لا يشرك المحلوف بالسبيل سجد بها بحيث المضارب و لو كان مكان الاية ان يمس في المحلوف
كذلك رجل حلف ان لا يشرك فلما نام ان المحلوف رفع الى رجل لا يمساه و اقره ان يمس فيه بركعة فبأنه لا يمس فيه بركعة
المال الرجل الذي حلف رب المال ان لا يشركه بحيث المحلوف لانه يحلوف عليه ان لا يمس فيه بركعة في الربح و لو كان
و لما في شريكه الرب المال المضارب فله في الربح و كان المحلوف عليه شريك المضارب فان كان البسيع حلف ان
لا يشرك احد اذنه المال يشركه لا يحل في ميسره برجل حلف ان لا يمس من ثلثه شيئا في مضاربه و نحوها فحل من
شريك فلان حلت و لو عمل مع عبده الماذون لا يحل لان كل واحد من شريكين يربح بالعبدة على صاحبه
فميسر المحلوف ما طاع المحلوف عليه حكم بحيث و اما العبد الماذون لا يربح بالعبدة على المولى فلا يمس شريكه بركعة
و لو حلف الرجل ان لا يشرك فلما نفي هذه البلية ثم خرجا من البلية بركة عقد الشراكة ثم فدا البلية و حل
فان كان المحلوف في ميسره ان لا يمس مضاربته في البلية لا يحل و ان نوى ان لا يمس شريكه في مكان حلت
و ان رفع احدهما الى صاحبه مضاربه فبأنه اذ دل سرا و لان المضارب بركعة في عرفنا و لو حلف ان لا يشرك
فلما فخرها المراهم و اشتركا حلت في ميسره قبل خلع المال رجل حلف ان لا يشرك فلما فخرها المراهم و اشتركا حلت في ميسره
الضعيف لا يحل في ميسره لانه ليس بشريك المحلوف عليه و اما شريك هو الاين برجل حلف رجلان بركعة في كل ايامه
و فيها و عنه ثم نهما من جراح المرأة فجاء لا يحل لانه لا يراو بينهما الميمن و ذلك رجل حلف ان لا يمس فلما فخرها المراهم
تصعبا بركعة فان كان النياط بركعة لا يمس فخرها و ان فخرها بركعة فان كان النياط بركعة لا يمس فخرها بركعة فان كان النياط بركعة
ان لا يحل لان خياط الثوب عند الناس لا يمس فخرها رجل حلف ان لا يمس فلما فخرها المراهم و اشتركا حلت في ميسره
فخرها الى النياط يوم السبت و امره ان يخيط ثوبا لا يكون حاشيا لان ميسره يدايق على ما كان ميسره في سائر الايام فحل قال
ان عمرته في ثوب البيت عمارة فامرته طلق فخرها بركعة فان كان النياط بركعة لا يمس فخرها بركعة فان كان النياط بركعة

بيت الجار كان جاشا في عينية لان الحنفى العمارة في نه البيت وقد وجد رجل حلف ان لا يستمر من فلان شيئا
 فاستعار منه حانقا ليضع عليه خبز وما كان جاشا وان استسقى من بئر او دخل عليه فاضا فلا يكون جاشا رجل حلف
 ان لا يعامل فلانا في شئ فرفع اليد الا مضاربة لا يكون جاشا لان المعاملة على مباشرة ذلك النفس فبطل قال راعه
 لا اشرك فلانا ثم انما هو دارا وغيبه لا يكون جاشا لانه لم يشركه وانما لزمه ذلك بغير اختياره رجلان درنا ما اذ قربها
 فقال احداهما لاني رجلان شريك في شي كان جاشا ولوقال واعدوا بيني وبين فلان فشركته ولم يقل شي لا يكون
 جاشا رجل حلف ان لا يسرق فلانا فاعطى فلانا درهم شترى بها كسوة لا يكون جاشا ولو حلف ان لا يسرق فلانا فاسلح
 فلسوة او خض او فلفل يكون جاشا الا ان يري ان لا يحطيه بيده رجل حلف ان لا يستدين لا يحث بالتحلل ويحث بالقرض
 واسلم ولو حلف ان لا يكون من اكره فلان وهو من اكره ارحط ان لا يكون مضارعا لفلان وارضه في يده بالمرارة
 وفلان غائب لا يمكنه نقض باقيةها من ساقه هير جاشا في عينية وجود شراط الحنفى وهو كونه من اكره فلان ولو خرج
 في نو عينية الى رب الارض وما قصده لا يكون جاشا لان ذلك القدر يستغنى عن البين فعادة ذلك كان رب الارض خارج
 المصروف بالخروج اليه فادام شتلا بالخروج من طلب الدابة ونحو ذلك لا يكون جاشا وان اشتغل بعمل آخر بصر جاشا
 وهو كما حلف لا يمكن هذه الدرافع بالخروج فادام في طلب المصالح لا يكون جاشا وان اشتغل بعمل آخر حث ولو مضى ان
 عن الخروج الى رب الارض لا يحث في عينية وكذا لو كان صاحب المرض في المصروفه ان عن طلب صاحب الارض لا يحث
 ولو ان نه المزارع حلف وقال ان لم اشرك الزواجة بيني وبين فلان ففقد انسان عن الخروج حث في عينية لان شترط
 الحنفى في عدم ترك الزواجة ولم يعمد يحصل بدون الاختيار به كما لو قال ان لم اخرب من نه ه الاراء لم يماراته
 طالق فقيه وضع حث وكذا لو قال الرجل لامرأته هي في منزل والدا ان لم تحضري الليلة مشر الى فانت طالق ففقد
 الراد عن الحضور قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل بن يحيى حث في عينية وقال الفقيه ابو الليث بن لا يحث كما لو قال
 ان لا يمكن هذه الدرافع بالخروج فاذا اذ منعه لم يقدر على الخروج او قد تم منه الخروج فخرج فخرج قال بعضهم حث في الباب المعلق
 ولا يحث في القيد والصحيح انه لا يحث فيها والفقيه ابو الليث بن يحيى بن موسى بن باذ ابا حث ان لا يمكن هذه الدرافع
 وبين ما اذا حلف ان لم اخرب من نه الدرافع اذا منعه ان لا يحث في المستدين والشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل
 بن فرق وقال في قوله ان لم اخرب اذا منعه ان حث وفي قوله لا يمكن اذا منعه ان حث في الخروج لا يحث والقوي حث

قوله ان في قوله لا اسكن مشركا ملكي والفعل لا يحتمل به دون الاستيعار فلو ان قوله ان اخرون شرطوا الخبز عدم الخروج والعدم
 يتحقق به دون الاستيعار برجل قال الامراء ان كلفنا بالمال فانت طلاق فانت اشهد وانك كلفت فلان بالمال على زوجي قال ابو حنيفة
 ومعه روح الفهم باطل واليمين باقية وقال ابو يوسف روح الكفاية جائزة واليمين مشبهة لان مندا بحقيقة ومحمدا مشبه
 صوت الفهم بجائزة والكفر لاني الجالس فاذا لم يرجع لم يصح الضمان فبقي اليمين دخل قول ابى يوسف في ذلك ليس شرط
 واليمين رجل قال انك كلفت رجلا بدينه لا يبيع ماله فامروته طلاق ثم كلفته مشركا وادعاهم فغيرت فيه لا يحتمل في يمينه لان
 في الامان ليس شرط فلا يحتمل كما لو كلف ان لا يبيع فلان مدها فربها دينار الا يكون فان رجل كلف ان لا يعمل فلان
 وهو فرارنا مشركي من صاحب الكمان آلات الحز وخرخر ثم باعه من الجلود عليه لا يحتمل في يمينه رجل لا يستعاقب في ابدى
 ان النفس فقال ان لا تبيح طلاق الكفرش وي ان يفرقه في راقبه وانه فاعذت المرأة الفلاس من الناس في النفقة فبعضها
 وحدثت بعضها الزوجه لا يحتمل في يمينه لانه حلف على العفة ولم ينفذ فلهذا الزوجه كمال ابيهم رستوني فقلت كل دة فله العفا بها
 رجل قال الكفرش وي رجل فلان كسبه يا كذا فلان كسبه فاعذته كذا فلان كسبه فاعذته كذا فلان كسبه فاعذته كذا فلان كسبه
 رجل فغيره كذا فلان كسبه فاعذته كذا فلان كسبه فاعذته كذا فلان كسبه فاعذته كذا فلان كسبه فاعذته كذا فلان كسبه
 يكون فانها لا اذ حلف ان لا يكون وكذا في الاشياء التي كان يملكها فيها قبل ذلك مسائل اليمين على الشرك
 رجل ابراده مسنة ثم قال لا اسجد الا لربك في داري ثم قال اخبرني من داري بصير يا رجل فحلف ان لا يسجد
 فلا يذبح في داره فان كانت الدار للحاج فتمنع بالقول ولم ينعى بالفعل حتى دخل حش في يمينه يكون شربا بيرة المسافر
 والفعل بقدر ما طهر وان لم يكن الدار للحاج فتمنع بالقول دون الفعل حتى لو دخل لا يكون فانما رجل حلف بطلاق امرأته
 ان لا يبيع ثوبا يزر على يده او يخرقه فتمنع بالقول يكون اذ لا يملك المسنة بالفعل رجل قال لانه ان تركت فقل من طلاق
 فامروته كذا فان كان الابن ابنا لا يقدح في منع بالفعل فتمنع بالقول يكون اذ لا يملك المسنة بالفعل رجل قال لانه ان تركت فقل من طلاق
 جميعا رجل عاتبه امرأته في شرب الخمر فقال اخبرني من تركت شربها ابيد اوقات طلاق في غمره ان لا يترك شربها ابيد
 لا يكون فانما والحكم لا يشرب في بعض الاوقات لان المادة فيما بينهم يشرب في بعض الاوقات لان الشرب على الامام
 فلا يبرأ باليمين ذلك وانما يبرأ باليمين الشرك من حيث لغزم رجل ادعى اخا في بصره فقال ان تركت بيرة الرعي حتى افاد
 فامروته كذا فانما لو كان في كل شهر مرة ولم يترك الخمر من شهر مرة لا يكون فانما رجل ادعى اخا في بصره فقال ان تركت بيرة الرعي حتى افاد

رجل حلف ليتضمن حق فلان عابداً فقط ووجدوا في شهر برني يمينه رجل لا تم غريمه وقال والله لا اؤاكلك تدبر حتى
 تعطيني حتى تخم نام فذهب الغريم لا يحث اذا انتهى وبتك عطاءه فهد وان انتهى ولم يتبعه وتركه الا يصير خائفاً رجل قال لغريمه والله
 لا اؤاكلك اليوم فذهب الى القاضي وبلغه فحلف برني يمينه وكذا الوارث فحلف يمينه ان لم يحبس يلازمه الى السيل وآن
 كان بالدين موحداً لم يحل لقوله اعطى مالي فاذا مال ذلك يصير ياراً ولو قال والله لا اؤاكلك من الكوفة فخرج
 وهو لا يمين ذلك بحيث وان راه يخرج من شرك حث وان لا يمينه فحلف عليه حتى ذهب لا يحث ولو قال ان تركت فلانا
 يه دخل بيتي فامرته ان لا يدخل فلان ولم يعلم به الحالف لا يحث وان علم ولم يمينه حث ولو قال ان اؤكلت فلانا بيتي فامرته
 ان لا يشترط الحث ان يدخل فلان ياره رجل قال لا امرته ان تركت هذا الصبي يخرج من باب الدار فانت طالع فغير
 اوقات لتصل فيخرج الصبي لا يحث في يمينه رجل قال لغريمه والله لا اؤاكلك فان كان يمينه في فعل او كان كرهها واحد او حثام
 واحد فهو رافق وان كان كرهها متخلفاً فليس يرافق **سائل في اسرقة والاخذ والعصب رجل حلف**
ان لا ياخذ من فلان ثوباً ياربها فافذه منه جرباً ياربها فافذه منه جرباً ياربها فافذه منه جرباً ياربها فافذه منه جرباً
تقصا لوجود الاخذ وكذا لو حلف ان لا ياخذ من فلان درهما فافذه منه ثوباً في كيس رجل فيه الحلوت عليه درهم واحد ولم يعلم بذلك
الحالف حث في يمينه ولو قبض على الحالف منه فغيره فحين فيه درهم ولم يعلم به لا يحث اصلاً لان الدرهم قد يحل في الفلوس عادة
ويؤخذ منه لكان اخذ الفلوس اخذ الدرهم والدرهم لا يحل في الفلوس عادة ولا يؤخذ منه ثوباً في كيس اخذ الفلوس اخذ الدرهم
وكذا لو اخذ ثوباً فيه درهم مصروقة ولم يعلم به الحالف لا يحث كذا في الفلوس وان علم الحالف بذلك بحيث في هذه المسائل
لانه لا علم فقه فقصده اخذ ولو حلف ان لا ياخذ من فلان درهما يمينه لا يحث في جميع ذلك علم بالدرهم او لم يعلم لان شرط
الحث الاخذ بجهة الله والرافع لم يمين منه الدرهم فلا يحث ولو حلف ان لا ياخذ منه درهما ودينه فافذه منه جرباً فافذه
منه فغيره الله وكذا الصدقة وكذا حلف ان لا يشرب ماء فلان ولا اؤاكله من الحلوت عليه فاشترى كوزاً او قصه
في ذلك الحانوت فاستغنى عن الحانوت عليه بذلك الكوز ياربها فغيره فحين فيه درهم الحانوت فلما اصبغ الحانوت دعا بالكوثر فشرب
الماذ قال الحانوت الحانوت اشترى الكوز فقصده في الحانوت لستحق له الاجرة لذلك الكوز ايرجى ان لا يكون خائفاً لا يضر
ن رباً ما ونفسه رجل اخذ من مال والده شيئاً فغضب الاب وقال ان كنت ترث من مالي غير ما اخذت فمالي انما مات الاب
فترث منه الابن لا يحث الحالف لانه لو كان خائفاً لكان جدي الموت رجل قال لوالديه والله لا اؤاكل من الكفا فافذه

وخالص منها ما لا يحسن لانه كل من مال نفسه ولو قال من مالكم بدينار كان مائة وكن يسيرة على كل ما لها بطريق
 الارث امرأة قال له الديرها بغير وجهها بسمكها كل شئ لي بدوم ففعلت ثم ماتت المرأة فخلعت الاب ان ابنته لم تترك
 ما قال له البركة للشيخ رجع بغير ما بطل فانك ستبيع ما كان لها الى ابويها بحيث لم يبق في بيدها شئ لا يحسن الاب والديكون
 عائنا رجل وبن الذي تزله ثم عليه فلم يجد فخلعت انه ذوب ماله ثم وجد بعد ذلك قال محمد رجع ان لم يكن اخذت ان ذلك
 المال ثم اعاده فان ان يكون عائنا الا ان نوى بذلك انه عليه فلم يجد ففعلت انه ذوب ماله ثم وجد بعد ذلك فقال لا يجوز
 زيان كرده فقال الاجير انك تزيان كرده واما على كذا فتبين الاجير رفته قال الفتية ابو القاسم رجع اخاف ان يكون عائنا ان
 يسيرة يقع على ماني بدافضار دون ملكه رجل قلت انتم لم يسرق من فلان شيئا ولم يرد وقد كان الجاني رآه قبل ذلك ما
 صاحب السرقة قال محمد رجع سلمة على يسيرة لان يسيرة يقع على السرقة الكار وكيل قلت ان لا يسرق وهدر محمل
 والعواكر المشتركة بينه وبين صاحب الكرم الى بيته قالوا لا يحمل الا كارد والكيل لا يكون سرقة واما كان من الخبز
 اذا اخذ شيئا يسيرة به لا يخطئ فهو سرقة وغير الا كارد والكيل اذا اخذ شيئا على روجه الخفية فهو سرقة واما كارد
 والكيل اذا اخذ شيئا لوراه صاحب الاظن ذلك بل يرضى به بالجواب بذلك بل يرضى به بالجواب كذلك ان لم يكن
 به شئ ان يكون عائنا رجل قال لا بد ان سرقت من مالي شيئا فاما طالت سرقت من داره اجرة ربوي من محمد رجع انه سلك
 من به ان لم يحبس شيئا فسل ابو يوسف رجع بعد ذلك فقال ابو يوسف رجع الخاف الجاني فخلع بذلك للقد رجع بحيث فاقترع
 محمد رجع بذلك الجواب فقال من يحسن شئ به الجواب الا ابو يوسف رجع رجل قال زينة من خان فقال ان كان اسب
 من برده يا شنة فنهده لا سكن فافا ليرجع الى الخائف ان نوى يقولوا بجاني شتم الحجر او الجاني او البلدة فهو سب
 ما نوى وان لم يرض شيئا فيصير يسيرة الى الخائف ان نوى يقولوا بجاني شتم الحجر او الجاني او البلدة فهو سب
 يسكن معانتي اعطيت شيئا قليلا من مالي فانت كذا انما والابن فكن بها ستمة ثم غاب فقالت المرأة اني كنت اعطيت
 ابني شيئا من ذلك رحت في بيتك ان كذا بها الزود كان القول نوروان حيدتها الزود فالحالت اعطيت يسيرة
 لان يحسب الابن يسكن بها طلفت سكران صوا فقال لا صاحب كان في مديني خمسة واربعون درهما فخذت منها مائة فافكر
 فخلعت وقال انك امرود ورجب من اجل ربح درهم نود واربست جهل مغرقي ربح على فامرأة كذا او كذا كان في مديني في ذلك
 اليوم اربعون درهما فخذت منها مائة فافكر في الاموال وادخل في التفسير قالوا ان وصل التفسير حش لان الكل كلام واحد

واحد فاذ كان كاذبا في بيعه كان جائزا وان قيل في التفسير لا يثبت لان تفسيره انه لم يقبل اهل الخصم مما كان له لم يقبل
 والكانت في حجب غطارته وعديلات لوضعت قيمة العديلات الى الغطارته تفسيره من غير ان يقبله وقال اگر چه بین
 چهل عطر فی بنده است چنین عطر یعنی در چنین عدلی مفقود فی المبیع و اخطا فی التفسیر لان ان جلی النظر ان كان جائزا اصاب
 فی التفسیر او اخطا واصل واصل لانه قال اربعون عطر فبما لم يكن كذلك فصار جائزا رجل خائف ان لا ينصب فلا شيئا
 ثم دفع الحالت على المحلوط عليه لئلا يسرق ساعده ولم يعلم المحلوط عليه اوجاده الحالت في صغار و سرقه وادوة من تحت راسه
 ولم يعلم المحلوط عليه او طهره وراهم في كنهه او دخل عليه لئلا يكتا بده وضرب و انخرج ساعده وذهب به فانه لا يكون فاصبا بل يكون
 سارقا قطع به و انقطع عليه الطريق فاقطع ساعده كما يكون جائزا في بيع النصب ولو كان حلفت بصادق ما قطع عليه الطريق كرجل جائز
 في بيع النصب وهر حانت في بيع النصب ايضا لان قاطع الطريق قاطع و فاصب رجل قال ان وحب لي فلان عبده فامر ان
 طلاق فذهب فلان فلم يقبل الحالت من الحالت رجل عليه دين فحلفت ان لا بدع الى فلان ماله او لا يقضي اياه ودينه او لا يفتقه
 اياه ثم امر رجلا حتى بغيضا من الحالت لان الضمان اذا كان بامر كان لان يبيع عليه فكان منعه
 كمثل العاقر و الكائن الكائن و الحوائث فبما امر الحالت لا يثبت الحالت كما تبرع رجل بالادارة و اما المقتر و المستحق
تعلن حقوقها بالعاقبة خمسة البيع و الشراء و الاجارة و الاستيجار و التصحيح
عن المال رجل حلف ان لا يشتري من فلان شيئا فاعلم الحالت اليه في ثوب كان جائزا لان السلم صحيح و كان الاسلام
 شري رجل حلف ان لا يشتري عبدا فلان فابرداه من فلان بمسده لا يثبت لان الاجارة ليست ببيع مطلق و لانه لو ادره
 بدار لا يستحق الشفعة في الدار و رجل حلف لفلان ان لا يبيع له ثوبا فاشترى ثوبا لم يثبت لان البيع لا يثبت لان ما اشترى
 ببيع بدار كما لو حلفت المرأة ان لا تخرج الى بيت والد لها فخرجت للحيض ثم ذهبت الى بيت والد لها لا يثبت رجل قال ان لا يشتري
 بهيمة الدار اجم شيئا فبذله الله ارام صدقة فاشترى بها شيئا لانه لا يصدق لانه اشترى بها بعد ان يثبت على ملكه
 لانها لا تعلق بالبيع و كان لان يدفع غيرها مكانها رجل حلف ان لا يشتري لامة فوجدها فاجلدها في السوق مالا يكو
 غيلا و رجل حلف ان لا يشتري فاشترى جارية صغيرة لا يكون جائزا لا يثبت لان لا يتزوج امرأته فتزوج صغيرا
 كان جائزا لان النكاح لا يكون الا في المرأة فلا يفيده ذكر المرأة و كان و كذا و عدمه كما في اسوار و ذلك في البيع و لا يفتقر
 بالمرأة فاعتبر فذكر المرأة ولو كان بينه وبين امرأته فاشترى خديعة او مجوزة كان جائزا رجل حلف ان لا يشتري

[illegible]

قال المشتري بأنه دبر حنت ذلك الوالد بالشر من الثمن الاول او بالكل حنت كما ذكر في النسقي قال مولانا
 ديسني ان يكون هذا الجواب قول ابو يوسف ومحمد رحم الله علي قول اخيه رحم الله عليه ان يكون بالثمن الاول
 ويصح ذكر الثمن انما جعل قال لانه ان عبت ملك شيئا فانت حرة فم باع نصفها من زوجها الذي ولدت منه ارباع
 نصفها من ابها لا يقع من المولى عليها حكم العيين لان الولادة من الزوج والنسب من الاب مقدم فلا يقع من
 المولى ذلك الوالد ان اشترت شيئا من هذه الجارية فهي مدبرة ثم اشترى ابو زوجها الذي ولدت منه في ام
 ولد زوجها ولا يقع عليها تدبير المشتري كرحلين فبها عبد دبره واحدهما واعتقد الآخر كان الثمن اولى ذلك الوالد احد
 الرحلين تدبره لان اشتراه وحلف الآخر بقبوله ان اشتراه فالثمن اولى برجل حلف ان لا يشتري اليوم شيئا فاشترى
 عبد ثم لم يشره فقبض ادم يقبض حنت في يمينه لوجود البيع واشترى ابو عبد ملك المال بالمال فان اشترى بینه او بدم
 لا حنت ولو اشترى عبد من فضولى بحت في يمينه ولو اشترى مكانا او مديرا او ام ولد لا يحنت في يمينه وكذلك لو
 حلف ان لا يبيع اليوم فباع المديرا او ام الولد او الكتاب لا يحنت في يمينه ولو قضى القاضي بحد اربع المديرة فبها
 ذلك نسخا للمدبر ولو باع على انه بالجارية كان حانتا في يمينه في قول محمد رحم الله عليه ولا يكون حانتا في قول ابو يوسف رحم
 الله عليه ولو قضى القاضي بحد اربع ام الولد لا ينفذ قضاءه في اظهر الروايات والكتاب اذا اجاز يمينه لا ينفذ في الصحيح من الرواية
 وعليه عامة المشايخ وان بيع الكتاب برضا جاز يمينه ويكون ذلك نسخا للكتاب لا يحلف ان لا يشتري الا مرة
 ثوبا او شئ من ثوب او علفا على نصف جارية ونصف امرأة لا يكون حانتا قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله
 في عرف الاسمي ثوبا ولو حلف بالثوب يمينه وقال الكرمي زن راجعا فخرم ثوبا كذا فان اشترى لها ثوبا قال القاضي الامام ابو
 النسقي رحم الله عليه لا يكون حانتا رجل قال لامرأته ان اشترت شيئا فانت حانتا فان اشترت المار قالوا ان اشترت ثوبا يمينه طلقت
 وان دفت الجرة الى السقاء فبها حتى يحل لها المار لا يقع الطلاق رجل قال وامرأته لا يبيع ثوبا فان اشترت ثوبا
 للمملوك عليه بغير صاحب الثوب حنت المملوك عليه اجماع المملوك عليه ولم يجز ولو باع له ثوبا لم يملكه ان يكون
 البيع للمملوك عليه وانما يرد يمينه نفسه لا يكون حانتا رجل قال لغيره ان عبت لك ثوبا فبدي في يمينه اولى ان يمينه ثوبا
 بامر المملوك عليه كان الثوب للمملوك عليه ولم يكن ولو قال ان عبت ثوبا لك فهو على ان يمينه ثوبا للمملوك عليه رجل قال
 ان اشترت اليوم شيئا فهو صدقة فاشترى ثوبا فجارية كونه المصدق رجل قال والهدى لا يشتري لثلاث شيئا

[illegible]

من حبسه في ظاهر الرواية هذا توسيع المشقة عليهم سواء في قول الخليفة بهي يوسف مع يجوز على كل حال ولا يكون حاشا
 في عين ان لا يشتري بنا ولو حلفت ان لا يشتري فبها او صافه فهو على غير الممول حتى لا يحث بشراء البواري و
 الزبيل ولو حلفت ان لا يشتري فبها فاشترى ثأره حية لا يحث في ميسره وكذا لو حلفت ان لا يشتري فبها فاشترى
 ثأره حيا لم يجزى لا يكون حاشا ولو حلفت ان لا يشتري فبها فاشترى فهو على غير الممول ولا يحث بشراء المسح
 والنجوارب رجل حلفت ان لا يشتري كذا فهو في عرفه على ثوب الكنان ولو حلفت ان لا يشتري المية
 فاشترى ثأره غزيرة كان حاشا وكذا لو حلفت ان لا يشتري رما ولو حلفت ان لا يشتري شعير فاشترى
 حنطة فبها عبات شعير لا يحث ولو حلفت ان لا يشتري بنفسها او خطليا ذكر في الكتاب انه على المهرن دون الورق
 قالوا في عرفه لا يحث بشراء دهن النسيج ولو حلفت ان لا يشتري صوف فاشترى ابا حنيفة في ميسره ولو اشترى
 الى ثأره قال ابي داود الصوف فبها بما بدرهم حشفي ميسره ولو حلفت ان لا يشتري فبها قالوا في عرفه اذا
 اشترى دهن الزبر لا يحث بشراء الزبر وجواب الكتاب على العكس بناء على عرفهم رجل حلفت ان لا يرضأ
 بكوز فلان ولم يرضأ فبها نص فلان عليه الامن كوزة فترضا حشفي في ميسره رجل اراد ان يشتري ثوبا فقال لا
 واسد لا ابوي ميسره ثم باعه ميسره لا يكون حاشا ولو قال المشتري واسد لا اشتري فاشترى ميسره فاشترى باعه
 كان حاشا ولو قال ابيع واسد لا ابعه الا بميسره فباعه ميسره كان حاشا وكذا لو باعه بدينار فاشترى درهم ولو باعه
 بدينار فاشترى درهم لا يكون حاشا ولو قال واسد لا ابوي ميسره حشفي فباعه ميسره لا يكون حاشا قياسا
 وحسين استحسانا رجل حلفت ان لا يشتري فاشترى فبها فاشترى القضاة لا يكون حاشا رجل قال ان اشتري
 بهنم الغوب شيئا فهذا الغوب صدقة لا يلزمه شيء لانه صار حاشا بهنم فخرج الغوب عن ملكه رجل حلفت ان لا يشتري
 بيضا فهو على بعض الراجح في اشتراؤه في الاكل على ميسر الطير والارسل الاكل واشترى ابطى نابله في الاسراء
 عادة ولو حلفت ان لا يشتري قميصا فاشترى قميصا مقطوعا غير مخيط لا يكون حاشا فصل في
 الاكل رجل حلفت ان اياكل من هذا الليل فاشترى به لا يحث وانما يحث اذا اغرد فيه الاكل ولو
 حلفت ان لا يشرب فاشترى فاشترى فاشترى فاشترى فاشترى فاشترى فاشترى فاشترى فاشترى فاشترى فاشترى فاشترى
 قالوا هذا اذا كانت العين بالمرتبعة فان كانت بالفاصلة فاشترى فاشترى فاشترى فاشترى فاشترى فاشترى فاشترى فاشترى فاشترى

ان لا يذوق اللبن فاكل او شرب كان حاشا في يمينه رجل حلف ان لا ياكل طعاما فهو على اكل كل سطره ومنه ان حلف
ان لا ياكل بشرا او عصا او رجل حلف ان لا ياكل خبزا فاكل خبز حنظل او شيركان حاشا ان اكل خبز الذرة والذرة
لان الحلف في بلغم من الذرة والذرة كان حاشا والذرة ولو اكل رخصا وهو الذي يقيها بقارسية كطيخ او خبز
او مسر وهو الذي ياكل له بالانفاسية نوال قال محمد بن سلمة لا يحث في بيع ذلك وقال الفقيه ابو وليد
لا يحث في الخبز بل لا يبيح خبزا مطلقا ويحث فيما سوى ذلك من الغرير واليسر والرجال لان اكل ما هو خبز حاشا
او غير ما يحث بالكل ما قبله لان زرد الرجل حلف ان لا ياكل به الرمانه فضاها اكله لا يكون حاشا لان لم ياكل رجل
حلف ان لا ياكل به ولا رغيه فاكل وبقى منه شي يسير حث في يمينه فان فرى كله صحت نيته فيما بينه وبين الله تعالى ولو
تقاعا في احد الرمانين رجل حلف ان لا ياكل حراما ناقصا الى رتبة فاكلها تكفرا في ناله مضجعا لا يكون حاشا لان مستثنى
من الحرام وقال الشيخ لم يكون حاشا لانهم لانه رخص في اكلها ولو حلف ان لا ياكل من مال فلان فاقصبت رخصه وحبها
وخبرها او اكلها او اقصبت رخصه وخبره واكله حث في يمينه وقبل بانه لا يحث ولو قال وامدلا اكل من طعام فلان فاقصبت
وامدلا بجاهها كان حاشا رجل حلف ان لا ياكل لحم شاة فاكل ثم فهم كان حاشا في ذواب الجاه لان الشاة اسم للجسم
القاعدي لا يكون حاشا لو كان الحاف مصريا او زردا او جليعا فليس في ذلك حاشا لان جميع الناس غير ذوات منها رجل حلف ان لا ياكل
في اللحم فاكل غير طير او اخضر او قبيح قال ابو بكر لا يحث لان اليمين خسرت الى الاكل للمسا ولا يحث كما لو
حلف ان لا ياكل في الذوق فاكل عجينه فانه لا يكون حاشا قال الفقيه ابو الوليد ياكل اللحم وان لم يكن مطبوخا لان اللحم قد ياكل
بدون الطبخ الا انه غير متناول والمادة لا تعتبر في المئين المالمقوس لا ياكل كل ذلك فانصرفت اليمين الى الخبز المتخذ من رجل اخر
من القدر بالموتة شيئا ثم قال وامدلا اكل من بهد الله ونعم اكل ما كان في الموتة لا يكون حاشا لان يمينه قد سقطت
فاني القدر رجل حلف ان لا ياكل مع فلان طعاما فاكل بهد من الله ونعم من الله لا يكون حاشا لان اكله من الله واحد
لو حلف ان لا يشرب مع فلان فاشرب طمان مضجعا محابس وهدون فخلقت الآية رجل حلف ان لا يتعدى فادرك
به الاكل المزداد الذي يقيد به الشبع في وقت خاض وهو ما بعد طلوع الفجر الى زوال الشمس ما يتعدى به عادة
وعند اكل عبدة ما تارة اكل تلك العبدة رجل حلف ان لا ياكل طعاما فاكل دوا وليس لطعم او كان مرالا يكون حاشا
لا يسمى طعاما وان كل دواء له طلاء مثل الخبيث حث في يمينه لان طعاما يصلح غذاء رجل حلف ان لا ياكل من

طعام فلان فاكل من خبثا بطعام نفسه او من خبثا كان لانه ان من طعامه رجل حلفت ان لا يأكل لخبثا فاكل طعاما
ان لم يكن بالخبثا لا يكون حاشا وان كان بالخبثا كان حاشا كما لو حلفت ان لا يأكل الفلفل فاكل طعاما فيه فلفل ان وجد طعامه
منه والافلا وقال الفقيه البرقيست مع لا يثبت بالمأكول عين الملح مع الخبز او مع شئ آخر لان عينه مأكول بخلاف
الفلفل وعليه الفتوى فان كان فيه ما يدل على انه اذويه الطعام المالح فهو على ذلك حلفت ان لا يأكل خلافا فاكل سكبيا فيه
لا يكون حاشا لانه ليس به حلفت ان لا يأكل المأكول المالح لا يكون حاشا رجل حلفت ان لا يأكل عينا فاكله في بقية غيره
وأيضا ما لا يكون حاشا ان روى بقية ويملك ما به وكان حاشا لانه ككل الاكثر من ذلك حلفت ان لا يأكل شئ فاكل العسل
لا يكون حاشا لان العسل اسم للصافي وليس به حلفت ان لا يأكل بقلا فاكل بعلا لا يكون حاشا
الا اذا رواه رجل حلفت في رمضان ان لا تشئ الليلة فاكل بعد مضي نصف الليل لا يكون حاشا لانه لم يتشئ بل تسحر فلا يكون
حاشا كما لو حلفت ان لا تشئ فاكل بعد انقضاء النهار لا يكون حاشا رجل قال لا تأكل من ان تشئ الليلة في غير يوم فاكل
الا لقمة واحدة كان حاشا لان اللقمة الواحدة لا يكون حاشا رجل حلفت ان لا يأكل حراما فاكل بها او غيرا فغضبته
في مینه فان باع الغضب بشئ واكل ذلك شئ لا يثبت لان في ليس حرام مطلقا وان غضب خبطة فغضبها
ان عطاها فاكلها قبل ان يأكل لا يثبت في مینه لانه كلما باءوا رضمان وان اكلها قبل اداء الرضمان وقبل قضاء
القاضي عليه حشيت في مینه لان حشيت باقية ما لم يرد الرضمان وقا لم يرد غضب طعاما فاكله وقد كان حلفت ان لا يأكل
لا يثبت في قول الجعفي مع لانه يستهلك بالمضغ فضا راكل مال نفسه ولا اعتمادا على نه لان بالاستهلاك
لا يملك المضروب خصوصا على اصل الجعفي مع فان غنمه المضروب بعد الهلاك باق على ملك المالك حتى اصاب
على ضمان قيمته جاز ولا يكون ذلك صلتا على الغضب لا عن القيمة او لو كان صلتا عن القيمة لا يجوز كالمضارب بعد
مضاربه القاضي على اكثر من قيمة ولانه لو صار ملكا بالمضغ لا يتصور اكله الا لغيره وقد قال الله تعالى ان الذين
ياكلون اموال الدينامي ظلما انما ياكلون في بطونهم نارا وقال عليه السلام كل لحم ميت من الجرام فاناروا في به رجل معه
درهم فحلفت ان لا يأكلها فاشتري بها دراهم او فلوسا ثم اشتري بالدراهم او بالفلوس طعاما فاكله قال محمد بن
يكون حاشا في مینه ولان لا يأكل بهه الدراهم او الدراهم فاشتري بها عرضا ثم باع العرض بطعام فاكله لا يكون
حاشا وكنه الاشتري بالدراهم فاشترى بالشيء طعاما فاكله لا يكون حاشا قال اذا حلفت على ما يوكل

ان لا ياكل به شيئا مما يوكل واذا جهش وان طلع على ما يوكل ان لا ياكله فاشترى ابو كل فاكه لا يكون فاشترى
رجل حلف ان لا ياكل من مال فلان ثم نادى فاكل الحالت لا يحث في مينة لا يداكله ان نفسه عن رجل حلف ان لا ياكل
من هذا الطعام مادام في مكة فباع عبده ثم اكل ما بقي وكر نصير عن عيسى بن زياد لا يحث في مينة قال المصنف وبنو
بما يصح اذا حلف ان لا ياكل هذا الطعام واما اذا حلف ان لا ياكل من هذا الطعام فبقي ان يحث رجل حلف ان لا ياكل
من مال فلان فمات المحلوف عليه فوريه الحالت واكل قال نصير شرح في مينة وقال غيره لا يكون فاشترى اذ لم يكن له مال
سواء اذ سهر الليلت لانه اكل مال نفسه رجل حلف ان لا ياكل من مال ابته وبنينا حسب حلف قال حمام بن النخاس الابن
كبير القاسم ثم اكل نسيب نفسه واكثان صغير المبيع نفسه من غيره ثم قاسم وشترى الابن فياكل قال المصنف وبنو
ان لا يحث ان يبه الحلف ولان ياكل قد نصيب نفسه ويكون ذلك بمنزلة التثنية وانه اشترى من في الكسبل
والمزود من مغزو بالعتمة اذا كان اضيا فالاب اول رجل حلف ان لا ياكل به شيئا فاكل عبده قال ابو بكر بن الاشعث
رح ان كان شيئا ياكله ان ياكل كله في عمره لا يحث بالكل عبده وقال منضم اذا اكل بعض الاكلين اكل كله في محله
يحث في مينة وما يصح حلف ان لا ياكل اللبن بطبخ به وذا كله قال ابو بكر الطنجي رح لا يحث في مينة وان لم يحل فيه
ما والا كان يرى مينة كما حلف ان لا ياكل به الاكل فاختذ به سكباجة واكاه لا يحث في مينة رجل حلف ان لا ياكل
به اللبن فخلجوا واكاه لا يحث في مينة الا ان يترى اكل اخذ منه وهو كما حلف ان لا ياكل من هذا الاكل فخر
او سويقها لا يحث في قول جنيته رح واما يحث بالكل اخذ في قول صاحب رح لان بين الحثه لا يوكل عادة فان حث
ابن اخذ في رجل حلف ان لا ياكل الثمن فاكل سويقا مترا باسمه وكر في الاصل النكاح السنين سبينا يحث بجه طهر
كان ماشا في مينة لا يمس بهك وذا كرا الحاكم في المحضر النكاح السنين سبينا يحث كره سبيل منه السنين حث
وان لم يكن لك لا يحث وان وجه طهر قال المصنف وبنو ان يكون الجواب في مسئلة اللارز على انه الفصل لا حلف ان
يقا دل به اللبن فخطه بالماراد بالخرن كال محلوف عليه فادباحت في مينة واكثان مغلوبا لا يحث لان المغلوب على مقابلة
الغالب كالمستملك وان استروا حث استحسانا ثم من محذر رح في الاصل ما يدل على انه يغيب الغلبة من حيث الاقرار
لا حث لكون الطعام مجزأ من غيره من غير الغلبة حث لكونه مجزأ من غيره من غير الغلبة حث لكونه مجزأ من غيره من غير الغلبة حث
وعلمه لم يقره اخرى فتشبهت به اذا اراد خطبه بالار سواد وعده محذر رح وغيب لا يغيب غيب حث على حال

حال رجل حلف ان لا يأكل اللحم كله حراما كان او طلالا نيا كان او مطبوخا او شوايحت في مائة الايام
وعن محمد بن روح كل ما ياكل اللحم الا خشتا بأكوه والكبد والطحل وجميع ما كان في البطن كالكرش ونحوه سمح قبل هذا
في بلد يباع ذكاسم اللحم وان كان في بلد يباع سم اللحم كالكرش والامعاء ونحو ذلك لا يكون سحوا الرباس
والا كان سم سم في عين الاكل وليس اللحم في عين السمراء وشحم البطن ليس اللحم ولا لينة ليست اللحم ولا شحم
سم اذا حلف ان لا يأكل شيئا فاكل شحم الظهور وهو اللحم السمين لا يحث في قول أبي يوسف روح حيث
عندنا رجل حلف ان لا يشرب من دارقان فاكل منها شيئا قال محمد بن مسلمة بن روح حيث فيه ان لا يشرب من
الاشباع عن جميع المأكولات والمشروبات وقال غيره لا يحث في مائة الا ان يوشى جميع المأكولات والمشروبات
قال رضي الله عنه اذا كانت السمين بالعبودية فان قال بالعبودية ازخان فلان سم خير من خرم تناول المأكول
والمشروب رجل وضع لقمته في فمه فقال له رجل ان اكلتها فامرأة طالق فقال له اكران اخرتها فدية
حقا لولا يلقى بعضها ويأكل بعضها ولا يحث احداهما رجل حلف ان لا يأكل نذرا البقيصة لا يحث ما لم يأكل كلها
ولو حلف ان لا يأكل اسفل الذي في هذا السمانه فاكل بعضها حث لانه لا يمكن اكل كلها في محله رجل حلف ان
لا يأكل من لبن هذه البقرة فاكل من محضها حث وان اكل رقا تحذت من محضها لا يحث رجل حلف ان
لا يأكل او حلف ان لا يشرب فذاق شيئا لم يمانه ولم يدعه جوفه لا يحث في مائة رجل حلف الا يأكل طيبا ان
نوشى جميع المطبوخات فهو على ما نوى وان لم ينوشها فهو على اللحم المطبوخ استحسانا قالوا اذا اذ طبخ اللحم
بالمارا بالقلية الى البسة لا تسمى طبخا وان طبخ اللحم بالمارا فاكل المرقع اسخيز ولم يأكل اللحم كان حراما
رجل حلف ان لا يأكل من نذره اسخطه ان نوشى اكلها جازا فهو على ما نوى وان لم ينوشها فاكل من خمرها
لا يحث عند اسخيفه روح وعند صاحبها روح حيث وان اكل عن اسخطه بل يحث عندها فالصحيح
والله اشارة في السجاسم الصغيرة وان اكل من سويقها لا يحث عند اسخيفه وايضا يوسف روح وهو الظاهر
من قول محمد بن روح ان حلف ان لا يأكل من نذره الا قس فاكل من خيرة حثت عندهم وان اكل من الدية
اختلفوا فيه والصحيح انه لا يحث ولو حلف ان لا يأكل طعاما فاكل خيرة او ذكاة او غير ذلك مما يؤكل على
وجه الطم كان حراما وان اكل باله طعم لكن لا يؤكل على وجه القطع كاستعمنا ونحو ذلك لا يحث في مائة

ولعلك يا كلن هذا الطعام ان لم يوتر بوقت فذلك الطعام اذ اكله غيره ادوات الحالت حيث اني
 بينه وان دنت بوقت فقال يا كلن هذا الطعام اليوم فبات الحالت قبل مضى اليوم لا بحيث قبل مضى اليوم بالامام
 حتى لا يفر الكفارة ولو جعلها لا يجوز واذا مضى اليوم اختلفوا فيه قال ابو حنيفة رحمه الله لا يفر الكفارة وقال ابو
 يعلى لا يفر الكفارة وعلى هذا الحالت اذا قال والله لا تصين دين فلان قد انقضاء اليوم او به منه او ابراهم
 لا بحيث ومنه ابى يوسف ربح بحيث ولو بات للطلب لا بحيث بالاجماع وعلى هذا الحالت لو كانت العين بطلاق او
 صلت رجل حلفت ان لا ياكل الشواء فهو على اللحم الا ان بنوى كل شئى فان اكل بغيره شئى كان حاشا رجل حلفت ان لا ياكل
 من طعام فلان ولا ياكل من فاشئى الحالت من الطعام او به منه فلان من غير فاشئى الحالت من ذلك واكل لا بحيث
 في بينه ولو حلفت ان ياكل من خبز فلان لا ياكل من خبز او من فاشئى كان حاشا في بينه رجل حلفت ان ياكل من
 فلان فاشئى شئى من فلان او به منه فلان فاكل لا بحيث في بينه ولو دنت الحالت من حلفت عليه كان حاشا
 في بينه ولو حلفت ان لا ياكل من مال ابيه فبات المأب نورة الحالت باكل لا بحيث الحالت ربه الصحيح قد ذكرنا
 ولو حلفت ان لا ياكل من فخر فلان فاشئى فخر فلان او به منه فباعه واكل منه لا يكون حاشا ولو باعته
 فلان فخرها ودنت به الفتن فاكل الحالت في بينه رجل حلفت ان لا ياكل شئاً
 فاشا في بيت والد كسرة خبز فلان قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ربح بحيث في بينه وقال القاضي الامام
 ابو على النسفي ربح كبر حاشا في بينه وقال القاضي ابو بكر الطنجي ربح الحالت كسرة بجال على ثمنها الفقير كان حاشا
 والاعطى رجل حلفت ان لا ياكل من كسب فلان فاشئى من ما ربه الذي رخصه على غيره قال ابو بكر الطنجي ربح ان يكون
 حاشا رجل حلفت ان لا ياكل من حبة فلان فاشا ربح او به منه فاشا لا يكون حاشا في بينه فقل تبارك الله ما في الصيغ
 بحيث رجل حلفت ان لا ياكل شئاً مما عمل فلان يعني اذ ربه فلان فاكل من حبة حلة فلان قال ابو بكر الطنجي حاشا رجل
 حلفت طاماً او كرم ان لا ياكل كذا كذا شئى ربح كذا ان كره في اكله حيث ذكرنا لو اكله حبة باغنى عليه او من ملأ او
 او صبت في حلة كرم لا بحيث في يمين الشرب رجل حلفت ان لا ياكل الا اذ ربه فلان لا شرباً فاذن الله بها كان حاشا
 ولو قال والله لا اذوق طعاماً وشرباً فاذن الله بها لا بحيث قال ابو حنيفة ربح الحالت في بينه
 لان الراد من مثل هذا الكلام في الرت نفى كراهة منها وقال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ربح بنوى في ذلك فلان

فان لم يوسسها لا يثبت باحد من عليه الفتوى رجل حلف ان ياكل لحم البقر فاكل ثم الجاوس اذ حلفت ان لا ياكل لحم
 الجاوس فاكل لحم البقر قال بعضهم كونه حاشا وقال بعضهم ان حلفت ان لا ياكل لحم البقر فاكل ثم الجاوس حلت دون
 حلفت ان لا ياكل لحم الجاوس فاكل لحم البقر لا يثبت وفيه اصح من الاول قال المنصف روح الباني ان لا يثبت في التضمين
 جميعا لان الناس يفترون فيها وهر كذا حلفت ان لا ياكل لحم لثاة فاكل لحم تلخر رجل قال كذا اكلت اللحم فاكل على
 ان (نصفه) يدوم عن ابي يوسف روح ان عليه في كل لقمة ومهاد كذا وقال كذا شربت الا دخل في درهم لم يترك
 درهم رجل حلفت ان لا يدوم لحم فاكل خبز اعرج ثم قال شدة او روح لا يثبت في يمينه كذا حلفت ان لا يدوم الزيت فاكل
 خبز اعرج يثبت لا يثبت رجل قال ان اكلت من خبز والدي ما لم تزد من فاطمة فاكل امرأة اتزوجهما في طالق ثم تزوج امرأته
 فيها فاطمة قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل روح طلقت التي تزوجهما لانها لم تضر فاطمة فانه لم يفسد فاطمة فانه ولم
 يفسد الى الاب والجد وبدون ذلك لا يحصل التعريف فيقيد كره اذا كان قبل ذلك ما يدل على التعريف رجل حلف
 ان لا ياكل خبزا فاكل خبزا لا يثبت في يمينه لانه لا يثبت في خبز مطلقا وكذا لو اكل لا يثبت في يمينه رجل حلف
 لا ياكل مرقه فاكل سجوس اب او لوطه لا يكون حاشا ان لا ياكل من شئ فلان فاكل فاكل فلان في يمينه
 طبعته امرأته واكل الحاشا قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل روح حلفت في يمينه لان الفلفل كذا ياكل فاكل
 الا اذا كان بينها سبب يدل على غير ذلك رجل حلف ان لا ياكل البطيخ فاكل من مدهج قال لا يثبت في يمينه منهم
 الشيخ الامام ابو بكر بن الفضل وفيه اذا كان حلال لا يسمى بطيخا رجل حلف ان لا ياكل من كرم فلان شيئا فاكل
 اسنة قالوا يمينه على شئ غير شير (قال القاسم روح) وفيه ان يكون على يمينه اسنة التي هو فيها كذا حلفت ان لا ياكل
 فيه اسنة او قال مد على ان اسنة فاكله الا ان يوشى شير شير رجل حلفت ان لا ياكل ربا فاكل عصيدة
 جعل فيها الرب قالوا لا يكون حاشا في يمينه لانه مخلوب تهلك الا ان يكون الرب قائما يمينه على العصيدة رجل حلف
 ان لا ياكل من هذه الرقيق فاكل منه خبيصة قالوا لا يثبت ان يكون خبيصة وخبر القضاة كذلك رجل قال ان اكلت هذه
 الرغيف اليوم فامرأته طالق وان لم ياكله اليوم فامرأته فاكل نصفه اليوم لا يثبت في الطلاق ولان العتق لان الرغيف
 ما ياكل في محبس واحد مكان شير لا يثبت اكل الكل او ترك الكل ولم يوجد رجل قال هذه الرغيف على حرام فاكل
 نصفه ذكر في المحرم عن ابى حنيفة روح عليه كفارة اليمين قال ما شئت من اكله لا يكون حاشا لان قوله هذه الرغيف

على حرام بخلاف قوله وادع لا اكل في الرغيف ولو قال لمكة لا تحت يا كل البيض رجل حلف ان لا ياكل من كسب فلان
انسان فلان شيئا فاكل الخاف منه لان الوصي له ملك الرغيف بالقبول فحلفت الرغيف كسبه وان ورث فلان بال
فاكل الخاف منه لا تحت لانه لم يغير من قدره فلا يكون كسبا ولو روي الخلف عليه لم يملكه فاقبل ورفض ثم اكل لا تحت
لان الخاف اكل كسبه فله الرغيف لا الخلف عليه لا تحت لافلا وان ورث الخاف من الخلف عليه واكلمه
لان كسب الخلف عليه انتقل الى الخاف لا مضى به كسبا للخلف عليه حلف ان لا ياكل مما زرع فلان فبق فلان
فاكل الخاف حث رجل حلف ان لا ياكل مما يجي به فلان مجي من الطعام وغيره فذبح الخاف الى الخلف عليه لما
ليطبخ فالتفت الخلف عليه في رد المقي فيه فطبخه من كسبه فطبخ القدر فاكل الخاف من المزة قال محمد بن ازاره
حاشا اذا التفت الى الخلف عليه عليه لا يطبخ وحده وان كان منكه بطبخ وحده ويكون له مرة فاكل الخاف يكون
حاشا رجل حلف ان لا ياكل لحم ثم اكل فاكل بعد ما صار كسبا تحت في الظاهر وذكر في النسخ ما يدل على انه لا تحت
ولو حلف ان لا ياكل به الحدبة فاكلها بعد ما تطخت اكلها فيه لا يصح لانه لا يكون حاشا وكذا لو حلف ان لا ياكل
به الاغصبا فاكل به ما صار زيبا او حلف ان لا ياكل به الا الربوا البسر فاكل به ما صار تمر لا تحت في مبيته وكذا لو حلف
ان لا ياكل من الخبز فاكل به ما نقت لا تحت لانه لا يسيخ خبز حلف ان لا ياكل من به الاكرم فاكل من حصيرة او فله
او ربه او فلان حبة او ما شبه ذلك لا يكون حاشا ولو اكل من حبة او ربه او خوخه او كثره او يابسا او فريه او كسبا
لان عين به الاشياء يخرج من الاكرم من غير ان يعلق حصوله لصنع العبد فاما القسم الاول لا يخرج من الاكرم من
غير صنع حلف ان لا ياكل من به المطبوخة فاكل منها حبة او بطبوخة كان حاشا كما حلفت ان لا ياكل من به بشجرة
فاكل مما يخرج منها حلف ان لا ياكل من طعام اشتراه فلان فاكل من طعام اشتراه فلان مع غيره كان
حاشا ولو حلف ان لا يلبس ثوبا اشتراه فلان او لايه خل وادب اشتراه فلان او لايه خل وادب اشتراه فلان فاشترى
فلان مع غيره دارا او ثوبا فلبس الخاف او دخل به كسبا لا يكون حاشا لان بيعت الثوب لا يسي ثوبا وبيعت الدار
لانه كسب الخلف من بعض الطعام رجل قال لا ياكل به والراثة فاكلها الاجرة او نحوها كان بارا وان ترك ثوبا
كان حاشا وكذا لو حلف ان لا ياكل به الرغيف فاكله الا كسبه كان بارا الا ان يوزي ان لا يترك شيئا من الرأفة ولا شيئا
من الرأفة ولا شيئا من الرغيف رجل قال لا تترك لي اكلت به الرأفة فهي طالق فاكلها جميعا لم يطلق ربه

وانه منبها لان شتر وان حلت ان تاكل الواحشيع الرمانه رجل حلف ان لا ياكل من غير فلان ثمانية وعشرين
 حلت ولو قال من غنيت فلان لا تحلف رجل حلف ان لا ياكل جزءا او لوزا او مستقفا فاكل منه الرطب واليابس
 كان حاشا كذا وحلف من لا ياكل خبيثا حلف باكل اليابس والرطب ولو حلف ان لا ياكل تمر فاكل قسبا
 لا يكون حاشا لان القسب هو اليابس من العسر وحلف من لا ياكل تمر فاكل مسيا كان حاشا لان الحيس تمر يحبل
 في اللبن حتى يتغير فيؤكل وكذا الراكل حصيدة ثم كان حاشا بقا وسم القر وحلف ان لا ياكل من هذه السم
 فاكل من ومنه لا يكون حاشا وكذا وحلف ان لا ياكل من هذه اللبن فاكل من القنداقه لا يكون حاشا وكذا وحلف
 ان لا ياكل من هذه الدجاجة فاكل غيرها او فرخها لا يكون حاشا وكذا وحلف ان لا ياكل من هذه البضيه فاكل من غيرها
 لا يكون حاشا ولو حلف ان لا ياكل غدا فاكل من ثمن الغدا كان حاشا فان نوى ان لا ياكل من ما يخرج من الارض
 كان مدينا في القضا رجل حلف ان لا ياكل الخبثه فاكل شيرا فيها جات خطه حاشا كان حاشا وان اكلها خفه خفه
 قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح لا يكون حاشا الا ان يكون الغلبه مخففة رجل حلف ان لا ياكل من طيبخ
 فلانه منخففة لانه اصحها غير ان فاكل الحافه لا يكون حاشا حلف ان لا ياكل فاكته فاكل من ثمار الاشجار كالتفاح
 والاحاص والمخرج والمشمش ونحوها كان حاشا وكذا الترت والبطيخ والاعقب والرمان والرطب ليست من
 الفواكه في قول اخيه رح وقال صاحباه فاكته والكريب والتمر وب الرمان اذا ليس لا يكون فاكته وقيل الترت
 والتمر من الفواكه بابا بنه وعن ابى يوسف رح اللوز والعناب فاكته وكذا الخبز ومن حلف رح اليابس لا يكون فاكته و
 القضا والخيارد والجزر ونحو ذلك ليست فاكته وان حلف ان لا ياكل فاكته يابسه فاكل اللوز والجزر ذكر في الاصل انه
 حاشا قالوا في غيرهم ان في عرفه لا يكون حاشا ومن حلف ان لا ياكل من فاكته العام فاكل في ايام الفاكته الرطبه
 فهو على الربوب ولا يحلف باكل الخبثه الا بين في غير وقت الرطب فهو على اليابس استحسانا به اشد الشيخ الامام ابو بكر
 محمد بن الفضل رح ولو حلف ان لا ياكل اذ نادى لم يورثه فاكل الخبث واللبن والكريب والتمر اذ نادى به ذلك
 بالقرن بالقرن بطيخ به بخت عند كل راء الجبن والبض والسمك والحلم المطبوخ وشبهه ذلك ليس بادام في قول
 اخيه ابى يوسف رح وقال محمد رح وهو رواية عن ابى يوسف رح في الامامى رح بادام به اخذ الفقيه البراءه
 رح واحلف ما خرون في البطيخ والحب والحب قال بعضهم هو على الاصل اقيم وقال الشيخ الامام شمس الله رح

مع بریس بادیم عند الحکام الصبیح رجل حلف من لا یأکل اللحم الا غنما کثیرة فینما یخلف الخیل او المریب او الذئب
 او الرب او اللبن لا یرکون فاشان لان الاستثارة تعنی النجاسة فی المعنی المطلوب وانه الاشیاء الذی حلف من
 الاغنیة فی المعنی المطلوب وهر لا کف رجل حلف ان لا یأکل من طعام فلان فاکل من خیل او ملج او کما غیره یصل
 او ذبیه من طعام نفسه کان حاشا فی قول محمد مع ذلك کف فی قول یسوی مع رجل قال ان اکلت من مال شینی
 شیئا فامر ان یطالق فرفع الیه من جمیع شئته فحلف فی جمیع آخره وشره واکله لا یرکون فاشان رجل حلف ان لا یأکل
 من لحم فلان او حلف ان لا یشرب من شراب فاما ما یصلحها المحلوف علیه وعلیها فی جمیع واکل من ذلك یخبر
 لانه صار مستهلکا رجل حلف ان لا یأکل من لبن ابنی من ثلثین فاکل من واحد منها او قال لا یأکل من لبن نهره یا بئس
 فاکل من لبن شاة واحدة کان ذکره الرمال واما لا یشرب ما دبه الا انها یشرب من ما د واحد کان فاشان وحلف
 ان لا یأکل باقرین البغیضین لا یختم حتی یاکلها ذکره الرمال ان لا یأکل نهره البغیض لا یختم حتی یاکلها قال محمد ربح
 کل شیء یأکل الرجل فی مجلس واحد او یشرب شرابه واحدة فاحلف علی جمیعها لا یختم باکل البعض وکل شیء اذا
 حلف علی الواحد یختم فی قلیله فاذا جمیع من ثمنه فاکثر فانه یختم فی قلیله رجل قال لا یرکون ان یأکل من لبن البغیض
 فیه حرکة کما یأکل منها زینفا واکلها ازینفین الاستثارة لا یرکون الا فی غیره یختم بکل رجل حلف ان لا یأکل ازینفین
 من الا زینفین لا یرکون فاشان لان ذلك یس باکل قلیل او حلف علی اکل باکر کل لا یختم بالشراب وکذا الکواکب البین
 علی الکس نداء کان بالحرمة والکفان بالفسادیه کان فاشان لان رجل حلف البغیض امراته الیوم بالث درهم
 فاشتری رغیفا بالث درهم وعلیها کان ابارا رجل قال غیره واما لا یأکل من کل شیء
 فان اکلت من شیء فهو علی حرام فاکل من طلاء لعمه من فی الیهین الاولی فان ما واکل حلف فی قوله فهو علی
 حرام ویزنه کما کان رجل اکل شیئا یسیر فقال له رجل اخر تعذیرت فقال عبده حر الک ان تعذیرت قال لا یرکون فاشان
 حتی یأکل اکثر نصف اشبع حلف ان لا یدوق فی منزل فلان طلاء ولا یشرب باذنه فیه شیء او حلف فی فیه
 یصل الی جوفه کان وهر علی الذوق والکفان قال له رجل تعذیرت الیوم حلف ان لا یدوق فی منزله فان نه لا یرکون
 علی الاکل لا علی الذوق رجل قال الخمر علی حرام والخمر علی حرام اقلوا فیه وایصح ان یرکون فیهما ذکره الرمال فی اذا
 من الخمر فیه شراب من الخمر شرابه یزنه الکفار کان رجل ان لا یأکل خرا ما فاشتری بدرهم انصب طعاما

الكل يكون حاشا قال النقيع ابو الليث روح المولم المطلق في اليمين باهررام عند الكل بدليل لاشبهته فيه
فصل في اليمين على الشرب رجل حلف ان لا يشرب نبيذ زبيب شرب نبيذ اشنش كان حاشا لانه
زبيب رجل حلف ان لا يشرب نبيذ الماء فاشرب ماكله يكون حاشا فان ذاب دعاء وما اشرب كان حاشا
رجل حلف ان لا يشرب من قدر فلان فصب من قدر فلان على يديه وشرب لا يكون حاشا لان شرب
من القدر ان يصبه على القدر رجل حلف يشرب من وسط الدجاجة فشراب من موضع لا يقع عليه اسم الشاة
وذلك مقدار الثلث او الربع كان بارا رجل حلف ان لا يشرب في ضيافة فلان اكثر من مرة فشراب في دارة مرة
وفي سبانه مرة قالوا ان كانت الضيافة واحدة كان حاشا رجل حلف ان لا يشرب ما اشرب ما اقبلت
لا يكون حاشا لانه ليس باسطلق فبهره ماء الغصان رجل حلف ان لا يشرب الخمر في نه القرية فشراب في لزومها
او في ضياعها قال ان شرب في حرم القرية او في كروم متصلة بالقرية كان حاشا وان شرب فيما لا يكون متصلا
بالعمران يكون حاشا رجل حلف بطلاق امرأته ان لا يشرب المسكر فصب في حلقه ودخل جوفه قالوا ان دخل جوفه فغير
لا يكون حاشا فان شرب بعد ذلك كان حاشا ولو صب في فيه فامسكه ثم شربه بعد ذلك حاشا رجل عابثة في شرب
المسكر فقال ان تركت شربة فلي كذا فادام فزعم ان لا يترك شربة الا انه لم يشرب لا يكون حاشا رجل حلف
ان لا يشرب شرا بايكر من فصب شرابا سكراني شرابا لا يسكر فشراب منه الكان المخلط بحال لو شرب منه يسكر
كان حاشا رجل حلف بطلاق امرأته ان لا يشرب الخمر فادام خبزا فخرج الى قصر الجوس ثم عاد وشرب قال الشيخ
الامام ابو بكر محمد بن الفضل روح ان نوى بقوله مادام خبزا فاقامه السكينة وكان سكناه خبزا كان حاشا وان نوى
اقامته بيده فاذا خرج الى قصر الجوس لا يفي اليمين وان لم يكن له نية فخرج فغصبه كفاه رجل حلف ان لا يشرب
خمر قال الشيخ الامام نه روح هو على التي لان شرب الخمر عند الضيقة يسمى نبيذ خواره ولو قال اكرى خمر قال روح
نه يقع على كل سكرنا كان او لم يكن قال القاضي الامام ابو علي النقي روح في عرفنا اسم النبيذ يقع على كل مسكر من ماء
العنب بما كان ادمطوب فادام اسم من يقع على الخمر خاصة وسكى يقع على كل مسكر من العنب ايضا وعليه الشرى
رجل حلف ان لا يشرب خمر او لا يشرب ولا كذا وكذا اسن الا شربة فشراب واحدة منها كان حاشا كما لو قال والله
لا اكل خبزا ولا حيا فاكل احدها كان حاشا ولو عطف ولم يحد من النفي كما قال لا اشرب خمر وشكنا وكذا وكذا

[illegible]

في عرفهم الماني عرفنا مني ان لا يكون حاشا لان ما الغلب لا يسمى محسرا في اول ما يعبر رجل حلف ان لا يشرب شراب
 ولم يشرب شيئا كانت اليهين على النحر قال معني عرفنا مع اليهين على كل سكر رجل قال لا مرارة وفي يداته سحر
 ان شرب هذا الماء وضعته اوجبه واعطيتني ان افانت طلق قالوا ترسل فيه قربا او قطن حتى تمشيت الماء
 قال نعم وها اذا قال في نمية او شيئا منه فان لم يشرب او شيئا منه فشرب البعض وشرب البعض لا يكون حاشا رجل
 عوبت على شرب النحر فحلف ان لا يشرب مما يخرج من هذا الكرم فهو على شرب النحر اعتبار المعاني كلام الناس
فصل في اللبس والكسوة والنجاسة رجل حلف ان لا يلبس ثوبا من غزل فلانة فلبس ثوبا من غزل
 ان نوى من الغزل لا يكون حاشا لانه نوى حقيقة كلامه فصحت نيته كما لو حلف ان لا يشرب الماء ونوى جميع المياه تصح
 نيته وان شئ لا يكون حاشا لانه نوى حقيقة كلامه فصحت نيته كما لو حلف ان لا يشرب الماء ونوى جميع المياه تصح
 خبر رامن ان شربوا من الماء او كان غزلها محملا او كان غزلها كسوة منها في طرقة وها كما لو حلف ان لا يلبس ثوبا من غزل
 ثوبا من غزل فلان وبين غيره لا يكون حاشا ولو حلف ان لا يلبس من فسخ فلان فلبس ثوبا من فسخ فلان فلبس ثوبا من فسخ
 ولو قال ثوبا من فسخ فلان فلبس ثوبا من فسخ فلان فلبس ثوبا من فسخ فلان فلبس ثوبا من فسخ فلان فلبس ثوبا من فسخ
 الا ان كان فسخ فلان فلبس ثوبا من فسخ فلان فلبس ثوبا من فسخ فلان فلبس ثوبا من فسخ فلان فلبس ثوبا من فسخ
 وان كان غزل فلانة فلبس ثوبا من فسخ فلان فلبس ثوبا من فسخ فلان فلبس ثوبا من فسخ فلان فلبس ثوبا من فسخ
 ففسخه لا يكون حاشا وان كان لا يفسخ ففسخه يكون حاشا ولو حلف ان لا يلبس من غزل فلانة فلبس ثوبا من غزل فلانة لا يكون
 حاشا وكذا لو لبس ثوبا من غزلها ولو لبس ثوبا من غزلها حاشا في قول ابي يوسف راجع ولا يخش في قول محمد
 راجع والنسوي على قول محمد راجع وكذا لو لبس ثوبا من غزلها حاشا في قول ابي يوسف راجع ولا يخش في قول محمد
 المروعة او ان شربوا من غزلها لا يكون حاشا في بين اللبس ولا يكره وكذا لو كانت الفضة من غزلها لا يكون حاشا وكذا
 الزين عند البعض والرقعة التي يلبسها بالفارسية سببان اذا كان من غزلها روي عن محمد راجع انه يكون حاشا واذا
 كان حاشا في الرقعة كان حاشا في الفضة والريق ايضا لانه لا يسمى لا بسا وكذا الرقعة التي تكون على الحجب ولو اخذها
 خرقه من غزلها تدبيره ووضع على عودته لا يكون حاشا لانه لا يسمى لا بسا ولو لبس من غزلها ففسخه او شربها ففسخه
 يقال لها كسوة كان حاشا وكذا المجرب ولو حلف ان لا يلبس ثوبا من غزل فلانة فلبس ثوبا من غزلها عمامة لا يكون

حاشا لا يباين ثوب حتى لا يجوز في الكفارة وان لم يقل قربا فمقبولها كان حاشا وقال بعض الناس اذا وضع
قميصه خرج من غزلها لا يكون حاشا سواء قال لا ليس من غزلها او قال لا ليس قربا من غزلها او لم يقل ان لا ليس قربا
من غزلها فليبلغ الثوب بسرة ولم يدر في كنهه ورجله بعد تحت الثوب كان حاشا لانه لا يسر ولا يطلع لا ليس
او لا يلبس او لا يخرج من داخل احدى رجليه في لباسه او لا يلبس احدى رجليه لا يكون حاشا ولا يطلع ان لا ليس من الثوب
فان قيل عليه وهو نام ثم رفع عندهم نام قال البجلي نعم لا يكون حاشا وقال الفقيه ابو العباس روح وعنه عيسى بن ابيان
ومحمد بن ابي كيون حاشا قال الفقيه عياض انما له البجلي وبه ما فيه وان التقى عليه وهو نام فلما اقبلت الفاه من قميصه يكون
حاشا ولو التقى عليه وهو نائم حتى لم يلمس كذا انما له ابو الفقيه روح ولا يطلع ان لا ليس قربا من غزلها فليكن كذا
من غزلها كان حاشا لانه قرب ولو قال الرشيدي قرب من ان رآه فانت طالع فوضع يده على غزلها او على غيره
فمحصلا لا يكون حاشا ما كان في محضه من ان رآه في آخر عمره فاشا ردا راسه انه لا يقع الطلاق قال الفقيه
ابو العباس في هذا دليل على ان التقى اذا سئل عن مسكه تحرك راسه بالجواب بل او نعم بوجهه يدك مسكه في الرخصة
حاشا لا يرضه فيها الاشارة ذلك في مشابهة وان ذلك امر متعلق باللفظ رجل طلع ان لا ليس قربا من غزل
فلما لم يلبس قربا من غزلها لم يمس من غزلها كان حاشا لان العلم بغير محض لا يفسد وكذا لو طلع ان لا ليس من غزلها
فليس قربا لم يمس من غزلها فلا يكون حاشا وكان في الثوب شئ يسير غير العلم من غزلها كان حاشا وكذا لو ليس
قربا عليه من الحرير لا يكره ذكر في النوادر ولم يقدّر العلم بشئ وعلى فقال لان العلم بغير محض وكذا ذكر في النوادر
الشمس في شمس اسير لانه لباس العلم من الحرير ولم يقدّر العلم بشئ وعلى فقال لان العلم بغير محض ولو ليس
قربا ليس من الحرير كره في ظاهر الرواية وقرن في ظاهر الرواية بين المستبينة وبين العلم في حكم الكراهية ووجهه هو ان اهل
من ليس الثوب وهو من الحرير او يربط تمامه بالقبية فلا يكون القبية بما تحتها العلم ولو طلع ان لا ليس قربا من
غزلها فلا يفسد ثوب من غزلها وغزل غير الا ان غزل غيرا في آخر الثوب ادنى او لا يقطع من الثوب اهل من غزلها
وغزل غيرا الا ان غزل غيرا في آخر الثوب ادنى او لا يقطع من الثوب اهل من غزلها وللبس فاشا كان يطلع ان رآه
او رآه كان حاشا وان لم يطلع ذلك لا يكون حاشا ولو ليس ذلك الثوب قبل ان يقطع منه اهل من غزل غيرا
لا يكون حاشا ولو طلع امرأة لا تكس من غزل نفسها في الثوب فاشا ردا راسه فاشا في ثوبها وكذا العلم

وكذا العلامة لان ذلك ليس غريب وانه لا يجوز في الكفارة الا ان يكون عاتقه لم يفت بها كانت اذ راها
رداء او يقطع من ثيابها قميص او سرويل فخرج كون عاتقه لان ذلك يجوز في الكفارة قلت الرجل ان لا يدخل من غزلهما
في سودوزيانه فساع الحالف فربما امرته واشتري ثمن النوب كسوة لولده الصغير قال الفقيه ابو جعفر ان
اشتري ثمن النوب لولده الصغير فربما يقضى بثل ذلك النوب حق الولد عليه كان جاثا سواه اشتري فربما لولده
باذنها او غير اذنها لانه قضى ثمن النوب حقا على نفسه وصار كما اذا اشترى النوب لنفسه وان اشترى لولده افضل
ما يستحق عليه فان اشترى باذنها لا يكون حاشا لانه لا اشترى باذنها صا واشترى لولدها فان اشترى بغير اذنها
كان جاثا لانه صار اشتري لنفسه ولو قال لامرأة الكريب ان تهرجك يا سيد بسودوزيان من درآيد فلكه فباع
غزلهما ما اشتريت ثمنه فصار مقت زوجا لا يكون حاشا في يمينه لانه لم يدخل على الغزل ولا ثمنه في سودوزيان
لان الدخول في سودوزيان عبارة عن الدخول في ملكه ولم يوجد ولو قال الكرابر شئت فربا لك اكرهه فوسودوزيان من
درآيد فلكه ففترت والبست نفسها وصباها لانه لا يثبت الزوج لانه لم يدخل في ملكه شئت فربا لك ففترت فباعا على زوجها
بغير اذنها او علمت في البيت من الخبز والطبخ ونحو ذلك جعل حلفت ان لا ياكل ثمن غزلهما ورسبت الثمن لابينها ثم
وهب الابن للحالف فاشترى الحالف بشتيها واكل لا يثبت في يمينه وان اشترى هي قبل ان تهب فاكل الحالف بشتيها
لان في تهب الزوج اكل عوض كلها فكان اكلها من غزلهما اما اذا وهدت لابينها ثم وهب الابن للحالف فاكلت الملك
واختلفت الملك كاختلاف العين فلا يثبت امره حلفت ان لا يمس يمينه فاختار منها علم الغزاة ثم نفق ودرو
عليها فمقت حلفت في يمينها لانها عادت بيمينه لا يصفه حادثة منحت كالموت الرجل ان لا يحبس على هذا البساط
فبسط جانباه وجعل خراجا ثم نفق وعاد بيمينه فاكلت عليه كان حاشا رجل قال لامرأة ان عنت على ثوبك فانت طالق
فانتكح على وسادتها فجلس عليها لا يكون وان اضطر على فراشها او وضع جنبه او كثر به نه على قرب من ثيابها كان
حاشا ولو قال لها انك من ترا برشت ثم اذكاره فخرش فانت طالق ثم ان المرأة فقت الى زوجها كراسا ليشبهها باجر
فاخذ الجبر وشج فلبست لا يثبت لان تهاكسب المرأة لا كسوب الزوج والحال ان القطن من الزوج فلكه لان شتر
الحشيش الالباس ولم يوجد وكذا لو كان الثوب لرجل فلبست بغير امره لا يكون حاشا لعدم الالباس رجل سأل محمدا
فقال اني حلفت بالطلاق ان لا لبس من غزلي امرأتي وكنت نائما على عاتقها فماتت المرأة والفت على ثيابها من غزليها

[illegible]

حاشا وان كان محمدا حرا كان حاشا لان سدا او كان من البرسيم او محمدا او الحمة من الخرا او لقطن بصر
 السد استهلك بالحمية لان كل واحد منهما رقت فيصير سدا بالحمية لا يرى ولو حلف ان لا يلبس ثوب كان
 ثوب بصر قطن وكان لا يحث كانت الحمة من الكتان او القطن ولو حلف لا يلبس ثوب البرسيم ثوبا
 من البرسيم قطن الحث الحمة من البرسيم حث والانداء ولو حلف ان لا يلبس ثوب خمر من غيرها ثوبا
 سدا البرسيم والحمة خمر من غيرها كان حاشا ولو حلف ان لا يلبس طليان صوت بلبس طليان حمة صوت وسدا
 البرسيم او قطن لا يحث ولا يشبه الطليان غيره حلف لا يلبس قطنا ولم يذكر ثوبا بلبس ثوبا من الكتان حث و
 لو حلف ان لا يلبس ثوبا بلبس سحا او طغفة او سدا لا يحث ويحث في بين السدا ولو حلف ان لا يلبس
 ثوبا بلبس سحا او طغفة لا يكون حاشا وهو على حال السدا رجل قال لا امرأة واحد لا يلبس من غير ذلك
 ثوبا بلبس من غيرها سدا او لا يحث ولو كان عليه ثياب بلبس سراويل ثوب الثياب لا يحث في يمينه ولو
 حلف لا يلبس يمين ثوبا بلبس سدا او لا يحث حتى يلبسها سدا وكذا لو حلف ان لا يلبس على زائنين لا يحث حتى يلبس
 عليها سدا ولو حلف بالاشارة بلبسها محبها او متفرقا كان حاشا ولو حلف لا يلبس هذا الثوب واتخذته فلسفة
 فوضعها على راسه لا يكون حاشا رجل حلف ان لا يلبس السدا فهو على الثياب ولو قال لا يلبس شيئا من السدا فانه
 يحث في الفلسفة وغيره رجل قال خيرة واحد لا اكلهك ما دام عليك هذا الثوب او ما كان عليك هذا الثوب
 فنزع الثوب ثم لبس فكله لا يحث ولو قال واحد لا اكلهك عليك هذا الثوب او قال واحد لا اوصل به
 الى ارضه ساكنها فخرج منها ثم عاد اليها او نزع الثوب ثم لبس فكله كان حاشا رجل قال لا ارضين له ان
 لبسا ندين الدرعين فبدي خرفلبت كل واحدة منهما ورجلا يحث حتى يلبس كل واحدة منهما الدرعين
 وكذا لو قال ان اكلتنا ندين الدرعين او حلفا ندين الدرعين او اكلتنا ندين الدرعين فاكلت واحدة
 منها رغيفا او اكلت احدتهما الرغيفين الا شيئا واكلت الاخرى الباقي كان حاشا رجل اوجب على نفسه ان يلبس
 الصوف حتى يموت يريد بالعبادة ولا يخير فله ان يلبس غيره ليس به من القربة بل كره الشهادة في اللباس الا ان يلبس
 بذلك اليمن فيكون يربا رجل حلف ليعطين اليرم من هذا الثوب قميصين ففعل منه قميصا واحدا وخاطه ثم ففعله وخاطه
 مرة اخرى قال محمد بن حسن بن يمينه ولو كان حلف ليعطين من قميصين وان سدا بجالها قال محمد بن يمين

ولو قال لا يقطع من غير قطع مقيضا وخاطف ثم فقتة ثم قطع مقيضا آخر على غير ذلك القطع بر في مية رجل معلق
من به الترتيب مقيضا وسرا لا يقطع من مقيضا ثم قطع مقيضا سر او لا بر في مية لان سر لا يقطع الترتيب مقيضا
سر او لا وقد وجد لان اسم الترتيب لا يزيل تحليلة مقيضا ولو حلفت لعقطن من به الترتيب مقيضا سر او لا
على الترتيب كان حاشا لان اسم الترتيب يزيل تحليلة مقيضا سر او لا ليس به الترتيب فقتة سر او لا
للبها على الترتيب لان اسم الترتيب مطلق لا يتناول سر او لا فحلفت كما لو قال اتخذ جراب او غسوة او ليس
فاذا لا يكون حاشا ولو اتخذ مقيضا وليس حش وكذا لو اتخذ مقيضا وفصل منه مقدار لينة كان حاشا لان به
القد يسير فالتعبر كما لو حلفت ان لا ياكل به الزاينة فاكلها الاجبة ارجبتين كان حاشا **فصل في عقول**
الحلوف عليه رجل حلف ان ليس به الاجبة نفقت ثم خطبت وجعل فيها حشوا آخر غلبها كان حاشا
لانها عين الاولى ولو حلفت ان لا ليس به الترتيب فقتة ثم استألف خياطة ولينة ذكر القدرى مع انه
سخت في مية وكذا ذكر في الزايدة وكذا القبا والنجية لان اسم الترتيب والنجية لا يزيل نقض الخياطة
يقال قيس مفتوح وكذا لو حلفت ان لا يركب به اسفينة فقتت وصارت خشبا اعيدت بسفينة تركبها ذكر
في الزايدة يكون حاشا وذكر في الجاح انه لا يخط لان لا يعود مقيضا ولا ياد ولا اسفينة الا بسفينة حاشا
لو حلفت ان لا ليس به النجية وهي حشوة فترج حشوا وجعل بها حشوا آخر وليس كان حاشا وكذا لو حلفت النجبة
بسفينة فترج بها حشوا وجعل بها حشوا اخرى وليس كان حاشا لان اسم النجبة لا يزيل منها شرع الحشوا والبطا
سجلات ما اذا انقضت خياطها رجل حلف ان لا ينام على به الفراش فخرج منه الحشوا نام عليه قالوا لا يكون
حاشا لان الفراش الذي ينام عليه لا يكون بدون الحشوا ولا يخرج مافيه من الصدور او القطن ونام على ذلك الحشوا
او الحشوا لا يخط في مية لان مجرد الحشوا لا يسمى زائدا وانما يقال له بالفارسية حشيت رجل حلف على فسطاط فترج
ان لا يدخل في به الفسطاط فقل من ذلك الموضع وضرب في موضع آخر ودخله كان حاشا رجل حلف ان لا ينام
شعر فلان فخل فلان رأسه فاخذ شعره كان حاشا وكذا لو حلفت ان لا يكرسه فسقط منه ثم نبت فكرر ان
سخت في مية لان المقصود مع نفسه عن الحاق الضرر لصاحب السن والشعر فلا يقيد الحسن القائم والشعر القائم ورتب
اليمن رجل حلف ان لا يطين فلانا فغسل به لا يكره ان يوتج به الربح ثم تزع ذلك الفضل او ذلك النزع وجل

وجعل الفصل آخر وزجا آخر فخطب الناس في لا يحث في ميمية لانه لم يطينه بذلك الفصل والزوج رجل حلف ان
 لا يكتب بهذا القلم كسره ثم يراه ككتبه لا يحث في ميمية لانه لا يبقى تمام بعد الكسرة وانما صار قل الضمة حادثة
 لكن ان الثاني في غير الاول رجل حلف ان لا يلبس هذا النعل فخطب شره وشركه فبكره آخر وليس حث في
 ميمية لانه يبقى فعلا به ومن الشره حلف ان لا يطين على هذا الارطاط حثه فحل الامن ذلك النهر الى نهر آخر وعلى
 النهر الثاني طاحونه اخرى فطين بها النخل الار الذي حلف عليه اقل من الار الذي في النهر الثاني لا يحث في ميمية
 لان العبرة للعاب حلف ان لا يأكل من هذا الدقيق فاختذه منه خبيصا او قطا فاكل منه يكون حاشا لان
 عين الدقيق لا يركل فكانت العين على ما يتخذ منه وقدم قبل هذا رجل حلف ان لا يجلس على هذا الاستوانة وهي
 من آجرة اومن حص او حجارة فتعقت ثم ثبت ثانيا بجوارتها فجلس عليها لا يحث وكذا الحائط رجل حلف ان
 لا يأكل من هذه الكفري فصار بسرا اومن هذا البسر فصار رطبا اومن هذا الرطب فصار تمر اومن هذا اللب فجلس جينا
 فاكل لا يكون حاشا ولو حلف ان لا يكلم هذا الشاب بعد ما شاخ كان حاشا ولو حلف ان لا يأكل تمرنا فاكل قسبا
 او بسرا مطبوخا او رطبا لا يكون حاشا الا ان يبرى ما يكون من ذلك ولو حلف ان لا يأكل رطبا فاكل بسرا
 فحاشا ولو حلف ان لا يأكل بسرا فاكل رطبا في بسر كان حاشا في قول الجنيدي ومحمد بن ابراهيم حلف ان تلبس
 بهذه الملحقة فخطب جينا فصار رطبا لم يلبس لا تكون حاشا ولو نفقت فحاشا ولو نفقت فحاشا ولو نفقت فحاشا
 لا يقر في هذا المصحف ففرق الادراك فخطب المالك ثم الفخر بن زينة فقرأ حث في ميمية حلف ان لا يدخل هذه
 الدار فهدت وجئت بستانا اوجما اوسجدا او كانت صغيرة فجلت بيا وادار رجل بابا الى الطريق الاعظم
 ودخل لا يكون حاشا لزال اسم الدار وادام علم بالصواب **فصل في الدخول** حلف ان لا يدخل هذه
 الدار فظهرها ركبا او ماشيا او محملا بامر حث في ميمية وكذا النزول من سطحها او صعود شجرة اعتصمها في الدار
 فقام على عرس او سقط لم يسقط في الدار حث وكذا الوقام على حائط منها وقال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح
 الحث الحائط مشركا بينه وبين جاره لا يكون حاشا به اذا كانت العين بالعربية فالحث بالفارسية فارتقى
 شجرة اعتصمها في الدار وقام على حائط منها او صعود سطح لا يحث في ميمية وهو الحث لان هذا لا يدخل في الحث
 ولو قام على كنف شاة او على كنف الكلب او على كنف الكلب او على كنف الكلب او على كنف الكلب او على كنف الكلب

بابها تحت الطاق الحائط الاسكنه بحيث لا يغلز الباب كانت الاسكنه خارجة لا يكون حائشا والحائط داخل
كان حائشا ولو دخل احدى رجله لا يكون حائشا قبل هذا اذ كان الداخل والخارج متساويين فالحائش داخل الدار
مبسطة فادخل احدى رجله كان حائشا لان اكثره يكون داخله وبما لا يشيخ الامام خمس الاثني عشر من الصحيح
انه لا يكون حائشا ولو كانت ان لا يخرج من به الدار فارتقى فغرس شجرة لم سقط يسقط في الطريق لا بحيث اذا كان الشجر
في الدار ولو حلف ان لا يدخل باء دخل اسسه ولم يدخل قدميه لا يكون حائشا وكذا لو ادخل يده في الدار من سلك الدار
ولو ادخل ياسه واحدى قدميه كان حائشا وان احتج ان كان داوقه فيها فالحائش لا يحلف ان لا يقدر على الامتناع لا
في قولهم وان كان يقدر ولم يمتنع وهو ارض بقلبه متفقوا فيه والصحيح انه لا يحلف مرمى ذلك من اجتنافه
حلف ان لا يدخل به الدار فحلف الى بابها وهرست في الشئ فتعثر رجلا ^{او كثر} وهو في الباب اختلفوا فيه والصحيح انه
لا يحلف وان رفته الريح واوقعته في الدار اختلفوا فيه والصحيح انه لا يحلف اذا كان لا يقدر على الامتناع ط
ولو كان على دابته فادخلته في الدار الحائش لا يقدر على منها وامساكها حش والافلا وان ادخله انسان كمر اخذه
منها ثم دخل به ذلك مختارا اختلفوا فيه والصحيح انه يحلف ولو حلف ان لا يدخل من باب به الدار ولم يمش
فغلب الدار باب ودخل حش وان نرى الباب الذي كان صدق ويأته لا قضاء ولو حلف ان لا يدخل من هذا الباب
لا يحلف في الوجه كلها اذا لم يدخل من ذلك الباب ولو حلف ان لا يدخل دار فلان يخرج سره والى تحت دار
فلان اخرج سره او طريقا لا يحلف وكذا لو غرقت الدار قنطرة فالحائش القنطرة موضع كمشوف في الدار والحائش
كبير يستقي منه اهل تلك الدار حش او بالغ الحائط الموضع المكتشف لان اهل الدار اذا كان موضع به كانت
القنطرة من الدار والحائش المكتشف يسير المستقي به اهل تلك الدار فالحائش القنطرة لا يحلف في يمينه
رجل حلف ان لا يدخل دار فلان ودخل اخرى داره حلف ان لا يخرج منها فاما على سطح به الدار لا يحلف
احد منها اما الذي حلف ان لا يخرج منها واما الذي حلف ان لا يدخل فلان الحائش لا يدخله ودخله لا يكون حلف
احد من ان لا يدخل حلف الاخران لا يخرج موضع الذي حلف ان لا يدخل احدى قدميه في الدار والاخر احدى قدميه
خارج الدار لا يحلف احد منهما في يمينه رجل حلف ان لا يضع قدمه في دار فلان موضع احدى قدميه فيها لا يحلف في يمينه
لان هذا الكلام صار مجازا عن الدار فلان حلف ان لا يدخل موضع احدى قدميه رجل حلف ان لا يدخل في به

هذه السكة فدخل دارا من تلك السكة لاسر السكة بل من السطح او غيره اختصافه والصحيح انه قد لا يحث ان اقامه
 الى السكة ولو حلت ان لا يدخل السكة فلان فضل مسجد ابي طالب السكة ولم يدخل السكة لا يحث لان نه الايد وخر
 في السكة رجل حلف ان لا يدخل نه البيت فادخل فيه وهو قائم لا يكون حاشا ولو حلف لا يدخل دار فلان ولم يحث
 فدخل دارا يسكنها فلان باجارة او اعمارة ذكر ان الطغف مع انه يحث في يمينة فان دخل دارا مملوكة لفلان وقيل انه
 لا يسكنها يحث ايضا وكذا لو حلف لا يدخل بيتا لفلان فدخل بيتا لفلان فيه ساكن باجارة او اعمارة كان حاشا
 ولو حلف ان لا يدخل داره فلان فدخل دار ابن فلان وحسبه لکن فلان يسكنها يحث وان لم يكن فلان يسكنها
 لا يحث ولو حلف ان لا يدخل مع ارض فلان فزرع ارضه بين فلان ونسيهه كان حاشا رجل حلف ان لا يدخل
 دارا حرة فباعته اخته الدارسة فدخل الحالف رجل حلف ان لا يدخل داره فدخل داره وعمره فباع
 زبده داره من عمره وسلمها اليه فدخل الحالف حث في العيون الثانية في قول اخيفيه مع لان عسده المستحدث بعد العمل
 يدخل في العيون ولا يحث في عين الاولى لادوال الاضافة الى زبده رجل حلف ان لا يدخل دار فلان فاجبر فلان وادله
 فدخلها الحالف لم يكون حاشا فيه واما ان تناقروا ذكر انه لا يحث ذلك في قول اخيفيه وابي يوسف مع لان عندهما كما
 يدخل الاضافة اليه بطل بالاجارة وتسلم ذلك اليه فغير اصل المسئلة او احلف ان لا يركب دابة فلان فركب دابة
 عبده على قول اخيفيه وابي يوسف مع لا يحث في يمينة الا ان نوى دابة العبد لان ملك العبد والنصر للعبد وملك
 الرقبة للمولى وملك العبد لعبه يحصل بالاضافة الى المولى فلا يحث في يمينة من غير نية سوا كان على العبد دين او لم يكن
 الا ان عند اخيفيه مع اذا كان على العبد دين بحيث يرقبه لا يحث وان نوى دابة على قول ابي يوسف مع يحث الاول
 ونه ابنا على ذلك رجل حلف ان لا يدخل نه البيت فانهم مسقف ولحق حيطانه ودخل حث وان انهم مسقف
 حيطانه فدخل الرصة لم يحث وكذا لو بنى بيتا بعد ذلك فدخل لا يحث ولو حلف ان لا يدخل بيتا انهم مسقف ولحق
 حيطانه لا يحث ولو حلف لا يدخل مسجدا فدخل مسجدا انهم مسقف وحيطانه حث وكذا لو بنى مسجدا اخر بعد الا انهم
 نه دخل حث لان الثاني عين الاول بخلاف البيت رجل جالس في بيت من منزله فحلف ان لا يدخل نه البيت فاحسب
 على تركب البيت الذي كان جالسا فيه لان ما رواه ذلك يسي منزلا وادراكه اذا كانت العيون بالعمرة والحاث بالعمرة
 فاحسب على الدخول في ذلك المنزل فملك الدار فان قال غيبته فدخل ذلك البيت الذي كنت جالسا فيه صدق وان

واعتاد ان في الغارسية غايه اسم على رايته اسم غايه من كونه بجانته كانه في سباني نهار اذا لم يسر
الى بيت خان شارالي بيت بينه غايه لايستاره امرأة هلعت ان لايه فعل بزوجه دارها باعته دارها فعل الزرع
الكلت فرت ان يدخل دارها فكلت المرأة لا يسلط اليمن باليس وان لم تكن لها نية غايه من على دارها فكلت لها نية باعته
لا يبقى اليمن في قول اخنيق دالي يوسف روح وقال بعضهم نظر الى سباني الكائنات اليمن لفظ من صاحب الدار يسلط
اليمن باليس وان لم يكن لفظ صاحب الدار وانما كانت لغير الجيران ونحو ذلك لا يسلط اليمن في مثل ذلك باليس
حلت ان لايه فعل دار فلان وفلان يسكن في دار امرأته قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل روح ان لم يكن فلان
دار ملكه كتب اليه من نده الدار بحيث رجل هلعت ان لايه فعل دار فلان ودخل دارها وزوجه ساكن فيها ولم يتركها
الدار لا بحيث لان يسكن في نصيب الى الزرع لا الى الزرع وروعت ان لايه فعل دار فلان وباع فلان نصيب الدار من
فيها فدخل الحالت كان عاقبا وان تحول فلان من الدار لا بحيث في قول اخنيق دالي يوسف روح وحيث في قول محمد روح
وكذا الوعظ ان لايه فعل دار فلان فباع فلان داره وتحول منها لا بحيث في قول اخنيق دالي يوسف روح رجل هلعت ان
لا يدخل دار امرأته فباعته دارها من رجل فباعها الجاني من المشتري الكائنات اليمن لفظ من المرأة
لا بحيث والكلت لكرامته لاجل الدار بحيث وذكر ابن الطحطاوي في الوعظ رجل هلعت ان لايه فعل دار فلان وفلان
دارها لا يملكها فدخل الجاني حيث دخل دارها ملكه فلان وكتبها غير حيث اليمن رجل هلعت لايه فعل دار فلان
غيري فكيف بزوجي فقتلهم بليته من قتل اودهم اودق اودمت فدخل الجاني لا بحيث لان قول غيري فكيف بزوجي اود
ناره الاشياء رجل هلعت ان لايه فعل محل كذا فدخل دارها بايان احد هما فقتل في تلك المحلة والاخر فقتل في محله
اخرى حيث في مية لان الدار يشي الى كل واحد من الحلتين وفي النوادر عن ابى يوسف روح اذا هلعت ان لايه فعل دار
فلان فدخل جارتها مشرعها من دار فلان الى الطريق الا عظم ليس لها نية باب من الدار حيث في مية لان الدار اسم
لما وير عليه الحائط ونها المحازرت من محله ما احاطت به وهو دوائر الدار ان هذا الشكل باهر من مسئلة القضاة اذا حصرها
قالت تحت الدار قال ان لم يكن لقضاة مرضع كسرت في الدار قال لا بحيث الحالت رجل هلعت ان لايه فعل الحمام انهم
عشرتن فدخل الحمام لا لاجل ذلك بل ليلام على الحمامي ثم غسل راسه في الحمام لا بحيث لان دخولها كان للسل وعن
بعض المشايخ روح اذا هلعت الرجل ان لايه فعل الحمام فدخلت اسلخ لا بحيث لانه لا يراد بدخول الحمام ذلك رجل هلعت

حلفت وقال لامرأة طالق ان دخلت دار فلان فمات صاحب الدار فدخل ان لم يكن على الميت ومن سترق لا يحث
 لانها انتقلت الى الورثة وان كان عليه دين سترق قال محمد بن مسلمة ربح يحث في ميتة لا يباقيت على حكم ملك الميت
 وقال الفقيه ابو الليث ربح لا يحث في ميتة وطلبه الفتوى لان الشركة لا يملكها المورثة لقيام الدين فلا يباقي على ملك الميت
 حقيقة لان الميت ليس من اهل الملك وانما يباقيت على حكم ملك الميت فلم تكن ملكة للميت من كل وجه رجل حلفت ان لا يدخل
 دارا اشتراها فلان فاسترى فلان وداروا ببيعها من الحالف فدخل الحالف لا يحث ولو استرى فلان وداروا ببيعها
 من الحالف فدخل الحالف حث لان حكم شراء الاول يرتفع بالشراء الثاني ولا يرتفع بالهبة رجل حلفت ان لا يدخل
 بطن فخر على العسر دون القرى وكذا الاستباحة والبيع كانت الاجارة الى العسر ونداء استحسان في الاجارة ولو حلفت
 لا يدخل مدينة بطن فالحمين على المدينة ورفضها لان الرض يد من المدينة وان اراد الحالف مدينة فاخته فهو على ما نوى
 ولو حلفت ان لا يدخل تربة كذا فدخل اراضي القرية لا يحث ويكون العين على عمرها وكذا لو حلفت ان لا يشرب الخمر
 في تربة كذا اشرب في كرومها وضياعها لا يحث الا ان يكون الكروم والضياع في العمران كذا لو حلفت لا يدخل بلدة كذا
 يكون العين على العمران لان البلدة اسم لا هو داخل الرض ولو حلفت لا تدخل كورة كذا او رستا فاكذ لا يدخل الاراضي
 حث ولو حلفت ان لا يدخل فبدا ومن اى الجانبين فدخل حث ولو حلفت لا يدخل مدينة الاسلام لا يحث بالم بدخل من مائة
 الكوفة لان اسم فبدا ومن اى الجانبين ومدينة اسلام لا دخل حث في ذكر خمس الاكمة اشبهت في شرب
 الاجارات ان روى في ظاهر الرواية يتناول المدينة والنواحي ودوى هشام عن محمد روى انه اسم مدينة فاخته حتى لو استباح
 دابة الى روى المدين المدينة ولا رستا فابيض في ظاهر الرواية فيفسد اجارة وفي رواية هشام روى لا يفيد اجارة قالوا
 اما سرقته وادرجه اسم المدينة فاخته وسفد وفرحاته وفارس اسم للمصارف والقرى والنجارى اسم للبلدة
 بنواحيها اول حد وبنجارا كرسية واخره تزيين رجل حلفت ان لا يدخل فبدا وفرجها في سفينة روى هشام عن محمد روى
 انه يحث في ميتة وقال ابو يوسف ربح لا يحث بالم يخرج الى الجبل واليمن مضرت الى الجبل وهذا تخيلات الصلوة فان
 القبادى اذا جاء من الموصلى في السفينة فدخل فبدا وادركته الصلوة وهو في السفينة لم يركب الصلوة الا فاته
 وان لا يدخل الفرات فركب سفينة في الفرات او كان على الفرات جسر فمر على الجسر فلم يدخل المار لانه لا يسبح
 واطلا في الفرات بالم يدخل الماء رجل حلفت ان لا يدخل نهرا المسجد فزيد فيه طائفة من دابة حث المسجد فدخل الزيادة

[illegible]

البستان تحت الدار تحت الحائط يدخل البستان وعن أبي يوسف سج وغيره في البستان في رواية قال محمد بن
 لا تحت إلا أن يكون البستان في وسط الدار وفي رواية تحت وإن لم يكن البستان في وسط الدار ثم قال أبو يوسف سج
 لوراع الدار ولم يسم البستان يدخل البستان في البيع في هذه الرواية وقال أبو يوسف سج لو كان البستان بابان
 أحدهما في الدار والآخر خارج الدار فإن البستان يكون من الدار أيضا رجل حلف أن لا يدخل فيه والدار فأنشأ صبيها
 بحجب الدار ميتا ففتح باب البيت إلى فيه الدار وجعل طريقه فيها فالباب الذي كان للبيت قبل ذلك قد دخل الحائط
 فيه البيت من غير أن يدخل فيه الدار قال محمد بن يسير لو كان البيت صاري من الدار رجل قال لغيره أن يدخل محمد بن
 عبد الله بن عبد الله الدار فأمارة محمد بن عبد الله الذي يدخل في الدار طالع فقال محمد بن عبد الله وأعلى بذلك قد دخل الدار
 قال أبو يوسف الطلاق رجل قال لا يدخل فيه الدار وفيه الحجرة ثم خرج من الدار ثم دخل الدار ولم يدخل الحجرة فأنه
 لا تحت حتى يدخل الحجرة ويكون الميعن عليها جميعا رجل حلف أن لا يدخل دارا بنته وابنته تسكن في بيت زوجها أو حلفت لا يدخل
 دارا بنته وتسكن في دار زوجها قد دخل الحائط تحت وفيه نظير ما ذكرنا رجل حلف أن لا يدخل دارا يسكنها فلان بابا
 وأما حارة تحت فأنه لو دخل دارا أجراها فلان وهي مملوكة لا تحت أيضا قيل في قول محمد بن يسير أنا على قول أبي حنيفة
 وأبي يوسف سج لا تحت وقد ثبت أنه قبل هذا رجل قال لغيره دخلت دار فلان أس فقال لا تدخل بأمره فدخلتها
 قال لا تكرر في الكتاب أنه يكون حاشا وهذا جواب كلامهم سأل وكذا الرجل رجل حلف أن لا يدخل دار فلان أس فقال الحائط لا
 فقال سأل فبذلك حران كنت دخلتها فقال لا قال لعن عبده وإن لم يكن له فيه دار فلان فبذلك لا بأس
 عبد بن حران لعن عبده رجل حلف أن لا يسكن حارة فلان فبذلك لا بأس فلان فلان فلان فلان فلان فلان فلان
 لا تحت الحائط في قول أبي حنيفة وأبي يوسف سج لا تحت في قول محمد بن يسير لو كان فلان من لا يسكن حارة فأنه قد
 الكل رجل قال إن دخلت الكوفة لم أتزوج فبذلك حران فدخل قبل التزوج حثت ولو قال فلم أتزوج فبذلك على
 أن يكون التزوج بعد الدخول حين يدخل ولو قال لم أتزوج فهو على أن يتزوج بعد الدخول على الدار رجل قال لا بأس
 لا أقصد في هذه الدار ولم يترشدا قال فلان سكن فيها فهو على السكني وإن لم يكن سكن فيها فهو على الفلوس رجل
 قال لغيره أدخل فيه الدار اليوم فقال إن دخلت فيها لم يعبه في حران على كتاب الدار في ذلك اليوم رجل
 حلفت أن لا يدخل دار فلان فباع فلان داره فدخل الحائط لا تحت في قولهم ركنة العبد والراية وكل سبي يكون

ليكون معناه ما يحكم الملك ولو قال لا اذعل في المظلمين فيه ويطان بغيره فعمل الممانعة لا يحسن في قول بجحيد
واحدة هي الزواجر من ابني يوسف ربح وذهب ابني يوسف ربح في رواية بحيث في قوله دار طمان نده ووقال محمد
بحيث كما قال ابو يوسف ربح في رواية وروى هشام بن ابي رباح الى قول بجحيد ربح وان لم يكن لطلان ودرهم
اليمن نكاح دار ابيد النعمان قد فعل الخائف بحيث في قول بجحيد وروى عنه ربح ولا يحسن في قول ابني يوسف ربح
دار **فصل في اخذ زوج** رجل قال لامرأته ان خربت من بذر الدار لا امر لانه
فانت طالق ولله انة من رجل اراد ان يذهب ذلك وتخرج كاتبة قالوا الخائف قد فعل ان لو كمل بذلك
فخرجت حش الحالت وان لم يذهب على ان لو كمل فخرجت لا يحسن في قول طلاق امرأته ان لا يخرج امرأته الا بال
فخرجت وهريرا لم يذهب لم يذهب ولو اذن لها بالخروج فخرجت فخرجت لا يحسن وان لم ياذن لها فخرجت وهريرا
لا يحسن ايضا ولو قال لها ان خربت من بذر الدار فخرجت في ذلك فخرجت لا يحسن فانها اذا خرجت من بذر الدار فخرجت
حش كما لو اذن لها على فانه لم يذهب فخرجت في ذلك فخرجت لا يحسن وان لم ياذن لها بالخروج فخرجت لا يحسن
فانه اذا خرجت فخرجت الى بعض اهلها فخرجت لا يحسن في ذلك فخرجت لا يحسن الى باب الدار
فخرجت لا يحسن لانها خرجت باذنه وان اذن لها بالخروج الى بعض اهلها فخرجت لا يحسن في ذلك فخرجت لا يحسن
انها قال القصة ابو الليث ربح افانت ان يكون حاشا رجل اتهم امرأته بخلافه فقال لها ان خربت من المنزل فخرجت
فانت كذا ثم قال لها اذنت لك فيما تريد ولك الا بالمرأعة فخرجت ودخلت منزل الجار الذي اتهمه ان لم يكن ذلك
عنه فخرجت ودخلت ذلك المنزل ولا امر ابا طلحة سره لا يحسن وان رجع منها بعد الخوف امر ابا طلح واذ كانت ردت عنه
الخروج ودخل ذلك المنزل فخرجت ذلك المنزل فخرجت الزوجه من الامر ابا طلح فخرجت لا يحسن لانها خرجت لا امر ابا
عنه الزوجه رجل حلف ان لا يخرج امرأته الا باذنه فقال لها اذنت لك بالخروج كلما اردت فخرجت مرة بعد اخرى
لا يحسن فانها من الخروج بعد ذلك الاذن التام حش تبي في قول محمد ربح وذهب ابو داود الشيخ الامام ابو بكر محمد
بن الفضل بن حش في الخروج بعد ذلك فخرجت لا يحسن ولو اذن لها بالخروج ثم قال لها كلما خرجت فخرجت فخرجت لا يحسن
تبي ولو قال لها لا يخرجني الا اذني فخرجت الى الاذن في كل خروج فان قال فخرجت الاذن مرة واحدة قال ابو يوسف
حش انه لا يدين في الغفلة وفيه الغفلة ولو قال لها الا اذن لك فخرجت الى الاذن مرة واحدة

واحدة ولو قال ان خرجت من الدار لا باذني ثم خرجت سالما الى شيعتها لاعتدلت حالها ومضى هذا القول
الى السائل فان كان السائل بحيث لا تعد المرأة على ان تدفع الكسرة اليه الا بالخروج فخرجت لا بحيث وان
كانت قد خرجت بحيث وان كان السائل ميم قال هو اذ قضي اليه الكسرة بحيث تعد المرأة على دفع الكسرة
فخرجت ثم ذهب السائل الى الطريق فخرجت المرأة اليه ولعل ان لا يخرج امراته في غير من خرجت فخرجت
او الدين وميادها اذوى رحم حرم منها او عرس لا بحيث ولو علف ان لا يخرج ثم في بيت من الدار فخرجت
الى الدار لا بحيث ولو قال لها ان خرجت من هذه الدار فخرجت في ثياب طالق فقال المرأة له تريد ان يخرج ثم
اخرجت فقلت فقال الزوج نعم فخرجت فقلت لان كلام الزوج ان لا يكون للتهديد لا للاذن وان قامت على كسرة
الباب وبعض تدبيرها فخرجت من الباب بحيث لو اطلق الباب يكون ذلك البعض خارجا فان كان اعتمادا على
البعض الخارج فخرجت والا فلا ولو قال ان خرجت من البيت فخرجت فقلت فخرجت فخرجت فخرجت فخرجت
لا بحيث لان الخروج من البيت لا يكون الا بالقيام على القدرين خارج البيت وان قامت على تدبيره فخرجت
من البيت فخرجت فخرجت فخرجت فخرجت فخرجت فخرجت فخرجت فخرجت فخرجت فخرجت فخرجت
المستلقي في الخارج فخرجت فخرجت فخرجت فخرجت فخرجت فخرجت فخرجت فخرجت فخرجت فخرجت فخرجت
طالق فخرجت فخرجت فخرجت فخرجت فخرجت فخرجت فخرجت فخرجت فخرجت فخرجت فخرجت فخرجت
بالطالق البائن وهو كالكسرة اذا علف رجلا ان لا يخرج من البلدة الا باذنه او الكفيل النفس اذا علف اصل
ان لا يخرج من البلدة الا باذنه فخرج السطان ونقض الاصيل من الطالب ثم خرجت فخرجت فخرجت فخرجت
ولو ان الخائف خرجت المرأة بعد اباها فخرجت فخرجت فخرجت فخرجت فخرجت فخرجت فخرجت فخرجت
في السير الى الحرب اذا علف الاسير ان لا يخرج الا باذن كلهم فخرجت فخرجت فخرجت فخرجت فخرجت
لا بحيث وكذا لو قال الرجل لبعده ان خرجت فخرجت فخرجت فخرجت فخرجت فخرجت فخرجت فخرجت
خرجت الى الخائف ان لا يخرج الا باذن الا الى سقط عن الخائف ثم خرجت فخرجت فخرجت فخرجت فخرجت
مستشفى عن العيون مادة امرأة قالت لزوجها ان لا يخرج الى منزل اني فقال الزوج ان اذنت فخرجت
خرجت فخرجت فخرجت فخرجت فخرجت فخرجت فخرجت فخرجت فخرجت فخرجت فخرجت فخرجت

[illegible]

لان الرضا تحقق بدون علم المرأة ولو جعل لها الابا في قانونها وهي نائمة او لم تستع لم يكن ذلك انما قال
 بعضهم هذا قول الخليفة ومحمد بن الحسن بن علي بن ابي يوسف ومن فرغ من يكون اذا دخل بعضهم الاذن يصح بدون العلم
 والسطح في قولهم وانما الخلاف بينهم في الامر على قول الخليفة ومحمد بن الحسن بن علي بن ابي يوسف ومن فرغ من يكون اذا دخل بعضهم الاذن يصح بدون العلم
 ان على قولها الاذن لا يكون الابا سماعا وانما هو على ان اذن العبد في التجارة لا يكون اذا نأبدن السماع
 وكذلك التوكيل رجل قال العبد ان خرجت الابا في فانت حرمت قال غيره ائذن له بالخروج فان اذن له بالخروج
 بالخروج فخرج العبد حثا المولى وكذا لو قال المولى للعبد ان يركب كذا فان كان كذا وكذا قال المولى اذن له بالخروج
 فاجره ان يركب فخرج لا يحث المولى قبله اذا كان الخبير ما يابا لتبلغ فان لم يكن لا يثبت ذلك وكذا
 لو قال العبد ان خرجت بغير اذن في فانت حرمت قال له ان قلت كذا فقلت اذن لك لم يكن ذلك انما لان الاذن
 لا يصح تعليقه بالخطر ولو قال المولى لهذا العبد اطلع فلانا في جميع ما يركب به ثم اذن له فلان بالخروج فخرج حثا
 المولى وكذا لو قال المولى للعبد ان يركب به فلان فقلت اذن لك به فلان بالخروج فخرج حثا المولى
 حلفت ان لا يخرج امرأته من بيته يعني من البيت فخرجت الى الدار حثا فلما اذنت في عرفهم لان الدار لا يسمي
 بيتا في عرفهم اما في عرفنا يسمي الكل بيتا فلا يحث وعليه الفتوى وكذا لو حلفت ان لا يدخل فلان بيته فدخل فلان داره
 لا يحث في عرفهم وفي عرفنا لا يحث وعليه الفتوى حلفت ان لا يخرج امرأته الا في كذا فخرجت في ذلك مرة ثم خرجت
 في غير ذلك كس يحث لان البيتين بيته بالمرأة الاولى فبينهما وبين الدار حثا حلفت ان لا يخرج امرأته من فلان
 فخرجت من غيرهم ثم حثها فلان لا يحث لانها لم تخرج من فلان حلفت ان لا يخرج امرأته الابا في وقال حثت
 الاذن مرة واحدة ذكر ان الظن في انه يدين في العقار حلفت ان لا يخرج امرأته الابا في ثم قال لها اذن لك
 شهرا في كل مرة صح ذلك وكذا لو قالت ائذن لي اليوم في الخروج فقال اذن فخرجت مرة في ذلك اليوم
 لا يحث وكذا لو قال لها اخرجي كلما شئت كان ذلك اذنا في كل مرة ولو قال ان خرجت الابا في او قال الا اذن
 لك ثم قال لها اخرجي اما اذنت لك كذا فخرجت لك كذا فخرجت لك كذا فخرجت لك كذا فخرجت لك كذا فخرجت لك كذا
 المرأة ذهبت للخروج فقال الزوج وعمرها ثمانين لم يكن اذنا الا ان يرضى الاذن وكذا لو قال الزوج في غضب
 اخرجي يرضى التهديد يعني اخرجي حتى تطلقني لم يكن ذلك اذنا رجل قال لامرأته ان خرجت من بيته الدار

[illegible]

ادباً لا عارة قد دأبوا اليها لم يتخذوا منزلاً آخر لا يكون حاشاً رجل حلت ان لا يسكن فيه الدار فاراد
 نقل الابل والساح فابت المرأة ان تخرج كان عليها ان يجتهد في اخراجها فاذا صارت خالصة وعجز عن اخراجها
 فخرجت الخائفة ولكن دارا اخرى لا تبحث في ميسرة ولكن وجد الحالف الباب مغلقة ولم يقدر على فتحه لا تبحث الخائف
 وكذا اذا قيد ومنع عن الخروج وكذا الوقود على الخروج بطرح بعض الحائط لا تبحث وليس عليه ذلك انما تيسر القدرة
 على الخروج من الوجه اهو وعنه اناس وكونا ان لم يخرج من هذه الدار لم يرد فامرته طالق فقيده ومنع من الخروج
 اياها قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل راجع تحت الحالف وهو الصحيح وهذه الحائفة ما لو حلفت ان لا يسكن هذه الدار
 فقيده ومنع من الخروج فانه لا تبحث والفرق ما ذكرنا قبل انه ان تولد ان لم يخرج شرعاً لا تبحث عدم الخروج وقد
 تحقق انما في المسئلة السكنى بشرط لا تبحث السكنى وان فعل وان فعل اذا كان كرهاً في الفعل لا ينافي الفعل اليه
 فلا تبحث في ميسرة رجل حلفت ان لا يسكن هذه الدار فخرجت بنفسه او اشتغل بطلب دار اخرى لنقل اليها الابل والساح
 فلم يجده دار اخرى اياها ويمكنه ان يبيع المتاع خارج الدار لا يكون حاشاً وكذا الخروج وشتغل بطلب دارية ليفعل عليها
 الا شئته ولم يجده او كانت اليمن في جوف الليل فلم يمكنه ان يخرج حتى يصبح او كانت الامتعة كثيرة فخرج وهو متقيل لا
 بنفسه ويمكنه ان يستلكرى ودأبوا فلم يستلكرى لا تبحث في جميع ذلك وهذه اذا نقل الامتعة بنفسه كما ينقل الناس وان نقل لا يمكن
 يتقيل انما يسكن يكون حاشاً قالوا هذه اذا كانت اليمن بالعبودية فان حلفت بالعبودية وقال من برين خانه اذ ربيناشم
 فخرجت بنفسه على قصد ان لا يعود لا تبحث في ميسرة وان خرج على قصد ان يعود يكون حاشاً اذا قال لامرأته ان سكنت هذه الدار
 فان طالق كانت اليمن في الليل فهي معذورة الى ان يصبح لانها تحتاج الخروج في الليل فاعتبرت ما عجزه رجل حلفت
 ان لا يسكن هذه الدار فخرجت بنفسه وترك اهلها ومعه فيه لا تبحث والحكايات اليمن على السكنى القرية اختلاف فية قال بعضهم
 هي بمنزلة الدار وقال بعضهم هي بمنزلة المصرو وهو الصحيح ذكره المكرخي في مختصره واسكنه والجملة بمنزلة الدار رجل حلفت
 ان لا يسكن فلان في هذه القرية فخرج على ما كان في دارها رجل حلفت وقال درين ديه بياشم فخرج باهله ومعه ثم عاد وسكن
 كان حاشاً وكذا كل فعل ميسر لا يخلل اليمن فيه بالبر حلفت ان لا يسكن فلان في دارها رجل حلفت وقال بعضهم
 السنة او حلفت ان لا يسكن هذه الدار شهر انفسك عدة متخلفوا فيه قال بعضهم لا تبحث بالملك كل شهر وقال بعضهم
 تبحث ذكره في الجوامع الكبير وذكر في المنتقى انه اذا حلفت ان لا يسكن فلان شهر انفسك عدة كان حاشاً ولو قال لا اقيم

باز نه شهر لا حیت مالم یتم حبس شهر و لو قال ان لم یخرج من چه الدار و قال ان لم یذهب و نوی علی الباب
و عین الخرج و لم یذهب کسی نکل نهیا لا حیت اذ لم یرد القدر و ان نوی نهیا کسی یعنی لا و کفایت کن بعد البین
حیت و کذا و نوی بالخروج الخرج علی القدر و دل الدلیل علی القدر و لم یخرج علی القدر حیت فی مینه و کذا و لو قال
بالبیسیه اگر ازین خانه نروم نسکن بعد البیسیه حیت اذ نوی القدر و لو قال ان کنت نهیا الدار مگر آمده و زود و
فعلی حجه و نهی علی الایمان للضایفه و الزیاده فاذا انتقل بالید و ساعه من ساعه ثم جاز و انرا و ضیقا لا حیت لانه
عن البین رجل حلف ان لا یسکن فلان فتنزل محال و هو سافر فتنزل فلان فتنزل من سکن یوما او یومین لا حیت و اگر
ساکن فلان حتی یقیم معه فی منزله عشره یوما و هو کما و حلف ان لا یسکن الکوفه فمر بها سافرا و نوی الاقامه بها
اربعه عشره یوما لا حیت و ان نوی حته عشره یوما کان حاثا و لو سکن جمعا فی حاضرت فی السوق بیجان لا حیت و کون
علی التنازل الیها المادی ذویه الابل و الدیال ان سکنی عاوده فی المادی و لو حلف ان لا یسکن فلان فانه خل
فلان و اگر الحالف غصبا فاقام الحالف مبعث علم الحالف نهیا که او لم یعلم و ان خرج الحالف بالید و اخذ فی
حتى تنزل الناصب لم یحیت و اگر سافر الحالف نسکن فلان مع اهل الحالف قال اربعه عشره یوم و کون حاثا و قال
ابو یوسف یح لا حیت علیه الفتوی و ذکر فی المستقی و خرج الحلف علیه سیره ثلثه ایام او اکثر و سکن الحالف مع اهل
الحلف علیه لا حیت فی قول ابی یوسف مع و الحالف اقل من ذلک حث رجل قال اگر من شب و درین شهر یکشتم
عام را نه کذا فاصابه الحمی و خرج من الخرج فلم یخرج حتی ایسح قال لا حیت فی مینه لانه یکنه ان سیرا من خطیه من العلم
رجل حلف ان لا یدکن من اکره فلان و هو من اکره و حلف ان لا یدکن فزارا فلان و ارض فلان فی عده و فلان
لا یکنه ان یفصل ما بینهم من الاربعه عشره یوما حث لان شهر لا حیت کونه من اکره فلان و قد وجد و الحنفی رب الارض فاما
فخرج الی رب الارض من ساعه و فاقصد لا حیت لان نه القدر سستی عن البین و هو کما و حلف ان لا یسکن نه الدار
فقال الی طلب الفیاح فها دم شتما نهیا که لا حیت و ان طال ذلک و نهیا که جهنم و ان اشتغل بعمل آخر فیر طلب
صاحب الارض حث لانه غیر عذر و رد و لو من ان عن الخرج الی رب الارض لا حیت لان شهر لا حیت
ان یكون فزارا فلان و ذلک لا یوجد مع مع و قال ان لم ترک زراعه فلان فنهیا ان من الخرج الی رب
الارض کان حاثا فنهیا بعض الشان عن رجل هر ساکن مع غیره فی دار و حلف ان لا یسکن معنی الدار و یسکن

المخارج من حجره او ادوم او اعلاه يخرج من نفسه وليس من رايه الخود لا يخرج من يمينه ولا يخرج من يساره وقال ابن
الخروج بنفسه لا يخرج في يمينه وان كثر في الدار بعد العيينة ثم قال اردت ان يخرج بنفسه لا يصعد في فضاء الدار
لانه لا يمكن بعد العيينة جارا فاما يصعد في البنا لا يخرج من رجل حلف ان لا يميت الليلة في نه المنزل فخرج
من نفسه وبات بتجارب المنزل والبلد وما عدا في المنزل لا يخرج فيه وبه العيينة على نفسه لا على المسكن حلف ان لا يميت
على سطح نه البيت وعلى نه البيت الذي حلف عليه فقرة وارض الفقرة سطح البيت بحيث ان بات عليه ولو حلف
ان لا يميت على سطح فبات على نه لا يخرج في يمينه ولو حلف ان لا يسكن فلانا والحال في دار مع عياله والبلد و
دار اخرى بحجب نه الدار ومنها فلانا ودار به مطلقه وبعض حرامه سكنها المخلوط عليه وعلى الدارين باب
لكل واحد منها باب الى اخره لا يخرج في الحالف حلف ان لا يسكن فلانا فجار المخلوط عليه ونزل في داره غضبا فقام
الحالف معه نزل وان خرج بالبلد واخذ في القلعة عين نزل الناصب لم يخرج وان سكن معه حث علم ولم يعلم رجل كان
سكن مع رجل حلف ان لا يسكنه شيه كذا اسكنه ساعة في ذلك الشيه شيه لان المسكنه مالا يميت رجل
حلف ان لا يسكن فلانا ولم يزل شيه ثا ساكنه في دار كل واحد منها في مقصورة على حدة لا يخرج وانما يخرج ساكنه
اذا اسكنه جارا واحدة او في دار كل واحد منها في بيت منها بمسكنه والبلد وقوله ان كان له اهل فاما اذا كان في الدار
مقاصير وكل مقصورة سكن على حدة فلا يخرج اهل البادية اذا جهتهم غيبه فالحججه كذا واحدة وان فزعت النائم بحيث
وان تقارب وان نوى بالسكنه ان يسكن نه في مقصورة نه في مقصورة حث لانه نوى بالسكنه الساكنه
انما قصه وعن ابني يورخ نه اذا كانت الدار كبيرة فخردا والربيع بالخوفه ودار نوح بخار الان نه الدار فزعت
الحلقة فاما اذا لم يكن به الا مقصده بحيث من غير نه مراد كانت شمله على البيوت او على المقاصير ولو حلف ان لا يسكن
فلانا ساكنه في مقصورة واحدة في بيت واحد من غير اهل وما عدا لا يخرج عنه ولو حلف ان لا يسكن فلانا في دار
ومسكن دار العيينة فاقصده ارضها فيها حثا وفتح كل واحد منها نفسه بالانم سكن الحالف في طائفة والاخرى طائفة بحيث
لان قبل البناء لو سكن كل واحد منها في طائفة كان حثا كذا لك بعد البناء ولو حلف ان لا يسكن فلانا في دار ولم يسكن
دار فيها ولم يزل ساكنه في داره قصمت وضرب فيها حثا لا يخرج لان العيينة اذا قصمت على دار فيها لا يخرج فبال
البناء من القسمة الاولى والى غير العيينة لا يخرج بدخل دار البناء فيها كذا لك بعد القسمة رجل قال ان لم اسافر

سفر الطر لا نقفاته طاق ذن نوى كنه ايام اذ انكر منبر على ما نوى وان لم يوشى شيا قال محمد بن هون على سفر شهر
نزل على قال والله لا اكون في منزل طمان قد انكر على من ساقه من الله وكونا قال والله لا ابيت في منزل طمان قد انكر على من
لا من نوى لليلة الجانية وكونا قال فيه ما نسقى اكثر قيل لا ابيت ابيد في نزهه الدار منبر باطل بن جبل خربت في سفره
آخر وبنو يريده من صغاره سماه فقلت ان لا يصحب به ابي غير نزهه السفر فاما بعض الطريق براد فنادوا الى مكان اخر سري
السفر لذي اراده قال ابو يوسف سبع في بيته لانه على السفر الاول رجل طالت ان لا يمشي اليوم الا سله فخرج من منزله
ومشى سله فمضت الى منزل قال محمد بن خث في بيته لانه مشى ميا من رجل قال والله لا اصاب فلانا فاما كان
الخاص به سحر قطار وداخول عليه في قطار آخر قال محمد بن خث لا يكون من ضاحا واما كان في قطار واحد من مصاص
واما كان اصابه في اوله والآخره اخره وكونا اذ كان في سفينة في باب ربه في باب رجل واحد منها طمان على حده
لان زعموها اخر وجهها زانه وكونا والله لا ارق فلانا قال ابو يوسف سبع المكان طمانها واحد الى مكان درهم
سيزون في جماعه كانت مرافقه واما كان في سفينة وطمانها ليس يجمع لا اكلان على حوان واحد لم تكن مرافقه وكونا
مع اذا اختلف ان لا يفرقه فخر بها في سفر فاما كان في محل او كان كرهها واحد او قطارها واحد انهم ملاق واما كان
كرهها فاما لم يكن في قطار او كان سحر بها واحد والله اعلم فضيل في الركوب رجل طالت ان لا يركب رابه
ولم يوشى ساكر سماه اذ فرسا وكونا او منبلا كان حاشا فان ركب غير اخو العير وغيره لم يثبت استحسانا او
ان يري فان نوى الخيل وحده لا يدين في القصار او اذ كانت العينين يطلقان اذعاق وان طالت ابن لا يركب ولم يخل او
ونوى الخيل وحده لا يدين في اهلكه ولو طالت لا يركب فاما كان يركب برودنا لا يثبت وكونا لو طالت ان لا يركب برودنا فاما كان
ركب لان العرس بسهم طولي والبرودان للعيون واما اذ كانت العينين بالعربية وان طالت بالفارسية بسهم طشتيه
شنت على كل حال ولو طالت ان لا يركب رابه فاما كان لا يثبت في بيته ولو طالت لا يركب او لا يركب ركه
فاما كان ستميه او حله او رابه كان حاشا لان الركوب بسهم لا يركب عادة بسفينة تركب عليها في البحر عادة وكونا
او ما يفتي من لا يكون حاشا لانه يركب عادة ولو طالت لا يركب بهذا السفر زاد فيه او فقهه وركب حاشا لانه
معه العينين على العينين فلا يثبت العينين قديرا الشقة وذكر في السفر اذ اختلف تركب نزهه الدار به اليوم فادق وليس
ولم يقد على ركه بها حتى مضى اليوم خشت قال ليس به الكثرة والله لا يسكن نزهه الدار والله اعلم بالصواب فضيل

فصل في الكلام والقراءة جل قال لفرقة اني كنت غلاما فانا غانت طالع فقلت احدهما

[illegible]

واحدة وانه ان كان في اليبالي زهره كالحال انت على الشراعي في كل يوم لا يقر بها ليلها راحي كرواها
بطل الظهار ولو قال انت على الشراعي في كل يوم كان لان يقر بها في اليبالي فيكون مشاهرا في كل يوم فظها
رجل حلف ان لا يكلم فلانا فحكم الحافظ وقال يا حافظ اصنع كذا ولا تصنع كذا فقال تدان كذا كذا فانه لا يحث والكان
مقصد ه وسمع فلان كذا ذكره ان خلفي روح في الوافقات روي عن عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه حلف ان لا يكلم
فلانا رضي الله عنه كذا رجل حلف ان لا يكلم صديق فلانا فذكره في رواية فلان وابن فلان وخرجهم من صفات
لا يحكم الملك فترجع فلان امرأته بعد اليقين اذ دلله وله بعد اليقين فحكم الحافظ لا يحث وان كلف امرأته بانها بعد
بينة او كلف رجلا ما دام فلان بعد بينة لا يحث الحافظ في قول الجنيته والي يوسف روح والكان الحافظ قال في بينة
روجه فلان نه او صديق فلان نه الحكم بعد زوال الزوجه والصداقه حث في قولهم جميعا حلف ان لا يكلم صديق
او لا يركب دراب فلان ولا يشق فلان فهو على النكاح لا ذكر في ظاهر الرواية اذ الحكم ناشئ من عبادة فمشرقة حث
بذكر الدراب والياب وان كلف اثنين منهم لا يحث فلا بد من محبة ولو حلف ان لا يكلم اخوة فلان او بني فلان لا يحث
فالم يكلم لكل ذكره ان بني فلان حلف ان لا يكلم فلانا ففرع فلانا بالباب فقال الحافظ او قال كيت ان او كيت ان
قال بعضهم حث في الوجه وكما هو الحال بعضهم لا يحث لان ان يقول كس قهرم الخ را لا فاطمة حجاب ما تقدم ولو قال
الحافظ وهو قائم واقف وان لم يستقط بعد عا في رواية ان ذكر خمس الا كس انفسه في حث لا يحث وقال غيره
حث وان لم يستقط وقيل نه اقول الجنيته روح لان عندنا انهم كالتبني ولو امر الحافظ على قوم فهم المحلوف عليه
فلم الحافظ عليهم حث وان لم يسب المحلوف عليه الا ان قصده سلام على غير المحلوف عليه ولو رز الحافظ كذا على المحلوف
عليه والمحلوف عليه كيت ان قصده الحافظ انما المحلوف عليه فلو رز الحافظ فلو انهم المحلوف عليه
فلم في آخر الصلوة لا يحث لا بالتسليم الا في ولا بانتيه زهر الخ فلان نه لا يبعد كلاما في العزف نه اذ كان
فان كان منوما قال لا يحث في قول الجنيته روي يوسف روح لان عندنا سلام الامام لا يخرج الموتى عن الصلوة
ولو كان المحلوف عليه اما والحالف مقصد بانفسه على الامام لا يحث في بينة ولو علم القرآن في غير الصلوة حث
عزفهم ولو شتم المحلوف عليه ما نارا او الحافظ ان لم يسمع ما قال الحافظ كيت نه كريمة منك لا يحث الحافظ
لان نه القدر غير مفهوم فلا يكون كلاما ونداء الحلف الصلي اذا قال ذلك في صلوة شتم المحلوف عليه الحافظ

ابا الطاهر قال لما كانت حشيت رجل قال لا مؤنة ان تكومت مني الى احيك فانت طالق فبادر اخرها وعنه
 جسي لا يغل فقات امراته يا صبي ان زوجي فعل كذا حتى سمع اخرها لا يغل فقات البصبي دون اللع وبنه وسبيله
 الحاط سوار وكر قال ان تكومت بين يدي احيك ولمستها بجملها قال لا بد انك من الاول لمستها فانت عليه
 والظاهر انه لا يثبت لان المراد من التمسك بية بين يدي في العرف التمسك بية رجل قال لا مؤنة وقد كومت في انسان
 ان اعدت ذكر فلان فانت طالق فقات لا اعيد عليك ذكر فلان وقال لا تهتني عن ذكر فلان لا اذكر فلانا لا نطلق
 لان نه القدر مستغنى عن العين وكر قال لم تهتني عن ذكر فلان فقلت لانها ممنوعة عن نه القدر عادة رجل حلف
 ان يكذب فانه رجل عن شئ فخره راسه بالكتب لا يثبت فالحكم بيه وقد ذكرنا قبل نه ان جواب السائل قد يكون
 بتحريك الراء والاشارة ودبه الفرق بين نه وبين ما تقدم من نه فماتهم وضع المسئلة في السؤال عن المسئلة والسؤال
 عن المسئلة طلب العلم والاعلام كما يكون بالاشارة والاشارة رقة لا تكون كلاما رجلا حلف ان لا يكلم فلانا فاداه
 من مكان قريب ان كان حشيت لرجل عن ابوه انه لا يمسك لا يثبت النكاح يثبت لو استنى اليه اذ نذر سح الا انه لم يمسك لانه كان
 اصم او كان مستغفلا عن حشيت وان كتب اليه وارسل اليه رسول لا يثبت ولو قال لا اقول فلان كذا وكذا فكتب اليه
 وارسل به اليه رسول لا يثبت ولو قال لا اكلم فلانا نه لا يثبت بالكتابة وارسل اليه رجل قال لا اكلم فلانا
 فربما اوسر ديا او ما ينفذ لك على اقل من شهر في قول الجنيبة روح ولو قال لا اكلمه الى بيده فهو على شهر في قول
 الجنيبة روح ولو قال لا اكلمه ليل او ليل ان نوى شيئا فهو على ما نوى وان لم ينو شيئا فهو على شهر ويوم ولو حلفت
 ان لا اكلم فلانا ايامه نه قال ابو يوسف روح هر على ثلثة ايام ولو قال لا اكلمه ايامه فهو على العمر ولو قال لا اكلمه الايام
 فهو على عشرة ايام في قول الجنيبة روح وقال صاحباه روح هر على سبعة ايام ولو قال اياما فهو على ثلثة ايام عند الكل في ظاهر
 الرواية ولا قال لا كلكم برأيه الايام عن محمد روح ان كلمته في سبعة ايام لا يثبت وبعد سبعة يثبت ولو قال
 شهر ابد شهر فهو على شهرين ولو قال شهر فنه لا شهر قال محمد روح ان يكلمه في نه الا شهر واليمين على الشهر
 الذي يكون به نه الا شهر ولو قال لا اكلمه حبة ولا نية فهو على ايام الحبة ولو قال جعين فهو على ايام الجعين وان قال
 ثلثة جمع فليد ان يستكمل احد عشرين يوما من يوم حلفه ان نوى الجمع خاصة لا يدري في القضاة ولو حلف لا اكلمه بضع عشرة
 يوما فهو على ثلثة عشر الى تسعة عشر وكر حلف لا يكلم فلانا الى كذا ان نوى شيئا من الاوقات من الواحد الى العشرة

[illegible]

ان لا يكلم فلانا عامنا فاما يمين من حين حلفت الى غيرة محرم لا على سنة كالتة من حين حلفت رجل حلفت ان يكلم
ضهرته فدخل على امراته وشا بر معها فحلفت له انصهرة مالك كذا فقال له الزوج فرخس من آدم وادرس
مى ارم ثم قال لم اود به جواب انصهرة وانما عبت امرأتى قالوا لمصدق لانه ليس في كلامه ما يحمله جوابا قال
يرتفعني ان لا يصديق تضاد لان هذا الكلام يترك على وجه الجواب عرفا حلفت ان لا يكلم امرأته فدخل رد وليس فيها
غيره فقال من وضع هذا حث لان حين يستقيم وليس معها غيرها فكلها ولو كان معها غيرها لا حث ولو قال
ليست شري من وضع هذا لا حث لانه استقيم ففسد جماعه كما في حديثه ثون في مجلس فقال رجل منهم من يكلم بعد هذا
فامرأته طالق ثم تكلم بالحالف طالقت امرأته لان كليمه من التميم والحالف لم يخرج نفسه عن اليمين فحث كما لو قال
ان دخل به الدار احد فامرأته طالق ثم دخل بالحالف حث لان احد المكرة والحالف لم يصبر مكره فبقى داخل فيها
تخلط بالوقال ان دخل امرى احد فامرأته طالق فدخل بالحالف لا حث لانه صار مسرعة باضافة الدار الى نفسه
فكلما دخل تحت المكرة رجل حلفت ان لا يكلم فلانا فزقوم فقيم المحلوت عليه فقال السلام عليكم الا واحد وقال فحث
به المحلوت عليه دين في القضاء رجل قال في بعض شهر راسد لا اكلم فلانا شهر فله على عدو الايام الى مثل تلك
الساعة التي حلفت فيها فدخل فيه الليل والنهار ذكره الوقال في بعض النهار لا يكلمه ثلثين يوما والحنك اليمين في
الليل ترك كلامه من تلك الساعة الى ان تغرب الشمس من يوم الاثنين: لو قال في بعض النهار لا يكلمه يوما فانه ترك
الكلام الى مثل تلك الساعة التي حلفت فيها من الله وكذا اذا حلفت في خلال الليل لا يكلمه ليله فله على هذا الوقال في بعض
وامر لا اكلمه اليوم فهو على باقى من اليوم ولو حلفت ليلان لا يكلم في هذا اليوم فانه حثت بالكلام في تلك اليلة الى ان
تغيب الشمس من الله وعن محمد من اش باطل رجل قال لا اكلمك شهر الا بوما شهر غير يوم ولا نية
في اليوم فله ان يتخير اي يوم من شهر ولو قال لا اكلمك الا بوما شهر فهو على سنة عشرين يوما وهو مخالف
الاول رجل قال لا اكلمك شيئا الا قال لا اذكر شيئا فكتب ابر حث والوقال لا اذكر شيئا قال محمد
عندي على الواجبة رجل حلفت ان لا يكلم فلانا الى الرسم قد عجزت بكلمة اذا صح يوم اخر وقال ابو يوسف روح
يكلمه اذا زلت الشمس من يوم عرفة وامر اعلم بالصواب مسائل في القعدة والصلوة
رجل حلفت ان لا يقرأ القرآن اليوم فنقرأ في الصلوة او في غير حث وكذا لو حلفت ان لا يركع الا لا يسجد ففعل

[illegible]

ولم يوجد ولو حلفت ان لا يؤمن فلان لا يزل يرضى فليس يؤمن من فعله ذلك الرجل مع اناس غفلة عن الحيات
وان علم لا بد له من ان يؤمن انما حلفت ان لا يؤمن فلان لا يزل يرضى فليس يؤمن من فعله ذلك الرجل مع اناس غفلة عن الحيات
لا يحث في القضاء رجل قال لغيره والله لا أصلي معك فصليا حلفت امام حث المحال والحق فيه ان يصلي
مع ليس معها غيرهما لا يحث في يمينه رجل حلفت ان لا يصلي الظهر مع فلان او قال حلفت فلان فليكرسه ثم احدث
تدبير وتوضا ثم عاد بعد ما خرج الامام من الصلوة قائم صلواته لا يحث ولو حلفت ان لا يصلي الظهر مع فلان او
قال حلفت فلان فليكرسه فلان وامام في الركعة الاولى حتى فرغ الامام من تلك الركعة ثم انبتة وصلى تمام صلواته
ثم حث ولو حلفت ان لا يصلي الجمعة مع فلان ثم احدث الامام فقدم الحائض فصلي بهم الجمعة لا يحث ولو حلفت ان لا
الظهر بصلوة فلان فدخل منه في الظهر فامدت الامام في الاول الصلوة او بعد ما صلى ثلث ركعات فقدم الحائض
بما بقي فسلم فقد صلى الظهر بصلوة فلان وهو حائض وكذا لو ادرك منه ركعة وصلى ما بقي فقد صلى بصلوة فيكون
حائضا رجل حلفت ان لا يصلي صلوة فضلي ركعة ثم قطعها لا يحث ولو حلفت ان لا يصلي فضلي ركعة ثم قطع حث رجل حث
ان لا يصلي الجمعة مع الامام فسبق بركعة فضلي الركعة الثانية مع الامام ثم قام بعد فراغ الامام وصلى ما سبق بها
لا يحث وان ادرك الركعة الاولى حث وكذا لو استجبت الجمعة مع الامام ثم قام او احدث تدبير وتوضا ثم
عاد بعد فراغ الامام قائم صلواته حث ولو قال عبده حر ان ادرك الظهر مع الامام فادرك الامام في تشهد
ودخل في صلواته حث رجل قال لغيره ان لم اصل الظهر معك اليوم فامرأته طامس مسبق بركعة وصلى معه ثلث
ركعات حث ويلزمه الطلاق ولو قال ان صليت الظهر اليوم الامامك واسئلكم بجاهها لا يحث وانما يحث اذا
صلى الكل واحدة والله اعلم **فصل في المغفرة والكرامة** رجل حلفت ان لا يعرف هذا الرجل وهو
يعرفه بوجهه دون اسمه لا يحث لان معرفة الرجل لا يكون بدون معرفة الاسم روى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال لرجل هل تعرف فلانا قال نعم فقال هل تدري اسمه قال لا قال فاباك لا تعرف فان نوى معرفة الوجه فهو
على ما نوى وان لم يكن فلان اسمه بان ذلك لا يرأى الجار ولو لم يزل ان يسمى فحلفت الجار انه لا يعرف الولد فهو حث
لانه يعرف بوجهه ويعرف بنسبه وليس له اسم فلا يشترط معرفة الاسم حلفت ان لا اعرف رجلا فانه ينظر اليه في انقباض
او رأي غيرها من الغضب قال محمد بن لا يحث مالم يكن الاكثر من الوجه كمشروفا حلفت ان لا اعظم الى فلان فراه

قلت ستر از جاج سیتین و چه من خلعت منته و لکن فی ستره او بازاری از ستر لایحت و قد مر نه فی الحکام
فی طایفه ای که بجل قال سیده ان فی یک علم ضربک یا فرات که از برای سید من قد ریل او علی شهرت لایصل
ایه لایحت لان بینه عقیده بموضع الضرب که نه قال ان لیک فی موضع یکی ضربک علم ضربک و به لکن او قال
ان رایت فلان فلان ملک یفیدی حرزای من هذا الرجل لایحت لان بینه عقیده بموضع الا سلام فاذا رآه
سید من یک سید موضع الا سلام قال محمدرج از کاکان بینه و بین فلان قد ریل او کثره علم قلعه رجل قال ان رایت
فلان فاخر او که از راه سید کشفه عظمی و چه حش و الرویه و الرویه فی الحیوة سواد و لطف ان لا یطر
الی فلان فطرالی را سید اوید اوید قال محمدرج ان فطرالی یرو اوید علم یرو و انما الرویه علی الرایس و الرویه
او اید و ان فطرالی را سید علم یرو و ان را و سید را یرو که کوفال ان رایت فلان فاخر او که از راه سیدی
شتر سیتین سید الرایس و الجید حتی بصفه التزج حش و ان فطرالی را سید او کثره سید و کذا لوفطرالی مقدمه زای
الصعد و البطن فطر او که از روی اکثر صده و بطنه قد راه لان ذلک اکثر البدن و النکان و ای شت یا فلان
منه کیون انل من الضعف علم یرو و در کاکان الیمن علی رایت ستره او را استعینه او شفع حش الا ان یسری روتیه
و چه فی بدین بنما بینه و بین سید قال رجل قال ان لم کن رایت فلان علی حرام فاخر او که از راه قد خلا با حش قال
ابو یوسف سید کیون حاشا لان ذلک سید حرام بل مبر کرده و کذا لوفطرالی حرام فطرالی را و چه حش
رجل قال لا فطرالی را سید الیوم اذالی ماسی فطر فی الزمره او فی الماء قال ابو یوسف سید کیون حاشا فاکانت یرو
غیر ذلک بدین بنما بینه و بین سید قال رجل قال لا فطرالی را سید الیوم فطر فی الشمس فاکانت یرو ذلک بدین بنما
سید و بین سید قال و اید علم بالصواب **فصل فی الیمن علی الشتم والقذف** امر آه کانت
شتم زوجه فقال الزوج ان شتمی فانت طالق قالت المرأة لولم االصغر منه ای لا یجیه قالوا ان قالت
ذلک شتمی کرهت من الولد لا الطلق و ان قالت شتمی کرهت من الزوج حش لا نه شتم زوجه ارجل قال لا الزمره
ان شتم ای او ذکرها یرو فانت طالق ثم قال لها کانت لک سلام فلیک قالت لا بل لک قالوا ان کانت
الیمن فی موضع سید را سید سلام فلیک حش لا نه صابر کانتها فانت لک سکر به و ان کان ذلک فی موضع
یا یرو فانت نه اللفظ شتم و لا ذکر امیر و لا حش و فی دیارنا لا یرو ذلک شتم رجلا حش الشجره بینه و بین

[illegible]

فإذا نزل ذلك برني مينة رجل يضر برني مينة بالسباع حتى يموت أو حتى يفصل فهو على اللباقة في المضرب
ولو قال حتى يبول أو ينشئ عليه أو حتى يكي أو حتى يستقيت فهو على الأثرين ولو قال إن لم يضربك بالسيف حتى تموت
فهو على أن يضربه بالسيف ويموت ولو قال لا بأسيت ولم يرض شيئا يضربه به فله برني مينة وإن
قوى المضرب بجده لا يضره لم يضرب بجده وإن لم يكن له شيء يضربه بالسيف في عمدة لا يضره ولو قال لا بأسيت في عمدة فقطع
قلت السوط في قرب وضربه فانه لا يكون ضربا بالسوط ولو قال لا بأسيت في عمدة فقطع
السيف عمده وخرج حده وخرج المضرب برني مينة ولو قال إن ضربت فلانا بعدي حتى خضر فله بعد الموت لا يحد
رجل قال مينة إن لم يضربك نأه سوط فانت حر فانت العبد قبل الضرب مات خرا رجل ضرب رجلا بمقبض ناس على
رأسه ثم حلف أنه لم يضربه بالثأس لا يحد ولو قال إن لم يضرب فلانا فبصل نأه السهم أو السكين أو بترت
نه الأرحم فنزع ذلك الفصل وبطل غيره وضربه لا يحد رجل قال لا مراة إن لم يضرب ولو كان اليوم على الأثرين
حتى ينشئ بمصفين فانت طالق يضربه على الأثرين ولم ينشئ فمضى اليوم حلفت أمراة رجل به اشتراكه ولو قال إن
لم اضرب حتى تبول فانه يكون على الأثرين رجل قال غيره أن تفلن المضرب فكل ملكك في حرقات ولم يضربه لم يعقوا
ولو قال إن اضربك مات قبل الضرب حلفت الحاكم في آخر خبر من خبرا حيواته ولو قال لعبد أن يضربك حتى يموت
أو يبايعني أو يموت فانت حر فلم يضربه حتى مات لا يحد العبد رجل أراد أن يضرب ولده فحلفت أن لا تعينه أنه ضربه
فمسله أن بعد ما ضرب خشيته أو خشيته فهو بريء أن يضربه أكثر من ذلك فالحلفت في مينة لأن مرادة أن لا يحد
أحد حتى يضربه إلى أن يطلب قلبه فاذن عن ذلك حلفت في مينة رجل قال لا مراة أن رضعت يتي على جاريتي
فهو حر فضر بها قبل الحنث أيمن لا قبل غير المرأة لا يحد لأن مرادة من رضعت اليه على الجارية في هذه الحالة وضربه
اليه على وجهه فضر به المرأة لا يضرب الجارية رجل قال غيره أن يضربك فمضى اليوم فمضى المضرب فمضى المضرب
أن يضرب الحاكم قبل الحنث عليه فان نرى مينة فهو على الفور رجل قال لا مراة أنت طالق فمضى المضرب فمضى المضرب
به الحاكم في اليوم المضرب الخادم في اليوم برني مينة وبطل الشقاق رجل قال إن كنت ضربت فلانا فدين السوطين
الآن في دار فلان فمضى المضرب فمضى المضرب في دار فلان والآخر في غير دار فلان لا يحد ولو قال إن لم يكن ضربته
فدين السوطين في دار فلان فمضى المضرب فمضى المضرب بها حلفت رجل حلفت المضرب أمراة حتى يفصلها أو حتى تموت

تسعة مائة فهو على أشد الضرب رجل حلف لعير بن غلامه في كل حق وباطل ولم يؤمن شيئا فهو على أن يضربه
كلما شكى بحق أو باطل ولا يكون عليه على نور الشكاية ما لم يؤذ ذلك رجل حلف لعير بن غلامه أن لا يكرهه فهو على أن
يضربه مائة كثيرة ولو حلف لتقتل غلاما ألف مرة فهو أشد القتل رجل قال لامرأته إن لم تضربك اليوم فانت
طالق داروا لعير بها فحلفت المرأة أن من عضوك عضوي فبدي حر قال الحيلة في ذلك أن تبني المرأة عبدا
من ثمن ثم يضربها الزرع ضربا خفيفا في اليوم فبدي الزرع ويحل بين المرأة والخبراء ثم يشترى عبدا فلا يقتل به
ولمضربها الزرع خشية من غير أن يضع يده عليها ولم يشبع المرأة العبد لا يقتل به لأنه لم يمس عضوه
عضوا وإنما احتج المرأة إلى هذه الحيلة إذا حلفت المرأة أن ضربتني فبدي حر رجل قال لامرأته كلما ضربتك
فانت طالق فلعير بها كذا فحلفت الأصابع متفرقة حلفت واحدة فحلفت بالكلية فلم يكر الضرب وإن ضربها بغيره
جسدا حلفت فميتة وقد ردت المسئلة في كتاب الطلاق رجل حلف بأحد أن يضرب بغيره عشرين سوطا ليس له أن يضرب
بغيره ولا يضرب إلا أن يضرب عن الضرب بموته أو بغيره ولكنه يضربها بشعره وإن حلفت أن لا يضرب عبدا وعدا من
السياسة فلعير به بسوطا لشعبان جازا إذا ردت متفرقة وانحان فوق الثياب إذا لم يركب رجل حلف لعير بن غلامه
اليوم فلا يمت أن عليه بموته لا يحلف وإن لم يعلم كذا لك ولو كان حيوات الحلف ثم مات لا يحلف في قول الجيفة
ومحمد ربح ويحلف في قول أبي يوسف ربح رجل حلف أن لا يقتل غلاما بالكونه فلعير به بالسواد ومات بالكونه حلفت
لعير به مكان الموت وزمانه لا مكان الجرح وزمانه رجل ضرب ابنه فلعير به ضارصا فقال المضرب لغيره سبوا
في كنتم فاعلموا بكنه فمضى زمان ولم يجاز به فالله المانع على المجازات أشد رعية من القصاص أو العرش أو
التعزير أو غيره وأما يقع على الاستأداة بأي وجه يكون فإن فؤي الفور فهو على الفور وإن لم يؤذ ذلك يكون مطلقا
رجل ساء إليه رجل فقال اگر عش مرا باوی نرود فامرأته كذا قالوا أنه لا يقطع على الخالعة والمرافعة بين العيين
رجل حلف أن لا يذهب فلا نجسة لا يحلف إلا أن يؤذي ذلك ولو قال لم أجلس فلا نجاسة فامرأته كذا فلعير به
غيره في السجن لا يحلف رجل قال لامرأته كذا فلعير بها كذا فلعير بها كذا فلعير بها كذا فلعير بها كذا فلعير بها كذا
ذكرنا لطف ربح أن يشتري بها الحلي على الفور لا يحلف ولا يحلف قال رضي الله عنه قال محمد ربح على قول أبي يوسف
ربح لا يعير الفور وإنما جعل هذه المسئلة على الاختلاف قياسا على المسئلة في ذكرها في النوادر وأما إذا قال

المفردة ان ركبت وايك فلم العكس وايحي مفردة جردوي ابن سماعه ربح انسان ركب واتبه بنسبي ان يعطي رايه فشر
ما عرفت والايقن مفردة لان حرف القاء السقيب بلا فصل واتبه ربحه قال لامته اذ استبان مركب فم مفردة
فانما في خلاف روي شام من ان يربف روح لان الاستبان يكون بالاولاد فم المين في النفس الى الموت فلا يكون
على المفردة قال رضي انما ذكرنا هذه الخلفاء بعون الجواب من جنس هذه المسائل وان لم يكن هذه المسئلة من جنس ما تقدم
و بعد اعلم بالاصحاب كتاب السورع المين انوار شيخ الدين وهو اسلم والا يستغنى عن
الدين بربيع المنفعة بربيع الثمن وهو الصرت باب اسلم هذا الباب يستعمل على الفيلسوف اصره في بيان
بما يقف به اسلم بربيع بشر انما اسلم واتبه في ما يجوز فيه اسلم واما الجوز اما الاول اسلم مفيدة لفظا وليس
داشرا واتبه استخرج شرائط اسلم واتبه الاول عيب تجوز بمرسوف في الذرة الى اقل جازم ويكون ذلك بما
في حق البديهي لا يشترط نفسه في المجلس بخلاف ما في اسلم المرادهم في قرب ثمانية عشر شرط نقص الدرام في
المجلس انما يظهر الحكم اسلم في الثوب حتى يشترط فيه الاجل ولا يجوز بربيع الثوب قبل مقبلة والا جلي شترط جازم
اسلم من نادر او ما تهنر هو الحق ردا لا يميل الاجل بموت زب اسلم ويميل بموت اسلم اليحيى يؤخذ اسلم من
من تركه حاله وحي شرايط اسلم ان يكون موجودا من وقت القاء الى وقت محل الاجل بلا انقطاع في البين
الا انقطاع ان لا يرجع في السوق الذي يباع فيه في ذلك الموضع ولا في غير الموجود في البيوت ولا يستغنى فيما فيه قال
كالجفت ونحوه فرب لذلك اجلا يصير ما في قول اخيه روح حتى يشترط فيه شرائط اسلم من بيان مكان الايقان
ونحوه وان يستغنى فيما لا تعامل فيه كالشباب ونحوه لذلك اجلا قال بعضهم مذهب على الخلفاء ايضا وقال بعضهم
سما جازم عند الكل اذا استجبت شرائط اسلم ونحوه على انقطاع اسلم لا يختص بلفظ اسلم وان اسلم في غير
المنقطع ثم انقطع بعد طيل الاجل بخير بربيع ان تبارف اسلم واندر راس المال وان تبارف اسلم حتى يجرى او انة
وان اسلم في حقة وقال في بيان وضعها بانفسية كنه نمك او قال كنه نمك او قال كنه نمك و جازم هو
لان هذه الالفاظ قريب بعضها من بعض منسوبة الى كل الجيد فمما يجوز فيه اسلم واما الجوز
يجوز اسلم في الكليات والموزونات والهديات للمفارقة ولا يجوز فيما لا مثل له كالجزائيات والهديات
المفارقة الا للشباب خاصة والمكسب لا يدخل تحت المكسب واما ما نصت صلح والصلح اربعة ارباب حتى لو ارباب

[illegible]

المولى حتى حمله والده را هم لم يملك منه قد دخل فيه واخرج الدرهم فان توارى عن عين المسلم اليه عند دخول البيت جعل
 المسلم والا فلا لان المصنف اقتراها قبل القبض والاقتران انما يقع في توارى كل واحد منهما عن عين صاحبه المصنف فان
 يقد المسلم والمصنف وان ذاك سار املا او اكثر قبل القبض جاز ما لم يفتقر فلو كان ذاك ماصداها الحائلا جالسين لم يكن
 ذلك فزعة فزعة الا حترز عنه وان كان مضطجحين فهو فزعة رجل على رجل عشرة وراهم فاسلم الى المدينون الدرهم
 التي له عليه عشرة فذات في كره فخذت المسلم في كل عتد اخذت في حقه وكذا لو اسلم البشارة التي له عليه عشرة
 اخرى غير جنبها ولو كانت من جنبها جاز في حقه التقدي في قولهم رب اسلم اذا هو اسلم في عين المسلم اليه كانت
 اقله اسلم ويلزمه رد راس المال وكذا لو راى المسلم اليه من نصف اسلم وقبل ان يملكه انبه قال ابو نصر بن اسلم
 في النصف والحق في النصف كما لو اشترى شيئا بذهب فذهب من ابعاع بكل القبض قبل ابعاعه كان كماله في النصف فذهب
 انتم رجل اسلم في شئ فقبض المسلم فيه فوجد فيه ميا كان عند اسلم اليه وحدث به عيب عند اسلم فانه سار به
 او قبض البعثة قال ابو حنيفة ربح خسر اسلم اليه اقبله معا بالبيع الحادث ويعدو اسلم وان تدارم قبض ولا يشي عليه
 لان ربحه اس المال والربح من نقصان البيع ويجوز اسلم في الرقيق كذا وذكرا وكذا كل رخص ذكره الشيخ الامام علي بن
 محمد البردوي ربح آتبع الدين كذا في المذاهب المذكورة في المذاهب المذكورة اذا ربح او باع او قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل
 ربح انما يجوز اذا كانا مكيهين ويجوز اسلام الخمر في الخطه والدين في قولهم داموا فراض الخمر فاجوز في قول ابو يوسف
 وعليه الفتوى داموا فراض اللحم عند ابى يوسف ويحرم بيعه ويجوز اسلم عندهما من حقيقة ربحه وان كان يذكر
 في المتفق انه يجوز فراض اللحم ولم يذكره خلافا اذا اكلت لحم البان نصين قيمته هو الصحيح واذا اشترى شيئا لحم في الذرة
 ذكر في الاجازات انه اذا استاجر شيئا لحما في الذرة جاز ما يصلح اجرة في الاجازات يصلح فمنا في البياعات وكذا
 اسلم في الرؤس والاكارع كذا لا يجوز في اللحم وكذا في الاواني المتخذة من الزجاج لانها معدنية متعادلة ويجوز في
 الطابان اذا لم ينوعا معا وفي الاواني المتخذة من الخرف ان من فوجاهه معا فاعدا الناس يجوز ولا يجوز في السطح والبر
 والسفر جل لانه معدني متعادلة ولا يجوز في خيل وحيوان ويجوز في السبع والبسط والاكسية والجل والن والافيه
 وما كان من جنس البعثة ولا يجوز في الده را هم والده باس ولا يجوز اسلام الخطه في الده را هم للوجه عند ما اذا لم يصح سلا قال علي
 ربح يطل العقد اصلا وقال ابو بكر الاشعث ثقب بها الخطه بالده را هم المرحله حتى لا يسترط قبض الخطه في الجالس

[illegible]

في كل امرى يعقل ويرب سلم غائب لا يصير فابعد ولو استرى لها ما بينه على انه كذا وفتح النوازل الجاه وقال
قد يصير فابعدا ولو وقع رب سلم غائره الى السلم فيه وفيها فغاصه ذلك كل الى ملك في النوازل ففعل ورب سلم غائب
اختلف المشايخ فيه والصحيح انه يصير فابعدا ولو ارب السلم المسلم الى الطيخ في الحظ ففعل كان الذم من السلم اليه ولو ارب
رب سلم غلام السلم اليه او اربه ففعل سلم ففعل كان جائزا ورجل استقرض من رجل كرا من غلام وقبض ثم ان القرض
من المستقرض باعده وقرض قائم في يده جائز في ظاهر الرواية ومن انى ردت روحه لا يجوز ولو كان المستقرض المكر
المقبوض جائزا بالاجازة في ذلك كان القرض شيئا لا يمين كالدين فيهم والدين في القرض من القرض من القرض في ذلك
ولو استقرض من انسان كرا في قبضه القرض كغيره كل خيار لمقبوض ان يقرض في قبضه في كل كرا ولو قبضه لا يجوز
لان القبض فيه حتى يملكه ورجل يستقرض من رجل عبد او حرة او امرأة ففعل في قبضه ففعل في قبضه ففعل في قبضه ففعل في قبضه
المحور ان فائدة والقرض الفاسد مقبوض بالقيمة كما ليس شيئا فائدة ولا يجوز السلم في الطيور ولا في غيرها والكان شيئا
لا يفتاوت كما يصغر ورجل سلم الى غلام قربة ففعلها او مصرعها كان فاسدا وان سلم في غلام ولا يخرجه انسان
وامرأة او النهر كان جائزا او لا سلم في شي راد فابعد السلم كفتنا ثم سلم الكفيل رب سلم على راس المال يترقب
ذلك على اجازة السلم اليه كانت الكفالة بامره او بغير امره ان اجاز الصلح راس المال وان لم يجز ففعل وسبق
السلم على حاله في قول الحنفية ومحمد بن ذلك الصلح اجنى ويرد رب سلم على ذلك عند اذا كان راس المال
من القرض فافعل عينا كما بعد والثوب وعقود يترقب الصلح على اجازة السلم اليه في قولهم وان اقال الكفيل وقبل رب
السلم اختلف المشايخ فيه قال بعضهم هو الصلح سواء حال قبضه ثم يترقب الصلح في قولهم رجلا ان سلم الى رجل في غلام
فصالحه احد هما على راس المال اي على حصته من راس المال يترقب الصلح على اجازة الشريك في قول الحنفية ومحمد بن ان
ان اجاز عليها وكر المقبوض من راس المال وما يقبض من سلم بينهما وان رد بشرى بطل الصلح ويحق السلم على
كل رجل بان سلم امشرة ذراهم في كرا خطبة فاسلم الوكيل ومنه والذراهم من مال نفسه جائز ويرجع بالذراهم على الموكل كالأمر
اذا قضى دين الميت من مال نفسه كان له ان يرجع في الشركة وفيه ولا يملك ان يقبض السلم واذا قبض كان له ان يرجع عن الامر
حتى يستوفي الذراهم فان ملك المقبوض في يده لن ملك قبل ان يجزيه الموكل بملك امانة وان ملك بعد المجلس قال
ابو يوسف يرحم بملك بملك الرحمن وقال محمد بن منقذ الدين ملك قيمة المهرين او كثر من كرا ففعل القرض بملك السلم على

قبل القبض وذكر المسمى المسمى ان في قول المجتهد رجل وكل واحد كان في عشرة داهم في كل
خطه ففصل كان القيد للمكيل وزن الامر المكيل باسم اذ قبض المسمى فيه اذن من المسمى لا يجوز يكون ضمانا للمكيل
مثل مسمى شرط كما اذا برأ عن اسم في قول المجتهد ومحمد بن وكذا المذهب المكيل من اسم اليه اسم قبل القبض او
اقال اسم اذ امتان باسم على رجل اذ برأ اسم اليه بازر يكون ضمانا للمكيل مثل اسم في قول المجتهد ومحمد بن
وقال ابو يوسف لا يصح هذه الصفقات من المكيل وعلى هذا اختلاف المكيل بالبيع اذ انقل ذلك في الفتن وجمهوروا
على ان يربط اسم اذ قبض اسم اذ المكيل بالبيع اذ قبض الفتن لا يبرأ المسمى من الفتن اذ اشتترى ملك الفتن شيئا
من المسمى اذ وصل بين الفتن على شيئين جازوا على ان الفتن لو كان شيئا فربما لم يبرأ من المسمى على القبض
لا يصلح شيئا وعلى ان الفتن لو كان عين من المسمى فربما يبرأ من المسمى لا يصلح اذ ان الفتن قد كانت اسم
ايضا ولو كان مسمى فربما يبرأ من المسمى على المكيل فربما يبرأ من المكيل في قول المجتهد ومحمد بن وقبض المكيل للمكيل مثل
ذلك وان كان من المسمى على المكيل في المكيل فربما يبرأ من المكيل على المكيل على المكيل فربما يبرأ من المكيل
المكيل الفتن على رجل على ما يصلح على المكيل على المكيل على المكيل على المكيل على المكيل على المكيل على المكيل
ما واجب للبعض بقية مما يكون على الخلاف وان لم يكن رابعا فربما لا يصلح بالاجماع وكذا اذا ابتاع امرأته على شخص
ووزن الخيل في الملاءمة ان رغب بقية منها فربما على هذا الخلاف وان لم يكن رابعا فربما لا يصلح في قولهم المكيل باسم المسمى
او قولهم لا يصلح اذ لا في قولهم رجل وكل عاقل ان يملك عشرة داهم في كل خطه فاسلم احد ما لا يجوز وان استلما
جميعا ثم ما ركب احد ما لا يجوز في قولهم اذ وكل بان اسم عشرة داهم من المكيل الذي له عليه في كل خطه فاسلم لا يكون
اسم لان من قول المجتهد المكيل باسم اذ اسم من كل الفتن لا يجوز فربما يبرأ من المسمى اذ وكل بان اسم
شبان فيه ان يمسك المكيل باسم اذ اسم الى نفسه او ما ورثه او عهده لا يجوز وان اسلم الى شركته فربما يبرأ من المسمى
او لم يكن ذلك من تجارتهما وان اسلم الى ورثة او زوجة او احد ابويه لا يجوز في قول المجتهد في خلاصه المكيل
رجل وكذا رجلان كل واحد منهما ان اسلم المسمى عشرة داهم في كل خطه فاسلم فربما يبرأ من المسمى على المكيل على المكيل على المكيل
البراهم ثم اسم كان اسم المكيل فربما يبرأ من المسمى على المكيل على المكيل على المكيل على المكيل على المكيل على المكيل
المكيل ان يمسك المكيل المكيل فربما يبرأ من المسمى على المكيل على المكيل على المكيل على المكيل على المكيل على المكيل

الموكل لنفسه المبرم للموكل ولو كان ذاب الموكل في شيء يحكم الفسخ وان لم يفسد فانه لم يفسد الفسخ
اي برى بغير حكم الفسخ وقال محمد بن يعقوب ان الموكل لو كان ذاب الموكل في شيء ثم فسد فانه لم يفسد
التي اختلفت في ذلك فانه قال بعضهم هو على الخلف وقال بعضهم يكون الفسخ للموكل منه الكل والموكل يشترط
بنيته اذا اشترى ثم قال اشترى ذلك لنفسه وصرفه للموكل كان مشتركا للموكل رجل دفع الى رجل مشرة
ودراهم يشترى بها ثيابا ثم ساء فانفق الموكل على نفسه ودراهم الموكل واشترى ثوبا للامرء بدراهم نفسه كان
الثوب لمشتري الامر لان الوكالة تقتضي تلك الدراهم فمثل الوكالة بملكها ولو اشترى ثوبا للامرء فقد
اشتمن من مال نفسه وانما كان الثوب للامرء بطيب بدراهم الموكل يستحقها كما لو ارث ابو الوصي
او قضى دين الميت من مال نفسه ولو دفع رجل الى رجل وامره بان يبيعها على مائة الامر فانفق الامرء بدراهم نفسه
وانما كان الثوب للموكل فكذا كل الجواب ولو انفق الموكل بدراهم الامرء في حاجة مائة مائة فانفق من دراهم
على مائة الامرء ذلك ذكر في النوادر ان على قول ابي يوسف من يخرج من الثوب على رجل محمد بن لا يخرج الموكل
بالشراء اخذ السلعة على سوم الشراء فاداه الموكل فلم يرض واداه على الموكل فملك من الموكل قبل ان على ابا
ضمن الموكل قيمة السلعة للبائع ولا يرجع بها الى الموكل اذا لم يكن الموكل امرء بالامانة على سوم الشراء والامرء الشراء
لا يكون امرء بالامانة على سوم الشراء فان كان الامرء بالامانة على سوم الشراء فملك من الموكل كان الموكل
ان يرجع بها على الموكل رجل امره ان يبيع الامانة فباع الثمن الى مكان فباع وانما كان الثمن حتى ملك الثمن
بما فيه الامانة رجل دفع الى رجل مشرة ودراهم يشترى بها ثيابا فاشترى ثوبا للامرء لا يلزم الامرء ان
اشترى ثوبا لباي مشرة لزم الامرء ان كانت لا تملك لا يلزم رجل قال لا خير يشترى ثوبا لباي
مشرة ودراهم فاشترى لباي مشرة واشترى ثوبا للامرء فملك الامرء ودفع اليه الدراهم واخذ الثوب
فانفق كان الثوب للامرء فنفق اليه بثمنها على رجل في يده ثوب ففعل وكل في ذلك ان يبيع وان لا يبيع من
مشرة ودراهم يطلب ثوبا لباي مشرة واشترى ثوبا للامرء فان بقرق في ثوبه اشترى ان الموكل فاقال ذلك لم يرد
بمشرة ودراهم يشترى ان يشترى ثوبا لان الموكل فعل ما هو متعارف انما يفسد فاداه في ثوبه ذلك وسعد ان
اشترى وان لم يفسد لباي رجل وكل رجلان يشترى لباي رجلان بالثمن ففعلت يد العبد ثم اشترى

ثم استتره لا يجوز ولو وكله شيرا لم يتر عيشه فاشترى عبدا قد قطعت يده جاز على الامر لان في الوجه الاول
لا استتر الى عبد مسلم فقيدت الوكالة بتعبدته لسلامته وفي الوجه ان في الوكالة مطلقة بخلاف شراؤه على الامر
اذ انشتره بمثل ثمنه رجل بعت عبده ثم امر ان يابن يشترى له عبدا فاشترى الوكيل ذلك العبد لا يجوز على الامر
رجل امر غيره ببيع ارض فيها اشجار او ببناء قبل الماسد والارض ببناء وبنائها واشجارها ثم اختلفا فنقل الوكيل كنت
نهية عند التوكيل عن بيع الاشجار والبناء وانكر الوكيل كان القول قوله لانه انكر التوكيل ببيع الاشجار وباعه
المشترى الارض بحقه من الثمن بناء ولا قيد البيع وبسبب الوكالة تافى في كتابها ان شاء الله تعالى وسلم
اليه اذ وجد راس المال ستوة او ماصدا ان كان ذلك قبل الافتراق واستبدل مكانها جاز وان كان
بعد الافتراق فله السلم وان استحق راس المال فاجاز المستحق قبل الافتراق او بعده جاز وان لم يجز اخذ
وراهم الخان قبل الافتراق واستبدل جاز وان كان بعد الافتراق لم يجز وان وجدها زيدا لم يجز بها جاز
قبل الافتراق وبعده وان ردها واستبدل مكانها الخان قبل الافتراق جاز وان استبدل بعد الافتراق
فله كس في قول ابى يوسف ومحمد قل المردود او اكثر وقال زفر بن عبيد الله السلم بقدر المردود قل او اكثر وقال
ابو حنيفة نزع الخان المردود بثلث لا يبطل وان كان اكثر يبطل بقدر المردود وما دون النصف قليل وما فوقه
كثير وعنه في النصف رويان وان جاز السلم اليه يريون وانكر الرب السلم ان يكون الزبون من ذواتهم القول
قول السلم اليه من يمينه الا ان يكون قبض واقترانه قبض رأس مال واقترانه قبض حقه او اقترانه استوفى رأس
المال فحينئذ لا يقبل قول السلم اليه ولو اقر لقبض الدراهم ثم ادعى انه وجدها زيدا قبل قوله وان ادعى انها ستوة
لا يقبل وان قبض ولم يقر بشئ ثم ادعى انها ستوة قبل قوله ولو وجد بعد القبض ستوة فقال رب السلم
بني ذراهمي كلها هي ثلث رأس المال ولي عليك ثلث السلم وقال السلم فليس هي نصف رأس المال وعلى نصف
السلم كان القول قول السلم اليه وان وجد بعض رأس المال زيدا بعد الافتراق فزاد ثم اختلفا وقد المردود
على هذا الوجه فان القول قول السلم كما لو اشترى خطه فخطه عندهم يدراهم وبعدها ثم وجد بالخطه عبدا واراد
استردا الثمن واختلفا في قدر المردود كان القول قول بائع الخطه رجل السلم في حصة حبيدة بخلاف السلم
اليه بخطه وقال هي حبيدة وقال الرب السلم هي رديته فان القاضى يربها رجلين يعرفان ذلك فان قال هي حبيدة

[illegible]

هذه الكلمة اول قول المشتري اشترت او بكت او رخصت او عجزت ولا ينعقد بلفظة الامر ان قال المشتري بعتي
الغائب بكلمة فيقول بعت او يقول البائع اشترمتي هذا العبد بكلمة فيقول اشترت وكما لا ينعقد بلفظة الامر لا ينعقد
بلفظة الاستقبال نحو ان يقول البائع سايكلمك هذا العبد بكلمة فيقول المشتري اشتريت وقد يكون البيع بالاضمة
والعطارد من غير لفظ البيع ويسمى هذا البيع بيع العاطي وما حلت الشاخي فيه قال بعضهم هذا البيع يخص بالاشياء
المختصة كاللؤلؤ والحم والبخور والخطب وقال بعضهم يصدق في الكل وايدى اشار في الجواهر الصغيرة في الركائز
وقال قاضي الانام ابو الحسن انه قد روي عن هذا البيع لا يكون الا قبض البديلين جميعا وقال بعضهم قبض احدهما يكفي
وينعقد البيع بالايهية بشرط العرض عند قبضها وبني عليها الاحكام البيع من ثبوت حق اشتغفه ونحوه ولو قال بكت هذا
العبد بالث درهم فقبضه المشتري ولم يقل شيئا كان جايذا ولو قال بعت منك هذا العبد بالث درهم ثم قال بعت
منك هذا العبد بائة ودينار فقال المشتري بكت كان البيع بالثمن الثاني ولو قال بعت منك هذا العبد بالث درهم
فقبض المشتري ثم قال بعت منك هذا العبد بائة ودينار في ذلك المجلس او غيره وقال المشتري اشترت وينعقد البيع
الثاني ويختص البيع الاول ولو قال البائع بعت منك هذا العبد بالث درهم فقال المشتري اشترته منك
بالت درهم فقال المشتري اشترته منك بالث درهم وذكر في النوادر انه ينعقد البيع بالت والالت الاخرى زيادة
الثمن ان قلها البائع صح وكذلك لو ابتداء المشتري فقال اشترت منك هذا العبد بالث درهم فقال البائع بعتك
بائة درهم كان ذلك خطأ لاهد الالفين ولو قال بعت منك هذا العبد بالث درهم فقال المشتري اشترته بغير شيء
لا يصح ولو ابتداءها بثمانين قال بعضهم لا ينعقد البيع بغير المجلس بالخطوات بل بالقول كالركعات بعت فقام
المشتري ثم قبل وقال بعضهم ينقد اذا اجاب المحاطب موصولا بالخطاب فانه ذكر في الطلاق اذا قال لها انصاري
وبها ميثان فقات اخرت موصولا بالخطاب يقع الطلاق ولو قال ايها العبد بعتك هذا العبد بالث درهم فقال الاخر قبلت
اختلفوا فيه وقال ابو بكر الاسكاف ينقد البيع بغيرها بلفظة الاقامة وقال القتيبي ابو جعفر لا ينعقد به اخذ فدية بواليت
وهنا قول الجنيقية من فانه قال في السبايعين اذا قلنا البيع بالثمن الاول او بالثمن الثاني او بغيرهما في ظاهر الرواية عنه
يكون ذلك صحيحا بالثمن الاول في بعضها وروى الحسن عن الجنيقية من الاقامة قبل القبض فصح بكت وقال ابو يوسف من الاقامة
مع الا اذا قلته بغيرها ما يابا بالثمن البيع موقوف لا نقلا بل القبض فيجوز شحوا قال محمد بن ابي ان قلنا لا بالثمن الثاني

الاول انك تحبس افركون جيا وقال نزرع الانه نفع في حق اكله لئلا يتها المشقة رجل قال لا ازال سب به المشقة
ودنظر اليها اليوم فان رصتها هي لك بالث درهم قد سب بها جازو كذا قال ان رصتها اليوم هي لك بالث درهم جاز
وهو بمنزلة قوله منك هذا العبد بالث درهم على انك باخذ اليوم ولو كان عبيد فقال منك بين العبد بين بالث درهم
فقبل المشتري اياهما وقال مرحلين منك هذا العبد قبل اياهما لا يجوز الا ان يرضى به البائع في المجلس فجلس من الغنم
سلوة فخرجوا فكون ذلك بعد اياهما في الباني ولو قال منك بين العبد بين اياهما فلهما ثلث فقبل المشتري اياهما في الباني
فذكر في بعض الموضع انه يجوز وذكر في الجاهل انه لا يجوز الا ان يقول منك بين العبد بين منك هذا اياهما
فقبل المشتري في اياهما جازا اما اذا لم يبعث اياهما وان سئل اياهما كانت الصفة واحدة فلا يصح قبل اياهما
رجل قال فغيره منك على درهم فقال انه قد ائتم بالث درهم عشرة واني سب بها جازو الا ان قاله والزيادة رجل
قال فغيره منك على درهم فقال الرجل هو عز لم يكن ذلك جازا لا يكون حرا في قول محمود واحد الروايتين
من التحقيق واما قال فغيره منك جازا او من العبد ويصير فابعد العبد ولو قال لرجل مني غلامك هذا بالث درهم فقال
انه منك بالث درهم فقال المشتري هو حرا قال ابو حنيفة رحمه في رواية هو حرا ويصير فابعد وقال رحمه في الصحيحين
فابعد رجل عليه درهم لرجل فقال المديون لصاحب الدين اعطك يدك فاني سبها واما بالث درهم فلهما ثلث
ثم جازا بالث درهم فلهما ثلث الذي كان سادس عليه ثم نازله ولم يستأف جازا قال رحمه في رواية جازا بالث درهم
الرجل اذا اراد ان يشتري شيئا سادس ولم يكن معه عاراضة فيه فبازا بالث درهم فلهما ثلث
رجل سادس رجلا فبائع البائع ابيه خمسة عشر وقال المشتري لا اخذه الا بشرة وياهم قد سب به ولم يعل البائع شيئا
فهو خمسة عشر الختان الميسر في يد المشتري عين سادس والختان في يد البائع فافذه من المشتري ولم يعل البائع فلهما
فبشرة ولو كان عند المشتري فقال المشتري لا اخذه الا بشرة وقال البائع لا ابيع الا بخمسة عشر ففذه على المشتري ثم
سادس في يد البائع ففذه البائع اليه ولم يعل شيئا فبازا بالث درهم فلهما ثلث فبازا بالث درهم فلهما ثلث
مستحبين وقال المشتري لا ازيدك على عشرة فافذه ووجب به وضلع عنه وقال ابو حنيفة هو مستحبين فلهما ثلث
على السادس ففذه البائع وهو سادس قال البائع يقول هو بشرة فهو على الثمن الذي قال البائع حتى يرو عليه المشتري وان
سادس فقال المشتري حتى انظر اليه ففذه وضلع منه فليس على المشتري شيء لانه انما اخذه للبشر وان اخذه على النظر

غير النظر ثم قال حتى انظر اليه لا يجوز من الغمان وهو على ما اخذه عليه اول مرة وان قال المشتري للبائع انه متى انظر اليه
فدفعه اليه البائع وقال لا انقص من خمسة عشر وقال المشتري قد اخذته بغيرة فكذلك البائع ودعيب المشتري على ذلك
فهو خمسة عشر رجل قال الصاحب عبد البقي عبدك هذا بالثمن درهم او قال انيس عبدك هذا بالثمن درهم على وجه الاتهام
فقال نعم فقبل المشتري قد اخذته قال ابو يوسف ربح هربيع لازم وان يشتري ثوبا بشرا فاسد ثم يقيه قد اخذ قال ليس قد
يعتني ثوبك هذا بالثمن درهم فقال بلى فقال قد اخذته فهو باطل وهذا على ما كان قبله من البيع الفاسد فانما انما كان
البيع الفاسد فهو جائز اليوم رجل يبيع من رجل عبد بالثمن درهم وقال ان لم يتخني بالثمن اليوم فلا بيع بيني وبينك قبل
التم يا تبة الثمن اليوم فقيه قد اخذ قال المشتري قد بعني عبدك هذا بالثمن درهم فقال نعم فقال قد اخذته فهو شر او الساعة
لان ذلك الشراء قد انقص ولا يشبهه البيع الفاسد رجل كان يبيع رجلا او يشتري منه ثياب فقال المشتري
كل ثوب اخذت منك فلك فيه درهم وكان ياخذ منه ثيابا للبايع بخيرة بالشرا حتى اتبع عند المشتري كل عشرة
اقواب او اكثر فحاسبه واعطاه لكل ثوب الثمن وربع درهم قال ابو يوسف ربح ان اراد رجل ان يبيع ثوبا على
حاله باخر برح جائز وان لم يكن الثياب عنده على حالها فليس باطل ولا يجوز بالاربع رجل قال رجل يبيع الخطة تكلم ببيع
فقال كل تغير درهم فقال كل ثوب خمسة اقضه فقال لا زوبب بها فهو يربح وعليه خمسة درهم رجل قال لغيره هذا الثوب لك
بشيرة درهم فقال انا حتى انظر اليه حتى ارى غيري فاخذه على هذا ففصاح قال ابو حنيفة ربح لا شئني عليه وان قال
انه قال خذته فانه فضاع فليكن الثمن ولو قال خذته واشترته فهو باطل قال ابو يوسف ربح ان يبيع رجلا بثلث درهم
رجلا بثوب فقال البائع هو لك بثلثين وقال المشتري لا بثلثية قد بعيت المشتري على ذلك ولم يرض البائع بشيرة
طليس هذا بيع الا ان المشتري ان يستهلك الثوب يلزمه عشرين درهما وله ان يرهه الم يسهل قال ابو حنيفة و ابو يوسف
ربح القياس ان يكون عليه قيمة ولكن تركنا القياس بالثمن ويلزمه عشرين رجل قال لغيره عبدك لك هذا بالثمن درهم
ان عبدك فقال قد اعجبتني قال ابو يوسف ربح يلزمه البيع وكذا ان قال ان واقفك فقال قد واقفني او قال ان هويت
فقال هويت فهذا كله بيع رجواب رجل قال لغيره اعطيتك هذا كبدة فاقبل المشتري شيئا حتى اكلم البائع ان
في حاجة له بثلث البيع ولو قال البائع بعد الايجاب رحبت فقال المشتري ما قيات كان الرجوع اولى ولو اوصى ببيع دار
من رجل فقال داري بثلث درهم مات فقبل الموصي له بعد موته جائز ان ذكر ابو يوسف ربح في التواضع رجل

[illegible]

سادم رجلا بقدر فقال لصاحبه لقد مررت في قدحك فذا فذه اليه فمطر اليه الرجل فوقع منه على اقداح صاحب الزجاجة
فانكسر القدر والادخ قال محمد بن الفضل القدر لانه اسانه ونقص من الاقداح لانه انكسرها فمطر زده رجل قال
انقص من لي من هذا اللحم كذا او من فعل فذكر في التواضع عن ابي يوسف ومحمد بن ان ذلك لا يكون مباحا وكان للامير
ان يبيع عن اخذ اللحم ولو قال زن لي من فمض كذا اسن هذا اللحم كذا او من فمض من ذلك اللحم لا يكون لان لا يأخذ كذا
لوقعت في القصاب ودمها وقال اعطني بهذا الدرهم وزنه وضعه في هذا للرئيس حتى اجيئني به ساعة ففعل القصاب ذلك
فاكلت الهرة قال يهلك على القصاب لان الكفاية لم تصح لانه لم يبين موضع اللحم فان بين موضع اللحم فقال من الذي يبيع او
او من يجيبه يكون الهلاك على المشتري وكره لاولي شترى خطبة فبعدها ووقع فمض الى البائع وقال كلها فيه ففعل
يبيع شترى قال يضا ولو كانت الخطبة بغير غيرها باحسان لما اؤتمنتا لانه قد رتب له السلم غائره الى السلم اليه وامره
ان يكمل السلم ففعل لا يصير قاضيا الا اذا كان حاضرة رتب السلم قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل من ذلك الجواب
في شراء الكلب يفسد اذا شترى ذرعا من ذالك لانه لا يجوز ان قال من هذا الجواب جاز ولو ان شترى ذراعا من ثوب
ولم يبين الجواب ففعل البائع كان شترى ان يرد ولو عين الذراع من هذا الجواب ففعل البائع ولم يرض به المشتري
كان لانا على المشتري وكان ينفذ البيع بالخطاب من الجاهل متعدي بالكتاب الى الغائب اذا كتب الرجل الى رجل غائب
وكتب فيه بعت عبدي فلانا ما كان كذا فقلت ثم البيع بينهما ببيع اقول باطل فافسد وهو ثوب
ولانهم ذكروه **فصل في البيع الباطل** ببيع الخمر والميتة والدم وبيع الجوسي والحرم
والمرتبة وشروط البيعة عند ابي حنيفة الذي لا يقبل والبيعون وهم الاموال وما سكن في الاذكار لغيره
والسلطان الا السكك باطل وكذا الربا ما لا يتقرب اليه ولا يشترط ان باطل الا الخمر والخمر يبيع ويبيع جاز لا
باطل الا اذا غلب عليه الربا وعن محمد بن ابي جابر يبيع اسيرين والبيع جاز ولو بطل الخمر والخمر يبيع ويبيع جاز لا
كان فاسدا ولو براح الخمر والخمر يبيع كان باطلا باعها من مسلم او مسلم والبيع الباطل لا يقيد الملك وان انفصل به
القبض حتى لو كان البيع عند فاعقد لا يقيد اما قد فافسد عند ما يقيد الملك اذا انفصل به القبض وبيع شرا الا وحي
باطل وكذا بيع شرا الخمر يبيع الكلب المسلم منه جاز وكذا كلب يبيع اسود وسباع الارش والطيور جاز فاعدا
مسلم كان لو لم يكن فبيع البطل جاز في القردة روايتان عن جعفر بن محمد بن جابر والبيات باطل اذا لم يكن

قد رويته او بدوتموه ويجوز بيع مضافا وعصبا وصورتها وقلعها وشرها ودرهما ودينار الخ بطل ولا يصح من مملوك الا اذا
كان في كرامتها حصل فباعه بلكارات بما فيها من الخل مبيع دود القربا بطل عند الحقيقة وبيع وكنه كسبت بدو
وإبراع شيئا فقال ليكسبت فخر او قال ليكسبت على ان لا فمن كان البيع باطلا ولو لم يكن وكنه فخر كذا فمن كان
فاسدا بدين الخلق جائز عند محمد بن ورواه ام الولد وعلها لا يملكها المشتري وكنه كسبت بدو
ولو لم يكن مالا متوقفا بملكه او بامر او بامر دله وقبض المال كله لكان فاسدا ويجوز بيع ام الولد من نفسها وكنه كسبت بدو
من نفسه وضمن الملك والماله براء الغصب البيع الفاسد دام الولد لا يضمن بالغصب البيع الفاسد عند الحقيقة وبيع
والشترى باليسته والدم لا يملك وان قبض فان كان عند المشتري في رواية لا يضمن وذكر الحسن الا انه اسرى
بيع اليه يضمن به الصحيح ولو ابراع شيئا شيئا وساءه باسم آخر بان قال ليكسبت هذا الثوب على يهودي فاذا هو يهودي
لا يجوز البيع لان اليهودي مع اليهودي فبما ان مختلفان لا اقلات العتد ثم اختلفوا انه باطل او فاسد قال بعضهم هو باطل
لا يملك باق قبض وذكر الكرخي بيع انه فاسد ولو لم يكن تصاعا على انه ياترته فاذا هو يهودي او اشترى الى ملك فقال
بيكسبت هذا العلام فاذا هو يهودي كان البيع باطلا لانها فبما ان مختلفان فيكون نه ايسا لمعروم وكنه كسبت بدو
شيئا بدين له عليه فاما يمان انه لا يدين عليه كان باطلا كما لو اشترى شيئا على ان لا فمن لم يبيع العتد التي كانت في
اخره غير يمانية باطل لانه ليس بملك وكنه ببيع الاما في الخوض او في البسوة وبيع الات للهوكا بربطه الطيل والتمار والارث
جائز في قول الحقيقة وبيع وقال صاحباه وبيع لا يجوز وكنه كسبت بيع الات للعب كالنرد والاشترى وبيع وان الغنم انسان
فان كان الاتات بامر القاضي لا يضمن ان لم يكن يضمن فكنه كسبت في قول ابو يوسف ومحمد بن رجل اسلم خرا عيسيا او خنزيرا
فبيعه في غنطه وقبض الغنطه بطل الا بطل ملك فاسد الا انه اشترى الغنطه بالخنزير او خنزير فملك البيع وعليه مثلها ان كانت
في يده كما هو الحكم في البيع الفاسد رجل اشترى يذرا بطيخ فظهر انه كان يذرا القاء وروى المشتري مثله وبيع باليمن
لان الخمس فقلت فبطل البيع وان اختلف النوع لا يبرح الا فمن رجل قال فبيعه بيت منك نه العبد بالعتد وبيع فقال
فقلت ثم البيع بينهما ورواه قال فم اختلفوا فيه قال بعضهم يملك البيع بينهما ايضا وقال بعضهم لا يملك حطوا انه لا يبرح بالو قال لا ابر
اخذ ادي فملك فقلت كان اختيارا رجل قال فبيعه بيت منك نه العبد بيده الشاة الذكيرة فاشترى
وقبض العبد فاعطاه فاذا هي مريته بطل مائة رجل قال فباعه المحطب يكسبت نه الزور من محطب فقال بعضهم فقلت

فقال من اخار اخافوا فيه قال بعضهم لا يمكن بيا المريم الحبيب وقد اثنى وقال بعضهم جبال انهارا نصيا
على البيت وتلك **باب البيع القاسد** المقصد ليس انوار وانه الباب يستعمل على
فصل **الفصل الاول** في شأ البيع بجهالة البديلين وفي البيع بين الموجد والمجدوم والمجب
بين المالك وغير المالك رجل قال لزيد بعت منك بيتا مالي في هذه الدار من الرقيق والدواب والثياب المشتري
لا يعلم بانها كان غاسد الا ان يقول ولو جازته اذ ابلح بافي هذه المدينة او ما في هذه القرية ولو جازته
بجازة ابلح ما في الدنيا ولو قال بعت منك بيت مالي في هذه البيت بكذا جاز وان لم يعلم به المشتري لان الجاهل في
البيت سيرة وفيما قد سمع من الدار غير كثيرة واذا جاز في البيت يجوز في اخذ دق والجوالين رجل قال بعت
منك فصيل من هذه الدار بكذا جاز اذا علم المشتري بخصيه من الدار وان لم يعلم به البائع لكن يشترط تصديق
البائع فيما يقول وان لم يعلم المشتري بخصيه لا يجوز في قول الخصية ومحمد بن علم البائع بذلك او لم يعلم رجل اشترى
سوزدنا في رعاد وعلى ان يزن الثمن ويحيط حصه وزن الثمن ولو باع دار ولم يبين حدودها جاز اذا
كان المشتري بعث حدودا ولا يشترط معرفة جيرانها رجل باع رتبة الطريق على ان يكون للبائع فيها حق المرور
جاز وكذا لو باع صاحب الدار السفلى على ان يكون للبائع حق تراسلها عليه كذا ذكره خمس الاثنية في الصحيح في القسم
ولو باع نخلة في ارض صحراء او بطريقها من الارض ولم يبين مواضع الطريق قال ابو يوسف من يجوز له ان يذهب
الى النخلة من ارضه شاة او رجل يبيع النخلة اشترى ثمة الاصح انه يجوز له ان يبيع ابلح ثم سلم به واختار
القعقبة الى جعفر بن الاحوط انه يسلم او لا ثم يبيع فان باع وسلم في يومه او قبل ثمة ايام جاز وان سلم بعد الايام
انتهى لا يجوز لانها تذبذب على كل ساعة الا ان الغصان ليس غير مستقر والكثير معتبر وقيل الايام ثمة لغير الغصان وبعد
الايام ثمة كثيرا يكون لثمنه من الثمن ولا يقطع للتفصيل من الثمن وقيل ذلك يختلف في الصنف والشتات
والغلاء واخص من غير الى ما عليه الناس ان عدة الناس كثيرا كان كثيرا او كالحمة وادوية الحمد لا موضع الحمد لان موضع
الحمد غير ثابت فيه متاع البائع يجوز بيعه على كل حال ولو باع الحمد او عصب او دابة او احوالا او غيرها
لا يجوز له ان يبيع الحمد او عصب على الدابة ثم باع الوتر جاز بلح من آخر كرا من الحقة ان لم يكن الحقة في ملكه بطل
البيع وان كان في ملكه اقل مما سعى بطل البيع في المدة وموضع في الموجد والمكن في ملك الحقة في موضعين او موضعين

مختلفين لا يجوز البيع والمكان من قوت واحد في موضع واحد الا انه لم ينفذ البيع الى تلك المصلحة كقولنا
كرا من المصلحة جازية واذ لم يشتري بها كذا كان له ان يتبادر ان يفسد ذلك المكان فيكون البيع باطلا
مرك ولو قال يملكه او جارية وكر في المشتري في موضع رجل قال فيروى في جارية ايضا فتبطل كذا قال في
جلبت لم يكن ذلك تبطل الا ان بين الموضعين او غيرهما يملك جارية في ذهاب البيت او يقول جارية يشتريها
فلان في بيع البيع وكر في موضع اذا قال يملك جارية جازا او لم يكن جازا الا جارية او المكان عند جازيان
ولو كر في موضع ان يفسد اذا انصاف الجارية الى نفسه فقال يملك جازية جازية البيع وان لم يفسد الى نفسه
رجل قال فيروى يملك ما في ذراع من داري وارضى ولم يبين ذراعها او موضعها لا يجوز في قول ابي حنيفة في ذراع
او يرضع ومحمد بن عيسى فيروى في ذراع من الدار رجل اشترى الى جوف ذراع يملك
من ذراع ايشين عشرة ذراع من ذراع الى يرضع من ابي حنيفة في ذراع من القياس مثل الاران واسباه وغاز
في الاستحسان في مثل الطعام وهو ذراع رجل يشتري من النساء كذا ذراع من ما الفرات قال ابو يوسف
انه ان كانت القرية مسنبا جازي المكان المتعلق وكذا الاراضية والحدود في الاستحسان في القياس لا يجوز ان يكون
قد جاز وهو قول ابي حنيفة ولو قال يملك هذا الطعام كل كذا يملك البيع على كذا وان كان الطعام كذا
وكل الابل كذا يعلم المشتري بذلك في الخيار ان شاء الله كذا في ذراع يملك هذا الباب او هذا المزرعة كل ذراع
مخمسين ودرهما فليس فاسد فان هذا الابل في ذراع المشتري بعد ذراع في الجاهل فقال يملك جازيا
لم يكن يملك ان يفسد ولو اشتري ما في جوف من ذراع فاسد في ذراع الابل في ذراع الارض ليس له ذلك ولو اشتري في
يضايدهم قطع العصابة اللحم ودرهم وهو ساكن ثم قال في ارضي فله ذلك حتى يقول بعد المزرعة قد رشت
تخلت الجوز لان الجوز شئ واحد لما في ذراع رجل يملك ثوبا يرضع ثم ان الابل باع من آخر قبل ان يبين الثمن
بازيعة من اثنائي ولوان الابل اشتري الاول الثمن فلم يفسد في باع الابل من آخر لم يفسد من اثنائي لان البائع
لا يبين الثمن في ذراع البيع على جازية المشتري الاول لا يشتري ان المشتري في الاستحسان في العلم بالثمن كان عليه الثمن
ولو اشتريه قبل العلم بالثمن كان عليه قيمة رجل قال فيروى في ارضي عليه عشرة دراهم يفسد في الثوب الا ان باقى
من عشرة فقال نعم قد يفسد جازا وان قال يملك في بعض عشرة وفسد في الاخر بعض عشرة فقال نعم يملك

[illegible]

كان يبيع المدهوم ولوان ساق الحنطة دون الحنطة جاز ولو اشترى حنطة في سبيلها او شرط المدهوم
 المدهوم على البائع جاز لانه باع الحنطة فكانت المدهوم عليه رجل اشترى بالمدى شيئا مكنه قبل القبض فيه
 في قول الجنيدي ربح وكذا لو اشترى بالفلس مكنه في معنى لا ترفع رواج الاثمان وان عكاه رخص
 لا يقيد البيع ولا خياره لانه ما وان استقرض عددا او فلتا مكنه عند الحقيقة في عليه مكنها كانه ولا يقيد قيمتها
 وقال ابو يوسف ربح عليه قيمتها من الذهب والعقبة مكنها وقال محمد ربح عليه قيمتها من الذهب والعقبة في الزرع
 كانت رابحة مكنه رجل قال لغيره اكتب في يدي ارض خربة لانا اوى شيئا قيمتها منى سبعة دراهم فقال كتب
 والبايع لا يبرئها جاز والمكانت قيمتها اكثر من ذلك رجل اشترى حنطة فطعمها النافع قبل التسليم ففسخ البيع ولو اعيها
 والبايع من غير فطعمها النافع لا يفسخ البيع ويخبر اشترى الاول ان شرا ففسخ البيع الاول وان شرا ففسخ البيع
 مثلهما رجل اشترى شيئا بقيه او بجله او بما يرضى لا يجوز وكذا الرباع يالف درهم الا دينار او مائة دراهم
 الا درهم او بربع ثوب او كحفة او بربع براس او بواشتر او فلان او بثلث اشترى فلان او بثلث يبيع ان
 لا يجوز البيع الا ان يكون شيئا لا يتعارف منه كالحب والقمح فان علم اشترى باليمن في مجلس عاودا ثم اشترى
 ان شاء اخذ وان شاء ترك ولو اشترى غنما او عدل رطل او ستمى ثاة او زبانية رطل لا يجوز ولو اشترى راحدا
 بدينه جاز ولو اشترى عشرة اجرة بن بانه جرب من بده الارض او عشرة اذرع من مائه اذرع من بده الارض
 لا يجوز في قول الجنيدي ربح ولا ينظر الى اهل او غير او غنم او رقيق او ثياب وقال اخذت كل من بده ابرهم ولم يسم
 جماعة بدينه البيع في الكل عند الجنيدي ربح وكذا لو اشترى دارا او ارضا او قباكل وزرع مكنه او لم يسم جملة
 المدهوم بدينه البيع في الكل في قول الجنيدي ربح وعنه صاحبيه يجوز في الكل في المكان بدها في كل من او موزون او عدد
 متغارب عند الجنيدي يجوز في الواحد وان علم الجملة في المجلس جاز في الجملة ويخبر اشترى رطل على قول صاحبيه
 يجوز البيع في الكل ولو اشترى غنما او قبرا او ثيابا كل اثنين منها كذا لا يجوز في ثوبهم ويجوز ذلك في الكليل والبرزق
 والعدوى المتغارب ولو اشترى عدل رطل على ان فيه خمسين دراهم فرباه بالثوب درهم فوجد احدى خمسين دراهم او ابر
 ففسخ البيع ولو قال كل ثوب كذا لا يجوز في الزيادة ويجوز في النقصان وقيل على قول الجنيدي ربح لا يجوز في
 النقصان ايضا ولو اشترى صبرة على انها كذا اغفر فوجد اكثر او الزيادة نسي لكل تغير غنما او لم يسم ولو وجد نقص

انقص اخذ الموجد من الموجود وسقط عنه الثمن نقصان ولو اشترى ثوبا على انه كذا او راعا ولم يسلم كل ذراع
 ثوبا فوجد الطول اخذ الثوب ولا خيار له وان وجده نقص اخذه بكل الثمن ان شاء وان شاء ترك وان باع
 على انه عشرة ذراع كل ذراع بدرهم فالحالت الزيادة نصف ذراع او النقصان نصف ذراع عند اخذ حقيقته
 ربح اذا وجد عشرة ونصف اخذ باحد عشر ورهبا وان وجد ستة ونصف اخذ عليه عشرة دراهم وله الخيار فقال
 ابو يوسف ربح في ستة ونصف يلزم ستة دراهم ونصف درهم وفي عشرة ونصف عشرة دراهم ونصف درهم
 وقال محمد ربح في ستة ونصف يلزم ستة دراهم وفي عشرة ونصف عشرة دراهم ولو اشترى ذراعا ثم باع
 من طرف معين لا يجوز له قبل ان كان ثوبا لا ينقص الباطن بازا ولو اتاه الى خطه وشعر فقال اميك اتين الصبرتين
 كل تغير بدرهم قال ابو حنيفة ربح بخير البسي في تغير واحد منها وقال صاحباه يجوز في الصبرتين رجل اشترى عبد بن
 يالفت درهم ولم يسلم لكل واحد منها ثمانا فاذا كان احدهما حرا فدا البسي عنه جميعا وان سمي لكل واحد
 ثمانا فلكل ثمان اجفيه وقال صاحباه ربح يجوز في الثمن وان كان احدهما بدرا او كتابا او ادم ذلك واجمل
 الثمن جاز في الثمن عنه ما يخرج البشري وفي اشياقن اذا ظهرت احد الثماثية او ذبحته نحو حسي او محرم او
 او شرعك التسمية عند او في ذي الجمل اذا كان احدهما محررا عند اخذ حقيقته بدرا او الرحيب من حر وعبد لنوار رجل لا يحاك
 هذا الثوب من هذا الطرف الى هذا الطرف وهرت عشرة دراهم فاذا وجد خمسة عشر فقال البائع خلطت لا يلفق
 اليه ويكون الثوب للبشري بالثمن المبني فضا او في الزيادة لا يسلم الزيادة رجل باع جوزا او بطيخا او قمارا
 فوجدته فاسدا لا يفتق به المكان فليست وكل الثمن وان كان كثيرا المكان الباطن او الفاسد او قمارا مثلا
 يربح بالنقصان ولا يسترد كل الثمن وان الكثير يصلح علفا للذباب وكقيمة عند الناس فلا يسترد كل الثمن
 وكذا ويجوز اذا كان كثيرا يصلح علفا للذباب او ذبحه جميعا ما اشترى فاسدا فالحق بعض فاسدا فالحق فاسد
 ان يطل من الفاسد ويقتطع العقد في الباقي في ثوب اخذ حقيقته في الاستحسان اذا كان الفاسد قليلا يحل عفوا
 ولا يسترد شيئا من الثمن قال الشيخ الامام ثمس الا ثمة اشترى الراص في الاثمة قليل يحل عفوا
 واما البقيض اذا وجد برة كذا لا يبلغ نصف البسي قال بعضهم انه ان يرد الفاسد ويمسك الباقي فخصته من الثمن
 وان كان الفاسد نصف ما اشترى جاز اليه فيما ليس بفاسد فخصته من الثمن كما في الجوز وقال بعضهم
 الفقه

في الكل وان كان الفاسد اكثر من النصف لا يجوز العقد اصله هذا الكل وقال بائنه لا يتاخر في قبض البس في
في الباقي وان كان الفاسد واحدة من الالب لا ان الفاسد منها درهم ليسين حال ففسد العقد في الكل كما
راشترى الفاسد فوجده واحدة منها مائة او الف شياء فوجده واحدة مائة لا يجوز البس اصله رجل باه
الى تصاب واره الدرهم وقال اعطى بها الحافطه والحجم فوجده الدرهم زيونا او منخرجه فانه يزول
ويرجع بالحياء لان الاشارة الى الدرهم بمنزلة التخصيص على الدرهم في البياعات تنصرف الى الحياء
ولو وجد المبتور من ثوبه او من صاحبه البس وكان عليه قيمة الحزم رجل اراد ان يشتري بياضه فجاءه
بفسرة فقال اشتريه هذه الجارية بهذه الفسرة او قال باي هذه الفسرة ووجد البائع ما فيها خلط ففقد البائع
فله ان يرد ما ويرجع بمقدار البس لان مطلق الدرهم في البيع ينصرف الى فقد البس وان وجد البائع البس
باز ولا خيار للبائع سخلاف ما اذا قال اشتريه هذه الجارية بباي هذه النخاية ثم رأى الدرهم التي كانت
فيها كان له الخيار لان في الفسرة يعرف مقدار ما فيها من النخاية وفي النخاية لا يعرف مقدار ما فيها من الجارية
فكان له الخيار وليس له خيار الكمية لا خيار الروية لان خيار الروية لا يثبت في النقص ورجل باع الفسرة من
القطين ثم ادعى البائع انه باع القطين ولم يكن في كفه يوم البيع قطين او قال انقص القطين الذي كان في
مكي يوم البيع وحب البائع عند الخصومة البس من القطين يقول بمطل بعد البيع ذكر في النقص انه يقل قول البائع
ان يمينه انه لم يمس منه من القطين ورجل باع جارية ثم ادعت الجارية انها حرة قال الشيخ الامام ابو بكر محمد
بن الفضل يرجح ان باعها ولمها الى المشتري وهي ساكنة فلم تغل شيئا لا يقبل ثوبها الا بنية وعنده رجل
باع نصيبه من المنجى اشتريته قال النخاع انقصه لم يخرب البس ونصيبه يكون للمشتري ما لم يقض البس بل
لان الشريك الذي لم يمس اجازة بيع الشريك بل لان يرضى بعد الاجازة قال له ذلك لان في ثوبه فز
والانسان لا يجبر على تحمل الفسرة فخرج رجل لمع فطما فاباها المشتري ان يمس البس المرام ولا يعطى
للمرام ثمنان بناء على امر في هذا على ما هو شسم البس في ثوبه فان كان في سبهم للقطين ورام عظم من
المشتري من الثمن فبذلك وعنده رجل يشتري ثوبا فقال له بائنه من القوس فبده فاكسر قال ففهم
قيمة وان مره باون البائع ولو قال له ابلنه من القوس فاكسره ففهم ان عليك فبده فاكسر قال ففهم ان

ايضا قال القاضي الامام ابو علي النسفي رحمه الله اذا اتفقا على الثمن فان الرجل لم اذنه شيئا على سوا ما اشتبه
 ثم قال له البايع ان ملك فلا ضمان عليك بدها اتفاقا على الثمن فملكه بضمين كنه فيها الا بالبر والوصي لا بداع عقارا
 للقبض فرائي القاضي نفقش البيع اصله للصغير قال الشيخ الامام بايع لان نقض ذكره في المادون وعن شيخ
 الامام بايع رجل اشترى من بعض شتر الكلبه قال لا يجوز فيقول له الوان المشتري تقطعه الى بلدة اخرى قال متعديت
 بر على الفقهاء وعنه روح رجل باع شترها بما جازا واثر الفرس الى المحصاد الدباس قال فيه البيع في قول الشيخ
 وعن محمد رحمه الله لا يفسد البيع ويصح التاخير لان التاخير له البيع تبرع فقبل التأجيل الى الوقت الجهرل كما لو كفل رجل
 الى المحصاد والبراس وقال القاضي الامام ابو علي النسفي رحمه الله اذا اقرض رجلا وشتره في الفرس
 ان يكون موجلا لا يفسد التأجيل ولو اقرض ثم انما لا يفسد ايضا وكان الصحيح من الجواب ما قاله شيخ الامام فيه
 البيع اجله الى هذه الاوقات في البيع ابعده وعن شيخ الامام بايع الاراضي فراجية اذا مات اربابها ربحها الى القومة
 عن اواخرها فادوا تسليمها الى السلطان قال اصيل فيها اجازتها واستيفاء الشرائع من الاجرة فان قدرت
 الاجازة جاز للسلطان بيعها فان اراد ان يشتريها لنفسه فلا حرج لان بيعها من خيرة ثم اشتراها من المشتري وعنه
 روح اذا وقعت فطرة من الدم او البول في خل او زيت لا يجوز بيعه وعنه روح رجل قال لغيره بعت منك فظنير لمن لم يخطه
 في يده الخلف او من هذا الكس ثم اعطاه الخطة من موضع آخر لا يجوز لان ما سوى النخود يتعين باليمين وعن رجل
 او قدنا راني خطبة ثم باع قال ان صار تخما جاز لان الفهم من الجمر الا انه يبر فيه غير تخما فكان بائنا ماعنه فيجوز وان جبار
 رما ولا يجوز لانه باع المالك كمن عده وعنه رجل ارض فيها قطن فهد ادرك بعضه فقال لغيره بعت منك ما من من
 فظنير هذه الارض كبت او رما فقال فظنير ان كان كثيرا من ركة جاز ولا خلاف ان كان قطن الارض الف من يلد ما من
 النخيل المذكور مقدار استامة من او اكثر حار بيعه والاف رجل اشترى قوبا على انه ابيض فوجد مصبوغا قال شيخ الامام
 ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله البيع فاسد لانه لا يمكن تسليمه به وان البيع وكذا لو اشترى دارا على انه لا بنا فيها فادوا فيها
 بناء او ارض على انها مبيضا لا يفسد فيها فادوا فيها بخل او باع دارا على ان يباها من آخر فادوا من اللبن كذا
 وروى روح دارا على ان فيها باع او قال يملؤها او قال يملؤها ولا علم لها جاز البيع وخير المشتري ان شاء راجع
 بجميع الثمن وان شاء ترك وكذا لو باع باعها او باعها او باعها لا جبر فيها جاز البيع وخير المشتري ان شاء راجع فيها

فبئس جاز البس ولا تخير المشتري ولو كان كمالا ما فيها من الجدل والابواب وليس فيها شيء جاز البس ولا تخير
للمشتري ولو كان اشجارا على ان لكل شجرة فريدة واحدة منها غير مثمرة قال الشيخ الامام ابو بكر بن الفضل بن
فهد البس لان الشجرة وغير المثمرة جنسان فاذا لم يدخل غير المثمرة في العقد والتمتع حليفه العقد كما لو كان ما
مشاة الا واحدة فلم يبين من كل واحدة فيه البس وان من ثمن كل شجرة وفمن كل شاة جاز البس ولا تخير
المشتري رجل اشترى دزنياني غرقة على ان يزن الظرف فظهر منه سيطرته من الثمن جاز البس ولو كان
المشتري بلع اسلعة قبل ان يزن الظرف عن تحقيقه من انه لا يجوز بيع المشتري وقال ابو يوسف بن جهمز رجل له
حبل مشتمس او قلح بلب منها بعضها غير مثمر قال الفقيه ابو حفص بن كشمس والتجارب والحوادث في اذا كان من
شجر واحد فهو من العدي المتقارب فاذا بلع بعضها غير مثمر وعطاه غيره فبئس جاز البس وان كان ذلك
من شجرين بلب منها بعضا غير مثمر لا يجوز ولا اشترى عدوانا من البس او حيا او دمان فيه الصغير والكبير كذا
وراجحه اكثر مما لا يجوز فان افرغ دوا وعمل ذلك من الحبل وتراضيا جاز البس وليس البس على المولى عند التراض
وكذا روى عن ابي يوسف بن رجل باع مزرعة التسمية عدا ورضي القاضي بجواز البس لا يجوز كما يرضى بجواز البس
الم المولى رجل اشترى دهنها دهن القادوة الى الاذن قال الدمان بعث القادوة الى منزلي على يد عبدك فاعطيت
في الطريق قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل بن سيك الهمي مالي ابلع وان قال الدمان بعث القادوة
على يد غلامي واسندت بها لي ملك على المشتري رجل باع جارية الغير غير اذن المولى وزوجها رجل اخر غير
اذن المولى واعطتها لنفسه فاعطى المولى وقال اخبرت ببيع ذلك قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل بن كشمس
ويطبل باسواه رجل اشترى من الغانيه فوجد المشتري واحدة اسود وروده على البقال فاعطاه فانيه اخر
وزن جاز ذلك الزوج اخر فزدها واعطاه مكانها غير وزن وان رد المثل فاعطاه البقال ثلثا غير وزن لا يجوز
لان هذا ما يدخل تحت الوزن فلا يجوز الا ان يزن قال في الخبر اذا وجد واحد ثمرة فزده على الخبز فاعطاه
خبر اخر لا يجوز لان هذا ما يدخل تحت الوزن فان تحبسه سائر عشرة اساتير وزنا وجرا فلا يجوز فيه الجازنة
ارض فيها زرع بلب الارض بدون الزرع او للزرع بدون الارض جاز وكذا لو باع نصف الارض بدون
الزرع وان بلب نصف الزرع بدون الارض لا يجوز الا ان يكون الزرع منه ومن الاكافيس الاكافيس

نصيب من صاحب الارض جاز وان لم يملك صاحب الارض نصيب من الاكار لا يجوز نهذا اذا كان النذر من قبل
 صاحب الارض فان كان من قبل الاكار فينبغي ان يجوز ولو لم يملك نصيب الارض من نصف الزرع جاز رجلا
 بينهما دار فباع احدهما نصفها ثلثا من بيت مدين من تلك الدار ذكر في المشتري انه لا يجوز في قول ابي حنيفة ربح
 الا في شريكه يتغير بذلك عند القسمة وكذا الرباع يتاسمينا من ملك الدار لا يجوز رجلا بينهما عشرة اغنام
 او عشرة اوتاب هريرة فباع احدهما نصف ثوب مدين من الحلة ذكر في المشتري انه يجوز قال وهذا الاشبه الدار
 ولو كان بينهما ارض ونخل فباع احدهما نصف شجر من رجل لا يجوز ولو كانت الدارين رجلين فباع احدهما قطعة
 بعينها من رجل قبل القسمة لا يجوز في نصيب واحد منها ولو كانت الدار لرجل فباع نصف بناءا من غير ارض
 من رجل لا يجوز ولو باع من ثلثة الملوثة الابدية او لرجل اخلف المتأخر فيه قال ابو القاسم الصفار
 لا نهما مختلفان في القطع وقال محمد بن مسلم ربح لا يجوز ولا يصحح بر الاولين يرد النضر قال الشيخ الامام
 ابو بكر محمد بن الفضل ربح لا يجوز مادام في الزيادة ويجوز بعد ذلك وهو شري رطبة من البقول او قشا على الباق
 قال الشيخ الامام نه لا يجوز لانه غير من سفلة ساعة كاصوات والوبر والنشر فخطب البيع بغير البيع لا يجوز
 واختلف المتأخرين في قولهم الخلاف والمريس قال مضمون لا يجوز لانه يرد اوسعة ساعة وقال بعضهم يجوز
 لان موضع القطع معلوم عند القسمة ثم يرد اوسعة ساعة من سفلة رجل يباع الخجين فولدت قبل الافتراق وطلت الى المشتري
 قال الشيخ الامام المردود بخلافه ربح لا يجوز وكذا اذا باع الابن وسلم قبل الافتراق رجل اشترى عشرة
 اقفزة فخطبها فاستحق منها خمسة قبل القبض خيرة المشتري تفرق نصفه قبل تمام ربح يباع عينا من ايمان
 ماله من دارت بمثل القيمة لا يجوز عند ابي حنيفة ربح وكذا لو باع الصحيح من موشه الصحيح رجل اشترى دارا من بنائها
 بالثمن فربم فاستحق البناء قبل القبض قال ابو حنيفة للمشتري ان يشاء اخذ الارض بحجتها من الثمن وان شاء
 ترك وان استحق بعد القبض كان له ان اخذ الارض بحجتها من الارض فلا خيار له وكذا اذا اشترى ارضاً من
 اشجارها فاستحق الاستجار قبل القبض خيرة المشتري على الوجه الذي ذكرنا وان استحق بعد القبض اخذها بحجتها
 من الثمن فليس له ان يرد ما وان اشترى الاشجار وطلتها فاعلم قبل القبض خيرة المشتري ان شاء اخذها بحجتها من الثمن
 وان شاء ترك وليس له ان يرد ما اخذها بحجتها من الثمن وبعد القبض يكون الهلاك على المشتري رجل اشترى شجرة

بشرط ان يعلوها اخلت الشمس في هذا اليه والصحيح هو الجواز وان اشترى بشرط القطع جاز قبل الاذان
مرفوع القطع فان لم يبين لا يجوز وفي ظاهر الجواب يجوز وان لم يبين واما جاز كان له ان يعلوها من الاصل عند العبر
وقد بعضهم يقطعها من وجه الارض ولا يقطع وان اشترى مطلقا فهي بمنزلة ما ارشدها بشرط القطع كان له
ان يعلوها باصلها وهل يدخل في اليه ما تحت الشجرة من الارض فيه رايان والصحيح انه يدخل كما لو كان
شجرة يدخل في الاثار ما تحتها من الارض وكذلك في القسمة واداءه دخل ما تحتها من الارض في اليه يدخل مقدار
غلظ الشجرة وقت البيع ووقت الارزاد وقت القسمة حتى لو زاد غلظها بعد ذلك كان صاحب الارض ان يار
نحت الزيادة ولا يدخل من الارض انما هي اليه العروق فالاعضاء وان اشترى شجرة لشرك لاجل الشجر جاز
فهل يدخل في اليه ما تحت الشجر من الارض فهو على الرأى ان يقول ليس يستلزم له لا يدخل وما لم يدخل
بعد تمام الزرع يستلزم عليه الشجرة لانه لا يدخل العروق وان اشترى ارضا دخل في اليه الاشجار التي تنمو فيها واما
في غير الشجرة والصحيح انها تدخل صغيرا كان او كبيرا واما قوائم الخلات هل يدخل في اليه تبعا لاصولها ام لا
قال بعضهم يدخل تبعا لاصولها والصحيح انها لا تدخل لانها بمنزلة العروق ولا يدخل في بيع الارض ما على الاشجار
من القطن من غير بشرط واختلفوا في شجرة القطن والصحيح انه لا يدخل واما الكرا من رما كان فذلك كان
على ظاهر الارض لا يدخل في بيع الارض واما ما كان في غيبها من الارض من اصولها ام لا والصحيح انه لا يدخل
واما قوائم الاذن قال الشيخ الامام شمس الملة اشترى دخل في بيع الارض وقال الشيخ الامام
المعروف بخلافه زاده يجب ان يكون على الاقلام الذي ذكرنا في قوائم القطن بصلح او ضايعا من غير ان
تباعها بنصيبه من الزرع وذكر في المستقى ان المشتري ان يطلب تسليم اليه فليس وان قال انما سكت
في استخذه الزرع فهو جاز ولا تصح في اشترى شيئا من الزرع لانه زاد في ارضه وكونه ارضه واداءها
من غيره فقال المشتري انما سكت حتى يتم الاجازة فهو جاز وان طلب تسليم في الحال منه العقد وجعل باع او ضا
ع ابراهيم بن غيره قال الشيخ الامام محمد بن الفضل بن زيدي في بعض الرديات عن ابي يوسف راجع ان المشتري
اذا كان عالما بذلك جاز اليه ولا خيار له كذا قال الشيخ الامام علي بن محمد البرودي وجعل هذا بمنزلة اليه
والجارية التي باعها ابراهيم بن زيدي في كتابه الغير فسلم المشتري بذلك جاز اليه ولا خيار له قال الشيخ الامام

والامام ابو بكر محمد بن الفضل مع هذا خلافت ظاهر الرواية وكذا قال القاضي الامام ابو علي المشفي مع اهل
الروايات في بيع الميراث واما ما جرح رجل فرفع ارضه فزارعه ثم باع الارض بزرعه والمزرع قبل ذكر
في المستحق ان المزارع ان اجاز فهو جائز وان اباى المزارع ان اجاز فهو حار وان اجاز المزارع على ان يكون نصيب
في الارض على المزارعة فهو ناسد واشار في الاصل الى ان اول باع الارض مع نصف الزرع لا يجوز ورجل باع
ارضاً فاستحق منها طائفة معلومة بظن العامة او للقبلة لا فيفسد البيع في الباقي لان الوقت والطريق بال
مستقيم فلا يفسد البيع فيما ضم اليه كما لو جمع بين قن ودر وباعها صفقة واحدة جاز البيع في القن وان ظهر ان
بعض الارض كان مسجداً او ذكر في المستحق ان المسجد.

البيع في الباقي وان كان مسجداً خاص لا يفسد قال ومسجد الجماعة مساجد جماعات المسلمين وكذا لو كان المسجد في دار
لواغلق باب الدار يكون للمسجد اهل في الدار يصلون فيها جماعة ولا ينعون الناس عن الدخول والصلوة معهم
فهو مسجد جماعة ولا يكون محلاً للبيع خراباً كان او عامراً ولو كان الواغلق باب الدار لا يفسد المسجد اهل في الدار
فليس انما حكم المسجد نحو الناس عن الدخول او لم ينعوا وكذا لو باع قرية فيها مسجد قديم ولم يستثن المسجد فهو
ناسد وفي الكفاي رجل باع كراوية مسجد قديم ولم يستثن المسجد قالوا ان كان المسجد عامراً ففسد البيع وان كان
خراباً لا يفسد لان العلماء يختلفون في المسجد الذي خرب ما حوله واستثنى الناس عن الصلوة فيه قال بعضهم يتبى مسجداً
وقال بعضهم يعود الى ملك الباني او الى ملك داره ولا يتبى مسجد او كان هذا المسجد بمنزلة الدبر وعن طريق
بايع قرية ولم يستثن القبلة والمسجد ففسد البيع من غير تفصيل رجل باع ارضاً فاقرا بشئ بعد ذلك
انها مسجد او مقبرة او اقرا بها طريق لامة المسلمين فافقده القاضي عليه اقراره بخبر من خاص فيه العامة وسلم
الى الذي خاصه ثم اراد ان يشتري ان يرجع بالنس على باعه فاقام بنية على ذلك ولم يحضر الذي خاصه
فيه العامة ذكر في المشفي ان فيه قياس واستحسانا في القياس قبل البنية كما لو اشترى عيده ثم اقرا به
فاقفده القاضي عليه اقراره ثم خاصه بالبايع واقام البنية احرار الاصل والبيع احرار فانه قبل بنية المشتري
ويرجع بالنس على بائه فذلك هذا وفي الاستحسان فرق بين ما يدين الارض قال في الارض اذا اشترى
انها مقبرة او طريق او مسجد واقفده القاضي اقراره ثم اقام البنية على ذلك عجز من البائع ليرجع عليه بالنس

لا يقبل فيه إلا بخبر من خاص فيه العامة يكون التمسك فيه خاصة رجل باع دارا أو داره ثم
 أنه باع ما هو دونه بثلث الثلث في ذلك قال بعضهم لا يسع وعدها كما لو باع شيئا ثم ادعى أنه غير دونه
 غير ما صاحبه فانه لا يسع وعدها وما ذكر في المتن إذا كان ما اشتراه مقبرة أو سجد أو طريق المسلمين فانه
 القاضي إقراره عليه ثم أقام البينة على ذلك لم يرجع المتن على ما ذهب إليه قال لا يقبل إلا بخبر من خاص فيه العامة
 إلى أن يقول رجل قال نيزه بثلث البينة وما اطلق عليه بما لم يكن للمشتري شيء من الثلث الذي كان في
 البيت وما يقع به على حقوق البيت وكذا لو قال بثلث ما باع من شيء فانه لا دليل سوادان قال بثلث
 البينة على ما فيه من الثلث فهو جائز فيه خل فيه ما في البيت من الثلث رجل اشترى دجاجة بمائة ولم يقبض
 الدجاجة حتى باعت خمس مبيعات قال المكان اشتراها بمائة فانه يقسم البينة التي هي ثمن على خمسة
 الدجاجة وعلى خمسة مبيعات منها ما اصاب الدجاجة من الثمن باقية الدجاجة تحبسها وما اصاب البقية باقية
 حصته ما يصيب البقية يعني سلم ذلك وتصدق بقية البقية والمكان اشترى الدجاجة بمائة فانه يقسم البينة
 بها على سلم كل ذلك وكذا لو اشترى بخلافه من رجل فغيره ولم يقبض البينة حتى حلت رطلها فان
 البينة تقسم على ثمانية البينة في الرطل الحادث يسلم من الرطل الحادث فانه لا يصيب من الثمن وتصدق
 بالزيادة والمكان اشترى البينة في الرطل فغيره لم يصدق البينة إذا كانت الشجر من اثنين
 فباع احدهما بالبينة من البينة لا يجوز وان باع من اثنين بثلث بثلث فانه لا يصيب من البينة من احد
 بثلث لا يجوز وان باع منها جاز ولا يجوز في القاضي مال التمسك من نفسه ولا يصح بالمال التمسك لا يصح القاضي
 قضاء اذ لا يصلح قاضيا في حق نفسه ولعل الزور من البينة من نفسه لا يجوز ولو كان القاضي اشترى مال
 التمسك من الرضى اذ لم يملك من التمسك قبل الرضى جاز والمكان الرضى رضى من جهة القاضي ولا يجوز البيع وقسمته
 على الذي يحسن دينين وعلى البرسم والمعنى عليه الا ان كان العامة وكيفية في اناته لان هذه النوازل من غير
 التمسك في حق الحكم رجل باع ما منه من حليج فانه لا يقبل لا يجوز ولو كانت الحظ في سبيلها فانه جاز ولا يصح
 بيع النواة في التمسك لراى حب فبطلت بنية جازة اختارها الفقيه ابو الليث في ذلك واشترى البينة في حق
 البينة لا يجوز وان رضى صاحب البينة بان يقطع البينة ولو قطع البينة فانه لا يصح جاز ولو كان

وكان على البائع ان يبيع الى المشتري والمشتري خيار الروية وجازية ابتعت للولوة فباعها
حينئذ مع اللولوة التي ابتعت فسد البيع وان كان المشتري رأى اللولوة حين ابتعت ولو كانت الدجاجة
ميتة فباع اللولوة التي في بطنها جاز ولا خيار للمشتري ان كان رآها الا اذا تغيرت وان لم يكن المشتري
رأى اللولوة فله الخيار اذا رآها ولو اشترى اللولوة في صدق قال ابو يوسف خرج بخوز البين وله الخيار
اذا رأى وقال محمد بن الحنفية عليه السلام في صدق فوجد في بطنها للولوة ان كانت اللولوة
في الصدق فكانت للمشتري لان الصدق يكون غناء للمالك وكل ما كان هذا الخياران يكون للمشتري
وان لم يكن اللولوة في الصدق فانه يكون للبائع في يده بمنزلة اللقطة ولو اشترى دجاجة فوجد في
بطنها للولوة فكانت للبائع ويرد عليه بكل بلع دار اعلى ان للبائع فيها طر يقا من هذا الموضع الى
باب الدار يكون فاسدا وكونه الوشرط الطريق الاجنبى وبين موضع ولولوة وعرضه كان فاسدا ولو قال انك
هذه الدار الا طريقا منها من هذا الموضع الى باب الدار من صف الطول والعرض جاز البيع بشرط الطريق
ففسد او نفيه لان الاستثناء الحكم اباتى بعد التثنية يكون جميع الثمن بمقتضى الغير المستثنى فلا يفيد البيع
اما في الاول جعل الثمن مقابلا لجميع الدار فاذا شرط منها طريقا لنفسه او للاجنبي سقطت حصته الطريق من
الثمن وانه مجهول فخير الباطى مجهولا لا اشترى انه لو قال فغيره بمائة مثقال درهم على ان اشترى
ربعة كان للمشتري ثلثة ارباع الثمن ولو قال بمائة مثقال درهم على ان اشترى
كان للمشتري ثلثة ارباع الثمن وكذا لو قال بمائة مثقال درهم على ان اشترى
هذه البيت بغية لا يصح ولو قال ان هذه البيت جاز البيع بجميع الثمن فيما سوى البيت ولو قال بمائة مثقال درهم على ان اشترى
بمائة دينار على ان اشترى كان للمشتري ثلثة ارباع الثمن ولو قال ان اشترى كان للمشتري
ثلثة ارباع الثمن ولو قال ان اشترى كان للمشتري ثلثة ارباع الثمن ولو قال بمائة مثقال درهم على ان اشترى
دارى هذه الخارجة على ان يتحمل الى طريقها الى دارى هذه الدار فله الخيار ولو قال بمائة مثقال درهم على ان اشترى
الاطريق الى دارى هذه الدار فله الخيار فله مقدار عرض باب الدار الخارجة ولو قال بمائة مثقال درهم
الدار الا لبناء بالايه صل البناء الى البيع لانه يرجع عن الايجاب قبل قبول المشتري فصح رجوعه ولو ابرأ رضا

الا هذه الشجرة بعينها لغيرها جاز ليس والمشتري ان يشتري البائع على ضمان الشجرة في كل ان المشتري مقار علفه
الشجرة دون الزيادة المشتري ان يشتري البائع على ضمان الشجرة في كل ان المشتري مقار علفه
لصاحب الخبز شي من الثمن وان لم يجر صاحب الخبز بيع الحارثية لا يجوز بيعه لان الولد با دام محببا يكون منزله
اجرا الحارثية فغير كانه باع الحارثية واشتري منها خرازا فباعتها ولو اياز صاحب الولد بيع الحارثية بعد ما ولت الحارثية
ان ولت منه المشتري لا يكون الولد قد من الثمن لانه ولد البيع بعد القبض وان ولت من البائع اخذ الولد السطحا
من الثمن وجعل ان يشتري باسما محلي وقاضا على ان يكون لا خدما على ذلك ولا فرق فيه كان البيع المحلي منها او على
من العصر كذالك ولو اشتري باسما محلي لا خدما على الاذن ولا خدما على البائع كذالك ولو اشتري باسما محلي وقاضا
على ان لا يجر باسما محلي وقاضا على الاذن ولا خدما على البائع كذالك ولو اشتري باسما محلي وقاضا
اليدون وغيره فباعتها على ان لا يجر باسما محلي وقاضا على الاذن ولا خدما على البائع كذالك ولو اشتري باسما محلي وقاضا
لان كل واحد من ذلك لا يحل الا بزيادة وليس باصل فكل واحد من ذلك لا يحل الا بزيادة وليس باصل فكل واحد من ذلك لا يحل الا بزيادة
الاشهاد على البيع اختلف المشايخ في بيعه قال محمد بن مسلمة ربح في ذلك ولا يجزى على الاشهاد وقال محمد بن النضر
شهادة اثنين ثم اشهاد ان يشهد ان على شهادتهما وان رفع الامر الى القاضي وراى ان يامر بالاشهاد ولو ذلك
ولو اشهد البائع عن كذا العكس لا يجزى عليه وان كتب المشتري عسكاد جادا بائعا له الى البائع وكله ان يقر بالبيع
ليس للبائع ان يشهد بان ان يقر بخره مجلس القضاء فان قرأ بالبيع عن القاضي كتب القاضي له سجلا ويشهد عليه
رجل عطاء وسكك ثم انما في خطرة وابعوا ان امكن اخذ امن غير ضربة جاز البيع والا فلا وان باع خطرا لم يطهر في
الهدوء والنجاة وانما يرد الى بيته وتقدر على اخذه من غير خشية جاز بيعه والا فلا يبيع المقتوب من غير ان يصب
جاء ما يدعى انه لا يملك المقتوب منه فباعت لا يجوز بيعه والى ان كان له فيه جاز بيعه ولا يجوز بيع الا بزيادة باع من
به وراى اختلف الروايات في بيع المهر من واما ما روي في بيعه من واما ما روي في بيعه من واما ما روي في بيعه من
من تراب هذه الارض بخير المشتري جاز بيعه مسا على بيع الكردار رجل آخر جاز بيعه مسا على بيعه من تراب هذه الارض بخير المشتري
وابع جاز البيع لا يجر الا بزيادة لا يجر الا بزيادة لا يجر الا بزيادة لا يجر الا بزيادة لا يجر الا بزيادة لا يجر الا بزيادة
كبرت ارضه فكل رجل من ذلك شيئا او كل شيئا من اجماره وابع الكنان الجبل مياحا جاز بيعه وكذا كل من

الفتق والخطب لانه ملكه بالاحراز في ملك غيره رجل اشترى تراب الصواعيق بعرض ان وجد في التراب ذهب
او فضة جاز به رجل اشترى تراب الصواعيق بعرض ان وجد في التراب ذهب او فضة جاز به لانه ملك بالاحراز
وان لم يجد فيه شيئا من ذلك لا يجوز لان التراب غير مقصود وانما المقصود ما فيه من الذهب والفضة وقال ابو البركات
مع لا ينبغي للصانع ان يأكل من التراب الذي باعه لان فيه مال الناس الا ان يكون الصانع قد زاد لنفسه من ماله
بقدر ما سقط منه في التراب وكذا الذهب ان اذبله المهرن وبقية من المهرن شئ في الادوية باع علينا باكله الناس
الكان منفع به في غير الاكل جاز به والكان لا ينفع به سوى الاكل كبر عند البعض ولا يجوز بيع لحم المايكل لحمه
ولا بيع جلده الخنازير والخنازير قد يباع لانه يظهر بالزكوة حتى لو وقع في الماء القليل لا يفسد
ويجوز الصلوة معه هو المختار ويباح لا تنفع به بان يركل سنودا واشبهه ذلك الا الخنزير فانه لا يجوز بيع لحمه
ولا بيع شعره ولا الانتفاع بخره والكان قد يباع في بعض الروايات انه لا يجوز بيع لحم اسبيل ذلك محمول على انه
اذا لم يكن يباع في ذلك ثل بعض المشايخ ولا باس بيع عظم الغنيل وعظم كل شئ الا عظم الادمي والخنزير فانه لا يجوز
بيعه رجل اشترى من رجل دجاجة رضى عشر بضياف خمس بضياف بعينها فلم يقبض الدجاجة حتى باضت
عند البائع خمس بضياف فان المشتري يرضى الثمن ياخذ الدجاجة مع البضياف الحادثة ولا يقصد بشئ
لانه لو اشترى دجاجة خمس بضياف بعينها جاز البيع كما لو باع بضياف بضياف والكان اشترى الدجاجة
خمس بضياف بغير عينها فان المشتري يقصد بالفضل على ما قلنا والكان البائع استهلك البضياف الحادثة
فان المشتري ياخذ الدجاجة بثلاث بضياف وثلاث بضياف لانه لا باضت خمس بضياف واستهلك البائع البضياف
الحادثة وصارت البضياف مقصودة بالاستهلاك فاذا كانت قيمة الدجاجة عشرة بضياف تقسم الثمن
على الدجاجة والبضياف استهلكه انما فان يكون ثل الثمن وذلك ثلث بضياف وثلاث بضياف ثلث الدجاجة والباقي
ثلث البضياف فيسقط حصة البضياف من الثمن ولا فرق في هذا بين ما اذا كان ثلث الدجاجة خمس بضياف بعينها او غير
عينها رجل اشترى العاينا بالبرق قد رده قالوا لا يجوز بيعه لانه ليس بملكه ولا يجازيه ولا يجوز بيع سبل الماء
رسته ولا بيع الطريق بدون الارض وكل بيع الشرب وقال المشايخ يباح بيع اشربة جاز ولا يجوز بيع
المهرن في السهم ولا بيع العير في النبل **فصل في اشروط المقصدة** رجل باع عبدا

[illegible]

جارية على انها حامل فاذا هي ليست بحامل كان البيع لازما وليس للمشتري ان يردّها ووجهه ان قلنا ان الحمل في
 في الجارية عيب عند الناس فكان شرط الحمل بمنزلة البراءة عن العيب فيجوز البيع في الصحيح من الجواب
 حتى لو كان في بلد يرغبون في شراء الجارية لاجل الاولاد وكان فاسدا ولو اشترى جارية على انها منقبة
 جازا لبيع لان ما شرط عليه الجارية روى ان رجلا جاء الى محمد بن جارية وقال اني اشتريتها
 على انها تقني كذا كذا لو نفاذا هي لا تقني شيئا قال محمد بن روح فان البيع قد لزمك انما اجره عن عيب بها
 وللهذا الواجب تهلك على رجل جارية ثمنه ثمنه فقيض ثمنها منقبة ولو باع جارية على انها ذات لبن قال الشيخ
 الامام ابو بكر محمد بن الفضل بن روح لا يجوز البيع وقال الفقيه ابو جعفر بن محمد بن جازي لانه شرط الصانع فيجوز
 كما لو اشترى عبد ا على انه جاز او كاتب واكثر المشايخ على هذا ولو اشترى جارية للظفيرة على انها حامل
 لم يجز البيع لا تقدر رجل باع دارا على ان يكون بها بائع شهرا او دابة على ان يكون بها بائع ولو كان فاسدا
 ولو اشترى ثاة او بقرة على انها تحلب كذا ان البيع وان اشترى على انها مملوك روى الحسن عن ابي جعفر
 بن روح انه جائز ويذكر الطحاوي وبه انه الفقيه ابو الليث بن روح بن سماعة عن محمد بن روح انه
 لا يجوز البيع ويذكر الكرخي واليه قال الشيخ الامام محمد بن الفضل بن روح ولو اشترى فرسا على انه هلال
 جازا لبيع لان الهلال لا يغير غير هلال فيجوز كما اشترى عبد ا على انه جاز او كاتب باع حيوانا او شئنا
 ما في مطبخها فسد البيع لان الخبز لا يجوز افزاده بالعقد فلا يصح استثنائه ولو اشترى جارية ثوبا
 على ان البائع لم يكن وطئها فاذا كان البائع وطئها لزم البيع ولا يكون للمشتري ان يردّها ولو باع جارية
 على انها مملوك فظهر انها تملك ولدت كان لردّها باع عبد ا على ان يملكه البائع الى المشتري
 قبل فسد الثمن كان فاسدا واختلفوا في العلة قال ابو يوسف بن روح لان العقد لا يوجب تسليم البيع قبل
 نقد الثمن اذ الم يكن الثمن مرجعا فاذا شرط يقضيه البيع فسد البيع وقال محمد بن روح انما لا يجوز البيع
 لانه تضمن اجلا مجهولا حتى لو سمي الوقت الذي سلم فيه البيع جاز رجل باع شيئا وقال بعت منك
 كذا على ان احط من ثمنه كذا اجازا لبيع ولو قال على ان ابى لك من ثمنه كذا لا يجوز لان الخط ملحق بالصل
 العقد فيبقى العقد باورا والمطلوب ولا كذا لك الهبة ولو قال بعت منك كذا على ان احطت منك

كذا وعلى من ذهب بك كذا اجاز البيع لان البتة قبل الوجوب جط وفي الوجه الاول بشرط الهبة به
 الوجوب باع عبد ا على ان يورث اليه الثمن في بلد آخر فبشرط البيع لانه بشرط اجلا مجهولا لانه اذا كان الثمن
 حالاً كان البيع بائناً الى شهر على ان يورث الثمن اليه في بلد آخر اجاز البيع بائناً الى شهر ومبطل بشرط الايفاء
 في بلد آخر لانه بيع بائناً الى اجل معلوم وانما ذكر الايفاء في بلد آخر ليعين مكان الايفاء وليعين مكان الايفاء
 فيما لم يحدد ولا مونة لا يصح وان كان شيئاً محلاً وموتية يصح تعيين مكان الايفاء ويجوز البيع ولو
 رجل اشترى على ان يحمله البائع الى منزل المشتري قالوا ان قال ذلك بالقرينة لا يجوز البيع وان قال
 بالقرينة جاز لان في القرينة يفرق بين الحمل بالايفاء وفي القارسية لا يفرق ويكون بشرط الحمل بمنزلة
 بشرط الايفاء وشروطها في قرينة بشرط صحيحا وقال مرسولا بائناً واحمله الى منزله جاز البيع
 لان فيه مشروطة وليس بشرط ان شاء حمل وان شاء لم يحل بائناً خاتبة خرق على ان يخرجه البائع جاز
 كما لو اشترى ثياباً على ان يخرجه البائع ذلك لو اشترى من خلقا في ثوباً به خرق على ان يخرجه البائع
 ويجعل عليه الرقعة تميزه ولو اشترى ثياباً على ان يخرجه البائع ثياباً ويخرجه لانه لا يفرق فيه
 بخلاف ما تقدم رجل باع ارضاً على ان المشتري ان اجدها فيها خاتمة ثم اشتراها ان كان البائع
 ضامناً لاجدة المشتري كان البيع بائناً لان المشتري لما يرجع الى البائع عند الاستحقاق بما احدث
 المشتري اذا كان الحد ثياباً كالبناء والنفس والزرع ونحو ذلك لما اذا كان نقداً كالخبرة
 ونحوه لا يرجع به على البائع فاذا اشترط الرجوع مطلقاً كان فاسداً رجل اشترى من رجل سكنى
 كان البائع في حاقوت رجل آخر كباكية نزع من غير ضرر وقد اخبره البائع ان اجرة الحاقوت ستة
 دراهم ثم ظهر ان الاجرة كانت عشرة دراهم فزم البيع ولصاحب الحاقوت ان يكتف المشتري
 برزق السكنى من الحاقوت لانه شغل ملكه وان كان المشتري يقصر بملك رجل باع داراً
 او شرط الفداء في بيع الدار فبشرط لان البائع لا يملك الفداء ولا يملك المشتري باع ارضاً على
 ان فيها كذا كذا انخله بوجهها المشتري نافذة جاز البيع وخير المشتري ان شاء اخذها بجميع الثمن
 وان شاء ترك لان الشجر يدخل في بيع الارض بما لا يكون له قسط من الثمن وكذا لو باع داراً على ان

على ان فيها كذا اذ ايتنا فوجد المشتري نافعة جاز ليس وخير المشتري على تدا الرب وكره ان ارضاعا على ان ايتنا
كذا كذا اشخله عليها فاما ما قلنا الكل يتبادر ما كان فيها اشخله غير منقصة فسد البيع لان المشتري لا يفسد من الثمن فاما
الواحدة غير منقصة لم يدخل المصروف في البيع وصارت حصته الباقي محبوسا فيكون هذا ابتداء العقد في الباقي بمن
محبوس فيفسد البيع كما لو كان مثابة بركة فاذا راعها من الفخذ منقطعة فسد البيع لان الفخذ لا يفسد من الثمن
فاذا لم يحجب حصته الفخذ من الثمن صار ثمن الباقي محبوسا فيفسد البيع بل ان قربا على انه مصبوغ بالصنف فاذا هو مصبوغ
البيع وخير المشتري كما لو راع دارا على ان ايتنا بانها فاذا ايتنا جاز ليس وخير المشتري اشخلات مالوا فمشتري على ان
ايضن فاذا هو مصبوغ بالصنف كان فاسدا لان البعيت لم يدخل في البيع فلا يفسد البائع مع البعيت فمقتضى ان المارة
فيفسد البيع كما لو راع دارا على ان لا بناء فيها فاذا ايتنا بيا فيفسد البيع لانه يفسد الى المارة فاما ذلك لو راع
قربا على انه مصبوغ بالاصفر فاذا هو مصبوغ بالقرع ففسد البيع اذ المشتري كره ما على ان سداه التي فاذا هو الف
واما سلم الثوب لم يشتري لان هذا زيادة وصف بمنزلة زيادة الزرعان ولو اشتري على انه سداه اسي فاذا هو
خير المشتري ان شاء انفسد جميع الثمن وان شاء ترك لان هذا اختلاف نوع لا اختلاف جنس فلا يفسد البيع وانما
يخسر لانه وجد دون المشتري ولو اشتري قربا على انه وداري فاذا هو زبد محبوس على البيع لان الجنس مختلف ففسد البيع
كما لو اشتري قربا على انه هيموي فاذا هو هيموي ولو راع قربا على انه خرفا فاذا هو محبوس فخرس اذ قلن جاز ليس
لان البعدي تبين للحمه ولو اشتري قربا على ان فيه عشرين قربا لكل قرب كذا فوجد اكثر لا يسلم الزيادة للمشتري
فان غاب البائع فالويزل المشتري من ذلك قربا يستعمل الباقي وهذا استحسانا اخذ به محمد رحمه الله في المشتري اشتري
على ان البائع ثمة بمن من الثمن وفقا بقاء المشتري فغير اليه فغير انه نصف من جاز ليس ولا خيار للمشتري لان
هذا ما يثبت بالبيان فاذا ايتنا انفق الغور وهو كذا اشتري صابرا على انه مخدوم كذا اجرة من الدهن ثم فسر انه مخدوم
من اقل من ذلك المشتري كان ينظر الى الصابون وقت اشتراؤه كذا المشتري فيصا على انه مخدوم عشرة اذ راع
وهو ينظر اليه فاذا هو من سبعة جاز ليس ولا خيار للمشتري لما قلنا ولو راع من آخر ابريسم فاذا البائع على المشتري فكذا
فذهب المشتري ثم جاء بعد مدة وقال وجدته ناقصة فالحق ان يعلم انه ناقص من البعدي لا يشتري على البائع وكذا لو كان
الناقصان باي سحري بين الزين وان لم يكن النقصان من البعدي ولا يجرى بين الزين فان لم يكن المشتري فانه يقضي

كذا ما نقله ان يبيع حصة الفقسان من الثمن ان كان لم يقده الثمن والحقان فله من ثمنه عليه بذلك القدر والحقان لا يبيع
 اقراؤه قبض كذا ما نقله ان يبيع من ارباح شيئا من الثمن ولا يستوفيه رجل يبيع ما
 من طلبه ثم ظهر النصف بئنا فانه ياقه بصف الثمن لان الحب ما يقدر به الحظف فالحقان باعنا حصة مقدرة فاذا لم يبيع
 يبيع بحصة من الثمن واما اشخاص الماشري بغير حصة على انة عشرة اذرع فوجهه ان يبيع الماشري ان يشاء انة
 ببيع الثمن وان شاء ترك وكذا الماشري حصة مجردة في بيت فوجهه ان يبيع فوجهه ان يبيع فوجهه ان يبيع فوجهه ان يبيع
 حصة مقدرة به الحظف فالحقان لا يبيع ما كان موجودا وانما يبيع ما كان القدر الماشري بمكة على انها عشرة اذرع فوجهه
 ارباح على الماشري ثم رجع الماشري في طلبها فوجهه ان يبيع ارباحا قالوا يبيع الماشري ان شاء انة ببيع الثمن وان
 شاء ترك ولكن نقصان الوزن فيه ينزله اليه فوجهه ان يبيع فوجهه ان يبيع فوجهه ان يبيع فوجهه ان يبيع
 ان شاء انة ببيع الثمن وان شاء ترك فالحقان الماشري فوجهه ان يبيع فوجهه ان يبيع فوجهه ان يبيع فوجهه ان يبيع
 وبقوم سبعة اذرع فيرجع حصة الفقسان من الثمن وكذا الماشري فوجهه ان يبيع فوجهه ان يبيع فوجهه ان يبيع فوجهه ان يبيع
 كذا كذا كان له ان يرد بالان فوات اشترط بغيره اليه وكذا الماشري فوجهه ان يبيع فوجهه ان يبيع فوجهه ان يبيع
 محمد بن فاذاهو كتاب الطلابة او كتاب الطب او كتاب الكفاية او كتاب التلخيص او كتاب التلخيص او كتاب التلخيص
 بن زياد قالوا لا يجوز البيع لان الكتاب هو السواد على البياض فوجهه ان يبيع فوجهه ان يبيع فوجهه ان يبيع فوجهه ان يبيع
 لا يبيع الجواز وكذا الماشري فوجهه ان يبيع فوجهه ان يبيع فوجهه ان يبيع فوجهه ان يبيع فوجهه ان يبيع
 احدى ما بالآخر في الزكاة وكذا الماشري فوجهه ان يبيع فوجهه ان يبيع فوجهه ان يبيع فوجهه ان يبيع فوجهه ان يبيع
 على انه يبيع او كتاب فوجهه ان يبيع فوجهه ان يبيع فوجهه ان يبيع فوجهه ان يبيع فوجهه ان يبيع
 البعد وظهر انه غير مردوي دين المردوي فوجهه ان يبيع فوجهه ان يبيع فوجهه ان يبيع فوجهه ان يبيع فوجهه ان يبيع
 وعلى الماشري رد مثل قبض وهو كذا الماشري فوجهه ان يبيع فوجهه ان يبيع فوجهه ان يبيع فوجهه ان يبيع فوجهه ان يبيع
 رد مثل قبض وكذا الماشري فوجهه ان يبيع فوجهه ان يبيع فوجهه ان يبيع فوجهه ان يبيع فوجهه ان يبيع
 كذا ما يبيع شيئا على ان يقضي الماشري دين ارباحه وان شرط بعض الخزان على ارباحه ان يبيع فوجهه ان يبيع
 على ارباحه شيئا من خزان هذه الارض فوجهه ان يبيع فوجهه ان يبيع فوجهه ان يبيع فوجهه ان يبيع فوجهه ان يبيع

الأصل جاز البيع كالرباع عشر طرعي المشتري ان يحل النظم ولو اشترى ارضا على ان يخرجها ثلثة دراهم
 فظهر ان خراجها اربعة دراهم فهو على وجهين احدهما ان يظهر الزاوة على ما شرط وان كان في ان باع خراجها
 اربعة فاذا ظهرت ثلثة حكموا في ذلك قال بعضهم فبعد العقد في الوجهين جميعا سواء ظهر خراجها اقل ما شرط او اكثر من غير تفصيل
 وقال بعضهم ان ظهر اقل ما شرط لا يفيد بالعقد وان ظهر اكثر ما شرط فليس العقد اذ لم يكن تلك الارض طاعة
 لتلك الخزانة وقال بعضهم ان كان خراجها اكثر ما شرط فان كان المشتري يعلم بذلك فليس البيع كالموشرط ان يكون
 بعض الخراج على البائع وذلك في فسخ البيع وان لم يكن المشتري عالما بذلك جاز البيع والمشتري بالخيار ان يشترط
 تسكها بخراجها وان شاء رد البائع اذ لم يعلم بذلك فلم ين ان خراجها اقل ولا يكون في هذا شرط لبعض الخراج على البائع
 واما اذا باعها على ان يخرجها اربعة دراهم فخرها ثلثة دراهم والمشتري يعلم ان خراجها ثلثة دراهم فليس لانه شرط
 ان يكون على المشتري خراج ارض اخرى للبائع من حيث المعنى فليس البيع وان لم يكن المشتري عالما بذلك جاز
 البيع ولا يخير المشتري والرباع ارضا ولم يذكر الخراج ولم يحل المشتري ان يبيع جازا لبيع ثم يغير الخراج خراجها اكثر
 مثل ما يبيع ذلك عينا في الناس بخير المشتري بسبب البيع وان لم يكن كذلك فلا خيار له رجل باع ارضا على ان يخرجها
 غير خراجية هي خراجية فليس على قايس ما قدم ينبغي ان يكون الجواب على التفصيل ان علم المشتري انها ارض
 فزان فليس وان لم يكن عالما بذلك جاز البيع وبخير
 عشر ان اراد بذلك ان يظهرها فيما مضى كانت عشرين جازا لبيع لان ما مضى لا يتبرر وان اراد بذلك ان يظهرها فيما
 مستقبل عشرين فليس لان الشرط هو يوم فبذلك لولع حيوانا على انها كل يوم تخلف كذا وان لم يبرر اذ
 فليس لان الناس يريدون بئذ الفدية فما مستقبل المشتري ارضا على ان البائع يحل خراجها بمقتضاها المشتري
 واخذة الشفعة بالشفقة على من ان البيع بهذا الشرط باع ثم ظهر انه كان فاسدا قال القاضي الا نام ابو علي السفي
 ببيع البيع بهذا الشرط فاسد على البيع الفاسد لا يثبت الشفعة من الشفعة ما لم يطل من البائع في الاسترداد
 فان كان الشفعة اذ تبرز حينها كان ذلك بياضه وادان شرطه في الاخذ بالشفقة ان يحل البائع خراجها كان
 ان يرد الباقي المشتري ففسد على ان شرطه بطلان فخرها المشتري فوجب له الخصوص فافترقا فافترقا فافترقا فافترقا فافترقا
 فليس البيع فخرها المشتري ففسد على ان شرطه بطلان فخرها المشتري فوجب له الخصوص فافترقا فافترقا فافترقا فافترقا فافترقا

[illegible]

بعد از زیادۀ جواز و يكون ذلك زيادة في الثمن المشتري بازيا على انه مبيد

و كذا على انه مسلم مبيد لا يجوز البيع لانه متى و كذا في حقه مبيد و كذا في حقه مبيد هذا العبد على ان يبيعه و غرضه ان يكون
فاسد و كذا قال ابيك هذا بطلان و درهم و علي ان يبيعه من سنة او قال بطلان و درهم و علي ان يبيعه من سنة
او قال ابيك عبيد هذا بطلان و درهم و علي ان يبيعه من سنة او قال بطلان و درهم و علي ان يبيعه من سنة
ابيك عبيد هذا بطلان و درهم و علي ان يبيعه من سنة او قال بطلان و درهم و علي ان يبيعه من سنة
و قال ابيك عبيد هذا بطلان و درهم و علي ان يبيعه من سنة او قال بطلان و درهم و علي ان يبيعه من سنة
لغرضه لا يجوز البيع و كذا قال ابيك عبيد هذا بطلان و درهم و علي ان يبيعه من سنة او قال بطلان و درهم و علي ان يبيعه من سنة
علي ان يقر منه فلان اجبني لا يفيد البيع لان شرط جري بين احد العاقلين و بين الاجنبي مثل هذا لا يفيد البيع و
لا خيار للبائع ان لم يقر منه الاجنبي رجعل قال الغيرة بين عبد كمن فلان بطلان و درهم و علي ان يكون الثمن على و البائع فلان
المشتري في ظاهر الرواية لا يجوز به البيع و قال الكوفي ربح يجوز البيع و كذا قال بلع عبدك من فلان بطلان و درهم
علي انه فاسد من لك بطلان و درهم من الثمن جاز و كذا قال الغيرة بين عبدك هذا العبد بطلان و درهم و علي ان يقر منه عشرة
درهم جاز البيع و لا يكون ذلك شرط في البيع و اذا اشترى شيئا بشرط ان يكفل فلان بالدرهم
للمشتري فهو بمنزلة ما لو باع بشرط ان يعطيه رهنها او كفلا بنفسه و كان الكفيل حاضرا في المجلس و كذا جاز و كذا
لو كان الرهن معلوما و لو باع بشرط ان يعطيه بالثمن رهنها و لم يكن الرهن كان فاسدا فان اتفقا على تعيين الرهن
في المجلس او اعطاه المشتري الثمن حالا جاز و لو بشرط ان يعطيه بالثمن كره حنيفة رهنها و لم يدين الكره جاز
و لو بشرط رهنها مينا ثم اتى المشتري عن تسليم الرهن عندنا لا يجوز على تسليم الرهن لكن يقال للمشتري
ان كان منعه الرهن اوقية او قنص العقد رجعل اشترى عبد بطلان و درهم و علي انه ان لم ينفقه الثمن الى ثلثة ايام فلا يصح
رهنها فافقه المشتري في الايام الثلثة قبل ان ينفقه الثمن فافقه الثمن فافقه الثمن فافقه الثمن فافقه الثمن فافقه الثمن
للمشتري و لو مضت الايام الثلثة و لم ينفقه الثمن في الايام الثلاثة الى ان ينفقه البيع و لا يصح ان ينفقه و لا ينفقه
حتى لو اعتقه بعد الايام الثلاثة فافقه الثمن فافقه الثمن فافقه الثمن فافقه الثمن فافقه الثمن فافقه الثمن فافقه الثمن
و كذا اشترى عبد و نفقه الثمن على ان البائع اذا رد الثمن الى ثلثة ايام فلا يصح رهنها جاز و كذا جاز

ما رواه علي بن ابي طالب في رتبة ايام ان اربعة ايام صح اوقات وان اربعة اشهر في الاصح وهو اشهر في رتبة
 وقبضه ثم وكل اشهر رجلا على انه ان لم يقبض الشهر الى خمسة عشر يوما فان لو قيل يقبض البعد جاز ليس
 لان اشهر لم يكن في اليه فيجوز اليه ويصح اشهر حتى لو لم يقبض الشهر الى خمسة عشر يوما كان لو قيل ان يقبض
 ولو اشهر جازية على انه ان لم يقبض الشهر الى ثمانية ايام فليكن منها وقبض اشهر في اربع ايام ولم يقبض الشهر
 ان لم يقبض الشهر الى ثمانية ايام فليكن منها وقبض اشهر في اربع ايام ولم يقبض الشهر حتى مضت الايام الفلكية جاز ليس
 والباقي الاول على اشهر الاول الشهر كما رواه الشهر في اشهر في اربع ايام ولو كان اشهر في اربع ايام
 وهي بكرة رشتب اوجي عليها اوجدها بها عيب لا تفعل احدكم مضت الايام الفلكية قبل ان يقبض الشهر
 خير البائع ان شاء اخذ اس الثمن ولا شئ من الشهر وان شاء اشرك واخذ منها واختلفوا في اليه الذي
 سمي الناس به الوفاء في الجواز قال اكثر من اشترى منهم سيد الامام ابو شيخان والفاضل الامام ابو الحسن
 على السعي حكمه حكم الرهن لا يملك اشترى وفيه اشترى بالاكل من ثمر لا يباح له الانتفاع ولا الاكل الا بالاجاز
 الا انك وبسقط الدين يملكه اذا كان به وفاق بالدين ولا يقبض الزيادة اذا ملك لا يقبضه والبائع ان ستره وذا
 قضى الدين والصحيح ان البعد الذي جرى فيها كان لفظ اليه لا يكون رهنه ثم ينظر ان ذكر اشهر في الاصح
 في اليه في اليه وان لم يذكر انك في اليه ولفظ لفظ اليه في اشهر في الوفاء او لفظ اليه في الجواز وعندهما
 هذا اليه عبارة عن قبض غير لازم فكذلك وان ذكر اليه من اشهر ثم ذكر اشترى على وجه المراجعة جاز ليس
 ولا يترتب الوفاء بالوعد لان المراجعة قد تكون لازمة فتجمل لازمة في حاجة الناس رجل يبيع مقل دابة
 على ان يكون حتى يزار المقل عليه جاز ذكره خمس الايام اشترى بالقبضه وكذا ابلع رجل وقبة الطريق على
 ان يكون للبائع حتى المرد فيه جاز واكثر يبيع حريه ان اشهر ثم ذكره في رهنه وذا يبيع رهنه في اليه ولو قال
 البائع اشترى حتى ياتي الحائط جاز ليس ولا يجزى على البناء لكن خیر اشترى اذا لم يبين ان شاء اسك وان شاء
 رد رجل اشترى خطه فبها على انها عشرة اقفة فوجد انك لک جاز ولو اشترى على انها اكثر من عشرة
 فوجد انها اكثر جاز وان وجدها عشرة او اقل من عشرة لا يجوز له رباها على انها اقل من عشرة فوجد اقل
 جاز وان وجدها عشرة او اكثر لا يجوز ومن ابى يوسف ع انه يجوز في المسائل في المادون والكسرة ولو اشترى

ولو اشترى دارا على انها عشرة اذرع جاز في الوجه **باب رجل اشترى نصف ماني الكرم من العبد على الزمان**
 على ان يكون خمسمائة من فوجدها كذا جاز وان اشترى ميلا او موزنا على انه كذا فوجده اقل جاز ليس
 بمجاوبه وبل بخير اشترى الخان لم يقبض المبيع او قبض البعض لان يرد والخان قبض الكل لا يخير
 اشترى عبد اعلی انه خصی فاذا اهور غفل قال ابو حنيفة يرد ولا يرد وان اشترى على انه غفل فاذا هو خصی كان له
 ان يرد ولو اشترى عبد افوجده عبدا قال ابو يوسف رجع ان يرد وهي من مسائل العيب رجل اشترى
 دارا على انه ان رضی جبرانه اخذها اخفقوا فيه قال ابو القاسم الصفار رجع لا يجوز البيع وقال الفقيه
 ابو الليث رجع ان سعى الجبر ان فقال ان رضی فلان وفلان الى ثلثة ايام اخذها جاز والا فلا يجوز اشترى
 عبدا على ان يكون سرقه على البائع ابد او نحوه عليه الى ان يستبدل الهلال فخرج قبل ان يستبدل الهلال
 نزوه على البائع فلم يقبض البائع فملك عند المشتري قالوا ليس بهذا الشرط فاسد فاذا رده على البائع
 بحيث تمال يده فله بريء منه ولا شيء للبائع عليه رجل اشترى شيئا من الفاسد او فاسده فقبضه ثم
 رده على البائع فساد البيع فلم يقبل فاعاده لمشتري الى منزله فملك عنده لا يلزمه الثمن ولا القيمة
 وكذا العاصب اذا ارد ان يضر به الى ان يضر به من لم يقبل فحمل العاصب الى منزله فصار عنه لا يضمن و
 لا يجبر وان نصب بالتحمل الى منزله اذا لم يضره عن المالك فان وضعت بحيث تمال يده ثم حمده مرة اخرى الى
 منزله ففصل كان ضامنا اما اذا كان في يده ولم يضره عن المالك فقال للمالك خذ فله قبليه يصير مائة
 في يده وقال ابو نصر بن مسلم الخان فساد البيع متفقا عليه غير مختلف فيه فزوه على البائع برى المشتري
 عن الضمان ان لم يقبل البائع والخان فساد البيع مختلف فيه لا يبرى المشتري الا بقبول البائع او بقضائه
 نقاضى وقال ابو بكر الاسكاف يبرى في الوجهين وما قال ابو نصر شبه لان احد العاقلين فيما كان مختلفا
 فيه لا يملك الفسخ الا بقضائه او رضاه كما في خيار الملوغ وفسخ الافجارة للعدو ونحو ذلك **محصل**
 في احكام البيع الفاسد رجل باع جارية مينا فاسد فقال البائع له ما قبضها المشتري هي
 حرة لا تقبل لان اتفاق البائع صادف ملك المشتري فان قال مرة اخرى هي حرة عمقت لان الكلام الاول
 كان نكاحا واما ان يجزى المشتري فاذا قال بعد ذلك هي حرة فالكلام الثاني صادق ما يرد ما عادت

الى كنه مقتضى وان لم يكن الكلام الاول مخبر عن المشتري لا يصح الكلام الثاني لانه لا يملك الفسخ فغير مخبر عن
صاحبه ان كان فيه القبض والحال قبل القبض فكل واحد منهما يتغير بالفسخ مخبر عن صاحبه انما بعد القبض فالحال
الفساد لمعنى في فسخ العقد ولا يتقلب جائزا كما يصح بانحراف الخبر ورواؤه ذلك فكذا الحال الفساد شره
فاسد اول اجل فاسد فكذا كلف في قول الحقيقة وفي رواية فوسف في قول الحال فسخ ممن لا مقتضى في
الشر لا نحو الاجل الى القطعات وانما في المطلق فسخ فسخ مخبر عن صاحبه وان لم يقبل الاخر والحال فسخ
ممن ليس له مقتضى في الشر لا يصح الفسخ لا يقبل وانما في البقاء وكان الجواب في المسئلة الاولى على ما
التفصيل رجل باع جارية بها فاسد اقولت عند المشتري من غيره ثم مات الجارية فان المشتري يرد
قيمتها ويرد الولد ايضا لانها لو كانت يردا فاسدا يرد ولها فكذا اذا هلكت وردها فقيمتها لان القيمة ثابتة مقام
اللام وكذا لو اكتسب اكسا فاعاد المشتري يرد اى الكلب رجل يبيع فلا يملك اى حسنة تجلسا به بها فاسد
وقبضه المشتري فاذدادت قيمته فضا زيا وي القائم بانه لقيمة غيره ثم يرد قيمته يوم قبضه فاسد ولو قبض
عبد اقيمة الن فاذدادت قيمته من الشتر الى الفى ورجع ثم ان الناصب اشتراه من المالك اشتراه منه
ثم مات العبد فالحال رجوع الى الناصب بهذا اشتراه كان عليه الفان وان لم يقبل اليه كان عليه الالف
لان الزيادة قبل الشتر اكانت امانه لانها زيا و القبض فلو ضارت مضروبة بالشتر ومضروبة بالقبض
فلا بد من القبض به الشتر ورجل اشترى امته اشتراه فاسدا لم يقبضها حتى يعقبا فاجاز اليه اعماده عقت على
البائع ولا شئ على المشتري لانها بكل القبض مملوكة البائع فتوقف اتمام المشتري على اجازة البائع
ولو اشترى عبد اشتراه فاسدا اقال للبائع قبل القبض عقت منى فاعقده البائع عنه كان العتق عن البائع وان
المشتري وكذا لو اشترى حنطة اشتراه فاسدا فامر البائع ان يطيح فطحنها كان المدين للبائع وكذا لو كان
سنة فامر البائع ببيعها او اشترى تغير حنطة اشتراه فاسدا و امر البائع ببيع القبض ان يحكمها
يطعام المشتري فقبل ذلك كان ذلك قبضا من المشتري وعليه عليها مباح كذا في قولنا في المشتري رجل
باع حنطة فاسدا ثم ماتها البائع بعد القبض ثم ابراه البائع من القيمة ثم مات الفلام عنه المشتري كان
المشتري قيمة الفلام ولو قال ابراهك عن الفلام ثم لمك الفلام عنه المشتري كان المشتري بربا عن الفلام

عن الغلام لانه انما اراد بيع الغلام فقد اخرج الغلام من ان يكون مضمونا وصار امانة فلا يصنع عند الهلاك امانا الوجه
الاول ابراه البائع عن القيمة وليس عليه قيمة قبل الهلاك فيقبل الابراه رجل اشترى عبد اشترى جازا وقيضه ثم قتل
البيس ثم ان البائع ابراه اشترى عن الثمن فملك الغلام عند المشتري لا شيئا على المشتري لان في البيع الجاز
الغلام بعد الاقالة مضمون على المشتري بالثمن فاذا ابراه عن الثمن صح ابراه امانا في البيع الفاسد حق البائع
بمجانا فساد في البيع لان القيمة وانما يتصل حق القيمة عند الهلاك فاذا ابراه عن القيمة قبل الهلاك فقد ابراه قبل
الوجوب فلا يصح حتى لو قال ابراه انك عن الغلام كالميراث لانه لا ابراه عن الغلام صار ودية فلا يصنع قيمة عند
الهلاك نظيره ما لو قال بكتك هذا الشئ لبشرة دراهم وديت لك البشرة ثم قبل المشتري البيع جاز
البيس ولا يبرأ المشتري عن الثمن لان الثمن لا يجب الا بعد قبول البيع فاذا ابراه عن الثمن قبل القبول
ان ابراه قبل اسبب فلا يصح رجل اشترى ثوبا شره فاسدا وقيضه وقطعه قيصا ولم يحيط حتى اودعه عند
البائع فملك ضمن المشتري نقصان القطع ولا يصنع قيمة الثوب لانه لا اودعه البائع فقد روى على البائع الا انه نقصان
القطيع لان الرد بحكم الفساد سحق فاذا وصل الى البائع باى وجه وصل يقع عن السحق رجل اشترى وادى شره
فاذا اقيضها فخرت عنه فخر اياها حاشا ثم فاسد البائع الى القاضي فيقضي القاضي للبائع قيمة الدار ليرم نقصان المشتري
كان لا يفتى ان ياخذ من اشترى تلك القيمة رجل اشترى عبد اشترى فاسدا وقيضه ثم اوقفه او قتله قيمة
يؤرم القتل والاعناق اكثر من قيمة يوم القبض كان عليه قيمة يوم القبض بخلاف ان يفتى رجل اشترى امه شره او
فاسدا وقيضها فولدت عنه ومن غيره ولد فاعقبا كان على المشتري قيمة الام يوم القبض وقيمة الولد يوم
لان الولد كان امانة فيضمن قيمة يوم الاعناق ولو قبلها رجل وتولى باقية ضمن المشتري قيمة الام ولا يصنع قيمة
الولد ثم يبيع البائع القاتل لقيمة الولد رجل اشترى امه شره فاسدا وقيضها وزوجها رجلا ودخل بها الزوج
ثم ان البائع فاسد المشتري فساد البيس فان القاضي يقيض البيس ويرد الجارية على البائع ويرم المشتري
نقصان التزويج وهرملها وان كان جائزا على حاله والمهر المسمى يكون للمشتري على الزوج اذا اشترى طعما
شره فاسدا وقيضه عليه ولا يحل له اكله وكذا الراثة اشترى جارية شره فاسدا وقيضها عليها ولا يحل له وطئها
ولا يثبت الملك بالعقد الفاسد الا باقصال القبض به فان قبض في المحابس صح قيضه ما لم ينفه البائع وان

وان قبض به بئس ان قبض باذن البائع صح قبضه والى ذلك لا يفتقر قبضه بالقبضه كافي اليه الجازم وان
ان سيترد اليه المريد من قبضه ولا يطل من قبضه بالاجازة ولا يثبت المشتري لان الملك الفاسد نقل
الى داره المشتري ويقوم الوارث مقام المشتري بالاجازة والحق ملكه يورث ولو كان ثوبا يباع فاسد فبشرى
او مطلق من قبضه ومن قبضه لا يطل من قبضه المبيع ما زاد او نقص فيه وما اخذ الثوب ولو كان ارضا يباع
فاسد فبشرى سيح لا يطل من قبضه المبيع في ظاهر الرواية فان باه يطل في قول جعفر بن محمد عن
الاشجعي بنزلة البزازة والوجه فيها لا يطل من قبضه المبيع بل هو مبيع بها المشتري وان يطل من
القبضه وتقصان الولادة في البيع الفاسد يكون بنزلة نقصان الولادة بخبر بالرواية ولو خرج البيع عن ملك المشتري
ثم عاد اليه الملك الاول بصير كانه لم يخرج ان لم يكن القاضى قبض على المشتري بالقيمة لم يطل ولو ادعى المشتري شراء
فاسد انما هو من ثلث انساب واقام البينة على ذلك لم يقبل بینه ولو باع ان سيترده وان صده البائع
في ذلك يطل من قبضه ويقضى بالقيمة لم يطل فان من المشتري شراء فاسدا ارسله الى الميراث يطل من قبضه
فان انك الميراث لم يكن القاضى قبض عليه بالقيمة فادعى من قبضه وكذا لو رتب ثم رجع في البينة بمقتضى
كان على هذا التفصيل وان يشتري شيئا بمئة او بدين وقبض لا ينفذ تصرف المشتري فيما يشتري وان
اشترى ثوبا او ثمنه او ما شابه ذلك ينفذ تصرف المشتري فيما يشتري من بيع او بينة الا انه لا يطل الا كذا
الحكم عاما ولا لا لوطى الحان جارية بشرها فاسدا او يستولها لا يطل من قبضه كما لو رتبها او غيرها فبشرى
واختلفوا في وجوب العقر لم يطل قال ابو حنيفة وابو يوسف انه اذا غرم القيمة لا يجب العقر وقال محمد بن حبيب العقر
مع القيمة ويحل الاصل في الاكثر وان رتبها ولم سيترد باذنها على البائع وغرم العقر لم يطل فبشرى فبشرى
الروايات والناصب اذا وطى المصنوع به شبهه كان ملكا ان باعها او عقرها وان غرم الناصب فبشرى الميراث
عقرها او ثبت خيار بشرط في البيع الفاسد كاشت في البيع الجازم حتى لو باع عبد ابانف درهم وطل من ثمنه على انه
بالخيار ثلثة ايام وقبض المشتري لم يدر فبشرى في الايام الثلثة لا ينفذ اعاقه ولو لا خيار بشرط لم يطل فبشرى
المشتري بعد القبض فبشرى العبد اذا اشترى من المصنوع منه شراء فاسدا او عقره فبشرى فبشرى فبشرى
بعد القبض اذا اشترى شيئا ثم اراد ان يبيع ثم فبشرى المبيع ثم فبشرى المبيع الفاسد بعد فبشرى كان المشتري ان

ان يحبس المبيع لاستيفاء الثمن كما في المبيع الجائر ولو اشتري من مدينه مشركه فاسد او قبض المبيع ثم
 اشتراها المبيع الفاسد لا يكون للمشتري ان يحبس المبيع لاستيفاء ما كان على البائع وكذا لو اجر المدين
 من رب الدين اجارة فاسدة ولو كان المبيع جائرا او اربا جارة جائزة ثم انفس المبيع منها بوجه كان للمشتري
 ان يحبس المبيع حتى يستوفي الدين الذي كان له على البائع رجل اشتري عبدا اشتراها فاسدا بالثمن
 وقبضه ثم باعه من البائع بآية ان قبضه البائع كان ذلك منسجا مبيع الفاسد والم قبضه لا يفسخ اذا اختلف
 المياريان هكذا يدعى الصحة والآخر الفساد والكنان مدعى الفساد بشرط فاسد او اجل فاسد
 كان القول قول مدعى الصحة والبيته نيته مدعى الفساد باتفاق الروايات والكنان مدعى الفساد يدعى الفساد
 لمعنى في صلب العقد بان ادعى انه اشتراه بالثمن وهم ورطل من خمر والاخر مدعى المبيع بالثمن درهم فدية واثبات
 عن اجتنابه روح في ظاهر الرواية القول قول من يدعى الصحة والبيته نيته الاخر كما في الوجه الاول وفي رواية
 القول قول من يدعى الفساد ولو ادعى عبدا في يد رجل انه اشتراه منه بالثمن وقال البائع لم يكن بالثمن
 درهم وشترت لا يبيع ولا يهب او ادعى لمشتري ذلك انكر البائع كان القول قول من ينكر الشرط
 الفساد والبيته نيته الاخر وكذا لو كان مكان بشرط الفاسد بشرط الخمر او الشرير او اشئ الذي لا يحل
 مع الف والاشفاق في اصل الثمن فقال البائع بعتك عبدي هذا بعدك هذا وقال المشتري اشتريته لثمن
 درهم ورطل من خمر تخالفوا وتراوانا فامرت بهما البيته بوجه البيته والاصل في هذا انه اذا اختلف
 الثمنان واقفقت بيته البائع والمشتري على ثمن واحد وزادت احدى البيتين على الفبيته المبيع فالقول
 قول من ينكر الفساد والبيته نيته الفساد والكنان الثمنان من صنفين مختلفين احد هما المبيع فالبيته نيته البائع
 وان ادعى احد هما روح والاخر ميا بما كان القول قول من يدعى روح البات والبيته نيته الوفاء لان روح
 الوفاء انما ان يشر ربها كما قال البعض او ميا فاسد كما قال بعضهم فان اعتبر ميا فاسد كان القول قول من
 يدعى الصحة وان اعتبر ربها كانت البيته نيته البائع لان في الرهن والمبيع اذا ادعى احد هما المبيع والاخر الرهن
 كان القول قول من ينكر المبيع وان اختلف العاقدان فادعى البائع ان المبيع كان بشرط الخمر لبائع والاخر
 يدعى ان المبيع كان بائنا في ظاهر الرواية عن اجتنابه روح القول قول من ينكر الخمر وعنه في روايته الكنان المبيع

يدعى البيع بشرط ما يحيا لنفسه كان القول قول من يرضى القول قول من يدعى الخيار والبيعة بينة الآخر
 المشتري يدعى الخيار لنفسه والبايع يدعى البتات كان القول قول البايع في قول الجبينة ربح على الرادى
 وان ادعى احد هما البيع غرض طمع والاخر عن كراهة اختلفوا فيه والصحيح ان القول قول من يدعى الطمع كان في
 الصحيح والفاسد وكذا لو اختلفا على ان الوجه في البيع والادراك كان القول قول مدعى الطمع والبيعة بينة
 الاخرى في الصحيح من الجواب وقال بعضهم بنية الطمع اولى ولكن اختلفا فادعى احد هما ان البيع كان تجارة والاخر ملك
 التجرة لا يقبل قول مدعى التجرة الا بينة وسئل في الآخر ضرورة التجرة في البيع ان يقول الرجل لغيره اني ابيع دار
 سكت بكذا وليس ذلك بيع في الحقيقة بل هو تجارة يشبهه على ذلك ثم طبع في الظاهر من غير شرط تهذيب
 البيع يكون باطلا بمنزلة بيع البانل وعن محمد ربح في التجرة وذا قبض المشتري البينة فافقه لا ينفذ اعم ولا
 المشتري المكره لانه بمنزلة البيع بشرط الخيارهما رجل باع عبدا من رجل وقصدا فابانه كان اقباض البانل
 بعتك اياك قال يشتري بعتك به ما افقه انه كان القول قول مدعى الصحة اياها يدعى الصحة وكذا لو اشتري خلافا
 ادعى انه اشتراه به ما خلا وقال البايع لاني بعتك عين كان فخر كان القول قول مدعى الصحة وان اقام البينة
 كانت الشهادة على بيع البينة به الا انه وعلى بيع المحرقة ما خلا اول فصل في البيع الموقوف
 اذا باع الرجل مال الغير عنه ما يوقف البيع على اجازة المالك وبشرط صحة الاجازة في يوم العائدين وقام
 الموقوف عليه ولا يشترط قيام الثمن الخان الثمن من العقود فان كان من العوض بشرط قيامه ايضا واذا مات
 المالك لا ينفذ باجازة الوارث عنه اجازة المالك يملكه المشتري مع الزيادة التي حدثت فيه البيع
 قبل الاجازة ولو غصب جارية فباعها ففطنت به انتم اجاز المصنوع عنه البيع صحة الاجازة ولو فطنت
 او مات ثم اجاز لا يصح الاجازة لموقوف المقدس قبض الثمن وخفيه عنه الاجازة ترجع الى العائد
 واينها فسح العقد قبل الاجازة صح نسخه واذا ملك البيع عنه المشتري كان للمالك الخيار ان يشترط ضمن
 البايع قيمته وان يشترط ضمن المشتري وانه اختياره قضيت احد هما برى الآخر وان ضمن المشتري قيمته بطل
 البيع وكان للمشتري ان يسرد الثمن من البايع الخان ففقه وان كان قيمته يفتقر البايع الخان
 البيع في ضمان البايع عنه التسليم وان لم يكن البيع في ضمان البايع بطل التسليم وسلم به البيع ثم افسار المالك

اما لك فقيهن البائع لا ينفذ بيع الفضولي وشراء الفضولي لا يترقب ويكون شتر بال نفسه وبهر على موهو
 اربعة اشهر ان يقول البائع ميت فذا من فلان الغائب بالغ درهم وقيل الفضولي وشترت فلان او يقول
 قلت فلان وان لم يجر قبل العقد والذاتي ان يقول المالك ميت فذا امك كذا فقال الفضولي قلت
 او شترت ونحو شرا فلان فان شرا ونفقه عليه ولا يترقب ولو قال الفضولي وشترت فذا فلان كذا
 فقال البائع ميت فذا قبل فيه روايان والصحيح انه باطل لا يترقب والثالث ولو قال البائع ميت امك
 من فلان كذا او قال الفضولي وشترت لا اجل او قال قلت لا اجل او ايتدا مشري فقال شترت فذا
 فلان فقال البائع ميت لا اجل او لم يقل لا اجل فانه يترقب على اجازة الغائب والراي ان يقول الغائب ميت
 امك فذا كذا الا اجل فلان وقال مشري وشترت او قلت او قال مشري لا وشترت فذا اجل فلان
 فقال البائع ميت فانه ينفذ مشري ولا يترقب ولو قال الفضولي وشترت فذا فلان كذا على ان فلان ذك
 بالخير في نفسه انام فانه ينفذ ولا يترقب وانما يترقب شرا والفضولي اذا كان مشري فمير جابر رجل مشري عبدا
 وابنه انه اشترى فلان فقال البائع وشترت امك فذا عبدا فلان فقال البائع ميت وقال فلان قد مضى
 ذكرنا ان طيحيح ان مشري ان يبيع العبد من فلان لان اشرا او جافقا وعلى العاقبة ينفذ عليه فان سلم الشري
 الى فلان كانت الهبة للبائع على مشري وبهر العاقبة ويكون مشري الى فلان بشرط بيعه تبديل مري من
 مشري ومن فلان رجل باع ثوبا لغيره فمير سره من ابن صغير ما ذون نفسه او من ابن ما ذون في التجار
 وعليه دين او اذون عليه ثم اخبر برب الثوب انه باع فذا بر كذا او لم يبين ممن باعه فاجاز المالك قال محمد لا يجوز
 ذلك الا في عبده الذي عليه دين لان الفضولي لو كان وكذا بالبيع لا يجوز بيعه من احد من هؤلاء باع عبده الذي
 كان عليه دين اذ اذ جازت الى رجل بالغ درهم وقالت وشترت عبده بالدرهم لا في البصير فذا اب الصغير
 حي فاشترى الرجل فاجاز والد البصير ذلك قال محمد روي ان المشري واجازة اب الصغير باعته ذكرها
 في مستقى رجل باع عبده غيره فمير ذون المولى مرض بينه او مرضى يمينه سوى الدرهم والدنا يشرع اجازة المولى
 بوجه غير ذلك مشري لا عبدا يكون للمشري وعليه قيمة العبد لولا لان شرا او ذك الشري لا يترقب فان
 مشرا لنفسه فاجازته باعته باعته المولى يكون للمشري بالعبه لا رجل باع امه غيره فذا ذك عند المشري

ثم ياتي قوله المولى: البس كان الله مع الامم المشركى رجل قال فغيره اشترى به من نفسه بالثمن الزم
والمولى البس فاشترى قال قد اشترى وقلت قال فغيره اشترى به من نفسه بالثمن الزم
ان الله تعالى المولى قد اشترى او قضيت او رقت لم يكن كلامه اجابة بل هو لانه قد اشترى
ووجه الاستدلال ان قبض الثمن يكون اجازة ذلك ان الله تعالى لم يقبض الثمن من غير ان يكون
ذلك اجازة بل هو لانه قد اشترى او قضيت او رقت لم يكن كلامه اجابة بل هو لانه قد اشترى
فتملى مضغها فاجازة اشترى بغيره قال فغيره اشترى به من نفسه بالثمن الزم
او ابلغ احد اشترى بغيره فان لم يقبض الثمن من غير ان يكون اجازة بل هو لانه قد اشترى
له ان يبيع المضغ الى نفسه او الى غيره فاجازة اشترى به من نفسه بالثمن الزم
وفاؤه من رجل فاجازة اشترى بغيره قال فغيره اشترى به من نفسه بالثمن الزم
وهو قول الى يورث من الادل ثم يورث الى غيره قال فغيره اشترى به من نفسه بالثمن الزم
ميتا يورث الاجازة قال البس كان يورث الاجازة وكان القول قول البس فاجازة اشترى به من نفسه بالثمن الزم
اخذها فغيره اشترى بغيره قال فغيره اشترى به من نفسه بالثمن الزم
وان يدعى اخذها فغيره اشترى بغيره قال فغيره اشترى به من نفسه بالثمن الزم
ولا يسئل على اشترى ولو لم يكن اشترى بغيره اشترى به من نفسه بالثمن الزم
نصف الطعام الذي بلغ ولو غزل اخذها فغيره اشترى بغيره قال فغيره اشترى به من نفسه بالثمن الزم
الثلث منها فغيره اشترى بغيره قال فغيره اشترى به من نفسه بالثمن الزم
الغير ليس ذلك ولكنه بالثمن الزم على البس وان اشترى بغيره اشترى به من نفسه بالثمن الزم
اشترى حتى باء البس من رجل فغيره اشترى بغيره قال فغيره اشترى به من نفسه بالثمن الزم
يرسل الى الله اني بغيره اشترى بغيره قال فغيره اشترى به من نفسه بالثمن الزم
من الثمن واداره قبض اشترى وان ذلك بغيره اشترى بغيره قال فغيره اشترى به من نفسه بالثمن الزم
والاشترى بالاجازة ان اشترى بغيره اشترى بغيره قال فغيره اشترى به من نفسه بالثمن الزم

[illegible]

[illegible]

الثانية في الخيار ولو بشرط الخيار بها جسيلا لا يثبت حكم العقد أصلا ولا يثبت الخيار لاحدهما لا يثبت حكم العقد
 في حق من له الخيار حتى لو كان الخيار لبلان لا يخرج المبيع عن ملكه عندا ويخرج الثمن عن ملك المشتري ولا يدخل
 في ملك البائع في قول الجعفي رحمه الله وفي قول صاحب يدخل ولو كان الخيار للمشتري لا يخرج الثمن عن ملك
 في قولهم ويخرج المبيع عن ملك البائع ولا يدخل في ملك المشتري في قول الجعفي رحمه الله وعندنا يدخل ببيان
 ذلك مسائل منها إذا باع عبدا بجارية على أن يأنس به بالخيار ثلثة أيام فاعتق البائع العبد في الأيام
 فقتل عاتقه في قولهم لا يطل البيع لأنه أنس بنفسه وإن أنس بجارية جاز ولا يكون مقاطعا لخياره ويتم البيع وإن
 في كلام واحد فقتل نفسه فيها بغير ثمة تجارية ببالا فيها ولا ينفذ عتاق المشتري لأن العبد ولا في الجارية
 وأما التجارية لا يهاخر حبث عن ملكه عندهم وأما العبد لأنه لم يخرج عن ملكه ولو كان الخيار للمشتري كانت الأحكام
 على كس هذا ولو كانت التجارية ببناء بائع العبد والخيار ببالا العبد لا تفتق الجارية ولو كانت زوجة لا يفسد
 النكاح بينهما لأنها لم تدخل في ملكه في قول الجعفي رحمه الله ولكنه لو اعتقها فقتل عاتقه فيها لم يكن ذلك إسقاطا
 لخياره ولو قال العبد أن اشتري منك فاشتراه على أنه بالخيار ثلثة أيام فمات عليه في قولهم جسيلا ومقطوعا
 والمسلمة بغير دعوا سرقة ولو كان البيع بشرط الخيار بها مات أحداهما لم يلزم البيع في جانبه والآخرة خياره
 وخياره بشرط لا يوثق عندنا ببلع عبد الثمن في الذمة على أنه بالخيار ثلثة أيام ثم ذهب الثمن للمشتري
 في ذمة الخيار أو أبراه عن الثمن أو اشتري من المشتري شيئا بملك الثمن يصح شراؤه وإبراءه ومبته ويطل
 خياره لأن الثمن في الذمة بغير التفرص ولو باشتري من غير المشتري شيئا بملك الثمن يطل خياره
 ولا يجوز شراؤه ولو كان الثمن دينافادام لمشتري فقبض وتصرف فيه لا يطل خياره وكذا لو كان
 الخيار لبلان فذهب إليه إلى المشتري لا يطل خياره وكذا لو كان للمشتري فابراه البائع عن الثمن لا يصح
 أبرأؤه في قول أبي يوسف رحمه الله وقال محمد رحمه الله إذا تم البيع بينهما بمضى مدة الخيار أو باسقاط الخيار في المدة
 ينفذ إبراء البائع ولو كان الخيار لبلان أو لمشتري يقال من الخيار إن لم يفعل كذا اليوم فقتل بطلت خياره
 كان ذلك باطلا ولا يطل خياره وكذا لو قال العيب إن لم أبرده اليوم فقتل بطلت خياره ولم يبرده اليوم
 لا يطل خياره ولو لم يفعل كذلك ولكنه قال بطلت خياره إذا قال بطلت خياره أو أجازا خذ خياره فذوكر

في الشئ ان يبيع خياره وقال ليس به اذا اراد ان يبا ويشتري لا محالة فخلات الاول رجل باع خياره
 على ان يخرجه ثلثة ايام ثم اشتها او يبرأ او كاشها او يبيعها وسلم ابرهين وسلم او اجر كان ذلك ففعل
 وكذا اذا فعل البيع على استبقاء الملك بان يشره او يبيعها او يبيعها بشبهة او يشره الى ان يبيعها
 كان ذلك ففعل البيع علم الاخره كك ان لم يعلم ولو كان الخيار للمشتري ففعل شيئا من ذلك كان ذلك خيارا
 للبيوع وكذا في خيار الروية والعيب وكذا قال المشتري قبلتها غير مشبهة كان القول قوله ولا يبطل خياره وانظر
 الى الفرق من غير مشبهة لا يكون البطلان للبيوع ولا يستحق الخيار او قبلتها الا انه مشبهة بطل خياره في قول اخيه
 مع وكذا ان اراد المشتري ان يبيعها بشبهة وقال محمد مع فعل الا انه لا يبطل الخيار الا اذا قبلته متكررا ولم يبيعها
 وان اوصلت فربما في فروعها وهو كراهه او يبيعها بطل خياره عند الكل من ان لا يبيها او يبيعها بالبيوع واستحق الخيار
 جاز على كل حال كان صاحبه حاضرا او غائبا واذا كان البيع وان كان صاحبه حاضرا جاز وان كان غائبا يتردد فيه
 في قول اخيه ومحمد مع ان علم صاحب ذلك في مدة الخيار جاز وقال ابو يوسف واثنا عشر مع يجوز البيع
 على كل حال كما يجوز مضاء البيوع اذا كان البيع بالقول فان كان الفعل جاز قال ابو يوسف واثنا عشر مع
 وفي الاجارة البطولية اذا مضى اربعة ايام في الخيار عند غيبة الآخر قالوا يجوز وان كان ذلك ليقول اني ارسلت
 واثنا عشر مع ولو كان الخيار للمشتري ففعل شيئا من ذلك لم يفسد خياره من صاحبه لا يجوز ففعل رجل اشترى شيئا
 على انه بائنه ثلثة ايام وقبض البيوع باذن ابيه ثم ادعاه ابيه فملك عند ابيه بطل البيوع في قول اخيه
 وقال صاحبنا مع يمين البيوع ويقر الثمن على المشتري ولو كان الخيار لبايعه وسلم البيوع الى المشتري ثم
 ادعاه ابيه عند ابيه في بده الخيار بطل البيوع عند الكل ولو كان بائنه بائنه ففعل البيوع عند ابيه
 ابايعه او يبرأ منه والتمس حال او مرجل في خيار روية او عيب فاذا دعه ابيه فملك عند ابيه
 ثم البيوع ولزمه الثمن عند الكل رجل باع شيئا على ان يخرجه ثلثة ايام وسلم الى المشتري ثم غصبه من المشتري
 لم يكن ذلك ففعل البيوع ولا يبطل الخيار رجل باع عبد على ان يخرجه ثلثة ايام على ان يستغله من الغلة ويخذه
 جاز وان فعل ذلك لا يبطل خياره وكذا باع كرا على ان يخرجه ثلثة ايام على ان ياكل من خرده لا يجوز البيوع لان الغلة
 والمغقة لا يباع بها الثمن فلم يكن مغلا جاز من البيوع فخلات الثمن رجل اشترى شيئا وقبضه ثم قال له ابايعه ثلثة ايام

ايام انت بالخيار فله الخيار با دام في المجلس ويكون هذا بمنزلة قوله **ك** اما تذا ليس ولو قال انت بالخيار
 ثلثة ايام فله الخيار ثلثة ايام كما قال هو الصحيح رجل اشترى شيئا وشرا الخيار لنفسه ولم يوقت مكان له ان
 يفسخ ولم يكن ذلك الليل وان شرط الخيار اكثر من ثلثة ايام فسد البيع في قول اجمعيه وزرناش فسيح فان
 اسقط الخيار في الايام الثلثة او اعطى العبد او المشتري او حدث به ما يوجب لزوم البيع فطلب
 البيع جائز في قول اجمعيه وحديثه الثمن وان حدث به عند المشتري في الايام الثلثة عيب الختان مما يمكن زواله
 في مدة الخيار كما لم يطل خياره الا انه لا يملك الرد قبل زوال العيب وان حدث به فلا يمكن الزوال لزوم
 البيع رجل اشترى شيئا في رمضان على انه بالخيار ثلثة ايام بعد شهر رمضان فسد العقد في قول اجمعيه
 لان عسبه ما قبل بشهر يكون داخل في الخيار فيصير بمنزلة شرط الخيار اربعة ايام فيفسد العقد عنده
 وقال محمد ح له الخيار في رمضان وثلثة ايام بعد رمضان يجوز البيع وكذا لو كان الخيار للبايع على هذا الوجه
 ولو شرط المشتري على البايع فقال لا خيار لك في رمضان ذلك الخيار ثلثة ايام بعد رمضان وقال البايع لا اشترى
 لا خيار لك في رمضان وكذا الخيار ثلثة ايام بعد مضي رمضان فسد البيع عن الكل لانه لا وجه لتصحيح نهائه العقد بطل
 اشترى عبا على انه بالخيار ثلثة ايام لا يكون للبايع ان يطالبه بالثمن قبل سقوط الخيار رجل اشترى متاعا او
 بقرة على انه بالخيار ثلثة ايام فطلب لبنها ردوى ابو يوسف ح عن اجمعيه ح انه بطل خياره لا يبطل خياره حتى يشرب
 اللبن ويستهلك ولو اشترى جارية على انه بالخيار ثلثة ايام وقبضها فذاعها الى فراشه قبل مضي المدة لا يبطل
 خياره وكذا لو كان الخيار للبايع فذاعها الى فراشه لا يبطل خياره ولو باع رجلي على انه بالخيار فطحن اللبن فيها فباع
 البيع ولو كان الخيار للمشتري فطحن فيها يعرف مقدار الطحن لا يسقط خياره وان زاد على ذلك عسبه فلا حار او كثرته
 بطل خياره وذكر الفقيه ابو جعفر ان ما زاد على يوم وليله كثر بطل خياره وما دون ذلك قليل لا يبطل خياره ولو اشترى
 ثوبا على انه بالخيار او خادما فلبس الثوب واستخدم الخادم مرة لا يبطل خياره بشرط وان استخدم مرتين او
 لبس الثوب مرتين او كانت دابة فكبها مرتين بطل خياره بشرط ولو كركب الدابة لم يفسد خياره او لم يرد
 على البايع في القياس بطل خياره في الاستحسان لا يبطل ولو باع عبيدين على انه بالخيار فباعهما وقبضهما اشترى
 ثمن أحدهما او استعمله لا يجوز البيع في الباقي وان تراضيا على اجازة البيع لان البيع شبهه بالخيار غير منقذ في

عن الحكم فاذا كانت احدى اركان العقد باقية فبطل العقد باطله كانه لم يتكلم بالقبض
في حيزه المبدى بنقصت اليه في اية العينة او نقصت اليه في احدى اركان العقد باطله كانه لم يتكلم بالقبض
يبقى الخيار فيها كذا الوارد فيه او اعدا على انه بالخيار ثلثة ايام ثم قال نقصت اليه في بعض اركان العقد كانه
لا يتكلم به رجل ودفعها من سبيلها باجر فاعلم ان رجل على ان يشتري بالخيار ثلثة ايام ورضى به البائع فطلب
المشتري الاجر من البائع في وقتها فكان ذلك بطل العقد واشترى واذا هو ان كان فيها على انه بالخيار ثلثة
ايام فدام على ان يطل خياره ولو ابدى سكتى بطل خياره ورجل اشتري جارية على انه بالخيار ثلثة ايام
فرضها ثم جاء بجارية وقال هي التي قبضتها واكثر البائع كان القول للمشتري والبايع ان تلك الجارية بطلت
لان المشتري حين ردها على البائع قد ملك الجارية منه فطلب ان يرضى بهذه الجارية ولكنه انقضاها لما ذكره
فصل على صاحب الثوب وقال هذا ثوبك وكذا الاسكان رجل باع ميثا او كسرى على انه بالخيار ثلثة ايام فخرج
من بعض اوصاء الكسرى ثم رافى مدة الخيار بطل اليه لانه لو بقي من غير خيار متصرفا به البائع ولو بقي الخيار كان له ان
يخرجه المشتري قبل التغير ولو كان الخيار للمشتري والمشتري سلكه بما باع خياره لان المشتري لا يتصرف بمعاينة الجارية
ولو اشترى خيلا اشترا بالانقضاء او بالقبض بطل اليه في قول المجتهد مذهب ولا يطل في قول ابي يوسف
مع رجل اشترى عبدا اشترانا فلما تم البيع منها قال البائع للمشتري قد جعلت بالخيار ثلثة ايام فبشره قال ابو
محمد ربح فثبت الخيار من سبعة اشهر او ثلثة ايام وقال ابو حنيفة من باع شيئا بالخيار كما قال ولا يفيد العقد ولو اخطأ بعد
ايصح مكان الخيار فبطل العقد باطل المشتري ولا يفيد العقد في قول ابي يوسف وغيره وقال ابو حنيفة ربح
لمتنقش المشتري الفاسد ولا يفيد اليه ولو اخطأ بالعقد الصحيح مشروطا جازما او خيارا جازما لمتنقش في قولهم رجل باع
ارضاً على انه بالخيار ثلثة ايام ودفعا فباع ثم ان البائع نقض اليه في الايام الفلانة فبطل العقد بالثبوت بالثبوت
المشتري وكان للمشتري ان يجسها لاستيفاء الثمن الذي دفعه الى البائع فان اذن البائع بعد ذلك للمشتري
في دراعه هذه الارض سنة فزعمها قصير الارض مائة عند المشتري وكان البائع ان باعها من المشتري متى
شئت قبل ان يوفى باعليه من الثمن ولا يكون للمشتري ان يجسها لاستيفاء الثمن الذي دفعه الى البائع لان المشتري
لما دفعها باذن البائع مما كان سلبا الى البائع فبطل المشتري جارية على انه بالخيار ثلثة ايام فلو لم يرد

عند المشتري بطل خياره وان كان الراد مينا ولم يصفوها الراد لا يبطل خياره ولا يثبت الزيادة
 عند المشتري في ذات البيع كالشئ ونحو ذلك بطل خياره في قول الخليفة والى يوسف مع رجل اشترى ميدا
 على انه بالخيار ثلثة ايام فمرض العبد اشترى ثم لم يمرض ثم قال البائع تعضت عليك العبد
 فلم يقبل البائع ولم يقبض فان مرضت العبد ثلثة ايام لم يمرض ثم اشترى وان صح العبد في الايام الثلثة
 ثم مضت الايام الثلثة كان للمشتري ان يرد العبد على البائع بذكاب الراد الذي كان منه رجل اشترى
 واية على انه بالخيار ثلثة ايام فمرض حواشيها واخذ شيئا من عرقها لا يبطل خياره ولو نزعها بطل خياره
 رجل اشترى شيئا على انه بالخيار ثلثة ايام نجى المشتري في الايام الثلثة الى باب البائع ليرد البيع
 فما خفي البائع منه وطلب المشتري من القاضي ان ينصب خصما عن البائع ليرد له عليه اختلافه قال بعضهم
 ينصب خصما لمظهر المشتري وقال محمد بن سلمة لا يجيبه القاضي الى ذلك ولا ينصب خصما للمشتري
 لما اشترى ولم يأخذ منه وكذا سمعنا احتمال الغيب فقد ترك النظر لنفسه فلا ينظر له وان لم ينصب القاضي
 خصما وطلب المشتري من القاضي الاعلان عن صحة ربح فيه روايتان في روايته يجيبه القاضي الى ذلك
 فيبحث منا دينا على باب البائع ان القاضي يقول ان خصمك فلا يبريد ان يرد البيع عليك فان حضرت
 والى نقصت البيع فلا يقبض القاضي البيع من غير اعلان وفي رواية لا يجيبه القاضي الى الاعلان ايضا قيل لمحمد رحم
 كنه يبيع المشتري قال ينبغي للمشتري ان يستوفى فآخذ منه كفلا ثلثة اذا كانت الغيبة حتى اذا غاب البائع
 نزل على الكفيل وان اشترى شيئا يتسارع اليه الفناء على انه بالخيار ثلثة ايام في القياس لا يجوز للمشتري ان يثني
 وفي الاستحسان يقال للمشتري اما ان يفسخ البيع واما ان يأخذ البيع ولا يشتري عليك من الثمن حتى تجوز البيع
 او يفسد البيع عندك دفعا للضرر من الجائنين وهو نظير الراد في يد رجل اشترى شيئا يتسارع اليه الفناء وكما لم يكن
 الطرية ونحوها وجه المدعى عليه واقام المدعى عليه ما ادعى وحيات فساد ما ادعى في التركة فان القاضي يامر مدعى الشراء
 ان ينفذ الثمن ويأخذ اسكته ثم القاضي يبيعها من آخر ويأخذ منها ورض الثمن الاول وان في يد مدعى العدل فان لم
 البينة ليقضى للمدعى الشراء بالثمن الثاني يدينه الثمن الاول الى البائع وان ضاع الثمنان عند العدل يبيع الثمن الثاني
 من مال مدعى الشراء لان بيع القاضي كسبه وان لم تعدل بنية مدعى الشراء فانه يضمن قيمة اسكته للمدعى لان البيع

لم يثبت فحق انه على الترتيبه ليس يكون مضمونا عليه بالتقيد واما قول ابى برنفت مع ذكر بلع شيئا متبارعا
ايه الفساو دينا باناهم الغيبة المشتري ولم يقد الشئ حتى غاب كان بلع ان يبيعه من آخره وحل المشتري ان في
ان يشتري وان كان يعلم به كذا ان المشتري الاول رضى بغيره ليس والغيبه ولا في حل بلع ان ليس واذا
حل بلع ان ليس بل المشتري الثاني ان يشتري رجل بلع فباع على انه بائنا ثلثة ايام ثم غرض العبد على ليس
لم يطل خياره فانه لم يكن نسخ ليس فانه يبيعه صاحب رجل بلع شيئا من موبل على انه بائنا ثلثة ايام فغيره لا حل
من وقت سقوط الخيار لان وقت العقد وكذا لو كان بائنا المشتري وكرابا دارا على ان يشتري بائنا ثلثة ايام
ولدار شيئا فان اشترى بطل البسخة وقت العقد او اعلم بالبيع لا وقت سقوط الخيار في بيع الغصن في طلب البسخة
موقت الاجازة في ليس القاسم عند انقطاع حق الاسترداد وفي الهبة بشرط العوض رواه ايمان في رواية عليل
عنه الغيبه في رواية عند العقد هو الصحيح والسائل ما في في البسخة رجل بلع دارا على انه بائنا ثلثة ايام
ايام فضاؤه المشتري على درهم سائة او على عرض بغيره على ان يسقط الخيار فيمضي ليس بائنا ذلك ويكون زيادة
في الشئ وكذا لو كان بائنا المشتري فضاؤه بلع ان يسقط الخيار فضاؤه من الشئ كذا في رواية في العرض يبيعه
في ليس بائنا ذلك لو كان بائنا المشتري فضاؤه بلع على انه بائنا ثلثة ايام او الوضى بلع على انه بائنا ثلثة ايام او الرجل بلع غيبه
وشروط الخيار فضاؤه لو كان الوضى في الايام ثلثة اوقات لو كان الوضى اوقات الشئ بلع غيبه والى المشتري
الخيار في الايام ثلثة قال محمد رحم الله ليس في جميع ذلك لان لكل واحد منهم تعالى الخيار والخيار في ثلثة ايام في المرات
ولو كان الاب او الوضى بلع على انه بائنا ثلثة ايام فضاؤه في مدة الخيار قال ابو بصير رحم الله ليس في جميع بلع الخيار
وغيره بعد ربع في ثلثة روايات في روايته يكون الخيار للتميم ان شاء وقض ليس وان شاء ارجاز في مدة الخيار وبقضاء
يكون هذا خيار الاجازة لا خيار الشرط على رواية في مثل خيار الشرط الى التميم موقفا بالايام ثلثة كذا كان في رواية
يتمى الخيار للاب ان نقض ليس في المدة او اجازة جاز ان لم يصنع شيئا حتى مضت المدة ثم ليس والكتاب اذا باع
على انه بائنا ثلثة ايام ثم غرض العبد الما دون ان يباع على انه بائنا ثلثة ايام ثم غرض العبد المولى تيم ليس ويحل الخيار ورجل
باع فباع على انه بائنا ثلثة ايام ثم قال بلع العبد ان وقت الدار فانت حر لم يكن ذلك نقضا ليس ولا يبطا له الخيار
وكذا لو قال بعت العبد انت حر او بعت العبد وكذا لو كان الخيار للمشتري فخلت به كذا رجل يشتري عبد على انه

على انه بائع ثمنه ايام ثم قال المشتري قد اجبرت شراؤه او شئت اخذه او صليت اخذه بطل خياره وكره
 قال هيريت اخذه او اجبت او ادوت او قال قد تعجبت او قال قد واقعت لا يبطل خياره رجل اشترى كذا باعلى
 انه بائع ثمنه ايام فانتسج به نفسه لا يبطل خياره لان الكتاب لا يشترى لاجل الفسخ منه وانما يشترى لاجل
 الدرس والحفظ فلا يبطل خياره كالساج اذا اشترى دياجا على انه بائع ثمنه ايام ثم نظر في نفوس الريبان
 لا يبطل خياره وللهذا اخرج من كتاب الفير ولم يرد ولم يحول لا يصير خاصا وان منسج غيره لا يبطل خياره قاله ابو القاسم
 يبطل خياره وبالدرس لا يبطل خياره فله وجه يجوز الاخذ به لان في الكتاب به استعمال الدرس يكون للفرد والاختار
 انه اهل به صحيح ام لا يكون بمنزلة الاستخدام مرة واحدة وذلك لا يبطل الخيار من له خيار شرط اذا قال اطلب
 خيارى بطل خياره ومن له خيار الروية اذا قال اطلب الخيار لا يبطل خياره رجل اشترى ثوبا باعلى انه بائع ثمنه ايام
 ثم جاءه بغيره فبيع فبيع فقال البائع ليس به اقربى وقال المشتري لابل مهر ثوبك قال ابو حنيفة وابو يوسف
 القول قول المشتري والبينة للبائع وكذا لو كان الخيار للبائع وكذا اذا كان من في البيع خيار بشرط واراد ان يرد
 خياره الروية والحنان يريه الرد بالبائع فاقول فيه قول البائع وكذا لو كان بائع ثمنه ايام فانتسج به نفسه
 منه البائع او عند المشتري او دلته او لا فان الكل يدر مع الاصل ان تم البيع منها يكون للمشتري وان الفسخ
 البيع منها يكون للبائع ولو كان الخيار للمشتري فانتسج به نفسه البائع او دلته او لا فان البائع فذلك الجواب وان
 عند المشتري ذكر في الكتاب ان الكسب يكون للمشتري ثم البيع منها او انعقض قبل ان يقرها لان عند خيار بشرط
 للمشتري لا يمنع دخول البيع في خيار الروية والبيع عند الكل باعلى قول اخنيفة يدر الكسب مع الاصل لان عند
 خيار شرط لا للمشتري يمنع دخول البيع في كسب المشتري ولو اشترى عبد اعلى انه بائع ثمنه ايام فانتسج به نفسه
 المشتري بطل خيار المشتري في قول اخنيفة روح ولا يبطل في قول محمد روح ومن ابى يوسف فيه رد ايمان ولو قطع البائع
 يدر قبل تسليم المشتري لا يبطل خيار المشتري عند الكل ولو قطع ابني عند المشتري بطل خيار المشتري عند الكل وكل
 اشترى عبد من رجلين صفقة واحدة على ان الباعين بالخيار فزوى احدهما بالبيع ولم يرض الآخر لهما البيع في قول
 اخنيفة روح رجل اشترى ابدا على ان البائع بالخيار فتمت اشترى فاجاز البائع البيع عن الابن ولا يرث اباه فلهما
فصل في خيار الروية خيار الروية مثبت في كل عين ملك بقره يحتمل الفسخ كالبيع والاعارة

والقصة والصالح من دوى المال ولا يشتري الخيار في البيع المشتري بقيت لمبايعته في الخمين اذ كان في دوايل ما المردية
اذا كان مينا فهو بمنزلة سائر الامان وكذا القبر من الذهب والعققة والاداني ولا يشتري خيار الرودية فيها كالمك وبما في الرواية
المسلم والمدراهم والدينار غير مينا كان اردينا والكيل والمردون اذا لم يكن مينا فهو بمنزلة الدراهم والدينار غير مينا ولا يشتري
خيار الرودية في كل من مك بمقدار الخليل الفسخ بالرد كما لم يرد الخليل والصالح عن القصاص من خيار الرودية في الفسخ
قبل الرودية صح فسخه وان اجاز العقد باطل قبل الرودية لا يصح له طاله حتى لو آه بهه ذلك كان خيار الرودية والفسخ بخيار
الرودية يصح من غير فسخا وفسخا وهو فسخ على كل حال قبل القبض وبعد ولا يورث خيار الرودية كما لا يورث خيار الشراء يورث
خيار الميراث يورث خيار الرودية بوقت بل يبقى الى ان يرد ما يطله ويطل بما يطل به خيار الشراء كما لا يورث خياره ولا يورث
الزمن واليه فان بلغ به القبض قبل الرودية ثم رد عليه يوجب نقضا فاقس ويا هو فسخ كل ردية او ملك الزمان او تحقق لانها
لا يورث خيار الرودية هو الصحيح ولو كان بعد الرودية على ان بالخيار فسخه ايام او عرضة على بيع او ذهب ولم يعلم بطل خياره وان
فعل شيئا من ذلك قبل الرودية لا يطل خياره وان ملك بعض البيع عند اشتري بطل خياره لان خيار الرودية تمام العقدة
فانما قد ردوا بعض البهاك او بالبيع بطل خياره ولو عرض على البيع بعض البيع بعد الرودية بطل خياره وحدث محرم
ولا يطل في قول ابى يوسف ربح ولو اشتري شيئا لم يرد فسخه مبادا بطل خياره عنه محرم ربح ولا يطل منه
الى يوسف ربح ولو ارسل رسولا بقبضه ففسخه او ارسل لا يطل خياره ولو وكل ركبلا زراي الوكيل فقبضه بطل خيار الوكيل
في قول ابي حنيفة ربح كما لو كان الوكيل مائة فقبض مبادا ربح لم يورث خيار الرودية وقال ابو يوسف ومحمد ربح في الوكيل
بالقبض لا يطل خيار الوكيل فقبض الوكيل بعد الرودية كما لو قبضه الوكيل قبل الرودية ثم اسقط خيار الرودية لم يطل
خيار الوكيل واكتفى على ان خيار البيع لا يطل فقبض الوكيل بعد العلم بالبيع ولو اشتري شيئا لم يرد ثم وكل بطلا
بالرودية وقال ان ردية فخره لا يجوز ذلك ولا يكون ردية الوكيل بالرودية كدية للمرسل الوكيل بالشره او اشتري
شيئا كان راه للموكل ولم يعلم به الوكيل كان الوكيل خيار الرودية ثم ابيع لا يخلو اما ان يكون من بني آدم او ابيها ثم
ادعى المردض او من العقار فاما كان من بني آدم وهو مريد او جارية فزاي الوجبة ورضي به ولم يرسب ارا الاضا بطل خيار
الرودية والملكات الجارية تنقبة فزاي صدرها ظهر او ساقها ولم يرد جهلا لا يطل خياره وكذا لو كان عليه فهو بمنزلة الجارية
فان راى وجهه من وراء الزجاجة كان ردية وان كان البيع دابة زب او ابلا او غنما او غنلا ردي من محرم ربح لا يطل

لا يبطل ما لم يرد به من غيره وان كان الميسر شاة العلم لا يدرك بحسب الرواية حتى يبطل خياره بعد ذلك لان المقصود
 هو العلم وذلك لا يثبت الا بالحسب والاحتياط شاة فتنية لا يدرك النظر في ضررها من الرواية الى حسمها وان كان
 الميسر منقول ليس بحجبان فالاحتياط شاة حتى من مقتضوا كما لو جنى في المناء فربما يشابه ذلك لا يبطل خياره ما لم يرد به
 وان لم يكن شاة من مقتضوا كما لو كان الميسر اذ اراد ان يرضى بغير خياره اذا وجد غير المسمى مثل المسمى في الصفة
 ولو كان ثوبا يختلف قيمة باختلاف العلم تغير رتبة العلم ايضا لاجل خيار الرواية وان كان الثوب مطا فزاي حتى
 الطي ورضي به بطل خياره وان كان ثوبا لم يرد به كل ثوب لا يبطل خياره لان الثوب من العدييات المتعارفة
 في العدييات المتعارفة بغير رتبة الكل وان كان الميسر عتقا فذكر في عاتمة الروايات انه اذا اراد ان يرضى بالدار ورضي
 به لا يرضى به قالوا انه اذا لم يكن في الداخل ثوبا فاحتياط خياره لا يدرك رتبة الداخل واما هو المقص منها وعليه الفتوى
 لان داخل الدار بمنزلة الوجبة في آدم وان كان كذا ذكر في الكتاب انه اذا اراد ان يرضى بالخيار من خارج دراي كل شجر
 ورضي به لا يرضى به بخيار الرواية ثم اذا كان الميسر شيئا واحدا فاحتياط خياره لا يدرك رتبة الداخل واما العدييات
 المتعارفة كالبيض والمان وسفرجل ومن العدييات المتعارفة كالجزر والوز والبيض والفاص والاجاص والكلي
 والموزون فاحتياط خياره لا يدرك رتبة واحد او لم يكن في وعاء واحد بل هو متفرع على الارض فهو كشي واحد اذا اراد
 من خبثه او اكثر رضى كان رتبة اذا كان غير المسمى مثل المسمى والاحتياط الحظوة او شجرة في جو القصر او الزعفران في سلتين
 او المسمى في الزعفران خلف فيه مشايخ قال مشايخ لمكان في وعائين فهو بمنزلة شيئين مختلفين وقال مشايخ الوفاق
 هما كشي واحد وهكذا ذكر في عاتمة الروايات وهو الصحيح ان رتبة احد هما يكون كرويتهما جميعا وانفقوا على انها كشي واحد
 في حكم العيب حتى لو وجد باي احد الوعائين عيبا فاحتياط القبض ميكما او يرد بها وان كان بعد القبض يرد العيب خاصة
 كما لو وجد باحد الثوبين عيبا بعد القبض لان عيار الرواية من تمام الصفقة وكان الحال فيه يرد القبض كالحال فدية اما
 خيار العيب فلا يمنع تمام الصفقة هذا كله اذا كان غير المسمى على صفقة المسمى فان لم يكن يرضى بخيار الرواية فانه لا يشتري
 لم اجد الباقي على تلك الصفقة وقال البلع لابل هو على تلك الصفقة كان القول قول البلع والبينة المشتري وان كان الميسر
 من العدييات المتعارفة كالمان وغير ذلك ما لم يرد به الكل لا يبطل خياره ولو اشتري وتربط به بالكل لا يبطل خياره
 اذا كان الميسر في غزاة وقال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل مع اذا كان الميسر نوعا واحدا فزاي العيب ورضي به بطل

خيار بشرط ان لا يخذ بالتقيد دليل الرضا وخيار الروية لا يبطل بصريح الرضا بطلان يبطل بدليل الرضا
وخيار بشرط يبطل بصريح الرضا فيبطل بدليله وكذا الوعد عرض المشتري المبيع على بيع يبطل خيار الشرط
ولا يبطل خيار الروية وخيار الروية يبطل بالقبض مع الروية وكذا ان يقيد الثمن مع الروية رجل اشترى ثوبا
لمنفوقا كان رآه قبل ذلك فاشترى وهو لا يعلم انه ذلك الثوب كان لخيار الروية رجل اشترى ثوبا
ثم اشتراه بعد زمان فقال وجدته متغيرا قال مضى لا يصدق وقال ثمن لا يصدق اشترى الثوب كان اشتراه
بعد الزمان لا يتغير في ذلك الزمان قابلا لصدق ويكون القول قول البايع وان اشتراه بعد زمان غير من ذلك
الشيء في ذلك الزمان قابلا كان القول قول المشتري كما لو راي ياربه ثم اشترى اياه بعد شهر سنين او عشرين
سنة وقال تيرت كان القول قوله عليه القولي رجل اشترى دارا في بلدة اخرى فقال للمشتري سئلها المالك
ثم اشترى من اول الثمن لعدم الروية وعدم القبض حقيقة كان لان مرد اشترى دارا بخيار الروية فان لم يرد او لم يرد
بان خرج من المشتري الى تلك البلدة او يثبت وكذا الى تلك البلدة فيقبض الركيل الثمن ويسلم الدار اليه رجل
اشترى مكعب مربوطه وجربها فنظر الى ظهورها يعني الى صبرها كان لخيار الروية رجل اشترى دابة
من تراب البدن بينه فله خيار الروية اذا خرج مائة وكذا اشترى خفيلا وبصر عينين وفيلس نوای احداهما كان له
خيار الروية اذا راي انما رجل اشترى خفا لم يره فجاها ابلان بالجمت وادبسه اشترى دهن ثمان ثم قام
المشتري وشبه فبها ان يرد او بخيار الروية ان لم يقصها ذلك رجل اشترى جارية عبيد والعت ذراهم
وقفا بضاعتهم ردا لبلد بخيار الروية لا يقبض البيع في حصة الالعت من الجارية رجل اشترى رادوية بعينها من ماء
بعد شرط انه من دبله فهو منها كان له خيار الروية قال لان قبض الرافض الطيب من بعض الاعمى اذا اشترى
شيئا بغير ثبوت او قال اشترى من الختان بصيرا فاعلمى جائز والختان كانه لا يجوز ردا او اجازة ثبوت او
خيار الروية ثم حكموا فيها يكون بمنزلة الروية قالوا الختان شيئا مما يقبل ويحس فاذا قلب رجل كان ذلك بمنزلة الروية
والختان مما يقبل ولا يحس بالختان عقارا او متاعا على نوتس الاشجار قال الشيخ الا ثم خمس الاية اسرخصه
مع الاشبه في قول الخليفة مع ان ير كل بصيرا بالقبض فاذا قبض الركيل وهو غير اليه يبطل خيار الركيل وعن محمد بن
انه يوصف اليه عند الاعمى بالبلغ ما يكون فاذا قال الاعمى بعد ذلك رضى بطل خياره ومن ابى يوست

عن أبي يوسف رويان في رواية ينادي اعمى الى موضع المسح فاذا صار بحيث لو كان بصيرا لراه
ووصيت له فقال رخصت بطل خياره وفي رواية يمسح المحيطان ولا يتجارح فيقول رخصت بطل خياره
وفي رواية ان الرياصين يكون اشتم بزره النظر على ان اعيين المشتري كل واحد منهما ارضا فدخل احداهما ارضا
ودخل حيس الارض بيده فلم يجد فيها الشراك والكل افرده فقال انها لا تقسم نفسها وكيف تقسمي وآخر دخل ارضا فوجد
حيس شهابا فخرجت فلفظ سائر الحشيش وطلوها فوجدت غلظا فخرجت بها وقال ان الارض اولا فخرتها مستقلة
حشيشها واذا لم تصب وكان حشيشه نزة لا تخرج نباته الا كذا رخصت ضيقا اذا اختلف العائدان في الرتبة
فقال البائع هناك رواية وقال المشتري لم اراه كان القول قول المشتري مع يمينه وكذلك لو اختلفا في المسح
فقال البائع ليس به العيب وقال المشتري هو به كان القول قول المشتري بخلاف خيار العيب اذا اراد المشتري
ان يرد البيع بحيث يملكه عند المشتري وانكر البائع ان يكون العيب منه كان القول قول البائع **فصل**
في العيوب كل ما ينقص القيمة عند التجار فهو عيب وذلك انواع منها ما يكون ظاهرا مما لا يكون
والمثل والصمم والخرس والعرج والسفن الساقطة والسوداء والباغية والاصبع الزائدة والامراض والقرح
وفي غير المحرر ان كاشم في الاداني والخرق والنفثة في الثياب والنفوس في الاراضي اذا لم يعلم به المشتري فلم
كان لان يردا ان شئت البراءة من العيب ومنها ما يكون باطنا في الحيوان والجواري والعملان فاسبيل ذلك
الرجوع الى اهل البصر ان خبر بذلك واحد ثبت العيب في حق الخصومة والدعوى وان شهد بذلك عدلان شهد انه
قديم كان عند البائع يرد على البائع وما كان باطنا في الجواري غير في النساء ولا ينظر اليها الرمل كالقرن والرقن
اذا اضرته امرأة واحدة بذلك ثبت العيب في حق الخصومة لاني الرقني ظاهر الرواية ومنها ما يكون عيبا في الجوار
لاني العلمان كما لا يخفى فانه يكون عيبا في الجواري ولا يكون عيبا في العلمان الا ان يكون فاحشا لا يكون مشك في طاعة
الاناس فيكون عيبا لكنه كالعيب في الجواري وليس عيب في العلمان ومنها ما يكون عيبا في بعض الاحوال
وذلك بعض كالبول في الفراش فانه لا يكون عيبا في الصغير الذي لا ياكل رصده ولا ليس رصده وهو عيب الذي
ياكل رصده وليس رصده لكنه سرور مروي ذلك عن اخيعة وابي يوسف رويان ولو كان المشتري عبدا
فكان ان اسرق او بال في الفراش عند البائع في كبره ولم يبل عند المشتري فقال ابو بكر بن سعد الجعفي رويان

[illegible]

ظاهر و اذا لم يوجب الولادة لفقدانها فظاهر انها لو اشتري جارية في قبضتها ثم قال انها لا تحيض قال الشيخ
 الامام ابو بكر محمد بن الفضل لا يسحب وهو المشتري الا ان يدعى ان فلاح امينة بما يحل له بسبب الاداء فان ادعى
 بسبب الحمل يسحب وعدها ويرى بها القاضي النساء ان قلن هي حبل يخلط البائع ان ذلك لم يكن عنده
 وان قلن ليست بحبل فلا يمين على البائع وهو نظير ما ذكرنا في النسيئة في رجل
 اخبل يربح الى النساء ولى عرقه دار باطنها يربح الى الاطباء ثم في الاداء يرد بشهادة رجلين اذا شهدانه قديم وثملا منظر
 اليه الرجال كالقرون والرقن وسخوة اختلف فيه الروايات واخر ما روي عن محمد بن ابي النعمان ان رجل قبض وهو عيب لا يحدث
 يرد بشهادة النساء وهو قول ابي يوسف الاخر والمرأة الواحدة والمرأتان او ثلث وانما الخبل فثبت بقول النساء في حق
 الخصومة ولا يرد بشهادة اثنين رجل يشتري غنمين فاذا احدهما لا يدخل في رجله ان كان لا يدخل لعله في رجله لا يرد
 والنعمان لا يدخل لعله في رجله بل يضيئ الخلت كان له ان يرد والنعمان لا يرضى ان لا يدخل رجله فيها لم يكن له ان يرد
 رجل يشتري عبدا فابن من يده وقد كان ابن عبد البائع لا يكون له ان يربح بخصان العيب مادام العبد حيا ابتعا
 في قول اخيه ربح وانه لو اشتري دابة فسرق منه ثم علم بسبب لا يربح بخصان العيب رجل يشتري مصحفا على انه
 جالس فاذا فيه ايمان رآه ساطع كان له ان يرد رجل يشتري عبدا فسرق عنده فقل عن عشرة وقد كان سرق
 عند البائع مثل ذلك كان له ان يرد وانه لو اذن عنده الى ما دون اسفر كان له ان يرد لانه يسمى آتيا وسارقا
 وانه لو كان البع بغير قبض البع لم يخرج شيئا كان له ان يرد رجل يشتري غلاما وبركته يرم فقال البائع انه ورم
 حديث حديث اصابه ضرب فادومه فاشتراه على ذلك ثم ظهر انه كان قدما لا يرد وقال المصنف وانه اذا لم يكن بسبب
 فاما اذا كان بسبب فمظهر انه كان بسبب آخر غير الذي بين كان له ان يرد كما لو اشتري عبدا فهو محرم فقال البائع
 هو حبي غيب فاذا هو غير ذلك كان له ان يرد لان الغيب يختلف باختلاف سبب رجل يشتري عبدا كان يحكموا عند البائع
 ياخذ الحكي كل يومين او ثلثة ايام ولم يعلم به المشتري فابطل عليه عند المشتري ذكر في المشتري ان المشتري ان يرد ولانه
 صاحب فراسه بلك عند المشتري فانه عيب آخر غير الحكي فربح بالانقصان ولا يرد وانه لو كان به قرحه
 فافترقت او كان جدر يا فافترق كان له ان يرد والنعمان به جرح قد ثبت يده من ذلك عند المشتري او كانت
 سرخوة فصارت آتية عند المشتري ليس له ان يرد رجل يشتري عبدا فقصه فمعه وانه كان يحكم فابان

ولم يعلم به المشتري قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل بن عمر بن محمد بن الحسين
في الوقت الذي كان يحرم عند البائع كان له ان يرد وان يحرم عند المشتري في غير ذلك الوقت لا يرد وقيل له لو اشتري
ارضا فترت عند المشتري وقد كانت ترزع عند البائع قال له ان يرد لان سبب الترداد هو تسفل الارض
فكان الثاني عين الاول الا ان يحكي ما زاد غالب او كان المشتري رجع القرب عن وجه الارض فعمل الهاترت رجع
القرب الاول والغالب الذي جاز من موضع آخر يكون ان يرد عند المشتري غير الذي كان عند البائع او يشبهه لا يرد
انه عين ذلك او غيره فلا يكون له ان يرد قال القاضي الامام ابو الحسن السعدي رجع الجواب في مسئلة المحي
والتر قال الشيخ الامام الا انه يشكل لما ذكر في الزيادات في رجل يشتري جارية بفضاء احدى العينين
وهو لا يعلم به لك فاجب البياض عند المشتري ثم غادر ليس له ان يرد وجعل الثاني غير الاول ولو اشتري جارية
بفضاء احدى العينين وهو يعلم به كانت تعلم فقبضها حتى يخل البياض ثم غادرها عنها البائع لا يكون له ان يرد
ان يرد جعل الثاني في عين الاول الذي رضى به اذا كان الثاني عند البائع لم يجعل الثاني في عين الاول اذا غادر البائع
عند المشتري قال لا يرد قال القاضي الامام بن ابي ابي بكر محمد بن الفضل بن عمر بن محمد بن الحسين
كان مشكلا اذا اجتمعنا فاشارة في هذه المسئلة فما استقدت منه زقا رجل يشتري عبدا فصرق ثوبا
للمشتري داين قد كان مرق عند البائع بعد ان رجع قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل بن عمر بن محمد بن الحسين
ان يحاصم البائع مادام العبد حيا بقا فان ماد من الباقي كان للمشتري ان يحاصم البائع ويرو عليه ما حرمه رجل
اشترى جارية وقبضها فلم يحض عنده اشتري شهرا واربعين يوما قال القاضي الامام بن ابي ابي بكر محمد بن الفضل بن عمر بن محمد بن الحسين
فاذا ما شهرا واحدا فانه لا يقع به القدر عند المشتري كان له ان يرد اذا اتمت الا ان كان عند البائع اشتري
جارية وادعى انها لا تحض واسترد بعض الثمن ثم حاضت قالوا ان كان البائع اعطاه على وجه الصلح عن اليك كان
لبائع ان يسترد ذلك من المشتري رجل يشتري جارية وقبضها وخصم البائع في عيب بالجارية ثم ترك
الحضومة اياها ثم خاصمه وقال له البائع لم امسكها طيلة الدهن بعد ما اطلقت على عيب فقال المشتري انما امسكها
لا نظل يرد العيب قال الشيخ الامام بن ابي ابي بكر محمد بن الفضل بن عمر بن محمد بن الحسين
على البائع رجل يشتري خنطه فوجده فيها قرابا قال الشيخ الامام بن ابي ابي بكر محمد بن الفضل بن عمر بن محمد بن الحسين

مثل ما يكون في الحنطة ولا يذهب عينا عند الناس ليس له ان يرد والحنان يذهب عينا عند الناس الا انه ليس
 بفاحش كان له ان يرد والحنان التراب فاحشا كان الحيا المشتري ان شاء اخذ الحنطة بفسطهم من الثمن
 وانتار رد الحنطة وياخذ كل الثمن كما لو اشترى حنطة على انها عشرة اققرة فوجد باسنة كان له الحيا على ان
 الوجه وعين الي يرسد مع اذا اراد ان يغير التراب فيرد التراب ويمسك الحنطة بفسطهم من الثمن ليس ذلك
 لان الحنطة لا تخلو من قليل تراب هذا اذا علم المشتري بذلك قبل التميز فان كان المشتري يغير التراب
 من الحنطة فوجد التراب فاحشا يذهب ذلك عينا عند الناس ان لم يكن ان يخلط التراب بالحنطة ويترام بذلك الكيل
 على البائع من غير نقصان يرد الكل على البائع ويسترد الثمن لانه رد ما كما قبض والحنان يذهب الحنطة لا يذهب
 بذلك الكيل لا يتفحصها بالندرية لا يرد لانه لا يمكنه ان يرد ما قبض لكن يمكنه من التميز حصة ففقدان الحنطة الا ان
 يرضى البائع ان ياخذ ما ناقصه فيكون ذلك كذلك لا يخلو من التراب فهو مثل الحنطة المقتضيل الذي ذكرنا ولو اشترى
 مسكا فوجد فيه رصاصا كان له ان يغير الرصاص ويرده على البائع بحصة حمل ابو يوسف مع كس في ذلك المسائل
 اصلا فقال كل ما يباح في قليل لا يغير كثيرا وكل ما يباح في قليل كان له ان يغير كثيرا والرصاص في المسك
 لا يباح في قليل فيغير كثيرا ويسمح في قليل التراب فلا يغير كثيرا وعامة المشايخ اخذوا بهذه الرواية ولو اشترى
 نقرة فخرى منها جرح مثل ما يخرج من الفخاس كان له ان يرد النقرة بمسك من الثمن بحسب ذلك الا ان يشاء
 البائع ان ياخذ ما كان ذلك ويمد الثمن لان في قليل الحجر لا يباح في الفخاس فكان له ان
 في المسك رجلان بتايبا بغير ما يبيعون فاقبضوا فوجدوا با بغير الذي اشتراه عينا مات عنده والبغير
 الآخر مرض عند الذي اشتراه قال الشيخ الامام نهان بخير الذي وجد بالبغير الذي اشتراه عينا ان تار
 ربح بحصة البعير الآخر فاشاد ربح بحصة البعير من قيمة البعير الآخر صحيحا غير نص وانما بخير لم يرض البعير
 الآخر رجل اشترى جارية فظهر انها كانت مخنوبة الراس قال الشيخ الامام نهان ان ظهر بها
 شتمها كان له ان يرد ما وان ظهر بها نقرة لم يرد الا ان يكون مولا او اشترى طافي البعير والصورة يذهب ان
 بين الصنفرة والحجرة يذهب عينا في التركة والهندية والقصافة لان عامة مود اهل الروم تكون كذلك ولو اشترى
 عبدا امره فوجده مخلوقا للحيوة او متوفى للحيوة كان له ان يرد وان ظهر ذلك في مدة بعد اشتراكه لم يكن له ان يرد

البائع رجل اشترى خبزاً به درهم فوجد خبزاً واحداً مختلراً فاقطعه على البائع فدفن البائع إليه خبزاً آخر خبزاً خامس غير
 وزن قال الشيخ الامام هذا لا يجوز ذلك الميزون لان هذا القدر مما يدخل تحت الوزن فمعه انتم اما
 وعشرة اما سير لمجر على عدة فلا يجوز الا بالوزن والحكمة اكل من ذلك مما ليس له حيز معلوم على عدة فلا باس به
 رجل اشترى ثوباً بثمن ثم قطعه فباعه ونوى عند القطع لانه الصغير ثم وجد به عيباً لا يربح بالفتقان ولو ربح
 عند القطع لانه البائع كان له ان يربح بالفتقان لان البائع لا يتم في البائع به دون الفتق رجل اشترى خمره فوجد
 في جودنها خمرين قالوا ان كان هذا الخمر في هذا الخمر لم يربح بالفتقان اما سخر اشترى ان شاء اخذ ويبيع الخمر
 وان شاء رده ورجل اشترى ارضاً او كراً فظهر ان فيه شره على ما ذكره فبيع على ظهره ارضاً او كراً
 آخر كان له ان يرد لان ذلك يربح بالفتقان اما سخر اشترى رجل اشترى عيائماً واربعة حقونه به غل فيه
 طرية وان لم يقل بغيره ولم يشترط الطريق فلا طريق له وان يرد البيع اذا قال طشت ان لم يفتق الى الطريق او
 لو اشترى ارضاً او مختلاً لا يستحق الشرب بدون شرط فان لم يكن لها شرب ولم يعلم بذلك فباعه على ان لا يرضى
 كان له ان يرد لان ما يده الانسان يباع يكون له ان يرد ذلك وندم اشترى يربح بالفتقان اما سخر و
 الخمر لا يستحق ذلك بدون شرط رجل اشترى حبة مطبوخة فوجد فيها غارة فباعها كان ذلك يربح بالفتقان اما سخر
 فربح بالفتقان لم يربح بالبائع ذلك جازا ليس ثم يفتق الخمر فربح بالفتقان اما سخر فربح بالفتقان اما سخر فربح بالفتقان اما سخر
 والخمر فيه دهن فربح بالبائع لان المهرن فلا يرد ذلك فباعه يربح بالفتقان اما سخر فربح بالفتقان اما سخر فربح بالفتقان اما سخر
 بذلك ثم علم ان كان اشترى يعلم بذلك لكن لا يعلم انه يربح بالفتقان اما سخر فربح بالفتقان اما سخر فربح بالفتقان اما سخر
 كان له ان يرد وان حلف التجار فيما بينهم قال بعضهم عيبهم عيبهم قال ليس يربح لم يكن له ان يرد او الم يكن
 يباعه اكل والخمر يعلم كذا واحد عيب كذا واحد عيب كذا واحد عيب كذا واحد عيب كذا واحد عيب كذا واحد عيب كذا واحد عيب
 له ان يرد رجل اراد ان يشترى جارية فزادها ثمنه ولم يعلم انها عيب فاشترى اتم علم انها عيب قال محمد بن
 روح له ان يرد لان هذا ما يشبه على الناس فجاز ان يشترى عليه فلا يثبت الرضا بالبائع رجل اشترى جارية
 لها لبن فارضعت صبياً ثم وجد بها عيباً كان له ان يرد لان هذا ما يشبه على الناس فجاز ان يشترى عليه فلا يثبت الرضا بالبائع رجل اشترى
 جارية فولدت بعد بيعه عند البائع ثم تبعتها فوجد بها عيباً قال ابو حنيفة ربح له ان يرد ما صحبها من الثمن وقال

قال ابو يوسف مع یرجى بقصان العیب ولا یرد ولو كانها ولدت عند البائع بعد البیع ثم علم المشتري بسبب
 بطل القبض فهو بالخيار ان اخذها وان شاء وتركها في قول الخليفة وابي يوسف مع رجل اشترى دارا
 ثم باربعين يوما بعد بيعها عيبا قال ابو حنيفة و ابو يوسف مع لا یرد ولا یرجى شیء اشترى شیئا فوجد قبل القبض
 العیب یرد به فیکون یقتضی البیع بینها قبل البائع او لم یقبل ولو قال ذلک عند غیبه البائع لا ینقض فی قول الخليفة
 و محمد مع رجل اشترى خبثه لیخذ له عرقه مشروط ذلک فی البائع فقصعها فی اللیل و اقرانه لیس بها
 عیب ثم جد و الف علیه من غیر شرط فظفر الیهما بالهنا و فوجد له معیبه کان له ان یرد لان البیع الا دل البائع
 بالخبث ید و قوله لا عیب بها لا یعتبر اذا ظهر بها عیب قدیم رجل اشترى برذونا و کان باعه ی ید بها جرح
 اندمل و ثبت علیه الشر و لم یعلم المشتري بذلك ثم جاز المشتري بعد ایام سیل منه الدم قالوا الخکان مثل هذا
 العیب لا یجوز ان ید البیع کان له ان یرد الا فانقول قول البائع ان هذا العیب حدث عند المشتري رجل اشترى
 بطیخه فقصعها فوجد له فاسدة قال ابو القاسم ان علم بفسادها و لم یستطع ان یمسها شیئا حتى خالص البائع
 و اهاج فسادا ثم یمسها کان البائع بالخيار ان شاء رده و حصه الفصان من الثمن و لا یقبل البطیخ و ان قبلها و یرد مع
 الثمن و ان کان المشتري بعد علم بفسادها و استطاع بعضه بان اطعمها اولاده او عبده لاشیء لا علی البائع و ان
 لم یکن له بطیخه فیمس فسادا یرجى المشتري علی البائع تجب الثمن علی کل حال رجل اشترى ثوبا فوجد عیبه فی خاتمه المشتري بحضرة
 المشتري ظهر له سقن لا یقتضی به قال ابو بکر البطیخ یرجى برأه عند المشتري ان ملک او فسد لاضمان علیه و ان اقر
 المشتري لفساده ان لم یکن له ثیمه و اشهد علی ذلک ههنا لاشیء علی المشتري رجل اشترى شجرة فوجد بعض
 اشجارها عیبا قال ابو بکر هذا یرجى و یرد کل ارجاء کل و لیس ان یرد العیب خاصة و الخکان لا اشجارا ثیمه
 قال المصوح الخکان ذلک قبل القبض فیکون الجواب و الخکان بعد القبض و المشتري الشجرة بارضاها فذلک و ان
 اشترى الاشجار خاصة و یرد العیب خاصة رجل اشترى بعیرا و قبضه ثم وجد به عیبا قد هب به الی البائع لیرده فطلب
 فی الطريق فانه یطلب علی المشتري ثم ان المشتري ان ثبت العیب یرجى بقصان العیب علی البائع و لو اشترى بعیرا
 و قبض فوجد له لا یلتفت ثم ظهر به یرجى فوقع فاکسر فخذه فانه لا یرجى بالقصان علی البائع رجل اشترى بعیرا فظن
 اذ فله و ارده سقط فذبحه انفسا فظن و انفسا فاذها فی فاسدة فسادا قديما الخکان الذابح و یجوز ان یرد المشتري

لا يرجع بالنقصان لوجوب النقصان على المبيع وان وجب ما لم يشتري ما دفعه من غيبه فذلك في قول الحنفية
وقال صاحب الجواهر يرجع بالنقصان لرجل اشترى شيئا وقبضه فمعه ثوبان لم يمسح بهما فباعهما فباع ثوبا من ثوبان
فما كان الباقي من ثوبان وجب به عيبا قدما كان لان يرد على الباقي ولم يكن الباقي ان يرد على الباقي فذلك
لو اشترى شيئا وقبضه فمعه ثوبان ثم اشترى من الباقي ثوبا فوجبه به عيبا قدما كان لان يرد على الباقي ولم يكن الباقي
ان يرد على الباقي فذلك لرجل اشترى شيئا وقبضه فمعه ثوبان ثم اشترى من الباقي ثوبا فوجبه به عيبا قدما كان لان يرد على الباقي ولم يكن الباقي
عيبا قدما كان لان يرد على الباقي فذلك لرجل اشترى شيئا وقبضه فمعه ثوبان ثم اشترى من الباقي ثوبا فوجبه به عيبا قدما كان لان يرد على الباقي ولم يكن الباقي
فان كان يرد على الباقي كان الباقي ان لا يقبل الرد غير قضاء وان كان ميسر بالبيع لانه لو قبضها غير قضاء لا يكون له
ان يرد على الباقي فذلك لرجل اشترى ثوبا فوجبه به عيبا قدما كان لان يرد على الباقي ولم يكن الباقي
بالجرح رجل اشترى دهنين في ثوب فوجبه به عيبا قدما كان لان يرد على الباقي ولم يكن الباقي
في حانوت لغيره فاجبر المشتري ان اجرة الحانوت كذا انظر ان اجرة الحانوت كان اكثر من ذلك قالوا ليس له
ان يرد اسكني تهذيبا سيب لان في الحانوت رجل اشترى ثوبا فوجبه به عيبا قدما كان لان يرد على الباقي ولم يكن الباقي
فلم يكن رخصا كان لان يرد لان فوات المشتري فوجبه به عيبا قدما كان لان يرد على الباقي ولم يكن الباقي
قالوا ان كان الثوبان في ثوب واحد فباع الثوبان فباع ثوبا من ثوبان فباع ثوبا من ثوبان فباع ثوبا من ثوبان
اشترى على ان كان فوجبه به عيبا قدما كان لان يرد على الباقي ولم يكن الباقي
من غير ان كان لان يرد لو اشترى عيبا او جارية فوجبه به عيبا قدما كان لان يرد على الباقي ولم يكن الباقي
بالنقصان ولو اشترى ثوبا فباع ثوبا من ثوبان فباع ثوبا من ثوبان فباع ثوبا من ثوبان
على ثوبه الجارية فوجبه به عيبا قدما كان لان يرد على الباقي ولم يكن الباقي
رجل باع عيبا او ثوبا من ثوبان فباع ثوبا من ثوبان فباع ثوبا من ثوبان فباع ثوبا من ثوبان
بالبيع قبل قبض البيع كان لان يرد في ثوبه لانه امتنع عن تمام العقد رجل اشترى ارضا فوجبه بها عيبا قدما كان لان يرد على الباقي ولم يكن الباقي
اناس كان لان يرد بالحق ولو اشترى ثوبا فوجبه به عيبا قدما كان لان يرد على الباقي ولم يكن الباقي
فوجبه به عيبا قدما كان لان يرد بالحق ولو اشترى ثوبا فوجبه به عيبا قدما كان لان يرد على الباقي ولم يكن الباقي

وان اشترى لها غير النخلة لا يكون له ان يرد الا لان يكون ذلك مما عدا انفسه وان اختلف البائع والمشتري
فقال المشتري اشترى منها الاضحية واكره بائع ذلك فاكله فان ذلك في زمان الاضحية كان القدر قول المشتري
اذا كان من اهل ان يضحي برجل اشترى ثمنها صانحة جاز اليه فان لم تكن صانحة لا يكون للمشتري ان يرد ما رجع
المشتري بعد فوجده بغيره بعد ذلك ان اثر الضرب فيه لا يرد ولا يرجع بالنقصان ان الطمعة او ضرب به سوطين
او ثلثة ولم يؤخر فيه كان له ان يرد به المشتري بعد انقصه رجل عمه عند المشتري وقتل به القاتل ثم علم عيب فانه لا يرجع
بالنقصان رجل اشترى عبدا ونقصه ثم باع من البائع فوجده البائع به عيبا قد باه بالبربر صحت روح وهو قول الخنفية
روح له ان يرد على المشتري الاول رجل اشترى من رجل دنانير دراهم وتقا ايضا ثم ان اشترى الدنانير
التي اشترى بالدرهم وسلم الدنانير ونقص الدراهم ثم وجده المشتري انما في الدنانير عيبا فردا على بائعه
الاوسط وطلبها الاوسط بغير نقضا وقال محمد روح البائع الاوسط ان يرد ما به ذلك العيب على البائع الاول قاتل
ولا شبهة فخر في ان الباعرض لان البائع لا يقع على تلك الدنانير فيها وكذلك رجل على رجل دراهم ونقصها
منه ونقصها آخر فوجدها زورا فردا عليه بغير نقضا كان له ان يرد ما على الاول رجل اشترى عبدا باعه من ابنه
في صحته ثم مات نورته الابن ليس له وارث ثم وجده بالمشتري عيبا قد باه كان له ان يرد الا انه يسأل القاضي
حتى ينصب خصمها عن الميت فيرده الابن ذلك الخصم ثم الابن يرده على ابيه وان كان للميت وارث آخر يرده الابن
على ذلك الوارث ثم يرده على ابنه الميت ولم يفصل محمد روح في الكتاب بين ما اذا كان الميت استوفى الثمن
ربما ما اذا لم يستوفى واطلاق محمد روح في الكتاب دليل على الترتيب بين الوصيدين وتنه المسئلة دليل على ما قلنا
ان الرجل اذ باع شيئا ثم انه وهب الثمن للمشتري ثم وجده المشتري بالمشتري عيبا كان له ان يرد ما
ولو اشترى رجل عبدا ونقصه ثم باعه فمضى دته ثم مات المورث نورث الابن اياه ثم وجده بالعبد عيبا قد باه لا يرجع
على احد بخلاف الاول عبدا ترون مرون بلاء مولا عبدا كسبه بمثل القيمة جاز فان وجده المولى بالبائع عيبا كان
ذلك قبل القبض كان له ان يرد على عبده وان كان بعد القبض والتمس من التمس ولا يرد على عبده رجل اشترى حوزا
مكسرة فنقصه فانه لا يغتصب به ولا تيمنه لكان له ان يرد ما بقي ونسبه كل الثمن وان كان الفاسد مما قطع به
ولا تيمنه عند الناس فانه يرجع بنقصان العيب فيما كسر ولا يرد المكسور ولا الباقي الا اذا تمام البينة على ان ابا تاتي

مسبب رجل اشترى به درهم بطيخا عده وانكسر واحدة منها بعد القبض فوجد با فاسدة لا يتحقق بها مكان لان يرضى
بحبسته من الثمن ولا يرد غير الله ان يعلم البتة على فساد ما بقى ولكن البطيخ في هذا كما يجوز لان الجوز شئ واحد اذا كان
بعض الجوز فاسدا لا يتحقق به بزره الكل وكذا اللوز والفندق والغسق والبشيش واما في البطيخ والرمان والسكرجل
والخيار ولا يرد غير الواحدة الفاسدة رجل اشترى جارية من رجلين فوجد بها عيبا فقال ارد على فلان ولا ارد على فلان
فذلك لاني قول الحقيقة والى يوسف رجل اشترى شاه فخر صوفها ثم وجد بها عيبا ان لم يكن الجوز فحسنا لانه كما قال محمد
رحم والجوز عده ليس بيقصان بطل وان اشترى كراما ثم عده فقطعت ثمرته ووضعها على الارض ثم وجد بالكرم مسبا
لم يبلغ به المكان القلعت لم ينقص شيئا من رده واذا اشترى ختلا فبه تمر بموضع من الارض وتمره وقبض ثم جازم
فلهم ينقص الجدة او شيئا ولم ينقص النخل ثم وجد با عده ما لم يكن لان يرد اصدها دون الاخر ولدان يرد با عيبا العيب
الذي وجد با عده ما لا يرد اقبض قبل الجدة او اصدرا بغيره شئ واحد وليس به كما انقص والخاص اذ اصدرا عده من الاخر
وليس فيه ضرر لان التمر بعض النخل يخرج منه واما انقص من القنصة رجل اشترى عبد فوجد به عيبا فاستقال فاني
ان يملكه كان لان يرد به باليب وليس به ان يتركه فالعلم باليب ثم عده على بيعه فانه مثل حقه في الرد رجل اشترى جوايا
وتيا باهر ويا فوجد اشترى بان ياب ميا و قد كان التفت للجلاب ذكر في المشتق ان لان يرد ان ياب بجميع الثمن قال العلم
رحم وبني ان يكون للجلاب كافي الجارية والعبد اذا وجد با بجارية ميا بيدة التفت فوجد بها كان لان يرد با بجميع الثمن رجل اشترى
عبدان جازا اذا كانا بنفسى ذلك فوجد اشترى ثم وجد به عيبا كان لان يرد رجل اشترى شاه او بقرة ثم ولد بها
او بقرة ثم ولد لها فلم يمسبب ثم ارضع منها الولد كان لان يرد با ولم يكن ذلك رضا باليب والكان هو ارسا الولد
عليها وان اشترى من لبنها شيئا فشر به او عاده ولده بعد علم باليب كان ذلك رضا باليب رجل اشترى
جارية فوجد بها فرقة فادها ان وادها من تلك الفرقة كان ذلك رضا باليب وان وادها عن عيب حدث فيها لان
الفرقة لم يكن ذلك رضا باليب ولو اتهم العبد بعد علم باليب فيه روايان رجل اشترى عبد او بقرة فوجد به من رجل
وسلله الى الموهوب له ثم رجع في الهبة فغيره فقا ثم علم ميب كان به وقت اشترى لم يكن لان يرد في قول الحقيقة
والى يوسف رحمة وعن محمد رحمة ان لان يرد رجل اشترى املا او بقرة فادى انه يمول في الفرائش فان القاضي
يضيء على يدي دلد ليظفر فيه رجل اشترى جارية قد بلغت فادى انها خشي قال محمد رحمة يحلف البائع ان يشهد

ما هي كلك لانه لا يغير اليها الرجال ولا التاجر رجل اشترى عبد اعلم بحب بطل القبض فادان يردوه فصار له البائع
 من العيب على عبد آخر وقبض المشتري ثم استحق احداهما فانه يرجع على البائع بحجة استحقاق من الفسخ كانه اشترى
 عبدين بذلك الثمن ويجعل العبد الثاني في زيادة في البيع ولو كان المشتري قبض العبد الذي اشتراه ثم وجده عيبا
 فصار له من العيب على العبد ثم استحق العبد المشتري بطل في العبد الثاني في بطلان الصلح في العبد الثاني بطل القبض
 رجل اشترى عبدا وقبضه فكتب الكسبا بعد المشتري ثم ان المشتري وجده بالعبد الذي اشتراه عيبا ثم
 اختلف الكسب لم يكن اقل من الكسب فباعا العبد رجل اشترى بدارية وقبضها فباعها من آخر فوجده اشترى الثاني في بها
 عيبا يحدث واراد ان يرد ما فقال المشتري الاول هذا العيب حدث عندك واقام المشتري الثاني في البينة ان هذا
 العيب كان عند البائع الاول فزادها القاضي على المشتري الاول كان المشتري الاول ان يرد ما على بائعه بذلك العيب
 في قول ابى يوسف رحمه الله وقيل هو قول الحنفية رحمه الله ولا يرد في قول محمد بن رجل اشترى عبدا وقبضه فباعه رجل آخر
 فقال المشتري لا عيب به فلم يفتق البيع بينهما ثم وجده المشتري بالثبته يحدث مثله واقام البينة على ان هذا العيب
 كان عند البائع كان له ان يردوه وتولى المشتري للذي ساء له ليس به عيب لا يبرأ منه في الرد وقال شيخنا كانت
 المسئلة في الثوب اذا قال المشتري للذي ساء له عيب به ثم وجده عيبا لا يكون له ان يردوه لان ميبوب
 الثوب ما يوقف عليه فصح ان يرد في العيوب انما هي الميبوب لا لا يوقف عليه فيجوز ان يرد في العيوب كذا
 فلا يبرأ وتقول المشتري ليس له صحت زائدة او ما سبب ذلك من العيوب التي لا تحدث في تلك المدة ثم وجده المشتري
 بالعبء ذلك العيب كان له ان يردوه لان القاضي يفتق بكذا في نفي ذلك العيب فبطل كلامه رجل اشترى
 من رجل عبدا وقبضه فباعه من آخر فوجده المشتري الثاني في البيع وحلف وغرم المشتري الاول على ترك الخصومة
 وانسك العبد ثم وجده بالعبد عيبا كان عند البائع الاول كان له ان يردوه على بائعه ولو وجد المشتري الثاني في البيع وغرم
 المشتري الاول على ترك الخصومة ولم يحلف المشتري الثاني فوجده عيبا كان عند البائع ليس له ان يردوه على بائعه ولو
 ان المشتري الثاني ادعى ان البيع الذي جرى بينهما كان تحبزا او كان بمن الى العطاء او كان فيه خيار شتره او رتبة
 وصدقه المشتري الاول في ذلك ثم وجده بالعبد عيبا كان له ان يردوه على بائعه بخلاف ما اذا قال المشتري الاول
 والثاني في البيع اوردوا في على الاول عيبا فغيره فصار رجل اشترى عبدا فادان يردوه عيبا فاقام البائع البينة

على اذنه انه باع العبد بثلثة ميسر له ان يرد به بالعب وكذا قال الباكي البتة اشبه باع من فلان وقول
ما فيه سجد والمشتري الاول يحيد البتة كان محمودا بمنزلة الاثارة ولا يرد رجل يشتري عبدا بصفتين لكل
صنف نصف ثم وجد به عيبا كان من البايع واراد ان يرد واحد المتقين دون الاخر كان له ذلك **فصل في**
ما يرجع نقضان العيب ولا يرد اذا اشترى شيئا قيب منه المشتري بفعل المشتري او بفعل
اجنبي او بانه ساء ثم علم عيب كان منه البائع فانه يرجع نقضان العيب ولا يرد وطريق معرفة النقضان
ان يقوم صحيحا لا عيب به ويقوم به العيب فانه كان ذلك العيب ينقص عشر القيمة كان حصته النقضان عشر
التمس فان رضى البائع ان يأخذ ميبا بالعب الذي حدث منه المشتري ويرد كل الثمن كان ذلك وان زاد
الميسر عند المشتري بان اشترى ثوبا فضيحة صغيرة او مغزاة واشترى ارضا فبقي فيها بناء او غرس شجر ثم وجد
بها كان منه البائع فانه يرجع نقضان العيب ولا يرد فان قال البائع انا ابتعته كذلك ولرد كل الثمن لم يكن له ذلك
وان اشترى طعاما فانه علم عيب كان منه البائع لا يرجع نقضان العيب وان باع نفسه ثم وجد به عيبا فانه اجنبية
رباني يرسف في بعض الروايات عن محمد بن لا يرد ما بقي ولا يرجع نقضان العيب لا فيما باع ولا فيما بقي ومن محمد بن
في رواية لا يرجع نقضان باياع ويرد الباقي بحقبة من الثمن وبه اخذ الفقيه ابو عبيد والفقهاء ابو الليث وعليه الفتوى
وان اشترى طعاما فاكل نصفه ثم علم عيب كان منه البائع لا يرد الباقي ولا يرجع بشيء في قول اخية في وفي قول الباكي
يرجع نقضان العيب في الكل ولا يرد الباقي وقال محمد بن لا يرد الباقي ويرجع نقضان العيب فيما اكل وبطل في كل بعض
حكم نفسه وعليه الفتوى اذا اذ كان الطعام في زجاجة او اعداد لم يكن في رد الباقي فانه كان في رد الباقي او في رد الثمن
او ما اشبه ذلك فاكل في احد ما ابلع ثم علم عيب كان ذلك عند البائع كان لان يرد الباقي بحصة من الثمن في قول
لان الكل او الجزء اذا كان في رد الباقي كان في حكم العيب بمنزلة شئين مختلفين وان اشترى طعاما في رد الباقي فانه وجد
مباغرض مفسد على قال محمد بن لا يرد الباقي الذي عرقه على ليس لان يرد الباقي لان عنده لرباع انصف
ثم وجد به عيبا كان لان يرد النصف الباقي وكذلك اذا عرض على ليس لان عند الكل والمنزلة الاشياء
المتخلقة كان الحكم فيها هو الحكم في العبد والزمين وتعد ذلك وكذا لو اشترى دقيا فخره مفسد ثم علم انه كان
مراكان لان يرد الباقي ويرجع نقضان عيب باخره وكذا لو اشترى سمرا او ابا فاكله ثم اذا البائع انه كان

كان وقع فيها فائدة ومات كان له ان يرجع بمقتضى العيب في القسوى وهو قول ابى يوسف ومحمد بن كماله فاشترى
 طعاما فاكله ثم علم بحب عند ما يرجع بمقتضى العيب ولو اشترى حبة فلبسها وانقصت بالليس ثم علم بفائدة ميتة فيها
 فانه يرجع بمقتضى العيب الا ان ياخذ البائع ويرضى بمقتضى العيب ولو اشترى ثوبا فاكله ثم علم بحب فانه لا يرجع
 لتعلق حتى الميت به ولا يرجع بمقتضى العيب ايضا لاحتمال ان يفسد سبب فيعود الى ملك المشتري من غير نقصان فيمكن من
 الرد على البائع والمبيع الياس عن الرد لا يرجع بمقتضى العيب كالمو اشترى عبدا فابتاع من يده ثم علم بحب فانه لا يرجع بمقتضى
 العيب العبد حي لا احتمال ان يموت ولو اشترى ارضا فاعملها سجا انهم وجد به عبدا فانه لا يرجع في قولهم واشتروا في الرجوع
 بمقتضى العيب والحق القسوى انه يرجع كالمو اشترى ارضا فو قضاها ثم علم بحب فانه لا يرجع بمقتضى العيب وحمله
 بمنزلة المور اشترى عبدا فاقعه ثم علم بحب فانه يرجع بمقتضى العيب رجلا اشترى ضيقه مع ما فيها من غلات ثم وجد بها
 عبدا فالو اشترى ان يردوا كالمعلم بالحيب لانه لو جمع الغلات بعد ما علم او سكر كما كان لك متيقض فلا يمكن الرد بعد ذلك اشترى
 شجرة ليخذ منها بابا او نحو ذلك فقتلها فوجد بها الاتصال لا اشتراها فانه يرجع بمقتضى العيب الا ان ياخذ البائع مقطوعة
 فيرد الثمن اذا اشترى عبدا فاجره ثم وجد به عبدا كان ان يفتق الا جازة ويرد العبد لان الاجازة تفسخ بالعذر وقد تحقق
 العذر ولو كان من البعير سلم ثم وجد به عبدا فانه لا يفتق البعير ويرده بذلك لان البعير لا يفتق بالعذر ولو اشترى
 اشترى الوارث او الوصى بشئ من التركة كذا لم يفتق ثم وجد به عبدا كان له ان يرجع بمقتضى العيب بخلاف ما اذا
 تبرع اجبى بذلك رجلا اشترى عبدا وقبضه فاعز من غيره ومات فله ان يبيع كالمعلم بالحيب الا ان الاول فان
 المشتري الثاني يرجع بمقتضى العيب على البائع الثاني والبائع الثاني لا يرجع بمقتضى العيب على البائع الاول لان البيع
 الثاني لم يفسخ بالرجوع بمقتضى العيب ومن بعد البيع لا يرجع البائع الثاني على الاول اشترى خارية ربي بفضاء
 احدى الحسينين ولم يعلم بذلك ولم يفضها حتى اشترى البياض عن غيرها ثم عاود بياضها فلم يعلم به كان له ان يردوا ولو قبضها
 ربي بفضاء احدى الحسينين ولم يعلم بذلك حتى اشترى البياض عن غيرها ثم عاود بياضها لم يكن له ان يردوا لان في الرجوع
 الاول لا اشترى البياض ثم عاود جعل كان الاول لم يكن واشترى عنها قبل القبض كان له ان يردوا الثاني الرجوع الثاني
 اذا اشترى البياض في المشتري سلمت له الجارية بصفة سلامة فلا يكون له حق الرد ويوجد البياض بعد ذلك اذا
 اشترى جارية عن ربي بفضاء احدى الحسينين ولم يفضها حتى وجد بها عبدا فقبض الميتة لزمها جميعا لانه رضى بالميتة والاخرى صحيحة

دان تهنی احو و عیب بها کان له ان یرودها بمیالاته لم یرض بالمیسه وهر لا یلک التفریق فی ردها بمیالان کان
اسلیقه بد ما فیها اذ انفقها قبل القبض او بعد لزمه المیسه لانه خرج من ردها سلیقه فیتقرر رد الاخری لانه
لا یلک التفریق ولو اشتری مصرای باب قبض احدیها یا ذل الیایع وهر لک الآخر عند الیایع فانه یلک
والمشتری ان یرود الآخر ان شاء لان القبض یغیب نبوات الآخر فکان له ان یرده ولا یحمل قبض احدیها کتفیهما
جمیعا ولو ان المشتري قبض احدیها یب وهر لک الآخر عند الیایع وهر لک المشتري ان المشتري یغیب العیبه فصار
صار جمیعا لآخر فیسقط فیها جمیعا یكون له لک علی المشتري وکذا لو اشتری فقیض فی ذلکین وکل ان یلک التفریق جمیعا
کان یغیب احدیها فقیضا لآخر اشتری بید انما او غلطه واره سقط فذبح ان ان باشر المشتري فظهر به عیب
قدیم کان للمشتري ان یرجع بالنقصان علی الیایع فی ذل الیایع وهر لک المشتري ان یرجع به لانه انما یلک المشتري
علما ما فاکمل بعضه ثم علم یب فان قدیم ما یرجع نقصان العیب فیما اکل الایان ثم یرود الباقی وهر لک لا یرد میرجع بقبض
العیب نه اذ اعلم الیایع به الذبح فان قلتم قبل الذبح ثم ذبح هو او غیره او غیر امره لا یرجع بشی اشتری فذبح
وخصه ثم علم یب کان له ان یرده لانه یجب فلیایع الرد ولو اشتری بمدا تجاریه فقیضا وشری الجاریه
وطلی ثم ذبحه مشتری العید بالیایع میا فزده ان شادرج علی شری الجاریه یغیبها یم قبضها وکن شادرجه الجاریه
ولا یغیبه النقصان انکات کما لو لا العقر انکات فیما ان مشتری الجاریه وطلی لک نفسه فلا یلزمه النقصان
اشتری عید علی انه تجار او جاره او نحو ذلک فوجده وشری غلات ذلک و مات عنه قبل الرد کان له ان یرجع
تفصیل باینها وکن تحقیقه فی ردایه لا یرجع رجل مشتری جاریه وخصه فوجده بها عیبا فزده علی الیایع ثم
علم الیایع یب حدث عنه المشتري کان الیایع ان یرودها علی المشتري بالیایع الحدوث عند المشتري مع ارض
العیب الذی کان عند الیایع او میسک التجاریه ولا یلزم له وکذا حدث بها عیب آخر عند الیایع بعد الرد فان الیایع
یرجع علی المشتري یغیبها ان حدث عنه المشتري الا ان یرضه بها المشتري ان یغیبها من الیایع وعل
اشتری جاریه وخصه فلو طمها او قبلها بشهوره ثم ردها بها عیبا لا یرد او لکن یرجع نقصان الا اذا رضی
الیایع ان یأخذها ولا یدین النقصان وکذا لو طمها اشتری ثم علم یب فباعها بعد العلم بالعیب او قبله لا یرجع بقبض
العیب وکذا لو اشتری عید اقل دمه بقصاص او بیزده فقتل عند المشتري بذلک بعت المشتري بذلک الیایع

البائع يحجب الثمن في قول المجتهد يرجح قال صاحب القوم حلال الدم ويقوم حرام الدم فيرجح على البائع بفضل ما فيها ولو اشتراه
 وهو حلال اليد بالخان سارقا فقتلت يده عند المشتري فعند المجتهد يرجح بخير المشتري ان شاء الله الباقي ويرجع عليه
 بحسب الثمن وان شارب مسك العبد ويرجع عليه نصف الثمن وقال القوم حلال اليد ويقوم حرام اليد فيرجح بفضل
 ما فيها من الثمن وان شارب الخمر ليس له غير ذلك رجل اشترى جارية فولدت عند البائع ثم قبضها فوجد بها
 عيبا يرد ما حصصها من الثمن في قول المجتهد يرجح ولو اشترى جارية فولدت عند البائع ثم علم بعيبها بجارية قبل القبض
 ان شاء الله فوجد بها عيبا وان شارب الخمر في قول المجتهد يرجح رجل باع نفس العبد من عبده بجارية ثم وجد بها عيبا كان للمولى
 ان يرد الجارية ويأخذ من العبد قيمة نفسه في قول المجتهد وباني يرد من يرجح وقال محمد يرجح وهو قول المجتهد الاول يرجح
 بقيمة الجارية الزوائد المنقصة بعد القبض كالولد والتمن والارث تمنع الرد بالعيب ويرجع بالنقصان واما الزوائد
 المنقصة كما سمن وبالحال الصحيح انها لا تمنع الرد رجل اشترى ارضا ليس عليها فخراج فوجد بها عيبا ثم وضع عليها
 الفخراج لا يكون لان يرد او لو اشترى عبدا فقبضه ثم رده على البائع بخيار الشرط او الردية او حب ثم ذهب عنه عند
 ضمن المشتري نصف الثمن وان ذهب عينا ضمن النقصان ولا خيار للبائع ولو اشترى دارا فباعها فوجد بها عيبا ثم ردها
 عينا قال المجتهد وباني يرد من يرجح لا يرد ولا يرجح بشي رجل اشترى جارية كان بها ميل ولم يعلم فولدت عند المشتري
 ولم تنقها الولادة ثم ماتت لاشي على رجل اشترى حقة فيها عيارته بغير الفار فباعها عند المشتري واتفق عليها ليس له
 ان يرد وكذا لو كان فيها دلو به فحقت عند المشتري او اشترى خبثه رطبة فبكت عنده رجل اشترى جارية فوجد بها
 عيبا فباعها عند البائع فقال له هل يتغير ما مني فقال بطل حقه في الرد وعن ابني يرد من يرجح ان شاء الله فوجد بها عيبا
 فقال له البائع ذهب به يرد فان لم يشتروا مسك فزده على فضل بطل حقه في الرد ولو وجد بالدرهم المقوضه عيبا
 فقال له النقصان فان لم تزد فزده على ما يطل حقه في الرد واشترى عبد مكاتبه ولم يزد شيئا من البدل حتى رده به
 عيبا فانه يرجع بنقصان العيب ولو اشترى جارية فاعققتهم فوجد بها عيبا فانه يرجع بنقصان العيب فان ظلمها
 الزوجه بعد ذلك فلا تأثا كان حيا ان يسترد منه ما دى من النقصان ولو اشترى جارية فبعها او
 باعها من غيره فولدت من المشتري الثاني ثم وجد بها المشتري الثاني عيبا كان عند البائع الاول ولم يعلم به
 المشتري الاول فان المشتري الثاني يرجع بالنقصان على المشتري الاول والمشتري الاول لا يرجع بالنقصان

على بائنه في قول مجتهد من ذلك محمد بن جعفر ثم ايقن بالانقضاء من رجل اشترى عبدا وقبضه فباعه
فباعه من غيره فعلم المشتري ان في البايع الاثني كان منه عاقل الاول فزوده ان في على الاول من قبضه فباعه
كان المشتري الاول ان يرد به ذلك العيب فغيره على بائنه لان الرد بالبيع قبل القبض فغيره فباعه فزوده ان يرد به ذلك العيب
القاضي رجل اشترى عبدا فباعه بربيعا فقال بائنه ان لم اعد اليك اليوم فقد رخصت بالبيع قال فباعه فزوده ان يرد به ذلك العيب
ياطل وان يرد به البايع رجل اشترى دارا فباعها فادعى رجل فيها ميسل او اوقاف البايه قال فباعه فزوده ان يرد به ذلك العيب
بائنه ان يرد به البايع رجل اشترى دارا فباعها فادعى رجل فيها ميسل او اوقاف البايه قال فباعه فزوده ان يرد به ذلك العيب
فباعه فزوده ان يرد به البايع رجل اشترى دارا فباعها فادعى رجل فيها ميسل او اوقاف البايه قال فباعه فزوده ان يرد به ذلك العيب
بها مينا فزوده ان يرد به البايع رجل اشترى دارا فباعها فادعى رجل فيها ميسل او اوقاف البايه قال فباعه فزوده ان يرد به ذلك العيب
قول المشتري رجل اشترى عبدا فزوده ان يرد به البايع فزوده ان يرد به البايع فزوده ان يرد به البايع فزوده ان يرد به البايع
في ربي اسيرتين جميعا كان للمشتري ان يربيع على البايع بقبضه النقصان وهو ربيع الارش رجل اشترى مشرة
اقتره خطه فقبضها فباعها فادعى رجل فيها ميسل او اوقاف البايه قال فباعه فزوده ان يرد به ذلك العيب
فقال البايه انما اقبلها فان المشتري يرد بها فزوده ان يرد به البايع فزوده ان يرد به البايع فزوده ان يرد به البايع
ثم اقر المشتري ان البايه كان فزوده ان يرد به البايع فزوده ان يرد به البايع فزوده ان يرد به البايع فزوده ان يرد به البايع
وطلعت فان البايه يبيع على المشتري باقراره وقبضه يراوهم الرد من يربيع البايه فزوده ان يرد به البايع فزوده ان يرد به البايع
وجده المشتري بده ذلك البايه فزوده ان يرد به البايع فزوده ان يرد به البايع فزوده ان يرد به البايع فزوده ان يرد به البايع
البايه باع مني وهو مبدون بوجه البايه وهو مبدون بالقرء وانتهى من البايه فزوده ان يرد به البايع فزوده ان يرد به البايع
لا يربيع على البايه فزوده ان يرد به البايع فزوده ان يرد به البايع فزوده ان يرد به البايع فزوده ان يرد به البايع
اذا اقر المشتري البايه فزوده ان يرد به البايع فزوده ان يرد به البايع فزوده ان يرد به البايع فزوده ان يرد به البايع
على بائنه اجازة المقر البايه انقص واخذ العبد وان كذبت في الاقرار فزوده ان يرد به البايه فزوده ان يرد به البايع
فكانت يده اشترته واعتقد كان ذلك البايه فزوده ان يرد به البايع فزوده ان يرد به البايع فزوده ان يرد به البايع
على البايه فزوده ان يرد به البايع فزوده ان يرد به البايع فزوده ان يرد به البايع فزوده ان يرد به البايع

فانه برده على البائع رجل اشترى بعير اطلقه ان وجد به عياره ثم وجد به عيبا فطلب البعير في الطريق
 عنه الرد قالوا ايها الكلب المشتري وان ثبت ان المشتري العيب فانه يرجع بمقتضى العيب رجل اشترى عبدا
 مريضه ولم يعلم بعيب حتى قلده لغيره ثم علم بعيب فانه لا يرجع على البائع بشئ وان قلده هو وحده ذكر
 في المشتري انه يرجع بمقتضى العيب **فصل في البراءة عن العيب** رجل اشترى عبدا برئ اليه
 البائع من كل علة ثم وجد به اسسرة والابان او الزنا فانه لا يرد وان وجد به مرضا رده والمرد من العلة
 في البيع اسسرة والابان والزنا ولا يدخل فيه الكلب والاشتر والول والاشتر والامراض ولو برأ البائع من
 كل عيب يدخل فيه العيوب والادواء وان تبرأ من كل واحد من المرض ولا يدخل فيه الكلب ولا الاصح الزنا
 ولا الاثرتين قد برئ وعن حقيقة الداء هو المرض الذي يكون في الجوف من محال اركبه او اخذ ذلك رجل
 باع عبدا او جارية وقال انما برئ من كل داء ولم يقل من كل عيب فانه لا يبرأ عن العيوب لان الداء يدخل في العيوب
 انما العيب لا يدخل في الداء ولو باع جارية وقال يرات ايك من كل عيب بعينها فاذا هي عوراء فانه لا يبرأ
 وكان له ان يرد وكذا لو قال بريت ايك من كل عيب بيدها فاذا هي مقطوعة الكف لا يبرأ لان البراءة عن
 عيب اليد والعين يكون حال قيام اليد والعين لاحال عدها وان كانت مقطوعة ربيع واحدة برئ وان كانت
 مقطوعة اصبعين فها عيبان ولا يبرأ اذا كانت البراءة عن عيب واحد باليد وان كانت الاصابع كلها مقطوعة
 مع نصف الكف فهو عيب واحد ولو باع جارية وقال انما برئ من كل عيب بها ولو قال انما برئ منها لا يبرأ عن العيوب
 رجل قال لغيره انت برئ من كل عيب في تلك يدخل فيه العيب رجل اشترى قوما فاعراه البائع فغيره فقال اشترى
 قد ابرأك من هذا الخرق ثم جاء المشتري بعد ذلك يريد ان يرضى الثوب من البائع فزاع الخرق فقال اشترى
 ليس من اخل ابرأك منه كان ذلك شبرا او ذراعا كان القول في ذلك قول المشتري وكذلك في زيادة
 بياض العين وكذا لو برئ من كل عيب بها او ابرأه عن عيوبها ثم قال اشترى هذا حدث بعد الابراء وكذا لو
 قال قد ابرأك من هذا البرص ثم قال هذا غير ذلك حدث بعد الابراء ولو قال قد ابرأك من البرص ابرأ
 عن العيوب او قال عن كل برص او قال عن كل عيب ولم يقل بها فانه براءة من كل عيب فاذا زاع المشتري
 بعد ذلك عيبا متعلقا كان هذا العيب بها يوم اشترتها وقال البائع كان هذا العيب بها يوم اشترتها

كان القول قول البائع الا ان يقيم المشتري البينة على ذلك من لدن الرد في قول المحمدي لان عنده اذا قال
المشتري ابرأتك عن العيوب او قال البائع اني بريء من العيوب لا يخل فيه العيب الذي يحدث عند البائع وما
في ظاهره من عيب يخفى روحه والي يوسف روح يخل فيه العيب الموجود وقت العقد الذي يحدث قبل تسليم وتخص
البراءة عن الكل رجل باع عبدا وقال برئت اليك عن كل عيب بهذا العبد الا بالبق فوجده ابقا كان له ان
يرده ولو قال برئت اليك عن كل عيب بهذا العبد الا بالبق فوجده ابقا لا يردده لانه اخره انه ابق رجل
اشترى عبدا فضمن رجل للمشتري بحصة ما يجد فيه من العيب من الثمن قال ابو حنيفة وابو يوسف روح يجوز
فاذا وجد به عيبا ورده على البائع كان له ان يرجع على البائع بحصة العيب من الثمن كما يرجع على البائع ومن لم يرد
روح اذا اشترى رجل عبدا فقال له رجل ضمنت لك عمامه وكان في عمامه عيب فانه لا يرجع على البائع من
بشيء من الثمن ولو قال البائع ان كان في عمامه عيب من الثمن فوجده بالعمامة كان له ان يضمن حصة العيب و
لو اشترى عبدا فوجده به عيبا فقال له رجل قد ضمنت لهذا العبد لا يرد شيئا من الثمن فاشترى انما في اذا وجد به عيبا
وقد رده على بائيه مدت عنه وجده على بائيه متقبعا العيب لم يكن بائنه ان يرجع بالنقصان على البائع
الاول في قول ابو حنيفة روح وقال صاحبنا لان يرجع رجل اشترى عبدا اربعة فيرومات العبد فوجده اربعة
ثم اطلقه ان في عيب كان منه البائع الاول فانه يرجع بنقصان العيب على بائيه ثم اشترى الاول ان يرجع على بائيه
بنقصان في قول ابو حنيفة روح قلنا ما هما حتى يصلح للمشتري الاول روح بائيه من النقصان على شيء لا يصح الصلح في قول
ابو حنيفة روح رجلان شهدا على رجل على البراءة من كل عيب في هذا العبد ثم اشتراه احد الشاهدين فغير براءته
ثم وجد به عيبا كان له ان يردده وكذا لو شهد على البراءة من البقاء ثم اشتراه احد الشاهدين فوجده ابقا
كان له ان يردده ولو شهد على البراءة من البقاء ثم اشتراه احد الشاهدين فوجده ابقا فذكر شمس الامم في
روح فقال ليس له ان يرد رجلا من الرجل الاول لان في الرجل الاول لم ينقص الباق اليه فلا يكون ذلك اقورا
ببب الباق فبما في الرجل الثاني اضاها الباق اليه فكان ذلك اجارا بانه ابق وقد مر نظيره قبل هذا الرجل
باسم ثوبا على انه يري من كل شيء به من الخرق وكانت فيه خروق قد غاطها اذ وضعها اوزها ما يهوى من
لان به خروق والحنكات بخيط او مرقية او مرقية وكانت له لو كانت فيه خروق من خرق ما اذ غفوة فهو يري

فهو بري منها ولو باع عبدا وقال بريت ايك من القروح التي فيه فكانت فيه اما قروح قد برأت قال هو
 بري مما برأ وما يبرأ او اكلت فيه انما من كل كان له ان يردده لان الكلي غير القروح فهو بري باع يهوديا يري
 قد رقت فيه فطرات من الخمر جاز البيع ولا يكون له ان يردده لان هذا ليس بحبيب عندهم ولو باع شيئا على انه
 بري من كل عيب لا يكون قرارا بالعيب ولا شترط البراءة عن عيب واحد او عيبين كان ذلك اقرارا
 بذلك العيب بانه اذا باع عبدين على انه بري من كل عيب بهما العبد فيسقط عنهما الى المشتري فاستحق
 احداهما وجده المشتري بالآخر عيبا لزم العيب بحصة من الثمن فقيم الثمن على العبد وما صححان لا عيب بهما فاذا
 عرفت حصته استحق ربع المشتري على البايع بحصة استحق من الثمن ولو باع عبدين ثمن واحد على انه بري
 من عيب واحد بهما العبد ثم استحق احدهما فوجده بالذي سري عن عيب واحد بهما فانه يقيم الثمن عليهما
 على ثمة استحق صححان على ثمة الآخر به عيب واحد فاذا عرفت حصته استحق ربع المشتري على البايع بحصة
 استحق من الثمن وكذلك رجل اشترى عبدا فقبضه ثم عرضه على بيع وقال الذي يري شتره اشتريه فانه
 لا عيب به فلم يقم بهما بيع حتى وجده المشتري به عيبا كان له ان يردده وقوله اشتريه فانه لا عيب به لا يكون قرارا
 بعدم العيوب ولو قال المشتري عنه عرضه على البيع اشتريه فانه ليس بان ثم وجده اقبلا لا يكون له ان يخاصم بائعه
فصل في الرد بالعيب ومن له حق الخصومة في ذلك رجل اشترى ظفرا في غايته
 وجعل المشتري في جرة وجعلها الى بيته فوجده فيها فارة ميتة فقال البايع للمشتري كانت الفارة في جرتك
 فقال المشتري لابل كانت في غايته كان القول قول البايع لان المشتري يدعي عليه حق الرد وهو يكره ولو
 اشترى دها في آنية ثم قبضها ورأس الانية كانت شدة ودقة فضجها فوجدها فارة ميتة وانكر البايع ان
 يكون ذلك عنده كان القول قوله لا قلنا رجل اشترى عبدا فقبضه ثم جاء به وزعم انه مخلوق اللحية والبايع يكره ذلك
 كان القول قول البايع لانه يكره العيب فان اقام المشتري البينة انه مخلوق اللحية الهم فان لم يكن اني على البيع
 رفته يزوجهم فيه خروج اللحية عند المشتري كان له ان يردده لانه اثبت العيب عند البايع وان اني على البيع رقت
 يزوجهم فيه خروج اللحية عند المشتري لا يرددهم ثم البينة انه كان مخلوق اللحية عند البايع او استحلف البايع فيشكل
 المشتري اذا ادعى على البيع عيبا وانكره البايع فاقام المشتري غيبة وزد عليه كان للرد ود عليه ان يردده

على بايعة والحنان المشتري المكره الرب الاول لان القاعني حلت زوجه عليه قد اقبل قوله في الحكر الرب رجل اراد
ان يبيع شيئا فبيع به ولم يعلم به كذا ينبغي له ان يدين الرب ولا يفسد فان باع ولم يعلم قال في بعض
بعضنا سقم مردودا وشهادة والقيح انه لا يقصر مردودا وشهادة لان هناك انصافا رجل يشتري
شيئا فلم يقبل القبض فقال اقبل اليك بطل اليك والحنان بخبر من البايع وان لم يقبل البايع ان قال
ذلك في غيبة البايع لا يطل اليك وان علم بيب بعد القبض فقال اقبل اليك فالصحيح انه لا يطل الا بمقتضى احوال
رضا المشتري فربما تجب داهم وهو بايعة في عشرة فوجد به مينا فقصه فتمت داهم فانه يرجع نصف الثمن
على البايع وهو داهم وان رفضت درهم والرب يشتري فربما به درهم وهو بايعة في خمسة فوجد به مينا فقصه
داهم درهم ونصف ارجع المشتري على البايع نصف الثمن وذلك درهم واهم باع باريه بزمين داهم فوجد به مينا فقصه
ثم ان باع الجارية وجده الثمر فادان له قيمته الجارية على قيمة الزبيب والتمر ولا يبيع بها ما اصاب الثمر من الجارية
يسترد ذلك القدر من الجارية ويرد الثمن لان الجارية قسمت على قيمة الزبيب والتمر وما اصابها من الجارية
بها لا يها ولا في القدر بصفة الشاة لا بصفة الفاء ورجل يشتري جارية فوجد بها عيبا فادان له ان يرد بها
فاصطفا على ان يرد احداهما شيئا من الدرهم فظن اصاب على ان يرد باي الجارية الدرهم
الى المشتري حتى لا يرد المشتري الجارية جاز لا يرد من الرب وان اصاب على ان يرد المشتري الدرهم
الى البايع ليقبل البايع الجارية لا يجوز لان المشتري قسّم الزيادة لا عوضا عن شيء فيكون رد احوال مقصدا
تحصيل مقصدها يبيع المشتري الجارية من بايها باقل من الثمن الاول الحان نقد الثمن رجل يشتري مينا فوجد
به عيبا قبل القبض فاصطفا على البايع على جارية كانت على الجارية زيادة في البيع فقص الثمن الذي يشتري به
العيب على الرب والجارية على قدر قيمتها حتى لو وجد باعدها عيبا فوجد من الثمن والحنان انه الاصلح بعد القبض المشتري
العيب كانت الجارية بدها من الرب حتى لو وجد بالجارية عيبا فوجد من الثمن والحنان انه الاصلح بعد القبض المشتري
بالمشتري عيبا قبل القبض فادان البايع على الرب ورضي صح ابراهمة ويلزم الامر ذلك فوجد به عيبا قبل القبض و
ادان البايع على الرب ورضي بالرب يلزم الامر لان العيب قبل القبض لا يفسد من الثمن بريد القبض له
بسط من الثمن فلا يلزم الامر والرد بالرب يكون فوكيل وعليه ما دام الوكيل حيا فاما ان اهل لزوم المهره فان

فان لم يكن من اهل وجوب العدة بان كان عبداً او حراً او حراً كان الراد الى الموكل وان كان من اهل وجوب العدة
 فمات الموكل ولم يدع وارثاً ولا وصياً كان الراد الى الموكل وكذلك المكتوب اذا اشترى عبداً او وجده بغير عيب كان
 حق الرد للمكتوب فان عجز المكتوب ورد في الركن كان للمولى ان يرد الا ان المكتوب هو الذي يرد فان بيع المكتوب مائة
 كانت المخصوصة في الراد الى المولى رده على البائع الموكل بالشره اذا اشترى وسلم الى الموكل فوجد الموكل بغير عيب
 رده على المولى ثم الموكل يرد على البائع الموكل بالشره اذا وجد بغير عيب فقبل القبض فان رده بالبيع صحيح
 رده وان رضى بالبيع كان العيب سبب لزوم الموكل وان كان فاشاً لزوم الموكل ولا يلزم الموكل ذكر في كتاب العرف
 في باب الوكالة ان لا يفرق بين منسقة كقطع احد المدينين وثلاثين فهو فاش وذكر خمس المائة اسره
 ان لا ياله قبل تحت نفوذ المدينين يعني لا يقوم احد من العيب بغيره الصحيح فهو فاش وجعل العيب سبب لزوم العيب
 وذكر في المنتهى ان على قول اخصه نزع اذا كان المبيع من العيب اي الشئ الذي اشتراه بغيره بغيره الموكل فانه يلزم
 الامر ونحوه مما قاله خمس المائة اشترى روحاً في الزبوات الموكل اذا رضى بالبيع كان قبل القبض لازم الامر
 وان رضى بعد القبض فانه يلزم الموكل ولا يلزم الموكل ولا يفصل بين العيب والفاش الصحيح فاذا كان في المنتهى سوا ذلك
 فكل قبل القبض او بعده لانه اذا رضى بالبيع فيصير كانه اشتراه مع العلم بالبيع وان كان لا يبايى بذلك الشئ
 لا يلزم الامر الموكل بالشره او اعلم بالبيع قبل القبض فقال له الموكل لا ترض بهذا العيب فبغيره بغيره الامر
 وهو غير متعلق بالوعدى به الموكل به القبض الموكل اذا ابرأ البائع عن العيب صح ابراءه ولا يفي للموكل من الرد الموكل بالشره
 اذا اشترى بالعين اسبب لزوم الموكل وان اشترى بالعين الفاش يلزم ولا يلزم الموكل قال الشيخ الامام المعتمد
 بخلافه رده بغيره بغيره معلومة عنه اهل البلد كالعبد والتوب ونحو ذلك لان قيمة هذه الاشياء لا تعرف بالتقويم
 المعقوفين واما ما رفته معلومة عنه اهل البلد كالتبذير والحم ونحو ذلك اذا زاد الموكل بالشره على ذلك لا يلزم الامر
 قلت الزيادة او كثرت الموكل بالشره اذا اشترى بغيره للموكل ولم يسلمها الى الموكل حتى وجد بها عيباً كان له ان
 كان الموكل حاضراً او غائباً ان تسليم الموكل لا يملك الرد الا بالامر الموكل وان ادعى البائع في الوجه الا دل ان الموكل
 رضى بالبيع والموكل غائب وطلب بين الموكل او بين الموكل ليس له ذلك عندنا فان قام البائع بغيره على ما رفته فبغيره
 وان اذا الموكل ان الموكل رضى بالبيع صح اتواؤه حتى لا يفي له حق المخصوصة وان اذا الموكل كان ابرأ البائع عن العيب

صحت او را در علی نفسه و لا یصح علی الآخر الوکیل بالبیع اذا باع ثم فوهم فی عیب قبل المبیع بخلاف الموکمل فان غاصم و انما
 البیعة علی ان هذا العیب کان عند الموکمل لا یقبل منه لوقد بالعیب غیر قضاء و تبرئة الا ان لا یجوز فی حق الموکمل کان الوکیل
 اشتراه من المشتري فانه اذا کان مبیعا یحدث مثله و انما کان قد باه بالبیعة ذکر فی بعض روایات المبرور انه یلزم التبریر
 و ذکر فی عاترة روایات المبرور و المهرن و الوکیل و الاذون یلزم الوکیل و دون الموکمل و هو الصحیح و باقضاء الفقیه ابرک البانی
 مع لان الرد غیر قضاء فی حق الموکمل غیره الا ان لا یقبل منه العیب قد باه به لم یکن و انما کان الرد بقضاء القاضی فان کان بالبیعة
 لزم الموکمل نه باکان العیب اذ عینا و انما کان القضاء نکول الوکیل فکذا کف من علمنا و قال فی رد مروج النکاح العیب ما یحدث
 فهو غیر قضاء القاضی باذاره و یدعیه یتوی بین الرد بالعیب و بین الاستحقاق اذا استحق علیه علی مشتری باذره
 او بالکسول لا یظهر فکذا فی حق البائع و ان رد علی الوکیل باذره بقضاء القاضی انما کان مبیعا لا یحدث مثله کان ذلک انما
 علی الموکمل کما لو رد علی الرکیل البیعة او بالکسول و انما کان مبیعا یحدث مثله لزم الوکیل و لکسول ان یخضع الموکمل فان قام الوکیل
 بنیة ان هذا العیب کان عند الموکمل ردّه علی الموکمل و کذا الرجل اذا اشتري جارية و قبضها و باهها من غیره فوجد المشتري
 ان فیها عیبا فردا علی المشتري الاول باذره بقضاء القاضی انما کان مبیعا لا یحدث مثله کان مشتری ان ردّه علی الباع
 نه لک القضاء و انما کان مبیعا یحدث مثله فردّه علی المشتري الاول بقضاء القاضی باذره لم یکن ذلک ردّه علی البائع الاول
 الا ان البائع انما فی الواقع البیعة علی ان هذا العیب کان عند البائع الاول قبلت بنیة و یرد علی البائع الاول رجل مشتری
 عبد او جارية فخرج الجارية من العبد ثم وجد بها عیبا لیکلک الرد ان النکاح عیب فیهما فان اباها قبل المدخول بها کان ردّه
 ان یرد بها الی العبد المجادش قد نال و لا یقال بالنکاح و ان نال فقد نال المهر و المهرزاده مستغنی عن الرد بالعیب لا انما قول
 اقلعت المشتري فیه قال فی المسائل المستتر لا یجوز المهر بنیة العقد انه لو جوب بحسب المولی لا یجوز بحسب العبد
 و ینا و قال الشیخ الامام المرحوم نجوای باذره رد بحسب المهر و یستطیع من ساقه لا یفتیج مشتری فیکون لان یرد بها لک
 لو اشتري جارية فوکرهت و لداثم وجد بها عیبا لا یرد فان مات الموکمل کان لان یرد الجارية رجل مشتری عبد او جارية
 فانکر البائع ان یكون عبده و انما قام مشتری بنیة ان یخضعه احد ما انه باعه و به العیب و شهده الاخر علی اقرار البائع بالعیب
 لا یقبل کما لو ادعی نیکان یرد رجل ان لا یشهد احد ما انه باعه و به العیب و شهده الاخر علی اقراره ان لا یقبل نه البیعة
 سأل الا ان لا یجوز و یجوز

فان غرم المشتري على تركه المحض ربحه البائع من المشتري انه غرم على ترك المحض و كان للبائع ان يطالبه بالانفاقا
 البائع رجل اشترى مائة ليرة واعطى لها البائع ثمنها البائع وقال للمشتري بغير من بازده فقال المشتري وادام لم يصح
 بذه الاقالة قالوا محرومة به المستند ان كان الزرع وكذا و مراته في شجرة البيت والوكيل بالشر او ذكر نفس الاثر المستند
 مع ان الوكيل لا يحاسب الاقالة في قولهم فلا يصح به الاقالة ولو كان الوكيل يحاسب الاقالة فلاقالة لا تصح لفظة الامر في قول اخيه
 ومعه ربح فان البائع لرجل المشتري اعطى له البائع فقال للمشتري لستم الاقالة عنه مما لم يقل البائع قلت رجل بلس من آخر
 ثوبا فقال له المشتري قد اعطاك بيع الثوب فاقطعه فقصا فقل البائع فقصا فقل من ثوبه فادام لم يحاسب البائع منه بقبه الثوب فقال المشتري
 اشترى من رجل و قد خذله بدها من محلوته و قبض المحضه وسلم بعض الثمن ثم جاد البائع ليعيد بعض منه بقبه الثوب فقال المشتري
 انه قام على ثمنه قال فرد البائع عليه فقبض من الثمن و انذره المشتري قالوا لم يكن ذلك قال لان الاقالة بمنزلة البيع فالبائع بالثمن لا يكون
 الا بالبيع و ان كان بغير التماسي فذلك لا يكون الا بالقبض و تسليم من الجانبين و هذا قول بعض المشايخ و اعطى
 قول البعض قبض احد الطرفين كمنى لانقاذ البيع وهو الصحيح و قد ذكرنا هذا في اول الكتاب رجل اشترى حملا و قبضه ثم جاء
 بالسحار بعد اربعة ايام فزده على البائع فلم يقبل البائع فصرح بالسحار استخرا الجار يا ما غم انت من روال الثمن و يقول الاقالة كان له
 فذلك لانه لا رد كلام المشتري بطل كانه تلازم الاقالة باستناد **فصل في الاستحقاق**
 و هو محرم في الحرمة رجل اشترى جارية و قبضها فباعها من غيره ثم باعها الثاني من ثلث ثم ادعت الجارية انها
 حرة فردا ثلث على بائنه فقبضها و قبل البائع الثاني من ثلث ثم ادعى الثاني رد على الاول فلم يقبل الاول قالوا كان الجارية ادعت
 الثمن كان الاول ان لا يقبل لان الثمن لا يثبت بقول الجارية و ان كانت الجارية ادعت انها حرة الاصل فان كانت حرة
 و سلمت ان كانت كذلك فهو بمنزلة دعوى الثمن لانها لا انقادت للبيع و تسليم فقه اوت بالرق وان لم يكن انقادت ثم ادعت
 انها حرة لم يكن للبائع الاول ان لا يقبل لان القول في حرية الاصل توهمها فادام استحققت نفسها بما هو حجة على الكل لم يكن
 للبائع الاول ان لا يقبل و قال بعضهم فو ابيت الجارية ثم ادعت انها حرة الاصل لم يكن للمشتري ان يرجع على البائع
 لان الحرمة لا تثبت بتوهمها و كل من اشترى جارية كان الاحتياط في ان يترد وجهها حتى تحلل له اما الخراج او بطلبه الممنوع
 و الصحيح انه اذا لم يسبق منها ما يكون قرا بالرق كان القول قويا في دعوى الحرية و للمشتري ان يرجع على البائع بالثمن فقبضها
 و كفى المشتري رجل اشترى جارية و الجارية لم تكن حرة فادعت عند البيع قبضها المشتري ولم ترق ان ثم باعها المشتري

من آخر الجارية لم يكن حاضر عند البيع الثاني وقضا المشتري الثاني ثم قال الجارية فامارة الاصل فان القاضي
 قيل قولهم ويرجع بعضهم على بعض بالنسبة فان قال المشتري الاول ان الجارية اوتت بالرق واذا المشتري الثاني في ذلك
 وليس المشتري الاول يثبت على اقرارها بالرق فان المشتري الثاني يبرج بالثمن على المشتري الاول لا يرجع بالثمن على بائعه
 لانه ادعى اقرار الجارية بالرق رجلا اشترى عبدا وقبضه فربما من آخر وقت قد يملكه رجل ثم جاء رجل واستخذه من يده
 او من المتصدق عليه كان المشتري ان يرجع بالثمن على بائعه ولا يشتري عبدا او المشتري بائعه من رجل وسلم
 واستحق من يده الثاني لا يرجع المشتري الاول بالثمن على البايع بل ان يرجع المشتري الثاني عليه في الحقيقة ردت
 ولو كان المشتري الاول دهب من رجل وسلم ثم باعه للموهر ب له من رجل فاستحق من يده المشتري
 الثاني لا يرجع المشتري الاول على بائعه حتى يرجع المشتري الثاني بالثمن على الموهر ب له ولو كان المشتري الاول
 دهب من رجل وسلم ثم باعه للموهر ب له من رجل وسلم فاستحق من يده الثاني لو كان المشتري الاول ان يرجع بالثمن
 على بائعه رجلا اشترى زرقا من رجل وعمل ابرة فزيت او طائر ففتران ورجل المني قد من احفظ ثم جاء رجل واستحق بعض
 ذلك قبل القبض او بيه وقال ابو يوسف ربح نخب المشتري ان شاء الله الباقي بحسب
 من الثمن وان شاء ترك البيع لانه شئ واحد ولو اشترى قوسا من رجل فزيت ثم جاء رجل فزيت
 او خاربيتة نخل او كرى خط او شعيرة في دواوين فاستحق احد هما ان استحق قبل القبض خسر
 المشتري كما تنافي في الرجة الاول وان استحق بعد القبض يلزم الباقي بحسب من الثمن
 ولا يكون له ان يرد الباقي رجلا اشترى غدا ما شرا او صحيحا ثم ادعى رجل ان الثمن كان
 له احققة من سنة فان القاضي يبيع بالمدعى البينة على الملك فحق العبد عليه
 باقراره وان لم يكن وبينة يستحلف المشتري على دعوى الملك لان المدعى خصم المشتري
 في هذه الدعوى لانه ثبت الثمن والاولا فتمت رجلا اشترى عبدا واختلف
 في الثمن وحلف فقال البايع ان مائة الا باليت درهم فهو حر وقال
 المشتري ان اشترته الا بمائة فهو حر فاصبح لادم المشتري ويحجر
 المشتري على الثمن الا بيه اقر به ولا يثبت العبد لان البايع

ان البائع اقران المشتري بختم في يمينه وعتق عليه العبد فلا يمكن ان يقض البيع ولا يقضى العبد النسخان على المشتري الثمن الا
 اقر به لانهما تصادقا على ثبوت المشتري والمشتري يمكنه ان يقضى العبد وانما لم يقر به الثمن الذي يقر به لانه يمكنه ان يقر به
 رجل اشترى من رجل ارسله فاستحق احداهما ان يستحق قبل القبض فخرج المشتري ان شاء الله الباقي بحقه من
 الثمن وان شاء تركه وان استحق بعد القبض لم يرد غير المستحق بحقه من الثمن ولا خياره مستأجر وان لم يرد
 فانوت في يده وسمى الكرد وقضى الثمن ثم جاء صاحب الخانوت وزعم ان الكرد له وحال بين المشتري والبائع قال الشيخ
 الامام ابو بكر محمد بن الفضل بن الخان الكرد من الالات التي يحتاج المستأجر اليها في صناعته وسجارتته كان القول
 فيه قول البايع وهو المستأجر ولا يرجع المشتري على البائع بشئ من الثمن وان لم يكن الكرد من الالات عمل المستأجر
 لكنه ينبغي لو اختلف صاحب الخانوت مع المستأجر في ذلك بالخان على سفل الخانوت فكذا لك الجواب لانه
 في يد المستأجر وان كان البائع اشياء لو اختلف صاحب الخانوت مع المستأجر في ذلك كما بينا اتصل بالخانوت
 لاني الخانوت كان للمشتري ان يرجع على البائع بالثمن لان القول فيه قول صاحب الخانوت والثابت لقبول من
 يكون القول فيه قوله كالثابت بالبينة فان كفل هذه المشتري انسان بالرك ففى كل موضع لا يرجع المشتري على البائع
 بالثمن لا يرجع على الكفيل بالرك لان الكفيل بالرك انما يضمن عنه الاستحقاق ولم يثبت الاستحقاق رجل
 اشترى غلاما وقضيه فاستحقه رجل بالبينة وقضى العبد ثم لم يستحق اجمالا يبيع اختلف الروايات فيه
 في ظاهر الرواية لا يفسخ البيع ما لم يرجع المشتري على البائع بالثمن وعليه الفتوى رجل اشترى عبدا من بائع فقبضها
 ثم استحق من احداهما فقبضه فان العبد الآخر كره ان لا يملكه المشتري ولا خياره في الذي استحق نصفه في قول الجعفي
 والى يورث رجل اشترى نصف عبدا ثم اشترى رجل اخر نصفه فقبض المشتري الثاني ولم يقبض الاول ثم جاء
 رجل اخر واستحق به من هذا العبد نصفه فما استحق يكون من النصفين جميعا وان كان المشتري الاول قبض ولم يقبض
 الثاني فما استحق يكون من الثاني وان قبضه جميعا فما استحق فهو منها جميعا رجل موثقة حنيفة في قول من ذلك
 فغير من رجل بغيرهم ولم يقبض المشتري حتى يباع من آخر فغيره منه بغيرهم ثم استحق احد النصفين فان البيع الاول
 جائز والثاني باطل رجل اشترى من رجل بغيرهم ثم اشترى من رجل اخر كرا وبيع اليه ثم باع الكرا
 الباقي من آخر ودفعه اليه فمضى المشتري الاول ووجه المشتري من جميعا فانه يافذ ما كان في يد المشتري الثاني

ان يبيع بدينار الاول كان يملك بيع الكروان في حجاز يبيعه في لانه يبيع ما يملك واذا ابلح الكروان اخر من الكروان
 ان يبيعه بدينار المشتري الاول يبايعه ما كان في يد ائمة فان حشر المشتري الاول ولم يجد المشتري الثاني ووجد
 المشتري الثاني فانه يأخذ من ان في نصف ما في يده لانه لما يبيع من الثاني اكراس الكروان مشتركون بين الاول
 والثاني جميعا وما في يد ائمة يكره فيهما نصفان ولو ان المشتري الاول وجد ائمة يبايعه جميعا ما في يد ائمة
 وكذا لو كان مكان الكروان بدينار نصفه من رجل آخر ودفعت له نصف من ثلث ودفعت اليه رجل المشتري
 من رجل دارا بالثمن ودفعت الثمن ونقص الدار فاقام مع المشتري النسيئة ان الدار كانت لا يهاجر كهاجر الدار
 ولا خيبة المشتري فانه يقضي له في نصف الدار فان كان المشتري كان المشتري بالخيار ان شاء رد والنصف
 الباقي على البايع ويسترد منه كل الثمن كان قد وان شاء امسك ويرجع نصف الثمن والكان المشتري صدق
 اخاه المهر في النسيئة في يده نصف الثمن ويرجع على البايع نصف الثمن رجل المشتري ارضاء شربه بها فاحتج
 المشتري قبل القبض قال محمد بن يحيى المشتري ان شاء اخذ الارض بجميع الثمن ان شاء ترك وكذا لو كان
 استحق الشرب بعد قبض المشتري الارض واحدة فيها بار او غرس او زرع فاقام المشتري ويرجع نصفها
 الشرب والمسيل رجل محمد بن عبد الله قال كل شيء اذا ائمة وحده لا يجهده واذ ائمة مع غيره جائز فاذا
 استحق ذلك الشيء قبل القبض كان المشتري بالخيار ان شاء اخذ بما في جميع الثمن ان شاء ترك وكل شيء اذا
 ائمة وحده يجوز بيعه واذ ائمة مع غيره لا يجوز فاذا استحق كان له من الثمن رجل النسيئة اشتراها بدينار درهم
 فباع الرجل مع اخيه بعض هذه النسيئة بدينار اخرى ثم مات اخوه فادعى ورثة الدار النسيئة المشتراة وما بقي من النسيئة
 الاولى لبلد ان صاحب النسيئة الاول يشتري النسيئة الثانية مع موثرهم فكان نصفها لورثتهم قالوا النسيئة المشتراة
 تكون بين الآخرين نصفين لانها اشترا النسيئة الثانية فكانت مشتركة بينهما جميعا ويكون نصيب الميت ميلان لورثته يرجع
 الاربعة المحي في تركه الميت بنصف ثمنه بايع النسيئة الاولى لان الاربع الميت اشتري نصف المشتراة لنفسه فخصي
 الثمن بمال اخيه وصار الاربع المحي بمنزلة الغرض له والحق لورثته الميت فيما بقي من النسيئة الاولى لانه لم يوجد من صاحب
 النسيئة الاولى فشررك اخيه في شري النسيئة الثانية بمحض النسيئة الاولى وانه الا يكون تملكه لانه لما بقي من النسيئة
 ولما اقر بملك الاربع في النسيئة الاولى رجلان اشترا معا فاستحق نصف ثمن الخيار مشتركان لان المشتركون

الشراء في العبد عيب فان قال احداهما خفيت سلم له برين العبد برين الثمن الاخر على خياره ان شاء رد الربح اليه
 وان شاء رضى في قياس قول ابى يوسف ومحمد روى وفي قياس قول الجعفي روى ليس للاخوان يرد اصله مسلمة
 الخيار رجل ادعى على رجل انه باعه دابة فالتائب في العبد بالثمن درهم فاقام البتة فانه يقضي على الخاضر نصف الثمن
 فان خسر التائب ان اعاد المستحق البتة يقضي له عليه نصف الثمن ايضا والا فلا لان احدهما ليس خصم عن الآخر الا
 الا اذا كان كل واحد من المشتريين خيلا عن صاحبه بامر فخرج كقول القضاة على احدهما قضاء على الآخر رجل باع عقارا
 دامت دولته او بعض قاربه حاضر عليه بالبيع ووقع التعاقب فيها وقصر المشتري في ذلك فاما ثم ادعى
 بعض من كان حاضرا في البيع ان العقار له ولم يكن له باع قال شافعي ثم قد روى لا يبيع دعوى المدعى سد الباب ليس
 وقال شافعي يبيع دعواه فيسبى للمفتي ان يخفى في ذلك الختان البائع والمدعى مودعا بالتبليس والخصومات
 الباطلة فيسبى للمفتي ان يقضي بالقول الاول وان لم يكن كذلك فيسبى بحجة الدعوى وهذا اذا لم يكن السلطان استثنى ملك
 الخصومة في نقله القاضي رجل باع دارا وعقارا ثم ادعى انه باعهما بعد وقت اختلف المشتري فيه والاصح انه لا يبيع
 دعواه كالدعوى انه باعه وهو غيره بخلاف ما روى المدعى انه باعه ثم باعه فانه يبيع دعواه رجل غير عليه وابه
 فوقع البعض في يد انسان فذهب به الى السرقة ليس في خياره ان يشتري ثوبا او سائمة ثم نعم النظر فيه فاذا ابر
 ثوبه الذي غير اليه فادعى انه لم يملكه لا يبيع دعواه لان الاستام اقرار منه انه ليس له رجل يشتري عبدا وقضيه وقد
 الثمن فاستحقه رجل بالبتة ثم خسر البائع واقام البتة في الاستحقاق كان منه بكذا قبل البيع وقضى بغيره البائع فادعى
 ان يافد العبد قال ابو حنيفة روى كسبيل المشتري على العبد وهذا في غير ظاهر الرواية واما في ظاهر الرواية فغير الاستحقاق
 لا يفسخ بين البائع والمشتري المبرمج المشتري على البائع بالثمن وقضى القاضي له او تراضيا على ذلك رجل
 عنده كره خطه باع من رجل نصفه ثم باع النصف الآخر من رجل آخر فلم يقبض احدهما حتى استحق منه مخنوم واحد كان
 المستحق من البيع الآخر فان ملك نصفه باقى جده استحقاق المخنوم يكون الخيار للمشتريين باخذ ان باقى على حساب
 ذلك حق الاول في نصفه كروى الثاني في نصفه كروى المخنوم واحد فيضرب كل واحد منهما فيما باقى بحصة ولو
 لم يستحق حتى قبض للمشتري ان في مخنوم ثم استحق مخنوم فالمشتري الاول والثاني بالخيار فيما باقى يضرب فيه
 المشتري الثاني بنصفه كروى المخنومين والاول بنصفه كروى الثاني فيما باقى على حساب ذلك رجل يشتري

دارد و نصفها هم جابر رجل و استحق نصفها هم المشتري اقام البينة انه اشتراها من المشتري و لم يوقت له ثمن
و قال محمد بن ربع لا يربح المشتري على البائع بشئ من الثمن فما هو رجل اشتري دارا و ادعاها آخر فاشتراها
المشتري من المدعي ايضا فان لم يربح على البائع بشئ و لو اقام المشتري البينة انه اشتراها من المدعي
بعد استحقاق النصف قبلت بنية و كان له ان يربح على البائع نصف الثمن رجل مات وترك ابنتين و دارا
فادعى احد الابنتين ان اباهما كان يبيع ثوبه و الدار من ثوبه الرجل بالثمن و قسمه و انكر المدعي عليه و كذب البين الاخر
فان القاضي يقضي على المدعي عاينه نصف الثمن للمدعي البائع و نصف الدار للمدعي عليه و لا خيار للمدعي في رد الدار و ان
لم يسلم له نصف الدار و ليس هناك لو اشتري دارا و استحق نصفها فان المشتري يخرج لان البائع البائع
انقص في نصف الدار و يجوز المدعي عليه الرجوع و لو كان القاضي يقضي له بكل الدار رجل اشتري شيئا فاستحق
من بده و ربح المشتري على البائع من الثمن ثم وصل البيع الى المشتري بوجه من الرجوع و لا يؤمر بتسليمه الى البائع
و لو اشتري شيئا و ادعاه ان له ملك البائع ثم استحق عليه و ربح على البائع بالثمن ثم وصل اليه بوجه من الرجوع
فان يؤمر بتسليمه الى البائع رجل اشتري عبدا و قبضه فباعه و استحق من يده الثاني فان المشتري الاول لا يربح
على الثاني بل ان يربح عليه المشتري الثاني في قول الخليفة ربح و قال ابو يوسف ربح ان يربح قال الاثرى ان المشتري
الثاني لو كان براء الاول من الثمن كان الاول ان يربح على بائنه اذا استحق على المشتري الثاني و لو ربحه البند
من ربح كل واحد على بائنه بالثمن قبل ان يربح اليه الآخر ففضل في مسائل الغرر و الرجوع بوجه من الرجوع
اما بقية المعادضة او قبض يكون للمدعي كالدوية و الاجارة و اذا ملك الدوية او البعير استباحه ثم جابر رجل و استحق
او استباحه ضمن المودع و استباحه يربح على الدافع باضمن و كذا لكل من كان في معاهما ربح الاجارة و الدابة
لا يربح على الدافع باضمن لان قبض المستعير كان لنفسه رجل اشتري دارا و قبضها و بئى فيها ثم جابر رجل و استحقها
فان المشتري يربح على البائع بالثمن يسلم البائع الى البائع يربح على البائع بالثمن و بئى البائع فيها بوجه من
و بئى الى البائع فان كان المشتري بئى بالخبز و الاجر و السلع و الذهب فانه يربح بئى البائع على البائع بوجه من
يسلم الى البائع فان كان المشتري الفنى في الباء و مشرة الآلات و ربحهم و كان فيها زنا حتى خلق الباء و فغير
و انهم مضمون ثم استحق الدار لم يكن المشتري ان يربح على البائع الا بئى البائع بوجه من يسلم البائع الى البائع فان كان

فان كان المشتري انفسه في البناء عشرة الايام ورمى ثم غلبه الجبس والاجر والبيع ثم استغنى الدار ومثل
ذلك يوم الاستحقاق لا يرجع البائعين النصار او اكثر فانه يرجع على البائعين قيمة البناء يوم تسليم ولا ينظر الى مكان
النقص فيه وان استحققت الدار بعد البناء والبائعين غائبين استحققت اخذ المشتري بهدم البناء فقال المشتري ان البناء
قد غرق في البحر غائب قال الحقيقة من لا يفتت الى قول المشتري بل يوم يهدم البناء ويدفع الدار الى المستحق فان حضر
البائعين بعد الهدم لا يرجع المشتري على البائعين قيمة البناء انما يرجع عليه ان كان البناء قائما فليس له ان يشتري البناء الى البائعين
يهدم البناء وانما اخذ النقص وانما اذا هدم فلا شيء له على البائعين وان حضر البائعين وقد هدم المشتري بعض البناء وبيع
البعض كان المشتري ان ياخذ البائعين قيمة الباقي من البناء قائما فليس له ان يشتري الباقي ويكون النقص له وان شاور المشتري
النقص كله يكون النقص له ولا يسلم البناء واما كقول الحقيقة والى يوسف في قولنا ان الزاوية روى محمد بن ابي حنيفة وهو
قول الحسن ان القاضي حيث من قيم البناء ثم يقول المشتري انقصه وانقص النقص فلا تظفر بالبائعين فسلم النقص اليه
وتعفى لك عليه قيمة البناء وذكر الطحاوي روى ان المشتري اذا انقص عليه البناء فسلم النقص الى البائعين فانه يرجع على
البائعين بالثمن وقيمة البناء وبما وان لم يسلم النقص الى البائعين لا يرجع الا بالثمن الاول وهذا اقرب الى الظاهر بل اشتري
واذا ثم باعها من آخر فبقي المشتري الثاني فيها بناء ثم استحققت الدار دون البناء فان النقص عليه مما يشتري الثاني بالثمن
على بالثمن وقيمة البناء والبائعين الثاني يرجع بالثمن على بالثمن ولا يرجع قيمة البناء في قول ابي حنيفة روى وعلى هذا اذا اشتري
جارية وقضها فباعها من غيره فقلت من الثاني ثم استحققت الجارية فان المشتري ان لا يرجع بالثمن على بالثمن وقيمة البناء
والبائعين الثاني لا يرجع على البائعين الاول قيمة البناء في قول الحقيقة روى وعلى هذا المجملات اذا اشتري عبدا وبعده من آخر
فقد اولته الاية في ثم وجد المشتري الاخر به عيبا قد كالا يبيع الزاوية وقد تيب العبد عنه ميب حادث كان لان يرجع على
بائعه فقصان العيب ليس للبائعين الثاني ان يرجع على البائعين الاول بالقصان في قول ابي حنيفة روى روى المشتري ودارني فيها بان
وغاب ثم ان البائعين باعها من رجل اخر فقص المشتري الثاني بناء الاول وبيع فيها بناء اخر ثم جاز المشتري الاول ودفعه
فان كان المشتري الثاني في فيها بالثمن نفسه فان المشتري الثاني يضمن المشتري الاول ضمان ما انقص من جدار الدار
الخاصة منقبضة بناء الاول ويكون النقص للمشتري الاول الحان قائما وكان المشتري الثاني استهلك ذلك النقص فضمن
قيمة النقص ايضا ويدفع المشتري الثاني البناء الذي احدثه وليس الاول من يبيعه من ذلك لان البناء الحادث كان الثاني

والتحان البتاني بنى البصارا لحادث ينقص الاول فان المشتري انما لا يضمن من دول ما قلنا ولا الاول من سبيل البتاني
وليس البتاني ان يرفد لان بناء البتاني اذا كان ينقص الاول كان ملكا لمشتري الاول فملكه المشتري انما لا يضمن
نحوه في ذلك اعطاه المشتري الاول قيمة الزيادة ولا يضمنه اجر العمل لان العمل لا يتقوم الا بقدره فلم يوجب البتاني الزيادة
عين مال متقوم ومن ابي برص مع اذ المشتري ولا يضمن فيها جازم استحققت الدار فنقص المشتري البتاني المشتري
ان يربح على ما لم يملكه ان يقوم الارضين او غيرهما يربح بالانقصان وكذلك الاخرى اذ افرسها المشتري ثم
استحققت ففقد المشتري الشجر كان لان يربح على ما لم يملكه بالانقصان ربحا لمشتري الارض ففقد فيها شجرة ففقد الشجر
ثم استحققت الارض بغير الشجر ففقد المشتري الشجر ففقد المشتري الشجر ففقد المشتري الشجر ففقد المشتري الشجر
مقلودا يكون الشجر كذا وان شئت فقله ففقد المشتري الشجر ففقد المشتري الشجر ففقد المشتري الشجر ففقد المشتري الشجر
ثم غفر بالباقي فبالقسط فان المشتري يربح على الباقي بالانقصان ولا يضمنه من نقصان الارض لان
اختاره المستحق ان يبيع الى المشتري ففقد المشتري مقلودا ويملك الشجر وارضاه القيمة ثم غفر المشتري بالباقي ففقد المشتري
على الباقي بالانقصان ولا يربح بغير الشجر ولا يكون المستحق ان يربح على الباقي بالانقصان ولا يضمنه من نقصان الارض لان
اختاره من قيمة الشجر صار كان المستحق هو الذي غرس الشجر ففقد المشتري الشجر ففقد المشتري الشجر ففقد المشتري الشجر
يبحث ايضا ليقوم البتاني في الاخرى ثم يقول القاضي لمشتري الشجر ولا يضمنه حتى ان غفرت بالباقي ففقد المشتري
بقيمة باقية وان لم يستحق الارض حتى افرس الشجر لم يربح على الباقي المستحق ان يربح على الباقي المستحق ان يربح
الشجر كان له ذلك فملكه بالانقصان لان الارض حاضرة كان المشتري ان يربح على الباقي بغير الشجر باقية في الارض ففقد المشتري
باقية الى الباقي ولا يربح على الباقي بغير الشجر ففقد المشتري الشجر ففقد المشتري الشجر ففقد المشتري الشجر
والملك المشتري زرع في الارض ففقد المشتري من اصابه ارضين والجرم واليقول ثم استحققت الارض ففقد المشتري
من يزرع المشتري حتى قيل الزرع انما كان الباقي ففقد المشتري على الباقي ففقد المشتري على الباقي ففقد المشتري
فقصان الارض لا يربح المشتري على الباقي ففقد المشتري ففقد المشتري ففقد المشتري ففقد المشتري ففقد المشتري
مقلودا ثم استحققت الارض فان المشتري يربح على الباقي بالانقصان ولا يضمنه من نقصان الارض لان
بالانقصان في كرى النهر وجزء سابقه ولا في سبيلها من القرب وان عمل السبيل من القرب اولن وانصب اشقى

او شىء له قيمة فانه يربح على بالقيمة ذلك وهو قائم في الارض ثم يوردها بثلث فبذلك ربح وارتجابه من ابيه
استولى اثم جازى استحقاقا كان للارهاب القيمة ثم يربح المستولى بثلث الجارية وقيمة الولد على من باع من مورثه
ويختلف المارث بان المورث في ضمان المورث كما لو وجد بها عبدا كان لان يرد على ابي المورث والمورث له الجارية اذا
استولى الجارية ثم استحققت فانه لا يربح على بان المورث لا بالثمن ولا بقيمة الولد كما لو باعها بمبيع وجد بها رجل اشترى
واربها رجل ودفع المورث فيها ثانيا فقال المشتري لباي اشتريت منك المورثه ثم ثبت البناء على الرجوع فملك
بقيمة البناء بحكم المورث وقال البايع لابل يملك المورثه والبناء جميعا فليس لك ان تخرج على القيمة البناء كان القول فيه قول البايع
انه مشترك في الرجوع ولو اشترى المورث في البيع ضمان ما اخذته المشتري منه البيع لان المشتري اذا اخذ منها سيرا فاشبه
ذلك ان لا يكون له ان يربح بذلك على البايع عند الاستحقاق وانما يربح ببناءه والزرع والفرس فاذا اشت وطاع
ضمان ما اخذته مطلقا فله البيع وان فيه الضمان فقال انما ضمان ما اخذته المشتري من ثمار او غرس او زرع
او نحو ذلك جاز يكون ضمانا رجل استولى جارية كانت له ثم اشترى فقال المستولى اشترتها من فلان فبذلك اوصدته
فلان ولو كان له البيع كان القول قول المشتري لان المشتري يدعى عليه حرية الولد بحكم المورث وهو يملك القول قوله
ولو انكر البايع ذلك وصدقه المستحق كان الولد له بالقيمة ولا يربح احد بها على البايع لشيء رجل اشترى جارية وبعدها
مورثها من رجل ثم اشترى ثمن المورث فولدت له ولده ثم جازى رجل واستحقها فان المشتري يربح على البايع وهو
المورث ولو باع الثمن وقيمة الولد لانه موزر رجل اشترى دارا وبني فيها ثم اشترى رجل نصفها وورث المشتري
بالبقي على البايع كان له ان يربح على البايع بالثمن ونصف قيمة البناء لانه موزر بالنصف ولو اشترى نصف فبقيت النصف
اتزان في النصف المستحق فباعه بربح المشتري بقيمة البناء وان كان في النصف الذي لم يشتري كان له ان يرد
الباقى ولا يربح لشيء من قيمة البناء ورجل اشترى جارية فاذا عاها آخر فاشترى امانه ايضا ثم اشترى
الامانة وقد ولدت للمشتري ولذا قال محمد يربح المشتري بالثمنين على البايعين فان كانت ولدت لاكثر
من ستة اشهر من وقت البيع انما في لا يربح بقيمة الولد على احد هاجل اشترى جارية من صبي غير ماذون او
من عبد محجور استولى اثم رجل واستحقها كان الولد ثابت لجنب من المشتري ويكون رقيقا ولا يكون نهرا
وله الموزر امد اعلم بان المشتري ما يدخل في البيع من غير ذكره وما يدخل في الاباء فصول خمسة الاول المورث

انما في في الحمام والجاروت والكنائس في الارض والارض في النقول اما الاول رجل
 يشتري دارا يدخل فيه الطريق من غير ذكره فان لم يكن للدار طريق فاشترى على نخل ان لها طريقا ذكرنا
 ان نخل من ابي باب العيرب وان باع دارا وقال يجوزها وبمراعتها اذ قال بكل طيل وكثير فيها داخل فيها
 وخارج منها كان لا الطريق وكذا الدار الا ان كان دارا او حيا على دار او اوصى بدار ولم يذكر الطريق ولم يذكر يجوزها
 ومراعتها لا يدخل في الطريق ولو اشترى دارا فيها سبستان دخل السبستان في البيع صغيرا كان السبستان كبيرا
 فان كان السبستان خارجا من الدار لا يدخل السبستان في البيع وان كان له باب في الدار كذا قال ابو سليمان وقال في
 ابو جعفر كان السبستان من دار ومضجها الى الدار يدخل في بيع الدار وان كان السبستان كبيرا كان الدار داخل
 الدار لا يدخل في بيع الدار والمسئلة قدمت في باب العيرب في الخرفق والدخول رجل باع دارا بكل حتى هو لها فيها
 رحا الا بل فان الرحا دخلت الرحا لا تكون لبايع ولا يكون لمشتري لان الرحا دخلت الرحا ليس من حقوق
 الدار ولو كانت خضعة لكل حتى هو لها فيها رحا باعها فان الرحا لم تكن لمشتري لان ذلك يعد من ثوابه الخضعة رجل
 دار فيها بئر باع بعض البيرت بعضها بمراعتها ثم اراد البائع ان يرفع باب الدار الا اعظم الى المشتري لم يكن لبايع
 ان يرفع له ثمة باع بعض البيرت بمراعتها باب الدار الا اعظم من مرافق البيرت وكذا البيرت بعض البيرت بمراعتها
 وحقوقها ولو باع ثمة بئر بمراعتها من منزل يجوزها وجودة دارا او يشتري ان يدخل المنزل ومساكن المنزل ينع من الدخول
 وداره ففتح الباب الى السكة فان كان البائع من البيت الذي باعه طريقا معلوما في المنزل ليس له ان ينع من الدخول في المنزل
 وان لم يكن طريقا معلوما اختلفت الاشياء فيه قال بعضهم له ان ينع من الدخول وليس له ان ينع من الدخول في السكة
 وقال بعضهم ليس له ان ينع من الدخول في المنزل وهو الصحيح لان حصة ذكر الحق والرافق يدخل ابواب الاعظم ثمة اذا باع
 بعض البيرت فنهنا يدخل الطريق في المنزل رجل له دار كان لها في القديم طريق فسد ذلك الطريق رجل لها طريق اخر فم
 باعها يجوزها كان يشتري الطريق ان في دون الاول لانه ذكر الحق في البيع فيه نخل فيه كان له طريق وقت البيع رجل
 باع دارا احد حدودها سور الجارية يقلل السور والدية ولا يردى انه كان له في الاصل ولم يكن السور في وسط الدية
 وادخلها فادخلها دور كثيرة وذلك في البيع ثمة حدودها على الوجه الصحيح وذكره الرابع دور الجيران التي دور السور وبعض
 الفرض يسلم الدار الى المشتري ثمة البائع وادعى فبخره فساد البيع بحكمه ودخل السور في البيع فادعى المشتري ان السور

ان السور له وعند ان من يشتري سور المدينة قالوا انها فتوى وحكم في الحكم لا يجوز هذا البيع لان كل هذا الحظ
 لا يكون من حيطان الدار وادخله في البيع يكون مقصده البيع والتمكان مثل هذا الحظ قد يكون من حيطان الدار
 والعقد وكان ذلك المشتري لانه في يده واما في الفتوى بان اصاب البيع الى ان الدار شاهدة او اشار الى الدار
 معها قد عرفنا جميعا جاز البيع فيما بينها وبين هذا قال رجل بكع دار ليس فيها بناو فيها مخزن وبير مطري بالاجر
 وغيره كلها مقصده بالبيع دخل الكل في البيع لانهما واقعة في الحذر وكل كانت واقعة في البيع وان باع دار فيها بير عليها
 كبرة وحل ودوران بارع الدار مير افتداهم يدخل الدار والحبل لانهما من المراتق وان لم يقل مير افتداهم لا يدخل الدار وحل
 ويدخل الكبرة في البيع على كل حال لانها مركبة بالبيع اشتري دارا واختلفا في باب الدار فقال البائع هو قال
 المشتري لا بل هو الى التكان الباب مركبا مقصدا بالبنا كان القول قول المشتري سواء كانت الدار في يد البائع او
 في يد المشتري لان ما كان مركبا يكون من جملة الدار وان لم يكن الباب مركبا وكان مقصدا فانتقلت الدار في يد البائع
 كان القول قوله وان كانت في يد المشتري كان القول قول المشتري لان الباب اذا لم يكن مركبا يكون بمنزلة التماس
 الموضوع في الدار ولا يكون من جملة الدار يكون القول فيه صاحب اليد رجل يشتري دار فوجد في خندقها دواهم قال
 البائع هي لي كانت له ويرد المشتري عليه لانها وصلت الى المشتري من يد البائع وان قال البائع ليست لي
 كانت بمنزلة القطة جعل له علو وسفل فقال رجل بيت مركب عليه بناء السفلى بكذا اجاز البيع ويكون سطح السفلى لصاحب
 السفلى والمشتري حتى القراء عليه وكذا الدار انهم قد ابلوا كان المشتري ان يبنى عليه علو آخر مثل الاول لان السفلى باسم
 البني صفت فكان سطح السفلى مقصدا للسفل ويدخل في بيع الدار استرة التي تكون على السطح كانت من ابر او خشب
 لانها مركبة في الدار فدخل في بيع الدار ويدخل السليم في بيع البيت والدار كانت مركبة لانها من جملة الدار
 من جملة الدار فان لم يكن مركبة اختلفوا فيه فاصح انها لا تدخل ومقتضى البيت والدار يدخل في البيع استخانة
 القياس ان لا يدخل والماثل يدخل قياسا وسواء استخانة لا تكون مركبة والتكان باب البيت والدار مقصدا لا يدخل الفضل
 في البيع والتسور يدخل في بيع الدار كانت مركبة وان لم تكن مركبة لا تدخل والاجار الى السطح يدخل في بيع الدار
 سواء كان من مقبب او من لبن لان مركب ولا يدخل في بيع البيت كما لا يدخل فيه الطرقة كعلو وسفل فقال رجل
 اشتريت مركب في البيت ولم يزد عليه لا يدخل فيه العلو وكذا القول بكل حتى يزل الا ان يكون اشتريته مركب

هذا البيت مع البيت الذي في علوه ولو اشترى دارا يدخل فيه علوه لم يدخل محلهما وان لم يدخل محلهما وان لم يدخل محلهما وان لم يدخل محلهما
منزلان قال اشترى ملك هذا المنزل لا يدخل فيه علوه ولو قال اشترى ملك هذا المنزل بكل حق هو يدخل فيه
العلوه وان لم يدخل بكل حق هو لا يدخل فيه العلوه لانها في عرفهم الماتى عرف العلوه يدخل في البيع من غير ذكر الحقوق في المسائل
الثلاث لان في عرفنا كل سكن مسكن خارج صغير او كبير ولو اشترى دارا لها غلة معينة سابطا احد جانبيه على الدار والاخر
على الاخر فانهما في البيت او على الدار الجار الذي يقابلان اشترى الدار بكل حق هو يدخل في الغلة في البيع وان لم يدخل
بكل حق هو يدخل في الغلة في قول اخيه في بيعه وقال صاحباه دخل الغلة في البيع فكانت مضمومة في الدار وان لم يكن مضمومة في
الدار لا يدخل الغلة في بيع الدار في قولهم الا انكر الغلة واكتفى اشترى في الدار لا يدخل في بيع الدار وان لم يذكر الحقوق
والمرافق دار لها طرفان احدهما الى الشارع والاخر خاص في دار رجل آخر فباع الدار ان لم يدخل بكل حق هو يدخل لا يدخل
في الطريق الخاص وان قال بكل حق هو يدخل في الطريقان الطريقان الظاهر لكونه الى الشارع والاخر بكونه الطريق ولو
اشترى دارا فيه مطبخ ومخرج ومربط وسيراد ولم يذكر الحقوق والمرافق دخل الكل في البيع وان اشترى منزلا لا يدخل
فيه الربط والمخرج والميراث وان قال بكل حق هو لا يدخل فيه الا شئها وذكر المرافق في هذه المسائل كذكر الحقوق والقرينة
مثل الدار فانه كان في القرينة او في الدار باب موضوع او شئ او لبن او حص لا يدخل شئ من ذلك في البيع وان ذكر الحقوق
والمرافق لان هذه الاشياء لانه من الحقوق والمرافق فلا يدخل في البيع كما لا يدخل في البيع في الشارع الموضوع وكذا لو اشترى
دارا وقال بكل حق هو يدخل او شئها او شئها لا يدخل شئ مما ذكرنا في البيع لان المراد من قوله هو يدخل او شئها ما كان مضمولا بها
وهذه الاشياء غير مضمولة بالدار ولو اشترى بيت الرعي بكل حق هو لا يدخل قليل او كثير هو فيه ذكر محمد رضى في الشروط
ان لا يخرج الا على الاصل وكذا لو كان فيه قدوم خاص مضمولا بالارض وقيل يخرج الا على لا يدخل في البيع ورتب بين
منته فربما انهم نصيبه من الطريق قال اخيه في بيعه ليس لصحاب البيت ان يبيعوا فان اجتمعوا على بيعه به اسكنه
وتسبها من ذلك لان مناس مضاف في هذه اسكنه فان الطريق الاكبر او اكثر فيها الزحام كان للناس ان يدخلوا
به اسكنه التي هي غير نافذة حتى يقل الزحام ومن العلماء من قال اذا باع واحد من اصحاب البيت نصيبه من الطريق الاكبر
هو غير نافذة يجوز البيع ليس للمشتري ان يمر في هذه الطريق الا ان اشترى دارا كان له باع في هذه اسكنه رجل اشترى
دارا بابها في الشارع وظهر الدار الى مكة غير نافذة ومشتري في هذه اسكنه دار اخرى ليس للمشتري ان يدخل الدار

الدار المشتراة طريقا في هذه السكة فان رضى بذلك جميع اهل السكة الا واحد كان فهذا الواحد ان ينفذ عن ذلك
فان في كل مكان لا يكون له ان ينفذ ذلك بوجه واحد من غيره عن ذلك فحقه في ذلك ان ينفذ ذلك بوجه واحد من غيره
الاخر ان ينفذ ولو رضى احد ما الباب القديم ثم وضعه ليس الاخر ان ينفذ رجل باع دارا بجميع حقوقها والدارس في
سكة نافذة وباب هذه الدار في القديم في سكة غير نافذة الا ان صاحب الدار قد ساء به القديم فاداه بشري ان يفتح
بابه القديم ومنه جيران السكة عن ذلك ذكر محمد ربح في الفوائد وقال ان قرا في ملك السكة ببابه القديم كان له ان يفتح
بابا في هذه السكة وان توافقه بابين او اكثر وان فتحه اصحاب السكة كان القول قول اصحاب السكة مع ايمانهم اذا لم يكن
له نية على ذلك وان نخله اصادر وامر في غيبته لا يطرق وان حلت واحد من اهل ملك السكة ليس له ان يفتح بابا في
السكة وسقط العين عن الباقيين وان نخل واحد كان له ان يحلث الزنا في خان نخل الزنا في كان له ان يحلث الزنا
كله اذ ان نخل الكل غير واحد منهم ليس له ان يفتح بابا حتى هذا الواحد والكلمات السكة واسعة فاقض بعضهم بحق المدعي
وجميع الغضا بهم يحل الغضا بهم في ناحية ويحبل لها المدعي طريقا في ذلك المجانب دار لو حل فيها ابيات فباع بعض الابيات
بمراعتها ثم اداد البائع ان ينفذ بشري عن الدخول من باب الدار قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل حج ليس له
ذلك كانه باع بعض الابيات بمراعتها وباب الدار من مراعتها وكذا الموقال بمراعتها من حقوقها لان قبوله من حقوقها نخل
الطريق في البيع فاذا دخل الطريق في البيع دخل المدعي في طريقه على الطريق ولو باع ميا من منزل سجد وده وحقوقه و
صاحب المنزل ينفذ من الدخول وبابها يفتح باب الى السكة قال الشيخ الامام نه ان بين
صاحب المنزل والطريق معلوما لم يكن له ان ينفذ من الدخول وان لم يكن كان له ان ينفذ ويفتح المشتري لبيته الذي
اشترى اياها الى السكة وليس له ان يفتح البيع وتولد بحقوقه نصرت الى حقوق هذا البيت في السكة قبل وضع الزنا شبة
على حائط جاره او فخره ودا تحت دار جاره ثم ان جاره باع ملك الدار وطلب المشتري رفع الحطب والشراب
قال بعض العلماء المشتري الغنيل ما كان بائنه ففعل الا ان يشترط في البيع تركه فليس المشتري ان يغير شيئا من ذلك
رجل باع دارا ولا خرفه باسيل باه رضى صاحب السيل بيع الدار قالوا الخان له رتبة السيل كان لصاحب السيل
حصة من الثمن والخان له حتى جري الماء فقط فلا يقطع لصاحب السيل من الثمن ولا يقطع له اذا رضى بالبيع من اوصى
سكنى دار رجل فبعت الدار ورضى الموصى ان يبيع بطلت وصية ولو لم يبع الدار ولكن قال صاحب السيل اطلب حتى

في السبل لطلعت مكة الحان لمرجى الما فظفد الحان في البرقة لابلعت مكة لان قود اطلعت مكة لا تزل كرك
 صا طط مشركين رطلين ولا جهم ما في مية ثلث طقات من اللبن وراس الطافات على هذا الحانط المشركين
 صاحب الطافات واره من رجل ثم اراد المشتري ان يربط الطافات ويضع مكانها سطح من الخشب قال ابو القاسم
 الحان قبل ان في مثل الاول او اقل مضره كذالك ليس بمجان منتهى الحان قبل ان في اكثر من الاول كان وان يند
 الان يقض الجار على الحانط مثل اوضع المشتري ان في الحان رقيقه غير نافذة لا قيام ففتح جاره بابا من واره في مكة
 اخرى في هذه السكة باذن الجار مضاهم ثم يشتري رجل آخره اراد في ملك الرقيقه واداد ان يبيع الجار الذي
 احدث بابا في هذه الرقيقه من شئ ذلك بابا قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رجع المشتري الى بيع الجار
 من الحر ومن يه الرقيقه وليس له ان يامر بربطه الا بالباب واربين رطلين بلع احدتها مضاهم ثابا من ثلث مدين من
 نه والدار لرجل قال ابو حنيفة رجع لا يجوز البيع لان يشتريه مضره نيك عبد القسمة ركة الكان بين الورقة دار
 يشتري على بيتا جانيه احداهم ميا من ملك الدار لا يجوز ولو كان بين رطلين مشرة اقام او مشرة او اب هريرة
 احداهما من ثوب معين مضاهم ثابا من رجل جائز البيع وهذا لا يشبه الدار ولو كان فيها ارض وتخل فاع احداهما نصف
 شجرة فيها لا يجوز لمرأة كما حرمان يشتري احدى الخمر من في الحجرة الاخرى من مفع الاستراح ذواته من الحجرة
 الاخرى فباع الحجرة التي فيها المستراح وليس من المستراح فيها ثم ايت به ذلك الحجرة الاخرى التي بالمس تزار
 فيها وقد كتبت لكل واحد منها صك قال ابو بكر البلخي رجع الحان كتبت في الصك الاول انه اشترا ما يصفها مملوكا
 ولم كتبت فيه ذلك المستراح الذي راسه في الحجرة الاخرى بالمس في هذه الحجرة لم يشترها على حال الحان الكثر في
 الصك الاول دون المستراح الذي راسه في الحجرة الاخرى فالمشتري الحجرة الاول ان يربح المستراح من حجرة
 او يد مفعه المشتري الثاني بالخيار ان يشا واخذ حجرة بحسبها من الشئ وان يشا ترك والحان المبانيه
 المستراح في ليس رجل بلع ثلثي كره من رجل على ان يكون في الطير في الثلث الباقي وكتب في الصك في حجرة
 في لقال الشيخ الامام ابو بكر البلخي ان الفرق الباثان على انها شتر طاني ليس ان لا يكون له طريق في نه الثلث
 كان كذلك وان كره البائع الطريق كان القول قول المشتري وان يربح رجل اشتري حجرة سطحها شئ باره
 يشتريان فاخذ المشتري جاره ووسى تحتها طانيه وبين الجار قال القيس كذلك لان الابن لا يجوز على البناء

في ملكه دارا اذ ان بيع جاره من موصود السطح حتى تحت شجرة قالوا ان كان في موصود يقع بصره في دار الجار كان له ان
يبيع وان كان لا يقع بصره في داره كان بيعه عليهم اذ كانوا على السطح لا مئونة من الموصود لانه كما ينظر من تحت شجرة الآخر يصل
في داره شجرة فمصاديقه اخصانها ولولا ذلك ما اشترى بغيره على عورات الجار قالوا ويرى الجار الى القاضي و
التحارب بين الجارين وقت الارضا في يوم مرة او مرتين حتى يسروا انفسهم مراعاة الحقين جميعا فان لم يفعل ذلك
برف الجار الى القاضي فان رأى القاضي ان الموصود لا ارتقا ففعل رجل براء ضيقه فيها اغصان اشجار الجار
مذلة لكان المشتري ان يافت الجار بغيره في الضيق عن اغصان اشجاره لان المشتري يتوهم مقام البائع بما كان له
او كان له كما في قبيل المشتري وكذا الروايات صاحب الضيق كان لوارثه ان يافت الجار براء لانه الضرر في الضيق على الغصان
رجل استاذن جارا له في وضع جدره على حائط الجار او في حفر سداب تحت داره فاذن له له كلف فعل ثم ان الجار براء
داره وطلب المشتري رفع الجدر او دس سداب كان له ذلك الا اذا شرط في البيع ترك ذلك فح كذا لكون المشتري ان
يطلب ذلك رجل له داران في سكة غير فائدة السكن كل واحدة منها دارا فبني احدا كين ابا طار وضع خشة سطة
على حائط الدار التي بنى فيها وعلى حائط الدار التي سكنها الساكن الآخر حين يبني بابا الى الدار التي بنى فيها لا غير ذلك
الدار يصير ذلك ثم ان الباني يطلب من رب الدار ان يبيع منه هذه الدار التي بنى فيها قبا ويحفر قبا ودارتها ثم يطلب الساكن
الذي في من باني ان يبيع منه الدار التي بنى فيها كذا فبعض ثم انقسم المشتريان فادوا المشتري الذي ان بنى في سكة ابا طار
عن حائط كان ذلك لان الباني وان بنى ابا طار بادن صاحب الدار لم يضر ذلك من حقوق الدار فلا ينسحب بالبيع
رجل احدث بناء او حفرة على سكة غير فائدة ورضاه بها اهل السكة فحفر رجل من غير اهل السكة وادخله في دار من هذه السكة
كان للمشتري ان يودع صاحب الحفرة برفع الحفرة رجل اشترى ارضا بجارية ثم اشترى ما فيها واراد ان يجرى الماء في ذلك الحفرة
الى ارضه ان اراد ان يجرى فيه الماء من ههنا فانه يجرى في تروم فان اراد ان يجرى من ههنا فانه يجرى في تروم فانه يجرى في تروم
قال محمد بن مسلمة في ذلك الحفر ان ليس له ذلك بل هو قول العامة لان هذا يروى او قد ارشيد هذه الارض فلا يجوز
او اطلب المشتري ان الباني ان يكتب له سكة فاشترى او بالي البائع ذلك لم يجز عليه لانه ليس عليه ان يكتب بالي البائع
حكا وان كتب المشتري بالي نفسه فحكا ذلك من البائع ان يخرج الى الشهود فيشهدهم لا يجزى البائع على ان يخرج وان جاء
المشتري فيشهدوا بالبائع وطلب من ان يشهدهم فانهم البائع عن ذلك فان المشتري يرفع الامر الى القاضي فان اذن

عنه القاضي كذا القاضي له سجلا وشهد الشهود على ذلك وان عليه المشتري من ابا الفتح العبيد القديم ولم يرد له الجارية
فان احتاط المشتري كذا من حكم الابان لنفسه كما فعل ذلك وقت فيه ايام الشهود الذين تزلزلت عليهم في الحكم القاضي
لوجار الابان الاول براد محمد البس او جوار واداره وان لا يوافق البس من يدى المشتري من مرض المشتري شهود البس
ويرفع المحسنة فان كان شهود الحكم القديم اقرن او فقه كذا شهادتهم وادامهم بالاشهاد على شهادتهم فان الاشهاد
الشهاده من غير عند الشهود جاز فان الابان ان مرض الحكم القديم كذا المشتري من ذلك حكمه على جوار الابان على ذلك
اخلفوا فيه قال الفقيه ابو جعفر في مثل هذا انه يجزى على ان رجلا يشتري بعتة ثم يفتقها بالابان ومحمد البس وكان حكم
البس ودرية عند رجل او دور رجل غير المشتري لجا المشتري الى شهود البس وطلب منهم الشهادة على البس فقالوا لا نشهد
فرضي قطوعا وجار المشتري الى الذي في يده الحكم وطلب منه الحكم فبالي الموضع ان يدعى البرد قال او في غير حكم
فلا والله اليك فقبح المشتري ودرج الى الزبانية فاحلفوا في ذلك قال منهم جوار الموضع على مرض الحكم اليه جارية على المشتري
وقال بعضهم لا يجزى الموضع لانه او بعد غير وقال الفقيه ابو جعفر في مرض الموضع ان مرض الحكم على الشهود حتى يردوا عليهم
الى المشتري فاقه العلماء بقوله بان فيه ضياع من المشتري من غير ان يقر به فيرد عليه كذا المشتري او اطلب من الابان ان
مرض الحكم القديم كذا من ذلك حكمه كما انها سجدت في البس او ادا البس من اواد الشهاده من السيد ذلك قالوا ان
صاحب الخبز سجده سواه شاهدين قبل القاضي شهادتهما لا بأس به ان يمين من اواد الشهاده وان كان لا يجزى
القاضي شهادتهما لا يحل له ان يمين من اواد الشهاده وان كان الشهود يمين من اواد الشهاده من قبل القاضي شهادتهما
الى ان شهادته تمام الشاهد عند القاضي يكون سجده قبل الشهاده فيرد لاسيما ان يمين من اواد الشهاده وادامها
طريق سبيل الى دار الجارية صاحب الزاد وادامها لم يعلل تخلفها ولا غير انهم ولا بكل قليل وكثير مودها لم يدخل الشهود
والسبيل الذي كان في دار الجارية في رواية الاصل وفي رواية زاد ابن سامة يدخل سبيل الماني البس ولا يدخل الطريق الذي
في سبيل غير فائدة وقال الحسن بن زياد وادامها بكل قليل وكثير ولا يعلل منها في البس العبيد والجارية كما
فيها من الجارات ولا يدخل الجارية وقال زفر بن يدر في رواية الاصل انهم ومنه البس ولو قال منها لا يدخل وفي رواية من شام لا يدخل
شعبي في ذلك رجل يشتري دارا ولم يعلل تخلفها وليس بها طريق ذكرنا فظن ان الجارية ان شهادته وان شادرك
وتدبرت المسئلة قبل هذا فحصل فيما يدخل في بيع الحمام والكانوت رجل باع حماره وادامه وذكر المحقق

المحقق والمرافق اذ لم يذكر يدخل فيه الارواح وان لم يذكر ولربما كان الخافوت بموافقة رب الخافوت فلهذا كما تكون الخافوت في
الاسواق يدخل فيه البضاعة وان لم يذكر المرافق لا تدخل ولا يدخل العقل في بيع الخافوت والمردود الميرت والفقان
باب مغلط ذكر المحقق والمرافق اذ لم يذكر يدخل فيه مفتاح العلق استحسانا بكون المحل احد احواله ثم يدخل كالحداد
في البيع وان لم يذكر المرافق وذكر الصانع لا يدخل وان المرافق لان كذا المحل لو مركب مستعمل في كذا الصانع لا يكون مركبا ولا مستقلا
بالبيع كذا المحل الذي يتغير فيه لا يدخل وكذلك قدر التصار الذي يطبخ فيه الثوب لا يدخل في البيع لانه ليس بمركب والاسم المحقق
ايضا لان من اشئ ما يكون مستقلا به ومغلاطة السراطين التي تعلق في السويق من الحديد او من النحاس لا يدخل في البيع لانها ليست
من جنس البيع وقضاء الحام لا تدخل في البيع وان ذكر المرافق لانها مستقلة عن الحام فصل فيما يدخل في
بيع الكرم والارض وما يدخل رجل باع ارضا فيها زرع ولم يذكر المحقق والمرافق لا يدخل الزرع
في البيع من غير ذلك ذكر قال الشيخ الامام ابو بكر محمد الفصل ربح هذا اذا صار الزرع مستقلا فان لم يكن مستقلا يدخل الزرع
من غير ذلك قال داودا غير تيمية ان يقوم الارض مبدورة وغير مبدورة فان كانت قيمتها مبدورة اكثر من قيمتها غير مبدورة
علم انه صار مستقلا وان كانت قيمتها غير مبدورة مثل قيمتها غير مبدورة علم انه لم يصير مستقلا فيدخل في البيع من غير ذلك كما يدخل اوراق
الشجر والصحيح ما ذكر في ظاهر الرواية وذكر محمد في النوادر اذ ابلع ارضا مبدورة بكل من جهلها لا يدخل الزرع في البيع
وذكر الفقيه ابو الليث ربح اذا بذرا ارضه ولم يصير تيمية لا يدخل في البيع المطاوع كما قال محمد ربح في النوادر وكذا قال لرباع الاشجار
بعد البقاء البذر قبل النبات لا يدخل الزرع في البيع ولا يدخل كسحب والطرقي في بيع الارض مطلقا ويدخل في الاجارة
والعقود الرهن والوقت رجل اشترى ارضا فيها اشجار ولم يذكر شيئا دخل الاشجار الثمرة في البيع واختلوا في غير الثمرة
والصحيح انها تدخل وكما بان ارضا فيها اشجار صار تحول في فضل الربيع وبيعها فان كانت تعلق من اصلها تدخل في البيع ويكون
للمشتري وان كانت تعلق من وجه الارض لا تدخل في البيع من غير شرط رجل اشترى ارضا فيها رطلية او زعفران او
خلات تعلق في كل ثوب سنين او رايحين او قبل ولم يذكر في البيع ما فيها قال الشيخ الامام ابو بكر محمد الفصل ربح ما غلها
على وجه الارض يكون بمنزلة الثمرة لا يدخل في البيع غير بشرط وان كان من اصولها في الارض يدخل في البيع لان اصولها يكون
معها بمنزلة البناء وكذا كان فيها مقبب جرشيش او طب نبات ما هو على الارض لا يدخل في البيع من غير ذلك واما اصولها
ففي الارض يدخل واختلوا في قوائم الخلات قال بعضهم يدخل اوراقها شجرة والحما رانها لا تدخل لانها قد من الثمر والخلان

[illegible]

الطريق وليس لها طريق معلومة في ناحية قال ابو يوسف ربح بجزا البسيع وياخذ النخلة تطرقا بين اسي فونج. بتاد الاله الاثنياد
فان كان متعلقا بجزا البسيع رجل باع كرا بجزا البسيع ما به وكل حق به وله وجزا البسيع ما به في سكة غير نافذة بينه وبين رجلين وعلى صدق
اشجار فان كان رتبة الجزى ملكا للبائع كانت الاشجار المشتري لان رتبة الجزى دخلت في البسيع فدخل الاشجار رتبة الجزى
فان لم يكن رتبة الجزى ملكا للبائع بل كانا حق بسيل الا فان الاشجار تكون للبائع هذا اذا كان الفارس هو البائع او
لم يكن الفارس معلوما فان كان الفارس غير البائع كانت الاشجار للفارس رجل اشترى كرا فيها اشجار الفرساد وشجرة اولوز
وعلى شجرة الفرساد ثوت وادراق وعلى شجرة الرودود وقال لكل حق به ولا يدخل الثوت وادراق الفرساد في البسيع كذا
المؤرد لانه بمنزلة الثمر رجل اشترى شجرة البسيرة ان قطعها الكمل في جوارز الصحيح انه يجوز ولم يشترى ان يقطعها من اصلها
ان اشترى الشجرة بسيرة القطع قال بعضهم ان بين من قطع القطع او كان مرفوع القطع ملوبا عند الناس جازا البسيع والا
ان قال بعضهم يجوز البسيع على كل حال وهو الصحيح وان قطعها من جذع الارض فاما عروقها في الارض لا يكون الا بالسطر واذا
جازا البسيع بل يدخل في البسيع ما تحتها من الارض ان اشترى الشجرة بسيرة القطع لا يدخل وان اشترى الشجرة بسيرة القطع او انشرا
مطلقا قال ابو يوسف ربح يدخل الشجرة برودها ولا يدخل في البسيع ما تحتها من الارض وقال محمد ربح يدخل من الارض
ما تستقر عليه الشجرة ولا يدخل مقدار طول العروق وجميعها على ان في القسمة والادارب الشجرة والوصية بالشجرة وبسيرة الشجرة يدخل
من الارض مقدار ما تستقر عليه الشجرة ولا يدخل مقدار ما ينالها من العروق والاعتقان في الرصع الذي يدخل الارض انما
يدخل مقدار غلظ الشجرة وقت هذه العرفات حتى اذا غلظت الشجرة بعد ما كان لصاحب الارض ان يامر بخت الزيادة
وان اشترى شجرة بغير رصع ولا بصل الثمر ورضي به البائع جازا وله اشترى ثاب بصغيرة وتركها باذن البائع حتى كبرت وصارت عظيمة
كان البائع ان يقطعها او يكون الكل للمشتري ولو تركها بغير اذن البائع حتى اثمرت تصدق المشتري بالثمر ولو اشترى
اشجارا امثرا او غير امثرا فقطعها فتم غنم من اصل عروقها اشجار فان الثابت يكون للمشتري لانه ما ملكه فيكون له وان
اشترى شجرة باصلها ودفن غنم من عروقها اشجارا فانها لا تملك الشجرة التي يبيت تيسر لقطع الشجرة كان الكل
للمشتري لانها اذا كانت تيسر لقطع تلك الشجرة تكون بآية من عروقها والا فكل رجل اشترى شجرة لقطعها فافترقها حتى
جارا بصيف دشتها ان كان يقطعها لا يضر بالارض ولا باصل الشجر كان لان يقطعها وان كان يقطعها بغير الارض او
او باصول الشجرة اختلفوا في ذلك قال بعضهم ان يقطعها او قال الفقيه ابو جعفر ربح بغيره اشترى ابن سائر تركها الى وقت

انه كما قاله في القدر المأخوذ من الخبز عند انقضاء سنة فمخزوان لم يكن القدر من خمس مال العبد بالكلية من القدر
مال العبد في غير ما كان على المكسب جازر اذا انقضاء في المجلس كذا لو قبض مال العبد وقبضه من القدر فان انقضاء قبل
القبض بطل العقد في مال العبد بطل المشتري سكت فوجد في بطنها الولادة فالحكمت الولادة في العقد تكون للمشتري
وان لم يكن في العقد فالحكمت ابا له وصفا وكمسكته روبا لمشتري على البائع ويكون عند البائع بركة الاصل
يعرفها بخلافه فيمصدق وان اشتري وجازر فوجد في بطنها الولادة بروبا على البائع وان اشتري سكت فوجد في
بطنها سكت تكون للمشتري في بيع التماز والزرع رجل قال لغيره ان يبارزني فمخزوان لم يكن القدر من خمس مال العبد
وكان ذلك قبل ان يخرج الخبز قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل في مخزوان ليس ويكون البيع على جهة الباطن
دون ما يخرج من الخبز فان اخرب الخبز بعد ذلك كان الخبز للمشتري لانها ملكه وان كان البيع بشرط
الترك لا يجوز البيع فالحكمت الباطن بشرط فباع احداهما فبقيت من المصلحة لا يجوز ان لا يجوز بيع النصف من الشجر
المشترك فان باع نصيبه من المصلحة لا يجوز ان لا يجوز بيع النصف من الشجر المشترك فان باع نصيبه من المصلحة
وسلم الى المشتري كان نصيب ابله للمشتري فيقص البيع ولو جازر مشترك الذي لم يبيع به صاحبه ورضى به
كان له ان يرضى به ذلك لان الانسان لا يجوز على تحمل الضرر رجل اشترى التماز على زكوس الاشجار ان اشترا
مجاورة كان القطع على المشتري ولو اشتري اوراق زباد فباعها طهرت على الشجر ولم يملكها حتى ذهب وقبضه قال الفقيه
ابو جعفر ان اشتري الاوراق اعطاهما دين موضع القطع لا يكون للمشتري ان يرد البيع بحكم دين الوقت
ويجوز على القطع الا ان يكون قطع الاعضاء غير الشجر فخرج ابا له ان شاء منع البيع وان شاء رضى بالقطع وان
اشترى الاوراق بدون الاعضاء ان اشترا على ان يافدا من ساعة جازر ان اشترا على ان يافدا شيئا
شيئا لا يجوز لانه يردا فخطت البيع غير البيع وكذا لو اشترا على ان يتركها على الشجر وان اشترا لم يشترط
شيئا فان افدا في اليوم جازر وان لم يافدا حتى مضى اليوم منه البيع لان ما حدث يده البيع بمضي الساعات لم يكن الاثر
عنها فحمل عقودا ان اراد المشتري ان يحاط في ذلك يعني ان يشتري الشجرة باصلا حتى لو عدت الزيادة بعد
البيع كانت الزيادة للمشتري ان يشتري الاوراق او التماز او كسبا او الاشجار او مملوكة تركها او كانت
كانت الاجارة باطلة وتغير عادة كان ذلك من يرضى به ذلك قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل في يرضى اوراق

اوراق الفرساد لا يجوز اداؤه في الزيادة وانما يجوز اداؤها في النقص عن الزيادة ولا بد من اوراق الفرساد
في بيع الشجرة لانه بمنزلة الثمر وقوائم الخفاف رجل يشتري رطلين من القبول او ثمانية اشيا بنحو سائة وساعة لا يجوز
كما لا يجوز بيع الصورت والوزن على طهر الغنم الا ان يخرجها من ساعته والقبول من بيع قوائم الخفاف كذلك وانما جاز
لمكان التعامل ولا يشترط ان يكون معلوما من الكواث جاز ولو كان يجوز ان يكون معلوما لمكان التعامل فانما لا تعامل
فيه وهو بنحو سائة وساعة لا يجوز اداؤه المشتري انزال الكرم وهو حصرم جاز ولو لم يعلم ان يامر بقطع الغنم في الحال قال
الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله ان اشتراه مطلقا كان رد ان يامره وان اشتري بشرط ان يترك الى المبيع
نفسه البيع وان اشتري انزال الكرم وبعض النزل في بعض قد يقع فالحال المبيع من كل نوع فصح ان كان المبيع
بعض الانزال ياد ومضاهيا فصح كما تحوز ولا يجوز ولا المشتري قال لا يجوز تدايه البيع ولو اشتري الخوخ والمشمش
قبل المضي قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله لا يجوز البيع الا ان يكون مضمنا قد يقع فالحال المبيع من كل نوع فصح ان كان المبيع
بعض الانزال ياد ومضاهيا فصح كما تحوز ولا يجوز ولا المشتري قال لا يجوز تدايه البيع ولو اشتري الخوخ والمشمش
فان لم يبيع المشتري حتى يخرج ثمن آخر لفيد البيع لا خلاط البيع فغير البيع وقائمة الشائع لم يجوز البيع الثمار
بل ان يغير منها اي النبي عليه الصلوة والسلام من بيع الثمار قبل ان يبدل اصلها قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن
الفضل رحمه الله جاز فيها بعد ظهورها فقال له ليس ان النبي عليه الصلوة والسلام يبيع عن ذلك فقال ذلك يجوز
بها قبل خروجها وهو صلاحيها لا متعلق بها في الزمان انما في ذلك انما هو في الجاه والقد وري رجل اشترى
الثمار من رجل الا شجار فتركها حتى اخرجت ثمرة اخرى قبل التحلية ولا يمكن التميز منها فقد العقد فالحال ذلك قد
التحلية لا يفسد ويكون بين البائع والمشتري والقول في الزيادة قول المشتري رجل قال لثمة كنت منك
عشيرة بكذا الكرم كل من تركه اقلوا المكان وقول الغيب معلوما عندهم والغيب جنس واحد يعني ان يجوز البيع في ذلك
واحد عند ابي حنيفة رحمه الله وعند صاحبيه يجوز البيع في الكل وجعلوا له المسئلة فاعا رجل بثلث عشرة خبطة وقال
بعتك سبكه هذه البصرة كل قفيز بدرهم عند الحقيقة رحمه الله يجوز البيع في قفيز واحد وعند ما يجوز في الكل ان كان
عقب الكرم اجناسا قال ابو حنيفة ان لا يجوز البيع في شئ في قول الحقيقة رحمه الله والمكان الاثر من عند ما يجوز
في الكل كما قال بعتك هذا القطيع الثمن كل شاة بكذا عند الحقيقة رحمه الله لا يجوز البيع اصلا وعند ما يجوز البيع

في الكحل والقوى على توها فيسرا على الناس ولا انتهى الى رجل بيع في بطيخ فقال كم عشرة بطيخات من ثمن
 البطيخ فقال البائع بكذا واشترى عشرة بطيخات فبهر عنها ثم غزل البائع عشرة بطيخات فقبلها المشتري ورضي
 على ذلك القول والبطيخ متفاوت جاز اليه استحسانا وكذا الامان ومنها بمنزلة رجل قال لقصاص يسي من ثمن الكحل بكذا
 فباع منه قطع لسوادا على ذلك كان النجاران ثناء اخذوا معه القطع ولان ثمنها لم يأخذ فبكره ذلك فبهرت والاشي
 الى ثمن ثمانية وقال كم عشرة منها فقال بكذا اخذها باعلى كانه اوسع الثمن في البطيخ والزمان والاعمال في الثمن والاشي
 رجل يشتري نخوخ وفيها نخوخ في لافيه اليه وكذا لك المشتري وثمنها على قول من لا يجوز بيع الثمن قبل ان يصير شفعا
 كرم من رجلين بلع احدهما نصيبه من نزلدهم جوفهم لا يجوز كالمولع من الزرع المشترك رجل يشتري سبطا فزاروا
 الصوة وكل ما يخرج منها يكون للمشتري يعني ان يشتري اشجارا والبطيخ فباعها ببعض الثمن ويساوي الارض
 بتعبه الثمن مرة معلومة ولقد تم بيع الاشجار وبيع الارض فاعلم ان الارض لا يجوز لان الارض تكون مشتركة بالاشجار
 الا بجزء اليه فلا يصح الاجارة فبني ان يشتري الاشجار باصبرها فبكره اشجار البطيخ واما الارض فبكره بغير
 الا ان الاجارة لا تكون لانه لو كان له في بيعها اشجارا لكان له في بيعه رجل فباع الثمن في الاجارة فبكره بغير
 جاز اليه اذ المشتري اشرك في الارض والاشجار كذا اياها وكذا اشجاره فبكره لا يجوز لان ذلك ليس ببيع بل هو
 رجل في ارضه خشيس فباع اشجاره خشيس فبكره بانيته بان سقاها بالاعل فخشيس جاز اليه كما لو اخذ سكة والاعل في الماء
 ثم باعها وهو يقد على اخذها من غير صيد والاشجار خشيس فبكره بانيته لان ليس ببيع كقول من يبيع بغيره
 ان ياخذ رجل بلع زرعا وهو يقد على بلع على ان يتيه او يرسل دابة فيه جاز اليه وان باعه على ان يتركه حتى
 يتركه لا يجوز وكذا الارطبة والقول رجل بلع نصيبه من الزرع المشترك لا يجوز لان لم يفسخ اليه حتى ادرك الزرع جاز
 لزال الا ان كالمولع بالجنح والسقف ولم يفسخ اليه حتى اخبره من اينما جاز فكل من يشتري من في ارض رجل فباع
 احدهما نصيبه من شريكه او من اخيه قبل ان يتركه لا يجوز كالتن في الزرع والاشجار العطل من الاشجار واما الارض
 فهو على التعقيل ان يلع الاشجار نصيبه من صاحب الارض جاز ولو كان صاحب الارض نصيبه من الاشجار لا يجوز ذكر في التعقيل
 رجل يشتري ارضا فيها بئر بئرها والزرع يعل منها فبكره المشتري قبل القبض فزارته بالصف الى البائع قال لا يجوز
 لان به ان يتركه اجارة الارض للمشتري قبل القبض وقيل بغيره لان من دفع الزرع بالصف يكون له في الماء

في المعاملة صاحب الارض كونه مستأجرا لامل ولا يكون مورا للدين رجل اشترى البعير على رؤس الشجر
 فرأى كل شجرة معتقها ثبت له خيار الروية حتى لو رضى به يلزمه وان باع ما هو مرغوب في الارض كما يجوز
 في البصل والبصل الزعفران والتمر والنخل والاشليم ان باع بعد ما التقى في الارض قبل النبات او بنت الا انه غير معلوم
 ما يجوز البيع وان باع بعد ما بنت نباتا معلوما لم يعلم وجوده تحت الارض يجوز البيع ويكون شتر با شيئا لم يره عند بيعه
 مع لا يبطل خياره ما لم يرى الكل ويرضى به وعلى صاحبه لا يتوقف خيار الروية على توبة الكل وعليه الفتوى فان كان ذلك
 مما يكال او وزن بعد القلع كما يجوز والتمر والبصل فاذا قلع البائع شيئا من ذلك او قلعه المشتري باذن البائع فيظهر ان
 المقطوع يدخل تحت الكل والوزن ثبت للمشتري خيار الروية حتى لو رضى به يلزمه الكل وان رد بطل البيع وان كان
 المشتري قلعه غير اذن البائع فان كان المقطوع شيئا له قيمة لزمه الكل لانه قبل القلع كان نمو وبعد القلع لا ينمو
 والعيب الحادث عند المشتري ينسب الى خيار الروية وان كان المقطوع سيرا لا قيمة له لا يبرئ ذلك والقلع وعدم
 القلع سواء وان كان الغيب ما باع بعد القلع عدو كما يغفل فقلع البائع بعضه او قلعه المشتري باذن البائع لا يلزم
 ما لم يرى الكل لانه من العديات المتعارفة بمنزلة الثياب والعبيد ونحو ذلك وان قلعه المشتري غير اذن البائع لزمه
 الكل الا ان يكون ذلك شيئا يسيرا وان خضم البائع والمشتري قبل القلع فقال المشتري اخاف ان قلعه لا يبطل
 لي فيلزمي وقال البائع اخاف ان قلعه لا ترضي به فترده فاقصر بذلك قالوا لا يبطل لان البائع قال
 القصد فيها **باب الصرف** الدرهم التي غشها غائب ثمانا اصغرها وقلتها فقتة كما لا درهم التي تردت وباراها
 يجوز بيعه الراصد بالاثنتين منها باعها بها لكن يشترط القايض في المجلس كافي الصرف وان كان نصفها صغرا ونصفها
 فقتة لا يجوز فيها القايض وان اشترى الفقتة الفقتة بالدرهم التي غشها غائب لا يجوز الا ان يكون الفقتة الفقتة
 اكثر من الفقتة يكون كالمجلس الدرهم الفقتة فقتة فالدراهم فقتة لرد في البيع الفاسد من الاصل ولا تتبين فيها فقتة
 بعد الصحة وبقية الصرف بالانقراض قبل القبض ولا يبطل واذا صرفت بالانقراض قبل قبض احد المدينين هل
 يتبين المقبوض للرد فيه روايتان والاولى انه يتبين كاتبعين في الغصب رجلا بان عا الفقتة بالفقتة فقتة فقتة
 جاز وان لم يعلم مقدار فقتها وان باعها الدرهم بالدرهم ولا يعرفان فقتها او يعرفان فقتها لا يجوز لرجل المسألة
 في الفصل الاول دون ان في فان غرت المسألة في الفصل الثاني في المجلس جاز وان غرت بعد المجلس لا يجوز

عليه نامة دينار فضا او فضا لا يقصر المقاصد شيئا بالم تقاصا فاذا تقاصا بصير الدرهم تقاصا ما
من قيمة الدينار بقدر ما يقصر على صاحب الدرهم تسعون دينار او كذا كذا رجل على رجل ما
دينار وولجده المديون على صاحب من المولى انه درهم لا يقصر المقاصد بالم تقاصا فاذا تقاصا بصير من الدينار
مقدارا انه درهم وتسعين تسعون دينار على رجل على رجل درهم قطف بر درهم كذا ان ياخذ
درهم المديون اذ لم يكن درهم المديون اجدوا ولم يكن موطا وان قطف بر درهم مديون في ظاهر الرواية ليس
ان ياخذ الدينار في كتاب الدين وان كان ياخذ والصحيح هو الاول والمديون اذ الرضى الدين
اجود مما عليه لا يحجب الدين على القول كما لو دفع اليه الفضة مما عليه وان قبل بانه كذا لخطا خلافاً
وذكر في بعض الكتب انه اذا اعطاه اجود مما عليه يحجب على القول عند اختلاف المذاهب والصحيح هو الاول
الدين بوجه انقضائه قبل حلول الاجل يحجب على القول ان اعطاه المديون اكثر مما عليه واما فاكهة الزيادة زياده
تجزي بين الزين جاز وباري عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه ادنى الدين اكثر وقال امامنا شيرازي انما
منه يجوز على ما اذا كانت الزيادة زياده تجزي بين الزين واما على المذاهب في الماهية بصير تجزي بين الزين واما
الدرهم والمديون كذا لا يجوز واختلفوا في ضعف الدرهم قال ابو نصر المروزي ضعف الدرهم في الماهية كذا على
صاحب فاكهة الزيادة كذا لا تجزي بين الزين ان لم يعلم المديون بالزيادة يرد الزيادة على صاحبها وان علم المديون
بالزيادة فخطاه الزيادة احتسب على تحمل الزيادة لصاحب الفضة التي كانت الدرهم المدفوعة كسرة او صاعا لا يقصر
لا يجوز اذا علم الدين والغايض ويكون به هبة المشاع فيما يحتمل القيمة وان كان المدفوع مما يقصر ويتسبب وعلم
الدين والغايض جاز ويكون به هبة المشاع فيما لا يحتمل القيمة رجل يشتري بدينار من الزينة والدينار
او زبانا شيئا وكسرة الفوس قبل القبض وصارت لا تدرج الا فان في عاتقه المالك ان في قول محمد بن كسرة
وعنه انما كانت لا تدرج وان الا فان في يده ما يكون كسرة وعنده المالك ففسد العقد في قوله اجتنبت في غيره
ليس الختان فانما قيمة الختان الكاوان فلا او خض لا يقصر العقد ولا يحجب الاجتناب في ظاهر الرواية واما المشتري
بالدرهم الزينة شيئا وفقد بعض الثمن ثم كسرت منه العقد فقدر بالم عقد في قول اجتنبت في قول زبانا وطار

صار مبرق الهالك فيقدر يقدره ولا يشتري شيئا بالدراهم الكاسدة فان كانت الدراهم مبيها جانبا
 لا يباع الكسدة وصارت سبعة فان لم تكن مبيها قال لا يجوز البيع قال المصروع وشي ان يحجزها فانها الخائنات
 بعد الكسدة وتبع وزان قد باع بمبرور في الزمة والخائنات تباع عدوا فقد باع بعدد في الزمة عدوا ما ولو
 نذوع امرأة على الدراهم الكاسدة فان كانت قيمتها عشرة دراهم لم يكن لها الا ذلك فان كانت قيمتها دون عشرة
 يكمل لها العشرة كما لو تزوج امرأة على ثوب قيمته خمسة كان الثوب وخمسة اخرى وان تزوجها على الدراهم الزائجة
 مكنت قال بعضهم عليه مهر مثلها وقال الفقيه ابو جعفر لها قيمته الدراهم من الذهب والفضة قبل الكسدة وهو الصحيح لان
 النكاح اذا وجب للمهر وقت العقد فيكسر مبرها من المثل كما لو تزوج امرأة على عبدا وقرب فذلك قبل القبض
 كان لها قيمة الثوب والعبد ولا يعسا الى مهر المثل ولو استقرض الفلوس الزائجة والعبد الى مكنت قال ابو حنيفة يجب
 عليه مثلها كاسدة ولا يفرم قيمتها وقال ابو يوسف يجب عليه قيمتها يوم القبض وقال محمد بن نعيم قيمتها في اخروم كانت الزائجة
 وعليه الفلوس وكذلك لو غضب الفلوس الزائجة مكنت فهو على هذا الخائنات ولو اشتري شيئا بالدراهم الزائجة وتعاينها
 ان لم مكنت ثم قال قال ابو حنيفة لا اؤد الخائن المبيع فاما وان كان على البائع رد مثل تلك الدراهم كاسدة في قول اخنيفة
 كان الاستقراض انما هو على الزائجة لا على الفلوس المستقرض في الجدة يقدر على تلك الدراهم قال ابو يوسف وهو اخنيفة
 يهلكه قدر المسافة زابا ربانيا يستوفى القبض والا يخذ قيمتها وقا هذا اذا ائتمنت في القبض فذلك الدراهم لكنها لا توجد
 فانه لو بطل قدر المسافة زابا ربانيا فاما اذا كانت لا تئتمن في هذا البلد فانه يفرم قيمتها وكذا لو باع بالدراهم البخارية شيئا
 ثم اتى بها في بلدة اخرى لا توجد فيها تلك الدراهم وان رجع استقرض الدراهم المكسرة على ان يودي صحاحا كان باطلا
 كان عليه مثل القبض وكبره السجدة الا ان يستقرض مطلقا في بلد ذلك في بلد آخر من غير شرط ولا جيل القرض باطل
 سواء كان انا جيل في القرض او بعدا اقرضه ولا يجوز القرض الا فيما كان منكيا فلا يجوز قرض الجوز المرقن في قول اخنيفة
 قال ابو يوسف ومحمد بن حنبل يجوز زنا وقيل الى ان قلت يجوز عددا ولا يجوز الزيادة وان اقرض الحنطة وزنا لا يجوز
 فان استقرضها واكلمها ما قبل الكيل كان على المستقرض مثلها من الكيل فان اختلفا في مقدار الكيل وقدره كان القرض باطلا
 المستقرض من مينة ولو استهلك على الاثان حنطة في سمنبلها كان عليه قيمتها ويجوز استقرض الى ذلك لانه عددي
 كالجوز والبيض واستقرض اللحم وزنا جائز في قول محمد بن حنبل وكذا اروي من اخنيفة مع ما عده محمد بن حنبل

جامع وزنا ويجوز اسلم فيه منه واما اذا اخيف روح فلان القرض يكون حالاً غير راجع بل غداً يقضى الى الماتة فلهذا
 اسلم قال محمد بن كل الجبال اذ يرون اذ يدعوا بجزء من رجله على رجله جبالاً فانه من زبونا وبنهرته وكمسوة ورضي
 جائز ان انقضوا كره ولان من ذلك ومن ابى برسمه ان يكره استقرض من الزبنة وبنهرته وعلى المستقرض منها
 فان كسدت كان عليه ثمنها رجل استقرض من رجل كرسطة مينة ثم قال لبايع ارضي فغير خشة ارضي ارضي هذا القرض
 وانططبه كره الذي استقرضه منك ففعل وصحب اشترى على القرض او القرض على اشترى قال البخاري يصير فاجباً
 لها جميعاً ويكفي ارضي من محمد بن رجل ارضي استقرضت من فلان الفار فوفا او قال الفار فوفا وبنهرته وانقضها ارضي
 القرض انها كانت جبالاً قال ابو يوسف روح القرض قول المستقرض في البهرته والزبوت اذا رسل ولا يصح اذا رسل
 رجل قال غيره استقرض لي من فلان عشرة دراهم من فلان فلان امره وقبض وقال دفعته الى الامير محمد بالامر
 فان المال يكون على الامر ولا يصح الامر على الامر ولو قبض رجل بدين من رسول الى رجل ان العت الى كذا او بيا
 قرضك على العت من الذي اوصى لك ارضي ابى سليمان عن ابى يوسف عن انه لم يكن من مال الامر حتى يصل اليه
 ولو ارسل رسولاً الى رجل فقال اميت الى عشرة دراهم فقال لم يثبت بها من رسول كان الامر منها لها او ان كان
 رسول قبضها التوكيل بالاستقرض من رجل سليل اذا استقرض ان قال التوكيل المستقرض على وجه الرضا فلهذا
 يقول لك ارضي كذا كان القرض للموكل وان لم يقل التوكيل ذلك استقرض كان القرض على التوكيل رجل في يده
 ذائبة فقال يشهد والى استقرضت هذه الذائبة من ابني الصغير يا تبه درهم وقام قبل ابن زين الدراهم كان
 باطلاً لان الماتة فبغير قبضه قبل الانسراق كذا ارضي من محمد بن رجل استقرض من رجل دراهم فاته القرض
 بالامرهم فقال والمستقرض القضا في الماد فاقبالا قال محمد بن لاشي على المستقرض رجل استقرض طاماً بالمراق
 فانه صاحب القرض بكذا قال ابو يوسف عن عليه قيمته بالمراق يوم ارضه وقال محمد بن عليه قيمته بالمراق يوم ارضه
 وليس عليه ان يرجع سود الى المراق فانه طاماً من رجل على رجل الف درهم فاضاع على ماته منها الى رجل صحيح الخط
 ر الماتة حادثة الخان المستقرض جاهد القرض بالماتة الى الاجل رجل استقرض من رجل طاماً في بلدة الطمام فيه خرب
 عليه القرض في بلدة الطمام فيه قال فانه الطام بحجة طمس له ان نجس المطلوب فهو المطلوب بان يوفى له حتى يخط
 طاماً اياه في البلد الذي استقرض فيه رجل استقرض طاماً له ممل رمية او فصب فالتقي في بلدة اخرى الطام

الطعام فيه اعلى او ارض روى ابى يوسف عن ابى حنيفة روح النخيل النضب قائما في يده وروى التميمي اليه النخيل تقيمه
 في الموضعين سواء او كانت قيمته في هذا الموضع اكثر والنخيل تقيمه في هذا البلد اقل ان شاء الله تعالى في مكان النضب وان شاء
 الله النضب وان شاء الله يمتد حتى يسلم اليه في مكان النضب فان لم يكن النضب قائما في يده وقيمه في اليد التي التقيا
 اقل من قيمته في بلد النضب في المصوب من غيرات ثمة ان شاء الله تعالى ان شاء الله تعالى
 يوم الغضب ببلدة الغضب ان شاء الله تعالى في بلد النضب والنخيل تقيمه في هذا المكان اكثر من النضب ان شاء الله تعالى
 مثله وان شاء الله تعالى في بلد النضب والنخيل تقيمه في الموضعين سواء فلا يمتد منه ان يطالب بالمثل رجل استقرض
 شيئا من الفواكه كالكيل او زنا فلم يقضه حتى انقطع فانه يجبر صاحب القرض على تأخيرها الى ان يحكي الحديث الا ان يتردد
 على القيمة ولا يشبه هذا الفلوس اذا كسدت لان هذا مما لا يوجد بخلاف الفلوس الكاسرة رجل عليه عشرة
 دراهم من قرض بربع او غصب ولا على صاحب عشرة مائة دينار قبائلا الدينار بالمشرة وانفردا بانباء البيع
 نقت على ماني من كل واحد منها ماني وسمي كل واحد في يده حكما فلا يبطل بالانفراق الا ترى انها لو تفاصلا الزمان لم يمتد
 جازوا القصة بخلاف الجبس لا تكون الامانة وكذا لو كان عليه كخطة لرجل ثم انه اقترض صاحب الكرك من غيره
 ثم بايع الكرك بالكر جازوا لا يبطل العقد بالانفراق رجل اقترض رجلا كرا من خطه ثم ان استقرض اشترى القرض من القرض
 بدراهم جازوا سواء كان القرض قائما في يده المستقرض او لم يكن اما اذا لم يكن قائما فهو قول الكل ان كان قائما فله ذلك
 في قول ابى حنيفة وروى وقال ابو يوسف روح لا يجوز شره لان منه ما ملك القرض بنفس القبض وعند ابى يوسف
 لا يملكها اتمام قائما فلا يجوز شره ولا يكون شره فسخا للقرض بخلاف ما لو استقرض شيئا بالزمان ثم
 اشتراه باله درهم فان البيع ان في يكون فسخا لا مل لان القرض مما لا يحتمل الفسخ لان سبب الملك بالقرض القبض
 وهو قائم فلا يفسخ القرض اذا قال استقرض وجبت القرض في ذمته او غيره وكان ذلك بعد ما استهلكها لا يرجع
 الى المقرض بشيئا لكنه يرد عليها اذا اقترض الجز كالكيل بالمال لانه يحل مرة بعد اخرى رجل اقترض صبيبا او مستورا فاستهلكها
 البسي والمستهرة لا يضمن في قول ابى حنيفة ويجوز وقال ابو يوسف بربع يضمن وان اقترض عبدا فاستهلكه لا يرد عليه
 قبل العتق عند ما يرد له او يرد له سوار رجل عليه ان الرجل فذبح الى القتل وانما يرد له فذبحها فذبحها فذبحها
 نهكت الدراهم في يده قبل ان يعبر بملك من مال اللزق وكذا لو اقرضه وقبض الدراهم نهكت الدراهم في يده قبل ان ينفق

منها عقد كملت من مال الزكاة وان ائتمه منها عقد فمضاع كان واغنى في سمانه ولو دفع المظروب الى الطالب فباين غنى بها
 تحك باعها بمرأهم من عقد واغنى بصيرتها بقا عهده بالقبض يبيع رطلين بقصارها المرأهم بالناير وقا بقا عهده فقام
 انتموا قبل القبض بطلت الاثارة ويورد العترة ان الاثارة تنزله اليه فيقبض القبض قبل الانقراض **باب في قبض**
المسح وما يجوز من القرض قبل القبض وما يجوز البائع اذا غلب بين البيع وبين المشتري بحيث يمكن المشتري ان يقبض
 بصيرته المشتري فابناء البيع حتى لو كانت قبل ان يقبض حقيقة ملك يده وكذا لو غلب المشتري بين البائع والمشتري
 المشتري اليه فغير ان البائع قبل هذا الثمن كان البائع ان يسترد فان غلب على المشتري بين الثمن وبين البائع لا يصير
 البائع فابناء الم يقبض حقيقة اجبوا على التحلية في البيع المجاز تكون قبضا وفي البيع الفاسد روايتان والصحيح ان قبض
 وفي الهبة الفاسد وكما ثبت في مناسخ الذي يحل القسمة لا تكون قبضا باقراق الروايات واختلفوا في الهبة المجازة ذكرنا
 ايريش انه لا يصير قبضا بالتحلية في قول ابى يوسف وذكرنا شمس انه كونه المحل الى من يصير قبضا ولم يذكر فيه خلافا
 ولو باع قرا على الفحل وعلى فيه وبين المشتري صار قبضا ولو وهب قرا على الفحل وعلى فيه وبين الموهوب لا لا يصير
 قابضا لانه في معنى المناسخ يحل القسمة ولو باع دارا وسلمها الى المشتري وفيها دليل على ان لم يكن ذلك تسليمها
 حتى سلمها فافترقه وان ادعى المناسخ عتد المشتري واذا كان المشتري قبض الدار والمناسخ جميعا صح تسليمه لان المحل
 صار في يد المشتري ولو باع دارا لم يستحضرها فقال البائع سلمها اليك وقال المشتري قبلت وذكر في ظاهر الرواية
 ان التحلية في الدور والقبض لا تكون قبضا الا به فونها وذكر في الزوائد ان قال البائع المشتري سلمتها اليك قال
 المشتري قبلت والدار ليست تحضرها يصير المشتري قابضا في قول الشيخية صح وقال ابو يوسف ومحمد رح النكاحات
 يقرب منها بحيث يقدروا على الدور والافلاك يصير قبضا والافلاك وفي ظاهر الرواية اقبض العرب ولم يذكر فيه خلافا والصحيح
 ما ذكر في ظاهر الرواية لانه اذا كان زبنا متصور فيه القبض فيتحقق في الحال في مقام التحلية مقام القبض اما اذا كان مبيدا
 لا يتصور القبض الحقيقي في الحال فقام التحلية مقام القبض وكذا كس في الهبة والصدقة ولو باع الدار وسلم
 المناسخ فقبض المناسخ ولم يذهب الدار يكون قابضا قبل هذا اذا دفع اليه مقلد هذا المقلد اما اذا لم يكن ذلك
 لم يكن تسليمه لانه لا يقدروا على الدخول بهذه المناسخ فلا يكون قبض المناسخ كقبض الدار وان دفع اليه المناسخ و
 لم يقل خلت بيك وبين الدار فاقبضه لم يكن ذلك قبضا على المشتري وذكرنا حطب في مصرفه موهوب المشتري

مع البائع الى البيت المشتري فاعقب المصلي انسان فان ذلك يكون كمن من مال البائع لا من المشتري لان على
 البائع ان ياتي به الى منزل المشتري رجل باع من رجل ساقية ملقاة في طريق والمشتري قائم عليها وخطي البائع بينه
 وبينها فقام جركها المشتري من موضعها حتى جاز رجل وادخلها كان للمشتري ان يضمنها فان استحقها رجل كان
 المستحق ان يضمن المخرج ولا يضمن المشتري رجل اشتري عبدا بالف ولم يضمنه حتى رهنه البائع او اوجره او اودعه
 فمات بفسخ البيع ولا يكون للمشتري ان يضمن احدا من هؤلاء لانه ان ضمنهم رجوعا على البائع ولو اعاره او وهب
 عند المشتري لم يضمن له او اودعه فاستعمل المودع ثبات من ذلك كان المشتري بالخيار ان يتاخر في
 البيع وضمن المشتري المودع والمودع له وان شاء ففسخ البيع لانه ان ضمن هؤلاء ليس للضامن ان يرضح
 على البائع ولو كان البائع باع من رجل فمات عند المشتري الثاني من عملة ومن غير عملة كان المشتري الاول باع
 ان شاء ففسخ البيع وان شاء ضمن المشتري ثم يرضح المشتري الثاني على البائع بالثمن المحقق فله الثمن وان
 لم يقبضه لا يرضح بشيء ولو اشتري عبدا فباعه البائع رجلا فعلا كان للمشتري ان يضمن القاتل قيمة الا ان القاتل
 اذا ضمن لا يرضح الى البائع ولو باع شاة ثم امر البائع رجلا فخذ بها فالحان الذابح يعلم بالبيع فله المشتري ان يضمن
 الذابح ولا يرضح الذابح على الامر ولو ان رجلا له شاة امر رجلا ان يرضح ثم باع الشاة قبل ان يرضح ثم ذبحها الامر
 كان للمشتري ان يضمن الذابح ولا يرضح الذابح بذلك على الامر وان لم يعلم الامر بالبيع قال ابو حنيفة روح الحنفية
 المبيع والمشتري يكون قبضا بشرائط ثلثة احدها ان يقول البائع خلت بيك وبين المبيع فاقبضه ويقول المشتري
 قد قبضت والثاني ان يكون المبيع بحضرة المشتري بحيث يصل الى اخذه من غير مله والثالث ان يكون المبيع منفرا
 غير مشلول حتى الغير فالحان شاة على سجي الغير كالحظ في جوارق البائع وما اشبه ذلك فذلك بيع الحنفية واختلفت
 ابو يوسف ومحمد روح في الحنفية في دار البائع قال ابو يوسف مع لا يكون تحلية وقال محمد مع يكون تحلية من ذلك
 رجل باع خادما فقال البائع خلت بيك وبين الخادم فاقبضها والخادم في منزله البائع يحضرها فيصير الى قبضتها فقال المشتري
 وعها الى الغد والى ان يقبض فملك الخادم فانها تخرج من مال المشتري عند محمد ومن مال البائع في قول ابو يوسف يرضح
 ولو اشتري غلاما جارية فقال المشتري للغلام قال سمى او ابشر به فاحتج على موهبه قبض ولو قال البائع للمشتري
 بعد البيع خذ لا يكون قبضا ولو قال خذ به يكون تحلية اذا كان يصل الى اخذه ولو اشتري شيئا فمات بعض الثمن ثم قال

البائع تركه فاعتدك ببقية الثمن او قال تركته فودعه فذلك لا يكون ذلك فباعت رجل اشترى ثيابا فطلب احدها
للآخر قبل القبض فملكته خیر المشتري ان شاء فقبض الباقي فحسبها من الثمن وان شاء ترك ذلك او اشترى حملا او شعيرا
فاكل الحمار اشعر قبل القبض لان فعل الباع جاز فاعتدك بها فذلك باق ساقية ولو اشترى عبدا فقبل احد اعضاءه
قبل القبض خیر المشتري ان شاء فاعتد الباقي بجميع الثمن وان شاء ترك ذلك او اشترى عبدا وطعاما فاكل العبد الطعام
قبل القبض لا يسقط شئ من الثمن لان فعل الاذى فحضر المشتري فاقبض الهاك فقبل الاول ولرباع عبدا فباعه بغيره
فلم يقبض احد على العبد الرقيق فبقي الباقي مستوفيا الثمن لان جناية العبد في بيعه الباقي مجتمعة على الباقي خسار الباقي
فاقبض الثمن فقبل العبد ولو باع حملا او اشعر بغيره فلم يقبض احد على الحمار اشعر ففسخ البيع ولا يكون الباقي مستوفيا
الثمن لان فعل الحمار بغيره ففسخ البيع فقبل الباقي باقية ففسخ البيع ولو لم يكن دابة او ثوب او غيره ففسخ عند رجل فاقبض
الدابة اشعر لغير الرقن مستوفيا ثمنها من دية لان عطف الدابة لا يكون على الرقن اما عطف دابة البيع قبل القبض يكون على
البائع فبقي الباقي متلفا فقبل الدابة اشترى عبدا او رقيقه ثم ان المشتري قال بباقي قبل القبض مرة ليعمل ان كانا
البائع بذلك فعل عطفه العمل فانه يملك على المشتري كما لو امره المشتري ليعمل ان كانا فقبل المشتري اذ احدث في البيع
قبل القبض بغيره فاقبضه ذلك او امر البائع بذلك فقبل الباقي اذ اشترى خطه وافر الباقي ففسخ البيع فان الرقن يكون ففسخ
وبقي المشتري فاقبضه بغيره ففسخ البيع ففسخ الباقي ففسخ الباقي ففسخ الباقي ففسخ الباقي ففسخ الباقي ففسخ الباقي
عند البائع كان على المشتري حصته ما يملك عنه وما يملك عند البائع يملك على البائع ولو اشترى بغيره ففسخ الباقي ففسخ
لها جميعا ولو احدث المشتري باعها فقبل القبض بغيره ففسخ الباقي ففسخ الباقي ففسخ الباقي ففسخ الباقي ففسخ الباقي
واحدث في بيعه ففسخ الباقي ففسخ الباقي ففسخ الباقي ففسخ الباقي ففسخ الباقي ففسخ الباقي ففسخ الباقي
اجنبي احد يملكها ان يملك الباقي ويأخذ قيمتها رجل اشترى دهنًا وماء وخرج اليه الدابة وافر الباقي ان يكون
فوزن فيه ثم يملك الباقي وزنه بخبرة المشتري فانه يملك على المشتري لان المشتري جاز فاقبضه وزن البائع وان كان
ذلك في بيت البائع او عاقبة فاقبض الباقي وزن الرقن في قرية اشترى ففسخ الباقي ففسخ الباقي ففسخ الباقي ففسخ الباقي
مسلمًا واما اذا كان اشترى فاقبضه ان جاز امره ففسخ الباقي وزن الرقن في الدابة لا يكون جاز فاقبضه فاقبضه فاقبضه
المشتري فاقبضه اذا اشترى دهنًا وماء فاقبضه فاقبضه فاقبضه فاقبضه فاقبضه فاقبضه فاقبضه فاقبضه فاقبضه فاقبضه

المهرن اذ لم يبيعوا ان المشتري بالوزن معاودة البائع خلاصه ولا يوزن وزنه كوزن المشتري حسدا
 كما لو استقر من آخر خطه ووقع اليه الجواز وامره بان يكيل فيها فانه لا يصير قابضا في الوجهين ولو اشترى من
 الداهان عشرة ارطال من مسين بدرهم ووقع القارورة اليه وامره بان يزن فيها المهرن فلما وزن رطلا منها
 انشترته القارورة وسال المهرن عنها لايمان بالثمن فاضب البائع الباقي فيها فاما وزن قبل الانكسار
 كان ذلك المشتري به اذا وقع قارورة صحيحا فانكسرت وانكسرت منكسرة وهو لا يعلم بذلك وامره بان
 يصب المهرن فصب والبائع ايضا لا يعلم بالانكسار فذلك كله على المشتري وان وقع القارورة الى الداهان وكانت
 اقربه في يده وامره بالبائع يصب المهرن فيه كان لهلاك في جميع ذلك على المشتري وذكر في المتقاضي رجل اشترى
 سمنا ووقع الى البائع طرا وامره بان يزن فيه وفي الطرف خرق لا يعلم به المشتري والبائع يعلم به فقلت كان النصف
 على البائع ولا شئ على المشتري وانكسرت المشتري يعلم بذلك والبائع لا يعلم او كانا ييمان جميعا يكون المشتري
 قابضا ليس وعليه جميع الثمن وذكر فيهم رجل اشترى كرا من صرة وقال للبائع كذا في جوالتي ووقع اليه الجواز فنقل
 كان اشترى قابضا وكذا قال للبائع اعزني جوالتي هذا وكله لي فيه ولو قال اعزني جوالتي ولم يقل هذا وكله لي فقل
 فليس هذا بقبض من المشتري وذكر القدرى روح النجان المشتري حاضر يكون قابضا والاعلا وقال محمد روح لا يكون
 قابضا في الوجهين الا ان ياتخذ الجواز ثم يدهقه الى البائع وامره بان يكيل فيه ولو اشترى دها ووقع القارورة
 الى الداهان وقال للداهان العث القارورة الى منزلي فبعت فانكسرت في الطريق قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل
 النجان قال للداهان العث على يد فلان فقل فانكسرت القارورة في الطريق فاتها تملك على المشتري ولو قال العث على يد فلان
 فبعت تملك في الطريق فانها لا يكون على البائع لان حصة غلام المشتري يكون كحصة المشتري والاعلام البائع
 بمنزلة البائع ومن سأل التخليه رجل لداك في حيطه فبعت منها واحدة بعثها لرجل وقبض الثمن وقال للمشتري
 ادخل الحيطه واتبعها فقلت ليك وبينها دخل يعقبها فلما لحها فالتفت وخرجت من باب الحيطه وذهبت قال محمد
 ان سلم الركة الى المشتري في موضع فقدر على اخذها بيمين يمينه والركه لا تقدر على الخروج من ذلك المكان فهو قبض
 وانكسرت تقدر على ان تملك منه ولا يعقبها البائع فليس يقبض ذلك لو كان المشتري يقدر على اخذها بيمينه ولا يقدر
 فغير يمينه وليس يمينه لو كان يقدر على اخذها بيمينه ولا يقدر على اخذها وحده وليس يمينه لو كان

فان قلت ان ذلك مضاف الى المكان المشتري بقدر على اخذ الميراث ولا امران محلي البائع فيه ومنها ما قلنا ان
المشتري مضاف الى المكان المركبة في يد البائع فامسكها بمانعة فاشترى ما رجع ونقد الثمن فقال لا البائع اياها المركبة فلو
في يد ما قلنا من المشتري بعد اصداره في يد غيره من مال المشتري وان كانت المركبة في يد البائع والمشتري معا فقال
البائع خلت بيك وبينها ولست امسكها متعاب لها وانما امسكها حتى تقبضها فقلت من ايدىها فهو قبض من المشتري
وان كانت المركبة في يد البائع لم نقل الى يد المشتري فقال البائع خلت بيك وبينها فاقبضها فاني امسكها فقلت
من يد البائع قبل قبض المشتري الا ان المشتري كان يقدر على اخذها من يد البائع وضبطها ليس به القبض من المشتري
ولو اشترى فمساودة البائع راكبا فقال لا المشتري احملني ممك فحمل فقبضت الراكبة لكانت من مال المشتري
ولو كانت الراكبة كسيرة في حيطه عليها لم يملك لا يقدر الراكب على الخروج بناء من رجل وعلى بينه وبين الراكبة ففتح
المشتري الباب فقبض الراكب فخرجت كان الثمن لا يملك على المشتري سواء كان يقدر على اخذ الراكب او لا يقدر وان لم يفتح
المشتري الباب وانما فتحها رجل آخر لفتح الريح حتى خرجت الراكب تنظر المكان المشتري لو دخل الحظير ففتح على اقدار
ليكون مضافا الى المكان المشتري طير الطير في بيت عظيم الا انه لا يقدر على الخروج الا بفتح الباب والمشتري لا يقدر
على اخذه لطيرته وعلى البائع فيه دين البيت ففتح المشتري الباب فخرج الطير فذكر ان طيرته ان يكون مضافا لطيرته ولو فتح
الباب غير المشتري او فتح الريح لكان المشتري مضافا الى المكان فطير لا يقدر على الخروج الا بفتح الباب رجل باع علفا في
في بيته وعلى بينه وبين المشتري ففتح المشتري على الدون وتركه في بيت البائع فملك بعد ذلك فامسكها من مال المشتري
في قول محمد روع وعليه الفتوى ولو اشترى ثوبا وامره البائع بقبضه فلم يقبضه حتى قبضه ان كان فالحال بين امره البائع
بالقبض امسكه ان يديه ويقبض من غير قيامه التسليم والا فلا رجل يملك مضافا في تمامه بزيادة روع الخاتم الى المشتري
وامره ان يترك الغنم فملك الخاتم عنه المشتري اكان المشتري يقدر على نزعه من غير ضرر كان على المشتري من الغنم
او غير ان المشتري كان امنا في الخاتم فاذا كان يقدر على نزعه الغنم من غير ضرر التسليم وان كان لا يقدر على نزعه الغنم الا بضر
لا يشتري على المشتري لان تسليم البيع لم يصح وان لم يملك الخاتم فمشتري المشتري بل يملكه من قبض حتى نزعه البائع وان شاء
تقبض البيع ولو اشترى صرنا في فرائض راي البائع ان يفتقه فان لم يكن في فقه ضرر بخير البائع على ان يفتقه فقد ابر
بانظر المشتري في الصوت فان رضيه على من الكل وان كان فقه ضرر لا يحجب البائع على الفسخ لانه لا يحجب على تحمل الضرر

رجل اشع خباني بيت لا يخرجها الا قبل الباب فان البائع يحسب على تسليمه خارج البيت فان كان لا يقدر الا بغير
كان لان يقض البيع رجل اشع بقره وقال البائع سقيها الى منزلك حتى اجي خلفك الى منزلك واسوقها الى منزلي
فماتت البقرة في بيت البائع فان ادعى البائع تسليم البقرة كان القول قول المشتري مع يمينه رجل ودع الى قضاء
وبها وقال اعطني هذا الدرهم لحما وزنه وضعت في هذا الزميل في حافوك حتى اجيك بعد ساعة ففعل العصاب ذلك فاكلت
البقرة قال الشيخ الامام ابو محمد رحمه الله ان لم يمين بوضع اللحم كان الهلاك على العصاب وان لم يمين فقال من الجنب او من الذراع
او غير ذلك يكون الهلاك على المشتري ومنه نظير ما ذكرنا من القدرى رجل اشع خطه بجنها ودفع القنطرة الى البائع وقال
اصح فيها افضل صا المشتري قابضا وكذا كانت الخطه فغير عليها بالحنان لما اوعدنا ودفع القنطرة الى المسلم اليه وامره بكبيرها فيها
لا يصير قابضا الا ان يكون رب السلم حاضرا قال رحمه الله وكذا لو اشترى ذراعين ثوب ولم يمين الجانب فقطع البائع ولم يرض
به المشتري لا يلزم المشتري ولو يمين الجانب فقال من هذا الجانب فقطع البائع لزم المشتري ولا يكون للمشتري ان يرد
رجل اشع عبد افعله انسان عمدا قبل القبض قال الشيخ الامام ابو محمد رحمه الله الفضل بن خیر المشتري سئ قال خفيقه دبت
ان فلانا مضى اليه كان القصاص له وان قبض البيع كان القصاص للبائع ودفعه الى يوسف رحمه الله ان اتجار امضا والبيع
كان القصاص للمشتري وان اتجا قبض البيع فلا قصاص ويكون القيمة للبائع ويحمد رحمه الله استحسن فقال يجب القيمة في الحالين و
لا يجب القصاص ومنه ينزله بالمكان القتل خطأ وذكر المسئلة في الزنا وعلى هذا الوجه كما قال الشيخ الامام رجل اشع عبد
ولم يقبضه فامر البائع ان يمين من فلان فضل البائع ذلك فدفعه الى المهرج وجازت الهبة وبصر المشتري قابضا وكذا لو امر
البائع ان يراجه ومن فلان فمين او لم يمين فضل جاز وصار المستاجر قابضا للمشتري ولا يصير قابضا لنفسه والاخر الذي باعده
من المستاجر يجب من الثمن الحان من حبه وكذا لو اراد البائع الحبه من رجل قبل التسليم الى المشتري او مهب او زهر فاجاز
المشتري ذلك جاز وبصر قابضا ولو ان المشتري اراد العبد المشتري قبل القبض او مهب او تصدق به على رجل او مهب
عبد فان رقبه المهرج جاز ولو اراد قبل القبض لا يجوز لكل تصرف يجوز من غير قبض اذا قبل المشتري قبل القبض جاز
لان المشتري باليمن والهبة يصير مسلطا للمهرج والمهرج له القبض فيصير المشتري قابضا لقبضه رجل اشع زنا ولم يقبضه
ولم يقبض الثمن فقال البائع لا تمسك عليه او دفعه الى فلان فيكون عنده حتى ادفع اليك الثمن فدفع البائع الى فلان فهلك عنده
كان الهلاك على البائع لان المدفوع اليه يسبك بالثمن لاجل البائع فيكون يده كيد البائع رجل اشع جازيه ولم يقبضه

[illegible]

كانت تحت الجواب على البائع واخرج الثوب على المشتري وقيل كما يجب الكيل على البائع فاحسبته دعا المشتري يكون عليه
البيع وكذا المشتري اذ لم يتنازل في قترته كان سبب الاموال على البقاء والمعتبر على هذا العتق ولو اشترى خطي سبيلها جاز
بكتات القديرية والكليس والتخلص على البائع ولو اشترى عبدا فدا كان القصد على المشتري وكذا المشتري شيئا
بمجان في الارض كالنوم والجزر والبصل ونحو ذلك كل الاشياء خرافا فخرج ذلك يكون على المشتري ولو اشترى
كيل مكاييد او زودنا هو انتهى الحال البائع بجنس المشتري قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل بن كنفية كيل البائع ويجوز له
ان يغير فيه قبل ان يكيل ولو كره عليه الصلوة والسلام حتى يجرى فيه ضمانان يحصل على ما اذا كانت الخطئة كما او شئت
على رجل فاشترى المديون كمن رجل اخر وامر صاحب الدين بقض الكرمين غريم فان صاحب الدين يحتاج الى الكيل
بميراث مرقه الجانيه مرة لنفسه ولو كان هذا في الذمويات اذا باع ما يدرقه فلم يدرع البائع وقضى المشتري بغير ذم جاز
لان مقتضى فيه من غير ذم في البدديات روايات في رواية من اخذت من جود واليه رضى سواء في رواية جود الكيل
والمرضى سواء ولو اشترى خطي على انها كرهت قال له البائع هي كرهت لها الا ان لقان فلم ياخذها فخذها العشرة فاضا على ذلك
قالوا لا يجوز له ان يغير فيه حتى يكيل مرة اخرى وكذا كلب الموزون فان لم يحكم حتى يباع من غيره به اليه القبض او يطبخ او ياكل
الخبز قالوا لا يطبخ له البائع على الصلوة والسلام وقال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل بن كنفية ربح البائع على ما اذا لم يكن
المشتري حاضرا وقت كيل البائع فان كان جازا فزاد في راي العين لا يحتاج الى الكيل بعد ذلك قال وكذا الجواب في
العصائب وانما زاد قال ودرست الا ان لقان ان لم يكن المشتري حاضرا يحتاج الى الزن مرة اخرى وان كان حاضرا
حين وزن البائع كفاه ذلك وفي الذمويات اذا اشترى ثوبا وقال له البائع هو عشرة فاذر ربح ذم البائع وجدة المشتري
في ذلك كفاه وفي الجوديات ثوب على الروايتين **فصل في المقتوض على سوم الشراء**
يرحل ماوم رجلا بقدر قال صاحب الحديث انهم الى دفعه اليه فترجع بين يده على الشراء فانكسر لا يضمن القاضى المقتوض
المقتوض اليه لانه مقتوض على سوم الشراء من غير بيان الثمن فلا يضمن عليه ضمان الودائع التي اكسرت فبطل رجل جاز
الى زواج فقال ادفع الى هذه القادورة فقال الزجاجة ارفعها فرفعها فوقع وانكسرت لا يضمن الزاوي لانه رفعها باذنه
وان كان على سوم الشراء فانكسر غير مذكوره والمقتوض على سوم الشراء لا يكون مضمونا الا بعد بيان الثمن في ظاهر الرواية
فان كان القاضى قال للزجاجة كبره القادورة فقال الزجاجة كذا فقال ارفعها فافارها فقال الزجاجة نعم فرفعها فوقع

رجل يشتري بارية بالف درهم ووقع الى البائع على ان يبيع له درهم قدس به البائع الى منزله فاذا فيه
 وناشر فكلها ليردها الى المشتري فبطلت في الطريق لا يضمن البائع شيئا لانه قبض اذن المشتري باليس من ضمن
 حقه فكان امنا ولولا ان المشتري وقع الى البائع وراهم صحا فكلها البائع فوجدنا بهرجه كان له ان يرد ما على المشتري
 ولا يضمن البائع للصالح والمكسر فيه سوار الدرهم انواع حيا وديوت وبنهرجه وسنوتة وراخلو في قس
 نه درهم قال بعضهم في التي تقرب في غير ذلك السلطان والزيوت هي الدرهم المستوشة واستوتة هي صفرة
 مستوتة بالنقصة وقال عازر المشايخ الجيا نقصة خالصة تروح في التجارات وتوقف في بيت المال والزيوت ما زلف
 بيت المال وياخذ التجار في التجارات ولا بأس بالبشرار بها لكن بين البائع انها زيوت والتبهرجه ما بهرجه التجار
 ولا تروح في التجارات ولها حكم الدرهم في الشراء حتى لو تجوز بها في السلم والصرف يجوز واستوتة فارسي
 سرب ستاهه وهو ان يكون الطاق الا على نقصة ولا أسفل كلك ومنها صفر ليس لها حكم الدرهم في الشراء
 حتى لو تجوز بها في الصرف والسلم لا يجوز وانما لا يضمن كاسر البهرجه لانه لا قيمة لهذه الصنفه فمردا على المشتري
 بغير شيء وكذا لو وقع البهرجه الى انسان ليظفره فمرد لا يضمن ولو كان شيئا بدرهم حيا وقبض الدرهم
 واراها رجلا فامتنعها فوجد فيها قليلا بهرجه واستبدل البهرجه ثم اراد البائع صرف الكل في حاجته فلم ياخذها احد
 وقالوا كلها بهرجه قالوا الخائن البائع اقر قبض الجيا واد اقر قبض حقه او باستيفاء الثمن لا يرد شيئا ولا يصح
 وعواها انها بهرجه الا اذا صدق المشتري انها بهرجه فمردا عليه وان لم يكن البائع اقر بما قلنا ثم ادعى انها بهرجه
 سمع وعواها فكان له ان يرد ولو اشتري شيئا بدرهم نقد البلد ولم يقبض حتى تغيرت فالحات لا تروح في التجارات
 نقد اليس وهو بمنزلة ما لو اشتري شيئا بالفلس الراخي فمردت بكل القبض وقد مر قبل ذلك والحات الدرهم
 بعد التغير تروح في التجارات الا انه انقضت قيمته بالقيمة اليس ولم يكن له الا ذلك وعن ابي يوسف في ان يفسخ البيع
 في نقصان القيمة انما وان النقطت لك الدرهم المردم كان عليه قيمة تلك الدرهم قبل الانقطاع عند محمد ربح وعليه
 الفري وكذا لو اشتري بالفلس شيئا فمردت فمرد عليه عند اخيه ربح وان قلت او حقت لا يفيد الرجوع
 عرضا بالدرهم وسلم العرض ولم يقبض الدرهم حتى صار لا تنفق ولا تروح في التجارات فالحات لا تنفق في
 نه والبلدة وتنفق في غير ما على قول محمد ربح لا يكون ذلك ولكن غيب التجار للبائع ان يشاء فانه يملك الدرهم

وان سار اخذ ميتها في قول المجتهد روح والكفاية لا تنقضي في هذه البلدة ولا في غيرها من البلدات
واعند الكل فليس العقد عند المجتهد روح وعند ما ثبت الخيار ولا فيه العقد رجل اشترى شيئا بدوا
فلس ولم يكرهه في القياس لا يجوز البيع ويجوز الاستحسان وعليه القوي ولو اشترى درهم فلس في
القياس لا يجوز وفي الاستحسان يجوز وقد بالقياس هذا وقيل فيه خلاف بين ابى يوسف ومحمد روح القياس
في قول محمد روح والاستحسان قول ابى يوسف روح واخذوا يقول محمد روح في درهم فلس انه لا يجوز ولو اشترى
شيئا بدوا في موبداتين ولم يذكر شيئا لا الدراهم ولا الفلوس قالوا يصح ذلك الى الدواقي من الفلوس
وهذا اذا كان اشترى شيئا فاشترى به دواقي فلس ومن ابى يوسف روح اذا اشترى دارا عشرة
ولم يرد على ذلك فهو عشرة دنانير وان اشترى ثوبا عشرة دنانير عشرة دراهم وان اشترى بطيخا عشرة
دنانير عشرة فلس العترة في هذا عرف الناس باي باع بالدينار كانت العترة من الدنانير وابلع بالدرهم كانت
العترة من الدراهم رجل اشترى الف درهم بانه دينار ولم يسلم كل واحد منها شيئا فلكل واحد منها
فقد انسخ البلد الخا بما يكونه منى على دنانير كونه لان الدنانير تختلف باختلاف البلاد ومن خيب الخيار اهل
الشهر وطوكره اني مشرطهم في الدراهم وزن سبعة وارادوا بذلك ان يكون وزن عشرة دراهم سبعة
مثاقيل واحصل ذلك ان الدراهم كانت تخالف في عهد عمر في بعضها خفات وزن الواحد منها عشرة دراهم
بعضها تعال وزن الواحد منها عشرين قيراطا وبعضها من الخفاف والتمثال يزن الواحد منها اثني عشر قيراطا
وسبب ذلك بيع الخصوم من الناس في تجارتهم فتأدروا الصحابة رضى في توكت فافترقا على ان يوزن
من كل نوع ثلثة فاخذوا ثلث العشرة وثلث العشرين وثلث اثني عشر فبلغ ذلك ثلثة عشر قيراطا فترى
دراهمها وزنه اربعة عشر قيراطا ووزن الدنانير عشرين قيراطا وكان وزن دراهم سبعة مثاقيل رجل
قال لغيره بعت منك هذا الثوب عشرة دراهم صحاح وكسرة جاز يكون الضيف من هذا ونصف ذلك واربعة
عشرة دراهم بعضها من الصحاح وبعضها من الكسرة فشد اليه بانه عترة اشترى موصوف في الذمة اني
لغيره اجلا جاز وان لم يذكر له اجلا لا يجوز لان الثوب لا يجيب في الذمة بعد المعاوضة الا سله واسلم لانه
من الاجل فان ذكر للثوب اجلا فاقترقا قبل قبض العبد لا يفسد العقد وهم القدر فيرسلاني من العبد سمان في الثوب

في الثوب ويجوز ان يكون العقد الواحد حكم عقدين **لهبة** لبشر لا عوض وتخلص الثمن باء الال رجل باع ثوبا
 ثم لقيه المشتري فقال انك قد غليت علي وتبني بالكرماي اوى وقد كان باع لمبشرين فقال البائع قد تبكت عشرة
 لمبشرين فهو جائز ومهر حط ذلك الرقاع البائع للمشتري قد اخضعت عليك ولتكت بصف الثمن فقال المشتري
 اشتريته لمبشرين جائز يكون زيادة في الثمن وللقية البائع فقال بعد ما قال المشتري تبكت ثمانية عشرة فقبل
 المشتري او قال المشتري اشتريته بمك ثمانية مبشرين وتراضيا على ذلك تنقبض البيع الاول وتنعقد الثانية
 ولا شبهة هذا اذا ذكر الغلار والرضخ فان ذلك زيادة وحط رجل اشترى شيئا بالف درهم فقال المشتري
 بعد البيع نوبت في ثوبي فلهذا او قال البائع نوبت فلهذا لا جرم من ذلك فهو باطل وله نقد البلد فان كان نقد هم
 مختلفا كان ذلك على الغالب وان استوفاه البيع **فصل في الاجل** رجل اشترى ساعا بالثمن
 درهم الى عشرة اشهر على ان يعطيه الثمن اى نقده كان يرسله كان البيع فاسدا رجل باع شيئا بالف درهم على ان يعطيه
 على القاري من المكان ذلك شهر فلان البيع لا يجوز البيع وان لم يكن ذلك شهر فلان البيع وانما ذكر ذلك بسبب
 البيع كان للبائع ان يأخذه بالثمن حمله رجل باع عبدا بالثمن على ان ينفقه وكل اسبوع بعض الثمن حتى ينفقه
 فلهذا مائة مائة مائة شهر كان فاسدا رجل اشترى من القصاب كل يوم لحما بدرهم وكان القصاب يقطع له اللحم
 راضية في الميزان وينزل المشتري يظن انه من لان اللحم يباع في البلد ما بدرهم فوزن المشتري اللحم بوزن
 فوجد ثلثين استار اصدده القصاب في ذلك قالوا ان كان المشتري من اهل البلد يرجع على القصاب بحصة
 النقض من الثمن ولا يرجع بحصة النقض من اللحم لان البائع اخذ حصة النقض من الثمن فليس عرض فليس عليه ذلك
 والمكان المشتري من غير اهل البلد او كان القصاب يكرهه دفع اليه على انه من فان المشتري لا يرجع على القصاب
 بشيء لان سر البلد لا يظهر في حق الثمن بالكملة اصطلاح اهلها على سر اللحم والخبز وسلك ذلك فجار رجل غريب الى
 الخبز فقال اعطني خبزا بدرهم او جوا الى مقاب وقال اعطني لحما بدرهم فاعطاه اكل ما يباع في البلدة والمشتري
 لا يعلم بذلك ثم علم قالوا يرجع في الخبز بحصة النقض من الثمن لان البيع وقع على الوزن الذي شاع في البلدة
 فاذا وجد اقل يرجع بالنقصان لان في قدر النقضان باع خبزا غير معين ولم يوجد القاطي وفي اللحم لا يرجع بشيء
 لان سر اللحم لا يشيع سر الخبز فلا يظهر في حق الثمن باع رجل اشترى شيئا بثمن الى اليسر وذكر

ذكر في الأصل أنه لا يجوز قولاً هذا أو ما علم العلم والبيع والمشتري بما بقي الى الميزان فان علماً جازاً يشتري شيئاً
 بثمن الى سنة كان على البائع التسليم اليه في الحال فان لم يسلم حتى مضت السنة قال ابو حنيفة ربح ميسراً لا حل
 من وقت التسليم ولو كان في البيع خيار لم يبرأ من وقت سقوط الخيار وعنده وايجوز ان لا يكون للبائع ان يحبس
 البيع فاستيفاء الثمن بغير السنة من وقت البيع ولو لم يسل شيئاً بثمن الى رمضان ولم يسلم حتى جاء رمضان آخر
 لا يبرأ الا بجلد رجب الثمن على المشتري في قولهم رجل عليه الف درهم من ثمن بيع طالب الطالب فقال لم يبرأ من
 شيء فقال الطالب اذهب واطعني كل شيء عشرة لم يكن ذلك تاجلاً وكان ردان ياخذ ويجيب الثمن في الحال
 رجل قال لغيره بعت منك هذا الثوب بثمنه على ان يطيني كل يوم ودرهما وكل يومين درهمين فانه يطيني الثوب
 في ستة ايام ودرهما في اليوم الاول وثلاثة في اليوم الثاني ودرهما في اليوم الثالث وثلاثة في اليوم الرابع ودرهما
 في اليوم الخامس ودرهما في اليوم السادس اما في الاول يطينه ودرهما ثانياً في الثاني يطينه ثلثه لانه جعل اليوم
 ابعداً لدرهم الواحد كحكمة وجب التكرار فكما جاز يوم يلزم درهم فليزده درهم في اليوم الثاني في يجمع اليوم الثاني
 ودرهما يجمعين يومين ودرهم في اليوم الثالث يجمع لخم آخره لم يحل للدرهمين اجل آخره في اليوم الرابع يلزمه ثلثه ودرهما
 يجمع اليوم الرابع ودرهما يجمع اجل آخره لثمنين في اليوم الخامس يلزمه درهم يجمع اليوم الخامس ولم يحل للدرهمين
 اجل آخره في اليوم السادس يجمع لخم ابعداً لثمنين في السنة ان ذكر لثمنين ابعداً
 جاز وان لم يذكر لا يجوز لان الثوب لا يجب في السنة بعد المرافعة الاستسلام واسلم لا يوضح الامر بل وان ذكر ثوب
 ابعداً واكثر قبل القبض لا يفيد السنة لان هذا العقد بيع من ثوب الدين المرسل اذا قال بعت من الاجل او قال لا حاجة
 لي في الاجل انهاء الدين لم يكن ذلك ابتداءً للاجل ولو قال بطلت الاجل او قال تركت الاجل بغير الدين حالاً او
 لو قال حلت هذا الدين المرسل حالاً على هذا قالوا لو قال صاحب الدين لم يذره تركت ديني ملكك او قال انما
 حق خريشك بكذا او ما يكون ابراهيم عليه الدين المرسل اذا قضى الدين قبل حلول الاجل فاستحق المقتضى على القايض
 او وجه المقتضى زوفاً فانه كان الدين عليه الى ابعداً ولو اشتري صاحب الدين المرسل من مريضة بالدين المرسل
 شيئاً قبضه ثم قال لا يسألني الا بجل ولو رجع صاحب الدين بالمرشترى عياداً فوجهه بقضاءه واداء الاجل
 ولو كان فيه الدين المرسل كفيلاً لا يبرأ الا بجل في الوجهين صاحب الدين اذا وادى الدين من مريضة بالدين كفيلاً

فرد المديون اليه عاد الدين على المديون ولا يرد الكفاة ولو ابرأ المكفول عن الدين فرد الابراء بطل الابراء
 في حق الاصيل وانما المشتري في براءة الكفيل ولو ابرأ الدين عن الاصيل فرد الاصيل بطل الابراء
 في حق الاصيل والكفيل جميعا **فصل في مسائل المثل المراجحة** رجل اشترى
 دنانير منهم ثم باع الدنانير مراجحة لا يجوز لان الدنانير لا تبين في البيع فكم المقتصر بعقد العرف بمسألة البيع
 الاول ولو اشترى ما عا بالث درهم بخاراهم ثم باعهم بقرعة بربح مائة درهم كان راس المال نقد بخاراهم بالربح
 نقد بقرعة لان راس المال بقرعة فذكر ان في عقد المراجحة خفيert البيع الى ذلك اما الربح انه متعلق فيقرع الى نقد
 البلد الذي باع فيه مراجحة وان باعهم بقرعة بربح مائة يارده كان راس المال والربح من نقد بخاراهم لانه جعل الربح
 الخراج الحادي عشر فكان الكل من نقد واحد ولو اشترى قربة باعهم بقرعة فباعوا الربح من نقد بخاراهم بقرعة مراجحة
 كان راس المال بخاراهم لان البيع الاول كان بالبخاراهم وجعل غصب عبد فاق من يده ونقض القاضي عليه بقرعة العبد ثم نادى العبد
 من الابق كان الغاصب ان يبيع مراجحة على القيمة التي غرم لانه ملك العبد تلك القيمة لكن لا يقال اشتريه بكذا
 وانما يقول نام على بكذا وان اشترى عبد انخره بقرعة فاق من يده ونقض القاضي عليه بالبيع بقرعة العبد حكم فساد البيع
 كمن له ان يبيع مراجحة على قيمته ويقول على بكذا ولو اشترى دابة او عبدا بقرعة فاجره واخذ الاجرة ثم باع
 مراجحة على الثمن الذي اشتراه جاز وان لم يبين انه اجره واخذ الاجرة لان الاجرة بدل عن المنفعة لا عن شيء من الثمن
 الذي اشتراه وقد بلغ جميع ما اشتراه رجل اشترى دجاجة وقضها فباضت عنده عشرين بيضة واكثر
 وباع البيض بدرهم ثم اراد ان يبيع الدجاجة مراجحة على الثمن الذي اشتراه قالوا ان كان انفق على الدجاجة بمقدار
 الثمن الذي باع به البيض جاز ويحل من البيض عوضا عما انفق وان لم ينفق لا يجوز لان البيض من اجزاء الدجاجة بخلاف
 الباجر **فصل في الاقالة والاستحقاق** رجل باع دابة فاشترى البائع
 لا يحل للبائع ان يطالبه بقرعة ما لم يفرم على ترك الخصومة لان البيع لا يفسخ بسجود المشتري فان غرم البائع
 على ترك الخصومة جاز له ان يطالبه لان سجود المشتري فسخ في نفسه اذا غرم البائع على ترك الخصومة ثم انفسخ
 بقرعة البائع فحل له الوطى وكذا الوطى بقرعة ما لم يفرم على ترك الخصومة لان البيع لا يفسخ بسجود المشتري فان غرم البائع
 على ترك الخصومة جاز له ان يطالبه لان سجود المشتري فسخ في نفسه اذا غرم البائع على ترك الخصومة ثم انفسخ
 بقرعة البائع فحل له الوطى وكذا الوطى بقرعة ما لم يفرم على ترك الخصومة لان البيع لا يفسخ بسجود المشتري فان غرم البائع

[illegible]

ولا تفسير الاقالة بما على قول ابي بصير من روح الاقالة بيع فان قد جعلها ببيعاً بالحقان المبيع منقولاً وتساكاً بكل القبض بصير
فسخا وعلى قول محمد من روح الاقالة فسخ فان قد جعلها فسخاً بان فسخاً بعد حدوث الزيادة عند المشتري بصير
بها الكيل بالمبيع يحاك بالاقالة قبل قبض الثمن في قول ابي حنيفة ومحمد من روح واما الكيل بالشداء ذكر الشيخ
الامام ثمس الاثم اشترى من شيخه الامام المعروف بنحوه زاده انه لا يملك الاقالة اذا الكيل بالاجارة او اذا قبض
الاجارة مع المستاجر على استيفاء المنفعة قبل قبض الاجر صح ذلك منها سواء كان الاجر عيناً او ديناً ولو وجب الكيل
للاجر من المستاجر او ابراء عن ذلك فالحق الاجر شيئاً غير عينه او كان ديناً ولم يشترط التحصيل جازية وبراءة يكون
ضاماً للامر في قول ابي حنيفة ومحمد من روح كذا في الكيل بالمبيع وان كان الاجر شيئاً عينياً لا يصح براءة الكيل وجبة بعد استيفاء
المنفعة وبعد التحصيل رجل اشترى عبد ابانته درهم ودفعت الثمن ولم يقبض العبد فقال البائع بده العبد وذهب لك العبد
والثمن كان ذلك فسخاً بالمبيع ولا يصح براءة الثمن رجل اشترى من رجل عبداً بائة وثلاثمائة ثم ان اشترى العبد
بائة ففسخ العبد من رجل ثم اقال المبيع في الامة بعد ذلك جازت الاقالة وكان عليه براءة العبد بقاءه وكذا الرسم مع كل
تعلق به العبد واخذ الابش ثم اقال المبيع في الامة مسائل الاستحقاق رجل اشترى جارية وابها من غير ذواتها
الا يدي فادعت هذا المشتري الرابع انها حرزها الرابع على ان كانت قبورها فان كانت على الثاني والى البائع الاول
ان يقبلها فالحق ان كانت الجارية ادعت الحق فله ان لا يقبل الجارية قبورها وان كانت ادعت انها حرة الاصل وقد اتفقت
بمسألة تسليم بان بيت وملت الى المشتري هي ساكنة فليباين ايضا ان فليباين فليباين على كل وجه بمنزلة الاقرار بالرق والازالة
بالرق ثم ادعت الحق لا يقبل فوجهها الاثنية وان انكرت البيع وتسلم ليس للبائع الاول ان لا يقبلها لانها اذا لم تقرب بالرق فالقول
قولها في الحرية وكان المشتري ان يرجع على البائع بالثمن كما لو ثبت الحرية بالبينة وقال بعضهم اذا ادعت الحرية لم يكن له
ان يرد على البائع قبورها لكن ينبغي ان ينزجر بها احتياطاً حتى يحل له وطئها واما ملك البعينة فالحق ان ادعى ملك الشخاص
الحقانة مرة وكذا كل من اشترى جارية فنبهوا ان ينزجر بها احتياطاً رجل اشترى عبداً اشترى حراً صحيحاً فجاره رجل
وادعى انه كان له انفق منذ سنة فان انقضت سأل من المدة عن البينة على يد من الملك ولا يسئل على البينة الاثنية
لانه اذا ثبت الملك ثبت الحق باقراره وان لم يكن له بينة على الملك كان له ان يستجانب المشتري على دعوى الملك رجل
اشترى عبداً واختلفا في الثمن وطعن كل واحد منهما فثبت فقال البائع ان بينة البائنة درهم فهو حر وقال المشتري

ان اشترى المصنف بانه فهو لازم المبيع المشتري ويحرم المشتري على الممنوع المرفوع ولا يقبل المبيع لان المبيع هو
 المشتري حيث في يده وقبول عليه المبيع فليس عليه البيع ويمنع على المشتري باقوا البائع. وكان على المشتري ان
 اقره لانه يكره الزيادة وجعل المشتري ارضين من رجل فانه واحد منها فليس له ان يبيع المبيع فان علم
 بغير المبيع كان له الخيار بان شاء انقص البيع ويرجع جميع الثمن وان شاء انقص المبيع بغيره من الثمن لان الصفقة تفترق
 قبل التمام وان علم بذلك بعد القبض فزاد غير مستحق بغيره من الثمن ولا خيار له لان الارضين غير متشبهتين فالحق
 كما لو من المبيعين ساجد حائز في يده كره حازت يدعي انه له فباع الكروا من رجل ولم يكره ان يرضى الثمن فباع
 صاحب الحائز وادعى ان الكروا له ولم يكن مستاجر وادعى ان المبيع ليس له من المشتري قالوا ان كان الكروا من المالكات
 التي يتحقق المستاجر اليها في صناعة وبجارتها لم يكن المشتري ان يرجع على البائع بالثمن ويكون القول في ذلك قول الشافعي
 والظاهر ان الكروا له باقيا ان كان علوا على سفل الحائز وكان ذلك في يد المستاجر كان القول فيه ايضا قول المستاجر وادعى
 المشتري على البائع بالثمن لعدم استحقاق المبيع والظاهر ان المبيع بناء مفضل بدار الحائز كان القول فيه قول صاحب الحائز
 لان ما يكون مفضلا بدار الحائز فاما لا يكون حاديا فلا يكون القول فيه قول المستاجر وادعى القول فيه فوجب قول صاحب
 الحائز صار المبيع مستحقا فخرج المشتري بالثمن على البائع رجل المشتري مدين من رجل بالثمن ورضعها ثم استحق
 نصف احد ما فالحق ان المدين ان يكون لازما للمشتري بحصة من الثمن والظاهر ان المدين الذي استحق نصفه في قول المصنف
 مع رجل المشتري انه ورضعها ونقص الثمن ثم استحق رجل بها بالثمن فادعى المشتري ان يرجع على البائع بالثمن فقال له
 البائع قد علمت انهم شهيدون ورشيدون بالباطل وان الامة في. فقال للمشتري انما شهد ان الامة كفت وانهم شهدوا
 بغيره لا يطل رجوع بالثمن على البائع باقوا له ذلك لان الحائز له وحصل اليه يواسي المهر فخرج من الوجه بغيره وادعى
 على البائع رجل في يده عيده بارع نصف من رجل ولم يسلم حتى بارع نصف من آخر وسلم نصف البائع ثم باع رجل استحق
 نصف المبيع بالثمن كان المستحق من المدين جميعا وكان المشتري الاول قبض المبيع ولم يقبض الثاني فخرج الاستحقاق
 الى الثاني دون الاول فاقضيه جميعا كان المستحق منها جميعا رجل لثلاثة اقترعة حقة بارع منها فخير من رجل
 ثم بارع منها فخير من رجل آخر ثم بارع منها فخير من رجل كان لهم الاقترعة الثلاثة ثم باع رجل استحق من الكل فخير
 كان المستحق باخذ الفخير اثلاث لان صاحب اليد حين بارع الفخير الاول بارع فاعطاه بارع الفخير الثاني في رده

وهو عليه وبيع القفيز الثالث وهو لا يملكه رجل يشتري دارا وقضه ما تم جاز رجل واحد نصفها فاقام المشتري البنية
 انه اشتراها من استحق ولم يردت قال محمد ربح لا يرجع المشتري على البايع نصبت الثمن انما هذا رجل يشتري
 دارا من رجل فادعاه آخر واشترى بائنه ايضا فانه لا يرجع على البايع بالثمن ولو اقام المشتري البنية انه اشتري
 منه بعد الاستحقاق فان المشتري يرجع على البايع بنصف الثمن رجل يشتري من رجل عبدا وقضه ثم ذهب من آخر
 فاستحق من يده الموهوب له قال ابو يوسف ربح للمشتري ان يرجع على البايع بالثمن والصدقة بمنزلة الهبة ولم يذكر
 في الكتاب خلافه في هذه المسئلة وكذا لو اشتري عبدا وقضه ثم ذهب لرجل فوهب الموهوب لمن رجل آخر وسلم
 اليه فاستحق من يده الموهوب له ان في كان للمشتري ان يرجع بالثمن على بائنه ولو ان المشتري ذهب لرجل ثم ان
 الموهوب له باع من رجل فاستحق من يده المشتري لم يكن للمشتري الاول ان يرجع بالثمن على بائنه حتى يرجع المشتري
 ان في على الموهوب له فادعاه حينئذ يرجع المشتري الاول على بائنه رجل استحق من يده شئ منه فادعاه
 شاهدين عدلها للشهود عليه قال ابو يوسف ربح اسأل عن شاهدين فان عدل يرجع المقتضي عليه بالثمن على بائنه و
 ان لم يعلل فانه يقتضي على الشهود عليه لانه عدلها ولا يرجع هو بالثمن على بائنه وهو بمنزلة الاقرار وكذا لو وكل رجلا
 بالخصوص فركب الكيل شاهدين ربحا فظاهر فيها اذا وكل بالخصوص واستثنى في التوكيل قديله الشهود ورجل اشتري
 عبدا وقضه فاستحقه رجل بالبنية وقضه ثم ان استحق ايجازا لشرا راجازا جازته حتى لا يرجع المشتري على
 البايع بالثمن وكان للمشتري ان يرجع على البايع بالثمن ان البيع الاضطراري لا يبطل بالاستحقاق فاذا ايجازت
 اجازته ويصير البايع وكذا في البيع وهذه المسئلة اختلفت في الروايات قال الشيخ الامام خمس الائمة الحكوا في ربح
 ظاهر المذهب من اصحابنا البيع لا يبطل بالاستحقاق بل يبقى موقوفا ما لم يرجع المقتضي عليه بالثمن على بائنه رجل اشتري
 عبدا فاستحق نفسه كان لهما الخيار فان رضى احدهم المشتري من ولا سقط الخيارا وسلم له بربع العبد بربيع الثمن و
 للمشتري الآخر ان يرد بربع العبد على بائنه ويرجع نصف الثمن وهو قول ابو يوسف ومحمد ربح اما في قانس
 قول بخفية ربح اذا سقطت احداهما الخيار لم يكن للاخر ان يرد لان عند اخففة ربح من الخيار في العبد لا يرد نصف
 واحد اشترى من شير ط الخيار لا يفرد بالرد رجل ودعى على رجل ان المدعى باع من المدعى عليه وطلبا الجانب عبدا
 بالعت درهم يحفره العبد واقام البنية فان القاضي يقتضي للمدعى على الخاضر نصف الثمن ولا يقتضي لكان الخاضر من

من الغائب فان حضر الغائب بعد ذلك ان ابادا المدعى اليه بغير تقييد للمدعى على الحاضر فغلب الثمن الا اذا كان
كل واحد منهما كائنا بالثمن من صاحب باره فيكون القضاء على احدهما قضاء على الاخر رجل باع عقارا وسلم زمامه
ولد له البعض فاقرب حاضره ولم يعل شيئا ثم ادعى على المشتري من كان حاضرا وقت البيع ان العقار له اشركت
المشتري فيه قال شيخنا في حقه لا يسع دعواه وقال شيخنا في حق دعواه في غير المقتضى في ذلك الكائن في رايه ان
هذه الدعوى دافعي بذلك كان حجة كما يكون الباب القوي ورواها لم يكن له راي في ذلك فغلبت بقول شيخنا
لان القضاء في اداء ما كان مال الغير وصاحب المال حاضره ولم يعل شيئا لم يكن مكتوبة اجازة وبها اذا لم يكن السلطان اشركت
في عقيد القاضي سلمت هذه الدعوى رجل باع عقارا ثم ادعى انه باعناه بعد وقت اخلف المشتري فيه والجميع انه
لا يسع دعواه فتجوز ان لا يشتري بعد انتم ادعى ان حريته يسع دعوى المشتري فان الوقت لا يزيل الملك ولا يخرج
من ان يكون محلا للبيع اما الحر ليس محلا للبيع ونسب لا يملك فكان المشتري مدعيا وبنا على الباطل ولله الرجوع بين الوقت
وغير الوقت وبارع الكل صفقة واحدة فانه يجوز البيع في غير الوقت والرجوع بين حر وعبد وبارعها صفقة واحدة لا يجوز البيع
في القن عبد اشترى نفسه من عبده زمره رجل باع درهم صفقة واحدة وذكر في المقتضى انه يجوز البيع في حصته السيد
وحصة الشريك باطل ولا يشبه هذا الباب اذا اشترى عبدا من رجل اضرب فانه يجوز العقد في البكس **باب في**
بيع مال الربوا بعضها ببعض في اباة ففصلان فضل في البيع وفصل آخر في الاشرار من الربوا والحق
منها اما الاول فانه لا يباح المسببة هي الغالب عليها الصغر في النظر في واحد بائنين وذكر محمد بن في الكتاب انه يجوز
بيع الدرهم التي تثنى اصغر فكلها صفقة واحدة بائنين وقال شيخنا الامام ابو بكر محمد بن الفضل من في عرفنا لا يجوز بيع اربعة
من النظر في المسببتين لانها صارت فتماليج الاستياء فبطلت الذهب والفضة ولهذا قلنا بوجوب الزكوة في
في المائتين منها ولا يجوز بيع المحلوك من العتق نسبة المحلوك الاشكال من ذلك اربع اشترى العتق الذي اشترى من المالك
بغير شقوق وكذا اربع الدين المتحول بغير الشئ ليس التحويل بالدين عند ابي يوسف من لا يجوز الا بطريق الاعيان وهو ان
التحالة الخ لامة اكثر من التحالة في الدين وعنه محمد بن اذ اقساها من لا يجوز بيع الخبز بالخط والخط بالخبز وبيع الدين
بالخبز والخبز بالدين قال بعض من تخلف من لا يجوز له ما رايه لا متفادلا قيل له ان قول اخيه في بيعه كان في خطه
بالدين كذا انكر الخطا ورجع وقال بعضهم يجوز له ما رايه ومتفادلا وعليه القسري لان الخطه كيلي ذلك الدين والخبز

وزني في الجوز ربع احد هما بالآخر متساويا ومتفاضلا اذ كانا اثنين فان كان احدهما نسبتا الختان الجوز فلهما جازعته
اسحابا والكتات الحنطة والديق ثلثة والخنجر نسبتا لا يجوز في قول الجنيفة روح لانه لا يجوز رسم في الخنجر ونسبة الجوز
روح الجوز وهو واثبة عن الجنيفة روح لانه يجوز رسم في الخنجر والخنجر في بيع الحنطة والديق بالخنجر في قول أبي برزة
ولا يجوز بيع الحنطة بالحنطة وزنا وان تساير ايمان الحنطة كيلي ذلك يجوز بيعها بالحنطة ولا يمنع في الكيل فان بين
وزنا وعلم انها تاكلان في الكيل قبل بايز جوز وكذا بيع الديق بالديق وزنا لان الديق كيلي ولهذا لا يجوز بيع الحنطة
بالديق وزنا ولو كان وزنا جازمه اذ ابلع من قدر ما يدخل تحت الكيل وزنا فان كانت الحنطة طيلة لا يدخل تحت الكيل
جازما ولو باع الحنطة بالحنطين وادخل ما يدخل تحت الكيل نصف صاع فان باع صاعا من الحنطة الروية نصف
صاع صعيد من الحنطة او باع نصف صاع من الحنطة باءون نصف صاع منها لا يجوز اذ كان في احد الجانبين مقدرا في
تحت كيل وان باع باءون نصف صاع من الحنطة باءون صاع واحد من اكثر من الآخر جازما ولو باع الحنطة
بالحنطين ولو باع الحنطة بالشيخ متفاضلا يابيد جازم والكتان في اشعير جات الحنطة قدرا ما يكون في الشخير
وكذا الوصية الحنطة بالحنطة لا يجوز الا متساويا ولو كان في كل واحد من الجانبين جات فيعسر لان لا يدخل عنها الحنطة من
جات الشخير مغارب بالحنطة تكان سبيلها باع النخل بالعصير متفاضلا لا يجوز لان العصير يصير خلا في الحال الثانية
فيكون منها شبهة التماس في الحال والخنجر من الابريس بمنزلة الديق مع الحنطة ولا باس ببيع شاة على ظهرها صوف
يصرف اذ كان الصوف الجوز اكثر مما كان على ظهرها شاة وكذا الشاة التي في فروعها لبن لبن وعن اميرت روح
انه في اللبن يجوز لا بطريق الاعتبار والصحيح هو الاول وان اشترى شاة بمجمها فهو على ذبوة ثلثة ان اشترى لحم الشاة
فدبوة سلوخة واستخرج شحمها واما ان تساير وزنا جازم الا فلا وان اشترى لحم شاة فدبوة غير سلوخة
الكتان اللحم اقل من الذبوة او مثلا اولي يدري لا يجوز والكتان اللحم اكثر من الذبوة جازم وان اشترى بالحم شاة
حيث القياس لا يجوز الا ان يعلم ان اللحم اكثر من لحم الشاة وهو قول حماد وفي الاستحسان يجوز على كل حال وهو
قولها ولو باع تغير من حنطة معلولة بتغير شكلها او اشترى تغير من الرطب التي خرجت من سبيلها بغيرها دار لميلو بالياس
والرطب بالياس او باع تغير من التمر الذي اصاب ما دونه بغيره او الذي الذي اصاب ما دونه بغيره جازم ليس في ذلك
في قول الجنيفة روح ولا تيسر التماس الذي يكون منها عدة الحنط وكذا كعن أبي برزة روح الا في الحنطة الرطبة بالياس

فان ذلك لا يجوز منه ولا يجوز من الرطب بالتمر منه وعند مخرج لا يجوز من الرطب بالزبيب بالبلوط
 بالبلوط ولا الزبيب المستفيع او التمر المستفيع غير المستفيع ولا الرطب باليابس ولا البلوط باليابس الا ان يعلم ما يباع
 في الكيل يبيع الجذات البنية الرطب بالزبيب بالتمر فانه يجوز ذلك والتمكان ان يكثر ففانما من الاخر ففانما من
 ولا بأس ببيع الرطبات بالتمر متفاضلا الا ان يكون ذلك في موضع يباع التمر فيه فانه لا يجوز ذلك ان يبيعه والتمكان
 في موضع يباع التمر فيه كذا جازت النسبة اليه التمر حتى واحد وان تفاوت الزائد واسماؤه وكذا الزبيب لا يجوز من
 السبض بالسبض الا متساويا مثل ولا بأس ببيع محرم الطير واحدا باثنين يابدا لانهما لا توزن ولا خيرة في نسبة
 الابل والبقر والغنم والابل اجناس مختلفة جوزها البعض بالبعث متفاضلا يابدا ولا خيرة في نسبة وكذا الالام
 واللحم وشحم البطن اجناس مختلفة يجوز من البعض بالبعث متفاضلا يابدا ولا خيرة في نسبة والسمن اللحم لا يباع
 باللحم الا متساويا لحم الكمر والغضار ولبنها جنس لا يجوز بيعه الا متساويا مثل سموت الغنم الابيض والاسود جنس واحد
 ولا يجوز بيع النزل بالقطن الا متساويا لان اصلها واحد وكذا هيا سوزون وان خرجا من الوزن او خرج احد هيا من
 الوزن فلا بأس به واحدا باثنين وبيع النزل بالزبيب جائز على كل حال ولا بأس بنزل القطن مع الكتان او البصرون
 مع اشعر واحدا باثنين والتمكان احدهما نسبة لا يجوز للتمكان الوزن ومن محمد روح ان يبيع القطن بالنزل لا يجوز
 متفاضلا ومنه لا يجوز مطلقا وترباع لبدا البصرون التكان اللبده حال ان تقصير يورصونا غير المساواة في الوزن
 والتمكان لا يور ولا يعتبر الصنوت واشعر وزنها جنسان مختلفان ولا بأس بالسبك واحدا باثنين لانه لا يوزن فالحال
 جنس من يوزن فلا خيرة في الوزن الا متساويا مثل وكل مضر لا يوزن فيه اللحم قال لا بأس ببيع طباق طباقين
 منظر في ذلك الى حال اهل البلدة ولا يجوز بيع الجلب من لبن الغنم بالسمن الا ان يسيم ان في الجلب من السمن اقل

قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحم يجوز ان كانا كجوهين فان باع للمدين بالدينق موازنة قال الشيخ الامام
ابو بكر محمد بن الفضل فيه روايتان ذكرهما في الزوائد في رواية يجوز وفي رواية لا يجوز باع حب القطن بالعطن فهو كمين
اشارة بالعلم ان علم ان الحب اكثر مما في القطن يجوز الخلق لا يدري لا يجوز وكذا كسب بين الغنيب بالزيب في قول ابي بصير
رح ان علم ان الزيب اكثر من الزيب الذي يحصل من الحب جاز ولا خلاف على قول اخيه رح يجوز على كل حال انما التباين
كذلك وكذا كسب بين العيص والحب وبين الخاسر الاحمر والخاسر الابيض ان علم ان الاحمر اكثر من الابيض جاز ولا خلاف
وكذا كسب بين ذمن الجوز لبيب الجوز وكذا كسب بين اسيد الحلي بالفضة فضة خالصة وبين المظففة والمظففة بالدرهم
او بالتبر لا يجوز الا ان علم ان الفضة الخالصة اكثر وكذا الرباع على من ذهب فيه جرم لا يمكن ان يراه ولا يشترط فيه جرم
لا يجوز الا ان يكون المذهب اكثر مما في الحلي من الذهب وروايت اخرى حصة في نسبها بخلاف ذرارة لا يجوز عن ابي الحسن
ان الذرارة اكثر وكذا كسب بين طين او طينا يطبخ غير مطبوخ او بين غير مطبوخ لا يجوز على كل حال انهم يفرقون الزيادة
من الشجر واللب باع يجوز ما يجوز في ما جاز في قول اخيه رح ان من عدها الى ما ليس كعلي ولا يوزن في يجوز
بيعه اعدا بالآخر متافلا وبالحكم الخان بياض وزنا فيه بالحجم غير الوزن في الوزن بالتحجيز متافلا عدل او وزنا جاز
في قول اخيه رح محمد رح يابعد ولا غير في نسبه عند اخيه رح الخبز ليس بوزن ولا عدوى وقال محمد رح هو عدل
وقال ابو يوسف رح هو وزن في الا ان يكون قليلا لا يدخل تحت الوزن فيوزن الواحد بال اثنين والحق ان كثير لا يجوز
ولا يجوز بين الحنطة غير المقيسة لا تعدل ولا نسبه وكذا لا يجوز بين دقن الحنطة ميزانها عند اخيه رح لا تباين
ولا متافلا ولا يجوز بين الحنطة بدقيتها او بدقيتها في قولهم باع ثمانين حبة الخان الا ان يابعد وزنا بميزان
المساواة في الوزن ولا خلاف وكذا ان كان الاثنا من شحاش وصغرا او صغرا او صغرا علم **مفضل فيما يكون**
فرا عن الرجل باع ثمانين حبة الخان الا ان يابعد وزنا بميزان المساواة في الوزن ولا خلاف وكذا ان كان الاثنا من شحاش وصغرا او صغرا او صغرا علم **مفضل فيما يكون**
الدرهم طيب او يشتري وان اصابه اشترا الى تلك الدرهم وقد منها لا يطيب وذكر شد او عن اخيه رح
رح اذا اشتري الرجل بالدرهم المصنوعة طعاما وان اصابه اشترا اليها وقد غيرها او المصنوعة اشترا اليها وقد
منها لا يفرم المصدق الا ان يصفى اشترا اليها وقد منها وكذا اذا اشترا من رجل طعم او من رجل طعم ان لا يشتري به
الدرهم قال لا يحنث الا ان يفرم تلك الدرهم الى البائع او لا ثم يشتري بها الطعام لان الدرهم لا يمتنع المبادلات

وقال بعضهم ان اقسام الشراء الى الدرهم الصغير وبقية سائر الدرهم نصف الشراء واليهما وبقية منها او لم نصف
الشراء اليها لكن كان من فيه ان يضيئ من الدرهم الصغير وبقية منها لا يطيب له وبقية الاخرى في احوط
والا ان اقسام الشراء اليها وبقية منها او لم نصف الشراء اليها وبقية منها لا يطيب له وبقية الاخرى في احوط
بالربح وانه محمول على ما اذا اقسام الشراء اليها وبقية منها لا يطيب له وبقية الاخرى في احوط
من الناس فلما قالوا انهم يبيعونهم بغير العلم من العلم من رجل وبقية الاخرى في احوط
في نزع حل لصاب المال ان يافد من الريح بالمعلم ان يكتسبه من الخمر او كذا او صاب من صاب وبقية الاخرى في احوط
من التاجر شيئا بل يبيع للمسلم ان يافد من الريح بالمعلم ان يكتسبه من الخمر او كذا او صاب من صاب وبقية الاخرى في احوط
ليس على المشتري ان يبال ان يعلل ادم ادم مني الحكم على ان يافد من الريح بالمعلم ان يكتسبه من الخمر او كذا او صاب من صاب وبقية الاخرى في احوط
الحرام يحاط به سبيل ان يعلل ادم ادم مني الحكم على ان يافد من الريح بالمعلم ان يكتسبه من الخمر او كذا او صاب من صاب وبقية الاخرى في احوط
وان لم يفرق بينه وبين رجل يشتري دارا فوجد في حديقته وادارهم قال بعضهم في منزلة اللقطة وقال بعضهم في ذلك
فان لم يقبل البائع في مقبده ثم يبادر باجتناب رجل له على رجل عشرة دراهم ما اراد ان يحكمها بقله عشر الى اهل بال
شترى من المديون شيئا بثلث عشرة وبقية البقية من الدين بثلث عشرة وبقية البقية من الدين بثلث عشرة وبقية البقية من الدين بثلث عشرة
من رجل اصاب على ابيه وسلم انه عشرة بثلث عشرة وبقية البقية من الدين بثلث عشرة وبقية البقية من الدين بثلث عشرة وبقية البقية من الدين بثلث عشرة
المقرض يقول المقرض بثلث عشرة وبقية البقية من الدين بثلث عشرة وبقية البقية من الدين بثلث عشرة وبقية البقية من الدين بثلث عشرة
بعضه المئاة بثلث عشرة وبقية البقية من الدين بثلث عشرة وبقية البقية من الدين بثلث عشرة وبقية البقية من الدين بثلث عشرة
والا بقرى والاحوط ان يقول المقرض بثلث عشرة وبقية البقية من الدين بثلث عشرة وبقية البقية من الدين بثلث عشرة وبقية البقية من الدين بثلث عشرة
المئاة وبقية البقية من الدين بثلث عشرة وبقية البقية من الدين بثلث عشرة وبقية البقية من الدين بثلث عشرة وبقية البقية من الدين بثلث عشرة
المقرض وليس المقرض شئ وبقية البقية من الدين بثلث عشرة وبقية البقية من الدين بثلث عشرة وبقية البقية من الدين بثلث عشرة وبقية البقية من الدين بثلث عشرة
وسلم السلة الى المقرض ثم ان المقرض يبيع السلة من اجب عشرة وبقية البقية من الدين بثلث عشرة وبقية البقية من الدين بثلث عشرة وبقية البقية من الدين بثلث عشرة
ويافد عشرة منه وبقية البقية من الدين بثلث عشرة وبقية البقية من الدين بثلث عشرة وبقية البقية من الدين بثلث عشرة وبقية البقية من الدين بثلث عشرة
والمقرض على المقرض ثلث عشرة وبقية البقية من الدين بثلث عشرة وبقية البقية من الدين بثلث عشرة وبقية البقية من الدين بثلث عشرة وبقية البقية من الدين بثلث عشرة

ويدفع السلعة الى المستقرض ثم يبيع المستقرض من الاجنبى ثم ان المستقرض قبل البيع من الاجنبى قبل القبض او
بعده ثم يبيع المستقرض من المقرض عشرة وياخذ عشرة فيحصل للمستقرض عشرة وعليه للمقرض ثلثة عشر
وقيل السلعة الى المقرض وان صار شرا بالمال باقل مما يباع قبل فقه الممن الا ان ذلك جائز لتعلق البيع الثاني به
البيع الذي جرى بين المستقرض والاجنبى وعليه اخرى ان يبيع المقرض من المستقرض سلعة بمن موكل ويدفع السلعة
الى المستقرض ثم ان المستقرض يبيعها من غير ما قبل مما اشترى ثم ذلك النسيب يبيعها من المقرض لا اشترى لتصل السلعة
اليه بغير ما يخذ الثمن ويدفعه الى المستقرض فيحصل المستقرض الى المقرض يحصل الربح المقرض وبه والحيطة هي ان يبيعه
ذكر احد ربح وقال شيخنا في بيع البنية في زماننا خير من البيع التي تجرى في اسواقنا وعن ابى يوسف ربح انه قال البنية جائزة
باجرة وقال احمد لمكان الغراب من الحمام رجل استقرض عشرة دراهم ثم انا دوز وذا لا الخناثة الزيادة فليكن تجرى بين
الدينين كذا في في الامة لا بأس به والخناثة كثيرة كرههم في الامة لا يجوز وعليه رد الزيادة وانقلوا في نصف درهم في مائة
قال بعضهم بغيره وقال بعضهم بغيره فيقولون ان المستقرض ذهب الزيادة من المقرض لا يصح لانها بية المشاع
فيما يحتمل القسمة رجل له عشرة دراهم صحاح فاراد ان يبيعها بائني عشر درهما كسرة لا يجوز لانه رد بان اراد الحيطة
يستقرض من المشتري اثني عشر درهما كسرة ثم يقضيه عشرة دراهم ان المقرض يبرئه عن درهمين فيجز ذلك
ولو كان له على رجل عشرة دراهم كسرة الى اجل فباعها قبل الاجل جاز المدين تسعة صحاح وقال هذه التسعة تلك
العشرة لا يجوز لانه رد بان اراد الحيطة ياخذ التسعة بالتسعة ويسر عنه درهم الباقي فان خاف المدين ان لا يبرئه
عن الدرهم الباقي يدفع الى صاحب الدين تسعة دراهم صحاح ونكلا او شيئا يسيرا عوضا عن الدرهم الباقي جاز
جاز ذلك ويرفع الامن رجل دفع الى اخيه درهمين وقال تشتري بها منك ثوبين من الخبز وجعل كل يوم ياخذ خمسة اشرا
قالوا ما ياكله فهو كرهه وان دفع الدرهم ولم يشتريه لكن ياخذ منه كل يوم ما يريد لا بأس به والخناثة فيه وقت الدفعة
اشرا فاعطى عشرة تلك البنية فلم يلفظ ولو قال عند الاخذ هذا ما قطعك كان أولى رجل اراد ان يبع نصف داره
ست عاها فحلف فيه ان يبيع منه نصف الدار بمن مضمون ثم يبرئه عن الثمن **فصل فيما يخرج عن الضمان**
في البيع الناسد والبيع المكروه المشتري شرا فاسدا اذ جاز بالبيع الى بائع فلم يقبل البائع
فاعادة المشتري الى منزله لم يك لا يضمن وكذلك الخائب اذا اراد ان يقرب فلم يقبل المنسوب منه فاعادة الى المشتري

[illegible]

رجل اشترى ثوبا مشتراه او قبضه فخطمه فمضاه ولم يخطه حتى اودعه البائع فملك عند ذلك كان على المشتري ان يقبض
القبض دون القيمة لانه لا اودعه البائع بعد القطع فله على البائع بالقبض ويكره بيع الامر من فاسق
يعلم انه يعصى به لانه اعانه على المعصية مسلم اشترى عبد المجوسي فقتل له العبد ان يقتل من مسلم فقتل فقتل
ان يبيع من المجوسي لانه يبيع الكافر من كافر ولا بأس مبيع الزنا من المضاربي واقفوفة من المجوس لان ذلك ليس
بامانة على المعصية بل فيه اذلال الكافر ويكره ان يبيع الكلب المقتضض من الرجل اذا علم انه اشترى ليس حباه
الى الثا على فليس له من غير طلب من شيئا يتقنع به في البيت كالمخاض ولا شئ من ذلك جاز ان يبيع ذلك من
وان طلب من غيره ان يستقاه او يخذه ذلك مما اشترى في الغفلة عادة لا يبيع لان في الوجه الاول ما دون عادة وفي الفصل الثاني
صبي يبيع ويشترى وقال انما بان ثم قال بعد ذلك ثبوت بيان فالحكم حين اخبر عن البرء يحتمل البرء بالمكان سببه
اشترى عشرة ادراس لا غير محجوزة بعد ذلك لانه اخبر عن امر محتمل بان في الوقت الذي بلغ فيه الصبي ويحكم انما عشرة
فاذا صح اخباره بالبرء لا يصح محجوزة بعد ذلك وان كان قد اشتد وذن ذلك لا يصح انما بالبرء فيصح محجوزة غير
المسجد اذا صار مطلقا جاز ان يبيع ويؤخذ في ثمنه ويشترى به آخر رجل دخل كرم صدقة فاكل منه شيئا وكان
بلع الكرم وهو لا يشرب قالوا الاثم منه موضوع وفيه ان يستحل من المشتري او يضمن له رجل قيل له اما ان تشرب
بهذه المشربة او يبيع كرمك فباع ولم يشرب قالوا الحكمان يشربا يحل فشره جاز به لانه غير مكره وان كان يشربا
لا يحل فشره لا يجوز البيع لانه كرم اشتهوا او افوا اما ال رجل لم يدخل دارا يحب ويشترى الاسرار في وقتي ان يشترى
كل اسير فبينة لو كان جدي في ذلك المكان او بقدر ما يتحاجب الناس فيه ولا سيما الاسير في ذلك فانه لو استأجر
الاسير فامر الاسير ان يشترى وادى ثمنه من المال الذي كان عنده كان ضمانا لاصحاب الاموال ويكون ما دوى
من الثمن دينا على الاسير لانه افوضه ولا يكون المشرا لاصحاب الاموال ولو قال له الاسير اشتر في او ففني ففني فها هو
ان يقول اشتر منك حبة لاصحاب الاموال ثم اشترته بعد ذلك فلا يكون ضمانا ولو كان الاسير عيدا او انة فاشتراه
الامر ونقد الثمن من الاموال التي فيه ويكون ضمانا لان العبيد والامام اصدارا كايك اهل الحرب فاذا اشتراهم
كان يشترى عبيد اهل الحرب فيكون مشترا في نفسه فيكون ضمانا رجل اشترى الاسرار من اهل الحرب جاز له ان يبيعهم
الزبون والمغشوشة والعروض اكثر من قيمته لان شره او الاحرار لا يكون مشرا حقيقة وان كان الاسير عبيدا لاسيد

ذلك رجل مستقيم شيا من رجل شغل الشغل فزاده رجل آخر في الشغل لا يزد شرا وانما الفضل ذلك يربط المشتري
 في الزيادة وذلك كدود من النخس القهس والكان الذي استقام عطل الشرا باقل من قيمته على اس فيه ان يرب
 حتى يرب المشتري في الزيادة الى تمام ثمنه وهر ما جرد في ذلك رجل باع شاة من كذا فقله فضا اضر ب على الراس حتى
 ميرت قالوا لاس فيه ولكن ايجوز بيع ذبحة الجوسي منها منهم رجل محمد بن ابراهيم الجوسي منها منهم رجل باع الجوس
 من نخذه خمر الالباس به ذلك الرابع الارض من نخذه كغنة او ثمنه اوتى نار وبيع بيه من ياربوت كذا وبيع بيه
 الارض في خاير المرات من نخذه روح وكنه ايجوز اعادة البناء ارضها من نخذه روح في رواية بخير بيه وور كذا فيها
 الشفعة وكبره اعادة بناء في الراس من نخذه الطعام ليس لادام ان يسير فان سرقه النجار باكره حاسر جازيه قال
 محمد بن ابي امام ان عسر الخمر على البيع او اذات الهلاك على المصروف يقول للمحكمة ان البيع الفاس ويزيادة شخان الناس
 في شهاير قبل يتي قول ان نخذه روح لا يجزى لادام على البيع لا تجزى به ليري المحر وقال القدر في زرع فقال اعياننا
 اذ اذات الالباس الهلاك على المصروف اعادة الطعام من المحر ونفقه عليهم فاذا وجد ارجو اذاتك ليس بايجز اعادة ضرره
 وبي يسطر الى مال الغير وحات الهلاك كان لكان باقده فيغير رضا فذل في يرضه روح اذا قدم الا عراب البقرة وارا
 ان ياربوت منها كان لادام ان ينسج من ذلك لان ان يمينه اهل البلد من الاحكام فنه اهل الدار علم فصل فيما
 يضر ربه الجحيران ونجا صم في ذلك رجل اشتري دارا او بيتا في كذا مكان وذلك كذا
 واداد المشتري ان يرب فيها حال ابراهيم روح الكنان يعل فاذي الجحيران على الدوام فانه يمينه من ذلك قال رضي
 وانه اشتمل استحقق منافع الخا من نخذه روح لا يمينه من ذلك وبيع بيه ارض الحياة لما ذن الالباس فان احيا
 فيمن ان الالباس دبا على الجحيز عند انخذه روح وقال صباياه يجوز رجل يشتري حجرة سطحة وسطح جارية ستم انا
 فاخته جارية حتى نخذه حانها فيه ومن جاره ليس له ذلك لان الانسان لا يجوز على البناء في ملكه ولو اراد الجحيران يمينه
 من الصغر حتى نخذه شرة قالوا لكان في صغر ووقعه صغر في دار جاره كان لكان يمينه من الصغر حتى نخذه شرة فذال
 لا يقع بصرو في داره لكن يقع بصرو عليهم اذ كانا على السطح لا يمينه من الصغر لان جاره شاركه في الضرر ب رجل و
 في دارة شجرة فصادودت باع اعضاها وادارها المشتري يطلع على مورات المسلمين قالوا الجحيران ان يرب
 الامر الى القاضي حتى يمينه من ذلك والحق المشتري ان المشتري غير الجحيران وقت الا يعل في الراس واد من حتى

حتى يستردا بكون جسمائهما الحقيقين ودرمانه للخصين فان لم يفعل المشتري ذلك ولم يتبعه من الارتقاء عن عيونه فيكون
الامر الى القاضي ان يرضى القاضي ان يبيعه كان ذلك رجل باع ضيقه ولا اشجار في ضيقه اخرى اعضانها متدلية
في يده الضيقة التي باعها فله المشتري ان يأخذ بتفريق الضيقة المسببة عن اعضاء اشجاره وكذا الورث الرجل ضيقه
وفيها اعضاء لوارث آخر كان لان يأخذ صاحب الاعضاء برفع خسر الاعضاء عن كسر رجله وضع جذوه
على حائط جاره باذن الجار او خسر واما في داره باذن جاره ثم باع الجار داره وطلب المشتري ان يرفع جذوه
وترويه كان المشتري ذلك الا ان كان البايع مشردا في البيع بقاءه والمجذوع والسر داب تحت الدار
لن لا يكون المشتري ان يملكه برفع ذلك لانه لا شرط ذلك مداركانه شرط نفسه ذلك والوارث في داره فله
المشتري الا ان للوارث ان يامره برفع البناء والسر داب على كل حال ولو ان رجلا رزق في ارضه او رزق في
جاره بذلك فان كان يخرج مائة الى ارض جاره وفيه ارض جاره بذلك كان الجار ان يبيعه عن ذلك ولو ان رجلا
اراد ان يحمل بيته اصطفا ولم يكن في القديم كذلك قالوا ان كان رجلا من الدواب الى حائط الجار ليس الجار ان يبيعه وان كان
مخافا الى حائط الجار كان الجار ان يبيعه وكذا الرجل ان يحمل في بيته رجلا وذلك يمين بناء الجار كان الجار ان يبيعه
وكل ما ذكرنا من الجواب في نفس هذه المسائل فكل من شاع بلغه روحه وانما يخالف قول المجتهد فان منتهى اجتهاد في كل
لا يمنع عنه وان كان تخير جاره به وقال شاع لمع اذا تصرف في ملكه وتصرف جاره بذلك فخر بيته وانما كان الجار
ان يبيعه وسياق بعض هذه المسائل في كتاب التسمية انما قال في باب في بيع غير المالك في الآيات
فقد دل الاول في بيع الولدين على الولد الصغير اذ اشترت لولده الصغير بياها على ان لا ترجع على الولد بالتمن
جاء استحسانا وتكون الامم مشتري نفسه لانها لا تملك الشراء لولده الصغير ثم يصير بيته منها لولده الصغير وحده
وليس لها ان تمنع الضيقه عن ذلك اما المرأة قالت لزوجه او غيرها والصغير اشترت ملكا وانما يبيعه لولده الصغير فله
بصرفه جاز لان الاب لا يقبل البيع فله جاز في شراء الصغير فله وكذا في الولد اشترى كرين الاب او اجبي فقلت المرأة لها اشتر
سكنها بده الدار لاني عمالة فقال لولده جاز لان الاب لما جاز شراها حمله الله وقد افق لها بشرا والجدد امرأة باع متاع زوجه
بعد موت وزعت انها وصية وزوجه او لا وصفا رغم حال المرأة بعد وفاته لم يكن وصية قال الشيخ الامام ابو بكر محمد
بن الفضل روح لا تصدق المرأة على اشتراؤها وصيها معروف في الموضع الصغير فان صدقوا بعد البلوغ انها كانت وصية

جاءهم وان كانوا اهل البيت في شوق الى من الشجرة لا يرجع في شوق الى المرأة في البيت المرأة
الى انها لم تكن رضية فان لم يكن غير اني انها ماتت ولم يكن رضية ليس دعوى الصبي اذا كان ذا دما في النجاسة او في الخضرة
من ذلك ان الخضرة في كالي فني والوصي رجعها فانه يجوز من شجرة او القسيه فيمن المرأة في ما عدا على الرواية التي هي في المس
قيمة العار الى البيت والسياسة رجعت ولم يبق الى احد باع امرأة وادام من تركته وكفته في الدار فيمن اني في الدار
جاء ربيع في حصصها اذا لم يكن على الميت ورجع بالمال لها باع مال نصيبا من ربيع في مال الميت ان كفته في المن
كان لها ان تبيع لان احد الورثة او الكف في الميت بما لا كف في المن فيمن ان الورثة ربيع في التركة وان كفته في التركة
المن لم تبيع لان احد الورثة لا يملك ذلك بل هو ان تبيع بمقتضى المن في المن في مال لا تبيع لان اعتبارها ذلك
وليس التبرع وكف المن في مكان مثل ثياب يخرج الفيد من في حوزة امرأة باع مال ولد في الصغير فيمن امر القاضي
ولم يكن رضية اعطى في ذلك قال بعضهم لولد ان يظل ذلك وقال بعضهم ليس ان يظل في البلوغ رجل باع عمارا
او منيرة لولد الصغير مثل القيمة او بعضه في مال الكائن في الحب محمدا فيمن اني او استورا جازية ولا يكون في مال يظل
ذلك البيع في البلوغ كذا في ظن القوم من والده فان قال الاب ضاع الثمن وانفقت عليك وذلك فقد مضى في
كانت المدة قبل قوله في كالي فني فانه لا يجوز فيه فانه ان يفتي فيه او يفتي في ان يكون البيع في الصغير لان الاب اذا كان
محمدا او استورا كان الشاهد في شجرة الى على وجه الخيرية بخلاف اذا كان فانه وان كان الاب غير العار او العار
كذلك الجواب لان الاب اذا كان فانه فيمن جواز فيه واما ان في رواية يجوز الى من يفتي فيمن فيمن على يدي
عدل في صيانة مال الصغير في رواية لا يجوز فيه لان يكون خبر الصغير في ذلك بان يبيع الشيء بضعف قيمة وعليه القوي
او باع الاب مال احد الابنين من الآخر جاز اذا لم يكن كانت العدة عليها ما وادخل الاب فانه لم يحن بعد ذلك باع
الاب مال من دام حوزة شهر اجازت صرفت الاب عليه في الشهر وكان المحزن فيمن اجازت صرفت الاب عليه في الشهر لان
التصغير يكون بمنزلة الامار في كل ما في الفاضل من الطول والصغير او بضعف ربع قدر الطول في الشهر كذا في الشيخ الامام
المعروف بخلاف زاده والفاطمي رجع وهو الصحيح لان الشهر طرل اجل وما دون الشهر تصغير فاجل في يوم واما ان
في رواية قدر الطول في اكثر من يوم والفاطمي رجع في رواية قدر ما كثر سنة وكان محمدا في اول قدر الطول في الشهر ثم رجع وقد
شبهه كذا في محمدا فيمن الاب عليه في سنة صغير في سنة في الحب فاشتره رجل ثم واخره الى دارا في سال

كان الاب والوصي ان يافذه من المشتري بالثمن فان لم الاب والوصي كانت قيمة ثمن من الثمن الذي اشترى المشتري
 جاز تسليمه في قولهم وان كانت قيمة الثمن الذي اشترى المشتري او اكثر من ذلك فذلك عند ابي حنيفة وابي يوسف رحم
 هو تسليم نفسه برجل اشترى الولد الصغير ثوبا او خادما وقد اشترى من مال نفسه لا يرجع بالثمن على ولده الا ان يشهد
 انه اشترى الولد لا يرجع عليه وان لم يشهد الثمن حتى مات يوفى الثمن من تركته لانه دين عليه ثم لا يرجع بقية الورثة بذلك على
 نه الولد ان كان الميت لم يشهد انه اشترى الولد وان اشترى لانه الصغير شيئا ضمن الثمن ثم نقد الثمن في العباس يرجع
 على الولد في الاستحسان لا يرجع وان قال حين نقد الثمن نقدته لا يرجع على الولد لان يرجع على الولد الا ان الوصي
 اذا باع عقار الصغير قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحم اذ روى القاضي نقض البيع غير الصغير كان له نقضه
 البصير اذا باع او اشترى ثم بلغ ما جاز ذلك جاز ولو طلق او اعتق ثم اجاز له البلوغ لم يحجز لانه لا يحجز للطلاق و
 العتاق حال وقوعه فلم يترقت وبيع واشترى بحجز حال وقوعه اذ كان البيع يشل القيمة او يبدل سيرة فترقت ذلك
 على اجازته من لحن المباشرة وهو الاب والوصي او القاضي لانه اذا كان يفتن فاحتسب فهو الطلاق والعاق سواء الاب
 اذا باع ماله من ولده الصغير لا يصير ماله لولده نفسه البيع حتى لو ملك المال قبل ان يصير محال يمين من القبض حقيقة
 يملك على الولد ولو اشترى الاب مال الصغير لنفسه لا يسر عن الثمن حتى ينصب القاضي وكذا للصغير فافقه الثمن من الاب ثم يورث
 الوكيل بالولد على الاب رجل باع ماله من ولده الصغير فقال بيت عدي بن ابي الفوارس درهم من ابني هذا جاز ولا يحتاج بعد ذلك
 الى يقول قبلت وكذا الراشدي لنفسه مال الولد فقال اشترى لنفسه ولدى الصغير فاباغت درهم جاز فلا يحتاج بعد
 ذلك الى يقول قبلت ولو كان وصيا لا يجوز في الوجهين ان يقول قبلت مروى ذلك عن محمد رحم الاب والوصي اذا باع مال
 السقيم من اجني ثم بلغ الحق العقد ترجع الى الاب والوصي ولو اشترى الاب مال ولده لنفسه سلب الصغير كانت الهبة
 من قبل الولد على الولد

فصل في بيع الوصي وشراؤه اذا باع الوصي مال السقيم

من القاضي جاز وان كان هذا القاضي هو الذي جلد وصيا ولو امر الوصي رجل بان يشتري له شيئا من مال السقيم فاشترى
 الوصي لو كره لا يجوز ولو اشترى الوصي مال السقيم لنفسه جاز في قول ابي حنيفة رحم اذ كان خيرا السقيم تفسير الخيرية في غير العقار
 ما قال ثمن الامة اشترى رحم ان يبيع مال نفسه من السقيم ما يارى خمسة عشرة عشرة وان اشترى لنفسه ما يارى عشرة
 خمسة عشرة تفسير الخيرية في العقار عند البعض ان يشتري لنفسه نصف القيمة وان يبيع من السقيم نصف القيمة وصى باع

عقار التميم وحلقة التميم في حيا الا ان يبيع ليقف ثم ياتي نفسه قالوا يجوز البيع ويضمن التميم للتميم اذا انفق التميم على نفسه
استولى على ضائع التميم فاستردده الرضى من التملك ولم يكن الرضى يتيه على ذلك فيجوز ان ياقده التملك بعد ذلك
وتملك بما كان له من اليد فاد الرضى ان يبيع العقار فخره التملك قالوا يجوز بيعه وان لم يكن التميم حائبا الى نفسه
رجل مات وادى الى رجل ترك مائة دينار ذكر في الكتاب انه ينفذ تصرف الرضى على الورثة من البيع وادى راضيا
كانت الشركة او رقيقا او عقارا وان لم يكن هناك دين ولا وصية ولا يحتاج الالاء الى التميم الا ان يخرجه العقار قال
الشيخ جسي الامنة المحلولة في روح اذا ذكر في الكتاب من يبيع العقار ذلك جراب يملك اما على قول المتأخرين يبيع العقار من الرضى
لا يجوز الا ان يكون غير التميم وذلك بان يرغب المشتري في ان يشترا بصفته القيمة او كان خراجها وعلاقتها ونحوها تميز
على قلة ما او كان على الميت دين لا يفي غير العقار بذلك الدين وكان الميت اوصى بالمرسل كان او سخر او كان المصنف
حائبا الى الغير لا جعل النسخة فان لم يكن مستحق من ذلك لبيع العقار او اذ كانت الورثة قد ماتوا فالحق واكبارا واهم
مقصود ليس في الشركة دين ولا وصية فان الرضى لا يبيع شيئا من الشركة وان كانت الشركة مستمرة بالدين او كانت الميت
اوصى بوصية مره كان الرضى ان يبيع الشركة لتفاد الدين الا ان يبيع العرض ويخرج العقار فان مست الحاجة بسلام
بيع العقار جميعه فان مات الورثة فخره تقضى الدين وتنفذ الوصية من اموالهم وتستخلص الشركة لتفاد ما كان لهم ذلك وان كانت
الورثة كبارا وغيا بغير الميت دين ولا وصية فلو رضى ان يبيع غير العقار استحسانا لان غير العقار خشى عليه التوى واللف وكان
البيع خفيا او تحسنا او ملكا بجارة الكل فالحق بعض الورثة حضورا وبعثهم فانما اوداه منهم فان الرضى يملك بيع نصيب الثواب
من العرض والمنقول والريق لا جعل الحفظ واذا ملك بيع نصيب الثواب يملك بيع نصيب الحاضر ايضا في قول اخيه رسا
وعنه صاحب روح لا يملك وانه ابيع مسائلي امة بهاندة والآية اذا كان على الميت دين لا يحيط بالشركة فان الرضى
يملك البقية بقدر الدين عند الكل وهل يملك بيع الباقي عنه اخيه رسا يملك وعنده ما لا يملك والآية اذا كان في
الشركة وصية بمال مرسل فان الرضى يملك البيع بقدر ما تنفذه الوصية وهل يملك بيع ما زاد عليه عنه ويملك وعنده ما
لا يملك والآية اذا كانت الورثة كبارا فهم صغير فان لم يملك بيع نصيب الصغير عند الكل ويملك بيع نصيب كبار
ايضا وعنده ما لا يملك وكل ما ذكرنا في وصى الاب لكنه كف في وصى وصية ووصى الجد اب الاب ووصى وصية ووصى
الغاضى ووصى وصية بمنزلة وصى الاب الا في حقله من ان الغاضى اذا جعل احد اوصيا في فرع كان وصيا في ذلك

ذلك النوع خاصة والاب اذا جعل اصدار وصيا في نوع كان وصيا في الاموال كما واذا مات الرجل ولم يرص الى احد
 كان لابيه واهل الجدة بين العروض والاشهره الا ان وصى الاب لرباع العروض والعقار بقضاء الدين وتبقيده الوصية
 جاز والجدة اذ ابايع الشركة لتقضاء الدين بتبقيده الوصية ذكر المختصان روح انه لا يجوز وصى الاب اذا كان عدلا كافيا
 لا يفتي القاضي ان يزل ولا يخلو كان كافيا غير عدل يزل القاضي وينصب وصيا آخر والخلان عدلا غير كلان لا يزل لكن يقيم اليه
 كافيا لو غل غير يزل وكذا لو كان عدلا كافيا غير عدل يزل في شئخ الامام المحدث بنجره زاده انه يغزل وذكر القلة وروى العلامة
 انه ليس للقاضي ان يخرج القاضي من الرصاية ولا يخل بمن يرد فان ظهرت من خيانة او كان فاسقا معروفا بالشره اخرج
 وينصب غيره ولو كان ثقة الا انه ضعيف عاجز عن المقرات ادخل منه غيره ولم يذكروا لو غل يغزل وذكر الشيخ الامام
 ابو بكر محمد بن الفضل روح ان الوصى اذا عجز عن تبقيده الرصايا كان للقاضي ان يزل الوصى لا يملك اراض مال التيمم والقاضي
 يملك اختلاف في الاب والصحيح ان الاب بمنزلة الوصى والاب والوصى والقاضي ان يبيع مال التيمم ويورثه والقاضي
 يورثه بنفسه بمال التيمم لا يجوز ولو فعل الاب جاز لان الاب لرباع مال التيمم من نفسه بمنزلة الوصى لا يملك البيع من نفسه
 الا ان يكون خيرا للتيمم وذكر شمس الائمة استخرج روح ان الاب بمنزلة الوصى ليس له ان يقضي دين نفسه بمال التيمم فيقول ان يكون
 في المسئلة واما ان ذكر في التمسك عن محمد روح ليس للوصى ان يستقرض مال التيمم في قول الجعفي روح واما ان ارى انه لو فعل
 ذلك وله وفاء بالدين لا بأس به ولو جعل الاب مال ائمة الصغير صدقا لا خراة نفسه عنه من لا يجوز استقرض الاب لا يجوز
 ذلك فاما الاب او الوصى اذا ارى من مال التيمم بين نفسه في القياس لا يجوز وهو قول ابي يوسف روح وذكر ان طغى ان الاب
 ان يورث مال ولده بين نفسه استحسانا وان ارى من الاب او الوصى مال التيمم بين نفسه وتيمم اكثر من الدين فملك الرحمن من
 المهرتين ذكر في فتاوى دارالمنه والاب يضمن مقدار الدين والوصى يضمن جميع القيمة وذكر شمس الائمة استخرج انها
 يضمنان مائة الرحمن وسوى بين الاب والوصى وكذا ذكر الحكم في المختصر رجل له على ميت دين وليس لصاحب الدين غية الا ان
 الوصى يسلم تلك فحان الوصى انه لا يقضي الدين بضميمة المراث او يظهر عجزهم آخر فضيحة قالوا لو ائتم له في ذلك ان يبيع
 الوصى شيئا من مال التيمم بخمس الدين من صاحب الدين ويورثه عند صاحب الدين فبعض الشركة فيجوز رب الدين رجل يات
 او وصى الى رجل بثلث ماله وثلثه ورثة متعارف وترك عقارا لا يكون للوصى ان يبيع العقار على الوصى بل بالثلاث القاصية
 اذ ابايع المومن التيمم او يشتري مال التيمم لنفسه لا يجوز ذلك لان ذلك تضاد منه وتضاد له فله باطل فلا يملك البيع

من نفسه كذا لا يكسر في التسمية رجلان وعلين يستغفر الله عن ذنوبه الوارث شيئا من الشر لا يجوز
بمعنى الفراء وليفقنا برفاههم احد الوصيين اذا ابلع مال التميم من الرضى الاخر لا يجوز في قول اخنوخه روع لا يفسد
احد الوصيين اذا ابلع مال التميم من اجنبي لا يجوز وكذا اذا ابلع من الرضى بالآخر الوارث لطالب القضاء والميراث اذا
كانت التركة في يده واذا قضى الدين من مال نفسه كان لاحق الرجوع في التركة فخير التركة مشغولة به فيه وان لم يعل ذلك
القضاء انى انقضى لا يرجع في التركة كذا ذكر الشيخ الامام المحدث خوارزمي في التامون وان لم ينفى انقضى الرضى اذا
ابلع مال التميم بالنسبة اذا كان التامون لا يملك هذا المال بغيره الا لاجل لا يجوز وان لم يكن كذلك ولكن بخلافه عليه
بعد حلول الاجل او ملك التمن عليه فكذا كان لا يحنك عليه المحجور ولا ملك التمن عليه جازيعة الرضى رجل استباح مال
التميم من الرضى بالتمت ورجل اخر استباح بالتمت والاول على من الثاني قالوا انقضى الرضى ان يبيع من الاول ذلك
رجل استباح مال التميم بتمتية واخر استباحه بغيره والاول على من الثاني قالوا انقضى الرضى ان يبيع من الاول ذلك
ان يرد مال التميم ويضيق من ماله الرضى من حيث الميت على رجل فالتكن الرضى عليه مقر بالمال او على المال بتمتية او كان التمن
قضى به كذا او كان القاضي مسلم بذلك لا يجوز صلح الرضى على اقل من الثلث وان لم يكن كذلك جاز الصلح ولو صلح الرضى من
حق يبيع الانسان على الميت فالتكن للرضى ميتة على دعوته او علم الرضى بذلك او كان القاضي قضى بذلك جاز صلح الرضى
وان لم يكن كذلك لا يجوز ولو احوال الرضى بال التميم فالتكن الثاني على من الاول جاز و التكن من لا يجوز ولو طلع من كان
في مال التميم فاعلاه الرضى شيئا من مال التميم فالتكن بقدر على من ان يظلم من غير اعتناء انشئ لا يجوز ان يطل وان
اعطى ضمن والتكن لا يقدر على دفع الظلم الا باعتناء المال كان ان يطل صيانة لبقا ولو اعطى لا يضمن واذا اراد
الرضى على الميت يدين او عين او وصية باطل ولو الرضى ان يعطى حصة فظلم التميم من مال التميم ولا يعطى عن الرضى
في ظاهر الرواية وكذا الاب لا يعطى عن الصغير من مال الصغير فان ضحك من مال نفسه يكون تبرعا **فصل في**
تصرفات الوكيل جل. دفع الى غيره ميرة او ماله بان يكره ويشترى له كذا البير شيئا ساء
فمن البير في يده فباعه فبعض التمن ذلك التمن في الطريق قال القاضي ابو جعفران باعني موضع لم يكن هناك فاقضى
والتكن كونه برائفة الامر الى القاضي ولم يغفل او كان متكئا من مساكن البير والرد على صاحبه يضمن فقيه رجل دفع الى
رجل عشرة دراهم ليشترى له ثوبا ساء فانفق الوكيل العشرة ثم اشترى عشرة من عند غيره فباعتها قال ابو يوسف ان يكون

يكون المشتري للأمر وقال محمد بن لا يكون للأمر إلا ان يكون مال الأمر قائما وقت الشراء وهو الصحيح ولان الكفاية
 تبطل بملك مال الأمر من الشراء المذكور ذلك في البيع بربح والزيادات وعامة الكتب ما روي عن أبي يوسف
 ربح كانه جعل الكفاية قائمة بملك مال الأمر الى بل في دونه وهو الضمان فان البيع متى بعد ملك المبيع عند البائع الى
 بل يكون على العيني فان متى الكفاية تبطل بل المال كان مولى رجل غاب وامر له به بان يبيع التسعة ويسلم ثمنها
 الى فلان فباع ولم يسلم الثمن الى فلان حتى ملك عنده قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ربح لا يضمن التلميذ بتأخير
 التسليم الى فلان رجل دفع الساعة الى رجل ليعيد اني بلد آخر فخلها الامور وباعها وقضى بعض الثمن وعاد قالوا لا يضمن
 الامر على العود الى المكان الذي باع فيه ولكنه يجبر على ان يبيع المال شيئا او يكتفب بالاقصى في يبيع رب المال وتقتصر
 الباقى امرأة امرت زوجها ان يبيع جارية لها فاشترى بها ثمنه فمضى ثم قال الزوج اشترى الجارية الثانية لنفسه فخلها
 ثمن جاريته وينا على نفسي ثلث الجارية الثانية لمرأة ولا يصح الزوج انه اشترى لنفسه وكذا لو قال الزوج للمرأة
 بعد ان شرا هذه الجارية التي امرتني بشرا انها فاشترى بها لنفسه الجارية للمرأة فلا يقبل قول الزوج رجل امر غيره
 بان يبيع ارضه بدون شجارا التي فيها ثلث الحكيل الا يرض بالشجارا فاقول قول الحكيل انه لم يامر ببيع الا شجارا
 الشجار والمشتري الشجار ان شاء واخذت الارض حصصها من الثمن وان شاء ترك والباقي هذا انبركة الشجر فاقول باخذ ثلثها
 من دار رجل فذهب ونحو صاحب الثوب عن الاستراة فقال لرجل مكي حتى استره من ثوبه ثمن ثوبه فاشترى الى الثوب
 دارا ان باخذ منه الثوب وقال هو الذي كذا به الثوب فخلت المشتري بطلان امرأة ثلثا انه ثوبه قالوا لا يكون جائزا
 لان شرا المصنوع صحيح ذكر الكرخي في مختصره غير ان البائع اذا اعجز عن التسليم كان للمشتري حق الفسخ وملكها
 لما علم المشتري بالفسخ وجب ان لا يكون له حق الفسخ كمن اشترى المهر من والمستاجر ان كان لا يسلم
 بذلك كان له الخيار ان شاء فسخ وان شاء تبرص الى وقت ملك المهرين وانقضاء مدة الاجارة وان علم المشتري
 عند الشراء بالمهرين والاجارة روى عن أبي يوسف ربح انه لا يكون له حق الفسخ والمشاخ ربح اخذ ربح الرواية
 وملكها علم المشتري وقت البيع بالفسخ وفي ظاهر الرواية لا يجوز بيع المصنوع من غير الثواب الا ان يكون الثواب
 مترا بالفسخ او كان المصنوع منه ثوبه اما المهر من والمستاجر ملك البائع ثمنه عند الكل وهو سبيل من
 الاستراة وانقضاء المدة وملك المهرين رجل دفع الى رجل بضاعة ليعيد اني بلد آخر فغير رجل فباع واخذ

الدرهم وجعلها في بردقة حمراء نحو الطوق ونزل رباحا مع القاذرة فمشت الدرابة والدرهم قالوا لا ضمان
عليه لانه بائع في حفظ الرديئة رجل في يده قرب فقال الرجل وكلني صاحب الثوب بمئة بشفرة وانا لا أقتص من
المشفرة ثم لم يبع متبوعا قالوا ان وقع في تلك المشترى انه ما قال ذلك لم يرد بشفرة وبيع المشتري الذي اشتري منه
بمئة رجل قال غيره اشتري جارية فلان فلم يقل الا ما سئمت وما قال لا حتى ذهب واشترى قالوا ان كان قال ذلك
اشهد والاني اشتريتها فلان مئتي الا مئتي لا توجب ما يدل على قبول الكفاية وان قال اشهد والاني اشتريتها
لفني فهي المشتري لانه وجدته ما يدل على رد الركيل وان لم يقل شيئا فاشترى وقال بعد ذلك اشتريتها لانه كان في الجارية
قائمة لم يجدت بها عيب كان محصدا فاجابا قالوا ان كانت الجارية قد هلكت او حدث بها عيب لا يصدق لانه تمهم وجعل المشتري
عبد او اشهد انه اشتريته فلان وقال لبايع واشتريت منك هذا العبد فلان فقال البايع جئت وقال فلان قد مضت
فالمشتري ان ينفذ من فلان ان المشترى ان ينفذ عليه فان سلم الى فلان فالمدة لبايع على المشتري لانه هو العاقد ولو كان
تسليمه الى فلان بمنزلة بيع مستقبل جرى بين المشتري وبين فلان ولو قيل بالشرار اذا اشترى عبد للموكل فامتنع
الموكل قبل قبض الركيل فقد اعتاده عليه لانه كمن نفسه ولبائع ياخذ الركيل بالثمن لانه هو العاقد ولا سبيل له على الموكل
وكذلك في التبريد والاستيلاء وتزول الركيل ضمن الركيل فمئة للركيل فمئة للركيل فمئة للركيل فمئة للركيل
ان ياخذ الثمن من الركيل رجل دفع الى رجل عشرين درهما فاشترى بها خمسة فاشترى الركيل فاشترى خمسة فاشترى
كان يشتري نفسه للموكل وان يشتري متبوعا فاشترى فاشترى فاشترى فاشترى فاشترى فاشترى فاشترى فاشترى
فما دى متبوعا فاشترى فاشترى فاشترى فاشترى فاشترى فاشترى فاشترى فاشترى فاشترى فاشترى فاشترى
درهم باخر المحرور والآخرها الى داره اسلام قالوا ان قسم الالف على قيمة العبد وعلى قيمة المحرور كان جردا انما اصاب قيمة العبد
العبد له بذلك وما اصاب قيمة المحرور كان ذلك دينه على المحرور او العمد وقال رجل في دار المحرور اشتري بالف درهم
فما اشتريه بالكر من ذلك كان الا سبيل درهم ويكون تبرعا لزيادة نخلات الركيل بالشر او اذا اشتريه
بالكر ما ساء الامر فانه يكون مخافا ولا يستوجب شيئا على الامر لان في غير الاسير هو ما ساء بالشر او بالشر
بالف غير الشر او بالف زيادة يكون الركيل مخافا فاما امر غير الركيل بالشر او المحرور فانه لا يخلص من الشر او
مخيفه وقد رضى الامر بالتحقيق بالثمن فوجب عليه الالف كما لو رجع ليقضي بين ذينة الفان ليقضي بين ذينة الكثر من الذينة

يرجع على الاموات ويكرن سبغاني الزيادة وكذا القول لا يسير لمثل انشري بالث درهم فاشترى بانه دينار وخمسة
 جازوله ان يرجع على الاموات كانه قال خلصني بالملك الى الف درهم والوكيل يشتري بالدرهم اذ انشري بانه
 دينار لا يقيم الموكل رجل دفع الى رجل شيئا يسيرا ويدفع ثمنه الى زيد بن جابر صاحب المال ويطلب الثمن من زيد بن جابر
 البائع الى الثمن وقال البائع بعثت ودفعته اليه الثمن قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل روى ان كان البائع بالعاشر
 اجر كان القول قوله ولا ضمان عليه والحقان باضا باجر فذلك في قول المجتهد روى عنه فالحصا فيه لان الثمن بدل المبيع والمبيع
 كان مائة عند البائع عند الحقيقة روى لان عنده الاجير اشترى من ثمنه فذلك الثمن ولا ضمان على زيد لان قول البائع لا يكون
 حجة عليه رجل بعث انما الى سائر ليعملوا فيها بالخطير ومن رجل ثمن مائة البياض بترك دارا فطالب مائة البياض فاشترى
 بالثمن فزعم انه قد اشترى الى البياض ثم كان لصاحب الاغنام ان يطلب البياض فاشترى بالثمن فزعم انه قد اشترى
 لا يصح حصوله لودية فلا يصح الثمن وروى في تركه ليس لصاحب الاغنام ان يطلب البياض فاشترى بالثمن لا بالامور في البياض لان البياض
 كان دكيلا بالبياض اذا ما تمثل من قبض الثمن الى وصيه فان لم يكن روى الاموال القاضى حتى يذهب القاضى له وصيا ولا يكون
 حق القبض للموكل وتفسيره ما ذكر في الاصل احد المفاد ومن اذ باع شيئا من المفاد فله القبض الثمن حتى مات وادعى الى رجل
 كان من قبض الثمن الى وصيه لان وصى الانسان بعد موته غير له دكيلا في حياته ولو كان البائع وكل رجل قبض الثمن في حياته كان
 قبض الثمن الى ركيده لا الى مكرمه ولا يصح ان يشتري على ثمنه الثمن الا بنية بليغ عنده ودائع الناس وفضايعهم امره
 بمبيد ما فيها من معنى وسلم اليه الى اشتري وعجل الثمن له باب الاموال من قال نفسه ياخذ الثمن بعد ذلك من المشتري
 ويكون له فاعطس المشتري بانه الثمن وروى عليه كان بياض ان يسر ومن اصحاب الاموال ما يحمل لهم من مال نفسه لانه
 انما اعطاهم شبهه وان يكون الثمن له فاذا لم يسلم له اشترط كان له ان يسر وكره ما روى ولا على الناس ويرون
 ليس له وارث معلوم فاذا اسلم له ومن البتة من غرامة ثم غمر له وارث كان ديون البتة على غرامة هذا الوارث
 لانه ظهر ان الغرامة لم ينفذ الال الى صاحب الحق فلا يحصل لهم البراءة فكان عليهم الاداء انما يارجل يشتري شيئا فقبضه ثم وكل
 رجلا على ان ينفذ الثمن الى خمسة عشر يوما فاذا اكمل فليس له فيها الا نصف البيع بذلك وصح اشترط حتى لو لم ينفذ
 الثمن الى خمسة عشر يوما كان لكل من البيع البيع رجل وكل رجل البيع لوفيه ثم حجب التوكيل قبل المبيع بخبر من التوكيل
 كان جوده عز التوكيل التوكيل ببيع مطلقا اذا باع بشبهه ولا يخار جازمية وان فسخ البيع بحكم الخار بعد ذلك صح فسخه

الوكيل بالبيع اذا باع بحضرة الموكل كان العهدة على الوكيل مباشرة اذا اشتري ولم يقض فاعلم بيب كان لان يري
 كان اليب او فاشا فان رضى النكاح البيسير الزم الموكل والمكان فاشا وهو ما يفتى منسب المغتصب كالعمى وقطع اليد
 لا قطع احد مما ولا يباشر احدى الميسنين لزوم الوكيل وذكر شمس ولا تمتد استخراجه ليسير ما به فعل تحت توقيف الموقوفين و
 الغنم لا يخل وقال الشيخ الامام المهرت نجا هو مراد به هذا المحدث صحيح فيما ليس له من مصلوم عنه الناس كالجمود
 والترتب ونحو ذلك ولما لا تميزه مملوكة عند الناس كالفروا فيم ونحو ذلك لان زاد الوكيل مباشرة على ذلك لا يفتى على
 الامر قلت الزيادة او كشرت لان ما لم يميزه مملوكة عند الناس لا يحتاج في مفرقة الى توقيف الموقوفين وقال الموكل بعد
 ما علم باليب لا ترضى به فرضى به الوكيل لا يلزم الامر ويكون الامر ان يلزم الموكل وهو بغيره كماله الوكيل باليب بعد الغنم
 فرضى به ان رضى به الموكل جاز وان لم يرض يلزم الوكيل وذكر في المستقى رجل امر بطلاق شترى له جارية بالف درهم
 فاشترى بها ولم يقضها حتى رجبها بها عا كان بها قبل البيع او حدثت بعد البيع فرضى المشتري باليب وقبضها ان لم يكن
 اليب استهلك لزوم الامر والمكان استهلك كالعمى ونحو ذلك كان الامر يلزم الوكيل في قول ابى يوسف ومحمد
 وقال ابو حنيفة ربحها سواء يلزم الامر والمكان مع ذلك اليب باقى بالف وان كان فيها عيب يسير جعل دفعه الى ذلك
 عينا ليس بعد فرض الدال على صاحب المكان فترك العين عند صاحب المكان فرب صاحب المكان وذهب بالتمام
 ضمن الدال فانه ليس له لال ان يترك العين عند غيره ولكن ميرض وياقة العين الا ان يكون تكملة صاحب المكان يضعه امتة
 انما يفسخ جازة لو كان يوفى بماله في المبيع الدال ولال ياب شيئا واقة الدال لا يفسخ ثم يستحق المبيع على المشتري
 او رجب بقبضه او غير ذلك لا يسترد الدال لا يفسخ المبيع لانه وان افسخ لا يظهر ان اليب لم يكن بطل بطل علم الوكيل
 بالبيع اذا باع ما يباى او ذهابا بالثمن وبيع جاز في قول ابى يوسف وروى لا يكره ذلك وقال محمد بن كريمة ذلك كذا
 وذكر الشيخ الامام المهرت نجا هو مراد به الوكيل بالبيع اذا باع من لا يقبل شهادة له وحط من الثمن قدر ما يقبل فيه الناس
 ذكر في رواية انه يجوز البيع بقدر القيمة ولا يجوز الجاهلية في قول ابو حنيفة ربح وذكر في البيع انه لا يجوز البيع اصلا امرأة اشترت
 من رجل شيئا اخلفته ففالت المرأة كثر رسول زوجي وكان البيع على رجة الرامة وليس على الثمن وقال ابان لا يبيد
 منك ولى عليك الثمن كان القوط في ذلك قول المرأة والبيته لباى ومن جملة البيوع من غير الاك بيع الغنم
 وتقدم في هذا راجع بامام العلم **باب الاستبراء** اذا ملك الرجل جارية

جارية مبيع او هبة او صدقة او منته او صلح عن دم عدا وخلق او كناية على جارية او اعتراف عبده على جارية او ورث
جارية بكل او عليها بكل او كانت الجارية او غير بكل كلهم من صغير او كبير او امرأة او غنم فالتحت من ذوات الحيض لا يكره
او عليها حتى يستبرأ بحجته والتحت انكته او صغيرة يستبرأ بها شهر واحد والتحت حاله لا يطأ حتى تقض حملها
بعد القبض فان وضعت حملها قبل القبض ثم قبضها كان عليها ان يستبرأ بها بعد ما خرجت من نفاسها والتحت شابة
قد ارتفع حبسها المرض او غيره اختلف الروايات فيه ذكرني الاصل عند الحنفية والى يوسف رح انه لا يقربها حتى يستبرأ
انها غير حامل ولم يورث لذلك وفي رواية لا يقربها مستين وفي رواية ثلثة اشهر وعن محمد رح في روايتان في رواية
لا يقربها اربعة اشهر وعشرة ايام وفي رواية شهرين وخمسة ايام قال الشيخ الامام خمس الاثنتي عشرة كان محمد رح
يقول اوله لا يقربها اربعة اشهر وعشرة ايام وعشرة ايام ثم رجع وقال شهرين وخمسة ايام والمشاخوخ اخذوا بهذه الرواية
بفضل الاكر وجوب الاستبراء اختلف المشايخ قال بعضهم كغيره لا يكره الا في الجملة اجماع المسلمين وقال عامة المشايخ لا يكره لان
ظاهر قوله تعالى او ما ملكتم ابائهم يقتضي اباحة الرطى مطلقا وانما عرفت وجوب الاستبراء بالخبر فلا يكره جاره كما لا يحل الرطى
في مدة الاستبراء لا يحل الرطى او من اراد ان يشتري جارية ولا يلزمه الاستبراء فالحيلة ما ذكرني في الكتاب من وجوبها
اذا بلغ من رجل سبق به ثم يبيعها من المشتري فيقبضها المشتري ثم يطلقها تزوجها وسحب للبايع ان يستبرأ بها قبل
ان يزوجه او يشترط ان يكون مطلق الزوج بعد قبض المشتري فان يطلقها قبل القبض كان على المشتري ان يستبرأ بها
اذا قبضها في صحيح الروايتين عن محمد رح لا يملكها قبل القبض فاذا قبضها والقبض يحكم العقد بنزله العقد فيصير كانه شرا
في هذه الحالة هي ليست في نجاح ولا علة فيلزمه الاستبراء وحده اخرى ان يبيعها قبل الزوج ويأخذ الثمن و
لا يسلم الجارية الى المشتري ثم يزوجه المشتري من عبده او اجنبى ثم يقبضها ثم يطلقها الزوج بعد ذلك
الا ان في هذا نوع شبهة فان عند ابى يوسف رح واحد الروايتين عن محمد رح كما اشترى بايحب الاستبراء
الا ان الرجوب بما ذكره عند القبض فالزواج بعد الشراء لا يقطع استبراءه وجب بنفس العقد الا ان تخيض عند المشتري
حبسه قبل المطلق فيجب الاستبراء في قولهم وحده اخرى انه اذا اراد ان يشتري الجارية تزوجه المشتري
قبل شراؤه او لم يكن في نجاحه فم سليم اليه المولى ثم يشتري فلا يجزئ الاستبراء وانما شرط تسليم الجارية
اليه قبل شراؤه او كيلا يوجد القبض بحكم الشراء بدنا والتخارج وقال الشيخ الامام الاجل طهيري الدين عندني بشرط

ان يرد عليها الزرع بها حكم النكاح قبل مشراؤه ان كان النكاح فسد عند اشتراؤه سابقا على اشتراؤه
 فمروءة ان كان النكاح لا يجامع كك الصبي فان كان فساد النكاح سابقا على اشتراؤه لم يكن عند الشراء
 مكروه ولا مندرة اما اذا دخل بها قبل اشتراؤه فافسد النكاح فمروءة قبل اشتراؤه فلا يلزم الاستبراء فاذا اشترى
 باريته وداد من يرد بها قبل القبض دفعت اثم لوردها من وجهه ولو اجنبى وبها لا يطلقها الزوج فاحلله له ان يزوج
 على ان يكون امرأه بيده يطلقها متى شاء ودونها على ان لا يطل حتى لا يكره فيه استعمال الحيلة ولا تعلم الحيلة
 وانما فيه البطلان من التبرك والاحتمال وفي منع وجوب الزكوة اقلات على قول ابي يوسف روي لا يكره وعلى قول محمد روي
 يكره وكذا الاحتمال لمنع وجوب الاستبراء على هذه الخلافات والمشاخعي في حديث الفصلين اخذ بقول محمد روي وفي الاحتياط
 لمنع اشتد اخذوا بقول ابي يوسف روي اما الاحتمال ليطلاق حتى لا يفتقد بعد الثبوت لا يجوز عند الكل ولا يجب الاستبراء
 بانبات كلكم كمن يجب اعادة كلك كان له رجل يباع باريته وسلمها الى المشتري ثم ردت عليه فبطلت
 او بغير قضاء او بخيار روية او شرط اذا كان على اقل من استبرأ بها بحقيقة ولو انقضت اليه فيها قبل القبض بغير
 الاسباب لا يجب الاستبراء ولو يباع باريته وسلمها الى المشتري ثم تعاقب اليه في الحبس كان على اقل من استبرأ بها
 وعن ابي يوسف روي اذا تعاقب قبل ان يفرق لا يجب ولو روي رجل لولده الصغير جارية كانت له او يباع منه ثم اشترا
 لنفسه لم يرد الاستبراء ولو يباع منه فبطلت باريته كانت له وسلم ثم اشترا لولده الاستبراء لانه لا يباع لنفسه حرم عليه
 وطلبها فاذا اشترى بعد ذلك استحدث محل الوطئ كان عليه الاستبراء وكذا لو اشترى احد الشريكين فبطلت صاحب
 من الجارية المشتركة لزمه الاستبراء ولو يباع باريته على ان لا يشتري بالخير ركنه ايام وسلم الى المشتري ثم ان المشتري انظر
 اليه ورد باريته يجب الاستبراء على ان يرد ابي يوسف روي ولا يجب في قول اخيه روي ولو يباع باريته بجاناس
 او سلمها الى المشتري ثم اشترا فبطلت او رضا كان عليه الاستبراء واذا انقضت الرجل باريته وابعاه من غيره وسلم الى
 المشتري ثم اشترا فبطلت بغيره او رضا ان كان المشتري علم بالنعيب لا يجب الاستبراء على الاكابر
 وطلبها المشتري من الناصب او لم يعلم المشتري وقت الشراء انها نعيب ان يطلها المشتري
 لا يجب الاستبراء على المولى وان طلبها في القياس لا يجب وفي الاستحسان يجب ولو روي جارية فبطلت
 الموهوب له ثم روي الوهاب في البهية كان عليه الاستبراء وكذا اذا اسر العبد وجارية له رجل وانحرأ به دار الحرب ثم

ثم اشتراها منه مسلم اودى واخرجها الى دار الاسلام فاخذها المولى باليمن من المشتري كان عليه الاستبراء وعذنا
وكذا الرواسر العذ جارية واحرزها وارحوب فاعتقها الغزاة وقسموا الغنيمة فاخذها المولى من الذي وقعت الجارية
في سهمه بالقيمة كان عليه الاستبراء وان وجدها في الغنيمة قبل القسمة ياخذها بغير شئ ويلزمها الاستبراء ولو اقبلت
جارية مسلم الى دار الحرب ثم اخرجت الى دار الاسلام فبقيت اشتراء واخذها المولى قال ابو حنيفة ربح لا يجب عليه الاستبراء
وقال صاحباه ربح يجب هذا الذي ذكرنا اذا اخرجت عن ملك المولى ثم عادت اليه فان لم يخرج من ملكه لكنها خرجت من يده
ثم عادت اليه لا يجب الاستبراء وصورة ذلك اذا كانت امه مخيرت ودوت في الرق لاستلزم الاستبراء وكذا
الجارية اذا اقبلت ولم يخرج من دار الاسلام فوجب اليه لا يجب الاستبراء وكذا الوغصب رجل جارية رجل
ثم اشتروها من الغاصب وكذا اذا ارسل جارية ثم ملك الرهن او باع جارية على انه بالخيار ثلثة ايام وسلم
الى المشتري ثم اقبل البائع في مدة الخيف لا يلزمه الاستبراء وكذا اذا باع المدة بر او ام الولد وسلم
الى المشتري ثم اشتروها من المشتري قبل الرق لا يلزمه الاستبراء وان اشتروها بعد ما وطئها المشتري يلزم
لاستبراء ولو اشترى جارية فقبضها واستبراء ثم زوجها رجلا ثم طلقها الزوج قبل الدخول لا يلزم الاستبراء
في ظاهر الرواية وان اشترى جارية وقبضها وزوجها الاستبراء ثم طلقها الزوج قبل الدخول بهان رويان
واستحسانه لا يجب الاستبراء على المولى ولو اشترى من عبده الماذون جارية بعد ما حاضت عند العبد فان لم يكن العبد
مديونا لا يجب الاستبراء على المولى واستحسان في القياس لا يجب الاستبراء وهو قول ابى يوسف ومحمد ربح وفي الاستحسان
يجب وهو قول اخيه ربح وان اشترى الماذون جارية فباعها من المولى قبل ان تحيض عنه كان سبيل
المولى ان يستبرئها بحقيقة مديونا كان العبد او لم يكن واذا ارادت جارية الرجل ثم اسلمت لا يجب الاستبراء
على المولى وكذا اذا اخرجت فقلو عاباذن المولى ثم حلت من احرامها لا يجب الاستبراء على المولى اذا اشترى
المكاتب والدته او ابنته فحاضت عنده حفته ثم عجز المكاتب وروى في الرق كان للمولى ان يطالب البنت والدته
قبل الاستبراء ولو اشترى المكاتب عمة او خالة او بنت اخته او بنت اخيه ثم عجز المكاتب وروى في الرق لا يحل
للمولى ان يطالب قبل الاستبراء فحاضت عند المكاتب او لم تحض لان مهنها المولى مكنه بعد العجز فيلزم الاستبراء
ولو اشترى المكاتب جارية وحاضت عنده حفته ثم ادى الكفارة وعرض سلمت له الجارية ولا يلزم الاستبراء

وان حجة الخائب ودفع الرق كانت جارية للمولى ولا يتردها الاستبراء ولو زنت جارية الرجل عنه فلا يجب
 الاستبراء على المولى وقال زفر بن يحيى ولو اشترى الفخري جارية فخرانية لا يترده الاستبراء
 فان شها ثم سلم الفخرانية الجارية لا يجب الاستبراء قياسا واستحسانا وان استلبا قبل الوطئ
 والمحيف في القياس لا يجب دفع الاستحسان يجب ولو اشترى الجوسى جارية جوسية فخاصة مقيمة
 ثم اسلمها مما لا يجب الاستبراء وان اسلم قبل المحيف فهو على القياس والاستحسان رجل اراد ان يترده
 جارية بعد الوطئ فلا يفضل له ان يستبرأ بها بحقيقة ثم يزوم ذلك اذا اراد ان يبيع جارية فان يزوم
 قبل الاستبراء جازا الكفاح ويستحب للزوم ان يطأ حتى يتحقق حقيفة قال محمد

من لا يحل لزوم ان يطأ قبل الاستبراء وكذا

اذا زوم العبد او ام الولد ولو راى امرأة

تزنى ثم تزوجها ان جلت من الزنا لا يطأ

حتى تقع حملها وان لم يحل يستحب له

ان يطأ حتى يتحقق دمه مسلم

ثم الجلد ان في من نادى

فاضى خان ويكوه

اذان كسب

بوملى رضى

تم